





















# فضاء الأموال المستعجلة

تأليف  
محمد علي راتب  
وكيل النائب العمومي

وقاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر سابقاً

---

( حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف )







## كلمة افتتاحية

لحضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد صبرى ابو علم

رئيس وزارة الحفانية البرلمانية

لعل أدق قضاء يتولاه فى نظامنا القضائى الحالى قاض مفرد هو قضاء الأمور المستعجلة ، فى نطاق مادتين أو ثلاث يدعى قاضى الأمور المستعجلة لاتخاذ قرارات على وجه السرعة وبمجرد الالتجاء اليه فى جميع المفاجآت والعقبات التى تصادف من يده سند رسمى أو حكم واجب النفاذ وفى كافة الصعوبات التى تعترض سير العقود والمعاملات فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى . فقد اكتفى الشارع المصرى — محتذيا فى ذلك حذو الشارع الفرنسى — بالإشارة الى هذا النظام فى مواد قليلة إشارة مقتضبة لم تتناول منه غير بعض أصوله وكلياته . تاركاً للقضاة الذين يعهد اليهم بالاضطلاع بمسئوليتهم مجالا واسعا للابتكار والتقدير والاجتهاد والتفسير والاستعداد لمواجهة حقائق الحياة وتطوراتها ، بحلول مرنة سهلة تكاد تظن لسهولة اتخاذها مرتجلة .

والسرعة روح هذا النظام ، فالعصر الذى نعيش فيه عصر السرعة فى كل شىء . فى العمل ، فى الانتاج ، فى تداول الثروات وانتقالها من يد إلى يد .

\*\*\*

ومنذ صدر قانون المرافعات الأهلى وهو مشتمل على المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات بشأن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ، وظل القضاة الجزئيون فى سائر المحاكم يقومون باختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى حدود هذين النصين ، غير أنه حدث منذ خمسة أعوام أن استحدث نظام خاص بمصر والاسكندرية . فندب قاض جزئى بكل من المحكمتين الابتدائيتين خاص عهد اليه بالقضاء فى الأمور المستعجلة التى هى من اختصاص القضاة الجزئيين التابعين لها ولقد تتبع الجميع بكثير من



الغبطة والاعجاب سير هذا النظام منذ انشائه . ولقد أتى لي أن أشهد نمو هذا النظام وتقدمه ، وأن أسجل ما أبداه حضرات القضاة الذين تولوه وعالجوه من القدرة والكفاءة وحسن الاستعداد لمواجهة مشاكل الحياة الاقتصادية والعمرانية بسعة الحيلة وحسن التدبير واليقظة وسلامة الذوق .

لقد كثر التجاء المتقاضين الى قاضى الأمور المستعجلة نظراً لما شهدوه فى قضائه من ميزات كثيرة . أذكر منها سرعة الفصل ، وقلة الرسوم ، وخصب الوسائل والاجراءات التى نجح قضاء الأمور المستعجلة فى ابتكارها لمعالجة ما يعرض عليهم كل يوم من أنواع القضايا والشؤون المستعجلة .

ومن المعروف أن أحكام قاضى الأمور المستعجلة لا تؤثر فى الموضوع ولكن المشاهد فى كثير من البلاد أن قضاء الأمور المستعجلة وجدوا من الضرورى لفهم ودراسة نوع العلاج المطلوب منهم أن ينفذوا الى أعماق الخلافات ويدرسوها . وقد ساعد على ذلك أن الشارع لم يقيدهم بقيود كثيرة بل ترك لهم مجالاً واسعاً للتصرف والتقدير .

ولما كانت الاجراءات التى يأمرؤن باتخاذها والقرارات التى يصدرونها تنفذ على وجه السرعة . فقد كان هذا كافياً فى كثير من الأحيان لأن يفتح عيون المتقاضين على النتيجة الحتمية التى تنتظرهم فى نهاية المطاف اذا ما استمروا فى خصومتهم فضلاً عن أن الاجراءات الوقتية التى يفرضها قاضى الأمور المستعجلة كثيراً ما تضع حداً للأوهام والخيالات التى يجرى وراءها المتقاضون فيضطرون الى النزول على حكم الواقع والاعتراف بالحقائق وبهذا يقصر أجل التقاضى .

يؤيد هذا ما هو مشاهد من قلة عدد الاستئنافات التى ترفع عن أحكام قاضى الأمور المستعجلة ومن قلة نسبة ما يعدل من هذه الأحكام فى الاستئناف .

خذ لذلك مثلاً قضايا الأمور المستعجلة التى فصلت فيها محكمة مصر فى السنة القضائية ١٩٣٤ — ١٩٣٥ فقد بلغت ١٦٥٢ قضية لم يستأنف منها غير ٧٠ قضية قضى فى ٥٣ منها بالتأييد وفى ٣ بالتعديل و ١٤ بالالغاء .



جالت كل هذه الآراء بنفسى وأنا أستعرض بسرعة هذا المؤلف الضخم النفيس الذى قام بوضعه أحد حضرات القضاة الذين عهد اليهم بالقضاء فى الأمور المستعجلة فقام به على وجه يدعو للإعجاب . فرأى أن يسجل فى هذا الكتاب اختياراته ودراساته وآراءه حتى تكون للمتقاضين والمشتغلين بالقانون نورا وهدى . ولقد أحسن بذلك صنعا ففتح باب البحث فى موضوع هو بحاجة الى كثرة الدرس حتى تستقر قواعده وأصوله على أساس صحيح وتصل الآراء والمذاهب تحت حرارة البحث وفى ضوء المناقشات .

ولقد قرأت فصول هذا الكتاب فأعجبت بحسن ترتيبه وأسلوبه وغازلة مادته . وبما يجعل فضل المؤلف مضاعفا أن مؤلفه أول كتاب يوضع باللغة العربية فى قضاء الأمور المستعجلة والذين يعرفون دقة الموضوع وتشعبه وقلة المراجع الموجودة فيه يدركون مقدار ما لى المؤلف من نصب فى وضعه وإخراجه .

رجع المؤلف الى أمهات المؤلفات الفرنسية فى هذه المادة ، كما قلب مجاميع الأحكام المصرية والأجنبية وبخاصة الأحكام التى صدرت من قضاء الأمور المستعجلة منذ عام ١٩٣٤ . واستنبط من كل ذلك زبدته . ثم عرضها آراء سهلة مبسطة ، واضحة جلية . فكان موفقا فى عرضه توفيقا كبيرا .

وقد تعمق المؤلف فى بحث موضوعه ودراسته تعمقا دل على مقدار درسه واستقصائه . خذ مثلا لذلك «الباب الثانى من الكتاب الثالث فى اجارة الأشياء» فقد خصص لهذا الباب مائة صحيفة كاملة استعرض فيها كافة المنازعات المستعجلة التى تقوم بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الإيجار ، فدرس التزامات المؤجر وواجبات المستأجر وما يكتنف تنفيذ كل منها من اجراءات تقتضى تدخل قاضى الأمور المستعجلة . وعقد فصلا خاصا لطرد المستأجر من العين المؤجرة حدد فيه الأحوال التى يختص فيها قاضى الأمور المستعجلة بذلك وهو من أدق أنواع اختصاصه نظرا لاشتراكه مع موضوع النزاع فى كثير من الصور . ولكنه عالج به كثير من الوضوح والجلال . وعرض للصور الكثيرة التى تلابس طلب الاخلاء أو التسليم ويكون من شأنها أن تؤثر فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فتوجب له أو تمنعه .



وهو في كل هذا يستعرض أحدث آراء الفقهاء . ويناقش مبادئ الأحكام ويعرض  
أراءه الخاصة التي سادت أحكامه ويدافع عنها .

ولو اتسع لي الوقت لعالجت نقد بعض فصول الكتاب نقدا يبين مبلغ ما بذل  
المؤلف الفاضل من جهود ، ومبلغ توفيقه في بلوغ الغاية من كتابه توفيقا عظيما .  
وإني وقد طفت بأبواب الكتاب وتقلت بين فصوله أرى أنه في غنى عن  
التقديم ، وإني لآثني على المؤلف الفاضل أحسن الثناء . وأرجو أن يثير كتابه روح  
البحث والاهتمام بين المشتغلين بالقانون . فيقبلون على قراءته ودراسته ومناقشته  
حتى يؤتى نظام القضاء في الأمور المستعجلة كل ثمراته المرجوة في مصر .

١٨ إبريل سنة ١٩٣٧

محمد صبري أبو علم



# كلمة لحضرة صاحب السعادة اترى ابو العز باشا

رئيس محكمة استئناف مصر

لما فاتحنى الأستاذ محمد على راتب من بضعة أشهر بعزمه على وضع كتاب فى القضاء المستعجل جذت له هذه النية وشكرته عليها وشجعتة على إبرازها رغم أعماله الكثيرة، وانتظرت نتيجة عمله مطمئناً ومعتمداً على ذكائه واجتهاده اللذين عرفتهما فيه أيام أن اشتغلنا معاً ولمستهما فى أحكامه العديدة ذوات المبادئ القانونية القيمة وعلى الأخص ما تعلق منها بالقضاء المستعجل

والآن قد تحقق الوعد ووجدت بين يدى ذلك السفر الجليل الذى أبرزه للناس وقد جمع شتات مسائل القضاء المستعجل من جميع نواحيه، فقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء كل جزء يحتوى على عدة أبواب وكل باب على عدة فصول وفروع ومباحث فتكلم فى الجزء الأول منه على أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة وعلى مدى اختصاص القضاء المستعجل والأمور الخارجة عن اختصاصه فى فرنسا ومصر بسبب تعدد جهات القضاء المختلفة من أهلى ومختلط وقنصلى وشرعى وحسبى وعلى الاستعجال وماهيته وولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع وعلى اجراءات التقاضى أمامه وطرق الطعن فى أحكامه، ثم تكلم فى الجزء الثانى على الأمور المستعجلة التى يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون فى فرنسا ومصر فى القضاءين الأهلى والمختلط، وفى الجزء الثالث تكلم عن المسائل التى قد تتوافر فيها صفة الاستعجال فى أبواب القانون المختلفة من اجارة الأشياء والأشخاص والبيع والوكالة والحراسة وحجز ما للمدين لدى الغير وغير ذلك. وفى الجزء الرابع تكلم عن إشكالات التنفيذ وماهيته وشروط اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وعلى الصعوبات التى تحصل فى أنواع التنفيذ المختلفة من حجز تنفيذى وحجز تحفظى وحجز عقارى ودعاوى نزع الملكية

ويمتاز الكتاب بدقة أبحاثه وسلامة عبارته وكثرة مراجعه وتعدداً لأمثلة التى قدمها المؤلف لكل حالة من الحالات التى قد تثار أمام القضاء المستعجل مما يسهل البحث على كل

مشتغل بالقانون ويغنيه عن الرجوع الى المراجع الفقهية أو القضائية فرنسية كانت أو مصرية ولم يكتب المؤلف بسرد آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مختلف النقط القانونية بل كانت روحه بارزة في كل بحث تعرض له ، فيبدى رأيه الخاص معززاً بالأدلة القانونية الصحيحة وتوصل بذلك إلى نتائج عملية قوية .

ولقد سد هذا الكتاب الذى يعتبر أول مؤلف صدر باللغة العربية من نوعه فراغا كبيرا حيث يكون خير معين لحل الصعوبات والمشكلات القانونية التى تعرض للقاضى أو المحامى فى هذا النوع من القضاء .

وكل من يعرف أن نظام القضاء المستعجل فى المحاكم الأهلية لم يبدأ إلا منذ بضع سنوات لا بد أن يعجب كل الإعجاب بمثل هذا المؤلف القيم الذى يدل على أنه يوجد من قضائنا من استلماح فى وقت وجيز أن يحذق نوعا من القضاء ، كان قاصرا فى مصر على المحاكم المختلطة فظرة واحدة إلى أبواب هذا الكتاب تدل على أن كاتبه لم يترك شاردة فى موضوعه إلا أحصاها فكان نموذجا للقاضى الذى يمحس المسائل بدقة ويفسر ما غمض من نصوص القانون ويكمل ما نقص منها بما يتفق مع الحذق والعدل كما كان نموذجا للفقهاء الذى يصل بدراسة عميقة إلى شرح القانون وتبيين ما خفى من دقائقه منها المشرع إلى المواطن التى تحتاج إلى تهذيب أو تعديل ومرشدا لوجوه المقارنة مع التشريعات الحديثة ، فكان كتابه هداية للقائمين بتطبيق القانون فى الأمور المستعجلة ومنارة للفقهاء والمشرعين فى باب من أهم الأبواب القانونية إن لم يكن أهمها جميعا إذ هو يمس المعاملات من كل نواحيها ، فالمؤجر والمستأجر والبائع والمشتري والدائن والمدين وغير هؤلاء قد تصل معاملاتهم الى موقف يحتاج لحسم سريع لا يحتمل طول القضاء العادى ، والمسائل المتعلقة بالمنقولات والعقارات والالتزامات والمعاملات المدنية والتجارية قد يتعرض فيها ما يقضى بضرورة المبادرة الى إيجاد حل لرفع الضرر أو منع وقوعه ، أو بعبارة أخرى الى الاسعاف ، فقاضى الأمور المستعجلة هو كطبيب الاسعاف حقا يعالج الموقف فى الوقت المناسب وقد يكون فى علاجه الانقاذ التام .

وإنى لأشكر المؤلف على اخراج مؤلفه الثمين ، وأعتقد أن كل من يطالع سيضم صوته إلى صوتى ويشكره على هذا المجهود العظيم .

أشرفى إبراهيم



## مقدمة المؤلف

بين يدي القارىء كتاب دعانى الى إخراجہ ما لمسته بنفسى أثناء عملى فى القضاء المستعجل بمحكمة مصرفرة من الزمن ( ١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ — مارس سنة ١٩٣٦ ) من الحاجة الى إيضاح هذا النظام الذى أدخل حديثاً على القضاء الأهلى فى مصر . وما هذا الكتاب إلا نتيجة لدراسة قمت بها عند اشتغالى بهذا القضاء إذ لم أجد مرجعاً واسعاً باللغة العربية أستعين به ، فكنت أرجع الى كتب الفقه والقضاء الفرنسى والمختلط وأقارن بين التشريعات المختلفة والأحكام القضائية المتعددة وأستنبط منها الحلول والآراء التى تتفق فى نظرى مع القانون والعدل ، فاذا بي أجد مجموعة من الأبحاث فى مختلف الأبواب التى طرقها فيما عرض لى من القضايا ، وقد رأيت أن من واجبي نحو وطنى وزملائى رجال القانون أن أنشر عليهم هذه الأبحاث فجمعتها بين دفتى هذا الكتاب

وقد قسمت الكتاب الى أربعة أجزاء تكلمت فى الأول منه على المبادئ العامة فى القضاء المستعجل وإجراءات التقاضى أمامه ، وفى الجزء الثانى منه على الأحوال التى يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون فى فرنسا ومصر فى القانونين الأهلى والمختلط ، وتكلمت فى الجزء الثالث منه عن الأحوال التى يختص بنظرها لتوفر صفة الاستعجال فيها بناء على ولايته العامة فى الأمور المستعجلة ، وفى الجزء الرابع بحثت مسائل اشكالات التنفيذ والصعوبات التى تعترض أنواع التنفيذ المختلفة

وهأنا أضع بين يدي القراء ثمرة جهدى راجياً أن يجدوا فيه ما يعينهم على الوصول الى الغاية التى ينشدونها

محمد على راتب





# الكتاب الأول

## الباب الأول

قواعد عمومية

### اصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة

١ - تنص المادة ٢٨ مرافعات أهلى على اختصاص قاضى المواد الجزئية بصفته قاضياً للأمر المستعجلة فى الحكم . أورو : فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط ألا يتعرض فى حكمه لتفسير تلك الأحكام ثانياً : فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى . وتنص المادة ٣٤ مرافعات مختلط على اختصاص رئيس المحكمة المدنية أو القاضى المعين لذلك بالحكم فى مواجهة الخصام فى الأمور المستعجلة فى المواد المدنية والتجارية وفى الاشكالات الخاصة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط عدم المساس بالموضوع أو التعرض لتفسير السندات المنفذ بها .

وتنص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسى على توافق الاستعجال فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت وفى الاشكالات المتعلقة بتنفيذ السندات والأحكام الواجبة التنفيذ ، ويمكن تعريف الأمر المستعجل من النصوص المتقدمة بأنه عمل قضائى الغرض منه الفصل بأقصى سرعة ممكنة بطريقة مؤقتة فى الإجراءات المستعجلة وفى الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ .

٢- ويرجع أصل القضاء المستعجل في فرنسا إلى الأمر الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٦٨٥ المنظم لقواعد المرافعات المدنية التي كان معمولاً بها أمام محكمة شاتليه بباريس والذي رخص بمقتضاه لرئيس الدائرة المدنية أو من ينوب عنه في غيابه بالحكم مؤقتاً في الأمور المستعجلة . وكانت الجلسات المدنية تعقد في كل يوم سبت وأربعاء من كل أسبوع للفصل في المنازعات المستعجلة ، ومن المسائل التي كانوا يعتبرونها مستعجلة طلب إخلاء الأمانة المؤجرة . المطالبة بالإنحجار . المنازعات المتعلقة بالمحجوز التنفيذي . تعيين وعزل الحراس . المطالبة بأجور التعليم وأتعاب الأطباء والجراحين والمحضرين وماهية الخدم والمستخدمين . طلب النفقات المقررة والوقفية . بيع المحصولات كالقمح والدقيق والخبز والنيذ واللحوم وباقي المواد الغذائية . بيع البضائع وذلك بشرط ألا تزيد قيمة الدعوى في كل حالة عن ١٠٠٠ جنيه . وكان يحق للقضاة في بعض الأحوال المستعجلة جداً تكليف الخصام بالحضور إلى مساكنهم بغير تكليف سابق بالحضور أو دفع رسوم عن الدعوى .

ثم جاء قانون المرافعات الفرنسي وأنشأ نظام قضاء مستعجل أدخل في اختصاصه جميع المواد المدنية المستعجلة وإشكالات التنفيذ مهما بلغت قيمة النزاع ونشره في جميع أنحاء فرنسا (١) . وأخذ عنه المشرع المصري في قانوني المرافعات المختلط والاهلي

٣- وليست الأمور المستعجلة وحدها هي التي تنظر أمام المحاكم على وجه السرعة ، بل نصت قوانين المرافعات الاهلي والمختلط والفرنسي على أمور تنظرها المحاكم بجميع درجاتها على وجه السرعة ، ومع ذلك فلا تعتبر من الأمور المستعجلة ، فمثلاً قضايا استرداد المنقولات المحجوز عليها وقضايا استحقاق العقار المنزوع ملكيته أو المحجوز عليه المرفوعة بصفة فرعية ودعوى المعارضة في تنبيه نزع الملكية الحاصلة في ظرف خمسة عشر يوماً من إعلان التنبيه وبعض مسائل أخرى نص عليها في مواد متفرقة من قانون المرافعات تنظر على وجه السرعة

(١) مرنياك A.mérignhac في الاوامر على العرائض والامور المستعجلة ج ٢ ص ٨ و ٩ نبذة ٣

وكريه A. Curet على القضاء المستعجل ج ١ ص ٤ . نبذة ٤



وباجراءات سريعة في مدد قصيرة ، ومع ذلك فأنها ليست من الأمور المستعجلة المقصودة من المواد المتقدمة .

٤ — ويمتاز القضاء المستعجل عن القضاء العادي بطابعين أساسيين : الأول ضرورة توافر الاستعجال في الأمر المطروح أمام المحكمة . . الثاني أن حكمه مؤقت لا يمس الموضوع ولا يؤثر على الحقوق ، وهذا جلي من عبارة المادة ٢٨ مرافعات أهلى التي تقول ( بحيث ألا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى ) ومن المادة ٣٤ مرافعات مختلط التي تحتم عدم المناس بالموضوع عند نظر الأمور المستعجلة عموماً *Sans préjudice du fond* أو التعرض لتفسير الأحكام والسندات عند نظر الاشكالات الحاصلة في تنفيذها *sans préjudice des questions d'interpretation* ومن المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسى التي تقول بعدم تأثير الأحكام أو الأوامر المستعجلة على الحقوق .

٥ — ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المنازعات التي تطرح أمامه توافر هذين الأمرين ، فأذا فقد أحدهما في نزاع انعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيه ، ويتعين عليه حينئذ الحكم برفض الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال *Il n'ya pas lieu de référé* أو للسأس بالموضوع ، وعلى ذلك فلا يختص بالفصل في المنازعات التي تمس الحقوق أو التي تؤثر على الموضوع مهما أحاط بها من استعجال ومهما ترتب على رفض الحكم فيها من ضرر بالأخصام .

٦ — وإشكالات التنفيذ بحسب الرأى الراجح والمعمول به في فرنسا وهصر مستعجلة بطبيعتها فلا يلزم لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها توافر وجه آخر للاستعجال (١) .

---

(١) مرنياك جزء ٢ ص ١٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسى نبذة ١١٩١ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٨٦ وبرتان على الأوامر على العرائض والامور المستعجلة ج ٢ ص ٣٦٦ وبونفيس Bonfils مرافعات ص ٣٥ ورودير ج ٢ ص ٣٦٦ وحكم تولوز في ١٧ نوفمبر ١٩٠٢ بخازيت دى باليه عدد ٣٠ أبريل ١٩٠٢ وبوردو ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ ودواى ١٩ ديسمبر ١٩٠٤ دالوز ٩٠ ج ٥ ص ٣٠ ومصر أهلى مستعجل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ المحاماة ١٥ رقم ٣٤٣ ص ٥٢٤ - وأبو هيف يك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة أولى ص ١٢٠ نبذة ١٩٦ وعكس ذلك كيريه ج ١ ص ٧٣ نبذة ١٠٩ والنقض الفرنسى في ٣ يوليو ١٨٨١ دالوز سنة ٩٠ ج ١ ص ٢٢٩

٧ — ويختص القضاء المستعجل بنظر الأمور المستعجلة عند توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع حتى ولو كان لرافع الدعوى الحق فى الالتجاء إلى وسيلة أخرى للتقاضى للحصول على حقوقه كالمعارضة أو الاستئناف أو التظلم فى الأمر الصادر على عريضة أو رفع دعوى بالطريق العادى .

٨ — وللدعى فى هذه الحالة الحق فى أن يسلك أى الطريقين الذى يراه ملائماً للمحافظة على حقوقه . فله فى فرنسا أو فى مصر أمام المحاكم المختلطة أن يستشكل أمام القضاء المستعجل فى تنفيذ حكم صدر غيائياً أو حضورياً ابتدائياً غير مشمول بالنفاذ بدلا من عمل معارضة أو استئناف ليتوصل بذلك إلى إيقاف تنفيذه كما أنه أن يطلب من القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير اذا حصل باطلا بطلانا جوهرياً لعدم استيفائه الأوضاع الشكلية بدلا من عمل تظلم فى الأمر الصادر بتوقيع الحجز (١) أو طلب الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير فى الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ فى العقد بدلا من رفع دعوى بالفسخ والاخلاء أمام محكمة الموضوع

٩ — وقد اختلف الشراح فى فرنسا على اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى الاجراءات الوقفية أثناء نظر دعوى الموضوع أمام المحكمة فقال فريق باختصاصه فى جميع الاحوال للأسباب الآتية :

أولاً : عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التى تخول للقضاء المستعجل الحق فى الحكم فى الأمور المستعجلة وفى إشكالات التنفيذ بدون قيد أو شرط ، وبغير تمييز فيما إذا كانت هناك دعوى بالموضوع أم لا .

ثانياً : لأن أحكامه وقفية لا تمس الموضوع أو أصل الحق بشئ ما ، ولا تنقيد بها محكمة الموضوع فى حكمها فلها أن تلغىها أو تعدل عنها أو تبقيا طبقاً لما تراه أثناء نظر الحقوق المطروحة أمامها .

---

(١) مرنياك ص ١٠ نبذة ٦ وما بعدها وجارسونيه مرافعات جزء ٨ ص ٢٨٨ نبذة ٢٩٨٨ ووردو ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ - حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢١ مارس ١٩٢٨ الجازيت أغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٠ نبذة ٢٨١ و ٨ يونيو ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ نبذة ٥١٤



ثالثاً : لعدم انطباق مبدأ عدم امكان رفع قضية واحدة أمام محاكم متعددة في هذه الحالة لاختلاف موضوع القضايا المستعجلة عن الدعاوى العادية إذ الأولى ترمى إلى اتخاذ إجراء مؤقت صرف ، أما الثانية فالغرض منها الحكم بصفة قاطعة في أصل الحقوق .

رابعاً : لأن الأخذ بالرأى القائل بشل يد القضاء المستعجل عن الحكم في الاجراء المؤقت بمجرد قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة يترتب عليه التلاعب في الحقوق والعبث بالقانون والوصول إلى نتائج غير قويمه تضر بالمتقاضين وقد تكون سبباً في ضياع حقوقهم ، إذ أن مجرد رفع دعوى براءة ذمة قد يطول أمد الفصل فيها من مدين مماطل عن حكم أو سند واجب التنفيذ كاف لمنع القضاء المستعجل من النظر في إشكالات التنفيذ المتعلقة بذلك (١) .

وقال فريق آخر بعكس ذلك وباختصاص محكمة الموضوع وحدها في ذلك ، إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى تقتضي الالتجاء إلى القضاء المستعجل كبعد محكمة الموضوع عن محل النزاع القائم أو بطل الاجراءات أمامها (٢) .

وذهب فريق ثالث إلى اختصاص محكمة الموضوع وحدها في جميع الأحوال دون القضاء المستعجل (٣) .

---

(١) مرنياك على الأمور المستعجلة ص ٢٢ نبذة ٨١٦ ويقول باختصاصه أصلاً إلا إذا رأى القاضي أثناء نظر الدعوى أن الغرض منها الوصول إلى عمل من شأنه وضع العراقيل في سبيل الفصل في دعوى الموضوع أو أن مركز المدعى يسمح له بانتظار الفصل في الاجراء المؤقت من محكمة الموضوع وله في هاتين الحالتين المتروكتين لتقديره الحكم بعدم الاختصاص وترك النزاع لمحكمة الموضوع ورودير جزء ٢ ص ٣٨٧ وبازو ( Bazol ) ص ٣١٣ وشيفاليه على المستعجل ص ١٥ وما بعدها وجارسونيه مرافعات ج ٨ صحائف ٢٨٨ وما بعدها نبذة ٣٩٨٨ وكبريه على الأمور المستعجلة ج ١ ص ٣٧ نبذة ٤١ ويرى اختصاصه مع قيام دعوى الموضوع بشرط ألا يمس حكمه في الاجراء المؤقت الموضوع أو أصل الحق فإذا رأى أن حكمه يؤثر على الموضوع تحتم عليه الحكم بعدم الاختصاص وبرتان ج ٢ نبذة ١٧٢ وما بعدها وشوفو وكاريه نبذة ٢٧٦٣ ومورو على المستعجل نبذة ٣٣٩

(٢) جلاسون وكوليه داج وتسييه نبذة ٤٥١

(٣) ييجو ج ٢ ص ٤٩٢ ويوش في القضاء المستعجل ص ٨ وجيرار على المستعجل ص ١٨٨

١٠- وتباينت أحكام المحاكم هناك في ذلك حيث قضى بعضها بعدم اختصاصه إطلاقاً أثناء قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة حتى في حالة الضرورة القصوى وباختصاص محكمة الموضوع وحدها في هذه الحالة بالحكم في الاجراءات الوقتية المستعجلة المتعلقة بالحق المطالب به أمامها (١).

وقضى آخر بعدم اختصاصه في الحكم في الاجراءات الوقتية إذا كانت محكمة الموضوع على وشك الحكم في الدعوى لعدم توافر وجه الاستعجال المقصود من المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي في هذه الحالة (٢).

وقضى ثالث باختصاصه في حالة الاستعجال الشديد *extrême urgence* بالرغم من قيام دعوى الموضوع. أما الاستعجال العادي *simple urgence* فلا يكفي لاختصاصه (٣).

وقضى رابع باختصاصه إطلاقاً حتى مع وجود دعوى أمام محكمة الموضوع استناداً إلى عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات (٤).

(١) النقض في ١٧ ديسمبر ١٨٦٠ دالوز ٦١ ج ١ ص ٢٩٩ وبو Pau في ٢٧ ديسمبر ١٨٧١ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٦١ وباريس ١٨ سبتمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ٥ ص ٣٩٢ و ٩ ديسمبر ١٨٧٢ و ٢٧ أغسطس ١٨٧٤ و ١٠ ديسمبر ١٨٧٤ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٦١ - ١٧٢ و ١٣ يناير ١٨٨٧ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ١٨٨ ويزانسون في ٣١ أكتوبر ٨٨ دالوز ٩٠ ج ٢ ص ١٥ وباريس في ٤ مايو ١٨٩٠ و ٢٩ يناير ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ص ٥٣١ نبذة ١٣ و ١٤ وقضى هذا الحكم بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالنفاذ. حجز ما للدين لدى الغير عند قيام دعوى الدين وصحة الحجز أمام المحكمة المختصة ويزانسون Besançon في ١١ يولييه ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ١٧ وأجين Agen في ١٤ ديسمبر ١٩٠٨ دالوز ١٩١٠ ج ٢ ص ٣٧٤

(٢) تولوز في ١٤ نوفمبر ١٨٩٢ سيري والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٣٦ وبو Pau في ١٨ يولييه ١٨٩٤ سيري والبانديكت ٩٦ ج ٢ - ص ٣٨

(٣) حكم محكمة بورجو في ١٥ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ٩٠٣ ج ٢ ص ٢٩٠ وقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعوى مرفوعة من زوجة ضد زوجها المنفصلة عنه بطلب الزامه بدفع لمصاريف اللازمة لنهايتها لاحدى جهات الاستشفاء للعلاج مع قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بتعديل مقدار النفقة المحكوم بها عليه وحكم محكمة أكس aix في ٢٢ يناير ١٩٢٢ سيري والبانديكت ٢٢ ج ٢ ص ١ وقضى بتأييد قرار قاضي الأمور المستعجلة في محكمة جراس Grasse المتضمن طرد حارس معين على خان بالرغم من قيام دعوى عن موضوع الحراسة أمام المحكمة

(٤) حكم محكمة كان Caen في ١٧ يولييه ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٢ ص ١٩٠ وباريس في ٢٨ يناير ١٨٧ دالوز ج ٢ ص ٢٥٠ و ٥ ديسمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ٢٥٣ وقضى باختصاص



وقد أخذت محكمة النقض في فرنسا أولاً بالرأى القائل بوجوب التفرقة بين الاستعجال الشديد والاستعجال العادى وقصر اختصاصه على الحالة الأولى (١) .

ثم تدرجت منه إلى تقرير المبدأ القائل بالاختصاص في جميع أحوال الاستعجال بلا تفرقة بين الاستعجال الشديد وبين الاستعجال العادى اعتماداً على نص المادة ٨٠٦ مرافعات التى تقرر باختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المستعجلة بغير قيد أو شرط أو استثناء سواء أكان هناك دعوى بالموضوع أمام المحكمة أم لم يكن هناك نزاع أصلاً ، وأيدت حكماً صادراً باختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى طلب تعيين حارس قضائى على أموال متنازع عليها مع وجود دعوى الملكية أمام المحكمة (٢) .

ويشترط بحسب أحكام بعض المحاكم التى تأخذ بالرأى الأخير ألا يكون الاجراء

---

قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى الغاء حجز ما للمدين لدى الغير والتصريح للمدين بصرف المبلغ المحجوز عليه مع قيام دعوى الموضوع وبأنه يجوز له في هذه الحالة بحث السند المتوقع من أجله الحجز لمعرفة ما إذا كان يحجز توقيع الحجز بلا اذن من القاضى أم لا وباريس في ٢٤ يونيو ١٨٩٠ و ١٠ أغسطس ١٨٩١ و ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ وقضت باختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم في استمرار التنفيذ وبيع الأشياء المحجوز عليها بالرغم من قيام دعوى الاسترداد أمام محكمة الموضوع إذا اتضح له من وقائع الدعوى وظروفها كيدية دعوى الاسترداد وأنها رفعت بالاتفاق مع المدين بفرض عرقلة التنفيذ و بـ Bourges في ٢٤ يولييه ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٣٥٠ وحكم محكمة كان Caen في ١١ يناير ١٩١٦ دالوز ١٩١٨ ج ٢ ص ٢٠ وقضى باختصاص قاضى الأمور المستعجلة في تعيين مدير مؤقت أو حارس Administrateur séquestre على تركه بالرغم من قيام دعوى بالفرز والتجيب أمام محكمة الموضوع والنقض في ٨ مارس ١٩١٦ دالوز ٩١٦ ج ١ ص ٧٣ وقرر باختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في الاجراءات المؤقتة التحفظية حتى مع قيام دعوى بالموضوع أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ارتكناً على عموم واطلاق نص المادة ٨٠٦ مرافعات

(١) النقض في ٢٧ أكتوبر ١٩٠٣ سيري ١٩٠٤ ج أول ص ٣٣٧ وتعليقات تسييه عليها وآخر في ٤ مايو ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٣٨٥ وأقوال النائب العام المسيو بدوان فيها وقضت بأنه ولو أن الأصل اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في الاجراءات التى يخشى عليها من فوات الوقت عند قيام دعوى الموضوع إلا أنه يتعين عليه الفصل فيها في حالة الاستعجال الشديد فقط

(٢) النقض في ٧ نوفمبر ١٩٢١ جازيت دى باليه Gazette du Palais ١٩٢١ عدد ٢ ص ٥٦٣

المطلوب الحكم فيه متعلقاً بسند متنازع عليه مطروح أمره أمام محكمة الموضوع .  
ففي هذه الحالة يؤثر قضاؤه على الموضوع ويتعين عليه الحكم بعدم الاختصاص (١)  
١١- أما في مصر فقد تضاربت أحكام المحاكم المختلطة حيث أخذ بعضها بالمبدأ  
القائل بعدم اختصاصه عند قيام دعوى الموضوع وباختصاص المحكمة الأخيرة  
وحدها في نظر الاجراءات الوقتية المتفرعة عن الدعوى المنظورة أمامها لأنها أقدر  
من القضاء المستعجل على تفهم الاجراءات الواجب اتخاذها لصيانة الحق موضوع  
الدعوى (٢)

وأخذ آخر بالرأى القائل باختصاصه في حالة الاستعجال الشديد فقط أثناء  
نظر دعوى الموضوع بحجة أن إطلاق الاختصاص للقضاء المستعجل في جميع  
الأحوال قد يؤثر على حكم محكمة الموضوع أو يجعله عديم الأثر . وقد أخذت  
بذلك محكمة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها من بينها الحكمان الآتيان :  
الأول بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ الجازيت يناير سنة ١٩١٨ ص ٣٣ نبذة ٧٨  
والثاني في ٥ مارس سنة ١٩٣١ الجازيت سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٢٧٨ نبذة  
٤٢٨ وقضت فيهما بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى حراسة  
مع قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة إلا في حالة الاستعجال الشديد وعدم إمكان  
محكمة الموضوع بسبب طول اجراءاتها من سرعة الفصل في إجراء الحراسة التحفظي .  
وذهب ثالث إلى اختصاصه في جميع الأحوال حتى مع قيام دعوى الموضوع  
متى توافر ركنا اختصاصه في الدعوى المطروحة أمامه وهما الاستعجال وعدم  
المساس بالموضوع (٣)

١٢- بهذا الرأي هو الراجح في القضاء المختلط وأخذت به محكمة  
الاستئناف المختلطة في أحكام عديدة لها في دعاوى الحراسة ودعاوى عدم تأثير

(١) النقص الفرنسي في ٢ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج أول ص ٣٨٥

(٢) الاستئناف المختلط ٢٤ أكتوبر ١٩١٧ الجازيت أكتوبر ١٩١٧ ص ٨ نبذة ١٥ و ٢٨ نوفمبر

١٩١٧ الجازيت يناير ١٩١٨ ص ٣٣ نبذة ٧٨ و ٦ مارس ١٩١٨ الجازيت أغسطس سنة ١٩١٨ ص

٢٥١ نبذة ٣٠٩

(٣) الاستئناف المختلط ١١ مارس ١٨٩٦ المجموعة الرسمية المختلطة سنة ثامنة ص ١٥٤ وقرر

باختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات المستعجلة حتى مع وجود دعوى الموضوع أمام المحكمة.



حجوز ما للدين لدى الغير الباطلة وقضايا طرد المستأجرين من العين المؤجرة للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو لانتهاء مدة الايجار المعينة في العقد أو بعد حصول التنيه طبقاً للاتفاق أو القانون في الايجار غير المحدد المدة أو في دعاوى إشكالات التنفيذ - فقد قضت بحكم رقم ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ المجموعة سنة ٤٦ باختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى حراسة مرفوعة من أحد الشركاء في شركة تجارية على باقى الشركاء بطلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية مع قيام دعوى الفسخ و التصفية أمام المحكمة المختصة ، وبأنه لا يوجد أى ارتباط بين الدعويين يحول دون اختصاص القاضى المستعجل فى الحكم فى الاجراء التحفظى أى الحراسة والذي قصد به المحافظة على أموال الشركة حتى تمام التصفية - وبحكم آخر مؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الجازيت عدد سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٣٩٦ نبذة ٤٥٤ باختصاص القضاء المذكور فى الحكم فى دعوى حراسة مرفوعة من يرثة أحد الشركاء المتضامنين فى شركة تضامن على الشركاء الآخرين بطلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تقضى محكمة الموضوع فى الدعوى المرفوعة أمامها بالتصفية أو بتعيين مصف للشركة - وبحكم آخر رقم ١١ يناير سنة ١٩٣٣ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى دعوى حراسة على أعيان مشتركة مرفوعة بشأنها دعوى قسمة أمام المحكمة المختصة - وبحكمين رقمين ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ صحيفة ٣٣ باختصاص القضاء المستعجل فى نظر دعوى حراسة على أعيان مرفوعة مع قيام دعوى من الدائنين بطلان الوقف أمام محكمة الموضوع .

وقضت بحكم رقم ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٧ الجازيت أغسطس سنة ١٩٢٨ ص ٢١٩ نبذة ٢٧٨ وآخر رقم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦ نبذة ٣٤٨ باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بعدم تأثير حجوز ما للدين لدى الغير الباطلة *a' déclarer inoperantes* حتى مع قيام دعوى الدين وطلب تثبيت الحجز أمام محكمة الموضوع - وقضت بحكم رقم ٢٠ يونية سنة ١٩١٣ الجازيت عدد أغسطس سنة ١٩١٣ ص ١٩٧ نبذة ٤٣١ باختصاصه فى الحكم بعدم تأثير حجز لما للدين لدى الغير توقع بناء على أمر من قاضى

الأمور الوقتية ألغى بعد ذلك في التظلم الحاصل عنه بالرغم من حصول طعن على قرار  
الالغاء أمام المحكمة (١)

وقضت بحكم مؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٨٠  
باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهااء الايجار  
بعد التنبيه عليه بالاخلاء إذا لم يحصل نزاع جدى فى شكل التنبيه أو فى ميعاده وبأنه لا يحد  
من اختصاصه فى هذه الحالة قيام دعوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة (٢) —  
وقضت بحكم مؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الجازيت عدد ١ أكتوبر سنة ١٩٣١  
ص ٤١٨ نبذة ٤٩٣ باختصاص القضاء المذكور فى الحكم بطرد المستأجر من العين  
المؤجرة للتأخير فى الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ إذا تحقق له التأخير  
فى الايجار حتى مع قيام دعوى من المؤجر على المستأجر بالمطالبة بالايجار  
المتأخر أمام محكمة الموضوع ، وقضت بهذا المعنى فى حكم آخر رقم أول ديسمبر  
سنة ١٩٢٦ الجازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦ صحيفة ٣١ نبذة ٣٦ (٣)

أما فيما يختص بأشكال التنفيذ . فالأحكام المختلطة مجمعة على اختصاصه  
بنظرها بالرغم من قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بين الدائن والمدين بشأنها وبأنه  
لا يوقف تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ حصول معارضة فى التنبيه السابق على

---

(١) ويراجع أيضاً الأحكام الصادرة فى هذا المعنى فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص  
٢٨ و ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ و ٣١ يناير ١٩٣٤ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٤  
(٢) يراجع فى هذا المعنى أيضاً حكم استئناف مختلط فى أول أغسطس ١٩٢٤ الجازيت  
يناير ١٩٢٥ ص ٥٨ نبذة ٨٨ وقرر بأن انتهاء التعاقد فى الايجار المحدد المدة يجعل المستأجر  
راضعاً اليد على العين بلا سبب ويخول للقضاء المستعجل الحق فى الحكم بطرده وبأن مجرد رفع دعوى  
موضوعية من المستأجر عقب انتهاء الايجار بغرض شل يد القضاء المستعجل عن الحكم فى الدعوى لا يؤثر  
على اختصاصه كما أنه لا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك بحق لا يخوله التعاقد الحاصل مع المستأجر  
الأصلى ، فإذا اتفق فى عقد الايجار الأصلى على انتهاء الايجار فى مدة معينة فلا يحق للمستأجر من الباطن أن  
يعارض فى الاخلاء بزعم حصول التأجير إليه لمدة أطول وبشروط لا تتفق مع الشروط الواردة فى عقد  
الايجار الأصلى

(٣) يراجع أيضاً الاستئناف المختلط فى ٢٦ نوفمبر ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١٢٦ وقرر باختصاص  
القضاء المستعجل فى الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لحصول الفسخ اتفاقاً عند التأخير فى الايجار  
وبأنه لا يحد من اختصاصه فى الفصل فى القضية رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع  
بالمطالبة بمبالغ يدعيها قد تزيد بحسب قوله عن الايجار المتأخر فى ذمته



الحجز التنفيذي أمام المحكمة أو وجود حكم غير نهائي تحت يد المدين ضد الدائن وبأن قيام دعوى بين المحكوم عليه وبين طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع قد يطول أمد التقاضي فيها لا يؤثر على تنفيذ الحكم أو السند الواجب التنفيذ أو على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكال الحاصل عنه (١)

وكذلك قضت باختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكال تنفيذ حصل بعقد رسمي بالرغم من وجود دعوى رد حيازة أقامها طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع (٢) وباختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار التنفيذ وبيع الأشياء المحجوز عليها وإيداع ثمنها في الخزنة مع وجود دعوى استرداد عنها أمام محكمة الموضوع إذا تبين له عدم جدية دعوى الاسترداد وأنه قصد منها تعطيل التنفيذ (٣)

١٣ — وقد اختلفت أيضاً أحكام القضاء الأهلي في هذا الموضوع حيث قضى بعضها بأن لقاضي الأمور المستعجلة سلطة غير محدودة في حالة عدم قيام دعوى أمام محكمة الموضوع - أما في حالة وجود الدعوى فتختص محكمة الموضوع وحدها بالفصل في الأمور المستعجلة المتفرعة عن النزاع القائم (٤) إلا إذا كانت المحكمة

---

(١) استئناف مختلط في ١٢ ابريل ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٨٤ و ٨ يونيه ١٨٩٢ المجموعة السنة الرابعة ص ٢٦٢

(٢) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ نبذة ٤٦

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الأولى ص ٣٥ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥٢ وعكس ذلك في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١١٦ - وقرر باختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار التنفيذ والتصريح بالحجز بالرغم من رفع دعوى الملكية - أما البيع فلا يجوز له ذلك إلا إذا كانت الأشياء المحجوز عليها عبارة عن مواشي تستلزم مبالغ كثيرة للاتفاق عليها لا يمكن للسرد دفعها أو منقولات قابلة للتلف وفي هذا المعنى حكم آخر في ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٤٧

(٤) جزئي أهلي ٢٩ يولييه ٩٢٥ المحاماه ٦ ص ٨١٩ رقم ٥٠٤ واستئناف أهلي في ٢٩ نوفمبر ٩٢٥ المحاماه السنة ٦ ص ٤٣١ واستئناف ٢٣ سبتمبر ٩٢٩ المحاماه السنة العاشرة ص ٧٤ - ٧٦ وقرر بأن الاصل اختصاص محكمة الموضوع بنظر الطاوى المستعجلة المرتبطة بالموضوع والاستثناء اختصاص المحكمة الجزئية بها واستئناف اسيوطي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المحاماه ١٠ رقم ٢٦ ص ٧٤ وقرر باختصاص محكمة الموضوع في نظر المسائل الوقتية الخاصة بالموضوع المطروح أمامها إلا في حالة ما إذا كانت المحكمة المنظورة

على وشك الفصل في دعوى الموضوع وطراً حادث جديد مستعجل لم يكن متوقفاً  
فللقضاء المستعجل في هذه الحالة حق الفصل فيه (١) كما ان له الحق أيضاً في الفصل  
في المسائل الوقتية المستعجلة التي قد تحدث في الفترة بين صدور الحكم الابتدائي  
وبين نظر الاستئناف (٢)

وقضى البعض الآخر بعكس ذلك وباختصاص القاضى الجزئى باعتباره قاضياً  
للأمور المستعجلة بالحكم في جميع الاجراءات المستعجلة الواجب اتخاذها حتى ولو كان  
الموضوع قائماً أمام المحكمة وبأن له مطلق الحرية في تقدير ظروف كل دعوى  
والبحث فيما إذا كان هناك ضرر يخشى منه على الحقوق من انتظار التقاضى بالطرق  
العادية أم لا (٣) وقضى طبقاً لذلك باختصاصه في الحكم في دعاوى طلب الحراسة  
أو انتهائها أو اقالة الحارس منها متى توافرت فيها صفة الاستعجال. حتى ولو كانت  
دعوى الموضوع قائمة أمام المحكمة (٤) كما قضى باختصاصه في نظر دعاوى الغاء

---

أمامها الدعوى الأصلية لا تستطيع لسبب من الأسباب أن تفصل في الطلب الوقتى في الوقت المناسب بعدها  
مثلاً عن محل النزاع أو لكون الخطر محدقاً فلا يتحتم رفعها في هذه الحالة أمام المحكمة الأصلية  
بل يجوز رفعها أمام قاضى الأمور المستعجلة وقضى هذا الحكم طبقاً لذلك بعدم اختصاص القضاء  
المستعجل في الفصل في دعوى حراسة حتى ولو كانت الدعوى الموضوعية موقوفة لسبب من الأسباب  
وبأن محكمة الموضوع هي وحدها المختصة في جميع الأحوال في الحكم فيها

(١) ابتدأت في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بمجموعة رسمية سنة ٢٧ عدد ١٣٨ ص ٢٦٨

(٢) جزئى ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ الجريدة القضائية السنة الأولى عدد ٢٢ ص ٢٥

(٣) جزئى ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣ المحاماة السنة الرابعة ص ٦٧٧ - ومصر استئناف ١٦ يناير سنة

١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة ص ٤٠٣ وابتدأت ٦ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية ص ٢١٣

و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة الثامنة ص ٢٢٣

(٤) جزئى ٦ يناير سنة ١٩١٣ شرائع السنة الأولى عدد ٦٩ ص ٤٧ وآخرى ١٨ أكتوبر

سنة ١٩٢٧ محاماة سنة ٨ رقم ١٦٧ ص ٢٥٥ و ٨ يناير سنة ١٩٣٠ محاماة سنة ١١ عدد ١١١

ص ١٨٣ وقضى بأن حكم المادة ٤٩١ مدنى لا يفسخ حكم المادة ٢٨ مرافعات ولا يسلب القاضى

المستعجل اختصاصه بنظر النزاع كلما كان هذا النزاع مستعجلاً أى يخشى عليه من فوات الوقت وجزئى في

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ جريدة قضائية ٢٢ ص ٢٥ وآخرى ٢ يناير سنة ١٩٣٢ جريدة قضائية

١٤٧ ص ١٧ وقرر باختصاص القاضى المستعجل في نظر دعوى الجراسة لأنها دعوى تحفظية مستعجلة

ولو كانت الدعوى الأصلية مطروحة أمام محكمة الموضوع وعكس ذلك جزئى ١٣ سبتمبر ١٩٣٠

جريدة قضائية ٤٣ ص ٢٦ واستئناف في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ بمجموعة ٤ عدد ١٧ ص ٤١ —

و جزئى ١٩ يولييه سنة ١٩٠٤ بمجموعة ٦ عدد ٩٣ ص ١٩٩ — و ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بمجموعة



الحجوز التحفظية الباطلة بالرغم من رفع دعوى بثبوتها أمام محكمة الموضوع (١)  
١٤ — ويرى المرحوم أبو هيف بك الأخذ بالمبدأ القائل باختصاص محكمة  
الموضوع في الحكم في المسائل المستعجلة التي تنشأ عن الدعوى المطروحة أمامها  
دون القضاء المستعجل الا اذا كانت محكمة الموضوع بعيدة عن محل النزاع بحيث  
لا يمكن الالتجاء اليها في الوقت المناسب أو أن تكون الاحوال الجارية عليها  
العمل امامها لا تسمح بالفصل في المسائل المستعجلة على وجه السرعة - وذلك لسببين ؛  
الاول أنها أدري بحقوق الطرفين من القاضي المستعجل لوجود مستنداتها  
وأوراق القضية كلها أمامها — الثاني الخوف من تأثير حكم القاضي المستعجل  
في الاجراء الموقت على الموضوع المنظور امام المحكمة (٢)

ويخالفه في ذلك العشماوى بك في كتابه قواعد المرافعات في القانون الاهلى  
والمختلط إذ يرى اختصاص القضاء المستعجل في جميع الاحوال حتى مع قيام دعوى  
الموضوع امام المحكمة استناداً على اطلاق نص المادة ٢٨ مرافعات وعلى  
سهولة الاجراءات التي تتخذ امامه وسرعة الوصول إلى قرار فيها ما دام لا يتعرض  
في حكمه للموضوع وليس لقراره تأثير فيه (٣)

١٥ — ومن رأينا الأخذ بالرأى القائل بالاختصاص في جميع الاحوال سواء  
أكانت هناك دعوى بالنزاع أمام محكمة الموضوع أم لا بشرط ألا يكون الاجراء  
المطلوب مؤثراً بطبيعته على الموضوع المنظور أمام المحكمة فاذا كان مؤثراً عليه  
وفي الفصل فيه مساس بالموضوع فلا يختص بنظره للأسباب الآتية أو  
عموم نص المادة ٢٨ مرافعات أهلى التي تقر اختصاصه بالنظر في الأمور المستعجلة

---

٤٥٤٨ ص ٩١ واستئناف في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ شرائع ٤٩٤٥ — ١ ص ٢٢٧ .

(١) ابتدائي ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ الحقوق السنة الثالثة عدد ١ ص ٦ - وقم ١٣ والحاماة الثامنة  
ص ٢٢٣ رقم ١٦٥ وجزئي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بمجموعة ٢٣ ع ١١٥ ر ٢ ص ١٧٦ وآخر في ١٦  
وية سنة ١٩٢٣ عمادة ٤ ع ٥٠٨ - ٢ ص ٦٧٧

(٢) راجع كتاب أبو هيف بك في المرافعات طبعه أولى ص ١٢٩ ومنشور لجنة المراقبة  
القضائية في ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ (مج ٢ ص ٢٣٠) وأخذ بهذا المبدأ في دعاوى الحراسة

(٣) كتاب قواعد المرافعات في القانون الاهلى والمختلط للعشماوى بك الجزء الاول ص ٤٠١

التي يخشى عليها من فوات الوقت متى توافر فيها ركنا الاستعجال وعدم المساس بالموضوع سواء تعلق بها دعوى أمام محكمة الموضوع أم لا . ثانيا : ان القول بوجود التفرقة بين حالتين الأولى عدم وجود دعوى بالموضوع أضلا والثانية وجود قضية أمام محكمة الموضوع وتحديد الاختصاص في الحالة الأولى دون الثانية قول فيه تخصيص بلا مخصص ومناف لاطلاق نص المادة ٢٨ مرافعات التي تقرر قواعد وأصول عامة يجب العمل بها في جميع الدعاوى المستعجلة .

ثالثا : ان قرار المحكمة المستعجلة في المسائل المذكورة وقتي لا يمس الموضوع بشيء ما وغير مقيد لمحكمة الموضوع التي لها ألا تأخذ به عند الفصل في الموضوع أو تعدل فيه أو تأخذ ببعضه طبقا لما يترامى لها من ظروف الدعوى ووقائعها والحق المطلوب الحكم به امامها . رابعا : عدم انطباق القاعدة المنصوص عنها في المادة ١٣٤ مرافعات أهلي التي يقصد منها عدم تضارب أحكام تصدر بين الخصوم من محاكم مختلفة عن قضية واحدة والخاصة بحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها لاختلاف موضوع الدعويين المستعجلة والموضوعية واختلاف طبيعة الأحكام الصادرة في كل منها إذ ان الدعوى الأولى ( المستعجلة ) ترمى إلى الوصول إلى اجراء مؤقت تحفظي صرف والقرار الذي يصدر فيها وقتي يزول بزوال العلة والأسباب التي بني عليها أو بحصول تغيير في وقائع الدعوى المادية أو في مركز أحد الطرفين القانوني ولا يؤثر على الحق في شيء ما . أما الثانية ( دعوى الموضوع ) فالغرض منها الحصول على حقوق معينة والحكم الذي يصدر فيها قاطع في موضوع الخصومة يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لطرفي الخصومة وخلفائهما العامين والخاصين بشروط معينة (١) فاما سهولة اجراءات التقاضي أمام القضاء المستجل وإمكان الحصول على قرارات فيها بسرعة — مابدا — وضع حد للاشخاص الذين يحاولون العبث بالقانون أو التلاعب باجراءات التقاضي بابداء دفع غير جدية ورفع دعاوى أمام محكمة الموضوع بغرض شل يمد القضاء المستعجل والحيلولة دون إيصال الحقوق لأصحابها

(١) استئناف مخطوط في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الجازيت عدد أبريل ١٩٢٥ ص ١٤١

بالسرعة التي تتطلبها روح القانون (١) ما يعا لان للقضاء المستعجل مثل القضاء العادى عند الحكم فى الاجراءات المستعجلة حق البحث فى ظاهر مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما دون المساس بالموضوع وتقدير ظروف الدعوى ووقائعها ومطالعة جميع أوراقها . وعلى ذلك فالقول بأن محكمة الموضوع تكون أدرى منه بالفصل فى الاجراء المستعجل عند قيام الدعوى امامها قول غير قويم لا يكفى لسلب القضاء المستعجل من اختصاصه (٢) . نأما : ان القول بوجوب التفرقة بين الاستعجال العادى simple urgence والاستعجال الشديد extrême urgence ليس له سند من نصوص القانون ومناف لماهية الاستعجال المكون لاختصاص القضاء المستعجل (٣) . نأما : لان الاحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى نظر دعاوى الحراسة عند قيام دعوى الموضوع لعدم وجود خطر مطلق على حقوق طالبي الحراسة يبرر الالتجاء إلى القضاء المستعجل لا تتنافى مع المبدأ الذى نقول به إذ يشترط لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر دعاوى الحراسة توافر الاستعجال المنصوص عنه فى المادة ٢٨ مرافعات باعتبارها من الاجراءات التحفظية المؤقتة التى تدخل فى مدلول هذه المادة ويختلف هذا الاستعجال فى كثير من الأحوال عن المصلحة أو الضرورة التى تقضى بنزع العقار من تحت يد واضع اليد عليه وإيداعه فى يد أمين الطرفين والقضاء التى هى ركن من أركان الحراسة فى رتبة وجسامة الضرر الذى يلحق بحقوق رافعى الدعوى إذ يكون شديداً فى الحالة الأولى بحيث يجب منعه باجراءات سريعة مستعجلة — أما فى الحالة الثانية فيكفى لتوافره ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى فى انتزاع العقار من واضع اليد عليه صيانة للحقوق حتى يفصل القضاء العادى فى موضوع الحق فليست كل دعاوى الحراسة مستعجلة يختص بالفصل فيها القضاء المستعجل (٤) وإشرا: إن تقييد اختصاص القضاء المستعجل فى نظر الأمور المستعجلة عند قيام دعوى الموضوع بحالتى بطل الاجراءات امام

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٢ نبذة ١٧ وما بعدها .

(٢) مرنياك جزء ٢ ص ١٨ نبذة ١١ .

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٢ نبذة ١٦ .

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٩ نبذة ٥٦٢ .



محكمة الموضوع أو بعدها عن محل النزاع فضلاً عن كونه لا أساس له في القانون فإنه يتعارض أيضاً مع العلة التي يحتج بها لمنع من الولاية والمتعلقة بالخوف من مساس حكمه بالموضوع أو أصل الحق في جميع الأحوال (١)

أما القول بأن الضرورات تبيح المحظورات فلا سبيل للأخذ به في هذه الحالة المتعلقة بتقرير مبدأ نص عايه القانون صراحة

١٦ — ولقاضي الأمور المستعجلة بحث وقائع الدعوى المطروحة أمامه وظروفها وقرائن أحوالها وتقدير ما إذا كان الاجراء المطلوب الحكم فيه يؤثر بطبيعته على الموضوع المنظور أمام المحكمة من عدمه باعتبار ذلك من الدفوع التي يقصد منها شل اختصاصه عن الحكم في الدعوى (٢)

١٧ — أمثلة من الاجراءات الوقتية التي قد تؤثر بطبيعتها على دعوى الموضوع المنظورة أمام المحكمة

أولاً — طلب الحكم بالغاء حجز تحفظي لما للدين لدى الغير توقع طبقاً للقانون ومرفوع بشأنه دعوى بصحة الحجز أمام المحكمة إذا بني الطلب على سبب موضوعي متنازع عليه (٣)

ثانياً — طلب الحكم بالغاء حجز تحفظي لما للدين لدى الغير توقع بناء على حكم ابتدائي غير مشمول بالتنفيذ رفعت عنه دعوى بصحة الحجز في الميعاد أمام المحكمة وأوقف الفصل فيها ريثما يصير الحكم المحجوز بمقتضاه نهائياً إذا بني الطلب على نقض الحكم الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه وذلك باعتباره خالياً من الأسباب الموضوعية القانونية (٤)

(١) كبريه على القضاء المستعجل جزء أول ص ٢٨ نبذة ٤٢ .

(٢) مرنياك جزء ٢ نبذة ٣٢١

(٣) كبريه جزء أول ص ٢٨ نبذة ٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ جريدة قضائية عدد ٣٠ سنة سادسة ص ٧٠ . واستئناف محتلط في ٨ يريه ١٩٣٠ الجازيت عدد أكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ نبذة ٥١٤ . مصر أهلى مستعجل في ٢٥ ابريل ١٩٣٥ جريدة قضائية عدد ١٢ سنة سادسة ص ١٢ .

(٤) مصر أهلى مستعجل في ٢٤ ابريل ١٩٣٥ جريدة قضائية عدد ١٨ سنة سادسة

١٥٢ - طلب الحكم بالزام المؤجر باجراء الاصلاحات الضرورية المستعجلة المبينة في تقرير الخبير الذي تعين من محكمة الموضوع في دعوى رفعها المستأجر على المؤجر بعمل اصلاحات ضرورية في العين المؤجرة وإنما يجوز له الحكم بالتصريح للمستأجر بعمل الاصلاحات المستعجلة الضرورية الموضحة بالتقرير بمصاريف من طرفه مع حفظ كافة الحقوق الموضوعية الخاصة بالالتزام وعدمه لمحكمة الموضوع لتفصل فيها عند الحكم في الدعوى المرفوعة أمامها بخصوص ذلك (١)

١٥٣ - طلب الحكم بالزام المستأجر بتسليم مفاتيح العين المؤجرة لبواب المنزل تمكين الراغبين في الاستئجار من مشاهدتها أثناء قيام دعوى بين المستأجر والمؤجر أمام محكمة الموضوع باستمرار الايجار وبطلان التنبيه المعطى من الاخير بانتهاء التعاقد (٢) أما إذا كان النزاع الخاص بذلك غير جدى وظهر له أن رفع دعوى الموضوع قصد منه منعه عن الحكم في الدعوى فله أن يحكم بتسليم المفاتيح بالرغم من وجود دعوى الموضوع .

١٥٤ - طلب الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاء التعاقد لمضى المدة المحددة في العقد أو بعد حصول تنبيه في الايجار غير المعين المدة وذلك أثناء قيام دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع باستمرار الايجار أو بعدم صحة التنبيه المعطى من المؤجر أما إذا كان النزاع المتعلق بذلك غير جدى فيختص بالفصل في الدعوى بالرغم من قيام القضية أمام محكمة الموضوع (٣)

١٥٥ - طلب الحكم بالزام المستأجر باحلاء العين المؤجرة للتأخير في دفع الايجار لحصول الفسخ بقوة التعاقد وذلك عند وجود نزاع جدى بين المستأجر والمؤجر بخصوص المبالغ المسددة من الايجار ووجود حساب جار بينهما لم تعرف نتيجته بعد يحتمل معه تخالسه بالايجار المطالب به وقيام دعوى من

---

(١) كبريه ج ١ ص ٣٠ نبذة ٤٥ وحكم محكمة باريس ٢٥ نوفمبر ١٨٧١ جازيت المحاكم

{ Ggz. des trib. } ٢ ديسمبر ١٨٧١

(٢) باريس في ١٨ سبتمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ٥ ص ٣٩٢ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦

مرافعات ص ١١٢٣ نبذة ٥٥

(٣) استئناف مخطوط ٢٢ مارس ١٩١١ الجازيت الستة الأولى ص ٨٥ وأول أغسطس ١٩٢٤

الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٤ نبذة ٧٧

المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع ببراءة ذمته من الإيجار المطلوب الإخلاء من أجله (١) أما إذا كان النزاع غير جدي وقصد منه عرقلة الحكم في دعوى الإخلاء فلا يؤثر على اختصاصه في الحكم فيها وكذلك لا يثقل من اختصاصه في الحكم بالإخلاء رفع دعوى من المؤجر أمام المحكمة بالمطالبة بالإيجار أو بالفسخ أو بصحة الحجز التحفظي المتوقع بناء على طلبه (٢) وغير ذلك من الإجراءات التي تؤثر بطبيعتها على أصل الحق المتنازع عليه جدياً أمام المحكمة والمتروك أمرها لتقدير قاضي الأمور المستعجلة باعتبارها من المخائل الموضوعية التي يدخل في اختصاصه بحثها وتقديرها .

١٨ - أما إذا رفعت دعوى الموضوع عقب الدعوى المستعجلة فالفقه والقضاء في فرنسا ومصر متفقان على استمرار اختصاص القضاء المستعجل في نظر الدعوى المطروحة أمامه . (٣)

١٩ - ويختص في فرنسا رئيس المحكمة الكلية المدنية في الحكم في الأمور المستعجلة التي تطرح بصفة ابتدائية . أما القضايا الاستئنافية فتظرها محكمة الاستئناف ولا يشاركه في ذلك رئيس المحكمة التجارية أو رئيس محكمة الاستئناف أو القاضي الجزئي إلا في أحوال استثنائية نص عليها القانون بالذات كاختصاص رئيس المحكمة التجارية في إصدار الأمر بإجراء الأعمال التحفظية عند حصول نزاع في استلام بضاعة مرسله لأحد التجار (٤) أو اختصاص القاضي الجزئي في تعيين مدير لإدارة

(١) استئناف مختلط في ٩ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧

(٢) بودري لاكتري وفاهل مطول على الإيجار ج ٢ ص ١٠٧ نبذة ١٥٩٥ وحكم محكمة النقض المشار إليه في الهامش.

(٣) ركيه ج أول ص ٢٧ نبذة ٤٩ والنقض في ٣ ديسمبر ١٩٠٠ سيري ١٩٠٢ ج ١ ص ٩٨

En tout cas; si la demande au principal n'était introduite que postérieurement à l'instance en référé le juge des référés resterait régulièrement saisi. واستئناف مختلط في أول أغسطس ١٩٢٤ المجازيت يناير ٩٢٥ ص ٥٤ رقم ٧٧ وه ديسمبر ١٩٢٦ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢١ رقم ٣٦ وقرر بأن رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع عقب دعوى الطرد المرفوعة عليه أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يؤثر على اختصاص هذه المحكمة ولا يمنعها من إلحاح في الدعوى المطروحة أمامها بالرغم من ذلك .

(٤) مادة ١٠٦ من قانون التجارة الفرنسي



الأراضي الزراعية واستغلالها عند الحجز على المواشى والآلات المخصصة لخدمتها  
أو في الفصل في الصعوبات الخاصة بوضع الاختتام أو في المنازعات المتعلقة  
بدفن الموتى (١) .

أما في مصر فينظرها في المحاكم المختلطة رئيس المحكمة المدنية أو من يعين لذلك من  
قضاة المحكمة الابتدائية المدنية ، ويكون في الغالب أقدم القضاة (٢) وفي المحاكم الأهلية  
ينظرها القاضي الجزئي وحده بغير مشاركة رئيس المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ،  
ويستثنى من ذلك القضايا المستعجلة الخاصة بجزئيات القاهرة جميعها والجزيرة وحلوان ،  
والخاصة بجزئيات مدينة الاسكندرية فينظرها قاضيان يعينان لذلك خصيصاً طبقاً لقرار  
وزير الحقانية الصادر في ١٤ مايو ١٩٣٢ والذي عمل به من أول يناير ١٩٣٣

٢٠ — وعملاً بمبدأ الفصل بين السلطات الادارية والقضائية لا يحق لرئيس  
المحكمة المدنية في فرنسا نظر الأمور المستعجلة المتعلقة بالمسائل الادارية بل  
يختص بذلك رئيس محكمة مجلس المقاطعة بحسب الرأي الراجح (٣)

أما في مصر فيختص رئيس المحكمة المدنية في المختلط ، والقاضي الجزئي في الأهلي  
بالحكم فيها بشرط عدم المساس بالأوامر الادارية ، أو تأويلها أو إيقاف تنفيذها

٢١ — واختصاص قاضي الأمور المستعجلة قضائي « contentieuse »  
كالمحكمة التي يتفرع منها ، بمعنى أنه يصدر الأحكام بعد طرح النزاع أمامه  
بالأوضاع القانونية ، وبحضور الطرفين المدعى والمدعى عليه أو في غية أحدهما  
بعد إعلانه قانوناً ، وذلك بعد سماع أقوالهما أو الحاضرين عنهما ومناقشتها في  
الدعوى ، وبحث ظاهر المستندات المقدمة في القضية .

٢٢ — والأحكام التي يصدرها وإن كانت وقتية لا تمس الموضوع أو اصل الحق  
إلا أنها قضائية بالمعنى القانوني ، وإن استقر بعض علماء القانون وأحكام المحاكم  
على تسميتها بقرارات - فهي مقيدة له وملزمة لطرفي الخصومة لا يمكن العدول  
عنها أو تعديلها كلياً أو جزئياً ، إلا إذا حصل تغير في وقائع الدعوى المادية أو في

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٣ نبذة ١٨ وكبيره ج ١ ص ٦ نبذة ٧

(٢) مادة ٣٤ مراقبات مختلط

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٥ نبذة ١٩ وما بعدها ودونو (Doussard) اجراءات المرافعة أمام

مجالس المقاطعات نبذة ٢٩٩ ص ٣٩٥

مركز الخصوم القانوني ، ويجب تسهيلها أسوة بالأحكام الموضوعية ، ويمكن الطعن عليها بالاستئناف فقط في فرنسا وفي مصر في المختلط ، وبالمعارضة والاستئناف في مصر في الأهلي

٢٣- ويشترط لقبول الدعوى المستعجلة وجود مصلحة مادية أو أدية حالية أو محتملة لرافعها . أما إذا امتنعت المصلحة فلا استعجال ولا دعوى عملاً بالقاعدة المشهورة لا دعوى إلا بمصلحة أو فائدة تعود على رافعها ( Pas d'intérêt pas d'action ) (١)

٢٤- ويختلف القضاء المستعجل عن القاضي الأمر الوقتية ( Juge de service ) في سلطته وولايته ، والأحوال التي ينظرها ، وإجراءات التقاضي أمامه ، وكيفية صدور القرارات والأحكام وطريقة التظلم منها أو الطعن عليها اذ اختصاص الأول قضائي يحكم في الأمور المستعجلة والإجراءات التحفظية الوقتية التي تطرح أمامه بغير مساس بالموضوع أو التعرض لتفسير الأحكام أو السندات بعد إعلان الخصم للحضور أمامه وذلك بأحكام مسبقة قابلة للطعن عليها بالطرق المذكورة آنفاً . أما الثاني فاختصاصه ولائاً إداري صرف ينظر في الطلب بناء على غريضة تقدم له من أحد الخصوم مرفقة بالمستندات دون إعلان الخصم الآخر للحضور لسماع أقواله ، ويصدر أمره عنه بالقبول أو الرفض بغير ذكر أسباب لذلك ، إلا إذا أصدر قراراً بالرفض ثم عدل عنه وقرر بالقبول ، ففي هذه الحالة يجب عليه بيان الأسباب التي جعلته يعدل عن رأيه الأول ، وقراراته لا تستأنف بل يطعن عليها بطريق التظلم لنفس القاضي أو للمحكمة التابع لها بحضور الطرف الآخر وحكم المحكمة في التظلم هو الذي يستأنف (٢)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٦ نبذة ٢١ وما بعدها واستئناف مختلط في ١٧ يناير سنة ١٩١٣ الجازيت فبراير سنة ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢٠  
(٢) مرنياك ص ٢٦ نبذة ٢١ ومصر أهلي مستعجل في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ المحاماة ١٥ ع ١٠ رقم ٣٣٥ ومواد مرافعات ١٢٧ — ١٣٢ أهلي و ١٣٠ — ١٣٥ مختلط

# الباب الثاني

## مدى اختصاص القضاء المستعجل

### مسائل عامة

٢٥ — القاعدة العامة أن قاضي الأمور المستعجلة فرع من المحكمة التابع لها يتقيد عند اختصاصه بالحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والاوزاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعه (١) وتختلف المسائل التي تخرج من اختصاصه في فرنسا عنها في مصر بسبب طبيعة مركزه القانوني وعلاقته بالمحاكم ونصوص قانون المرافعات الفرنسي وتعدد جهات القضاء في مصر من مختلط وأهلي وشرعي وحسي وقصلي .

٢٦ — واختصاصه في المسائل المستعجلة يكون اما بنص صريح في القانون أو بناء على ولايته العامة المؤسسة على المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلي و ٣٤ و ١٣٦ مرافعات مختلط و ٨٠٦ فرنسي والمتعلقة بالأمور المستعجلة والاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ .

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٨ نبذة ٢٤ - وكيري ج ١ ص ٣١ نبذة ٤٦ - ودي بليم De Belleyme. على الأمور المستعجلة ج ٢ ص ١٧٦ وبرتان Bertin. ج ٢ نبذة ٢٧٤ ودالوز العملي ج ١٠ «مستعجل» ص ٢٨٧ نبذة ١٤٩ ودالوز ربرتوار ج ٣٨ ص ٧٣٦ نبذة ٩٣ وما بعدها وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ وما بعدها مرافعات واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٨ و ٢ أبريل ١٩٢٤ الجازيت يونية ١٩٢٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥ ومصر أهلي مستعجل في ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ المجموعة الرسمية سنة ٢٥ العدد العاشر رقم ٢٤٠



٢٧— ولا يمنع من اختصاصه في الاجراءات المؤقتة اشتراك جهة قضائية أخرى معه في الفصل فيها بنص صريح في القانون وبشروط مخصوصة ويكون اختصاصه في هذه الحالة مستمداً من ولايته العامة المبينة على المواد ٢٨ مرافعات أهلى وما يقابلها في المختلط والفرنسى لا من نصوص القانون التى تقرر باختصاص تلك الهيئة (١) فاذا نص القانون المدنى أو قانون المرافعات على اختصاص المحكمة المدنية أو قاضى الأمور الوقفية أو قاضى التوزيع بالحكم فى مسألة معينة باجراءات مخصوصة فهذا لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم فى نفس هذه المسألة إذا أحاطها الاستعجال وكان قضاؤه فيها لا يمس الموضوع أو أصل الحق فى شيء ما، اذ القول بخلاف ذلك يترتب عليه تعريض المصالح والحقوق لخطر الضياع بسبب بطله اجراءات التقاضى والفصل فى الدعاوى أمام هذه الجهات المعنية ويتنافى مع القاعدة العامة التى تقرر باختصاصه فى جميع الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى لا يمكن الحيد عنها إلا عند وجود نص صريح فى القانون .

٢٨— وإذا نص القانون على اختصاصه فى مسألة معينة بالذات فلا يدخل فى ولايته نظر مسائل أخرى بطريق القياس عليها لأن قضاءه فى هذه الحالة استثنائى محض لا يتعدى الى الأمور الأخرى التى لم ينص القانون على اختصاصه فيها بالذات الا إذا امتدت ولايته اليها لاعن طريق القياس بل باعتبارها من الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى يختص بنظرها طبقاً لاختصاصه العام (٢) . فثلاً لا يختص بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتسجيل العقود الناقلة للملكية بين الأحياء أو المقررة لها قياساً على اختصاصه بالفصل فى المسائل المتعلقة بشطب التأشير أو التسجيل الذى يحصل على هامش المحررات بواسطة دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الاستحقاق الكيدية والمنصوص عنه فى المادة التاسعة من قانون التسجيل—

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٩ نبذة ٣٠ والنقض الفرنسى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٨٤ وإنجير Angers فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ نفس المرجع عن سنة ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٢٦ وعكس ذلك حكم أميان Amiens الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ج ٢ ص ١٣٧

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ محاماه العدد العاشر ص ١٥ ص ٤١٤  
رقم ٣٣٥

وإنما يختص بالفصل في كل هذه المنازعات إذا كانت تدخل أصلا في وظيفته العامة باعتبارها من الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ولا يؤثر حكمه فيها على موضوع الحق ، كذلك الحال في المسائل الأخرى التي نص القانون على اختصاصه فيها بالذات في مواد متفرقة منه كطلب الحكم باستمرار التنفيذ ببيع الأشياء المحجوز عليها وإيداع ثمنها في الخزنة عند رفع استرداد عنها أو الحكم بإيقاف البيع عند رفع دعوى استرداد ثانية ، مادة ٧٨ ، مرافعات أهلي معدلة ، أو كطلب الحكم في المختلط بإحلال دائن محل آخر للسير في إجراءات الحجز العقاري والبيع أو في مسائل إعادة البيع على المشتري المتخلف والمنازعات التي تحصل بشأن ذلك أو في الأحوال المتعلقة بتوزيع ثمن المنقولات المحجوز عليها في العين المؤجرة وتخصيصها لدين المؤجر ، مواد ٦٧٧ و ٦٩٧ و ٥٨٢ مرافعات مختلط ، أو طلب الحكم في فرنسا في المسائل الخاصة بمحل إقامة الزوجة أو حضنة الأولاد أو استلام الأمتعة المتعلقة بالزوجين ، مادة ٢٨٨ مرافعات فرنسي ، أو بيع المنقولات المتخلفة عن التركة في حالة وجود دائنين حاجزين أو عند عدم اتفاق الورثة على ذلك أو اتفاق معظمهم على البيع لسداد الديون التي على التركة ، مواد ٨٢٦ و ٩٤٨ مرافعات فرنسي ، أو الفصل بصفة استثنائية في المنازعات المتعلقة بكيفية دفن الموتى وشروط ذلك ، المادة الرابعة من القانون الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ،

# الفصل الاول

## المسائل الخارجة من اختصاص القضاء المستعجل

٢٩ — يخرج من اختصاصه في فرنسا . أورو المسائل الادارية . ثانيا : الامور الجزئية . ثالثا : المواد التجارية والحالة الاولى متفق عليها فقها وقضاء ومبنية على مبدأ الفصل بين السلطات - أما الحالتان الاخيرتان فمتفق عليهما قضاء (١) ومختلف فيهما فقها (٢) والرأى الراجح يقول بخروجهما عن ولايته

أما في مصر فيخرج من اختصاصه في القانونين الأهلى والمختلط الأوامر الادارية فلا يدخل في وظيفته الحكم بأى اجراء من شأنه ايقاف تنفيذها أو تأويلها أو تفسيرها أو الغائها ثم المسائل الأخرى المترتبة على تعدد جهات الاختصاص القضائية في القطر المصرى - أما الاجراءات المستعجلة عن المواد التجارية والجزئية فتشتملها ولايته خلافا لما جرى عليه العمل وغالبية الفقه في فرنسا

---

(١) أحكام النقض الفرنسى في ١٨ ديسمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ١ ص ١٢٩ - وأول ديسمبر ١٨٨٠ دالوز ٨١ ج ١ و ٣١ يولييه ١٨٨٩ دالوز ٩١ ج ١ ص ٣٢٣ وباريس ٢٦ يولييه ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٥٤٤ و ٩ أغسطس ١٨٩٢ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٢٢ ووردو في ٢٣ فبراير ١٩٠٤ و ١٣ أغسطس ١٩٠٦ سيري ١٩٠٧ ج ٢ ص ٩٢ ويزانسون في ١١ يولييه سنة ١٩٠٦ سيري ١٩٠٧ ج ٢ ص ٢١٣ - وباريس ٢٦ يولييه ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٧٦ - وباريس في ٣ ديسمبر ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٤٩ - وليون في ٢٥ مايو سنة ١٩١٠ سيري ١٩١١ ج ٣ ص ٢٧ ونيم Nimes في ٥ مارس ١٩١٧ دالوز ١٩١٨ ج ٢ ص ٥٣ وديجون في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ دالوز ٢١ ج ٢ ص ٨٨ و ٨٩ وتولوز في ٢ أغسطس ١٩١٦ سيري ١٨-١٩ ج ٢ ص ١٠٥ والسين في ٢٢ مايو جازيت المحاكم ١٩٢٠ ع ٢ ص ٤٢٥ وجرينويل في ٢٨ مارس ١٩٢٢ جازيت المحاكم سنة ١٩٢٢ ع ٢ ص ٢٢٩

(٢) كبريه ج ١ ص ٣٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ وما بعدها — ودي بليم ج ١ ص ٣٨٨ وما بعدها — وبونفيس نبذة ١٢٦١ ويقولون بعدم الاختصاص وعكس ذلك ويقول بالاختصاص جارسونيه مرافعات جزء ٨ ص ٢٩١ وبازو على المستعجل ص ١٨٩



٣٠ — والسبب في خروج المواد التجارية والجزئية من اختصاصه في فرنسا دون مضر يرجع إلى أمرين : الاول : أن رئيس المحكمة المدنية في فرنسا أو من يقوم مقامه في حالة غيابه أو اعتذاره هو الذي ينظر في الأمور المستعجلة فلا يمكنه النظر فيها إذا تعلقت بأمور تجارية باعتبار أن موضوعها يخرج من ولاية المحكمة المدنية التي يتبعها خصوصا وأن قانون المرافعات الفرنسي نص في المادتين ٤١٧ و ٤١٨ على اختصاص رئيس المحكمة التجارية في الحكم في المسائل المستعجلة الخاصة بالحجوز التجارية مع تقصير مواعيد التقاضي عنها - أما في مصر فلا يوجد في القضاء الأهلي محاكم تجارية وأخرى مدنية بل إن المحاكم الواحدة تنظر في المسائل التجارية والمدنية معا طبقا لنصوص قانون المرافعات ويختص لذلك القاضي الجزئي باعتباره قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بنص المادة ٣٨ مرافعات بالفصل في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت في المواد المدنية والتجارية - أما في القضاء المختلط فلو أن المسائل التجارية من اختصاص محاكم خاصة بخلاف المحاكم المدنية إلا أن قانون المرافعات المختلط نص صراحة في المادة ٣٤ منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ( رئيس المحكمة المدنية أو من يقوم مقامه ) في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بالمسائل التجارية أيضاً

الرائي : تنص المادة السادسة من قانون المرافعات الفرنسي على اختصاص القاضي الجزئي في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بالمواد الجزئية وهذا النص بحسب الرأي المعمول به في فرنسا يخرج هذه المسائل من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ويجعلها من اختصاص القاضي الجزئي وحده خصوصاً وإن إجراءات التقاضي أمامه أسهل وأقل كلفة من إجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل وإن القضاء المذكور المستعجل يكون هيئة قضائية مستقلة نص القانون على اختصاصها وعلى الإجراءات الواجب اتباعها أمامها في الجزء الخامس في الباب السادس عشر في المواد ٨٠٦ مرافعات وما بعدها وهذه المواد لا تربطها بالمواد الجزئية الواردة في الجزء الأول أية رابطة ولا يمكن تطبيقها عليها (١) أما في مصر فتص المادة ٣٤

(١) كبريه ج ١ ص ٣٢ نبذة ٤٨ ومرنيك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ والنقض الفرنسي في ١٨

ديسمبر ١٨٧٢ سيرى ٧٣ ج ١ ص ١٥٣ ودالوز ٧٣ ج ١ ص ١٥٥

مرافعات مختلط على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة في نظر الأمور المستعجلة الجزئية أو الكلية ولم يرد في قانون المرافعات المختلط عند الكلام على المواد الجزئية نص يماثل نص المادة السادسة من قانون المرافعات الفرنسي (١) - أما في القضاء الأهلي فالقاضي الجزئي هو الذي يفصل في هذه الأمور جميعها باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات الواردة في الباب الأول من قانون المرافعات الأهلي ضمن المواد الداخلة في اختصاص القاضي الجزئي ٣١ - ولا يخرج من ولايته في فرنسا في المواد التجارية أو الجزئية بحسب الرأي المعمول به سوى الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت أي الإجراءات الوقية التحفظية البحتة كدعوى اثبات الحالة أو قضايا الحراسة أو طرد المستأجر أو طرد الخادم والمتعلقة بمواد تجارية أو جزئية - أما الاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ الخاصة بتلك المواد فتبقى من اختصاصه ينظر فيها طبقاً لنص المواد ٨٠٦ مرافعات فرنسي وما بعدها (٢)

٣٢ - ويرتكب أصحاب الرأي القائل باختصاص القضاء المستعجل في فرنسا بالحكم أيضاً في الأمور المستعجلة الخاصة بالمسائل الجزئية والتجارية إلى الأسباب الآتية أرو: إطلاق عبارة المادة ٨٠٦ مرافعات التي تنص بكلمات عامة على اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بغير قيد أو شرط مما يفهم منه امتداد الاختصاص إلى المواد التجارية والجزئية أيضاً . ثانياً : قابلية الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي أو المحكمة التجارية في الأمور المستعجلة للمعارضة بخلاف الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة فلا يجوز فيها المعارضة، ثالثاً : يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة المطلقة أو القصوى أن يأمر بحصول التنفيذ بالنسخة الأصلية بخلاف المحكمة التجارية فلا يحق لها ذلك (٣)

(١) استئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٨٠ المجموعة ٢ ص ٢٥٢

(٢) كيرييه ج ١ ص ٣١ نبذة ٤٦ وما بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٣٠ نبذة ٢٥ وما بعدها . دالوز للمعل ج ١٠ « المستعجل » ص ٢٠٧ نبذة ١٥١ وما بعدها والنقض الفرنسي في ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ دالوز ٩١٤ ج ١ ص ٢٤٠

(٣) أما القاضي الجزئي فيجوز له ذلك أسوة بقاضي الأمور المستعجلة جارسونيه ج ٨ ص ٢٩١ والأحكام التي أشار إليها في الهامش

رابعاً : قصر مواعيد الاستئناف في الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة عنها في الأحكام الجزئية أو التجارية حيث تكون خمسة عشر يوماً في الأولى وثلاثين يوماً في الثانية وشهرين في الثالثة

خامساً — الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة مشهولة بالنفاذ بقوة القانون. أما الأحكام الجزئية أو التجارية فلا تشمل جميعها بالنفاذ بقوة القانون. — إن المواد ٨٠٦ مرافعات وما بعدها التي جاءت عقب الكلام على اختصاص القاضي الجزئي تقرر قواعد عامه تسرى على الأمور الجزئية والكلية وتتم المادة ٦ مرافعات المتعلقة بوظيفة القاضي الجزئي في نظر الأمور الجزئية المتعلقة به سابقاً — أن النص الوارد في المادة ٨٠٦ مرافعات بخصوص الأمور المستعجلة يماثل في إطلاقه وتعميمه ما ورد بها متعلقاً بالاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والمختص بها في جميع الأحوال قاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي المعمول به، وعلى ذلك فلا موجب لمنع اختصاصه في الحالة الأولى دون الثانية (١) طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في المحكم في الإجراءات التحفظية المتعلقة بمواد جزئية أو مسائل تجارية

٣٣ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في طبيعة عدم الاختصاص في هذه الحالة فقال فريق بأنه مطلق *ratione materiae* متعلق بنوع القضية ومبنى على اختلاف أنواع المحاكم من مدنية وتجارية وجزئية وكلية ويعتبر لذلك من النظام العام المعمول به أمام المحاكم ويجوز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى في أثناء نظر الاستئناف كما يحق للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (٢)

وقال فريق آخر بأنه مطلق فيما يتعلق بالمواد الجزئية فقط — أما في المسائل

(١) بازو ص ١٨٩ وجارسوني ج ٨ ص ٢٩١ - ٢٩٢

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٥ نبذة ٣٣ والنقض ٢١ يناير ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ ج ١ ص ١٧٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٤ سيري ١٩٠٥ ج ١ ص ٩٦ ، ٨ مايو ١٩٢٢ سيري ١٩٢٢ ج ١ ص ٣١٠ وحكم المحكمة العليا Cour Suprême ٦ ديسمبر ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٢ ج ١ ص ١٨٥ باريس ٢٤ يولي ١٩١١ سيري ١٩١٢ ج ٢ ص ٧٩ ، ليون ٢٠ مارس ١٩٢٠ جازيت دي باليه ١٩٢٠ ج ٢ ص ٣٢٨ ويرى كيريه إنه غير مطلق بمعنى أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها (كبيره ج ١ ص ٦٢ نبذة ٩٣ )



التجارية فغير مطلق اسوة بالحاصل أمام المحكمة المدنية التي يتفرع منها القضاء المستعجل، ويجب لذلك الدفع به فيما يختص بالمسائل التجارية قبل التكلم في الموضوع ومن هذا رأى أحكام محكمة النقض والابرار الأخيرة (١)

وقرر فريق ثالث بأنه غير مطلق *ratione personae* في جميع الأحوال لا يتعلق بالنظام العام وبل جعل لصالح الأخصام أنفسهم إن شاموا وتمسكوا به وأبدوه قبل المرافعة في الموضوع *in limine litis* وإن رغبوا عدلوا عنه صراحة أو ضمناً بالتكلم في موضوع الدعوى ولا يجوز للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها (٢) أمثلة من المسائل الجزئية والتجارية التي لا يختص القضاء المستعجل بنظرها في فرنسا بحسب الرأى القائل بذلك

٣٤ — المسائل الجزئية أو دعاوى وضع اليد — منع التعرض ورد الحياة (٣) أما إيقاف المباني والأعمال الجديدة فيدخل في ولايته الحكم فيها (٤) ثانياً الحكم بصفة ابتدائية في المسائل المتعلقة بشروط الدفن المنصوص عنها في المادة الرابعة من القانون الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ — ثالثاً تعيين خبير لاثبات حالة الاتلاف الحاصل للزراعة بفعل الإنسان أو الحيوان وتقدير التعويض اللازم له في الأحوال المنصوص عنها في المواد ١٣٨٢ - ١٣٨٥ مدنى فرنسى (٥) أو لاثبات حالة الاتلاف الحاصل لمنزل الجار من الدخان المتصاعد من المصانع المجاورة رابعاً طرد المستأجر لانتهاه الايجار المحدد المدة أو بعد التنبيه عليه بذلك أو لحصول الفسخ طبقاً للعقد أو تعيين حارس على منقولاته أو بيعها أو رفع الحجز التحفظى المتوقع عليها إذا كانت قيمة الايجار في السنة لا تزيد عن ٦٠٠ فرنك وكان العقد مكتوباً

(١) النقض في ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ دالوز ٢٢ ج ١ ص ١٨٥ وباريس في ١٩ يناير ١٨٨٠ وأول ابريل ١٨٨١ و٢٨ يناير ١٨٩٣ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٢٣٧ وبوردو في ١٤ يناير ١٩٠١ دالوز ٩٠٣ ج ٢ ص ٥٠٩ وديجون في ٣١ ديسمبر ١٩١٩ دالوز ٩٢١ ج ٢ ص ٨٨

(٢) جارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٢ وباريس في ٢٦ يولييه ١٩١١ سيري ٩٢ ج ٢ ص ٧٦

(٣) أما دعاوى طرد الواضعين اليد على العقار بلا سبب أو صفة قانونية فن اختصاص قاضى

الامور المستعجلة «ومرنياك» ج ٢ ص ٢٨ نبذة ٣٥

(٤) دالوز العملى ج ١٠ «المستعجل» ص ٢٠٤ نبذة ١١٣

(٥) النقض الفرنسى في ٣١ يولييه ١٨٨٩ دالوز ٨٩١ ج ٢ ص ٣٢٣

أو شفويا (١) أما إذا لم يوجد عقد كليه فدعاوى طرد الشاغل للعين تبقى من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (٢) خامسا المنازعات التي تحصل بين المخدم والخادم بخصوص العمل ومنها طلب طرد الأخير من المحل المخصص له في مكان الشغل (٦) المسائل المتعلقة بحق الشرب والمنازعات الخاصة بها (٣)

٣٥ — المسائل التجارية أو المنازعات التي تحصل بين التاجر وكاتب المحل التجاري أو العامل عنده كطلب طرد الأخير من عمله (٤) ثانيا المنازعات المستعجلة التي تحصل بين الشركاء وبعضهم في الشركات التجارية بخصوص حقوقهم فيها كطلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية أثناء الدعاوى المرفوعة بينهم يطلب تصفيتها أمام المحكمة التجارية (٥) بشرط أن تكون المنازعات عن أعمال تجارية بحته — أما إذا اشتملت على حقوق مدنية فيختص القضاء المستعجل بالحكم في الأمور المستعجلة المتعلقة بها وعلى ذلك يختص بالحكم بتعيين حارس أو مدير مؤقت على الأموال المتروكة أو الموروثة والداخلية في أموال الشركات (٦) ثالثا المسائل المتعلقة بالتفليسة فلا يجوز له الحكم بإجراء عملية التصفية أو بوضع أموال التاجر تحت الحراسة القضائية عند التوقف عن الدفع أو الحكم بإيقاف البيع الحاصل بناء على أمر من مأمور التفليسة طبقاً لنص المادة ٨٦ تجاري فرنسي أو الحكم بوضع الاختتام على محل التاجر المفلس أو برفعها أو التصريح للسنديك ببيع بضائع التفليسة (٧) أما إذا قصد من الإجراء الوقي المحافظة على مصالح وحقوق

- 
- (١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٧ نبذة ١٤٤  
(٢) النقص الفرنسي في ٢٣ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ و مرنياك ج ٢ ص ٤٠ وكيري، ج ١ ص ١٧٤ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٥  
(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٦ و ٤٠ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٣ وما بعدها وكيري ج ١ ص ٣٨ نبذة ١٥٣ وما بعدها  
(٤) باريس ٢٦ يولي ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٥٤٤  
(٥) باريس ٣١ أكتوبر ١٩٠٢ جازيت دي باليه ١٩٠٢ ج ٢ ص ٥٥٢ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٨ - وكيري ج ١ ص ٣٩ - ٤٥ نبذة ٥٧ - ٦٢ ويرى دي بليم اختصاصه في عمل الإجراءات التحفظية الوقية أثناء قيام الشركة أو رفع دعاوى بالفسخ أو التصفية عنها ج ١ ص ٥٦٩  
(٦) النقص في ٨ فبراير ١٩٢١ سيرى ٢٢ ج ١ ص ٧٦ و مرنياك ج ٢ ص ١٨ نبذة ٤٤  
(٧) مرنياك ج ٢ ص ٥٢ و باريس في ١٦ يونيو ١٨٨٤ جازيت دي باليه Gazette du Palais  
٨٥ ج ١ ودالوز العملي « مستعجل » ج ١٠ ص ٢٠٧ نبذة ١٥٩

لغير لادخل لها بالتفليسة ويخشى عليها من الضياع إذا لم يشملها القضاء المستعجل بحمايته فيختص القضاء المستعجل بالحكم فيه (١) رايها المنازعات المتعلقة بالاعمال التجارية actes de commerce فلا يختص بالحكم بتعين خير لاثبات حالة البضاعة التي لم يتسلها المشتري التاجر (٢) أو بالحكم بطرد تاجر من المحل التجارى الذى اشتراه عند قصيره فى دفع الثمن مع وجود شرط صريح فاسخ فى عقد البيع (٣) أو بتعين حارس لاستلام البضاعة المباعة والمحافظة عليها عند حصول نزاع بين البائع والمشتري على مقدارها أو صنفها

٣٦ — ويشترط لعدم اختصاص القضاء المستعجل فى نظر هذه الأمور جميعها بحسب هذا الرأى أن تكون عن منازعات متعلقة بمواد جزئية أو تجارية بحتة - أما إذا كانت تحتوى على حقوق مدنية فأن القضاء المستعجل يختص بنظرها وفى الفصل فى الاجراءات الوقية التحفظية التى يراها محافظة لها (٤)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٥٢ والنقض الفرنسى فى ٢٠ ابريل ١٨٦٨ دالوز ٦٩ ج ١ ص ٢٩١

(٢) باريس فى ٢٦ يولي ١٨٩٢ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٥٤٤

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٥٣. نذرة ٤٩ وباريس فى ١٣ فبراير ١٩٠٢ المشار اليه فيه

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٤٠ - ٤٥ نذرة ٣٦ وما بعدها والنقض الفرنسى فى ٢٠ يولي ١٨٨٢ دالوز



# الفصل الثاني

## المسائل الادارية

٣٧ — يوجد في فرنسا محاكم إدارية متنوعة بجوار جهات القضاء العادية كمحاكم مجلس الدولة Conseil d'État ومجالس الولايات أو المقاطعات Conseils de préfecture تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمسائل الادارية وفي القضايا المرفوعة على الحكومة أو المصالح الحكومية أو المجالس البلدية أو المحلية أو الشركات ذات الصفة العمومية (١) بخلاف الحال في مصر إذ أن هذه المسائل من اختصاص المحاكم العادية مع القيود الواردة في المادتين ١٥ و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمختلطة والمتعلقة بعدم التعرض للأوامر الادارية البحتة أو المساس بصحتها أو إيقاف تنفيذها - ويختلف لذلك اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا عنه في مصر في المسائل، الادارية ونرى لذلك أن نفرّد لكل بحثاً خاصاً ثم نتكلم بعد ذلك على الأوامر الادارية والشروط الواجب توافرها فيها والمسائل التي تخرج منها .

المبحث الأول — اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الادارية بفرنسا

٣٨ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المسائل الادارية، فقال فريق باختصاصه بالفصل في الأمور المستعجلة وفي اشكالات التنفيذ الحاصلة عنها حتى ولومس في قراراته الأوامر الادارية عن قرب أو بعد، وحجته في ذلك أن المرسوم نص المادة ٨٠٦ مرافعات ثانياً . عدم وجود قضاء مستعجل في المحاكم الادارية أسوة بالمحاكم المدنية العادية - وطبقاً لهذه

(١) كاريه وشوفو مرافعات ج ١١ ص ١٤ وما بعدها .

الرأى يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم أورو في اشكالات التنفيذ الحاصلة عن الأوامر الادارية ثانياً في جميع الاجراءات التحفظية التي يخشى عليها من فوات الوقت مهما كان الغرض منها ومهما ترتب على الحكم فيها من مساس بالأوامر الادارية أو تعرض لصحتها أو لتأويلها أو تفسيرها (١) وهذا الرأى غير معمول به اطلاقاً لمساسه بمبدأ الفصل بين السلطات الادارية ومنافاته لنصوص القانون في ذلك

وقال فريق بوجوب التفرقة بين حالتين الاولى إذا كان الاجراء المستعجل يمس الأوامر الادارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو يؤثر على صحتها أو يتعرض لتفسيرها أو يقصد منه تعطيلها أو غير ذلك مما يضع العقوبات في سبيل أعمال السلطة الادارية الثانية إذا كان المقصود منه اتخاذ اجراءات تحفظية وقية لا تؤثر على كيان الأوامر الادارية بحالة ما وذلك بقصد الرجوع على جهة الادارة بتعويضات عن الضرر الذي نشأ عن تنفيذ هذه الأوامر، وقرر بعدم اختصاصه في الحالة الاولى طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات والذي يحرم نظر موضوع هذه الحقوق على المحاكم المدنية التي هو فرع منها وباختصاصه في الحالة الثانية لعدم مساس الحكم فيها بالأوامر الادارية أو تنفيذها أو إيقاف تنفيذها، وعلى ذلك فيدخل في وظيفته بحسب أصحاب هذا الرأى الحكم في الدعاوى المرفوعة على الادارة باثبات حالة عقار أو منقول وبيان الأضرار التي حدثت فيه وسببها وما إذا كان لأعمال الادارة أو للأشغال العمومية دخل فيها أم لا وقيمة التعويضات اللازمة . وغير ذلك من المنازعات التي لا تؤثر على تنفيذ الأوامر الادارية بشيء ما، ويدين بهذا الرأى من الشراح جارسونيه (٢) وكاريه وشوفواخذت به بعض أحكام المحاكم (٣)

---

(١) دالوز دبرتوارج ٣٨ ص ٧٥٧ نبذة ٣٣١ - وحكم النقض في ٣٠ مارس ١٨١٣ الذي

شار إليه في الهامش وحكم محكمة مونبليه في ٦ نوفمبر ١٨٧٨ دالوز ١٨٨٠ ج ١ ص ١٧٤

(٢) جارسونيه ج ٨ ص ٢٩٥

(٣) السين في ١١ مارس ١٨٥٧ دالوز ٥٨ ص ٢٣٥ ودين Rennes في ١٢ ديسمبر ١٨٨١

دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧ ويزانسون في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ٢٣٣ والنقض

في ١٧ نوفمبر ١٨٥٧ وباريس ٢٦ نوفمبر ١٨٥٧ دالوز ٥٩ ج ٢ ص ٤٣

٣٩ — وقال فريق ثالث بعدم اختصاصه في الحكم في الامور المستعجلة المتعلقة بجميع المسائل الادارية الداخلة في اختصاص المحاكم الادارية، حتى ولو كانت عن إجراءات وقتية تحفظية صرف ليس فيها مساس بالاوامر الادارية ويرتكن أصحاب هذا الرأي الى مبدأ الفصل بين السلطات القضائية والادارية والى عدم اختصاص المحاكم المدنية التي يتفرع منها القضاء المستعجل في الفصل في المسائل الادارية والامور الخاصة بالاعمال الحكومية وباختصاص المحاكم الادارية وحدها في الحكم فيها

فيخرج من اختصاصه بحسب أصحاب هذا الرأي ايضا الحكم في الاجراءات التحفظية الوقتية المتعلقة بجميع المسائل الادارية سواء كان الغرض منها منع الضرر الناشئ من الاعمال الادارية أو الأشغال العمومية أو إثبات ما وقع منه بسبب ذلك وبيان الاسباب المباشرة له وتقدير التعويض اللازم عنه للرجوع به على جهة الادارة أو الشركات ذات الصفة العمومية فلا يحق له مثلاً الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الاتلاف الحاصل لمبنى منزل بسبب الأعمال التي تأتيها جهة الادارة في الطريق العام وتقدير التعويض اللازم عن ذلك (١) أو بسبب الهزات التي تحدثها قاطرات السكك الحديدية في المنازل القريبة من المحطة وتؤثر على متانتها أو بسبب الدخان المتصاعد من القاطرات على هذه المنازل (٢) أو

---

(١) باريس في مارس ١٨٤٦ دالوز ٦ ج ٤ ص ٦٧ و ٢٣ ابريل ١٨٤٩ دالوز ٩ ج ٢ ص ٢١١ و ٦ يونيه ١٨٥٣ دالوز ٥٣ ج ٢ ص ٩٧ — و ١٠ فبراير ١٨٥٧ دالوز ٥٧ ج ٢ ص ٣٠ و ١٦ يناير ١٨٥٨ دالوز ٥٨ ج ٢ ص ٥٥ و ليون في ٢٧ مايو ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٢ ص ١٦٠ و ديجون في ١٠ أغسطس ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٢ ص ٤٣

(٢) النقض والارام في ١٩ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٠٦ وقضى بنقض حكم صادر من محكمة ريوم Riom في ٤ يونيه ١٨٩٧ باختصاص قاضي الامور المستعجلة في الحكم في دعوى رفعها أحد أصحاب المنازل المجاورة للمحطة على شركة السكة الحديدية بطلب تعيين خبير لاثبات حالة الاتلاف والشروخ التي حصلت في منزله بسبب الهزات التي تحدثها القاطرات وقت دخولها المحطة ومقدار المصاريف اللازمة لاصلاحها لاختصاص المحاكم الادارية وحدها بنظرها لتعلقها بأعمال تتعلق بالشركة وهي تؤدي أشغالا عمومية .



بسبب الأعمال العسكرية والحربية التي تقوم بها الجيوش والطائرات الحربية (١) أو لاثبات حالة الائتلاف الحاصل في زراعة كرم بسبب الغرق الناشئ من حفر قناة لتوصيل المياه الى إحدى القرى (٢) أو الحكم بإيقاف الأعمال التي يجريها المقاول لحساب شركة السكة الحديدية والتي ترتب عليها سد الطريق الموصل بين أحد المنازل والشارع العمومي (٣)

ويأخذ بهذا الرأي من الشراح مرنياك وكيرييه ودي بليم وبرتان وجلاسون (٤) ويسير عليه القضاء العالي ومعظم المحاكم الأخرى في أحكامها وهو الراجح والمعمول به في فرنسا (٥)

#### المبحث الثاني — اختصاص القضاء المستعجل بمصر في المسائل الإدارية

٤. — أما الحال في مصر فعلى خلاف ذلك فلا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المتعلقة بالمسائل الإدارية إلا ما كان منها غير داخل في اختصاص المحاكم الأهلية أو المختلطة بسبب وظيفتها أي ما تعلق منها بالأوامر الإدارية الصرف أو كان له مساس بصحتها أو تأويلها أو تنفيذها طبقاً لنصوص المواد ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة و ٧ من القانون المدني المختلط أو

---

(١) ليون في ٣٠ مارس ١٩٢٠ دالوز ١٩٢١ ج ٢ ص ٧٦ وقضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة إئتلاف حصل في أحد المنازل بسبب سقوط طيارة حريه عليه أثناء تحليقها وتقدير التعويض والمصاريف اللازمة لاعادة الحالة لأصلها

(٢) حكم محكمة المنازعات في ٢٣ مايو ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٣ ص ٢٨

(٣) حكم محكمة دواي Douai في ٦ مارس ١٨٧٢ دالوز ٧٤ ج ٥ ص ٤٢١

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٥٦ نبذة ٥٣ وما بعدها و ص ١١٩ نبذة ١٣٨ ١٤٩ وكيرييه ج ١ ص ٤٦ نبذة ٦٥ وما بعدها — وبرتان ج ٢ نبذة ٢١١ وما بعدها وجلاسون وكوليه داج ١ نبذة ٤٦ ص ٧٥ — ٧٥ — ودي بليم ص ٣٩٤ وما بعدها ودالوز ربرتوار ج ٢٨ ص ٧٥٧ نبذة ٢٣١ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ ص ٢٠٨ نبذة ١٦٣ وما بعدها وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات ص ١١٢٥ نبذة ١٧٣ وما بعدها

(٥) النقض في ١٩ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٠٦ وحكم محكمة المنازعات في ٢٣ يناير ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٣ ص ٣٨ وليون في ١٣ يونيو ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ٢ ص ٦ وليون في ٣٠ مارس ١٩٢٠ ودالوز ١٩٢١ ج ٢ ص ٧٦

ما دخل منها في وظيفة محاكم إدارية خاصة كلجان الجمارك ولجان الري وخلافه ،  
فليس لقاضى الامور المستعجلة في المحاكم الاهلية أو المختلطة أن يفصل في إجراء  
مؤقت من شأنه التعرض للأوامر الادارية بطريق مباشر أو غير مباشر أو بخصوص  
مسألة من اختصاص محاكم إدارية بمقتضى قوانين تكوينها مهما أحاط الدعوى من  
استعجال وخطر على حقوق الأخصام إذ الاستعجال لا يكون له اختصاصاً منعه  
عنه القوانين وسلبته منه القواعد الدستورية تأمينا للسلطة الادارية في أعمالها وتمكيناً  
لها من القيام بمهامها التي خولها لها القانون محافظة على النظام العام وحفظاً لسلطان  
السلطة التنفيذية وهيبتها بين مجموع الأمة

٤١ — أما اذا كان الاجراء المطلوب لا يتعرض للأوامر الادارية كلية ورمى  
منه إثبات الضرر الناشئ عنها لامكان الرجوع على جهة الادارة بالتعويض اللازم  
لمخالفة تلك الاوامر للقوانين فتشمله ولاية القضاء المستجل اورر باعتبار أن موضوعه  
يدخل في وظائف المحاكم التي يتفرع منها عملاً بالمواد السابق الكلام عنها تأمينا  
لعدم وجود محاكم إدارية كما هو الحال في فرنسا تختص بالفصل في المسائل الادارية  
المتعلقة بالحكومة أو الشركات ذات الصفة العمومية، وعلى ذلك فيختص بالحكم  
بتعيين خبير في دعوى مرفوعة من أحد الافراد على الحكومة لإثبات حالة الضرر  
الحاصل لزراعته أو أرضه من أخذ أتربة منها بمعرفة رجال الادارة لوضعها على  
جسر النيل ومعرفة مقدار التعويض اللازم عن ذلك أو لإثبات حالة الأتلاف  
والشروخ الحاصلة في مباني منزل بسبب الأعمال التي تجريها مصلحة التنظيم في  
الطريق العام ومعرفة مقدار المبلغ الكافي لاصلاحها أو لإثبات حالة الأتلاف  
الحاصل في زراعة بسبب الخطأ الناشئ من عمال وزارة الزراعة في عملية التبخير  
ومعرفة مقدار التعويض الواجب دفعه عن ذلك أو إثبات حالة منزل أخرج جميع  
مستأجريه بمعرفة الادارة بدعوى انه آيل للسقوط مع أن الترميمات اللازمة كان  
يمكن عملها في وقت قصير لا يستدعى إخلاءه من السكان وغير ذلك من المسائل  
الأخرى التي لا تؤثر على كيان الاوامر الادارية أو تعرقل تنفيذها بأى حال  
من الأحوال

## ماهية الامر الادارى والشروط الواجب توافرها فيه

٤٢ — الامر الادارى الواجب على المحاكم احترامه هو كل اجراء يصدر من سلطة إدارية فى شأن موضوع إدارى أو هو الذى يصدره موظف تابع للجهة الادارية بصفته موظفاً إدارياً وبشأن عمل معين وأن يكون للصالح العام . ويشترط فى الامر الادارى توافر شرطين ابرور أن يصدر من جهة الادارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة „actes de puissance publique“ الثانى . أن يكون عن موضوع إدارى ولها صفة فى إصداره ، فاذا توافر هذان الشرطان فى أمر امتنع عن القضاء المستعجل الحكم فى الاجراءات الوقفية التى تؤثر على كيانه أو تتعرض لصحته أو تفسيره كما لا يجوز له الحكم بإيقاف تنفيذه بل يجب عليه الحكم بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة لوظيفتها بنظر الدعوى مهما ترتب عن الامتناع فى الفصل فى الدعوى من ضرر بالأخصام أو خطر على حقوقهم (١)

٤٣ — أمثلة من المسائل المتعلقة بالامور الادارية الخارج عن اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها

ومن المسائل المتعلقة بأوامر إدارية لا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها طلب تعيين خبير طبيب لاثبات حالة موظف قرر القومسيون الطبي المشكل قانوناً عدم لياقته للخدمة فى الحكومة للكشف عليه ومعرفة ما إذا كان صحيح البنية ولائقاً للخدمة أم لا لتعرض الحكم بذلك لصحة القرار الصادر من القومسيون الطبي فى ذلك (٢) أو تعيين خبير لمعاينة لحوم قررت الجهة الادارية إعدامها لعدم صلاحيتها للاكل (٣) أو لبحث ما اذا كان هناك ضرورة تقضى على الادارة باجراء فتحه فى جسر لمنع طغيان المياه على الجهات المجاورة (٤)

---

(١) كبرى ج ١ ص ٤٩ نبذة ٧٠ واستئناف مخطوط فى ٢ ابريل ١٩٣٤ الجازيت يونيه ١٩٣٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ المحاماة العدد الثانى س ١٥ ص ١٣١ وما بعدها

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١١٧ نبذة ١٣٤ وما بعدها

(٤) استئناف مصر فى ٣٠ مايو ١٩١٩ مجموعة رسمية ٣٠ ع ٧٥ ص ٩٣



أو تعيين خبير للكشف على شخص مودع في مستشفى المجاذيب بأمر قضائي لمعرفة ما اذا كان شفي من مرضه من عدمه لتعلق ذلك بالسلطة الادارية وحدها باعتبارها المسئولة عن الاخلال بالأمن العام ولمساس الحكم في هذه الحالة بأوامرها الادارية (١) أو تعيين حارس قضائي على حفائر لاستخراج العاديات وما بها من محتويات بناء على طلب شخص كان مرخصا له بالحفر عند حصول نزاع بينه وبين وزارة الأشغال ترتب عليه صدور قرار وزاري بسحب الترخيص منه واستيلاء الحكومة على الحفائر لاتمام عملية الحفر بواسطة موظفيها لما في الحكم بتعيين الحارس من تعطيل وإيقاف لتنفيذ الأمر الاداري الصادر بسحب الرخصة والاستيلاء على الحفائر من جهة مختصة باصداره طبقا للقوانين واللوائح الخاصة باستخراج العاديات (٢) أو الحكم بإيقاف تنفيذ قرار وزاري صادر في حدود اختصاصه باجراء عمل معين أو تعطيل قرار صادر من جهة إدارية ، أو من المجالس البلدية أو المحلية أو من مجالس المديريات في حدود سلطتها التي خولها لها القانون أو الحكم باستمرار أعمال صدر قرار إداري بإيقافها في جهة أو جهات معينة كالحكم بالترخيص لشخص بأشغال جزء من الطريق بالرغم من عدم موافقة الجهة الادارية على ذلك أو التصريح لآخر بفتح محل عمومي في جهة رأيت جهة الادارة عدم التصريح بفتح محلات عمومية فيها أو الاذن بادارة محل مقلق للراحة أو خطر أو بادارة ما كينة رأيت الجهة المختصة عدم السماح بادارتها لأمور إدارية تتعلق بها (٣) أو الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من لجنة أو هيئة إدارية في حدود وظيفتها وطبقا للقوانين المعمول بها كالقرارات التي تصدر من لجان الترعر والجسور أو اللجان الجركية أو لجان العمدة والشيخات

---

(١) مصر استئناف ٥ ديسمبر ١٩٢٨ بمجموعة رسمية ٣٠ ع ٤١ — ١ ص ٩٨

(٢) استئناف مختلط في ٢ ابريل ١٩٢٤ الجازيت يونيه ١٩٢٤ ص ١٦٢ رقم ٢٦٥

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١١٩ نبذة ١٣٨ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٨ نبذة ١٦٦ وما بعدها — ودالوز ربرتوار ج ٣٨ ص ٧٣٧ نبذة ٢٣١ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٧٣ وما بعدها وحكم محكمة كان Caen في ٢٨ يونيه ١٨٦٦ دالوز ٧٣ ج ١ ص ١٦٢ وبوردو في ٢٤ أغسطس ١٨٧٥ دالوز ٨٣ ج ١ ص ١٦٢ ونانسي في ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٤ وليون في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ جازيت دي باليه ١٨٨٦ ج ٢ ص ٢٨٢

أو لجان الجبانات أو غيرها في حدود سلطتها وطبقا للوائح المعمول بها أمامها — أو الحكم بإيقاف تنفيذ أمر صدر بالاستيلاء على عقار نزعت ملكيته للنفاع العامة (١) أو قرار صادر من الحكومة بالاستيلاء مؤقتاً على عقار للنفعة العامة أو لسبب قوة قاهرة طبقاً لنصوص المواد ٢٢ — ٢٥ من قانون نزع الملكية أو الحكم بتعطيل أمر صدر بمصادرة بضائع مهربة من الرسوم الجمركية أو لحوم مضررة بالصحة أو متعفنة أو قرار صدر بإيقاف موظف عن عمله لمسائل إدارية نسبت إليه أو بتعطيل الأوامر الصادرة من الحكومة بخصوص فرض الضرائب والأموال الأميرية وكيفية توزيعها أو القرارات التي تصدرها الإدارة طبقاً لقانون المطبوعات بخصوص مصادرة أعداد جريدة وأكليشيات الطبع وخلافه أو إيقاف تنفيذ قرار صادر من مجلس الوزراء بتعطيل جريدة في حدود السلطة التي كانت مخولة له بمقتضى قانون المطبوعات وعلى وفق أحكامه (٢) أو الحكم بتعيين حارس قضائي على محل كان مرخصاً من الحكومة باستغلاله وسحبت رخصته لعدم تنفيذ الشروط الواردة فيها عند حصول نزاع بين صاحب الرخصة والحكومة بخصوص الشروط الواجب اجراؤها (٣) وغير ذلك من الأوامر التي تصدرها الإدارة في حدود سلطتها

## حدود عدم اختصاص القضاء المستعجل

### بالمسائل الإدارية

٤٤ — ويستثنى من عدم اختصاص القضاء المستعجل في نظر المسائل الإدارية حتى في فرنسا أورب المعاملات التي تحصل بين الإدارة والغير بشأن أعمالها الإدارية والتي تتعاقد فيها الإدارة كفرد من الأفراد - ثانياً - أعمال الاعتداء أو ما يسمونه اغتصاب السلطة Usurpation de pouvoir أى الأعمال التي تجريها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعبارة كل البعد عنها - ثالثاً -

(١) الزقازيق ١٧ مارس ١٩٠٧ المجموعة ٥٨ ص ١٥٠

(٢) النقض والابرام الأمل في ٩ فبراير ١٩٣٣ عمادة ١٣ عدد ١٥: — ٣ ص ٩٨٣

(٣) ديحون في ١٥ مايو ١٨٦٨ دالوز ٦٨ ج ٢ ص ٢٢٢

المسائل المتعلقة بحق الملكية والحقوق العينية باعتبار أن موضوع جميع هذه المسائل يدخل في وظيفة المحاكم التي يتفرع عنها، وطبقاً لذلك فيختص بالحكم في الاجراءات التحفظية وفي إشكالات التنفيذ الخاصة بالمسائل الآتية :-

٤٥-أورو - الالتزامات التعاقدية *actes contractuelles* التي تحصل بين الحكومة لمصلحتها الخاصة وبين الأفراد بشأن أموالها الخصوصية من بيع وشراء وإيجار ومعارضة وقسمة وخلافه، ويخضع فيها الطرفان لنصوص وقواعد القانون المدني الخاصة بالمعاملات - ولا يغير من طبيعتها المدنية كونها صادرة من جهة الادارة لأنها تتداخل فيها بصفتها فرداً من الافراد لا باعتبار سلطتها العامة (١)

ولا يمكن القول بأن إدخال الفصل في هذه المعاملات في اختصاص المحاكم العادية فيه مساس بمبدأ الفصل بين السلطات بتحويل المحاكم الحق في مراقبة جهة الادارة في ارتباطاتها القانونية مع الغير، لأن المعاملات المذكورة تكون ارتباطات مدنية صرف تخضع في تكوينها وآثارها الى قواعد وأصول القانون المدني لا القوانين واللوائح الادارية ويجب عند التقاضي بشأنها مراعاة الضوابط التي أوردها قانون المرافعات ولا يترتب على تداخل جهات القضاء العادي فيها أى اضطراب في أعمال الحكومة أو نظام البلد .

٤٦ - ثانياً - العقود والاتفاقات التي تحصل بين الحكومة والافراد بغرض أداء أعمال لمصلحة عامة كالاتفاقات التي تحصل بين الحكومة وبين المقاولين أو المهندسين أو الشركات بشأن إنشاء كبار أو إقامة حواجز أو أرصفة على الشواطئ أو تشييد مستشفيات أو التي تحصل بينها وبين الافراد أو الشركات بخصوص توريد أدوات أو أشياء لاستخدامها

---

(١) كيرييه ج ١ ص ٥٠ نبذة ٧٢ ومرنيك ج ٢ ص ٦٣ نبذة ٦٥ دالوز العملي ج ١٠ ص ٢٠٩ نبذة ١٧٦ ولافييرير ج ١ ص ٤٢٩ والقض الفرنسي في ٨ يناير ١٨٦١ دالوز ج ١ ص ١١٦ و ٢٨ مايو ١٨٦٦ دالوز ج ٦٦ ص ١ و ٣٠ ديسمبر ١٨٧٥ دالوز ج ٧٦ ص ١ و ١٣١ و ١٣ يونيو ١٨٧٧ دالوز ج ٧٨ ص ١ و ٤١٥ و ١٥ مايو ١٨٨٢ دالوز ج ٨٣ ص ١ و ١٦٤ وحكم محكمة المنازعات في ٢٦ مارس ١٨٨١ دالوز ج ٨٢ ص ٣ و ٥٨ و باريس ٢٦ ديسمبر ١٨٥٨ دالوز ج ٥٩ ص ٢ و ٤٣ ويزانسون في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالوز ج ١٨٨٢ ص ٢ و ٢٣٣



في أعمالها العامة كالاتفاقات التي تحصل بين الحكومة وبين إحدى الشركات على توريد الفحم لاستخدامه في تسيير آلاتها كقاطرات السكك الحديدية في مصر مثلا

وجميع هذه الاتفاقات وإن كان القصد منها تحقيق مصلحة عامة إلا أن الحكومة تقوم بها باعتبارها من أعمال الإدارة الصرف *actes de gestion* التي يخولها للاحق إدارة أموال الدولة وأعمالها العمومية وتخضع فيها لنصوص القانون المدني أو التجاري وسلطة المحاكم العادية أسوة بالارتباطات القانونية التي تحصل بين الأفراد وبعضهم بخصوص إدارة أموالهم ومن بين هذه الأعمال ما يأتي :-

(١) المذازعات المتعلقة بشراء واستئجار المباني والعقارات المخصصة لإقامة وسكنى المصالح الحكومية أو الجيش .

(٢) الاتفاقات التي تحصل بين الحكومة والأفراد بخصوص أحداث منشآت عمومية أو توريد منقولات أو بضائع أو مواد غذائية أو آلات وخلافه .

(٣) الاتفاقات التي تحصل بين الحكومة وبين بعض الجمعيات الخيرية بشأن قبول عدد معين من التلاميذ مجانا في مدارسها في مقابل دفع مبلغ معين

٤٧- ويشترط في كل ذلك عدم ضرورة تدخل الحكومة باعتبارها صاحبة السلطة الإدارية في تنفيذ هذه العقود أو الاتفاقات فإذا لزم هذا التدخل ضاعت عنها الصفة المدنية وأصبحت من الأعمال الإدارية الممنوع على المحاكم تأويلها أو إيقاف تنفيذها ولا يغير من طبيعتها الإدارية إضافة عنصر تعاقدى عليها - مثال ذلك الرخص التي تعطىها جهة الإدارة لشخص أو شركة للحفر والتنقيب واستخراج الآثار أو للبحث عن المناجم واستغلال المعادن الموجودة بها أو لتجفيف الملح الموجود بالبحيرات أو الشواطئ في مقابل رسوم معينة وبشروط خاصة ، فكل هذه الأعمال يستلزم لتنفيذها تدخل الحكومة بسلطانها الإدارية وإن لاصقتها اتفاقات وتعهدات ، وليس للمحاكم لهذا السبب إيقاف تنفيذ الأوامر الإدارية الصادرة بشأنها في حدود اختصاص جهات الإدارة التي تصدرها وتحت ضوء القوانين واللوائح الإدارية الخاصة بها (١)

(١) كبريه على الأمور المستعجلة ج ١ ص ٥٠ وما بعدها وحكم النقض الفرنسي ٢ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ١ ص ٥١ - واستئناف مختلط في ٢ أبريل ١٩٢٤ الجازيت يونيه ١٩٢٤ ص ١٦٢ نبذة ٢٦٥

٤٨— وهذه القواعد مسلم بها فقها وقضاء في فرنسا عدا التعهدات الخاصة بالأشغال العمومية ( marchés de travaux publics ) أو المتعلقة بالتوريد لمصالح الحكومة أو الخاصة بالدين العمومي فإنها كلها من اختصاص المحاكم الإدارية بموجب قوانين خاصة (١)

أما في مصر فمعمول بها بغير استثناء مع اختصاص المحاكم المختلطة وحدها بالمنازعات المتعلقة بالدين العمومي

٤٩— ٢١٢ — الأوامر والقرارات التي تصدرها الإدارة أو اللجان الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها اطلاقاً بمقتضى القوانين الإدارية واللوائح المعمول بها لانعدام صفة الأوامر الإدارية عنها واعتبارها من أعمال التعدي غير المشروعة ( actes illegaux ) التي تحصل من الإدارة من قبيل اغتصاب السلطة ( usurpation de pouvoir ) التي يحق للمحاكم بحثها وتقديرها والحكم بأبطالها أو إيقاف تنفيذها وبمجرد كونها صادرة من جهة الإدارة لا يغير من طبيعتها وخصائصها ويجعلها في عداد الأوامر الإدارية (٢) مثال ذلك القرار الذي يصدر من لجنة الجبانات بالغاء رخصة معطاة لشخص للارتفاع بقطعة أرض معينة وتشييد مدفن عليها لدفن موتاه وأحلال آخر محله بدعوى عدم قيامه بالشروط

---

(١) كيريه ج ١ ص ٥٢ نبذة ٧٦ والنقض في ٤ مارس ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ١ ص ١٨ و ٢٢٧ ديسبر ١٨٧٧ دالوز ٧٨ ج ١ ص ٢٠٤ وحكم محكمة المنازعات في ٧ مايو ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٣ ص ١٠٦ وقانون ١٧ يولييه ١٧٩٠ الخاص بالدين العمومي

(٢) كيريه ج ١ ص ٥٣ نبذة ٧٧ وحكم محكمة دييجون الوارد به ومرنيك ج ٢ ص ٦٠ نبذة ٦٠ — ودالوز العمل ج ١٠ ص ٢٠٩ نبذة ١٧٣ وجلاسون وكوليه داج ١ نبذة ٤٤٦ ص ٤٧٦ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ١٩٣ ودالوز ربرتوار ج ٣٨ ص ٧٥٨ نبذة ٢٣٥ والنقض الفرنسي في ٢٠ يولييه ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ٢ ص ١٦١ وحكم محكمة المنازعات ٧ ابريل ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٣ ص ٧٤ ولينوج Limoges في ٢٨ فبراير ١٨٩٩ سيري ١٩٠١ ج ٢ ص ١٢٦ وحكم محكمة مصر الكلية الأهلية في ٢٢ يولييه ١٩٢٨ محاماه ٩ عدد ٤٨١ - ٨٧٣ - والرقازيق في ٢٠ فبراير ١٩٢٩ مجموعة رسمية ٣٠ عدد ٧٣ - ٢ ص ١٧٤ سواستناف أهلي ١٠ ديسمبر ١٩٣٢ محاماه ١٣ ص ٨٦٧ - ومصر استئناف في ١١ مايو ١٩٣٥ محاماه العدد التاسع السنة الخامسة عشرة ص ٦٤٠ رقم ٢٩٩

المقررة في الرخصة بغير الالتجاء الى المحاكم واستصدار حكم بالالغاء مع عدم وجود نص في لائحة الجبانات يبيح للجنة اصدار مثل هذا القرار أو القرار الذي يصدره رئيس لجنة الجبانات في هذه الحالة بطرد المرخص له القديم ومنع حيازته بالقوة عن الارض محل النزاع وإحلال آخر فيها بدلا عنه (١) أو القرارات التي تصدرها لجان الترع والجسور بأزالة مبان في منازعات لا يدخل في وظيفتها كما لو دفع فيها المحكوم عليه أثناء نظر الدعوى بتملكه للأرض المقام عليها المباني وصدر قرار بالازالة بغير تحقيق دفاعه (٢) أما اذا كانت الأوامر المذكورة من اختصاص الجهات الادارية الصادرة منها ووقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح من جهة الشكل أو الموضوع أو غرض واضع القانون أو تجاوزت فيها السلطة الادارية الحدود التي رسمها لها القانون فتبقى لها بالرغم من ذلك صفتها الادارية ولا يجوز للمحاكم التعرض لصحتها أو إيقاف تنفيذها وإنما يجوز لها الحكم بتعويضات بسبب حصولها اذا تراءى لها ذلك (٣)

٥٠ — رأيا — الأوامر والقرارات التي تصدر من الادارة وفيها أساس بحق الملكية الفردية أو الحقوق العينية المتفرعة عنها ويترتب عليها نزع الملكية كليا أو جزئيا أو نحو بعض الحقوق العينية الأخرى للسلطة القضائية باعتبارها المهيمنة على صيانة الملكية والحقوق العينية الحق في بحثها والفصل فيها والحكم في الاجراءات الوقتية الضرورية اللازمة لصيانتها والمحافظة عليها (٤)

(١) مصر أهلى مستعجل في ٥ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٩ ص ٦٥٢

(٢) استئناف أهلى ١٦ مايو ١٩٣١ محاماه ١٢ عدد ١٦٤ ص ٣١٠ و ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ بمجموعة رسمية ٣٣ عدد ٨٨ ص ١٧٠ واستئناف محتلط ٩ فبراير ١٩٣٦ محاماه ٧ ص ٥٦٦ ومصر أهلى مستعجل في ١٤ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٥ ص ١٢

(٣) كبريه ج ١ ص ٥٤ نبذة ٧٩ — وحكم محكمة المنازعات الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٧٧ الوارد به — ومصر استئناف ١١ مايو ١٩٣٥ محاماه ١٥ ص ٦٤٠ رقم ٢٩٦ — ومصر أهلى مستعجل في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٦ السنة السادسة ص ٩

(٤) كبريه ج ١ ص ٥٦ نبذة ٨٣ ومرياك ج ٢ ص ٥٩ نبذة ٥٨ وما بعدها ودالوز العملى ج ١٠ ص ٢٠٩ نبذة ١٧٣ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات ص ١١٢٥ نبذة ١٩٣ وجلاسون وكوليه داج نبذة ٤٤٦ ص ٧٦ — وحكم محكمة المنازعات في ٧ يونيو ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ ج ٣ ص ٥١ — والنقض في ١٨ أكتوبر ١٨٩٩ سيري ١٩٠٠ ج ١ ص ١٠٢



٥١-والقرارات المذكورة إما أن تصدر وفقاً لقانون نزع الملكية بعد استيفاء الشروط والأوضاع التي نص عنها القانون في ذلك — من صدور أمر عال بنزع الملكية ومبين به العقارات المنزوع ملكيتها وخلافه أو صدور قرار من جهة إدارية مختصة بالاستيلاء مؤقتاً على عقار للنفعة العامة أو لسبب قوة قاهرة — وإما أن تصدر مخالفة للقانون المذكور — فيحق للمحاكم في الحالة الأولى بحثها لا لتقدير مقدار ضرورة العقار أو العقارات المنزوع ملكيتها للنفعة العامة وإنما لمعرفة ما إذا كانت الجهة الإدارية قامت بالشروط التي يوجبها عليها قانون نزع الملكية قبل الاستيلاء على العقار ووضع اليد عليه أم لا، فإذا الفت عدم قيامها بالشروط المذكورة فلها أن تحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها الحكومة على العقار استيفاء هذه الشروط. أما في الحالة الثانية فتختص المحاكم في بحث مشروعية وصحة القرارات التي تصدر من الإدارة لاعتبارها في هذه الحالة من أعمال التعدي التي لاتحميها القوانين واللوائح ولها أن تحكم بإيقاف تنفيذها أو تعطيلها ومنع الإدارة من إتمام الأعمال التي تقوم بها على العقار دون الحكم بازالتها أو بإعادة الحالة لأصلها لمساس ذلك بمبدأ الفصل بين السلطات (٢)

واتباعاً لهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها الحكومة على أرض مملوكة للغير لأجراء طريق عليها إذا استولت عليها قبل الاتفاق مع صاحبها على ثمنها أو على مقدار التعويض اللازم عنها أو قبل تعيين خبير لتقدير الثمن الواجب دفعه طبقاً لقانون نزع الملكية (٢)

وكذلك يختص بالحكم تعيين خبير لمعاينة الأعمال التي تجريها الحكومة على أرض مملوكة للغير قبل الاتفاق معه على المقدار الواجب أخذه منها وعلى مبلغ

---

(١) كبريه ج ١ ص ٥٧ نبذة ٨٤ وما بعدها والنقض في ٧ يناير ١٨٦٨ دالوز ٦٨ ج ١ ص ١٣ و ١٦ يولييه ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢٧٣ — واستئناف أسبوط ١٤ مايو ١٩٣٢ بحاماه ١٣ ص ٧٢٥ وقضى بإمكان رد العقار الذي استولت عليه الحكومة من أملاك الغير وضمته للمنافع العامة بدون اتخاذ إجراءات قانونية إذا بقي كما هو قابلاً للرد ولم يحصل فيه تغيير سبب تخصيصه للمنافع العمومية أما إذا تغير فللمحاكم القضاء بالتعويضات فقط

(٢) حكم مجلس الدولة في ١٥ ديسمبر ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٣ ص ٩٩

الثمن والتعويضات لتقدير قيمة الاضرار التي لحقت بمالك الأرض من اجرائها (١) أو لمعاينة أرض استولت عليها الحكومة مؤقتاً للنفعة العامة أو بسبب قوة قاهرة وأجرت عليها أعمالاً واستخرجت منها رمالاً للارتفاع بها في مصالحها لمعرفة ما اذا كان القدر الموضوع اليد عليه أكثر من الصادر به القرار الخاص بالاستيلاء المؤقت أم لا . وما اذا كانت الأعمال التي تجريها الحكومة عليها حصلت طبقاً للقرار الصادر بالاستيلاء أم لا . وما اذا كانت تؤثر على حق ملكية صاحب الأرض أم لا ، إنما لا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بإيقاف الأعمال التي تجريها جهة الادارة على الأرض إذا حصلت مغايرة لشروط الاستيلاء لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

ويختص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف أعمال الهدم التي تجريها الادارة في مباني منزل استولت عليه بغير اتباع الشروط التي يوجبها قانون نزع الملكية أو الحكم بمنع شخص منزوع ملكيته للنفعة العامة من هدم مبان أو قلع غراس في العقار المنزوع ملكيته إذا ترتب على الهدم أو القلع ضرر بالأعمال المقتضى إجراءها للنفعة العامة (٣)

٥٢ — ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل في الفصل في كل ذلك أن تكون الملكية أو الحقوق العينية المتعرض فيها بمقتضى الأوامر الادارية غير متنازع عليها جدياً . أما إذا كان هناك نزاع جدي عليها أو على مداها أو مقدارها يستوجب معه بحث الموضوع أولاً فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في نظر المنازعات المتعلقة بها لمساس الحكم بها في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٤)

٥٣ — **مأما** — الأعمال التي يهم الادارة الفصل فيها والتي لا تصدر بشأنها أوامر إدارية (٥) كالمنازعات التي تحصل بين الادارة والافراد بخصوص ملكية عين

(١) ديجون ١١ مايو ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٢ صفحة ٣؛

(٢) محكمة رين Rennes ١٢ ديسمبر ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ١ ص ١٩٧

(٣) دالوز ربرتوار ج ٣٨ صفحة ٧٥٨ وما بعدها

(٤) النقض الفرنسي في ١٨ أكتوبر ١٨٨٩ - يرى ١٩٠٠ ج ١ ص ١٠٢ وباريس ١٠ مايو

١٨٤٨ سيري ٤٨ ج ٢ ص ٦٥٠

(٥) مرنياك ج ٢ نبذة ٥٨ دالوز العملي ج ١٠ ص ٢٠٩ نبذة ١٧٤

باعتبارها من المنافع العامة أو من أموال الحكومة الخاصة أو بخصوص حقوق الانتفاع أو الارتفاق عليها فتختص المحاكم العادية بالفصل فيها . وطبقاً لذلك يختص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بالتصريح لشخص يملك منزلاً أو أرضاً محاطة بأرض مملوكة للحكومة بالمرور في تلك الأرض للوصول إلى الطريق العام (١) أو في الحكم بمنع الإدارة من التعرض لشخص في أشغال جزء من الأرض عند وجود نزاع بين الطرفين بخصوص ملكية الجزء الحاصل فيه التعرض وكان ظاهر مستندات الشخص المذكور يؤكد ملكيته للجزء المتنازع عليه (٢)

هل تعتبر المحجوز الإدارية من الأوامر الإدارية الممنوع على المحاكم الغاؤها أو إيقاف تنفيذها

٥٤ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في مصر في ماهية المحجوز الإدارية التي توقعها الحكومة على الأفراد عند الامتناع عن تسديد الأموال المستحقة عليهم، فقال فريق بأنها تعتبر من الأوامر الإدارية التي تصدرها جهة الإدارة بصفتها صاحبة السلطة العامة فلا يجوز للمحاكم الغاؤها أو الحكم بإيقاف البيع الحاصلة عنها، وإنما يجوز لها فقط الحكم بالغاؤها إذا وقعت خطأ على زراعة أو منقولات مملوكة لغير المدين (٣)

وقال فريق آخر بعكس ذلك وأنها تعتبر وسيلة من وسائل التنفيذ عهد بها المشرع في أحوال مخصوصة لجهة الإدارة بدلاً من قلم المحضرين وتقوم بها الإدارة باعتبارها من الأعمال التي تستلزم إدارة أموالها ( actes de gestion ) لا بصفة سلطتها العامة، وطبقاً لهذا الرأي يجوز للمحاكم الحكم بالغاؤها أو إيقاف تنفيذها

---

(١) النقص الفرنسي في ١٠ أبريل ١٨٧٢ دالوز ٧٣ ج ١ ص ١٢

(٢) النقص ٢٠ يولي ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ١٦٢

(٣) أبو هيف بك مرافعات ص ١٠٨ واستئناف جزئي في ٥ مارس ١٨٩٥ القضاء ٢ ص ٢٥٣ والزقازيق في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٦ محاماه ٨ عدد ٣٧ - ١ ص ٧٢ - والموسكى جزئي في ٢٧ فبراير ١٩٢٩ محاماه ٩ عدد ٣٤٨ - ١ ص ٥٧٠



وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به أمام المحاكم المختلطة وسارت عليه محكمة النقض والابرام الاهلية في أحكامها (١)

اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرضه أمام  
ومعرفة ما اذا كانت تشمل أوامر إدارية أم لا

٥٥ — ويختص القضاء المستعجل كحكمة الموضوع في بحث المنازعات التي تعرض أمامه ومعرفة ما اذا كانت تشمل أوامر إدارية بالمعنى الصحيح أو أعمال اعتداء أو مسائل إدارية ليس من اختصاص المحاكم العادية الفصل فيها وإنما من اختصاص جهات مخصوصة كما هو الحال في فرنسا (٢)

طبيعه عدم اختصاص القضاء المستعجل في التعرض للأوامر الإدارية أو الحكم في المسائل الإدارية الأخرى التي لا تدخل في وظيفة المحاكم التي يتبعها

٥٦ — وعدم اختصاص القضاء المستعجل في التعرض لتفسير الأوامر الإدارية أو الحكم؛ بإيقاف تنفيذها بطريق مباشر أو غير مباشر نوعي مطلق (ratione materiae, absolue) مبني على مبدأ الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية يجوز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة في

---

(١) الاسكندرية امل ١١ فبراير ١٩٣١ معاه ١٢ رقم ٢٨ ص ٦٤٣ والموسكى جزئى في ١٦ فبراير ١٩٣١ معاه ١٢ رقم ٨٩ ص ٤٨ - واستئناف مختلط ٨ مايو ١٨٨٢ المجموعة الرسمية المختلطة ٩ ص ١٢٥ و ٢٤ يناير ١٨٩٦ بمجموعة التشريع والقضاء المختلط ٨ ص ٢٣١ و ١٣ يناير ١٩١٦ الجازيت ٦ ص ٥٨ و ٢٥ مايو ١٩١٦ الجازيت ٦ ص ١٦٣ و ٢٠ يونيو ١٩١٨ الجازيت ٩ ص ١٤ مصر مستعجل مختلط في ٨ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت يونيو ١٩٣٠ ص ٢٣٢ رقم ٢٢١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٥٩ نبذة ٥٧ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٧٣ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ آخر نبذة ٣٠٠٦ - والنقض الفرنسي في ٢٩ يونيو ١٨٥٩ دالوز ٥٩ ج ١ ص ٣٩١ - ورين Rennes في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧ ويزانسون في ١٥ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ٢٣٣

الاستئناف، ويحق للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يجوز للخصوم التنازل عنه صراحة بالموافقة على اختصاصه بالفصل في الدعوى أو ضمنا بعدم ابدائه أثناء المرافعة فيها، وهذا الرأي متفق عليه فقها وقضاء في فرنسا ومصر أمام المحاكم الأهلية والمختلطة (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٦٤ نبذة ٦٦ وما بعدها - وكيرييه ج ١ ص ٦١ نبذة ٩ و لا فيرييه  
اداري ج ١ ص ١٠ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ ص ٢١٠ نبذة ١٧٩ ونانسي في ١٩ مارس سنة  
١٨٧٠ دالوز سنة ٧٠ ج ٢ ص ١٦٤ والنقض في ١٣ يولية سنة ١٨٧١ دالوز سنة ٧١ ج ١ ص  
٨٣ ومونبليه في ١١ مارس سنة ١٨٢٢ دالوز سنة ٦٣ ج ٢ ص ٢٨ و ٢٩ وبوردو في ٢٦ يولية  
سنة ١٨٩٩ دالوز سنة ٩٩ ج ٢ ص ٤٣٧ وليون في ١٣ يولية سنة ١٨٧٢ دالوز سنة ٧٣ ج ٢ ص ٦  
والنقض الفرنسي في ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ دالوز سنة ١٩٠٩ ج ١ ص ١٢ وأبو هيف بك مرافعات  
صحائف ١٠٦ وما بعدها

# الفصل الثالث

المسائل الأخرى التي تخرج من اختصاص القضاء المستعجل

بسبب تعدد جهات القضاء في مصر

## الفرع الأول

المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الشرعية ومحاكم الأحوال الشخصية

٥٧ — يخرج من وظيفة المحاكم الأهلية والمختلطة بمقتضى المواد ١٦ و ٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمختلطة والمادة ٤ مدني مختلط الحكم في المنازعات الخاصة بأصل الوقف والمسائل المتعلقة بالانكحة وجوب المهر والنفقة والخاصة بالمواريث أو شروط صحة الهبة أو الوصية لاختصاص كل ذلك بالمحاكم الشرعية ومحاكم الأحوال الشخصية، فهل لقاضي الأمور المستعجلة في الأهلي والمختلط أن يحكم في الإجراءات التحفظية الوقفية المتعلقة بهذه المواد أم لا؟ وهل له أن يقضى في اشكالات التنفيذ الحاصلة عن الأحكام الصادرة من هذه الجهات بخصوص ذلك أم لا؟ هذا ما سيأتي الكلام عليه بعد.

٥٨ — : الإجراءات التحفظية. يجب التفرقة بين حالتين : الأولى أن تتعلق الإجراءات التحفظية بحقوق شرعية بحث ومسائل خاصة بالأحوال الشخصية لا دخل لها بالأموال وحق الملكية كالمسائل المتعلقة بالانكحة أو بوجوب المهر والنفقة والطلاق وغيره — الثانية — أن تختص بمواد شرعية تمتد إلى الأموال وحق الملكية كالمنازعات المتعلقة بصحة الهبة أو الوصية أو الخاصة بالمواريث أو أصل الوقف — ففي الحالة الأولى لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الإجراءات التحفظية لتعلقها بأمور من اختصاص المحاكم الشرعية ومحاكم الأحوال الشخصية وحدها.



أما في الحالة الثانية فيدخل في وظيفته الحكم في الاجراءات المذكورة بالنسبة للأموال المتنازع عليها فقط حتى تفصل المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية الأخرى في المنازعات الخاصة بها وعلى ذلك فيختص عند الاستعجال بالحكم بما يأتي  
أولاً - تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند وجود نزاع في الميراث -  
أى في حق كل وارث في التركة ومقدار نصيبه الشرعى فيها - لاستلام أعيانها وإدارتها وإيداع صافي الربح في خزانة المحكمة حتى يقضى من الجهة المختصة في النزاع الخاص بالميراث (١)

ثانياً - تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند وجود نزاع في صحة الوصية أو الهبة الحاصلة عنها أو على أعيان موقوفة عند حصول نزاع في أصل الوقف  
ثالثاً - تعيين حارس قضائي على أعيان وقف عند وجود نزاع جدى بين المستحقين والناظر بشأن الإدارة والاستحقاق أو بين الناظرين الغير مصرح لأحدهما بالانفراد في الإدارة عند وجود دعوى أمام المحكمة الشرعية بعزل الناظر من التولى أو بانفراد أحد الناظرين في الإدارة (٢)

رابعاً - تعيين خبير بناء على طلب المستحقين أو بعضهم لإثبات حالة أعيان الوقف وبيان التلف الحاصل فيها بسبب إهمال المتولى في الإدارة تمهيداً لرفع دعوى أمام المحكمة الشرعية بعزله من النظر

خامساً - تعيين خبير لإثبات حالة حمل مستكن مدعى به لمساس ذلك بحق الملكية الفردية وأموال الشخص المنسوب إليه الحمل (٣)

٥٩ - إشكالات التنفيذ - يمكن تقسيم الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية

(١) استئناف مختلط ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٦٨ و ٦ ديسمبر ١٩٣٣ و ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٦ ص ٦٨ و ٦٩

(٢) مصر أهلى كلى ٢٤ مارس ١٩٢٧ المحاماة ٧ ص ٧٠١ ومضمر أهلى استئنافى ٢٠ يولييه ١٩٣١ الجريدة القضائية عدد ٨٤ ص ١٨ ومصر أهلى مستعجل فى ٩ فبراير ١٩٣٥ المحاماة ١٦ عدد ٩٢ رقم ٣٨ وقضى باختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس قضائى على أعيان وقف عند حصول نزاع بين ناظرين غير مصرح لأحدهما بالانفراد فى الإدارة حتى تفصل المحكمة الشرعية نهائياً فى النوع الخاص بالتولى والانفراد بالإدارة

(٣) مصر أهلى مستعجل ٧ مارس ١٩٣٥ محاماة ١٥ عدد ٧ ص ٥٢٨ رقم ٢٤٢

أو من محاكم جهات الاحوال الشخصية الأخرى الى قسمين : الاول الاحكام التي تصدر بأداء مبلغ من المال كالتى تقضى في مسائل النفقات أو المهر . الثانى الاحكام التى تصدر بتقرير حقوق متعلقة بالاموال كلاحكام التى تفصل فى المنازعات الخاصة بأصل الوقف أو المسائل المتعلقة بصحة الوصية أو بالميراث

فاذا حصل اشكال فى تنفيذ احكام القسم الاول فلا يخلو الحال من أحد أمرين : الاول أن يكون التنفيذ حاصلًا على المال . الثانى أن يكون التنفيذ حاصلًا بطريق الاكراه البدنى ( الحبس ) . كما هو الحال فى أحكام النفقات - فى الحالة الاولى يختص القضاء المستعجل بنظر الاشكال مهما كان السبب الذى بنى عليه سواء تعلق بالشكل أو بالموضوع بشرط عدم التعرض ل تفسير الاحكام المنفذ بها أو المساس بالحقوق الثابتة فيها . أما فى الحالة الثانية فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم فى الاشكال لعلقه بأجراءات وأمر شرعية بحث جعلها المشرع من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها

واذا حصل إشكال فى تنفيذ احكام القسم الثانى فيختص القضاء المستعجل بالفصل فيه اذا بنى على نزاع فى الملكية أو فى وضع اليد على الاموال المراد التنفيذ عليها مع عدم التمرض لموضوع هذه الاحكام أو صحتها أو بطلانها وطبقا لما تقدم يختص القضاء المستعجل بالحكم فيما يأتى

أولاً - طلب ايقاف بيع أشياء محجوز عليها وفاء لدين نفقة محكوم بها من المحكمة الشرعية لحصول التخالص عن المبلغ المنفذ به ( ١ ) ثانياً - طلب ايقاف اجراءات بيع ادارى عن عقار حجز عليه بالطرق الادارية وفاء لدين نفقة عند وجود رهن حيازى أو تأمىنى على العقار سابق على حكم النفقة لضرورة حصول التنفيذ على العقار فى هذه الحالة بالطرق القضائية طبقا لللائحة تنفيذ الاحكام الشرعية ثالثاً - طلب ايقاف اجراءات بيع ادارى اتخذت على منزل مخصص لسكنى المدين وفاء

---

( ١ ) مصر أمل مستعجل فى ٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٦ : ج ١٢ وقضى باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى إشكالات تنفيذ الاحكام التى تصدر من المحاكم الشرعية ومنطقة بأداء مبلغ من المال اذا كان موضوع الاشكال خاصا بسبب ادعاء الوفاء بأنواعه دون المباس بأصل الحق الفرعى الذى تناوله الاحكام المذكورة أو التعرض لتفسيرها

لدين نفقة محكوم بها عليه ( ١ ) رابعا — طلب إيقاف تنفيذ قرار صادر من المحكمة الشرعية بتمكين متول على وقف من استلام عين معينة على اعتبار أنها مملوكة لجهة الوقف عند وجود نزاع جدى بين ناظر الوقف والغير على ملكية الوقف لهذه العين خامسا — طلب إيقاف تنفيذ أحكام شرعية أو أحكام صادرة من محاكم جهات الاحوال الشخصية الأخرى عند حصول التنفيذ بها على أموال مملوكة للغير

٦٠ — والسبب في ذلك يرجع إلى أن المحاكم الأهلية أو المختلطة في دائرة اختصاصها ، ولو أنها ممنوعة من الحكم في المواد الخاصة بوجوب النفقات وأصل الوقف أو صحة الوصية أو الهبة إلا أن لها الحق في الفصل في القضايا المتعلقة بتمجيد نفقة ثبت وجودها ومقدارها شرعا وفي جميع المنازعات المتعلقة بالملكية والحقوق العينية المتفرعة عنها أو المسائل المتعلقة بالمال أو وضع اليد . وعلى ذلك فلقاضى الأمور المستعجلة باعتباره فرعا منها الفصل في اشكالات تنفيذ الأحكام الشرعية أو محاكم الأحوال الشرعية إذا تعلقت بشيء من ذلك

٦١ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل في الاشكالات المذكورة اذا بنيت على أسباب تتناول صحة الأحكام المستشكل في تنفيذها أو في أصل الحقوق الثابتة بها لمساس قضائه في هذه الحالة بحقوق لا يدخل في وظيفته الفصل فيها ويستثنى من ذلك حالتان : الأولى اذا بنى الاشكال على طعن جدى في صحة الأحكام المنفذ بها بحصول تزوير أو تلاعب فيها واتضح من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها جدية الطعن فلقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف تنفيذها حتى يحكم من الجهة المختصة بالصحة أو البطلان لتعاق ذلك بأوضاع شكلية للأحكام لا لمساس لها بأصل الحقوق المقضى بها فيها الثانية أن تكون الأحكام صادرة في أمور لا يدخل في وظيفة المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشرعية الأخرى

---

(١) مصر اهل مستعجل في ٧ سبتمبر ١٩٣٦ في القضية نمرة ١٢٧٨ ١٩٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد وجاء ضمن أسبابه للرد على الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية ما يأتى . من حيث ولو أن حكم النفقة المستشكل فيه صادر من المحكمة الشرعية إلا أن مبنى الاشكال نزاع مدنى صرف متعلق بالأموال المراد التنفيذ عليها وعما اذا كان يجوز الحجز عليها ويعمى من عدمه الامر الداخلى في اختصاص المحاكم الأهلية الفصل فيه لتعلقه بحماية الملكية الفردية والأموال الشخصية .



الفصل فيها بمقتضى النظام المعمول به أمام المحاكم وإنما من اختصاص المحاكم العادية . ففي هذه الحالة لا تحوز الأحكام قوة الشيء المحكوم فيه ويحق للقضاء المستعجل باعتباره فرعاً من المحاكم العادية التي هي الأصل الحكم بإيقاف تنفيذها . مثال ذلك : ليس للمحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية أن تقضى في المنازعات الخاصة بالملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو المسائل المتعلقة بوضع اليد حتى ولو تعلقت بوقف أو ميراث وذلك بمقتضى القواعد العامة الموضوعة لتوزيع التقاضى في مصر على جهات القضاء المختلفة (١) فإذا أصدرت أحكاماً في منازعات متعلقة بذلك فلا يترتب عليها أى أثر قانونى ولا تكتسب حجة الشيء المقضى فيه أمام المحاكم العادية ، ويحق لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بمنع تنفيذها إنما ليس له أن يقضى في هذه الحالة بطلان هذه الأحكام لمساس الفصل في ذلك بالموضوع (٢)

### اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات

التي تعرض عليه ومعرفة ما اذا كانت تحتوى على أمور شرعية بحثه من عدمه

٦٢ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة كقاضى الموضوع في بحث المنازعات التي تعرض عليه لمعرفة ما اذا كانت تحتوى على مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم الشرعية أو جهات الأحوال الشخصية الأخرى وحدها الحكم فيها أم لا وما اذا كانت الأحكام المستشكل فيها صدرت من المحاكم الشرعية أو محاكم الأحوال الشخصية الأخرى في حدود اختصاصها أم تعدت فيها على اختصاص

---

(١) الاسكندرية استئناف ٢٥ نوفمبر ١٩٣٠ جريدة قضائية عدد ٦٤ ص ٢٢ ومصر استئناف في ٢٨ أبريل ١٩٣١ محاماه ١٣ عدد ٨٤ ص ١٩٣ واستئناف ٧ يونيه ١٩٣٢ محاماه ١٣ ص ٥٣٨ - ومصر اهلى مستعجل في ٣١ يناير ١٩٣٥ جريدة قضائية عدد ٤٥ سنة سادسه ص ٧ وقرر - بعدم ولاية المحاكم الشرعية في الحكم بنفقة مؤقتة لمستحق على ناظر وقف لخروج ذلك عن مسائل أصل الوقف الداخلة في اختصاصها

(٢) استئناف مختلط في ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧

المحاكم العادية ، وما إذا كانت راعت في اصدارها النظام الذى قرره الشارع لها  
أم لا (١)

طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم

فى مسائل الاموال الشخصية السابق المحرم عليها

٦٣ - وعدم الاختصاص هنا مطلق نوعى يتعلق بالنظام العام للقاضى  
المعمول به أمام المحاكم يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو  
لأول مرة أمام الاستئناف، ويحقق لقاضى الأمور المستعجلة الحكم به من تلقاء نفسه

## الفرع الثانى

الأمور الداخلة فى اختصاص المجالس الحسبية

٦٤ - تختص المجالس الحسبية بمقتضى المادة الثالثة من قانون المجالس الحسبية  
بالنظر فى المنازعات الخاصة بالمصريين وغيرهم المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين  
كانوا أو غير مسلمين والمتعلقة بتعيين الأوصياء على القصر والجل المستكن وتصيب  
القائمة على المحجور عليهم والوكلاء على الغائبين وتثبيت الأوصياء المختارين اللاتقين  
للوصاية وتعيين المشرفين وعزل جميع المتولين المذكورين واستبدالهم بغيرهم  
وقبول استقالتهم والحجر على عديمى الأهلية ورفع الحجر عنهم واستمرار الوصاية  
إلى مابعد الحادية والعشرين ومراقبة أعمال الأوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين والنظر  
فى حساباتهم وسلب ماله أولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين  
بولايتهم أو الحد من حريتهم فيها

٦٥ - ولا يجوز للمحاكم الأهلية مشاطرتها فى هذه الأمور أو المساس  
بالقرارات الصادرة منها فى حدود ولايتها إلا إذا تعلقت بحسابات القصر أو  
المحجور عليهم فيجوز لها مناقشتها من جديد بقيود مخصوصة طبقاً لرأى بعض المحاكم،  
وعلى ذلك فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بتعيين حارس قضائى على شخص

(١) استئناف أهلى فى ١١ يناير ١٩٢٧ محاماه ٩ ص ٨٣٩ - ومصر أهلى مستعجل فى ٢٢ يونيو ١٩٣٢

محاماه ١٣ رقم ٤٤٧ ص ٩١٢

لا يملك شيئاً سوى ماهيته أو معاشه الذى يتقاضاه من الحكومة بدعوى أنه أب له أو صاحب غفلة وذلك لاستلام ماهيته والاتفاق منها عليه وعلى أولاده وعائلته وإدارة أعماله نيابة عنه لما فى الحكم بذلك من معنى الحجر وتعيين الحارس كقيم عليه، الأمر المنوط بالمجالس الحسبية وحدها، ولمناقاة هذا الطلب لطبيعة إجراء الحراسة وآثاره القانونية ومن أنه عمل تحفظى شاذ قصد منه المحافظة على الملكية والحقوق، العينية بغير حصول أى تأثير على الأهلية المدية للأشخاص المومنة أموالهم تحت الحراسة القضائية (١)

٦٦ — وإنما يحق له الحكم فى الاجراءات الوقتية التحفظية الأخرى المطلوبة على الأموال لصالح القصر أو الغير ولا يحد من اختصاصه مشاركة المجالس الحسبية له فى بعضها للمحافظة على أموال القصر فيجوز له أن يرفع — الحكم بوضع الاختتام على مستندات وأوراق التركة مهما كان الحائز لها حتى تجرد بمعرفة الجهة المختصة

ثانياً — تعيين خبير لفحص وبيان مستندات وأوراق تتضمن حقوقاً لقصر أو محجور عليهم وبلغ وجدت فى خزانة المتوفى أو الوصى أو القيم ولا يمنع من الحكم فى الدعوى بذلك جردها سطحياً بمعرفة الوصى أو القيم أو معاون المجلس الحسبي ثالثاً — تعيين حارس قضائى لاستلام أوراق أو مستندات تركتها للمحافظة عليها حتى الحكم فى موضوعها أو الأمر بإيداعها فى خزانة المجلس الحسبي أو المحكمة رابعاً — وضع أموال القصر أو المحجور عليهم تحت الحراسة القضائية إذا توافرت أركانها وغير ذلك من الاجراءات التحفظية الوقتية الأخرى

٦٧ — هل يجوز له وضع حصته لقصر فى أموال مشتركة تحت الحراسة القضائية ضمن هذه الأموال

اتفق العلم والقضاء على إمكان وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية عند وجود نزاع جذبى على الإدارة وعدم الاتفاق على توحيدها فى يد شخص معين ولا يمنع بين الحكم بالحراسة وجود حصته لقصر

(١) مصر أهلك مستعجل فى ٣٠ أبريل ١٩٣٥ جريدة قضائية العدد ١٩ سنة ٦ ص ١٣ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى قيسى نبذة ٥٧ وما بعدها ص ٦٨٣



أو محجور عليهم شائعة في هذه الأموال أورو لأن تعيين الحارس القضائي وحقيقته مدير مؤقت في هذه الحالة يحصل لصالح الجميع البالغ والقصر ، ولا يمكن تصحية مصالح الأولين وحقوقهم في سبيل مصلحة الآخرين - ثانياً - لأن قرارات المجالس الحسنية بتعيين القامة أو الأوصياء لا تخول لهم حقوقاً أكثر من حقوق محجورهم المستمدة من القانون وإنما تعطى لهم الحق في إدارة أموال محجورهم أو التصرف فيها في حدود قانون المجالس الحسنية وضوابط القانون المدني تحت مراقبة وإشراف المجالس الحسنية - ثالثاً - لأن تعيين مدير مؤقت لا يؤثر على الأهلية المدنية للأوصياء أو القامة الذين يستمرون ممثلين لمحجورهم في جميع الأعمال القانونية الأخرى عدا أعمال الإدارة والصيانة المنوطة بالحارس - فلم بالرغم من وجود الحارس التقاضي باسم محجورهم والمطالبة بحقوقهم قبل الغير ورفع الدعاوى العينية بالنيابة عنهم وتمثيلهم في الدعاوى المذكورة إذا رفعت من الغير عليهم وإجراء التصرفات المنصوص عنها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسنية بعد إذن المجلس في ذلك - رابعاً - لأن القول بعكس ذلك ينشأ عنه إمكان استئثار الأوصياء أو القامة بإدارة نصيب البالغ في الأموال المشتركة بغير إرادتهم عند عدم الاتفاق معهم على تأجيرها أو الانتفاع بها بطريق قسمة المهايأة الأمر المنافي للقانون والعدالة والمنطق

#### قرارات المجالس الحسنية - قوتها - أثرها

٦٨ - وقرارات المجالس الحسنية في المسائل الخاصة بالأهلية والقصر وتوقيع الحجر ورفض طلبه وإقامة الأوصياء والقامة وإن كانت لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لها ، بمعنى أنه يجوز لهذه المجالس العدول عنها أو الرجوع فيها عند حصول تغير في الوقائع أو في أحوال الأشخاص بعد صدورها (١) إلا أنه ليس للمحاكم العادية الحكم بإيقاف تنفيذها أو تأويلها أو تفسيرها أو التعرض لصحتها (٢) وعلى ذلك فليس لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتعيين خير للكشف

(١) حسي عالي ٢٩ نوفمبر ١٩٣١ عام ١٣ رقم ١٩٩ ص ٣٩٩ و ٢٥ مايو ١٩٢٣ عام ٤ رقم ١٦  
١- ص ٢٣ واستئناف أهلي في ٢٦ فبراير ١٩٣١ عام ١٢ رقم ٣٤ - ٣ ص ٥٠

(٢) استئناف أهلي ٣ مايو ١٩٣٣ عام ١٣ رقم ١٣٧ - ١ ص ٣٠٦

على شخص قرر المجلس الحسبي الحجر عليه للبله أو العته لبعثرة ما إذا كان معتموها أو أبله ومدى تأثير ضعف قواه العقلية على أعماله لمساس الحكم بذلك لصحة القرار الصادر بتوقيع الحجر عليه كما لا يجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ قرار صادر من المجلس الحسبي بتعيين قيم على شخص محجور عليه للسفه وعدم تمكن القيم من الاستيلاء على أموال محجوره بدعوى وجود نزاع في صحة الحجر

أما القرارات الصادرة من المجالس الحسبية بالتصديق على حسابات الأوصياء والقائمة ونتيجة ذلك قبلهم فلا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الأهلية بحسب بعض الآراء بمعنى أنه يجوز لها إعادة فحصها من جديد بناء على طلب من القاصر أو المحجور عليه بعد رفع الوصاية أو الحجر إذا أقام دليلاً مقنعاً على فساد الحسابات المصدق عليها، وللحاكم في هذه الحالة الحكم بما يترأى لها بعد ذلك من نتيجة الفحص حتى ولو تناقض حكمها في ذلك مع قرارات المجلس الحسبي الصادرة وطبقاً لهذا الرأي يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالإجراءات المستعجلة الخاصة بها

٦٩ — ولا يدخل في وظيفة المجالس الحسبية الفصل في المنازعات المدنية الحاصلة بين القصر والمتولين أو الغير فلا يجوز لها إصدار قرار بفسخ عقد إيجار صادر من الوصي أو القيم للغير عن أطيان المحجور عليه ونزع الأطيان من تحت يد المستأجر لها بدعوى وجود غبن في قيمة الإيجار أو إصدار قرار بالتنفيذ على أموال الوصي أو القيم بالمبالغ التي ظهرت في ذمته من كشوف الحساب المقدمة لها أو الحكم بالزام شخص ذي أهلية بدفع مبلغ معين للوصي أو المحجور عليه، فإذا صدر منها قرار في شيء من ذلك فيعتبر باطلاً لا أثر له قانوناً ولا يجوز تنفيذه لا اعتباره من أعمال تعدى السلطة ويجوز للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذه

٧٠ — يختص القضاء المستعجل بالحكم في الاشكالات الحاصلة في تنفيذ قرارات المجالس الحسبية إذا تعلقت بالأموال باعتباره فرعاً من القضاء العادي المختص بنظر الملكية والحقوق المتعلقة بالأموال وغيرها ويجوز له الحكم بإيقاف تنفيذها

أولاً — اذا اتضح له أن القرارات المذكورة صدرت في أمور لا يدخل في وظائف المجالس الحسبية الحكم فيها كالقرارات السابق الكلام عنها

ثانياً — اذا بنى الاشكال على حصول الوفاء عن المبلغ المنفذ به والداخل في وظيفة المجالس الحكم به كبالغ الغرامات التي تحكم بها المجالس على الأوصياء والقائمة والوكلاء الذين يقصرون في تنفيذ قراراتها أو يهملون في أداء الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات الصادرة من المجالس الحسبية متى اتضح جدية الاشكال

ثالثاً — عند حصول معارضة جدية من الغير باعتباره مالكا للأموال المراد التنفيذ بالحجز عليها

رابعاً — وجود منازعة جدية في ملكية القصر للأموال الصادر قرار باستلامها طبقاً لنص المادة ٣٢ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية

اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرضه عليه ومعرفة ما اذا كانت تحتوي على أمور من اختصاص المجالس الحسبية من عدمه

٧١ — ولقاضي الأمور المستعجلة كمحكمة الموضوع الحق في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كانت تحتوي على أمور من اختصاص المجالس الحسبية وحدها وما اذا كانت القرارات المستشكل في تنفيذها صدرت من هذه المجالس في حدود ولايتها أم لا

طبيعة عدم اختصاص القضاء في نظر المسائل الدافئة في اختصاص المجالس الحسبية ومبررها

٧٢ — وعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المسائل الداخلة في اختصاص المجالس الحسبية مطلق نوعي مرتبط بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم يجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولا يحق التنازل عنه صراحة أو ضمناً، وللحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها



## الفرع الثالث

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية  
في نظر المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم المختلطة

٧٣ — لا يختص القاضي الجزئي باعتباره قاضياً للأُمور المستعجلة في المحاكم الأهلية في الحكم في اشكالات التنفيذ الحاصلة في الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة أو في الحكم باجراءات وقتية تحفظية على أموال وحقوق لا يدخل في وظيفة المحاكم الأهلية الحكم فيها الا اذا كانت الدعوى مرفوعة بين وطنيين ونشأ اختصاص المحاكم المختلطة في بعض الحقوق الواردة عنها بسبب وجود صالح أجنبي فيها فللقاضي المذكور الحكم في الاجراءات التحفظية بالرغم من وجود الصالح الاجنبي بشرط ألا يمس في قضائه حقوق الاجنبي، وطبقاً لذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل الآتية بالرغم من وجود رهن تأميني أو حق اختصاص لأجنبي على الأموال المراد اتخاذ الاجراءات التحفظية بشأنها

أولاً — تعيين حارس قضائي على عقار مرهون رهناً تأمينياً لأجنبي عند توافر أسباب الحراسة (١)

ثانياً — تعيين خبير لاثبات حالة العقار المذكور عند توافر الاستعجال - مثال ذلك: يتفق المالك للمنزل المرهون مع آخر وطني على إجراء أعمال أو إصلاحات في منزله، ولأمر ما يتوقف المفاوض عن العمل، فللمالك في هذه الحالة الحق في رفع دعوى أمام القضاء الأهلي لاثبات حالة الأعمال التي أجريت حتى يتمكن من إتمام ما نقص منها والرجوع على المفاوض بالتعويضات إن كان لذلك وجه (٢)

ثالثاً — طرد المستأجرين من المنزل المرهون عند التأخير في الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو عند انتهاء التعاقد بفوات المدة المعينة بالعقد أو بعد حصول تنبيه عند عدم تحديدها

(١) مصر أملى في ٢٦ أبريل ١٩٢٧ عامه ٧ ص ٨٩٦

(٢) مصر أملى في ١٤ فبراير ١٩٢٧ عامه ٧ ع ٥٠٨ - ٢ ص ٨٩١

وغير ذلك من الاجراءات التحفظية الصرف المتعلقة بحقوق بين وطنيين والتي لا يتأثر الصالح الاجنبى بالحكم فيها

أما إذا كانت الاجراءات المذكورة تمس الصالح الاجنبى فيمتنع عنه الاختصاص ولو كانت الدعوى بين وطنيين. فمثلا لا يجوز له الحكم بما يأتى:

أولاً — تعيين حارس على عقار مرهون رهنا حيازيا لاجنبى واضع اليد عليه ويستغله تنفيذا لعقد الرهن لاستهلاك دينه منه مهما كان سبب الحراسة لأن الحكم بالحراسة يترتب عليه رفع يد الاجنبى عن العقار وتسليمه للحارس للادارة، ويتعارض مع حق الاجنبى فى حبسه، ويجب فى هذه الحالة إدخال الاجنبى فى الدعوى ورفعها أمام قاضى الامور المستعجلة فى المحاكم المختلطة

ثانياً — تعيين حارس على عقار متخذ بشأنه إجراءات حجز عقارى أمام المحاكم المختلطة (١)

ثالثاً — الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير اذا كان المحجوز لديهم كلهم أو بعضهم أجنبى ، والسبب فى ذلك أن المحاكم المختلطة تختص بالحكم بصحة حجز ما للمدين لدى الغير المتوقعة تحت يد أجنبى حتى ولو كان الدائن الحاجز والمدين المحجوز على دينه وطنيين ، ويتبع ذلك اختصاصها أيضاً برفعها (٢)

هل تختص قاضى الامور المستعجلة فى الاهلى فى الحكم باستبدال حارس معين من المحاكم المختلطة عند زوال الصالح الاجنبى

٧٤ — الأصل أن المحاكم التى عينت الحارس تختص بالمسائل الفرعية الناشئة عن تعيين الحارس من محاسبته عن مدة حراسته أو استبداله بغيره أو اقالته أو الحكم بانتهاء حراسته ، وطبقاً لذلك تختص المحاكم المختلطة وحدها فى نظر هذه المسائل اذا كان حكم الحراسة صادراً منها مادام الصالح الاجنبى قائماً — أما اذا زال الصالح الاجنبى وأضحت الدعوى بين وطنيين فيختص قاضى الامور المستعجلة الاهلى فى الحكم

(١) مصر أهلى فى ٢٤ اكتوبر ١٩٣٢ ( جريدة قضائية ) ١٥١ ص ١٧

(٢) الزقازيق ١٩ ابريل ١٩٢٩ عامه ١٠ رقم ٩٩ ص ١٩١

باستبدال الحارس المعين من المحاكم المختلطة بغيره عند لزوم لذلك اورا لزوال الصالح الأجنبي من الدعوى ثانياً لاعتبار طلب الاستبدال في هذه الحالة طلباً جديداً عن مدة جديدة (١)

هل يشل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في التوقي في الحكم بالإجراءات التحفظية وجود ضامن أجنبي لاضرر الخصوم

٧٥ — يحدث كثيراً أن يتفق وطني مع مقاول أجنبي على إجراء عملية هدم مبان وتشديد خلافها أو إجراء إصلاحات في منزل وينص في عقد المقاولة على مسئولية الأخير عن تعويض الأضرار التي تحدث للغير بسبب قيامه بهذه الأعمال وفي أثناء مباشرتها يحصل خلل في مبانى منزل أحد الجيران فيرفع على المالك دعوى مستعجلة بأثبات الحالة تمهيداً لرفع دعوى أمام محكمة الموضوع بالتعويض الذي يراه فيدفع فيها الأخير بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة لوظيفتها بزعم وجود ضامن أجنبي له وهو المقاول. فهل يؤثر ذلك على اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى اثبات الحالة المرفوعة بين وطنيين أم لا

اختلف القضاء الأهلي في اختصاصه في نظر دعوى بالحقوق بين وطنيين مع وجود دعوى ضمان لأحد الخصوم قبل أجنبي، فقال البعض بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لاتصالها بدعوى الضمان ولما بين الدعويين من الارتباط ولعدم تجزئة دعوى الضمان (٢)

وقال فريق بالاختصاص وأنه ليس للمحاكم الأهلية أن تتخلى عن اختصاصها لمجرد وأن لأحد الخصام دعوى ضمان قبل أجنبي لا يستطيع احضاره أمامها (٣) ومن هذا الرأي قضاء محكمة النقض والابرام الأهلية (٤) ونرى

(١) استئناف ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ عامه ١١ رقم ٣٦٣ ص ٥٢٠ و ١٨ يناير ١٩٢٧ عامه ٧ رقم ٣٧٩ ص ٥٧٠

(٢) استئناف أهلى ١٧ ابريل ١٩٢٨ عامه ٩ عدد ٢ ص ٥٧

(٣) أسبوط ٣١ يناير ١٩٢٦ عامه ٧ رقم ٢٣ ص ٤٢

(٤) نقض أهلى في ٧ يونيو ١٩٣٤ العامه عدد ٢ ص ١٥ رقم ٢١



الآخذ بالرأى الثاني واختصاص قاضي الامور المستعجلة في الاهلي في الحكم بالاجراءات التحفظية في دعوى بين وطنيين بالرغم من الادعاء بوجود دعوى ضمان قبل اجنبى خصوصا وأن الاجراءات المذكورة لا تؤثر على موضوع الحقوق بل على العكس فأنها تصونها لحين الفصل فيها من محكمة الموضوع ، وعلى مدعى الضمان اتخاذ ما يراه حافظا لحقوقه قبل الضامن أمام المحكمة المختصة ان أراد الرجوع عليه ( ١ )

هل تولى أجنبي النظر على وقف أهلى يمنع من امتصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم الاهلية من نظر الدعاوى المستعجلة الخاصة بالوقف

٧٦- للوقف شخصية معنوية وطنية محلية تختلف عن شخصية الناظر والمستحقين فيه ، ولها حقوق والتزامات تختلف عن حقوق هؤلاء ، وعلى ذلك فجرد تولى شخص أجنبى النظر على وقف لا يمنع المحاكم الاهلية من الفصل فى المنازعات التى تحصل بين الوقف وبين آخرين وطنيين ، وطبقا لذلك يختص القضاء المستعجل الاهلى فى هذه المحاكم باعتباره فرعا منها فى الحكم فى الدعاوى المستعجلة الخاصة بالوقف ( ٢ )

قوة الاممظام الصادرة من المحاكم المختلطة فى مسائل وقفية تحفظية أمام القضاء المستعجل الاهلى

٧٧- للاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة حتى فى المسائل الوقفية والاجراءات التحفظية المستعجلة قوة الشئ المقضى فيه أمام المحاكم الاهلية مادامت الوقائع التى ترتب عليها دخول المنازعات فى وظيفة المحاكم المختلطة لم تتغير ولا تزال متحدة ، فليس للمحاكم الاهلية أن تغير أو تعدل فيها أو تقضى فى اجراء من شأنه تعطيل تنفيذها ، وعلى ذلك اذا قضت المحاكم المختلطة بتعيين حارس على أعيان معينة لوجود مصلحة لاجنبى فيها فلا يجوز للمحاكم الاهلية أو قاضى الامور المستعجلة فيها أن يعيد النظر فى دعوى الحراسة من جديد مادام

( ١ ) مصر أهلى ١٢ فبراير ١٩٢٧ عمادة ٧ عدد ٥٠٨ - ٢ ص ٨٩١

( ٢ ) مصر ٢٦ مايو ١٩٢٩ جريدة قضائية نمرة ٥١ ص ٢٢

الصالح الاجنبى لا يزال موجودا لمساس ذلك بحق اكتسبه الاجنبى بمقتضى حكم الحراسة المختلط، وإنما يحق ذلك إذا زال الصالح الاجنبى وأضحت الدعوى تحتوى على صوالح وطنية صرف أو إذا كان طلب الحراسة قائماً على أعيان أخرى غير داخلية فى حكم الحراسة المختلط - أو كان الحكم فيها لا يمس الصالح الاجنبى بشئ ما كما قدمنا (١)

هل يؤثر صدور حكم مختلط بافلاس شريك فى شركة محاصة على اختصاص قاضى الامور المستعجلة الاهلى فى نظر المسائل المستعجلة الناشئة عن تعامل باقى الشركاء الوطنيين مع الغير الوطنى

٧٨- ولا يؤثر صدور حكم مختلط بافلاس شريك فى شركة محاصة على اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى نظر المسائل التحفظية الوقفية المبنية على تعامل باقى الشركاء الوطنيين مع الغير الوطنى لعدم وجود شخصية معنوية لهذه الشركة ، ولأن تعامل كل واحد من الشركاء فيها مع الغير لا يمتد أثره إلى الباقين (٢)

هل يختص قاضى الامور المستعجلة الاهلى فى نظر الاسطالات الحاصلة فى تنفيذ أملاك مختلطة بين وطنيين و غير انعدام الصالح الاجنبى فيها

٧٩- الأصل أن انعدام الصالح الاجنبى من الاحكام المختلطة وقيامها بين وطنيين فقط لا يؤثر على اختصاص المحاكم المختلطة فى نظر الاشكالات الحاصلة فى تنفيذها باعتبارها صادرة منها سواء تعلقت بنفس الاحكام أو بالاموال المراد التنفيذ عليها أو لاي سبب آخر، إنما يجوز لقاضى الامور المستعجلة الاهلى الفصل فيها إذا حصل تنفيذها بمعرفة محضرى المحاكم الاهلية، وذلك فى دائرة اختصاصه أى بشرط عدم تفسيرها أو التعرض لصحتها أو بطلانها

اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المحاكم الاهلية

فى بحث المنازعات التى تعرض عليها

ومعرفة ما اذا كانت من اختصاص المحاكم المختلطة أم لا

٨٠- يختص قاضى الامور المستعجلة كحكمه الموضوع فى بحث المنازعات

(١) بنى سوف ٢ نوفمبر ١٩٢٢ بحاماه ٥ رقم ٣٧٦

(٢) استئناف ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ بحاماه ٨ عدد ٢٤٥ - ٢ ص ١٩٤

التي تعرض عليه لمعرفة ما اذا كانت من اختصاص المحاكم المختلطة الفصل فيها من عدمه باعتبارها متعلقة بدفوع يقصد منها منع اختصاصه ووظيفته عن الفصل في الدعوى ولا يجوز للقضاء المستعجل في الاهلي الحكم بأيقاف تنفيذ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة في حدود وظيفتها — أما اذا تعدت المحاكم المذكورة وظيفتها وفصلت في دعاوى مرفوعة بين وطنيين غير متنازع في رعايتهم أو في منازعات لا تحتوى على صوالح مختلطة فترى تخويله هذا الحق انما لا يجوز له في هذه الحالة الحكم بإعلان الأحكام المستشكل فيها لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق (١)

طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في المحاكم الاهلية في المحكمات في المنازعات  
الرافعة في وظيفة المحاكم المختلطة

٨١ — وعدم اختصاص القضاء المستعجل في الاهلي في الحكم في هذه المسائل مطلق نوعي مبني على النظام العام المعمول به أمام المحاكم يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها (٢)

## الفرع الرابع

عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة المختلط في الحكم في المسائل الداخلة  
في وظيفة المحاكم الاهلية

٨٢ — ولا يختص قاضي الامور المستعجلة في المحاكم المختلطة في الحكم في الامور المستعجلة الداخلة في وظيفة المحاكم الاهلية أو في اشكالات التنفيذ الحاصلة في أحكام هذه المحاكم اذا كان طالب التنفيذ والشخص المانع في حصوله وطنيين ، انما يختص بالحكم في الاشكالات المذكورة اذا كان أحد طرفي الاشكال أجنبياً

---

(١) استئناف مختلط ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧

(٢) استئناف أهلي (دوائر مجتمعة) في ٢ ديسمبر ١٩٢٦ محاماه ٧ عدد ٢٢٣ ص ٣٢٦

وابو هيف بك وعشماوى بك مرافعات

كما لو حول الحكم المنفذ به الى أجنبي وحصل التنفيذ بناء على طلب الأخير أو مانع شخص أجنبي في التنفيذ بدعوى ملكية للأموال المراد التنفيذ عليها أو بزعم وجود حقوق له عليها تتعارض مع حصول التنفيذ عليها

ولا يتعدى عمله في هذه الحالة الأخيرة بحث جدية المنازعات التي يتقدم بها المستشكل ويثيرها حول الأحكام المطلوب تنفيذها ومعرفة مدى تأثيرها على حقوقه وأمواله دون التعرض لصحة هذه الأحكام أو الفصل في الخصومة من جديد (١)

قوة الامتصاص الصادرة من المحاكم الوقلية في مسائل رقنية محفظية امام قاضي الأمور المستعجلة المختلط

٨٣ — والأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية في المسائل الوقتية التحفظية لا تقيد المحاكم المختلطة أو قاضي الأمور المستعجلة فيها ولا تؤثر عليه اذا رفعت أمامه دعوى بشأنها من جديد . ويجوز له العدول عنها وعدم اعتبارها كلية أو تغييرها أو تأكيدها في حكمه . فمثلا اذا قضت المحاكم الأهلية بتعيين حارس قضائي على عين معينة متنازع عليها بين وطنيين ورفعت بعد ذلك دعوى حراسة عن نفس العين أمام المحاكم المختلطة لوجود صالح أجنبي في الدعوى فيجوز للمحاكم المذكورة أن ترفض دعوى الحراسة بالرغم من صدور حكم أهلي بها كما يجوز لها أن تقضي بقبولها وتعين للحراسة نفس الحارس المعين من المحاكم الأهلية أو تعين شخصاً آخر خلافاً — وفي هذه الحالة يشل الأخير يد الحارس المعين من المحاكم الأهلية ويجعل الحكم الصادر منها عديم الأثر وملغى فعلا (٢)

٨٤ — ولقاضي الأمور المستعجلة في المختلط الحق في بحث الدفوع التي تثار أمامه بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر الدعوى ومعرفة جديتها من عدمه كما يجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ أحكام صادرة من المحاكم الأهلية ضد شخص

(١) استئناف مختلط ٢٢ يونه ١٩٣٢ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٣٣٩

(٢) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٧٨



تعتبره المحاكم المختلطة أجنيا خاضعا لقضاء هذه المحاكم وحدها دون الحكم بطلانها لمساس قضائه بذلك بالموضوع (١)

٨٥ — وعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط في الفصل في الأمور المستعجلة وأشكال التفيذ الداخلة في وظيفة المحاكم الأهلية مطلق متعلق بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم لا يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ويمكن التمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى وبحق للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

## الفرع الخامس

المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم القنصلية

٨٦ — تختص المحاكم القنصلية في مصر بجانب اختصاصها الجنائي في الحكم في المنازعات الحاصلة بين رعاياها — أو — في مسائل الأحوال الشخصية — ثانياً — في الدعاوى المدنية والتجارية الشخصية سواء تعلقت بعقار أو منقول وفي الدعاوى العينية الخاصة بالمنقول — أما القضايا العينية العقارية فمن اختصاص المحاكم المختلطة وتختص المحاكم القنصلية وحدها في الحكم في الاجراءات التحفظية الوقية الخاصة بالحقوق الداخل في اختصاصها نظرها وفي إشكالات التفيذ الحاصلة في أحكامها بين رعاياها وإن كان التفيذ يحصل عادة بمعرفة محضري المحاكم المختلطة بعد صدور أمر بالتفيذ من رئيس المحكمة بحسب الرأي الصحيح ولا يشاطرها في هذا الاختصاص المحاكم المختلطة

والأحكام الصادرة من المحاكم القنصلية في المسائل التحفظية لا تقيد المحاكم المختلطة أو قاضي الأمور المستعجلة فيها إذا رفعت أمامه دعوى جديدة بشأنها أسوة بالأحكام الأهلية بل يجوز له العدول عنها وعدم الأخذ بها أو تغييرها أو تأكيدها ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة في المختلط عند نظر دعوى رفع حجز ما للدين لدى الغير توقع بناء على حكم صادر من المحاكم القنصلية البحث فيما إذا كان الحكم المتوقع

به الحجز يمكن اعتباره كسند يجوز توقيع الحجز بمقتضاه بدون إذن من القاضي  
أم لا (١)

وإذا تعدت المحاكم المذكورة حدود ولايتها وقضت في منازعات لا يدخل في  
وظيفتها الفصل فيها فلا تنتج أحكامها أثراً قانونياً ولا تحوز قوة الشيء المقضى به  
فما حكمت به من حقوق موضوعية ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة في المحاكم  
المختلطة الحكم بإيقاف تنفيذها حتى تفصل محكمة الموضوع بطلانها

---

(١) استئناف مختلط في ٣ فبراير ١٩٣٢ جازيت ٢٤ ص ٢٠٦ رقم ٢٨٥ .

# الباب الثالث

## الفصل الاول

### الاستعجال Urgence

تعريف - ماهية - شروط

٨٧ — الاستعجال أو ما يعبر عنه بالفرنسية l'urgence هو الخطر الحقيقي المصدق بالحق المطلوب المحافظة عليه والذي يلزم درؤه عنه بسرعة لا تكون عادة في التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده (١)

ويتوافر في كل حالة إذا قصد من الاجراء المستعجل فيها منع ضرر مؤكد لا يمكن تعويضه إذا حدث كاثبات حالة مادية قد تتغير أو تزول مع الزمن أو المحافظة على أموال متنازع عليها تتأثر حقوق أصحابها أو من له مصلحة فيها من استمرار تركها في يد الحائز الفعلى لها (٢)

وينشأ من طبيعة الحق المطلوب صيانتة ومن الظروف المحيطة به لا من عمل

---

(١) جارسونيه وسيزاربرو ج ٨ نبذة ١٩٩١ ص ٢٩٧ وييجو ج ٢ ص ٤٩١ ورودير ج ٢ ص ٣٨٧ — وكاريه وشوفو على المادة ٨٠٦ مرافعات ودى بليم ج ١ نبذة ٣٧٥ وبرتان ج ٢ نبذة ٤٦ وما بعدها وبازو ص ٢٣٦ وما بعدها وكيرييه ج ١ نبذة ٩٧ والنقض في ١٢ يناير ١٩٠٣ البانديكت ١٩٠٣ ج ١ ص ١٢٥ وباريس في ٣٠ ابريل ١٩٠٤ جازيت المحاكم ١٩٠٤ ج ٢ ص ١٤٥ و ٣ مايو ١٩١٧ دالوز ١٩١٧ ج ٢ ص ١١٣ بروكسل في ١٩ ابريل ١٨٩٣ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ١٢٨ وبوردوني ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ واستئناف مختلط في ٦ نوفمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٣ و ١٤ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ١١ و ٣٠ يناير ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٢٥١ و ٢٠ يناير ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٧٠ و ٦ نوفمبر ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ٣ - و ٢٠ فبراير ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ١٢ و ١٨ يونيو ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٤٦٧ وكيرييه ج ١ نبذة ٩٧ ومورو نبذة ٢٢ وجيرار ص ٥٣ وما بعدها

الاخصام أو اتفاقهم (١) وعلى ذلك فلا يتوافر لمجرد رغبة رافع الدعوى في الحصول على حكم في طلباته بسرعة (٢)

وقضى طبقاً لذلك بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال في حالة طلب إعادة توصيل التيار الكهربائي إلى منزل مشترك قطعت الشركة عنه لنزاع بينهما بخصوص تنفيذ عقد الاشتراك (٣) أو بنزع قطع حديد مثبتة في حوائط منزل لتوصيل أسلاك التلغراف أو التليفون إذا بني طلب رفعها على مجرد حق صاحب المنزل في الملكية ومعارضته في وضع قطع الحديد بغير اتفاق سابق معه على ذلك لاعلى كون وضعها يسبب إخلالاً في بناء المنزل أو يعكر صفو أو راحة سكانه (٤)

٨٨ -- ولم تعرف المواد ٢٨ مرافعات أهلي و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي التي تكلمت عن المسائل المستعجلة الحالات التي يتوافر فيها الاستعجال وتركها لتقدير المحاكم تصل اليها من ظروف ووقائع الدعوى غير المتنازع عليها جدياً والواردة في صحيفتها أو الظاهرة من مناقشة الطرفين في الجلسة حيث ذكرت الأولى وصفاً بجملاً للاستعجال فقط عند الكلام على اختصاص القاضي الجزئي الأهلي في نظر الامور المستعجلة بقولها إنه يشمل الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت، ولم تعرف الثانية حتى معنى الاستعجال واكتفت بالنص على اختصاص القضاء المستعجل في نظر الاجراءات المستعجلة في المواد المدنية والتجارية، ولم تزد الثالثة على قولها إنه في أحوال الاستعجال وفي إشكالات التنفيذ تتبع القواعد المقررة بعد في المواد ٨٠٧ و ٨١٠ مرافعات وهي التي تقرر الهيئة المختصة بنظر الامور المستعجلة وكيفية التقاضي أمامها والقرارات التي تصدرها

---

(١) استئناف مختلط في ٣١ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٠٥ وكبريه ج ١ نبذة ٩٧ وما بعدها  
ومرنياك ج ٢ نبذة ٤٦٦ وما بعدها

(٢) شامبيري في ٩ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٤ : واستئناف مختلط في ٣١ يناير ١٩٠٠  
المجموعة ١٢ ص ١٠٥ و ١٨ يونه ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ نبذة ٣٠

(٣) شامبيري في ٩ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٤ :

(٤) مونبليه في ٢٥ مايو ١٨٩٥ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ٢٩١



ووسائل الطعن فيها وأثرها بالنسبة للموضوع أو أصل الحق وكيفية تنفيذها (١)  
ووجود الاستعجال وعدمه يتعلق بوقائع الدعوى ومترك لتقدير قاضي  
الأمور المستعجلة وحده ولا رقابة عليه من محكمة النقض وعلى ذلك فلا يمكن  
الدفع بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال لأول مرة أمام محكمة  
النقض والابرام (٢)

٨٩ — وإذا حصل نزاع بخصوص الاستعجال وعدمه فللقاضي الأمور المستعجلة  
بحته وإصدار ما يلزم من الأحكام أو الاجراءات التمهيدية لتحقيقه لا للفصل في  
الدعوى وإنما لمعرفة جدية النزاع من عدمه — ومن باب أوضح ما إذا كان  
الاستعجال متوافراً أم لا تمهيداً للحكم في الدفع المثار أمامه والخاص بعدم الاختصاص  
لعدم وجود وجه للاستعجال (٣)

وإذا توافر الاستعجال يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الاجراءات  
التحفظية الوقفية بشرط عدم المساس بالموضوع (٤)

ويحكم عند الاستعجال في جميع الاجراءات التحفظية الوقفية التي يدخل موضوع  
الحقوق المتعلقة بها في وظيفة المحاكم التابع لها إلا ما استثنى بنص صريح في القانون (٥)  
ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم فيها بحسب الرأي الراجح وجود دعوى

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٤٦٦ - وكيرييه ج ١ نبذة ٩٧ - ١٠٢ وبرتان ج ٢ نبذة ٤٥ - وبازو ص ٣١٨  
وجارسونيه ج ٧ نبذة ١٤٦٣ والنقض الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٨ واستئناف  
مختلط في ٣ أبريل ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٢٥٣ و ٢٠ يناير ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٧٠ و ٦ نوفمبر  
١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ٣ و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٤٦

(٢) النقض الفرنسي في ٢٩ يونيو ١٨٥٩ سيري ٦٠ ج ١ ص ١٥٨ و ١٤ مارس ١٨٨٢ سيري ٨٢ ج ١  
ص ٣٤٩ و ٥ يولية ١٨٨٦ سيري ٨٦ ج ١ ص ٣٥٢ و ١٩ فبراير ١٨٨٩ مجموعة سيري ٨٩ ج ١  
ص ٢٩٦ و ٥ فبراير ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ ج ١ ص ١٢١ و ٣ فبراير ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ٥  
ص ٣٠

(٣) استئناف مختلط في ٤ نوفمبر ١٨٨٦ تعليقات لاتز على المادة ١٣٦ مرافعات مختلط نبذة ١٢ ص ١٣٤

(٤) بورديو في ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ والنقض الفرنسي في ٣ ديسمبر ١٩٠٠  
دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٨٤ و ٤ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٣٨٥

(٥) بروكسل في ٢٩ يناير ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٢ ج ٢ ص ١٩٩

بموضوع الحقوق أمام المحاكم العادية ابتدائية كانت أو استئنافية (١)

ويقدر الاستعجال في الوقت المنظور فيه الدعوى سواء أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، وعلى ذلك فيتعين على المحكمة الاستئنافية عند بحث الاستعجال أن تقدر ذلك أثناء نظر الاستئناف المرفوع أمامها لا وقت صدور الحكم الابتدائي ، وطبقاً لهذه القاعدة قضى بعدم وجود وجه للاستعجال إذا رفع شخص استئنافاً عن قرار مستعجل صدر برفض دعواه ثم ترك الاستئناف للشطب وجدده بعدمدة طويلة من حكم الشطب يستفاد منها عدم وجود أى خطر على حقوقه (٢)

٩٠ — الفرق بين الاستعجال ونظر القضية على وجه السرعة : يختلف الاستعجال عند نظر الدعوى على وجه السرعة *avec célérité* في ضرورة توافر الخطر في الأول دون الثاني الذي يكتفي فيه بقصر مواعيد التقاضي أمام القضاء العادي دون القضاء الاستثنائي الذي يختص بنظر الأمور المستعجلة (٣) فمثلاً قضايا الاسترداد والمعارضة في تنبيه نزع الملكية الحاصلة في ظرف خمسة عشر يوماً من إعلان التنبيه ودعاوى الاستحقاق الفرعية تنظر أمام القضاء العادي على وجه السرعة لغرض مخصوص توخاه المشرع من عدم استمرار إيقاف إجراءات التنفيذ أو نزع الملكية أو الحجز العقاري لمدة طويلة ، ومع ذلك لا يتوافر فيها الاستعجال الذي يسمح بالتقاضي أمام القضاء المستعجل لعدم وجود الخطر فيها وإكونها ترمى إلى تقرير حقوق والتزامات تبعد عن ولاية القضاء المستعجل التي لا تشمل سوى الأمر بعمل أو منع إجراء مؤقت أو الحكم باستمرار أو إيقاف تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ

---

(١) برتان ج ٢ نبذة ٥٩ والنقض الفرنسي في ٤ مايو ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٣٨٥ و ٨ مارس ١٩١٦ دالوز ١٩١٦ ج ١ ص ٧٣

(٢) استئناف مختلطة في ٢٦ فبراير ١٩١٩ المجموعة ٣١ ص ١٨٠ و ٢١ مارس ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٠٢

(٣) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٦٤ ودالوز دبرتوار ج ٣٨ ص ٧٣٦ نبذة ٦٥ و ٦٦ وشامبيرى في ٩ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٢٤ بورديو وكيرييه ج ١ ص ٦٨ نبذة ٩٩ وبورود في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ دالوز سنة ٩٩ ج ٢ ص ١١٢

هل يختص القضاء المستعجل عند توافر الاستعجال

برفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعا

٩١- ولا يختص القضاء المستعجل عند توافر الاستعجال بالحكم برفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعا بل يتعين عليه الحكم بقبولها وترك المنازعات الموضوعية وتفسير الشروط والاتفاقات الخاصة بها لمحكمة الموضوع عند نظر أصل الحقوق، وعلى ذلك فلا يختص مثلا برفض دعوى إثبات حالة مستعجلة بزعم كونها غير محتملة الكسب في الموضوع أو لوجود اتفاق أو شروط بين الطرفين تقضى بعدم أحقية رافع الدعوى في الحصول على أى تعويض كان قبل المدعى عليه بل يجب عليه الحكم بتعيين خبير لإثبات الحالة المادية التي تتغير مع الزمن وترك موضوع الحقوق جانبا للجهة القضائية المختصة (١)

هل التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طبيعة الحق المستعجل

٩٢- والتأخير في رفع الدعوى المستعجلة لا يؤثر على طبيعة الحق المستعجل أو يغير من ماهيته ويجعله في عداد الحقوق العادية لما سبق ذكره من أن تقرير الحق وصفته يكونان بحسب طبيعته لا بواسطة اجراءات التقاضى أو فعل الاخصام فاذا كان مستعجلا بطبيعته أو معتبرا كذلك حكما فلا يغير منه أو من اختصاص القضاء المستعجل في نظره والفصل فيه تأخير صاحبه في المطالبة بأجراء تحفظى مؤقت عنه، خصوصا إذا كان سبب التأخير في الدعوى هو رغبة صاحب الحق في الحصول على حقه بالطرق الودية وأنه لم يلجأ إلى التقاضى إلا لتعنت خصمه في أدائه ومراوغته في ذلك لكسب الوقت إذ لا يعقل أن تكون الرحمة بالمدين والشرف في المعاملة وسيلة اضياع الحقوق وأن يكون الدائن الطيب القلب في مركز أسوأ من زميله المتشدد في المطالبة بحقوقه، بل المنطق يقضى بتساويهما معاً في تطبيق القانون عليهما وهو الذى أسس على الرحمة والعدالة وصياغة الحقوق وتقريرها بين الناس . فثلا يبقى الاستعجال واختصاص المحكمة المستعجلة في نظر الدعوى التي يرفعها الدائن لشخص مستحق في وقف بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة

(١) استئناف محتلط في ٢٥ فبراير ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ١٠٩ و ١٠ مايو ١٩٣٣ المجازيت

القضائية للحصول على دينه اذا استحال عليه استيفاؤه من حصة المستحق في الوقف التي لا يملك غيرها ، بطريق حجز ما للمدين لدى الغير بسبب تواطئه الناظر مع المستحق أو لكون نفس المدين المستحق هو الناظر ولم يثمر الحجز تحت يده حتى ولو تأخر في رفعها رغبة منه في الحصول على دينه اتفاقاً أو بسبب اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى (١)

وكذلك الحال في دعوى طرد المستأجر من العين المؤجرة التي يتأخر المؤجر في رفعها رغبة في الحصول على دينه بالطريق الودي ودعوى اثبات الحالة اذا كانت حالة الأشياء المطلوب اثباتها موجودة من عدة شهور متى كانت قابلة للتغيير والزيادة من وقت لآخر (٢)

أما اذا كان الغرض من التأخير في رفع الدعوى التنازل حتماً عن الحق في طلب الاجراء المستعجل وترتبت حقوق للخصم في أثناء ذلك فيضيع الاستعجال ويصبح لا وجود له ، ويجب لذلك طرح التقاضي أمام محكمة الموضوع المختصة لا المحكمة المستعجلة ، فمثلاً يضيع الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل اذا تأخر الخصم مدة طويلة تقرب من السنة في رفع استئناف عن القرار المستعجل الصادر برفض دعواه لما في التأخير من معنى التنازل عن الحق في طلب الاجراء المستعجل والاقرار ضمناً بعدم وجود الخطر الذي يرر تداخل القضاء المستعجل في نظر الدعوى ، ويجب لذلك على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال (٣)

٩٣ — هل يشترط الاستعجال في مظاهرات التنفيذ ؟ : واشكالات التنفيذ بحسب الرأي الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بصعوبات ومنازعات يجب بحتمها والحكم فيها على عجل خوفاً من التلاعب بالاحكام والمستندات الواجبة التنفيذ ومنعاً من وضع العراقيل في سبيل تنفيذها حتى لا تضيع الثمرة التي

(١) استئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجازيت عدد ٢٨٥ نبذة ٣٩٣ ص ٣٢٥

(٢) شامبيري في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٣٢٦ دالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٥

(٣) استئناف مختلط في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ المجازيت ديسمبر ١٩١٨ ص ١٤ رقم ٢٤



يجنبها أصحابها منها فلا يلزم لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها توافر وجه آخر  
للاستعجال بل تمتد ولايته إليها بمجرد قيامها دون بحث آخر (١)

هل يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في دعاوى الحراسة  
توافر الاستعجال أم لا

٩٤ — ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر دعاوى الحراسة كباقي  
القضايا الأخرى توافر الاستعجال فيها أى وجود خطر محقق على حقوق رافعها  
لا يمكن تعويضه اذا وقع أو درؤه بإجراءات التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده  
ويختلف الاستعجال المذكور في كثير من الأحوال عن المنفعة أو المصلحة أو  
الضرورة التى تقضى بنزع العقار من يد واضع اليد عليه وايداعه في يد حارس  
والتي هي ركن من أركان الحراسة في رتبة وجسامة الضرر الذى يلحق بحقوق  
رافع الدعوى اذ يكون شديداً في الحالة الأولى بحيث يجب منعه بأجراءات سريعة  
مستعجلة — أما في الحالة الثانية فيكفى لتوافره ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى  
في انتزاع العقار من يد الواضع اليد عليه محافظة على حقوقه العينية وصيانة لها  
من العبث بها حتى يفضل القضاء العادى في موضوع الحق (٢)

اختلف طبيعة الاستعجال بافتداف الحالة المنظورة أمام المحكمة

٩٥ — وتختلف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة والحق  
المطالب به فتكون في دعاوى اثبات الحالة عند الخوف من تغير المعالم المطلوب  
اثباتها كلها أو بعضها مع مضي الوقت فيضيع بذلك حق من له مصلحة فيها وتكون  
في دعاوى رفع حجوز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلانا جوهريا من الضرر  
الذى يلحق بالمحجوز على دينه من حبس مبلغ الدين عنه مدة طالت أو قصرت

---

(١) برتان ج ٢ ص ٨٠ نبذة ٩٢ وما بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٣٨٧ نبذة ٥٩٦ وما بعدها واستئناف  
مختلط في ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٩ وعكس ذلك يوش نبذة ٦ وجلاسون ج ٢ نبذة ١٠٦٧  
وكيرييه جزء ١ ص ٧٣ نبذة ١٠٩

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد الثانى السنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦  
وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ فرنسى نبذة ٢ ص ٧٨٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٦٩ نبذة ٥٦٢ واستئناف  
مختلط في ١٥ مارس ١٩٣٠ الجازيت ديسمبر ١٩٣١ ص ٣٧٨ رقم ٤٢٨

لا يتمكن فيها من الانتفاع بماله في الأوجه التي تعود عليه بالنفع (١) وفي دعاوى طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار لوضع حد للخسارة التي يتحملها المؤجر بسبب ذلك التأخير وتمكينه من الحصول على غلة العين بتأجيرها لآخر مضمون عن المدة المستقبلية، وتكون في قضايا الطرد لانتهااء مدة الإيجار المعنية في التعاقد أو بعد حصول التنيه في الإيجار غير المحدد المدة أو لحيازة العين بلا سبب قانوني للمحافظة على حقوق المؤجر أو المالك في استغلال ملكه كما يشاء وبالطريقة التي يراها ملائمة له مع شخص تربطه به علاقة قانونية بالشروط التي يرغبها أو لصيانة أمواله من الدمار أو لضرورة استخدامها في أغراض معينة تحتم على المالك إزالة اليد الحالية من على العين كربة الحكومة المؤجرة لقطعة أرض مثلا في ادخالها ضمن المنافع العمومية لإنشاء طريق عمومي عليها — وتكون في النفقات الوقتية العمل على صيانة الأرواح والمحافظة على الشرف ومنع التكفف والسؤال وما ينشأ عن ذلك من اضطراب للنظام العام ويكون في قضايا طلب الحراسة على الأموال المشاعة — عند وجود نزاع على الإدارة أو عند استئثار أحد الشركاء بالأموال دون الآخرين — للعمل على حفظ حقوق جميع الشركاء في الربح وتمكينهم من الحصول على حقهم فيه بتوحيد الإدارة في شخص يمثل الجميع والقضاء وفي دعاوى طلب الحراسة على الوقف عند وجود نزاع بين النظار على الإدارة أو حصول نزاع بينهم وبين المستحقين أو بينهم وبين دائن الوقف أو دائن المستحق للعمل على صيانة حقوق الوقف والمستحقين والدائنين عموما

هل مجرد الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل يكفي لتوافر الاستعجال أم لا ؟

٩٦— ومجرد اتفاق الطرفين على اختصاص القضاء المستعجل في نظر نزاع معين لا يكفي وحده لوجود ركن الاستعجال كما قدمنا والمتروك تقديره للقضاء وحده، فمثلا إذا اتفق الدائن المرتهن مع مدينه على وضع العقار المرهون تحت الحراسة القضائية عند عدم الوفاء وعلى اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الدعوى فالاتفاق صحيح وملزم للطرفين ويجب على القضاء احترامه فيما يختص بالحراسة لا عن

(١) استئناف مختلط في ١٥ فبراير ١٩١١ الجازيت السنة الاولى ص ٧٠ و ١٢ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة

وظيفة القضاء المستعجل التي تمس النظام العام ، ويجب بالرغم من ذلك على القضاء المذكور أن يبحث فيما إذا كان الاستعجال متوافراً في الدعوى أم لا بالرغم من الاتفاق على اختصاصه ، فإذا تبين توافره قضى في الموضوع طبقاً لما يظهر له وإلا فيقضى بعدم اختصاصه بالحكم لعدم وجود وجه للاستعجال (١)

والاستعجال شرط أساسي في الدعوى لاختصاص القضاء المستعجل في نظر الاجراءات الوقتية التحفظية ويترتب على ذلك أنه يجوز لكل من الأخصام الدفع بعدم اختصاصه لعدم وجود وجه للاستعجال في أي حالة كانت عليها الدعوى أو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما يحق للقضاء المذكور الحكم بذلك من تلقاء نفسه (٢)

امثلة من الاموال التي استقر العلم والقضاء على وجود الاستعجال فيها  
٩٧— ومن الأمور التي استقر العلم والقضاء على توافر الاستعجال واختصاص القضاء المستعجل بنظرها ما يأتي :

أولاً — إثبات حالة العقار أو المنقول إذا كانت الآثار المادية المطلوب إثباتها تتغير مع الزمن أو كانت الدعوى عن بضاعة قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق (٣) مع عدم التعرض لبحث أو تغيير الاتفاقات القائمة والشروط المتنازع عليها لمعرفة ما إذا كانت الدعوى منتجة موضوعاً أم لا ، إذ شأن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع وحده لا المحكمة المستعجلة التي يكفي لولايتها في مثل هذه الدعاوى توافر الاستعجال فقط (٤)

ثانياً — طلب البائع التصريح له ببيع المنقولات المبيعة القابلة للتلف أو لتقلب

---

(١) استئناف مختلط في ٣ نوفمبر ١٩٣٣ و ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت عدد ٢٨٥ رقم ٣٦٤ و ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٦١

(٢) كبريه ج ١ ص ٦٩ نبذة ١٠٢ ومورو نبذة ٢٤

(٣) كبريه ج ١ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٧ ومورو صحائف ٣٧ و ٣٨ ودالوز العملي ج ١٠ ص ١٩٦ نبذة ٥ واستئناف مختلط في ٢٠ يناير ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ١٢٧ - و ٢٧ يناير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٤٨ - و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٤٦ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٧٥ — أما إذا كانت الآثار أو الأشياء المطلوب إثباتها لا تتغير مع الزمن فلا يختص بالحكم في الدعوى (النقض الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٨)

(٤) استئناف مختلط في ١٠ مايو ١٩٣٣ الجازيت عدد ٢٨٥ ص ٣١٣ رقم ٣٦١

الأسعار في السوق عند عدم استلام المشتري لها في الميعاد المتفق عليه (١) أو طلب المشتري التصريح له بشراء بضائع أو أشياء بدلا من البضائع المبيعة له إذا تأخر البائع عن تسليمها له في الميعاد (٢)

ثالثاً — طرد المستأجر من العين المؤجرة (١) لانتهاؤ مدة الايجار المتفق عليها في العقد (٢) (ب) عند حصول تنبيه بالاخلاء في الايجار غير المعين المدة (٤) (ج) عند وضع المستأجر يده على العين بدون عقد كحالة دخوله في العين قبل الاتفاق مع المؤجر على التأجير اعتماداً على محادثات بينهما لم تنته الى نتيجة (٥) (د) التأخير في الايجار مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد (٦) أو عند عدم الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح (٧) (هـ) استعمال العين المؤجرة بحالة مضرة بالآداب وحسن الأخلاق أو مضرة بالعين نفسها أو بالمستأجرين الآخرين أو الجيران (٨)

رابعاً — إعادة حيازة المستأجر إلى العين المؤجرة إذا طرد منها بدون وجه حق أو بغير حكم من القضاء (٩)

خامساً — المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر الخاصة بكيفية استخدام العين المؤجرة وحقوق المؤجر والمستأجر عليها كطلب المؤجر وضع لوحة

- 
- (١) استئناف مختلط في ٢٩ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٩١  
(٢) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩١٦ المجموعة ٢٨ ص ١٥٧  
(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٢١٧ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩  
(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٧٦؛ واستئناف مختلط في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٤ رقم ٢  
(٥) مرنياك ج ٢ ص ٣١٥ نبذة ٧٠؛  
(٦) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩  
(٧) مرنياك ج ٢ نبذة ٤٧٢ واستئناف مختلط في ٧ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت ابريل سنة ١٩٢٨ ص ١٤٤  
(٨) دى بليم ج ٢ ص ١٥٠ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٢٩٩١ ص ٣٠٠ ودالوز العملي ج ١٠ ص ٢٠٢ نبذة ٨٦ وما بعدها  
(٩) مرنياك ج ٢ نبذة ٧٨؛ وجارسونيه وسيزاربروج ج ٨ نبذة ٢٩٩١



على العين المؤجرة للاعلان عن تأجيرها قبل خروج المستأجر منها أو تمكنه من إحضار زائرين لمشاهدتها أو طلب تعيين حارس على منقولات المستأجر في حالة طرده من العين المؤجرة قبل الحجز عليها أو أمر المستأجر بإحضار بضائع أو منقولات تفي بسداد الايجار المتأخر إذا كانت العين مؤجرة لاستغلالها في عمل تجارى أو طلب الاذن للمستأجر أو للمؤجر بإجراء الترميمات الضرورية المستعجلة مع عدم التعرض لالتزام أحد الطرفين بمصاريفها أو طلب إرجاع المستأجر إلى العين المؤجرة إذا لم يتعلق بها حق للغير بعد عرض الايجار المتأخر عرضاً حقيقياً أو بعد إحضار منقولات تضمن وفاء الايجار أو الاذن ببيع منقولات المستأجر عند التأخير في الايجار بغير اتخاذ اجراءات تنفيذية عليها اذا كانت قليلة القيمة بدرجة أن ثمنها لا يفي بمصاريف الحجز والبيع أو طلب إيقاف المباني التي يشيدها المستأجر في العين المؤجرة بغير رضا المؤجر أو التي يرمى منها احداث تغيير فيها أو الامر بمنع سىء السلوك من التردد على مسكن المستأجر أو طلب الحكم بأزالة المنقولات أو البضائع التي تسبب أضراراً بالعين المؤجرة أو التصريح للمستأجر بوضع العلامات التي يراها على العين المؤجرة للاشهار عن محل تجارته أو الاذن له باستخدام فناء المنزل لعرباته وسيارته وعربات من يترددون عليه للزيارة وغير ذلك من الصعوبات الاخرى التي تنشأ بسبب الايجار ويقتضى الحكم فيها على وجه الاستعجال (١)

سادساً — طرد الواضع اليد على العقار بلا سبب أصلاً (ابتداء) كالمغتصب للعقار أو الذى يصبح وضع يده بلا سبب كالوكيل بعد انتهاء مدة وكالته أو المستأجر من الباطن بعد صدور حكم بطرد المستأجر الاصلى (٢)

سابعاً — طلبات تقرير النفقة المؤقتة اذا ما لصقت بها هذه الصفة ولم يكن المقصود منها ترتيب نفقة على الدوام أو لمدة غير محدودة بشرط أن يكون لها سند

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٧٠ - ٤٩٦

(٢) استئناف مختلط في ١٣ يونيه ١٩٢٣ المجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٢٣ رقم ٢١٩

من القانون أو الاتفاق وأن يكون الحق الذى بنيت عليه غير متنازع عليه (١)  
ثامنا — المنازعات التى تحصل بين العامل والمستخدم وبين رب العمل أو  
بين الخادم والمخدوم كطلب طرد العامل أو المستخدم أو الخادم — حتى أثناء قيام التعاقد  
المحدد المدة وقبل دفع الماهية المتأخرة أو التعويضات التى يستحقها المستخدم  
أو العامل قبل رب العمل — اذا وصل سوء التفاهم والعناد بين المستخدم ورب العمل  
الى درجة ينشأ عنها ضرر للعمل نفسه حتى ولو ادعى العامل أو المستخدم أنه شريك  
لرب العمل (٢)

ثامنا — المنازعات التى تحصل بين المالك وحارس المنزل (البواب) كطرد  
الاخير بعد التنبيه عليه من المالك أو حتى قبل حصول التنبيه (٣)  
عاشرا — وضع ورفع الاختام على الاشياء المتنازع عليها أو جردها أو  
اجراء أى عمل تحفظى آخر يراه لازما لصيانتها (٤)

هاردى عشر — الصعوبات التى تحصل بخصوص تسليم الخطابات لأربابها أو  
بخصوص ادارة وطبع الجرائد والمجلات (٥)

ثاني عشر — المنازعات الخاصة بالتمثيل والتى تحصل بين الممثلين وبين  
المؤلفين أو بين الآخرين وبين أصحاب محال التمثيل أو بين هؤلاء وبين المتفرجين (٦)  
ثالث عشر — المنازعات التى تنشأ بين الشركاء وبعضهم أو بين الملاك المجاورين  
بخصوص الحائط أو الطريق المشتركة أو بشأن تشييد المباني أو حق المرور أو الشرب  
بشرط ألا يتعرض في حكمه للملكية كالتصريح للجار بالمرور مؤقتاً في أرض جاره

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ١٥ وما بعدها ومصر أهلى مستعجل في  
٢ يناير ١٩٢٥ الجريدة القضائية عدد ٤٣ سنة سادسة ص ٦

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٥٠٢ وما بعدها

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٥١٢ وما بعدها

(٤) مصر أهلى مستعجل في ١٢ يولييه ١٩٢٣ المحاماه سنة ١٣ عدد ٥٧١ - ٤ ص ١١٤٦

(٥) مرنياك جزء ٢ نبذة ٥١٧ والسين في ٣ اغسطس ١٩٠١ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ ص ٤٩٧

(٦) مرنياك جزء ٢ نبذة ٥١٤ وما بعدها

للوصول الى الطريق العام اذا لم يكن لأرضه منفذ اليه وكان لا يمكن الوصول الى الطريق الا من أرض الجار (١)

رابع عشر — المنازعات التي تحصل بين شخصين أو أكثر بخصوص وضع اليد على عقار معين (٢) أو التي تنشأ بين الملاك وبين المهندسين أو المقاولين أو العمال بخصوص أعمال البناء وغيرها المتفق عليها (٣) أو التي تحدث بين المسافر وصاحب الفندق أو بينه وبين متعهد النقل (٤)

خامس عشر — طلب وضع الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة أو المشاعة أو المتنازع عليها أو المنزوع ملكيتها أو المحجوز عليها (٥)

سادس عشر — قضايا انتهاء الحراسة مهما كانت أسبابها (٦) أو استبدال الحارس بغيره أو طلب استقالته من الحراسة (٧)

سابع عشر — رفع الحجز الباطلة شكلاً أو غير المستوفاة للاركان الجوهرية اللازمة لصحتها مهما كان نوعها تحفظية كانت أو تنفيذية (٨)

---

(١) بورديو في ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ و بورج في ٢٤ يولي ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٥٠ وقرر باختصاصه بذلك حتى مع قيام دعوى موضوعية بين الطرفين بطلب إزالة المباني مآلى أنشأها الجار على أرضه واستئناف مختلط ٥ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٢٥١ و ١٨ يونيه ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٣٥٧

(٢) النقض الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ١ ص ٤٠٨

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٥٣٣

(٤) جارسونيه وسيزاربرو ج ٨ ص ٣٠٢ نبذة ٢٩٩١

(٥) استئناف مختلط في ١١ يونيه ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٧ و ١٩ ابريل ١٩٣٣ الجازيت ٢٧٥ ص ٣١٧ رقم ٧٢٣ ومصر أهلى مستعجل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٧٥ ص ٩

(٦) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه عدد ٢ سنه ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٧) استئناف مختلط في ١٥ مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢١٦ و ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٩

(٨) كيريه ج ١ ص ٣٢٣ نبذة ٥٩٤ وبازو ص ٣٥٨ والنقض الفرنسي في ٧ يناير ١٨٨٥ سيري ٨٥ ج ١ ص ١٥٣ وباريس في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٧ سيري ٨٩ ج ٢ ص ٥١

تاسع عشر — الاذن بصرف المبالغ المودعة على ذمة الدائنين عند حصول اتفاق بينهم وبين المدين على ذلك وعلى حصة كل منهم فيها مع ذكر الاتفاق المذكور في القرار الذى يصدر بذلك

تاسع عشر — المنازعات المتعلقة بنقل المنقولات المحجوز عليها من العين المؤجرة تمهيداً لتنفيذ الحكم الصادر بالاخلاء

عشرين — المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية لعقد رسمى أو نسخة تنفيذية ثانية عند ضياع الاولى (١)

واحد وعشرين — تخفيض مبلغ الدين المحجوز عليه وايداعه على ذمة الدائن الحاجز مع تخصيصه له ورفع الحجز عن الباقي (٢)

اثنين وعشرين — اجراء تحقيق أو سماع شهود عند ما يكون نفس الاجراء مستعجلاً كحالة كون الشهود على وشك السفر أو الرحيل فيسمع القاضى المستعجل أقوالهم ويحرر محضراً بها يرسله للجهة المختصة (٣)

ثلاثة وعشرين — تسليم المنقولات لصاحبها اذا لم يكن ثمت نزاع جدى فى ملكيته لها (٤)

أربعة وعشرين — أحقية المحال اليه فى صرف المبلغ المحال به بالرغم من الحجز الحاصل عليه بعد الحوالة عند ثبوت اقتدار المحال اليه ويساره وعدم وجود نزاع جدى بخصوص صحة الحوالة (٥)

وغير ذلك من الاحوال الاخرى التى تقتضى الاستعجال ولا يؤثر الفصل فيها على الحقوق بشئ ما

(١) ابو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة أولى ص ١٠١ نبذة ١٦٤

(٢) استئناف مختلط فى ٦ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٨٠

(٣) استئناف مختلط فى ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤

(٤) النقض الفرنسى فى أول ديسمبر ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ١ ص ٢٧

(٥) استئناف مختلط فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٦ ص ٢٢ و ١٢ يناير ١٩١٦ المجازيت

فبراير ١٩١٦ ص ٥٦ رقم ١٦٢



## الفصل الثاني

### ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع

Pouvoir du Juge des Référés

٩٨ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المسائل الوقتية طبقاً لنص المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٩ فرنسى ألا يكون لحكمه تأثير في الموضوع أو أصل الحق فليس له بأى حال من الأحوال أن يقضى في أصل الحقوق والالتزامات والاتفاقات مهما أحاط بها من استعجال أو ترتب على امتناعه عن القضاء فيها من ضرر بالاختصاص بل يجب عليه تركها لقاضى الموضوع المختص وحده بالحكم فيها (١)

ومعنى أصل الحقوق كل ما يتعلق بها وجوداً وعدماً فيدخل في ذلك ما يمس صحتها أو يؤثر على كيانها أو يبدل فيها أو في الآثار القانونية التى رتبها لها القانون أو التى رعى إليها المتعاقدان (٢)

٩٩ - وليس معنى أصل الحق أو الموضوع الضرر الذى يلحق بحقوق الاختصاص أو بعضهم من القرارات الوقتية المستعجلة التى تصدر في حدود القانون والذى قد يتعذر تلافيه أو إصلاحه بعد ذلك حتى يحكم من محكمة الموضوع فقد يترتب على الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاؤ مدة الايجار المعينة في العقد أو للتأخير في دفع الأجرة مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد أو على

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٨٨ نبذة ٢٨٩ وجارسونيه وسيزاربرو ج ٨ نبذة ٣٠٠٦ وجلاسون وكوليه د ١ ج وتسييه ج ١ نبذة ٣٤٣ وكيرييه ج ١ نبذة ٢٢ - والنقض الفرنسى في ١٧ فبراير ١٨٧٤ للباندكت ٧٤ ص ٦٣١ و ٢٠ نوفمبر و ٣ ديسمبر ١٩٠٠ الباندكت وسيرى ١٩٠٢ ج ١ ص ٦٨ و ٢ مارس ١٩١٠ الباندكت وسيرى ١٢ ج ١ ص ٥٨٠ - واستئناف مختلط في ١٠ يناير ١٨٨٩ المجموعة ١ ص ٣٨٠ و ٢٩ يناير ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٧٠ و ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٦٤ و ٨ مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢١١ - ومصر أهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ القسم الثانى ص ٢٨٢ رقم ١٣٣

(٢) استئناف مختلط في ٢٩ مارس ١٩١٢ المجموعة ٢٥ ص ٢٦٤ و ٥ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٢١٢ و ٣٠ يناير ١٩٢٤ الجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٣٦ رقم ٢٢٣

لحكم بتعيين حارس قضائي على أموال متنازع عليها ونزع إدارتها من يد أصحابها أو على الحكم بإيقاف أو استمرار تنفيذ حكم أو سند تنفيذي أو بإلغاء حجز باطل لما للبدن لدى الغير — قد يترتب على كل ذلك ضرر بليغ بحقوق بعض الأخصام لا يمكن تعويضه عينا بعد ذلك حتى ولو طرح النزاع أمام محكمة الموضوع وألغت القرار المستعجل الصادر بشأنه — ومع ذلك يدخل الفصل في جميع هذه المنازعات في اختصاص القضاء المستعجل بالرغم من ذلك لكونها لا تخرج عن أنها إجراءات وقتية تحفظية صرف لا تمت إلى أصل الحق بصلة ما (١)

١٠٠ — سلطة القضاء المستعجل عند نظر القرارات الوقتية — وللقضاء المذكور سلطة مطلقة عند الحكم في الإجراءات المذكورة متى كان موضوعها يدخل في وظيفة المحاكم التي يتبعها ويعتبر فرعاً منها فله بحث المنازعات والحقوق التي تعرض أمامه لا للفصل فيها وإنما للحكم في الأجراء المؤقت المستعجل المطلوب منه الحكم فيه خصوصاً وأن قراراته وقتية محضة ترمى إلى المحافظة على الحقوق القائمة بالفعل وتصدر في مواجهة الأخصام أو بعد إعلانهم قانوناً وبعد بحث وتمحيص ومرافعات ومنافشات، ويمكن لمن يتضرر منها أن يطعن فيها بالمعارضة والاستئناف في الأهل وبالأستئناف في المختلط والفرنسي وتنظر المعارضة والاستئناف على وجه الاستعجال أيضاً، وكذلك يجوز للمتضرر منها أن يلجأ إلى محكمة الموضوع مباشرة للدخالة بحقه أمامها (٢)

١٠١ — ولا يمتد إطلاق السلطة إلى حد إمكان القاضي المستعجل الامتناع عن إصدار حكم في الدعوى لمجرد رغبته في ذلك بل يتعين عليه الفصل في الدعوى

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٨٨ نبذة ٢٨٩ وكيرييه ج ١ ص ١٤ نبذة ٢٣ ودي بليم ج ٢ ص ٥ وبرتان ج ٢ نبذة ١٦٢ وما بعدها وجارسونيه مرافعات ج ٨ نبذة ٣٠٠٧ والنقض الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤ دالوز ج ٧٤ ص ١ و ٤٤١ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٩٠ وما بعدها وجارسونيه وسيزاربرو ج ٨ نبذة ٢٩٥٨ واستئناف مختلط في ٤ أبريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٤٥ - و ٢٧ يناير ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٥٢٠ و ٨ نوفمبر ١٩٢٥ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٢٩ و ٣ نوفمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٥ - و ٥ يناير ١٩٢١ المجموعة ٣٣ ص ١٢٤ و ٤ أبريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٤٥ و ١٣ يونيو ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٥٠٧ و ٢٧ يونيو ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٥٢٠ و ٦ مارس ١٩١٨ المجموعة ٣٠ ص ٢٦٤

المطروحة أمامه بالقبول أو الرفض أو بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال أو للسأس بالموضوع أو بالحكم بأحالتها إلى محكمة الموضوع المختصة إن وافق الطرفان على ذلك وإلا وجبت مخاصمته (١)

١٠٢ — ولا يتقيد القضاء المستعجل عند الحكم في الدعوى بنفس الطلبات التي تطرح أمامه بل له أن يعدل أو يغير فيها أو يقضى بخلافها طبقا لما يراه حافظا لحقوق الطرفين بشرط ألا يمس في كل ذلك بالموضوع أو يتجاوز فيه عن الحدود التي أرادها الخصوم وإلا اعتبر قاضيا بلام يطلب منه وأضحى حكمه في هذه الحالة مخالفا للقانون (٢)

فمثلا اذا توقع حجز ما للدين لدى الغير بناء على أمر من القاضي ورفعت دعوى بصحته أمام المحكمة المختصة في الميعاد فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره أو الغائه اذا بنى الطلب على أمر موضوعي صرف كالوفاء أو سقوط الدين لمسأس الفصل فيه بالموضوع أو أصل الحق، فاذا رفعت دعوى أمامه من هذا القبيل وتبين أن في استمرار حبس الدين عن المحجوز عليه ضررا بحقوق الأخير لاحتمال إعسار المحجوز لديهم وعدم إمكان الرجوع عليهم بالمبالغ المحجوز عليها بعد الفصل من محكمة الموضوع برفع الحجز، فله ألا يتقيد بالطلبات الواردة في العريضة، ويقضى بالزام المحجوز لديهم بأيداع المبالغ المحجوز عليها في خزانة المحكمة أو بتعيين حارس قضائي لاستلامها منهم والمحافظة عليها حتى يفصل من محكمة الموضوع في النزاع الخاص ببطلان الحجز (٣)

واذا طلب منه في دعوى حراسة أن تكون مأمورية الحارس توزيع صافي الربح على الشركاء كل بقدر نصيبه مع وجود نزاع على مقدار الحصص أو على ملكيتها، فله أن يقضى بخلاف ذلك وأن يكلف الحارس بأيداع نصيب الشريك

---

(١) جارسونيه وسيزاربرو ج ٨ نبذة ٣٦٠٣ وييجو ج ٢ ص ٤٩٧ ودي بليم ج ١ ص ٣٨ ومرنيك ج ٢ ص ١٩٠ نبذة ٢٩٠

(٢) مرنيك ج ٢ ص ١٩٠ نبذة ٢٩٠ وجارسونيه وسيزاربرو ج ٦ نبذة ٢٣٥٨

(٣) كبريه ج ١ ص ٢٨ نبذة ٤٣ ومصر أهلى مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد

أو الشركاء المتنازع على حصصهم في خزانة المحكمة وتوزيع الباقي (١) وكذلك الحال إذا طلب أن تكون مأمورية الحارس ايداع كل الربيع أو بعضه في الخزانة بدعوى انشغال ذمة أحد الشركاء بمبالغ للشركاء الآخرين لم يفصل فيها بعد من المحكمة الموضوعية فله أن يكلف الحارس بغير ذلك وتوزيع الربيع على جميع الشركاء كل بقدر حصته لعدم وجود مبرر قانوني يدعوا للايداع (٢)

وإذا طلب منه طرد مستأجر من أرض زراعية لانتها مدة الايجار المبينة بالعقد وحصل نزاع جدى أمامه بخصوص تجديد مدة الايجار بالطريق الضمنى بسبب ترك المستأجر يزرع الأرض بعلم المؤجر بعد انتهاء الايجار مدة طويلة فله أن يقضى في هذه الحالة بتعيين المؤجر حارسا قضائيا على الأرض المؤجرة حتى تقضى محكمة الموضوع في بطلان التجديد من عدمه بدلا من الحكم بالطرد (٣)

وإذا طلب منه تعيين حارس قضائى على عين معينة لاستلام الايجار من المستأجرين وايداعه في خزانة المحكمة لحصول حجز تحت يدهم عليه أو لحصول نزاع بين المؤجر وآخر بخصوص صحة الحوالة الصادرة من الأول للاخير أو غير ذلك من الأسباب فله أن يأمر بالزام المستأجرين بايداع الايجار في خزانة المحكمة حتى الفصل في هذه المنازعات بدلا من تعيين الحارس خصوصا إذا كان الايجار قليل القيمة لا يتحمل مصاريف الحراسة ولم يقبل أحد القيام بالحراسة بغير أجر

١٠٣ — طبيعة القرارات المستعجبة : والقرارات المستعجلة مؤقتة بطبيعتها تقضى بها الضرورة المطلقة والخطر الطارئ فإذا زالت العلة والأسباب التى بنيت عليها انهارت معها وأصبحت فى حكم العدم، ومع ذلك يجوز أن تبقى لمدة طويلة أو غير معينة أو بصفة دائمة إذا لم يطرح الحق الذى صدرت للمحافظة عليه أمام محكمة

---

(١) استئناف مختلط فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤١

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٩ اكتوبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٢١٥ رقم ٨٨ واستئناف مختلط فى ١٤ يناير ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٠ رقم ٤٣٧

(٣) استئناف مختلط فى ٢٣ ابريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٢٥



الموضوع لأى سبب من الأسباب (١) فمثلا القرار القاضى بتعيين حارس قضائى على أموال مشتركة بسبب حالة الشيوع الحاصلة بين الشركاء وعدم الاتفاق على الادارة — ولو أنه مؤقت بطبيعته باعتباره اجراء تحفظيا صرفا قصد منه صيانة حقوق الشركاء حتى ينتهى النزاع الناتج عن الشيوع بحصول الفرز والتجيب أو الاتفاق على الانتفاع بالأموال بطريق قسمة المهايأة والانتفاع — فقد يستمر لمدة طويلة اذا بقى النزاع بين الشركاء ولم ترفع دعوى الفرز والتجيب أمام المحكمة المختصة من أحدهم (٢) وكذلك الحال في القرار الصادر بطرد المستأجر للتقصير في دفع الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ أو لعدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن سداد الايجار المتأخر أو الحكم الصادر بايقاف تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ لحصول نزاع جدى حول تفسيره أو لمساس الحكم باستمرار تنفيذه بالموضوع أو أصل الحق — فقد تبقى كل هذه القرارات مدة طويلة أو تصبح نهائية لعدم طرح النزاع الخاص بالموضوع أمام المحكمة لأى سبب كان (٣)

### القرارات المستعجلة وأثرها بالنسبة للقضاء المستعجل ولطرفي الخصومة

١٠٤ — ولو أن القرارات التى تصدر في الاجراءات المستعجلة وقتية الا أنها تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصومة ، فليس للأول أن يعدل بقرار ثان عما قضى به أولا ، وكذلك ليس للأخيرين أن يرفعوا دعوى ثانية بنفس الموضوع أمام المحكمة المستعجلة بغرض الوصول الى قرار مانع أو معدل للقرار الأول الصادر في الدعوى

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٠٩ نبذة ٣١٨ ودى بليم ج ٢ ص ٥ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠٧ وباريس في ٧ فبراير ١٨٧٣ و ١١ مايو ١٨٧٤ سيري ٧٦ ج ٢ ص ٣١٣ وأول اغسطس ١٨٩٠ و ٢١ يناير ١٨٩١ و ٨ يونيو ١٨٩١ سيري والبانديكت ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ وبرتان ج ٢ نبذة ١٦٢ وما بعدها وجيرار ص ٢٣٠ ومورو نبذة ٣١

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه العدد الثاني السنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٣) تولوز في ١٢ فبراير ١٨٩٣ سيري والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٧٣ وأنجير Angers في ١٨ يناير ١٨٩٩ البانديكت وسيري ١٩٠٢ ج ٢ ص ٦٨ والنقض الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤ دالوز ٧٤ ج ١ ص ٤٤٤ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٢٠١ وبيرانسون في ١٨ أغسطس ١٩١١ سيري والبانديكت ١٩١٢ ج ٢ ص ١٢

الأولى إلا إذا حصل تغير أو تعديل في الوقائع المادية أو في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني (١) كما لو قضت المحكمة المستعجلة بتعيين حارس قضائي حتى يقضى نهائيا في نزاع معين وقبل الفصل نهائيا في هذا النزاع تغير مركز أحد الطرفين القانوني وأصبح في موضع يحق له معه بالرغم من ذلك طلب انتهاء الحراسة (٢) أو كما لو قضت برفض دعوى الحراسة لأسباب معينة ثم حصل تغير بعد ذلك في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني يمكن معه رفع دعوى حراسة جديدة (٣) أو كما لو قضى بطرد مستأجر من العين المؤجرة للتأخير في دفع الإيجار مع عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن السداد ثم أحضر المستأجر بعد ذلك المنقولات قبل تعلق حق للغير بالعين أو كما لو كان الطرد حصل بسبب تأخير المستأجر في السداد مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد ثم وفي الإيجار المتأخر بعد ذلك أو عرضه عرضا حقيقيا مبرئا للذمة، أو كما لو قضى بإيقاف تنفيذ حكم حتى يفسر ما غمض منه من الجهة القضائية المختصة وحصل التفسير المطلوب أو حكم بإيقاف تنفيذ رسمي لعدم حلول أجل الدين المنفذ من أجله ثم حل الأجل أو أحدث المدين ما يوجب ضعف التأمينات الخاصة التي كانت محلا للوفاء أو وقع في حالة إفلاس، فللقضاء المستعجل في جميع هذه الأحوال الرجوع عن قراره الأول وعدم التقيد به والحكم بما يغيره أو يلغيه كلية

١٠٥ — وتشابه القرارات المستعجلة في هذه الحالة الأحكام الوقتية بمعنى أنه إذا اتضح عدم صلاحية القرار الأول أو عدم كفايته للحالة الموجودة، فيجوز للقاضي المستعجل الرجوع عنه وإصدار قرار معدل له يملن معه الوصول إلى الغرض المنشود

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٠ نبذة ٣١٩ وباريس في ٢٧ أبريل ١٨٤٤ البانديكت ٤: ج ٢ ص ٩٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسية نبذة ٢٢ — ٢٥ واستئناف مختلط في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٢ المجموعة ٥ ص ٥٧ و ٢١ نوفمبر ١٨٨٩ و ١٥ يناير ١٨٩٠ المجموعة السنة الثانية ص ٣٨ و ٢١٢ و ٩ مارس ١٩٢١ الجازيت مارس ١٩٢١ ص ٧٣ رقم ١٠٩ و ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ الجازيت يناير ١٩٢١ ص ٤٢ رقم ٦٧ و ١٢ فبراير ١٩٣١ الجازيت أكتوبر ١٩٣١ ص ١٩ رقم ٩٧ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه عدد ٤ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٩١ ص ١٢

(٣) استئناف مختلط في ٢١ نوفمبر ١٨٨٩ المجموعة السنة الثانية ص ٣٨

ولا يشترط في الوقائع التي تغير مركز الخصام أن تكون جديدة وأن تنشأ عقب القرار الأول المطلوب تعديله ، بل يكفي وجودها حتى ولو حصلت قبل القرار الأول ما دامت لم تطرح أمام القاضي وقتئذ ويفصل فيها بالقبول أو الرفض (١)

١٠٦ — إنما يجوز للقضاء المستعجل مع عدم المساس بقراره الأول أن يفسر ما غمض فيه من عبارات وأن يصحح ما حصل فيه من أخطاء مادية (٢)

ويشترط لصحة طلب تفسير الأحكام وجود غموض أو إبهام في العبارات الواردة في منطوقها يترتب عليه حصول شك في غرض واضعها نحو تحديد القصد الذي رمى إليه منها يجب معه الرجوع إليه وسؤاله عن مرماه في ذلك وتنوير الخصام فيما غمض عليهم ليكونوا على بينة من أمرهم وقت تنفيذ هذه الأحكام —

١٠٧ — ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند القضاء في ذلك أن يمحوا أو يغير في الأحكام الصادرة منه أو يعدل في مركز الخصام القانوني المترتب عليها بالزيادة أو النقص في الحقوق المقررة فيها أو يقرر لها معنى غير لازم لها تتأثر معه قوتها ولو تحت ستار التفسير أو التأويل لخروج ذلك عن وظيفته المقررة في القانون والمبنية على انتهاء اختصاصه في الدعوى المنظورة أمامه بمجرد صدور الحكم فيها بالشروط السابق ذكرها ، فإذا فعل شيئاً من ذلك كان حكمه باطلاً عديم الأثر القانوني لصدوره من هيئة غير مختصة بنظره بحسب النظام المعمول به أمام المحاكم ، ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار الحكم التفسيري ملغياً للحكم الأول ومالياً لآثاره القانونية إذ يشترط في ذلك صدور حكمين أصليين متعاقبين يناقض أحدهما الآخر — أما الحكم التفسيري الذي يصدر منافياً للحكم المفسر فإنه لا يعتبر أصلياً بالنسبة له بل متمماً له وهو متفرع عنه فإذا غير فيه بغير حق وفي غير حدود القانون فلا يؤثر عليه كلية ويجب في هذه الحالة اعتبار الحكم المفسر وحده والقضاء في الحقوق تحت ضوء ما قرره في منطوقه عنها (٣)

(١) مصر أملي مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه عدد ٤ السنة ١٥ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢١٠ نبذة ٣١٩ وتولوز في ٥ مارس ١٩٠٢ الذي أشار إليه

(٣) مصر أملي مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه عدد ٤ السنة ١٦ ص ١٠٠ رقم ١٨٣

١٠٨—عدم هيبة القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع : وعلى العكس مما تقدم وطبقا لقاعدة عدم المساس بالموضوع فإن القرارات المستعجلة لا تؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولا تحوز أمامها قوة الشيء المحكوم فيه بل لها أن تعدل أو تغير فيها أولا تعتبرها (١) وعلى ذلك فلها بالرغم من صدور قرار مستعجل يفيد صحة اجراءات التنفيذ التي اتخذها الدائن أن تعتبر الاجراءات المذكورة غير صحيحة وتقضى بالزام الدائن بتعويض المدين عنها كما لها أن تقضى بأعادة المستأجر الى العين المؤجرة بالرغم من القرار المستعجل الصادر بطرده اذا تراءى لها عند نظر الموضوع أن المؤجر غير محق في طلباته كما لها أن تحكم بفسخ عقد الايجار والاخلاء بالرغم من القرار المستعجل الصادر برفض دعوى الاخلاء أو الحكم بالزام الدائن بدفع المبالغ التي استلمها بسبب التنفيذ بالرغم من القرار المستعجل الصادر برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ (٢) وهكذا

١٠٩—ويستثنى من ذلك القرارات التي تحصل في دعاوى إثبات الحالة فتبقى دائما هي وتقارير الخبراء الذين عينوا فيها محل اعتبار أمام محكمة الموضوع عند الحكم في أصل الحق الذي أسس عليها بشرط صدورهما في حدود القانون وعن أمور مستعجلة حقيقية (٣) — نقول محل اعتبار لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ بتقارير

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٩٢ نبذة ٢٩٤ وكيري ج ٢ نبذة ٢٥ وباريس في ١٢ ديسمبر ١٨٦٢ البانديكت ٦٢ ص ١٠٦٠ و ٣١ ديسمبر ١٨٦٤ البانديكت ٦٥ ص ٥٩٦ وأنجير في ٢٥ يناير ١٨٧٩ البانديكت ٨١ ص ٩٢٩ ونانسي في ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ البانديكت ٩٦ ج ١ ص ١٢٤٢ والنقض في ٣ أغسطس ١٨٨٧ سيري ٤٨ ج ١ ص ٧٢٨ و ٤ نوفمبر ١٨٦٣ سيري ٦٣ ج ١ ص ٥٣٧ و ٢٥ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ و ١٢ يناير ١٩٠٤ سيري والبانديكت ١٩٠٥ ج ١ ص ٥٥ و ٣٣٢ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسية نبذة ٢٥ واستئناف مختلط في أول فبراير ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٧٠ ونقض أهلي في ١٦ فبراير ١٩٣٣ المحاماه ١٣ ج ١ ص ١٨٩ رقم ٤٨٨ (٢) يوش على المستعجل نبذة ٢٥٢ وما بعدها وجارسونيه ج ٧ نبذة ١٤٧٣ ومورو على المستعجل نبذة ٣٣ وحكم محكمة ريوم Riom في : يناير ١٨٦٢ دالوز ٦٢ ج ٢ ص ٨٠ والنقض الفرنسي في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ١٦٣

(٣) دالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٤٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات نبذة ٢٧ والنقض الفرنسي في ١٥ يونيو ١٨٧٤ دالوز ٧٦ ج ١ ص ١٦٧



الخبراء الذين تعينهم بأحكام تمهيدية فيها ، فن باب أولى يجوز لها عدم الأخذ بتقارير الخبراء الذين عينوا من القضاء المستعجل اذا لاحظت عليها عدم الصحة أو المناقاة للحقيقة أو النقص في أداء المأمورية أو غير ذلك من العيوب

١١٠ — تنفيذ القرارات المستعجلة يحصل على مسؤولية أصحابها ويترتب على عدم حجية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع أن تنفيذها يحصل على مخاطرة أصحابها وعلى مسئوليتهم فيجوز الحكم عليهم بالتعويض اذا مارأت محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق عدم الأخذ بها وترتب على تنفيذها ضرر بالمحكوم عليه (١)

القرارات المستعجلة لا تؤثر على غير طرفي الخصومة أو خلفائهما

١١١ — ولا تؤثر القرارات المستعجلة الا على طرفي الخصومة وخلفائهما كباقي الأحكام الأخرى فلا يجوز التمسك بها ضد شخص لم يمثل في الخصومة الصادرة فيها (٢) ويترتب على ذلك أنه إذا صدر حكم بالحراسة ضد شخص لم يعلن في الدعوى ولم يمثل حقيقة في الخصومة فلا يمكن الاحتجاج به عليه أو تنفيذه ضده لبطلانه بالنسبة له ، ويحق في هذه الحالة للصادر لصالحه الحكم أن يرفع عليه دعوى جديدة بالحراسة ويستصدر ضده حكماً فيها ولا يجوز للاخير التمسك بمبدأ عدم امكانه الرجوع عن القرارات المستعجلة لحصول تغير في وقائع الدعوى بالبطلان الذي حصل للحكم الأول (٣)

مصول تغير في الوقائع أو المركز القانوني مندرج لتقرير القضاء المستعجل

١١٢ — واذا دفع أمام قاضي الأمور المستعجلة بسابقة صدور قرار في موضوع النزاع المطروح أمامه وأنه قصد من طرحه ثانية الحصول على قرار مناقض أو مغاير له فله بحث وقائع الدعوى المطروحة أمامه ومستندات الطرفين وظروف

(١) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٤١ ومرنيك ج ٢ نبذة ٣١٩ وكاريه وشوفور مرافعات ج ٦ نبذة ٢٧٥٤ واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٦

(٢) النقض الفرنسي في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٧٧ ومصر أهلى مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٤ القسم الثاني ١٥ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ مارس ١٨٩٣ المجموعة السنة ٥ ص ٢١٣

الدعوى السابقة لمعرفة ما إذا كان حصل تغيير في الوقائع المادية أو في مركز الطرفين القانوني يبيح له العدول عن قراره الأول أو التغيير فيه أم لا .

عدم أهمية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع مهما كانت الهيئة التي أصدرتها ١١٣ — ولا تؤثر القرارات المستعجلة على محكمة الموضوع مهما كانت الهيئة التي أصدرتها ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، وسواء كانت القرارات الصادرة من الأخيرة مؤكدة للقرارات الصادرة من المحكمة الابتدائية أو ملغية لها أو معدلة فيها (١)

#### عدم إمكان رفع دعوى بطلان القرارات المستعجلة

١١٤ — ولو أن القرارات المستعجلة لا تؤثر على محكمة الموضوع إلا أنها مع ذلك كسائر الأحكام القضائية لا يمكن رفع دعوى بطلانها طبقاً للقاعدة القانونية القائلة بعدم وجود أوجه لبطلان الأحكام ، وعلى ذلك فكل دفع يبطلان اجراءات التقاضي يجب طرحه أثناء نظر الدعوى أو التمسك به عند الطعن على الأحكام المستعجلة بالطرق التي نص عليها القانون وهي المعارضة أو الاستئناف في الأهلى والاستئناف في الفرنسي والمختلط ، فمثلاً لا يقبل الطعن بعريضة دعوى يبطلان قرار مستعجل صدر بتعيين خبير لا إعلان الخصم في النيابة مع أن له محلاً معروفاً إذا ما تنفذ الحكم المذكور بالفعل في مواجهة رافع الدعوى وبرضائه وأضحى غير قابل للمعارضة أو الاستئناف (٢)

#### مسائل مستثناة من قاعدة عدم المساس بالموضوع

١١٥ — ويستثنى من قاعدة عدم المساس بالموضوع مسائل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها حتى ولو مس الموضوع وهي :- أولاً إذا اتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد التأخير في دفع الإيجار بعد التنبيه على المستأجر بالفسخ أو بغير تنبيه سابق ، ففي هذه الحالة يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرد المستأجر من

---

(١) ليون في ٦ أبريل ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٢ ج ٢ ص ٣٧٨ والنقض الفرنسي في ٢٨ يونيو ١٨٩٢

دالوز ٩٢ ج ١ ص ٣٧٨ واستئناف مختلط في ٢٠ مايو ١٩١٩ الجازيت سبتمبر ١٩١٩ ص ١٥٥ رقم ٢٦٢

ومصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه العدد ٢ السنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

(٢) استئناف مختلط في ١٦ مايو ١٩٢٩ الجازيت يولييه ١٩٣٠ ص ٢٦٦ رقم ٢٦٤

العين بمجرد قيام المخالفة أمامه وثبوت الاجراءات التي علق عليها الفسخ ، ولا يعتبر متعديا في حكمه بذلك على اختصاص محكمة الموضوع لتنازل المستأجر عن حقه في الالتهاء لمحكمة الموضوع بقبوله تحرير الشرط الصريح الفاسخ في العقد — ويجوز للقضاء المستعجل عند الحكم بالطرد بحث وتقدير الشرط الموجود في العقد ومعرفة ما إذا كان يعتبر شرطاً صريحاً فاسخاً أم لا لتحديد اختصاصه في نظر الدعوى (١)

ثانياً — إذا دفع بعدم اختصاصه بالفصل في الدعوى للمساس بالموضوع — فله في هذه الحالة البحث في المنازعات التي تثار أمامه لمنعه عن الحكم في الدعوى حتى ولو تعرض في أثناء بحثها للموضوع — لا للفصل فيها وإنما لمعرفة ما إذا كان مختصاً بالفصل في الدعوى أم لا — فإذا تراءى له من بحث دفاع الخصام وحججهم جدية المنازعات الموضوعية وأنه لا يمكنه أن يصدر حكمه في الاجراء الوقتي بغير المساس بالموضوع قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لانعدام الولاية عنه — أما إذا اتضح له عكس ذلك وكانت المستندات المقدمة من الخصم الآخر تكفي لدحض هذه المنازعات وإثبات أنه قصد منها مجرد المنازعة ليس إلا ، فله أن يضرب بها عرض الحائط ويقضى في حكمه المستعجل بما طلب منه أو بما فيه محافظة على حقوق الطرفين بشرط عدم الأضرار بأحدهما (٢) — ثالثاً إذا حصل صلح بين الخصام أمامه فيختص بالحكم بالتصديق عليه حتى لو احتوى محضر الصلح على حقوق والتزامات يخرج من وظيفته الفصل فيها

والسبب في ذلك (١) أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بالتصديق على محضر الصلح لا يفصل في منازعات وإنما يقرر وقائع تمت أمامه ، وشأن القاضي في ذلك

---

(١) جارسونيه ج ٨ نبذة ٣٠٠٦ ص ٣٢٨ وأوبري ورو مدني ج ٤ ص ٤٩٦ و ٤٩٧ وباريس في ١١

فبراير ١٨٧٤ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ١٤٥

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ الحاماه العدد الرابع القسم الثاني السنة ١٥ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٢٨ وشوفو وكاريه ج ٦ نبذة ٢٧٥٤ ودي بليم ج ٢ ص ٦٢ و ٧٠ و ٧٤ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٤ وما بعدها ومرنيك ج ٢ نبذة ٣٣١ والنقض الفرنسي في ١٨ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٨ و ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٩ و ٢١ يونيه ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٤٥ و ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٨ ص ٥٥

شأن موثق العقود سواء بسواء (ب) لأن المساس بالموضوع لا يحصل في هذه الحالة بفعل القضاء المستعجل بل بعمل الأخصام وموافقتهم ، وعلى هذه الموافقة يقوم القرار الصادر بالتصديق على محضر الصلح (ج) لأن الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح يعتبر في هذه الحالة كعقد رسمي يخضع في وجوده وكيانه وصحته وبطلانه للشروط اللازمة لصحة العقود لا للشروط الضرورية لصحة الأحكام (١)

### طبيعة عدم اختصاصه بالفصل في الموضوع

١١٦— وعدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في الموضوع مطلق يمس النظام العام المعمول به أمام المحاكم ويترتب على ذلك النتائج الآتية — أ — يعتبر الحكم الصادر منه في الموضوع باطل بطلاناً جوهرياً ، ويجوز رفع دعوى يبطلانه أو التمسك بذلك أثناء التنفيذ به (٢) — ثانياً — يجوز للأخصام الدفع بعدم الاختصاص في أى حالة كانت عليها الدعوى كما يحق للقاضي المستعجل أن يحكم بذلك من تلقاء نفسه (٣) — ثالثاً — لا يجوز للأخصام الاتفاق على اختصاصه بالفصل في موضوع الحقوق حتى ولو مع اعتبار الحكم الصادر منه فيها نهائياً ، فإذا تقدموا أمامه باتفاق من هذا القبيل فيجب عليه عدم الأخذ به والحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسه (٤) — رابعاً — لا يتولد اختصاصه في نظر الإجراءات الوقتية التحفظية من مجرد رغبة الأخصام في ذلك أو موافقتهم صراحة على طرح المنازعات إليه بل ينشأ من طبيعة الاجراء المطلوب منه الحكم فيه

---

(١) دالوز العمل ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٤٧ ودي بليم ج ١ ص ١٩٤ واستئناف مختلط في ١٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٦٣ وعكس ذلك باريس في ٦ فبراير ١٨٦٤ سيري ٦٠ ويرى عدم اختصاص القضاء المستعجل بالتصديق على محضر الصلح في هذه الحالة

(٢) كيريه ج ١ ص ١٨ نبذة ٢٧ وجارسونيه ج ٧ نبذة ١٤٧١ وبو Pau في ٢٣ فبراير ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ ص ٣٣٣ و ٣٣٤ وباريس في ١٩ ديسمبر ١٩١١ دالوز ١٩١٤ ج ٢ ص ٧٥

(٣) دالوز العمل ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٤٨ وبورج في ٧ أبريل ١٩٣٢ المشار إليه فيه - ومصر أهلى مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماه السنة الخامسة عشرة عدد ٩ ص ٦٥٦ رقم ٣٠٤

(٤) مصر أهلى مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٦٢ ص ٣٧ واستئناف مختلط في ١٨ يونيو ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠ و ٧ ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ٦٩



والحقوق الواجب المحافظة عليها ، وعلى ذلك فتعتبر لاغية ولا قيمة لها جميع الشروط الخاصة بذلك والتي تذكر عادة في الاتفاقات (١)

### المنازعات الموضوعية ومعنى نيل اختصاص القضاء المستعجل

١١٧ — يشترط في المنازعات الموضوعية لشل اختصاص القضاء المستعجل عن الحكم في الدعوى أن تكون جدية وعلى أساس من القانون — أما مجرد الادعاءات والأقوال التي لا تلبس ثوباً صحيحاً من الجدية والتي يقصد منها إقامة العراقيل والصعوبات في سبيل الحكم في الدعوى أو تأخير الفصل فيها فلا تحد من سلطته ، وله بالرغم منها أن يقضى في الدعوى المطروحة أمامه بالاجراءات الوقتية التي يراها ملائمة لصيانة حقوق الطرفين — وقضاؤه في هذه الحالة لا يؤثر على الموضوع في شيء ما بل بالعكس يحافظ عليه ويصونه من عبث العابثين ومشغبة المماطلين ، إذ لا يجب أن يكون سوء النية سبيلاً لعدم إحقاق الحق وتأخير توزيع العدالة بين الناس طبقاً للقانون ، خصوصاً وأن نفس المشرع لا يحمي الغاش بل يعتبر عمله غير قانوني ومنافياً للقواعد والأصول التي وضعها للعمليات ولحسن سير الأعمال والنظام العام — الواجب على الجميع احترامها والالتزام بها

والقول بخلاف ذلك وأن مجرد إثارة دفع موضوعية ظاهرها عدم الصحة والجد وتكذيبها الأوراق والمستندات تكفي لشل يد القاضى المستعجل بحجة عدم ولايته في الفصل في الموضوع قول يناقض القانون والمنطق والصواب — إذ يكفي لكل شخص يريد الإضرار بخصمه أن يثير مثل هذه الدفع لمنع القاضى المستعجل من الحكم في الدعوى وينزل بخصمه ما يشاء من أضرار يريد لها ، الأمر الواجب على القاضى المستعجل ملاقاته والعمل على قطعه إذ جل عمله اتخاذ إجراءات سريعة

---

(١) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤ وقضى بأن اتفاق الخصام على اختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى حراسة معينة لا يتولد عليه قيام الاختصاص ، فإذا تبين للقضاء المستعجل عدم توافر دكنى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع في الدعوى تعين عليه الحكم بعدم الاختصاص بالرغم من الاتفاق

وقتية للحفاظ على حقوق طرفي الخصومة حتى يفصل قضاء الموضوع في أصل الحق أو الموضوع (١)

١١٨ — كيفية بحث المنازعات الموضوعية : ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند البحث في المنازعات الموضوعية التي تثار أمامه أن يفصل في حقيقة المسائل المتنازع عليها ومدى تأثيرها على حقوق الطرفين الأمر المنوط بقاضي الموضوع وحده - بل يجب عليه أن يفحص فقط النقطتين الآتيتين - الأولى : ما إذا كانت المسائل المذكورة لها ظل من الصواب من ظاهر مستندات الدعوى أم لا - الثانية : ما إذا كان يجب الفصل فيها أولا من محكمة الموضوع قبل الحكم في الدعوى وبمعنى أوضح ما إذا كان الحكم في الأجراء المؤقت المطروح أمامه يفصل ضمناً في هذه المسائل ويؤثر بذلك على الحقوق التي تقوم عليها أم لا (٢) فمثلاً إذا رفعت أمامه دعوى بالاخلاء لانتهاء مدة الإيجار لفوات المدة المعينة في العقد ودفع المدعى عليه فيها بعدم الاختصاص لحصول تجديد للعقد بالطريق الضمني ونازع المدعى في حصول التجديد فيتعين على قاضي الأمور المستعجلة للحكم في الدفع ثم الدعوى أن يبحث ما إذا كانت وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها تدل على حصول التجديد ولو في الظاهر أم لا ، فإذا دلت على ذلك أو على وجود شبهة قوية في حصول التجديد قضى بعدم الاختصاص والعكس ظاهر (٣) مثال آخر : رفعت أمامه دعوى بالاخلاء

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٢ والنقض الفرنسي في ١٨ مارس ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ و ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ سيرى والباندكت ١٩٢١ ج ١ ص ٧٦ - وباريس في ٥ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ١١٨ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٢ نبذة ٣٩ وأول ديسمبر ١٩٢٠ الجازيت ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢١ نبذة ٣٦ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ نبذة ٤٦ و ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد فبراير ١٩٢٩ ص ٧٣ نبذة ٥٢ واستئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ١٧٨ و ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٥٥ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ و ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٤ القسم الثاني السنة الخامسة عشرة ص ٢٨٢ و ٢٩٠ رقم ١٣٣ و ١٣٤

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد السادس السنة ١٦ ص ٦٢٦ رقم ٢٧٥ - وحكم محكمة موبيليه في ١٨ مايو سنة ١٩٠١ دالوز ٩٠٨ ج ٢ ص ٢٥٧ - واستئناف مختلط في ٥ مايو ١٩١١ المجموعة ٢٧ ص ٢١٢

(٣) مصر أهلى مستعجل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد السادس السنة السادسة عشرة ص ٦٢٥ رقم ٢٧٤

للتأخير في الايجار مع وجود شرط صريح فاسخ في العقد ودفع فيها المستأجر بحصول تعرض قانوني له في بعض الأطيان المؤجرة وبأجراء إصلاحات ضرورية في الجزء الباقي منها بمصاريف من طرفه لأمكن الانتفاع طبقاً للتعاقد وبدفع الباقي في ذمته من الايجار بعد خصم الايجار المستحق على الأطيان الحاصل فيها التعرض وقيمة الإصلاحات ونازع المدعى في كل ذلك فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث في جدية قول المدعى عليه بخصوص التعرض والإصلاحات المقول بأجرائها فان وصل إلى ذلك من ظاهر أوراق الدعوى قضى بعدم اختصاصه لأن حصول التعرض وإجراء الإصلاحات الضرورية يترتب عليه قيام نزاع جدي في حقيقة مقدار الأطيان المؤجرة ومقدار القيمة الحقيقية للايجار ومبلغ الايجار الباقي في ذمة المستأجر الأمر الداخل في اختصاص قاضي الموضوع وحده (١). مثال ثالث رفع مستأجر دعوى على المؤجر يطلب استلام الأطيان المؤجرة للانتفاع بها تنفيذاً للتعاقد ودفع فيها الأخير بعدم الاختصاص لحصول نزاع بينه وبين المستأجر بخصوص التأمين الواجب دفعه مقدماً طبقاً للعقد فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث فيما إذا كان هناك نزاع جدي بخصوص التأمين أم لا ، وهل يؤثر هذا النزاع على حق المدعى في استلام الأطيان المؤجرة تنفيذاً للعقد أم لا ، وبمعنى أوضح هل يترتب على الحكم بالتسليم مع وجود هذا النزاع فصل ضمنى في حقوق المؤجر أم لا ، فاذا وصل من بحثه إلى عدم تأثير هذا النزاع على حقوق الطرفين عند الحكم بالتسليم تنفيذاً لعقد الايجار قضى برفض الدفع والتسليم وإلا فبالعكس (٢). مثال رابع: رفع شخص دعوى برفع الحراسة عن بعض الأطيان المحكوم بوضعها تحت الحراسة القضائية لأنها مرهونة إليه رهناً حيازياً وقضى خطأ بوضعها تحت الحراسة، ودفع بعض المدعى عليهم بعدم الاختصاص للموضوع بدعوى وجود نزاع على ملكية الراهن للأطيان المرهونة وعلى صحة رهن الحيازة وبقاء دين الراهن من عدمه فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث في جدية كل ذلك ، وهل له ما يؤكد من ظاهر

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٥ الحاماه العدد السادس السنة السادسة عشرة

ص ٦٢٥ رقم ٢٧٥ .

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الحاماه العدد السادس السنة السادسة عشرة

ص ٦٢١ رقم ٢٧٣

المستندات أم لا . فاذا ألقى العكس وأن المستندات تنطق بعكسه قضى بالاختصاص و برفع الحراسة (١) . مثال خامس : زوجة حصلت على حكم من المحكمة الشرعية بالزام زوجها بدفع نفقة شهرية ، ولتجمد مبلغ كبير في ذمته أوقعت حجزاً تنفيذياً للمالدين لدى الغير على استحقاقه في وقف معين فرفع الزوج دعوى مستعجلة بإلغاء الحجز بحجة سقوط حكم النفقة لمروراً أكثر من خمس عشرة سنة عليه بدون تنفيذ، ونازعت الزوجة في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجز لهذا السبب لمساس الفصل فيه بأصل حق النفقة المقضى به من المحاكم الشرعية والتي لها وحدها الحق في الحكم بسقوط أحكام النفقات الشرعية، فيتعين على قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة أن يبحث أورو في مدى اختصاص المحاكم الأهلية في مسائل النفقات — ثانياً — هل للمحاكم الأهلية أن تفصل في المنازعات التي تتعلق بوجوب وتقرير حق النفقة أو تقدير المبلغ الواجب دفعه أو سقوط الحق المقضى به فيها من محاكم الأحوال الشخصية لأي سبب من الأسباب أم لا، فاذا وصل من بحثه الى عدم اختصاصها في الفصل في المنازعات المذكورة — وأن الحكم بإلغاء الحجز يفصل ضمناً في موضوع سقوط حق النفقة المقضى به من المحكمة الشرعية حكم بعدم الاختصاص والا بالعكس (٢) مثال آخر شخص يداين آخر في مبلغ بموجب سند عرفي ولعدم السداد أوقع حجزاً تحفظياً للمالدين لدى الغير تحت يد آخر وفاء لدينه ورفع دعوى بالدين وتثبيت الحجز فرفع المدين دعوى مستعجلة بإلغاء الحجز بحجة تخالفه مع الدائن عن المبلغ المحجوز من أجله بموجب إيصال موقع عليه بأداء الدائن ودفع الوصي على الأخير ببطلان الإيصال لتصدوره من شخص عديم الأهلية فيتعين على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث فيما إذا كان الدفع بالبطلان جدياً أم لا وإذا كان جدياً فهل له مع ذلك أن يقضى في صحة أو بطلان المخالصة عند الحكم في الدعوى أم لا، فاذا وصل من بحثه الى أنه لا يجوز له ذلك لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو بأصل الحق قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى (٣) مثال آخر : شخص يداين آخرين في مبلغ بموجب محضر صلح

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٤ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٢٨٢ رقم ١٣٣

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٣ يناير ١٩٣٦ المحاماه عدد ٤ السنة ١٦ ص ٢٤٧ رقم ١٨٦

(٣) مصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد الثالث السنة ١٦ ص ٣٣٣ رقم ١٣٩



مصدق عليه من المحكمة ولعدم تمثيل بعض المدينين تمثيلاً صحيحاً في محضر الصلح  
قضى بإيقاف تنفيذه بالنسبة لهم فرغب في التنفيذ على الباقيين ونازع الآخرون في  
ذلك واعترضوا عليه لحصول غموض وإبهام في محضر الصلح بخصوص حصتهم  
في الدين بعد الحكم القاضي بإيقاف التنفيذ بالنسبة لبعضهم، ولضرورة استئصال  
مبالغ دفعت من هؤلاء قبل إيقاف التنفيذ فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن  
يبحث فيما إذا كان هناك غموض في محضر الصلح بالنسبة لحصص المطلوب التنفيذ  
ضدهم في الدين أم لا، فإذا أُلتي ذلك تعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ. لأن الحكم  
بالاستمرار يقضى ضمناً في النزاع الخاص بالمبالغ المستنزلة والباقية وحصّة المنفذ  
ضدهم في الأخيرة وهو أمر لا يدخل في وظيفته الحكم فيه (١) مثال آخر: شخص باع  
آخر أطياناً بعقد عرفى غير مسجل لم ينفذ بالتسليم، أراد المشتري بعد ذلك أن  
يتحايل على استلام الأطيان المبيعة فأجرها لآخر بصفة صورية وحرر له على نفسه  
عقداً رسمياً بالايجار، وتقدم المستأجر لاستلام الأطيان بموجب العقد المذكور فمانع  
البائع في التنفيذ لأنه هو الواضع اليد على الأطيان المبيعة وأن عقد البيع لم ينفذ كلية  
لحصول نزاع فيه، فيجب على قاضي الأمور المستعجلة أن يبحث فيما إذا كانت المنازعة  
جديدة من عدمه فإذا أُلتي جديتها تعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لمساس الحكم  
بالاستمرار في العقد بحقوق البائع، ولأن عقد الايجار الصادر من المشتري لا يسرى  
عليه أو يؤثر على حقوقه على الأرض المبيعة لأنه ليس من خلفاء المشتري، وغير  
ذلك من الأمثلة العديدة التي لا تدخل تحت حصر والتي أشرنا إلى بعضها عند الكلام  
تفصيلاً على المسائل التي يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها والتي سيأتى الكلام  
عليها بعد

#### كيفية بحث المنازعات الموضوعية عند نظر اشكالات التنفيذ

١١٩ - يتعين على قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في أشكالات التنفيذ أن  
يبحث فيما إذا كان القرار بالاستمرار في التنفيذ مثلاً يستوجب المساس بحقوق  
الشخص المراد التنفيذ عليه أو الفصل في منازعات موضوعية تتعلق بحق طالب

(١) مصر أمل مستعجل في ٢١ أغسطس ١٩٣٥ المجامع العدد ٣ السنة ١٦ ص ٣٣٠ رقم ١٣٨

التنفيذ أو بصحة السند الذى ينفذ به أو بخصوص الأموال المراد التنفيذ عليها أم لا، فإذا أُلقي شيئاً من ذلك قضى بإيقاف التنفيذ. أما إذا اتضح له عكس ذلك وأن الاشكال غير جدى فيقضى بالاستمرار فى التنفيذ وهكذا الحال عند الفصل فى طلب منع التنفيذ أو إيقافه

**اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى بعض الطلبات المطروحة أمامه وعدم اختصاصه فى الباقى**

١٢٠ — اذا طرحت أمام القضاء المستعجل دعوى تحتوى على عدة طلبات بعضها يدخل فى ولايته والآخر يخرج منها فهذا لا يمنع من اختصاصه فى الحكم فى الدعوى والقضاء فى موضوع الطلبات المستعجلة دون الأخرى، فمثلاً اذا رفعت أمامه دعوى بفسخ عقد الإيجار والاخلاء لتأخير المستأجر فى دفع الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ فلا يختص بالحكم بالفسخ لأنه فصل فى موضوع الحقوق الناشئة من عقد الإيجار وإنما يحق له الحكم بالاخلاء اذا توافر أمامه تأخير المستأجر فى السداد، ويجب عليه لذلك الحكم بالاخلاء فقط دون الفسخ. مثال آخر: شخص يدين آخر فى مبلغ بموجب حكم غيابى لم ينفذ فى بحر ستة شهور من تاريخ صدوره وأراد الدائن التنفيذ به بعد ذلك فأنع المدين فى التنفيذ وطلب الحكم بإيقاف التنفيذ وبطلان الحكم الغيابى واعتباره كأن لم يكن لعدم تنفيذه فى مدة الستة شهور، فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالبطلان لمسأسته بالموضوع. وإنما يختص فقط بالحكم بإيقاف التنفيذ اذا اتضح له جدية قول المستشكل وأنه لم يكن ثمة مانع قانونى أو مادى يمنع طالب التنفيذ من تنفيذ الحكم فى أثناء مدة الستة شهور، ويجب عليه لذلك الحكم بإيقاف التنفيذ فقط. مثال آخر: رفعت أمامه دعوى مستعجلة بإيقاف أعمال بناء يقيمها شخص على أرض مملوكة لآخر وإزالة المباني التى أنشأها فعلاً، فلا يختص بالحكم بإزالة المباني ويتعين عليه لذلك الحكم بإيقاف أعمال البناء فقط. مثال آخر: رفعت أمامه دعوى باخلاء عين مؤجرة لانتهاؤ مدة الإيجار المتفق عليها فى العقد وإلزام المستأجر بدفع مبلغ كتمويض نظير الاتلافات التى أحدثها بها فلا يختص بالحكم بالتعويضات وإنما له الحكم بالاخلاء فقط، ويجب عليه ذلك الحكم بالاخلاء دون التعويضات وهكذا

أُمتد من المسائل التي لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لمساس الفصل فيها بالموضوع

١٢١— ولو أن المسائل التي لا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم فيها لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق عديدة ولا تدخل تحت حصر، إلا أننا رأينا أن تأتي بالغالب منها والمشاهد يومياً في الحياة العملية فليس له أن يقضى في المسائل الآتية :-

أولاً — تفسير الأحكام أو السندات المطلوب تنفيذها على غير ما قضت به ظاهراً جلياً من عباراتها أو تعديل ما جاء بها أو إضافة أشياء أو عبارات لم ترد في منطوقها أو تصحيح الأخطاء المادية أو القانونية الحاصلة فيها (١) فمثلاً إذا قضى حكم بإزالة مبان قائمة على قطعة أرض معينة فلا يجوز له عند الحكم في إشكال التنفيذ الحاصل عنه التصريح بإزالة مبان مقامة على قطعة أرض أخرى حتى ولو كان حكم الإزالة أخطأ في تعيين الأرض القائمة عليها المباني المقضى بإزالتها — مثال آخر. إذا صدر حكم في مخالفة بأغلاق محل في حالة لا ينص القانون على الإغلاق فيها فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة إصلاح الخطأ الوارد بالحكم ومنع تنفيذه بل يتعين عليه احترامه كما هو والحكم بالاستمرار في التنفيذ — مثال آخر. صدر حكم على آخر بمسؤوليته في التعويض المطالب به وتعين خبير لتقدير مقداره فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة تكملة الحكم وتقدير التعويض الواجب التنفيذ به بل يجب عليه إيقاف تنفيذ الحكم حتى يقدر التعويض من محكمة الموضوع المختصة ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة منه فإنه يجوز له تفسير ما غمض من منطوقها وتصحيح الأخطاء المادية التي حصلت فيها دون إجراء أي تعديل أو إضافة فيها كما سبق ذكره

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ٢٩٧ وكيرييه ج ١ ص ١٦٠ نبذة ٢٦ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٢٩ نبذة ٣٠٠٨ وبرتان ج ٢ نبذة ١٦٨ وليون في ١٢ مايو ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ٣٩ ومصر اهل مستعجل في ٢٧ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٢٤٦ ص ٩ واستئناف محظ في ٨ يونيه ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٣٠٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٦٧ و ٢٦ فبراير ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ٩٣١ ص ٤٢٠ رقم ٤٩٩

ثانياً — بطلان محاضر الصلح المصدق عليها من المحكمة عند عدم تنفيذ الشروط المتفق عليها فيها لحصولها بطريق التدليس أو الخطأ أو بناء على سندات مزورة (١) أو البحث في صحة الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به عند الفصل في الاشكالات الحاصلة في تنفيذها (٢)

ثالثاً — طبيعة حقوق الدائنين المنصوص عنها في المواد ٦٠١ — ٦٠٥ مدني أهلي و ٧٢٧ — ٧٣٠ مختلط و ٢١٠ — ٢١٠٣ فرنسي من حق الامتياز والحبس (٣) أو إحلال دائن محل آخر بمقتضى القانون أو الاتفاق في الامتياز المعطى له (٤) فلا يجوز له مثلاً التصريح للدائن المرتهن بالحصول على ثمن الزراعة المحجوز عليها والموجودة في العين المرهونة بالامتياز عن عداه من الدائنين الآخرين الحاجزين عليها (٥) كما لا يجوز له اجراء عملية التوزيع وتقسيم المبلغ المودع في خزانة المحكمة على الدائنين قسمة غرماء بحسب مراتب ديونهم (٦) أو تخصيص مبلغ من المبالغ المحجوز عليها لدفع فوائد دين الدائن المرتهن واعطاء الباقي للدين بصفة نفقة مؤقتة (٧)

رابعاً — تعديل الاتفاقات القائمة فعلاً والمعتبرة قانون العاقدين أو تفسير ما غمض منها أو اعتبارها مفسوخة في غير الأحوال المتفق عليها بين الطرفين أو المنصوص عنها في القانون (٨) أو تخويل المدين الحق في وفاء دينه بغير الطريقة

- 
- (١) استئناف مختلط في ٩ يونيه ١٩١٥ الجازيت سبتمبر ١٩١٥ ص ١٧٥ رقم ٢٦١  
(٢) الجزائر Algers في ١ مارس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٨ ج ٥ ص ١٣  
(٣) كبرى ج ١ ص ٨١٧ وبازو ص ٣٢٧ وبرتان ج ٢ ص ٦٣ والنقض الفرنسي في ٦ فبراير ١٨٧٧ دالوز ٧٧ ج ١ ص ٧٩  
(٤) استئناف مختلط في ٢٦ نوفمبر ١٩١٣ المجموعة ٢٦ ص ٤٤  
(٥) النقض الفرنسي في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٧٧  
(٦) استئناف مختلط في ١ فبراير ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ١٤٩  
(٧) باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ٩٢  
(٨) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ٢٩٧ ويوش نبذة ١٨٩ وما بعدها وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠٨ وبرتان ج ٢ نبذة ٦٨ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٣٣٠ وكبرى ج ١ ص ١٦ نبذة ٢٦ وروان Rouen في ٣ مارس ١٨٨٠ دالوز ٨٠ ج ٢ ص ١٣٤ وبو Pau في ٢٣ فبراير ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس في ١١ ديسمبر ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٦٤ نبذة ٢٨ واستئناف مختلط في ١٨ يونيه ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠



المتفق عليها في العقد ، فمثلا اذا اتفق الدائن مع المدين على دفع الدين ذهباً فلا يختص قاضى الامور المستعجلة بتغيير طريقة الدفع وجعلها ورقا بقيمته المالية. و اذا اتفق رب العمل مع العامل على دفع مرتبه لشخصه أسبوعياً أو شهرياً فلا يجوز لقاضى الامور المستعجلة التصريح لرب العمل بدفع كامل مرتب العامل لدائن الاخير بغير موافقته وهكذا

مباشراً — صحة العقود والاتفاقات أو بطلانها (١) أو بطلان شرط من الشروط الواردة بها أو الحكم بصورتها أو فسخها في غير الحالة المتفق فيها على الفسخ صراحة في التعاقد عند عدم وفاء أحد الطرفين بالتزاماته المبينة بها (٢) فلا يجوز له الحكم بفسخ عقد الايجار لتأخير المستأجر في سداد الايجار أو لاخلاله بشروط التعاقد الأخرى كما لا يجوز له أن يحكم بالزام المستأجر بأخلاء العين المؤجرة اعتماداً على إخلاله بشروط العقد لأن الحكم بالاخلاء معناه فسخ التعاقد إلا إذا اتفق على الفسخ صراحة في العقد أو قضى من محكمة الموضوع بفسخ عقد الايجار، ففي هاتين الحالتين يجوز له الحكم بالاخلاء تنفيذاً للشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد في الحالة الأولى ولا اعتبار للمستأجر واضع اليد بلا سبب بعد الحكم القاضى بالفسخ في الحالة الثانية، وكذلك لا يجوز له أن يقضى بطلان شرط في عقد الايجار ينحول للمؤجر الحق في حبس الزراعة القائمة على العين المؤجرة ونقلها الى مخازنه عند تأخير المستأجر في سداد الايجار أو في سداد المبالغ الناشئة عن عقد الايجار بل يتعين عليه الآخذ به وتنفيذه (٣)

---

(١) استئناف مختلط في ٥ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣١٣

(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ٢٩٧ والنقض الفرنسى في ١٥ يناير ١٨٩٤ دالوز ٩٤ ج ١ ص ٣١٦ و ١٢ يناير ١٩٠٤ سيري والبانديكت ١٩٠٥ ج ١ ص ٣٣٢ و ٢٣ يونيو ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٥ ج ١ ص ٣٣٦ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٣٠ ويوش نبذة ٢٠٧ ودى بليم ج ٢ ص ١٥٨ وبرتان ج ٢ نبذة ٨٦ والنقض الفرنسى في ١٥ يناير ١٨٩٤ سيري ٩٨ ج ١ ص ١٦٣ والنقض والابرام الاهلى في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ٦ سنة ١٦ ص ٥٨١ رقم ٢٥٤

(٣) باريس في ١٣ يناير ١٨٨٦ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ ومصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٢٥٦ ص ٦

ويستثنى من كل ذلك حالة واحدة يتعين عليه عدم الحكم فيها بالاجراءات الوقتية المطلوبة عنها وهي حالة ما إذا كان الاتفاق المطلوب الحكم بالاجراءات الوقتية تنفيذاً له باطلاً أصلاً لمخالفته للنظام العام أو الآداب العامة أو القانون لاحتوائه على سبب غير مشروع ، ففي هذه الحالة يجوز له عدم اعتبار الاتفاق والحكم برفض الدعوى دون التعرض في منطوق حكمه لبطلان الاتفاق (١)

سابعاً — ملكية الأموال منقولة كانت أو ثابتة والحقوق العينية المتفرعة عنها فليس له أن يحكم في دعاوى استرداد المنقولات أو استحقاق العقار أو قضايا ملكية الأموال الموروثة أو الموصى بها (٢)

أما إذا ادعى شخص ملكية الأموال المراد التنفيذ عليها قبل البدء في التنفيذ فيختص القضاء المستعجل بحافظة على حقوق الغير في الفصل في هذا الادعاء الذي يقدم إليه بصفة إشكال في التنفيذ ويحكم فيه بإيقاف التنفيذ أو استمراره طبقاً لما يراه من أرجحية حق الغير المانع في التنفيذ أو طالب التنفيذ (٣)

سابعاً — المسائل المتعلقة بالميراث (٤) أو الهبة أو الوصية أو الوقف (٥)

ثامناً — المسائل الخاصة بالجنسية إذا كان الفصل فيها يستلزم البحث في مسألة موضوعية بل يتعين عليه احترام الحالة الحاضرة (٦)

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ السابق الإشارة اليه ومرنيك ج ٢ ص ١٩٠ نبذة ٢٩٧  
(٢) مرنيك ج ٢ نبذة ٢٩٨ ويوش نبذة ٨٢ ، وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠٨ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٣٠ وكيرييه ج ١ ص ١٦ نبذة ٢٦ وبرتان ج ٢ ص ٦٠ وحكم قاضي الأمور المستعجلة في محكمة السين في ٢٥ يناير ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٦٣ وبواتيه في ٢ ديسمبر ١٨٧٩ دالوز ٨٠ ج ٢ ص ٩٦ وباريس في ٢٧ أغسطس ١٨٧٢ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ٧٣ والنقض الفرنسي في ٢ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢١ ومصر أهلى مستعجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٥٢ ص ٩  
(٣) مرنيك ج ٢ نبذة ٣٠١ والنقض الفرنسي في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ سيري والباندكت ١٩٠٥ ج ١ ص ٤٥٥ واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠٧ رقم ٣٥٠

(٤) استئناف مختلط في ١٨ يونيه ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٣٣٥

(٥) استئناف مختلط في ١٨ نوفمبر ١٩١٤ المجموعة ٢٧ ص ٢٣

(٦) استئناف مختلط في ١٣ أبريل ١٩٢١ الجازيت مايو ١٩٢١ ص ١٠٩ رقم ١٥٨

ثامناً — المسائل المتعلقة بصفة التقاضى أمام المحاكم فليس له أن يفصل فيها على اعتبار أن لكل ذى مصلحة الحق فى اتخاذ ما يلزم له من الاجراءات نحو المحافظة على الحقوق التى تحوطها هذه المصلحة وأن القضاء فى الصفة يتعارض مع طبيعة الاجراء المستعجل ويدخل فى أصل الحق (١)

عاشراً — إصدار قرار فى موضوع يتعارض مع الحكم الذى صدر بخصوصه من محكمة الموضوع المختصة (٢)

فثلاً إذا قضى من محكمة الموضوع بعدم دخول أطيان معينة ضمن أموال موضوعة تحت الحراسة فلا يجوز له الحكم باعتبارها داخلة فى الحراسة حتى ولو بنى الحكم الموضوعى على خطأ فى القانون أو الوقائع (٣)

هادى عشر — بطلان عمل من أعمال المرافعات (٤) أو بطلان عريضة الدعوى لرفعها على شركة متنازع على أهليتها المدنية (٥) بل يتعين عليه الحكم فى الاجراءات الوقتية المستعجلة وترك مسائل البطلان وعدمه للمحكمة الموضوعية

ثانى عشر — مسائل النفقات وتقدير المؤونة التى يقصد منها الحصول على مبالغ معينة على الدوام أو لمدة غير محدودة (٦) . أما النفقات الوقتية فيدخل فى اختصاصه الحكم فيها متى توافر فيها الاستعجال بشرط أن يكون حق طالب النفقة والسبب الذى بنى عليه طلبه غير متنازع عليهما جدياً ولا يستدعى تقديرها بحث أصل الحق أو الموضوع — أما الاشكالات الخاصة بتنفيذ جميع أحكام النفقة

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٩٧ نبذة ٣٠٢ وليون فى ٨ يناير ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ٢ ص ٤٧ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٣٠ ومصر أهلى مستعجل فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٣٠ ص ١٢ وقاضى الأمور المستعجلة المختلط فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٠ الجازيت السنة الاولى ص ٦

(٢) الاستئناف المختلط فى ٢٧ مايو ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٣٢

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ الحماما عدد ٤ السنة ١٦ ص ١٠ : رقم ١٨٣

(٤) استئناف مختلط فى ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ رقم ٤٦

(٥) اسكندرية مختلط مستعجل فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٠ الجازيت السنة الاولى ص ٦

(٦) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٢ وتولوز فى ٢١ اغسطس ١٨٣٨ البانديكت ٣٨ ج ٢ ص ٤٤٨

وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١٥

فيدخل في وظيفته الحكم فيها (١) . وعلى ذلك لا يجوز له الحكم بنفقة وقيّة لامرأة على خليلها عند عدم وجود اتفاق بينهما على ذلك اعتماداً على قيام دعوى موضوعية بالتعويض بينهما (٢) . وكذلك لا يجوز له الحكم بنفقة وقيّة لشخص يدعى الوراثة من آخر إذا كان حقه في الميراث متنازع عليه ومحل دعوى أمام الجهة القضائية المختصة لحصول نزاع في أساس الحق الذي بنى عليه طلب النفقة في كلتا الحالتين (٣)

ثالث عشر — تصحيح وصف الأحكام المنفذ بها فلا يحق له وصف حكم، بكونه نهائياً أو ابتدائياً أو تغيير ما ورد به خاصاً بذلك أو التقرير بخطأ شمول الحكم بالنفاذ أو عدم شموله من محكمة الموضوع المختصة أو الحكم باعتباره مشمولاً بالنفاذ عند اغفال الحكم ذلك إلا إذا كان النفاذ مقرراً بنص القانون وفي حالة غير متنازع عليها فيجوز له اعتبار الحكم مشمولاً بالنفاذ حتى ولو لم ينص الحكم على النفاذ في منطوقه (٤) فلا يحق له مثلاً إيقاف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ لأن محكمة الموضوع أخطأت في شمول الحكم بالنفاذ (٥) أو تعديل وصف النفاذ من نفاذ بلا كفالة إلى نفاذ بكفالة مالية أو شخصية (٦)

رابع عشر — التداخل في المسائل المتعلقة بالحجوز التحفظية أو التنفيذية فلا يجوز له الحكم بصحة حجز تحفظي توقع في غير الحالات التي نص عليها القانون وأوردها على سبيل الحصر والتعيين (٧)

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٥ — ١٩ و مرنياك ج ٢ ص ١٩٧ نبذة ٣٠٢

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣١٧ باريس في ٢٠ ديسمبر ١٩١١ سيري والبانديكت ١٩١٢ ج ٢ ص ٣١٨

(٣) استئناف مختلط في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣ المجموعة ٤٦ ص ٥٥

(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٣ والنقض الفرنسي ٦ فبراير ١٨٨٨ دالوز ١٨٨٨ ج ١ ص ٧٩ وجارسونيه وسيزار برو ج ٦ نبذة ٢١٠٨ و ٢١١٨ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٣١ وبرتان ج ٢ نبذة ٩٨ وما بعدها

(٥) مصر اهلي مستعجل في ١٦ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٢٥٨ ص ٦

(٦) شوفو وكاريه مرافعات ج ٦ نبذة ٢٧٦٠

(٧) باريس في ٢٤ يونيو ١٨٧٢ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ١٥١



خامس عشر — تعطيل تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ (١) فلا يجوز له مثلاً إيقاف تنفيذ أحكام مشمولة بالتنفيذ لمجرد الطعن عليها بالمعارضة أو الاستئناف (٢).  
سادس عشر — تأجيل تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ ومنح المدين مهلة للوفاء (٣)

سابع عشر — تنفيذ الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ على الغير بشرط أن يكون المعارض للتنفيذ من الغير حقيقة وأن تكون معارضته على أساس من الحق — أما إذا كانت غير جدية فلا يلتفت إليها ويجوز إجراء التنفيذ بالرغم منها (٤).

ثامن عشر — إلغاء حجز مال المدين لدى الغير التحفظية أو التنفيذية كلياً أو جزئياً إذا توقعت صحيحة شكلاً وبني طلب رفعها على نزاع في الموضوع متعلق بالتخالص أو براءة الذمة أو وجود الالتزام بالدين أو قيام الحكم القاضي بالمبلغ المنفذ به (٥) أعلى اجازة الموكل لأعمال الوكيل التي تعدى منها حدود وكالته (٦) أو غير ذلك من الأسباب الموضوعية الصرف والتي يتحتم لإلغاء الحجز بناء عليها بحث الدعوى موضوعياً والفصل في حقوق والتزامات أو في تفسير الأحكام — أما الحجز الباطل بطلاناً جوهرياً لانعدام ركن من الأركان الأساسية التي اشترطها القانون أو لعدم استيفاء اجراء من الاجراءات التي أوجبها القانون لصحتها في المواد

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٣.

(٢) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩١٥ الجازيت ابريل ١٩١٦ ص ٩ رقم ٢٨٤

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٧ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٢٩ واستئناف مختلط في ٢٧ مايو ١٩١٥ الجازيت اغسطس ١٩١٥ ص ١٥٧ رقم ٣٩٧ وبرتان ج ٢ نبذة ١٨٨ — ٢٠١ وعكس ذلك دي بليم ج ١ ص ٤٥٠

(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٣ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٢٣١ ويوش نبذة ١٧٥ وباريس في ٥ مارس ١٨٣٥ ومشار اليه في دالوز ربرتوار ج ٣٨ نبذة ١٩٨

(٥) مرنياك ج ٢ ص ١٩٨ نبذة ٣٠٤ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٢١ والنقض الفرنسي في ٦ مارس ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ١٣٦ واستئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣٠ ص ٤٢٥ رقم ٥١٤

(٦) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ج ٢٧٠ ص ١٢

٤١٠ — ٤٣٨ مرافعات أهلى و ٤٧١ — ٥٠٠ مختلط ٥٥٧ — ٥٨١ فرنسى ،  
فبدخل فى ولاية الحكم بالغائها وله فى هذه الحالة الاخيرة بحث السند المتوقع به  
الحجز لمعرفة ما إذا كان يعتبر سنداً يحجز الحجز بغير إذن من القاضى أم لا (١) .  
وكذلك يجوز له الحكم بصرف المبالغ المحجوز عليها بالرغم من الحجز الصحيحة  
شكلا دون الحكم بالغائها إذا ثبت له سداد الدين المحجوز من أجله بصفة غير متنازع  
عليها جدياً (٢) .

تاسع عشر — الحكم بصحة حجز مال للمدين لدى الغير (٣) أو الحكم باستمرارها  
إذا قضى من محكمة الموضوع بانتهاء مفعول الأحكام أو بطلان السندات المحجوز  
بمقتضاها (٤) .

عشرون — صرف المبلغ المحال به للمحال اليه إذا توقع عليه حجز لما للمدين  
لدى الغير عقب الحوالة عند وجود نزاع جدى فى صحة الحوالة بل يتعين عليه فى  
هذه الحالة إما الأمر بإيداع المبلغ المحال به فى خزانة المحكمة (٥) أو ترك الأمر  
لقاضى الموضوع (٦) — أما إذا لم يكن ثمت نزاع جدى فى صحة الحوالة فيختص  
بصرف المبلغ بالرغم من الحجز عند توافر شرطين: الأول الاستعجال، الثانى اقتدار  
المحال اليه (٧)

---

(١) استئناف مختلط فى ٣ فبراير ١٩٣٢ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٦ رقم ٣٤٩ ومصر أهلى  
مستعجل فى ٢٤ ابريل ١٩٣٥ المحاماه ١٥ ٩٤ ص ٦٥٧

(٢) كبرى ج ١ ص ٣٣٦ واستئناف مختلط فى ٨ يونيه ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ١٥٤  
ومصر أهلى مستعجل فى ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٢٥٧ ص ٨

(٣) باريس فى أول ابريل ١٨٥٤ الباندكت ١٨٥٤ ج ١ ص ٥٦٣ واستئناف مختلط فى ٢٨ مايو ١٨٩١  
المجموعة السنة ٣ ص ١٦٧

(٤) باريس فى ١٦ ابريل ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ ج ٢ ص ٢٠٤ وقضى بعدم اختصاص قاضى الأمور  
المستعجلة فى الحكم باستمرار حجز لما للمدين لدى الغير توقع بناء على طلب زوجة لنفقة ضد زوجها  
عند صدور حكم من المحكمة المختصة بالطلاق واسقاط النفقة

(٥) استئناف مختلط فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٦٠ رقم ٦٥

(٦) استئناف مختلط فى ٩ نوفمبر ١٩١١ الجازيت السنة ٨ ص ٢٢

(٧) استئناف مختلط فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٢

واحد وعشرون — الفصل في صحة حوالة الايجار الحاصلة قبل تسجيل محضر  
الحجز في المختلط وبعد انذار الحائز للعقار المحجوز عليه (١)

اثنين وعشرين — تسوية ديون الشركات (٢)

ثلاثة وعشرين — بطلان اجراءات التنفيذ التي تمت طبقا للقانون (٣)

اربعة وعشرين — التصريح للدائن بتحويل الدين غير القابل للتحويل (٤)

خمسة وعشرين — الحكم في المسائل الفرعية الناشئة عن اجراءات نزع الملكية  
في قانون المرافعات الاهلى أو الحجز العقارى في المختلط والفرنسى فلا يختص بالحكم  
مثلا في دعاوى الاستحقاق الفرعية أو في قضايا المعارضة في تنبيه نزع الملكية (٥)  
أو في طلب ايقاف اجراءات التنفيذ العقارى لرفع دعاوى استحقاق فرعية أو معارضة  
في تنبيه نزع الملكية (٦) أو لرغبة المدين في بيع العقار المتخذ بشأنه اجراءات التنفيذ  
بالطريق الودى بدلا من الطريق الجبرى أو لحصول التخالص عن الدين بسبب من  
أسباب الوفاء أو لعرض المدين المبلغ المنفذ من أجله (٧) أو لحين الفصل في دعوى

---

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٦ : ص ٢ :

(٢) استئناف مختلط في ١٤ مارس ١٩٣٥ المجموعة ٤٦ : ص ٢١٢ :

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٣٩ وتولوز في ١٢ فبراير ١٨٩٣ سيري والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٧٣  
واستئناف مختلط في ٦ مارس ١٩٣٥ المجموعة ٧ : ص ١٨٧ :

(٤) باريس في ٢٦ يونيو ١٩١٦ سيري والبانديكت ١٧ ج ٢ ص ١١٨ :

(٥) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٤ :

(٦) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩١٢ الجازيت ديسمبر ١٩١٢ ص ٢١ نبذة رقم ١٨ ويلاحظ  
أن العلم والقضاء في فرنسا استقر على اختصاصه بالحكم في ايقاف اجراءات التنفيذ العقارى عند حصول  
معارضة في تنبيه نزع الملكية لأن القانون الفرنسى لم ينص على المعارضة في التنبيه أو الآثار القانونية  
المرتبة عليها وطرق الطعن في الاحكام التى تصدر فيها كما فعل القانون المصرى . يراجع كبرىه ج ٢ ص  
٤٢٥ نبذة ٧٤٣ ومرنياك ج ٢ نبذة ٦٦٦ و ٦٦٧ :

(٧) مرنياك ج ٢ نبذة ٧٦٤ والنقض الفرنسى في ١٨ يونيو ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٣٩٧  
ويلاحظ أنه يجوز له الحكم بايقاف التنفيذ الحاصل على المنقولات عند حصول العرض الحقيقى للدين  
مع تحديد ميعاد للدين ليرفع فيه دعوى بصحة العرض والايذاع أمام محكمة الموضوع المختصة

موضوعية مرفوعة أمام المحكمة بشأن الدين المنفذ به (١) كما لا يجوز له الحكم في الاجراءات التي يقصد بها منع المزايدة في اليوم المحدد أو في المسائل المتعلقة بالقسمة وتوزيع الثمن على الدائنين أو الخاصة بالطعن على مراتب الدائنين أو في المناقضات الحاصلة في قوائم التوزيع أو في المنازعات الخاصة بشطب تسجيل الاختصاصات أو الرهون التأمينية أو الحيازية المتوقعة على العقار أو في المسائل الخاصة بالودائع واستلامها أو المتعلقة بقبول الكفالة لتعلق كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق — أما اذا تمت اجراءات التوزيع أو القسمة وتسلمت أوامر الصرف الى الدائنين فإنه يختص بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذها باعتبارها اشكالات في تنفيذ سندات واجبة التنفيذ فله أن يقضى بالصرف بالرغم من ممانعة بعض الدائنين الخارجين عن التوزيع والذين لم يتدخلوا في اجراءاته كما له أن يصحح الأخطاء المادية التي تحصل في أوامر الصرف بالنسبة للاسماء أو التواريخ دون التعرض لمراتب الدائنين (٢)

مئة وعشرون — تعيين خير لاثبات حالة مستقبلية غير موجودة حالا (٣) أو لجمع معلومات أو بيانات عن مدة مضت (٤) أو لابطال تقرير فني أخذت به محكمة الموضوع عند نظر الدعوى ابتدائيا (٥) أو الحكم باستبدال خير بآخر لحصول طعن موضوعي على تقريره (٦) أما اذا كانت الحالة المطلوب اثباتها تتعلق بأشياء مادية موجودة فعلا قد تتغير مع الزمن ويحتمل ضياع حق رافع الدعوى من التأخير في اثباتها فيدخل في ولايته الحكم فيها (٧) كما يجوز له الحكم بتعيين خير لتكملة المأمورية الأولى (٨)

(١) استئناف مختلط في ٧ مارس ١٩١٦ الجازيت ابريل ١٩١٦ ص ٩٠ رقم ٢٨٥

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٠٤

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٩٨ واستئناف مختلط في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥٩

(٤) مصر أهل مستعجل في ١١ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية العدد ٢٥ السنة ٦

(٥) استئناف مختلط في ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٧٥

(٦) استئناف مختلط في ٣٠ ابريل ١٩٢٥ الجازيت ابريل ١٩٢٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٣

(٧) استئناف مختلط في ٢٠ يناير ١٩١٥ الجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٥

(٨) استئناف مختلط في ٣٠ ابريل ١٩٢٥ الجازيت ابريل ١٩٢٥ ص ١٤١



سبعة وعشرين — الحكم بإزالة المباني التي تمت بالفعل (١) أما طلب إيقاف أعمال البناء فيدخل في وظيفته الحكم فيه باعتباره اجراء تحفظي صرف

ثمانية وعشرين — في مسائل الحراسة لا يختص بالتصريح للحارس باجراء أعمال تتجاوز دائرة أعمال الادارة والصيانة (٢) فلا يحق له التصريح للحارس باجراء أعمال تعتبر من قبيل التصرفات كرفع دعاوى عينية أو الطعن في عقود بيع حصلت من الملاك بشأن الاعيان الموضوعة تحت الحراسة أو رهن أموال الحراسة تأمينيا أو حيازيا لدفع ديون عليها أو توزيع الربح على الشركاء اذا كانت الانصبة متنازع جديا على مقدارها (٣) وله فقط الاذن للحارس باقتراض المبالغ الضرورية واللازمة للادارة والصيانة بفائدة أو بغير فائدة اذا لم يقدمها له أصحاب الشأن

تسعة وعشرين — طرد واضعي اليد أو الحائزين للعقار بسبب قانوني — أما اذا كان وضع اليد حاصلًا بطريق الاغتصاب وبلا سبب فله الحق عند الاستعجال في الحكم بطرد الشاغلين للعقار (٤) بشرط أن يكون سند رافع الدعوى غير متنازع جديا على صحته أو على شروطه أو على تفسيره فإذا كان ثمت نزاع في ذلك فلا يختص بالحكم بالطرد (٥)

ثلاثون — الحكم في التظلم الحاصل في أوامر الحجز التحفظية (٦)

واحد وثلاثون — في مواد الايجار لا يختص بطرد المستأجر من العين المؤجرة لانتهاء الايجار المعين المدة أو بعد حصول التنبيه على المستأجر في الايجار غير المحدد

---

(١) استئناف مختلط في ١٥ مارس ١٩١١ الجازيت السنة الاولى ص ٩٦ ومرنيك ج ٢ ص ١٩٩

(٢) مرنيك ج ٢ نبذة ٣٠٦

(٣) مرنيك ج ٢ نبذة ٣٠٦ وكان في ٢٣ يولي ١٨٧٨ سيرى ٧٩ ج ٢ ص ٥ والنقض الفرنسي في ٢٢ يولي ١٩٢١ سيرى والبانديكت ٢١ ج ١ ص ٣٠٩ واستئناف مختلط في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١ و ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٧٩ و ١٧٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٨ ابريل ١٩١٧ مجموعة ٢٩ ص ٢٨٤ و ٣١ اكتوبر ١٩١٧ مجموعة ٣٠ ص ١٧

(٥) النقض الفرنسي في ١١ فبراير ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٨ ج ١ ص ١٩٢

(٦) استئناف مختلط في ١٩ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣٤١ وتولوز في ٣١ ديسمبر ١٨٩٤

دالوز ٩٦ ج ٢ ص ٦ نبذة ٦٢

المدة اذا حصل نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر على تاريخ انتهاء الايجار أو على تجديد مدة الايجار أو فى شكل التفيه أو صحته — أما اذا كان النزاع غير جدى ولا تعززه وقائع الدعوى أو مستندات المستأجر وقصد منه وضع العراقيل فى سبيل الحكم فى الدعوى فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالأخلاء بالرغم من ذلك (١)

اثني وثموتين — الحكم فى التعهدات والالتزامات الشفوية المتنازع عليها أو الاشكالات الحاصلة بشأنها بل يجب فى هذه الحالة رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع (٢) وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بصحة وجود عقد بيع شفوى متنازع عليه (٣)

ثموتة وثموتين — طرد المستأجر للتأخير فى دفع مبالغ خلاف الايجار حتى ولو اتفق على اختصاصه بالحكم بالطرد فى هذه الحالة (٤)

أربعة وثموتين — تسليم العين المبيعة للمشتري اذا كانت شروط البيع أو طريقة تنفيذها متنازع عليها جدياً بين البائع والمشتري (٥)

خمسة وثموتين — التعويضات المدنية — لا يختص قاضى الأمور المستعجلة أو المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بصفة مستعجلة فى الحكم فى التعويضات المدنية التى يطلبها الخصوم من بعضهم حتى ولو طلبت مع إجراءات وقتية فلا يجوز مثلاً لقاضى الأمور المستعجلة أن يحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة مع إلزامه بدفع مبلغ كتعويض نظير الاتلافات التى أحدثها بالعين أثناء إقامته فيها، كما لا يجوز

---

(١) كبريه ج ١ ص ٢٠٨ نبذة ٣٧٠ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٢ نبذة ٤٧٧ واستئناف مختلط فى ٨ نوفمبر ١٩٢٥ و ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ و ٢٥ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ رقم ٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٥ يناير ١٩٢١ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ ومصر أهلى مستعجل فى ٣ نوفمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٦ السنة ١٦ ص ٦١٧ رقم ٢٧٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ١١٥ — ١١٧ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٦ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٢ ص ١٢

(٣) استئناف مختلط فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ١٢٦

(٤) استئناف مختلط فى ٣٠ ابريل ١٩٢٥ الجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٤٤ رقم ٢٢٣

(٥) بوج فى ٣١ يولييه ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٥ ص ٤٥٢ نبذة ٦٢

للمحكمة الاستئنافية عند إلغاء القرار الابتدائي الصادر بالطرد أن تحكم للمستأجر بتعويض على المؤجر ، بل يتعين على القاضي المستعجل في الحالة الأولى الحكم بالطرد فقط وعلى المحكمة الاستئنافية في الحالة الثانية الحكم برفض الدعوى وترك مسألة التعويض لمحكمة الموضوع (١)

والسبب في ذلك أن التعويض لا يكون إلا بحكم قاطع في موضوع الخصومة وهذا يتنافى مع طبيعة الأحكام التي تصدر من القضاء المستعجل بهيئة ابتدائية أو استئنافية (٢)

سنة ومهنيين — التهديدات المالية ، لا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالتهديدات المالية Astreintes أى المبالغ التي تقضى بها المحاكم كعقوبة لارغام المحكوم عليه على تنفيذ أحكامها

وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتهديد مالى لا مكان ارغام المحكوم عليه على تنفيذ الأحكام الصادرة منه ، فقرر بعض المحاكم في فرنسا اختصاصه في الحكم بذلك (٣) وقال آخر بعدم اختصاصه بالحكم بذلك أسوة بالأحكام الأخرى والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به وأخذت به محكمة النقض والابرام هناك (٤)

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٣١٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٥ وما بعدها وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠٨ والنقض الفرنسى في ٢٤ يولييه ١٨٨٤ دالوز ٨٥ ج ١ ص ٣٧١ وأورليان Orleans في ٢ يناير ١٩٠١ والنقض الفرنسى في ١٧ مارس ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٤ ج ١ ص ٨٢ نبذة ٤٨ واستئناف مختلط في ٢١ يناير ١٨٩١ المجموعة ١٣٩ ص ١٣ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٣٣٢ و١٥ نوفمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ٥٠ و ١٥ يناير ١٩١٩ الجازيت مارس ١٩١٩ ص ٦٤ رقم ١٠١ وعكس ذلك باريس في أول فبراير ١٨٧٣ الباندكت ٧٣ ص ٤٤٤ وقضى باختصاص المحكمة الاستئنافية بالحكم على المؤجر بالتعويضات عند إلغاء قرار قاضى الامور المستعجلة الصادر بطرد المستأجر من العين وهذا الرأى مرجوح وغير معمول به

(٢) مرنياك نبذة ٣١٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٥

(٣) حكم محكمة دواى Douai في ٤ مايو ١٨٩٦ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٣٥٧

(٤) النقض الفرنسى في ١٠ يناير ١٨٩٨ دالوز ٩٨ ج ١ ص ٤٣٩ وباريس في ١٥ مارس ١٩١١ سيري والباندكت ١٩١١ ج ٢ ص ١١٦ ومرنياك ج ٢ نبذة ٣١٠

سبعة وثلاثين - المسائل المتعلقة بأساءة استعمال الحقوق فلا يجوز له الحكم برفض دعوى طلب طرد مستأجر من العين المؤجرة لانتهاا التعاقد لفوات المدة المتفق عليها فى العقد أو بعد التنبيه على المستأجر بالاخلاء فى حالة الايجار الحاصل بغير تعيين مدة بزعم عدم وجود مصلحة للتأجر فى إخلاء العين وبأنه يرمى من الحصول على حكم بالاخلاء الاضرار بالمستأجر وإلحاق الخسارة به لغرض فى نفسه لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق، ولأن مأموريته قاصرة على تنفيذ الاتفاقات كما هى دون إجراء أى تعديل أو تحوير فيها (١). وكذلك لا يجوز له لنفس السبب الحكم بألغاء حجز لما للمدين لدى الغير حصل طبقاً للقانون (٢).

ولا يمكن فى هذه الحالة الاحتجاج بأن العدالة تقضى بعدم الأخذ بالقاعدة المشهورة التى تقول بأن الاتفاقات شريعة المتعاقدين إذ لا يمكن أن تتعارض العدالة مع نصوص القانون التى أسست عليها

ثمانية وثلاثين - الحكم بتحليف اليمين الحاسمة أو المتممة لمساس ذلك بأصل بالحق ولأنه قضاء فيه ضمناً (٣)

تسعة وثلاثين - إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية بأجراء تحقيق للفصل فى واقعة من الوقائع المتنازع عليها أمامه لمساس ذلك بالموضوع، ولأنه يشترط لاختصاصه بالحكم فى الاجراء الوقتى أن تكون الوقائع المطروحة أمامه إما معترفا بها من الخصام أو ثابتة من ظاهر المستندات المقدمة فى الدعوى، وإنما يحق له سماع الشهود فى أمر ما إذا كان نفس طلب سماعهم مستعجلاً كأن يكونوا على وشك الرحيل، ويصعب بعد ذلك إحضارهم فتضيع الفائدة المرجوة من شهادتهم، فله فى هذه الحالة أخذ أقوالهم وبعد عمل محضر بذلك يرسل إلى المحكمة

(١) استئناف مختلط فى ٣٠ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦ و ١٠ أبريل ١٩٣٥

المجموعة ٤٧ ص ٢٣٧ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٩ اغسطس ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٩٨ ص ٩

(٢) استئناف مختلط فى ٢٢ يونيه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٨ و ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ١ ص ٧٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات نبذة ١٠ واستئناف مختلط فى ٥ يناير ١٩٢١ الجازيت

نفرابر ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦



المختصة بنظر الموضوع كسند في الدعوى الموضوعية أسوة بدعاوى إثبات الحالة المستعجلة (١)

أربعين — الانتقال إلى الأعيان المتنازع عليها لتطبيق مستندات الملكية على الطبيعة (٢) أو الحكم بتعيين خبير لأجراء التطبيق المطلوب عند الفصل في إشكالات التنفيذ الخاصة بها (٣) .

واحد وأربعين — إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للارتباط عملاً بنص المادة ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مختلط و ١٦٨ فرانسى لأنه يشترط فى الاحالة للارتباط أن يكون موضوع الدعويين واحداً ولأن الاجراء الذى يصدر منه مؤقتاً صرف لا يؤثر على أصل الحق بشى ما (٤)

اثنين وأربعين — الحكم فى دعاوى منع التعرض (٥)

ثلاثة وأربعين — الفصل فى المنازعات التى تحصل بشأن الاتفاقات التى تجريها الحكومة مع البنوك المصلحة العامة وتخفيفاً للضغط على المدينين (٦)

أربعة وأربعين — التصريح للدائن بصرف مبالغ مودعة على ذمته فى الخزانه بشرط التخالص إذا كان يريد استلامها من أصل الحساب أو بايصال لا يفيد التخالص نهائياً عن الدين (٧)

---

(١) جارسونيه ج ٨ ص ٤٠٠ وقرر بأنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة أن يأمر بتحقيق أو تعيين خبير بشكل يمس الموضوع واستئناف مختلط فى ٢٧ يناير ١٩٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤ و ١ فبراير ١٩٩٩ المجموعة ١١ ص ١٢٠ و ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨

(٢) استئناف مختلط فى ٦ فبراير ١٩٩٦ المجموعة ٨ ص ١١٤

(٣) استئناف مختلط فى ٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٢

(٤) استئناف مختلط فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٤ الجازيت ابريل ١٩٢٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٢

(٥) استئناف مختلط فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٢٣

(٦) استئناف مختلط فى ٢١ يونية ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٥١

(٧) استئناف مختلط فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٣ و ٦ مارس ١٩٣٥

المجموعة ٤٧ ص ١٨٧

فحمة وأربعين — بيع العقارات أو المنقولات المرهونة عند عدم سداد دين الرهن (١)

سنة وأربعين — الحكم في المسائل المتعلقة بدعوى التزوير الأصلية أو الفرعية (٢)

سبعة وأربعين — الحكم في المنازعات الخاصة بأحقية المستأجر في التأجير من الباطن أو في التنازل عن الإيجار (٣)

ثمانية وأربعين — الأمر بإجراء الحجز التحفظي على منقولات المستأجر عند التأخير في الإيجار مهما كان هناك استعجال أو خطر على حقوق المؤجر ولا تقاس هذه الحالة على حالة الحكم بالاخلاء (٤)

وغير ذلك من المسائل الأخرى التي لا يمدن حصرها والتي سيأتي الكلام عليها تفصيلاً عند شرح الأمور والمنازعات التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها

مصاريف الدعوى المستعجلة وهل يجوز للقضاء المستعجل بالحكم فيها أم لا ١٢٢ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بمصاريف الدعوى المنظورة أمامه . فقال فريق بعدم اختصاصه إطلاقاً لأن عمله لا يتعدى الحكم في الإجراءات الوقفية التحفظية والحكم بالمصاريف معناه فصل قطعي في الالتزام بها (٥)

---

(١) باريس في ٣ أكتوبر ١٨٣٩ دالوز ١٨:٥ ج ٢ ص ٦ واستئناف مختلط في ١٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ١٢٩ و ٢٦ نوفمبر ١٩٣٥ الجازيت أكتوبر ١٩٣١ ص ٢٣: رقم ٥٠٦ وعكس ذلك استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٢١ الجازيت سبتمبر ١٩٢١ ص ١٧٦ رقم ٢٤٦

(٢) استئناف مختلط في ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ المجموعة ١: ص ١٠٤ ومصر أهلى مستعجل في ٣ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماة العدد الثاني السنة الخامسة عشرة ص ١٣٦ رقم ٥٩

(٣) تولوز في ٣١ أغسطس ١٨٢٩ دالوز ١٨٤٠ ج ٢ ص ٦ (٤) مصر مختلط مستعجل في ١١ يناير ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٥٢ وعكس ذلك استئناف مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٣ المجموعة السنة ٦ ص ٤

(٥) جارسونيه و سيزار بروج ٨ نبذة ٣٠٠٨ وبورج في ٣٠ أغسطس ١٨٣١ و ٢٤ يولييه ١٨٣٢ دالوز ٣٢ ج ٢ ص ٢١ وريوم Riom في ١٢ نوفمبر ١٨٨٣ دالوز ٨٥ ج ٢ ص ٦٤

وقال فريق ثان بولايته في ذلك في جميع الأحوال سواء بصفة ابتدائية أو استثنائية طبقاً للقاعدة القائلة بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وبأن كل هيئة قضائية تختص بالفصل في مصاريف الدعاوى التي تنظرها (١)

وقال فريق ثالث ورأيه الراجح ونأخذ به لمطابقته للقانون والمنطق والعدالة بعدم وضع قاعدة ثابتة لذلك تسرى على جميع أنواع القضايا والدعاوى وبأنه يجب بحث كل حالة على حدة فإذا كان الاجراء الوقتي المنظور أمام المحكمة يتطلب معه طرح النزاع أمام محكمة الموضوع كما هو الحال في دعاوى إثبات الحالة وفي بعض قضايا الحراسة يترك القضاء المستعجل الفصل في المصاريف لمحكمة الموضوع لأن حكمه في المصاريف يعتبر في هذه الحالة قاطعاً في الحق أو في موضوع التقاضي وهو خارج عن اختصاصه الفصل فيه — أما إذا كان الاجراء المذكور غير محتمل معه نظر الموضوع أمام المحكمة المختصة أو انتهى بالصلح أمام القضاء المستعجل أو كان القضاء المذكور مختص بالفصل فيه بنص القانون ففي جميع هذه الأحوال يختص القضاء المستعجل بالحكم في المصاريف إذ لا معنى لتكليف الخصام برفع دعوى بالمصاريف أمام محكمة لم تنظر الدعوى أصلاً وحرمان محكمة نظرتها من الحكم فيها مع ما يترتب على ذلك من زيادة في المصاريف وصعوبة في التقاضي وخلافه (٢) ويسير على هذا الرأي القضاء المختلط في أحكامه (٣)

---

(١) برتان ج ٢ نبذة ٢٦٩ وبازو Bazot ص ٣٨٢ وما بعدها وجيرار ص ٩١ ودواي Douai في ١٨ يونية ١٩٤٥ دالوز ٤٥ ج ٤ ص ٤٤٧ وبورج في ٩ نوفمبر ١٨٧٠ الباندكت ٧١ ص ٢٦٦ وجرينوبل في ١٠ مايو ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ١٨٠

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٢٤ وما بعدها وحكم محكمة دواي Douai في ١٣ يونية ١٩٠٦ دالوز ١٩١٠ ج ٥ ص ٢٢ والنقض الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ١ ص ٤٠٨ و ٦ أغسطس ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٣٣ وانجير في ٢٤ فبراير ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٢٦ والسين في ٢١ أكتوبر ١٨٩٩ جازيت المحاكم ١٩٠٠ ص ١٦٨

(٣) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٢٥٢ و ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧ و ٢٨ فبراير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٣٨ و ١٠ أبريل ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢٣٧ و ٢٠ و ٥ يونية ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ١٩٤ - واستئناف مختلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت ٢٨٥ ص ٣١١ نبذة ٣٥٧ وعكس ذلك استئناف مختلط في ٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة الرسمية المختلطة ١٢ ص ٢٥٢ وقرر بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالمصاريف في جميع الأحوال

### أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس

١٢٣ — اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس، فقال البعض بعدم اختصاصه بذلك لأن اختصاصه بالفصل في عاوى اثبات الحالة والحراسة ينتهى بمجرد الحكم فيها ولا يجوز له طبقاً لذلك تقدير اتعاب الخبراء والحراس (١) وقال آخر باختصاصه بذلك لاعتبار الفصل في مثل هذه المسائل متفرعاً عن الدعاوى المنظورة أمامه وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر في القضاء الأهلى والمختلط (٢)

### أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقوائم الرسوم

١٢٤ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بحسب رأى الراجح في تقدير المصاريف الواجب التنفيذ بها على الخصم الآخر وفي تقدير الرسوم المستحقة لقلم الكتاب بموجب قوائم طبقاً للائحة المرسوم المعمول بها أمام المحاكم (٣)

المعارضات التى تحصل فى اتعاب الخبراء والحراس فى أوامر تقدير المصاريف  
١٢٥ — اختلفت أحكام المحاكم المختلطة فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الفصل فى المعارضات التى تحصل فى الأوامر التى تصدر منه باتعاب ومصاريف الحارس أو الخبير أو بمصاريف الدعوى التى يجوز لأحد الخصمين التنفيذ بها على الآخر، فقال البعض بعدم اختصاصه لعدم وجود وجه للاستعجال وباختصاص المحكمة الكلية بذلك وحدها لتعدد القضاة ووجود ضمان أكثر للتقاضين بسبب ذلك (٤) وقال آخر بالاختصاص طبقاً للمادة ١٢٣ مرافعات مختلط — والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به (٥)

(١) استئناف مختلط فى ٦ مارس ١٨٨٩ المجموعة ١ ص ٦١ و ٣ فبراير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٢٥

(٢) استئناف مختلط فى ٢٦ يونيه ١٨٩٩ المجموعة ١ ص ١٧٥ و ١٥ فبراير ١٨٩٤ المجموعة الرسمية المختلطة

١١ ص ١٥٦ و ٢٠ و ٥ يونيه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ - ١٩٤ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩

(٣) استئناف مختلط فى ٢٠ يونيه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩٩

(٤) استئناف مختلط فى ٢ يناير ١٩١٥ الجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٦

(٥) استئناف مختلط فى ١٨ ديسمبر ١٩١٢ الجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢١ و ٢٠

يونيه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩ و ٣ يناير ١٩٣٤ الجازيت

يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٢ رقم ٣٩٦



### المعارضات في قوائم الرسوم الخاصة بالدعوى المستعجلة

١٢٦ — ولو أن بعض المحاكم الأهلية جرى على اختصاص المحكمة الكلية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بنظر مثل هذه المعارضات اعتماداً على ظاهر نص المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم وإلى العادة التي جرت بأمضاء قوائم الصرف في الاسكندرية ومصر) وهما المدينتان اللتان توجد فيهما محكمة أمور مستعجلة جزئية ( إلا أننا نرى خلاف ذلك وأن الرأي الصحيح والصائب هو اختصاص المحكمة المستعجلة بنظرها للأسباب الآتية : أولاً. لأن المحكمة المذكورة تفصل في المعارضات الحاصلة في هذه القوائم بصفقتها متفرعة من القرار الصادر في الاجراءات الوقفية المطروحة أمامها لا باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى — ثانياً — لأن المادة ١١٨ مرافعات أهلى تنص بصريح العبارة على اختصاص المحكمة التي صدر منها الحكم المعارض في مصاريفه بنظر المعارضة الحاصلة في المصاريف منعقدة بهيئة غرفة مشورة دون أية محكمة أخرى مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الحكم جزئية كانت أو كلية ابتدائية أو استئنافية سواء اختصت بالموضوع أو بالأمور المستعجلة — ثالثاً — لأن المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم لم تخالفاً المادة المذكورة في تعيين اختصاص المحكمة الواجب نظر المعارضة في قوائم الرسوم أمامها — رابعاً — لأن القرار الصادر بإنشاء محكمة جزئية في مدينة القاهرة وأخرى في الاسكندرية لنظر الأمور المستعجلة التي كانت تدخل أصلاً في دوائر محاكم معينة نص على اعتبارها ضمن المحاكم الجزئية الكائنة في دائرة محكمتى مصر والاسكندرية وسماها محكمة الأمور المستعجلة الجزئية وعلى ذلك فلها الحق وحدها في اصدار قوائم المصاريف والرسوم ونظر المعارضات الحاصلة فيها عملاً بالنصوص المتقدمة . ويأخذ القضاء المختلط بهذا الرأي في أحكامه (١)

---

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩

هل يعتبر ماساً بالموضوع اتخاذ إجراء بمعرفة القضاء المستعجل لتتویر الدعوى  
تمهيداً لبحث اختصاصه فيها

١٢٧ — ولا يعتبر ماساً بالموضوع صدور إجراء أو قرار بمعرفة القضاء  
المستعجل لتتویر الدعوى تمهيداً لبحث اختصاصه ومعرفة ما اذا كان مختصاً بالفصل  
في الدعوى المنظورة أمامه من عدمه إذ له كحكمة الموضوع أن يبحث في الدفع  
التي تثار أمامه بغرض منعه من الحكم في الدعوى، ويشترط لصحة الإجراء المذكور  
أن يكون القصد منه تتویر الدعوى للبحث في مسألة الاختصاص من عدمه من  
توافر ركني الاستعجال وعدم المساس بالموضوع. أما اذا لم يقصد منه البحث في  
مسألة الاختصاص بل الفصل في وقائع مادية أو حقوق متنازع عليها فلا يدخل  
في ولايته الحكم به (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٣١ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ والنقض الفرنسي  
في ١٢ يناير ١٩٢٠ سيري والبانديكت ١٩٢٠ ج ٢ ص ٥١ واستئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة

# الباب الرابع

## الفصل الاول

### شروط التقاضى أمام القضاء المستعجل

Conditions requises pour l'exercise du référé

١٢٨ - الأصل أن لسل ذى مصلحة الحق فى التقاضى أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظاً لحقوقه أو باستمرار أو إيقاف تنفيذ الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ (١)

١٢٩ - ولا يشترط لذلك أن تتوافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضى أمام القضاء العادى بل يكفى أن تكون لرافع الدعوى مصلحة محققة من الاجراء المطلوب وكفى، والسبب فى ذلك يرجع الى أمرين الأول : طبيعة الاستعجال وما يجب له من اجراءات سريعة لدرء الخطر الطارىء. تتعارض مع المطالبة بأهلية التقاضى العادى التى يلزم لها شروط معينة وبعضها تصارىح من هيئات خاصة تستغرق وقتاً للحصول عليها الثانى . عدم تأثير الأحكام أو القرارات المستعجلة على الموضوع أو أصل الحق الذى يبقى دائماً سليماً بالرغم من صدورها (٢) وطبقاً لذلك يجوز لأحد ناظرى الوقف المعينين بشرط عدم الانفراد التقاضى وحده أمام القضاء المستعجل اذا لم يوافق الناظر الآخر على التقاضى أمامه كما يجوز ذلك للمستحق فى الوقف للمحافظة على حقوقه قبل الناظر أو للمحافظة على حقوق الوقف قبل الغير اذا أهمل

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٤٧ نبذة ١٨١ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ ودى بليم ج ٢ نبذة ٢٤ وجارسويه وسيزار برو ج ٧ نبذة ١٤٦٥ ص ٢٨٠ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٩٣

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ١٨٢

أو تراخي المتولى في صيانتها أو كان الوقف شاغرا (١) أو للوكيل في حالة الوكالة العامة أو لأحد الشركاء على الشيوع فيما يختص بجميع الأموال المشتركة أو لمدير الشركة بغير تصريح من مجلس الإدارة كما يحق ذلك أيضا لعديم الأهلية إذا تعارضت حقوقه مع مصلحة الوصى أو القيم أو الولي مهما كان الباعث على ذلك فيجوز لكل من المحجور عليه للسفه أو لضعف في قواه العقلية (٢) أو للقاصر بعد سن الثماني عشرة سنة أو حتى قبل ذلك في أحوال الضرورة القصوى (٣) أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ويطلب الحكم له بالأجراءات الوقتية التي يراها — كما يجوز ذلك أيضاً للمرأة المتزوجة في فرنسا بدون الحصول على إذن من زوجها أو تصريح من القضاء كنص المادة ٢١٨ مدني فرنسي (٤) أو للعمدة أو رؤساء المجالس البلدية بغير إذن من جهة الإدارة الخاصة (٥) أو للأجنبي على حسب الرأي الراجح دون تقديم الكفالة المنصوص عنها في المادة ١٦ مدني فرنسي (٦) إنما لا يجوز ذلك للمعتوه أو المجنون الذي لا يدري ما يقول أو يفعل والذي لا يسأل عن أعماله (٧)

### هل يستفيد الغير من ذلك

١٣٠ — ويجوز أيضاً للغير للأسباب المتقدمة أن يرفع الدعاوى المستعجلة على أى

- 
- (١) مصر أهلى مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٤ القسم الثانى السنة ١٥ ص ٢٩٠ رقم ١٣٤ و ٢٤ أغسطس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٥ السنة ١٦ ص ٥٢٩ رقم ٢٣٠ وقضى بأنه يجوز لأحد المستحقين في وقف شاغر رفع دعوى بطلب إيقاف أعمال الهدم والبناء التي يحدثها الغير في منزل للوقف لوجود مصلحة له في ذلك وبأنه لا يلزم في هذه الحالة إيقاف الفصل في الدعوى حتى يعين ناظر من المحكمة الشرعية
- (٢) مرنياك ج ٢ ص ١٥٧ نبذة ١٨٤ وما بعدها وباريس في ٣٠ يولييه ١٨٢٨ الذي أشار إليه وجارسونيه وسيزار برو ج ١ ص ٢٨٠ نبذة ١٤٦٥
- (٣) بيوش نبذة ٢٢٥ وحكم محكمة باريس في ٣ يونيه ١٨٥٥ الذي أشار إليه وقرر بأخصية القاصر في رفع دعوى مستعجلة بطلب التصريح له بمسكن مستقل عن مسكن الوصى الذي يسى معاملته
- (٤) دى بليم ج ٢ ص ٢٤ ويوش نبذة ٢٢٥ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ وكيرييه ج ١ نبذة ٩٢٣
- (٥) دى بليم ج ٢ ص ٢٤ ويوش نبذة ٢٢١ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦
- (٦) مرنياك ج ٢ ص ١٥٠ نبذة ١٩٢ وما بعدها
- (٧) دالوز العمل ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٩٧ وباريس في ٣٠ يولييه ١٨٢٨ المشار إليه فيه ودى بليم ج ٢ نبذة ٢٤ وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ ص ٢٨٠ نبذة ١٤٦٥



واحد ممن سبق ذكرهم دون احتياج لتوافر شروط أهلية التقاضى العادى فى المدعى عليه (١)

١٣١ — إنما لا يصح التنفيذ فى مواجهة شخص عديم الأهلية. وعلى ذلك يبطل التنفيذ الحاصل فى مواجهة شخص قاصر أو محجور عليه دون ادخال الوصى أو القيم عليه . ويجب على القضاء المستعجل الحكم بأيقافه حتى يتخذ الدائن الاجراءات الصحيحة فى مواجهة الوصى أو الولى أو القيم (٢)

١٣٢ — وقد يكون لشخص مطلق الحرية فى التصرف فى حقوقه ومع ذلك لا يمكنه الالتجاء إلى القضاء المستعجل فى جميع الأحوال إذا رعى من التقاضى أمامه الحصول على حق موضوعى لا يدخل فى ولاية القضاء المستعجل الحكم فيه كالمدين الذى يترك دائته يستصدر عليه حكما بالدين مشمولا بالنفاذ من محكمة الموضوع ثم يستشكل وقت التنفيذ ويطلب من القضاء المستعجل تأجيل التنفيذ أو اعطائه مهلة لذلك الأمر الذى لا يدخل فى وظيفة القضاء المذكور بحسب رأى الراجح والمعمول به فى فرنسا ومصر .

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ١٨٨ ويوش نبذة ٢٢٣ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٧٦ وما بعدها ودالوز العملى ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٩٥ والنقض الفرنسى فى ١٠ ابريل ١٨٧٢ دالوز ج ٧٣ ص ١٢

(٢) استئناف مختلط فى ٣ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الاولى ص ٧

# الفصل الثانى

## اجراءات التقاضى Procédure du référé

### الفرع الأول

#### قواعد عامة

١٣٣ — اجراءات التقاضى أمام القضاء المستعجل بسيطة وسريعة وتحصل أمام القضاء المصرى ( أهلى ومختلط ) بأحدى الطرق الثلاث الآتية :

الاولى — تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة فى المواعيد المعتادة ( مواد ٤٨ و ٤٩ مرافعات أهلى و ٣٧ و ٣٨ مختلط )

الثانية — إعلان الخصم فى حالة الاستعجال الشديد بالحضور أمام المحكمة أو فى منزل القاضى فى ساعة معينة أو فى نفس الساعة الحاصل فيها الاعلان بعد أخذ تصريح بذلك من القاضى المختص ( الفقرة الثانية من المادة ٤٩ مرافعات أهلى معدلة بقانون ٩ مايو سنة ١٨٩٥ ومادة ٩٤ مرافعات مختلط )

ويشترط لصحة التصريح أن يحصل بالكتابة، وعلى ذلك فيبطل التصريح الشفوى ويترتب على ذلك بطلان عريضة الدعوى المترتبة عليه (١) والبطلان المذكور نسبي يستفيد منه المدعى عليه إن شاء تمسك به وإن رغب عدل عنه صراحة أو ضمناً بالتكلم فى موضوع الدعوى (٢)

الثالثة — حصول التكليف بالحضور على محضر التنفيذ ( مواد ٣٩ مرافعات أهلى و ١٣٨ مختلط و ٨٠٨ فرنسى )

---

(١) بواتيه Poitiers فى ٢ ديسمبر ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ٨٨

(٢) جرينوبل فى ١٠ مارس ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ١٨٠

وهناك طريقة رابعة يعمل بها في فرنسا مستمدة من نص المادة ٧ مرافعات فرنسي والتي لا نظير لها في مصر في الأهل والمختلط وهي حضور الطرفين أمام القضاء المستعجل بدون سابقة اعلان أو تكليف بالحضور واتفاقهما على طرح النزاع أمامه وطلب الحكم فيه (١) وحذا لو أوجد المشرع عندنا هذا النص وقصره على النزاع المستعجل فقط الذي يقتضى السرعة في التقاضى

وهذه الطريقة الأخيرة موجودة في المحاكم الشرعية إذ يمكن لطرفي الخصومة الحضور من تلقاء أنفسهما أمام المحاكم الشرعية جزئية كانت أو كلية وطلب سماع الخصومة القائمة بينهما بدون سابقة اعلان ، مادة ٤٧ من اللائحة ، (٢)

ولا يشترط في كل هذه الأحوال حتى في فرنسا حضور محام مع الخصام أثناء المرافعة أو المدافعة في الدعوى بل يجوز حضورهم بأنفسهم للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم (٣)

إنما يجب حضور محام في فرنسا أمام محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف الحاصل عن قرارات قاضى الأمور المستعجلة (٤)

## أوجه الشبه بين الاجراءات المستعجلة والعادية

١٣٤ — تتشابه اجراءات التقاضى المستعجلة مع الاجراءات العادية فيما يأتى :-

أولاً — تطرح الدعاوى المستعجلة كالعادية في نفس الجلسة التي حددت لها في ورقة التكليف بالحضور، ولا يتعين الحكم فيها في نفس الجلسة بل يجوز تأجيل الفصل فيها لجلسة أخرى (٥)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٥٣ نبذة ١٩٦ وبازو Bazot ص ٣٦٩ وكيرييه ج ٢ نبذة ٩٣١ وجارسونيه ج ٧ ص ٢٨٥ نبذة ١٤٦٧ ومورو Moreau نبذة ٣٧٨ .

(٢) انظر في ذلك شرح اللائحة الشرعية لأحمد قححه بك وعبد الفتاح بك السيد ص ٢١٦ نبذة ٢٩٢

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٥٤ نبذة ٢٠٠ وديجون في ١٨ يناير ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ١٦٠

(٤) حكم محكمة ديجون السابق الاشارة اليه

(٥) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٠٧ ودى بليم ج ٢ ص ٣٤ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ ص ٣١٨ ويوش

ثانياً — يمكن الدفع بعدم الاختصاص المركزي *ratione personæ* أو الفرعي *ratione materia* أمام القضاء المستعجل أسوة بالقضاء العادي ، ويجب للأخذ بالدفع الأول ابدأؤه قبل ما عداه من أوجه الدفوع الأخرى وقبل ابداء أى طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً بالتكلم في الموضوع ولا يجوز للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها (١) ( مواد ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ محتلط و ١٦٨ و ١٧١ فرنسى ) أما الثانى فيمكن التمسك به في أية حالة أثناء نظر الدعوى لمساسه بالنظام العام (٢) حتى في القضاء الأهلى بحسب الرأى الصحيح والمستمد من نص المادة ٢٨ مرافعات أهلى ويختلف القضاء المستعجل في هذه الحالة في الأهلى عن القضاء العادى في أن الدفع المذكور لا دخل له بالنظام العام أمام القضاء الأخير .

ثالثاً — يجوز للقضاء المستعجل ضم الدعوى المطروحة لقضية أخرى منظورة أمامه عند وجود ارتباط ظاهر بين الدعويين ( ٣ )

رابعاً — يجوز الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالنسبة لوظيفتها أمام القضاء المستعجل أسوة بالقضاء العادى والدفع المذكور من النظام العام يجوز للقضاء المستعجل الحكم به من تلقاء نفسه حتى ولو لم يدفع به الخصوم ( ٤ )

خامساً — يجوز للقضاء المستعجل كالعادى أن يأمر باستحضار الأخصام شخصياً لاستجوابهم ومناقشتهم فيما غمض من وقائع الدعوى المطروحة (٥) كما يجوز له الانتقال إلى الشئ المتنازع عليه ومعاينته شخصياً (٦) إنما لا يحق له الانتقال

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٥٨ وباريس في أول ابريل ١٨٨١ باندكت وسيرى ١٦ ج ٢ ص ١٥ و ١٩ يونيه ١٨٩٥ باندكت وسيرى ١٦ ج ٢ ص ١٥

(٢) دى بليم ج ١ ص ٣٨٨ وما بعدها وبوردو في ٢٦ يونيه ١٨٩٩ باندكت وسيرى ١٩٠٠ ج ٢ ص ٢٥٠

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٠٨ ويوش نبذة ٢٩٣

(٤) حكم محكمة المنازعات في فرنسا في ١٣ ديسمبر ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ ج ٣ ص ٧١

(٥) دى بليم ج ٢ ص ٣٥ وجارسونيه وسيزار برو مرافعات ج ٨ ص ٣١٩

(٦) دى بليم ج ١ ص ٤١٥ و مرنياك ج ٢ نبذة ٢١٤



لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة إذا حصل نزاع جدى بشأنها لمنافاة ذلك لطبيعة الاستعجال ولمساس هذا الاجراء بالموضوع ( ١ )

سادس — يجوز له الأمر بتبادل المستندات بين الطرفين ( ٢ ) وهذه الطريقة معمول بها فى القضاء بين المختلط والفرنسى

سابع — يجوز لغير المتداعين التداخل فى الدعوى المستعجلة كالعادية ( ٣ ) ( مواد ٢٩٥ مرافعات أهلى و ٣٣٨ مختلط و ٣٣٩ فرنسى ) كما يجوز لكل من طرفى الخصومة إدخال ضمان فى الدعوى ( ٤ ) — وقد اختلف فى جواز التداخل الاختيارى أمام المحكمة الاستئنافية ، فقرر بعض المحاكم فى فرنسا عدم جوازه ( ٥ ) وقال البعض الآخر بجواز ذلك اذا كان يترتب على القرار المستعجل ضرر بحقوق الغير المتداخل فى الدعوى ( ٦ ) وعلى هذا رأى الأخير معظم الشراح هناك ( ٧ )

ثامن — يجوز للدعى عليه رفع دعوى فرعية أثناء نظر الدعوى المستعجلة ( مواد ٢٩٤ مرافعات أهلى و ٣٣٥ مختلط و ٣٣٧ فرنسى )

تاسع — يجوز للقاضى المستعجل تحويل الأخصام على محكمة مستعجلة أخرى مرفوع أمامها نفس الدعوى أو قضية أخرى مرتبطة بها ( المواد ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مختلط و ١٦٨ فرنسى )

---

( ١ ) استئناف مختلط فى ٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١١٤

( ٢ ) مرنياك ج ٢ نبذة ٢١٣

( ٣ ) مرنياك ج ٢ نبذة ٢١٨ وباريس فى ٢٦ نوفمبر ١٨٣٨ باندكت وسيرى ٣٩ ج ٢ ص ٣٠٥

( ٤ ) باريس فى ٩ يوليه ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٣٩٤

( ٥ ) باريس فى ١٢ يونيه ١٩٠٠ دالوز ج ٢ ص ٧٣

( ٦ ) باريس فى ٩ يوليه ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٣٩٤

( ٧ ) دى بليم ج ١ ص ٤١١ ويوش نبذة ٢٩٢ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ ص ٣١٩

عاشراً — يجوز له تحويل الخصام أمام محكمة الموضوع إذا لم يكن هناك وجه للاستعجال في القضية

حادى عشر — يجوز التصالح أمامه والتصديق على محضر الصلح أسوة بالقضاء العادى ( ١ )

ثانى عشر — يجوز للاخصام التمسك بالاقارات التى تحصل أمامه فى القضايا الأخرى التى ترفع بينهم ( ٢ )

ثالث عشر — يشترط لصحة اعلانات طلب الحضور أمامه أن تحصل لنفس الشخص أو فى محله أسوة بأعلانات الدعاوى العادية ( ٣ ) فإذا حصلت فى غير ذلك كانت باطلة نسبياً بمعنى أنه يجوز للدعى عليه التمسك بإعلانها أو التنازل عن ذلك صراحة أو ضمناً بالحضور فى الدعوى ( : )

أوجه الاختلاف بين اجراءات التقاضى المستعجلة والعادية

١٣٥ — تلخص هذه الأوجه فيما يأتى :

أولاً — قصر مواعيد التكليف بالحضور أمام محكمة الأمور المستعجلة دون العادية حيث يمكن للدعى عند الاستعجال الشديد تكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة لساعة معينة فى نفس اليوم الحاصل فيه الاعلان

---

( ١ ) دالوز العملى ج ١٠ «مستعجل» نبذة ١٤٧ ودى بليم ج ١ ص ١٩ : واستئناف مختلط فى ١٣ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٧٣

( ٢ ) مرنياك ج ٢ نبذة ٣١٦ ودى بليم ج ٢ ص ٣٧

( ٣ ) باريس فى ١٩ ابريل ١٩١٣ دالوز ١٩١٥ ج ٢ ص ٥٥ وقرر بإعلان اعلان الدعوى المستعجلة الحاصل لتاجر فى محل خلاف محله الحقيقى أو مركزه الفرعى حتى ولو كان المحل الحاصل فيه الاعلان ترد فيه رسائل التاجر من وقت لآخر

( ٤ ) انظر عكس ذلك النقص الفرنسى فى ٢٢ يناير ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٩٤ وقرر بحق المدعى عليه فى التمسك بالإعلان بالرغم من حضوره فى الدعوى وفى هذا المعنى أيضا برتان ج ٢ نبذة ٢٨٣

ثانياً — قصر مواعيد تأجيل الدعاوى أمام المحكمة المستعجلة وسرعة الفصل فيها (١)

ثالثاً — امكان التقاضى فى الدعاوى المستعجلة فى منزل القاضى أو فى أى مكان آخر يتفق عليه ( مواد ٤٥٢ مرافعات أهلى و ١٣٦ و ٥١٤ مختلط )

رابعاً — عدم ضرورة بحث صفة الاخصام فى القضاء المستعجل

خامساً — عدم اشتراك النيابة فى المحاكم المختلطة فى الجلسة المستعجلة أسوة بالجلسات المدنية العادية — أما فى القضاء الأهلى فلا تشترك النيابة أصلاً فى الجلسات المدنية الا فى حالة النقض والابرار

سادساً — لا يلزم القاضى فى فرنسا أو فى مصر فى المختلط أثناء نظر الدعوى المستعجلة بعرض المصالحة على الاخصام قبل نظر الدعوى لمنافاة ذلك لطبيعة الاستعجال التى تقتضى سرعة الفصل فى الدعاوى لا تأخيرها بتقديم اقتراحات للصالح وخلافه فيها (٢)

سابعاً — عدم جواز الحكم بثبوت الغيبة فى القضايا المستعجلة أمام القضاء المختلط والفرنسى لأن الاحكام المستعجلة الصادرة منهما لا يجوز المعارضة فيها ( مواد ١٤٤ مختلط و ٨٠٩ فرنسى ) (٣)

أما فى القضاء الأهلى فيجوز الحكم بثبوت الغيبة فى القضايا المستعجلة أسوة بالدعاوى العادية لجواز المعارضة فى الأحكام الغيابية المستعجلة الصادرة منه

ثامناً — للقضاء المستعجل عند غياب المدعى عليه عن الحضور فى الجلسة المحدد لنظر الدعوى تأجيلها اذا رأى لزوماً لذلك وتكليف المدعى بأعادة اعلانه من

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٠٢

(٢) جارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠١ ص ٣٢٠

(٣) بوردو فى ٢٤ يونيه ١٨٣٣ دالوز ٣٤ ج ٢ ص ٤٦ وانجير Angers فى أول سبتمبر ١٨٥١ دالوز

٥٢ ج ٥ ص ٣٢٨ وباستيا Bastia فى ١١ فبراير ١٨٥٩ سبرى ٥٩ ج ٢ ص ٢٥٢ ويوش نبذة ٢٨٢ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠١ ص ٣٢٢ ومرنياك ج ٢ نبذة ٢٠٤

جديد دون التقييد بأحكام الفقرة الأولى من المادة ١١٩ مرافعات أهليوا لمادة ١٢٤ مختلط و ١٤٩ فرنسي (١)

هل يجوز للمحامي أنه يترافع أمام القضاء المستعجل بدونه توكيل

١٣٦ — يجوز للمحامي أن يترافع في فرنسا عن موكله أمام القضاء المستعجل بدون توكيل ثابت أو خاص اعتماداً على صفته ومراعاة لطبيعة الاستعجال التي تقتضي سرعة الفصل في الدعاوى المستعجلة — وحضوره في هذه الحالة يحصل على مسئوليته ، فإذا اتضح عدم وجود تفويض له في ذلك يسأل عن الأضرار التي تحدث للشخص الذي حضر عنه أو للغير من بطلان الاجراءات (٢) وقد أخذت محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المبدأ وأقرته في دعوى الحراسة التي رفعها ورثة اللورد كارنارفون على الحكومة بطلب وضع حفائر وعاديات مقبرة توت عنخ آمون تحت الحراسة وأجازت للمحامي الحضور عن موكله بمقتضى رسالة برقية وصلته من الخارج لتعذر عمل توكيل له في الوقت المناسب (٣)

هل يجوز للقضاء المستعجل إصدار أمطام تمهيدية أو تحضيرية في الدعوى

١٣٧ — يقول فريق من الشراح وبعض المحاكم في فرنسا باختصاص القضاء المستعجل كالمحاكم العادية في إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية من إحالة الدعوى الى التحقيق أو تعيين خبير لبحث نقطة أو واقعة مادية متنازع عليها تمهيداً للفصل فيها (٤) ويرى آخر التفرقة بين حالتين — الأولى — أن يكون الغرض من الأحكام المذكورة تنوير الدعوى لبحث مسألة الاختصاص من عدمه — الثانية — أن يكون القصد منها الفصل في وقائع مادية أو حقوق متنازع عليها — ففي الحالة الأولى يختص بإصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية . أما في الحالة الثانية فلا يدخل في

(١) دي بليم ج ٢ ص ٣٤ ويوش نبذة ٢٨٢ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠٠١ ص ٣٢٢

(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٥٥ والسين في ٢٥ يناير ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ٢١

(٣) استئناف مختلط في ٢ أبريل ١٩٢٤ المجازيت يونيه ١٩٢٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥

(٤) دي بليم ج ٢ ص ٣٥ ويوش نبذة ٢٨٩ وروديير ج ٢ ص ٣٩١ وجارسونيه وسيزار برو

ج ٨ نبذة ٣٠٠٠ ص ٣١٩



ولايته ذلك (١) والرأى الأخير هو المعمول به فى القضاء المختلط بمصر (٢) ونرى الأخذ به لوجهاته ومطابقته لروح القانون للأسباب الآتية أورو : لأن تحويل القضاء المستعجل الحق فى إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية فى نقط متنازع عليها يتنافى مع طبيعة الاستعجال والخطر المحقق بالحق المطروح أمامه والذي يستوجب سرعة الفصل فى الدعوى ثانيا : يشترط لاختصاص القضاء المستعجل للفصل فى الأجراء الوقتى عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق ، والحكم بأجراء شئ من ذلك فيه مساس ضمنى بالموضوع ثالثا : لأن الأحكام المستعجلة مؤقتة بطبيعتها لا تؤثر بشئ ما على الموضوع أو أصل الحق الذى يبقى سليما بالرغم منها ، وعلى ذلك فلا ضرورة لتحويل القضاء المستعجل الحق فى بحث المنازعات الموضوعية الصرفة رابعا : يجب لولاية القضاء المستعجل فى الحكم فى الدعاوى المستعجلة أن تكون وقائعها إما معترفا بها من الخصام أو ثابتة من المستندات المقدمة منهم — أما اذا كان هناك نزاع جدى على موضوعها فتععدم عنه وظيفة الحكم فيها وتصبح من اختصاص قاضى الموضوع وحده (٣)

(١) بروج فى ٧ ابريل ١٨٣٢ دالوز ٣٢ ج ٢ ص ١٦٣ ومرنيك ج ٢ نبذة ٣٣١ وباريس فى ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ٨٧

(٢) استئناف مختلط فى ٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١١٤ وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الانتقال الى العين المتنازع عليها لتطبيق مستندات الطرفين عليها — واستئناف مختلط فى ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤ وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بأحوالة الدعوى الى التحقيق تمهيداً للفصل فى واقعة متنازع عليها وانما يجوز له ذلك عند الاستعجال فقط كما اذا كان الشهود على وشك مغادرة القطر المصرى فله فى هذه الحالة سماع أقوالهم فى محضر كمقاضى التحقيق وترك نتيجة التحقيق للجهة القضائية المختصة ٣ نوفمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ وقضى بأن ولاية القضاء المستعجل محدودة واستثنائية محض وبأنه لا يجوز له الأمر بعمل اجراء من اجراءات التحقيق الا عند الضرورة القصوى ومنعاً من خطر محقق لا يمكن تلافيه و ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨ و ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٣٩ رقم ٤٢ وقضت بعدم اختصاص القضاء المستعجل عند الحكم فى اشكال تنفيذ حكم مرسى مزاد فى تعيين خير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة أو الانتقال بنفسه لاجراء التطبيق بل يتعين عليه الحكم بالايفاف عند جدية النزاع وترك أمر التطبيق وعدمه لمحكمة الموضوع

(٣) مرنيك ج ٢ ص ١٥٨ وما بعدها ودالوز العملى ج ١٠ ص ٧٥٤ نبذة ٢٢١ وما بعدها

هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتحليف الخصام اليمين الحاسمة أو المتممة

١٣٨ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتحليف الخصام اليمين الحاسمة أو المتممة في الدعوى المنظورة فقال البعض باختصاصه بذلك باعتبارها من الأحكام التمهيدية والإجراءات الداخلة في ولايته اجراؤها أسوة بقضاء الموضوع (١) وقال آخرون بعدم اختصاصه بذلك لتعلقها بأجراءات قطنية ماسة بالموضوع لا يدخل في ولايته الحكم فيها (٢) والرأى الأخير هو الرأى الجح والمعمول به في مصر في القضاء المختلط (٣) والأهلى

هل يختص القضاء المستعجل بأمان الدعوى المستعجلة لمحكمة الموضوع للفصل فيها بحكم واحد مع الموضوع لمجرد قياس الدعوى الموضوعية أمامها

١٣٩ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في ذلك فقرر البعض بعدم اختصاصه في الحكم بذلك لعدم وجود أى ارتباط بين موضوع الدعوىين، وقال بأن الحكم الذى يصدر منه بالاحالة لمجرد قيام دعوى الموضوع يعتبر امتناعاً عنه، عن الفصل في الخصومة يؤخذ عليه، ويستثنى من ذلك حالة ككون النزاع الموضوعى أوشك الفصل فيه فيجوز له عندئذ الاحالة (٤) وقال آخرون باختصاصه في جميع الأحوال وإن للمحكمة الموضوعية في هذه الحالة الحق في أن تفصل الاجراء المؤقت عن الموضوع وتقضى فيه وحده (٥) والرأى الأول هو المعمول به في القضاء المختلط في مصر (٦)

---

(١) دى بليم ج ١ ص ٤١٥ ويوش نبذة ٢٨٤ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ ص ٣١٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسى نبذة ١٠

(٣) استئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٢ رقم ٧٦

(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٢٠ والنقض الفرنسى في ٢٧ يونيو ١٨١٠ المشار اليه فيه

(٥) دى بليم ج ١ ص ٤١٦ وحكم محكمة بو Pau في ٣١ اغسطس ١٨٣٧ دالوز ٣٩ ج ٢ ص ٩٣

(٦) استئناف مختلط في ١٥ اكتوبر ١٩٢٤ الجازيت ابريل ١٩٢٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٢

## الفرع الثاني

### طرق التقاضى أمام القضاء المستعجل

Des diverses manières d'introduire le référé

#### الطريقة الأولى

١٤٠ — هذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة العادية للتقاضى في شيء ما إذ تحصل بورقة تكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة تشتمل على كافة البيانات المقررة لأوراق المحضرين والايضاحات التي اشترطها القانون في المواد ٣٥ مرافعات أهلى و ٣٦ مختلط وتعلن في المواعيد التي نص عاها القانون في المواد ٤٨ مرافعات أهلى و ٣٧ مختلط وهى أربع وعشرون ساعة سابقة على تاريخ الجلسة وتحديد أيام الجلسات المستعجلة كل سنة في أثناء العمل والعطلة القضائية يحصل بقرار من وزير الحقانية

ولم تنص المادة ٨٠٧ مرافعات فرنسى على ميعاد معين للحضور أمام القضاء المستعجل واكتفت بقولها بأعلان الأخصام بالحضور أمام المحكمة المستعجلة فى اليوم والساعة المعينين من المحكمة، وتركت بذلك باب الاجتهاد مفتوحا للشرح وأحكام المحاكم لتحديد ميعاد الحضور، فقال البعض بإمكان الاعلان لأول جلسة مقبلة دون التقيد بأى ميعاد يمتضى بين طلب التكليف بالحضور وبين اليوم المحدد للجلسة (١) وقال آخر بضرورة اتباع المواعيد العادية أى مرور ثمانية أيام كاملة مضافا إليها مواعيد المسافة بين طلب الحضور وبين تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى (٢) وقرر ثالث بضرورة مرور أربع وعشرين ساعة فقط من تاريخ

---

(١) شوفو على كاريه Chouveau sur Carré نبذة ٢٧٦٧ وجلاسون وكوليه داج وتسيه ج ١

نبذة ٤٥٤

(٢) بورج فى ١٣ يريه ١٨٣٠ ومشار اليه فى مرياك ج ٢ نبذة ٢٢٧

الاعلان (١) وذهب رابع الى ترك ذلك لتقدير المحكمة تفصل فيه بحسب الحالة المطروحة أمامها وظروفها ومعرفة ما اذا كانت المدة التي مضت بين اعلان ورقة التكليف بالحضور وبين تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى كافية لتحضيرها والدفاع فيها من عدمه ، فاذا رأت أنها غير كافية أجلت الدعوى وأعطت المدعى عليه مهلة لتحضير دفاعه والمرافعة في الدعوى (٢) وهذا الرأي هو المعمول به قضاء هناك وان كان العمل جرى على ضرورة مرور أربع وعشرين ساعة كاملة بين طلب التكليف بالحضور وبين اليوم المحدد للجلسة (٣) ولا داعي عندنا للذهاب وراء الآراء المختلفة المتقدمة لتحديد المشرع المدة كما أسلفنا

١٤١ — ويجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور عن يد محضر لشخص الخصم أو المحل الحقيقي ولا يغني عن ورقة التكليف بالحضور أى شيء آخر فلا يمكن طرح النزاع أمام المحكمة بواسطة خطاب موصى عليه أو رسالة برقية أو خلافه

١٤٢ — وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في جواز اعلان الخصم في المحل المختار . فقال البعض بعدم جواز ذلك ويبطلان ورقة التكليف المعلنة في المحل المختار (٤) وقال آخر بجواز ذلك لطبيعة الاستعجال في الاجراءات الوقتية (٥) وهذا الرأي هو المعمول به أمام المحاكم المختلطة والأهلية في مصر (٦)

---

(١) رودير ج ٢ ص ٣٨٩ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٧ ص ٣١٥ وجارسونيه ج ٧ ص ٢٨٧ نبذة ١٤٦٧

(٢) برتان ج ٢ نبذة ٣٨٩ ومرنيك ج ٢ ص ٢٢٩ وباريس في ٨ مارس ١٨٧٠ سيرى ٧٠ ج ٢ ص ١٠١ والنقض الفرنسي في ٢٢ يناير ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٩٤ وباريس في ٢٥ أكتوبر ١٨٣٨ سيرى ٣٩ ج ٢ ص ١٤٢ و ١٢ يناير ١٨٦٧ سيرى ٦٧ ج ٢ ص ٣٦ واكس في ٢٢ ابريل ١٩٠١ دالوز ٩٠٣ ج ٢ ص ٧ ونيم في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ جازيت المحاكم الصادر في ٣ ديسمبر ١٩٠٩

(٣) مرنيك ج ٢ نبذة ٢٣٠ و ٢٣١

(٤) دى بليم ج ١ ص ٤٠٢ ويوش نبذة ٢٥٥ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٨٥

(٥) جارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٧ ص ٣١٢ ورودير ج ٢ ص ٣٨٩ وكيرييه ج ٢ ص ٥٦٩ نبذة ٩٤٠

(٦) استئناف مختلط في ٤ ابريل ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٩٠ واستئناف أهلى في ١٧ ديسمبر ١٩٣٤ . المحاماه ٨ ص ٥٨٧ رقم ٢٨٠



١٤٣ — وترى المحاكم في فرنسا أن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة لا يقطع المدة المقررة لتملك أو سقوط الحقوق عملاً بنص المادة ٢٢٤٤ مدني فرنسي، وحجتهم في ذلك أن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة لا يعتبر تكليفاً بالحضور للرافعة أمام المحكمة في موضوع الدعوى المقصود من نص المادة ٢٢٤٤ مدني فرنسي (١) إلا أن شراح القانون يذهبون إلى عكس ذلك ويقولون بأن إعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة يقطع المدة المقررة لتملك الحقوق أو سقوطها أسوة بإعلانات الدعاوى العادية لعموم نص المادة ٢٢٤٤ ولأن القول بعدم اعتبار ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة المستعجلة قاطعة للدة يعتبر استثناء من القاعدة العامة لا يجوز الأخذ به إلا بنص صريح في القانون (٢) وقد أخذ القضاء المختلط بالرأي الأخير في بعض أحكامه (٣)

١٤٤ — ولا يترتب على إعلان الأشكال بعريضة دعوى عادية إيقاف تنفيذ الحكم المستشكل فيه (٤) إنما يجوز الحكم من محكمة الموضوع على طالب التنفيذ بتعويضات للمستشكل إذا استمر في التنفيذ بالرغم من إعلانه بعريضة دعوى الأشكال وقضى بعد ذلك بجدية الأشكال وإيقاف التنفيذ (٥)

١٤٥ — ويفصل القضاء المستعجل في المنازعات المتعلقة بإعلان صحيفة الدعوى المستعجلة إذ لا يمكن مع الاستعجال تأخير الفصل في الدعوى حتى يقضى فيها من محكمة الموضوع (٦)

---

(١) باريس في ١٢ مايو ١٨٧٧ دالوز ٨٠ ج ١ ص ١٧ و ١٦ يولييه ١٩٠٣ دالوز ٩٠٤ ج ٢ ص ٢٩٢ والنقض الفرنسي في ٥ يولييه ١٨٨٣ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٣٧٣

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٢ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ ص ٣١٥ نبذة ٢٩٩٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٨ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٧٨

(٤) دي بليم ج ٢ ص ٣٠ و مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٣ وكان Cean في ١٠ أبريل ١٨٢٧ المشار إليه في مرنياك

(٥) يروش نبذة ٢٥٩ ودي بليم ج ٢ ص ٣٠

(٦) دي بليم ج ١ ص ٤٠٣ و ٤٠٤ و برتان ج ٢ نبذة ٢٩٩ و مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٣

### الطريقة الثانية

١٤٦ — هذه الطريقة تختلف عن الأولى في قصر مواعيد الحضور ومحل التقاضى وفى إمكان حصوله فى غير الأوقات الرسمية وفى ضرورة أخذ إذن من القاضى المختص بكل ذلك قبل إعلان ورقة التكليف بالحضور وذكر الأمر فى أول ورقة التكليف (١)

١٤٧ — فيجوز أن يحصل الاعلان بالحضور لساعة معينة فى اليوم التالى للاعلان أو فى نفس اليوم الحاصل فيه الاعلان، ويكون الحضور إما أمام المحكمة فى البناء المخصص للتقاضى أو فى منزل القاضى أو فى أى مكان آخر يتفق عليه (٢)

١٤٨ — ويجوز عند الاستعجال الشديد تحديد الجلسة فى أيام الأعياد أو فى أيام العطلة الرسمية وفى غير المواعيد المنصوص عنها فى المواد ٢١ مرافعات أهلى و ٢٣ مختلط و ٦٣ و ١٠٣٧ فرنسى (٣) بشرط أن يحصل الاعلان فى هذه الحالة لنفس الشخص أو فى محله الأصيل دون المختار فى الأهلى ولنفس الشخص فقط فى المختلط

ولا يلتجأ إلى هذه الطريقة إلا فى حالة وجود ضرورة قصوى تستلزم ذلك من قيام خطر جسيم يستدعى الفصل حالا فى الاجراء التحفظى المطلوب دون أى تأجيل أو تأخير كطلب إثبات حالة حائط على وشك السقوط حالا أو طلب طرد مستأجر يستخدم العين المؤجرة بحالة منافية للآداب أو الأخلاق مما يؤثر على سمعة واعتبار الجيران وباقي المستأجرين — وغير ذلك من الأحوال الأخرى التى تقتضى الاسراع فى الحكم والفصل فى الدعوى (٤)

ويجب على القاضى قبل الاذن بتحديد جلسة غير عادية أن يبحث وقائع الدعوى وظروفها لمعرفة ما اذا كان يلزم الحكم فيها بسرعة وبصفة استثنائية أم لا ، فاذا

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٤ وما بعدها

(٢) يوش نبذة ٢٦١ ودى بليم ج ٢ ص ٢٨ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩٨ ص ٣١٩

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٨

(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٤

لاحظ غير ذلك يأمر الخصم باتباع الطريق العادى أما إذا الفى وجود ضرورة. ملجئه لذلك فيصرح به مع تكليف أحد المحضرين بالقيام لسرعة إجراء الاعلان — وله عند الحاجة الماسة تكليف باشمحضر المحضر بالذهاب وإجراء الاعلان بنفسه (١)

ويحصل التنفيذ فى هذه الحالة بنسخة الحكم الأصلية إذا طلب رافع الدعوى ذلك ( مواد ٣٩٦ مرافعات أهلى و ١٤٥ مختلط و ٨١١ فرنسى )

١٤٩ — ويبطل إعلان التكليف بالحضور إذا لم يستوف أحد الشروط الجوهرية اللازمة لصحته، ولا يترتب عليه أى أثر قانونى ويجوز للقاضى المستعجل الحكم بطلانه من تلقاء نفسه لتعلق ذلك بالنظام العام . ومن الأمثلة على اعلانات التكليف بالحضور الباطلة الاعلانات التى تحصل بطريقة شفوية أو بخطاب موصى عليه أو رسالة برقية أو فى يوم من أيام الأعياد بغير إذن من القاضى (٢)

وإذا حصل نقص فى بيانات غير جوهرية نص القانون على إجرائها لمصلحة الخصام أنفسهم لا صيانة للنظام العام فلا يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بقوة القانون، ويجوز للخصوم التنازل عن البطلان المقرر لمصالحتهم صراحة أو ضمنا بالتكلم فى موضوع الدعوى

### الطريقة الثالثة

Procédure des référés sur procès verbaux.

١٥٠ — تحصل هذه الطريقة عادة أمام المحضر عند حصول اشكال فى التنفيذ وتكون إما بناء على طلب الدائن طالب التنفيذ لرغبته فى الاستمرار فى التنفيذ أو بناء على طلب المدين المراد التنفيذ ضده أو بناء على طلب الغير المراد التنفيذ على أمواله للممانعة فى التنفيذ

١٥١ — وترفع إلى القاضى بواسطة المحضر بتكليف المدعى عليه بالحضور

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٥

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٤٦ ودى بليم ج ٢ ص ٢٨ ويوش نبذة ٢٢٤ ومورو نبذة ٢٨١ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ ص ٣١٧ وبواتيه Poitiers فى ٢ ديسمبر ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ٨٨

في ميعاد قصير ولو بعد ساعة إما في المحكمة أو في منزل القاضي اذا دعت  
الضرورة لذلك

ويحرر التكليف بالحضور على محضر التنفيذ وتسلم صورة منه للخصم وفي هذه  
الحالة ينوب المحضر عن طالب التنفيذ في المرافعة أمام المحكمة — ويجب لقبول  
الاشكال شكلاً أن يحصل في تنفيذ حكم أو سند أو أمر واجب التنفيذ وعليه الصيغة  
التنفيذية كالأشكال الذي يحصل أثناء تنفيذ صادر بوضع أختام على محل معين أو  
بالحجز على المنقولات في محل معين أو أثناء التنفيذ بالحجز على المنقولات بحكم أو  
سند واجب التنفيذ أو غير ذلك من صعوبات التنفيذ

## الفرع الثالث

### شكل الأحكام المستعجلة

١٥٢ — تصدر الأحكام والقرارات المستعجلة إما في المحكمة أو في منزل  
القاضي ويختلف شكلها في كلتا الحالتين

### شكل الأحكام الصادرة في المحكمة

١٥٣ — يتبع في هذه الأحكام نفس القواعد والأصول والضوابط اللازمة  
لصحة الأحكام العادية

فيجب أن تحصل المرافعة في القضايا التي تصدر فيها في جلسة علنية إلا إذا  
رأت المحكمة جعلها سرية محافظة على الآداب العامة على أن ينطق بالأحكام بعد  
ذلك في جلسة علنية وتكون المرافعة بطريقة شفوية على أن يباح للأخصام أن  
يبدوا طلباتهم الختامية بالشكل الذي يريدونه شفهاً أو كتابة

ويلزم أن تشتمل الأحكام على اسم القاضي الذي أصدرها واسم كاتب الجلسة  
الذي كان موجوداً وقت نظر الدعوى وأسماء وعناوين طرفي الخصوم ثم ذكر  
وقائع الدعوى باختصار والطلبات الختامية والدفع القانونية والأسباب التي بنيت  
عليها ثم المنطوق وامضاء القاضي والكاتب

١٥٤ — وتسبب الأحكام له فضل كبير في رقي القانون وإظهار الحقيقة وإقرار



الطمأنينة في نفوس المتقاضين كما يساعد محكمة ثاني درجة على معرفة الأسس والأسانيد التي ارتكن إليها القاضى الابتدائى فى حكمه ، ويترتب على إغفاله فى القانونين الفرنسى والمختلط بطلان الحكم المستعجل — أما فى القانون الأهلى فلا يترتب عليه ذلك ، والسبب فى هذه التفرقة أن رئيس المحكمة الابتدائية فى المختلط والفرنسى أو من يحل محله من القضاة هو المختص بنظر الأمور المستعجلة — أما فى القانون الأهلى فيختص بذلك القاضى الجزئى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات ولم ينص قانون المرافعات الأهلى على بطلان الأحكام الجزئية عند خلوها من الأسباب بل قصر البطلان لهذا السبب على الأحكام التى تصدر من المحاكم الابتدائية ( مادة ١٠٣ مرافعات ) ولو أن المنشورات الادارية تحتم على القاضى الجزئى بيان الأسباب فى أحكامه إلا أن هذه المنشورات لا تعتبر قانوناً ولا يترتب على عدم العمل بها أى أثر قانونى وإن كان يعرض القاضى إلى اللوم من الجهة الرئيسية له

١٥٥ — وبعد كتابة الأحكام تودع فى قلم كتاب المحكمة وتطبع فى دفتر معد لذلك ، وتعطى صور منها لكل من له مصلحة فيها بعد دفع الرسم اللازم عنها .  
١٥٦ — والأحكام التى تصدر من القضاء المستعجل مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون ولو لم ينص القاضى فى حكمه على ذلك ، والنفاذ يكون فيها بغير كفالة إلا إذا رأى القاضى ضرورة تقديم كفالة مالية أو شخصية فينص على ذلك فى حكمه ( مواد ٣٩٥ مرافعات أهلى و ١٤٣ مختلط و ٨٠٩ فرنسى )

### شكل النظام الذى تصدر فى المنزل

١٥٧ — الأحكام التى تصدر فى المنزل على نوعين : الأول الأحكام التى تصدر فى الإجراءات الوقية التحفظية ، الثانى الأحكام التى تصدر فى اشكالات التنفيذ

١٥٨ — ويصدر القاضى حكمه فى كلا النوعين بعد سماع أقوال الخصوم فى جلسة خاصة فى غياب الكاتب ويقوم المحضر المباشر للتنفيذ بعمل الكاتب عند نظر اشكالات التنفيذ

١٥٩ - ويؤشر بمنطوق الحكم في الحالة الأولى على هامش ورقة التكليف. أما في الحالة الثانية فيثبت المنطوق في آخر المحضر الذي يقوم بتحريره المحضر ويمضى عليه القاضى والمحضر ثم تسلم الأوراق بعد ذلك لقلم الكتاب لتسجيل الدعوى في الدفتر المعد لذلك، وتحرر أسباب الأحكام وتبيض ويوقع عليها من القاضى وتطبع في الدقة الخاص بها

شكل الأنظمة التى ينص فيها على التنفيذ بالنسخة الأصلية

١٦٠ - تنص المواد ٣٩٦ مرافعات أهلى و ١٤٥ مختلط و ٨١١ فرنسى على جواز الأمر بتنفيذ الأحكام المستعجلة بالنسخة الأصلية عند وجود ضرورة ملجئة لذلك إذا طلب رافع الدعوى ذلك

وهذه الضرورة متروك أمرها لتقدير القاضى المستعجل يستنبطها من وقائع الدعوى وظروفها

والمقصود بنسخة الحكم الأصلية المسودة التى يحررها القاضى فى الرول الخاص به ويمكن التنفيذ بها عقب صدور الحكم مباشرة بعد التوقيع عليها من القاضى والكتاب ووضع الصيغة التنفيذية عليها، ولا يجب للتنفيذ بها حصول إعلان عن الحكم أو تنبيه بالدفع بل يحصل التنفيذ بغير إجراء شىء من ذلك - وتسلم من كاتب الجلسة مباشرة للمحضر المعين للتنفيذ بإيصال عليه على أن يردها عقب التنفيذ لأيداعها فى ملف القضية التى صدر فيها الحكم

## الفرع الرابع

اعمال الأنظمة المستعجلة وتنفيذها

١٦١ - ويجب إعلان الأحكام المستعجلة والتنبيه بنفاذ مفعولها قبل إجراء أى عمل من أعمال التنفيذ إلا إذا نص على تنفيذها بالنسخة الأصلية فى هذه الحالة لا داعى للإعلان كما سبق ذكره

ويجب أن يحصل الاعلان لشخص المحكوم عليه أو فى محله الحقيقى دون

المختار إلا إذا رأى القاضى المستعجل أثناء نظر الدعوى ضرورة تعيين محل مختار للمدعى عليه فيمكن فى هذه الحالة إعلانه فيه أيضا (١)

ويجوز تنفيذ الأحكام المستعجلة عقب إعلانها مباشرة بغير ضرورة لمرور الأربع والعشرين ساعة المنصوص عليها فى المواد ٤٤٠ ٤٤١ مرافعات أهلى و ٥٠٢ مختلط و ٥٨٣ فرنسى إلا إذا رأى القاضى وجوب مضى هذا الميعاد قبل الشروع فى التنفيذ ونص فى الحكم على ذلك (٢)

١٦٢ — وتسقط الأحكام الغياية المستعجلة التى تصدر من القضاء الأهلى إذا لم تنفذ فى بحرسته شهور من تاريخ صدورها أسوة بالأحكام الموضوعية إذا تمسك المحكوم ضده بحقه فى الدفع بالسقوط — أما الأحكام الغياية التى تصدر من المحاكم المختلطة أو الفرنسية فلا يجوز المعارضة فيها بنص القانون ، وعلى ذلك فلا تسقط لعدم تنفيذها فى بحر هذه المدة بل تبقى الأولى لمدة خمس عشرة سنة والثانية لمدة ثلاثين سنة (٣)

١٦٣ — ويحصل تنفيذ جميع الأحكام المستعجلة فى مصر بمعرفة قلم المحضرين المختص — أما فى فرنسا فيجب تنفيذ الأحكام الغياية بمعرفة محضر خاص يعينه رئيس المحكمة فى حكمه (٤)

## الفرع الخامس

### وصف النظام المستعجل

١٦٤ — الأحكام المستعجلة مشمولة بالنفاذ المعجل بنص القانون طبقا للمواد ٣٩٥ مرافعات أهلى و ١٤٣ مختلط و ٨٠٩ فرنسى والأصل أن النفاذ يحصل بغير كفالة إلا إذا رأى القاضى صيانة للحقوق وجوب حصوله مع كفالة فنص فى منطوق حكمه على ذلك وعلى نوع الكفالة التى يراها

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٩ ودى بليم ج ١ ص ٢٢٢؛ وبرتان ج ٢ نبذة ٣٣٠

(٢) يوش ص ٣٧٠ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠١٠ ومرنياك ج ٢ نبذة ٣٣٤

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٣٣ وبازو Bazot ص ٣٨٩ وبرتان ج ٢ ص ٣٢٥

(٤) دى بليم ج ١ ص ٤٢٢

١٦٥ — ويرى بعض علماء القانون في فرنسا أن الحكم بالنفاذ مع الكفالة يتنافى مع الاستعجال المنوط بالاجراءات والقرارات المستعجلة وأن نص القانون الخاص بذلك يطبق فقط على الأحكام الصادرة من المحاكم العادية لا الأحكام المستعجلة التي تصدر من محاكم استثنائية (١) إلا أن الرأي الصحيح والمعمول به جواز الاستعجال بحصول التنفيذ بشرط تقديم كفالة لصراحة نص المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسي التي تقرر بجلاء شمول الأحكام المستعجلة بالنفاذ بغير كفالة إلا إذا رأى القاضى خلاف ذلك وضرورة حصول التنفيذ مع الكفالة (٢) — أما في مصر فأن نص المادة ١٤٣ مرافعات محتلط تجيز للقضاء المستعجل كالمادة (٨٠٩) مرافعات فرنسي ( أن يعلق حصول تنفيذ الأحكام المستعجلة على تقديم كفالة — أما المادة ٣٩٥ مرافعات أهلى ولو أنها لم تنص صراحة على ذلك كما فعلت المادتان الفرنسية والمختلطة إلا أننا نرى كما تقدم تخويل هذا الحق للقضاء المستعجل ضمانا للعدالة وصيانة للحقوق (٣)

١٦٦ — والكفالة إما أن تكون شخصية أو مالية وتحصل الأولى بتقديم شخص مقتدر يستطيع المحكوم عليه ابتدائيا أو غاييا الرجوع عليه اذا ما ألغى الحكم المنفذ تحت ضمانته، وتكون الثانية بأيداع نقود أو سندات ذات قيمة تساوى قيمة المحكوم به في خزانة المحكمة

١٦٧ — وهناك طريقة ثالثة للكفالة جرى عليها العمل ولو لم ينص عليها القانون وهي حصول التنفيذ بشرط ايداع المتحصل من التنفيذ في خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المنفذ عليه إلى حارس مقتدر

١٦٨ — ولم ينص القانون على ميعاد معين لتقديم الكفالة فيجوز تقديمها في أى وقت قبل الشروع فى تنفيذ الحكم وللمحكوم عليه الحق فى المنازعة فى الكفالة بتقرير محرر بقلم كتاب المحكمة المستعجلة فى خلال الثلاثة أيام التالية

---

(١) جارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٣٠١٢

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٣٥ ويوش ٣٥٥ ودى بليم ج ١ ص ٤٢١ وبرتان ج ٢ نبذة ٣٣٤

(٣) يراجع فى ذلك طرق التنفيذ والتخلف لآبى هيف بك طبعة أولى ص ٦٣ نبذة ٩٦



لتقديم الكفالة، ويترتب على هذا التقرير إيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في النزاع الخاص بالكفالة ولئن يهمله تعجيل الدعوى الحق في تكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المستعجلة ( الجزئية في الأهل ) للفصل في المنازعة الخاصة بذلك

ويقضى في هذه المنازعات بطريق الاستعجال بحكم نهائي باعتبارها من المسائل المتفرعة عن الأحكام المطلوب تنفيذها

١٦٩ — والأحكام المستعجلة كباقي الأحكام الابتدائية المشمولة بالنفاذ يحصل تنفيذها على مسئولية طالب التنفيذ، وعلى ذلك فيحق للتنفيذ ضده الرجوع على طالب التنفيذ بتعويض عن الضرر الذي لحقه من تنفيذها اذا ما قضى بالغائها استئنافاً أو اذا رأت محكمة الموضوع لأي سبب من الأسباب عدم الأخذ بها

١٧٠ — والتنفيذ يكون اما بالصورة التنفيذية للحكم وتسمى بالفرنسية Grosse

أو بنسخة الحكم الأصلية أي بالمسودة وتسمى Minute

وتنفذ الأحكام التي تصدر على محاضر التنفيذ sur procès verbaux بالنسخة الأصلية بمجرد صدورها دون داع لاستيفاء الشروط الواجب توافرها في الأحكام الأخرى وبعد اتمام التنفيذ يسلمها المحضر لقلم المحضرين لقيد الدعوى ثم يحرر القاضي أسبابها وتطبع في الدفاتر المعدة لذلك

١٧١ — ولا تؤثر الأحكام المستعجلة على الغير ولا تتعدى أثرها إلى غير طرفي الخصوم أو خلفائهما العامين (١)

١٧٢ — ومع ذلك يوجد نوع من الغير كالمودع والمحجوز لديه أو الحارس القضائي يجوز تنفيذ الأحكام المستعجلة ضده ولولم يختصم في الدعوى بعد استيفاء اجراءات معينة نصت عليها المواد ٣٤٣ و ٣٨٨ مرافعات أهلي و ٤٠٨ و ٤٩٩ مختلط و ٥٤٨ فرنسي وهي تقديم أوراق إعلان الأحكام المراد تنفيذها للمحكوم عليهم وشهادة من قلم المحضرين بأجراء الاعلان وأخرى من قلم الكتاب بعدم حصول معارضة أو استئناف في الأهل أو بعدم حصول استئناف في المختلط والفرنسي وانقضاء

(١) النظم الفرنسى في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٧٨

المواعيد الخاصة بذلك — أما إذ أدخلوا في الدعوى وصدر الحكم في مواجهتهم فلا داعى لشيء من ذلك (١)

## الفرع السادس

### طرق الطعن في الأحكام المستعجلة

المعارضة Opposition

أولاً — الأوامر الغيابية الأهلية

١٧٣ — تجوز المعارضة في الأحكام المستعجلة الغيابية الصادرة من المحاكم الأهلية أسوة بالأحكام الغيابية العادية ( مادة ٣٣٤ مرافعات ) وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ مرافعات أهلى

وتحصل المعارضة إما بعريضة دعوى مستقلة تعلن للخصم الآخر في المحل المعين أو الى شخصه أو فى محله الاصلى أو بالتقرير أمام المحضر أثناء تنفيذ الحكم الغيابى

وتنظر المعارضة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابى ولا يترتب على إجرائها إيقاف تنفيذ الأحكام الغيابية للمعارض فيها

ثانياً — الأوامر الغيابية الفرنسية والمختلطة:

١٧٤ — لا تجوز المعارضة فى فرنسا أو فى مصر أمام المحاكم المختلطة فى القرارات الغيابية التى تصدر من قاضى الأمور المستعجلة (٢) أو فى الأحكام التى تصدرها المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف القرارات المذكورة (٣) ( مواد ٨٠٩ مرافعات فرنسى و ١٤٤ مختلط )

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٢٤ نبذة ٣٤٢ والنقض الفرنسى فى ٢٣ يوليه ١٨٥١ البانديكت ٥١ ج ٢ ص ٤٨ و ٩ يونيه ١٨٥٨ البانديكت ٥٨ ص ١٥٧ و ٢٣ مارس ١٨٦٤ دالوز ج ٦٤ ص ١ ص ٢٢٠

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٥١ ويوش نبذة ٣٣٢ القضا الفرنسى فى ١٣ فبراير ١٨٣٩ البانديكت ٣٩ ج ٢ ص ٣٠٨

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٥٢ وبازو Bazot ص ٣٩١ وبرتان ج ٢ نبذة ٣٦٨ وباريس فى ٩ اغسطس ١٩٠٥ بانديكت وسيرى ٩٠٦ ج ٢ ص ٢٩٧ واستئناف مختلط فى ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ و ١٧ ديسمبر ١٩١٣

المجموعة ٢٦ ص ٧ و ٢٩٠

وقد اختلف في فرنسا في جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدرها محاكم الموضوع عن مسائل مستعجلة تبعاً للحقوق التي تفصل فيها فقال بعض الشراح وأحكام المحاكم بجواز المعارضة فيها، وحجتهم في ذلك — أولاً — أن نص المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسي القائل بعدم جواز المعارضة خاص بالقرارات التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة لا القرارات الصادرة من محكمة الموضوع ولا ينطبق على الأحكام التي تصدر من الأخيرة — ثانياً — الأصل أن المعارضة جائزة في جميع الأحكام الغيابية إلا ما استثنى بنص صريح في القانون (١) وقرر آخر عكس ذلك قياساً على القرارات الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة (٢) والرأي الأول هو الصحيح والذي أخذت به محكمة النقض والأبرام هناك (٣)

### الطعن في الاعطام المستعجل ممن تنعزى إليه

#### أولاً في — القانون الأولي

١٧٥ — هذه الطريقة غير موجودة في القانون الأهلي ويقول بها القانون المختلط والفرنسي ولائحة المحاكم الشرعية

إنما يجوز لغير المتخاصمين الذي لم يكن طرفاً في الحكم المستعجل المراد تنفيذه أن يطالب بمنع التنفيذ بعريضة دعوى أصلية يرفعها أمام المحكمة المستعجلة إذا كان في اجرائه ضرر مؤكد على حقوقه أو أمواله . مثال ذلك شخص يتفق مع الناظر المؤقت على وقف على عدم تمكين الناظر الأصلي من وضع يده على أطيان الوقف

---

(١) بيوش نبذة ٣١٥ ودي بليم ج ١ ص ٤٣٩ وشوفو وكاريه مرافعات ج ٦ نبذة ٢٧٧٢ ودبلوك ص ٦٠ وليوج في ١٦ فبراير ١٨٤٢ دالوز ٥٢ ج ٢ ص ١٩١ وباريس في ٢٧ سبتمبر ١٨٦٠ دالوز ٦١ ج ٥ ص ٤٠٧ وبورج في ٩ نوفمبر ١٨٧٠ دالوز ٧٢ ج ٢ ص ٢١٢ وبوردو في ١١ يولييه ١٨٨٣ ميرى ٨٤ ج ٢ ص ٥٦ وباريس في ٤ أغسطس ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٠٦

(٢) بازو Bazot ص ٣٩٦ وما بعدها وبرتان ج ٢ نبذة ٣٦٩ وأوليان في ٩ يونيه ١٨٤٧ دالوز ٤٩ ج ٢ ص ١٧٦ وباريس في ٣١ مارس ١٨٧٠ دالوز ٧٠ ج ٢ ص ١٦٨

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٢٢ والنقض الفرنسي في ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ دالوز ٨٠ ج ١ ص ١٢٨

عقب انتهاء مأمورية الأول ويحرر لذلك عقد إيجار صوري على الناظر المؤقت ويرفع عليه به دعوى مستعجلة باستلام الأتيان المؤجرة بحجة امتناعه عن تسليمها ويستصدر عليه حكماً بذلك وقبل تنفيذه يعلم الناظر الأصيل بالاجراءات المذكورة ويرفع دعوى مستعجلة أمام المحكمة المستعجلة بطلب إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالتسليم (١) مثال آخر : شخص يريد أن ينزع عقاراً من تحت يد آخر فيتفق مع ثالث على رفع دعوى مستعجلة عليه باخلاء العقار المذكور ويرتكن في إثباتها إلى عقد إيجار صوري ، ويتمكن بذلك من الحصول على حكم بالاخلاء فيجوز لواقع اليد في هذه الحالة أن يرفع دعوى أمام القضاء المستعجل بمنع تنفيذ حكم الاخلاء وهكذا .

١٧٦ — ولا يشترط لقبول الاشكال في هذه الحالة أن يحصل وقت تنفيذ الحكم بل يجوز اجراؤه قبل ذلك بعريضة دعوى مستقلة يختصم فيها طالب التنفيذ والشخص المراد التنفيذ ضده وقلم المحضرين وذلك اعتماداً على نص المادتين ٢٨ و ٢٨٦ مرافعات

ولقاضي الأتور المستعجلة عند نظر هذه الدعوى باعتبارها صعوبة من صعوبات التنفيذ فحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وما يتقدمان به أمامه من دفع وخلافه لا ليفصل في الموضوع أو أصل الحق وإنما لترجيح حجة أحد الطرفين على الآخر (٢)

### ثانياً في — القانون المختلط

١٧٧ — يقول بعض المحاكم بعدم جواز الطعن في الأحكام المستعجلة بطريق الطعن في الأحكام ممن تعدى إليه ، لأن هذه الطريقة لا تخرج عن كونها معارضة في الأحكام المستعجلة ، وهذه الأحكام لا يجوز المعارضة فيها بنص القانون (٣) — ويقول آخر بجواز ذلك أسوة بالأحكام العادية سواء استمد الغير — المطاعن —

(١) مصر أهلى مستعجل في ٥ ديسمبر ١٩٣٢ المحاماه عدد٤ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٢٩٠ رقم ١٣٠

(٢) مصر أهلى مستعجل السابق الاشارة اليه

(٣) استئناف مختلط في ١٧ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ٢٦ ص ٩٠



حقه من خصم في الدعوى كالدائن العادى أو لم يستمد حقه من أحد الخصوم اذا رأى أن في الأحكام المطعون فيها مساسا بحقوقه لعموم نص المادة ١٧٤ محتلط التى تسرى على جميع الأحكام المختلطة موضوعية كانت أو فرعية أو وقتية، ابتدائية أو استئنافية، حضورية أو غيابية (١)

### ثالثا — فى القانون الفرنسى

١٧٨ — اختلف علماء القانون وأحكام المحاكم فى فرنسا على جواز ذلك، فقال فريق بعدم جواز الطعن فى الأحكام المستعجلة بطريق الطعن ممن تتعدى إليه وحجته فى ذلك — أور — أن أجازة الطعن فى الأحكام بهذه الطريقة تتعارض مع صفة الاستعجال اللازمة للأحكام المستعجلة وتتنافى مع طبيعة الأحكام المذكورة من أنها وقتية محض لا تؤثر على الموضوع أو أصل الحق — ثانيا — لأن القانون لم يحز فى المادة ٨٠٩ مرافعات المعارضة فى الأحكام المستعجلة من الخصم لتفادى التباطؤ والتأخير فى الفصل فى القضايا فمن باب الطريق الأفضل لا يجوز ذلك للغير الذى له الحق فى رفع دعوى أصلية أمام القضاء المستعجل بطلب الحكم بالاجراءات الوقتية التى يراها حافظة لحقوقه أو بطلب إيقاف تنفيذ الأحكام المستعجلة الصادرة ضد آخر خلافه اذا كان تنفيذها يؤثر على حقوقه ويضر بأمواله (٢) ويرى فريق آخر عكس ذلك وجواز الطعن فى الأحكام المستعجلة من الغير مستدلا على ذلك بما يأتى — أور — عموم نص المواد ٤٧٤ مرافعات فرنسى وما بعدها التى تقرر أحكاما وأصولا عامة تسرى على جميع الأحكام الموضوعية والوقتية على حد سواء وأن الاستعجال لا يكفى وحده لعدم الأخذ بنص عام فى القانون أو إيقاف العمل به — ثانيا — كون المشرع نص فى المادة ٨٠٩ مرافعات على عدم جواز المعارضة فى الأحكام الغيابية المستعجلة من الخصم الصادر ضده الحكم

(١) استئناف مختلط فى ٦ ديسمبر ١٩١١ المجموعة ٢٤ ص ٤٤ و ١٤ نوفمبر ١٩١٨ المجموعة ٣٠ ص ٣٨

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٥٦ وما بعدها ص ٢٣٤ وكيرييه ج ٢ نبذة ١٠٠٩ وبرتان ج ٢ نبذة ٣٧٠ وبازو ص ٤٠٠ وباريس فى ٢٨ نوفمبر ١٨٦٨ سبرى ج ٦٩ ص ٢ ص ٥٤ و ٢٩ أبريل ١٨١٧ سبرى والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٧٣ و ١٢ يونيو ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٢ ج ٢ ص ٧٢ و ٢١ أكتوبر ١٩٠٤ البانديكت ١٩٠٥ ج ٢ ص ١١٣ و ١٨ فبراير ١٩١٤ سبرى والبانديكت ١٩١٤ ج ٢ ص ٢٤٧

لا يكفي لتقرير قاعدة عامة تسرى على الغير لأن الأصل جواز المعارضة في الأحكام الغياية والاستثناء عدم جواز ذلك، وما جاء على سبيل الاستثناء فغيره لا يقاس عليه، بل يجب عدم التوسع فيه وأخذ منتهى الحيطة والحذر في تطبيقه، خصوصاً وأن الضرر الذي قد يحصل للغير من جراء الأحكام المذكورة لا يمكن تعويضه عينا في كثير من الأحيان (١) وهذا الرأي هو الراجح عملاً

إنما لا يجوز بحسب الرأي الراجح الطعن في الأحكام المستعجلة الاستثنائية بطريق الطعن ممن تتعدى عليه (٢)

### الاستئناف

١٧٩ — القاعدة العامة أن الاستئناف جائز في جميع الأحكام المستعجلة الصادرة من القاضي الجزئي الأهل باعتباره قاضياً للأموال المستعجلة طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات أهل أو من قاضي الأمور المستعجلة في المختلط وذلك باعتبارها صادرة في دعاوى غير مقدرة القيمة

وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً تبتدىء من اليوم التالي لإعلان الحكم الابتدائي إلى الخصم أو إلى محله الأصلي أو المختار في صحيفة الدعوى الابتدائية ولا يضاف على هذا الميعاد مواعيد مسافة وإذا صادف اليوم الأخير يوم عطلة رسمية فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي (٣)

والميعاد المذكور من النظام العام يسرى على جميع الناس سواء أكانوا بلغاً أم قصرأ أم محجوراً عليهم — وإذا مات المحكوم عليه أثناء الخمسة عشر يوماً فيوقف ميعاد الاستئناف ولا يحتسب الباقي منه إلا بعد إعلان الورثة بالحكم الصادر ضد مورثهم (٤)

---

(١) باريس في ٢٢ مارس ١٩٢٢ سيرى والبانديكت ٢٢ ج ٢ ص ١٨ ودي بليم ج ١ ص ٤٤٠ وجلاسون وكوليه داج وتسييه ج ١ ص ٤٨: وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ١٣ ص ٣٠

(٢) النقض الفرنسي في ٢١ أبريل ١٩٢١ دالوز ٢١ ج ١ ص ٧٦

(٣) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٦٩ ويوش نبذة ٣٣٦ وبازو ص ٣٩٢ وباريس في ٣٠ سبتمبر ١٨٨٠ البانديكت ٨١ ص ٢٠٠ وباريس في ١٦ يونيو ١٨٦٦ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٥٩

(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٧١

١٨٠ — ويشترط لجواز الاستئناف أن يكون الحكم المستأنف فاصلاً في موضوع الخصومة ، أما إذا كان مقررأ لآعمال وأفعال تمت أمامه كالذى يصدر بالتصديق على محاضر الصلح فلا يجوز استئنافه

ويجب لقبول الاستئناف عدم رضا الخصم المستأنف بالحكم صراحة أو ضمناً فإذا فعل شيئاً من ذلك سقط حقه فى الاستئناف

والرضا الضمنى يستفاد من كل فعل أو عمل يأتىه المستأنف يستنتج منه موافقته على الحكم الصادر ضده كتففيذ الحكم المستأنف بالرضا بغير قيد أو شرط وإعلان الحكم المستأنف لا يفيد الرضا

١٨١ — ويرفع الاستئناف بعريضة دعوى تشتمل على بيانات مخصوصة موضحة بالمواد ٢٦٣—٤٠٨ مرافعات أهلى و ٤٠٦—٤١٦ مختلط و ٤٥٦ وما بعدها فرنسى وتعلن للخصم بالكيفية والاضاع المقررة لآوراق المحضرين وإذا حصل الاستئناف عن حكم فرعى قطعى كالحكم الصادر بعدم الاختصاص أو بالاحالة إلى محكمة أخرى للارتباط أو عن حكم تمهيدى بالاحالة إلى التحقيق أو بتعيين خير لمعاينة أشياء متنازع عليها تمهيداً للفصل فى النزاع فيجوز للمحكمة الاستئنافية طلب الدعوى الاصلية évoquer le fond للحكم فيها مع الحكم المستأنف اذا رأت الحكم بالغائه (١)

١٨٢ — وينظر الاستئناف فى الالهلى أمام أى دائرة من دوائر المحكمة الكلية — أما الاحكام الصادرة من محكمة الامور المستعجلة فى مصر أو فى الاسكندرية فينظر استئنافها أمام الدائرة الاولى التى يرأسها رئيس المحكمة أو من يحل محله طبقاً لقرار وزير الحقانية

أما فى المختلط والفرنسى فينظر استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الامور المستعجلة أمام محكمة الاستئناف نفسها ، ولا يترتب على استئناف الاحكام المستعجلة

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٧٤ والنقض الفرنسى فى ٢٦ نوفمبر ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ١ ص ٧٣؛ و ٢١

يناير ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ج ١ ص ١٧٧

إيقاف تنفيذها لأنها نافذة بقوة القانون وبغير كفالة إلا إذا رأى القاضى تعاقب التنفيذ على تقديم كفالة كما قدمنا (١)

١٨٣ — ولا تتعدى ولاية المحكمة الاستئنافية الاختصاص المخول لقاضى الأمور المستعجلة بمعنى أنها تنحصر فقط فى الاجراءات الوقتية التحفظية دون المساس بالموضوع أو أصل الحق (٢)

ولا يجوز ابداء طلبات جديدة فى الاستئناف وإنما يمكن تقديم أوجه جديدة للدفع أو الاثبات لم تطرح أمام محكمة أول درجة

١٨٤ — وإذا قضى بإيقاف تنفيذ حكم حتى يفصل من المحكمة فى دعوى مرفوعة أمامها فلا يقبل الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر بالإيقاف إذا رفع بعد الفصل من محكمة الموضوع فى الدعوى الموقوف التنفيذ على الحكم منها بل يتعين لذلك الاتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة نفسه لاستعادة النظر فى قرار الإيقاف الصادر منه (٣)

وتقضى المحكمة الاستئنافية بالمصاريف على من خسر الدعوى

١٨٥ — ويرى بعض المحاكم فى فرنسا جواز الحكم بالتعويض من المحكمة الاستئنافية إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف بعد إتمام تنفيذه إذا ترتب على التنفيذ ضرر بحقوق المستأنف (٤) إلا أن هذا رأى غير سديد وغير معمول به لانفاة الحكم بالتعويض لطبيعة القرارات المستعجلة مهما كانت الهيئة التى تصدرها (٥)

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٢٧٣ والنقض الفرنسى فى ١٦ ديسمبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٣٧٨ و ١٥ يناير ١٨٩٤ دالوز ٩٤ ج ١ ص ٣٩٦

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢٤٢ والنقض الفرنسى فى ١٠ نوفمبر ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٤ ج ١ ص ٥٤

(٣) استئناف مختلط فى ١٠ مايو ١٨٩٦ المجموعة ٢٨ ص ٣٠٤ و ٢٧ مايو ١٩٣٦ المجموعة ٨ ص ٣٨٨

(٤) باريس فى ٢١ يناير ١٨٥٢ البانديكت ج ٢ ص ٦١ وأول فبراير ١٨٧٣ دالوز ٧٢ ج ٢ ص ١٦٦

(٥) مرنياك ج ٢ نبذة ٣١٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٥ وما بعدها والنقض الفرنسى فى ٢٤ يولييه ١٨٨٤

دالوز ٨٥ ج ١ ص ٣٧١ واستئناف مختلط فى ١٣ يونيه ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٣٣٢ و ١٥ يناير ١٩١٩

الجازيت مارس ١٩١٩ ص ٦٤ رقم ١٠١



## طرق الطعن غير الاعتيادية التماس إعادة النظر

١٨٦ - يقول أغلب شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم هناك بعدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة، وحيثهم في ذلك أورو أن هذه أحكام مؤقتة تصدر في مسائل تحفظية صرف، ويجوز للتضرر منها أن يطلب تعديلها أو إلغاؤها من نفس القاضي المستعجل عند حصول تغيير في وقائع الدعوى المادية أو في مركز أحد الطرفين القانوني أو كليهما أو أن يلتجأ إلى محكمة الموضوع للفصل في أصل الحق - ثانياً - إن الطعن بطريق التماس إعادة النظر لا يجوز إلا عند عدم وجود طرق أخرى للطعن في الأحكام الأمر المنطبق فقط على الأحكام المدنية والتجارية الفاصلة في موضوع الحق (١) وقد سار القضاء المختلط على هذا رأي في أحكامه (٢)

١٨٧ - أما في القانون الأهلي فيرى بعض الشراح جواز الطعن بالالتماس في الأحكام المستعجلة أسوة بالأحكام العادية بدعوى إطلاق نص المادة ٣٧٢ مرافعات أهلي وأن الأحكام المستعجلة ولو أنها وقتية إلا أنها تفصل في نزاع بصفة مؤقتة (٣) ويرى آخر عدم جواز الطعن إرتكائاً على رأي شراح القانون الفرنسي وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به

### مخاصمة القضاء

١٨٨ - يجوز محاكمة القاضي المستعجل في الأهلي والمختلط والفرنسي طبقاً لنص المواد ٦٥٤-٦٦٧ مرافعات أهلي و٧٤٦ مختلط وما بعدها و٥٠٥-٥١٦ فرنسي

### الطعن بطريق النقض والابرام

١٨٩ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في جواز الطعن بطريق النقض

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٣٨٨ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٣٠١٣ وعكس ذلك دي بليم

ج ١ ص ٤٤١

(٢) استئناف مختلط في ٥ نوفمبر ١٩٢٤ الجازيت ١٥ ص ١٢٠

(٣) كتاب التماس إعادة النظر للرحوم ناشد حنا المحامي ص ٢٠

والإبرام في الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل ، فقال فريق بعدم جواز ذلك إطلاقاً لأن الأحكام المذكورة تفصل في منازعات وقتية صرف لا تؤثر على الموضوع أو أصل الحق الذي يبقى سليماً بالرغم منها لمحكمة الموضوع المختصة (١) وقال فريق آخر بجواز الطعن في كافة الأحوال وحجته في ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل ولو أنها وقتية إلا أنها تفصل في خصومة معينة وأن المادة ٨٠٩ مرافعات نصت على عدم جواز المعارضة فقط في الأحكام المستعجلة دون طرق الطعن الأخرى ومن بينها الطعن بطريق النقض والإبرام وأن الأصل في الأحكام جواز الطعن فيها والاستثناء التحريم ، وما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه (٢) وتوسط فريق ثالث في الموضوع وقرر بجواز الطعن فقط في مسائل الاختصاص وتعدى حد السلطة (٣)

١٩٠ — أما في مصرفنرى لعموم نص المادة ١٠ من قانون محكمة النقض والإبرام الأهلية الصادر بالمرسوم رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ والمعدل بالقانون رقم ٨٨ سنة ١٩٣٣ جواز الطعن بالنقض في الأحكام الاستئنافية المستعجلة باعتبارها صادرة من محاكم جزئية إذا بنى الطعن فيها على حصول مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في الأحوال التي يبيتها المادة المذكورة وهي منازعات وضع اليد ومسائل الاختصاص النوعي والاختصاص المتعلق بوظائف المحاكم المنصوص عنه في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (٤)

- 
- (١) تعليقات دالوز على قانون النقض الفرنسي ص ٧٩٠ نبذة ٩٩ والنقض الفرنسي في ٦ نوفمبر ١٨٦٥  
البانديكت ٦٦ ص ١١٩ والنقض البلجيكي في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ١٠١
- (٢) النقض الفرنسي في ٩ يونيو ١٨٥٨ دالوز ج ١ ص ٢٤٦ و ٦ نوفمبر ١٨٦٥ دالوز ٦٦ ج ١ ص ٢٦٦ و برتان ج ٢ نبذة ٣٩٦ وبازو ص ٤٠١ وما بعدها ومرنيك ج ٢ نبذة ٣٨٣
- (٣) يوش نبذة ٣١٧ و ٣٤٨ ودى بليم ج ١ ص ٤٤١
- (٤) النقض والإبرام الأهلي في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٦ السنة ١٦ ص ٥١١ رقم ٢٥٤

## الفصل الثالث

### اختصاص محاكم الأمور المستعجلة بالنسبة لمركزها

١٩١ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على القواعد المتعلقة باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالنسبة لمركز الخصام ، فقال فريق باتباع القواعد العادية المتعلقة باختصاص محاكم الموضوع التي يتفرع منها القضاء المستعجل أى أنه يختص بنظر الدعاوى بالنسبة لمركز الخصام بنفس الأوضاع التي تقرر اختصاص محاكم الموضوع التي تفصل في موضوع الحق المملوك منه الحكم في الاجراء المؤقت عنه (١)

١٩٢ - ويرتكز أصحاب هذا الرأي إلى أن القانون لم ينص في المواد ٨٠٦-٨١٦ مرافعات - التي تكلم فيها على القضاء المستعجل وعلى الأمور التي تنظر أمامه ومدى اختصاصه وكيفية التقاضي أمامه وطرق الطعن في الأوامر التي يصدرها - على الأوضاع الواجب العمل بها لتقرير اختصاصه المركزي وبأنه يجب لذلك الأخذ بالقواعد العامة التي تقرر الاختصاص المركزي لمحاكم الموضوع التي تفصل في موضوع الحق المطلوب عمل الاجراءات التحفظية المؤقتة عنه ، أى أنه يتعين لاختصاصه مركزيا في نظر إجراء معين أن تكون محكمة الموضوع التي يتفرع عنها مختصة مركزيا في نظر أصل الحق الخاص به وعلى ذلك يكون الاختصاص المركزي له طبقا لهذا الرأي كما يأتي

أورو - محكمة الأمور المستعجلة الكائن في دائرتها محل المدعى عليه أو أحدهم

---

(١) دى بليم ج ١ ص ٤٠٠ وبرتان ج ٢ نبذة ١٤١ وجارسونيه ج ٨ ص ٣١١ نبذة ٢٩٩٥ وبازو ص ٢٢٤ وجلاسون وكوليه داج ج ١ نبذة ٤٥٢ ص ٤٨٢ وAmiens في ٢٦ مايو ١٨٧٥ دالوز ج ٧٦ ص ٦٨ وباريس في ١٣ نوفمبر ١٨٨٤ دالوز ج ٩٥ ص ٢ ص ١٥٢

عند تعددهم واتحاد مركزهم القانوني (١) في الدعاوى الشخصية العقارية أو الدعاوى المتعلقة بمنقول سواء أكانت شخصية أم عينية

ثانياً — محكمة العقار في المنازعات العينية العقارية

ثالثاً — محكمة المدعى عليه أو محكمة العقار في القضايا المختلطة

رابعاً — محكمة مركز الشركة في قضايا الشركات

خامساً — محكمة محل فتح التركة في المنازعات المتعلقة بالتركات

سادساً — محكمة محل المدعى عليه أو المحل المعين لتنفيذ عقد عند الاتفاق على ذلك (٢)

١٩٣ — وعملاً بهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المدعى عليه في نظر دعاوى إثبات الحالة التي ترفع بين المؤجر والمستأجر عن العقار المؤجر حتى ولو كان العقار في دائرة محكمة أخرى أو التي يرفعها المالك على جاره باثبات حالة الضرر الحاصل له من الروائح الكريهة التي تتصاعد من الاصطبل المجاور للملكة - كل ذلك بشرط ألا يكون هناك خطر من التأخير في أداء المأمورية بسبب بعد محل المدعى عليه عن العقار المطلوب إثبات حالته (٣)

وكذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المدعى عليه في الحكم في الاجراءات التحفظية المتعلقة ببضائع مبيعة أو مشتراة في مادة تجارية اذا لم يحصل الاتفاق بشأنها في دائرة المحكمة الكائن فيها محل التسليم (٤)

١٩٤ — ويستثنى من هذه القاعدة بحسب القائلين بهذا الرأي الأحوال التي نص فيها القانون في مواد متفرقة منه على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع بنظر منازعات خاصة ولو كان موضوعها يدخل في

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٤٥ نبذة ١٨٠ والنقض الفرنسي في ١١ مارس ١٨١٩ الباندكت ٧٩ ص ١٢١٢

(٢) كيرييه ج ١ ص ٨ نبذة ١٣

(٣) باريس : اغسطس ١٨٩٧ دالوز ج ٢ ص ٦٢

(٤) أميان في ٢٦ مايو ١٨٧٥ دالوز ج ٧٦ ص ٢ ص ٦٨



اختصاص محاكم أخرى كالمنازعات المنصوص عنها في المواد ٥٥٤ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٨٢٩ و ٨٤٣ و ٨٤٥ و ٨٥٢ و ٩٢١ و ٩٤٨ مرافعات فرنسي

١٩٥ — وعلى ذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع في نظر المسائل الآتية ولو كان الموضوع من اختصاص محاكم أخرى غير غير محكمة النزاع

أرو — الاشكالات الحاصلة في تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته التنفيذ طبقاً لنص المادة ٥٠٤ مرافعات (١)

ثانياً — المنازعات المتعلقة بالحجوز وطلب اقالة الحارس المعين على أشياء محجوز عليها أو طلب استقالته من الحراسة فتدخل في ولاية القاضي الكائن في دائرته محل الحجز ( مواد ٦٠٦ و ٦٠٧ )

ثالثاً — الصعوبات التي تعترض المحضر عند توقيع الحجز الاستحقاق على منقولات في حيازة الغير بسبب تدم فتح الأخير للمحل الكائن فيه المنقولات المطلوب الحجز عليها أو عند ممانعته في توقيع الحجز عليها فتدخل في اختصاص القاضي الكائن بدائرته الأشياء المطلوب الحجز عليها ( مادة ٨٢٩ مرافعات )  
رابعاً — المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية للأحكام والعقود الرسمية يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته المحكمة الصادر منها الأحكام أو السندات المطلوب الحصول على صور منها ( مواد ٨٤٣ و ٨٤٥ و ٨٥٢ ) (٢)

خامساً — المنازعات المتعلقة بطلب وضع الاختام أو رفعها أو الخاصة ببيع

---

(١) النقض في أول ديسمبر ١٨٩٦ دالوز ٨٧ ج ١ ص ٢٩٣ وسيري ٨٧ ج ١٠ ص ١٢٨ و ٢ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٢٨٥ وكاريه وشوفو ج ٦ نبذة ٢٧٦٤ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٤٢ وجارسونيه مرافعات ج ٨ نبذة ٢٩١٦ ويوش نبذة ٢٣٥ ودي بليم ج ١ ص ١٠٠

(٢) انظر عكس ذلك حكم محكمة Pau في ٣١ أغسطس ١٩٣٧ دالوز ٣٩ ج ٢ ص ٩٣ وقرار باختصاص القاضي المستعجل الكائن في دائرته محل المدعى عليه بالحكم بذلك

المنقولات المتخلفة عن التركة فتدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرة المحل المراد وضع الاختام عليه أو المنقولات المطلوب بيعها ( مواد ٩٢١ و ٩٤٨ مرافعات )

١٩٦ — ويقول فريق آخر بالقاعدة المتقدمة مع استثناء حالة أخرى خلاف الأحوال السابق الكلام عنها وهي حالة وجود استعجال شديد في الدعوى *extrême urgence* ويرى جعل الاختصاص في هذه الحالة لقاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع حتى ولو كان الموضوع يدخل في اختصاص محكمة أخرى غير محكمة محل النزاع (١)

١٩٧ — ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن طبيعة الاستعجال تقتضي السرعة في اتخاذ الاجراءات التحفظية وفي تنفيذ القرارات التي تصدر فيها — وهذه لا تأتي إلا اذا صدرت الاحكام من المحكمة الكائن في دائرتها محل النزاع المطلوب عمل الاجراءات التحفظية عنه لقربها منه وإمكانها بسبب ذلك من إصدار الاحكام بسرعة فيتمكن بذلك أولو الشأن فيها من تنفيذها وجنى ثمارها في أقرب وقت ممكن ويحصلون بذلك على الفائدة المرجوة من الاستعجال والتي لا يمكن الوصول اليها عند الأخذ بالقاعدة المتقدمة على اطلاقها (٢)

١٩٨ — وطبقا لهذا الرأي يختص قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل النزاع دون محكمة المدعى عليه في نظر الدعاوى التي يرفعها المستأجر على المؤجر بطلب تعيين خير لاثبات حالة العين المؤجرة وبيان الاصلاحات الضرورية الواجب على المؤجر عملها فيها وقيمتها أو لمعرفة ما قام به الأخير منها والباقي بعد ذلك وقيمته أو لمعرفة ما اذا كان بالعين خلل أو تلف وأثر ذلك على إمكان انتفاع المستأجر بها أو في نظر القضايا التي يطلب فيها التصريح للمستأجر باجراء الاصلاحات اللازمة في العين المؤجرة على أن يرجع بقيمتها بعد ذلك على المؤجر

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٤٠ نبذة ١٧٢ - ١٧٧ وكيرييه ج ١ ص ١٠ نبذة ١٦ وما بعدها ودي بليم ج ١ ص ٤٠٠ وكارييه وشوفو ج ٦ نبذة ٢٧٦٤ مكررة وبرتان ج ٢ نبذة ٢٤٠ وما بعدها وبازو ص ٢٢٨ و ٢٢٩ ورودير ج ٢ ص ٣٨٨ وباريس في ٤ أغسطس ١٨٩٧ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٦٢

(٢) بازو ص ٢٢٨ و ٢٢٩ ورودير ج ٢ ص ٣٨٨ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٤١ ومرنياك ج ٢ ص

أمام محكمة الموضوع - وغير ذلك من القضايا المتعلقة بطلب اجراءات تحفظية وأعمال وقتية مستعجلة في العين المؤجرة (١)

وكذلك يختص القاضي المذكور في الفصل في القضايا التي ترفع من أحد الشركاء أو من الورثة على الحارس المعين على الشركة أو التركة بطلب تعيين خبير لمعاينتها وبيان أعمال الاصلاحات التي قام بها في العقارات محل الحراسة وقيمتها أو لاثبات حالة الاتلاف الذي وصلت اليه الأعيان بسبب إهماله في إدارتها والمبالغ اللازمة للإصلاح وإرجاع الحالة لأصلها - وذلك قبل تسليم تلك العقارات المذكورة للمشتري لها (٢) أو القضايا التي ترفع بطلب تعيين خبير لمعاينة الاتلاف الحاصل في مباني منزل بسبب حادث حريق لمعرفة سبب الحريق وتقدير قيمة ما أتلّف من المباني ومقدار المصاريف اللازمة لأصلاحه والتعويض اللازم عنه (٣) حتى ولو كان العقار مؤمنا عليه ضد الحريق ومتفق في بوليصة التأمين على اختصاص محكمة أخرى في الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الشركة وصاحب العقار (٤)

١٩٩ - ولا يؤثر على اختصاص القاضي المستعجل الكائن في دائرته محل النزاع في نظر دعاوى إثبات الحالة المذكورة كون الدعوى مرفوعة على شركة تجارية لها فروع وموظفون في جهات متعددة ومركزها الأصلي في دائرة اختصاص محكمة أخرى وأنها رفعت في مواجهة أحد موظفي الفرع الموجودة في دائرته محل النزاع (٥)

---

(١) شاميرى في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالوز ٩١ ج ٢ ص ٣٢٦ وباريس في ١٣ يونيو ١٨٦١ دالوز ج ٢ ص ١٧٨ ودالوز العمل ج ١٠ «مستعجل» ص ٢١٢ ومرنيك ج ٢ ص ١٤١ نبذة ١٧٤ وكيرييه ج ١ ص ١٠ نبذة ١٧ وما بعدها

(٢) النقض الفرنسي في ٢٢ يناير ١٩٠١ دالوز ج ١ ص ٩٤

(٣) باريس في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٤ والنقض في ٢١ فبراير ١٩٠٦ سيرى ١٩٠٦ ج ١ ص ٣٠٥ وتعليقات المسيو تسييه عليها

(٤) النقض في ١٢ فبراير ١٨٨٩ دالوز ٩٢ ج ١ ص ٣٨٢ و٢٦ فبراير ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٧ ج ١ ص ٤٧ وباريس في ١٣ يولييه ١٨٦٨ دالوز ٦٨ ج ٢ ص ١٧٨ ونيم Nimes في ١٢ أغسطس ١٨٩١ الباندكت ٩٣ ج ٢ ص ١٣١ وروان في ١٩ مارس ١٩٠٢ الباندكت ١٩٠٣ ج ٢ ص ٨٥

(٥) النقض في ٢ نوفمبر ١٨٦٧ الباندكت ٦٨ ص ٧٤ وروان Rouen في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٤٠٧ مع ملاحظة أن القانون الفرنسي خلو من النص على إمكان اختصاص الشركات في محكمة محل أحد فروعها كما فعل القانون المصري في المواد ٣٤ مرافعات و ٣٥ محتلط

هذا الرأي هو الراجح والمأخوذ به علماً وقضاء في فرنسا وأكده القضاء العالي الفرنسي في كثير من أحكامه (١)

والاختصاص المركزي المذكور لمصلحة المدعى إن شاء تمسك به محافظة على حقوقه وصيانة لها بامكان سرعة اتخاذ الاجراءات التحفظية عنها وإن شاء عدل عنه ورفع الدعوى أمام القاضي المختص طبقاً لقواعد الاختصاص العادى (٢) .

٢٠٠ — أما في مصر فلا شك أن القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص المركزي للمحاكم والمنصوص عنها في المواد ٣٤ مرافعات أهلى و ٣٥ مختلط تسرى على الاختصاص المركزي للقاضي الجزئى الأهلى بصفته قارئاً للأُمور المستعجلة وقاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم المختلطة لأنها وردت عقب المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط التى تكلمت على القضاء المستعجل باعتباره فرعاً من محاكم الموضوع ونصت على جميع القواعد الواجب العمل بها أمام هذه المحاكم ومن بينها القضاء المستعجل (٣)

وعلى ذلك يكون الاختصاص المركزي للقضاء المستعجل الأهلى والمختلط كما يأتى :

أولاً — محكمة محل المدعى عليه أو أحدهم عند تعددهم واتحادهم فى المركز القانونى فى الدعاوى الشخصية العقارية أو القضايا المتعلقة بمنقول سواء كانت عينية أو شخصية .

ثانياً — محكمة محل العقار فى المنازعات العينية العقارية

ثالثاً — محكمة مركز الشركة أو أحد فروعها إذا كانت الشركة المدعى عليها من

---

(١) النقض فى ٢٢ يناير ١٩٠١ البانديكت ج ١ ص ٣٣١ و ٢٨ يناير ١٩١٩ سبرى والبانديكت ١٩٢١ ج ١ ص ٣٤٥ وكان Caen فى ١١ يناير ١٩١٦ سبرى والبانديكت ١٨ ج ٢ ص ١٣ .  
(٢) النقض الفرنسى فى ٤ مايو ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٢٨٥ ودالوز العملى ج ١٠ «مستعجل» ص ٢١٢ نبذة ٢١١  
(٣) استئناف مختلط فى ١٨ يناير ١٩٣٢ الجازيت عدده ٢٨٥ سنة ٢٤ وقرر باختصاص قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرة محكمة الموضوع بالحكم فى الاجراء المؤقت حتى ولو كان التنفيذ حاصلًا فى دائرة محكمة أخرى



شركات النقل أو السيكورتاه أو الشركات الأخرى التي لها فروع في جهات مختلفة

رابعا — المحكمة التابع لها محل المدعى عليه أو المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المتفق على دفع القيمة فيه في المواد التجارية .

خامسا — محكمة محل فتح التركة قبل تقسيمها في المنازعات المرفوعة على التركات من الدائنين لها أما بعد التقسيم فتختص بذلك محكمة محل أحد الورثة .

سادسا — محكمة محل المدعى عليه أو المحل المعين لتنفيذ عقد عند الاتفاق على ذلك

سابعا — محكمة محل المدعى عليه أو المحكمة الكائن في دائرتها العقار في المنازعات المختلطة .

٢٠١ — ويستثنى من ذلك أرو — الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات الواجبة التنفيذ فيختص بنظرها القاضى الجزئى الأهلى أو قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط الكائن فى دائرته محل التنفيذ لا الكائن فى دائرته محل المستشكل ضده ( مواد ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٢٩٩ مختلط ) ثانياً . المنازعات المتعلقة بالحجوز فيختص بنظرها القضاء المستعجل الكائن فى دائرته محل الحجز ٤٥٢ مرافعات أهلى و ٥١٤ مختلط — أما الدعاوى الخاصة بطلب استقالة الحارس المعين على أشياء محجوز عليها أو استبداله بغيره أو أقالته من الحراسة فيتبع فيها قواعد الاختصاص العادى ثالثاً : المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية ثانية من الأحكام والعقود الرسمية فيختص بنظرها قاضى الأمور المستعجلة المختلط فى المحكمة الصادرة منها الأحكام أو المحكمة التى تحرر فيها العقد الرسمى أو الموجود فى دائرتها محل المدعى عليه (١) .

أما فى المحاكم الأهلية فيختص القاضى الجزئى الكائن فى دائرته محل المدعى

---

(١) استئناف حكم الدوائر المجتمعة فى ٢ أبريل ١٩٢٥ الجازيت عدد أبريل سنة ١٩٢٥ ص ١١٣ رقم ١٧٦ واستئناف مختلط فى ٢٥ يونيه ١٩١٣ الجازيت سبتمبر ١٩١٣ ص ٢١١ رقم ٤٥٧ وعكس ذلك استئناف مختلط فى ٢٠ يونيه ١٩١٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٩ وقرر باختصاص رئيس المحكمة بالمنازعات الخاصة بتسليم صور الأحكام طبقاً لنص المادة ١١٦ مرافعات مختلط دون القضاء المستعجل

عليه بنظر المنازعات الخاصة بتسليم الصور التنفيذية للعقود الرسمية . أما المنازعات المتعلقة بتسليم صور الأحكام فيختص بنظرها رئيس المحكمة التي أصدرت الأحكام أو من ينوب عنه من القضاة (١) .

رابعاً — الدعاوى المرفوعة على الحكومة وفروعها فترفع أمام محاكم مخصوصة طبقاً للأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ ولو كان معها مدعى عليهم آخرون من كان مركز الجميع أصلياً .

هل يجوز الاستعجال التبرير عزم الاخذ فى مصر بالقواعد العامة لاختصاص المركزى

٢٠٢ — نرى الأخذ بالرأى الفرنسى القائل بعدم الأخذ بالقاعدة المتقدمة على اطلاقها عند الاستعجال الشديد وبامكان رفع الدعوى المستعجلة أمام محكمة محل النزاع حتى ولو كان الموضوع من اختصاص محكمة أخرى للاعتبارات التى ارتكن اليها أصحاب هذا الرأى فى فرنسا وللاسباب الآتية — اولا — لأن الاجراء الذى يصدر من قاضى الامور المستعجلة تحفظى لا يمس الموضوع أو أصل الحق فى شئ ما وعلى ذلك فلا يؤثر على الموضوع الاجراء التحفظى الذى يصدر من القاضى الكائن فى دائرته محل النزاع بل على العكس من ذلك فانه يصونه ويحفظه — ثانياً — لأن أقل تأخير فى اتخاذ اجراء تحفظى سريع عند قيام الاستعجال الشديد ينشأ عنه أضرار جسيمة تلحق بالحقوق المطلوب صيانتها يتعذر تعويضه فى بعض الأحيان ولا يملن درء ذلك إلا بتحويل المحكمة القريبة من محل النزاع بالفصل فى الاجراءات التحفظية المتعلقة بها .

٢٠٣ — وقد سار القضاء الاهلى والمختلط فى أغلب أحكامه فى دعاوى إثبات الحالة على هذا الرأى وقرر باختصاص قاضى المكان فى نظر هذه الدعاوى عند الاستعجال الشديد حتى ولو تعلقت بحق شخصى (٢) . كما أخذ أيضا بذلك القضاء المختلط فى حكم شهير صادر من

(١) ابو هيف بك طرق التنفيذ والتفظ ص ١٠١ نبذة ١٦٣ - ١٦٤

(٢) مصر اهلى فى ٥ يناير ١٩٢٥ محاماه السنة ٥ ص ٤٤٠ رقم ٣٦٧ والمنشئة جزئى فى ٢٤ ديسمبر

١٩١٤ شرائع ٣ ص ٢٢٢ رقم ٣٤٢ واستئناف مختلط فى ١٦ اكتوبر ١٩١٨ جازيت ديسمبر ١٩١٨

قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بورسعيد المختلطة تأيد من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٧ في دعوى رفعتها إحدى شركات الملاحة ضد شركة قنال السويس في شخص وكيلها المقيم ببورسعيد على أثر حادثة تصادم وقعت لاحدى بواخرها أثناء عبورها القنال وذلك أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة بورسعيد رغماً عن وجود مركز الشركة الرئيسى بمصر وطلبت المدعية فيها الحكم بصفة مستعجلة بسماع شهادة ركاب الباخرة التى حصل التصادم لها عن كيفية حصول الحادثة وسببها قبل مبارحتهم للقطر المصرى ودفعت فيها شركة قنال السويس المدعى عليها أورو بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ببورسعيد مركزياً بنظر الدعوى المتعلقة بحق شخصى ووجود مركز الشركة العام فى دائرة اختصاص محكمة مصر ثانياً : بىطلان صحيفة الدعوى لإعلانها للشركة المدعى عليها فى شخص وكيلها المقيم ببورسعيد بدلاً من إعلانها فى المركز الرئيسى بمصر ثالثاً : بعدم اختصاص القضاء المستعجل أصلاً بسماع الشهود لمساس ذلك بالموضوع — فقضى قاضى الأمور المستعجلة ببورسعيد برفض هذه الدفوع وباختصاصه محلياً ونوعياً بنظر الدعوى وبصححة عريضة الدعوى وقرر بسماع الشهود فاستأنفت شركة قنال السويس المدعى عليها هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف المختلطة وقررت المبادئ الآتية : أورو اختصاص قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرته محل النزاع بنظر مثل هذه الدعاوى رغماً عن كونها شخصية ووجود المحل الرئيسى فى دائرة اختصاص محكمة أخرى وذلك لتوفر الاستعجال الشديد بسبب عدم تعطيل الباخرة والركاب المطلوب أخذ أقوالهم من السفر فى الميعاد وما ينشأ عن ذلك من أضرار جسيمة ثانياً : بصحة عريضة

ص ١٤ رقم ٢٦ وقضى باختصاص قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرته محل الموجود فيه البضاعة المطلوب إثبات حالتها بنظر دعوى إثبات الحالة رغماً عن وجود المركز الأصيل للشركة المدعى عليها فى دائرة اختصاص محكمة أخرى وبصححة اختصاص المحكمة فى شخص وكيلها المقيم فى دائرة اختصاص القاضى المستعجل وعكس ذلك كفر الدوار جزئى اهلى ٦ مايو ١٩٢٥ محاماه ٦ ص ١٦١ رقم ١١٧ وقرر بوجوب التفرقة بين دعاوى إثبات الحالة الشخصية والعينية منها وضرورة رفع الاولى منها أمام محكمة محل المدعى عليه والثانية أمام محكمة محل العقار

الدعوى المعلنة لو كيل الشركة في بورسعيد بدلا من وكيلها العام بمصر وذلك لنفس الأسباب <sup>(١)</sup>: باختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى لعدم مساس الفصل فيها بالموضوع لأنه لا يسمع الشهود على وقائع مادية متنازع عليها للفصل فيها بل يسمعها فقط لجمع الأدلة وتقديمها لمحكمة الموضوع (١)

٢٠٤ — يلاحظ أن الاستثناء المذكور جوازي ووضع لصالح المدعى الذي له مطلق الخيار في الرجوع إلى القواعد العامة للاختصاص المركزي عند رفع الدعوى

### طبيعة عدم الاختصاص المركزي

٢٠٥ — والاختصاص المركزي ليس من النظام العام بخلاف الاختصاص النوعي أو المطلق للقضاء المستعجل إذ جعله القانون لصالح الخصام أنفسهم إن شاءوا تمسكوا به وإن رغبوا عدلوا عنه صراحة بالاتفاق على ذلك كتابة أو ضمنا بالحضور أمام المحكمة وعدم إبداء الدفع بعدم الاختصاص قبل أوجه الدفع الأخرى أو قبل إبداء الأقوال أو الطلبات الختامية المتعلقة بالدعوى سواء أكانت الدعوى أصلية أم فرعية أم مقامة من المدعى عليه على المدعى أثناء الخصومة ( مواد ١٣٤ مرافعات أهلى و ١٤٨ مختلط و ١٦٩ و ١٧٠ فرنسى (٢)

---

(١) استئناف مختلط ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤

(٢) كبرى ج ١ ص ١٢ نبذة ١٩ ومرنيك ج ٢ ص ١٤٥ نبذة ١٧٩ وما بعدها واستئناف مختلط في ٢٣ مايو ١٩١٢ المجموعة ٢٤ ص ٣٦٤ وحكم قاضى الامور المستعجلة المختلط بالمنصورة في ٢١ مارس ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤ وقضى بجواز اتفاق الخصام على محكمة غير المحكمة الواقع في دائرتها التنفيذ لنظر الاشكالات الخاصة به وبأن هذا التصرف ينصرف الى قاضى الامور المستعجلة فيها - وعكس ذلك قاضى الامور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية في ٢١ مارس ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٠٤ وقضى بعدم صحة مثل هذا الاتفاق وبعدم الاختصاص لانه ليس بقاضى التنفيذ وهذا رأى مرجوح وغير معمول به



# الكتاب الثاني

الأحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل

فيها بنص صريح في القانون

Référés prévus par les textes

قواعد عامة

٢٠٦ — سبق القول عند الكلام على مدى اختصاص القضاء المستعجل أن هذا الاختصاص يكون إما بنص صريح في القانون أو بناء على ولايته العامة في الحكم في الأمور المستعجلة واشكالات التنفيذ المبنية على المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ محتلط و ٨٠٦ فرنسى .

ويختلف الاختصاص المخول للقضاء المستعجل بنص صريح في القانون عن اختصاصه العام في المواد المستعجلة واشكالات التنفيذ في الأمور الآتية أورو : أن الاختصاص الحاصل بنص صريح في القانون محدود بالحالات المعينة التي نص القانون على اختصاصه بالنظر فيها في مواد متفرقة فيه لا يجوز امتداده الى أحوال أخرى بطريق القياس عليها إلا إذا كان مختصاً بنظر هذه بالحالات الأخيرة بناء على اختصاصه العام في الأمور المستعجلة فينظرها بناء على ذلك لا بناء على الاختصاص المخول له بنص القانون والمحدد بالأمور المعينة الواردة في النصوص التي خولت له هذا الاختصاص (١) ثانياً : أن الحالات التي يختص بنظرها بناء على اختصاصه العام في الأمور المستعجلة واشكالات التنفيذ عديدة لا يمكن حصرها متروك أمرها لتقدير الفقه والقضاء تزداد من وقت لآخر بخلاف الأمور التي تدخل في وظيفته

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٧ أغسطس ١٩٣٥ المحاماه عدد ١٠ سنة ١٥ ص ١٥؛ رقم ٣٣٥

بنص القانون فانها معينة ومحدودة في النصوص التي أوردتها المشرع ونص على اختصاصه فيها بالذات لا تزيد إلا بقانون جديد ونصوص أخرى جديدة<sup>(١)</sup> ثالثاً : لا يشترط توفر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع في الأحوال التي يختص بنظرها بنص صريح في القانون كما هو الحال في الأمور الأخرى التي يختص بنظرها بناء على ولايته العامة المبنية على الاستعجال<sup>(٢)</sup> رابعاً : بعض القرارات الصادرة منه بناء على اختصاصه بنص القانون لا يجوز الطعن فيها والبعض الآخر قابل للطعن فيه بطرق ومواعيد تختلف عن الطرق والمواعيد المقررة للطعن في القرارات العادية وتختلف الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في فرنسا عنها في مصر في القانونين المختلط والأهلى . وسنبداً بالأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في فرنسا ثم في مصر في القانونين المختلط والأهلى

---

(١) مثال ذلك : رأى المشرع عند وضع القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل أن ينص في المادة التاسعة منه على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في نظر دعاوى شطب التأشير أو التسجيل الحاصل على هامش سجل المحررات الواجبة التسجيل لدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء اذا تبين له كيدية هذه الدعاوى وبذا أدخل على اختصاصه بنص القانون حالة جديدة لم تكن موجودة من قبل

(٢) استئناف مختلط أول فبراير ١٩١١ المجازيت السنة الأولى ص ٧٠٠

# الباب الأول

## الاحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في فرنسا

٢٠٧ — أورو : المنازعات والصعوبات المتعلقة بتسليم صورة من العقود غير المقيمة في السجلات الرسمية non enregistrés أو الناقصة imparfaits الموجودة. في حيازة موثق العقود ( مادة ٨١٣ مرافعات فرنسي (١) وقضى طبقاً لذلك باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالزام موثق العقود بتسليم صورة مودعة عنده من وصية ناقصة لعدم التوقيع عليها من الموصى إلى أصحاب الشأن باعتبارها عقداً من العقود الناقصة المقصودة من المادة ٨٤١ مرافعات فرنسي (٢) .

٢٠٨ — ثانياً : المنازعات التي تحصل في الامر الصادر من رئيس المحكمة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الاحكام أو العقود الرسمية ( مادة ٨٤٤ مرافعات فرنسي ) وقد اختلف في اختصاص محكمة الموضوع في الحكم معه في هذه المنازعات إذ قضى بعض المحاكم بعدم اختصاصها في ذلك ارتكناً الى ظاهر نص المادة ٨٤٥ مرافعات (٣) وقضى البعض الآخر بالاختصاص وبأن للقضاء المستعجل الحق في إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع إذا تراءى له أثناء نظرها أن الحالة أضمن لحقوق الطرفين وهذا الرأي هو الراجح قضاء والمأخوذ به فقهاً (٤) .

٢٠٩ — ولا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم باعطاء صورة تنفيذية

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٥٧ نبذة ٣٩١ وشوفو وكاريه نبذة ٢٨٦٣ مكرره وجارسونيه وسيزار برو

ج ٧ نبذة ٢٥٧٨ ص ٢٢

(٢) النقض الفرنسي في ٢٨ ابريل ١٨٦٢ باندكت ٦٢ ص ٦٩٧ وسيري ٦٢ ج ١ ص ٣٢٦

(٣) باريس ٨ مايو ١٨٥٧ دالوز ٥٩ ج ٥ ص ٣٢٢

(٤) بوردو ٢٠ يناير ١٨٣١ دالوز ٣١ ج ٢ ص ٩١ وتولوز ٢٠ مارس ١٨٣٨ دالوز ٣٩ ج ٢ ص ٧٣

وشوفو على كاريه نبذة ٢٨٧٥ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٥٧٩ ص ٢٦ نبذة ١٦ ومرنياك ج ٢ ص ٢٥٩

ثانية من الأحكام أو العقود الرسمية ادعاء المدين وفاء الدين الثابت في السند أو الحكم المطلوب الحصول على نسخة تنفيذية ثانية منه (١) أما إذا بنيت المنازعة على عدم وجود صفة قانونية لطالب الصورة فلا يختص القضاء المستعجل بنظر لدعوى بل يتعين رفعها أمام محكمة الموضوع طبقاً لنص المادة ٨٣٩ مرافعات فرنسي (٢)

٢١٠ — *الصلوات التي تحصل في أثناء وضع الاختتام بمعرفة القاضي الجزئي أو من يمثله على أموال، ومستندات تركة أو على الأموال المشتركة مع اختصاص القاضي الجزئي في إجراء الأعمال التحفظية اللازمة لصيانة الأموال والحقوق حتى الفصل في هذه الصعوبات من القضاء المستعجل (مادتي ٩٢١ — ٩٢٢ مرافعات فرنسي) (٣) وللقضاء المستعجل الحق في الفصل في الصعوبات المذكورة أو إحالتها إلى المحكمة للحكم فيها (٤) ولا يختص القاضي الجزئي بالقائم بوضع الاختتام في هذه الدعاوى ولا يجوز له الطعن بالاستئناف في القرارات التي تصدر فيها من القضاء المستعجل (٥)*

٢١١ — ويختص القضاء المستعجل بحسب الرأي المأخوذ به فقهاً وقضاء بنظر الاشكالات المتعلقة برفع الاختتام — ولا يبنى اختصاصه في هذه الحالة على نص صريح في القانون كما هو الحال في الصعوبات المتعلقة بوضع الاختتام بل يكون بناء على ولايته العامة في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي لتوافر الاستعجال في هذه الحالة (٦)

٢١٢ — ويجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة التصريح برفع الاختتام في غياب الشخص المودع عنده السندات والأشياء الموضوع عليها الاختتام وتعيين أحد

---

(١) Pau في ٣١ أغسطس ١٨٣٧ دالوز ٣١ ج ٢ ص ٩٣ ومرنيك ج ٢ ص ٢٥٩

(٢) تولوز في ٢٠ مارس ١٨٣٨ دالوز ٣٨ ج ٢ ص ٧٣

(٣) مرنيك ج ٢ ص ٢٦١ نبذة ٢٩٥ وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ نبذة ٢٦٠٢ ص ٧٦ و

(٤) النقض في ٦ مارس ١٨٣٤ دالوز ٣٤ ج ١٠ ص ١٣٧

(٥) مرنيك ج ٢ ص ٢٦٢ نبذة ٣٩٨ وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ نبذة ٢٦٠٢ ص ٧٥ و ٧٦

(٦) النقض في ١٧ أبريل ١٨٢٨ دالوز ٨٢٨ ج ١ ص ٢١٤ و ٢٨ يونيو ١٨٥٢ دالوز ٥٢ ج ١ ص

٢٨٣ وسيري ٥٢ ج ١ ص ٥٣٧ وبرتان ج ٢ نبذة ٤٤٨ و ٤٩٠ وشوفرو على كاريه نبذة ٣٠٨٩ ومرنيك ج ٢ ص ٢٦٢ نبذة ٣٩٩ و ٤٠٠ وقرار قاضي الأمور المستعجلة في محكمة الماهر في ٣٠ مارس ١٩٠٦ الواردة



موثق العقود لجردها وتقدير قيمتها وعمل محضر بالجرد ثم إيداعها بعد ذلك في إحدى الخزائن المضمونة على ذمة أولى الشأن لحين الفصل في موضوعها من المحكمة المختصة (١) — كما يجوز له الاذن برفع بعض أو كل الاختام بصفة مؤقتة حتى يتمكن من له مصلحة في الأوراق والمستندات وباقي الأشياء المحفوظة من الاطلاع على محتوياتها وإعادة وضع الاختام عليها كما كانت (٢)

٢١٣ — رابعا : المنازعات التي تحصل أثناء جرد موجودات التركة المتعلقة بماهية الأشياء المطلوب جردها أو صفة طالب الجرد (٣) أو بكيفية إدارة هذه الموجودات أو بشخصية الموثق المكلف بجردها ( ٩٤٤ مرافعات فرنسي ) (٤) وترفع هذه المنازعات إلى القضاء المستعجل بمعرفة الخصام أو موثق العقود بصفة إشكال يحزر على محضر الجرد ويفصل فيها بقرار يدون في المحضر المذكور

٢١٤ — خامسا : الصعوبات الخاصة ببيع منقولات التركة . تنص المادة ٨٢٦ مدني فرنسي على إمكان بيع منقولات التركة عن طريق المحكمة بناء على طلب الدائنين أو أغلبية الورثة لسداد ديون التركة ، ويحصل البيع في هذه الحالة طبقا للأجراءات التي نص عليها القانون في الحجز التنفيذية ( مادة ٩٤٥ مرافعات ) فاذا حدثت صعوبات أثناء ذلك ينظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل فتح التركة وعند الاستعجال الشديد ينظرها القاضي المستعجل الموجود في دائرته المنقولات المطلوب بيعها (٥)

وهذه الصعوبات تحصل من الغير بدعوى ملكيته للمنقولات المطلوب بيعها

---

(١) دواي Douai في ٢٠ ديسمبر ١٨٥٧ باندكت ٥٩ ص ٣٩١ وبوردو في ٣١ يناير ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ وباريس في ٩ يناير ١٩٢٠ دالوز ٩٢١ ج ١ ص ١١٩

(٢) دي بليم ج ٢ ص ٢٦١ وبرتان ج ٢ نبذة ٤٨٨

(٣) ييوش نبذة ٣٠ ومرنيك ج ٢ ص ٢٦٦ نبذة ٤١٠ وله في هذه الحالة البحث فيما اذا كانت هناك قرينة قوية أو شبهة مصلحة لطالب الجرد تخول له الحق في طلب الجرد أم لا حتى تفصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بالصفة وأصل الحق

(٤) برتان ج ٢ نبذة ٦٥١

(٥) مرنيك ج ٢ ص ٢٦٩ وشوفو على كاريه نبذة ٢١٦٠ ويوش نبذة ٢٨ وجارسونيه وسيزار برو

ج ٧ نبذة ٢٧٢٨ ص ٣٨٠

وإذا نعت في إجراء البيع (١) كما تحصل من أحد الورثة أو الدائنين أو أى شخص آخر له مصلحة في الدعوى بطلب إيقاف البيع لاي سبب من الأسباب أو بطلب تعيين مدير مؤقت على هذه المنقولات (٢)

وترفع اليه هذه المنازعات قبل البيع بعريضة دعوى مستقلة تعلن للاخصام لأقرب جلسة أو في ميعاد ساعة بعد الحصول على إذن منه بذلك عند الاستعجال الشديد (٣) وفي أثناء حصول البيع ترفع اليه باشكلال يحرره الموظف المنوط بالبيع على المحضر ويرفعه إلى قاضى الأمور المستعجلة ولو في منزله بعد عمل الاجراءات التحفظية على الاشياء المطلوب بيعها حين الفصل فى موضوع الاشكال (٤)

٢١٥ — سارنا المنازعات المتعلقة بالحراسة على المنقولات المحجوز عليها وطلب استقالة الحارس المعين عليها أو استبداله بغيره — تنص المادة ٥٩٦ مرافعات فرنسى على وجوب تعيين حارس مقتدر على المنقولات المحجوز عليها عقب إجراء الحجز يقوم المحضر بتنصيبه بناء على اختيار المدين المحجوز عليه (خلافًا للمادتين ٤٤٦ و٤٤٧ مرافعات أهلى و٥٠٨ مختلط : اللتين تجيزان للحاجز الاختيار في هذه الحالة ) ، وإذا لم يأت المدين بحارس مقتدر فللمحضر اختيار الحارس — وقد ينشأ عن تعيين الحارس منازعات إما لكون الحارس المعين لم يقبل الحراسة (٥) أو لكونه بعد قبولها يطلب استقالته منها لأسباب ضرورية كعدم تمكنه من الاستمرار فى القيام بها لكثرة أعماله أو لمرضه أو غير ذلك من الأسباب (٦) وإما لكون البيع لم يحصل فى الميعاد المحدد له باتفاق الدائن مع المدين أو لمضى شهرين على تاريخ الحجز بغير حصول بيع أو لكون الحاجز يطعن فى كفاءة أو اقتدار الحارس المعين ويطلب استبداله بغيره أو لكون الشخص المطلوب تعيينه بدلا من الحارس المعين غير كفء

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٦٩ وجارسونيه وسيزار برو ج ٧ نبذة ٢٧٢٨ ص ٣٧٩

(٢) جارسونيه وسيزار برو ج ٧ نبذة ٢٧٢٨ ص ٣٧٩

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٦٩ نبذة ١٦ :

(٤) شوفر على كاريه نبذة ٣١٦٠

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٨٩٦ مرافعات نبذة ٢

(٦) مرنياك ج ٢ ص ٢٧١ وشوفر على كاريه نبذة ٢٠٦٣

للحراسة (١) فجميع هذه المنازعات يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها بنص المادة ٦٠٦ مرافعات فرنسي .

وترفع اليه هذه المنازعات بعريضة دعوى يختصم فيها كل من الحاجز والمحجوز عليه والحارس بحسب صفة رافعها، وتعلن للحاجز إما لشخصه أو لمحله الأصلي دون المحل المختار المبين في التنبيه السابق على الحجز اذا رفعت من الحارس . أما اذا رفعت من المدين المحجوز عليه فيجوز له إعلانها للحاجز في المحل المختار في التنبيه أيضا (٢)

٢١٦ — مابها : المنازعات المتعلقة بالتنفيذ الحاصل بطريق الاكراه البدني كان قانون المرافعات الفرنسي يخول التنفيذ على المدين بطريق الاكراه البدني في المواد المدنية والتجارية وفي المواد الجنائية لتحصيل الغرامات والمصاريف والتعويضات المحكوم بها وما يجب رده ثم صدر قانون ٢٢ يولييه سنة ١٨٦٧ وكمل بالقانون الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧١ وألغى هذه الطريقة من طرق التنفيذ بالنسبة للمواد المدنية والتجارية وأبقاها بالنسبة للمسائل الجنائية وترك القواعد الخاصة بها في قانون المرافعات ( ٧٨٠ — ٨٠٥ مرافعات ) لتطبيقها على هذه الحالة الأخيرة — فاذا نشأت صعوبات أثناء التنفيذ فيختص بنظرها القضاء المستعجل الكائن في دائرته المحل الذي قبض فيه على المدين ( مادة ٧٨٦ مرافعات ) — وترفع اليه باشكال على محضر التنفيذ ويفصل فيها ولو في منزله .

ومن هذه الصعوبات ادعاء الشخص المطلوب القبض عايه التخالص عن المبلغ المطلوب التنفيذ به أو ادعاؤه بتوقيع حجز تحت يده يمنعه من الدفع أو بأنه خلاف المدين الحقيقي الذي يشبهه في الشكل أو الاسم (٣) أو الدفع ببطلان التنبيه السابق على التنفيذ (٤) ولا يجوز للقضاء المستعجل البحث في صحة أو بطلان الحكم المنفذ به

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٧١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢٧١ نبذة ٢٢؛ وبواتيه Poitiers في ٢٥ فبراير ١٨٣٤ دالوز ٣٥ ج ٢ ص ١١

(٣) ليون في ١٦ نوفمبر ١٩٠٩ دالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٦ والنقض الفرنسي في ١٥ يونيو ١٩٠٩ دالوز

١٩٠٩ ج ١ ص ٥٢٧ ويوش نبذة ٣٠٢ وجارسونيه وسيزار بروج ٥ ص ١٩٢٩ نبذة ٦٣٠

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٢٧٢ نبذة ٤٢٦ وباريس في ١٧ ديسمبر ١٨١٧ المشار اليه فيه

أو التعرض لتفسيره أثناء الفصل في هذه المنازعات لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولتعارضه مع مبدأ قوة الشيء المقضي به وإنما يختص يبحث ما اذا كان الحكم المطلوب تنفيذه يحجز التنفيذ بالا كراه البدني أم لا ؟ وما اذا كان المدين تخالص عن الدين المنفذ به أم لا ؟ وما اذا كان للدين الحق في منع التنفيذ عليه بالقبض لأسباب نشأت بعد صدور الحكم أم لا ؟ (١)

وفصل القضاء المستعجل في جميع هذه المنازعات طبقا لما يراه من إطلاق سراح الشخص المطلوب التنفيذ عليه أو إخلاء سبيله مؤقتاً بعد تقديم كفالة (٢)

٢١٧ — تامنا : التصريح للدين يقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة أو في يد من يعينه القاضي يكفي لسداد دين الحاجز مع تخصيصه عليه ، (مادة ٥٦٧ مرافعات فرنسي معدلة بالقانون الصادر في ١٧ يولييه ١٩٠٧) ويلاحظ أن قاضي الأمور المستعجلة لم يكن مختصاً بنظر هذا الطلب — قبل صدور هذا القانون بحسب الرأي المعمول به علما وقضاء في فرنسا للأسباب الآتية (٣)

(١) — لأن حجز ما للدين لدى الغير لا يرتب للحاجز الأول أي حق في الحصول على دينه بالامتياز عن عداه من الحاجزين بعده — (ب) — لأن الحجز المذكور لا يؤثر على ملكية المدين المحجوز على دينه للدين المحجوز عليه وإنما يحبس عنه ويمنعه من الحصول عليه ، ويجوز لذلك لكل دائن آخر توقيع الحجز عليه واقتسامه مع الحاجز الأول — (ج) — لأن تخفيض مقدار الدين المحجوز عليه مع تخصيصه على دين الحاجز بغير نص من القانون فيه مساس بأصل الحق — ثم جاء هذا القانون ونص على اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في طلب رفع الحجز مع التخصيص وإعطائه الحق في نظر الدعوى في أي حالة كانت عليها اجراءات الحجز سواء أثناء

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ والنقض الفرنسي في ١٥ يونيو ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ ج ١ ص ٥٢٧

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢٧٤ نبذة ٤٢٧

(٣) باريس في ٨ يناير ١٨٨٤ و ١٣ يناير ١٨٨٧ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ١٨٨



دعوى طلب تثبيت الحجز أو قبل ذلك ، وسواء توقع الحجز بسند أو اذن من القاضى أم لا (١)

٢١٨ — ويختص القضاء المستعجل فى فرنسا فى حالة توقيع الحجز بلا سند أو إذن من القاضى بتقدير مبلغ الدين المطلوب التخصيص من أجله طبقا لما يتضح له من وقائع الدعوى ولا يتقيد فى ذلك بطلبات وأقوال الحاجز . أما اذا توقع الحجز بسند أو أمر من القاضى فلا يجوز للقضاء المستعجل إجراء أى تعديل أو تغيير فى مقدار المبلغ المطلوب تحصيله عن المقدار الوارد فى السند أو الأمر بل يتعين عليه تخصيص مبلغ مماثل له تماما (٢)

٢١٩ — ولا يؤثر حصول التخصيص على القواعد المتعلقة بالافلاس ، وعلى ذلك فإذا أفلس المدين المحجوز على دينه عقب صدور حكم التخصيص من القاضى المستعجل فلا يعطى الحكم المذكور أى امتياز للحاجز الحاصل له التخصيص ولا يخول له الحق فى الحصول على دينه بالكامل من المبلغ المخصص على ذمته دون الدائنين الآخرين بل يدخل هذا المبلغ فى التفليسة ويوزع على الدائنين جميعهم كباقي أموال المفلس (٣)

٢٢٠ — ويخرج من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى فرنسا الحكم بالتخصيص فى مسائل حجوز ما للمدين لدى الغير التى يدخل فى ولاية القاضى الجزئى وحده الحكم فيها (٤)

ولا يعتبر تخصيصا طبقا لنص المادة ٥٦٧ مرافعات معدلة طلب المدين رفع الحجز عن جزء من الأيجار المحجوز عليه للاتفاق منه على نفسه وعائلته أو ربا لمنافاة ذلك للمادة المذكورة التى تنص على التخصيص فى حالة معينة مما ينافى لأن رفع الحجز

(١) باريس فى ٣٠ يونيه ١٩٠٨ دالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٨٤

(٢) حكم La chambre des réquêtes فى ١٠ فبراير ١٩١٣ سبرى ١٩١٣ المجموعة المختصرة Bulletin sommaire ص ٥٠ وعكس ذلك باريس فى ٣٠ يونيه ١٩٠٨ دالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٨٤ وقضى باختصاص القضاء المستعجل فى تقدير المبلغ الذى يراه بغير مراعاة القيمة الواردة فى السند أو فى الأمر الصادر بتوقيع الحجز وذلك اعتماداً على عموم نصوص القانون الصادر فى ١٩٠٧

(٣) بوردو فى ٢٢ يناير ١٩١٢ مجلة أحكام بوردو ١٩١٢ ج ١ ص ١٨٢

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٢٨٠

جزئياً أو قصره على بعض المبالغ دون الآخر يكون في حالة الحجز الحاصلة على ديون لا يحجز الحجز عليها جميعها كالمهايا والمرتبات - *Caen* - لمساس المحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق (١)

٢٢١- *Caen* - طلب البائع لمحل التجارة (*fonds de commerce*) تخصيص مبلغ معين من ثمن المبيع لايداعه في خزائنة المحكمة على ذمة الدائن المعارض في دفع الثمن واستلام الباقي طبقاً لنصوص القانون الصادر في سنة ١٩١٣

٢٢٢- *Caen* - الصعوبات التي تعترض المحضر أثناء توقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على المنقولات الموجودة في حيازة الغير كعدم فتح الأخير المحل الموجودة به المنقولات المطلوب الحجز عليها أو ممانعته في توقيع الحجز عليها لآى سبب من الأسباب

٢٢٣ - وترفع اليه هذه الصعوبات بمعرفة المحضر المكلف بتوقيع الحجز بعد إخطار المستشكل بالحضور أمام القاضي ولو في المنزل ويصدر القاضي قراره فيها ويدون على محضر الاشكال ( مادة ٨٢٩ مرافعات )

٢٢٤ - ويجب على المحضر في هذه الحالة قبول الاشكال وعرضه على القاضي المستعجل بمجرد حصول الممانعة بعد عمل الاجراءات الضرورية للمحافظة على المنقولات المطلوب الحجز عليها منعاً من تهريبها أو إخفائها ، ولا يحجز له الحجز بالرغم من الممانعة فان فعل شيئاً من ذلك يسأل مدنياً ويحكم عليه بالتعويضات فضلاً عن العقوبات الادارية التي يمكن توقيعها عليه وان كان تصرفه لا يؤثر على صحة الحجز الذي أوقعه (٢)

والقرار الصادر من القضاء المستعجل يكون إما برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ أو بقبول الاشكال وإيقاف التنفيذ وإذا مانع الغير في الحجز بعد ذلك بالرغم من القرار الصادر برفض الاشكال فيجوز للمحضر في هذه الحالة كسر باب المحل المطلوب إجراء الحجز فيه بواسطة نجار أو حداد بحضور القاضي الجزئي ثم توقيع الحجز (٣)

(١) باريس في ٦ يولييه ١٩١٢ جازيت المحاكم في ٢٠ ديسمبر ١٩١٢

(٢) *Caen* في ١٨ نوفمبر ١٨٥٢ مجموعة أحكام كان ١٨٥٢ نبذة ٧٨ وجلاسون ج ٢ ص ٤٤٠

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٨٣

٢٢٥ — هادى عمر — طلب الدائن وضع العقار المحجوز عليه تحت الحراسة القضائية أو التصريح بجمع ثماره وبيعها وإيداع الثمن فى خزانة المحكمة

تنص المادة ٦٨١ مرافعات فرنسى على أن تسجيل محضر الحجز العقارى بالنسبة للعقارات غير المؤجرة يؤثر على صفة وضع يد المحجوز عليه على العقارات ويقلبها من يدمالك إلى يد حارس حتى تمام البيع ، ويفرض عليه التزامات الحارس ، فيجب عليه إدارتها إدارة طيبة وحفظ ثمارها إن كان لها ثمر وبيعها بالمزاد العلنى لها

٢٢٦ — ويجوز للدائن أو الدائنين المباشرين لأجراءات الحجز أن يطلبوا من القضاء المستعجل نزع العقارات من يد المدين ووضعها فى يد حارس قضائى ، كما يجوز لهم أن يطلبوا منه التصريح بجمع ثمارها وبيعها بالمزاد العلنى وإيداع الثمن فى خزانة المحكمة ولا يشترط فى الدائنين المذكورين أن يكونوا مرتنين للعقارات المحجوز عليها ، بل يجوز ذلك للدائنين الآخرين الحاجزين أو الذين نهوا على المدين المحجوز عليه وكلفوه بالوفاء (١)

٢٢٧ — وللقضاء المستعجل سلطة تقدير طلب تعيين الحارس والحكم فيه طبقا لما يظهر له من جدية الأسباب التى يرتكن إليها فى الطلب ، فله أن يرفضه إذا اتضح له من وقائع الدعوى عدم وجود أى ضرر على حقوق الدائنين من استمرار المحجوز عليه واضع اليد على العقار المحجوز عليه أو يقضى فيه بالقبول إذا تبين له حصول ضرر على حقوق الدائنين .

٢٢٨ — ويجوز تعيين الحارس من أحد الدائنين الحاجزين (٢) كما يجوز تعيين شخص أجنبى عن الطرفين ، إنما لا يجوز بحسب رأى الراجح تعيين نفس المحجوز عليه (٣)

---

(١) شوفو على كاريه نبذة ٥٢٧٥ وجلاسون وكوليه داج وتسيه ج ٢ نبذة ١٣٤٠ ومرنيك ج ٢ ص ٢٨٦

(٢) مونبليه فى ١٤ اغسطس ١٨٤٩ دالوز ٨٥٠ ج ٥ ص ١٩٩ وشوفو على كاريه نبذة ٢٢٧١ وجارسونيه وسيزار بروج ٤ نبذة ١٥٢٦ ص ٦٠٨

(٣) رودير ج ٢ ص ٢٩٢ وجارسونيه وسيزار بروج ٤ نبذة ١٥٢٦ ص ٦٠٧ وعكس ذلك جلاسون وكوليه داج وتسيه ج ٢ نبذة ١٣٤٢ ويقررون بأن هذه المادة لم تغير من حق القاضى المستعجل .

٢٢٩ — وإذا طلب من القضاء المستعجل التصريح بجنى الثمار ، وبيعها ، فله أن يأذن بذلك بالطرق والاجراءات التي يرى فيها المحافظة على حقوق الطرفين (١) والمادة ٦٨١ مرافعات فرنسي تماثل المادة ٦٢٢ مرافعات محتلط التي سيأتى الكلام عليها بعد ولا يوجد نص مقابل لها في القانون الأهل

٢٣٠ — ثانياً عشر — المنازعات التي تحصل بشأن إعطاء شهادة من قلم الكتاب تفيد عدم قيام الراسى عليه المزاد بكامل شروط البيع تمهيداً لطلب إعادة البيع على ذمته .

وطلب إعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف يحصل إما بعد تسليم حكم مرسى المزاد للمشتري أو قبل تسليم الحكم المذكور فإذا حصل الطلب قبل تسليم الصورة التنفيذية لحكم رسوالمزاد فيجب لاجرائه عمل إنذار من طالب البيع إلى المشتري المتخلف يسجل عليه فيه التقصير في الوفاء وينبه عليه بالقيام باستيفاء الشروط في زمن معين ويهدده في حالة التقصير في الوفاء باستخراج شهادة من قلم الكتاب بتقصيره تمهيداً لاعادة البيع على ذمته (٢) فإذا عارض الراسى عليه المزاد في إعطاء الشهادة بغرض عدم تمكين طالب إعادة البيع من إجرائه فتعرض هذه المنازعة على القضاء المستعجل للفصل فيها باعتبارها إشكالا في تنفيذ حكم مرسى المزاد ( ٧٣٥ مرافعات فرنسي ) وتحصل المعارضة باعلان عن يد محضر يرسله الراسى عليه المزاد لطالب البيع رداً على إنذاره يعلن فيه قلم الكتاب ويحظر عليه إعطاء الشهادة المطلوبة أو بتقرير من الراسى عليه المزاد في قلم كتاب المحكمة الحاصل فيها البيع يحرر على مسودة حكم مرسى المزاد أو في ورقة مستقلة ترفق بالحكم المذكور (٣)

• في انتخاب شخص الحارس ، وأما تعتبر العلاقة الموجودة بين الدائن والمدين بخصوص شخصية الحارس تأخذ شكلاً قضائياً وان للقاضى الحق في تعيين المحجوز عليه حارساً اذا ظهر له حسن إدارته وعدم صحة مخاوف الداتين قبله ، خصوصاً وانه لا يتقاضى أجراً على حراسته بخلاف الغير أو الحاجز المعين حارساً

(١) دواى Douai في ٢٧ مارس ١٨٧٣ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ٥٠٠ وجارسونيه وسيزار بروج ٤ ص ٦٠٦

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات فرنسي نبذة ٣

(٣) شوفو على كاريه نبذة ٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ ورودير ج ٢ ص ٣٣٦ وجلاسون وكوليه داج وتسيه

ج ٢ ص ٥٨ نبذة ١٤٨٥ وجارسونيه وسيزار بروج ٥ نبذة ١٦٦٥ ص ٦٢



ويرفع الاشكال للقاضي المستعجل للفصل فيه بعريضة دعوى تعلن لشخص الراسى عليه المزاد أو في محله الحقيقي أو المعين في إعلان المعارضه (١)

٢٣١ — ويحكم قاضى الأمور المستعجلة إما بقبول الاشكال وعدم إعطاء الشهادة المطلوبة إذا ظهر له أن الراسى عليه المزاد استوفى الشروط الواردة في الحكم أو برفض الاشكال وإعطاء الشهادة المطلوبة.

وقراره في ذلك لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة وإنما يجوز استئنافه كالقرارات الأخرى التى تصدر منه (٢).

٢٣٢ — ولا يجوز للقاضى المستعجل بحسب رأى الراجح إعطاء الراسى عليه المزاد مهلة لاستيفاء شروط البيع (٣) وأن كان بعض المحاكم قضى بخلاف ذلك (٤)  
٢٣٣ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة علاوة على ما تقدم بالحكم في الأمور المستعجلة التى تنفرع عن إجراءات البيع كالتصريح لراغبى الشراء في زيارة العقار المباح للبيع ومعاينته عند ممانعة المشتري المتخلف في ذلك أو تعيين حارس لتمكينهم من ذلك (٥) أو لمنع المشتري المتخلف من نقل المنقوت المبيعة أو لاعادتها كما كانت (٦) كما يجوز له أيضاً تعيين حارس قضائى على العقارات المبيعة لإدارتها حتى يصدر الحكم في إعادة اجراءات المبيع إذا كان في استمرار حيازة المشتري المتخلف لها ضرر على حقوق الدائنين أو حقوق من لهم مصلحة في ذلك (٧)

---

(١) شوفر على كاريه نبذة ٢٤٢٦ ورودير مرافعات ج ٢ ص ٣٣٦ وجلاسون وكوليه داج وتسييه ج ٢ نبذة ١٤٨٥

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات فرنسى نبذة ١٤

(٣) جلاسون وكوليه داج وتسييه ج ٢ نبذة ١٤٨٥

(٤) باريس في سبتمبر ١٨٢٣ و ١١ يولييه ١٨٢٧ و ١٢ يونيه ١٨٢٨ و ٩ سبتمبر ١٨٢٩ و ٩ مايو ١٨٣٠ و ١٩ اكتوبر ١٨٣٧ و ٢٥ يولييه ١٨٤٠ و ٥ مارس ١٨٤٣ المشار اليها في تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات نبذة ٩ وقضت باختصاص قاضى الأمر المستعجلة في إعطاء المشتري المتخلف مهلة لاستيفاء الشروط المطلوبة منه

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات نبذة ١١

(٦) باريس في ١٦ فبراير ١٨١٦ ومشار اليه في تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات نبذة ١٢

(٧) باريس في ٤ اكتوبر ١٨٤٣ ومشار اليه في تعليقات دالوز على المادة ٧٣٥ مرافعات فرنسى نبذة ١٣

٢٣٤ — ثالث عشر المنازعات المتعلقة بدفن الموتي — يحصل في كثير من الأحيان عند وفاة شخص أن يتنازع أفراد عائلته على كيفية تشييع الجنازة وشكلها والمكان الذي سيحصل الدفن فيه — وهذه المنازعات مستعجلة بطبيعتها بحسب الفصل فيها على وجه الاستعجال مراعاة للصحة والنظام العام واحتراماً لحرمة الموتي — ولهذا الأسباب كانت تعرض على القضاء المستعجل في فرنسا للفصل فيها بناء على اختصاصه العام المؤسس على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي واستمر الحال على ذلك الى أن صدر قانون بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٧ ونقل هذا الاختصاص إلى القاضي الجزئي السكائن في دائرة محل الوفاة وخول له الحق في الفصل في هذه المنازعات بصفة مستعجلة في نفس اليوم الذي تطرح فيه أمامه ، وتستأنف قراراته أمام رئيس المحكمة الابتدائية المدنية بصفته قاضياً للأمر المستعجلة وينظرها الأخير في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاستئناف . وينفذ القرار الذي يصدر في الاستئناف بعد ذلك بمعرفة الجهة الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن .

٢٣٥ — وعند الوفاة لا يخلو الحال من أحد أمرين : الأول أن يترك المتوفي وصية يبين فيها كيفية تشييع الجنازة وشروطها وشكلها والأشخاص الذي اختارهم لتنفيذ الوصية ومكان الدفن الثاني . ألا يترك شيئاً من ذلك ، فاذا ترك المتوفي وصية وحصل نزاع يخص أهلية الموتي في الإيصاء (١) أو على صحة الوصية لعدم استيفائها للشروط اللازمة لصحة الوصايا من ضرورة تحريرها بعقد رسمي مستوف للشروط التي نص عليها القانون في المواد ٩٧١-٩٧٥ مدني أو بعقد عرفي محرر جميعه بخط المتوفي وموقع عليه بامضائه (٢) أو كان النزاع حاصلًا على حقيقة الشروط الواردة

---

(١) تنص المادة الثالثة من القانون الصادر في ١٨٨٧ على أن لكل شخص بالغ أو قاصر سليم العقل بلغ سن المراهقة الحق في الإيصاء بكيفية تشييع جنازته بعد وفاته . وقد كان هذا النص محل انتقاد كبير من علماء القانون في فرنسا لخروجه عن القواعد العامة الخاصة بالأهلية إلا أن واضعي القانون يبررون وضعه بضرورة التفرقة بين الأهلية اللازمة للتصرف في الأموال وبين الأهلية الضرورية لأملاء شروط الدفن وبأنه يكفي لقيام الثانية أن يكون الموصي سليم العقل يدرك مايقول ويفعل ( كبريه ج ١ ص ١٣٨ نبذة ٢٣٠ — ٢٣١ )

(٢) كبريه ج ١ ص ١٤١ — ١٤٢ نبذة ٢٣٦ — ٢٣٧

في الوصية (١) أو على شخصية أو أهلية الأشخاص المكلفين بتنفيذها (٢) أو على إلغاء الوصية لعدول المتوفى عنها قبل وفاته (٣) أو إذا لم يترك المتوفى وصية وحصل نزاع بين الورثة على كيفية تشييع الجنازة ومكان الدفن — فكل هذه المنازعات يفصل فيها القاضى الجزئى بصفة مستعجلة وتستأنف قراراته عنها أمام قاضى الأمور المستعجلة كما قدمنا .

٢٣٦ — والأصل أن للزوج أو الزوجة عند عدم الإيصاء الحق في تقرير شروط الجنازة ومكان الدفن عند وفاة أحدهما قبل الآخر لاتصالهما ببعضهما أثناء حياة الزوجية وإمكان كل منهما معرفة غرض الآخر ومقاصده عن ذلك إلا إذا اتضح من وقائع الدعوى وظروفها ما يدحض هذه القرينة (٤) وفي حالة عدم وجود أحد الزوجين على قيد الحياة بعد الآخر كأن تكون الوفاة حصلت لهم سوياً في وقت واحد بسبب مرض أو حادث فجائى أو يكون النزاع حاصلًا في جنازة الزوج المتوفى بعد وفاة زوجته فيأخذ برأى الأولاد البالغ (٥) وفي حالة عدم وجود أولاد بلغ يؤخذ برأى الوالدين أو أحدهما ، وفي حالة عدم وجود أحد من هؤلاء يتبع رأى الآقارب المقربين (٦)

٢٣٧ — وعند تعدد الأشخاص الواجب أخذ رأيهم طبقاً للنظرية المتقدمة وعدم حصول اتفاق بينهم يفصل القاضى الجزئى بصفة مستعجلة في المنازعة الناشئة عن ذلك (٧)

(١) يجوز للقاضى الجزئى أثناء نظر النزاع تفسير شروط الوصية لمعرفة الغرض الذى رعى اليه المتوفى منها مستنيراً فى ذلك بأحوال المتوفى وميوله وأعماله قبل وفاته وله تحقيق كل ذلك بالبينة - كبريه ج ١ ص ١٤٥ و ١٤٦  
(٢) ولا يجوز تكليف شخص عديم الأهلية كالقاصر أو المرأة المتزوجة عند عدم رضا زوجها بتنفيذ الوصية - كبريه ج ١ ص ١٤٤

(٣) والعدول عن الإيصاء يكون إما صراحة بكتابة في شكل محرر الوصية يقرر فيها الموصى عدوله عن الوصية وعدم العمل بها أو ضمناً باتيان الموصى لأعمال وأفعال عقب تحرير الوصية وقبل الوفاة يستفاد منها عدوله عنها وهذه الأعمال تدخل تحت تقرير القاضى الجزئى عند الفصل في النزاع الخاص بذلك كبريه ج ١ ص ١٤٢ وما بعدها نبذة ٢٣٨

(٤) نانسى في ١٤ أغسطس ١٨٦٩ الباندكت ٧٠ ص ٨٧ ومونبليه في ٢٧ يولي ١٨٨٧ الباندكت ٨٧ ج ١ ص ١١٠١ وتولوز في ٣ ديسمبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ٢ ص ١٣٣ وكبريه ج ١ ص ١٤٨ نبذة ٢٤٥  
(٥) مونبليه في ٢٧ يولي ١٨٨٧ السابق الكلام عنه مرنياك ج ٢ ص ٢٩٧ وعكس ذلك أميان Amiens

في ١٧ ديسمبر ١٨٨١ باندكت ٨٢ ج ١ ص ٧١٠ وقرر بتقديم الوالدين على الاولاد

(٦) حكم محكمة أميان السابق الكلام عنه

(٧) كبريه ج ١ ص ١٤٩ نبذة ٢٤٩

والقرارات التي تصدر في جميع هذه المنازعات واجبة النفاذ بقوة القانون ويحصل تنفيذها عادة بمسودة الحكم عند طلب ذلك لتوافر الاستعجال الشديد والضرورة التي تستلزم سرعة تنفيذها في أقرب وقت ممكن .

٢٣٨ — رابع عشر — المنازعات المتعلقة بالمعارضة في صرف قيمة السندات المحررة لحاملها — ينص القانون الصادر في ١٥ يونيو ١٨٧٢ على أن لمالك السند المحرر لحامله الحق عند فقده لأي سبب من الأسباب كالسرقة أو الضياع في القيام بما يلزم من الاجراءات نحو المحافظة على قيمته وعدم تمكين من يعثر عليه أو يحوزه من الحصول عليها (١) — ويكون ذلك أولاً بعمل تنبيه بعدم الدفع لتقابة سمسرة الأوراق المالية في باريس Syndicat des agents de change ينشر في اليوم التالي في جريدة خاصة بذلك لأعلام الغير وتحذيره من قبول التعامل بالسندات المذكورة . ثانياً — عمل إنذار للمدين يذبه عليه فيه بعدم دفع قيمة السندات الفاقدة لمن يتقدم اليه بها .

ويترتب على القيام بهذين الاجراءين عدم إمكان حامل السند من الحصول على قيمته إلا اذا التجأ الى المحكمة المدنية واستصدر منها حكماً في مواجهة المعارض في الدفع والمدين بعدم أحقية الأول في المعارضة في الدفع ، وهذا الحكم يتطلب مصاريف كبيرة واجراءات طويلة ، ينشأ عنها في كثير من الأحيان حصول ضرر جسيم بحقوق الحائز للسند بسبب انخفاض قيمة السندات المعارض في دفع قيمتها ، فجاء القانون الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٠٢ وتلا في كل ذلك بتحويل الحائز للسند الحق في الالتجاء إلى القضاء المستعجل للحكم في النزاع المتعلق بالمعارضة في الدفع (٢)

٢٣٩ — ويرفع النزاع الى القضاء المستعجل طبقاً لنص المادتين ١٧ و ١٨ من القانون أولاً بانذار يرسله الحائز للسند الى الشخص المعارض في الدفع في محله الحقيقي ان كان له محل في فرنسا أو في المحل المختار الموضح في الانذار الحاصل منه لتقابة السمسرة إن لم يكن له محل حقيقي في فرنسا يبين له فيه كيفية حيازته للسند وتاريخ هذه

---

(١) وينطبق هذا القانون على المالك للسند فقط دون غيره وعلى ذلك فليس للدائن المرتهن حيازياً للسند أو المودع لديه السند الحق في المعارضة في دفع قيمته ( كبريه ج ٢ ص ٥٧٧ نوته ١ في الهامش )

(٢) كبريه ج ٢ ص ٥٣٨ و ٥٣٩



الحيازة وأسباب ملكيته له إن كان بالشراء أو خلافه و ثمن الشراء إن كانت الملكية حصلت بطريق الشراء ، وصورة من شهادة نقابة السماسرة ببيان التاريخ الذي ظهر فيه السند لأول مرة في المجموعة ، وينبه عليه فيه برفع دعوى بأحقية السند أمام محكمة الموضوع في ظرف شهر من تاريخ الانذار وبالحضور في ميعاد لا يقل عن شهر أمام قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل ( حامل السند ) لسماع الحكم برفع أثر المعارضة الحاصلة منه في الدفع

٢٤٠ — ويحكم قاضي الأمور المستعجلة بقبول الدعوى ورفع أثر المعارضة في الدفع إذا لم ترفع دعوى الأحقية أمام محكمة الموضوع حتى التاريخ المحدد لنظر الدعوى المستعجلة ( مادة ١٨ ) أو إذا رفعت وأثبت الحائز للسند بموجب شهادة من نقابة السماسرة أو أوراق أو عقود أخرى غير مشكوك في جديتها وسابقة على تاريخ المعارضة أنه مالك للسند المعارض في دفع قيمته قبل نشر المعارضة في الجريدة أو لعدم وفاء المانع في الدفع قيمة الثمن المشتري به السند طبقا للشروط المنصوص عنها في المادة ٢٢٨٠ مدني أو لكون المعارض لم يتقدم بأي دليل يستفاد منه جدية المعارضة الحاصلة منه (١) ويقضى في هذه الحالة بالزام المانع ( المعارض ) بمصاريف الدعوى (٢)

٢٤١ — ويترتب على إعلان الحكم الصادر بذلك الى نقابة السماسرة والمدين مع تقديم شهادة بعدم حصول استئناف عنه طبقا لنص المادة ٥٤٨ مرافعات اعتبار المعارضة الحاصلة في الدفع كأن لم تكن وتحويل الحائز للسند الحق في تحصيل قيمته من المدين وإعطاء المخالصة عنه بدون اتخاذ أية اجراءات أخرى (٣)

والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة مؤقت لا يؤثر على الموضوع أو أصل الحق الذي يجب إحالته على محكمة الموضوع للفصل فيه (٤)

(١) كبريه ج ٢ ص ٥٤٠ وما بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٢٩٢ نبذة ٤٤٧

(٢) كبريه ج ٢ ص ٥٤٠ و ٥٤١ ويلاحظ أن القاعدة المأخوذ بها علما وقضاء انه ليس لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالمصاريف في الدعوى المنظورة أمامه اذا كان النزاع يحتمل طرحه امام قاضي الموضوع لمساس الفصل في المصاريف بالموضوع في هذه الحالة إلا أن واضح القانون خول له الحق في الحكم بالمصاريف بنص صريح فيه

(٣) كبريه ج ٢ ص ٥٤١

(٤) كبريه ج ٢ ص ٥٤١ نبذة ٩٠٦

٢٤٢ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة طبقاً للقانون الصادر في سنة ١٩٠٢ بالحكم في رفع الممانعة الحاصلة في دفع قيمة جميع السندات التي لحاملها المحررة في فرنسا أو في الخارج متى كان التداول فيها حاصلًا في فرنسا (١) إنما لا يختص بالحكم في المنازعات المتعلقة بالمعارضة في دفع قيمة السندات التي تصدرها الحكومة الفرنسية أو التي يصدرها بنك فرنسا للتعامل بها بدلا من النقود (أوراق العملة) أو التي تصدرها أية جهة أخرى مرخص لها قانونًا بأصدار أوراق العملة أو المنازعات الخاصة بالمعارضة في دفع قيمة الكمبيالات المحررة لحاملها أو الشيكات أو الايصالات بل يجب طرح جميع هذه المنازعات أمام محكمة الموضوع المختصة (٢)

٢٤٣ — وهناك خلاف بين الشراح في اختصاص القضاء المستعجل اذا كان الموضوع متعلقًا بأوراق اليانصيب حيث يقول البعض بالإيجاب (٣) والآخر بالنفي (٤)

أما السندات الأسمية Titres nominatifs فالرأي الراجح والمعمول به علما وقضاء أن القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في منازعات الخاصة بالممانعة في دفع قيمتها (٥) وإن كان بعض المحاكم قضى بعكس ذلك وبالاختصاص (٦)

٢٤٤ — وهناك حالة أخرى نص القانون الصادر في سنة ١٨٧٢ على اختصاص

---

(١) السين في ١٥ يونيه ١٨٨٥ مجلة القانون ١٠ سبتمبر ١٨١٥ واكس Aix في ١٥ مارس ١٨١٧ مجلة القانون الدولي الخاص ١٨٨٩ نبذة ٦٨٩ وباريس في ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ١٣١ وفاهل Wahl ج ٢ نبذة ١٥٨٧ وأوبري ورو ج ٢ نبذة ١٨٣ مكرره ومرنيك ج ٢ ص ٢٨٩ نبذة ٤٣؛ وعكس ذلك ليون كان ورينو تجاري ج ١ نبذة ٣٩٤ وباريس في ١٩ أبريل ١٨٧٥ جازيت المحاكم في ٢ يولييه ١٨٧٥ والسين في ٧ يولييه ١٨٧٥ مجلة القانون في ٢ يونيه ١٨٧٨ ويقررون بعدم اختصاصه في الحكم في الممانعة الحاصلة في السندات الأجنبية حتى ولو كانت متداولة في فرنسا

(٢) أوبري ورو ج ٢ نبذة ١٦٣ مكرره ص ١١٣ وليون كان ورينو تجاري ج ١ نبذة ٣٩٤ ومرنيك ج ٢ ص ٢٨٩ نبذة ٤٤١ و ٤٤٢

(٣) فاهل Wahl على السندات التي لحاملها ج ٢ نبذة ١٢٩٩

(٤) Guillouard جيلوارد ج ٢ نبذة ٨٦١

(٥) مرنيك ج ٢ ص ٢٩٠ نبذة ٤٤٤ وما بعدها والمراجع التي أشار إليها

(٦) باريس في ١٠ يناير ١٩١٢ سيرى وباندكت ٩١٤ ج ٢ ص ١٧

قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها وهي التصريح للعارض في الدفع باستلام أقساط رأس المال أو الفوائد التي حلت أو التي ستحل في ميعاد حلولها أو جميع رأس المال مع تقديم كفيل مقتدر يضمن دفع هذه المبالغ اذا ما قضى من محكمة الموضوع لمصلحة الحائز للسند ، وله في هذه الحالة الفصل في موضوع اقتدار الكفيل من عدمه عند حصول منازعه في ذلك أمامه أثناء نظر طلب التصريح بالصرف (١)

فصل عشرين . المسائل المتعلقة بتقرير مبالغ بدفعها رب العمل للعامل أو لعائلته عند إصابة العامل أثناء العمل متى تفصل محكمة الموضوع بالتعويض المستحق

٢٤٥ - تنص المادة الخامسة عشر من القانون الصادر في سنة ١٩٠٥ على اختصاص القاضي الجزئي الكائن في دائرته المحل الذي أصيب فيه العامل بالحكم نهائياً في المنازعات المتعلقة بمصاريف دفن العامل المتوفى أو الخاصة بالتعويض المؤقت مهما كانت قيمتها - أما التعويضات الأخرى فيختص بالحكم فيها رئيس المحكمة المدنية بصفته قاضياً للأمر المستعجلة بالطريقة الآتية :- اذا حضر الخصوم أمامه واتفقوا على قيمة التعويض الواجب دفعه يصدق على محضر الصلح الخاص بذلك - أما اذا لم يتفقوا فيحق له إلزام رب العمل أو شركة التأمين عند وجود تأمين على الإصابات بدفع مبلغ معين من أصل التعويض على قسطين في تواريخ يحددها ليمكن العامل أو عائلته من القيام بالاتفاق على أنفسهم حتى تفصل محكمة الموضوع في مقدار التعويض المستحق للعامل أو لعائلته بحكم قاطع في موضوع الخصومة ، ثم يحيل الدعوى إلى المحكمة للفصل فيها ويجوز له الحكم بذلك أثناء نظر الدعوى الموضوعية - ويختص القضاء المستعجل أيضاً بالحكم في تعديل المبلغ المقرر مبدئياً طبقاً لمقتضيات الأحوال (٢)

والسبب في تحويل هذا الاختصاص لقاضي الأمور المستعجلة تمكين العمال المصابين أثناء العمل أو عائلاتهم من الاتفاق على أنفسهم بمنحهم النفقة الضرورية

(١) كبريه ج ٢ ص ٥٤٢ نبذة ٧ ٩

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢٦٨ نبذة ٥٧

لذلك حتى يحكم قاضى الموضوع فى مقدار التعويض المستحق وعدم تركهم فريسة للفاقة والعوز والسؤال طوال مدة اجراءات التقاضى العادى التى قد تأخذ زمنا طويلا ،  
· خصوصاً وأن معظمهم فقراء لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا ويعيشون من الأجر الذى يتقاضونه من رب العمل أثناء العمل ويأجبنا لو حذا المشرع المصرى حذو واضع هذا القانون وانشأ مثله فى مصر رحمة بالعمال الفقراء وشفقة بالانسانية المعذبة



# الباب الثاني

الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في مصر

في القضاء المختلط والاولى

أورو — المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية أو صورة ثانية من الأحكام والعقود الرسمية

٢٤٦ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة طبقاً لنص المادة ٧٩٠ مرافعات بالحكم في المنازعات الخاصة بتسليم صورة تنفيذية من العقود الرسمية أو نسخة تنفيذية ثانية لها عند ضياع الأولى

ويختص رئيس المحكمة التي صدرت منها الأحكام أو من ينوب عنه من القضاة بهيئة محكمة مستعجلة بالحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية من هذه الأحكام أو صورة أخرى صحيحة بدلاً من الصورة الأولى عند حصول خطأ فيها من جانب قلم الكتاب<sup>(١)</sup> طبقاً لنص المادة ١١٦ مرافعات ولا يشاركه في الحكم فيها قاضي الأمور المستعجلة أورو لأن المشرع لحكمة رأيها نص على اختصاص رئيس المحكمة أو من ينوب عنه بالحكم في هذه المنازعات بالذات —

ثانياً — لأنها لا تعتبر من اشكالات التنفيذ المنصوص عنها في المادتين ١٣٦ و ٤٣٩ مرافعات والتي تكون فقط أثناء تنفيذ الأحكام المسلمة صورها التنفيذية بالفعل<sup>(٢)</sup> ٢٤٧ — أما المنازعات الخاصة بتسليم نسخة تنفيذية ثانية من الأحكام فقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم المختلطة في اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها،

---

(١) قرار رئيس الدائرة الاولى — الاستئناف المختلط في سبتمبر ١٩١٦ الجازيت ٧ رقم ٨ ص ٥  
(٢) استئناف مختلط في ٢٤ فبراير ١٩٣٤ الجازيت ٢: عدد ٢٨٥ ص ٣٠٠ رقم ٣٣٦ وقرار قاضي اليوع في محكمة الاسكندرية المختلطة في ١٥ اغسطس ١٩١٦ الجازيت السنة ٧ ص ١٨ رقم ٣١ وقرر باختصاصه باعطاء صورة تنفيذية من حكم مرمى المزداد بالرغم من عدم ايداع باقي الثمن في الخزنة اذا لم يعارض أصحاب الشأن في ذلك

فقال فريق بعدم الاختصاص ارتكازا إلى نص المادة ١١٦ مرافعات التي تخول الاختصاص لرئيس المحكمة أو من يقوم مقامه بالحكم في المنازعات الخاصة بتسليم النسخة التنفيذية للأحكام وبأن هذه المنازعات تشمل أيضا تسليم نسخة ثانية منها عند فقد الأولى ، لأن تسليم النسخة الثانية لا يخرج عن كونه تسليم نسخة تنفيذية منها ، خصوصا وأن رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أقدر من غيره على معرفة جدية الطلب من عدمه (١)

وقال فريق آخر بالاختصاص أورا لعموم نص المادة ٧٩٠ مرافعات التي تقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم نسخة ثانية من السندات المنفذ بها بغير تفرقة بين الأحكام والعقود الرسمية وبأنه يتعين أمام عموم النص إدخال المنازعات الخاصة بتسليم نسخة ثانية من الأحكام فيها — ثانياً — لأن المادة ١١٦ مرافعات التي تكلمت على اختصاص رئيس المحكمة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم نسخة تنفيذية من الأحكام لم تنص أيضا على اختصاصه في الفصل في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الأحكام بل قصرت اختصاصه على الحالة الأولى دون الثانية — ثالثاً — لأن القول بأن المنازعات الخاصة بتسليم صورة تنفيذية من الأحكام يشمل أيضا المنازعات الخاصة بتسليم صورة ثانية منها عند فقد الأولى قول مخالف لنص القانون الذي فرق بين الحالتين في المادتين ٧٩٠ و ١١٦ مرافعات مختلط — رابعاً — لأن المادة ١١٦ مرافعات مختلط أغفلت عمداً إدخال المسائل الخاصة بتسليم نسخة ثانية من الأحكام في اختصاص رئيس المحكمة بخلاف المادة ١١١ مرافعات أهلى التي نصت على اختصاصه في هذه المسائل بالذات حيث قالت : لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو من ينوب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو نسخة ثانية عند ضياع الأولى ، مما يدل على أن غرض واضع القانون هو إدخالها في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط عملا بنص المادة ٧٩٠ مرافعات

وهذا الرأي هو الراجح والمأخوذ به قضاء (٢) وقد اعتمدته دوائر الاستئناف

(١) ابوهيف بك طرق التنفيذ والتحقق طبعه اول ص ١٠١ نبذة ١٦٣ و ١٦٤ واستئناف مختلط في

٢٠ يونيو ١٩١٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥١

(٢) اورفانلى نبذة ١٣١٧ واستئناف مختلط في ٢٥ يونيو ١٩١٣ الجازيت سبتمبر ١٩١٣ ص ٢١١

رقم ٢٥٨ و ٢٤ فبراير ١٩٢٢ الجازيت ٢٤ عدد ٢٨٥ ص ٣٠٠ رقم ٣٣٦

المختلطة مجتمعة أخيراً في حكم صادر في ٢ إبريل سنة ١٩٢٥ ومنشور بالجازيت عدد إبريل سنة ١٩٢٥ ص ١١٣ رقم ١٧٩

٢٤٨ — أما في المحاكم الأهلية فيختص رئيس المحكمة التي أصدرت الأحكام أو من ينوب عنه من القضاة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية لهذه الأحكام أو نسخة ثانية منها عند ضياع الأولى عملاً بنص المادة ١١١ مرافعات ولا يشاركه في ذلك القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأموال المستعجلة للاعتبارات السابقة ذكرها

٢٤٩ — أما الصعوبات المتعلقة بتسليم نسخة تنفيذية من العقود الرسمية أو نسخة ثانية لها عند ضياع الأولى فيختص بالحكم فيها القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأموال المستعجلة لا بنص صريح في القانون (١) وإنما بناء على اختصاصه العام المنصوص عنه في المادة ٢٨ مرافعات باعتبار ذلك من الأموال المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت

٢٥٠ — ويشترط لاختصاص قاضي الأموال المستعجلة في المحاكم المختلطة في الحكم في المنازعات الخاصة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الأحكام أو العقود والقاضي الجزئي الأهلي بصفته قاضياً للأموال المستعجلة في الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من العقود ضياع النسخة التنفيذية الأولى للحكم أو للعقد المراد تسليم نسخة تنفيذية ثانية منه أو وجودها في حالة سيئة يستحيل معها إمكان التنفيذ بها كحصول تمزيق فيها أو طمس في الكلمات أو العبارات المبينة بها يتعذر معه قراءتها ومعرفة محتوياتها — أما إذا كانت النسخة التنفيذية الأولى لم تضع بل موجودة تحت يد شخص آخر للتنفيذ بمقتضاها بمبلغ مستحق له بموجب الحكم المطلوب نسخة تنفيذية منه وكان الغرض من رفع الدعوى استرداد النسخة التنفيذية الأصلية من تحت يد الحائز لها والفصل في النزاع الخاص بالملكية فلا يختص القضاء المستعجل بنظرها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

---

(١) لم يرد في قانون المرافعات الأهلية نص مماثل لنص المادة ٧٩٠ مرافعات مختلطة التي تخول لقاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم صورة ثانية من الأحكام أو العقود الرسمية

(٢) قرار قاضي الأمور المستعجلة المختلطة باسكندرية في ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ الجازيت ٢: عدد

٢٥١ — ولا يشل من اختصاص قاضي الامور المستعجلة في المختلط أو القاضي الجزئي باعتباره قاضياً للامور المستعجلة في الاهلي كل في دائرة اختصاصه في الحكم بالتسليم ادعاء المدين بانقضاء التعهد الثابت في الحكم أو العقد الرسمي المطلوب الحصول على نسخة ثانية منه لسبب من أسباب انقضاء التعهدات — أما إذا بنيت المنازعات المتعلقة بذلك على مسائل موضوعية محض يترتب عليها ضرورة الفصل في الحقوق كحقيقة الدين المطالب به ومرتبة الدائن في الامتياز فلا يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها بل يجب عليه ترك الامر لمحكمة الموضوع (١)

٢٥٢ — والمقصود بالمنازعات المتعلقة بتسليم نسخة تنفيذية ثانية من الاحكام والعقود جميع المنازعات الخاصة بتسليم نسخة ثانية بدلا من أخرى ضائعة أو تالفة سواء كانت النسخة المطلوبة هي الثالثة أو الرابعة — وترفع الدعوى إليه بعريضة دعوى يعلن فيها المدين وباقي الأشخاص الذين لهم صالح في عدم التنفيذ ، ويقضى فيها كباقي القضايا المستعجلة بحكم غير قابل للمعارضة في المختلط وقابل للاستئناف فقط أمام محكمة الاستئناف. أما في الاهلي فيجوز فيه المعارضة والاستئناف واستنفاه يحصل أمام المحكمة الكلية

ثانياً — المنازعات الخاصة بالحراسة على المنقولات المحجوز عليها وطلب استقالة الحارس المعين أو استبداله بغيره

٢٥٣ — تنص المواد ٥٠٨ مرافعات مختلط و ٤٤٦ أهلي على ضرورة تعيين حارس مقتدر على المنقولات والأشياء المحجوز عليها عقب انتهاء الحجز يقوم المحضر بتعيينه أما بناء على اختيار الحاجز ، خلافاً للمادة ٥٩٦ مرافعات فرنسي السابق الكلام عنها ، أو بناء على اختيار نفس المحضر إن لم يحضر الحاجز حارساً — وقد ينشأ عن تعيين الحارس منازعات إما لكون الحارس لا يقبل الحراسة أصلاً أو لكونه يطلب إقالته منها واستبداله بغيره لمرور شهرين على تاريخ الحجز بدون بيع أو لأسباب يراها موجبة لذلك ولو قبل مرور الشهرين ، أو لأن الدائن الحاجز أو المدين المحجوز عليه يرى أن الحارس المعين غير كفء لأداء أعمال الحراسة على الوجه الأكمل ويطلب استبداله بغيره . فكل هذه المنازعات يختص بالفصل

---

(١) استئناف مختلط في ٣ يناير المجازيت يناير ١٩٢٥ ص ١٣٦ رقم ٢٢٣



فيها قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة بنص المادة ٥٢١ مرافعات (١) والقاضي الجزئي الأهل باعتباره قاضياً للأُمور المستعجلة في المحاكم الأهلية طبقاً لنص المادة ٤٥٨ مرافعات أهلى — وترفع إليه بعريضة دعوى يختصم فيها كل من الحاجز والمحجوز عليه والحارس المعين من المحضر بحسب رافعها، وتعلن للحاجز والمحجوز عليه في المحل الحقيقي لأن قانونى المرافعات الأهلى والمختلط لم ينصا على وجوب تعيين محل مختار للحاجز فى التنبيه السابق على الحجوز التنفيذية كما فعل القانون الفرنسى .

### ثالثاً — تعيين مدير للمواش المحجوز عليها .

٢٥٤ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم المختلطة طبقاً لنص المادة ٥١٩ مرافعات والقاضى الجزئى الأهلى بصفته قاضياً للأُمور المستعجلة عملاً بنص المادة ٤٥٨ مرافعات بتعيين مدير للمواشى والمهمات المستعملة فى حرث الاراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل المحجوز عليها لإدارتها منعاً من تعطيلها بسبب الحجز لعدم دخول ذلك فى مأمورية الحارس التى تنحصر فقط فى المحافظة على الأشياء المذكورة وعدم تمكين المدين من التصرف فيها حتى يبيعها بالطريق القانونى

وتتصرف مأمورية القاضى فى هذه الحالة فى بحث ما إذا كانت هناك آلات أو مواش أو خلافه فى محضر الحجز يلزم لإدارتها تعيين شخص عالم بذلك أم لا — فإذا تبين له وجود شىء من ذلك يقضى بتعيين مدير مؤقت ولا يؤثر هذا التعيين على مأمورية الحارس فى المحافظة على الأشياء المحجوز عليها بل له مراقبتها أثناء الإدارة وجردها من وقت لآخر، إنما ليس له الحق فى منع المدير المعين من إجراء الاعمال التى تستلزمها الإدارة بحجة صيانتها والمحافظة عليها

٢٥٥ — رابعاً — التصريح للمدين بقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ فى خزانة المحكمة يكفى لوفاء دين الحاجز مع تخصيصه عليه .

---

(١) استئناف مختلط فى ٣٠ نويه ١٩١٧ الجازيت ٧ ص ١٧٣ رقم ٩٦: و ٨ مايو ١٩١٢ الجازيت

لم تنص المادتان ٤٨٥ و٤٢٣ مرافعات مختلط وأهلى على اختصاص قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى ذلك كما فعلت المادة ٥٦٧ مرافعات فرنسى المعدلة بالقانون الصادر فى ١٧ يولى سنة ١٩٠٧ وإنما قررت بأحقية المحجوز عليه فى استلام المبلغ الزائد عن دين الحاجز من المحجوز لديه وذلك بإيداع مبلغ فى خزانة المحكمة يكفى لتأدية القدر المحجوز من أجله مع التقرير بتخصيصه لوفاء هذا الدين دون غيره.

والمستفاد من نصوص هاتين المادتين أن القانون المصرى لم يوجب الالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة فى جميع الاحوال للحصول على حكم بالإيداع والتخصيص والتصریح للدين باستلام ما بقى بعد ذلك من المحجوز لديه بل يمكن إجراء ذلك بالاتفاق بين أطراف حجز ما للدين لدى الغير وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز على دينه والمحجوز لديه — أما إذا لم يتفقوا على ذلك فلا يخلو الحال من أحد أمرين الاول توافر الاستعجال فى الدعوى كأن يحصل الحجز على مبلغ يزيد كثيراً عن دين الحاجز بغرض حبسه عنه للاضرار به وبمصلحه — الثانى عدم توافر الاستعجال فيها — فى الحالة الاولى يمكن الالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة فى المختلط والقاضى الجزئى الاهلى بصفته قاضياً للامور المستعجلة للحكم بإيداع مبلغ يكفى لدين الحاجز مع تخصيصه عليه والتصریح بصرف الباقي للدين (١)

وفى الحالة الثانية يطرح النزاع أمام محكمة الموضوع المرفوع امامها دعوى طلب الدين وتثبيت الحجز

واختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المختلط ، أو القاضى الجزئى فى الاهلى فى هذه الحالة لا يكون بنص صريح فى القانون كاختصاص قاضى الامور المستعجلة فى فرنسا ( مادة ٥٦٧ مرافعات فرنسى معدلة ) وإنما يحصل بناء على اختصاصه العام فى الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت ، أى الاختصاص المؤسس على نصوص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط ، ولا يحد من اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى الدعوى عند الاستعجال قيام دعوى الدين وتثبيت الحجز أمام محكمة الموضوع ، بل يختص بالفصل فيها بالرغم

(١) استئناف مختلط فى ٦ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٨٠ وعكس ذلك استئناف مختلط فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ٤٦٠ وقرر بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالتصریح بالصرف فى هذه الحالة للساس بالموضوع

من ذلك لعموم نص المواد سالفه الذكر والتي لم تقيد اختصاصه في نظر الأمور المستعجلة على عدم قيام دعوى الموضوع — كل ذلك بشرط ألا يكون لحكمه تأثير في الموضوع .

٢٥٦ — إنما لا يجوز للقضاء المذكور عند تقدير الدين الواجب إيداعه في الخزانة وتخصيصه لدين الحاجز أن يقدر مبلغاً أقل من القيمة الواردة في السند أو الأمر المتوقع به الحجز لمساس ذلك بالموضوع وتعلقه بمسألة موضوعية لا يختص بالحكم فيها وهي حقيقة مقدار دين الحاجز قبل المدين (١) أما إذا توقع الحجز بغير سند أو أمر من القاضي عن وجوب ذلك فالحجز باطل جوهرياً ، ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحال بالحكم بصحته بالنسبة لمبلغ يقدره وفاء لدين الحاجز لمساس ذلك بالموضوع . وبالتبعية ليس له أن يحكم بإيداع وتخصيص مبلغ يقدره ثم التصريح للمدين بصرف الباقي ، بل له أن يحكم برفع الحجز إذا طلب منه ذلك أو يقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه (٢) ولا يمكن الأخذ في هذه الحالة بما قرره علماء القانون وأحكام المحاكم في فرنسا تعليقاً على نص المادة ٥٦٧ مرافعات فرنسي لأن اختصاص القضاء المستعجل في القانون الفرنسي بالحكم بالتخصيص والإيداع مبني على نص صريح في القانون يخول له الحق في الفصل في هذا النزاع مهما كانت حالة الدعوى ، سواء توقع الحجز فيها بسند أو أمر من القاضي أو بغير حصول شيء من ذلك ، وسواء أكان ذلك أثناء نظر دعوى طلب تثبيت الحجز أم قبل رفع الدعوى (٣) — أما في القانون المصري فاختصاصه مؤسس على المواد ٢٨ مرافعات أهلي و ٣٤ و ١٣٦ مختلط الخاصة بالأمور المستعجلة عموماً التي تحظر عليه المساس بالموضوع مهما كانت صفة الاستعجال في الدعوى

(١) استئناف مختلط في ٣٠ يناير ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ١٢٦

(٢) استئناف مختلط ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت عدد أغسطس ١٩٢٨ ص ٢١٩ رقم ٢٧٧ وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بصحة الحجز بالنسبة لمبلغ معين يقدره إذا حصل الحجز بدون سند أو أمر من القاضي عند وجوب ذلك لمساس الفصل في ذلك في أمر موضوعي لا يدخل في ولايته الحكم فيه

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٢٧٦ رقم ٢٩؛ باريس في ٣٠ يونيو ١٩٠٨ ودالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٨٤

ونص المادة ٧٦ هـ مرافعات فرنسي معدلة والتي تقول

En toute état de cause et quelque soit l'état de l'affaire

٢٥٧ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم في ذلك مهما كانت قيمة الدعوى الموضوعية وقيمة الدين المحجوز من أجله سواء كانت هذه الدعوى من اختصاص المحكمة الكلية أو الجزئية أو كان الأمر الصادر بالحجز من القاضي الجزئي أو من رئيس المحكمة الكلية باعتباره قاضياً للأمر الوقتية .

٢٥٨ — والتخصيص المشار إليه لا يؤثر على القواعد العامة بالتفليسة كما سبق القول عند الكلام على ذلك في القانون الفرنسي ، ولا يمنع الدائنين الآخرين للدين المفلس من اقتسام الدين المودع في الخزانة مع الدائن الحاجز الحاصل التخصيص لمصلحته (١) ولا محل للتخصيص في القانون المصري إذا كان الحجز تنفيذياً أو أصبح كذلك لأن الحجز التنفيذي يخول للحاجز الحق في استلام دينه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ مرافعات والتفويض على المحجوز لديه بعد حصول التقرير بما في الذمة

فإنما : طلب الدائن وضع العقار المحجوز عليه تحت الحراسة القضائية أو مبيع نهاره ويبيعها وإيداع الثمن في خزنة المحكمة

٢٥٩ — تنص المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط المقابلة للمادة ٦٨١ مرافعات فرنسي والتي لا نظير لها في القانون الاهلي على أن تسجيل محضر الحجز العقاري بالنسبة للعقارات غير المؤجرة يؤثر على صفة وضع يد المحجوز عليه ويغيرها من يد مالك إلى حارس حتى يوم البيع ، ويفرض على المحجوز عليه التزامات الحارس ، فيجب عليه إدارة العقارات إدارة طيبة واجراء الأعمال اللازمة لصيانتها وحفظ ثمراتها إن كان لها ثمر ويبيعها بالمزاد العلني إلا اذا اتفق مع الدائن على بيعها بالممارسة أو بعد استصدار قرار من القاضي بذلك ثم حفظ ثمنها طرفه أو إيداعه في خزنة المحكمة (٢) والامتناع عن كل عمل من شأنه تقليل قيمة العقار .

٢٦٠ — ويجوز للدائنين الحاجزين سواء كانوا مرتين أم عاديين وكل دائن آخر

---

(١) بورردو السابق الكلام عليه

(٢) استئناف مختلط ٣٠ ديسمبر المجازيت ٢ ص ٦٦



يحق له التنفيذ أن يطلبوا من قاضي الأمور المستعجلة الحكم بنزع العقارات المحجوز عليها من المدين وتعيين حارس عليها إذا أتى المدين أعمالا من شأنها الإضرار بحقوقهم كترك العقارات بدون صيانة للتقليل من قيمتها وقت البيع أو بدون دفع الأموال الأميرية المقررة عليها حتى تبيعها جهة الإدارة سدادا للأموال أو التصرف في ثمراتها إن كانت مثمرة (١) كما يجوز لهم أيضا أن يطلبوا منه الأمر بجمع ثمارها فقط وبيعها بالمزاد العلني وإيداع ثمنها في خزانة المحكمة .

وقاضي الأمور المستعجلة غير ملزم بتعيين حارس على العقارات المحجوز عليها بمجرد طلب ذلك منه بل له تقدير الطلب والحكم فيه طبقا لما يراه من جدية الأسباب التي يرتكن اليها طالبو الحراسة من عدمه (٢) فإذا اتضح له من وقائع الدعوى أن قيمة العقارات المحجوز عليها تفي بسداد دين الدائن الحاجز وباقي الدائنين المسجلين (٣) أو أن إدارة المحجوز عليه على العقارات طيبة لا يشوبها شيء وأنه قائم بإيداع قيمة الثمرات في خزانة المحكمة أولا بأول أو بدفع جميع الأرباح الذي يحصله منها للدائن الحاجز يقضى برفض الدعوى . أما إذا اتضح له خلاف ذلك فيقضى بالقبول .

٢٦١ — ولا يشترط لاختصاصه في هذه الحالة توافر الاستعجال المنصوص عنه في المادة ١٣٦ مرافعات مختلط بل يختص بنظرها بنص القانون حتى ولو لم يتوفر فيها الاستعجال (٤)

٢٦٢ — وقد اختلف القضاء المختلط في إجابة طلب الحراسة متى كانت العقارات مؤجرة ، فقضى البعض بعدم إيجابتها اعتمادا على ظاهر نص المادة ٦٢٢ مرافعات وقرر بأنه يحق فقط للدائن الحاجز في هذه الحالة مطالبة المدين المحجوز عليه بالأجرة التي قبضها بعد تسجيل محضر الحجز لأنها سلمت إليه على سبيل الوديعة ، كما يجوز له إنذار

(١) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت ٢٤ ص ٣٢٠ رقم ٣٨٠

(٢) استئناف مختلط ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٧٧ و ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٥٤

(٣) ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٧٧ و ٣ مايو ١٩٣٣ جازيت ٢٤ ص ٣٢٠ رقم ٢٨١

(٤) استئناف مختلط في ١٤ فبراير ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ١٦٤ و ٨ نوفمبر ١٩٣٣ و ٩ مايو ١٩٣٤

الجازيت سنة ٢٤ عدد ٢٨٥ رقم ٣٦٤ و ٣٦٥

المستأجرين من المدين بعدم الدفع اليه (١) وقضى آخر بخلاف ذلك وبإمكان تعيين الحارس حتى ولو كانت العقارات مؤجرة متى توفرت أسباب الحراسة (٢) خصوصاً إذا اتضح للقاضي المستعجل وجود شبهة في الايجارات الصادرة من المحجوز عليه وأنها حصلت بطريقة صورية أو بالاتفاق بين المحجوز عليه والمستأجرين الظاهرين بغرض الأضرار بالدائنين (٣) أو لعدم النص في المادة ٦٢٢ مرافعات على تحريم ذلك في مثل هذه الأحوال لما بناه لأن حكم الحراسة لا يؤثر على عقود الايجار الصحيحة الصادرة طبقاً للقانون بل يجب على الحارس احترامها وتحصيل الأجرة من المستأجرين وإيداعها في خزانة المحكمة على ذمة الجميع وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به

ويجوز تعيين أحد الحاجزين أو شخص أجنبي عن الطرفين في الحراسة . إنما لا يجوز تعيين المحجوز عليه فيها بحسب الرأي المعمول به (٤)

٢٦٣ — وتعيين الحارس في هذه الحالة لا يقصد منه تحقيق نظرية الحاق الثمار بالعقار التي يستفيد منها الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الاختصاص والمنصوص عنها في المادة ٦٢٣ مرافعات مختلط بل رمى منه الى المحافظة على حقوق جميع الدائنين الآخرين الحاجزين أو الذين نهوا على المدين بالوفاء مهما كانت صفتهم : دائنين عاديين أو أصحاب حقوق امتياز أو مرتهين - ولا يوجد في القانون الأهلى نص يماثل المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط والأحوال الواردة فيه وعلى ذلك لا يجوز فيه للدائن العادى المباشر لاجراءات نزع الملكية طلب تعيين حارس قضائى على العقار المنزوع ملكيته لضمان سداد دينه من ثمنه ، وإنما يجوز ذلك للدائن المرتهن وهنأأمينيا

---

(١) استئناف مختلط في ٢٠ مايو ١٨٨١ المجموعة ٣ ص ٣٤٤ ومن هذا الرأي أبو هيف بك « يراجع طرق التنفيذ والحفظ »

(٢) الاستئناف المختلط في ٢١ يونيه ١٩١٦ الجازيت أكتوبر ١٩١٦ ص ١٨٠ رقم ٥٦٥

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٥ و ٢٠ يونيه ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣٤١ و ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت ٢٤ ص ٣٢٠ رقم ٢٨٢

(٤) أبو هيف بك طرق التنفيذ والحفظ طبعه اولى ص ٤٨٠ وجارمونييه ٤ نبذة ٣٥٣ والمراجع العديدة التي بالحاشية . وما قلناه بخصوص ذلك عند الكلام على نص المادة ٦٨١ مرافعات فرنسي بند ١٠٠

أو لصاحب حق الاختصاص عقب تسجيل التنبيه تنفيذاً لعملية إلحاق الثمار بالعقار كما سيأتي الكلام عليه بعد في الحراسة .

٢٦٤—مادسا— طلب الحلول في إجراءات الحجز العقارى فى المختلط فى مادة تخلف الدائن الحاجز عن السير فى الإجراءات: تنص المادة ٦٧٧ مرافعات مختلط على أنه إذا تخلف الدائن طالب الحجز لسبب من الأسباب عن القيام بعمل أى إجراء من الإجراءات فى الميعاد المنصوص عليه فى باب الحجز العقارى ولم يقيم بهذا العمل قبل أن يطلب الحلول ضده جاز لكل دائن مسجل ولكل دائن يئده سند واجب التنفيذ أن يطلب من قاضى البيوع بصفته قاضياً للأموال المستعجلة أن يأمر بحلولة محل الدائن المتخلف، وليس عليه إعلان أحد للحضور أمام القاضى سوى هذا الدائن المتخلف والاختصاص المعطى فى هذه المادة لقاضى البيوع لنظر هذا النزاع بصفته قاضياً للأموال المستعجلة (١) لا نظير له فى القانونين الأهلى أو الفرنسى .

٢٦٥ — وبشترط فى طلب الحلول أن يتأخر الدائن عن عمل أى إجراء فى ميعاده مهما كان سبب التأخير وسواء أكان التأخير إهمال من الدائن طالب الحجز أو لكونه اتفق مع المدين على تقسيط دينه وترك الإجراءات أو لأنه متواطئ مع المدين على ذلك إضراراً بالدائنين الآخرين (٢) — ثانياً — أن يكون التأخير حصل فى ميعاد غير لازم بمعنى أن عدم مراعاته لا يستوجب البطلان — ثالثاً — أن يعلن طلب الحلول إلى الدائن المتخلف قبل أن يقوم بعمل ما تخلف عنه .

وبحوز طلب الحلول من الدائنين المسجلين الذين يئدهم سندات واجبة التنفيذ لا فرق بين أن يكونوا مرتين أو غير مرتين وبين أن يكونوا أعلنوا المدين بالتنبيه أو لم يعلنوه .

ويحكم القاضى المذكور فى الحلول بعد أن يتأكد من صفة طالب الحلول ومن أن الدائن المتخلف لم يقيم بالعمل قبل رفع الدعوى المستعجلة ، ولا يمنعه من الحكم

---

(١) استئناف مختلط ٢٨ أكتوبر ١٩١٢ و ٢٧ أغسطس ٩١٢ الجازيت نوفمبر ١٩١٢ ص ٦٠ رقم ٦٠ و ١١ و ١٣ مارس ١٩١٣ الجازيت مايو ١٩١٣ ص ١٣٦ رقم ١٩٤ و ١٤ فبراير ١٩١٣ الجازيت يونيه ١٩١٣ ص ١٦٢ رقم ٢٤٨

(٢) مصر مختلط مستعجل فى ١٤ فبراير ١٩١٣ الجازيت ٣ ص ١٦٢ رقم ٣٤٨

بذلك عرض الدائن المتخلف استعداده لعمل الاجراء المطلوب — ومتى صدر الامر بالحلول وجب على الدائن المتخلف أن يسلم الاوراق المتعلقة باجراءات الحجز إلى الدائن الذى استحق الحلول .

والقرار الصادر بالحلول لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من الطرق القانونية إلا لحصول بطلان فى الشكل فيجوز استئنافه فى خلال الخمسة أيام التالية لصدوره ويرفع الاستئناف إلى محكمة الاستئناف مع تكليف المستأنف عليه بالحضور أمامها فى ميعاد أربع وعشرين ساعة ، ولا تقبل المعارضة فى الحكم الغيابى الذى تصدره هذه المحكمة .

٢٦٦ — ولم تنص المادتان ٥٩٢ و٧٢٢ فرنسى على اختصاص قاضى البيوع بصفته قاضياً للأمر المستعجلة فى الحكم بالحلول فى هذه الحالة بل نصت الأولى على إجراءات معينة للحلول تخالف إجراءات المادة المختلطة كما قررت الثانية بإمكان طلب الحلول بقرار من القاضى بأوضاع مخصوصة .

سابعاً — المنازعات المتعلقة بإعادة إجراءات البيع فى المختلط .

٢٦٧ — إذا تأخر الراسى عليه المزا فى القيام بشروط البيع كعدم دفع الثمن فى الميعاد الموضح فى شروط حكم المزا أو فى ظرف ثلاثين يوماً من صيرورة المزا نهائياً عند عدم وجود نص فى الحكم على خلاف ذلك أو امتنع عن القيام بالالتزامات الأخرى المقصود بها ضمان دفع الثمن كتقديم كفيل لدفع باقى الثمن يباع العقار المبيع ثانياً بالمزا على مسئولية .

٢٦٨ — ويحصل البيع أولاً بانذار يرسله طالب إعادة البيع إلى المشتري المتخلف ومعه صورة من سند الدين وينبه عليه فيه بتنفيذ شروط البيع ويهدده بأنه إذا لم يتم بتنفيذ الشروط فى خلال الثلاثة أيام التالية للانذار يتخذ إجراءات إعادة البيع ، فإذا مضت هذه المدة ولم يتم بالوفاء يحق للطالب أن يشرع فى إجراءات إعادة البيع بدون لزوم لحكم من المحكمة أو أمر من القاضى ، وإذا حصل نزاع بشأن ذلك يرفع لقاضى البيوع فى المختلط بصفته قاضياً للأمر المستعجلة للفصل فيه طبقاً لنص المادة ٦٩٧ مرافعات وحكمه فى هذه الحالة نهائياً لا يجوز الطعن فيه إلا لبطلان فى الشكل فيرفع أمره إلى محكمة الاستئناف فى خلال الخمسة أيام التالية للحكم



ويعلن الخصوم أمامها في ميعاد أربع وعشرين ساعة ، وحكمها غير قابل للمعارضة إذا صدر غايباً ( ٦٩٧ وما بعدها مرافعات مختلط ) .

٢٦٩ — ولم تنص المادة ٦٠٧ مرافعات أهلى المقابلة للمادة المختلطة على اختصاص القاضى الجزئى أو قاضى البيوع فى المحكمة الكلية بصفته قاضيا للأمر المستعجلة بالفصل فى هذه المنازعات

وتحصل إعادة البيع فى الاهلى بأمر على عريضة يصدر من القاضى الجزئى أو قاضى البيوع ، ويجوز للمشتري المتخلف التظلم منه كباقى الأوامر الصادرة على العرائض. أما فى القانون الفرنسى فيختص قاضى الأمر المستعجلة فى المنازعات المتعلقة بذلك طبقاً لما سبق ذكره

ثامناً — طلب المالك المؤجر اختصاصه بالمبلغ التوصل من بيع المنقولات التى كانت بالعين المؤجرة وفاء لربه الإيجار المستحق له

٢٧٠ — تنص المادة ٥٨٣ مرافعات مختلط على جواز اختصاص المالك بالمبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها الموجودة بالعين المؤجرة بعد استئزال الديون والمصاريف الممتازة فى أى وقت حضر قبل مضى الميعاد المحدد لتقديم طلبات التوزيع أو بعده وقبل الشروع فى التوزيع ، ويكون ذلك بحكم من محكمة المواد المستعجلة فى دعوى يختصم فيها كل من المحجوز عليه والمحجوز له وطالب التوزيع عند الاقتضاء وأسبق حاجز من الدائنين الممتازين بعد المحجوز له أولاً

أما المادة ٥١٩ أهلى المقابلة فتجعل الاختصاص فى ذلك للقاضى المنوط به أ ر التوزيع ( القاضى الجزئى فى المسائل الجزئية والقاضى المعين للتوزيع فى المسائل الكلية ) والمادة ٦٦١ فرنسى تنص على اختصاص قاضى التوزيع بذلك juge commissaire يقضى فيه بدعوى مستعجلة

٢٧١ — وقد اختلف شراح القانون وأحكام المحاكم المختلطة فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط بالحكم بذلك ومدى هذا الاختصاص والمسائل التى تمنع من اختصاصه ، فقال البعض بعدم اختصاصه إطلاقاً وبأن المقصود من المادة ٥٨٣ مرافعات هو اختصاص قاضى التوزيع على أن يطلب منه ذلك بصفة مستعجلة فيقضى فيه كما لو كانت الدعوى مستعجلة (١) وقال البعض الآخر باختصاصه بشرط

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتفظ : ابعة أولى ص ٧٠٤ نبذة ١١٨٧

عدم وجود نزاع بين الخصوم فيما يتعلق بمراتب الامتياز<sup>(١)</sup> وقال ثالث باختصاصه في جميع الأحوال حتى مع حصول هذا النزاع لعموم نص المادة ٥٨٣ مرافعات<sup>(٢)</sup> ويرتكن أصحاب الفريق الأول إلى الأسباب الآتية — أورو — أن النص الفرنسي للمادة المختلطة لم يعين بالذات قاضي الأمور المستعجلة أو أى قاض آخر وذكر فقط أن للمالك الحق في طلب الاختصاص بالمبالغ المتحصلة بصفة مستعجلة « en référé » وأن المنصوص من سياق المادة المذكورة ونص المادة ١٦٦١ فرنسي المقابلة لها هو قاضي التوزيع على أن يرفع إليه الأمر بدعوى مستعجلة — ثانياً — لأن الحكم بامتياز المؤجر على غيره وتسليمه نصيبه من ثمن المنقولات المبيعة فيه مساس بالموضوع لفصله في مسائل متعلقة بمراتب الامتياز، الأمر الخارج عن ولاية القضاء المستعجل الحكم فيه بنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط — ثالثاً — لأن قرارات قاضي الأمور المستعجلة وقتية لا تؤثر على محكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها فلها أن تؤيدها أو تلغيها أو تعدل فيها ، وعلى ذلك فالقرار الصادر منه بالتخصيص لا يربط قاضي التوزيع عند اجراء عملية التوزيع بمعرفته ويمكنه بالرغم منه الحكم بعدم أحقية المالك للبلغ المخصص له وتخصيصه لغيره من الدائنين الآخرين وهو مالم يقصده المشرع من المادة المذكورة والتي رمت منها تمكين المالك من الحصول على دينه في أقرب وقت ممكن. ويقول أنصار الرأي الثاني باختصاصه طبقاً لنص المادة المذكورة بشرط ألا يمس في حكمه الموضوع أو أصل الحق عملاً بنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط فإذا كانت مرتبة المالك في الامتياز محل نزاع فيتعين عليه الحكم بعدم اختصاصه وترك الأمر لمحكمة الموضوع — أما أصحاب الرأي الثالث فيقولون بأن الاختصاص مخول له في هذه الحالة بنص صريح في القانون لائناء على ولايته العامة في الأمور المستعجلة المنصوص عنها في المادة ١٣٦ مرافعات مختلط فله أن يقضى في طلب التخصيص وفي المنازعات المتعلقة بمراتب الامتياز والمتفرعة عليه وحكمه في هذه الحالة وقتي يمكن أن تؤثر عاياه نتيجة القسمة

(١) اسكندرية مختلط مستعجل في ٨ ديسمبر ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٥٠

(٢) استئناف مختلط في أول فبراير ١٩١١ الجازيت ١ ص ٧٠٠ وكتاب التنفيذ علماً وعملاً لعبء الفتح بك

٢٧٢ — وهذا الرأي هو الذى أخذت به محكمة الاستئناف المختلطة فى معظم أحكامها. ونرى ألا نأخذ به للأسباب الآتية : — أولاً — لأنه ولو أن النص الفرنسى للمادة ٥٨٣ مرافعات لم يعين القاضى بالذات وقرر فقط إمكان طلب التخصيص بدعوى مستعجلة « en référé » إلا أن المقصود من ذلك رفع النزاع أمام القاضى المختص أصلاً بالحكم فى الدعوى المستعجلة وهو قاضى الأمور المستعجلة — ثانياً — لا يمكن ألا نأخذ فى هذه الحالة بالنص الوارد فى المادة ٦٦١ مرافعات فرنسى لتحديد اختصاص جهات التقاضى فى المختلط لأن المادة المذكورة نصت صراحة على اختصاص قاضى التوزيع بالحكم بالتخصيص الذى يرفع إليه بطلب مستعجل بخلاف المادة المختلطة التى أعفلت ذكر قاضى التوزيع عمداً من عباراتها — ثالثاً — لو كان غرض المشرع المصرى اختصاص قاضى التوزيع بنظر الدعوى بصفة مستعجلة لنص على ذلك صراحة كما نص فى المادة ٥٨٧ مرافعات مختلط التالية للمادة ٥٨٣ التى تكلمت على اختصاصه بالحكم فى المنازعات الحاصلة فى قائمة التوزيع النهائى — رابعاً — لأن المادة ٥٨٣ مرافعات خولت للمالك الحق فى طلب التخصيص ولو قبل الشروع فى اجراءات التوزيع الأمر الذى لا يمكن حصوله أمام قاضى التوزيع لعدم رفع دعوى التوزيع إليه حتى يكون مختصاً بالحكم فى الطلب باعتباره متفرعاً عنها بخلاف المادة ٦٦١ مرافعات فرنسى التى لم تنص على تحويل المالك هذا الحق قبل الشروع فى التوزيع وقصرته فقط عند وجود اجراءات التوزيع أمام القاضى وعدم إتمامها مما يستفاد منه غرض المشرع المصرى دون الفرنسى فى تحويل هذا الاختصاص لقاضى الأمور المستعجلة (١) — خامساً — لأن القول بأن قاضى الأمور المستعجلة لا يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بمراتب الامتياز لتعلقها بأمور موضوعية لا يدخل فى وظيفته الفصل فيها مردود من أن القانون خول له الفصل فى هذه المسائل باعتبارها متفرعة عن طلب التخصيص بنص صريح فيه ، وكل ما هنالك أن قراره فى ذلك مؤقت صرف لا يؤثر على قاضى التوزيع عند الحكم فيه بعد.

ذلك (١) — مادراً — يوجد فرق بين اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في نزاع معين بنص صريح في القانون وبين اختصاصه العام في الأمور المستعجلة المبني على نص المادة ١٣٦ مرافعات في الحالة الأولى يقضي في النزاع المعين والمسائل المتفرعة عنه حتى ولو تضمنت أموراً لا تدخل في اختصاصه الأصلي العام لرغبة المشرع في تحويله هذا الحق بصفة استثنائية بنص صريح فيه — أما في الحالة الثانية فيتعين لاختصاصه توافر الاستعجال وعدم المساس بالموضوع أو أصل الحق — مادراً — لأن طبيعة القرارات الصادرة من القاضي المذكور وكونها وقتية لاتحد من اختصاصه بالفصل في أمور معينة خول له القانون الحكم فيها بنص صريح فيه ، وكل ما هنالك أن قراره فيها يكون وقتياً كباقي القرارات التي تصدر منه لا تتأثر به محكمة الموضوع ولها أن تغير فيه أو تلغيه طبقاً لما تراه

أما اذا حصل نزاع جدي في وجود دين المالك أو صحته فترى عدم اختصاصه بالفصل في الطلب لمساس الفصل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢) ويرفع اليه الأمر بعريضة دعوى كباقي الدعاوى المستعجلة الأخرى يختصم فيها المحجوز عليه أي المستأجر والدائن الحاجز اذا كان غير المالك أو من في حكمه، وطالب القسمة إن رفعت الدعوى أثناء اجراءات القسمة والتوزيع — أما إذا رفعت قبل ذلك فلا داعي لإعلان طالب القسمة — ثم أسبق الدائنين الحاجزين من غير الدائنين العاديين ٢٧٣ — ويحكم القاضي في الدعوى بالقبول أو الرفض طبقاً لما يراه من جدية طلب التخصيص وعدمه وقراره في هذه الحالة مؤقت كما قدمنا لا يؤثر على محكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها من جديد فلها أن تغيره أو تؤيده أو تلغيه طبقاً لما يترأى لها، ولا يجوز المعارضة فيه إن صدر في غيبة أحد الخصام مادة (١٤٤) مرافعات وإنما يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه ( مواد ٣٩٨ — ٤٠٠ مرافعات ) وهو نافذ رغم الطعن عليه كباقي قرارات قاضي الأمور المستعجلة ( مادة ١٤٣ مرافعات )

(١) استئناف مختلط في أول فبراير ١٩١١ الجازيت ١ ص ٧٠٠ وعكس ذلك أبو هيف بك تنفيذ ص ٧٠٦ نبذة ١١٨٩ ويقول بأن قراره موضوعي لا يجوز لمحكمة الموضوع نقضه اذا ما عرضت دعوى القسمة عليها من جديد

(٢) استئناف مختلط ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢ الجازيت ٢٤ عدد ٢١٥ ص ٢٩٨ نبذة ٣٣٢



٢٧٤ — أما في القانون الاهلي فلا يختص بذلك القاضي الجزئي بصفته قاضياً للاُمور المستعجلة سواء قبل بدء اجراءات التوزيع أو في أثناءها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع وإنما يختص به أثناء التوزيع القاضي المنوط بأجراء القسمة (القاضي الجزئي في المواد الجزئية والقاضي المعين للتوزيع في المحكمة الكلية في المواد الكلية ) ( مادة ٥١٩ مرافعات أهلي )

٢٧٥ — وفي فرنسا بالرغم من صراحة نص المادة ٦٦١ مرافعات الذي يقضي باختصاص قاضي التوزيع بنظر طلب التخصيص بصفة مستعجلة، فقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في اختصاص قاضي الاُمور المستعجلة بالحكم في ذلك، فقال البعض باختصاصه اذا لم يبدأ في اجراءات التوزيع (١) وقال آخر باختصاصه حتى في أثناء اجراءات التوزيع (٢) ويشترط أصحاب الرأيين للاختصاص عدم وجود نزاع جدي في مرتبة المالك في الامتياز (٣) وقال ثالث بعدم اختصاصه إطلاقاً (٤)

٢٧٦ — ويرتكب أصحاب الرأي الاول إلى أن المادة ٦٦١ مرافعات نصت على اختصاص قاضي التوزيع بنظر هذا الطلب بصفة مستعجلة أثناء عملية القسمة والتوزيع فلا يجوز لقاضي الاُمور المستعجلة مشاركته في الفصل فيه أثناء إجراء التوزيع — أما إذا لم يبدأ في اجراءات القسمة فإن المادة ٦٦١ لم تنص على اختصاص جهة معينة للفصل فيه ولا يجوز لقاضي التوزيع نظره لعدم قيام نزاع أمامه وإنما يجوز ذلك لقاضي الاُمور المستعجلة باعتبار الطلب من الاُمور الوقتية التي يخشى عليها من فوات الوقت طبقاً لولايته العامة في الفصل في الاُمور المستعجلة المنصوص عنها في المواد ٨٠٦ — ٨١١ مرافعات بشرط توافر الاستعجال وعدم المساس

---

(١) باريس في ٥ أغسطس ١٨٧٣ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠ وتعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات نبذة ٩

(٢) باريس في ١٢ سبتمبر ١٨٣٠ مشار اليه في تعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات نبذة ١٠ وجلاسون ج ٢ نبذة ١٦٨٩

(٣) روان Rouen في ١٦ مايو ١٨٦٢ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ وباريس في ٢٩ مايو ١٨٧٥ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ - ٧٠

(٤) جارسونيه ج ٥ نبذة ٧٨١ و ٧٨٢ - وكيرييه ج ١ ص ١٩٦ نبذة ٣٤٠ ومرنيك ج ٢ ص ٢٨٣ نبذة ٤٣٣ وكان في ٦ مايو ١٨٦٤ سيري ٦٤ ج ٢ ص ٢٩١

بالموضوع فاذا قد شرط منهما بحصول نزاع في مرتبة المالك في الامتياز مثلاً يترتب على الفصل فيه تأثير في أصل الحق فيما يختص بالامتياز وعدمه انعدمت عنه ولاية الحكم فيه (١)

٢٧٧ — ويستند أصحاب الرأي الثاني القائل بالاختصاص في جميع الأحوال إلى أن النص على اختصاص قاضي التوزيع بالفصل في طلب التخصيص أثناء اجراءات القسمة لا يمنع من مشاركة قاضي الأمور المستعجلة له في الحكم فيه أثناء ذلك طبقاً لاختصاصه العام إذا رأى صاحب الشأن الالتجاء إليه بدلاً من قاضي التوزيع مع اختلاف في طبيعة القرار الصادر منه عن القرار الصادر من قاضي التوزيع إذ أن الأول مؤقت صرف لا يمس الموضوع ويجوز لمحكمة الموضوع عدم التقيد به إذا طرح أمامها النزاع من جديد — أما الثاني فقاطع في الخصومة وملزم لمحكمة الموضوع (٢)

٢٧٨ — أما الفريق القائل بعدم الاختصاص في جميع الأحوال فيقول بأن المادة ٨٠٩ مرافعات تحرم على قاضي الأمور المستعجلة الفصل في المسائل الموضوعية ولو بطريقة مؤقتة . وبأن تمكنه من الاختصاص في هذه الحالة معناه تخويله حق الفصل في منازعات موضوعية محض لا يجوز له الحكم فيها إذ يتعين عليه للحكم في طلب التخصيص بالقبول أو الرفض بحث حق المالك في الدين وما إذا كان صحيحاً من عدمه ثم حقه في مرتبة الامتياز — وما إذا كان يخول له الحصول على الثمن دون باقي الدائنين الحاجزين معه أم لا وتقدير كل ذلك، وكلها مسائل متعلقة بالحقوق لا يشملها اختصاصه العام في الأمور المستعجلة وبأن مجرد كون القانون نص في المادة ٦٦١ مرافعات على اختصاص قاضي التوزيع بالفصل في هذا الطلب بصفة مستعجلة أثناء حصول اجراءات القسمة لا يعطى الحق لقاضي الأمور المستعجلة للفصل فيه بطريق القياس — أو — لأن القاعدة العامة أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة الفصل في المنازعات الموضوعية ولو بصفة مؤقتة — ثانياً — لأنه ولو أن المادة ٦٦١ مرافعات خولت لقاضي التوزيع وهو يقوم بمهمته الفصل

(١) باريس في ٥ أغسطس ١٨٧٣ و ٢٩ مايو ١٨٧٥ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠

(٢) جلاسون ٢ رقم ١٦٨٩

في مسائل موضوعية أثناء نظر طلب التخصيص إلا أنها جاءت على سبيل الاستثناء المحض ولا يمكن امتداد آثارها إلى غير الحالة التي وردت فيها ، ولا يمكن لقاضي الأمور المستعجلة الاستفادة منها ، لأن ما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه ثالثاً — لأن كون المشرع أعطى للمالك بموجب هذه المادة الحق في الحصول على دينه على وجه الاستعجال من ثمن المنقولات المبيعة بغير انتظار لا تمام اجراءات التوزيع وذلك بتحويل قاضي التوزيع الحق في الفصل في طلبه كما لو كانت الدعوى مستعجلة لا يغير من طبيعة اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وشروط ذلك لأن الاستعجال وحده لا يقرر هذا الاختصاص مهما كان الضرر الذي يترتب على التأخير في الفصل في الدعوى بل يجب لذلك أيضاً عدم مساس الحكم في الاجراء المستعجل بالموضوع أو أصل الحق وهذا الرأي هو الراجح علماً وقضاء هناك وأخذت به محكمة النقض والابرام الفرنسية (١)

٢٧٩ — والقرار الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في طلب التخصيص طبقاً للرأي القائل بالاختصاص نافذ من تلقاء نفسه ويجوز الطعن فيه بالاستئناف دون المعارضة كباقي قرارات قاضي الأمور المستعجلة ويستفيد من هذا الحق في مصر وفرنسا المالك الأصلي للعين المؤجرة ومن هم في حكمه كالمستفيد بالعين المؤجرة والمستأجر الأصلي بالنسبة للمستأجر من الباطن (٢) وناظر الوقف المؤجر ولا يشترك معهم فيه بحسب الرأي الراجح الدائنين الممتازين السابقين في المرتبة عليهم

ثامناً — طلب بيع الأشياء المحجوز عليها تنفيذياً بالرغم من رفع دعوى استرداد عنها

٢٨٠ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة بمقتضى المادة ٥٤٢ مرافعات

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٨٣ نبذة ٤٣٣ وكيرييه ج ١ ص ١٩٦ نبذة ٣٤٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٥٢ وما بعدها ص ٧٥٨ وما بعدها وبازو ص ٢٦٣ وكان في ٦ مايو ١٨٦٤ سيري ج ٦٤ ص ٢٩١ والنقض في ٣ أغسطس ١٨٤٧ سيري ج ٤٨ ص ١٧٢٩ ودالوز ج ٤٧ ص ١٠٦ وباريس في ٧ أغسطس ١٨٩١ دالوز ج ٩٤ ص ٣٠٧

(٢) جارسونيه ج ٥ نبذة ٧٨٠ وجلاسون ج ٢ نبذة ١٦٨٩ وتعليقات دالوز على المادة ٦٦١ مرافعات

مختلط المعدلة بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ والقاضى الجزئى الأهل بصفته قاضيا للأمر المستعجلة بنص المادة ٤٧٨ مرافعات المعدلة بالقانون الصادر في ٢٩ يونية سنة ١٩٢٥ بالحكم ببيع المنقولات المحجوز عليها تنفيذيا بالرغم من رفع دعوى استرداد عنها بشرط إيداع الثمن المتحصل من البيع في خزانة المحكمة حتى يكون ضامنا لحق المسترد إن حكم به وتقام الدعوى أمامه في مواجهة طالب الاسترداد والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً إن كان ثمت دائنون حاجزون غير طالب البيع وتعتبر كأشكال في التنفيذ من طالب البيع الغرض منه الاستمرار في التنفيذ بالرغم من الصعوبة التي وقفت في سبيله برفع دعوى الاسترداد

٢٨١ — وللقاضى في هذه الحالة بحث حقوق ومستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للحكم في الاجراء المطلوب منه ومعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة التي تقوم على الاجراء الذى سيقضى به أهو طالب التنفيذ فيقضى بالبيع . أم الممانع في التنفيذ فيحكم بعدم إجابته ورفض الدعوى ولا يعتبر حكمه في ذلك ماسا بالموضوع أو فاصلا في الحقوق (١)

٢٨٢ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم في طلب البيع في أية حالة كانت عليها دعوى الاسترداد وحتى في أثناء نظر الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر برفضها (٢) ويحق له التصريح بالبيع كلما اتضح له من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها أن دعوى الاسترداد رفعت بغرض عرقلة التنفيذ وإيقاف البيع سواء أكانت المنقولات المحجوز عليها قابلة للتلف أم لا، وسواء أكانت مواشى أم أشياء أخرى - وبمجرد كون هذه المنقولات لا يمتن تعويضها في المستقبل إذا حكم في الدعوى الموضوعية لمصلحة رافع دعوى الاسترداد لا يؤثر عليه في الفصل في الدعوى أو يمنع القضاء المستعجل من الحكم فيها بدعوى المساس بأصل الحق الذى لا يتعدى الفصل في الملكية دون الاضرار التي قد تلحق بالانخصام من الاجراء المؤقت الصادر بالبيع (٣)

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٣٥

(٢) باريس في ٢٤ يونه ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ و ١٢ يناير ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦١ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٩١

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٨٨ نبذة ٢٨٥ وكيرييه ج ١ ص ١٤ نبذة ٢٣



٢٨٣ — والقرار الصادر بالبيع أو برفض الدعوى مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الملكية فيجوز لها اعتباره والاخذ به أو العدول عنه كلياً أو جزئياً

٢٨٤ — ولا يجوز المعارضة في القرار الصادر بالاستمرار في إجراءات البيع من رافع دعوى الاسترداد أو المدين المحجوز عليه وإنما يجوز استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بالحكم في القانون الأهل — مادة ٧٨٤ مرافعات معدلة — أما في القانون المختلط فيجوز استئنافه في ظرف عشرة أيام من يوم إعلانه (١) ( مادة ٥٤٣ مرافعات مختلط معدلة )

٢٨٥ — أما إذا كان القرار صادراً برفض الدعوى فيجوز المعارضة فيه في القانون الأهل في المواعيد العادية المقررة لذلك وكذلك، يمكن استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه كباقي القرارات التي تصدر من القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأموار المستعجلة ( ٣٥٥ مرافعات ) — أما في القانون المختلط فيجوز استئنافه فقط في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه ولا يجوز المعارضة فيه كأحكام قاضي الأمور المستعجلة هناك ( مواد ١٤٤ و ٤٠٠ مرافعات مختلط )

٢٨٦ — والقرار الصادر بالبيع نافذ بقوة القانون وبغير كفالة بالرغم من عدم فوات ميعاد الاستئناف في الأهل أو مع حصول الاستئناف في المختلط أسوة بالقرارات الأخرى التي تصدر من القضاء المستعجل إلا إذا رأى القاضي وجوب تقديم كفالة. فينص عنها في حكمه ( مواد ٣٩٥ مرافعات أهل و ٤٥٢ مختلط )

٢٨٧ — وقد اختلف القضاء المختلط قبل صدور القانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالبيع بالرغم من رفع دعوى الاسترداد حيث قرر البعض بعدم اختصاصه بذلك حتى ولو اتضح له من ظروف الدعوى فساد دعوى الاسترداد إلا إذا كانت الأشياء المحجوز عليها قابلة للتلف أو مواشى تستلزم مبلغاً كبيراً للانفاق عليها ، ولا يقوم طالب الاسترداد بالانفاق

---

(١) لأن نص المادة ٥٤٣ مرافعات معدلة لم ينص على حصول الاستئناف في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم كما قررت بذلك المادة ٧٨٤ مرافعات أهل فيما يختص بالخمس عشر يوماً ويجب لذلك الرجوع الى القواعد العامة المقررة لمبدأ ميعاد الاستئناف وهي اعلان الحكم الابتدائي

عليها أو كانت غير معتنى بها بغرض إهلاكها أو تقليل ثمنها للاضرار بحقوق الدائن الحاجز. (١)

وقرر آخر باختصاصه بالحكم بالتصريح بالبيع في جميع الأحوال متى تبين له من وقائع الدعوى وظاهر مستنداتها عدم جدية دعوى الاسترداد وأنه قصد منها المماطلة وتسويق إجراءات البيع لعدم تمكين طالب التنفيذ من الحصول على دينه (٢).

والرأى الأخير هو الراجح والذي كان معمولاً به .

٢٨٨ — أما في المحاكم الأهلية فلم يأخذ القضاء الأهلي بهذا المبدأ قبل صدور قانون سنة ١٩٢٥ الذي خول هذا الاختصاص للقاضي الجزئي بصفته قاضياً للأُمور المستعجلة بنص صريح فيه وكانت حقوق الدائن الحاجز عرضة للتلاعب والتعطيل من جراء رفع دعاوى استرداد كيدية وعدم إمكان التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها بسبب ذلك إلا بعد صدور أحكام نهائية في دعاوى الاسترداد بعد إجراءات طويلة أمام المحاكم قد تأخذ زمناً كبيراً وبالرغم من أن القانون نص على الفصل في مثل هذه الدعاوى على وجه السرعة مما كان يضطر معه الدائن في أغاب الأحيان إلى الصلح وقبول مبالغ أقل بكثير من دينه ليتفادى الضرر الذي قد يلحقه من دعاوى الاسترداد الكيدية

٢٨٩ — ولم تنص المادة ٦٠٨ مرافعات فرنسي المقابلة للمواد ٤٧٨ مرافعات أهلي و ٥٤٣ مختلط على اختصاص قاضي الأُمور المستعجلة في الحكم بالتصريح ببيع الأشياء المحجوز عليها عند رفع دعاوى استرداد عنها إلا أن الفقه والقضاء في فرنسا استقرا على اختصاصه في ذلك باعتبار مثل هذه الدعوى من إشكالات التنفيذ التي يختص بنظرها القضاء المستعجل طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات، وقرر بأن له في هذه

(١) استئناف مختلط في ١٣ فبراير ١٩٠٧ و ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١١٦ و ١٤٧

(٢) استئناف مختلط في ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥٢ و ٢٣ نوفمبر ١٩١٠ المجازيت ١ ص ٣٥ و ٢٤ أكتوبر ١٩١٢ المجازيت نوفمبر ١٩١٢ ص ٦ رقم ٩ وقضى باختصاص قاضي الأُمور المستعجلة في الحكم ببيع الأشياء المحجوز عليها بالرغم من رفع دعوى استرداد عنها عند توافر إحدى حالتين: الأولى أن تكون الأشياء المحجوز عليها قابلة للتلف، الثانية عند ثبوت عدم جدية دعوى الاسترداد وإنها رفعت طريق التواطؤ بين المسترد والمدين بغرض عرقلة التنفيذ ولو كانت المنقولات المحجوز عليها غير قابلة للتلف

الحالة بحث مستندات الطرفين وتقديرها ثم الحكم باستمرار التنفيذ والبيع إذا ظهر له من وقائع الدعوى عدم جدية دعوى الاسترداد المرفوعة وأنها رفعت بتواطؤ بين المدين المحجوز عليه وطالب الاسترداد بغرض تعطيل اجراءات التنفيذ حتى في أثناء قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة المختصة (١) أو بالرغم من صدور حكم غيابي بقبول دعوى الاسترداد (٢)

عاشرا — طلب ايقاف بيع الأشياء المحجوز عليها عند رفع دعوى استرداد ثانية ٢٩٠ — تنص المادتان ٥٤٢ و ٥٤٣ مرافعات مختلط المعدلة بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ و ٤٧٨ أهلى المعدلة بالقانون الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ على أن رفع دعوى استرداد ثانية عن الأشياء المحجوز عليها لا يترتب عليه ايقاف البيع بقوة القانون - وإنما يجوز ايقافه بحكم يصدر من قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط أو من القاضى الجزئى فى الأهلى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة بدعوى يرفعها أمامه طالب الاسترداد يختصم فيها الحاجز طالب البيع والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين الآخرين ان كان ثمت حاجزون آخرون خلاف طالب البيع .

٢٩١ — ولا يشترط فى القانون الأهلى فى دعوى الاسترداد الثانية التى ينشأ عنها عدم ايقاف البيع أن تكون دعوى جديدة من شخص غير المسترد الأول بل يكفى فيها أيضاً أن يكون قد سبق رفعها من نفس الشخص ولم يقيدها أو إذا كان حكم فيها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص أو بإطلاق عريضة الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن لعدم قيدها قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فى المواد الجزئية ، وبثمان واربعين ساعة فى المواد الكلية ثم رفعت بعد ذلك منه للمرة الثانية .

أما فى القانون المختلط فيشترط فى ذلك أن تكون مرفوعة للمرة الثانية من شخص خلاف المسترد الأول (٣)

(١) باريس ٢٤ يونيه ١٨٩٠ و ١٠ اغسطس ١٨٩١ و ١ و ٢ ديسمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ ودالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٩١

(٢) باريس فى ١٢ يناير ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦١

(٣) مواد ٨٧؛ أهلى معدلة بالقانون الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٢٥ و ٥٤ مرافعات مختلط معدلة بقانون ١٩١٣ وأبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة أولى ص ٢٣٩ نبذة ٤١٨

٢٩٢ — وللقضاء المستعجل عند نظر الدعوى بحث مستندات الطرفين وتقدير دفاعهما ومعرفة الأسباب التي حدت بطالب الايقاف لرفع الدعوى للمرة الثانية فاذا تبين جديتها قضى بالايقاف وإلا فيقضى برفض الدعوى — والقرار الصادر منه مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع أثناء نظر الدعوى الثانية ، فلها ألا تأخذ به كلية . والقرار الصادر بالايقاف يجوز المعارضة فيه من الحاجز في القانون الأهل ان كان صادراً في غيبته كما يجوز له استئنافه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه أما في المختلط فيجوز استئنافه فقط في هذا الميعاد

#### مادى عشر — طلب زيادة اعمونات النشر والاصحاح في البيوع العقارية

٢٩٣ — يختص قاضى البيوع في المختلط بصفته قاضياً للأموال المستعجلة بنص المادة ٦٤٩ مرافعات مختلط بالحكم في طلب زيادة اعلانات النشر واللصق التي تحصل لاشهار بيع العقار المحجوز عليه بدعوى ترفع اليه من المدين المحجوز عليه أو طالب البيع أو أى شخص آخر يهيمه ذلك يختصم فيها باقى الخصوم والقرار الذى يصدر منه فيها لا يجوز الطعن فيه بأى طريقة من الطرق — أما في القانون الأهل فيختص بالحكم بذلك القاضى الجزئى أو قاضى البيوع في المحكمة الكلية بحسب ما اذا كانت الاجراءات حاصلة أمام المحكمة الجزئية أو الكلية ، ويقضى فيه بقرار بناء على عريضة تقدم اليه من المدين أو طالب البيع ( مادة ٥٦٦ مرافعات أهلى ) . وتنص المادة ٦٩٧ مرافعات فرنسى في هذه الحالة على اختصاص رئيس المحكمة الحاصل فيها البيع بالفصل في هذا الطلب بأمر على عريضة تقدم اليه من طالب البيع أو المدين المحجوز عليه أو أحد الدائنين المسجلين — والقرار الذى يصدر منه غير قابل للطعن فيه

#### ثانى عشر — طلب زيادة اعمونات النشر والتعليق عند بيع المنقولات المحجوز عليها .

٢٩٤ — يختص قاضى الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة بنص المادة ٥٣٧ مرافعات بالحكم في طلب زيادة اعلانات النشر والتعليق الخاصة ببيع المنقولات المحجوز عليها عن المقرر في القانون وبالحكم في طلب زيادة إيضاح الأشياء المطلوب بيعها وذلك بدعوى ترفع اليه من المدين المحجوز عليه أو الحاجز طالب البيع ، أما



في القانون الأهلى فيختص بذلك القاضى الجزئى بأمر يصدر منه على عريضة تقدم اليه من الدائن أو المدين

ثالث عشر — طلب بيع المنقولات المحجوز عليها فى غير المحل الموجودة به أو فى غير أقرب الأسواق العمومية .

٢٩٥ — تنص المادة ٥٣٠ مرافعات مختلط على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى طلب بيع المنقولات المحجوز عليها فى غير المحل الموجودة به أو فى غير أقرب الأسواق العمومية ويقضى فى ذلك بعريضة دعوى ترفع اليه من الدائن الحاجز أو المدين المحجوز على أمتعته أو الدائنين الطالبين ابقاء الحجز والقرار الصادر منه قابل للاستئناف لعدم النص صراحة على عدم جواز الطعن فيه — أما المادة ٤٦٦ أهلى المقابلة لها ، فجعلت الاختصاص فى ذلك للقاضى الجزئى بعريضة تقدم اليه من أحد الأشخاص السابق ذكرهم .

رابع عشر — التصريح ببيع سندات الأسهم من أى نوع كانت والسندات التى تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفى

٢٩٦ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم المختلطة بمقتضى نص المادة ٥٥١ مرافعات مختلط بالحكم فى طلب بيع سندات الأسهم من أى نوع كانت أو السندات التى تنتقل بالتحويل المحجوز عليها بمعرفة سمسار أو صيرفى بدلا من الالتجاء الى طرق البيع المطولة والمقصود من الأسهم من أى نوع كانت الأسهم المملوكة لحاملها أو التى تنتقل منها الملكية بطريق التحويل . وينظر فى هذا الطلب بعريضة يرفعها من يريد البيع يكلف فيها خصمه أو خصومه بالحضور أمامه ليأمر فى مواجهتهم بحصول البيع بهذه الطريقة ، ويقضى فيها بعد سماع أقوال الطرفين بالقبول أو الرفض ، وفى الحالة الأولى يعين السمسار أو الصيرفى الذى سيحصل البيع بواسطته ويبين له ما يجب عمله من نشر وإعلان — أما فى القانون الأهلى فيختص بذلك القاضى الجزئى بنفس الاجراءات (مادة ٤٨٧ مرافعات أهلى)

خامس عشر — طلب اجراء الاعمال الضرورية فى البناء الأسفل لمنع سقوط العلو .

٢٩٧- يجب على مالك السفلى أن يحافظ على بنائه محافظة تمنع من سقوط العلو أو الاضرار به - من ذلك إجراء العمارات اللازمة في بنائه لمنع انهيار العلو، فإذا امتنع عن ذلك يجوز لصاحب العلو الالتجاء لقاضى الأمور المستعجلة في المحاكم المختلطة طبقاً لنص المادة ٥٥ مدنى مختلط . وللقاضى الجزئى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة فى المحاكم الأهلية اتباعاً لنص المادة ٣٤ مدنى (١) للتصريح له بأجراء الأعمال الضرورية على نفقته فى البناء الأسفل لصيانة الأعلى ، على أن يرجع بعد ذلك بقيمة هذه النفقات على مالك السفلى أمام محكمة الموضوع - إنما لا يجوز له أن يصرح له بالحكم بالقيام بها على نفقة صاحب البناء الأسفل لمساس الفصل فى ذلك بأصل الحق موضوع التزام صاحب السفلى بأجراء الأعمال ، ومدى هذا التزام الأمر الداخلى فى اختصاص محكمة الموضوع وحدها (٢) - ويمكن تحديد الأعمال الضرورية الواجب عملها بتعيين خبير لمعاينة العقار وإثبات حالة المباني ومعرفة الأعمال اللازمة لصيانتها مع تقديم تقرير لأقرب جلسة مستعجلة تنظر فيها الدعوى أو بانتقال القاضى الى العقار لمعاينته والتحقق من أعمال الصيانة اللازم إجراؤها فيه قبل الحكم بالتصريح

٢٩٨ - والقرار الذى يصدر من القضاء المستعجل مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى التى يرفعها صاحب العلو على صاحب السفلى بالمطالبة بمصاريف الأعمال التى قام بها فى بنائه أو بأى حق آخر يراه قبله بل يمكن لها الأخذ به كلياً أو جزئياً أو عدم اعتباره طلبه - وهو نافذ بقوة القانون وبغير كفالة إلا إذا أمر القاضى بتقديم كفالة - ويجوز للقاضى عند الضرورة القصوى الأمر بتنفيذه بالنسخة الأصلية إذا طلب منه ذلك ويجوز فيه المعارضة والاستئناف فى القانون الأهلى - أما فى المختلط فيجوز استئنافه فقط فى المواعيد المقررة لاستئناف قرارات قاضى الأمور المستعجلة .

(١) ولو أن المادة ٣٤ مدنى أهلى لم تنص صراحة على أن القاضى الجزئى يحكم فى هذه الحالة بصفته قاضياً للأمر المستعجل إلا أن الاستفادة من نص المادة ٥٥ مختلط وأن القاضى الجزئى فى المحاكم الأهلية هو الذى يقوم بالحكم فى المواد التى يختص بها قاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم المختلطة وطبيعة الأعمال المطلوب الحكم بها وأنها مستعجلة أن اختصاصه فى هذه الحالة يكون بصفته قاضياً للأمر المستعجل

(٢) كبرى ج ١ ص ٣٠ نبذة ٤٥

٢٩٩ — ولم تنص المادة ٦٦٤ مدني فرنسي المقابلة للمادتين ٣٤ مدني أهلي و ٥٥ مختلط على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح لصاحب العلو في إجراء تلك الأعمال وإنما يختص بالحكم بها هناك باعتبارها من الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت الداخلة في ولايته العامة طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي .

سادس عشر — تعيين حارس على العقار المنزوع ملكيته في الاهلي أو المحجوز عليه عقارياً في المختلط عند نخل الحائز عنه .

٣٠٠ — يجوز للحائز للعقار المرهون رهناً تأمينياً الحاصل بشأنه إجراءات نزع الملكية أو الحجز العقاري طبقاً لنصوص المواد ٥٧٥ — ٥٨٦ مدني أهلي و ٦٩٨ و ٧١٠ مختلط أن يمنع التنفيذ عليه بدفع الدين المضمون بالعقار وفي هذه الحالة يحل محل الدائن في حقوقه أو يعرض لوفاء الدين أو الديون مبلغاً يقدر به قيمة العقار بشرط ألا يكون أقل من الباقي في ذمته من ثمنه إذا لم يكن ملزماً شخصياً مع المدين بدين الدائن أو يتحمل الإجراءات المتعلقة بنزع الملكية وبيع العقار أو ينخل العقار بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز لمن يريد التعجيل في الدعوى أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة في المختلط أو القاضي الجزئي الاهلي بصفته قاضياً للامور المستعجلة (١) تعيين حارس على العقار المتخلي عنه لتحصل إجراءات البيع القهري في مواجهته ، ويمكن تعيين نفس الحائز إذا طلب ذلك — واختصاص القضاء المستعجل في تعيين الحارس يحصل بنص القانون في المواد ٧١٠ مدني مختلط و ٥٨٦ أهلي ويجب عليه تعيين الحارس بمجرد حصول التخلية دون بحث أي اعتبار أو أسباب أخرى.

ومأمورية الحارس في هذه الحالة تنحصر في الحلول محل الحائز في إجراءات نزع الملكية أو الحجز العقاري وإدارة العقار المتخلي عنه وإجراء ما يلزم من أعمال الصيانة فيه والمحافظة على حقوق الدائنين والحائز على حد سواء حتى إتمام

---

(١) ولو أن المادة ٥٨٦ مدني أهلي لم تنص على اختصاص القاضي الجزئي بالحكم في هذه الحالة بصفته قاضياً للامور المستعجلة إلا أن الاستفادة من طبيعة العمل المطلوب منه وأنه مستعجل أنه يقضى في هذا الطلب بصفته قاضياً للامور المستعجلة

البيع<sup>(١)</sup> ويختلف عن الحارس القضائي العادي في كون إجراءات البيع القهرى تتخذ ضده بخلاف الأخير فلا يمدن رفع دعوى نزع ملكيته في مواجهته بل يجب اتخاذها في مواجهة المدين بالرغم من وجوده لأن حقوقه لا تتعدى الأعمال اللازمة لإدارة وصيانة الأموال محل الحراسة ورفع الدعاوى الخاصة بالإدارة دون القضايا الأخرى المتعلقة بالملكية أو الحقوق العينية وتمثيل المدين في القضايا التى ترفع عليه من هذا القبيل .

٣٠١ — ولا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى فرنسا فى الحكم بتعيين الحارس أو الأمين فى هذه الحالة بل يحصل تعيينه من المحكمة فى نص القرار الذى يصدر بقبول تخلى الحائز عن العقار أو بأمر من غرفة المشورة بناء على طلب من يهيمه ذلك ( مادة ٢١٧٤ ) مدنى فرنسى .

سابع عشر — تعيين خبير لاثبات حالة الأشياء المنقولة والحكم بإيداعها أو هبزلها ثم نقلها الى محل مؤتمن عند حصول نزاع بين صامبرها وأمين النقل .

٣٠٢ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط بنص المادة ١٠٥ تجارى مختلط والقاضى الجزئى الأهلى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة طبقاً لنص المادة ١٠٠ تجارى أهلى<sup>(٢)</sup> فى الحكم فى تعيين خبير لاثبات حالة الأشياء المنقولة ومعرفة مقدار النقص والتلف الحاصل فيها وسببه وقيمه عند حصول نزاع بين صاحبها وأمين النقل بخصوص ذلك .

وإذا امتنع صاحبها عن استلامها أو دفع أجرة النقل المستحقة عليها فيحكم القاضى المذكور بإيداعها فى محل مؤتمن كمخزن الجمر ك على ذمة الطرفين حتى يفصل فى النزاع من محكمة الموضوع بعد بيع جزء منها بقدر أجرة النقل

ثامن عشر — طلب الحكم بشطب التسجيل أو التأشير الحاصل على هامس سجل المحررات الواجبة التسجيل بدعاوى البطوارة أو الفسخ وغيرها .

(١) تعليقات دالوز على المادة ٢١٧٤ مدنى فرنسى نبذة ٢٨ - ٣٠

(٢) ولو أن النص الأهلى لم يذكر اختصاص القاضى الجزئى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة إلا أن قيام الاستعجال يقتضى ذلك



المنصوص عنها في المادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣  
٣٠٣ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط والقاضي الجزئي الأهل بصفته  
قاضياً للأموال المستعجلة بالحكم في شطب التسجيل أو التأشير الكيدي الحاصل على  
هامش سجل المحررات الواجبة التسجيل عن دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو  
استحقاق الملكية أو أى حق من الحقوق العينية العقارية

٣٠٤ - ورفع النزاع أمامه بمن له مصلحة في طلب الحكم بالشطب بعريضة  
دعوى يختصم فيها الشخص أو الأشخاص الحاصل التسجيل أو التأشير بناء على  
طلبهم والمدعى عليهم في الدعاوى المسجلة وقلم الكتاب الحاصل فيه التسجيل، ويقضى  
فيها بالقبول أو الرفض بعد سماع أقوال الطرفين وبحث مستنداتهما وتحقيق دفاعهما  
لمعرفة كيدية التسجيل أو التأشير من عدمه - ولا يعتبر قراره في هذه الحالة ماساً  
بالموضوع أو أصل الحق لعلقه بالفصل في أعمال نص القانون على اختصاصه  
بالفصل فيها بالذات ولا يحد من اختصاصه قيام الدعوى المسجلة عريضتها أمام  
محكمة الموضوع أو أمام المحكمة الاستئنافية لعموم نص المادة التاسعة من قانون  
التسجيل التي تخول له هذا الحق

٣٠٥ - وتدخل دعاوى إثبات أو صحة التعاقد المسجلة ضمن قضايا استحقاق  
الملكية التي يجوز للقضاء المستعجل الحكم بشطب التأشير أو التسجيل الحاصل عنها (١)  
واختصاصه في هذه الحالة استثنائي محدود بالأحوال التي نصت عليها المادة  
التاسعة من قانون التسجيل لا يمتد إلى المسائل الأخرى الخاصة بالتسجيل بطريق  
القياس أو التشبيه

٣٠٦ - فلا يختص قياساً على ذلك بالحكم في طلب الأمر بتسجيل عقد بيع  
متنازع على صحة البيانات والتعليقات الواردة به والمتعلقة بذكر أصل الملكية وحقيقة  
المالك السابق عند ممانعة مصلحة المساحة في التأشير على العقد بحجة فساد هذه البيانات  
تمهيداً لتسجيله (٢)

٣٠٧ - والقرار الذي يصدر منه بشطب التسجيل أو التأشير أو رفض ذلك

(١) النقض الأمل في ٥ يناير سنة ١٩٣٣ محاماه ١٣ عدد ٣ ص ٨٣٩ رقم ٤١٥

(٢) مصر مستعجل في ١٧ أغسطس ١٩٣٥ محاماه عدد ١٠ ص ١٤؛ رقم ٣٣٥

مؤقت لا يؤثر على محكمة الموضوع المنظور أمامها الدعوى المحكوم بشطب تسجيل عريضتها، فلها أن تأخذ به أو تعدل عنه وتقضى بصحة الدعوى المشطوب عريضتها ويجوز المعارضة فيه أو استئنافه في ظرف خمسة عشر يوما من اعلانه في القانون الأهلى. أما في المختلط فيجوز استئنافه فقط في بحر هذه المدة أسوة بقرارات قاضى الأمور المستعجلة أمامه.

٣٠٨— وينشأ عن الحكم الصادر بالشطب حرمان الشخص الحاصل التسجيل لمصلحته من المزايا المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من قانون التسجيل، وينفذ الحكم بقوة القانون وبغير كفالة إلا إذا رأى القاضى ضرورة تقديم كفالة فينص على ذلك فى حكمه وله الحق فى هذه الحالة بالزام المدعى عليه بالمصاريف عند الحكم لصالح المدعى.

# الكتاب الثالث

الأحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها  
لتوفر صفة الاستعجال

Référés basés sur l'urgence

بيننا فيما سبق بطريقة موجزة عند الكلام على الاستعجال بعض الأمور التي  
استقر العلم والقضاء على اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فيها لتوفر الاستعجال .  
وسنتكلم الآن على هذه الأمور تفصيلاً .

## الباب الأول

دعاوى اثبات الحالة

٣٠٩ — يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بنظر دعاوى اثبات حالة العقار  
أو المنقول توفر صفة الاستعجال فيها — وتكون إذا كان الاجراء مقصوداً منه منع  
ضرر محقق لا يمكن تلافيه مستقبلاً وذلك بإثبات حق يحتمل ضياعه إذا ترك  
وشأنه أو تأكيد معالم طاللت مدتها أو قصرت قد تتغير مع الزمن ويضيع كل أو بعض  
آثارها إذا نظرت الدعوى أمام القضاء العادي<sup>(١)</sup> ولا يمنع من اختصاصه في الفصل

---

(١) استئناف محتلط في ٢٠ يناير ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ١٢٧ و ٢٧ يناير ١٩٠٩ المجموعة ٢١  
ص ١٤٨ و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٤٢ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٧٥ و ٣  
مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٣٣ و ٥ فبراير ١٩٠٤ المجموعة ١٤ ص ١٠٩ و ١٥ ديسمبر ١٨٩٧  
المجموعة ١٠ ص ٤٣ وكيري ج ١ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٧ وعكس ذلك حكم مرسيليا الذي أشار إليه كيري في  
الهامش وقضى باختصاص القضاء المستعجل بالحكم في دعاوى إثبات الحالة إذا اتفق الطرفان على تعيين  
الخبير حتى ولو لم تتوفر فيها صفة الاستعجال منعاً من كثرة المصاريف وتفادياً من بطلان التقاضي أمام  
القضاء العادي

في الدعوى كون الآثار المطلوب اثباتها مضى عليها زمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابلة للتغير والزيادة من وقت لآخر (١)

٣١٠ — ومن أمثلة دعاوى اثبات الحالة التي يتوفر فيها الاستعجال (١) اثبات حالة خلل أو تلف موجود في مبان قد تزايد وتمتد مع الزمن ومعرفة أسبابها وتقدير المبالغ اللازمة لاصلاحها (ب) اثبات حالة التلف الموجود في زراعة وبيان سببه والتعويض اللازم له (ج) اثبات حالة أرض زراعية أخذت منها أتربة وبيان تأثير أخذ الأتربة على تربتها والتعويض المترتب على ذلك (د) اثبات حالة مبان حصل فيها حريق لمعرفة أسباب الحريق والمصاريف اللازمة لاصلاح التلف الذي نتج بسببه (هـ) اثبات حالة آلات وضعتها مالك عقار بطريقة مخالفة للوائح ومعرفة الاضرار التي تحصل للسكان والجيران بسببها (و) اثبات حالة الحائط المشترك وبيان الخلل الموجود بها والمبالغ اللازمة لاصلاحه (ز) اثبات حالة المنزل المؤجر للسكنى وبيان الاصلاحات الضرورية اللازمة له وتأثير اجرائها على ارتفاع المستأجر به (ح) اثبات حالة الأعمال التي أجراها المقاول المتوقف عن العمل وقيمتها تمهيداً لتمكين صاحب العمل من الاستمرار في البناء مع الرجوع على المقاول بالتعويض أمام المحكمة المختصة (٢) (ط) تعيين طبيب للكشف على شخص وفحص قواه العقلية لمعرفة ما إذا كانت سليمة من عدمه تمهيداً للطعن على تصرفات صدرت منه لآخرين (٣) (ي) اثبات حالة الزراعة الموجودة بالأطيان المؤجرة لمعرفة ما إذا كانت قد زرعت طبقاً للتعاقد وفي المساحة المتفق عليها في عقد الايجار أم لا (٤) وغير ذلك من الأحوال المستعجلة المتروكة أمرها لتقدير القضاء المستعجل يستنبطها من وقائع الدعوى ومناقشة الطرفين في الجلسة

(١) دالوز العمل لج ١٠ « مستعجل » ص ١٩٦ نبذة ه وشاميرى في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٣٢٦ وقرر بتوفر صفة الاستعجال حتى ولو كانت الحالة المادية المطلوب إثباتها موجودة من عدة أشهر إذا ظهر من وقائع الدعوى أنها تزايد مع الزمن . واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٥٨ و ١٦ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٣ ص ٢٦  
(٢) استئناف مختلط في : أبريل ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٩٧  
(٣) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٤  
(٤) استئناف مختلط في ١٨ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ١٠



٣١١ — ولا يلزم لاثبات حالة المنقول قابليته للتلف فحسب ، بل يمكن إثبات حالته أيضاً إذا كان عبارة عن بضاعة معرضة أثمانها لتقلب الأسعار في السوق كالقطن مثلاً إذا كان للبائع أو المشتري مصلحة محققة في ذلك<sup>(١)</sup> . أما إذا كان عن بضاعة غير قابلة للتلف وذات أسعار ثابتة فلا يختص القضاء المستعجل بتعيين خبير لاثبات حالتها لعدم توافر صفة الاستعجال

٣١٢ — والاستعجال شرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى إثبات الحالة كباقي الدعاوى الأخرى ، فإذا لم يتوافر فيها الاستعجال فلا يدخل في وظيفته الحكم فيها. أما القول بأن القضاء المستعجل يختص بالحكم في جميع دعاوى إثبات الحالة حتى ولو لم يحوط بها الاستعجال باعتبارها اجراء يحصل على نفقة رافع الدعوى فقول مخالف للقانون ومناف نطبيعة اختصاص القاضى المستعجل، وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم في الدعاوى الآتية لعدم توفر الاستعجال فيها

أولاً : تعيين خبير لاثبات حالة أو أمر مستقبل لم يقع بعد *in futurum* ليس لرافع الدعوى مصلحة محققة حالية في اتخاذ إجراء مؤقت عنه لأنه فضلاً عن عدم وجود استعجال في مثل هذه الحالة فإن القانون لم ينص على الالتجاء إلى الاجراءات الوقفية التحفظية على سبيل المشورة *consultation* عن أمر لما يقع بعد ، بل يأذن بها لجعلها أساساً ودليلاً لنزاع قائم بالفعل أو مزعم طرحه أمام المحاكم ، وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بتعيين خبير لتحقيق ما إذا كانت أعمال معينة تصلح لرفع دعوى موضوعية أمام المحكمة أو لبيان الطرق والوسائل التي يمكن بها منع ضرر احتمالى مقصود في مخيلة رافع الدعوى أو لمعرفة ما إذا كان للدعى الحق في رفع دعوى تعويض عن أمر معين أو لبحث ماهية الالتزامات التي قد يلزم بها طرفاً الخصومة في المستقبل<sup>(٢)</sup> أو لمعرفة ما إذا كانت الطريقة التي تتبعها هيئة مختصة بنقل وتخزين البضائع - كمصلحة الجمارك أو السكك الحديدية أو شركات النقل - في

---

(١) استئناف مختلط في ٢ فبراير ١٩٣٢ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٢٦٢  
(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٩٨ نبذة ٣٠٤ وكيرييه ج ١ ص ١٢٧ نبذة ٢٠٩ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٣٣٣ واستئناف مختلط في ١٧ يناير ١٩١٣ الجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢٠ ودواى في ١٣ يونيه ١٩٠٦ دالوز سنة ١٩١٠ ج ٥ ص ٢٢

نقل وتخزين البضائع يترتب عليها في الغالب تلف في البضاعة وما هو هذا الضرر المحتمل (١) أما إذا كان لرافع الدعوى مصلحة محققة في رفعها ويرغب منها الحصول على دليل يتقدم به لمحكمة الموضوع عند طرح النزاع أمامها بعد ذلك قد يحتمل ضياعه إذا التجأ لمحكمة الموضوع مباشرة بسبب بطء اجراءات التقاضى فيختص القضاء المستعجل بتعيين خبير لاثبات الحالة المادية مع التصريح للخبير بأخذ معلومات من يرى سماع أقوالهم في حالة الضرورة القصوى (٢).

ثانياً — تعيين خبير لاثبات حالة لا تتغير مع الزمن ويمكن إثباتها في أى وقت أثناء نظر دعوى الموضوع (٣) كعائنة عيوب خفية في عقار مبيع أو منقول تمهيداً لرفع دعوى بالفسخ أو تنقيص الثمن (٤) أو مقاس الأطنان المبيعة لمعرفة ما اذا كان بها عجز أم لا ومقدار هذا العجز (٥) أو تطبيق مستندات الطرفين على الأرض المتفق عليها لمعرفة ما اذا كانت تدخل فيها أو في بعضها من عدمه أو تحقيق واقعة الاغتصاب المدعى به ومقدار الجزء المغتصب وبمعرفة من حصل الاغتصاب أو تقدير قيمة أطنان مقدمة كرهن تأميني ضماناً لاستئجار أطنان زراعية عند وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر على قيمتها (٦) أو إثبات حالة مصعد كهربائي وبيان المخالفات الفنية الموجودة فيه بغرض عدم تمكين البائع من الحصول على باقى الثمن وبقصد الوصول إلى تقرير خبير ينافي تقرير خبير آخر تعيين من محكمة الموضوع من مدة طويلة بمناسبة حادثة حصلت من المصعد لشخص أجنبي (١)

ثالثاً — ندب خبير لتحقيق أشياء متنازع عليها عن مدة مضت بواسطة استجاء

- 
- (١) استئناف مختلط في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥٩  
(٢) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » ص ١٩٨ نبذة ٤٦  
(٣) كبريه ج ١ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٨ وبروكسل في ٢٩ مايو ١٨٧٩ و ١٩ يناير ١٨٨٤ المنوه  
عنهما فيه واستئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥  
(٤) استئناف مختلط في ٢٤ فبراير ١٩٣٢ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٢ و ٨  
فبراير ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٢  
(٥) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠١ نبذة ٧٨  
(٦) مصر أهلى مستعجل في ١٧ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نبذة ٣٩٧ ص ١  
(٧) مصر أهلى مستعجل في ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧ السنة ٧ ص ١١

أدلة وبيانات ومعلومات من آخرين فلا يختص بتعيين خبير لتحقيق واقعة  
نفق مواش حصلت من مدة طويلة وتقدير قيمة الضرر الذي لحق بصاحب  
المواشى من جراء ذلك وبسبب عدم استلامها من المستأجر في الميعاد المتفق عليه  
في العقد (١)

رابعاً — تعيين خبير لإثبات حالة زالت آثارها ومعالمها المادية لتحقيق  
وجودها بشهادة الشهود (٢)

٣١٣ — ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى إثبات الحالة بحث أصل  
الحقوق وتفسير الاتفاقات والعقود لمعرفة ما اذا كانت الدعاوى منتجة في الموضوع  
أم لا — وما اذا كانت الاتفاقات والعقود تخول لرافع الدعوى الحق في المطالبة  
بتعويض أمام محكمة الموضوع لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولأنه  
يكفى لاختصاص القضاء المستعجل في مثل هذه الدعاوى وقبولها توافر الاستعجال  
فقط دون أن شيء آخر باعتبارها من الاجراءات التحفظية الوقتية الصرف التي يلجأ  
اليها لصيانة الحقوق بمصاريف من طرف رافعي الدعوى (٣)

(١) مصر اهل مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ الجريدة القضائية العدد ٢ السنة ٦ و بروكل في ١٥  
ابريل ١٩٣٤ المحاماه السنة ٥ ص ٤٧٥ رقم ٥٠٧ ومرنيك ج ٢ ص ٣٦٥ وما بعدها  
(٢) شين الكوم اهل في ١٠ فبراير ١٩٣١ المحاماه ١٣ عدد ٢١٤ - ١ ص ٢٧ واستئناف مختلط  
في ١٣ نوفمبر ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥ ومصر اهل مستعجل في ١١ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية  
عدد ٣٩٧ ص ١١

(٣) استئناف مختلط في ١٠ مايو ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٠ ص ٣١٣ رقم ٣٦١ وقضى بعدم  
اختصاص قاضي الامور المستعجلة عند نظر دعوى إثبات حالة حريق حصل في محل مؤمن عليه في البحث  
في موضوع وشروط بوليصة التأمين وتفسير بنودها لمعرفة ما اذا كان لرافع الدعوى الحق في المطالبة  
بتعويض أم لا . وبأن اختصاص القضاء المستعجل في دعاوى إثبات الحالة لا يتعدى بحث وجود الاستعجال  
من عدمه فاذا توافر أمامه الاستعجال فلا يحق له بحث أصل الموضوع أو تفسير الاتفاقات المطروحة  
أمامه وآخر في يناير ١٩٢٨ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤١٦ رقم ٤٨٩ وقضى بعدم اختصاص قاضي  
الامور المستعجلة في بحث وتفسير القانون المقيد لزراعة القطن أثناء نظر دعوى إثبات حالة ارض مزرعة  
قطنا زيادة عن المقرر ومصر اهل مستعجل في ٤ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣٦ السنة ٦ ص ٧ وقضى  
بعدم اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتفسير الشروط الواردة في عقد الايجار والمتعلقة بأحقية المؤجر  
في الاستيلاء على الزراعة القائمة في العين المؤجرة عند مخالفة المستأجر لشروط عقد الايجار أثناء نظر دعوى  
إثبات حالة رفعها المستأجر على المؤجر عن الزراعة الموجودة بالعين ومصر اهل استئناف في ٢ مايو ١٩٢٧  
المجموعة الرسمية ٢٨ عدد ٩٢ ص ١٧٨ محاماه ٨ عدد ٣٩ ص ٥٧ واستئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٠٩  
المجموعة ٢١ ص ١٤٨ و ٥ فبراير ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ١٠٩

٣١٤ — ولا يجوز له أن يقضى باعتماد تقرير خبير تعين في دعوى إثبات حالة أو يحكم باستبداله بغيره عند حصول طعن موضوعي على تقريره حتى لو استند رافع الدعوى إلى تقرير خبير استشاري في طلب الحكم بالاستبدال كما لا يختص بتعيين خبير لتحقيق دفاع المدعى في دعوى منظورة أمام محكمة الموضوع بغرض التأثير على الحكم فيها بعد أن أخفق في هذا الطلب أمام محكمة الموضوع لمساس كل هذه المسائل بالموضوع ودخولها في ولاية محكمة الموضوع وحدها والتي لها الحق المطلق في إجابتها من عدمه (١)

٣١٥ — إنما يحق له أن يعين خبيراً لتكملة المأمورية الأولى التي باشرها خبير آخر أو تكليف نفس الخبير الأول بأدائها حتى ولو كانت الحالة الجديدة المطلوب إثباتها موجودة من قبل ولم تدخل ضمن المأمورية الأولى أو ظهرت أثناء تأدية الخبير الأول للمأمورية على اعتبار أن كل ذلك يكون واقعة جديدة يصح طرحها من جديد أمام القضاء المستعجل لاطعنا على تقرير الخبير المعين من حيث الموضوع (٢)

٣١٦ — ولا يجوز له تكليف الخبير بأخذ معلومات أو سماع شهود بلا يمين أثناء مباشرة المأمورية إلا في حالة الضرورة القصوى والتي تستلزم سماع الشهود كجزء مكمل لاتمام المعاينة والوصول إلى الحقيقة كضرورة أخذ أقوال بعض الرجال الفنيين في حادثة مصادمة حصلت من سيارة لشخص توفي بسببها لمعرفة كيفية حصول الحادثة وصلاحيّة السيارة للسير من عدمه أو حادثة حريق حصل في بناء لمعرفة سبب الحريق وتقدير التعويض اللازم (٣)

٣١٧ — ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى إثبات

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٩ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٦ السنة ٦ ص ٩ واستئناف مختلط في ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٢ و ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢٦ ص ١٧٥ و ١٣ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ٢٠ ص ٥ واستئناف أهلى في ٦ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماه السنة ٥ ص ٥٣٤ وبنى سوف جزئى في ٦ ديسمبر ١٩٢٣ المحاماه عدد ٤٤١ ص ٥٣٤ وعكس ذلك طنطا جزئى في ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ شرائع ٢ عدد ٩٧ ص ١٥

(٢) استئناف مختلط في ١٠ فبراير ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ١٧٥

(٣) استئناف مختلط في ١٦ نوفمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٥ و ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨  
روردو في ١١ فبراير ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٠٣



الحالة قيام دعوى الموضوع أمام المحكمة بل يختص بنظرها والحكم فيها بالرغم من ذلك لعموم نص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط و ٨٠٦ فرنسى (١) إلا اذا اتضح له من وقائع الدعوى أن الغرض من رفعها أمامه التأثير على أصل الحق المطروح أمام محكمة الموضوع أو أن القصد من تعيين الخبير فيها هو تهينة وسيلة للدفاع والطعن على أصل الحق سبق أن طرحت أمام محكمة الموضوع ولم تأخذ بها فلا يختص بالحكم فيها فى هذه الأحوال لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق (٢)

هل يتغير قاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى دعاوى إثبات الحالة بنفس القیود التى تحد من اختصاص محكمة الموضوع

٣١٨ - يقول البعض بأن دعاوى إثبات الحالة عبارة عن اجراءات تحفظية تعمل على نفقة ومصاريف رافع الدعوى تمهيداً لرفع دعوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة ويرى لذلك اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها فى جميع الأحوال حتى ولو كان موضوع الحق المتخذ عنه هذا الاجراء غير داخل فى اختصاص محكمة الموضوع إلا أننا نرى عكس ذلك وأن قاضى الأمور المستعجلة يتقيد عند اختصاصه فى الحكم فى أى إجراء مؤقت سواء قصد منه إثبات حالة معينة أو غير ذلك بنفس القيود والأوضاع التى تحد من اختصاص محكمة الموضوع التى يتفرع منها سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات كعدم تأويل أو تفسير الأوامر الادارية (٣) أو ما أسس على اختلاف أنواع القضاء من مختلط وشرعى وخلافه كما هو الحال

---

(١) استئناف مختلط فى ٣٠ ابريل ١٩٢٥ المجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٤١ رقم ٢٣٢ و ١٢ ديسمبر ١٨٨٩ المجموعة ١٢ ص ٩٩ ومرنيك ج ٢ نبذة ٧ ص ١١ وجارسونيه ج ٨ ص ٢٨٨ وما بعدها  
(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٢١ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣٩٧ ص ١٠ وقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بتعين خير لمقاس أعمال أجراها المدعى عليه فى منزل من مدة طويلة بغرض التأثير على موضوع تهمة تمزيق سند يحتوى على مبالغ عن حساب الاعمال التى أجريت قضى بأدانة المدعى فيها ابتداءً بعد أن رفضت المحكمة الابتدائية طلب تعيين خير لاجراء المقاس و ١٥ اكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧ السنة ٧ ص ١١

(٣) كبريه ج ١ ص ١٢٩ نبذة ٢١١-٢١٣ وليوج فى ١٣ اغسطس ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٥٨ و Trib Conflit فى ٢٣ يناير ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٣ ص ٣٨ و ١٣ ديسمبر ١٨٩٠ دالوز ٩٢ ج ٣ ص ٣٥٧ ومونيليه فى يونيه ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٣ ص ٢٠٣

في مصر (١) فلا يختص مثلاً في الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة شخص قرر القومسيون الطبي المشكل طبقاً للقانون عدم لياقته للخدمة لاعتبار الحكم بذلك طعناً وتأويلاً لقرارات القومسيون الطبي (٢) كما لا يختص بالحكم بتعيين خبير لمعاينة لحوم قررت الجهة الادارية المختصة إعدامها لعدم صلاحيتها للأكل أو بتعيين خبير لمعاينة أرض معينة والبحث فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضى على الادارة باجراء فتحات في الجسر لمنع طغيان المياه عن الجهات المجاورة (٣) أو بتعيين خبير للكشف على شخص مودع في مستشفى المجاذيب بأمر قضائي لمعرفة ما إذا كان قد شفى من مرضه من عدمه (٤) أو تعيين خبير لمعاينة محل مقلق للراحة أو خطر أو مضر بالصحة رفضت الادارة التصريح بفتحه لعدم صلاحيته للادارة أو لوجود نقض في إتمام الشروط المطلوبة لمعرفة ما إذا كان يصلح للادارة من الوجهة الصحية من عدمه لمساس الحكم بذلك بالأمر الاداري الصادر برفض الترخيص (٥)

٣١٩— أما إذا كان الاجراء المطلوب لا يمس الأوامر الادارية عن قرب أو بعد، وليس الغرض منه العمل على تأويلها أو ايقاف تنفيذها أو التعرض لصحتها بل القصد منه اثبات حالة الاضرار التي نشأت عنها لا مكان الرجوع على جهة الادارة بالتعويضات التي يخولها القانون كطلب اثبات حالة مبان موجودة على الشارع العمومي واثبات حالة الخلل والتلف الذي حصل بها بسبب الأعمال التي تجريها مصلحة التنظيم في الشارع ومقدار المصاريف اللازمة لاصلاحها والتعويض اللازم عن ذلك فيختص القضاء المستعجل في مصر بالحكم فيه. أما في فرنسا فالرأي الراجح بقول بعدم اختصاصه بذلك أيضاً لوجود محاكم ادارية بجوار المحاكم المدنية العادية تختص

---

(١) استئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٣٨ وقرر بأنه يحق لقاضي الامور المستعجلة أسوة بمحكمة الموضوع البحث فيما إذا كان الامر المطروح أمامه يدخل في اختصاصه الفصل فيه طبقاً للنظام المعمول للحاكم في مصر أم لا

(٢) مصر اهل مستعجل في ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٢ القسم الثاني ١٥ ص ١٣١ رقم ٥٨

(٣) استئناف مصر في ٣٠ مايو ١٩١٩ المجموعة الرسمية ٣٠ عدد ٧٥ ص ٩٣

(٤) مصر استئناف في ٥ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة رسمية ٣٠ عدد ٤١ - ١ ص ٩٨

(٥) مصر اهل في ١٣ يناير ١٩٢١ محاماه ٤ عدد ٥٧٤ - ٢ ص ٧٥٢

بالحكم في الأعمال الادارية وفي جميع الدعاوى التي ترفع من الافراد على الادارة (١)  
هل يختص القضاء المستعجل باثبات حالة عقار اتخذت بشأنه اجراءات نزع ملكية  
تمهيداً للاستيلاء عليه للمنفعة العامة :

٣٢٠ - نرى اختصاص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بتعيين  
خبير لاثبات حالة عقار اتخذت بشأنه اجراءات نزع ملكية تمهيداً لأخذه للمنفعة العامة  
محافظة على حقوق الطرفين كطلب اثبات حالة عقار استولت عليه الحكومة قبل  
الاتفاق مع صاحبه على الثمن أو على مبلغ التعويض المستحق له وقبل تعيين خبير  
من الجهة المختصة لمعاينته وتقدير قيمته - أما إذا كان الغرض من إثبات الحالة  
الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر على تقارير الخبراء الذين تعينوا لتقدير الثمن  
طبقاً لقانون نزع الملكية فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى لمساس  
حكمه بذلك بالموضوع .

مادة المحل المستكن وهل يدخل في وظيفة الحكم بتعيين خبير لاثباتها

٣٢١ - اختلفت أحكام المحاكم في ذلك، فقال البعض بعدم الاختصاص وحقته  
في ذلك : أو لا أن هذه الدعاوى تتعلق بمسائل شخصية محض تدخل في وظيفة  
محاكم الأحوال الشخصية وحدها لا المحاكم العادية : ثانياً عدم امكان تنفيذ مثل  
هذه الأحكام أو استحالة تنفيذها في معظم الأحيان لهروب المحكوم باثبات  
حالتهم واختفائهم عند نظر الخصام (٢) - وقال آخر بالاختصاص على اعتبار  
أن دعاوى إثبات الحالة تشمل اجراءات وقفية تحفظية تحصل على نفقة صاحبها

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٥٤٤ وباريس في ١٩ مارس ١٨٤٦ دالوز ٤٦ ج ٢ ص ٩٧؛  
و ٢٣ ابريل ١٨٤٩ دالوز ٤٩ ج ٢ ص ٢١١ و ٦ يونيه ١٨٥٣ دالوز ٥٤ ج ٥ ص ٧٦٣ و ١٠ فبراير  
١٨٥٧ دالوز ٥٧ ج ٢ ص ٤٣ و ليون ٢٧ مايو ١٨٥٨ دالوز ٥٩ ج ٢ ص ١٦٠ و ديجون ١٠ أغسطس ١٨٥٨  
دالوز ٥٩ ج ٢ ص ٤٣ والنقض في ١٩ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ١ ص ٥٠٦ وعكس ذلك ويقول  
بالاختصاص في هذه الحالة جارسونيه ج ٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٥ وبازوص ١٩٧ وما بعدها ورودير ج ٢  
ص ٣٨٦ وبرتان ج ٢ نبذة ٢١١ و ٢١٣ و ٢٣٢ والنقض في ١٦ ديسمبر ١٨٧٨ دالوز ٧٩ ج ١ ص ١١٩  
ورين Rennes في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ٢ ص ١٩٧

(٢) اسكندرية أهلى مستعجل في ٢١ اكتوبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٤ السنة ١٦ ص ٠٨ : رقم ١٨٢

يتعين اجابة الحكم فيها في جميع الأحوال خصوصاً وأنه لا يوجد في لوائح المحاكم الشرعية ما يماثل دعاوى إثبات الحالة (١) - ونرى الأخذ بالرأى الثانى للأسباب الآتية : أوّل لأن مثل هذه الدعاوى ولو أن ظاهرها النسب والأحوال الشخصية إلا أنها ترتبط بالأموال والحقوق المالية برابطة قوية لتعلقها بالثروة العامة وحق الملكية الفردية مما يجعلها في عداد الدعاوى التى يمكن طرحها أمام المحاكم الأهلية ، اذ ينشأ عن استمرار الادعاء بالحمل وما يترتب على ذلك ، إن لم تتخذ العدة لفساده فى الوقت المناسب إن كان غير صحيح ، نقص فى الثروة العمومية وتقليل لحقوق وأنصاء الورثة والمستحقين وتأثير على حقوق الزوج المالية : ثانياً إن القول بعدم إمكان تنفيذ مثل هذه الأحكام واستحالة ذلك فى كثير من الأحيان لا يؤثر على مسائل الاختصاص المتعلقة باجراءات التقاضى لأن التنفيذ شيء والاختصاص فى الحكم فى الدعوى شيء آخر (٢)

٣٢٢ - ويجوز للقضاء المستعجل تعيين خبير طبيب لإثبات حالة الإصابات التى حصلت لشخص بفعل آخر سواء أكانت عن عمد أم عن غير عمد حتى ولو كانت الإصابات قد حصلت بسبب العمل وذلك لبيان الإصابات وسببها ومدة العلاج اللازم لها وأثرها على المصاب وما إذا كان قد ترتب على حصولها عاهة مستديمة من عدمه وماهية هذه العاهة وتقدير التعويض اللازم للمجنى عليه تمهيداً لرفع دعوى بالتعويض أمام محكمة الموضوع (٣) .

٣٢٣ - ويجوز للقضاء المستعجل تعيين خبير أو أكثر لإثبات الحالة تبعاً للنزاع المطروح أمامه وأهميته وله الحق فى استبدال أحدهم أو كلهم بغيرهم عند وجود باعث يدعو إلى ذلك - إنما لا يجوز له ذلك عند الطعن موضوعاً على أعمالهم كما قدمنا .

٣٢٤ - والأحكام التى تصدر من القضاء المستعجل فى دعاوى إثبات الحالة

---

(١) الوايلى جزئى فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٩ جريدة قضائية ١ ص ٧١

(٢) مصراملى مستعجل فى ٧ مارس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٨ القسم الثانى السنة ١٥ ص ٥٢١ نبذة ٢٤٢

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٥٥٣ والسين فى ١٠ ديسمبر ١٩٠١ المنوه عليه فيه



في حدود اختصاصه تبقى محل اعتبار أمام محكمة الموضوع بمعنى أنه يجوز لها الأخذ بتقارير الخبراء المعيّنين بها إذا ما اتضح لها صحتها، كما يجوز لها استبدالهم بغيرهم عند الطعن جدياً على أعمالهم - أما إذا تعدى القضاء المستعجل اختصاصه العام في دعاوى إثبات الحالة وحكم في قضايا لا يختص بنظرها أصلاً لتعلقها بمواد لا يدخل في وظيفة المحاكم التي يتبعها الفصل فيها فحكمه باطل هو وتقرير الخبر الذي بني عليه ويحق لمحكمة الموضوع عدم اعتبار التقرير المذكور والحكم على أساس عدم قيامه أو وجوده في الدعوى (١).

### المحكمة المختصة مركزياً بنظر دعاوى إثبات الحالة

٣٢٥- اختلف الشراح وأحكام المحاكم في ماهية دعاوى إثبات الحالة المستعجلة وفي المحاكم التي تختص بنظرها مركزياً، فقال فريق بأنها من الدعاوى المختلطة التي يجوز أن تكون شخصية أو عينية فأن كان منشؤها ملكية عقار كانت محكمة مكان العقار هي المختصة بنظرها، وإن كان منشؤها حق شخصي فتكون محكمة محل المدعى عليه هي المختصة بنظر الدعوى حتى ولو كان العقار المطلوب إثبات حالته في دائرة محكمة أخرى (٢) وقال فريق آخر بأن القضاء تابع للمكان لا للأشخاص وكل ما خالف ذلك جاء استثناء من هذه القاعدة. ويجب النص عليه بالذات وبأن دعاوى إثبات الحالة وإن كانت في غالب الأحيان ترفع تمهيداً للمطالبة بتعويضات مدنية إلا أنه يجب رفعها أمام المحاكم التابع لها العقار المراد إثبات حالته بسبب الاستعجال الذي يحوطها به عادة (٣) ونرى الأخذ بالرأي الثاني لا لطبيعة نوع هذه الدعاوى وأنها مختلطة من عدمه بل لضرورة توفر الاستعجال فيها والذي يقتضي السرعة في الحكم ثم السرعة في مباشرة المأمورية وهذا الأمر لا يتأتى القيام به على وجه الاستعجال لغير محكمة محل النزاع فإذا تعلق النزاع بعقار فتختص المحكمة الكائن في دائرتها العقار بنظر دعوى إثبات الحالة المرفوعة عنه سواء تضمنت حقاً شخصياً كالذي ينتج من علاقة الأيجار أو حقاً عينياً كالذي ينشأ عن الملكية والحقوق العينية الأخرى المتفرعة عليها - أما إذا تعلق

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٥٥٧ وما بعدها

(٢) جزئ أهلى في ٦ مايو ١٩٢٥ الحمام ٦ ص ١٦٦ رقم ١١٧

(٣) استئناف أهلى ٥ يناير ١٩٢٥ الحمام ٥ ص ٤٤٠ رقم ٣٣٧

النزاع بمنقول فتختص المحكمة الكائن في دائرتها المحل الموجود به المنقول بالحكم فيها . وقد أخذ بهذا الرأي أغلب شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم الفرنسية والمختلطة (١) .

### أهلية التقاضى فى دعاوى اثبات ائمان

٣٢٦ — لكل شخص له مصلحة فى الدعوى الحق فى رفع دعاوى اثبات الحالة حتى ولو لم تكن له الأهلية التامة للتقاضى أمام محكمة الموضوع فيجوز ذلك لعدم الأهلية متى تعارضت مصلحته مع مصلحة القيم أو الوصى أو الولي كما يحق ذلك للمستحقين فى الوقف بالنسبة للناظر أو بالنسبة للغير فى حالة عدم تعيين الناظر أو تقصير الأخير فى المطالبة بحقوق الوقف (٢)

### طبيعة أملاسم القضاء المستعجل فى هذه الدعاوى

٣٢٧ — والأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى كباقي الأحكام المستعجلة تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصومة فلا يجوز للأول العدول عنها كما لا يحق للآخرين رفع دعاوى أمام القضاء المستعجل باستبدال الخبراء المعيّنين فيها عند الطعن على أعمالهم من جهة الموضوع إلا إذا ظهرت وقائع جديدة كما قدمنا فيمكن فى هذه الحالة تعيين خبراء آخرين لمباشرة المأمورية الخاصة بالحالة الجديدة فقط — وبمجرد تقديم تقرير خبير استشاري منافي لتقرير الخبير الذي تعين فى الدعوى لا يعتبر واقعة جديدة تخول للقضاء المستعجل الحق فى استبداله بغيره (٣)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٩ نبذة ٥٦١ وبازو ص ٢٢٨ و ٢٢٩ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٤١ وكيرييه ج ١ ص ٥٩٤ واستئناف مختلط فى ٢٧ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٣٤ و ١٦ أكتوبر ١٩١٨ الجازيت ديسمبر ١٩١٨ ص ١٤ رقم ٣٦ وعكس ذلك باريس فى ١٣ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ١٥٢ وقضى باختصاص قاضى الامور المستعجلة الكائن فى دائرته محل المدعى عليه لا الكائن فى دائرته المحل الموجودة به المنقولات فى نظر دعاوى إثبات الحالة المتعلقة بالمنقولات وبأن القضاء المستعجل يتبع دائماً اختصاصه المركزى محكمة الموضوع التى يتفرع منها

(٢) مصر اهل مستعجل ٢١ مارس ١٩٣٥. الجريدة القضائية عدد ١٣ السنة ٦ ص ١٥

(٣) استئناف مختلط ٣٠ ابريل ١٩٣٥ الجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١١١ رقم ٢٢٢

هل الاتفاق على التحكيم في نزاع معين يمنع القضاء المستعجل من نظر دعوى  
اثبات حانة خاصة بهذا النزاع

٣٢٨ — يحدث أحياناً أن يتعهد مقاول ببناء منزل لآخر طبقاً لمواصفات  
خاصة وبشروط معينة في مدة محدودة ويتفق الطرفان في عقد المقاولة على طرح  
أوجه الخلاف التي تنشأ بينهما أثناء العمل على لجنة تحكيم مكونة من أشخاص  
معينين، وعلى أن يكون حكم اللجنة نهائياً ثم يأتي المقاول أعمالاً مخالفة لعقد المقاولة  
والاتفاق، فهل لصاحب العمل أوجب المال في هذه الحالة الالتجاء إلى القضاء  
المستعجل لطلب تعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي أجراها المقاول مخالفة لشروط  
الاتفاق أم لا؟

يقول البعض بأن الاتفاق على التحكيم لا يمنع من نظر دعاوى اثبات الحالة  
بمعرفة القضاء المستعجل على اعتبار أنها إجراء وقفي مستعجل صرف يعمل على نفقة  
صاحبه (١) ويقول آخر بخلاف ذلك وأن الاتفاق على التحكيم متى توافرت  
شروطه طبقاً لنصوص القانون يمنع القضاء العادي والمستعجل من نظر أية دعوى  
متعلقة به سواء عن الموضوع أو بخصوص إجراء مؤقت أو تحفظي إلا إذا اتفق  
الطرفان صراحة أو ضمناً على العدول عن التحكيم (٢) والرأي الأول هو الراجح  
والمعمول به في فرنسا ومصر

(١) بنى يوسف جزئي ٨ يناير ١٩٣٠ انخاماه ١١ ص ١٨٣ رقم ١١١

(٢) كاربنتيه ريرتوار مرافعات ج : ص ٧٠٩ نبذة ٣٢١ والنقض في ١٨١٢ الذي أشار إليه وقضى  
بأنه لا يجوز لأحد الطرفين مع وجود التحكيم الالتجاء إلى القضاء العادي للفصل في نقطة متنازع عليها  
وداخلية في مشاركة التحكيم بحجة توفر الاستعجال

Les parties ne peuvent même en alléguant l'urgence, porter devant les  
juridictions ordinaires un des chefs de la contestation qu'elles sont somises à  
des arbitres.

واستئناف محتلط في : يناير ١٩١٣ الجازيت ١٠ فبراير ١٩١٣ ص ٦٢ رقم ٧٨ ويقول هذا الحكم  
بإمكان قبول دعوى إثبات حالة مع وجود التحكيم إذا قبل الخصم ذلك . أما إذا دفع بعدم قبولها  
تمسك بوجود التحكيم فيعين الحكم بعدم قبولها

### مصاريف دعاوى اثبات الحاد المستعجلة ومن الملزم بها

٣٢٩ — نرى ابقاء الفصل في مصاريف دعاوى اثبات الحالة لمحكمة الموضوع لأن القضايا المذكورة عبارة عن اجراءات وقتية تحفظية صرف يقوم بها صاحبها للمحافظة على حقه قبل الغير لتكون له سنداً يتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق ولأن الحكم فيها بالزام شخص معين بالمصاريف يتضمن المساس بالموضوع أو أصل الحق الممنوع على القضاء المستعجل التعرض له عملاً بنص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط و ٨٠٩ فرنسى (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٤ نبذة ٣٢٤ وبرتان ج ٢ ص ٣٥٥ ودى بليم ج ٢ ص ٥٤ واستئناف مختلط فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٥٥ و ٢٢ أبريل ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٣٨



# الباب الثاني

## إجارة الأشياء

### قواعد عامة

٣٣٠ — إجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع شيء معين ومرافقة مدة معينة في نظير أجره معينة يلتزم بها المستأجر مقابل ذلك التمتع ( مواد ٣٦٢ مدني أهلي ، ٤٤٥ مختلط ) .

ويختلف هذا التعريف عن التعريف الوارد في المادة ١٧٠٩ مدني فرنسي إذ ينص الأخير على إلزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر ومرافقة أثناء مدة الأيجار بينما ينص الأول على إلزامه فقط بترك المستأجر ينتفع بالشيء المؤجر بالحالة التي كانت وقت التعاقد .

ويترتب على هذا الاختلاف وجود تفاوت في التزامات المؤجر بخصوص حالة الشيء المؤجر وقت التسليم وفي أثناء مدة الأيجار في القانون الفرنسي عنها في القانون المصري .

٣٣١ — وكل شيء ثابت أو منقول يجوز بيعه يجوز تأجيره — ومع ذلك فيجوز تأجير الأملاك المخصصة للنفاع العمومية في أحوال معينة مادام التأجير لا يتعارض مع طبيعة المنفعة العمومية المقصودة منها .

والأصل أن القواعد المنصوص عنها في المواد ٣٦٢ أهلي ، ٤٤٥ مختلط ، ١٧١٤ فرنسي وما بعدها الخاصة بأجارة المنازل والأراضي تنطبق على إجارة المنقول بحسب ما تسمح به طبيعته وخصائصه .

٣٣٢ — إلا أن هناك نوعاً من المعاملات كثير الحصول في وقتنا هذا يعتبره البعض

بيعاً ويعتبره البعض الآخر اجارة منقول . وهو عقد يسلم به شخص لآخر ما كينة أو آلة كاتبة أو جهازاً لالتقاط الأصوات ( راديو ) أو غير ذلك من المنقولات على أن يقوم المستلم بدفع الثمن على أقساط شهرية أو أسبوعية . بشرط ألا تنتقل اليه الملكية الا بعد سداد كامل الثمن . . فاذا حدث أن تأخر المستلم في الدفع فهل يجوز للطرف الآخر استرداد الشيء المسلم بدعوى يرفعها أمام القضاء المستعجل أم لا ؟

فاذا نص في العقد على أن التأخير في سداد قسط أو قسطين أو جزء من قسط يترتب عليه فسخ العقد من تلقاء نفسه *de plein droit* أو بغير حكم قضائي بدون تنبيه أو انذار أو بعد حصول شيء من ذلك وفوات مدة معينة فيكون القضاء المستعجل مختصاً بالحكم برد الشيء المسلم الى صاحبه تنفيذا للشرط الصريح الفاسخ الوارد في العقد بمجرد ثبوت التأخير وبشرط أن يكون الشيء المطلوب استلامه لا يزال في حيازة المستلم فاذا زالت حيازته عنه أو انتقلت الى آخر بطريق البيع أو التأجير من الباطن فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل في الدعوى لمساس الحكم في ذلك بحق الغير (١) — أما اذا لم ينص في العقد على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد التأخير فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى اطلاقاً (٢) .

والسبب في عدم الاختصاص في حالة عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ يرجع الى أمرين — الأول — أنه مع التسليم باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة لمجرد التأخير في الايجار اذا كان في استمراره في العين خطر على حقوق المؤجر فانه يتعين عليه للحكم برد الشيء المسلم في هذه الحالة تفسير التعاقد ومعرفة غرض العاقدين منه للوصول الى الفصل في الدعوى على اعتبار أن موضوعها خاص بايجار لا بيع (٣) الأمر الخارج عن

(١) كبريه ج ١ ص ١٧٣ نبذة ٢٩٨ واستئناف مختلط في ٣٠ ابريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٠٥ المجازيت

يناير ١٩١٣ ص ١٦٠ رقم ٣٤٣ و ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٨ ص ٣٠

(٢) كبريه ج ١ نبذة ٢٩٩ وبوردي لاكتنري وقامل مطول على الايجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٦ وباريس في ٢١ ابريل ١٨٩٤ الذي أشار اليه في الهامش

(٣) التقض الفرنسي في ٢٢ يناير ١٩٠٢ سيرى ٩٠٢ ج ١ ص ١٦٨ و ١٦ يونيو ١٨٨٥ سيرى ١٨٨٨

ولايته الحكم فيه (١) والداخل في اختصاص محكمة الموضوع وحدها اذ من المقرر أن قاضي الأمور المستعجلة لا يملك تفسير العقود والمشارطات لمساس كل ذلك بالموضوع. الثاني — أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم بطرد المشتري من العين المبيعة لمجرد عدم قيامه بالتزام دفع الثمن لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولأن الحكم بذلك معناه فسخ العقد الأمر المنوط بمحكمة الموضوع وحدها .

٣٣٣— ويترتب على عقد إجارة الأشياء وخصوصاً المنازل والأراضي منازعات عديدة بين المؤجر والمستأجر أثناء الإيجار أو بعد فوات المدة المحدودة له تستوجب تدخّل القضاء المستعجل للفصل فيها محافظة على حقوق الطرفين ومنعاً للأضرار التي قد تحصل لها من بطلان التقاضي العادي

٣٣٤ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في المختلط والقاضي الجزئي الأهل بصفته قاضياً للآمر المستعجلة بالحكم في المنازعات المذكورة مهما كانت الهيئة القضائية المختصة بالحكم في موضوع الحقوق المتعلقة بها سواء كانت المحكمة الكلية المدنية أو التجارية أو القاضي الجزئي

٣٣٥ — أما في فرنسا فيتعين لاختصاصه بالحكم فيها كما سبق القول أن يكون الموضوع أو أصل الحق من اختصاص المحكمة الكلية المدنية، وعلى ذلك يخرج من اختصاصه في فرنسا دون مصر الحكم في المنازعات الآتية لاختصاص القاضي الجزئي بالفصل في موضوعها

أولاً طرد المستأجر من العين المؤجرة عند وجود عقد إيجار مكتوب أو شفوي إذا كانت الأجرة السنوية لا تزيد على ٦٠٠ فرنك — ويشترط لعدم اختصاصه في هذه الحالة أن يثبت واضح اليد أنه شاغل العين بطريق الإيجار وأن قيمة الإيجار السنوي لا تزيد على ٦٠٠ فرنك — أما إذا لم يتقدم بما يثبت ذلك بواسطة عقد إيجار مكتوب أو إيسالات دفع الأجرة أو أوراق

---

(١) بودري لاكتنري وقاهل مطول على الإيجار ٢ ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤ ومرنيك ج ٢ ص ٣٣٣ نبذة ٤٩٩ وبرتان ج ٢ نبذة ١٨١ ويوش نبذة ١٩٢ وبازو ص ٣٣٨

أخرى مكتوبة<sup>(١)</sup> أو كان وضع يده على العين حاصلًا بلا سبب أصلا فيختص  
القضاء المستعجل عند الاستعجال بالحكم بالطرد<sup>(٢)</sup>

ثانياً الرعاوى الخاصة بالأصنامات التأميرية عن المنازل والمزارع<sup>(٣)</sup>  
وغير ذلك من المنازعات التي يدخل في ولاية القاضي الجزئي الفصل فيها والسابق  
الكلام عنها في البند ٣٤

٣٣٦— وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على اختصاص القضاء  
المستعجل بالحكم في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت في المنازعات  
التي تحصل بين المؤجر والمستأجر وفي إشكالات التنفيذ الحاصلة عن عقود الإيجار  
إذا اتفق فيها على طرح موضوع الحقوق الواردة بها على محكمين، فقضى بعض المحاكم  
بعدم اختصاصه إطلاقاً في ذلك تنفيذا للشرط الخاص بالتحكيم<sup>(٤)</sup> وقال العلامة دى  
بليم باختصاصه في أحوال الاستعجال فقط<sup>(٥)</sup> كطلب الحكم بتعيين خير لاثبات  
الحالة أو الحكم باتخاذ إجراء وقتي تحفظى كتعيين حارس على منقولات المستأجر الموجودة  
في العين المؤجرة أو نقل المواد القابلة للالتهاب منها أو إيقاف الأعمال التي يجريها  
المستأجر فيها مخالفاً في ذلك عقد الإيجار والتي يكون فيها ضرر على حقوق المؤجر  
أو على العين نفسها، ويرى العلامة برتان اختصاصه في جميع الأحوال بالرغم من  
الشرط الوارد بالتحكيم عن الحقوق للأسباب الآتية : أولاً لأن هذا الشرط  
لا ينتج أثراً قانونياً إلا فيما يختص بموضوع الحقوق المتفق على طرحها أمام المحكمين

(١) كبريه ج ١ ص ١٧٤ نبذة ٣٠١ والنقض الفرنسي في ٢٣ أكتوبر ١٨٨٨ سيري ٩١ ج ١ ص ١٥٥  
وشامبيرى Chambéry في ١٥ ديسمبر سيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ وباريس في ٢١ يناير ١٨٩١ سيري ٩٢ ج  
٢ ص ٢٤٩ أما إذا تقدم واضع اليد بسند متازع عليه كتنازل من المستأجر الأصلي عن الإيجار وطقن  
المالك في صحته فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالطرد لمساس ذلك بالموضوع وبأصل الحق  
النشئ من التنازل (باريس في ٢٧ يناير ١٨٧٢ جازيت دى باليه في ٨ أبريل ١٨٧٢)

(٢) شامبيرى في ١٥ ديسمبر ١٨٨٥ سيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ ومرنيك ج ٢ ص ٥٠؛ ودالوز العمل  
ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٧ نبذة ١٥٥

(٣) كبريه ج ١ ص ١٧٥ وبودرى لاكتري وقاهل مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٧

(٤) باريس في ٢٧ ديسمبر ١٨٢٧ الذي أورده دى بليم في كتابه الجزء الثاني ص ١٥٤

(٥) دى بليم ج ٢ ص ١٥٤



فيجعلها من اختصاص هيئة التحكيم دون محاكم الموضوع العادية . ثانيا - لأن اختصاص محاكم الموضوع في نظر الحقوق لا يؤثر على وظيفة القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية المستعجلة وإشكالات التنفيذ الحاصلة عن هذه الحقوق والمنصوص عنها في المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي فتبقى له وظيفته اعتمادا على تلك المادة عند حلول هيئة التحكيم محل محاكم الموضوع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك في عقد المشاركة ثالثا لأن اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور الوقتية وإشكالات التنفيذ استثنائي محض أسس على النظام العام يستمر مهما كانت الهيئة القضائية التي ستفصل في موضوع الحقوق (١) ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لموافقته للقانون والمنطق إلا إذا اتفق في العقد على أن جميع المنازعات المستعجلة وغير المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر عن الأيجار والإشكالات التي تحصل في التنفيذ تطرح على هيئة محكمين، فيجب في هذه الحالة تنفيذ إرادة العاقدين والحكم بعدم اختصاصه في هذه المنازعات استثناء للأنحوال المستعجلة جدا والتي قد يؤثر التأخير فيها على الحقوق كدعاوى إثبات الحالة مثلا .

---

(١) برتان ج ٢ ص ٣٥٥ نذة ٧٠٨ وما بعدها

# القسم الأول

## المنازعات المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الايجار

٣٣٧— هذه الصعوبات تنشأ بسبب عدم تنفيذ كل من المؤجر والمستأجر أو كلاهما معاً للالتزامات التي قررها عليهما القانون أو التعاقد وسنبداً أولاً بالمنازعات التي تحصل بسبب تقصير المؤجر في القيام بالتزاماته ونعقبها بالمنازعات التي تحصل من عدم وفاء المستأجر بالالتزامات الخاصة .

## الفصل الأول

### التزامات المؤجر

٣٣٨— تنص المواد ٣٦٩ و ٣٧٥ مدني أهلي و ٤٥٢ — ٤٦٠ مدني مختلط على التزام المؤجر بما يأتي :

أولاً : تسليم الشيء المؤجر الى المستأجر مع جميع لوازمه وتوابعه بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد ( مادة ٣٦٩ مدني أهلي و ٤٥٢ مختلط )

ثانياً : اجراء الاصلاحات المستعجلة الضرورية لحفظ الشيء المؤجر أثناء مدة الاجارة ( مواد ٣٧٠ و ٣٧١ مدني أهلي و ٤٥٤ و ٤٥٦ مختلط )

ثالثاً : الامتناع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الانتفاع التام ( ٣٧٣ مدني أهلي و ٤٥٨ مختلط )

رابعاً — منع التشويش الحاصل من الغير للمستأجر إذا كان مستنداً إلى سبب قانوني ( ٣٧٤ مدني أهلي و ٤٥٩ مختلط )

ويزيد على ذلك القانون الفرنسى فى المواد ١٧١٩ و ١٧٢٠ مدينى فى جعل تسليم العين المؤجرة بحالة صالحة للاستعمال والتزام المؤجر بحملها فى هذه الحالة أثناء مدة الايجار وتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة طوال هذه المدة

## الفرع الاول

المنازعات التى تحصل بسبب عدم تنفيذ الالتزام الخاص بالتسليم

أولاً — تأخير المؤجر فى التسليم

٣٣٩ — يحدث فى كثير من الأحيان أن يمتنع المؤجر عن تسليم المستأجر الشيء المؤجر فى الوقت المحدد له ، ويترتب على ذلك ضرر كبير بحقوق الأخير يتعذر درؤه أو تعويضه إذا التجأ إلى القضاء العادى ولو قصرت مواعيده كأن يكون قد ترك العين التى كان مستأجرها وحمل منقولاته فى طريقه إلى العين الجديدة أو تكون العين المؤجرة أرضاً زراعية وجهاز المستأجر البذور والآلات اللازمة لزراعتها أو ارتبط مع آخرين لاستئجار أجزاء منها من باطنه فيختص قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة بالحكم بتسليم العين للمستأجر لمنع الضرر الذى قد يلحق به من التأخير فى الاستلام (١) ٣٤٠ — ويشترط لاختصاصه فى هذه الحالة أن يكون عقداً لاجار المراد تنفيذه مكتوباً. أما إذا لم يكن بيد المستأجر رافع الدعوى عقداً لاجار مكتوب وارتكن فى اثباتها على عقد اتفاق شفوى بينه وبين المؤجر ونازع فيه الأخير فيخرج طلب التسليم فى هذه الحالة من اختصاص القضاء المستعجل لسبين (الاول) أنه لا يختص فى الحكم بتنفيذ الاتفاقات الشفوية المتنازع عليها (٢) (التانى) أن الحكم بالتسليم يمس الموضوع لتعلقه بقيام التأجير من عدمه الامر المنوط بمحكمة الموضوع وحدها (٣).

(١) كبرى ج ١ ص ١٧٦ نبذة ٣٠٥ وبودرى لاكتنرى وفاهل مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٧

نبذة ١٥٩٦ وحكم استئناف لمحكمة اسبوط الابتدائية فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧ بحاماه السنة ٨ العدد ٤ و ٥

رقم ٣٦١ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٦ السنة ١٦ ص ٦٢١ رقم ٢٧٣

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسى نبذة ١١٥

(٣) كبرى المرجع المتقدم فى الحاشية وبودرى مطول ج ٢ على الايجار ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤

٣٤١— وما مورية القضاء المستعجل عند الحكم بالتسليم تنحصر في بحث أمرين :  
الاول ما إذا كان هناك عقد ايجار مكتوب من عدمه . الثاني ما إذا كان هذا العقد  
يحول للدعى الانتفاع بالاطيان أو العين المؤجرة في المدة المحددة فيه .

٣٤٢— ولا يحدد من اختصاصه في الحكم في الدعوى وتنفيذ عقد الايجار وجود نزاع  
بين المؤجر والمستأجر بخصوص التأمين العقاري وتحرير عقد الرهن طبقاً للاتفاق  
الحاصل بينهما لأن محل ذلك رفع دعوى بالفسخ أمام محكمة الموضوع خصوصاً  
إذا كانت المخالفة التي بنى عليها طلب الفسخ محل نزاع بينهما وأمرها متروك لتقدير  
محكمة الموضوع وحدها التي ستنظر دعوى الفسخ ان رفعت أمامها .

٣٤٣— ولا يؤثر على اختصاصه كون دعوى الفسخ قد تتطلب للحكم فيها وقتاً  
طويلاً يترتب عليه ضرر بحقوق المؤجر إذ يجب التفريق بين الضرر الذي يلحق  
بحقوق الأخصام من القرارات الوقتية المستعجلة التي تصدر في حدود القانون والذي  
قد يتعذر تلافيه أو إصلاحه بعد ذلك حتى يحكم من محكمة الموضوع وبين الموضوع  
أو أصل الحق الذي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم فيه (١) وترفع  
دعوى التسليم على المؤجر في مواجهة المستأجر السابق (٢)

#### ثانياً — تفضيل امدى ايجارين

٣٤٤— وإذا حصل نزاع جدى بين المستأجر رافع الدعوى وآخر على استئجار  
العين المؤجرة من نفس المالك أو من يمثله بحيث يجب معه البحث في أفضلية أيهما على  
الآخر في الأيجار على ضوء المادة ٣٦٥ مدنى أهلى والمادة ٤٤٨ مختلط للحكم  
بالتسليم فلا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم في الدعوى إذا طلب التسليم  
بدعوى مستقلة حتى ولو انضم المؤجر إلى المستأجر رافع الدعوى لمساس الفصل فيها في  
هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الأمر المنوط بمحكمة الموضوع وحدها (٣)

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٤ السنة ٧ ص ٨

(٢) بودرى المرجع المتقدم ويقول بإمكان ذلك خصوصاً اذا كان المستأجر السابق قد وعد بالاخلاص

ولم يف بوعده وباريس في ٣ فبراير ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ٧٢

(٣) استئناف أهلى في ٢٣ فبراير ١٩١٤ حقوق ٢٩ ص ١٢٤ وديروط جزئى في ٢٨ فبراير ١٩٣١

جريدة قضائية نمرة سلسلة ١١٥ ص ١٥



٣٤٥ — أما إذا طرح النزاع أمامه أثناء نظر إشكال في تنفيذ عقد رسمي أو حكم فله في هذه الحالة البحث في حقوق الطرفين وأوجه دفاعهما ومعرفة من منهما له الأسبقية في وضع اليد من ظاهر مستندات الدعوى ووقائعها دون التعرض للنزاعات الموضوعية التي تثار أمامه بخصوص صحة الأيجار أو بطلانه — لايحكم في أفضلية أحد المستأجرين على الآخر — وإنما للوصول إلى أيهما أولى بحمايته المؤقتة، فإذا أُلقي أن المستشكل جدير بالحماية قضى بقبول الاشكال وإيقاف التنفيذ وإذا وجد عكس ذلك قضى بالاستمرار في التنفيذ .

والسبب في ذلك أن وظيفة قاضي الأمور المستعجلة تختلف عند نظر الأمور المستعجلة عموما المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ مرافعات أهلى وفي المادتين ١٣٤ مختلطو ٨٠٦ فرنسى عنها عند القضاء في إشكالات التنفيذ إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى إلا وجه الشكلية والأركان الأساسية دون المساس بالموضوع وتمتد في الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وفحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى أرجحية أى الطرفين إيقاف التنفيذ أو استمراره (١)

٣٤٦ — ثالثا — اثبات حالة العين المؤجرة — لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بتعيين خبير بناء على طلب المستأجر لاثبات حالة العين المؤجرة لمعرفة ما إذا كان حصل بها اتلاف عقب التأجير وقبل الاستلام أم لا، وسببه وأثره على العين ومن المتسبب فيه . أو لمعرفة ما إذا كانت الأرض المؤجرة بها زراعة للمستأجر القديم أم لا ومقدار المساحة المنزرعة وأثرها على انتفاع المستأجر الجديد بالأرض والضرر الذى قد يلحقه بسبب ذلك والتعويض اللازم له أو معرفة ما إذا كان المؤجر قد قام بالإصلاحات المتفق على إجرائها فى العين المؤجرة أم لا والباقي منها وتأثير عدم اتمامها على انتفاع المستأجر بالعين كما يجوز له في فرنسا أن يضيف إلى مأمورية الخبير ما إذا كانت العين المؤجرة صالحة للاستعمال أم لا ويان الإصلاحات اللازمة لها (٢)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤١٤ وما بعدها نبذة ٦٥٤ واستئناف مختلط في ٢ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٤٠ ومصر أهلى مستعجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ المحاماه ١٥ العدد ٩ ص ٣٠٤  
(٢) برتان ج ٢ ص ٣٥٦ وكبير به ج ١ ص ١٧٧ نبذة ٣٠٦ وجارسونيه مرافعات ج ٨ مرافعات ص ٢٩٩ ومرنياك ج ٢ ص ٣٢٤ نبذة ٤٧٩ وبودرى مطول على الأيجار ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٥٩١ وباريس في ١٣ يونيو ١٨٦٨ سيري ٦٩ ج ٢ ص ١٦ والنقض في ٢٩ يونيو ١٨٥٩ الباندكت ١٨٦٠ ص ٦٧١ وسيري ١٨٦٠ ج ١ - ١٥٨ وجرينويل في ١٣ يولييه ١٨٧٢ الباندكت ١٨٧٢ ص ١١٨٣

## الفرع الثاني

المنازعات الخاصة بإجراء التصرفات في العين المؤجرة

أولاً — التصريح بإجراء التصرفات الضرورية أو المتفق عليها

٣٤٧ — ويجوز لقاضي الأمور المستعجلة التصريح للمستأجر بعمل الإصلاحات الضرورية أو المتفق عليها في العقد قبل الدخول في العين المؤجرة إذا اتضح من تقرير الخبير المعين عدم قيام المؤجر بها — كما يحق له عند الخطر المطلق التصريح للمستأجر بإجراء الإصلاحات قبل ايداع الخبير تقريره (١)

٣٤٨ — وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص الإصلاحات المطلوب إجراؤها وما إذا كان المؤجر ملزماً بالقيام بها قانوناً أو طبقاً لعقد الإيجار من عدمه فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في ذلك وفي مدى حقوق المستأجر التي تترتب على ذلك قبل المؤجر (٢)

٣٤٩ — إنما يحق له عند الاستعجال الشديد والخطر الجسيم التصريح للمستأجر بعمل الإصلاحات الضرورية منها بمصاريف من عنده وتحت مسؤوليته وترك من الملزم منهما بإجرائها لمحكمة الموضوع (٣)

٣٥٠ — ولا يجوز له الاذن للمستأجر بأزالة ما أجراه المؤجر من الأعمال في العين المؤجرة لعدم توافر الاستعجال في هذه الحالة ولمساس الامر بالازالة بأصل الحق أو الموضوع (٤)

ثانياً : المنازعات التي تحصل بسبب عدم قيام المؤجر بالتصرفات الضرورية أثناء مدة الإيجار .

٣٥١ — يلتزم المؤجر في القانون المصري بإجراء الإصلاحات الضرورية في العين

---

(١) دى بليم ج ٢ ص ١٥٥ وبرتان ج ٢ ص ٥٥٦ نبذة ٧١٣

(٢) كيريه ج ١ ص ١٧٧ نبذة ٣٠٧ وبرتان ج ٢ ص ٣٥٧ نبذة ٧١٧ ودى بليم ج ٢ ص ١٥٧

(٣) برتان ج ٢ ص ١٧٨ وجارسونيه مرافعات ٨ ص ٢٩٩ وشامبيرى في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالوز ٩٨

ج ٢ ص ٣٢٦ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨١

(٤) برتان ج ٢ ص ٣٥٦ نبذة ٧١٤ ودى بليم ج ٢ ص ١٥٥ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٥ نبذة ٨٦؛

المؤجرة أثناء مدة الايجار الا اذا اتفق في العقد على التزامه بعمل اصلاحات أخرى — أما في القانون الفرنسى فيلتزم بجعل العين المؤجرة صالحة للاستعمال طوال مدة الايجار ويترتب على ذلك التزامه بالاصلاحات التأجيريه أيضاً .

٣٥٣- وإذا قصر المؤجر فى اجراء ذلك فللمستأجر الالتجاء لقاضى الأمور المستعجلة لتعيين خير لمعاينة العقار المؤجر ومعرفة مدى الاصلاحات المطلوب اجراؤها فيه وما إذا كانت لازمة وضرورية لصيانة العقار وتأثيرها على حق المستأجر فى الانتفاع به طبقاً للتعاقد ثم الحكم بالزام المؤجر باجراء ما يتضح من تقرير الخبير أنه مستعجل وضرورى لحفظ العقار (١) وفى حالة تأخير عن القيام بذلك يصرح للمستأجر بعمله تحت مباشرة الخبير المعين . مع حفظ حقوق الطرفين للفصل فيها من محكمة الموضوع (١)

٣٥٣- ومن الأعمال الضرورية التى يحق للقضاء المستعجل عند الاستعجال التصريح للمستأجر باجرائها اصلاح الحائط أو سقف المنزل المخل أو مجارى أو مواسير المياه التالفة أو نزع خزائن محلات دورة المياه أو اصلاح الآبار لمنع ركود المياه فيها واحتمال انتشار الأوبئة بسبب ذلك أو المداخن التالفة أو النوافذ والفتحات المخلة (٣) أو اجراء الاشتراطات التى توجب الحكومة عملها فى العين المؤجرة محافظة على الصحة العامة والنظام العام (٤) وغير ذلك من الأعمال

٣٥٤- ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بالتصريح للمستأجر باجراء الاصلاحات قيام دعوى بخصوص هذه الأعمال أمام محكمة الموضوع أو صدور حكم ابتدائى فيها لأزال محل طعن أمام المحكمة الاستئنافية لأن التصريح فى هذه الحالة يكون على مسئولية المستأجر مع حفظ كافة الحقوق لمحكمة الموضوع (٥)

- 
- (١) كبرى ج ١ ص ١٧٨ نبذة ٣٠٨ وبرتان ج ٢ ص ٣٦٠ نبذة ٧٢٩ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٣  
(٢) كبرى ج ١ ص ١٧٨ نبذة ٣٠٩ وبرتان ج ٢ ص ٣٦٠ نبذة ٧٣٠ وباريس فى ١٣ يونيه ١٨٦٨  
البانديكت ١٨٦٩ ص ١٠٤  
(٣) كبرى ج ١ ص ١٧٨ نبذة ٣٠٨ وبرتان ج ٢ ص ٥٦١ نبذة ٧٣٣  
(٤) باريس فى ٢٢ يولييه ١٨٧٣ البانديكت ١٨٧٣ ص ٨١  
(٥) برتان ج ٢ ص ٣٦١ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٤ وباريس فى ٢٢ ديسمبر ١٨٣٤ الذى أشار اليه وباريس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧١ البانديكت ١٨٧٠ - ١٨٧١ ص ٢٠٠

٣٥٥— ولا يمنع من الحكم باجراء الاعمال المستعجلة ادعاء المؤجر ان التلف أو الخلل موجود بالعين منذ أمد بعيد مادامت الوقائع والظروف المحيطة بالدعوى تنادى بازدياد الحالة سوءا من وقت لآخر وبالتالي ازدياد الضرر الذي قد يصيب المستأجر من جراء ذلك يجعل العين المؤجرة غير صالحة للسكنى (١)

٣٥٦— كما لا يحد من اختصاصه في التصريح باجراء الاصلاحات ما يدفع به المؤجر من مساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق الناشئ عن عقد الايجار لأنه لا يفصل في موضوع الحق كلية أو يتعرض لتفسير شروط عقد الايجار ومن الملزم بعمل الاصلاحات . انما يقضى بصفة مؤقتة بعملها على مسئولية المستأجر كما قدمنا ، لوضع حد للضرر الذي قد يحصل له بسبب التقصير في اجرائها وما يترتب عليه من تعكير في انتفاعه بها تاركا لمحكمة الموضوع الحكم بعد ذلك فيمن يلزم بمصاريفها. (٢)

٣٥٧— وفي حالة ما اذا رفض قاضي الأمور المستعجلة التصريح باجراء الاصلاحات فيجوز للمحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف أن تأمر بتعيين خبير لمعاينة العين المؤجرة لمعرفة الاصلاحات المستعجلة الواجب اجراؤها ولها أن تلزم المالك بعملها في مدى ثمانية أيام من تاريخ اجراء المعاينة أو التصريح للخبير بالقيام بها تحت مسئولية المستأجر بمصاريف من عنده حتى تقضى محكمة الموضوع في موضوع الالتزام. (٣)

٣٥٨— وترفع دعوى طلب تعيين الخبير لاثبات الحالة والتصريح باجراء الأعمال الضرورية عند الاستعجال الشديد أمام محكمة الأمور المستعجلة الكائن في دائرتها العين المؤجرة المطلوب معاينتها وعمل الاصلاحات فيها حتى ولو كان المؤجر يقيم في دائرة محكمة أخرى (٤)

---

(١) شامبيري في ٢٥ مارس ١٨٩٦ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٢٣٦

(٢) شامبيري السابق الاشارة اليه

(٣) دى تليم ج ٢ ص ١٦٤ وباريس في ٣ ديسمبر ١٨٢٩ و ١٣ أكتوبر ١٨٣٤ و ١٤ مارس ١٨٤٤

و ٢٨ مارس ١٨٤٥ و ١٨ يونيو ١٨٥٩ التي أشار اليها وبرتان ج ٢ ص ٣٦٢ نبذة ٧٣٥

(٤) باريس في ١٣ يونيو ١٨٦٨ باندكت ٦٩ ص ١٠٤ سيرى ٦٩ ج ٢ ص ١٢٦



٣٥٩— أما إذا كانت الاصلاحات المطلوب عملها لا يحوط بها الاستعجال الشديد وانما تستلزمها حالة العين المؤجرة أو الشروط الواردة في عقد الايجار فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكائن في دائرته محل المؤجر باعتباره متفرعاً عن محكمة الموضوع التي ستنظر في أصل الحق (١)

## الفرع الثالث

### المنازعات المتعلقة بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة

٣٦٠— يلتزم المؤجر بالامتناع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الانتفاع التام . كما يلتزم بمنع التعرض القانوني الحاصل للاخير في انتفاعه بالعين المؤجرة ويلتزم علاوة على ذلك في فرنسا بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بطريقة هادئة .

٣٦١— وعلى ذلك لا يجوز له إجراء أى تغيير في العين المؤجرة أو في توابعها أو في نفس العقار الموجودة به العين من شأنه الاخلال بانتفاع المستأجر بها أو تقليل هذا التمتع كما لا يحق له عمل اصلاحات في العين المؤجرة إذا قبل المستأجر بقاء العين كما هي بدون اصلاح مفضلاً الانتفاع بحالتها على المضايقات التي قد تحصل له بسبب اجراء الاصلاحات أثناء مدة الايجار إنما لا يحق للمستأجر الممانعة في عمل الاصلاحات الضرورية المستعجلة اللازمة لصيانة العقار والتي قد يترتب على التأخير في القيام بها حصول تلف جسيم أو خلل في العقار (٢) وإذا مانع المستأجر في ذلك فيحق للمؤجر اللجوء الى قاضي الأمور المستعجلة لتعين خير لمعاينة العقار المؤجر واثبات حالة الخلل الموجود به ومعرفة الاصلاحات المطلوب اجراؤها وما إذا كانت مستعجلة وضرورية لصيانة العقار ويجب القيام بها حالاً أم لا والضرر الذي قد يحصل من تأجيل عملها حتى انتهاء مدة الايجار فإذا ظهر من تقرير الخبير أن الاصلاحات مستعجلة وضرورية لحفظ العقار ولا يمكن ارجاء بعضها حتى انتهاء

(١) النقض في ٢١ فبراير ١٨٦٥ الباندكت ٦٥ ص ٩٥٥ سيري ٦٥ ج ١ ص ١١٣

(٢) كبريه ج ١ ص ١٧٩ نبذة ٣١١

مدة الايجار فللقاضى المستعجل فى هذه الحالة أن يصرح للمؤجر بالدخول فى العين المؤجرة وإجراء الاصلاحات بالرغم من معارضة المستأجر (١) كما له أن يحكم باخلائها إذا اتضح من التقرير وجود خلل كبير فى العين يخشى منه على حياة الموجودين بها ولا يمكن اصلاحه مع وجود المستأجر فيها أو فى جزء منها (٢).

٣٦٢— وإذا لم يطلب المؤجر إخلاء العين لإجراء الاصلاحات ونشأ عن القيام بها مع استمرار المستأجر شاغلا لها تعطيل فى انتفاعه فلاخير فى هذه الحالة الحق فى فسخ الايجار أو تنقيص الأجرة

٣٦٣— ولما كان طلب الفسخ أمراً موضوعياً ومن اختصاص محكمة الموضوع وحدها فللمستأجر فى هذه الحالة للضرورة الملحة أن يرفع دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة يطلب فيها التصريح له بترك العين المؤجرة بسبب إجراء الاصلاحات، وللقاضى فى هذه الحالة الحق فى التصريح له بترك العين مقابل ايداع قيمة الباقي من الايجار حتى انتهاء المدة فى خزانة المحكمة حتى تفصل محكمة الموضوع فى طلب الفسخ أو التصريح له بتركها بدون ايداع أى مبلغ إذا كانت حالة العين المؤجرة واضحة وتنادى بعدم امكان استغلالها اطلاقاً واستخدامها طبقاً للعقد أثناء اجراء هذه الاصلاحات (٣)

٣٦٤— أما إذا اتضح من تقرير الخبير المعين أن الاصلاحات أو الأعمال أو المباني المطلوب اجراؤها ليست ضرورية أو لازمة لصيانة العين المؤجرة وأن القصد منها التحسين والتجميل أو زيادة انتفاع المؤجر باستغلال العين وينشأ عن حصولها تعكير للمستأجر فللقاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة رفض التصريح للمؤجر بالقيام بها أثناء الايجار، وإذا قام المؤجر بعمل شئ منها وتضرر المستأجر من ذلك فللقاضى أن يحكم بإيقاف الأعمال الباقية (٤)

(١) كبرى ج ١ ص ١٨٠ نبذة ٣١١ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٥ نبذة ٤٨٥ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٨ وأحكام باريس فى ١٥ أكتوبر ١٨٣٧ و ٢٧ يونيه ١٨٤٠ التى أشار اليها

(٢) استئناف مخطوط فى ٢٣ ابريل ١٩٢١ و ٢٢ يونيه ١٩٢١؛ الجازيت مايو وأغسطس ١٩٢١ ص ١٠٦

و ١٥٩ رقم ١٥٠ و ٢١٨

(٣) كبرى المرجع المتقدم نبذة ٣١٢ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٦ وبازو ص ٢٤٩ ومورو نبذة ٣١٠

(٤) دى بليم ج ٢ ص ١٦٨ وباريس فى ٢٧ يولييه ١٨٣٢ الذى أشار اليه يورتان ج ٢ ص ٣٦٢ نبذة ٧٣٦

٣٦٥— وهناك خلاف فيما إذا كان من اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالزام المؤجر بإزالة ما أجراه من الأعمال وبإعادة الشيء إلى أصله والتصریح للمستأجر بإزالته في امتناع المؤجر عن ذلك فقال البعض بالاختصاص (١) وقرر البعض الآخر بعدم الاختصاص لمساس الحكم في هذه الحالة بالموضوع وبأن عمله قاصر على الحكم بالإيقاف دون التقرير بإزالة الأعمال التي تمت وإحالة الأخصام فيما يختص بطلب الإزالة إلى محكمة الموضوع (٢) وهذا الرأي الأخير هو المعمول به والأقرب إلى الصواب وروح القانون.

وإذا اتفق في عقد الإيجار على أحقية المؤجر في إجراء مبانى في حديقة العين المؤجرة أو فوق السطح أو في جزء معين منها في أثناء مدة الإيجار فلا يجوز للمستأجر معارضته في ذلك فإن فعل فيحق لقاضى الأمور المستعجلة التصريح للمؤجر بإجرائها تنفيذاً لشروط الإيجار (٣).

٣٦٦— وإذا تعلق الأمر بإنشاء مواسير للياه أو للبراحيض في العين المؤجرة فللقاضى الأمور المستعجلة تعيين خبير لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة لوضع المواسير من عدمها، وما إذا كان يمكن إجرائها خارج العين المؤجرة أم لا، وفي حالة ضرورة توصيلها من داخل العين فما هى الطريقة التي يمكن عملها بها بدون حدوث ضرر للمستأجر (٤).

وفي حالة حصول خلل في المبانى وتوقف إصلاحه على ترخيص من المصلحة المختصة فللقاضى الأمور المستعجلة الحكم بالزام أصحاب الشأن بصلب هذه المبانى إذا كان في استمرارها بحالتها خطر على الأرواح (٥).

٣٦٧— والأصل أنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة التصريح للمستأجر بالتوقف.

---

(١) دى بلم ج ٢ ص ١٦٩ وباريس في ١٦ أغسطس ١٨٢٢ الذى أشار إليه

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٦٣ نبذة ٧٣٩ - ٧٤٠ ودى بلم ج ٢ ص ١٧٠ وباريس في ٢٠ ديسمبر ١٨٢٨ و ٩ مارس ١٨٤١ المشار إليهما فيه

(٣) دى بلم ج ٢ ص ١٧٠ وباريس في ١٥ نوفمبر ١٨٤٥ المشار إليه

(٤) دى بلم ج ٢ ص ١٧١ وبرتان ج ٢ ص ٧٤٢

(٥) دى بلم ج ٢ ص ١٧٢ وبرتان ج ٢ ص ٣٦٤ نبذة ٧٤٣

عن دفع الايجار إنما يجوز له ذلك إذا اتضح له من وقائع الدعوى وظروفها أن الضرر الذي لحق المستأجر من أعمال المؤجر جسم بدرجة يزيد معها مقدار التعويض عن قيمة الايجار المستحق (١).

٣٦٨— ومن الصعوبات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص كيفية الانتفاع بالعين المؤجرة ويدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها المسائل الآتية .  
أولاً: وضع لوحة على المحل المؤجر للاشهار عن تجارة المستأجر أو صناعته فيختص بالحكم بالتصريح للأخير بوضع لوحة خارج العين المؤجرة أو بأعلى المبنى إذا لم ينص في العقد على شيء بخصوص حرمانه من ذلك أو إذا نص على التصريح للمستأجر بذلك وحصل خلاف بينه وبين المؤجر على مكان وضعها - أما إذا اتفق في العقد على حرمان المستأجر من ذلك فلا يدخل في وظيفته الحكم بالتصريح له (٢) كما يختص بالحكم بإعادة اللوحة الموضوعة إلى مكانها إذا انتزعها المؤجر أو أى شخص آخر بدون علم المستأجر أو بغير رضائه (٣) - ثانياً - التصريح للمستأجر وزائريه الذين يترددون عليه باستخدام فناء منزل العين المؤجرة لوضع عرباتهم وسياراتهم إذا سمحت مساحته بذلك ولم يرد في عقد الايجار نص على حرمان المستأجر من هذا الانتفاع (٤).

ثالثاً: التصريح باستخدام فناء المنزل في ساعات وأيام محددة في بعض الأعمال التي يحتاج إليها المستأجر كتنظيف السجاجيد أو تنجيد الرياش أو ذبح الطيور والمواشى (٥).

- 
- (١) دى بليم ج ٢ ص ١٧٢ وباريس في ٢٤ نوفمبر ١٨٣٢ و ٢٧ ديسمبر ١٨٤٤ المشار اليهما  
(٢) دى بليم ج ٢ ص ١٦٠ وباريس في ٢٢ نوفمبر ١٨٥٤ الذي أشار اليه ويرتان ج ٢ ص ٣٥٧ نبذة ٧١٩ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٥ نبذة ٨٧؛ وجارسوني مرافعات ج ٨ ص ٢٩٩ نبذة ٥ واستئناف مختلط في ٢١ فبراير ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ١٨١  
(٣) باريس في ٢٨ فبراير ١٨٧٣ البانديكت ٧٣ ص ٥٢ وبرتان ج ٢ ص ٣٥٨ نبذة ٧٢٠  
(٤) باريس في ٤ مارس ١٨٣٣ دى بليم ج ٢ ص ٨٦١ وباريس في ٤ مارس ١٨٣٣ الذي أشار اليه ويرتان ج ٢ ص ٣٥٨ نبذة ٧٢١ و ٧٢٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٦ نبذة ٨٩  
(٥) برتان ج ٢ ص ٣٥٩ نبذة ٧٢٣ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٨



ويتعين عليه عند الحكم في جميع المنازعات المتعلقة باستخدام فناء المنزل مراعاة شروط عقد الايجار وحقوق المستأجر الناتجة منها وحالة العين المؤجرة واتساع الفناء ومصالح وحقوق باقى المستأجرين وأهمية الأعمال المطلوب التصريح باجرائها فيه (١) — رابعاً النزاع الذى يحصل بين المستأجر والمؤجر بخصوص استحضار الأول لوعاء الاستحمام في العين المؤجرة وممانعة المؤجر في ذلك (٢) — خامساً المنازعات التى تحصل بين المستأجر والمؤجر أو المستأجرين الآخرين بخصوص كيفية الانتماع بسلم المنزل أو بالمصعد الكهربائى أو بالمراحيض المشتركة أو بالآبار الموجودة فى المنزل أو بالغرف المخصصة للتخزين فى الدور الأرضى أو الموجودة بسطح المنزل لغسيل الملابس (٣) — سادساً — المنازعات التى تحصل بين المستأجرين وبواب المنزل بخصوص استلام الخطابات والرسائل البرقية والطرود والبضائع من العمال المختصين وتوصيلها إلى المستأجرين أو بخصوص استقبال الزائرين وإرشادهم عن أصحاب الأماكن المؤجرة أو بشأن إدخال العربات من الباب المخصص وغير ذلك من الأمور الأخرى المنوطة بالبواب (٤)

٣٦٩ — والقاعدة العامة لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم فى المنازعات المتعلقة بانتفاع المستأجر للعين المؤجرة هى تنفيذ ما ورد فى عقد الايجار بخصوص ذلك ، فاذا نص العقد على منع المستأجر من إجراء عمل معين وجب عليه احترام النص وعدم التصريح له بعمله بالرغم منه — أما اذا خول العقد له حقاً وحصل نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر بخصوص تفسير الشرط المتعلق بذلك فيتعين عليه بالحكم بعدم الاختصاص لمساس قضائه بالموضوع وإذا لم يرد فى العقد شيء بهذا الخصوص فيحق له الحكم بالاجراءات الوقفية التى يراها مع مراعاة حقوق المستأجر والمالك وباقى المستأجرين وبعد تعيين خير للمعاينة ان كان لذلك وجه (٥)

(١) برتان ج ٢ ص ٣٥٩ نبذة ٧٢٤

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٦ نبذة ٤٨٨ وبرتان ج ٢ ص ٣٥٩ نبذة ٧٢٥ ودى بليم ج ٢ ص ٢٦١

(٣) برتان ج ٢ ص ٣٥٩ نبذة ١٠٢٦ ودى بليم ج ٢ ص ١٦٢ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٣٩٩

فقرة ٥ ومرنياك ج ٢ ص ٣٢٦ نبذة ٤٨٩

(٤) مرنياك المرجع المتقدم وبرتان ج ٢ ص ٣٦٠ نبذة ٧٢٨ ودى بليم ج ٢ ص ١٦١ وجارسونيه

مرافعات ج ٨ ص ٥١٩ فقرة ٥

(٥) كبرى ج ١ ص ١٨٠ نبذة ٣١٣ ومرنياك ج ٢ ص ٣٢٧

## الفصل الثانى

### تعهدات المستأجر

٣٧٠ — من أهم تعهدات المستأجر أثناء مدة الايجار

أولاً — الاعتناء بالشئ المؤجر كاعتنائه بملكه وعدم إحداث أى تغيير فيه بدون إذن من المالك ( مواد ٣٧٦ مدنى أهلى و ٤٦١ مختلط و ١٧٢٨ فرنسى )

ثانياً — استعمال الشئ المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه فى العقد ( مواد ٣٧٦ و ٣٧٧ مدنى أهلى و ٤٦١ و ٤٦٢ مختلط و ١٧٢٨ فرنسى )

ثالثاً — دفع الأجرة فى المواعيد المتفق عليها فى العقد ( ٣٧٩ مدنى أهلى و ٤٦٤ مختلط و ١٧٢٨ فرنسى )

رابعاً — وضع أمتعة منزلية أو بضائع أو محصولات أو آلات فى العين المؤجرة أيا كان نوعها تفى بتأمين الأجرة مدة سنتين إن لم تكن مدفوعة مقدماً أو بتأمين الأجرة لغاية انقضاء الايجار إذا كانت مدته أقل من سنتين إن لم يوجد شرط صريح فى التعاقد يخالف ذلك أو دلت عليه قرائن الأحوال ( ٣٨١ مدنى أهلى و ٤٦٦ مختلط ) أما فى القانون الفرنسى فتتص المادة ١٧٥٢ مدنى على التزامه بوضع منقولات كافية لضمان الايجار إذا كانت العين المؤجرة منزلاً أو حانوتاً (١) وإلا يحكم بطرده . أما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية فتتص المادة ١٧٦٦ مدنى فرنسى على أحقية المؤجر فى فسخ الايجار إن لم يضع فيها المستأجر مواشى أو آلات لاستغلالها

### الفرع الأول

المنازعات الخاصة بالاعتناء بالشئ المؤجر وعدم إجراء تغيير فيه

٣٧١ — يجب على المستأجر أن ينتفع بالشئ المؤجر كارتفاع المالك بملكه، فلا يجوز له أن يأتى فيه عملاً من شأنه الإضرار بحقوق المالك أو التأثير على ارتفاع المستأجرين

(١) النقص فى ٩ نوفمبر ١٨٦٩ سدى ٧٠ ج ١ ص ٦٠ والبالدكت ٧٠ ج ١ ص ١٣١

الآخرين أو يحدث فيه تغييراً يضر بالمالك أو يستخدمه في غير ما هو معد له

٢٧٢ — إنما يجوز له أن يحدث فيه تغييرات أو أعمالاً تصونه أو تزيد من الاتناع به أو تحسن من شكله ولو لم يأذن له المالك أو المؤجر بذلك

٣٧٣ — ويختلف ضمان المستأجر في هذه الحالة في القانون المصري عن القانون الفرنسي إذ لا يلزمه الأول بإعادة الحالة إلى أصلها ( مادة ٣٧٦ مدنى أهلى و ٦١ مخطوط (١) أما الثانى فيلزمه بذلك وتسليم العين بالحالة التى استلمها بموجب محضر الاستلام إلا إذا نص فى عقد الإيجار على خلاف ذلك (٢)

٣٧٤ — وإذا لم ينص فى عقد الإيجار على الغرض من استخدام العين المؤجرة فيمكن استنباط ذلك من طبيعة العين وصناعة المستأجر أو حرفته وقت التعاقد والعادة التى اتبعت للارتفاع بالعين من قبل (٣)

٣٧٥ — ومن التغييرات التى لا يجوز للمستأجر إجراؤها بغير إذن المالك فتح شباك وسد آخر أو فتح باب على الشارع أو هدم حائط أو سلم أو إجراء فتحات فى الأرضية لإنشاء سلم عليها أو التوصيل بين منزلين مؤجرين له أو إجراء تعديل فى الغرف بالزيادة أو النقص أو بناء فرن أو فتح دكان فى إحدى الغرف أو غير ذلك من الأعمال التى ينشأ عنها تعديل فى طبيعة العين المؤجرة (٤)

٣٧٦ — وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأن طبيعة الأعمال التى أجراها الأخير فى العين وما إذا كان من شأنها التأثير على كيانها ودرجة صلاحيتها وماتاتها أو تعطيل بعض منافعها أم أنها مجرد تحسينات وإصلاحات لا تؤثر على العين أو تضر بحقوق المؤجر عليها فيختص قاضى الأمور المستعجلة بتعيين خبير لاثبات حالتها ومعرفة ماهيتها وكنها وبلغ تأثيرها على العين وعلى حقوق المالك ومدى الضرر الذى قد يحدث للأخير منها ثم الحكم بعد ذلك طبقاً لما يتضح له

(١) فتحى باشا زغلول شرح القانون المدنى ص ٢٧٧

(٢) كبرى ج ١ نبذة ٣١٦ وأوبرى وروج ٤ نبذة ٣٦٦ ص ٤٧١

(٣) برتان ج ٢ ص ٣٦٥ نبذة ٧٤٥ ودى بليم ج ٢ ص ١٧٢

(٤) دى بليم ج ٢ ص ١٧٣ وكبرى ج ١ ص ١٨٣ وبرتان ج ٢ ص ٣٦٥ نبذة ٧٤٦

من تقرير الخبير اما بالتصريح للمستأجر بالاستمرار فيها أو بالزامه بأيقاف الأعمال (١)

٣٧٧ — والقرار الذى يصدر من القضاء المستعجل مؤقت لا يمس بحقوق الطرفين التى تبقى محفوظة لتفصل فيها محكمة الموضوع (٢) .

٣٧٨ — ويختص القضاء المستعجل أيضاً بالحكم فى المنازعات التى تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص رى الأراضى المؤجرة إذا اتفق فى العقد على التزام المؤجر بذلك (٣) أو بتلك التى تحصل بين المالك ومستأجر المحجر بخصوص كيفية استغلاله وانتفاع المستأجر به (٤) أو بين المالك والمستأجر بخصوص إنشاء مبان فى العين المؤجرة تمهيداً لأدخال التيار الكهربائى بها (٥)

٣٧٩ — ويدخل فى اعتناء المستأجر بالعين المؤجرة ضرورة إقامته فيها هو أو أحد أقاربه أو أتباعه إن كانت منزلاً للسكنى لفتحها وتهويته وإجراء ما يلزم لصيانتها إنما يجوز له ترك العين وإغلاقها إذا قاربت مدة الايجار على الانتهاء وكانت حقوق المؤجر فى باقى الايجار مضمونة ، أو كان لدى المستأجر أسباب قوية تبرر ترك العين كزيادة عدد أفراد العائلة وضيق العين المؤجرة لسكنائها أو كبر تجارة المستأجر أو صناعته واحتياجه لمحل أكبر كل ذلك بشرط وجود تأمينات تضمن حقوق المؤجر فى الايجار حتى انتهاء العقد

٣٨٠ — ويجوز للمستأجر أيضاً ترك العين المؤجرة إذا تهدم بناؤها أو انعدمت منافعها أو أضحت بحالة خطيرة يخشى منها على حياته وحياة الموجودين معه أو

---

(١) كبريه ج ١ ص ١٨٣ نبذة ٣١٧ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٤٦ و ٧٤٨ و ٧٤٩

(٢) كبريه ج ١ ص ١٨٣ نبذة ٣١٧

(٣) برتان ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٧٤٩ ودى بليم ج ٢ ص ١٧٤ وباريس فى ٢٢ سبتمبر ١٨٣٦ المشار اليه فيه

(٤) دى بليم ج ٢ ص ١٧٤ وبرتان ص ٣٦٦ نبذة ٧٥٠ ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة بتنفيذ شروط العقد مع مراعاة ما جرت عليه العادة واللوائح الخاصة باستغلال المحاجر

(٥) برتان ج ٢ ص ٣٦٦ نبذة ٧٥١ ويجوز له التصريح للمؤجر بالبناء بالرغم من عمانية المستأجر فى ذلك



أضحت غير صحيحة أو غير قابلة للسكنى أو أصبح الدخول اليها متعذراً بسبب الأعمال التي تجريها جهة الإدارة أمامها (١) وإذا مانع المؤجر في التصريح للمستأجر بترك العين فيحق للقضاء المستعجل الأذن له بذلك مع حفظ الحقوق التي تنشأ من العقد لمحكمة الموضوع (٢).

٣٨١— وإذا حصل في العين ما يشين سمعتها ويؤثر على اعتبار السكان في شرفهم كضبط أحد المستأجرين يدير محله للدعارة السرية واتخاذ إجراءات معه بشأنها وافترض أمره فيجوز لباقي السكان تركها محافظة على شرفهم وصيانة لاعتبار عائلاتهم ، وإذا مانع المؤجر في ذلك فلقاضى الأمور المستعجلة التصريح لهم بتركها منعاً للأضرار الأدبية التي قد تحدث لهم بسبب استمرارهم في الإقامة فيها والتي قد يتعذر درؤها عند الالتجاء الى قاضى الموضوع لاستصدار حكم بفسخ الايجار بسبب طول اجراءات التقاضى أمامه (٣) مع حفظ حقوق الجميع لمحكمة الموضوع .

٣٨٢— ويختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم في الزام المستأجر برفع الأشياء الثقيلة التي يضعها في مدخل الأما كن المؤجرة له أو الأما كن الخاصة بالمستأجرين الآخرين ، أو في مدخل الباب العمومى للمنزل ، أو فى أى ممر يوصل إلى طبقاته المختلفة كما يختص بالحكم بالزامه برفع الأشياء الثقيلة التي يضعها في نفس العين المؤجرة على الأرضية أو فى السقف والتي قد تؤثر على بنائها أو متانتها وصلابتها (٤) .

---

(١) كبريه ج ١ ص ١٨٤ نبذة ٣١٩ واستئناف مختلط فى ٣١ مايو ١٩٣٣ المجازيت ٢٤ عدد ٢٨٥ ص ٢٩٤ رقم ٣٢٧

(٢) كبريه ج ١ ص ١٨٤ نبذة ٣١٩ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٤ نبذة ٤٨٢ وبودرى مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٨

(٣) كبريه ج ١ ص ١٨٤ نبذة ٣٢٠ وبازو ص ٢٥٧ ومورو نبذة ٢٠٦

(٤) برتان ج ٢ ص ٣٦٥ نبذة ٧٤٧ ودى بليم ج ٢ ص ١٧٢ و ١٧٣ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٥ نبذة ٤٨٥

٣٨٣ - كما يختص أيضاً بالحكم بالزامه برفع المواد القابلة للالتهاب أو الانفجار أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو الآلات الميكانيكية مهما كان نوعها (١).

٣٨٤ - وللمستأجر الحق قبل انتهاء مدة الايجار في بيع منقولاته وبضائعه الموجودة في العين المؤجرة بالمزاد العلني ، وإذا مانع المؤجر في ذلك بحجة إحداث ضوضاء أو صياح من شأنه إزعاج باقي السكان بسبب حصول البيع بالمزاد ، فلقاضى الأمور المستعجلة الحق في التصريح للمستأجر بالبيع في مواعيد معينة على أن يصعد المتفرجون والراغبون في الشراء إلى العين من سلم الخدم بدلاً من السلم العمومي ، إن رأى أن في صعودهم ونزولهم من السلم الأخير مضايقة لباقي السكان واتلافاً لبناء السلم (٢).

٣٨٥ - وإذا افق في عقد الايجار على أن المنشآت والاصلاحات والتحسينات وأوراق الزينة التي تلصق بالحيطان وأسلاك الكهرباء وجميع الأعمال التي يحدثها المستأجر في العين تبقى ملكاً للمؤجر بدون دفع شيء من ثمنها للمستأجر أو بعد دفع الثمن الذي يقدره الخبراء فللمؤجر الحق في الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة للتصريح له بمنع المستأجر من إزالتها أو اتلافها أو رفع ما يمكن رفعه منها (٣).

٣٨٦ - وإذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية وتركها المستأجر بوراً أو أهمل في زراعتها وترتب على ذلك ضرر للمؤجر فيجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بتعيين حارس قضائى لاستلامها وإدارتها بالزراعة وخلافه ، محافظة على حقوق المؤجر في الايجار ومنعاً من حصول تلف في طبيعة الأرض بسبب تركها بوراً وعدم تهيئتها للزراعة (٤).

٣٨٧ - وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص كيفية زراعة الأرض المؤجرة ولم ينص في عقد الايجار على طريقة ذلك فيختص قاضى الأمور المستعجلة

---

(١) مرنياك ج ٢ نفس المرجع

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٣ ودى بليم ج ٢ ص ١٧٥

(٣) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٥ ودى بليم ج ٢ ص ١١٥

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٦ نبذة ٤٩٠ واستئناف غلط في ١٩ مارس ١٩٢٤ الجازيت يناير ١٩٢٥

بتعيين خبير لمعاينة الأرض ومعرفة الطريقة التي يمكن بها زراعتها واستغلالها مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع (١).

ونظراً للاستعجال الذي يحوط المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص الانتفاع بالعين المؤجرة يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة الكاتبة في دائرته العين المؤجرة (٢).

## الفرع الثاني

المنازعات الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما انصت عليه في العقد

٣٨٨— يجب على المستأجر أن يستعمل الشيء المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه في العقد، فإذا استأجر داراً للسكنى فلا يجوز له أن يستعملها محلاً تجارياً وإن استأجر أطيافاً للزراعة فلا يجوز له استخدامها في صنع الآجر، وإن استأجر محلاً لتجارة الخردوات فلا يحق له استعماله داراً للسكنى، فإن فعل شيئاً من ذلك يوجب للمؤجر تبعاً لظروف الدعوى طلب فسخ التعاقد أمام محكمة الموضوع

٣٨٩— ويجوز للمؤجر في هذه الحالة الالتجاء إلى القضاء المستعجل لتعيين خبير للانتقال إلى العين المؤجرة وإثبات حالة المخالفة التي ارتكبها المستأجر في إساءة استعمال العين إنما هل يجوز له في هذه الحالة طلب طرده من العين بقرار من القضاء المستعجل؟

٣٩٠— الأصل أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضي بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا أساء استعمالها أو إذا استخدمها في غير ما أعدت له لتعلق ذلك بنزاع موضوعي خاص بالفسخ وعدمه يفصل فيه قاضي الموضوع وحده طبقاً لما يراه من ظروف الدعوى ووقائعها وقرائن أحوالها وما يتضح له من تفسير شروط

(١) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٤ وباريس في ٢٨ ديسمبر ١٨٥٣ وأرد في دي بلم ج ٢ ص ١٧٤

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٦٧ نبذة ٧٥٦ وباريس في ١٣ يونيو ١٨٦٨ باندكت ١٨٦٩ ص ١٠٤

الايجار ومعرفة قصد العاقدين عن ذلك (١) ويستثنى من ذلك الأحوال الثلاثة الآتية : —

٣٩١ — المادة الأولى — أن ينص في عقد الايجار على أن إخلال المستأجر بشرط من شروط الايجار يترتب عليه فسخ التعاقد من تلقاء نفسه أو بدون حكم قضائي وبغير حصول تأنيه أو انذار أو بعد حصول شيء من ذلك ، ففي هذه الحالة يجوز طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بمجرد حصول المخالفة وعدم وجود نزاع جدي في قيامها بعد من استيفاء الشروط التي علق عليها وقوع الفسخ — أما إذا حصل نزاع جدي في حصول المخالفة المذنوبة للمستأجر فتعذر الولاية عن القضاء المستعجل ويضحي قاضي الموضوع هو المختص وحده يبحث المخالفة موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً لما يراه بالفسخ أو برفض الدعوى (٢)

٣٩٢ — المادة الثمانية — إذا استعمل المستأجر العين المؤجرة لغرض مخل بالآداب كما إذا استخدمها في الدعارة السرية أو لاجتماع بعض الذنوة الخليعات فيها من وقت لآخر أو في غير ذلك مما يؤذي شرف السكان الآخرين والجيران ويؤثر على اعتبارهم وسمعتهم الأدبية (٣) فيجوز في هذه الحالة طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة محافظة على الآداب العامة وصيانة لحقوق المؤجر وحفظاً لاعتبار باقي المستأجرين والجيران ووضع حد للحالة الشاذة التي أوجدها المستأجر باستعماله العين في عمل غير شريف وترتب عليها تعكير راحة الجميع

٣٩٣ — ولا يشترط للحكم بالطرد أن يضبط المستأجر في حالة تلبس بمعرفة

---

(١) كبريه ج ١ ص ١٨٥ نبذة ٣٢٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٤٧١ وروان في ٣ مارس ١٨٨٠ سيري ١٨٨٠ ج ٢ ص ٣٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ العدد ٩ رقم ٣٠٣ .  
(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ و ٤ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ و ٣٨ ومرنيك ج ٢ ص ٣٣٤ ومصر أهلى مستعجل في ١٨ سبتمبر ١٩٣٥ مجلة الأحكام عدد ٣٢٢ السنة ٤ .  
(٣) مرنيك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٢٤١ وكبريه ج ١ ص ١٨٦ نبذة ٣٢٣ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٩ ودى بليم ج ٢ ص ١٥٠ وبازو ص ٢٧٠ وبرتان ج ٢ نبذة ١٩٠ وبودرى لاكتنرى وقامل مطول على الايجار ج ٢ نبذة ١٥٩١ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٦ وباريس في ١٥ يناير ١٨٧٨ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٨٠ و ٨ فبراير ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ٣٢ ومصر أهلى مستعجل في ٦ مارس ١٩٣٥ المحاماه العدد ٩ السنة ١٥ رقم ٣٠٣ .



الجهة الادارية أو القضائية المختصة أو يحرم ضده محضر مخالفة لادارة العين المؤجرة للدعارة، ويصدر حكم عليه فيها . بل يكفي في ذلك قيام الدليل المقنع لدى القاضى . المستعجل من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها على أن المستأجر يستخدم العين فى غرض غير شريف (١)

٣٩٤ — المادة الثالثة — اذا أحدث المستأجر تغييرا فى العين المؤجرة أو فى محتوياتها بدرجة تؤثر على كيانها أو على الغرض الاصلى من استعمالها أو اذا تعدد احداث تلف فيها بغرض الاضرار بالمؤجر كترك الماء عمدا يسيل من الحنفيات لمدة طويلة بقصد اتلاف المباني أو اذا أجرى فى العين أعمالا من شأنها اقلق راحة باقى السكان أو الجيران كاستعمال الآلات الموسيقية كالحساكى والبيانو والراديو ليل نهار بغير انقطاع، أو اذا كان نفس وجوده فى العين سببا لافلاق راحة السكان بسبب الاجتماعات المستمرة التى يقيمها فى العين أو بسبب المشاجرات التى تحصل بين الموجودين معه وبين باقى المستأجرين والسكان أو بينه وبين الآخرين فيختص قاضى الأمور المستعجلة فى جميع هذه الأحوال بالحكم بطرده من العين عند توافر الاستعجال محافظة على حقوق المؤجر وباقى السكان والجيران (٢)

٢٩٥ — ويختص القضاء المستعجل أيضا بالحكم بطرد الأشخاص الأجانب الذين يسئل لهم المستأجر السابق الوجود فى العين المؤجرة عند تركه لها خصوصا اذا كان فى وجودهم ما يؤثر على صفو السكان ويعكر من راحتهم متى كان عقد الايجار لا يخول للمستأجر الاصلى التأجير من الباطن (٣)

٣٩٦ — واذا أتى خادم المستأجر أعمالا تقلق راحة السكان أو تشين من سمعة المنزل أو تخرب بحقوق المؤجر فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده من خدمة سيده، بل يتعين فى هذه الحالة الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة ان كان لذلك وجه

(١) دى بليم ج ٢ ص ١٥٠ و مرنياك ٢ ص ٢١٦ ومصر أهلى مستعجل فى ٦ مارس ١٩٣٥ السابق الاشارة اليه وعكس ذلك كبرى ج ١ ص ١٨٦ وبازو ٢٥٩ وجيرار ص ١١٧ وباريس فى ٣ فبراير ١٨٨٣ سبرى ٨٤ ج ٢ ص ٦٨

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣١٦ نبذة ٤٧١ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٦ وباريس فى ١٠ ابريل ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ٣٠ و ١٨ نوفمبر ١٩١٢ جازيت دى باليه فى أول فبراير ١٩١٣ وبودرى مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٥٩١ وما بعدها

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣١٧ والسين فى ٩ مايو ١٩١٢ دالوز ٩١٣ ج ٢ ص ٢١٥

## الفرع الثالث

### المنازعات المتعلقة برفع الإيجار

٣٩٧ — يختص القضاء المستعجل بالحكم في ثلاثة اجراءات تحفظية ضمانا لحقوق المؤجر في الإيجار المتأخر قبل المستأجر .

أولاً — طرد المستأجر من العين المؤجرة

ثانياً — تعيين حارس على المنقولات الموجودة في العين والضامنة للإيجار للمحافظة عليها وصيانتها لحين التنفيذ عليها وبيعها

ثالثاً — التصريح للمؤجر ببيع هذه المنقولات في أحوال خاصة

٣٩٨ — ويشترط لاختصاصه في الحكم في هذه الاجراءات الثلاثة عدم المساس بالموضوع ويتعين عليه الامتناع عن الحكم فيها كلما حصل نزاع جدى بخصوص حق المؤجر في الإيجار

## المبحث الأول

في

### طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار

٣٩٩ — الإيجار إما أن يحصل بعقد مكتوب أو بغير عقد بالكتابة، وفي الحالة الأولى إما أن يشتمل التعاقد على شرط صريح فاسخ لمجرد التأخير في الإيجار أو لا يشتمل على ذلك وسنتكلم على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى طرد المستأجر في كل حالة على حدة

### ١ — التأخير الحاصل بالكتابة

١ — طرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار عند وجود شرط صريح فاسخ في العقد

٤٠٠ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند توافر الاستعجال في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في دفع الأجرة عند وجود شرط صريح

فاسخ في العقد ينص على فسخه عند التأخير في الايجار بمجرد قيام مخالفة التقصير في الوفاء أمامه واستيفاء الشروط والاجراءات التي اتفق على تعليق حصول الفسخ عليها (١). والسبب في ذلك أن المستأجر بقبوله الشرط الصريح الفاسخ مقدماً يعتبر موافقاً ضمناً على تغيير صفة وضع يده على العين عند قيام الشرط من يد مستأجر إلى يد غاصب يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطرده (٢)

٤٠١— ويتوفر الاستعجال في هذه الحالة من الضرر الذي قد يلحق بحقوق المؤجر فيما يستجد من الايجار إذا ظل المستأجر واضعاً اليد على العين بلا سبب أو صفة قانونية بعد حصول الفسخ بقوة القانون. ويجب لذلك درء هذا الضرر بطرد المستأجر من العين بقرار من القضاء المستعجل حتى يتمكن المؤجر من استغلالها بالتأجير لشخص آخر تربطه معه علاقة قانونية صحيحة

٤٠٢— ولا يشترط لحصول الفسخ بقوة القانون «de plein droit» في هذه الحالة ضرورة ذكر عبارات أو كلمات مخصوصة في الشرط المناسخ، بل يكفي لإيراد المعنى المطلوب كل ما يدل عليه من عبارات وكلمات متى اتضح منها أن الطرفين يقصدان وقوع الفسخ بمجرد حصول التأخير في دفع الأجرة سواء ذكر في العقد

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٣١ نبذة ٤٧٥ ودي بليم ج ٢ ص ١٣٩ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ١٨ وكاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٧٩ نبذة ٨٥ وما بعدها وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٢٩ وبودري مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٦ نبذة ١٥٩٣ وبرتان ج ٢ ص ٣٨١ نبذة ٧٨٤ وما بعدها وكيري ج ١ ص ١٩٧ نبذة ٣٢٥ وباريس في أول أغسطس ١٨٩٠ و ٢١ يناير ١٨٩١ و ١٨ يونيو ١٨٩١ سيري ج ٩٢ ص ٢٤٩ ودواي في ٧ مايو ١٨٥٦ سيري ٥٧ ج ٢ ص ٢٠٩ والنقض في ٢ يولي ١٨٦٠ سيري ١٨٦٠ ج ١ ص ٧٠٥ و ١٨ أبريل ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ وباريس في ٩ ديسمبر ١٨٨٤ و ١٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٩ يولي ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ١٣ والنقض في ٢٧ أبريل ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ ج ١ ص ٢٤٠ واستئناف مختلط في ١٧ أبريل ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٩٢ و ١٨ فبراير ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ١٢٤ و ٢٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١٢٦ و ١٣ ديسمبر ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ٣٩ و ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٧١ و ٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٥٤ و ٢٠ ديسمبر ٩٠٥ المجموعة ١٨ ص ٤٨ و ٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٣٤ و ٢ أبريل ٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠ و ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ و ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٩٣ و ١٧ يونيو ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ٢٧٨ ومصر أهلى مستعجل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ المحاماه العدد الثالث السنة ١٥ رقم ٩٤ ص ٢٦

(٢) استئناف مختلط في ٤ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٨ وتعليق المجلة عليه

أن الفسخ يقع بقوة القانون بمجرد التأخير في دفع الأجرة بغير تنبيه أو إنذار أو بعد إجراء تنبيه بالدفع وفوات مدة معينة بغير وفاء أو بعد عمل إنذار بالفسخ أو الدفع بغير نتيجة أو سواء نص في العقد على أن الفسخ يقع بدون حكم قضائي بعد التنبيه بالفسخ أو بغير حصول شيء من ذلك أو كان النص على أنه يحق للمؤجر عند التأخير في دفع الأيجار فسخ الأيجار حالا بدون ضرورة للحصول على حكم قضائي بالفسخ وبغير اتخاذ أية إجراءات رسمية — وتعليق حصول الفسخ في هذه الحالة الأخيرة على إرادة المؤجر وحدها لا يؤثر على صحة الشرط المذكور وأنه صريح في الدلالة على الفسخ الذي قصده العاقدان ونصا صراحة في العقد على حصوله بمجرد التأخير<sup>(١)</sup> — ويحق لقاضي الأمور المستعجلة بحث الشرط الخاص بذلك وتقديره لمعرفة ما إذا كان يؤدي إلى غرض العاقدين في الفسخ بقوة القانون لمجرد التقصير في الوفاء أم لا ، فإذا وصل من بحثه إلى خلاف ذلك أو حصل عنده شك في فصد العاقدين من الشرط لغموض عباراته وإبهام كلماته تعين عليه الحكم بعدم الاختصاص أو باحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيها إذا وافق الطرفان على ذلك إلا إذا كان مختصاً بنظر الدعوى والحكم بالطرد لسبب آخر كما سيأتي الكلام عليه بعد

ولا يتعدى القضاء المستعجل اختصاصه عند بحث غرض العاقدين من الألفاظ والعبارات التي ذكرها في العقد لأنه لا يرمى من ذلك إلى الفصل في الموضوع أو أصل الحق بل يقصد منه معرفة ما إذا كان يدخل في وظيفة الحكم في الدعوى أم لا — ومن المقرر أن للقضاء المستعجل الحق في بحث الوقائع والأمر التي تعرض أمامه والدفع التي تثار بغرض الحد من ولايته لمعرفة ما إذا كانت جدية من عدمه ويختص بنظر الدعوى أم لا حتى ولو مس في ذلك الموضوع<sup>(٢)</sup>

---

(١) استئناف محتلط في ٣ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٢٣٤ و ١٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠

Pour attribuer compétence au juge des référés en matière d'expulsion de lieux loués, il n'est pas nécessaire que le contrat en visant la résiliation renferme la formule sacramentelle que celle-ci se produira " de plein droit " s'il est stipulé que la résiliation peut être demandée sans faire une sommation.

ومصر أهلى في ٧ نوفمبر ١٩٢٤ المحاماه ١٥ العدد ٤ ص ٣٦٨ رقم ١٦١

(٢) جارسونية مرافعات ج ٨ ص ٣٢٧ نذرة ٣٠٠٩



٤٠٣— والفرق بين الشرط الصريح الفاسخ والشرط الضمني الذى يخوله القانون لأحد العاقدين في الالتزامات المتبادلة عند عدم وفاء الطرف الآخر بما عليه من واجبات والمؤسس في الاجارة على المادتين ١١٧ و ٣٨٨ مدنى أن الفسخ يقع في الحالة الأولى بمجرد حصول المخالفة التى علق عليها حصوله ولا يجوز بحسب الرأى الراجع لمحاكم الموضوع مع ثبوته لديها أن ترفض دعوى الفسخ إن طرحت أمامها متى ثبت لديها السبب الذى توقف عليه كما لا يحق للعاقد المقصر في التزامه أن يصحح مركزه القانونى ويتفادى الحكم بالفسخ بالقيام بوفاء الالتزام الذى قصر فيه أو بالعدول عن المخالفة التى وقع من أجلها الفسخ أو أن يدفع باساءة استعمال العاقد الآخر حقه في الفسخ — أما في الحالة الثانية فلا يقع الفسخ بمجرد التقصير في الوفاء أو حصول المخالفة لشروط العقد بل يجب رفع دعوى موضوعية واستصدار حكم به ومحاكم الموضوع حق النظر فيه والحكم بقبول الدعوى أو برفضها طبقا لما يتضح له من ظروف الدعوى ووقائعها والضرر الذى قد يحدث لرافع الدعوى من التقصير في الوفاء ولها الرأى الأعلى في ذلك على اعتبار أن كل ذلك من المسائل التى تدخل في تقديرها كما يجوز للعاقد المقصر تفادى حصول الفسخ بالوفاء بالتزامه أو إزالة المخالفة قبل صدور حكم نهائى بالفسخ (١)

٤٠٤— وهذه الأسباب هى التى جعلت القضاء المستعجل يتحد في القول باختصاصه في الحكم باخراج المستأجر الذى يقصر بالتزاماته من العين المؤجرة إذا ما انفق على الفسخ الصريح في التعاقد لمجرد حصول التقصير متى قام لديه الدليل الصحيح على حصول التقصير أو المخالفة لأنه لا يقضى في هذه الحالة في حق الفسخ من عدمه أى أصل الحق المترتب على عقد الايجار إنما يحكم بالطرد على اعتبار أن الفسخ موجود من نفسه وبقوة التعاقد والقانون وأن يد المستأجر على العين تصبح بعد حصوله بلا سبب أو صفة قانونية تخول له الحق في استعمال العين المؤجرة

٤٠٥— ومن الشروط التى اعتبرها علماء القانون وأحكام المحاكم في فرنسا كافية لحصول الفسخ بقوة القانون اتفاق العاقدين في عقد الايجار على أن الفسخ يقع من

---

(١) فتى باشا زغلول شرح القانون المدنى ص ١٥١ ومصر استثنائى في ٢٩ يولي ١٩٢٥ الحمام

تلقاء نفسه de plein droit لمجرد حصول التأخير في الإيجار بعد استيفاء شروط واجراءات مخصوصة (١) أو أنه يقع بدون حكم قضائي أو انذار رسمي بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ حصول انذار بسيط بالفسخ (٢) أو بعد مرور ثمان وأربعين ساعة من التنبيه على المستأجر بدفع الإيجار وعدم الوفاء بذلك (٣) أو أنه في حالة التأخير في دفع الإيجار ولو عن قسط واحد بعد التنبيه بالدفع يحق طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بدون لزوم للحصول على حكم بالفسخ من محكمة الموضوع (٤)

٤٠٦ — أما في مصر فقد قضت المحاكم المختلطة باعتبار الشرط الفاسخ متوافراً إذا اتفق في العقد على أنه في حالة التأخير في سداد الإيجار ولو في قسط واحد فللمؤجر الحق في طرد المستأجر من العين المؤجرة بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٥) أو إذا نص في العقد على أن التأخير في الدفع ينشأ عنه فسخ العقد بعد حصول انذار بالفسخ أو تنبيه بالدفع في مدة معينة وبأنه لا يلزم لحصوله واعتبار القضاء المستعجل مختصاً في الدعوى ذكر الفاظ وعبارات معينة والاقتصار على عبارة حصول الفسخ من تلقاء نفسه فقط ، بل يكفي في ذلك كل ما دل على الغرض من الفسخ من عبارات أوردها العاقدان في العقد بخصوص ذلك (٦) وهذا هو رأى القضاء الأهلي أيضاً (٧)

٤٠٧ — ونرى زيادة في الفائدة أن نأتي ببعض الأمثلة التي صادفتنا في حياتنا العملية والتي حوت شرطاً صريحاً فاسخاً

---

(١) جارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٩٩ وبودرى مطول مدني ج ٢ على الإيجار ص ١٠٦ نبذة ١٥٩٣ ومرنيك ج ٢ نبذة ٤٧٥ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٨ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ٣٨ و ٣٩ وباريس في ١٣ يناير و ٩ ديسمبر ١٨٨٦ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٢٣ و ٢٩ يولييه ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ٣١ و ٢٢ مارس ١٨٩٧ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ١٠

(٢) باريس في ٢٢ مايو ١٨٧٤ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨

(٣) باريس في ١١ فبراير ١٨٧٤ دالوز ١٠٥ ج ٢ ص ١٤٥

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٣٨

(٥) استئناف مختلط في ٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٤

(٦) استئناف مختلط في ٢ أبريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٨٠

(٧) مصر أهلي مستعجل في ٧ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٥ سنة ١٥ ص ٣٦١ رقم ١٦٨

أولاً — التأخير في تسديد الأجرة أو بعضها في موعد الاستحقاق يعطى المؤجر حق فسخ العقد بغير حاجة لأنذار أو تنبيه أو اجراء قانونى أيا كان وذلك بعد مرور أربع وعشرين ساعة من حصول التأخير وإثبات التأخير يكفى من اخطار بخطاب موصى عليه بحصوله

ثانياً — إذا تأخر المستأجر عن تسديد الأجرة أو بعض منها في موعد الاستحقاق يكون للمؤجر الخيار في تنفيذ شروط هذا العقد أو نسخه بغير حاجة لأنذار أو تنبيه أو اجراء قانونى أيا كان وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من حصول التأخير وإثبات التأخير يكفى فيه اخطار بخطاب موصى عليه

ثالثاً — إذا خالف المستأجر أى شرط من شروط عقد الايجار فـللمؤجر اعتبار الايجار مفسوخاً بمجرد حصول المخالفة بدون حاجة إلى تنبيه أو انذار أو تكليف بالوفاء أو بدون حاجة لاستصدار حكم قضائى أو انذار عدا تنبيه يرسل للمستأجر بالدفع أو بحصول الفسخ

رابعاً — في حالة تأخير المستأجر في دفع قسط واحد من أقساط الايجار يوم استحقاقه وبعد مضي ثلاثة أيام من اخطاره بواسطة محضر أو بخطاب موصى عليه فـللمؤجر أن يعتبر الايجارة ملغاة وأن يطرد المستأجر من المحل المؤجر بمقتضى أمر بسيط يستصدره من محكمة المواد المستعجلة

خامساً — إذا خالف المستأجر شرطاً من شروط عقد الايجار وخصوصاً الشرط الخاص بدفع الأجرة في مواعيدها فـللمؤجر الحق في اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بدون حاجة لآى إجراءات قانونية أو قضائية

٤٠٨ — أما إذا نص في العقد على العبارة الآتية ( فضلاً عن حق المؤجر في طلب فسخ الايجار وإخلاء العين أو في فسخ عقد الايجار من عدمه ) دون ذكر عبارات أخرى فترى أن هذه العبارة لا تؤدي إلى الاتفاق الصريح على حصول الفسخ بقوة القانون لمجرد التأخير في الايجار بل تؤكد حقاً قرره القانون للمؤجر في المادة ٣٨٨ مدنى بخصوص الشرط الفاسخ الضمنى في الالتزامات المتبادلة ويتعين لذلك بالرغم من وجود هذه العبارة طرح الدعوى أمام محكمة الموضوع للحكم فيها بالفسخ

لمساس القضاء بالأخلاء من قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

٤٠٩ - ولا يصح من هذا الشرط أو يغير من أثره بين العاقدين حصول إنذار من المؤجر باعتبار التعاقد منسوخا للتأخير فى الوفاء لأن الإنذار وهو من عمل المؤجر لا يكون رابطة قانونية أو مركزاً قانونياً جديداً غير وارد فى العقد وإنما يقرر واقعة موجودة أصلاً إذا تواجدت بموجب العقد وينبئ على المستأجر بحصولها بعد أن يسجل عاينه التفتيش فى الوفاء أو بارتكاب المخالفة التى علق عليها حصول الفسخ .

٤١٠ - وإذا اتفق فى عقد الإيجار على ضرورة استيفاء اجراءات خاصة وفوات وقت معين لحصول الفسخ بتمتة القانون كأجراء إنذار أو تنبيه بالدفع أو بالفسخ ومرور وقت معين عاينه قبل رفع الدعوى فيجب على المؤجر القيام بكل ذلك قبل اختتام المستأجر فى دعوى الأخلاء وإلا فتعتبر غير مقبولة بحالتها ويجب رفضها ولا يصح من مركز المؤجر فيها إجراء ما نص عليه العقد أثناء نظر الدعوى كما لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بالأخلاء مع النقص الوارد فيها والاستغناء عما اتفق عليه العاقدان بخصوص ذلك فى العقد لأن مأموريته فى هذه الحالة لا تتعدى تنفيذ شروط الإيجار كما هى دون اجراء أى تغيير أو تحوير فيها .

٤١١ - ولا يشترط فى التنبيه بالدفع أو بالفسخ أن يحصل بإنذار عن يد محضر إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك صراحة فى العقد وعلى ذلك فيمكن إجراؤه بخطاب موصى عليه أو برسالة بريقة أو حتى فى إعلان الدعوى إذا لم ينص فى العقد لوقوع الفسخ على ضرورة مرور وقت معين يمضي بعد حصول التنبيه إنما لا يكفى فى ذلك التنبيه الحاصل من المحضر على المستأجر بدفع الإيجار قبل توقيع الحجز التحفظى على منقولات لتعلقه بسداد الإيجار ولا شأن له كلية بتنفيذ مفعول الشرط الصريح الفاسخ

٤١٢ - والقول بضرورة اجراء التنبيه فى جميع الاحوال بإنذار عن يد محضر



حتى ولو لم ينص في العقد صراحة على ذلك يتنافى مع طبيعة الاستعجال والسرعة الواجبة للأجراءات التي تحصل في القضايا المستعجلة ويتعارض مع رغبة العاقدین التي قرراها في العقد خصوصاً وأن الفرق بين التنيه والاذار عن يد محضرواوضح ٤١٣— ويجب ألا يمر وقت طويل بعد حصول التنيه وقبل رفع الدعوى كـشهر أو شهرين مثلاً ، يمكن أن يستفاد منه عدول المؤجر عن التمسك بحقه في الفسخ وفي طلب الاخلاء بل يتعين رفع الدعوى في الوقت المناسب الذي لا يشك فيه على رغبة المؤجر في التمسك بحقه في الاخلاء لحصول الفسخ بقوة التعاقد أو القانون .

٤١٤— ولا يقوم مقام الشرط الصريح الفاسخ مجرد اتفاق العاقدین على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى الاخلاء عند التأخير في الايجار . أو لأن قاضي الأمور المستعجلة يستمد اختصاصه عند الحكم في دعوى الاخلاء للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ من كون المستأجر يضحى بعد حصول الفسخ بلا صفة قانونية تخول له الاستمرار في أشغال المحل المؤجر (١)

ثانياً — لأن الحكم بالاخلاء في هذه الحالة مع عدم وجود هذا الشرط معناه الحكم بفسخ العقد وهي مسألة موضوعية صرف لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لمنافاة ذلك لولايتة التي حددها القانون في المادة ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط و ٨٠٦ فرنسى

ثالثاً — لأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الاجراءات الوقفية التحفظية التي تعرض أمامه من النظام العام ، لا يجوز للعاقدین الاتفاق على خلافه صراحة أو ضمناً (٢).

---

(١) استئناف مختلط في ٢٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٢٧ المجموعة ٣٩ ص ١٥١ و ١٨ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٣٥  
(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٤ ابريل ١٩٢٥ المحاماه ١٥ عدد ٩ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤ و ١٣ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٦٢ ص ٧ واستئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ٣٩ و ٢٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٢٧ المجموعة ٣٩ ص ١٥١ و ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ المجازيت عدد ٢١ سنة ٢٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤ و ١٨ يونيه ١٩٢٥ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٨ رقم ٣٠

٤١٥- وللاعتبارات المتقدمة لا يشترط لتوافر الاختصاص في هذه الحالة ضرورة الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل مع وجود الشرط الصريح الفاسخ بل يكفي قيام هذا الشرط لتولد الاختصاص (١).

٤١٦- ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ تنازل المؤجر عن عقد الايجار لآخر وحلول التأخير محل المؤجر في حقوقه الناتجة عن الايجار ثم رفع المتنازل اليه دعوى الاخلاء بناء على ذلك حتى ولو نازع المستأجر في صحة التنازل (٢).

٤١٧- ولا يثقل من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بالمطالبة بالايجار المتأخر أو بالفسخ (٣)، أو بصحة الحجز (٤) أو التجاء المؤجر إلى محكمة الموضوع واستصدار حكم بالايجار المتأخر قبل رفع دعوى الاخلاء أمام القضاء المستعجل (٥) أو رفع دعوى من المستأجر أمام محكمة الموضوع عقب الدعوى المستعجلة بغرض تأخير الفصل فيها ووضع العراقيل للمؤجر في سبيل حصول على حكم بالاخلاء (٦).

فل يؤثر على طلب الاضواء للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ استئجار العين للبناء ووجود مبان للمستأجر عليها  
٤١٨- وإذا استأجر شخص أرضاً لاقامة مبان عليها واتفق في عقد الايجار

- 
- (١) استئناف مختلط في ١٨ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٣٥ و ٢٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣١ ص ٤٤٨ و ١٢ يناير ١٩٢٧ المجموعة ٣٩ ص ١٥١  
(٢) استئناف مختلط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٢٩  
(٣) باريس في ١١ فبراير ١٨٧٤ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ١٤٥ و ٩ ديسمبر ١٨٨٤ و ١٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٩ يولي ١٨٩٦ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ٣١ والنقض في ٢٧ أبريل ١٩٠٤ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٢٤٠ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٩ وبودري مطيل على الايجار ج ٢ ص ١٠٧ نبذة ١٥٩٥  
(٤) باريس في ٢٢ مارس ١٨٩٧ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ١٠ وبودري مطول على الايجار ج ٢ ص ١٠٧ نبذة ١٥٩٥ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٩ وبرتان ج ٢ ص ١٧٢ وبازو ص ٣١٣ ومورو نبذة ٣٣٦ و ٣٨٩ ومصر أهلى مستعجل في ١١ يناير ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٧٩ وعكس ذلك جيران ص ٢٨٨  
(٥) استئناف مختلط في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣٠ ص ١٨٨ رقم ٤٩٣  
(٦) استئناف مختلط في ٥ ديسمبر ١٩٢٦ المجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣١ رقم ٣٦

على أن تبقى ملكية المبنى للمستأجر طوال مدة الإيجار وتصبح ملكا للمؤجر بعد ذلك ، واشترط في بند آخر على أن التأخير في سداد الإيجار كله أو بعضه ينشأ عنه فسخ التعاقد من تلقاء نفسه بدون تنبيه أو إنذار ، وتأخر المستأجر في سداد مبلغ من الإيجار ووقع الفسخ لهذا السبب فالمؤجر الحق في طرده من العين المؤجرة بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بالرغم من الشرط الخاص بالملكية مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بذلك ، وفيما إذا كان للمستأجر الحق في المطالبة بثمن المبنى كلها أو بعضها والمقدار الواجب المطالبة به لمحكمة الموضوع

أولاً — لعدم وجود أى تعارض بين الشرط الصريح الفاسخ الخاص بوفاء الإيجار وبين الشرط المتعلق بملكية المستأجر للمبنى ما دام عقد الإيجار قائماً .  
ثانياً — لعدم وجود أى غموض فى هذين الشرطين يترتب عايه انعدام ولاية القضاء المستعجل فى نظر الدعوى .

ثالثاً : لأنه لا يجوز للمستأجر فى هذه الحالة التمسك بحق حبس المبنى التى شيدها على العين حتى يسدد له المؤجر قيمتها لتنازله ضمناً عن هذا الحق بموافقة على الشرط الصريح الفاسخ عند التأخير فى الإيجار

وللمستأجر فى هذه الحالة - محافظة على حقوقه فى الموضوع بخصوص المبنى التى شيدها على العين - طلب تعيين خبير لإثبات حالتها ومعرفة مقدار تكاليفها وأجرة العمل والمؤونة ومقدار مازادته المبنى فى قيمة الأرض ليكون ذلك عدة له أمام محكمة الموضوع عند المطالبة بحقه أمامها (١)

عرض المستأجر الإيجار المتأخر عقب حصول الفسخ اتفاقاً وحق يؤثر  
على مؤثره فى طلب الإيجار

٤١٩ — وقد اختلف فيما إذا كان عرض المستأجر على المؤجر الإيجار المتأخر عقب حصول الفسخ اتفاقاً واستلام المؤجر أو وكياله للأجرة يؤثر على حق المؤجر فى طلب الأخلاء أمام القضاء المستعجل ، فقال بعض شراح القانون الفرنسى بأن هذا العرض لا يخول

(١) استئناف مختلط فى ٢١ فبراير ١٩٣٤ المجازيت عدد ٢٨٥ سنة ٢٤ رقم ٣٣٣ ص ٢١٨

للقضاء المذكور الحق في رفض طلب الاخلاء لحصول الفسخ بمجرد التأخير في الوفاء طبقاً للاتفاق الذي هو شريعة العاقدين ، ويجب على المحاكم الأخذ به (١) واخذت بهذا الرأي محكمة الاستئناف المختلطة في بعض أحكامها ، وقضت بوجوب الحكم بالأخلاء حتى مع عرض المستأجر مبلغ الايجار المتأخر ومصاريف الدعوى (٢) وقال البعض الآخر ومعه أغلب أحكام القضاء الفرنسي بأن العرض في هذه الحالة ولو أنه لا يمنع من وقوع الفسخ الذي حصل فعلاً برغبة العاقدين في عقد الايجار قبل إجراء العرض إلا أنه يخول للقضاء المستعجل الحق في رفض دعوى الاخلاء لعدم وجود وجه للاستعجال ، وعلى هذا الرأي سار قضاء محكمة الاستئناف المختلطة في أغلب أحكامه (٣)

ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لمطابقته لروح القانون وشروط اختصاص القضاء المستعجل ، وطبيعة قراراته (٤) للأسباب الآتية

أولاً: يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للحكم باخلاء العين المؤجرة في حالة تأخير المستأجر في دفع الايجار توافر الاستعجال أى الخطر الحقيقي على حقوق المؤجر في الايجار بسبب استمرار المستأجر في العين المؤجرة حتى ولو نص في العقد على أن التأخير في الوفاء يترتب عليه الفسخ بقوة القانون فاذا انعدم الاستعجال زالت عنه ولاية الحكم بالأخلاء (٥)

ثانياً — لا شك أن بدفع المستأجر كامل الايجار المستحق عليه حتى بعد التنبيه عليه بالفسخ ينعدم الاستعجال المكون لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالأخلاء (٦)

ثالثاً — ان قرار قاضي الأمور المستعجلة بالأخلاء مؤقت صرف يمكن العدول

(١) كبريه ج ١ ص ١٩٠ نبذة ٣٣٠ ومورو نبذة ٣٤٠

(٢) استئناف مختلط في ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٧١ و ٩ مارس ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ١٥٤

و ١٧ يونيو ١٩٠١ المجموعة ٢٠ ص ٢٧٨

(٣) الاستئناف في ٣ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧ و ٢٦ أكتوبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١

(٤) مصر أهلى مستعجل في ١٩ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٦ السنة ١٥ رقم ٢٠٧ ص ٥٣

(٥) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥ واستئناف مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١

(٦) مصر أهلى مستعجل في ٩٩ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه العدد ٦ السنة ١٥ رقم ٢٠٧ ص ٥٣



عنه إذا انتهت الحالة التي أوجبت حصوله أو إذا حصل تغيير في مركز الطرفين القانوني أو في وقائع الدعوى المادية .

رابعاً — استقر العلم والقضاء في فرنسا على أحقية المستأجر في طلب إعادة يده على العقار المؤجر بقرار يصدر من قاضي الأمور المستعجلة حتى بعد الحكم الصادر بالاخلاء بعرض الايجار المتأخر على المؤجر عرضاً حقيقياً لحصول تغيير مادي في الوقائع بسبب هذا العرض ، فمن باب أولى يحق له أن يتفادى الحكم بالاخلاء أمام القاضي المذكور بعرض كامل الايجار مع المصاريف بدون قيد أو شرط (١) .

خامساً — لأن الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بعدم الاختصاص لعدم توافر الاستعجال لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام محكمة الموضوع ولا يؤثر عليها عند النظر في مفعول الشرط الصريح الفاسخ وأثره بالنسبة للعاقدين وفي عدم أحقية أحدهما بالرغم من حصوله بقوة التعاقد في الرجوع إلى التعاقد الأصلي إلا برضاء الطرف الآخر .

٤٢٠ — ولا يمنع من الأخذ بهذا الرأي الأخير وجود نص في العقد يقضي على أن عرض الايجار بالجلسة أو استلامه لا يؤثر على حق المؤجر في طلب الاخلاء .

٤٢١ — أما إذا سدد المستأجر قبل رفع الدعوى أو في أثنائها وبعد وقوع الفسخ جزءاً من الايجار المتأخر قبله فلا يؤثر ذلك على حق المؤجر في طلب الاخلاء لحصول الفسخ بقوة القانون إلا إذا ظهر من ظروف الدعوى ووقائعها أن المؤجر عند قبوله الايجار مجزأ تنازل ضمناً عن حقه في طلب الاخلاء .

٤٢٢ — وإذا نص في عقد الايجار على أنه لا يجوز للمستأجر بأي حال من الأحوال تأخير الايجار لأي سبب كان أو خصم مبلغ منه بحجة وجود مقاصة لدين له في ذمة المؤجر أو لأي ادعاء آخر أو ايداعه في إحدى خزائن المحكمة فلا يجوز للمستأجر مخالفة هذا الشرط وخصم مبلغ من الايجار بطريق المقاصة أو لأي سبب آخر بل يتعين عليه دفع الايجار بالكامل للمؤجر تنفيذاً للشرط ، ولا يحق لقاضي الأمور المستعجلة رفض طلب الاخلاء بدعوى حصول المقاصة

(٦) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥ والنقض الفرنسي في ٧ يولييه ١٨٧٣ دالوز ٧٤ ج ١ ص ١٩

المذكورة إلا إذا كانت المبالغ التي قام المستأجر بسدادها نيابة عن المؤجر ، ويطلب بخصمها من الايجار ضرورية لانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ومنصوص في العقد على التزام المؤجر بسدادها كدفع أجرة المياه الملزم بها المؤجر عند عدم وفاء الأخير بها وتهديد الشركة بقطع المياه عن العين المؤجرة أو حصول الصرف في اجراء اصلاحات ضرورية ولازمة لما كينة رى مخصصة لرى الاطيان المؤجرة اتفق في العقد على التزام المؤجر باصلاحها ولم يقم باصلاحها في الوقت المناسب ، ففي هذه الحالة يحوز لقاضى الامور المستعجلة عند دفع المستأجر باقى الايجار والمصاريف رفض الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال وترك الفصل في مسألة أحقية المستأجر في عمل المقاصة القضائية من عدمه وتأثير ذلك على الشرط الفاسخ الصريح الوارد في العقد لمحكمة الموضوع (١)

هل يجوز لقاضى الامور المستعجلة عذر المحكم في دعوى الاضرار

اعطاء المتأخر مهلة لرفع الايجار المتأخر أو الاضرار

٤٢٣ — اختلاف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على اختصاص القضاء المستعجل عند نظر دعوى الاخلاء للتأخير في الايجار في اعطاء المستأجر مهلة قضائية لدفع الايجار المتأخر أو الاخلاء ، فقرر البعض باختصاصه بذلك أسوة بقاضى الموضوع استنادا الى نص المادة ١٢٤٤ مدنى فرنسى (٢) وقال البعض الآخر بعدم اختصاصه في اعطاء مهلة للدفع اتعاق ذلك بأجراء قطعى لا يدخل في ولايته الحكم فيه وانما يختص فقط في اعطاء مهلة للاخلاء اذا رأى من ظروف الدعوى ووقائعها عدم الحاق ضرر بحقوق المؤجر من اعطاء المهلة كوجود تأمين تقدى أو عقارى يمكن الرجوع عليه بحق المؤجر في الايجار المتأخر أو حصول حجز تحفظى على منقولات في العين المؤجرة قد يكفى ثمنها لسداد الايجار (٣) وهذا الرأى الاخير هو الراجح والمعمول به قضاء (٤)

(١) استئناف مختلط في ٢٦ اكتوبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١

(٢) دى بليم ج ١ ص ٤٥٠ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٠ والبانديك على الايجار ج ٣ نبذة ١٥٧٦

(٣) كيريه ج ١ ص ١٩٤ نبذة ٣٣٥ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٨ وبرتان ج ٢ ص ٨٩١

نبذة ٧٩٢ وباريس في ١٨ فبراير ١٨٧٤ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ١٤٥ و ١٦ يولي ١٩٠٠ البانديك ١٩٠٢

ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٥ اكتوبر ١٩١٥ دالوز ١٩١٦ ج ٢ ص ٢٩

(٤) كيريه المرجع المتقدم ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٨٨

٤٢٤ — أما في مصر فقد قضى قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة جواز اعطاء مهلة للمستأجر لدفع الايجار على أن يلتجأ في أثناءها الى محكمة الموضوع لبحث حالته وتقرير المهلة التي تراها بحكم قاطع في الموضوع واستند في اعطاء المهلة الى: أورو الأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر أثناء الحرب الاوروبية . ثانيا حسن معاملة المستأجر في دفع الايجار طوال المدة السابقة على التأخير ثالثا جمل المستأجر لثاية مهنة أو حرفة أخرى يمكنه الكسب منها خلاف مهنته التي استأجر العين من أجلها وهي ادارة الفنادق . رابعا وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن وفاء الايجار المتأخر . خامسا تعهد المستأجر بدفع الايجار الذي يستحق في أثناء مدة المهلة (١) وأشار الحكم المذكور الى قرارين صادرين من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في ١٢ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ألا أن رأى الراجع والمعمول به بأحكام القضاء العالى المختلط هو عدم اختصاص القضاء المستعجل في اعطاء مهلة للدفع أو الاخلاء حتى ولو نص في الحكم عن تكليف المستأجر بالالتجاء الى محكمة الموضوع لتأكيد المهلة أثناء المدة التي تقررت له من القضاء المستعجل لمساس ذلك بالموضوع أو اصل الحق لتعلقه باجراء قطعى لا يدخل في وظيفته الحكم فيه (٢) وباختصاص القضاء المستعجل فقط في اعطاء المستأجر مهلة للاخلاء لبحث فيها عن مكان آخر ينقل اليه أمتعه أو محل عمله أو تجارته أو صناعته اذا اتضح له من ظروف الدعوى وملابساتها أن حالة المستأجر تستدعى ذلك وأن لا خطر على حقوق المؤجر في الايجار المتأخر وما يستجد منه في أثناء المهلة حتى تنفيذ حكم الاخلاء لوجود كفالة شخصية أو عيضة تضمن الوفاء أو لكون المنقولات الموجودة في العين ذات قيمة ويكفي ثمنها اذا بيعت لسداد الايجار المتأخر (٣)

---

(١) مصر مختلط مستعجل الجازيت اكتوبر ١٩١٥ ص ١٨٥ رقم ١٧٩ في دعوى الاخلاء التي رفضها مالك فندق ناسيونال على المستأجر

(٢) استئناف مختلط في ٢ فبراير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٤٢ و ٤ يونيو ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣١ رقم ٣٧

(٣) استئناف مختلط في ٧ مايو ١٩٢٤ و ١٢ يونيو ١٩٢٤ الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٦٤ و ٦١ رقم ٧٧ و ٩٠ و ٣٠ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦

ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لمطابقة للقانون والمنطق وعدم تعارضه مع الولاية التي قررها القانون للقضاء المستعجل

٢ - طرد المستأجر من العين المؤجرة عند التأخير في الإيجار وعدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد

٤٢٥ - إذا لم يتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ عند التأخير في الإيجار فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار مهما كانت قيمة الإيجار المتأخر لتعاق الحكم بالطرد والاخلاء في هذه الحالة بفسخ التعاقد أى أصل موضوع الحق الأمر الخارج عن اختصاصه الفصل فيه (١)

٤٢٦ - ويستثنى من ذلك حالة كون الأشياء أو المنقولات الموجودة في العين المؤجرة لا تفي بسداد الإيجار المتأخر فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بطرد المستأجر من العين محافظة على حقوق المؤجر فيما يستجد من الإيجار

٤٢٧ - ويستعد القضاء المذكور حق الطرد في هذه الحالة في فرنسا من نص المادة ١٧٥٢ مدني التي تنص على جواز طرد المستأجر من العين المؤجرة إذا كانت منزلاً أو حانوتاً أو أرضاً غير زراعية أن لم يضع فيها المستأجر منقولات تكفي لضمان الإيجار إذا لم يقدم تأميناً مالياً أو عينياً أو شخصياً يكفل وفاة الإيجار وبأن هذا النص ولو أنه

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣١٩ نبذة ٤٧٣ ويوش نبذة ١٢ وبازو ص ٢٥٤ و ٢٥٥ وبودري لاكتري مطول على الإيجار ج ٢ ص ١٠٦ نبذة ١٥٩٢ وباريس في ١٣ يناير ١٨٨٦ وأول أغسطس ١٨٩٠ و ١٨ يونيو ١٨٩١ الباندكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ وكان في ٧ أكتوبر ١٩٠٥ الذي أشار إليه مرنياك في تعليقه . ومصر أهلى مستعجل في ٢١ أكتوبر ١٩٣٤ محاماه العدد الثالث السنة ١٥ رقم ٩٤ ص ٢٠٦ وعكس ذلك دى بليم ج ٢ ص ١٣٩ وما بعدها وبرتان ج ٢ نبذة ٧٨٤ و Agnel على الإيجار نبذة ٩٩٢ . وكيري ج ١ ص ١٨٩ نبذة ٣٢٨ . وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢ ج ٥ ص ٣٧٩ وتقرر بالاختصاص في الحكم بالطرد للتأخير في الإيجار في جميع الأحوال بالرغم من عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ ضيانة لحقوق المؤجر على اعتبار ان الطرد إجراء مؤقت لا يفصل في موضوع الخصومة ولا يؤدي إلى الفسخ وهذا الرأي مرجوح وغير معمول به



لم يقرر صراحة اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد إلا أن العلم والقضاء هناك متفق على اختصاصه بذلك .

أولاً : لذكر المشرع كلمة الطرد بدلا من كلمة الفسخ

ثانياً : لمنع الضرر الذي قد يلحق بحقوق المؤجر من استمرار المستأجر شاغلا للعين المؤجرة مع عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تكفل للمؤجر الحصول على حقه في الايجار المتأخر من ثمنها بالامتياز عن عداه عملاً بنص المادة ٢١٠٣ مدني (١)

٤٢٨ — أما في مصر فلو أن نص المادتين ٤٦٦ مدني مختلط و ٣٨١ أهلي لم يذكر عبارة حق المؤجر في طلب طرد المستأجر من العين عند عدم قيام الأخير بوضع منقولات في العين تنفي قيمتها بتأمين الايجار بالكيفية الموضحة فيهما كما فعلت المادة الفرنسية وأوجب فقط على المستأجر القيام بهذا الالتزام على اعتبار أنه يجوز للمؤجر طلب فسخ العقد أمام محكمة الموضوع عند التقصير في أدائه ، إلا أن الرأي الصحيح الذي استقر عليه القضاء المختلط والأهلي هو اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة عند التأخير في الايجار وعدم وجود منقولات في العين المؤجرة أسوة بما جرى عليه العلم والقضاء في فرنسا صيانة لحقوق المؤجر فيما يستجد من الايجار ومنعاً من الضرر الذي قد يلحق بها من تراكم الايجار في ذمة المستأجر اذا استمر في العين المؤجرة حتى يفصل قاضي الموضوع في دعوى الفسخ (٢)

ونرى الأخذ بهذا الرأي لعدالته وموافقته لروح القانون للأسباب الآتية :

أولاً : لأن الحكم الصادر بالاخلاء من القضاء المستعجل اجراء مؤقت تقضي به

---

(١) جارسونيه ج ٨ ص ٢٩٩ ومرنيك ج ٢ نبذة ٤٧٢ وباريس في ٢١ ابريل ١٨٦٠ دالوز ج ٦٠ ج ٢ ص ١١٠ و ٢١ يولييه ١٨٦٠ دالوز ج ٦٠ ص ٣١٨ و ١٠ مارس ١٨٧٣ دالوز ج ٧٨ ص ٢ ص ١٧٧ وبازو ص ٢٥٤ و ٢٥٥ وكاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٧٩ نبذة ٨٥ وما بعدها والنقض الفرنسي في ٢٧ فبراير ١٩٠٧ دالوز ج ٥ ص ٢٠

(٢) استئناف مختلط في ٧ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت ابريل ١٩٢٨ ص ١٤٤ رقم ١٦١ و ٤ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٠٠ ومصر أهلي مستعجل في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٤ محاماه ١٥ عدد ٣ ص ٢٠٦ رقم ٩٤

الضرورة الملجئة لا يتقيد به قاضي الموضوع بل له أن يعدل عنه ويلغيه أو يؤكدَه طبقاً لما يراه من وقائع الدعوى المطروحة أمامه : ثانياً : يشترط لاختصاص القضاء المستعجل توافر الاستعجال في الدعوى المطروحة أمامه أى الخطر الذى لا يمكن تلافيه أو درؤه أو تعويضه مستقبلاً إذا التجأ إلى قاضى الموضوع ولو قصرت مواعيد التقاضى أمامه ولا شك أن فى استمرار المستأجر منتفعاً بالعين المؤجرة مع التأخير فى الايجار وعدم وجود منقولات فى العين تكفى لوفاء الايجار حتى تقضى محكمة الموضوع بالفسخ بعد مدة قد يطول أمدها ضرراً مؤكداً بحقوق المؤجر فى الايجار المتأخر لا يمكن تلافيه بعد ذلك إلا إذا تدخل القضاء المستعجل ووضع حد للحالة الشاذة التى أوجدها المستأجر بعدم القيام بالتزام خرضه عليه القانون تأميناً لحقوق المؤجر قبله وذلك بطرده مؤقتاً من العين المؤجرة ٤٢٩ - ويمكن اثبات عدم كفاية المنقولات الموجودة فى العين لضمان الايجار إما من واقع محضر الحجز الذى يوقعه المحضر وفاء للايجار المتأخر أو من واقع محضر عدم الوجود أو أى محضر آخر يوقعه المحضر ويثبت فيه المنقولات الموجودة فى العين ووصفها ومفرداتها وثمنها

٤٣٠ - وإذا حصل نزاع فى ذلك فللقاضى الأمور المستعجلة أن يندب أحد المحضرين الموثوق بكفاءتهم أو أحد الخبراء بحسب أهمية النزاع وصنف المنقولات أو البضائع المملوكة اثبات حالتها للانتقال إلى العين المؤجرة ومعاينة المنقولات الموجودة فيها وبيان وصفها وقيمتها بالتقريب كما يجوز للقاضى الانتقال بنفسه إلى العين لأجراء ذلك ثم تأجيل نظر الدعوى للجلسة التالية القريبة للفصل فى الموضوع بالطرد أو بالرفض طبقاً لما يظهر له من تقرير الخبير أو المحضر الذى عينه (١) ويجوز للمستأجر فى هذه الحالة منع الحكم بالاخلاء بعرض الايجار المتأخر فى ذمته فى الجلسة أو بأحضار منقولات تضمن وفاء الايجار إنما يتعين إلزامه بمصاريف الدعوى لتسبيه فيها (٢)

#### ب - التأخير الحاصل بغير كتابة

٤٣١ - وإذا حصل التأجير شفويّاً أى بغير عقد مكتوب فالرأى المعمول به

(١) كبريه ج ١ ص ٢٠١ نبذة ٣٥٢

(٢) كبريه ج ١ ص ١٩٠ نبذة ٣٢٩

في قضاء محكمة باريس في فرنسا اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة في الحكم بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار في جميع الأحوال بدون تمييز بين ما إذا كانت المنقولات الموجودة في العين كافية لضمان الإيجار أم لا (١) ولم نعثر على حكم من المحاكم المختلطة في هذا الموضوع

٤٣٢- ونرى عدم الأخذ بهذا الرأي وحصر اختصاصه فقط في حالة عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن وفاء الإيجار أسوة بالتأجير الحاصل بالكتابة للأسباب الآتية : أولاً لأن الرأي الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار عند توافر إحدى حالتين الأولى وجود شرط صريح فاسخ في العقد بخصوص ذلك الثانية عدم وجود منقولات في العين المؤجرة تضمن وفاء الإيجار من ثمنها ثانياً لأن اختصاصه في الحالة الأولى مبني على كون المستأجر يعتبر واضعاً اليد على العين بلا سبب أو صفة قانونية بمجرد حصول الفسخ اتفاقاً للتأخير في الإيجار يحق معه تدخّل القضاء المستعجل لطرده من العين محافظة على حقوق المؤجر فيما يستجد من الإيجار بعد حصول الفسخ وتمكيناً للمؤجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بتأجيرها لشخص آخر يتعاقد معه بالشروط التي يراها ، خصوصاً وأن تنفيذ حكم الأخلاء يحصل على مسئولية ومخاطرة الأمر غير المتوافر في حالة التأجير الحاصل بغير كتابة والذي يجب فيه إطراد المستأجر من العين رفع دعوى بالفسخ طبقاً لنصوص المواد ٣٨٨ مدني أهلي و٤٧٣ مختلط - أما في الحالة الثانية فينشأ من الخطر الذي قد يلحق بحقوق المؤجر من استمرار المستأجر شاغلاً للعين بالرغم من مشغولية ذمته بالإيجار عند عدم وجود الضمان الذي نص عليه القانون تأميناً لهذه الحقوق والذي يجب لابقائه وعدم استفحال ضرره طرد المستأجر من العين المؤجرة لانتفاع المؤجر بها بتأجيرها لآخر مأمون الجانب (٢) أن عدم تحرير عقد بالإيجار لا يبرر وحده الاستعجال المكون لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة إذا كانت ظروف ووقائع الدعوى تنطق بعدم وجوده

(١) كاريه وشوفو مرافعات ج ٩ من ١٧٨ نبذة ٨٤

### مبحث

في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في بحث المنازعات التي يثيرها المستأجر أثناء  
دعوى الطرد للتأجير في الإيجار لمنع الحكم فيها

٤٣٣ — لقاضي الأمور المستعجلة بحث أوجه النزاع الموضوعية التي يتقدم بها  
المستأجر في دعوى الإخلاء المرفوعة عليه لشل اختصاصه عن الحكم فيها، فإن وصل إلى جديتها  
من ظاهر مستندات القضية قضى بعدم ولايته في الحكم فيها حتى مع وجود الشرط  
الصريح الفاسخ في العقد — أما إذا ظهر له عكس ذلك وأنه قصد منها وضع العراقيل  
في اختصاصه بغرض تعطيل الدعوى فقط ضرب بها عرض الحائط وقضى في  
موضوع الدعوى (١).

٤٣٤ — وايس للتأضي المذكور عند البحث في المنازعات أن يفصل في هذه حقيقة المسائل  
المتنازع عليها ومدى تأثيرها على حقوق الطرفين — الأمر المنوط بقاضي الموضوع وحده  
بل يجب عليه بحث النقطتين الآتيتين فقط : الأولى ما إذا كانت هذه المسائل لها ظل  
من الصواب من ظاهر مستندات الدعوى أم لا . الثانية — إما إذا كان يجب الفصل  
فيها أولا من محكمة الموضوع قبل الحكم بالإخلاء وبمعنى أوضح ما إذا كان حكم  
الإخلاء الذي سيصدره يفصل فيها ضمنا ويؤثر بذلك على الحقوق التي تقوم عليها  
أم لا (٢)

٤٣٥ — ومن المنازعات غير الجدية التي لا تمنع من اختصاصه في الحكم في الدعوى  
أولاً — ادعاء المستأجر وجود حساب بينه وبين المؤجر أو قيامه بأجراء إصلاحات في  
العين المؤجرة إذا ظهر من أقواله في الجلسة مشغولية ذمته بمبالغ من الإيجار بعد  
خصم نتيجة الحساب وقيمة الإصلاحات المقول بها (٣)

ثانياً — إثارة المستأجر منازعات حول حقيقة التعاقد وما إذا كان يعتبر إيجارا

(١) كبريه ج ١ ص ١٩١ نبذة ٣٣١

(٢) مصر أهلى مستعجل المحاماه ١٦ عدد ٦ ص ٦٢٦ رقم ٢٧٥

(٣) مصر أهلى مستعجل في ٢١ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٦٥ ص ٩



أو حكراً إذا اتضح من مطالعة العمد أنه أيجار لآخر ولا يكفي لجدية الطعن على صحة عقد الإيجار في هذه الحالة ادعاء المستأجر عدم معرفة القراءة والكتابة (١)

ثالثاً — ادعاء المستأجر شراء العين المؤجرة إذا اتضح من ظروف الدعوى أنه لم ينفذ عقد البيع بل تقابل عنه (٢)

رابعاً — إدعاء المستأجر وجود العين المؤجرة في حالة سيئة بدرجة تقال من ارتفاعها أو وجود عيوب خفية في مبانيها تؤثر على هذا الارتفاع إذا تبين من أقواله عدم جدية ذلك وعدم إخطار المؤجر بذلك في الوقت المناسب لاتخاذ ما يلزم نحو إصلاحها (٣) وغير ذلك من المنازعات التي لا تلبس رداء من الحقيقة الظاهرة والمتروك تقديرها للقضاء المستعجل .

٤٣٦ — إنما لا يختص بالحكم في دعوى الاخلاء بالرغم من الشرط الصريح الفاسخ في الأحوال الآتية

أولاً — عند قيام نزاع جدي في حقيقة الإيجار المتأخر في ذمة المستأجر لوجود حساب جار بين الطرفين من الشركة القائمة بينهما والمعترف بها من المؤجر (٤)

ثانياً — حصول نزاع في صحة العرض الحاصل من المستأجر عن الإيجار بطريق البريد وما إذا كان يكفي قانوناً لبراءة ذمته من الإيجار المتأخر (٥)

ثالثاً — إذا دفع المستأجر بحقه في الرجوع على المؤجر بتضمينات لعدم قيامه بالالتزامات التي قررها القانون أو المتفق عليها في العقد أو لحصول تعرض مادي أو قانوني من نفس المؤجر أو لعدم قيام المؤجر بالاصلاحيات الضرورية اللازمة لصيانة العين المؤجرة إذا اتضح من وقائع الدعوى جدية كل ذلك كصدور حكم على

---

(١) استئناف مختلط في ٣ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٠ رقم ٣٤

(٢) باريس في ٢٢ مارس ١٨٩٧ دالوز ٩٧ ج ٢ ص ١٠

(٣) كيرييه ج ١ ص ١٩٢ نبذة ٣٣٢

(٤) استئناف مختلط في ٩ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧ .

(٥) استئناف مختلط في ٩ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧

المؤجر بإجراء الاصلاحات الضرورية أو ثبوت ضرورة ذلك من تقرير خبير تعين في دعوى إثبات حالة رفعها المستأجر على المؤجر قبل طلب الاخلاء (١)

رابعاً - اذا دفع المستأجر بمحصول تعرض قانوني له من الغير في الانتفاع ببعض أو كل الأرض المؤجرة يترتب عليه عدم معرفة حقيقة مساحة الأطنان المتفع بها ومقدار الايجار المستحق عليها إذا ظهر من ظروف القضية ومستندات الطرفين جدية الدفع - ولا يؤثر على ذلك كون الحكم الصادر لمصلحة المتعرض ابتداءً ومحل طعن أمام محكمة الاستئناف ما دام التعرض حاصلًا بالفعل في بعض الأرض المؤجرة (٢)

خامساً - حصول نزاع في قيمة الاصلاحات التي قام بها المستأجر والمتفق في العقد على اجرائها بمعرفة وخصمها من الايجار

سادساً - اذا دفع المستأجر بحقه في تقيص الايجار لعدم إمكانه الانتفاع بالعين المؤجرة على الوجه الأكمل بسبب تقصير المؤجر في القيام بالاصلاحات التي اتفق على التزامه بها في عقد الايجار (٣)

سابعاً - اذا حصل حجز من الغير تحت يد المستأجر على الايجار المستحق للمؤجر ومنعه من أدائه للأخير - وفي هذه الحالة يحق لقاضي الأمور المستعجلة محافظة على حقوق الطرفين وصيانة لها من العبث بها اما تعيين حارس لاستلام الايجار المحجوز عليه وحفظه حتى صدور حكم برفع الحجز أو بصحته وتثبته ثم دفع الايجار بعد ذلك لمن يحكم لصالحه في دعوى الحجز أو تكليف المستأجر المحجوز لديه بإيداعه في خزانة المحكمة على ذمة المؤجر والدائن الحاجز (٤)

ثامناً - إذا حجز المستأجر تحت يده على الايجار المتأخر بأمر من القضاء وفاء لقيمة اصلاحات قام بها في العين المؤجرة ومرفوع بشأنها دعوى أمام محكمة الموضوع حتى ولو لم يودع المبالغ المحجوز عليها في خزانة المحكمة بناء على انذار

(١) كبريه ج ١ ص ١٩١ - ١٩٣ نبذة ٣٣١ - ٣٢٣

(٢) مصر أملى مستعجل في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ - الجريدة القضائية عدد ٣٦٦ ص ٧

(٣) كبريه ج ١ ص ١٩٢ نبذة ٣٢٢

(٤) كبريه ج ١ ص ١٩٣ نبذة ٣٣٤

المؤجر إذ يشترط لالتزامه بالإيداع طبقاً لنص المادة ٤٣٩ مرافعات أهلي. و٤٩٣ محتلط صدور حكم عليه من المحكمة بالإيداع (١)

تاسعا - إذا حصل نزاع جدى من الغير في ملكية المؤجر للعين المؤجرة في أثناء دعوى الاخلاء (٢)

### مبحث

في هل وجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يمنع من الحكم بطرد المستأجر من العين للتأخير في الإيجار عند وجود الشرط الصريح الفاسخ

٤٣٧ - وإذا دفع المستأجر بوجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يزيد عن الإيجار المتأخر في ذمته فلا يخلو الحال من أحد أمرين : الأول أن يتفق في عقد الإيجار على تخصيص مبلغ التأمين كضمان لما عساه أن يحصل من المستأجر من التلفيات في العين المؤجرة. وللتعويضات الأخرى التي يحق للمؤجر المطالبة بها تنفيذاً للعقد وعلى حق المستأجر في طلب خصمه في القسط الأخير من الإيجار فقط الثاني ألا يحصل اتفاق على ذلك. وأن يكون الغرض من التأمين ضمان تنفيذ شروط عقد الإيجار بصفة عامة، ففي الحالة الأولى لا يجوز عمل مقاصة بين مبلغ التأمين والإيجار المتأخر في ذمة المستأجر ولا يمنع الدفع بوجود التأمين القضاء المستعجل من الحكم بالأخلاء (٣) أما في الحالة الثانية فيجوز للقضاء المستعجل اعتبار الإيجار المتأخر مدعواً بطريق المقاصة الحاصلة بينه وبين مبلغ التأمين والحكم برفض دعوى الطرد بشرط أن يقوم المستأجر بدفع تأمين نقدي آخر في مدة يعينها في الحكم بطريقة تجعل كلا من الطرفين في مركزه القانوني الأصلي الذي نشأ من التعاقد (٤)

(١) استئناف محتلط في ١٤ يولييه ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ١٤٦

(٢) مصر أهلي مستعجل في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٤ الحاماه ١٥ العدد الثالث رقم ٩٤

(٣) مصر أهلي مستعجل في ١١ يناير ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٧٩ ص ١٢ وكيرييه ج ١

ص ١٩٣ نبذة ٣٣٣

(٤) كيرييه المرجع المتقدم

## المبحث الثاني

في تعيين مارس على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة للمحافظة عليها متى  
التنفيذ بالإيجار المتأخر عليها

٤٣٨ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم بطرد المستأجر من العين  
المؤجرة للتأخير في الإيجار بالحكم أيضا بالأجراءات التحفظية التي يراها للمحافظة  
على المنقولات الموجودة في العين والمعتبرة كضمان لحقوق المؤجر قبل المستأجر  
والأمر بوضعها تحت الحراسة القضائية حتى التنفيذ عليها وفاء للإيجار المتأخر (١)  
إنما لا يختص بالأمر بتكليف المحضر المنوط بتنفيذ حكم الإخلاء بتوقيع الحجز  
التحفظي على المنقولات الموجودة في العين وفاء للإيجار المتأخر حتى ولو اتفق في العقد  
على اختصاصه بذلك ولا يمكن قياس هذه الحالة على اختصاصه في الحكم في دعاوى  
الإخلاء للتأخير في الإيجار لأن اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها  
استثنائي محض والقاعدة أن ما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه (٢)

٤٣٩ — ويختص أيضاً بتعيين حارس على منقولات المستأجر عند التأخير في الإيجار  
حتى ولو لم ترفع دعوى الإخلاء بالرغم من عدم وجود الشرط الصريح الفاسخ  
في العقد (٣) — إنما لا يجوز له الحكم بتعين حارس إذا قام المستأجر بدفع  
الإيجار المتأخر في ذمته لانعدام الخطر في هذه الحالة (٤)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ٩٢؛ وكيرييه ج ١ ص ١٦٤ نبذة ٣٣٦ وكارييه وشوفو مرافعات  
ج ٩ ص ١٧٩ نبذة ٨٧ وباريس في ٢١ أبريل ١٨٨٦ البانديكت ١٨٨٧ ج ١ ص ١١٠٠ و ١٥ أبريل  
١٨٨٥ البانديكت ٨٧ ج ١ ص ٩١٤ و ٢٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٨ البانديكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩  
و ٦ أبريل ١٨٨٩ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢١ يناير ١٨٩١ البانديكت وسيري ٩١ ج ٢ ص ١٤٩  
(٢) مصر مختلط مستعجل في ١١ يناير ١٩١١ المجازيت السنة الأولى ص ٥٢ وعكس ذلك استئناف  
مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٣ المجموعة السنة السادسة ص ٤ وقرر باختصاصه في هذه الحالة علاوة على  
الحكم بالطرد في تكليف المحضر المنوط بتنفيذ حكم الطرد بمجرد المنقولات الموجودة في العين وحجزها  
ضماناً للإيجار المتأخر

(٣) دالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٩٢ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢ ج ٥  
ص ٣٧٩ و ١٢ مارس ١٨٧٤ و ٢٢ مايو ١٨٧٤ و ١٣ يولييه ١٨٧٤ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ١٧٧ وعكس  
ذلك باريس في ٢٧ أغسطس ١٨٧٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ نبذة ٢

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ٤٩٢ وجرينوبل في ٤ نوفمبر ١٨٩١ البانديكت وسيري ٩٢ ج ٢ ص ٢٦١



## المبحث الثالث

### في التصريح ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وفاء لمؤجر المتأخر

٤٤٠ — اختلف الفقه والقضاء في فرنسا على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وفاء للايجار المتأخر عليها بغير اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فيرى جمهرة الشراح (١) ومعظم أحكام المحاكم (٢) عدم اختصاصه في ذلك إذ لا يجوز للمؤجر الذي لم يصل على حكم أو سند تنفيذي بالايجار المتأخر أن يبيع المنقولات الموجودة في العين بغير مراعاة الأصول والضوابط التي قررها القانون في هذه الحالة وهي استصدار أمر بالحجز التحفظي من القاضي المختص ثم رفع دعوى بالمطالبة بالايجار وصحة الحجز أمام محكمة الموضوع والحصول على حكم بالايجار وتثبيت الحجز ثم التنفيذ به — ويستثنون من ذلك بعض حالات قالوا باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالبيع فيها للضرورة القصوى محافظة على حقوق المؤجر ومنعاً من تحميله مصاريف كثيرة قد لا يفي بسدادها ثمن المنقولات المطلوب بيعها حتى ولو توقع حجز تحفظي على المنقولات المذكورة ولم يصدر حكم من المحكمة المختصة بصحته وتثبيته وهذه الحالات هي أولاً تفاهة قيمة المنقولات المحجوز عليها بالنسبة لدين المؤجر ثانياً قلة ثمن المنقولات بدرجة لا تستحق معها الحكم بوضعها تحت الحراسة القضائية أو الأمر بنقلها من مكان إلى آخر لاجراء البيع فيه لزيادة مصاريف الحراسة وأجرة النقل على الثمن ثالثاً اذا ترك المستأجر العين المؤجرة مقفلة لمدة طويلة وبها منقولات قليلة القيمة مع تراكم مبلغ كبير من الايجار في ذمته — فيجوز للقضاء المستعجل في جميع هذه الأحوال التصريح للمؤجر ببيع المنقولات الموجودة في العين

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٢ نبذة ٤٩٦ وجيرار ص ١٢١ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٢٣ وما بعدها وبازو ص ٢٦١ وكيرييه ج ١ ص ١٩٤ نبذة ٣٢٧ ويجو ج ٢ ص ٥١٢ وكارييه وشوفو مرافعات ج ١ ص ١٨٠ نبذة ٨٩ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٩٣  
(٢) باريس في ٢١ يولييه ١٨٦٠ دالوز ج ٦٠ ص ٣١٨ و ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ج ٧٢ ص ٣١٩ و ١٣ يناير ١٨٨٦ دالوز ج ٨٩ ص ٢ ص ٢٣٣

في نفس المحل الموجودة بها بعد الأشهار عنها بإعلانات تلصق في الأماكن المعدة لذلك كما هو الحال في المزادات العادية (١)

٤٤١ — ويرى بعض المحاكم اختصاصه بالتصريح بالبيع فقط في حالة عدم توقيع حجز تحفظي على المنقولات المطلوب بيعها مهما كان ثمنها (٢) ويرى البعض الآخر اختصاصه بالتصريح بالبيع في جميع الأحوال حتى ولو توقع حجز تحفظي على المنقولات وقبل صدور حكم بثبوت الحجز. وهما كانت قيمتها (٣) والرأي الأول هو الراجح والمعمول به (٤) ونرى الأخذ به لمطابقته للقانون وغرض المشرع من ولاية القضاء المستعجل

### مبحث

في عدم اختصاص القضاء المستعجل في النصل في ملكية المنقولات

الموجودة في العين المؤجرة

٤٤٢ — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في ملكية المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وما إذا كانت مملوكة للمستأجر أو لشخص آخر أجنبي لتعلق الحكم بذلك بالفصل في مسائل الحقوق والملكية الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه ويتعين على مدعي الملكية إذا ما توقع حجز تحفظي أو تنفيذي على المنقولات المذكورة الالتجاء إلى محكمة الموضوع المختصة ورفع دعوى استرداد أمامها يفصل فيها على وجه السرعة (٥)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٢ نبذة ٤٩٧ وكاريه وشوفو ج ٩ ص ١٨٠ نبذة ٩١ وباريس في ٢

مارس ١٨٧٥ الباندكت ٧٦ ص ١٢٢٧ وسيري ٧٦ ج ٢ ص ٤٥٠

(٢) باريس في ١٠ مارس و ١ مايو و ٢٢ يونيو و ٢٨ يولي و ٢٩ أغسطس ١٨٧٣ المشار إليها

في كاريه وشوفو مرافعات ج ٩ ص ١٨٠ نبذة ٨٩

(٣) باريس في ١٣ يولي ١٨٧٤ و ٢٢ فبراير ١٨٧٨ ومشار إليها في كاريه وشوفو مرافعات ج ٩

ص ١٨٠ نبذة ٨٩

(٤) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٢ نبذة ٤٩٧ ويرى كيريه عكس ذلك وعدم اختصاصه بالتصريح بالبيع

إطلاقاً لتعلق الأمر بذلك بقرار قطعي لا يدخل في ولايته الفصل فيه (كيري ج ١ ص ١٩٥ نبذة ٣٣٨)

(٥) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٣ نبذة ٤٩٨ وباريس في ٢ مارس ١٨٧٥ الباندكت ٧٦ ص ١٢٢٧

ومصراً على مستعجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٣٥٢ ص ٩

أما إذا لم يتوقع حجز وحصل إشكال من الغير في تنفيذ الأمر الصادر بالحجز بحجة ملكيته للمنقولات المراد الحجز عليها ورفع الأمر للقضاء المستعجل فيختص القضاء المذكور بنظر الاشكال الحاصل في التنفيذ وله في هذه الحالة بحث مستندات وحقوق الطرفين وفحص أوجه دفاعهما للفصل في أصل الملكية بل للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف وعلى مدعى الملكية في الحالة الأولى رفع دعوى استرداد أمام المحكمة وعلى طالب الحجز في الحالة الثانية رفع دعوى بملكية مدينه لما حجز عليه (١).

٤٤٣ — ولا يتعارض اختصاصه في هذه الحالة مع عدم ولايته في الحكم في المسائل المتعلقة بالملكية أو لا لأن قاضي الأمور المستعجلة يختص بنظر جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق أو التعرض لتفسير الاحكام والسندات المنفذ بها ولكل من يتضرر من تنفيذ حكم أو أمر على أمواله أن يستشكل فيه أمامه ويضع الصعوبات في سبيل تنفيذه سواء صدر الحكم عليه أم على غيره ويراد التنفيذ به على أمواله لكي يمنع عنه ضرر التنفيذ ومؤونة رفع دعوى استرداد بعد ذلك إذا ما تم التنفيذ جزئياً بالحجز.

ثانياً — للقاضي المذكور سلطة واسعة عند نظر اشكالات التنفيذ وهذه السلطة أوسع من السلطة المخولة إليه عند الحكم في الأمور المستعجلة والاجراءات التحفظية فله أن يبحث في حقوق الطرفين ومستنداتهما ليعرف من منهما أحق بحمايته المؤقتة ويقضى بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له جدية الممانعة الحاصلة من الغير والعكس بالعكس (٢).

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٥٢ ص ٩ و ٢٢ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد عدد ٢٥٤ ص ٦ واستئناف مختلط في ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧ و ٢٦ نوفمبر ١٨٩١ المجموعة ٤ ص ١٦ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٠٧ رقم ٣٥٠.

(٢) استئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ السابق الاشارة إليه.

٤٤٤ — ونرى أنه يجدر بالقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بمنتهى الحيلة والدقة فاذا ملاحظ عدم جدية ممانعة المستشكل في التنفيذ وأن مستنداته مشكوك فيها فعليه الحكم باستمرار التنفيذ وعلى المستشكل رفع دعوى استرداد عن المنقولات المحجوز عليها أمام محكمة الموضوع إن أراد خصوصاً وأن في الحكم بذلك محافظة على حقوق الطرفين وصيانة لها من الضياع ولأن الأمر بإيقاف التنفيذ يترتب عليه نتائج خطيرة بسبب تهية الفرصة للمانع في التنفيذ من إخفاء المنقولات المراد الحجز عليها قبل التجاء خصمه لمحكمة الموضوع (١)

### مبحث

في هل يجوز للقاضي المستعجل منع المستأجر من بيع المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة أو نقلها

٤٤٥ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بمنع المستأجر من بيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو من نقلها عند التأخير في الإيجار إلا إذا ترتب على بيعها أو نقلها ضرر بحقوق المؤجر فيجوز له في هذه الحالة الأمر بمنع البيع أو النقل (٢)

٤٤٦ — وإذا كانت العين المؤجرة تستخدم للتجارة أو الصناعة فللمستأجر الحق في بيع البضائع الموجودة بها وشراء أخرى وهكذا لترويج أعمال تجارته بشرط أن يترك بالمحل المؤجر من البضائع ما يكفي لضمان حق المؤجر في الإيجار الذي يخول له القانون الحصول عليه من ثمن المنقولات والبضائع الموجودة في العين بالامتياز عن عداد عملاء بنص المواد ٦٠١ مدني أهلي، و٧٢٧ مختلط و٢١٠٢ فرنسي (٣)

وإذا أظهر المستأجر رغبته في عدم استبدال المنقولات والبضائع المبيعة بغيرها فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة — صيانة لحقوق المؤجر ومنعاً من الضياع —

(١) استئناف مختلط في ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧

(٢) Agén في ٢٥ يولييه ١٨٦٦ الباندكت ٦٧ ص ٢٢٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٨ نبذة ٩٣

(٣) Agnel على الإيجار نبذة ٢٩٦ والنقض الفرنسي في ٩ نوفمبر ١٨٦٩ الباندكت ٧٠ ص ١٣١

وسيري ٧٠ ج ١ ص ٦٠



أن يحكم بتعيين حارس قضائي لمراقبة عملية البيع والحصول من ثمن البضائع المباعة على مبلغ يوازي حق المؤجر في ضمان الايجار ثم إيداعه في خزانة المحكمة على ذمته (١) ٤٤٧ — إنما لا يجوز له التصريح للمستأجر بنقل المنقولات والبضائع الموجودة في العين المؤجرة إلى مكان آخر حتى ولو بعد جردها بمعرفة أحد المحضرين وعمل محضر بوصفها وقيمتها وإخطار المؤجر بعنوان محل المستأجر الذي ستنقل اليه المنقولات وأعلام صاحب المحل الأخير بحق امتياز المؤجر السابق على المنقولات لمساس الحكم بالتصريح بالنقل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل حق الامتياز الذي خوله القانون للمؤجر السابق (٢)

٤٤٨ — أما إذا قبل المؤجر الجديد صراحة حيازتها في منزله على سبيل الرهن الحيازي للمؤجر السابق وأقر بوجود حق امتياز الأخير عليها وتنازل عن حق امتيازها الذي أنشأه له عقد الايجار فيرى بعض الشراح وأحكام المحاكم اختصاص القضاء المستعجل في التصريح بالنقل في هذه الحالة لعدم ضياع حق المؤجر السابق في الامتياز واستمراره باقياً بقبول المؤجر الجديد رهن المنقولات تحت يده وتنازله عن حق امتيازها عليها اذ لا يشترط لصحة الرهن الحيازي وبقاء حق المرتهن على الشيء المرهون وجود الأخير في حيازة المرتهن بل يصح الرهن أيضاً مع وجود الشيء المرهون في حيازة شخص آخر يتفق عليه الطرفان (٣) طبقاً لنص المواد ٥٤٠ مدني أهلي و ٦٢٢ مختلط و ٢٠٧٦ فرنسي .

٤٤٩ — وهذا الرأي بالرغم من وجاهته القانونية نرى أنه يتعارض مع ولاية القضاء المستعجل في الفصل في الاجراءات التحفظية والوقائية التي تطرح أمامه لتعلقه بموضوع حق امتياز المؤجر السابق وبقائه بالرغم من النقل من عدمه وتأثير كل ذلك على حق امتياز المؤجر الجديد على المنقولات ونرى لذلك عدم اختصاص القضاء المستعجل بالتصريح بالنقل في جميع الأحوال .

(١) باريس ٢١ ابريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٥٢

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٩ نبذة ٤٩٤ والنقض في ٧ يناير ١٩١٩ سيري والبانديكت ١٨ - ١٩ واستئناف

باريس في ٧ يولييه ١٩١٧ و ١٠ يناير ١٩١٨ سيري والبانديكت ١٨ ج ٢ ص ١ وعكس ذلك باريس في ٢٩

مارس ١٩١٧ سيري والبانديكت ١٨ ج ٢ ص ١

(٣) أحكام محكمة استئناف باريس السابق الاشارة عليها

## مبحث

في طبيعة القرارات الصادرة من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار ٤٥٠ — والقرارات التي تصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار مؤقتة كباقي القرارات الأخرى التي تصدر منه لا تقيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعدل عنها وتعيد المستأجر إلى العين كما لها أن تؤكد ما جاء بها — وللقضاء المستعجل نفسه العدول عنها إذا ظهرت في الدعوى وقائع جديدة أو حصل تغير في مركز الخصام القانوني يستدعي ذلك كما لو عرض المستأجر الإيجار المتأخر في ذمته جميعه على المؤجر بعد صدور حكم الإخلاء بشرط عدم تعاق حق للغير بالعين المؤجرة كأن تكون أجرت لآخر ووضع الأخير اليد عليها وأشغلها ففي هذه الحالة لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإرجاعها إلى المستأجر السابق وطرد المستأجر الجديد منها لتعلق ذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر الممنوع عليه الفصل فيه أو التعرض له في قراره (١)

## الفرع الرابع

المنازعات المتعلقة بوضع أمتعة أو بضائع أو منقولات في العين المؤجرة لضمان الإيجار

٤٥١ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا طبقاً لنص المادة ١٧٥٢ في الحكم بطرد المستأجر للنزل أو الحانوت إن لم يضع فيها منقولات أو بضائع تكفي لضمان الإيجار إذا لم يأت بكفيل شخصي مقتدر أو يقدم تأميناً نقدي أو عقاري يكفي للضمان (٢)

٤٥٢ — وهذا الاختصاص قاصر على المنازل والحواريات فقط — أما إذا كانت

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٥ والنقض الفرنسي في ٧ يولييه ١٨٧٧ دالوز ٧٤ ج ١ ص ١٩

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣١٨ نبذة ٤٧٢ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٠ نبذة ٣٥١ وبرتان ج ٢ نبذة ٧٨٨ وبازو

ص ٢٥٤ وباريس في ٢ مارس ١٨٧٧ و ٢٢ فبراير ١٨٧٨ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ٧٨

العين المؤجرة أرضاً زراعية ولم يضع فيها المستأجر المواشى أو الآلات اللازمة لاستغلالها فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده منها بل يجوز للمؤجر في هذه الحالة رفع دعوى بالفسخ أمام محكمة الموضوع عملاً بنص المادة ١٧٧٦ مدنى فرنسى (١)

٤٥٣ — ولا يشترط للحكم بالطرد في هذه الحالة مشغولية ذمة المستأجر بأى مبلغ من الايجار بل يكفي فيها تقصير المستأجر في التزامه الخاص بوضع منقولات كافية في العين المؤجرة لضمان الايجار في حالة عدم تقديم ضمان شخصى أو عينى محافظة على حقوق المؤجر التى رعاها المشرع في المادة المذكورة (٢)

٤٥٤ — ويحكم بالطرد إذا لم يحضر المستأجر وقت دخوله في العين المؤجرة منقولات كافية لضمان الايجار أو إذا أحضر منقولات ثم نقلها في أثناء مدة الايجار بغير موافقة المؤجر أو إذا بيعت المنقولات التى كانت موجودة في العين بحكم أو أمر من القضاء (٣)

٤٥٥ — ويمكن إثبات عدم وجود منقولات كافية في العين المؤجرة أما من واقع محضر الحجز الذى يوقعه المحضر أو من واقع محضر عدم الوجود أو أى محضر آخر يقوم به المحضر ويثبت فيه المنقولات الموجودة في العين ووصفها ومفرداتها وقيمها

٤٥٦ — وإذا حصل نزاع في ذلك فلقاضى الأمور المستعجلة أن يندب أحد المحضرين الموثوق بكفاءتهم أو أحد الخبراء بحسب أهمية وصنف المنقولات أو البضائع المطلوب إثباتها أو ينتقل بنفسه إلى العين لمعاينتها طبقاً لما سبق ذكره عند الكلام على طرد المستأجر للتأخير في الايجار مع عدم وجود منقولات كافية في العين تضمن تضمن الوفاء

٤٥٧ — ويجوز لقاضى الأمور المستعجلة عدم الحكم بالطرد في الحال وإعطاء

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ١٢؛ ورتان ج ٢ ص ٣١٣ نبذة ٧٩٣ ودى بليم ج ٢ ص ١٤٠ وباريس في ١٠ ديسمبر ١٨٥١ دالوز ٥٣ ج ٢ ص ١٦

(٢) مرنياك السابق الاشارة اليه وبوردو في ٢٦ يولييه ١٨٨٨ الباندكت وسيرى ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ والنقض الفرنسى في ١٩ اكتوبر ١٩٠١ دالوز ٩٠٩ ج ١ ص ٧٩ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٥١

(٣) كيريه ج ١ ص ٢٠٠ نبذة ٣٥١ ورتان ج ٢ ص ٣٩٧ نبذة ٨٠٩ — ٨١٣

المستأجر مهلة للوفاء بالتزامه ووضع منقولات في العين تكفي لضمان حقوق المؤجر أو تقديم كفيل شخصي مقتدر أو تأمين عيني يكفي لضمان الايجار فاذا مضت المدة ولم يتم بشيء من ذلك يحكم بطرده من العين

٤٥٨ — وإذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص اقتدار الكفيل أو كفاية التأمين العيني فلا يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيه بل يتعين عليه الحكم بعدم اختصاصه بنظره لمساس الفصل فيه بالموضوع أو أصل الحق (١) ٤٥٩ — ويجوز للقضاء المستعجل الرجوع عن القرار الصادر بالطرد والحكم بأعادة المستأجر الى العين المؤجرة اذا لم يتعلق بها حق للغير متى أحضر المستأجر منقولات كافية لضمان أو كفيلاً مقتدراً بعد القرار الصادر بطرده

٤٦٠ — كما يجوز ذلك أيضاً للمحكمة الاستئنافية أثناء نظر استئناف القرار الصادر بالطرد (٢) أما في مصر فترى عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد في هذه الحالة إلا اذا كان المستأجر مع عدم قيامه بهذا الالتزام متأخراً أيضاً في سداد مبلغ من الايجار كما سبق القول فله عندئذ الحكم بالطرد والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود نص في القانون المدني الأهل والمختلط يشابه النص الفرنسي الوارد في المادة ١٧٥٢ الذي يقضى بجواز طرد المستأجر من العين عند عدم قيامه بوضع منقولات كافية في العين المؤجرة ويتعين لذلك ومع عدم النص الرجوع للقواعد العامة ورفع دعوى الفسخ أمام قاضي الموضوع اذا لم يقوم المستأجر بالتزامه متعلقاً بذلك

## الفرع الخامس

### المنازعات الأخرى المستعجلة التي تحصل أثناء الايجار

١ — وضع المستأجر يده على العين قبل الاتفاق مع المؤجر نهائياً على الايجار

٤٦١ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين اذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً مع المؤجر على الايجار وقته ومدته وشروطه

(١) كبريه المرجع المتقدم

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣١٨ نبذة ٤٧٢ وباريس في ٢٦ فبراير ١٨١٢ مجموعة أحكام باريس ١٨٧٢ ص ٤٦٦



لاعتبار المستأجر في هذه الحالة واضعا اليد بلا سبب أو صفة قانونية

ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بالطرد حصول ايجاب من المستأجر على قائمة المزايا برغبته في استئجار العين المطروحة للتأجير ودفع مبلغ كتأمين. اذا كانت شروط المزايا تعلق حصول التأجير على قبول المؤجر له وأعلن الأخير رغبته بعدم الموافقة على ذلك ومجرد كون المستأجر أجرى اصلاحات وأعمال في العين كلفته مبالغ كبيرة لا يؤثر على حق المؤجر في طرده من العين لاستيلائه عليها واشغالها بلا صفة قانونية ولأن الخطأ في هذه الحالة واقع عليه وحده في اجراء شيء من ذلك قبل الوصول الى نتيجة حاسمة بخصوص التأجير (١)

ولا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد أيضاً ادعاء المستأجر بحصول مكالمات شفوية بينه وبين المؤجر خصوصاً اذا أظهر من مناقشته أن هذه المفاوضات لم تنته بنتيجة تفيد موافقة الأخير على التأجير (٢)

## ٢ — اهلول المستأجر بالالتزامات المنقولة عليها في عقد الإيجار

(أولاً) التأمير من الباطن بالرغم من الخطأ على ذلك في عقد الإيجار

٤٦٢ — إذا اتفق في عقد الإيجار على عدم أحقية المستأجر في التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار وخالف المستأجر هذا الشرط فلا يخلو الحال من أحد أمرين. الأول أن ينص في العقد على فسخ العقد بقوة القانون لمجرد حصول هذه المخالفة الثاني ألا ينص في العقد على ذلك ، ففي الحالة الأولى يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بمجرد قيام المخالفة أمامه لاعتبار المستأجر في هذه الحالة واضعاً اليد على العين المؤجرة بلا صفة قانونية (٣) أما إذا حصل نزاع

(١) مصر أملى مستجل في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٥ الجريد القضائية نمرة سلسلة ٣٧١ ص ٧ ومرنيك ج ٢ ص ٣١٥ نبذة ٤٧٠

(٢) النقص الفرنسي في ١٢٣ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ١ ص ١٩٠ وبازو ص ٢٥٦ ومورو نبذة ٣٣١ وما بعدها وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩١

(٣) استئناف مختلط في أكتوبر ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٤ و ٢١ أغسطس ١٩١١ الجازيت ١ ص ٦٥٩

جدي في صحة قيام المخالفة ومعرفة ما إذا كان المستأجر أجر حقيقة من الباطن أو لأنه لم يؤجر من باطنه باعتبار أن من اسكنهم في العين المؤجرة من أهله وعشيرته ولو أنه لا يقيم معهم فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالطرد في هذه الحالة بل يجب طرح النزاع أمام محكمة الموضوع للحكم بالفسخ (١)

وكذلك لا يختص بالحكم بالطرد إذا دفع المستأجر جدياً بموافقة المؤجر على التأجير من الباطن بالرغم من الحظر الوارد في العقد بعلمه بالتأجير من الباطن وعدم اعتراضه عليه مدة طويلة مما يستفاد منه تنازله عن حقه في التمسك بالفسخ (٢) أو إذا لزم الحال تفسير عقد الإيجار ومعرفة ما إذا كان يحق للمستأجر التأجير من الباطن من عدمه (٣)

٤٦٣ — ولقاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة في بحث أوجه النزاع التي يتقدم بها المستأجر في هذه الحالة لشل يده عن الفصل في الدعوى ومنع الحكم بالطرد لمعرفة ما إذا كانت هذه المنازعات جدية من عدمه وعلى أساس من الصحة أم لا ولو تعرض في ذلك للموضوع لتعلق ذلك بمسألة ترتبط باختصاصه وولايته في الفصل في الدعوى فإن اتضح له عدم جديتها ضرب بها عرض الحائط وقضى في الموضوع بالطرد وإلا حكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى (٤)

٤٦٤ — وإذا لم يتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد قيام هذه المخالفة فلا يختص في الحكم بالطرد إطلاقاً ويجب في هذه الحالة رفع دعوى بالفسخ أمام محكمة الموضوع

إنما يجوز له الحكم بإيقاف أعمال الهدم والبناء التي يقيمها المستأجر من الباطن في العين المؤجرة لتعلق الحكم بذلك بإجراء مؤقت يدخل في وظيفة الحكم فيه

(١) استئناف باريس في ١٢ أكتوبر ١٩٢٣ المحاماة ٤ رقم ٣١٦ ص ٣٨٨

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ جازيت يناير ١٩٢٥ ص ٦٣ رقم ١٠٠ ومصر أهلى مستعجل في ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ مجلة الاحكام عدد ٢٢٢ السنة ٧

(٣) استئناف مختلط في ١٣ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٩١

(٤) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ١٣٩ ديسمبر ١٩٢٠

الجازيت ١٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢١ رقم ٣٦

وإذا قضى بفسخ عقد الايجار الاصلى من محكمة الموضوع لآى سبب من الأسباب فيختص قاضى الأمور المستعجلة بطرد المستأجر من الباطن باعتباره شاغلا العين بلا سبب بعد صدور الحكم بالفسخ فى مواجهة المستأجر الاصلى (١)

#### ثانياً — مخالفة المستأجر لشروط الايجار الاخرى

٤٦٥ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا انفق فى عقد الايجار على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد حصول مخالفة من المستأجر لشروط الايجار وقيام هذه المخالفة أمامه بشرط عدم وجود نزاع جدى فى حصولها فاذا قام شىء من ذلك انعدمت عنه الولاية وأضحى قاضى الموضوع هو المختص وحده يبحث هذه المخالفة موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً لما يراه فيها بالفسخ أو رفضه

فمثلاً إذا نص فى عقد الايجار على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه لمجرد مخالفة المستأجر لشرط من الشروط الواردة به ونسب الى الأخير أخذ أتربة من الارض المؤجرة وهدم مباني العزبة الملحقه بها وارتكن فى أثناء ذلك الى تقرير خبير فى دعوى إثبات حالة أقامها المؤجر على المستأجر وكان هذا التقرير محل طعن جدى وأخذ ورد فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالطرد فى هذه الحالة اعتماداً على تقرير الخبير الذى تعين فى دعوى إثبات الحالة لوجود نزاع جدى فى صحة المخالفة المنسوبة للمستأجر والتي يترتب عليها الفسخ بقوة التعاقد وما إذا كانت وقعت كلها أو بعضها ومدى ذلك على رابطة التأجير وهل يترتب عليها فسخ الايجار أو بقاؤه مع التضمينات أو غيرها الأمر المتروك وحده لتقدير قاضى الموضوع الذى له الحق وحده فى بحث حل ذلك والحكم بما يراه بعد تحقيق أوجه الدفاع التى يتقدم بها المستأجر (٢) وكذلك لا يختص بالحكم بطرد المستأجر من الاطيان المؤجرة للأسباب المتقدمة اذا بنيت المخالفة على زراعة قطن زيادة عن المساحة المصرح بها فى العقد أو على تكرار الزراعة فى بقعة واحدة وارتكن فى اثبات المخالفة الى تقرير خبير سبق أن تعين فى دعوى اثبات حاله (٣)

(١) استئناف مختلط فى ٣ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٣٥

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٥ مجلة الأحكام ٢٢٢ السنة ٤

(٣) استئناف أهلى فى ١٥ يناير ١٩٢٤ المحاماه ٥ ص ٣٤٤

٣ — إعادة وضع يد المستأجر على العين المؤجرة عند انقضاء منها بغير موافقة  
٤٦٦ — اذا حصل نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص الايجار أو بخصوص  
انتفاع الاخير بالعين المؤجرة وبدلاً من أن يلجأ المؤجر للقضاء لفض النزاع عمداً الى  
القوة وأخرج المستأجر من العين وطرده منها بالقوة أو التهديد أو الحيلة فللأخير  
الحق في الالتجاء الى قاضي الأمور المستعجلة لإعادة وضع يده عليها (١)

٤٦٧ — ولا يؤثر على اختصاصه في الفصل في الدعوى تحرير عقد ايجار  
صورى مع شخص آخر خلاف المستأجر والحصول على حكم بالاخلاء في مواجهة  
المستأجر الصورى في غيبة المستأجر الحقيقي الشاغل للعقار ثم تنفيذ هذا الحكم في  
غياب الاخير عن المحل أو استصدار المؤجر حكم بالاخلاء في مواجهة المستأجر  
السابق للمحل المؤجر بالرغم من تركه وتنفيذه على المستأجر الحالى ارتكانا على  
عدم وجود عقد ايجار بالكتابة تحت يد الاخير

### مبحث

في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في تفسير شروط الايجار

٤٦٨ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بتفسير شروط الايجار للحكم في الدعوى  
المطروحة أمامه بل يجب لولايته في نظرها وضوح عباراتها وعدم وجود أى غموض  
فيها فإذا التبت عباراتها وغمضت كلماتها تعين عليه ترك النزاع لمحكمة الموضوع للفصل  
فيه طبقاً لما تراه من غرض العاقدین في ذلك فمثلاً اذا اتفق في عقد الايجار على  
أحقية المستأجر في اجراء تغيير في جزء من العين المؤجرة طبقاً لما يراه لا يمكن  
استغلالها وجعلها موافقة للغرض الذى استوجرت من أجله وحصل نزاع بين  
الطرفين بخصوص تفسير الشرط الخاص بذلك وما اذا كان يجوز للمستأجر عمل  
التغيير الذى أحدثه أم لا فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل فيه ويتعين  
عليه الحكم بعدم اختصاصه بنظره وتركه للفصل فيه من محكمة الموضوع — وكذلك اذا

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٣ نبذة ٤٧٨ وباريس في ١١ أكتوبر ١٨٤٣ الذى أشار اليه وجارسونه  
وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩١ وجارسونه مرافعات ج ٧ ص ٢٦٩



حصل نزاع بين الطرفين فيما اذا كانت شروط العقد تجز للمستأجر التأجير من الباطن أم لا أو تخول له استعمال العين بالطريقة التي استخدمها بها أو للعمل الذي أحدثه فيها أم لا (١)

٤٦٩ — ولا يؤثر على ذلك اتفاق الطرفين في العقد على اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في مثل هذه المنازعات لأن ولايته في الفصل محدودة واستثنائية محض ومن النظام العام لا يمكن الاتفاق على ما يخالفها (٢)

### مبحث

في عزم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في صحة الإيجار أو بطلانه ٤٧٠ — ولا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الحكم بصحة الإيجار أو صوريته أو فسخه أو بطلانه لأي سبب من أسباب الفسخ أو البطلان لمساس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٣) فلا يجوز له الحكم بفسخ عقد الإيجار للتأخير في دفع الأجرة أو لمخالفة المستأجر شرط من شروط العقد أو الحكم ببطلان عقد الإيجار لحصوله من شخص عديم الأهلية أو لاحتوائه على غش أو تدليس مفسد للرضا فلا يقضى مثلاً ببطلان عقود الإيجار التي تصدر من الحارس في غير حدوده سلطته التي خولتها له المحكمة (٤) أو ببطلان عقد إيجار صادر من أحد الشركاء على الشيوع بخصوص العين المشتركة بغير رضا الباقيين أو طرد المستأجر من الشريك المؤجر في هذه الحالة لمساس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٥)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٣٣ نبذة ٩٩؛ وباريس في ١٥ مايو ١٨٦٢ أحكام باريس ١٨٧٢ ص ١٨ وبرتان ج ٢ نبذة ١٨١ واستئناف محتلط في ١٣ يناير ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٩١

(٢) استئناف محتلط في ١٨ يونيو ١٩٣٥ الجازيت ديسمبر ١٩٣٦ ص ٢٨ رقم ٣٠

(٣) استئناف محتلط في ٣ نوفمبر ١٩٣٠ الجازيت ديسمبر ١٩٣٠ ص ١٩ رقم ٢٩

(٤) استئناف محتلط في ٥ أبريل ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٤٩ و ٢٣ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٩٦

(٥) ليج بلجيكا في ٢٧ فبراير ١٩٣٣ المحاماه ٤ ص ٨٩١ رقم ٦٧٦ ومصر أهلى مستعجل في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٤ الجريد القضائية عدد ٤٠١ ص ١٣ وجاء ضمن أسبابه ما يأتي :

من حيث أنه من المبادئ المقررة في المادة ٢٨ مرافعات أنه يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة

## مبحث

في عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد المؤجرة

العين المؤجرة عند حصول نزاع على الاستئجار

٤٧١- وإذا حصل نزاع بين شخصين على استئجار عين معينة وعلى حيازتها وانضم المؤجر الى أحدهما وطلب إخراج الآخر بدعوى مستعجلة فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الفصل فيها لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق ولتعلقه بمسائل تختص بصحة أو بطلان التأجير الحاصل للآخر الأمر الداخل في اختصاص قاضي الموضوع وحده<sup>(١)</sup> وكذلك الحال إذا كان النزاع حاصلًا بين شخصين على ملكية العين محل النزاع وعلى أحقية كل منهما في تحصيل الإيجار ورفع أحدهما دعوى على المستأجر بطرده من العين لعدم دفع الإيجار إليه

ه أن لا يمس في حكمه في الاجراءات الوقتية أصل الحق فاذا كان النزاع المطروح أمامه جدياً متعلقاً بأصل الحق أو الموضوع خرج من اختصاصه الفصل فيه وأصبح من وظيفة محكمة الموضوع وحدها

ومن حيث ولو أن الرأي الراجح أن التأجير الحاصل للغير من أحد الشركاء على الشيوع في العين المؤجرة دون موافقة الباقيين باطل سواء حصل عن العين جميعها أو عن حصة المؤجر الشائعة فيها ألا أن الفصل في البطلان وعدمه من اختصاص قاضي الموضوع لا قاضي الأمور المستعجلة لتعلقه بأصل الحق خصوصاً وأن البطلان المذكور مسألة خلافية بين الشراح والمحاكم

ومن حيث أنه متى تقرر ذلك فليس من اختصاص القاضي المذكور أن يقضى بإخراج المستأجر من العين المؤجرة اعتماداً عن هذا البطلان إذ الحكم بالإخراج يتطلب أولاً وبالذات الفصل في بطلان التأجير الحاصل من الشريك من عدمه وهو عين أصل الحق أو الموضوع الممنوع عنه النظر فيه ثم الحكم بإخراجه لهذا السبب (البطلان)

ومن حيث أن الثابت من الوقائع المتقدمة أن المدعى عليه لم ينتصب العريضة المطلوب طرده منها حتى يقال أنه واضع اليد عليها بلا سبب أو صفة قانونية بل استأجرها من أحد الشركاء على الشيوع ووضع يده عليها بسبب التأجير الحاصل له وعلى ذلك فالأمر بإخراجه يستلزم الفصل في بطلان هذه الاجارة من عدمه وعمّا إذا كانت هناك إجازة ضمنية من باقي الشركاء للتأجير أم لا وكل ذلك من اختصاص قاضي الموضوع لا قاضي الأمور المستعجلة

(١) استئناف مختلط في ١٥ يناير ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ١٣ رقم ٤٩١

## القسم الثاني

المنازعات التي تحصل بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء العقد

٤٧٢ — المنازعات التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء الايجار تكون إما بسبب بيعه أو استبداله بآخر أو من أجل انتهاء الايجار المعين المدة أو بعد إخطار المستأجر بعدم رغبة المؤجر في التجديد في الايجار غير محدد المدة وسنفردها لكل منها فصلاً خاصاً .

## الفصل الاول

بيع أو استبدال العين المؤجرة

٤٧٣ — إذا بيعت أو استبدلت العين المؤجرة (١) . فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة أمول أن يكون عقد الايجار ذا تاريخ ثابت سابق على عقد البيع أو المعاوضة الزاني ألا يكون عقداً لاجار ثابت التاريخ قبل عقد البيع أو المعاوضة الثالث أن يتفق في عقد الايجار على أحقية المشتري الجديد أو المتعاوض معه في فسخ عقد الايجار سواء كان العقد ثابت التاريخ أم غير ثابت التاريخ بعد القيام بأجراءات خاصة أو بدون إجراءات .

## الفرع الاول

الاجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعاوضة  
ولم يذكر فيه شيء بخصوص أحقية المشتري في الفسخ

٤٧٤ — لا يجوز في هذه الحالة للمشتري أو المتعاوض معه فسخ الايجار طبقاً لنصوص المواد ٣٨٩ مدني أهلي و ٤٧٤ محتلط و ١٧٤٣ فرنسي بل يجب عليه

---

(١) وتعتبر هبة العقار المؤجر كالبيع أو المعاوضة ويترتب عليها فسخ الايجار غير ثابت التاريخ قبل حصولها .

احترامه وعدم العمل على إخراج المستأجر من العين المؤجرة لا يحكم من محكمة الموضوع أو بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (١)

٤٧٥ — ويحصل إثبات التاريخ باحدى الطرق التي أوردها القانون في المادة ٢٢٩ مدني أهلي و ٢٩٤ مختلط

## الفرع الثاني

عقد الايجار غير ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعارضة

٤٧٦ — يختلف القانون الفرنسي عن القانون المختلط والأهلي في هذه الحالة في مدى أحقية المؤجر في طلب الفسخ وفي الشروط الواجب توافرها لقيام هذا الحق إذ تنص المادة ١٧٤٣ مدني فرنسي على أحقية المشتري الجديد في طرد المستأجر من العين المؤجرة أرضاً كانت أو منزلاً أو حانوتاً إذا لم يكن للمستأجر عقد إيجار ثابت سابق على تاريخ عقد الشراء

وتقول المادة ١٧٥٠ مدني فرنسي بعدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري بتعويض في هذه الحالة

وتنص المواد ٤٧٤-٤٧٧ مدني مختلط و ٣٨٩ و ٣٩٠ أهلي على فسخ عقد الايجار عند بيع الشيء المؤجر إذا لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً وبأنه لا يجوز للمشتري في هذه الحالة طلب اخراج المستأجر الا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفاً ويحق للمستأجرين الذين حكم باخراجهم الرجوع على المؤجر بالتضمنات إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك وبأنه لا يجوز اخراج المستأجر إلا بعد اعطائه التضمنات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو اعطائه كفيلاً يكون كفواً

ويترتب على هذا الاختلاف النتائج القانونية الآتية

أولاً — أن القانون الفرنسي لا يلزم المشتري في هذه الحالة باخطار المستأجر

---

(١) كبريه ج ١ ص ٢٠٦ نبذة ٣٦٣ ويعتبر الراسي عليه المزداد كالمشتري العادي فلا يحق له طرد المستأجر اذا كان عقد الايجار ثابت التاريخ قبل اعلان تنبيه نزع الملكية في فرنسا وقبل تسجيل التنبيه في مصر



قبل طرده من العين بخلاف القانونين المختلط والآهلي فأنهما يوجبان عليه ذلك في مواعيد مخصوصة

ثانياً — لا يلزم المشتري أو المؤجر في هذه الحالة بأى تعويض ما في القانون الفرنسى بخلاف القانونين المختلط والآهلي

ثالثاً — يجب أن يعرض المستأجر من المشتري أو من المؤجر أو يقدم له كفيلاً مقتدرأ قبل اخراجه من العين في القانونين المختلط والآهلي بخلاف الحال في القانون الفرنسى

رابعاً — وجود اختلاف في وظيفة القضاء المستعجل في الحكم بطرده في فرنسا ومصر

٤٧٧— ويختص قاضى الأمور المستعجلة في فرنسا في هذه الحالة في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بناء على طلب المشتري .

وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم هناك في ضرورة اجراء تنبيه للمستأجر قبل رفع دعوى الأخلاء مع خلو القانون المدنى من نص يوجب ذلك ، فقال فريق من الشراح بضرورة عمل التنبيه وبأنه ليس من العدالة أن يختصم المستأجر في الدعوى ويحكم بالزامه بأخلاء العين المؤجرة في الحال بغير سابقة تنبيه أو انذار وبدون اعطائه الوقت الكافى للبحث عن مكان جديد ينقل اليه بضاعته أو أمتعته لما في ذلك من ضرر جسم له خصوصاً إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية وعليها زراعة للمستأجر وبأنه يتعين لذلك اجراء تنبيه له بالأخلاء في المدد المعتادة إذا كانت العين المؤجرة منزلاً أو حانوتاً أو أرضاً غير زراعية أما إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية فيجب ترك المستأجر في العين حتى انتهاء المواعيد المنصوص عنها في المادة ١٧٧٤ مدنى فرنسى (١) وقضت المحاكم بخلاف ذلك

اور — لعدم وجود نص في القانون يحتم على المشتري اجراء التنبيه في ميعاد معين في هذه الحالة

ثانياً — لأن بيع العين المؤجرة يترتب عليه فسخ الاجارة إن رغب المشتري

(٧١) اوبرى وروج ٤. نبذة ٣٦٩ ص ٥٠٢ وديفرجه ج ١ نبذة ٥٤٦

في ذلك . وقضت طبقا لذلك بجواز الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة بناء على طلب المشتري بغير سابقة انذار أو تنبيه خصوصا إذا حصل الشراء بالمزاد العلني أمام المحكمة (١) وبأن للقاضي المستعجل في هذه الحالة الحق في اعطاء المستأجر مهلة للإخلاء تكفي للبحث عن مكان جديد ينقل اليه عائلته ومنقولاته أو يجمع فيه زراعته لمنع الضرر الذي قد يلحق بالمستأجر من تنفيذ حكم الإخلاء في الحال (٢) وهذا الرأي الأخير هو الراجح والمعمول به لمطابقته للقانون ومدى ولاية القضاء المستعجل وحدود وظيفته التي تحتم عليه تنفيذ المشارطات والاتفاقات بحالتها بغير اجراء تعديل أو تبديل فيها

٤٧٨— أما في مصر فرى عدم اختصاص القضاء المستعجل في الأهل والمختلط في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة في هذه الحالة لسيين

الاول : ان القانون اشترط في هذه الحالة تعويض المستأجر لأخراجه من العين  
الثاني : انه خول المستأجر الحق في الممانعة في الإخلاء قبل دفع التعويض له الذي يجب أن يتفق عليه بينه وبين المؤجر أو المشتري أو يقضى به من المحكمة الموضوعية أو قبل تقديم كفالة على ذلك وهذه الأمور كلها من اختصاص محكمة الموضوع لا القضاء المستعجل أما اذا كان طلب الطرد مبني أيضا على أشغال المستأجر محل آخر خلاف المحل المتفق عليه في عقد الإيجار عقب الشراء فيعتبر المستأجر في هذه الحالة واضعا اليد على المحل المذكور بغير صفة قانونية ويختص القضاء المستعجل بالحكم بطرده منه لهذا السبب فقط (٣)

## الفرع الثالث

( الاتفاق في عقد الإيجار على احقية المشتري الجديد في فسخ الإيجارة )

٤٧٩ — وإذا نص في عقد إيجار على عدم احقية المستأجر في الرجوع على المشتري الجديد بأي تعويض إذا استبدلت أو بيعت كل أو بعض العين المؤجرة أو نزعت ملكيتها وبأحقية المشتري أما في الاستمرار في الإيجارة أو في فسخها واستلام العين

(١) ريو في ٥ يولي ١٨٥٨ دالوز ٥٨ ج ٢ ص ٣١٩ ومونبليه في ٤ مارس ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٥ ص ٢٦٣

(٢) مونبليه السابق الإشارة اليه

(٣) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٢٩٩ رقم ٣٣٤

المؤجرة بعد إخطار المستأجر برغبته في ذلك بخطاب موصى عليه أو بانذار في مدة معينة فيختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا ومصر بالحكم بطرد المستأجر من العين حتى ولو كان عقد إيجار المستأجر ذا تاريخ ثابت سابق على عقد الشراء بعد استيفاء الاجراءات المتفق عليها في العقد فيما يختص بشكل التنبيه ومدته لأن القاضي المذكور يقوم في هذه الحالة بتنفيذ ما اتفق عليه الطرفان في عقد الإيجار

وإذا لم يتفق في عقد الإيجار على مدة معينة لاجراء التنبيه فيجب مراعاة المواعيد المعتادة والمقررة في القانون (١)

٤٨٠ — ولا يؤثر على صحة التنبيه واختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى في هذه الحالة كون المشتري ذكر خطأ في التنبيه مثلاً ضرورة الاخلاء في ظرف اسبوع أو ثلاثة أيام مع أن المدة التي أوجبها القانون لذلك هي خمسة عشر يوماً ما دام أنه لم يرفع الدعوى بالاخلاء إلا بعد مرور هذه المدة أو بعد مرور وقت أطول منها (٢)

٤٨١ — أما إذا اتفق في عقد الإيجار على أحقية المشتري الجديد في الفسخ فقط دون ذكر شيء بخصوص التعويضات فلا يخلو الحال من أحد أمرين: الأول ألا يكون لعقد الإيجار تاريخ ثابت سابق على تاريخ الشراء - الثاني - أن يكون له تاريخ ثابت سابق على العقد المذكور ، ففي الحالة الأولى يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا في الحكم بطرد المستأجر من العين طبقاً لما سبق ذكره بغير اجراء أى تنبيه ما — أما في الحالة الثانية فيختص بطرده بعد عمل التنبيه في المدد المعتادة والمقررة لذلك في القانون إذا لم يتفق على خلافها في العقد بحسب رأى غالبية الشراح ولو أن القانون ينص في هذه الحالة على عدم اخراجه إلا بعد دفع التضمينات (مادة ١٧٤٩ مدنى فرنسى) (٣)

٤٨٢ — أما في مصر فنرى أن هذا الشرط لا يغير شيئاً من عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الدعوى في كلتا الحالتين لضرورة دفع التعويض فيهما قبل الحكم

(١) كيري ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦١

(٢) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٢٩٩ رقم ٣٣٤

(٣) كيري ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٥ وبازو ص ٢٥١

بالطرد إلا إذا إتفق الطرفان على التعويض المطلوب أو على تقديم الكفيل وتسلم المستأجر التعويض بالفعل أو قبل الكفالة ، فعندئذ يختص القضاء المستعجل بطرده لعدم مساس قراره في هذه الحالة بأصل الحق أو الموضوع

## الفصل الثاني

### الفرع الأول

#### انقضاء الإيجارة المعنية المدة

٤٨٣ — ينتهى الإيجار إذا كان معين المدة بانقضاء المدة المتفق عليها في العقد دون احتياج إلى تنبيه أو إنذار بالأخلاء ( مواد ٣٨٢ و ٣٨٥ مدنى أهلى و ٤٦٧ و ٤٧٠ مختلط و ١٧٣٧ فرنسى إلا إذا اتفق في العقد على خلاف ذلك وعلى ضرورة إجراء إنذار أو تنبيه في مدة معينة بشكل معين فيجب على الطرفين مراعاة ذلك — وبانقضاء مدة الإجارة تصبح يد المستأجر على العين بلا سبب أو صفة قانونية ويحق للمؤجر عند الاستعجال رفع دعوى بالأخلاء أمام القضاء المستعجل وإخراجه منها

٤٨٤ — ولا يحد من اختصاصه في الفصل في الدعوى المنازعات التي يثيرها المستأجر حول تجديد الإجارة إذا اتضح له من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها أنها غير جدية بل قصد منها تعطيل الفصل في الدعوى (١)

٤٨٥ — وإقاضي الأمور المستعجلة الحق في فحص المنازعات التي يثيرها المستأجر ويرمى منها الى منعه من الحكم في الدعوى — لا للفصل فيها — وإنما لمعرفة ما إذا كانت المنازعات المذكورة جدية من عدمه وعلى ظل من الحقيقة والصواب أم قصد منها تعطيل الفصل في الدعوى حتى ولو استدعى ذلك فحص

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٢٢ نبذة ٤٧٧ وكريه ج ١ ص ٢٠٨ نبذة ٣٦٩ والنقض الفرنسى في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ج ١ ص ١٦٥ و ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ج ٢١ ص ١ و ٢٢ و برتان ج ٢ نبذة ٧٩٩ و دى بليم ج ٢ ص ١٢٠ و بازو ص ٢٥٦ و ٢٥٧ وجيرار ص ١١٩ واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٢ رقم ٣٩ وأول ديسمبر ١٩٢٠ الجازيت ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢١ رقم ٣٦



الموضوع لتعلق ذلك بأمور ترتبط باختصاصه وولايته في الحكم كما سبق ذكره (١)

٤٨٦— ويتوافر الاستعجال في هذه الحالة إذا ترتب على استمرار المستأجر منتفعاً بالغين المؤجرة عقب انتهاء مدة الإيجار ضرر بحقوق المؤجر أو نشأ عنه مسئولية قبل الغير (٢)

٤٨٧— ومن المنازعات غير الجدية التي لا تحدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في دعوى الإخلال لانتهاء مدة الإيجار .

أولاً— إذا ادعى المستأجر تجديد الإجارة لمدة أخرى بعقد جديد وارتكن في إثبات دفاعه إلى مشروع عقد من صنعه وعمله غير موقع عليه من المؤجر وغير معترف به منه خصوصاً إذا دلت وقائع الدعوى وقرائن أحوالها على أن المؤجر لم يصدر منه ما يفيد عليه بالعقد المذكور وإجازته له صراحة أو ضمناً وأنه على العكس من ذلك سبق أن رفع دعوى على المستأجر بالمطالبة بالإيجار عقب تاريخ العقد المقول به ، وتمسك فيها بالعقد الذي انتهت مدته ولم يعترض المستأجر عن ذلك أمام المحكمة (٣) .

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧٢ ص ٨ و ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢ واستئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٥٥ ومرنيك ج ٢ ص ٣٢٢ نبذة ٤٧٧ وكيري ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ نبذة ٣٧٠ ودى بليم ج ٢ ص ١٢٠  
(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢ واستئناف مختلط منشور الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠٩ رقم ٣٥٥  
(٣) مصر أهلى مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٧٢ ص ٨ وقرر المبادئ الآتية :

أولاً: يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بالزام المستأجر بإخلال العين المؤجرة لانتهاء المدة المتفق عليها في العقد بالرغم من المنازعات غير الجدية التي يثيرها المستأجر حول تجديد الإجارة إذا اتضح له عدم صحتها من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها والتي له الحق في بحثها للحكم في امتداد ولايته الى الدعوى المطروحة من عدمه

ثانياً تقديم المستأجر لمشروع عقد غير موقع عليه من المؤجرة لا يفيد امتداد الإيجار أو تغيير شروطه القديمة المبينة بالعقد القائم بينهما والذي تمسكت به المؤجرة في قضايا كثيرة بينها وبين المستأجر عقب تحرير المشروع المزعوم ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالإخلال لانتهاء مدة العقد الذي كان قائماً بينهما والمعترف به من الطرفين

ثانياً — إذا دفع المستأجر بمحصل مكالمات شفوية بينه وبين المؤجر بخصوص تجديد الإجارة وارتكن في إثبات دفاعه على إنذار من عمله أرسله لوكيل المؤجر الذى يقيم في جهة أخرى بعد رفع دعوى الإخلاء وذكر فيه رغبته في التجديد بشروط معينة وبأن المؤجر وافق على ذلك وأجاب عليه الوكيل بإمكان النظر في ذلك إذا قام المستأجر بدفع مبلغ معين إذا اتضح من وقائع الدعوى أن المؤجر لا يعلم شيئاً عن الإنذار المذكور ولم يصدر منه صراحة أو ضمناً ما يفيد موافقته على التجديد وبأن المستأجر أتى بعباراة موافقة المؤجر على التجديد في الإنذار من عندياته بغرض إدخال الغش على الوكيل والحصول منه على إقرار بالتجديد المزعوم (١).

(١) مصر أهلى مستعجل ومنشور في الجريدة القضائية نمرة سلسلة ٣٦٨ ص ٧ وجاء من ضمن أسبابه ما يأتى :

من حيث ولو أنه ليس لهذه المحكمة أن تقضى بالإخلاء لانقضاء الإجارة بفوات المدة معينة في العقد عند الادعاء بمحصل تجديد ضمنى للإيجار الا أنه يشترط لذلك أن يكون الادعاء جدياً له ما يقرره من وقائع الدعوى غير المتنازع عليها ومستندات المستأجر فيها والتي لهذه المحكمة الحق في بحثها وتقديرها - لا للحكم في وجود التجديد المدعى به من عدمه إذ شأن ذلك من اختصاص محكمة الموضوع - وإنما لمعرفة ما إذا كان النزاع المتعلق بذلك جدياً وصحيحاً باعتبار أنه قصد منه وضع العراقيل في سبيل ولايتها في الحكم في الدعوى المطروحة أمامها فإذا ألفت عدم جديته وأنه روى منه استمرار المستأجر في الانتفاع بالعين بلاحق وصفة قانونية فإنها تضرب به عرض الحائط وتقضى بالإخلاء بالرغم منه

ومن حيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعية لم تبد من جانبها أى فعل أو عمل يستفاد منه قبول استمرار المدعى عليه في العين بعد انتهاء مدة الإيجار بطريق التجديد الضمنى بل على العكس من ذلك فإنها لما وجدت المدعى عليه مستمراً في إشغال الأرض عقب انتهاء مدة الإيجار أرسلت إليه خطاباً وصى عليه بعد فوات المدة بستة عشر يوماً وأعقبته بالدعوى الحالية

ومن حيث أن المكالمات الشفوية التي يقول بها المدعى عليه وأنكر حصولها الحاضر عن المدعية لم يقم عليها دليل ومن ثم فلا أثر لها قانوناً على حق المدعية في طلب الإخلاء.

ومن حيث أن الإنذار الذى أجراه المدعى عليه بعد رفع الدعوى لوكيل المدعية بالاسكندرية بدلاً من عمله للحاضر عنها بالجلسة وأتى فيه بوقائع من عنده بغرض وضع العراقيل في سبيل الحكم في هذه الدعوى لا يؤدي هو الآخر الى جدية الادعاء المزعوم بمحصل التجديد الضمنى لسببين الأول - أنه من صنع المدعى عليه وحده ومن المقرر أنه لا يجوز لشخص أن ينشئ من نفسه لنفسه مستنداً ضد غيره - الثاني - أن إجابة الوكيل عن المدعية فضلاً عن أنها أخذت بطريق الغش والخديعة فإنها لاتفيد شيئاً مما يزعمه المدعى عليه في إنذاره حيث وعد الوكيل بالنظر في أمر التصريح بالتجديد اذا دفع المدعى عليه مبلغاً معيناً بالكامل ولم يقم الاخير بسداده حتى الآن

ويراجع أيضاً استئناف مختلط في أول ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٢٨

ثالثاً — إذا ارتكن المستأجر في إثبات التجديد المدعى به إلى القول بحصول تأشير من المؤجر بموافقة على التجديد على نسخة العقد الموجودة تحت يد المؤجر وأنكر الأخير حصول شيء من ذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بتحليف المؤجر اليمين الحاسمة على عدم صحة هذه الموافقة لمساس الحكم بالحلف بالموضوع أو أصل الحق لتعلقه بأجراء قاطع في موضوع الخصومة (١) وكذلك لا يجوز له إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لأجراء الحلف أمامها (٢).

رابعاً — إذا ادعى المستأجر بموضوع رهن خارج عن عقد الإيجار وليس من اختصاص القضاء المستعجل الفصل به (٣).

خامساً — إذا ارتكن المستأجر في حصول التجديد على عدم وجود عقد إيجار بالكتابة مبين به مدة الإجارة متى اتضح من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها والمستندات المقدمة من المستأجر ما يدل على اتفاق الطرفين على تحديد مدة الإيجار الحاصل بغير كتابة وعلى عدم رغبة المؤجر في تجديدها لمدة أخرى كأن يثبت من المكاتبات الصادرة من نفس المستأجر أنه اعتاد على استئجار العين المؤجرة لمدين

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة ٣٦٨ ص ٧ والمحاماه ١٦ عدد ٦ ص ٦٢٥ رقم ٢٧٤ وجاء ضمن أسبابه ما يأتي :

من حيث أن المحكمة لا تأخذ بما دفع به الحاضر عن المدعى عليه من حصول تجديد للإجارة عن مدة جديدة بالتأشير على نسخة عقد موجود تحت يد المدعية لعدم تقديمه ما يفيد ذلك ولانكار الحاضر عن المدعية وجود أى عقد إيجار خلاف المقدم بالحافطة في دوسيه الدعوى

ومن حيث أنه طلب لتحليف المدعية اليمين الحاسمة على عدم صحة واقعة التجديد المدعى بها غير صائب لتعلقه بأجراء تحقيق عن نزاع موضوعى صرف لا يدخل في وظيفة هذه المحكمة الفصل فيه عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات

ومن حيث أنه لا يجوز من جهة أخرى إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لأجراء الحلف أمامها إذ المقصود من ذلك الهروب من التقاضى أمام هذه المحكمة ووضع المراقيل في سبيل الحكم بالاخلاء في الدعوى

(٢) مصر أهلى مستعجل السابق الإشارة إليه واستئناف محتلط في ٢٥ يناير ١٩٢١ الجازيت ١٠ فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦

(٣) استئناف محتلط في ٣ ديسمبر ١٩٠٢ المجموعة ١٥ ص ٢٣ و ١٠ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٧

مختلفتين الأولى في فصل الشتاء وتنتهى في ٣١ مارس من كل سنة والثانية في فصل الصيف وتنتهى في ٣٠ سبتمبر من كل سنة وبأنه أرسل خطاباً للمؤجر قبل انتهاء المدة الأخيرة يعلنه فيه برغبته في اخلاء العين عند انقضاء المدة إذا لم يوافق المؤجر على تجديد الاجارة لمدة ثلاث سنوات وأعقب ذلك بلبصق إعلانات على العين المؤجرة تفيد قرب نقل محل تجارته إلى مكان آخر عقب انقضاء مدة الايجار — ولا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون الايجار حصل بغير كتابة لاتفاق الطرفين على مدة معينة للاجارة ولأن الايجار الحاصل بغير كتابة ينقضى كالايجار الحاصل بالكتابة بفوات المدة المتفق عليها بغير حاجة إلى تنبيه (١)

سادساً — إذا ارتكن المستأجر في حصول التجديد إلى وعد شفوى من المؤجر لم يقيم عليه دليل أو إلى انذار صادر إليه من المؤجر ذكر فيه خطأ أن مدة الاجارة تبدىء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ وتنتهى في آخر أكتوبر ١٩٣٥ مثلاً مع أن الثابت من عقد الايجار المسلم به من الطرفين أن حقيقة المدة تبدىء من أول أكتوبر ١٩٣٣ وتنتهى في سبتمبر ١٩٣٥ (٢)

سابعاً — إذا دفع المستأجر بملكية الغير لبعض الاطيان المؤجرة وبأنه استأجر هذه الاطيان لمدة أخرى من المالك المزعم عقب انقضاء مدة الايجار واتضح من وقائع الدعوى وظروفها أن الاستئجار المقول بحصوله من الغير رمى منه منع المؤجر الحقيقي من الحصول على حكم الاخلاء من القضاء المستعجل (٣)

ثامناً — إذا ادعى المستأجر حصول تجديد ضمنى للايجار واتضح من وقائع الدعوى عدم صواب هذا الادعاء كما لو كانت شروط الاجارة تحظر التجديد الضمنى أو كما لو كان المؤجر أرسل للمستأجر اخطاراً قبل انتهاء مدة الايجار يعلنه فيه بعدم

(١) النقض الفرنسى في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ ج ١ ص ١٦٤

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ في القضية ١٥٠٨ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد ويخصص الوعد الشفوى استئناف مختلط في ١٩ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٥ وأول ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٢٨ و ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٣٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٣ فبراير ١٩١٠ و ١٣ أبريل ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٥٧ و ٢٦٥



رغبته في التأجير إليه بعد فوات المدة المعينة في العقد ويطلب منه فيه الاخلاء.  
أو كما لو كان الايجار يستلزم لانعقاده اجراءات معينة

ثامناً — إذا ادعى المستأجر أنه اتفق مع المؤجر شفويًا على امتداد الاجارة.  
وأنكر الآخر ذلك واتضح عدم جدية هذا الادعاء من وقائع الدعوى وحصول  
انذار من المؤجر بالاخلاء قبل رفع الدعوى ثم رفع دعوى الاخلاء عقب  
فوات مدة الاجارة مباشرة — ولا يؤثر على عدم جدية الادعاء كون المستأجر  
دفع عن المؤجر مبالغ في العوايد وخلافه تزيد عن الايجار المطلوب منه

٤٨٨ — ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء  
لانقضاء مدة الاجارة رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع  
عقب استلام اعلان دعوى الاخلاء يطلب فيها الحكم بالزامه بتعويض أو بامتداد  
أو تجديد الاجارة لمدة أخرى إذا اتضح من وقائع الدعوى وملاساتها أن  
المستأجر التجأ إلى هذا الطريق بغرض تعطيل الحكم في الدعوى المستعجلة  
وبغرض تطويل الاجراءات

ولا يمنع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى كون المستأجر أجر من  
باطنه لآخرين أجزاء من العين المؤجرة لمدد لم تنته بعد إذ لا يجوز للمستأجر من  
الباطن أن يتمسك بحقوق على العين المؤجرة أكثر من حقوق المستأجر الأصلي،  
تلك الحقوق التي تنتهي وتزول بانقضاء مدة الاجارة المعينة في العقد (١)

٤٨٩ — وإذا اتفق في عقد الايجار على التزام المستأجر بإزالة المباني التي أقامها  
على العين المؤجرة عند انقضاء مدة الاجارة ، فلقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم  
بالطرد أن يصرح للمؤجر بازالتها بطريق التبعية بمصاريف يرجع بها على المستأجر  
إن لم يقيم الأخير بازالتها في مدة معينة يحددها في الحكم (٢)

ولا يشترط في المنازعات المتعلقة بالموضوع أن يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنها  
وبخصوص الشروط الخاصة بها بل يكفي لاعتبارها مانعة من الاختصاص أن تكون

(١) استئناف مختلط في أول أغسطس ١٩٢٤ الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٨ رقم ٨٨ .

(٢) الحكم المختلط السابق الاشارة اليه

جدية أى ظاهرها الجد والاساس الصحيح ، حتى ولو كانت معلقة أو مصحوبة بشروط معينة لم تعرف بعد ، وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالاخلاء لانقضاء مدة الاجارة فى المسائل الآتية

أولاً — وجود نزاع جدى بين المؤجر والمستأجر بخصوص تاريخ انتهاء الاجارة وعدم اتفاقهما على ميعاد معين له (١)

ثانياً — وجود محادثات ومكالمات جدية بين الطرفين بخصوص امتداد الاجارة أو تجديدها سواء علقت هذه المحادثات على شروط معينة أو كانت منجزة — وليس للقاضى المستعجل فى هذه الحالة الأخيرة البحث فيما إذا كان حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج ذلك عن وظيفته ولاختصاص قاضى الموضوع وحده بذلك ، ويكفيه فقط ثبوت المحادثات أمامه (٢)

ثالثاً — قيام نزاع جدى أمام محكمة الموضوع قبل رفع الدعوى المستعجلة بخصوص الايجار الحاصل بغير كتابة . وبخصوص مدته وقيمة الاجرة والذى رفع المؤجر بمقتضاه دعوى الاخلاء (٣)

رابعاً — إذا كان حق المؤجر فى التأخير متنازع عليه جدياً ، ولم يثبت أن هناك خطراً يهدد حقوقه فى التقاضى أمام القضاء العادى (٤)

خامساً — إذا كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية واستمر المستأجر شاغلاً لها بزراعته لمدة شهور عقب انتهاء مدة الايجار ، لعدم إمكان القضاء المستعجل فى الفصل فى مسألة تجديد الايجار بالطريق الضمنى من عدمه ، وإنما يجوز له فى هذه الحالة الحكم بتعيين حارس على العين المؤجرة حتى يفصل قاضى الموضوع فى هذه النقطة (٥)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس فى ٢٩ نوفمبر ١٩١٣ سبرى وباندكت ١٩١٤ ج ٢ ص ١٧٦ وبودرى مطول على الايجار ج ٢ ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس المشار اليه ومصر أهلى مستعجل فى ٢٣ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥

عدد ٨ ص ٥٩١ رقم ٢٨٢

(٣) استئناف مختلط فى ٢٥ يونيه ١٩١٥ مجموعة ٢٧ ص ٤٢٥

(٤) ليج يلجيكا فى ٢٠ مارس ١٩٢٦ المحاماه ٢ ص ٨٦ رقم ٧٢

(٥) استئناف مختلط فى ٢٣ ابريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٥٥

مادسا — وجود نزاع جدى بين الطرفين بخصوص طبيعة التعاقد ، وما إذا كان يشمل عقد بيع أو إجارة أشياء (١)

سابعاً — وجود نزاع جدى بين الطرفين بخصوص صحة الإيجارة ووجودها من عدمه يتعين الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع قبل الحكم بالاخلاء (٢)

ثامناً — إذا ادعى المستأجر تجديد الإيجار وارتكن فى إثبات دفاعه إلى عقد إيجار عن العين المؤجرة لمدة جديدة موقع عليه من المؤجر وطعن عليه الأخير بطريق التزوير المعنوى ، وقرر بالطعن بالتزوير فى قلم الكتاب لمساس الحكم فى الدعوى بالاخلاء فى هذه الحالة بالموضوع وصحة العقد الجديد من عدمه (٣)

عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى دعوى الاضواء لانقضاء المدة المعتبرة فى العقد عند حصول تجرير ضمنى للإيجار وعدم الاتفاق على المدة المحددة

٤٩٠ — يتجدد الإيجار بالطريق الضمنى إذا استمر المستأجر شاغلاً للعين المؤجرة ومتفعلاً بها برضاء المؤجر عقب المدة المحددة فى العقد ( مادة ٣٨٦ مدنى أهلى و٤٧١ مختلط و١٧٣٨ و١٧٥٩ فرنسى )

٤٩١ — ويعتبر العقد مجدداً متى كان الوقت الذى مضى على سكوت المؤجر بعد انقضاء المدة كافياً للحكم بأنه رضى بالتجديد

مثال ذلك مدة اجارة المنزل سنة وانتهت واستمر المستأجر ساكناً ومضى على ذلك شهر والمالك ساكت . هذه المدة كافية لاعتبار العقد تجدد لسنة أخرى إن كانت العادة تأجير مثل المنزل المؤجر مساهنة فاذا كانت المدة ثلاث سنين فلا يجوز إلا لسنة واحدة ، فاذا كانت الأرض زراعية وانقضت المدة وهياً لمستأجر الأرض للزراعة أو هياًها وبذرهما والمالك ساكت كان ذلك دليلاً على لرضاه بالتجديد

(١) بودرى مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٦

(٢) بودرى مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١٠ نبذة ١٦٠٤ والنقض والابرام الفرنسى فى ١٥

نابر ١٨٩٤ دالوز ٩٤ ج ١ ص ٣٩٦

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ٣ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٥٩

٤٩٢ — ويحصل التجديد الضمني بالشروط الأصلية فيما يتعلق بالأجرة وكيفية الاخطار وخلافه وباقي شروط العقد الأخرى بخلاف المدة فإن القانون ينص على اعتبارها كالمدد المعتادة

٤٩٣ — ويختلف الشراح وأحكام المحاكم في ماهيته ومقدار المدد المعتادة فيقول البعض باعتبارها المدة الموضحة في المواد ٣٨٣ مدني أهلي و٤٦٨ مختلط و١٧٣٦ و١٧٥٨ فرنسي الخاصة بعقود الأيجار غير المعينة المدة بحسب المقرر في مواعيد الدفع مع اختلاف في حالة المنازل والحوائيت والأراضي الزراعية والأود. ويقول البعض الآخر بخلاف ذلك وباعتبار المدة بحسب عرف الجهة مع مراعاة أحوال الزمان والمكان وظروف العقد ونوع وطبيعة موقع العقار (١) وغير ذلك من الأمور التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع وحدها

٤٩٤ — وبسبب هذا الاختلاف اتفق شراح القانون وأحكام المحاكم على عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالإخلاء لانتهاء المدة بعد حصول التجديد الضمني إذا كانت مدة التجديد محل تقدير من قاضي الموضوع أو محل نزاع بين الطرفين وكانت نيتهم عنها محل شك، بأنه يجب في هذه الحالة طرح الموضوع أمام القاضي المختص لتقدير المدة بحسب ما يراه والحكم بالانتهاء من عدمه (٢) أما إذا كانت المدة الخاصة بالتجديد غير متنازع عليها من الطرفين فيختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بالإخلاء بعد استيفاء المؤجر الإجراءات المتفق عليها في العقد أو المنصوص عنها في القانون والمتعلقة بالأخطار وكيفيته ومدة حصوله، فمثلاً إذا اتفق شخص مع آخر على إنشاء عمارة في مكان ذي صقع تجاري لاستئجار دكان منها لاستخدامه في تجارته بأجرة معينة تدفع شهرياً ودفع له إيجار ثلاث سنوات مقدماً للاستعانة به على إجراء البناء، وبعد اتمام البناء تسلم المستأجر الدكان المؤجرة وبعد مرور الثلاث

(١) فتحي باشا زغلول شرح القانون المدني ص ٢٨٢ واستئناف مختلط في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ المجازيت

يوليه ١٩٣٤ رقم ٢٨٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢ المجازيت يوليه ١٩٣٤ رقم ٢٨٥ و ١١ ديسمبر ١٩٢٩

الحمام ١٠ رقم ٢٠٩ ص ٦٢١ وبودري مطول على الإيجار ج ٢ ص ١١١ نبذة ١٦٠٦ وباريس في ٢٠

فبراير ١٨٩٤ جازيت المحاكم في ١٨٩٤ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٩ ودي بليم ج ٢ ص ١٣٠ وبرتان ج ٢

نبذة ٨٠٦ وبازو ص ٢٥٠ والنقض الفرنسي في ٤ يناير ١٨٩٨ سيرى ٩٩ ج ١ ص ٤٤١



سنوات جرر عليه المؤجر عقداً جديداً لمدة ثلاث سنوات أخرى بالشروط السابقة مع زيادة في فئة الأيجار ثم جدد الأجارة بعقد آخر لمدة سنة بإيجار أكبر ثم لسنة أخرى بنفس الفئة ثم استمر المستأجر شاغلاً للدكان بطريق التجديد الضمني بعد ذلك مدة طويلة واعتماداً على القول بحصول التجديد في هذه الحالة بالمدد المعتادة أى بحسب مواعيد الدفع اعتبر المؤجر أن الأيجار أصبح لمدة مشاهرة وأخطر المستأجر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء الشهر بخمسة عشر يوماً ولمالم يخلها رفع دعوى بالإخلاء أمام قاضى الأمور المستعجلة فنازع المستأجر أمامه في مدة الأيجار وفي ضرورة اعتبارها لمدة سنة طبقاً لعرف الجهة وظروف الدعوى وملايسات التأجير وطبيعة عمله التجارى فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بطرد المستأجر من العين لحصول نزاع في مدة التجديد الواجب تقديرها بمعرفة قاضى الموضوع . أما إذا رفع المؤجر دعوى الإخلاء عقب انتهاء السنة الأخيرة وبعد إخطار المستأجر بعدم رغبته في التجديد في المدة المتفق عليها في العقد فيدخل في هذه الحالة في ولاية القضاء المستعجل بالحكم بطرد المستأجر (١)

هل وهود زراعة على الارض المؤجرة يمنع القضاء المستعجل

من الحكم بالافساح لا تقضاء مدة الاجارة المعينة في العقد

٤٩٥— إذا اتفق في عقد إيجار الأراضى الزراعية على عدم أحقية المستأجر في إيجاد زراعة في العين المؤجرة في السنة الأخيرة من الأيجار من طبيعتها البقاء في الأرض بعد انتهاء المدة المحددة كالقصب مثلاً فيجب على المستأجر احترام هذا الشرط وتنفيذه وعدم اجراء أية زراعة من هذا القبيل في المدة الأخيرة فان أجرى شيئاً من ذلك فعلى مخاطرته ولا يشل بفعله اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وهو شأنه في اتخاذ الطرق التحفظية التى يراها لصيانة حقوقه على الزراعة القائمة حتى الرجوع بها على المؤجر أمام محكمة الموضوع إن كان لذلك وجه كرفع دعوى باثبات حالة الزراعة أو بتعيين حارس عليها أو غير ذلك (٢)

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٧ ديسمبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ عدد ٦ ص ٤٩ رقم ٢٠٦

(٢) استئناف مختلط في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٣٧ ونصر أهلى مستعجل الجريدة القضائية

٤٩٦— أما إذا لم يشفق في عقد الايجار على ذلك فلو أن إغفال الاتفاق لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد عند انتهاء مدة الايجار المعينة في العقد إلا أننا نرى في هذه الحالة جواز إعطاء المستأجر مهلة للاخلاء ليجمع فيها زراعته بشرط عدم الاضرار بحقوق المؤجر أو المستأجر الجديد في الاتفاقات بالأرض لمؤجرة عن المدة اللاحقة (١)

## الفرع الثاني

انتهاء الايجار غير معين المدة بعد التنبيه على المستأجر

٤٩٧— وإذا حصل الايجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة إن كانت العين المؤجرة أرضاً زراعية ولمدة ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة إن كانت غير ذلك إلا إن المستأجر ليس ملزماً في هذه الحالة بتسليم الشيء المؤجر في نهاية الايجار بل لابد من التنبيه عليه من المالك أو المؤجر في المواعيد المقررة في المواد ٣٨٣ مدني أهلي و ٤٦٨ مختلط و ٧٣٦ و ١٧٥٨ فرنسي

٤٩٨— وليس للتنبيه المذكور شكل خاص فيجوز حصوله بانذار عن يد محضر أو بخطاب مسجل أو برسالة برقية إذا ثبت جلياً من الرسالة اسم المرسل أو بأية ورقة عرفية أخرى كخالصات دفع الأجرة (٢)

ويجوز حصول التنبيه شفويّاً إنما إذا أنكر الطرف الآخر حصوله فلا يمكن اثباته في هذه الحالة بالبينة مهما كانت قيمة الايجار

ولا يطل من صحة التنبيه بالاخلاء كون الانذار الذي عمل فيه باطل لعب في الشكل لعدم ذكر البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين (٣) أو كونه لم يذكر فيه مدة معينة أو لأنه ذكر مدة غير المنصوص عليها في القانون ما دام أن المؤجر راعى المدة المذكورة قبل رفع دعوى الاخلاء (٤)

(١) استئناف مختلط في ٢٧ مارس ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٢٨

(٢) تولوز في ٩ أغسطس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٧ ج ٥ ص ٤ واستئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١

الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦ وكيرييه ج ١ ص ٢١٠ نبذة ٣٧٣

(٣) النقض الفرنسي في ٣ مايو ١٨٦٥ دالوز ٦٥ ج ١ ص ٤٢٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٢٩٩ رقم ٣٣٤

٤٩٩— ولا يعتبر تنبيهها بالاخلاء أو بالاشارة في المخالصة إلى أن الأجرة ستزيد ابتداء من وقت معين دون أن يقترن ذلك بطلب الاخلاء عند عدم قبول الزيادة. ثانياً إعلان المستأجر عزمه على طلب فسخ الايجار إذا لم يخرج المؤجر شخصاً معيناً من العين المؤجرة أو إذا لم يتم المؤجر بأجراء أعمال أو إصلاحات معينة (١) ثالثاً الخطاب الذي يرسله المؤجر إلى المستأجر قبل انتهاء مدة الايجار يطلب منه اخباره عما إذا كان يريد تجديد الايجار من عدمه إذا لم يجب عليه المستأجر بشيء ما (٢) ٥٠٠— ويختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم باخلاء المستأجر من العين المؤجرة في هذه الحالة بعد حصول التنبيه اليه إذا لم يكن ثمة نزاع جدي حول صحة التنبيه أو شكله أو مدته (٣)

٥٠١— أما إذا كان هناك نزاع جدي في ذلك فيخرج من وظيفته الحكم في الدعوى ويجب طرحها أمام محكمة الموضوع (٤)

٥٠٢— ولل قضاء المستعجل فحص أوجه النزاع التي يثيرها المستأجر أو المؤجر بخصوص ذلك لمعرفة ما إذا كانت جدية من عدمه حتى ولو تعرض في ذلك لبحث الموضوع لتعلقها بمسائل خاصة بولايتيه في الفصل في الدعوى كما سبق ذكره (٥) ٥٠٣— ومن المنازعات غير الجدية التي لا تمنع القضاء المستعجل من الفصل في الدعوى .

أورو— ادعاء المستأجر للعين المشتركة بطلان التنبيه الحاصل اليه من بعض الشركاء إذا كان التنبيه الحاصل اليه من البعض الآخر وأجازته جميع الشركاء.

(١) السين في ١٢ نوفمبر ١٨٩٢ دالوز ٩٣ ج ١ ص ٢٥

(٢) استئناف مختلط في ١٠ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ٩٢٦ ص ٣٠ رقم ٣٣

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٢١ نبذة ٤٧٦ وبرتان ج ٢ نبذة ٨٠٠ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٩

ص ٣٩٩ وكيرييه ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٦ والنقض الفرنسي في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ٢١ ج ١ ص ١٩٥ واستئناف مختلط في ٢٥ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٤ رقم ٤٢ و ٢٢ مارس

١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٣٣ و ٢١ يونيو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٤٥

(٤) كيرييه ج ١ ص ٢٠٧ نبذة ٣٦٦ و مرنياك السابق الاشارة اليه واستئناف مختلط في ٢٥ فبراير ١٩٣١

الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤١٧ رقم ٤٩٢

(٥) كيرييه ج ١ ص ٢١١ نبذة ٣٧٤ والنقض الفرنسي في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ دالوز ٢١ ج ١ ص ٢١

واشتركوا جميعاً في رفع دعوى الإخلاء إذ من المقرر أن التنبيه بالإخلاء الحاصل من أحد الشركاء على الشيوع يفيد الباقيين إذا أجازوه ووافقوا عليه (١)

ثانياً — إذا كان المستأجرون متعددين وحصل تنبيه بالإخلاء من المؤجر لبعضهم دون الآخر ورفعت الدعوى عليه وحده فلا يجوز له أن يتمسك بطلان التنبيه الحاصل إليه لعدم إجراء تنبيه للمستأجرين الآخرين (٢).

ثالثاً — ادعاء المستأجر بطلان التنبيه المرسل إليه لحصوله بخطاب موصى عليه لا بأنداز عن يد محضر (٣).

٥٠٤ — إنما لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى إذا حصل نزاع جدى في صحة التنبيه وكان هذا النزاع محل دعوى أمام المحكمة المختصة (٤) أو إذا رفع المفلس بعد الحكم الصادر بالتصديق على التفليسة دعوى أمام محكمة الموضوع يبطلان التنبيه بالإخلاء الحاصل من وكيل الدائنين إلى المؤجر لحصوله بطريق التواطؤ من السنديك والمؤجر متى تبين من ظروف الدعوى جدية دعوى الموضوع (٥)

٥٠٥ — والتنبيه الحاصل من المؤجر للمستأجر قبل وفاته يسرى على ورثة الأخير من بعده ويحق للمؤجر رفع دعوى الإخلاء عليهم ارتكائاً إلى التنبيه الحاصل للمورث (٦).

وكذلك الحال في التنبيه الحاصل من المؤجر للمستأجر قبل الحكم الصادر بأشهار إفلاسه فإنه يسرى على السنديك بعد ذلك ويجوز للمؤجر رفع دعوى الإخلاء على السنديك ارتكائاً إليه ولا يمنع من تنفيذ الحكم المذكور وضع الاختام على محل التفليسة (٧).

---

(١) استئناف مختلط في أول نوفمبر ١٩٢٠ الجازيت ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢٠ رقم ٣٢

(٢) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣٥ رقم ٤٤

(٣) استئناف مختلط في ٥ يناير ١٩٢١ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦ و ٢١ يونه ١٩٠٥

المجموعة ١٧ ص ٣٤٥

(٤) استئناف في ٢٢ مارس ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٨٥

(٥) دى بليم ج ٢ ص ١٢٧ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٣ نبذة ١٠٠

(٦) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٣ نبذة ٩٨

(٧) دالوز المرجع المشار إليه



٥٠٦- ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يصرح للمستأجر الذي أعلن المؤجر برغبته في الإخلاء لانتهاؤ الأيجار بالبقاء في العين المؤجرة حتى ولو عرض عليه دفع الأيجار عن المدة التي سيتتفع فيها بالعين بعد انقضاء مدة الأيجار (١)

### الفرع الثالث

هل يمنع القضاء المستعجل من الحكم في دعوى الإخلال بالترهات الأيجار  
المعين المدة أو غير المحمد لها ادعاء المستأجر لمساعدة المؤجر استعمال ماله  
في التقاضي وعدم وجود مصلحة له منه فهو العين المؤجرة

٥٠٧- إذا اتفق المستأجر مع المؤجر بمحض إرادته على اعتبار الأيجار لمدة مسانمة أو مشاهرة وعلى حق كل من الطرفين في إنهائه بعد التنبيه على الآخر في مدة معينة وأخطر المؤجر المستأجر برغبته بذلك في المدة المتفق عليها فليس للأخير عند رفع دعوى الإخلاء عليه أمام القضاء المستعجل أن يحتج بأساءة استعمال المؤجر حقه في التقاضي وعدم وجود مصلحة له من الحكم بالإخلاء وبأنه يرمى بذلك إلى الإضرار به مهما ينتج عن الحكم الصادر بالإخلاء من إضرار له بسبب المصاريف التي أنفقها على العين المؤجرة في التحسين وخلافه أو لما يضيع عليه من الربح لمبارحته الجهة الكائنة بها العين بسبب شهرته التجارية فيها ، وإذا تقدم بشيء من ذلك فلا يحق للقضاء المستعجل بحثه وتحقيقه ورفض الدعوى بناء عليه بل يتعين عليه عدم اعتباره والحكم بالإخلاء بالرغم منه للأسباب الآتية أو لكونه نظرية إساءة استعمال الحقوق التي تقوم على استخدام شخص لحق من حقوقه بغير مصلحة شخصية وبغرض الإضرار بالغير لا تنطبق على الالتزامات والتعهدات بل محلها استعمال الحقوق العينية كالملكية وما يتفرع عليها من حقوق عينية وكيفية انتفاع أصحابها بها كحالة الجار الذي يأتي أعمالا في ملكه استنادا إلى حق الملكية لا بغرض طلب منفعة له أو درء ضرر عنه وإنما بقصد إلحاق الضرر بجاره ثانياً لأن الالتزامات

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مراسلات نبذة ٥١ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢

التي تنشأ بين طرفين بعد بحث وترويهما في كامل الحرية تكون بينهما قانوناً وسنداً فيما يتعلق بالشروط الواردة بها ومدتها ومداهما يجب عليهما احترامها ويتعين على المحاكم الأخذ بها وتنفيذ ما جاء بها إلا إذا حصلت مخالفة للقانون أو النظام العام أو الآداب العامة أو إذا طعن في صحتها لسبب من أسباب البطلان أو فساد العقود ولا يحق للمحاكم أن تضرب بها عرض الحائط بحجة إساءة استعمال الحقوق الواردة بها

ثالثاً — إن الفصل في إساءة استعمال الحقوق وعدمه أمر متعلق بالموضوع أو أصل الحق وخارج عن وظيفة القضاء المستعجل الحكم فيه

رابعاً — إن مأمورية قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في طلب الإخلاء لانتفاء التعاقد تنحصر في البحث فيما إذا كانت مدة الإيجار المعينة في العقد انتهت أم لا بدون حصول أى تجديد ضمني وما إذا كان التنبيه المشروط حصوله أجرى في الميعاد المتفق عليه في العقد ولا يوجد طعن جدى عليه فيما يتعلق بالشكل أو المدة أم لا

خامساً — لا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بقواعد العدالة لترك المستأجر في العين المؤجرة لمنافاة ذلك للقاعدة القانونية القائلة بأن الاتفاقات شريعة العاقدين، إذ من المقرر أنه لا يجوز أن تتعارض العدالة مع نصوص القانون التي أسست عليها (١) ٥٠٨ — وقد أخذت بهذا المبدأ محكمة الاستئناف المختلطة في حكم عظيم لها أصدرته بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ و منشور في الجازيت عدد ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦ في قضية إخلاء رقعها الناظر على وقف يحيى باشا بالاسكندرية على محل اتينيوس الحلواني الشهير ورفضت الاستئناف المرفوع من المستأجر عن حكم قاضي الأمور المستعجلة الصادر بالإخلاء بالرغم من وجود المستأجر في العين مدة طويلة بأسباب مطولة يمكن الرجوع إليها

٥٠٩ — ولا يمنع القاضي المستعجل من الحكم بالإخلاء في هذه الحالة نفاذاً

---

(١) مصر أملى مستعجل في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٣ السنة ١٦ ص ٢٣٧ رقم ١٤١ واستئناف مختلط في ١٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٢٣٧

لنصوص عقد الايجار الصريحة والملزمة للطرفين رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضوع بالتويض لفسخه العقد تعسفاً أو بطلب اعتبار عقد الايجار نافذا ضد ارادة المالك (١)

## الفرع الرابع

هل يجوز لقاضي الأمور المستعجلة اعطاء مهلة عند الحكم بالانقضاء للإجارة

٥١٠ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في سلطة قاضي الأمور المستعجلة في منح المستأجر مهلة للاخلاء عند الحكم بها لانتهاؤ الايجار المعين المدة أو غير المحددها ، فقال البعض بعدم جواز اعطاء مهلة اطلاقاً بعد انقضاء الاجارة إذ يكفي علم المستأجر بضرورة الاخلاء في الايجار المعين المدة من فوات مدة الايجار وفي الايجار غير محدد المدة بالتنبيه الذي يحصل اليه من المؤجر طبقاً للقانون أو طبقاً للاتفاق خصوصاً إذا نازع المستأجر في مدة انتهاء الايجار أو في صحة التنبيه وظهر من وقائع الدعوى عدم جدية هذا النزاع (٢) . وقال البعض الآخر بجواز ذلك وبأنه يحق للقضاء المستعجل منح المستأجر مهلة للاخلاء في الأحوال الاستثنائية المحض شفقة ورحمة بالمستأجر وبعياله وعائلته كحالة حصول مرض له أو لأحد أفراد العائلة يمنع من تنفيذ حكم الاخلاء في الحال والانتقال من العين المؤجرة في الميعاد المحدد لذلك (٣)

٥١١ — أما في مصر فيسير القضاء المختلط على حق القضاء المستعجل في اعطاء المهلة مع ترك ذلك لتقديره الخاص وظروف الدعوى المطروحة أمامه وبأنه يجوز له منح المهلة حتى مع حصول تنبيه من المؤجر للمستأجر بالاخلاء إذا أُلقي من

(١) استئناف مختلط في ١٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٢٢٧

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٢ وباريس في ١٠ يولي ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ٥ ص ٣٧٩ والنقض الفرنسي في ٤ يناير ١٨٩٨ دالوز ٩٩ ج ١ ص ١٦٤

(٣) كيري ج ١ ص ٣٦٨ ودي بليم ج ٢ ص ١٢٤ وبازو ص ٢٥٠ وباريس في ٢١ يولي ١٨٢٦ الذي أورده دي بليم في كتابه

وقائع القضية ما يبررها كضرورة بحث المستأجر عن مكان جديد ينقل اليه عمله أو تجارته أو صناعته أو عن منزل ينقل اليه عائلته (١)

٥١٢— ويجب أن تكون المهلة قصيرة كاسبوع أو أسبوعين على الأكثر بحسب حالة المستأجر وبشرط ألا يضار المؤجر باعطائها كأن يكون أجر العين الى آخر لمدة تبتدىء عقب انتهاء المستأجر السابق مباشرة ويترتب على التأخير في التسليم مسئولية أمام المستأجر الجديد

## الفرع الخامس

زيارة الغير للعين المؤجرة التي قاربت مدتها على اتمتها للتفج عليها واستجارها ووضع لوحة أو ورقة عليها لاعدادها عن تأجيرها

٥١٣ — وإذا قاربت مدة الايجار على الانتهاء فيجوز للمؤجر وضع لوحة أو ورقة عليها للاعلان عن تأجيرها كما يجوز له استحضار آخرين لزيارتها والتفرج عليها تمهيداً لتأجيرها فاذا مانع المستأجر في ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المنازعات المتعلقة بها وله التصريح للغير بزيارتها في أيام وساعات يحددها مراعيًا في ذلك صيانة حقوق الطرفين — المؤجر والمستأجر — وعدم اجراء شيء من شأنه تعكير صفو الأخير أو راحته في سكناه (٢)

٥١٤— وإذا كان هناك نزاع جدى أمام محكمة الموضوع بخصوص التنيه بالاخلاء الصادر من المؤجر أو خول امتداد الايجار أو تجديده فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بالتصريح للمؤجر بوضع لوحة على العين للاشهار عن تأجيرها أو الاذن لآخرين بالتفرج عليها وكذلك لا يجوز له تكليف المستأجر بتسليم مفاتيح

---

(١) استئناف مختلط في ٣ فبراير ١٨٩٧ المجموعة السنة التاسعة ص ١٤٢ و ٤ يونيو ١٩٢٥ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٣١ رقم ٣٧ و ٨ مايو و ١٢ يونيو ١٩٢٤ الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٥٤ و ٦١ رقم ٧٧ و ٩٠ و ٣٠ مارس ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٤ رقم ٢٦ و ١٢ يونيو ٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٤٥ و ٥ يناير ٩٢١ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٥٢ رقم ٧٦

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٧ نبذة ٩١؛ وكيري ج ١ ص ٢١٢ نبذة ٢٧٥ ودى بليم ج ٢ ص ١١٩

ومورو نبذة ٣١٧



العين المؤجرة لبواب المنزل ليتفرج عليها من يرغب في استئجارها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق المطروح أمام المحكمة (١)

## الفرع السادس

تمكين المستأجر الجديد للمورصة الزراعية من تهيئتها للزراعة والبذر

٥١٥ - تنص المواد ٣٨٧ مدني أهلي و ٤٧٢ مختلط و ١٧٧٧ فرنسي على التزام مستأجر الأراضي الزراعية الذي قاربت مدته على الانتهاء في تمكين المستأجر الجديد من تهيئة الأرض للزراعة والبذر بشرط عدم حصول ضرر له من ذلك فإذا حصل نزاع بخصوص ذلك بين المستأجر القديم وبين المؤجر فيختص قاضي الأمور المستعجلة بنظره ويلزم المستأجر القديم بتمكين الجديد من تهيئة الأرض للزراعة والبذر للسنة المقبلة كما له الحق في الزام المستأجر الجديد بمراعاة راحة المستأجر القديم والمحافظة على محصوله لتمكينه من جمعه والتصرف فيه (٢)

إنما لا يختص في هذه الحالة بالحكم بالزام المستأجر الذي قاربت مدته على الانتهاء باخلاء العين المؤجرة لقيام علاقة التأجير ولأن ولايته في الحكم بالاخلاء عند انقضاء الاجارة مستمدة من حصول تغيير في يد المستأجر على العين ومن كونها تضحى بلا سبب أو صفة قانونية عقب انتهاء مدة الايجار الامر غير الموجود في هذه الحالة

## الفرع السابع

طبيعة قرار الاضواء الصادر من قاضي الأمور المستعجلة

٥١٦ - والقرار الصادر بالاخلاء من قاضي الأمور المستعجلة مؤقت محض لا يؤثر على محكمة الموضوع، فلها أن تعدل عنه وتلغيه أو تؤكدوا إذا نفذه المؤجر فعلى مخاطرته ومسؤوليته إذا ما ألغته محكمة الموضوع. ويحق للمستأجر في هذه

(١) باريس في ١٨ سبتمبر ١٨٧٢ الباندكت ٧٢ ص ٨٠٢ ودي بليم ج ٢ ص ١٢١

(٢) كيريه ج ١ ص ٢١٢ نبذة ٣٧٦

الحالة الرجوع عليه بالتعويضات اذا لم يتمكن من رجوع العين بسبب تعلق حق للغير به كتأجيرها لخلافه واشغال الأخير لها (١)

## الفرع الثامن

تعيين خبير لإثبات هالة العين المؤجرة بناء على طلب المستأجر  
بعد الحكم بطرده

٥١٧ — ولا يؤثر حكم الطرد على حق المستأجر في طلب تعيين خبير لإثبات حالة العين المؤجرة ان كان له صالح في ذلك لتوافر الاستعجال في الدعوى منعا من تغيير المعالم التي يطلب اثباتها بمعرفة الخبير عند اشغالها بالمستأجر الجديد (٢)

## الفرع التاسع

طرد الاشخاص الذين يحضرونهم المستأجر في العين المؤجرة عقب إهمالها  
عند انتهاء الاجارة لفوات مدة الايجار أو بعد التنبيه عليه بالامهال

٥١٨ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد الاشخاص الذين يدخلهم المستأجر في العين المؤجرة عقب اخلائها عند انتهاء الاجارة بفوات مدة الايجار أو بعد التنبيه عليه بالاخلاء خصوصاً إذا كان عقد الايجار لا يخول للمستأجر التأجير من الباطن ولم يوافق المؤجر على ذلك صراحة أو ضمناً وكان في استمرار الاشخاص المذكورين واضعياً اليد على العين ضرر بحقوق المؤجر ويبقى السكان في المنزل (٣)

---

(١) استئناف مختلط في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٦

(٢) استئناف مختلط في ٤ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٠٠

(٣) السين في ٩ مايو ١٩١٢ دالوز ١٩١٣ ج ٢ ص ٢١٥

## الفرع العاشر

هل يمنع التجاء المؤجر للقضاء العادى للمحصل على حكم بالافهوه  
للتأخير فى الايجار من رفع دعوى بالافهوه أمام القضاء المستعجل  
٥١٩- إذا التجأ المؤجر إلى القضاء العادى لأخذ حكم على المستأجر باخلاء العين  
المؤجرة للتأخير فى الايجار فلا يجوز له بعد ذلك التنازل عن القضية ورفع دعوى  
بالاخلاء أمام القضاء المستعجل بحجة وجود شرط صريح فاسخ فى العقد لأنه  
باختياره رفع الدعوى أمام القضاء العادى جعل المستأجر يكتسب الحق فى التقاضى  
أمامه فلا يحق له بعد ذلك الالتجاء إلى الطريق المستعجل (١) إلا إذا حصل تغير  
فى وقائع الدعوى أو فى مركز المستأجر بعد رفع الدعوى العادية من شأنه إلحاق  
ضرر كبير بحقوق المؤجر إذا استمرت القضية أمام القضاء العادى فيجوز للتأخير  
فى هذه الحالة رفع دعوى بالاخلاء أمام القضاء المستعجل كما لو بقيت الدعوى  
الموضوعية بغير فصل فى المحكمة لمدة طويلة تراكم فى أثنائها مبلغ كبير من الايجار  
فى ذمة المستأجر المعسر والذى لم يضع فى العين أمتعة أو منقولات تضمن  
وفاء الايجار

## الفرع الحادى عشر

هل يجوز رفع دعوى بالافهوه أمام القضاء المستعجل للتأخير  
فى الايجار بعد صدور حكم ابتدائى بالافهوه من محكمة الموضوع  
٥٢٠- يجوز رفع دعوى بالاخلاء أمام القضاء المستعجل للتأخير فى الايجار بعد  
صدور حكم ابتدائى من محكمة الموضوع بالاخلاء إذا كان الحكم المذكور غير مشمول  
بالنفاذ وحصل طعن عليه بطريق الاستئناف متى كان فيه استمرار المستأجر فى العين  
حتى الفصل فى الاستئناف خطر كبير على حقوق المؤجر بسبب تراكم مبلغ كبير  
من الايجار فى ذمته وعدم وجود منقولات فى العين تضمنه أو لكون المنقولات  
التي كانت موجودة بالعين بيعت وفاء لدين آخر فى ذمته أو لكونها بيعت بثمن بخس  
لا يتناسب كلية مع مبلغ الايجار المتأخر الذى سيتراكم حتى الفصل فى الاستئناف

(١) اسكندرية محتلة مستعجل فى ٣١ أكتوبر ١٩١٠ الجازيت السنة الأولى ص ٦

# الباب الثالث

## طرد واضع اليد على العقار بغير سبب او صفة قانونية

٥٢١- السبب هو الرابطة أو العمل القانوني الذي يشغل به واضع اليد العقار المتنازع عليه- ويكون إما بعقد من العقود كالبيع أو الرهن أو اجارة الاشياء أو الوكالة أو غير ذلك من العقود ما دام التعاقد قائماً لم يفسخ بالاتفاق أو بحكم من القضاء- وإما بعمل مادي مقترن بفعل قانوني كحالة وضع اليد بنية التملك أو بسبب آخر من أسباب التملك المنصوص عنها في القانون المدني ( مواد ٤٤٤ مدني أهلي و ٦٦ مدني مختلط

٥٢٢- ووضع اليد على العقار بغير سبب يكون إما بحيازته أصلاً بغير صفة أو حق قانوني كالمغتصب أو بحيازته أصلاً بسبب وانتهائه بالاتفاق أو بحكم من القضاء والاستمرار في الحيازة بالرغم من ذلك كحالة الوكيل الذي يستمر واضعاً اليد على عقارات موكله عقب انتهاء الوكالة ، والمرتهن حيازياً بعد سداد الدين وشطب الرهن والمستأجر بعد فوات مدة الايجار المبنية بالعقد أو بعد فسخ الايجار بقوة القانون أو بحكم من القضاء والبائع بعد حصول البيع غير المتنازع على شروطه أو على صحته وبعد استلام الثمن والمشتري أو الراسي عليه المزاد بعد صدور حكم بفسخ البيع أو بطلانه أو بطلان اجراءات نزع الملكية والحجز العقاري أو حكم مرشئ المزاد والمستخدم أو الخادم بعد فصله من عمل مخدمه وغير ذلك

٥٢٣- ولا يشترط لانعدام السبب لبطلان عقد من العقود أن تقضى المحكمة في متطوق حكمها بالبطلان، بل يكفي في ذلك عدم اخذها بالعقد لبطلانه عند المطالبة بتنفيذه ورفض الدعوى لهذا السبب . فمثلاً اذا اشترى شخص من آخر عقارات بموجب عقد بيع وفائي وتسليمها منه ثم نازعه البائع بعد ذلك في صحة العقد وتصرفه بالبيع لآخر في بعض العقارات المبيعة وفائياً ورفع المشتري وفائياً دعوى على البائع



بالمطالبة بضمن العقارات التي تصرف فيها بالبيع للمرة الثانية ارتكناً إلى عقد البيع. الوفاؤى الصادر اليه وقضت المحكمة برفض الدعوى لبطلان عقد البيع لاختفائه رهنا فيكفى هذا الحكم لاعتبار المشتري وفائياً واضعاً اليد بلا سبب على باقى العقارات المبيعة ولاحقية البائع فى طلب طرده منها بدعوى يرفعها أمام القضاء المستعجل (١).

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ فى القضية رقم ١٣٤٣ سنة ٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد وجاء ضمن أسبابه ما يأتى

من حيث انه من المبادئ المقررة ان قاضى الأمور المستعجلة يختص عند الاستعجال بالحكم بطرد واضع اليد على العقار بلا سبب أو صفة قانونية

ومن حيث أن السبب هو الرابطة القانونية أو العمل القانونى الذى يشغل به واضع اليد العين المتنازع عليها ويكون عادة اما بالاتفاق كحالة التعاقد بالتأجير أو الانتفاع أو غيره ما دام التعاقد قائماً لم يفسخ قضاء أو اتفاقاً ، واما بعمل ماضى آخر مقترن بفعل قانونى كحالة وضع اليد بنية التملك أو بسبب من أسباب التملك المنصوص عنها فى القانون المدنى

ومن حيث أن وضع اليد على العقار بغير سبب يكون اما بميازته أصلاً بغير صفة قانونية أو حق قانونى كالمقتصب أو بميازته أصلاً بسبب وانتهائه . واستمرار الحيازة بالرغم من ذلك كحالة الوكيل الذى يستمر واضعاً اليد على عقارات موكله عقب انتهاء الوكالة والمستأجر بعد فوات مدة الايجار والبائع بعد حصول البيع غير المتنازع على شروطه أو على صحته والمشتري والراسى عليه المزاد بعد صدور حكم ببطلان عقد المراء أو اجراءات حكم مرسى المزاد

ومن حيث ان الثابت من وقائع الدعوى أن المحكمة الاستئنافية قضت برفض دعوى المدعى عليه التى كان يطالب فيها بالمبلغ والتعويض تنفيذاً لعقد البيع الوفاؤى الصادر اليه وارتكنت فى الحكم بالرفض الى بطلان العقد المذكور لأنه أخفى رهناً لا يرتب له الا ديناً عادياً يمكنه المطالبة به بدعوى على حدة . ومن حيث ولو أن المحكمة المذكورة لم تقض فى منطوق حكمها ببطلان عقد البيع الوفاؤى الصادر اليه إلا أنها رفضت تنفيذه والأخذ به فى الدعوى لأنه باطل فلا يمكن للمدعى عليه مع ذلك التمسك بوجوده كسند للاستمرار فى حيازة القدر المطلوب طرده منه

ومن حيث أن القول بضرورة رفع دعوى من المدعية ببطلان عقد البيع الوفاؤى وصدور حكم فيها بالبطلان قبل هذه الدعوى قول غير صائب أولاً لأن الحكم الصادر برفض دعوى المدعى عليه قضى ضمناً بالبطلان وذكر ذلك فى أسبابه التى لاتجزأ فى هذه الحالة مع المنطوق ثانياً لأن البطلان المنصب على عقد البيع لا يتجزأ

ومن حيث أنه والحالة هذه تكون حيازة المدعى عليه للأطيان المطلوب طرده منها أصبحت بعد الحكم المذكور بلا سبب أو صفة قانونية

ومن حيث أن كون المدعى عليه زرع الأطيان المذكورة أو أجراها للغير لا يؤثر على حق المدعية فى طلب طرده منها بقرار من هذه المحكمة وهو وشأنه فى اتخاذ الاجراءات التحفظية التى يراها حافظة لحقوقه من اثبات حالة وخلافه ان كان لذلك وجه

٥٢٤— ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد واضع اليد على العقار بدون سبب بشروط ثلاثة .

الاول — توافر الاستعجال في الدعوى

الثاني — عدم وجود نزاع جدى في صحة أو في تفسير المستندات التي يبنى عليه رافع الدعوى طلب الطرد (١) .

الثالث — عدم توافر شروط دعاوى منع التعرض في واضع اليد على العقار (٢)

٥٢٥ — ويتوافر الاستعجال في إحدى حالتين : الأولى حاجة رافع الدعوى إلى العقار المتنازع عليه لاستغلاله أو إجراء أى عمل فيه. الثانية وجود خطر على العقار أو على حقوق رافع الدعوى من استمرار العقار في حيازة واضع اليد (٣)

٥٢٦ — ويتوافر الشرط الثانى عند عدم منازعة الشخص المظلوم طرده في صحة السبب القانونى الذى يرتكن اليه رافع الدعوى في طلب الطرد أو في تفسير المستندات المؤكدة لحقه أو عند وجود منازعة منه في كل ذلك اذا اتضح من وقائع الدعوى وظروفها أنها غير جدية

٥٢٧ — ويقوم الشرط الثالث عند عدم اجتماع شروط دعاوى منع التعرض في الشاغل للعقار كأن يكون وضع يده غير حاصل بصفة ظاهرة ومستمرة وهادئة وبنية الملك أو باعتباره حائزاً للعقار بسبب معلوم كالإيجار أو الرهن ، فاذا توافرت شروط دعاوى منع التعرض في الشاغل للعقار فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بأخراجه من العقار الموضوع اليد عليه حتى ولو كان ذلك تنفيذاً لحكم أو عقداً رسمى . واجب التنفيذ مادام واضع اليد لم يكن طرفاً في الحكم ولم يصدر العقد الرسمى منه أو بمن يمثله (٤)

(١) النفى الفرنسى في ١١ فبراير ١٩٠١ دالوز ١٩٠٨ ج ١ ص ١٩٢ ومصر أهلى مستعجل

فى ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٤ سنة سادسة ص ١١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠ واستئناف مختلط فى ٥ مارس ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٠٥ و ١٦ نوفمبر

١٩٣٢ المجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٨ رقم ٣٥٤ ومصر أهلى مستعجل الجريدة القضائية عدد ٢٦١ ص ٩

(٣) استئناف مختلط فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ المجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٨ رقم ٣٥٤

(٤) استئناف مختلط فى ٥ مارس ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٠٥

٥٢٨ — وعلى رافع دعوى الطرد تقديم الدليل على أن وضع يد الشخص المطلوب طرده حاصل بغير صفة قانونية ومجرد ادعاء واضع اليد بعد ذلك بتوافر شروط دعاوى منع التعرض بالقول غير المعزز بالدليل لا يشل من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بطرده من العين

٥٢٩ — ولقاضى الأمور المستعجلة فحص أوجه المنازعات التى يتقدم بها واضع اليد بخصوص سبب ملكية رافع الدعوى أو بخصوص صحة المستندات المقدمة منه أو بخصوص تفسيرها أو الأوجه المتعلقة بتوافر شروط دعاوى منع التعرض ولو أدى ذلك الى بحث الموضوع للحكم فى هذه المنازعات وانما المعرفة ما اذا كانت جدية ولها رداء من الحقيقة الظاهرة أم لا لتعلق كل ذلك بمسائل تختص بولايتة ووظيفته فى الفصل فى الدعوى (١)

٥٣٠ — ومن الأمثلة على المنازعات الجدية التى تتعلق بصحة مستندات طالب الطرد وتمنع من اختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى الدعوى ما يأتى :

أولاً : — اشترى رجل وزوجته قطعة أرض معا الأول بحق الربع والثانية بحق الثلاثة أرباع وشيذاً بناء عليها من مالهما المشترك وربطاً العوائد عليه باسمهما وصارا يستغلانه معا ، وبعد ذلك أوقفت الزوجة جميع المنزل على اعتبار انه مملوك لها ولأن الايقاف لا يؤثر على ملكية الزوج لم يعأ الأخير به واستمر يدير المنزل ويقتسم معها الغلة حتى وفاته وعقب ذلك فطنت الزوجة الى خطئها فى الايقاف وحررت على نفسها اقراراً تصدق عليه من المحكمة بحقيقة المقدار الموقوف ثم توفيت بعد ذلك وآل النظر والاستحقاق الى غيرها فآلفى ناظر الوقف احدى ورثة الزوج قاطنة فى شقة فى المنزل فلا يجوز له فى هذه الحالة رفع دعوى أمام القضاء المستعجل بطلب الحكم بطردها من المنزل لتعلق الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق بسبب وجود نزاع جدى فى صحة حجة الايقاف التى يتمسك بها الناظر فى الدعوى (٢)

(١) استئناف مختلط فى ٢٥ ابريل ١٩١٧ الجازيت ٧ ص ١٢٥ رقم ٣٧٨

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٤ السنة ٦ ص ١١ وجاء ضمن

أسبابه ما يأتى : —

ومن حيث ولو أنه ليس لهذه المحكمة أن تقضى فى حقيقة الايقاف الصادر من الواقعة الاصلية وأثره .

ثانياً :- باع أحد الشركاء على الشيوع في عقار حصته بطريقة مفرزة لآخر وتسلم المشتري القدر المبيع واقتسم بعد ذلك الشركاء العقار المذكور وآلت الحصة المبيعة لواحد من الشركاء خلاف البائع ولحصول خطأ في اجراءات القسمة رفع الشركاء والمشتري دعوى يبطلانها أمام محكمة الموضوع المختصة فلا يجوز مع ذلك للشريك الذي آل إليه القدر المبيع طلب طرد المشتري منه بدعوى مستعجلة لحصول نزاع في صحة القسمة. اما اذا لم يكن ثمة نزاع بين الشركاء بخصوص ذلك فلا شك أنه يجوز له ذلك (١)

### ٥٣١ - ولا يمنع القضاء المستعجل من الفصل في الدعوى

أولاً - إذا دفع الوكيل عقب انتهاء الوكالة بحقه في حبس الأعيان المطلوب طرده منها بدعوى مشغولية ذمة الموكل بمبلغ بسبب الوكالة متى اتضح من ظاهر مستندات الدعوى ووقائعها ما ينفي ذلك (٢)

ثانياً - اذا دفع واضع اليد على شقة في منزل بأنه يشغلها باعتباره مالكا لحصة على الشيوع في المنزل متى ظهر من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها أنه لا يملك شيئاً في المنزل وأنه واضع اليد على الشقة بطريق التسامح من المالك الأصلي بسبب علاقة القرابة التي بينهما

ثالثاً - حصول نزاع بين واضع اليد وآخر على ملكية المنزل الموضوع اليد عليه ثم صدور حكم ضد واضع اليد وادعائه بعد ذلك أنه شاغل لجزء من المنزل على حصة شريك مزعوم أتى به ليعزز دفاعه (٣)

على حقوق مورث المدعى عليها والاقرار الصادر من الواقعة لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق الامر الداخل في ولاية محكمة الموضوع وحدها فان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى عليها واضعة اليد على الشقة محل النزاع بسبب شرعي ظاهر وهو الميراث عن الشريك وأن هناك نزاعاً جدياً في صحة حصة الايقاف فيما يتعلق بثلاثة أرباع المنزل ومن ثم تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى ويكون الدفع على صواب ويتعين قبوله

(١) استئناف مختلط في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ رقم ٥١٢

(٢) استئناف مختلط في ١٣ يونيو ١٩٢٣ المجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٣٣ رقم ٢١٩ -

(٣) نصراً أهلي مستعجل في ١٩ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القمائية عهد ٣٨٨ ص ٩



رابعاً — ادعاء الشخص المطلوب طرده أنه مالك للعقار الواضع اليد عليه إذا  
أتضح من وقائع الدعوى عدم جدية هذا الادعاء (١)

٥٣٢ — ولا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون  
رافع الدعوى يملك طريقاً آخر لطرد المدعى عليه من العين محل النزاع كوجود  
حكم تحت يده بالملكية والتسليم أو بمرسي المزاد في مواجهة الشخص المطلوب  
طرده وعدم تنفيذه والاكتفاء برفع دعوى الطرد بناء عليه

٥٣٣ — ولا يختص القضاء المستعجل بالفصل في الدعوى لعدم وجود وجه  
للاستعجال إذا ترك الراسي عليه المزاد الأشخاص الواضع اليد على العقار مدة  
طويلة كسنتين تقريباً بغير أن يرفع عليهم دعوى الطرد أو ينفذ الحكم الصادر  
بمرسي المزاد (٢)

٥٣٤ — ويعتبر واضعاً اليد بلا سبب أو صفة قانونية من يشغل العقار بغير  
مقابل وبطريق التساح من المالك أو من واضع اليد على العقار ويجوز طرده بقرار  
قاضي الأمور المستعجلة إذا رفض تركه واستمر شاغلاً له بالرغم من التنبيه عليه بذلك (٣)

هل يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المالك من الأعيان الموضوعة  
تحت الحراسة بناء على طلب الحارس ؟

٥٣٥ — يقول بعض المحاكم باختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد في هذه  
الحالة لأن المالك يعتبر في هذه الحالة واضعاً اليد على العقار أو العقارات المطلوب  
طرده منها بلا سبب أو صفة قانونية (٤) ونرى خلاف ذلك وعدم اختصاص  
القضاء المستعجل بالحكم بالطرد للأسباب الآتية

أولاً — لأن تعيين حارس قضائي على أعيان شخص لا يؤثر على حقوق الأخير

(١) استئناف محتلط في ٣١ أكتوبر ١٩١٧ المجازيت نوفمبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩١٨

المجازيت مارس ١٩١٨ ص ٦٨ رقم ٦٦٨

(٢) استئناف محتلط في ٢٥ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٤

(٣) برتاز ج ٢ ص ٣٩٥ نبذة ٨٠٤ وباريس في ١٠ نوفمبر ١٨٧١ دالوز ٧٢ ج ٥ ص ٣٧٩

(٤) مصر أهل مستعجل في ٢٢ يونيو ١٩٣٢ جريدة قضائية عدد ٢٣٨ ص ١٦

عليها وعلى أهلية القانون بل لا يزال هو المالك لها بالرغم من الحكم بالحراسة ، وبحق له وحده رفع الدعاوى العينية الخاصة بالأعيان محل الحراسة وكل ما هنالك أن ادارتها وصيانتها تصبح من حقوق الحارس بالشروط التي ينص عليها حكم الحراسة

ثانياً — لدائى الشخص الموضوعة أمواله تحت الحراسة القضائية بالرغم من صدور حكم الحراسة أن يتخذوا الاجراءات التنفيذية التي نص عليها القانون على أموال مدينهم في مواجهة الأخير دون الحارس خصوصاً إذا لم يكونوا طرفاً في دعوى الحراسة — فلم بالرغم من صدور حكم الحراسة اتخاذ اجراءات نزع الملكية في مواجهة المدين المالك واختصامه في باقى الاجراءات حتى صدور حكم البيع كما يحق للدائنين أيضاً الحجز تنفيذياً على منقولات المدين وبيعها للحصول على حقوقهم قبله (١)

٥٣٦ — وقد أخذت بهذا الرأى محكمة الاستئناف المختلطة في جميع أحكامها وقضت بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بطرد المالك بناء على طلب الحارس من العقار الموضوع تحت الحراسة وبأنه يجب لذلك رفع دعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى نبذة ٥٧ وما بعدها ص ٧٨٣ ومصر أهلى مستعجل فى ٣٠ ابريل ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٩ السنة ٦ ص ١٣ واستئناف مختلط فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ لجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٩ رقم ١٢٧ و ١٢ ابريل ١٩١٥ الجازيت يونية ٩١٥ ص ١٢١ رقم ٣٠١

(٢) استئناف مختلط فى أول مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٠١ و ٧ سبتمبر ١٩١٥ الجازيت اكتوبر ١٩١٥ ص ١٨٧ رقم ٤٨٣

# الباب الرابع

## اجارة الأشخاص

٥٣٧ — اجارة الأشخاص عقد ياتزم به أحد المتعاقدين أن يعمل بنفسه لمنفعة شخص آخر مدة معينة مقابل أجر معين يلتزم به الطرف الثاني (مواد ٤٠١ مدني. أهلي و ٤٨٩ مختلط و ١٧٨٠ فرنسي) مثال ذلك الخدم والفعلة والعمال والمستخدمين والمدرسين والبوايين ووكلاء الأشغال

٥٣٨ — والأصل أنه لا يجوز أن يكون إيجار المستخدمين وخدمة المنازل إلا لمدة معينة إلا أن العادة جرت على استخدامهم لمدة غير معينة

٥٣٩ — وإذا كان الإيجار حاصلًا لمدة معينة وانتهت المدة المتفق عليها فيجب على المستخدم أو العامل إخلاء الأماكن التي يشغلها بسبب وظيفته

٥٤٠ — فإذا استمر شاغلًا لها على غير رغبة رب العمل أو سيده فيجوز في هذه الحالة للآخر الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة واستصدار حكم بطرده منها (١)

٥٤١ — وإذا لم تعين مدة الإيجار في العقد فيجوز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون الفسخ في وقت لا تقرب بعد إخطار الطرف الآخر برغبته في ذلك في المدة التي يتفق عليها صراحة أو ضمنا من طبيعة التعاقد أو العادة الجارية (٢) وإذا حصل الفسخ بخلاف ذلك فيحق الرجوع بتعويض على المتسبب في وقوعه

٥٤٢ — ويمكن في هذه الحالة لرب العمل طرد المستخدم أو العامل في أي

---

(١) كيرييه ج ١ ص ٢١٣ نبذة ٣٧٧ ومورو نبذة ٣٧٥ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٠٤

(٢) كيرييه المرجع المتقدم ومرنيك ج ٢ ص ٣٣٥ نبذة ٥٠٢ والنقض الفرنسي في ٢١ يولية ١٨٧٣

باندكت ٧٤ ص ١١٨٤ و ١٠ مايو ١٨٧٥ باندكت ٧٥ ص ٦٣٢ و ١٠ مايو ١٨٧٦ باندكت ٧٦

ص ٦١٩ و ٤ أغسطس ١٨٧٩ باندكت ٨٠ ص ٣٥ و رين Rennes في ٢٠ يولية ١٨٧٤ باندكت ٧٤

وقت يشاء دون مراعاة ذلك مع أحقية الأخير في الرجوع عليه بالتعويض أمام محكمة الموضوع المختصة بعد ذلك (١)

٥٤٣ — ويتعين على المستخدم أو العامل المطرود ترك الأما كن التي يشغلها بسبب عمله وتسليم الأشياء التي بعهدته فإذا رفض ذلك واستمر شاغلا للأما كن المذكورة بعد الطرد فيعتبر وضع يده عليها حاصلا بلا سبب أو صفة قانونية ويمكن طرده منها بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٢) ويجوز للقاضي المذكور بحسب الظروف إعطاء مهلة للاخلاء.

٥٤٤ — ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بالطرد أو الاخلاء وجود نزاع في صحة التنبيه المعطى للخادم من المخدم أو في الميعاد الواجب اجراء التنبيه فيه أو ادعاء الخادم مشغولية ذمة المخدم بماهية أو أجره له أو ادعاؤه بحقه في المطالبة بتعويض نظير طرده في وقت غير لائق أو بدون سابقة تنبيه مع حفظ حق الخادم أو المستخدم في الماهية أو التعويض الذي يدعى به للمطالبة به أمام محكمة الموضوع (٣)

٥٤٥ — ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة تعليق تنفيذ حكم الطرد والاخلاء على دفع المخدم أو رب العمل الماهية المتأخرة للخادم أو المستخدم أو التعويضات التي يقررها القانون أو على إيداع مبلغ يكفي لكل ذلك في خزانة المحكمة (٤) ولا يحق للمستخدم طلب حبس العين المطلوب طرده منها تحت يده وفاء للأجرة المتأخرة أو وفاء للتعويض المستحق له لمنافاة ذلك لطبيعة حق الحبس المقرر بالقانون والأشخاص الذين لهم أن يستفيدوا منه (٥)

---

(١) كيرييه ج ١ ص ٢١٣ نبذة ٣٧٩ ودي بليم ج ٢ ص ١٤٧ وما بعدها وبرتان ج ٢ نبذة ٨١٩ وما بعدها وبازو ص ٢٦٧ ومورو نبذة ٣١٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٥ ابريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٨٤ وقضى باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطرد العمال المقيمين في عزبة صاحب العمل اذا طردهم الأخير من خدمته

(٣) بودري مطول على الاجمار ج ٢ ص ٤٨٥ نبذة ٢٣٨٢ وكيرييه ج ١ ص ٢١٤ ومرتياك ج ٢ ص ٣٢٩ نبذة ٥٠٣

(٤) كيرييه نبذة ٣٨٠ وبودري مطول على الاجمار ج ٢ ص ٤٨٦ وباريس في ٢٨ يولييه ١٨٧٧ سيري ٧٨ ج ٢ ص ٨٥ وعكس ذلك دي بليم ج ٢ ص ١٥٠

(٥) كيرييه ج ١ ص ٢١٤ نبذة ٣٨٠ وبودري مطول على الاجمار ج ٢ ص ٤٨٥ نبذة ٢٣٨٢



٥٤٦ — ولا يؤثر على حق المخدم في طلب الطرد والأخلاء توقيع حجز عقارى أو اتخاذ إجراءات نزع ملكية على عقاراته أو تعيين حارس قضائى عليها لتحصيل الأيجار (١)

ولا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وجود شك في صفة المستخدم أو الموظف وفي علاقته القانونية مع المخدم ، ويكفى في هذه الحالة أن يحفظ له حقوقه فيما يختص بكل ذلك للرجوع بها على المخدم أمام محكمة الموضوع (٢) .

٥٤٧ — وإذا تحددت علاقة الطرفين وحقوقهما والتزاماتهما بعقد معين فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بتفسير ما جاء بالعقد للنظر في الدعوى المطروحة أمامه بل يجب عليه إحالة الطرفين إلى محكمة الموضوع المختصة لتفسير العقد بمعرفتها إنما يختص بالرغم من ذلك في حالة الخطر الشديد في الحكم بطرد المستخدم من محل العمل محافظة على حقوق صاحب العمل ومنعاً من تعريضها للضياع بسبب سوء التفاهم المستمر الحاصل بينه وبين الموظف أو المستخدم وما قد يترتب على كل ذلك من شل حركة العمل ثم إحالة الطرفين أمام محكمة الموضوع فيما يتعلق بتفسير العقد وعلى ذلك فتبقى ولاية القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستخدم من المحل حتى ولو ادعى أنه شريك بالعمل مع رافع الدعوى عند وجود غموض في شروط عقد الاتفاق عن ذلك إذا كان في استمرار المستخدم في محل العمل حتى الفصل في الدعوى من محكمة الموضوع ضرر كبير على حقوق رافع الدعوى بسبب سوء التفاهم المستمر بينه وبين الشخص المطلوب طرده (٣) .

٥٤٨ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز لقاضى الأمور المستعجلة طرد المستخدم

---

(١) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٣ نبذة ١٠٤ وباريس في أول فبراير ١٨٧٣ دالوز ٧٦

ج ٢ ص ١٦٣

(٢) بورديو في ٢٣ أغسطس ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٥ ص ٣٦٠

(٣) كيريه ج ١ ص ٢١٥ نبذة ٣٨١ ودالوز العملى ج ١٠ « مستعجل نبذة ١٠٥ ومرنيك ج ٢ ص ٣٣٦

نبذة ٥٠٣ وباريس في ٢٨ يناير ١٨٧٣ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٠٣

من محل العمل قبل فوات المدة المتفق عليها في العقد أو قبل فوات المدة التي تحددها طبيعة العمل - فقال البعض بعدم اختصاصه في الحكم بالطرد لقيام الرابطة القانونية بين الطرفين (١) وقال البعض الآخر بالاختصاص للخطر الذي قد يحدق بحقوق رب العمل مع حفظ حق المستخدم في الرجوع على رب العمل بالتعويض أمام محكمة الموضوع (٢) ونرى الأخذ بهذا الرأي لمطابقته للنطق وروح المشرع وطبيعة ولاية القضاء المستعجل .

٥٤٩ - إنما لا يختص بالحكم بالفسخ في هذه الحالة لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق (٣)

---

(١) مرنياك ج ٢٠ ص ٣٣٦ نبذة ٥٠٤

(٢) بودرى مطول ج ٢ على الأبحار ص ٤٨٦

(٣) بودرى السابق الإشارة إليه

# الباب الخامس

## اجارة أهل الصنائع

٥٥٠- اجارة أهل الصنائع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين أداء عمل مخصوص في ميعاد معين مقابل قيمة مقدرة وقد ينشأ أثناء التعاقد أو بعده صعوبات بين صاحب العمل وبين الصانع أو المقاول أو المهندس تستدعى تدخّل القضاء المستعجل .

٥٥١- ويقتصر القضاء المستعجل عند نظر هذه الصعوبات على الحكم في الاجراءات التحفظية الوقتية التي يراها صائبة لحقوق الطرفين دون اجراء تغيير في الاتفاقات القائمة بين الطرفين أو التعرض لموضوع الحقوق الثابتة فيها وما يترتب على ذلك من التزامات

٥٥٢- وعقد اجارة أهل الصنائع من العقود المتبادلة التي تنشئ حقوقاً والتزامات لطرفيها - ومن أهم التزامات العامل أو الصانع أو المقاول

أولاً - تسليم العمل المتفق عليه طبقاً لشروط الاتفاق مع مراعاة أصول الفن بغير حصول غش منه

ثانياً - أن يكون التسليم في المدة المتفق عليها في العقد ويلتزم رب العمل من جانبه بدفع المبلغ المتفق عليه في المواعيد المحددة لذلك بالعقد وسنتكلم على كل من هذه الالتزامات وعلى الاجراءات التحفظية التي يمكن اتخاذها لتنفيذها

أولاً - التزام الصانع أو المقاول بتسليم العمل طبقاً للمواظفة وأصول الفن

٥٥٣- إذا حصل نزاع بين صاحب العمل وبين المقاول أو المهندس أو الصانع بخصوص الأعمال التي أجراها الأخير ومطابقتها للشروط المتفق عليها أو موافقتها لأصول الفن من عدمه أو طبقاً للرسوم الواجب إجراء البناء بمقتضاها أو بخصوص

عدم جودة أدوات ومهمات البناء وانطباقها على ما هو مبين بالشروط عند الاتفاق على استحضارها بمعرفة المقاول فيختص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير مهندس بناء على طلب رب العمل لإثبات حالة كل ذلك وفي حالة ثبوت كل أو بعض هذه المخالفات يجوز له عند الاستعجال الشديد التصريح لصاحب العمل بأصلاح المخالفات تحت مباشرة الخبير الذي تعين في الدعوى بمصاريف من عنده مع حفظ حقوق الطرفين لطرحها أمام الموضوع (١)

٥٥٤- ولا يمنع من اختصاصه في الفصل في الدعوى كون الطرفين اتفقا على فض المنازعات التي تحصل بينهما بواسطة هيئة محكمين لدفع الخطر الذي قد يلحق بحقوق صاحب العمل بسبب بطلان التقاضي أمام الهيئة المذكورة مع حفظ حقوق الطرفين للرجوع بها أمامها (٢)

### ثانياً - التزام الصانع أو المقاول أو المهندس بتسليم الشيء المنقوض على صنفه في زمن معين

٥٥٥- إذا أوقف الصانع أو المقاول العمل لسبب ما أوجدت ظروف يستفاد منها تأخير عن القيام بالعمل وعدم إمكانه إتمامه في الزمن المتفق عليه فلصاحب العمل بعد أن انذار المقاول أو الصانع بضرورة إتمام العمل في المدة المتفق عليها وعدم إجراء الأخير أي عمل يستفاد منه إمكان القيام أن بما كلف به يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تعيين خبير لمعاينة الأعمال التي تمت وإثبات حالتها وإثبات حالة التوقف أو البطلان الحاصل في الأعمال ثم إتمام الأعمال الناقصة بمصاريف على حسابه يرجع بها على المقاول بدعوى أمام محكمة الموضوع (٣)

### ثالثاً - التزام رب العمل برفع المبلغ المتفق عليه

٥٥٦- ويجب على صاحب العمل دفع المبلغ المتفق عليه في المواعيد المتفق عليها في

(١) كبريه ج ١ ص ٢١٨ نبذة ٣٨٥ ودي بليم ج ٢ ص ١٨٩ وما بعدها

(٢) كبريه ج ١ ص ٢١٩ نبذة ٣٨٦ ودي بليم ج ٢ ص ١٩٣ وعكس ذلك كاربنتيه ربرتوار على المرافعات ج ٤ ص ٧٠٩ نبذة ٣٣١ وما بعدها والنقض الفرنسي الصادر في ١٨١٢ الذي أشار إليه واستئناف مختلط في ٤ يناير ١٩١٣ المجازيت ١٠ فبراير ١٩١٣ ص ٦٢ رقم ٧٨

(٣) كبريه ج ١ ص ٢١٩ نبذة ٣٨٨



العقد ، وقد جرت العادة في أعمال المقاولات أن يدفع مبلغ المقاولة على أقساط البعض قبل البدء في العمل والبعض الآخر في أثناء القيام به فإذا حصل نزاع بين الطرفين بخصوص الأعمال التي تمت وقيمتها بالنسبة للثمن الأصلي فيختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقيمتها بالضبط مع مراعاة الفئات والأثمان الواردة في عقد المقاولة (١)

٥٥٧— وينفسخ العقد بموت الصانع أو المقاول خلافاً لعقد اجارة الأشياء لأن شخصية الصانع ملحوظة في التعاقد ( مواد ١١١ مدني أهلي و ٥٠٢ مختلط و ١٧٩٥ فرنسي) وفي هذه الحالة يلتزم صاحب العمل بدفع قيمة الأعمال التي أجراها المقاول قبل وفاته و ثمن المهمات والأدوات التي استحضرها وجهرها للعمل ويختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير بناء على طلب صاحب العمل أو ورثة المقاول لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقيمتها ومقدار انتفاع صاحب العمل بالأدوات التي استحضرها المقاول و ثمن هذه الأدوات

٥٥٨— وللمستأجر أو صاحب العمل الحق في إيقاف العمل قبل إتمامه في مقابل حق الصانع أو المقاول أو العامل في الرجوع عليه بالتعويضات التي تقدرها محكمة الموضوع طبقاً للقانون، ويختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بتعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت وقيمتها قبل أن يضع صاحب العمل يده عليها أو يقوم بأكملها بمعرفة عمال آخرين

٥٥٩— ولصاحب العمل في هذه الحالة الحق في طلب طرد المقاول أو الصانع وعماله من محل العمل بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٢)

٥٦٠— ولا ينفسخ التعاقد بأشهار إفلاس المقاول إنما يترتب على ذلك تأخير إتمام الأعمال المتفق عليها لعدم إمكان السنديك الذي يعين في هذه الحالة من تكليف مقاول آخر لمباشرتها، ويجوز لذلك لصاحب العمل أن يطلب من القضاء المستعجل تعيين خبير لاثبات حالة الأعمال التي تمت قبل التفليسة وقيمتها ثم التصريح له بأكملها تحت مباشرة الخبير المعين بمصاريف من عنده مع حفظ حقوق الطرفين في الموضوع لنظرها أمام المحكمة المختصة

(١) كبريه ج ١ ص ٢١٩ نبذة ٢٣٨٩

(٢) كبريه المرجع المتقدم ص ٢٢٠ نبذة ٣٩٢ ومورو نبذة ٣٥١ ودي بليم ج ٢ ص ١٩١

# البَابُ السَّادُسُ

المنازعات التي تحصل بين المالك وبين حارس المنزل (البواب)

٥٦١- يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بطرد بواب المنزل وبإلزامه بأخلاء الأماكن التي يشغلها فيه بناء على طلب صاحب المنزل إذا أخطر الأخير البواب برغبته بطرده من خدمته في الوقت المتفق عليه أو الذي تقرره العادة الجارية (١) كما له عند اشتداد النزاع الحكم بطرده ولو لم يحصل تنبيه بذلك من المالك

٥٦٢- إنما لا يختص بالحكم في الدعوى إذا كان الخادم مزارعاً مع

المالك بالشركة (٢)

ولا يحد من اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى استئجار الحارس لبعض غرف من المنزل الذي يعمل فيه مادامت الصفتان مختلفتان مع حفظ حق الأخير في الرجوع على المالك بالتعويض الذي يراه أمام محكمة الموضوع (٣)

٥٦٣- وإذا استقال البواب من خدمة المالك ولم يحضر الأخير بدلاً عنه

فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح للمستأجر بأحضار خلفه (٤)

---

(١) باريس في ١ فبراير ١٨٧٣ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ١٦٣ ومرنيك ج ٢ ص ٣٤٠

(٢) مرنيك ج ٢ نبذة ٥١٢ وباريس في ١٥ فبراير ١٨٧٣ مجموعة أحكام باريس ١٨٧٣ ص ٢٢

(٣) باريس في ١٨ فبراير ١٩١٩ و ٧ فبراير و ٨ مايو ١٩٢٠ سيرى والبانديكت ١٩٢٠ ج ٢ ص ٨٠

(٤) دي بليم ج ٢ ص ١٤٩ وباريس في ٢٥ يولي ١٨٧٣ مجموعة أحكام باريس ١٨٧٣ ص ٢٤

# الباب السابع

## الصعوبات التي تحصل بخصوص تسليم الخطابات والمراسلات لأربابها

٥٦٤ - يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى طلب تسليم الخطابات أو الرسائل البرقية لأصحابها اذا حصل نزاع على شخصية مالكها (١) اذا كان هناك غموض فى عنوان المرسل اليه فيها (٢) لتوافر ركنى الاستعمال وعدم المساس بالموضوع ويكون ذلك بتعيين شخص يتسلمها ويغضها بحضور الطرفين المتنازعين للتأكد من شخصية المرسل اليه ويسلمها له ويجوز أن يعين لذلك موظف البريد أو موظف البرق المختص بتوزيع الخطابات والرسائل البرقية أو حارس أو القاضى الجزئى أو أى شخص آخر يتفق عليه الخصمان (٣)

أما اذا لم يكن ثمة نزاع فى ملكية الخطابات أو المراسلات لشخص أو جهة معينة وكان الخلاف متعلقا بتنفيذ أو فسخ عقد اتفاق فلا يدخل فى وظيفة القضاء المستعجل الحكم فى طلب التسليم اذا استلزم الفصل فيه التفرض لموضوع الاتفاق بالفسخ أو بغيره متى كان الاتفاق قائما ولم يصدر حكم من محكمة الموضوع بفسخه ولم ينص فى العقد على فسخه بقوة القانون عند حصول تقصير من أحد العاقلين فى القيام بالتزاماته ، وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم فى دعوى طلب استلام رسائل رفعها صاحب جريدة دورية ضد مصلحة البريد وآخر

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٤ ٣ وبوردو فى ٢٢ يناير ١٨٩٦ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ١٤٥ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ ص ٣٠٢

(٢) أميان Amiens فى ٢٦ يناير ١٨٦٩ باندكت ٦٩ ص ١٢٨٩

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦. مرافعات فرنسية نبذة ٨٢ والسين فى ٣ اغسطس ١٩٠١ دالوز

استأجرها منه لحصول نزاع بينه وبين المستأجر عند الادعاء بأخلال الأخير بالالتزامات الناشئة عن عقد الاتفاق اذا نص في العقد المذكور على حق المستأجر وحده في التعاقد بشأن الجريدة وبخصوص الاعلانات القضائية الخاصة بها والخطابات التي ترد باسم الجريدة على العنوان الذي يراه ولم يقض من محكمة الموضوع بفسخ هذا الاتفاق لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق لأن الحكم بتسليم الخطابات لصاحب الجريدة في هذه الحالة معناه فسخ التعاقد — ولا يؤثر على عدم ولايته في الحكم في الدعوى وجود استعجال فيها لأن الاستعجال لا يكفي وحده لوظيفته في الحكم وإنما يحق للقاضي المستعجل تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة واستلام المراسلات وإجراء الأعمال الخاصة بالإدارة اذا توافرت أركان الحراسة وكان هناك خطر على حقوق الطرفين من بقاء الحالة كما هي (١)

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٣ سنة ٧ ص ١٢



# الباب الثامن

## المنازعات الخاصة بالتمثيل والممثلين والمؤلفين وأصحاب محال التمثيل

٥٦٥ - يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أو استمرار تمثيل رواية بناء على طلب مؤلفها أو مدير المسرح بشرط عدم المساس بحقوق كل منهما قبل الآخر (١) وإذا لم يستوف المؤلف حقوقه قبل مدير المسرح فيما يختص بالمبلغ المتفق عليه للتصريح بتمثيل الرواية ، فلقاضى الأمور المستعجلة الحق فى التصريح للمؤلف بتحصيل مبلغه من النقود التى تجمع فى شباك دار التمثيل يوميا بالرغم من ممانعة مدير المسرح فى ذلك (٢)

٥٦٦ - ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم بمنع القاصر أو المرأة المتزوجة فى فرنسا من الظهور على المسرح والتمثيل بغير رضا الوالد أو الوصى أو الزوج (٣) وإذا تعاقد ممثل مع مدير مسرح على العمل عنده لمدة معينة بشرط عدم التمثيل عند غيره أثناء هذه المدة وخالف الممثل تعهده فيجوز لقاضى الأمور المستعجلة بناء على طلب صاحب المسرح الحكم بمنع الممثل من التمثيل فى المحل الآخر فى بحر هذه المدة (٤)

وإذا حصل نزاع بخصوص كيفية الاتفايع بالألواج والمقاعد المؤجرة فيدخل فى ولايته الفصل فيه (٥)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٤١ نبذة ٥١٤

(٢) دى بليم ج ٢ ص ٢١٨ وما بعدها

(٣) ييوش نبذة ٧٠ ومرنياك ج ٢ ص ٣٤٢ وحكم محكمة باريس الذى أشار اليه

(٤) مرنياك السابق الإشارة اليه

(٥) ييوش نبذة ٧٢ ومرنياك ج ٢ ص ٣٤٢ وأحكام محكمة باريس التى أشار إليها

وإذا توفي مدير المسرح فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتعيين مدير غيره بناء على طلب أصحاب الشأن حتى يتفق على خلافه أو يقضى من محكمة الموضوع بخصوص ذلك (١)

٥٦٧- وإذا منع مدير المسرح أو الكازينو أو محال الصور المتحركة (السينما) أو أى محل عمومي آخر أحد الأشخاص الحاصلين على تذاكر للدخول في المحلات المذكورة فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح لحامل التذكرة بالدخول في المحل إذا اتضح عدم جدية الأسباب التي يرتكن إليها في المنع

وإذا عارض صاحب المسرح أو المحل في تنفيذ القرار الصادر بالتصريح بالدخول فلحامل التذكرة في هذه الحالة الحق في الالتجاء إلى جهة الإدارة وطلب مساعدتها في الدخول وتنفيذ القرار المستعجل

أما إذا ارتكن صاحب المسرح أو المحل في المنع إلى أسباب جدية تبرر منع المتفرج من الدخول في المسرح كسابقة حصول ضجيج منه أثر على حسن سير العمل وأخل بالنظام أو لكونه أتى أمورا تخل بالشرف وتنافي الآداب العامة فللقاضي المستعجل رفض طلب التصريح بالدخول - وحامل التذكرة وشأنه في الرجوع على صاحب المسرح أو المحل أو المدير المعارض في الدخول بالتعويضات بدعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

---

(١) جارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩١ ومرنيك ج ٢ ص ٣٤٢ نبذة ٥١٥ وبو في ١٨ ديسمبر ١٩٠٥ الذي أشار إليه

(٢) مرنيك ج ٢ ص ٣٤٢ نبذة ٥١٥

# الباب التاسع

## المنازعات المتعلقة بأخراج الجثث من القبر وتشريحها

٥٦٨ — يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال الشديد فى الحكم بالتصريح بأخراج الجثة من القبر وتشريحها لمعرفة سبب الوفاة (١)

وقد أخذت بذلك محكمة بوجوان فى حكم لها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ منشور فى مجموعة أحكام دالوز الاورية عن سنة ١٩٠٠ الجزء الثانى ص ١٣٠ وأمرت بأخراج جثة شخص مؤمن على حياته وتشريحها بناء على طلب شركة التأمين لمعرفة سبب الوفاة الحقيقى — كذلك قضت محكمة جرينوبل فى حكم صادر فى ١٣ يولية سنة ١٨٧٢ ومنشور فى الباندكت سنة ٧٢ ص ١١٨٣ بأخراج جثتى توأمين للكشف عليهما ومعرفة سبب الوفاة (٢)

---

(١) جارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩١ ومرنيك ج ٢ ص ٣١٣ نبذة ٥١٦  
(٢) وعكس ذلك السين فى ٣ فبراير ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣٠١ وقرر بعدم الاختصاص

# الباب العاشر

## المنازعات المتعلقة بإدارة الجرائد وطبعها

٥٦٩- يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال فى الفصل فى الصعوبات المتعلقة بإدارة الجرائد والمطبوعات وفى المنازعات المتعلقة بالطبع، فله عند وفاة مدير الجريدة أو عند استقالته أو اختفائه لآى سبب كان ووجود نزاع بين أصحاب الشأن فيها أن يعين مديراً مؤقتاً لإدارة الجريدة حتى يتفقوا على مدير آخر أو حتى يفصل نهائياً من محكمة الموضوع فى النزاع الحاصل بين الشركاء بخصوص ذلك (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٤٦ نبد ٥٢٣ ودى بلم ج ٢ ص ٢٢٣ ويوش نبد ٦٩ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبد ٢٩٩١ ص ٣٠١



# البَابُ الحَادِي عَشَرَ

## المنازعات المتعلقة بتسليم أمتعة المسافرين

٥٧٠ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الصعوبات التى تحصل بين المسافر ومتعهد النقل بخصوص تسليم أمتعة المسافر فله عند حصول تلف فيها أثناء النقل تعيين خبير لاثبات حالته وقيمة التعويض اللازم قبل تسليمها للمسافر كما يجوز له أمر متعهد النقل بتسليمها للمسافر فى حالة معارضته فى ذلك مع حفظ حقه فى الرجوع على المسافر بما يراه من الحقوق بدعوى يرفعها أمام محكمة الموضوع<sup>(١)</sup>

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٥٣ نبذة ٣٥٣ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ ص ٣٠٢ نبذة ٢٩٩١

# الباب الثاني عشر

## المنازعات التي تنشأ عن المعاوضة

٥٧١- يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الفصل في الاجراءات الوقتية التحفظية عند حصول نزاع بخصوص المعاوضة من تعيين خير لاثبات حالة العين محل المعاوضة وبيان التلف الذي أحدثه بها المتعاوض قبل تسليمها للمتعاوض الآخر أو تعيين حارس قضائي عليها إذا استحققت العين الأخرى محل المعاوضة وثبتت ملكيتها لآخر لاستلامها وإدارتها وإجراء أعمال الصيانة اللازمة فيها وإيداع صافي الربح في خزانة المحكمة حتى تفصل محكمة الموضوع في دعوى الاستلام المرفوعة شأنها من المتعاوض الذي نزع البديل من تحت يده لعدم ملكية المتعاوض معه له - إنما لا يجوز له في هذه الحالة الحكم بتسليمها للمتعاوض المذكور طبقاً لنص المادة ٣٥٩ مدني أهلي و١٧٠٥ فرنسي لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق وتعلقه بفسخ عقد المعاوضة (١)

---

(١) استئناف مختلط في فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٨٨ مع ملاحظة أنه لا يوجد في القانون المدني المختلط باب خاص بالمعاوضة

# الباب الثالث عشر

## المنازعات التي تنشأ عن الشركات

٥٧٢- يختص القضاء المستعجل في الحكم في الاجراءات الوقتية على محال الشركات عند حصول نزاع بين الشركاء وبعضهم بخصوص الادارة فله أن يعين حارساً قضائياً على محل الشركة للمحافظة على حقوق الشركاء حتى تقضى محكمة الموضوع بفسخ الشركة أو بتصفيتها أو بتعيين مصف لها كما سيأتي بعد عند الكلام على الحراسة - انما لا يجوز له الحكم بطلان أو صورية عقد شركة مستوفية الاجراءات الضرورية اللازمة لقيام وصحة الشركات لمساس الفصل في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢)

---

(٢) استئناف مختلط في ٢١ يونه ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ صفحة ٣٤٥

# الباب الرابع عشر

## المنازعات التي تنشأ عن البيع

٥٧٣ — إذا امتنع البائع عن تسليم العين المبيعة بدو ن سبب قانوني فللمشتري رفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة وطرده منها باعتباره واضعاً اليد عليها بلا سبب أو صفة قانونية بشرط عدم وجود نزاع جدي في صحة البيع أو في شروطه الأساسية (١) فإذا كان ثمة نزاع في شيء من ذلك كما لو ادعى البائع صورية عقد البيع أو فساد له لحصوله بطريق الغش أو الاكراه أو الخطأ أو بطلانه لصدوره من غير ذي أهلية للتعامل أو لأي سبب آخر من أسباب بطلان العقود واتضح جدية الدفع من ظاهر مستندات الطرفين ووقائع الدعوى وقرائن أحوالها فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بطرد البائع وإنما يجوز له تعيين حارس قضائي على العقار المبيع إذا كان في استمراره في حيازة البائع وتحصيل غلته بمعرفة خطر على حقوق المشتري

٥٧٤ — وإذا تسلم المشتري العقار المبيع قبل دفع الثمن الواجب دفعه على أقساط واتفق في عقد البيع على اعتبار التعاقد مفسوخاً من تلقاء نفسه وبقوة القانون عند تأخير المشتري في سداد أي قسط من الاقساط في ميعاده بعد التنبيه عليه بذلك من البائع أو بغير إجراء شيء من ذلك فهل يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بطرده من العقار عند قيام هذه المخالفة منه أم لا ؟

٥٧٥ — اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في ذلك فقرر البعض بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى لمساس الحكم بالطرد في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق ولتأثيره على حقوق المشتري الناتجة من العقد وبأنه لا يجوز أن تقاس

---

(١) بوج في ٤١ يولييه ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ٥ ص ٤٥٢ .



هذه الحالة على حالة طرد المستأجر من العين المؤجرة عند التأجير في الإيجار ووجود شرط صريح فاسخ في العقد (١)

وقضى البعض الآخر باختصاصه بالحكم في الدعوى لوجود الشرط الصريح الفاسخ في العقد والذي يترتب عليه فسخ التعاقد بمجرد حصول المخالفة دون ضرورة استصدار حكم بالفسخ من محكمة الموضوع ولأن قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة إنما ينفذ ما اتفق عليه الطرفان الأمر الداخل في وظيفته اجراءه، وتنحصر مأموريته في معرفة ما إذا كانت المخالفة التي عاق عليها الفسخ وقعت أم لا فإذا حصل نزاع جدى في وقوعها يقضى بعدم الاختصاص أو يحكم بتعيين حارس عند توافر أركان الحراسة (٢) وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به . ونرى الأخذ به لمطابقته للقانون وطبيعة ولاية القضاء المستعجل خصوصاً وأن حكم الطرد لا يؤثر على حقوق المشتري قبل البائع لأنه لا يفسخ التعاقد بل يصح للمشتري بالرغم من صدوره الرجوع على البائع بالحقوق التي يراها أمام محكمة الموضوع

٥٧٦- وإذا كان المبيع منقولاً تسلم للمشتري بعقد اتفق فيه على سداد الثمن على أقساط شهرية أو اسبوعية وعلى أن الملكية لا تنتقل إليه إلا بعد سداد آخر قسط من الثمن فيعتبر البيع في هذه الحالة حاصلاً تحت شرط توقيفي وهو دفع كامل الثمن المتفق عليه، ويجوز للبائع بناء على ذلك طلب استرداد المبيع من تحت يد المشتري إذا قصر الأخير في سداد الثمن بقرار من قاضي الأمور المستعجلة (٣) بشرط أن يكون الشيء المباع لا يزال في حيازة المشتري فإذا زالت حيازته عنه أو انتقلت إلى آخر بطريق البيع أو التأجير من الباطن فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل في الدعوى لمساس الحكم بذلك بحق الغير (٤)

٥٧٧- وإذا كانت الأشياء المبيعة بضائع قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق

---

(١) استئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٠١ و ٤ ديسمبر ١٩١٨ المجازيت ٩ ص ٤٦ رقم ٦٨

(٢) استئناف مختلط في ٢ مايو ١٩٢٣ المجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٢٣ رقم ٢٢١

(٣) استئناف مختلط في ٣٠ أبريل ١٩١٣ المجازيت ١٠ يونيو ١٩١٣ ص ١٦٠ رقم ١٤٣

(٤) يراجع ما قلناه بخصوص ذلك ص ٢٢٥ نبذة ٣٣٢ من الكتاب

كالقطن أو القمح أو الأرز أو جوانات القطن أو غير ذلك ورفض المشتري استلامها في الميعاد المحدد لذلك في العقد فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بالتصريح للبائع في بيعها بواسطة سمسار أو أى شخص آخر له إمام بذلك بعد الاشهار عنها في الجرائد بالطرق التى يراها كفاية للحفاظة على حقوق الطرفين ثم إيداع مبلغ الثمن في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في الموضوع إذا ادعى المشتري وجود حقوق له قبل البائع - أما إذا لم يدع شيئاً من ذلك فيجوز للقاضي الاذن للبائع باستلام المبلغ إما خصماً من أصل الثمن المستحق له إذا نجح في دعوى المطالبة بالثمن أو على اعتباره مالكا للبضاعة المبيعة إذا قضى بفسخ البيع لآى سبب من الأسباب (١)

٥٧٨- ويختص القضاء المستعجل بالحكم بالتصريح للمشتري ببيع منقول وسيارة بالمزاد العلنى وإيداع الثمن في خزانة المحكمة حتى يقضى من محكمة الموضوع في دعوى الفسخ التى رفعها المشتري إذا كان فى بقائها تحت يده حتى الفصل فى الدعوى ضرر بحقوق الطرفين بسبب المصاريف التى تلزم لصيانتها واحتمال انخفاض قيمتها مع وقت لآخر خصوصاً إذا كان الحكم بالبيع لا يؤثر على دعوى الموضوع لاثبات حالة السيارة بمعرفة خبير قبل التصريح به (٢)

٥٧٩- إنما لا يختص بالتصريح للبائع ببيع بضائع غير قابلة للتلف أو اتقلب الأسعار فى السوق فى وقت قصير كالأحبال مثلاً

٥٨٠- وإذا قصر البائع فى تسليم المشتري البضائع المبيعة فى الميعاد المتفق عليه وترتب على ذلك ضرر بتجارة الأخير لا ارتباطه مع آخرين لتوريد البضاعة اليهم ولا احتمال زيادة الاسعار فى السوق فيختص قاضي الأمور المستعجلة فى الحكم بالتصريح للمشتري بشراء بضائع بدلها مع حفظ حقوق الطرفين الناشئة من عقد البيع لمحكمة الموضوع ٥٨١- ويجوز للمشتري فى هذه الحالة للاستعجال الشديد رفع الدعوى فى مواجهة وكيل الشركة الذى حصل الاتفاق معه على البيع (٣) ويدخل فى ولاية

(١) مصر أهلى مستعجلى فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٤٢ سنة ٦ ص ٦ واستئناف مختلط فى ١١ مارس ١٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٦٦ و ٢٩ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٩١ و ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ الجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٧

(٢) استئناف مختلط فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٣

(٣) استئناف مختلط فى ١٦ فبراير ١٩١٦ المجموعة ٢٨ ص ١٥٧

القضاء المستعجل الحكم بالتصريح للمشتري بتصفية القطن موضوع عقد البيع وبيعه لامتناع المشتري عن سداد قيمة التصفية المطلوبة التي ترتبت على تقلب الاسعار في السوق لعدم مساس ذلك بالموضوع على اعتبار أن الحكم بالبيع اجراء تحفظي يحصل على مستواية المشتري تمشياً مع العرف الجارى العمل به مع حفظ حقوق الطرفين الناتجة من عقد البيع لمحكمة الموضوع المختصة (١).

٥٨٢— ويختص القضاء المستعجل بالحكم ببيع المنقولات المرفوع عنها دعوى استرداد اذا كانت قابلة للتلف أو كان في بقائها تحت يد الحائز لها ضرر بحقوق الطرفين لكثرة المصاريف التي تستلزمها صيانتها (٢)

٥٨٣— انما لا يختص بالتصريح لمرتهن العقار أو المنقول رهناً حيازياً تبعاً لعقد مدنى أو تجارى ببيع الشيء المرهون عند عدم سداد دين الرهن بل يتعين لذلك اتباع الطرق التي نص عليها القانون في المادتين ٥٤٣ مدنى أهلى و ٦٦٥ مختلط إن كان النزاع مدنياً و ٧٨ تجارى أهلى و ٨٤ مختلط ان كان تجارياً لمساس الحكم بالبيع في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٣)

٥٨٤— واذا حصل خلاف بين البائع والمشتري بخصوص صنف البضاعة المراد تسليمها وما اذا كان يطابق الصنف أو النوع المتفق عليه في عقد البيع فلقاضى الأمور المستعجلة بناء على طلب من يهيمه الأمر منهما تعيين خبير لاثبات حالة البضاعة المباعة ومعرفة ما اذا كانت من نفس الصنف المتفق عليه في عقد البيع من عدمه وما اذا كان هناك اختلاف في النوع وماهيته وتأثير كل ذلك على حقوق المشتري (٤)

٥٨٥— وإذا كان المبيع عقاراً وادعى المشتري وجود عجز في مساحته أو حصول

---

(١) استئناف مختلط في ٢٣ يناير ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ٧٠

(٢) استئناف مختلط في ٩ ابريل ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٣٠١

(٣) استئناف مختلط في ١٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ١٢٩ و ٢٦ نوفمبر ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٢ رقم ٥٠٦ ودالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٤ نبذة ١١٠ وعكس ذلك استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٢١ الجازيت سبتمبر ١٩٢١ ص ١٧٦ رقم ٢٤٦ وقضى باختصاص القضاء المستعجل بالتصريح ببيع العقار أو المنقولات المرهونة بغير اتباع الطرق التي نص عليها القانون

(٤) استئناف مختلط في ١٦ اكتوبر ١٩١٨ الجازيت ديسمبر ١٩١٨ ص ١٤ نبذة ٢٦

اغتصاب في جزء منه فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة لعدم توافر الاستعجال في الحكم بتعيين خير لتحقيق العجز أو الاغتصاب أو لتطبيق المستندات على الطبيعة كما لا يجوز الانتقال بنفسه وتطبيق مستندات الطرفين بل يجب ترك كل ذلك لمحكمة الموضوع (١) كل ذلك مع ملاحظة ما سبق ذكره بخصوص الرأي القائل في فرنسا بعدم اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة الخاصة بمسائل تجارية

---

(١) استئناف محتلف في ٦ فبراير ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ١١٤ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠١ نبذة ٧٨



# الباب الخامس عشر

## المنازعات التي تنشأ عن الرهن الحيازي

٥٨٦ - إذا رهن شخص عقاراً لآخر رهناً حيازياً وسجل الأخير عقد الرهن وتسلم الشيء المرهون للانتفاع به وإجراء عملية استهلاك الدين من غلته طبقاً لنص المادة ٥٤٥ مدني أهلي و ٦٦٧ مختلط ثم باع الراهن العقار المرهون لآخر فلا يعتبر المشتري في هذه الحالة حائزاً للعقار المرهون يجوز له تخليصه من الديون بالطرق التي نص عليها القانون المدني عن ذلك في الرهن التأميني، بل يجب عليه لتخليص العقار من الرهن سداد كامل دين الدائن المرتين والحصول على موافقته على شطب الرهن أو استصدار حكم بذلك من المحكمة المختصة، وعلى ذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب المشتري بالحكم بطرد المرتين حيازياً من العقار المرهون في مقابل إيداع دين الرهن في خزانة المحكمة أو حتى بعد عرضه عليه عند عدم صدور حكم من المحكمة المختصة بصحة العرض والإيداع ثم شطب الرهن لمساس الحكم بكل ذلك بحقوق الدائن المرتين حيازياً التي تخول له حبس العين المرهونة تحت يده لحين سداد كامل الدين والمصاريف - أما إذا حصل المشتري على حكم نهائي بالتخالص وشطب الرهن وبقيت مع ذلك العين المرهونة في حيازة المرتين فيعتبر في هذه الحالة واضعاً اليد عليها بلا سبب أو صفة قانونية ويدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بطرده منها (١)

٥٨٧ - وإذا لم يتسلم المرتين العقار أو المنقول المرهون حيازياً أو تسلمه ثم ضاعت حيازته منه لأي سبب من الأسباب فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بتسليمه إليه لمساس الفصل في ذلك بالموضوع (٢)

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يناير ١٩٢٩ المجازيت أبريل ١٩٢٩ ص ١٣٤ نبذة ١١٧ ومصر أهلي مستعجل في ٧ أغسطس ١٩٣٥ في القضية ١١٨٥ مستعجل لم ينشر بعد

(٢) دالوز العملي ج ١٠ و مستعجل و ص ٢٠٤ نبذة ١١٠

٥٨٨- وإذا باع الراهن العقار المرهون لآخر بموجب عقد بيع رسمي وأراد المشتري تنفيذ العقد واستلام العقار المبيع ومانع المرتهن حيازياً في التنفيذ فيتعين على قاضي الأمور المستعجلة عند نظر الاشكال الحكم بإيقاف التنفيذ لمساس الحكم بالاستمرار في التنفيذ في هذه الحالة بحقوق الدائن المرتهن حيازياً على العقار محل التنفيذ (١)

---

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٢ .

# الباب السادس عشر

## المنازعات التي تنشأ عن الرهن العقاري وعن حقوق الدائنين

٥٨٩- لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في حقوق الدائنين الممتازين وفي مدى امتياز كل منهم ودرجته وغير ذلك من الأمور المنصوص عنها في المواد ٦٠١ - ٦٠٤ مدني أهلي و ٧٢٧ مختلط وما بعدها و ٢١٠١ و ٢١٠٢ و ٢١٠٣ فرنسي - وكذلك لا يختص بالفصل في المسائل المتعلقة بحق حبس الشيء أو الأشخاص الذين يخول لهم القانون ذلك (مواد ٦٠٥ أهلي و ٧٣١ مختلط و ٢١٠٢ فرنسي لمساس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق (١))

فليس له أن يأمر الدائن المرتهن رهناً حيازياً بالتنازل عن حق الحبس وتسليم العين المرهونة تحت يده للمشتري قبل الحصول على كامل دينه وشطب الرهن، وكذلك لا يجوز له الحكم بتسليم العين في مقابل إلزام المشتري بإيداع الدين في خزانة المحكمة أو الحكم بتخصيص ثمن الزراعة الناتجة على أرض مرهونة رهناً تأمينياً على ذمة الدائن المرتهن قبل اتخاذ الأخير أي إجراء تنفيذي على العقار وقبل عمل تنبيه بنزع الملكية (٢)

٥٩٠- وإذا أودع مبلغ في خزانة المحكمة على ذمة دائنين عديدين فلا يحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتخصيص كل المبلغ المودع أو بعضه لدين أحدهم إذا لم يختصم جميع الدائنين في الدعوى وإذا صدر منه قرار بهذا الشأن فلا يمكن تنفيذه على الخزانة عند معارضة باقي الدائنين (٣)

---

(١) دالوز العملي ج ١٠ « مستعمل » ص ٢٠٤ نبذة ١١١ والنقض الفرنسي في ٦ فبراير ١٨٧٧  
دالوز ج ١٧ ص ٧٩ واستئناف مختلط في ١ فبراير ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ١٤٩  
(٢) النقض الفرنسي في ٢٥ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٧٧  
(٣) النقض الفرنسي في ٣ أغسطس ١٨١٧ دالوز ٤٧ ج ١ ص ٢٠٦

- ٥٩١ — وكذلك لا يختص بالحكم بشطب الرهن التأميني أو بشطب الاختصاصات المأخوذة على العقار حتى ولو ادعى رافع الدعوى سداد الديون الحاصل من أجلها الرهن أو المتوقع من أجلها الاختصاص لمساس القرار بالشطب في هذه الحالة بالموضوع لتعلقه بحقوق الدائنين المرتهين أو أصحاب حق الاختصاص (١)
- ٥٩٢ — ولا يمكن قياس هذه الحالة على الحالة التي أوردها قانون التسجيل في المادة التاسعة منه لأن الأخيرة وردت على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة وبها خول القانون لقاضي الأمور المستعجلة الحق في نظرها بنص صريح فيه فلا يتأتى امتداد اختصاصه إلى أحوال أخرى بطريق القياس عليها
- ٥٩٣ — وكذلك لا يملك القضاء المستعجل الفصل في إيقاف مفعول أمر الاختصاص الصادر لمصلحة شخص ضد آخر على عين معينة لنفس السبب (٢)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٩١ نبذة ٣٠٤ وما بعدها ومصر أهلى مستعجل في ٢٢ يناير ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٩ لسنة ٧ ص ١٠

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٣ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥١ لسنة ٧ ص ٦



## الباب السابع عشر

### دعوى وضع اليد

٥٩٤ - يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالفصل فى دعوى إيقاف الأعمال الجديدة ، فله أن يقضى بإيقاف أعمال الهدم والبناء التى يحدث منها تمكين لرافع الدعوى إذا كان فى استمرار حصولها ضرر مؤكد بحقوقه الظاهرة ، وإذا حصل نزاع فى حقوق رافع الدعوى فللقضاء المستعجل تقديره لمعرفة ما إذا كان جدياً أم لا ، فإذا اتضح له عدم جديته وأنه قصد منه تعطيل سير الدعوى فلا يعيره التفاتا ويفصل فى القضية بما يراه فيها إنما ليس له الحكم فى أصل هذه الحقوق ، فمثلاً إذا رفع ناظر على وقف أو مستحق فيه دعوى مستعجلة بإيقاف أعمال الهدم التى يجريها شخص فى عين من أعيان الوقف ونازع الأخير فى ملكية الوقف للعين المذكورة فليس للقضاء المستعجل الفصل فى أصل الملكية وما إذا كانت العين محل النزاع تدخل فى ملك الوقف من عدمه وإنما له بحث وتقدير مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أجدر بمهايته ، فإذا وجد من ظاهر مستندات الوقف ما يفيد وجود شبهة حق له على العين يقضى بالإيقاف حتى تفصل المحكمة الموضوعية بما تراه بشأن الملكية (١) ٥٩٥ - ولا يدخل فى وظيفة القضاء المستعجل الحكم بإزالة المباني التى تمت لمساس الفصل فى ذلك بالموضوع وبحقوق محدث هذه المباني (٢)

٥٩٦ - أما دعوى استرداد الحيازة التى أزيلت بالقوة أو الغصب أو على غير إرادة صاحبها فلو أن البعض يرى عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها بزعم المساس بالموضوع أو أصل الحق إلا أننا نرى خلاف ذلك وولايته فى الحكم فى مصر عند الاستعجال فيها (٣)

(١) ميمر أهل مستعجل فى ٢٤ اغسطس ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٥ ص ٥٢١ رقم ٢٣٠

(٢) دالوز العمل ج ١٠ ص ٥ مستعجل ص ٢٠٤ نبذة ١١٣

(٣) الرأى المعمول به فى فرنسا هو عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى رد الحيازة باعتبار أنها من اختصاص القاضى الجزئى ( مرنالك ج ٢ ص ٣٨ نبذة ٣٥ )

أورو : لأن مأمورية القضاء المستعجل في الدعوى لا تتعدى إعادة الحالة لأصلها وهو إجراء مؤقت يدخل في وظيفة الحكم به.

ثانيا : كون الدعوى المذكورة من اختصاص القاضي الجزئي يفصل فيها على وجه السرعة لا يمنع من الفصل فيها بمرقة القضاء المستعجل إذا ما توافر فيها الاستعجال أى الخطر على حق رافع الدعوى من بطل التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده لأن المادة ٢٨ مرافعات لم تحدد الأمور المستعجلة الداخلة في اختصاص القضاء المستعجل وتركتها لتقدير المحكمة تستبطنها من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها وطبيعة الحق المطالب به خصوصاً وأن السرعة التى ألزم القانون القاضي الجزئي بمراعاتها عند نظر دعاوى رد الحيازة تختلف عن الاستعجال الواجب للتقاضى أمام القضاء المستعجل (١)

٥٩٧ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم في دعوى منع التعرض لمساس الفصل فيها. بالموضوع أو أصل الحق لتعلقها بحقوق واضع اليد وبشروط وماهية التعرض وسببه ومنشئه وحقوق المتعرض على العقار محل النزاع (٢)

---

(١) مصر أهلك مستعجل في ٢ مارس ١٩٣٥ الحاماه ١٥ عدد ٩ ص ٦٥٢ رقم ٣٠٢  
(٢) مصر أهلك مستعجل في ٢٤ أغسطس ١٩٣٥ الحاماه ١٦ عدد ٥ رقم ٢٣٠ ص ٥٢٩

## الباب الثامن عشر

### النفقات الوقتية

٥٩٨- يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتقرير نفقة مؤقتة إذا ما لصقت بها هذه الصفة ولم يكن الغرض منها الحصول على نفقة على الدوام أو لمدة غير محدودة أو معينة بشرط أن يكون حق طالبا والسبب القانوني الذي بني عليه طالبا غير متنازع عليهما جدياً (١)

٥٩٩- ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الدعوى وجود قضية حساب بين الطرفين أمام محكمة الموضوع لأنه لا يبحث عند الفصل في الدعوى في صحة الحساب أو في موضوعه بل يحكم فيها من ظاهر مستندات الدعوى وأقلام الحساب

٦٠٠- وللقاضي المستعجل فحص المنازعات التي تثار أمامه بخصوص حق طالب النفقة وسيه القانوني ومعرفة ما إذا كانت جدية وتظاهرها المستندات ووقائع الدعوى أم لا فإن ألني عدم جديتها ضرب بها عرض الحائط شأن كل الصعوبات التي تقام في سبيل ولايته في الحكم في الدعوى (٢)

٦٠١- وتعتبر المنازعة في الحق والسبب جدية إذا كان أصل حق طالب النفقة موضوع نزاع أمام المحكمة المختصة لم يفصل فيه بعد وكان في الحكم بالنفقة بالرغم من ذلك تعرض ضمنى للفصل فيه بالقبول

٦٠٢- فليس له مثلاً أن يقضى بنفقة وقتية لمستحق في وقف على ناظر الوقف إذا كان أصل استحقاق المستحق في الوقف محل نزاع أمام المحكمة الشرعية كما ليس له أن يحكم بنفقة مؤقتة لشخص يدعى الميراث في تركة معينة إذا كان حقه في الميراث

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١٥ وما بعدها ومصر أهلى مستعجل في ٢ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٣ لسنة ٦ ص ٩ و ١٩ يناير ١٩٣٥ عدد ٢٦ السنة ٦ ص ٩

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢١٢ نبذة ٣٢١

متنازعاً عليه ومحل دعوى أمام المحكمة المختصة وكانت صفته باعتباره شريكاً في بعض عقارات التركة محل طعن جدى (١) أو بنفقة وقيمة لحالية على صاحبها بعد هجره لها (٢) لمساس الفصل في كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق — ولا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فحص أصل الحق عند الحكم بالنفقة المؤقتة لخروج ذلك عن اختصاصه ومساسه بالموضوع وإنما يجوز له فقط الحكم بالنفقة وتقديرها من ظاهر مستندات الدعوى (٣)

٦٠٣ — ولا يختص القضاء المستعجل في الفصل في مسائل تقدير المؤونة المنصوص عنها في المواد ١٥٥ — ١٥٧ مدنى لتعلقها بمبالغ تدفع على الدوام لمساس الحكم فيها بأصل الحق

٦٠٤ — والنفقة المؤقتة التى يقضى بها لمستحق فى وقف على ناظر الوقف حتى الفصل فى الحساب المقدم منه من محكمة الموضوع هى مبلغ مؤقت تقتضيه حاجة صاحبه للعيشة والقيام بأود نفسه وعياله يأخذه من أصل استحقاقه فى الربع حتى يفصل فى النزاع القائم بينه وبين الناظر بخصوص الاستحقاق المتجمد فى ذمة الأخير وبخصوص صحة الحساب المقدم منه عن كيفية إدارته للوقف ويشترط للحكم فيها

أولاً — ثبوت أصل الاستحقاق لرافع الدعوى فى ريع الوقف كما تقدم

ثانياً — عدم وجود مورد له ينفق منه على نفسه وأهله خلاف هذا الاستحقاق

ثالثاً — احتمال مشغولية ذمة الناظر بمبالغ من الاستحقاق المتجمد

رابعاً — تأكيد هذا الاحتمال بظواهر أقلام الحساب وورق الدعوى ووقائعها فإذا

لم تتوافر هذه الشروط جميعها فلا يجوز الحكم بالنفقة خصوصاً إذا ظهر من وقائع الدعوى أن الناظر لم يحرم المستحقين من غلة الوقف — والسبب فى ذلك أن ناظر الوقف يعتبر وكيلًا بأجر عن المستحق فيما يختص بتحصيل نصيبه فى الغلة وتسليمه إليه

(١) استئناف مختلط فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٦ ص ٥٥

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٢٠٨ نبذة ٣١٧ وباريس فى ٢٠ ديسمبر ١٩١١ سبرى والبانديكت ١٩١٢

ج ٢ ص ٣٠٨

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ نبذة ١٩



يسأل عنه أمامه من وقت قبضه للغة ولا يلزم قانوناً باعطائه شيئاً من ماله ( مال الناظر ) على أن يخصمه من حصة المستحق في الربع مستقبلاً (١)

ويجب عند تقدير النفقة للمستحق ملاحظة ظاهر إيراد ومصرفات الوقف الرسمية والعادية وأوجه الصرف الشرعية الأخرى كالمبالغ المنصرفة في عمارة وإصلاح أعيان الوقف والمبالغ المستحقة لأصحاب المرتبات في حجة الوقف والمفصلة مرتباتهم على استحقاق طالب النفقة وغير ذلك

٦٠٥— وإذا كان سبب طلب النفقة توقيع حجوز من دائني المستحق تحت يد ناظر الوقف على استحقاق طالب النفقة وحبس الاستحقاق عنه لهذا السبب فيتعين اختصاص الدائنين الحاجزين في الدعوى ليكون الحكم بتقرير النفقة في مواجهتهم ، ويجب على القاضي عند الحكم بالنفقة في هذه الحالة مراعاة حقوق الدائنين الحاجزين وعدم الإضرار بهم والتوفيق بقدر الامكان بين هذه الحقوق وبين مصلحة طالب النفقة ، فإذا اتضح له كبر مبلغ الديون وأن الاستحقاق لا يكفي حتى لسداد الفوائد المستحقة عليها يقضى برفض طلب النفقة (٢) خصوصاً إذا كان لطالب النفقة مورد آخر ولو قليل يمدنه أن يعيش منه كما لو كانت طالبة النفقة متزوجة من آخر له معاش يكفي للانفاق عايتها : إذ المفروض أنها في كنف زوجها الملزم شرعاً بالانفاق عليها

٦٠٦— هذا وقد هال المشرع سوء حالة المستحقين المالية وعدم إمكانهم القيام بأود أنفسهم وعيالهم بسبب توقيع حجوز كثيرة من الدائنين على استحقاقهم ومنعها عنهم بسبب ذلك مع منافاة ذلك لحكمة الشرع وغرض الواقفين فأصدر القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤ (٣) ونص فيه على عدم جواز الحجز على حصة المستحق في وقف ولا التنازل عنها فيما تقص عن ١٢٠ جنيهاً سنوياً إلا بسبب دين نفقة مقررة على المستحق أو من أجل ديون ثابتة التاريخ قبل العمل به والمستفاد من نصوص هذا القانون

(١) مصر أهلك مستعجل في ٨ يناير ١٩٣٦ المحاماة ١٦ عدد ٤ ص ٤١٩ رقم ١٨١ واستئناف أهلى في ٢١ مارس ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٤٢ ص ٥ واستئناف مختلط في ٩ يونيو ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٣٢٠

(٢) استئناف مختلط في ١٦ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٣

(٣) راجع القانون المذكور مع المذكرة الإيضاحية الخاصة به — المحاماة ١٥ العدد ٣ القسم الثالث ص ١٩

أولاً — أنه لا يجوز الحجز أو التنازل عن حصة المستحق في وقف إذا كانت تقل عن مبلغ ١٢٠ جنيها سنويا

ثانياً — إذا كانت الحصة المذكورة تزيد عن مبلغ ١٢٠ جنيها سنويا فيجوز الحجز أو التنازل عنها فيما زاد على ذلك فقط

ثالثاً — أن ذلك لا يعنى قصر نفقة المستحق الذى تزيد حصته عن ١٢٠ جنيها سنوياً عن هذا القدر بل يمكن للمحاكم القضاء بأزيد من ذلك طبقاً لما تراه من ظروف الدعوى ووقائعها وظاهر أقلام الحساب ومقدار ديون الحاجزين وقيمة الاستحقاق رابعاً — استثناء ديون النفقة المقررة على المستحق من هذا القانون فيجوز الحجز بها على استحقاقه في الوقف سواء أكانت حصته في الاستحقاق تقل أم تزيد عن ١٢٠ جنيها سنويا

خامساً — عدم سريان القانون المذكور على الدائنين الثابتة ديونهم رسمياً قبل العمل به بل يمكن الحجز بها في جميع الأحوال

٦٠٧ — والأحكام التى تصدر بالنفقة سواء من محكمة الموضوع بهيئة ابتدائية أو استئنافية أو من قاضى الأمور المستعجلة وقتية محض يزول أثرها بانقضاء الحالة التى قامت على أنقاضها ويمكن للقضاء المستعجل العدول عنها أو تقييدها أو تعديلها أو تخفيضها أو إيقاف تنفيذها إذا حصل تغير في وقائع الدعوى المادية التى كانت موجودة وقت الحكم بالنفقة أو في مركز أحد الطرفين القانونى كأن يقل أو يكثر ربع الوقف المستحق فيه طالب النفقة أو يزول الاستحقاق عن المستحق المقضى له بالنفقة بحكم من الجهة المختصة لإتيانه ما يوجب ذلك شرعاً أو يحجز تحت يد الناظر على جميع استحقاقه في الوقف عقب الحكم الصادر بالنفقة مما يترتب عليه ضرورة تعديله في مواجهة الحاجزين الآخرين أو غير ذلك من الأحوال الأخرى التى قد تحدث تعديلاً في الوقائع المبني عليها الحكم أو في مركز الطرفين القانونى (١)

٦٠٨ — ومجرد كون الأحكام المذكورة صادرة من محكمة الموضوع لا يؤثر

(١) استئناف مختلط في ١٦ يونيه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٣ واستئناف أهلى في ١٩ مارس ١٩١٧ شرائع ٤ عدد ١٣ ص ٢٧ ونقض أهلى مستعجل في ٨ يناير ١٩٣٦ المحاماه ١٦ عدد ١٤ ص ٤١٩ وتعليقات دالوز على المادة ٩ ٨ مرافعات فرنسى نبذة ٢٣ و ٢٣

على كيانها وطبيعتها أو يغير من الآثار التي رتبها القانون لها باعتبارها من الأحكام الوقتية أو يغير من القواعد التي قررها القانون لارتباط القضاء المستعجل وطرفي الخصومة بها

فاذا صدر حكم من محكمة الموضوع على ناظر وقف بتقرير مبلغ معين بصفة نفقة وقتية ل أحد المستحقين بغير مراعاة وجود أصحاب مرتبات بمبالغ معينة في حجة الوقف مفضلة مرتباتهم على استحقاق طالب النفقة وأنصح من ظاهر أقلام الحساب وإيرادات ومصروفات الوقف أنه لا يمكن للناظر دفع النفقة المقررة للمستحق بغير المساس بحقوق أصحاب المرتبات والتعرض لغرض الواقف فيختص قاضي الأور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ الحكم المذكور ولا يحدد من ولايته في الفصل في الدعوى كون الحكم صدر من محكمة الموضوع أثناء نظر دعوى الحساب أمامها (١)

---

(١) مصر أملى مستعجل في ٨ يناير ١٩٣٦ السابق الإشارة إليه

# الباب التاسع عشر

## المنازعات الخاصة بالملكية

٦٠٩- يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال ووجود نزاع فى الملكية بالحكم فى الاجراءات التحفظية الوقية التى يراها حافظة لحقوق الطرفين بشرط عدم المساس فيها بالموضوع فىدخل فى ولايته تعيين خير لاثبات حالة الأموال المتنازع عليها أو الحكم بإقامة حارس عليها لاستلامها وإدارتها إدارة طيبة واجراء الأعمال اللازمة لصيانتها وإيداع صافي الربح فى خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يفصل فى النزاع الخاص بالملكية (١) كما له أن يقضى بطرد واضع اليد على العقار بلا صفة قانونية كما تقدم بياحه وإذا ثبتت ملكية شخص لعين أو لمنقولات معينة فله أن يحكم بتسليمها إليه برغم المنازعات غير الجدية التى يثيرها خصمه (٢) أما إذا كان الاجراء المستعجل يمس عن قرب أو بعد حقوق الطرفين فلا يدخل فى وظيفته الحكم به فلا يختص مثلا بالحكم بالتصريح للحارس المعين على أموال متنازع عليها بتسليم صافي الربح لأحد الطرفين المتنازعين دون الآخر قبل الفصل من محكمة الموضوع فى موضوع الملكية وفى الاحقية فى الربح كما لا يجوز له أن يصرح للحارس بتوزيع الربح على الشركاء إذا كانت حصصهم فى الربح محل نزاع جدى من حيث المقدار وأصل حق الملكية (٣)

(١) دالوز العلى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ٥٣ ودى بليم ج ٢ ص ١٠١ وجارسونيه ج ٨ ص ٣٣٠ نبذة ٣٠٠٨ ومرنيك ج ٢ نبذة ٢٩٨ وتولوز فى ٢٤ يناير ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٣١

(٢) النقض الفرنسى فى أول ديسمبر ١٨١٦ دالوز ٨٧ ج ١ ص ٢٧؛

(٣) باريس فى ٢٨ ابريل ١٨٥٥ دالوز ٥٦ ج ٢ ص ١٤٠



## الباب العشرون

### المنازعات التي تحصل بين الجيران

٦١٠ - يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالفصل في المنازعات التي تحصل بين الجيران بخصوص المباني التي يقيمها كل منهم في أرضه عند ممانعة الآخر في ذلك أو التي تحصل بخصوص حق المرور أو حق الشرب - ويقضى فيها بالاجراءات التحفظية الوقائية التي يراها حافظة لحقوق الطرفين

٦١١ - ولا يجوز له التعرض لمسائل الملكية والحقوق العينية الأخرى المتفرعة عليها كحق الارتفاق أو الانتفاع بل يتعين عليه ترك كل ذلك لمحكمة الموضوع المختصة (١) فليس له مثلاً أن يقضى فيما إذا كان للجار الحق طبقاً لمستندات تملكه في إقامة مبان على قطعة أرض مجاورة للملك أو فيما إذا كان له الحق في تعلية مباني منزله عن مباني منزل الجار أو في إجراء مطلات أو فتحات تطل على أرض جاره في مسافة أقل من متر عند منازعة الأخير في ذلك وفي أصل الحق الذي يرتكن إليه رافع الدعوى وإنما يجوز له أن يعين خبيراً لاثبات حالة المباني موضوع النزاع ومعرفة مدى تأثيرها على الجار والضرر الذي قد يلحقه منها

٦١٢ - ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان في إقامة المباني خطر شديد على مباني منزل الجار كاحتمال سقوطها بسبب ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال البناء أو بالزام الجار الذي يقيم أعمال البناء بعمل الاجراءات التحفظية اللازمة التي يقررها الخبير الذي يعين في الدعوى قبل الاستمرار في البناء (٢)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٤٦ نبذة ٥٢٤ دي بليم ج ٢ ص ١٧٧ ويوش نبذة ٦٥ وبازو ص ٢٨٨ وبرتان ج ٢ ص ٣٧٥ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٢٢ وما بعدها

(٢) برتان ج ٢ نبذة ٧٦٨

## الباب الواحد والعشرون

### المنازعات المتعلقة بالحائط الفاصل (المجاور)

٦١٣ - يختلف القانون الأهلى والمختلط عن القانون الفرنسى فى مدى حقوق الجار على الحائط الفاصل حيث يقول الأول فى المواد ٣٨ مدنى أهلى و ٥٩ مختلط بعدم أحقية الجار الذى لا يملك شيئاً فى الحائط الفاصل فى إلزام جاره على إعطائه جزءاً من حائطه أو من الأرض التى عليها الحائط المذكور وبأن له الحق فقط فى منعه من هدم الحائط لمجرد رغبته فى ذلك لغير باعث قوى إذا ترتب على الهدم ضرر له بينما ينص القانون الفرنسى على حق الجار فى الاشتراك مع جاره فى ملكيته الحائط الفاصل فى مقابل دفع نصف قيمة التكاليف؛ وينشأ عن هذا الاختلاف تباين فى مدى اختصاص القضاء المستعجل فى مصر وفى فرنسا فى نظر المنازعات التى تحصل بين الجارين بسبب الحائط الفاصل

٦١٤ - ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى الفصل فى المنازعات التى تحصل بين الجارين بسبب إقامة مبان على الحائط الفاصل أو بسبب تعلية المباني الموجودة أصلاً إذا مانع أحد الجارين فى إجراء ذلك بحجة عدم صلابة مباني الحائط وعدم إمكان احتمالها للمباني المطلوب إقامتها عليها أو إذا دفع الجار بضرورة إجراء بعض أعمال تقوية فى الحائط قبل إجراء التعلية أو بضرورة هدم الحائط وإنشاء أخرى بدلاً منها قبل تشييد المباني الجديدة - فله تعيين خبير مهندس لمعاينة الحائط الفاصل ومعرفة ما إذا كانت مبانيها قوية وتحمل أعمال البناء المزمع إقامتها عليها أم لا وما إذا كان من الضرورى إجراء بعض أعمال لتقويتها قبل البناء أو ما إذا كان من اللازم هدمها وبناءها من جديد وتكاليف كل ذلك ثم إلزام الجار الذى يرغب فى إقامة المباني الجديدة بهدم الحائط وتشيد أخرى بدلاً عنها أو إجراء أعمال التقوية والإصلاحات التى يقررها الخبير قبل القيام بأجراء الأعمال الجديدة بمصاريف من طرفه مع حفظ

حقوق الطرفين فيما يتعلق بالتكاليف والتعويضات التي يطالب بها الجار بسبب التعكير الذي حصل له أو لمستأجره من أعمال البناء لنظرها أما محكمة الموضوع (١)

٦١٥ — وإذا حصل خلل في الحائط الفاصل فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الخلل وسببه ومقدار المبلغ اللازم لاصلاحه ويختص أيضا في حالة الخطر الشديد والخوف من سقوط الحائط بالتصريح للجار بأجراء الأعمال الضرورية اللازمة لمنع سقوطها أو بهدمها وإقامتها من جديد بمصاريف من طرفه تحت مباشرة الخبير الذي تعين في الدعوى مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالموضوع للمحكمة المختصة (٢)

٦١٦ — وإذا انهار كل أو بعض بناء الحائط الفاصل وترتب على ذلك ضرر للجار فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الحائط ومعرفة سبب السقوط ومقدار المصاريف اللازمة للأصلاح والتعويض المستحق. (٣)

٦١٧ — وإذا أجرى الجار الشريك حفراً في الحائط الفاصل لوضع ألواح خشبية فيها أو أحدث فيها فتحات للنور والهواء أو وضع عليها مواد وأشياء ثقيلة قد تؤثر على متانتها أو أقام بجوارها آلة ميكانيكية تحدث هزات شديدة أثناء سيرها مما قد يؤثر على صلابتها فيختص قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير لاثبات حالة الحائط وبيان الضرر الذي يحصل من كل ذلك ومقدار التعويض اللازم كما يختص بالحكم برفع المواد الثقيلة التي وضعت على الحائط أو بإيقاف الآلة الميكانيكية أو الأعمال التي يحدثها الجار في الحائط بغير رضا الجار الشريك حتى تفصل محكمة الموضوع في أصل الحق (٤).

(١) النقض الفرنسي في ٢٠ يولييه ١٨٨١ دالوز ٨٢ ج ١ ص ١٦١ وباريس في ١٣ نوفمبر ١٨٦٢ باندكت ٦٣ ص ١٥١ ومرنيك ج ٢ ص ٣٤٧ نبذة ٥٢٦

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٧٦ نبذة ٧٦٩ ودي بليم ج ٢ ص ١٨٢

(٣) دي بليم ج ٢ ص ١٨٢ وباريس في ٤ مارس ١٨٤٣ الذي أشار إليه

(٤) برتان ج ٢ ص ٣٧٦ نبذة ٧٧١ ودي بليم ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ وباريس في ١٨٢٩ الذي أشار إليه ومرنيك ج ٢ نبذة ٥٢٨ والنقض الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ١ ص ٤٠٨ و ١٧ مارس

١٩٠٣ باندكت وسيرى ١٩٠٣ ج ١ ص ٤١٢

٦١٨ — وإذا استلزمت أعمال الترميم والبناء التي يجريها الجار في الحائط الفاصل أو في مباني منزله المرور من أرض جاره أو من طريق خصوصي مملوك للجار فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالتصريح بالمرور مؤقتاً مع حفظ حق الأخير فيما يختص بالتعويض وغيره لمحكمة الموضوع (١).

٦١٩ — وإذا أراد المالك للحائط الفاصل هدمها بدون باعث قوى وترتب على الهدم ضرر لمباني الجار المرتكزة عليها فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال الهدم مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع المختصة ويحق له في هذه الحالة قبل الفصل في موضوع الإيقاف تعيين خير أو الانتقال بنفسه إلى محل النزاع لمعرفة ما إذا كان الهدم ضروري أم لا وما هو الباعث عليه ثم تحديد أقرب جلسة للفصل في موضوع الإيقاف.

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٥٢٧ والتفرض الفرنسي في ٨ يولييه ١٩٠١ سيرى وباندكت ١٩٠٤ ج ١ ص ٥١٨



## الباب الثاني والعشرون

### المنازعات الخاصة بحق المرور او حق السلوك في ارض الغير

٦٢٠ - يختص قاضى الامور المستعجلة عند الاستعجال بالتصريح لصاحب العقار المحاط بملك غيره بالمرور فى ارض الغير إذا تعذر عليه الوصول إلى الطريق العام إلا إذا سلك من ارض ذلك الغير أو إذا أصبح الممر القديم الذى كان يوصل للطريق العام غير قابل للاستعمال حتى ولو لم يكن لصاحب الأرض التى سيمر منها دخل فى ذلك مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالتعويضات وتقرير حق المرور ومداه لمحكمة الموضوع المختصة (١).

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٥٢٩ والنقض الفرنسى فى ١٠ ابريل ١٨٧٢ البانديك ٧٢ ص ٧١١ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ٢٦

## الباب الثالث والعشرون

المنازعات التي تحصل بين شخصين بخصوص وضع اليد

على عقار معين بحجة ملكيته لكل منهما

٦٢١ — ويدخل في ولاية القضاء المستعجل عند الاستعجال الفصل في المنازعات التي تحدث بين شخصين يتنازعان على ملكية عقار معين بخصوص وضع اليد عليه وتسليمه لأحدهما فيحق له الأمر بتسليمه لأحدهما مؤقتاً حتى ولو لم تتوافر فيه شروط دعاوى وضع اليد بشرط عدم المساس بالموضوع مع حفظ حقوق الطرفين فيما يختص بالملكية ووضع اليد لمحكمة الموضوع (١).

٦٢٢ — إنما لا يجوز له ذلك إذا مس القرار بالتسليم لشخص معين حقوق الآخر الظاهرة حتى ولو توافر الاستعجال في الدعوى فلا يدخل في ولايته الحكم بتسليم العقار المبيع وفائياً للبائع إذا أظهر الأخير رغبته في استرداده بعد فوات الأجل المتفق عليه في العقد لمساس الحكم بذلك بحقوق المشتري (٢).

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٥٣١ والنقض الفرنسي في ٢٣ مارس ١٨٨٦ دالوز ٨٦ ج ١ ص ١٠٨

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٥٠ وديوم في ١٧ أبريل ١٨١٨ الذي أشار إليه

## الباب الرابع والعشرون

### المنازعات المتعلقة بحق الشرب والمسيل

٦٢٣ — إذا حصل نزاع بين شخص وآخر على حق الشرب المقرر له ثم أتلّف المسقاة المارة بأطيانه وترتب على ذلك منع المياه عن زراعة الأخير وتعريضها للهلاك والتلف فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالتصريح بمرور المياه من أرض الأول لزراعة الأخير منعاً للضرر الذى قد يحدث بالزراعة بسبب حبس المياه عنها مع حفظ كفاية الحقوق فيما يختص بحق ارتفاع الشرب ومقدار التعويض لمحكمة الموضوع — ولا يمس القرار المستعجل الصادر بذلك بالموضوع أو أصل الحق وإنما يزيل عقبة مادية أقامها شخص فى سبيل آخر لمنعه من رى زراعته (١) وكذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة بالتصريح بصرف المياه غير اللازمة لئلى من أرض الغير إذا مانع الأخير فى ذلك

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٥١ نبذة ٥٣٢ واستئناف محتلط فى ١٨ يونيه ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٣٥٧

و ٥ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٢٥١

## الباب الخامس والعشرون

المنازعات التي تحصل بين الشركاء  
على الشيوع بخصوص الاعمال التي يحدثها احدهم  
في العين المشتركة بغير رضا الباقيين

٦٢٤ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف أعمال الهدم والبناء التي يجريها أحد الشركاء في العقار المشترك بغير رضا الباقيين حتى تفصل محكمة الموضوع فيما اذا كان يحق له إجراء ذلك من عدمه لما يترتب على عمل الشريك الذي يستمر في إجراء هذه الأعمال بدون موافقة باقي الشركاء من ضرر بحقوق هؤلاء بسبب المنازعات المستقبلية التي تقوم على ذلك وما ينشأ عنها من تكاليف ومصاريف لأطائل بعدها التي يحق للقضاء المستعجل العمل على إيقافها بصفة مؤقتة إنما ليس له في هذه الحالة الحكم بأزالة المباني التي أحدثها الشريك بل يتعين عليه إبقاء الحالة على ما هي عليه (١)

---

(١) مصر أهل مستعجل في القضية رقم ٣١٩ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد واستئناف مختلط في ١٥ مارس ١٩١١ الجازيت السنة الاولى ص ٨٦



## الباب السادس والعشرون

### المنازعات الناشئة عن المواريث والوصية والهبة

٦٢٥ — يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم في الإجراءات التحفظية الوقتية عند وجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص حق الميراث ومقدار الأنصبة أو بينهم وبين آخرين بخصوص صحة الوصية أو الهبة بشرط عدم التعرض في حكمه لحقوق الأثر ومقدار نصيب كل وارث أو لصحة الوصية أو الهبة فله أن يعين خيراً لاثبات حالة الأموال المتنازع عليها وجردها وبيان قيمتها بالضبط أو تعيين حارس قضائي عليها لاستلامها وإدارتها وصيانتها وإيداع صافي الربح في خزانة المحكمة حتى ينتهي النزاع الخاص بذلك<sup>(١)</sup> أو وضع الاختتام على المستندات والأموال الناتجة من التركة بعد جردها ومعرفة ماهيتها حتى يقضى في موضوع الحقوق من الجهة المختصة .

٦٢٦ — إنما لا يجوز له الحكم بتسليم أعيان التركة لشخص معين على اعتبار أنه الوارث عند وجود نزاع جدي بخصوص حقه في الميراث ورفع دعوى به أمام الجهة المختصة<sup>(٢)</sup> كما لا يجوز له الحكم بتسليم العين الموصى بها للموصى إليه عند قيام نزاع أمام المحكمة بخصوص صحة الوصية لمساس الحكم بكل ذلك بالموضوع أو أصل الحق .

---

(١) استئناف مختلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ و ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٦٨ و ٦٩ .

(٢) استئناف مختلط في ٢٨ يونيو ١٨٩٠ المجموعة ٨ ص ٣٣٥ .

## الباب السابع والعشرون

### المنازعات الخاصة بالوقف

٦٢٧ - إذا وقف شخص أمواله اضراراً بدائنيه وطعن الأخيرون على صحة الوقفية أمام المحكمة المختصة<sup>(١)</sup> أو إذا حصل نزاع بين المستحقين وبين الناظر بخصوص إدارة الأخير لأعيان الوقف أو بين الناظرين غير المصرح لها بالانفراد في الإدارة أو بين دائتي الناظر المستحق أو دائتي المستحق وبين الناظر بخصوص تعمد الأخير عدم سداد ديونهم بالرغم من الحجز المتوقع تحت يده<sup>(٢)</sup> فيختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الأحوال بالفصل في الإجراءات التحفظية الوقفية التي يراها صائنة لحقوق الدائنين والوقف والمستحقين من تعيين خبير لإثبات حالة الأعيان الموقوفة والاتلافات التي حصلت فيها والإصلاحات التي أجراها الناظر بوقفها<sup>(٣)</sup> أو تعيين حارس قضائي على أعيان الوقف لاستلامها وإدارتها وتوزيع صافي الغلة على المستحقين<sup>٤</sup> وإيداع غلة المستحق المدين على ذمة دائته إن كان سبب الحراسة مديونية المستحق أو إيداع غلة الوقف جميعها في خزانة المحكمة إذا كان الباعث لها حصول طعن في صحة الوقفية لأجرائها اضراراً بالدائنين وذلك حتى يفصل في موضوع النزاع من الجهة المختصة .

(١) استئناف مختلط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٣

(٢) استئناف مختلط في ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩

(٣) مصرأهلى مستعجل في ٢١ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٣ السنة ٦ نمرة سلسلة ٣٧١ ص ١٥

# الباب الثامن والعشرون

## المنازعات الخاصة بعقود التأمين

### Assurances

٦٢٨ — يختص قاضى الأمور المستعجلة عند حصول تأمين على الحياة أو ضد الحريق أو ضد الحوادث أو ضد المرض أو العاهة أو غير ذلك — بالحكم عند الاستعجال في الاجراءات التحفظية الوقتية بشرط عدم المساس بالموضوع فله أن يعين خبيراً بناء على طلب شركة التأمين أو صاحب التأمين أو أى شخص له مصلحة في ذلك للانتقال إلى للعقار المؤمن عليه ضد الحريق ومعاينته وإثبات حالته وسبب الحريق والمصاريف اللازمة لاصلاحه ومقدار التعويض الواجب دفعه أو تعيين طبيب للكشف على الشخص المؤمن على نفسه ضد المرض أو العاهة لمعرفة الاصابة الموجودة به وبيان ما اذا كانت تكون عاهة من عدمه وماهيتها وتأثيرها على عمله (١) أو لاستخراج جثة المؤمن على حياته من القبر وتشييدها لمعرفة نوع المرض الذى توفي به وغير ذلك من الاجراءات الوقتية الأخرى (٢)

٦٢٩ — ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بذلك اتفاق الشركة مع صاحب التأمين على اداء مثل هذه الأمورية بمعرفة شخص معين وقيام الأخير بأجرائها بالفعل لتعلق ذلك بأمور تحفظية مستعجلة صرف لا تؤثر على الموضوع بشيء ما (٣)

---

(١) النقض الفرنسى في ١٢ فبراير ١٨٨٩ دالوز ٩٢ ج ١ ص ٣٨٢ وروان في ٩ اغسطس ١٨٩٣ دالوز ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣٩٧

(٢) بورجوان Bourgoïn في ٢٠ يناير ١٨٩٧ دالوز ١٩٠٩ ج ٢ ص ٣٠٢

(٣) النقض في ٣٠ اكتوبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ١٦٣

## الباب التاسع والعشرون

### المنازعات الناشئة عن الوكالة

٦٣٠ - يختص قاضى الأمور المستعجلة فى أحوال الاستعجال بالحكم فى الاجراءات التحفظية الوقتية عند وجود نزاع بين الموكل والوكيل بخصوص ادارة الاخير لاموال الموكل أو بخصوص انتهاء الوكالة من عدمه بغير المساس بموضوع حقوق كل منهما الناشئة عن عقد الوكالة فله تعيين خير لاثبات حالة الأعيان أو العقارات محل الوكالة ومعرفة الاصلاحات التى قام بها الوكيل وقيمتها أو بيان الالتفات التى حصلت فيها بأهماله كما له أن يحكم بالزام الوكيل بتسليم أموال الموكل الموجودة تحت يده عند انقضاء الوكالة بالرغم من ادعاء الوكيل مشغولية ذمة الموكل له فى مبالغ بسبب الوكالة اذا كان ظاهر الادعاء عدم الجدية أو بتعيين حارس قضائى لاستلام أموال الموكل من الوكيل حتى تنتهى المنازعات القائمة بينه وبين الموكل بخصوص المبالغ التى يدعى بها على الاخير وغير ذلك من الاجراءات الوقتية التى لا تؤثر على حقوق الطرفين



## الباب الثالثون

### الافلاس

٦٣١ — يترتب على الحكم الصادر بإشهار الافلاس رفع يد المفلس من تاريخ صدوره عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الاموال التي تؤول اليه ملكيتها وهو في حالة الافلاس ( مواد ٢١٦ تجارى أهلى و ٢٢٤ مختلط و ٤٤٣ فرنسى )

٦٣٢ — ولا يجوز من تاريخ صدوره رفع دعاوى متعلقة بأموال التفليسة المنقولة أو النابتة منها أو عليها أو اتخاذ اجراءات تنفيذ على أموال التفليسة إلا في وجه وكلاء الدائنين ( ٢١٧ تجارى أهلى و ٢٢٥ مختلط و ٤٤٣ فرنسى )

٦٣٣ — وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ تجارى مختلط المعدلة بالقانون رقم ٦ الصادر فى سنة ١٩٠٦ التى لانظير لها فى القانون الاهلى على إيقاف جميع الدعاوى المنقولة والعينية وجميع اجراءات التنفيذ التى تتخذ ضد التاجر فى حالة تقديم دفاثره وصدور قرار بتعيين قاض لدعوة الدائنين وذلك بقوة القانون بمجرد صدور القرار المذكور متى طلب المدين ذلك

٦٣٤ — والحكم الصادر بإشهار الافلاس يعين قاضياً مأموراً للتفليسة ووكيلاً أو أكثر عن الدائنين توكيلاً مؤقتاً ( ٢٣٤ و ٢٤٥ تجارى أهلى و ٢٤٢ و ٢٥٣ مختلط و ٤٥١ و ٤٦٢ فرنسى )

٦٣٥ — ويجوز لمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على طلب المفلس أو طلب بعض الدائنين أو من تلقاء نفسه استبدال واحد أو أكثر من وكلاء الدائنين بغيرهم أو عزلهم أو زيادة عددهم ( مواد ٢٥١ و ٢٥٦ تجارى أهلى و ٢٦٤ مختلط المعدلة بالقانون الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ و ٤٦٤ فرنسى )

٦٣٦ — ويختص مأمور التفليسة بالفصل فى الشكاوى الخاصة بأعمال وكلاء الدائنين ويحكم فيها فى مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها اليه ، ويجوز التظلم من الحكم

المذكور أمام المحكمة الابتدائية ( ٢٥٥ تجارى أهلى و ٢٦٣ مختلط و ٤٦٦ فرنسى ) .

٦٣٧ — وإذا لم توضع الاختتام قبل تعيين وكلاء الدائنين فالوكلاء المذكورون

يطلبون من مأمور التفليسة وضعها ( ٢٥٩ تجارى أهلى و ٢٦٧ مختلط و ٤٦٨ فرنسى )

٦٣٨ — وإذا كان بين أموال المفلس أشياء قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار فى

السوق أو يستلزم لحفظها مصاريف كبيرة واستخدام محل التجارة فيختص مأمور

التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين بالتصريح ببيعها بالكيفية والشروط التى

يراها بعد سماع أقوال المفلس ومندوبى الدائنين أو بعد طلب حضورهم طلباً

رسمياً ( مواد ٢٦١ تجارى أهلى و ٢٦٩ مختلط معدلة بذكرى سنة ١٩٠٠

و ٤٧٠ فرنسى )

٦٣٩ — ويقضى مأمور التفليسة فى طلب المفلس الخاص بالحصول على نفقة من

أموال التفليسة له ولعائلته بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز التظلم من التقدير

الوارد فى الحكم للحكمة من أى شخص له منفعة فى ذلك ( مواد ٢٦٥ تجارى أهلى

و ٢٧٣ مختلط معدلة بذكرى سنة ١٩٠٠ و ٤٧٤ فرنسى )

٦٤٠ — ويحصل بيع منقولات المفلس وبضائعه و محل تجارته بأذن من مأمور

التفليسة للوكلاء يبين لهم فيه طريقة البيع ويكون ذلك إما بالتراضى أو بالمزاد العمومى

على يد سماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة فى قانون

المرافعات فيما يختص بالبيع الجبرية ( ٢٧٨ أهلى و ٢٨٦ مختلط و ٤٨٦ فرنسى )

٦٤١ — ويجوز لوكلاء الدائنين بعد طلب حضور المفلس رسمياً أن ينهوا بطريق

الصلح جميع المنازعات التى تكون للروكية شأن فيها حتى ولو تعلقت هذه

المنازعات بالحقوق أو بدعاوى خاصة بالعقارات ، وإذا كانت قيمة ما حصل عليه

الصلح غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذاً إلا بعد

التصديق عليه من المحكمة ( مواد ٢٧٩ تجارى أهلى و ٢٨٧ مختلط مع إضافة فى آخر

المادة التجارية إذا كان متعلقاً بالحقوق فى المنقولات ومن المحكمة المدنية إذا كان

متعلقاً بالحقوق فى غير المنقول و ٤٨٧ فرنسى

٦٤٢ — ويجب على وكلاء الدائنين أن يودعوا فى صندوق المحكمة النقود

المتحصلة من أشغال التفليسة بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة .

للصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور  
( مواد ٢٨١ تجارى أهلى و ٢٨٩ مختلط و ٤٨٩ فرنسى )

٦٤٣ — ويجوز لمأمور التفليسة فى أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب  
الديون التى صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يحررها وكلاء  
الدائنين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وانما عليه أن يبقى مبلغاً كافياً  
لدىون المتنازع عليها ( مواد ٢٨٣ تجارى أهلى و ٢٩١ مختلط و ٤٨٩ فرنسى )

٦٤٤ — ويجب على كل مداين فى نفس الجلسة التى تحقق فيها دينه أو فى ظرف  
ثمانية أيام على الأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد أمام مأمور التفليسة أن دينه المذكور  
على حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب فى التوزيع حتى يحصل التأيد ويجوز  
إجراؤه بواسطة وكيل عنه ( مواد ٢٩٨ تجارى أهلى و ٣٠٦ مختلط و ٤٩٧ فرنسى )

٦٤٥ — وإذا حصلت منازعة فى الديون يحيل مأمور التفليسة النظر فيها إلى  
المحكمة ويعين فى محضر التحقيق يوماً لنظرها بدون احتياج إلى تكليف عن يد  
محضر بالحضور أمام المحكمة ( مواد ٢٩٩ أهلى و ٣٠٧ مختلط و ٤٩٨ فرنسى )

٦٤٦ — وتحكم المحكمة فى جميع المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك  
بحكم واحد ان أمكن ( ٣٠٠ أهلى و ٣٠٨ مختلط )

٦٤٧ — والمستفاد من نصوص المواد المختلفة المتقدمة أن المشرع جعل ولاية  
الفصل فى الاجراءات التحفظية والصعوبات التى تنشأ عن التفليسة للقاضى المعين  
مأموراً للتفليسة لا لقاضى الامور المستعجلة فهو الذى يأمر ببيع منقولات المفلس  
بالطرق التى يراها ويطلب من المحكمة عزل أو استبدال واحد أو أكثر من وكلاء  
الدائنين ويقضى بالنفقة الوقتية للمفلس وعائلته من أموال التفليسة ويقرر بوضع  
الاختام على أموال المفلس بناء على طلب وكلاء الدائنين إذا كانت لم توضع قبلها أو  
أو برفعها بعد ذلك وبالجمله فهو الذى يقرر ما يراه من الاجراءات الوقتية لصيانة  
حقوق الدائنين والمفلس (١)

٦٤٨ — ويبقى الاختصاص لقاضى الامور المستعجلة إذا كان الاجراء الوقتى.

مقصود منه المحافظة على مصالح وحقوق مدنيه لادخل لها بالتفليسة يخشى عليها من الضياع اذا لم يشملها القضاء المستعجل بحمايته (١) كما لو ادعى شخص ملكية منقولات موجودة ضمن أموال المفلس ورفع دعوى مستعجلة على وكلاء الدائنين بتعيين خير لاثبات حالتها وبيان قيمتها أو بطلب حارس أو خفير من عنده لحراستها والمحافظة عليها حتى يقضى في النزاع الخاص بالملكية من محكمة الموضوع المختصة أو كما لو تعلق الأمر بأشكال في التنفيذ كما إذا أراد أحد الدائنين العاديين - بالرغم من صدور حكم إشهار الافلاس أو بالرغم من تقديم التاجر دفاتره وصدور الأمر بتعيين قاض لدعوة الدائنين في المختلط - التنفيذ على أموال المدين بالطرق العادية ومانع في ذلك وكيل الدائنين أو الشخص المعين لمراقبة أعمال المدين (٢) أو كما لو مانع شخص في وضع الاختام على المحل المعين بحكم إشهار الافلاس أو الوارد في قرار رئيس المحكمة بحجة ملكيته له أو لبعض المنقولات الموجودة فيه أو غير ذلك من صعوبات التنفيذ الأخرى

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٥٢ نبذة ٥٣٤ وبرتان ج ٢ ص ٣٠٠ نبذة ٥٤٥ والنقض الفرنسي في ٢٠ أبريل ١٨٦٨ البانديكت ١٨٦٨ ص ١١٨٦ وباريس في ٦ أغسطس ١٨٦٦ البانديكت ٦٦ ص ١٣٨

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٢ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣٥ السنة ٦ ص ٧



## الباب الواحد والثلاثون

### وضع الاختام ورفعها

٦٤٩ — سبق أن أوضحنا اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا في الفصل في الصعوبات التي تحصل بخصوص وضع الاختام على أموال التركة أو الشركة أو التي تحصل بخصوص رفعها عند الكلام على المسائل التي يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون (١)

٦٥٠ — ووضع الاختام من الاجراءات التحفظية الوقائية التي يلتجأ اليها للمحافظة على أموال أو مستندات خشية تبديدها أو التصرف فيها

٦٥١ — ويحصل كلما رأى القاضي المختص ضرورة لذلك من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها وظروفها

٦٥٢ — ومن الأحوال التي تبرر وضع الاختام :

أولاً : الوفاة

ثانياً : اختفاء الشخص وغيابه مدة طويلة

ثالثاً : فض الشركات

رابعاً : توقيع الحجر على شخص لسبب من الأسباب الموجبة لذلك

خامساً : طلب الطلاق أو انفصال الزوجة عن زوجها

سادساً : موت أو اختفاء الموظف العمومي

سابعاً : الافلاس

ويختص القاضي المعين مأموراً للتفليسة أو المحكمة التي أشهت الافلاس أو رئيسها بالحكم بوضع الاختام على محل تجارة المفلس أو بالتصريح برفعها كلياً أو جزئياً

---

(١) تراجع البنود ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ صحيفة ١٦٤ من الكتاب

— أما في باقي الحالات فيدخل ذلك في ولاية القضاء المستعجل ويشاطره فيه قاضي الأمور الوقية

### الوفاء

٦٥٣ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بوضع الاختتام على المحلات الموجودة فيها أموال ومستندات وأوراق المتوفى حتى لو كان في الورثة قصر ويصدر الأمر بذلك بناء على إعلان دعوى ترفع إليه من لهم صالح في ذلك يختصم فيها الورثة الظاهرين وكل من له حقوق على التركة ان أمكن

وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء بسبب غيابهم كلهم أو بعضهم فيمكن التصريح بوضع الاختتام بناء على طلب الأشخاص الذين كانوا يقيمون مع المتوفى أو الأشخاص الذين كانوا في خدمته أو بناء على طلب جيرانه أو طلب النيابة العمومية (١)

٦٥٤ — ويعتبر الشخص صاحب مصلحة إذا ادعى حقوقا مالية على التركة يجب لصياتها وضع الاختتام .

ومن الأشخاص الذين لهم مصلحة في التركة

أولاً . الورثة ثانياً . الوصي اليهم

ثالثاً . دائنو المورث . رابعاً . دائنوا الورثة . خامساً . الحكومة بيت المال عند عدم وجود ورثة للمتوفى .

٦٥٥ — ولا يشترط لقبول الدعوى من الوارث أن يتقدم للقضاء المستعجل بأعلام أو حكم من الجهة المختصة يثبت وراثته للمتوفى بل يكفي لقبولها أن يفهم من وقائع الدعوى وقرائن الأحوال ما يستفاد منه وجود هذا الحق له (٢) .

أولاً . لأن القضاء المستعجل لا يدخل في ولايته الفصل في المسائل المتعلقة بصفة التقاضي لمساس الحكم فيها بالموضوع .

---

(١) ولو أن قانون المرافعات المصري لم يرد به نص كالمادة ٩٠٩ مرافعات فرنسي إلا أننا لانرى مانعا من الاخذ بما جاء به خاصا بالأشخاص الذين لهم مصلحة في طلب وضع الاختتام

(٢) برنان ج ٢ ص ٢٥٤ والنقض الفرنسي في ١٨١٨ سيرى ١٨١٩ ج ٢ ص ٢٠١

ثانيا . لأنه يكفي لقبول الدعوى أمامه وجود مصلحة لرافعها .

ثالثا . لأنه يترتب على البحث في مسائل الصفات وتحقيقها تأخير في الفصل في الدعوى وضياغ غرض المشرع من وجود القضاء المستعجل .

٦٥٦ — وإذا نازع أحد من المدعى عليهم في وجود مصلحة لرافع الدعوى فيفصل القضاء المستعجل في ذلك مستنيرا من ظاهر مستندات الدعوى وملاساتها ٦٥٧ — ولا يؤثر على طلب وضع الاختتام على محلات المتوفى وجود أشخاص موصى عليهم ببعض الأموال المخلفة واستلامهم فعلا لهذه الأموال .

٦٥٨ — ويمكن للقضاء المستعجل أيضا عند وجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص حقوقهم في الميراث ومقدارها أن يعين مديرا مؤقتا مع التصريح له بفض الاختتام الموجودة واستلام الأموال بعد جردها وإدارتها على ذمة الجميع وإيداع صافي الربح في خزانة المحكمة حتى يفصل نهائيا في النزاع الخاص بذلك (٣)

٦٥٩ — وإذا ادعى بوجود بعض مستندات مالية أو مستندات ذات قيمة أو منقولات للمتوفى طرف آخر ، فهل يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة صدور الأمر بوضع الاختتام على المحلات الموجودة بها حتى ولو كانت مملوكة للغير وفي حيازته ؟

اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على ذلك ، فقال البعض بعدم جواز وضع الاختتام (٤) احتراما لحرمة المساكن ولأنه لا يجوز إجراء أعمال من شأنها تعكير صفو أى انسان في حياته المنزلية أو في محله بناء على طلب شخص يدعى وجود مستندات أو منقولات لمورثه في منزله - وقال البعض الآخر بجواز ذلك (٥) وبأن حرمة المساكن لا تتعارض مع اتخاذ الطرق التحفظية المقصود منها صيانة الحقوق وبأنه يجب فقط على القاضى في هذه الحالة أن يكون بعيد النظر واسع الحيلة

(٣) باريس في ٢٣ مايو ١٨٧٣ الباندكت ١٨١٣ ص ٤٦

(٤) شوفورافات نبذة ٣٠٦٧ واميان في ٦ ديسمبر ١٨١١ وبروكسل في ١٧ يناير ١٨٢٨ المشار اليهما فيه

(٥) بوردج في ١٧ يناير ١٨٣١ باندكت وسيرى ١٨٣١ ج ٢ ص ٣٠٤ ودواى Douai في ٣٠ ديسمبر

١٨٥٧ دالوز ١٨٥٩ ج ٢ ص ٢٣ ورودير ج ٢ ص ٤٤٩

باحثاً مدققاً فلا يصدر أمره بوضع الاختتام الا اذا ظهر من وقائع الدعوى ومناقشة الطرفين ما يسمح بهذا الاجراء الاستثنائي الشاذ والرأى الأخير هو الراجح عملاً ٦٦٠ — واذا مانع الغير فى وضع الاختتام بحجة ملكيته للنقولات أو للبضائع المطلوب المحافظة عليها أو بدعوى عدم وجود منقولات أو أوراق أو مستندات طرفه للمتوفى فيفصل قاضى الأمور المستعجلة فى ممانعته باعتبار ذلك اشكالا فى تنفيذ قرار صادر منه بالقول أو الرفض طبقاً لما يراه من وقائع الدعوى وأقوال الممانع (١)

٦٦١ — ولا يشترط لقبول طلب الدائن بوضع الاختتام أن يكون دينه معين المقدار وواجب الاداء حالا ، بل يكفي فى ذلك أن يثبت من وقائع الدعوى ومستنداتها ما يفيد جدية دينه قبل المورث مهما كان سببه سواء أنشأ عن تعاقد أم شبهه أم جنحة مدنية أم شبهها أو نشأ عن القانون، وسواء أكان معلقاً على شرط توقيعى أم مؤجلاً لأن وضع الاختتام هو إجراء تحفظى صرف وليس عملاً تنفيذياً (٢)

٦٦٢ — ويسرى فى ذلك الدائن العادى أو صاحب حق الامتياز أو المرتهن رهناً تأمينياً أو حيازياً أو صاحب حق الاختصاص سواء أكان بيده سند أو حكم واجب التنفيذ أم لا (٣)

٦٦٣ — ولا يؤثر على حق الدائن فى طلب وضع الاختتام كون شروط عقد الشركة التى كان المدين المتوفى عضواً فيها لا تبيح وضع الاختتام على محل الشركة لعدم تأثير هذه الشروط على الدائنين الذين يعتبرون من الغير بالنسبة لها (٤)

٦٦٤ — ويجوز لدائنى المتوفى أولدائنى الورثة أو بعضهم طلب وضع الاختتام على المحلات الموجودة بها البضائع والأمتعة والأموال المملوكة للمتوفى كما يجوز

---

(١) برتان ج ٢ نبذة ٤٣١

(٢) كيريه ج ٢ نبذة ٧٨٢ والنقض الفرنسى فى ٢٣ يولييه ١٨٧٢ البانديكت ٧٢ ص ٨٥١ ودى بليم ج ٢ ص ٢٣٧ وبرتان ج ٢ نبذة ٤١٠ وعكس ذلك حكم محكمة كان الذى أشار اليه برتان

(٣) يلاحظ الاختلاف الوارد فى القانون الفرنسى بخصوص ذلك فى المادة ٩٠٩ مرافعات

(٤) باريس فى ٢٥ يناير ١٨٦٦ دالوز ١٨٦٦ ج ٢ ص ٢٨ والنقض فى ٢٣ يولييه ١٨٦٢ البانديكت



ذلك أيضا للكفلاء المتضامنين أو العاديين مع المتوفى (١) أو لدائن دائني الشركة طبقاً لنص المادة ١٤١ مدني أهلي و ٢٠٢ مختلط و ١١٦٦ فرنسي

٦٦٥ — وإذا لم يكن للمتوفى وارث ولم يدع أحد حقوقاً على التركة فيحصل وضع الاختتام بناء على طلب بيت المال

وتوضع الاختتام بمعرفة المحضر على الأما كن الموجودة بها الأشياء المطلوب المحافظة عليها في داخل محل سكن المتوفى وتوابعه ومنزله الريفي ومحلاته التجارية وملحقاتها ويعمل بذلك محضر يبين به يوم وساعة وصفها والسبب في التأخير في ذلك إن حصل تأخير في وضعها بعد ترك الأما كن الضرورية لسكن ورثة المتوفى ومعيشتهم .

٦٦٦ — وترفع الاختتام بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب كل من له شأن في ذلك ويكون رفعها كلياً إذا زالت الأسباب التي دعت إلى وضعها وجزئياً إذا نشأ من الأسباب ما يبرر ذلك كضرورة الاطلاع على أوراق أو مستندات موجودة ضمن أوراق المتوفى أو الحصول على سندات هامة للزومها في قضايا مرفوعة على المتوفى أو للمطالبة بحقوق له قبل الغير يخشى من سقوط الحق بالمطالبة بها أو لوجود أوراق تحت يده للغير مع الحكم بتسليمها للاخير إذا لم يكن هناك نزاع في ملكيته لما أو لاستلام المبالغ الموجودة وايداعها في أحد البنوك لاستغلالها أو لزيارة المكان الموجودة به المستندات تمهيداً لاستئجاره أو لاجراء بعض أعمال واصلاحات ضرورية ومستعجلة فيه أو لانتهاج الايجار الحاصل عنه مع المتوفى وضرورة اخلائه وبمجرد رفعها يعمل محضر جرد بالأشياء والمستندات وجميع الأوراق ذات القيمة الموجودة داخل الأما كن التي كان مختوماً عليها (٢)

٦٦٧ — اذا نازع شخص في رفع الاختتام ومانع في ذلك بحجة حصول ضرر له من رفعها فيعرض النزاع على القاضي المستعجل ويفصل فيه طبقاً لما يراه من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها بعد سماع أقوال الشخص المعارض (٣)

(١) دي بليم ج ٢ ص ٢٣٧

(٢) برتان ج ٢ ص ٢٧٩ نبذة ٤٨٨ ودي بليم ج ٢ ص ٢٦١ وكيري ج ٢ ص ٥٩؛ نبذة ٨٠١

وما بعدها

(٣) برتان ج ٢ ص ٢٨٠ نبذة ٤٩٠ وما بعدها وكيري ج ٢ ص ٥٧؛ نبذة ٧٩٧

ثانياً — اهتفاء الشخص المطلوب وضع الاختتام على أمتعته وأوراقه أو غيبته

طويلة

٦٦٨ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بوضع الاختتام على محلات الشخص المختفى أو الغائب غيبة طويلة بناء على طلب من له شأن فى ذلك انما لا يختص بتعيين وكيل عنه لتعلق ذلك بأمور الأحوال الشخصية التى لا تدخل فى وظيفته

٦٦٩ — ويجوز له الحكم بتعيين خبير لاثبات حالة الأوراق والمستندات والمنقولات والأشياء الموجودة طرفه وبيان وصفها ومفرداتها وقيمتها (١)

٦٧٠ — واذا كان الغائب يعمل أيضاً نيابة عن غيره كأن يكون مديراً مؤقتاً على شركة غيره أو صرافاً أو وكيلاً أو محكماً فى قضايا فيجوز لكل من له شأن أن يلتجئ الى القضاء المستعجل فى حالة الاستعجال لرفع الاختتام الموجودة على محله وفى هذه الحالة يعين القضاء المذكور مديراً أو حارساً ويصرح له بالبحث فى مستندات وأوراق الغائب عن سندات وأوراق الغير وتسليم هذه المستندات لأربابها اذا لم يكن ثمة نزاع جدى فى ملكيتها بعد بيانها فى محضر جرد يقوم به (٢)

ثالثاً — فض الشركة أو وفاة أحد الشركاء

فى حالة وفاة أحد الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن أو التوصية أو المحاصة يجوز وضع الاختتام عند الاستعجال على محل اقامة المتوفى أو على محل الشركة بقرار من القاضى المستعجل بناء على طلب من له مصلحة فى ذلك كالشركاء الآخرين أو الورثة أو الدائنين للشركة أو للمتوفى (٣)

٦٧١ — وإذا انفسخت إحدى الشركات يجوز للقضاء المستعجل فى حالة الاستعجال تعيين خبير لجرد محتوياتها وعمل قائمة بالبضائع الموجودة بها وبأثمانها ومقدارها وبما يستجد عليها وتحرير كشف بالحقوق التى لها قبل الغير والديون التى عليها وضبط الدفاتر الخاصة بها وجرد الخزانة الموجودة بها وبيان ما بها من

(١) برتان ج ٢ ص ٣٠٢ نبذة ٥٤٩

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٠٣ ودى بليم ج ٢ ص ٣٩٢ و ٣٩٣

(٣) برتان ج ٢ ص ٢٧٣ نبذة ٤٧٣ ودى بليم ج ٢ ص ٣٥٦

نقود وأوراق مالية وسندات ذات قيمة من عدمه ثم تعيين حارس لادارتها والقيام بحركة البيع والشراء حتى تتم تصفيتها نهائياً سواء أكان الحارس من الشركاء أم من الخبراء المقررين في الجدول أم من وكلاء الدائنين أم غيرهم ويجوز له في حالة الضرورة القصوى قبل الحكم بتعيين الخبير أو الحارس الأمر بوضع الاختتام على محلات الشركة خشية تبديد ما بها (١)

٦٧٢ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم برفع الاختتام كلياً أو جزئياً طبقاً لما سبق ذكره عند الوفاة

٦٧٣ — رابعاً — توقيع الخبير على شخص لسبب من الأسباب

يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالحكم بوضع الاختتام على محلات الشخص المحجور عليه أو المتخذ بشأنه إجراءات للحجر عليه بناء على طلب القيم أو كل شخص له مصلحة في ذلك وترفع الاختتام كلياً أو جزئياً بقرار منه في الأحوال السابق بيانها

٦٧٤ — خامساً — طلب الطرود وانفصال الزوجة عن زوجها

يختص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا عند الاستعجال بالحكم بوضع الاختتام على المحلات الموجودة بها الأموال المشتركة للزوجين (الروكية) عند قيام دعوى بينهما بالطلاق أو الانفصال كما يحق له الحكم برفعها كلياً أو جزئياً إذا رأى لزوماً لذلك — أما في مصر فلا يترتب على الزواج اندماج أموال الزوجين واشتراكها، وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل فقط في وضع الاختتام على المحلات الموجودة بها منقولات أو مستندات أو أوراق أو أموال أحد الزوجين بناء على طلبه عند وجود نزاع بينهما بخصوص الطلاق وغيره

٦٧٥ — سادساً — يجوز للحكومة أو مصالحها عند الاستعجال طلب وضع الاختتام على محل سكن الموظف عند اختفائه أو عند موته بقرار من قاضي الأمور المستعجلة محافظة على أوراقها ومستنداتها التي قد توجد طرفه ويقتصر في ذلك على المكان

الموجودة به أوراقه وترك باقى الأما كن لاستعمال عائلته وإذا حصلت ممانعة فى القرار الصادر بذلك من الغير أو من أى شخص كان فيصل فيها القاضى المذكور باعتبارها اشكالا فى التنفيذ

٦٧٦ — مابعا — الافلاس

تأمر المحكمة فى الحكم الصادر باشهار الافلاس بوضع الاختتام على محل تجارة المفلس وعلى أمتعته ( مواد ٢٣٩ تجارى أهلى و ٢٤٧ مختلط و ٤٥٥ فرنسى )

٦٧٧ — وتنفيذاً لهذا الحكم يضع مأمور التفليسة بواسطة من يعينهم لذلك من مأمورى الحكومة أو من مستخدميهما الاختتام فوراً على مخازن المفلس وعلى مكاتبه وصناديقه ودفاتره وأوراقه إلا إذا أمكن إجراء الجرد فى يوم واحد فيجوز للمأمور المذكور عدم وضع الاختتام

٦٧٨ — وفى حالة افلاس شركة التضامن أو التوصية توضع الاختتام على مركز الشركة الأصيل وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين ( مواد ٢٤١ تجارى أهلى و ٢٤٩ مختلط و ٤٥٧ و ٤٥٨ فرنسى )

٦٧٩ — ويجوز لوكلاء الديانة المؤقتين أو القطعيين أن يطلبوا من مأمور التفليسة وضع الاختتام على محل المفلس إذا لم توضع قبل تعيينهم ( ٢٥٩ تجارى أهلى و ٢٦٧ مختلط و ٤٦٨ فرنسى )

٦٨٠ — وإذا قضى باشهار افلاس شخص شريك فى شركة بسبب تجارته الخاصة فلا يجوز وضع الاختتام على محل الشركة التى يشترك فيها وإنما يجوز وضعها فقط على الأشياء التى يتجر فيها شخصياً (١)

وتوضع الاختتام على جميع الأشياء التى توجد طرف المفلس — إنما يجوز لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء الدائنين أن يعافى من وضع الاختتام أو يأذن نرفعها إن كانت وضعت على الأشياء الآتية :

أرو : ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك الى المفلس بموجب قائمة يحررها وكلاء الدائنين ويصدق عليها مأمور التفليسة

(١) برنان ج ٢ ص ٢٧٩ نبذة ٥٣٥ ودى بلم ج ٢ ص ٣٩٩



٦٨١ — الأشياء القابلة لتلف قريب أو لنقص في القيمة قريب الحصول  
٦٨٢ — الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع العمل في تلك  
المحال تنشأ عنه خسارة للدائنين (مواد ٢٦٠ تجارى أهلى و ٢٦٨ مختلط و ٤٦٩ فرنسى)  
٦٨١ — ويجوز لمأمور التفليسة رفع الاختتام مؤقتا عن محال المفلس  
لاستخراج المنقولات والمستندات والأوراق المملوكة للغير وتسليمها اليه عند عدم  
وجود نزاع جدى فى ملكيتها (١)

٦٨٢ — وترفع الاختتام نهائيا فى الأحوال الآتية :  
أولاً — اذا ألغى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإشهار الافلاس  
ثانياً — اذا حصل صلح بين المفلس والدائنين وتصدق عليه من المحكمة  
٦٨٣ — ولا يشترك قاضى الأمور المستعجلة مع المحكمة التجارية أو مع مأمور  
التفليسة فى الحكم بوضع الاختتام على أموال المفلس أو برفعها الا اذا تعلق  
الموضوع بنزاع مدنى صرف يدخل فى وظيفته الفصل فيه (٢)

---

(١) دى بليم ج ٢ ص ٤٠٠ وبرتان ج ٢ نبذة ٥٣٩

(٢) برتان ج ٢ ص ٣٠٠ نبذة ٥٤٥ والنقض فى ٢٠ ابريل ١٨٦٨ الباندكت ١٨٦٨ ص ١١٨٦

# الباب الثاني والثلاثون

## الحراسة القضائية

### قواعد عامة

٦٨٤ — الحراسة القضائية هي ايداع الشيء الموضوع تحت القضاء عند شخص معين بأمر من المحكمة ان كانت المصلحة تقضى بذلك (١)

٦٨٥ — وهي إجراء تحفظي استثنائي مؤقت الغرض منه المحافظة على حقوق الملكية وما يتفرق عليها من حقوق عينية صيانة للثروة العقارية ولأحوال البلد الاقتصادية لا يقضى به الا عند الضرورة القصوى والخطر الداهم (٢) لما في ذلك من شل يد صاحب الأموال عن أهم مظاهر ت حولها له حقوقه عليها وهي أعمال الإدارة فلا يقضى بها كوسيلة للحصول على الديون أو لتنفيذ الالتزامات الشخصية لمخالفة ذلك لطبيعتها ومنافاته لطرق التنفيذ الجبرى التى نص عليها قانون المرافعات فى باب التنفيذ على سبيل الحصر (٣)

٦٨٦ — ويستثنى من ذلك ثلاث حالات استقر العلم والقضاء على جواز طلب الحراسة فيها كوسيلة لتحصيل الديون مراعاة للصالح العام وصيانة للمعاملات من العبث بها

---

(١) شرح القانون المدنى لفتحى باشا زغلول ص ٣١٠ و٣١١ هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ نبذة ١٣١٢ وما بعدها وكتاب العقود المدنية الصغيرة لكامل بك مرسى ص ٢٦١ نبذة ٢٢٠ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى نبذة ١ وما بعدها

(٢) استئناف مختلط فى ١٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٢٢ ص ١٥

(٣) مصر أهلى مستعجلى فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ عدد ٣ ص ٢٠٠ رقم ٩٣ واستئناف مختلط فى ١٤ يناير ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٢٩٠ رقم ٤٣٧ وأول مايو ١٩٢٤ الجازيت يوليه ١٩٢٥ ص ١٨١ رقم ٢٩٧ و ٢٣ ابريل ١٩٢٤ الجازيت يوليه ٩٢٥ ص ١٨١ رقم ١٩٨ و ٢ مايو ١٩٢٨ الجازيت اغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ٢٨٣ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٢٨١ و ٣ ابريل ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٣٤١ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى فرنسى نبذة ٤ وباريس فى ٩ يناير ١٨٩٥ دالوز

## وحفظا لحقوق الدائنين من الضياع وتنفيذا للاتفاقات القائمة

الاولى : أن يكون المدين مستحقا في ريع وقف سواء أكان هو نفس الناظر أم خلافه أو كان المستحق الوحيد في الريع أو معه آخرين اذا لم يكن له أموال أخرى يملن التنفيذ عليها خلاف نصيبه في الاستحقاق ، وكان التنفيذ بطريق حجز ما للمدين لدى الغير على هذا النصيب غير مجد أو مثمر أما لكون الناظر متفق مع المدين المستحق على عدم السداد بالتقرير غشا وتديسا بعدم وجود استحقاق له أو بعدم التقرير أصلا مع استمراره في دفع الاستحقاق اليه بالرغم من الحجز المتوقع تحت يده وإما لكون الناظر هو نفس المستحق المحجوز على دينه فيمكن وضع أعيان الوقف في هذه الحالة تحت الحراسة القضائية لتحصيل الديون التي على المستحق من حصته في الريع صيانة لحقوق الدائنين الذين تعاملوا مع المدين المستحق ومنعاً من ضياعها إذ بغير الحراسة يستحيل عليهم الحصول على ديونهم وحقوقهم (١)

الثانية : أن يكون الدائن مرتهنا رهناً عقارياً أو صاحب حق اختصاص واتخذ اجراءات نزع ملكية على عقارات مدينه المرهونة أو المتوقع عليها الاختصاص فيحق له عقب تسجيل التنبيه في الأهل وعقب تسجيل محضر الحجز في المختلط وضع العقارات المذكورة تحت الحراسة القضائية لتحصيل ريعها وايداعه في خزانه المحكمة لتوزيعه كالثمن سواء بسواء تحقيقا لعملية إلحاق الثمار بالعقار ( مواد ٥٤٥ مرافعات أهلي و٦٢٣ مختلط

الثالثة : وجود اتفاق بين الدائن المرتهن أو صاحب حق الامتياز أو الدائن العادي وبين المدين على وضع العقار المرهون أو المقرر عليه حق الامتياز أو أى عقار آخر تحت الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء لاستيفاء الدين من ريعه ففي هذه الحالة بوضع العقار المتفق عليه تحت الحراسة القضائية عند حصول التقصير في الوفاء تنفيذاً للاتفاق الذى يكون شريعة المتعاقدين وينتج أثره القانونى بينهما

(٤) استئناف مختلط في ١١ يونه ١٩٣٠ و ١٨ مارس ٩٣١ و ١٣ ابريل ١٩٢٩ و ١٢ مايو ١٩٣١ المجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٧ و ٣٧٨ رقم ٤٢٣ و ٤٢٦ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩ المجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٧ رقم ٤٥٥ و ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ و ٩ مايو ١٩٣٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٢٤ و ٣٢٥ رقم ٣٩٠ و ٣٩٣

وليس فيه ما يخالف القانون أو النظام العام أو الآداب<sup>(١)</sup> بشرط واحد وهو أن يثبت للمحكمة وجود خطر على حقوق الدائن من ترك العقار المتفق على وضعه تحت الحراسة في يد المدين أما بسبب سوء إدارة الأخير أو بسبب إهماله في الإدارة أو لعدمه الإساءة بغرض تضييع حقوق الدائن وتقايل الضمان المستمد من هذا الشرط فإذا لم يتضح ذلك من وقائع الدعوى وظهر منها أن المدين يدير الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية إدارة طيبة وبصونها ويحفظها ويجرى فيها الإصلاحات الضرورية وأن قيمتها تزيد على مبلغ الدين وفوائده تقضى برفض الحراسة بالرغم من وجود الاتفاق<sup>(٢)</sup> واتباعاً لهذا المبدأ قضت المحاكم المختلطة بعدم إمكان وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طالب البائع بفرض استيفاء باقي الثمن من ريعها تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينه وبين المشتري على ذلك إلا إذا كان الأخير يعمل على تضييع حقوق الأول في الضمان المأخوذ عليها كتركها بوراً بغير زراعة إن كانت أطيانا أو كعدم صيانة مبانيها وتركها تتداعى إن كانت عقارات مبنية<sup>(٣)</sup> وإذا اتفق في عقد البيع على جواز وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية في حالة فسخ العقد فلا يمكن تطبيق هذا الشرط في حالة المطالبة بتنفيذ العقد لأنه استثنائي محض لا يجوز الأخذ به إلا في الحالة المتفق عليها فقط

#### الفروق بين الحراسة القضائية والوديعة القضائية

٦٨٧ — الوديعة القضائية تكون بأحدى حالتين :

الأولى : حصول حجر تنفيذي على منقولات المدين وتعيين حارس أو مودع

(١) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٨٥ واستئناف أهلي في ١٠ أكتوبر ١٩٣٣ المحاماه ١٤ ص ٦٨٤ رقم ٢٥٣ وعكس ذلك طنطا أهلي استئناف في ٢٨ مايو ١٩٣٠ محاماه ١١ عدد ٢ رقم ٤ ص ٨١ وقضى بعدم قبول دعوى الحراسة في هذه الحالة حتى لو حصل الاتفاق عليها بين الدائن والمدين (٢) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣٨٥ و ٢٠ يونيو ١٩٣٣ الجازيت نوفمبر ١٩٣٣ ص ٢٧ رقم ٤١ وأول مايو ١٩٣٥ الجازيت يولي ١٩٣٥ ص ٨٦١ رقم ٢٥٧ و ٨ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ عدد ٤ ص ٧١ و ٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٩ و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٩ و ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٨٥ ومصر أهلي مستعجل في ٢٨ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٣ السنة ٧ ص ٩

(٣) استئناف مختلط في ٢٥ يونيو ١٩٣٣ الجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١٣٣ رقم ٢٢٠ و ٢٨ أبريل ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٨٣ و ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥١



للمحافظة على المنقولات المحجوز عليها حتى اجراء البيع ( مواد ٤٦٦ مرافعات أهلى  
و ٥٠٨ مختلط و ٥٩٦ فرنسى )

الثانية : اذا كان محل التعهد عقاراً ورفض المتعهد له استلامه تنفيذاً للتعهد  
فتبرأ ذمة المتعهد بتعيين أمين حارس للعقار بحكم من القضاء ( مواد ١٧٦ مدنى  
أهلى ٢٣٩ مختلط و ١٩٦١ مدنى مختلط )

٦٨٨ — وتختلف الوديعه القضائية عن الحراسة القضائية فى الأمور الآتية

الاول : يشترط لقبول الحراسة وجود نزاع بين طرفين بخلاف الوديعه فلا  
يجب لها ذلك

الثانى : الحراسة القضائية اختيارية تقضى بها المحكمة أو لا تقضى طبقاً لما  
يتضح لها من وقائع الدعوى — أما الوديعه القضائية فانها اجبارية يجب تعيين  
الحارس فيها بمجرد طلبه —

الثالث : الحراسة القضائية تتصل بالحقوق العينية بصله وثيقة باعتبارها طريق  
من طرق المحافظة عليها وصيانتها بخلاف الوديعه القضائية (١)

#### الفصل فى الحراسة الاختيارية والقضائية

٦٨٩ — الحراسة الاختيارية هى عقد يتف به اثنان تنازعا على عقار أو منقول  
على ايداعه عند ثالث حتى ينتهى النزاع ولا تتم الا باتفاق الطرفين — أما الحراسة  
القضائية فتكون بحكم من القضاء باتفاق بين الطرفين أو بغير رضائهما .

## الفصل الأول

### شروط الحراسة القضائية

يشترط لقبول الحراسة القضائية - أولاً - وجود نزاع - ثانياً - قيام مصلحة  
لرافع الدعوى من تعيين الحارس

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى فرنسى نبذة ٤٠١

## الفرع الاول

### النزاع

٦٩٠ — لم تصف المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط وما بعدها كنه النزاع الموجب للحراسة وماهيته ولم تحدد أحواله بل تركته لتقدير المحاكم تقضي فيه بحسب وقائع الدعوى المطروحة أمامها وقرائن أحوالها — أما المادة ١٦٩١ مدني فرنسي المقابلة لها فقد أوردت أحوال النزاع وقالت بأنها المتعلقة بالملكية أو بوضع اليد

٦٩١ — وقد اختلف في فرنسا فيما اذا كانت الأحوال المبينة بالمادة المذكورة واردة على سبيل الحصر أم على سبيل التمثيل والتشبيه فقرر البعض بأنها واردة على سبيل الحصر وبأنه لا يمكن تعيين حارس قضائي اذا لم يكن ثمة نزاع في الملكية أو في وضع اليد (١) واتباعا لهذا الرأي قضى بأنه لا يجوز اقامة حارس قضائي على أراضي غابة بناء على طلب شخص يدعي حق الانتفاع بها اذا لم تكن ملكيتها أو وضع اليد عليها محل نزاع (٢) أو على جريدة معطلة لإدارتها واصدارها بناء على طلب دائني صاحب الجريدة بدعوى أن التعطيل يضر بحقوقهم قبل الاخير (٣) أو على محل تجارة شخص بناء على طلب المؤجر للعقار لاستلام كل أو بعض أثمان البضاعة المبيعة أثناء تصفية المحل اذا لم تكن ذمة المستأجر مشغولة بأبجار متأخر وكانت المنقولات الموجودة بالمحل كالدوايب وخلافه تكفي لوفاء التضمينات التي يستحقها المؤجر قبل المستأجر بسبب الاتلافات التي قد تحدث بالمحل بفعل المستأجر (٤) أو على أموال تركه بناء على طلب شخص موصى اليه بمبلغ معين فيها (٥) أو على أموال شخص غائب عن محله غيبة طويلة لإدارتها لحين حضوره (٦) وقال آخر بأن للمحاكم الحق

---

(١) دفرجييه ج ٦ نبذة ٥٣٦ وترونج على الحراسة نبذة ٢٩٥ ولوران ج ٢٧ نبذة ٢٧

(٢) تعليقات الوز على المادة ١٩٦١ نبذة ١٢

(٣) باريس في ٥ مارس ١٨٧٠ دالوز ٧١ ج ٢ ص ٢٩

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني نبذة ١٥ وباريس في ٥ مارس ١٨٨٥ الذي أورده

(٥) باريس في ٩ يناير ١٨٩٥ دالوز ٩٦ ج ٢ ص ٢٧٢

(٦) هوك ج ٢ نبذة ٢٧٢ وعكس ذلك دملومب ج ٢ نبذة ١٨

في تعيين الحارس ليس فقط في حالة النزاع على الملكية أو على وضع اليد بل يجوز لها ذلك كلما تراءى لها محافظة على حقوق الطرفين وضمانا لتنفيذ الحكم الذي سيصدر في الموضوع بشرط أن تطلب الحراسة تبعا لدعوى موضوعية يرفعها طالبها باستلام شيء مادي معين — أما اذا لم ترفع بهذا الشكل كأن تطلب بصفة دعوى أصلية فيتمتع في هذه الحالة للحكم فيها اتباعا ما أورده المادة ١٩٦١ مدني على سبيل الحصر أي قيام نزاع في الملكية أو في وضع اليد (١) وذهب ثالث ورأيه الراجح والمعمول به الآن بأن الأحوال المبينة في المادة المذكورة لم ترد على سبيل الحصر بل على سبيل التشبيه والتمثيل وبأن للمحاكم الحق في تعيين حارس قضائي كلما تراءى لها ذلك من وقائع الدعوى وظروفها ضياعة لحقوق الطرفين منعا من ضياعها اذا استمرت الأموال في يد الحائز لها (٢) وابتاعا لهذا الرأي قضى بأنه يجوز تعيين حارس قضائي على العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر اذا لم يوضع فيها المستأجر منقولات تضمن وفاء الايجار (٣) أو تعيين حارس قضائي على محل تجارة المستأجر بناء على طلب المؤجر لمراقبة عملية البيع وقبض ثمن البضائع المباعة بما يوازي حق المؤجر في الضمان وإيداعه خزانة المحكمة على ذمته اذا أظهر المستأجر رغبته في تصفية المحل وعدم استبدال البضائع المباعة بأخرى (٤) أو على أموال شركة اذا كانت حقوق الشركاء ومصالحهم تقتضي ذلك (٥) أو على منقولات وبضائع المستأجر الموجودة في العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر اذا حصل نزاع بينه وبين ورثة المستأجر على حقوقه في الايجار المتأخر (٦) أو على أموال شخص بناء على طلب الدائنين المرتبطين اذا أهمل في إدارتها إهمالا فاحشا وأضحت في حالة استحيل.

(١) اوبري ونزو الطبعة الرابعة ج ٤ نبذة ٤٠٩ ص ٦٣٢

(٢) بودري لاكتري وقاهل نبذة ١٢٦٩ ولارومير على الالتزامات طبعة ١٨٨٥ ج ٢ بند ١٨٠ نبذة ٦ وباريس في ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٥ وآخر في ١٥ ابريل ١٨٨٥ دالوز ٨٦ ج ٢ ص ١٢٧ و ٢١ ابريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ ص ٥٢ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ نبذة ٢٢

(٣) باريس في ١٥ ابريل ١٨٨٥ دالوز ٨٦ ج ٢ ص ١٢٧

(٤) باريس في ١٥ ابريل ١٨٨٥ نفس الحكم

(٥) باريس في ٢٣ يناير ١٨٦٦ دالوز ٦٦ ج ٢ نبذة ٢٨

(٦) باريس في ٢١ ابريل ١٨٨٦ دالوز ٨٧ ج ٢ نبذة ٥٢

معها منحها العناية الواجبة لحفظها وترتب على ذلك تعريضها لخطر الضياع بسبب اجراءات الحجز التي شرع الدائنون فيها اذا كانت مصالحهم تقتضي انتزاعها من من تحت يد صاحبها ووضعها في يد شخص حازم أمين يديرها صيانة لحقوق الطرفين (١) أو على دوسيهات وأوراق ومستندات مهندس أو خبير توفى حفظا لحقوق أرباب القضايا أو عملائه أو ورثته عند وجود نزاع بينهم عليها (٢)

٦٩٢ — أما في مصر فالرغم من كون المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط لم تبين ماهية النزاع الموجب للحراسة ولم تحدد حالاته كما فعلت المادة ١٩٦١ مدني فرنسي فان البعض يشترط لقبول الحراسة وجود نزاع في الملكية أو في وضع اليد (٣) انما الرأي الراجح والمعمول به علما وقضاء هو عدم تحديد أحوال النزاع المؤدى للحراسة وتركها لتقدير المحكمة تقضى فيها بالقبول أو الرفض حيثما يترأى لها صيانة لحقوق الطرفين وحفظا لمصالحهم من الضياع مهما كان نوع النزاع المؤدى لها (٤) سواء تعلّق بحق الملكية أو ما تفرع عليها من حقوق عينية أو تعلّق بوضع اليد أو الريع وكيفية تحصيله وتوزيعه بين الشركاء أو تعلّق بالادارة (٥) فيدخل في ذلك النزاع الحاصل بين الشركاء على الشيوع وبعضهم على الادارة عند استئثار البعض دون الآخر بها أو عند عدم اتفاقهم على توحيد الادارة بينهم وكذلك النزاع الحاصل بين المستحقين وبين الناظر أو بين الناظرين اللذين لا يجوز لأحدهما الانفراد في الادارة إذا كان استمراره يؤدي إلى ضياع حقوق المستحقين أو إلى الاضرار بحقوق الوقف (٦) واتباعا لهذا الرأي قضى بأنه يجوز تعيين حارس

(١) النقص الفرنسي في ٢١ فبراير ١٨٩٩ ج ١ ص ٢٤٥

(٢) نانسى في ١٢ فبراير ١٨٩٥ مجلة بمجموعة أحكام نانسى ١٨٩٥ ص ١٥٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٥ مارس ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ٢٦٥ وكتاب العقود المدنية الصغيرة لكامل بك

مرسى ص ٢٦٥ نبذة ٤٢٥

(٤) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٧٩٢ بند ١٣١: واستئناف مختلط في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠

المجموعة ٣ ص ١٣ و : ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٢٦ و ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥١

و ٢٣ يونيو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٣٨٦ و ١٣ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٣٢ و ١٧ ديسمبر ١٨٩٣

المجموعة ٦ ص ٥٨ و ١٣ يناير ١٩٣٢ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٥٩ رقم ٣٧٧

(٥) مصر استئنافي أهلي ١٥ فبراير بمجموعة رسمية ٢٩ عدد ٧ ص ١٦٢

(٦) مصر أهلي مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ١٥ ص ٩٢ رقم ٣٨ و ١١ سبتمبر ١٩٣٥

المحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٢٠١ رقم ٨٦



قضائي على أموال مشتركة وجود خلاف بين الشركاء (وبعضهم: على ادارتها أو عند استئثار فئة منهم بالادارة دون الآخرين أو عند نقض اتفاقهم المؤقت على الادارة وعلى توكيل شخص منهم فيها محافظة على حقوق الجميع قبل بغضهم وصيانة لمصالحهم قبل الغير ودرءاً للخطر أو الضرر الذي قد يلحق بهم من اضطراب الادارة أو من بقائها في يد شخص منهم بغير رضاء الآخرين (١). أو تعيين حارس على العين المشفوع فيها بناء على طلب المشفوع منه عند حصول نزاع بينه وبين الشفيع على الثمن والمصاريف إذا تنازل الأول عن حقه في الحبس وسلم العين إلى الشفيع قبل دفع كامل الثمن والمصاريف (٢) أو على العقار المرهون رهناً عقارياً بناء على طلب الدائن المرتهن إذا أوقع حجزاً عقارياً على العقار وأوقفت اجراءات البيع بسبب المعارضة التي أجراها المدين في تنبيه نزع الملكية إذا كان في استمرار العقار في حيازة المدين ضرر مؤكداً بحقوق الدائن وتقليل لحقه في الضمان لتراكم مبلغ كبير من الدين والفوائد في ذمة المدين يزيد على ثمن العقار ولاهمال المدين في دفع الأموال الاميرية المستحقة على العقار مما يهدد بنزع ملكيته بمعرفة جهة الادارة (٣) أو على أموال شركة محاصة بناء على طلب أحد الشركاء المحاصين عند وجود نزاع بينه وبين الآخرين بسبب استئثار أحدهم بالادارة وعدم اعطائه حقه في الأرباح (٤) أو على أموال شركة عند قيام دعوى بتصفيتها (٥) أو على عين مؤجرة بناء على طلب المؤجر إذا كانت أرضاً زراعية وأهمل المستأجر في زراعتها أو تركها بوراً بدون زراعة مما قد يؤثر على حقوق المؤجر في ضمان الإيجار ويضعف من تربتها ويقلل من قيمتها (٦) أو على العقار المؤجر في حالة امتناع المستأجر من دفع الإيجار لوجود نزاع في صحة الحوالة الحاصلة عن الإيجار ومرفوع بشأنه دعوى

(١) استئناف مختلط في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١ و ١٦ أبريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٧٩ و ٢٦٤ و ١٩ أبريل ١٩٣٣ الجازيت ٢١٥ الصادر في يولي ١١٣٤ ص ٣١٧ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ المحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٢١٥ رقم ٨١

(٢) استئناف مختلط في ١٣ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٣٢٢

(٣) استئناف مختلط في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ١٣

(٤) استئناف مختلط في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠ الجازيت يناير ١٩٢١ ص ٤٢ رقم ٤٦

(٥) استئناف مختلط في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢١٢

(٦) استئناف مختلط في ١٩ مارس ١٩٣٤ الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٤٨ رقم ٥٨

أمام محكمة الموضوع (١) أو على المحصولات المحجوز عليها بناء على طلب المؤجر  
لجمعها وبيعها وإيداع ثمنها في خزانة المحكمة حتى يحكم في دعوى المطالبة بالايجار  
التأخر (٢) أو على أموال شركة تضامن عند موت أحد الشركاء واستمرار الباقيين  
في إدارة الشركة واستغلالها بغير موافقة ورثة الشريك المتوفى حتى يفصل  
من محكمة الموضوع في دعوى التصفية أو حتى يؤمر بتعيين مصف لها (٣) أو  
على عقارات متنازع عليها لمنع خطر نزع الملكية عنها وانقاذها من اجراءات نزع  
الملكية التي شرع فيها الدائنون المرتهنون (٤) أو على أعيان الوقف لسوء إدارة  
الناظر أو لتبديده الربح إضراراً بالمستحقين أو لتلاعبه في أعيان الوقف أو لوجود  
نزاع جدي بينه وبين المستحقين بخصوص الاستحقاق (٥) أو للحفاظ على حقوق  
المتنازل اليه عن الاستحقاق حتى يقضى في النزاع الحاصل بينه وبين الناظر أمام  
محكمة الموضوع بخصوص صحة التنازل (٦) أو لوجود دين في ذمة الوقف وتعبد  
الناظر عدم سداد الدين مع إساءته للإدارة أو لمديونية أحد المستحقين في الوقف  
سواء أكان المدين هو نفس الناظر أم غيره إذا لم تكن للمدين أموال أخرى  
يمكن التنفيذ عليها للحصول على الدين من ثمنها وكان توقيع حجز ما للمدين لدى  
الغير تحت يد الناظر غير مشر أو مفيد (٧) أو لوجود ناظرين على الوقف  
واختلافهما مع بعضهما في الإدارة اختلافاً يؤدي إلى عدم توحيدها المنصوص  
عنه في قرار التعيين (٨)

٦٩٣ — ويشترط في النزاع أن يكون جدياً وعلى أساس من الصحة يتوكله  
المستندات وتحقق وجوده وقائع الدعوى. أما مجرد المنازعة غير المؤسسة فلا تكفي

- 
- (١) استئناف مختلط في ٩ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٣٨
  - (٢) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٩
  - (٣) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤
  - (٤) استئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٨٨
  - (٥) استئناف مختلط في ٣٠ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٠٦
  - (٦) استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٩٩
  - (٧) استئناف مختلط في ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ الجازيت يولييه ١٩٣٤
  - (٨) مصر أملى مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ الحاماه ١٦ عدد ١ ص ٩٢ رقم ٢٨

لقيامه واعتباره حاصلًا حتى ولو اتخذت شكلاً قضائياً برفع دعوى عنها أمام محكمة الموضوع، وعلى ذلك فمجرد الطعن بالحاصل من أحد الطرفين على عقد تمليك شخص بدعوى صورية أو بدعوى إبطال التصرفات أو بإبطالان لحصوله بطريق الغش والتدليس أو لآى سبب آخر من أسباب فساد وبطلان العقود لا يكفي لانتزاع العقار من تحت يد مالكة الظاهر (١) وكذلك مجرد رفع دعوى من أحد المستحقين أو من جميعهم على الناظر أمام المحكمة الشرعية بطلب عزله من التولى لا يكفي هو الآخر لتوافر النزاع واعتباره صحيحاً (٢) بل يجب على قاضى الحراسة سواء أكانت المحكمة المستعجلة أم محكمة الموضوع بحث النزاع من وقائع الدعوى المطروحة لمعرفة ما إذا كان جدياً ويؤكد حق ظاهر أملاً (٣)

٦٩٤ — والقول بخلاف ذلك وباعتبار النزاع متوافراً من مجرد رفع دعوى الموضوع أمام المحكمة المختصة مناف للنطق والعدالة ومناقض لروح القانون وغرضه من وضع إجراء الحراسة التحفظى الاستثنائى ، إذ يترتب عليه التلاعب بالحقوق بدلاً من صيانتها إذ يكفي لانتزاع عقار من تحت يد مالكة أو انتزاع وقف من يد الناظر عليه رفع دعوى أمام المحكمة بالطعن على سند تمليك الأول أو أعمال الثانى (٤)

٦٩٥ — ولا يشترط لوجود النزاع أن ترفع به دعوى أمام المحكمة بل يكفي لقيامه وحصوله ثبوته من وقائع دعوى الحراسة وظاهر مستندات الطرفين فيها (٥) وعلى ذلك فلا يجب لقبول دعوى حراسة للنزاع فى الملكية أن ترفع دعوى بالملكية أو باستحقاق العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة أمام محكمة الموضوع المختصة بل يكفي لقبولها ثبوت النزاع أمام محكمة الحراسة من وقائع الدعوى ومرافعة الطرفين

- 
- (١) استئناف مختلط فى ١٦ مايو ١٩١٧ و ٣٠ يونيه ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٤٣١ و ٥٢٢ و ٣١ أكتوبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ١٨
- (٢) مصر أهلى مستعجل فى ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه عدد ٢ السنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦
- (٣) استئناف مختلط فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ الجازيت ديسمبر ١٩٣١ ص ٢٧١ رقم ٢٢٩
- (٤) مصر أهلى مستعجل فى ١١ سبتمبر ١٩٣٥ السابق الإشارة اليه
- (٥) مصر أهلى استئنافى فى ٢٠ يولييه ١٩٣١ جريدة قضائية ٨٤ ص ١٨ وعكس ذلك السنطه جزئى فى ٢ يناير ١٩٣٢ جريدة قضائية ١٤٧ ص ١٧

فيها وأن الحراسة لازمة وضرورية للمحافظة على حقوق الطرفين (١) — ٦٩٦ — وإذا انعدم النزاع فلا محل للحراسة إلا إذا رأت المحكمة ضرورة الحكم بها محافظة على حقوق الطرفين ودرءا لها من الخطر الذي يهددها من استمرار الحالة على ما هي عليه ، وعلى ذلك فلا تقبل دعوى الحراسة التي يرفعها شخص على مصلحة التليفونات لقطعها المواصلة عنه لانتفاء التعاقد بينهما وعدم رغبته في تجديده (٢) أو التي يقيمها شخص على آخر لانتزاع أرضه من تحت يده ووضعها تحت الحراسة القضائية ليتمكن بذلك من الانتفاع بها واستخدامها في أموره ومصالحه الخاصة بغير رغبة صاحبها حتى ولو كان القصد من ذلك القيام بأعمال صرح له القضاء باجرائها في ملكه (٣) أو على أموال وسندات مالية مودعة في خزانة مؤجرة من أحد البنوك إذا لم يمكن ثمة نزاع في ملكية مودعها وعدم ملكية رافع الدعوى لشيء منها (٤) أو على أرض كانت مؤجرة لرافع دعوى الحراسة لاستخدامها كحوش لضرب الطوب الذي يصنعه في الورشة المملوكة اليه إذا رفض المؤجر تجديد أجزائها له — ولا يؤثر على ذلك كون صاحب الورشة أحاطها بسور من البناء ضمن مباني الورشة تنفيذاً لتعليمات الجهة الإدارية (٥)

## الفرع الثاني

### المصلحة Utilité

٦٩٧ — المصلحة أو الضرر أو الخطر مهما كان نوعه على حقوق أحد الطرفين

---

(١) استئناف مختلط في ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ المجموعة ٣٣ ص ١٢ و ٦ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة

٢٩ ص ٨٨

(٢) استئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٦١

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني فرنسي نبذة ٤٤ ومصر أهلي مستعجل في ٢٧ أغسطس

١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٠٠ ص ٩

(٤) مونبليه في ١٩ مارس ١٩٠١ دالوز ١٩٠٢ ج ٢ ص ٢٥

(٥) مصر أهلي مستعجل في ٢٧ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠ سنة سابعة ص ٩



بحسب رأي بعض الشراح وأحكام المحاكم يوجد إذا كان واطئ اليد على العقار المطلوب تعيين حارس عليه غير ملزم لا يمكن الرجوع عليه بحقوق رافع الدعوى إذا قضي بها من محكمة الموضوع (١) وكانت أعماله وأفعاله على العقار تدل على سوء نية أو إهمال جسيم تضيع معها هذه الحقوق أو تقل أو تضعف — أما إذا كان واطئ اليد ملئاً ويدان بحسب ظاهر المستندات رافع الدعوى وله حقوق قبله وتدل أعماله على محافظته على العقار أو المال المطلوب وضعه تحت الحراسة القضائية وحقوق كل شخص فيه فتتقن المصلحة ويضحى هذا الشرط فاقداً

٦٩٨ — ويشترط في الضرر أن يكون حالا ونتيجة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى تربطها وإياه رابطة السببية المباشرة — أما احتمال الضرر أو الخطر فلا يكفي وحده لتبرير الحراسة خصوصاً إذا كان الاحتمال يرجع إلى أسباب بعيدة جداً أعقبها وقائع مادية نحتها وأزالتها من حيز الوجود، وعلى ذلك فلا تقبل دعوى حراسة على أعيان وقف لاحتمال وقوع ناظر الوقف في إخطاء ارتكبا من مدة طويلة وإمكان حصول ضرر للوقف والمستحقين بسبب ذلك إذا كانت أعمال الناظر وأفعاله الحالية تدل على حسن الإدارة والمحافظة على حقوق الوقف والمستحقين وكان مركزه المالي متيناً فضلاً عن مزاياه للمستحقين رافعى الحراسة بمبالغ جسيمة أخذوها مقدماً من ماله الخاص من أصل استحقاقهم في الوقف (٢) أو على أعيان مشتركة بناء على طلب أحد الشركاء على الشيوع عند وجود قسمة مهايأة بين الشركاء بطريق الاتفاق أو بحكم من القضاء حتى ينتهى الفصل في دعوى الفرز والتجنيب المرفوعة بخصوص هذه الأعيان (٣) أو على أموال شخص في حالة يسار تمكنه من تعويض كل ضرر يترتب على ترك الأموال في يده حتى يفصل في النزاع موضوعاً (٤)

---

(١) وعلى طالب الحراسة إثبات أضرار واطئ اليد وليس على الأخير إثبات العكس وإنه ميسور إذا لم يقدم طالب الحراسة دليل على إعادة — استئناف مختلط في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٩

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦

(٣) استئناف مختلط في ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٠ و ١١ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ١٤ ص ٤٠ و طناً استئناف أهلى في ٢٨ مايو ١٩٣٠ محاماه ١١ عدد ١ ص ٨ رقم ٤٤

(٤) استئناف أهلى ١٥ يونيو ١٩٠٩ الحقوق ٢٥ ص ٢٧٣

أو إذا قدم الخصم المطلوب رفع يده بطريق الحراسة لخصمه تأمينات كافية تضمن وفاء الريع المتنازع عليه وكانت ادارته للاعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة طيبة لا يشوبها أدنى عيب ولا ينسب اليها أى تقصير (١) أو على أرض فضاء معدة للبناء لا يمكن استغلالها بالتأجير أو خلافه (٢)

## الفصل الثانى

### الشروط الواجب توافرها فى طالب الحراسة

٦٩٩ — يشترط فى طالب الحراسة أن يكون له حق ظاهر على الشئ المتنازع عليه يضافى حق واضع اليد فى طبيعته يستوى فى ذلك أن يكون دائناً عادياً أو مرتباً أو صاحب حق اختصاص أو امتياز أو شريك فى الملك أو الشركة أو صاحب حق عينى على الشئ المتنازع عليه وعلى ذلك فيقبل طلب الحراسة من :

أولاً — البائع الذى له حق الامتياز بالثمن على الأرض المبيعة ضماناً لحقه فى الثمن إذا أهمل المشتري فى زراعة الأرض أو اذا أتلف فيها أو تركها بوراً وترتب على ذلك التقليل من قيمتها والاضعاف من ضمانه البائع عليها أو إذا تأخر المشتري فى سداد الأموال الاميرية المقررة عليها وترتب على ذلك تعريضها لخطر نزاع الملكية بالطرق الادارية (٣)

ثانياً — الدائن المرتهن للعقار المبيع بالمزاد عند تخلف الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن واتخاذ اجراء نحو بيع العقار على ذمته (٤)

ثالثاً — الشريك المحاص على أموال الشركة التى يساهم فيها (٥)

رابعاً — الشخص المتنازل اليه عن الايجار على زراعة المستأجر لجمعها وبيعها

- 
- (١) استئناف أهلى فى ٣ فبراير ١٩٠٧ المجموعة ٧ عدد ٨٨ ص ١٩٠  
(٢) استئناف مختلط ٢٢ يناير ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر سنة ١٩٣١ ص ٣١٠ رقم ٣١؛  
(٣) استئناف مختلط فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥١ و ٢٠ يونيه ١٩٢٢ المجموعة ٣٥ ص ٥١٢  
(٤) استئناف مختلط فى ١٣ يونيه ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٩٨  
(٥) استئناف مختلط فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠ المجموعة ٣٣ ص ٢٥

ولا يدع الثمن في الخزانة — ولا يؤثر على حقه في طلب الحراسة رفع دعوى من المستأجر على المؤجر المحيل بالمطالبة بتعويض نظير عدم انتفاعه ببعض الأرض المؤجرة (١)

فامسا — أحد الشركاء على الشيوع عند عدم الاتفاق على إدارة الأعيان المشتركة وتوحيدها في يد أحدهم

سادسا — دائن المستحق في الوقف إذا لم يكن للدين أموال أخرى يمكن التنفيذ عليها خلاف استحقاقه في الوقف وكان التنفيذ على الاستحقاق بطريق حجز ما للدين لدى الغير متعذراً أو غير مضم (٢)

سابعا — دائن الواقف عند رفع دعوى بطلان الوقف لحصوله هرباً من الدائنين (٣)

ثامنا — الوارث في تركة عند حصول نزاع بينه وبين باقي الورثة على حصته في الميراث أو على وراثته معهم لأعيانها (٤)

ثامسا — المستحق في وقف عند وجود نزاع جدي بينه وبين الناظر على الإدارة وتبديد الأخير لغلة الوقف اضراً به .

عاشرا — الراسي عايه المزاد عند حصول نزاع بينه وبين واضع اليد على العقار المبيع بخصوص التأجير الصادر إليه بعقد ثابت التاريخ بعد تسجيل تاريخ تنبيه نزاع الملكية (٥)

هادى عشر — ورثة أحد الشركاء المتضامنين في شركة تضامن عند استمرار باقي الشركاء في إدارة الشركة رغم إرادتهم في ذلك (٦)

ثاني عشر — المؤجر على زراعة المستأجر لجمعها وبيعها وإيداع الثمن في الخزانة حتى يقضى في دعوى الإيجار المتأخر — ولا يؤثر على ذلك رفع الحجز المتوقع عليها

(١) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ المجموعة ٣٩ ص ١٣

(٢) استئناف مختلط في ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩

(٣) استئناف مختلط في ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٣ و ٧٧

(٤) استئناف مختلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٦٨

(٥) استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ١٦ ص ٥٨ و ٧ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥

(٦) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤

بناءً على التظلم الحاصل من المستأجر في الجعن قبل طلب الحراسة (١).  
ثالث عشر - صاحب حق عيني على عقار إذا لم يتمكن من الانتفاع بحقه بسبب استئثار مالك العقار له وعدم تمكنه من ذلك (٢).

رابع عشر - كل من ينازع جدياً في ملكية عقار معين (٣) إنما لا يجوز قبول دعوى الحراسة من

أولاً - الدائن العادي أو المرتهن أو صاحب حق الاختصاص على أموال مدينه كوسيلة من وسائل التنفيذ لتحصيل الديون التي على المدين من ريعها في غير الحالات الثلاث السابقت الكلام عليها في البند ٦٨٦ (٤).

ثانياً - من شخص على أموال آخر ظاهر بمظهر المالك لجرد الطعن على عقود تملكه بالقصورية أو بدعوى إبطال التصرفات أو البطلان أو الفساد أو حتى مع رفع دعوى من هذا القبيل أمام محكمة الموضوع (٥).

ثالثاً - الراسي عليه المزاد على العين المبيعة عند عدم وفاة الثمن وتقصيره في تنفيذ كامل شروط البيع (٦).

رابعاً - الدائن المرتهن أو صاحب حق الاختصاص أو حق الامتياز على العين المبيعة بالمزاد لتأخير الراسي عليه المزاد في سداد الثمن (٧).

- 
- (١) - استئناف مختلط في ٢٠ يونه ١٩١٢ الجازيت ٣ ص ١٩٤.  
(٢) - استئناف مختلط في ١٤ نوفمبر ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ٢٨٨ و ١١ يونه ١٩٠٢ المجموعة ١٥ ص ٣٥٩.  
(٣) - استئناف مختلط في أول مارس ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٢٦٢.  
(٤) - استئناف مختلط في ٢٣ أبريل ١٩٢٤ للجازيت يوله ١٩٢٥ ص ١٨٦ رقم ٢٩٨ و ١٠ مايو ١٩٢٤ للجازيت يوله ١٩٢٥ ص ١٨١ رقم ٢٩٧ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩ المجموعة ٤٩ ص ٢٨١ و ١٤ يناير ١٩٣١ للجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٠ رقم ٤٣٧ و ٣ أبريل ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٣٤١.  
(٥) - استئناف مختلط في ٣١ أكتوبر ١٩١٧ للجازيت أكتوبر ١٩١٧ ص ٩ رقم ١٩ و ١٤ نوفمبر ١٩١٧ للجازيت ديسمبر ١٩١٧ ص ٢١ رقم ٤٢ و ١٦ مايو ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٥ و ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ للجازيت يناير ١٩١٨ ص ٣٣ رقم ٧٨.  
(٦) - استئناف مختلط في ١٨ يونه سنة ١٩١٣ للجازيت سبتمبر سنة ١٩١٣ ص ٢٠٩ رقم ٤٤٣.  
(٧) - استئناف مختلط في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ المجموعة ٢٦ ص ١١ و ١٣ يونه سنة ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٥٢٤.



فأما — البائع على العقار المبيع لمجرد تأخير المشتري في سداد الثمن إذا اتضح من وقائع الدعوى أن المشتري قائم بإدارة العقار إدارة طيبة ويجرى فيه أعمال الصيانة اللازمة إن كان بناء أو يزرعه بعناية أو يوجره إن كان أرضاً زراعية ويصرف عليه المصاريف الضرورية واللازمة لحفظه (١)

سادساً — الدائن المرتهن رهناً عقارياً على العقار المرهون بحجة أن المدين غير قائم بإدارته كما يجب أو بحجة أنه يهمل في صيانتها إذا لم يتفق في عقد الرهن على حقه في ذلك ولم يتضح من وقائع الدعوى صحة زعمه عن ذلك بوجود خطر على حقه في الضمان من استمرار العقار تحت يد المدين (٢)

سابعاً — مدير شركة مساهمة عزل من الإدارة بموجب قرار صادر من مجلس الإدارة ضمن حدود اختصاصه المنصوص عليها في عقد الشركة والمعترف بها منه (٣)

ثامناً — المدين على العقار المرهون رهناً حيازياً بدعوى صورية تعقد الرهن إذا نفذ العقد بوضع اليد وباستلام الدائن المرتهن له واستغلاله لاستهلاك دين الرهن (٤)

تاسعاً — القيم على محجور عليه بالنسبة لأطيان محجورة المأجرة للغير بمعرفة القيمة السابقة وموضوع اليد عليها من المستأجر تنفيذاً لعقد الإيجار بحجة وجود غبن فاحش في الإيجار ولا يؤثر على ذلك كون المجلس الحسبي وهي جهة قضائية مختصة بالفصل في أمور معينة ليس لها أن تقرر أو تفصل في الحقوق نص ضمن قراره بما يفيد فسخ عقد الإيجار بسبب الغبن وامكان وضع الأطيان المأجرة تحت الحراسة (٥)

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٥١٢

(٢) استئناف مختلط في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة ٢٨ ص ١٩١

(٣) استئناف مختلط في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ المجموعة ٢٧ ص ٧٥

(٤) مصر أهلى مستعجل في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ٤٨٤ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد

(٥) مصر أهلى مستعجل في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد

## الفصل الثالث

### محل الحراسة

٧٠٠ — الحراسة إما أن تكون على عقار أو منقول أو دين في بعض حالات استثنائية

### الفرع الأول

#### العقار

٧٠١ — يمكن وضع العقار تحت الحراسة القضائية كلما كان هناك نزاع في ملكيته أو في وضع اليد عليه أو على إداراته أو أى نزاع آخر تراه المحكمة كافياً لاجابة طلب الحراسة (١) أو كلما تراءى لها ذلك محافظة على حقوق الطرفين عليه ودرءاً لها من الخطر الذى يهددها من استمرار العقار في حيازة واضع اليد عليه (٢)

٧٠٢ — والعقار سواء كان مبانى أو أراضى زراعية يجوز وضعه تحت الحراسة القضائية ، أما إذا كان أراضى قضاء معدة للبناء عليها ولا يمكن استغلالها بالتأجير أو خلافه فلا يجوز وضعه تحت الحراسة لعدم وجود مصلحة أو خطر من استمرار الاراضى في يدالواضع اليد عليها لعدم وجود ريع لها يجب للمحافظة عايه اتخاذ إجراء الحراسة التحفظى ، ومجرد كون المالك لها يتصرف فيها إضراراً بدائه لا يبرر تعيين الحارس . لأن الحراسة لا تؤثر على أهلية المالك في التصرف في ملكه كما يشاء وما على المتضرر من ذلك إلا سلوك السبل التى نص عليها القانون المدنى فى ذلك وهى إبطال هذه التصرفات بالدعوى البوابيسية إن توافرت أركانها (٣) .

(١) استئناف مختلط فى ٦ فبراير ١٩١٦ الجازيت ٦ ص ٩ رقم ٢٨٦

(٢) استئناف مختلط فى ٤ ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٢٦ و ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢

ص ٥١ و ٢٣ يونيه ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٨٦

(٣) استئناف مختلط فى ٢٢ يناير ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٢٨٠ رقم ٤٢١

وكذلك لا يجوز تعيين حارس قضائي على مبان لم تتم بعد للاستمرار في تشييدها أو على أراض فضاء لتقسيمها إلى قطع ويبيعها لحساب الطرفين لمنافاة ذلك للغرض من الحراسة وهي المحافظة على الشيء المتنازع عليه وصيافته حتى يفصل في النزاع من محكمة الموضوع لا القيام بإجراء تعديلات أو تغييرات فيه (١)

٧٠٣ — ولا يجوز تعيين حارس قضائي على عقارات المدين التي حظر قانون خمسة الأفدنة نزع ملكيتها والتي هي من مسائل النظام العام لأن حرمان المدين من استغلال أملاكه لتسديد ديونه يتناقض مع روح القانون المذكور الذي شرع لحماية صغار المزارعين ولأن الحراسة لا تقبل لمجرد ضمان دفع الدين (٢) ...

٧٠٤ — ويمكن تعيين حارس على حصة شائعة في عقار أو في عقارات معينة تكون علاقته مع باقي الشركاء كعلاقة الشركاء المالكين للحصة محل الحراسة معهم في كيفية الانتفاع بها بالتأجير أو بإجراء قسمة مهايأة — وإذا استحال عليه ذلك وتعدر بفعل الشركاء الذين لم يساهموا في الحراسة فيجب في هذه الحالة فقط وضع جميع الأموال المشتركة لا الحصص الشائعة فقط تحت الحراسة القضائية لا مكان الانتفاع بها لصالح الجميع (٣)

٧٠٥ — وكون الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية مؤجرة للغير لا يمنع من قبول الحراسة عليها وما على الحارس إلا اعتماد الإيجارات الصحيحة الصادرة عنها وتحصيلها ودفع الأموال والديون المستحقة على العقارات منها وتوزيع الصافي على الشركاء أو دفعه لصاحب العقارات أو إيداعه في الخزائنة طبقاً للحكم الصادر بتعيينه (٤)

٧٠٦ — ويشترط في العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة القضائية أن يكون

---

(١) استئناف مختلط في ٢١ ديسمبر ١٩١٠ المجموعة ٢٣ ص ٧٣

(٢) ملوى جزئي في ١٥ سبتمبر ١٩٢٦ الحمام ٧ عدد ١٠١ ص ١٤٠ وفي هذا المعنى نقض فرنسي في ١٠ يولييه ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ١ ص ٣١٣

(٣) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣٤١ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ أكتوبر

١٩٣٥ الحمام ٢ السنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨

(٤) استئناف مختلط في ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٨٩ وأول مارس ١٩١١ المجموعة

٢٣ ص ٢٠٦ و ٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٧٠ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ المجموعة ٣٨ ص ٤٦

قابلاً للتعامل فيه — أما إذا لم يكن كذلك بأن كان من أموال الحكومة العامة فلا يجوز وضعه تحت الحراسة القضائية — أما إذا كانت هذه الصفة والملكية متنازع فيها بين الطرفين أو كان من أموال الميرى الخاصة فيجوز وضعه تحت الحراسة القضائية.

٧٠٧ — ويمكن وضع كنيسة أرضاً وبناء وما تشمله من أوان فضية وأثاث وكتب مما يستلزمه العمل فيها تحت الحراسة القضائية عند قيام نزاع على ملكيتها (١).

## الفرع الثانى

### المنقول

٧٠٨ — يمكن وضع المنقول كالعقار تحت الحراسة القضائية إذا حصل نزاع فى ملكيته أو فى وضع اليد أو أى نزاع آخر (٢).

## الفرع الثالث

### الديون والتزامات Créances

٧٠٩ — الأصل أن الحراسة القضائية إجراء تحفظى قصد منه صيانة الملكية والحقوق العينية المتفرعة عليها لا يمكن الالتجاء إليه لضمان الحقوق والتزامات ، وما على الدائنين إلا الالتجاء للطرق التى نص عليها القانون للمحافظة على حقوقهم قبل المدين فى هذه الحالة من رفع دعاوى بوليصية وخلافه ، وعلى ذلك فلا يمكن وضع الديون والتزامات الشخصية تحت الحراسة القضائية بل يجب أن يكون محل الحراسة شيئاً مادياً (٣) فلا يجوز مثلاً تعيين حارس قضائى على ديون

(١) استئناف اسبوت فى ٩ فبراير ١٩٢٧ المحاماه ٧ ج ٢ رقم ٤٧ ص ٨١٣

(٢) دواى Douai فى ٢٧ يولييه ١٨٩٨ دالوز ٩٩ ج ٢ ص ٣٥٢ وتعليقات دالوز على المادة.

١٩٦١ مدنى فرنسى نبذة ٤٨

(٣) استئناف محتلط فى ٢ مايو ١٩٢٨ الجازيت أغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ٢٨٢ و ٢٢ يناير ١٩٣٠

الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٢٨٠ رقم ٤٣١



و حقوق شخص قبل الغير لتحصيلها والمحافظة عليها وسداد الدائتين منها بل يجب لذلك اتباع طرق التنفيذ التي يقررها القانون وهي توقيع حجز مالمدين لدى الغير عليها .

٧١٠ — ويستثنى من ذلك حالة وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية لمدين على مستحق في الوقف لا يملك من حطام الدنيا شيئاً سوى استحقاقه في الربيع متى تعذر على الدائن الحصول على دينه بالحجز تحت يد الناظر بسبب تلاعب الأخير إن كان غير المدين المستحق أو لكون الناظر هو نفس المدين المستحق والحجز تحت يده عديم الفائدة (١) أو في حالة توقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد مستأجرى عين معينة ورفع دعوى بطلان الحجز أمام محكمة الموضوع فيجوز تعيين حارس قضائي على الايجار لتحصيله من المستأجرين وإيداعه في خزانة المحكمة حتى يفصل في موضوع البطلان (٢)

## الفرع الرابع

هل يمكن تعيين حارس قضائي على أموال شخص محمد

باعتبارها وحدة قانونية „ Universalité juridique “

٧١١ — اختلف في فرنسا فيما إذا كان يمكن تعيين حارس قضائي على أموال شخص جملة باعتبارها وحدة قانونية أم لا ، فقرر البعض جواز ذلك وإمكان تعيين حارس قضائي على أموال شخص جملة لإدارتها بما فيه مصلحة لدائنيه (٣) وقال البعض الآخر ورأيه الراجح بعدم جواز ذلك وأنه يتعين لقبول الحراسة أن يكون محلها شيئاً معيناً بالذات . وعلى ذلك لا يمكن تعيين حارس قضائي على أموال مدين وقع في حالة إعسار بناء على طلب دائنيه لاستلامها وإدارتها وتحصيل الديون من ربحها سواء أكان ذلك بصفة وقتية أم بصفة نهائية (٤)

(١) استئناف مختلط في ٢ مايو ١٩٢٨ الجازيت اغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ٢٨٣ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩ الجازيت ديسمبر ١٩٣١ ص ٣٩٧ رقم ٥٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٣ أبريل ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٣١٢

(٣) Guilouard نبذة ١٧٦ وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ نبذة ١٣ ونانس الذي أشار اليه

(٤) النقض الفرنسي في ١٠ يولييه ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ١ ص ٣١٣ و ١٣ نوفمبر ١٨٨٩ دالوز ٩٠

ج ١ ص ٣٤ و بودري لا كتنري وفاهل نبذة ١٢٨٢

٧١٢ — وقد قضى في مصر طبقاً لهذا الرأي الأخير<sup>(١)</sup> ونرى الأخذ به لمطابقته لروح القانون والغرض من الحراسة القضائية ومن أنها إجراء تحفظي استثنائي وقى قصد منه المحافظة على حقوق الملكية وما يتفرع عنها لا وسيلة من وسائل التنفيذ التي نص عليها قانون المرافعات في طرق معينة وأوجب اتباعها للنظام العام وللحفاظة على حقوق الدائنين والمدينين

## الفصل الرابع

### الحراسة على الوقف

٧١٣ — الحراسة على الوقف إجراء استثنائي شاذ لا يلتجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى لما في ذلك من غل من حقوق الناظر وسلطته في الإدارة<sup>(٢)</sup> وتكون إما بناء على طلب دائني الواقف أو دائني الوقف أو دائني الناظر أو المستحق فيه أو بناء على طلب المستحقين أو طلب أحد النظار عند تعددهم وعدم جواز انفراد أحدهم في الإدارة وعدم اتفاقهم عليها .

٧١٤ — وقد اختلف فيما إذا كانت المحاكم الأهلية أو المحاكم المختلطة تختص بتعيين حارس قضائي على الوقف في جميع هذه الأحوال، فقرر البعض بالاختصاص وجواز الحراسة عند وجود نزاع أصلي قانوني بين الناظر والمستحقين أو بينه وبين الغير وتنتهي الحراسة بانتهاء النزاع - وبأنه لا يجوز تعيين حارس على وقف بناء على طلب دائني الوقف أو دائني المستحقين فيه أو ناظره المستحق فيه لاستغلاله وصرف غلته للدائنين ، وحجته في ذلك أن الحراسة إجراء تحفظي قصد منه المحافظة على الحقوق العينية لا طريق من طرق التنفيذ التي نص عليها القانون<sup>(٣)</sup> وقرر البعض

(١) مصر أملى في ٢٤ مارس ١٩٢٧ المحاماه ٧ ص ٧٠١

(٢) استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢١ يونيو ١٩١٦ المجموعة ٢٨ ص ٤٣٨

(٣) مصر أملى في ٢٤ مارس ١٩٢٧ المحاماه ٧ و ٨ ص ٧٠١ و ٢٥ يولي ١٩٢٧ المحاماه ٨ ص ٢١٧

واستئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢٧ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٤٣٧

وقضى بعدم جواز تعيين الحارس لدين على المستحق

الآخر عكس ذلك وبالاختصاص وجواز تعيين حارس قضائي على الوقف بناء على طلب دائني الوقف أو دائني المستحقين فيه أو دائني الناظر أو الواقف أو بناء على طلب الغير وبأن المحاكم الأهلية أو المختلطة لا تختص بتعيين حارس قضائي على الوقف عند وجود نزاع بين المستحقين وبين الناظر أو بين الناظر وبعضهم خصوصاً إذا كانت هناك دعوى عزل أو توحيد نظر مرفوعة أمام المحاكم الشرعية وحجته في ذلك

أولاً : أن الحراسة على الوقف اجراء تحفظي شاذ لا يلتجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وعند عدم امكان اتخاذ اجراء يماثلها أمام المحاكم الشرعية وأن دائني الوقف أو المستحقين فيه أو الناظر المستحق لا يمدنهم الالتجاء إلى المحكمة الشرعية لتقضي باجراء تحفظي يمكنهم من الحصول على ديونهم بخلاف المستحقين أو الناظر فيمكنهم ذلك وتقضي المحاكم الشرعية في هذه الحالة بتعيين ناظر مؤقت على الوقف يقوم بمأمورية الحارس حتى يفصل نهائياً في النزاع الشرعي القائم بشأن التولي والنظارة بحكم مشمول بالنفاذ

ثانياً : إن تعيين الحارس فيه معنى عزل الناظر مؤقتاً حيث يغليده عن الإدارة وناظر الوقف متى تعين يجب أن يستمر في إدارة الوقف إلى أن يقضى بعزله من الجهة المختصة وهي المحاكم الشرعية (١) وقال ثالث باختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة في تعيين حارس في جميع هذه الأحوال متى اقتضت الضرورة ذلك وهذا الرأي هو الراجح والمأخوذ به في القضاء المختلط والأهلي في أحدث أحكامه (٢)

(١) مصر أهلي أول اغسطس ١٩٢٧ محاماه ٨ ج ١ ص ٢٥١ واستئناف مختلط في ٢٤ يناير ١٩٣٤

المحاماه ١٥ العدد ٤ ص ٣٠٨ رقم ١٤٨

(٢) استئناف أهلي في ١٣ ديسمبر ١٩١٧ في القضية ٣٨٦ سنة ٣٤ قضائية المرفوع من كرم بك طاهر ضد الست حكمت طاهر ولم ينشر بعد، واستئناف مختلط في ٩ يناير ١٩١٨ المجموعة ٢٠ ص ١٣٧ وأول مارس ١٩٢٣ المجموعة ٢٥ ص ٢٦٢ و ١٢ يونه ١٩١٩ المجموعة ٣١ ص ٢٤٥ و ١١ يونه ١٩٢٦ المجموعة ٢٨ ص ٤٩٥ و ١١ يونه ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٣٤٩ و ٢٣ أبريل ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٣٥٨ و ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ المجموعة ٤٠ ص ١٠٣ و ٢ مايو ١٩٢٨ المجموعة ٤٠ ص ٢٣٣ و ٢٧ فبراير ١٩٢٩ و ٣ أبريل ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٢٨١ و ٣٤١ ومصر أهلي استئنافي في ٢٠ يولي ١٩٣١ جريدة قضائية ٨٤ ص ١٨ واسكندرية أهلي مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ المحاماه ١٦ ص ٩٢ رقم ٨٦ ومصر أهلي في ٢ ديسمبر ١٩٣١ بمجموعة رسمية ٣٠ ص ٢٣١ واستئناف أهلي في ٩ نوفمبر ١٩٣١ محاماه ١٢ ص ٥٤٥

٧١٥ — ونرى الأخذ بهذا الرأي للأسباب الآتية .

أولاً : لأن طلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية لسوء إدارة الناظر أو إتياعه في أعيان الوقف أو لتبديده الريع اضراراً بالمستحقين أو بدائئى الآخرين أو بدائئى الوقف أو لاختلافه مع الناظر الآخر اختلافاً يؤدي إلى عدم توحيد الإدارة المنصوص عنها في قرار التعيين أو لأي سبب آخر يدعو لذلك من الاجراءات الوقتية المستعجلة التي تدخل في اختصاص المحاكم الأهلية أو المختلطة طبقاً لنص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ مختلط ولا يتعارض الحكم فيها إذا توافرت شروطها مع حق المحاكم الشرعية في الحكم بعزل الناظر أو باستمرار إقامته أو بضم آخر اليه مع التصريح له بالانفراد الأمر المنوط بهذه المحاكم وحدها لاختلاف طبيعة الاجراءين ، إذ الأول مؤقت محض تقضى به الضرورة والخطر المهدق بالوقف وبحقوق المستحقين فيه أو الدائنين إذا استمرت أعيانه في يد الناظر المطعون في تصرفاته حتى انتهاء التقاضى أمام المحكمة الشرعية الذي يقتضى وقتاً وزمناً طويلاً ، ولا يترتب عليه عزل الناظر المذكور بل كف يده عن الإدارة ريثما يزول الخطر ويحسم النزاع - أما الثانى فقاطع فى الخصومة بصفة نهائية مرتب لحقوق والتزامات وعلاقة متولى النظر على الوقف .

ثانياً : لأن الحراسة القضائية من الاجراءات التحفظية الواجب اتخاذها لصيانة الحقوق من العبث بها فى أى وقت سواء أكانت هناك دعاوى بالموضوع أمام المحكمة المختصة أم لا - وعلى ذلك فقيام دعوى بالعزل أمام المحكمة الشرعية لا يؤثر على قبولها ثالثاً - كون قوانين المحاكم الشرعية تنص فى بعض الأحيان على جواز ضم ناظر مؤقت حتى يفصل نهائياً فى دعوى العزل لا يمنع المحاكم الأهلية وإجراءاتها أسرع فى مثل هذه الأحوال من الحكم بالاجراءات التحفظية المؤقتة التى لا تمس المتولى أو أصل الوقف فى شيء خصوصاً وأن ترك أعيان الوقف فى يد الناظر المطعون على أعماله أو الناظرين غير المتفقين على الإدارة فيه ضرر بالمستحقين وبنفس أعيان الوقف .

رابعاً - لأن القول بخلاف ذلك مناف لروح القانون وأعمال المشرع والنظام العام الذى يرمى فى كل أحكامه إلى المحافظة على الحقوق مهما تنوعت وأيقاف



الاضرار بها لما يترتب عليه من ضرر محقق بالحقوق إذا استمر واضع اليد في طغيانه خصوصاً إذا كان فقيراً لا يملك ما يمكن الرجوع به عليه إذا قضى ضده في موضوع النزاع

فأما — لأن التفرقة في الاختصاص واجازة الحراسة في بعض الحالات دون الأخرى ليس لها ما يبررها من القانون ومناف للعلة الأساسية التي يرتكن عليها في عدم الاختصاص وهي شل يد الناظر عن الإدارة أثناء قيام الحراسة

## الفرع الأول

الحراسة على الوقف لديه على الواقف عند رفع دعوى بطلانه الوقف

٧١٦ — إذا أوقف شخص أمواله اضراراً بدائنيه فللاخيرين الحق في طلب إبطال الوقف طبقاً لنصوص المواد ٥٣ مدني أهلي و ٧٦ مختلط بدعوى ترفع أمام المحاكم الأهلية أو المختلطة بحسب صفة الدائنين وقد يأخذ الفصل في الدعوى وقتاً طويلاً حتى يقضى فيها نهائياً يتصرف فيه الواقف في غلة الوقف كما يريد ويبيده في أهوائه وأغراضه مما قد يؤثر على حق الدائنين فلهم في هذه الحالة طلب وضع أعيان الوقف في يد حارس قضائي لاستلامها وإدارتها وإيداع صافي الغلة في خزانة المحكمة حتى يفصل نهائياً في النزاع الخاص بالابطال — إنما يشترط لقبول الحراسة في هذه الحالة

أولاً — رفع دعوى بالفعل أمام المحكمة الموضوعية بطلان الوقف لحصوله اضراراً بدائنيه ، فإذا لم ترفع دعوى من هذا القبيل بصفة أصلية أو بصفة فرعية أو بصفة دفع موضوعي في قضية مرفوعة على الدائن فلا يجوز قبول الحراسة لأن الحراسة إجراء مؤقت يقصد منه المحافظة على الحقوق حتى الفصل في نزاع قائم بالفعل ينتهي أثره بالحكم في النزاع فلا يمكن الحكم به خصوصاً على أعيان وقف لمدة غير محددة

ثانياً — أن يظهر من وقائع الدعوى ان قيمة الأموال الموقوفة تقل عن

الديون وقت الايقاف — فاذا اتضح عكس ذلك فلا محل للحراسة (١)

## الفرع الثانى

### الحراسة على الوقف لمصلحة الوقف

٧١٧ — يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية لدين على الوقف إذا أساء الناظر إدارة أعيانه أو إذا تعدد تضييع حقوق الدائنين باتفاقه مع مستأجرى أعيان الوقف على عدم سداد الايجار المحجوز عليه تحت يدهم للدائنين من أصل ديونهم أو بالتقرير غشاً وكذباً بعدم المديونية بغرض تعطيل استيلاء الدائنين على حقوقهم وعلى ذلك يتعين لقبول الحراسة

أولاً — إساءة الناظر للإدارة بدرجة لا يرجى معها حصول الدائنين على حقوقهم كإهماله فى زراعة أرض الوقف عمداً إن كانت تزرع على الذمة بقصد عدم تمكين الدائنين من وجود شيء يمكن الحجز عليه أو كتأخيرها فى سداد الأموال الأميرية المستحقة على الأرض حتى تحجز الحكومة على الزراعة نظيرها ولا يتمكن بذلك الدائنون من الحصول على شيء من ديونهم

ثانياً — عدم إمكان الدائنين الحصول على ديونهم بواسطة حجز ما للدين لدى الغير إن كانت أعيان الوقف مؤجرة بتواطؤ الناظر مع المستأجرين المحجوز لديهم — أما إذا أمكن ذلك فلا محل للحراسة فى هذه الحالة (٢)

## الفرع الثالث

### الحراسة على الوقف لمصلحة على المستوفى أو على الناظر المستوفى

٧١٨ — الأصل أن الحراسة كما سبق القول اجراء تحفظى صرف رضى منه

---

(١) استئناف مختلط فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٣ و ٧٧ وأول مارس ١٩٣٣ المجموعة ٣٥ ص ٢٦٢

(٢) استئناف مختلط فى ١٢ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٢ و ٢٧ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٥٧ و اسكندرية أهلى مستعجل فى ١٠ يناير ١٩٣٣ المحاماه ١٤ ج ٣ ص ٧٥٩

المحافظة على الملكية والحقوق العينية لا كوسيلة من وسائل التنفيذ للحصول على الديون والتي نص عليها قانون المرافعات على سبيل الحصر كالحجز التنفيذي أو حجز ما للمدين لدى الغير أو اجراءات نزع ملكية العقارات في الاهلى أو الحجز العقارى فى المختلط الا أنه قد يحصل أن يستدين مستحق فى وقف سواء أكان هو الناظر أم خلافة من آخرين وليس له من الأموال ما يمكن التنفيذ عليها خلاف حصته فى الاستحقاق فيحجز الدائن تحت يد الناظر وفاء لدينه على استحقاق المدين فيتواطأ الناظر مع المدين المستحق على عدم سداد الدين لصاحبه ويقرر غشاً بعدم وجود استحقاق تحت يده أو لا يقرر كلية أو لا يودع شيئاً مع الاستمرار فى سداد الاستحقاق الى المستحق أو يكون الحجز الذى توقع تحت يد الناظر عديم الفائدة لأنه هو نفس المدين المستحق سواء أكان هو المستحق الوحيد فى الوقف أم معه مستحقون آخرون . فتضيع بذلك حقوق الدائنين ولا يمكنهم الحصول عليها كلية ما دام الناظر قائماً بإدارة شؤون الوقف - اذ لا يجوز لهم توقيع الحجز التنفيذى على زراعة ومنقولات الوقف لأنها غير مملوكة لمدينهم بل مملوكة للوقف ذى الشخصية المعنوية ولا الحجز تحت يد مستأجرى أعيان الوقف ان كانت مؤجرة لأن المستأجرين ليسوا مدينين للمستحق سواء كان هو الناظر أو غيره بل للوقف ذى الشخصية المعنوية فالحجز تحت يدهم باطل لحصوله على مال غير مملوك للمدين المحجوز على دينه - كذلك لا يحق لهم نزع ملكية أعيان الوقف فى الاهلى أو الحجز عقارياً عليها فى المختلط لمنافاة ذلك لطبيعة الوقف ولأن المستحق لا يملك شيئاً من أعيان الوقف بل يملك صافى الغلة بحسب حصته فى الاستحقاق الموضح بالحجة - ولذلك استقر القضاء فى هذه الحالة - محافظة على حقوق الدائنين وصيانة للعمليات من العبث بها - على جواز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية ليستولى الدائنون على حقوقهم من حصّة المدين المستحق فى ريع الوقف لأن الحراسة هى الطريق الوحيد الذى يتمكن به الدائنون من الحصول على ديونهم قبل المستحق<sup>(١)</sup>

---

(١) استئناف مختلط فى ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٢٩ و ١١ يونيه ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٣١٩ و ٢٧ فبراير ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ١٦٦ و ١٢ ديسمبر ١٩١٧ الجازيت يناير ١٩١٨ ص ٣٦ رقم ٩٠ و ٩ يناير ١٩١٨ الجازيت فبراير ١٩١٨ ص ٥٥ رقم ١٣١ و ١٢ يونيه ١٩١٩ الجازيت ٥

وعلى ذلك فيشترط لقبول الحراسة على الوقف في هذه الحالة توافر ما يأتي :-  
أولاً — أن يكون المدين مستحقاً في ريع وقف سواء أكان هو الناظر أم غيره وسواء أكان هو المستحق الوحيد في الوقف أم معه آخرون  
ثانياً — ألا يكون له مال ظاهر آخر منقول كان أو عقاراً يمكن التنفيذ عليه وسداد الديون من ثمنه (١)

ثالثاً — أن يكون التنفيذ بطريق حجز ماله المدين لدى الغير تحت يد الناظر غير منتج أو مفيد إما بسبب تواطؤ الناظر مع المستحق المدين على عدم الدفع ان كان الأخير غير الناظر أو لكون المدين المستحق هو نفس الناظر أو يشترك مع ناظر آخر في التولى والادارة ولا يمكن الأخير سداد الدين عند الحجز تحت يده لعدم إمكانه الانفراد بالعمل (٢)

٧١٩ — فلا تقبل الحراسة اذا لم يكن المدين مستحقاً أصلاً في الوقف أو كان مستحقاً وقضى من المحكمة الشرعية بحرماته من الاستحقاق على الدوام أو لمدة معينة، عشر سنوات مثلاً لمخالفته لشروط الواقف التي نص عليها في الحجة كشرط لقيام الاستحقاق كما اذا نص الواقف في الحجة على حرمان كل من يستدين من المستحقين أو يترتب على استدانته توقيع حجز على أعيان الوقف أو على زراعته أو على استحقاقه فيه أو كل من يغتصب عيناً من أعيان الوقف أو يدعى الملكية فيها وأتى المستحق شيئاً من ذلك (٣)

---

د ١ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٨٠ رقم ٣٠٦ و ١١ يونيو ١٩٣٠ و ١٨ مارس ١٩٣١ و ١٣ أبريل ١٩٢٩ و ١٣ مايو ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٧ و ٣٧٨ رقم ٤٢٣ و ٤٢٦ و ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٨٩ و ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ و ٩ مايو ١٩٣٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٢٤ و ٣٢٥ رقم ٣٩٠ و ٣٩٣ و ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩ ومصر أهلى مستعجل في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٩٨ ص ١١ ونقض وإبرام أهلى في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ٦ السنة ١٦ رقم ٢٥٤

(١) استئناف مختلط ٢٥ مايو ١٩٣٢ و ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٤١ و ٣٨٩ و ٢٣ أبريل ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٣٥٨ و ٢٢ ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ١٠٣ و ٢ مايو ١٩٢٨ المجموعة ٤٠ ص ٣٣٣ و ٢٧ فبراير و ٣ أبريل ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٢٨١ و ٣٤١

(٢) استئناف مختلط في ٢٥ يونيو ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٨ رقم ٤٢٧

(٣) استئناف مختلط في ١٢ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٣٤ ص ١١٠ و ١٥ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٧١



٧٢٠ — ولا يؤثر على الحرمان أو بالأحرى على عدم قبول دعوى الحراسة كون الواقف أدخل شروط الحرمان عند الاستدانة وهو يعلم بأن المستحق مدين لطالب الحراسة

٧٢١ — ولا يجوز لقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضي الأمور المستعجلة أن يتعرض للحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالحرمان فلا يجوز له عدم الأخذ به بحجة حصوله بطريق التواطؤ بين الناظر والمستحق للاضرار بالدائن ومنعه من الحصول على دينه لخروج ذلك عن ولايته (١)

٧٢٢ — وقد اختلف فيما إذا كان يشترط لعدم قبول دعوى الحراسة لاعتبار أن المستحق محروم من ريع الوقف لإتيانه عملاً مخالفاً لشروط الواقف كالأستدانة مثلاً أو الاستدانة وتوقيع حيز على أعيان الوقف أو على حصته في الاستحقاق — صدور حكم من المحكمة الشرعية بالحرمان أم لا ، فقرر البعض بعدم وجود ضرورة لصدور حكم بذلك من المحكمة الشرعية وبأن للحاكم المدنية الحق في اعتبار المستحق محروماً من الربيع بمجرد تحقيق الشرط الذي علق عليه سقوط الاستحقاق أمامها، وحثته في ذلك أن اعتبار الحرمان من الاستحقاق في هذه الحالة لا يدخل في أصل الوقف في شيء بل يتعلق بأمر مدني صرف يجوز للحاكم المدنية الحكم به متى ثبت من وقائع الدعوى المطروحة أمامها وقوع الشرط الذي علق عليه الواقف حصول الحرمان (٢)

٧٢٣ — وقرر البعض الآخر بأن حرمان المستحق في الوقف تنفيذاً أو تطبيقاً لشروط الواقف لا يقع إلا بحكم قضائي يصدر من الجهة المختصة فاذا نص في حجة الوقف على أن كل من يستدين من المستحقين أو كل من يتوقع الحيز على استحقاقه أو على أعيان الوقف من أجل الاستدانة يحرم من الاستحقاق فلا يجوز لناظر الوقف حرمان المستحق من تلقاء نفسه بحجة إتيانه شيئاً من ذلك كما لا يحق للحاكم المدنية تحقيق ادعاء الناظر بخصوص ذلك واعتبار المستحق محروماً بمجرد ثبوت صحة الادعاء أمامها بل يتعين لذلك عرض الأمر على المحكمة الشرعية أولاً التي هي

(١) استئناف مختلط في ١٥ فبراير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٧١

(٢) استئناف مختلط في ٢٢ يناير ١٩٣٢ المجموعة ٢٤ ص ١١٠

صاحبة الحق وحدها في التقرير بالحرمان أو الاستحقاق إن رأت محلاً لذلك (١) ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير لوجهته ومطابقته لروح المشرع ومعنى أصل الوقف لما في تحقيق شرط الحرمان من المساس بالاستحقاق وجوداً وعدماً إذ يترتب عليه في آخر الأمر الحكم بالحرمان أو بالاستحقاق في الوقف الأمر الداخل في ولاية المحاكم الشرعية وحدها، وعملاً بهذا الرأي لا يكفي لعدم قبول دعوى الحراسة في حالة النص في الحجة على حرمان المستحق من الاستحقاق عند الاستدانة أو عند الاستدانة وتوقيع الحجز على استحقاقه أو على أعيان الوقف لا يكفي لذلك مجرد ثبوت الاستدانة أو الحجز أمام المحكمة المدنية أو رفع دعوى بالحرمان أمام المحكمة الشرعية بل يتعين لذلك صدور حكم بالحرمان أولاً من المحكمة الشرعية وحتى صدور الحكم المذكور يعتبر الاستحقاق قائماً والحراسة واجبة خصوصاً إذا كان المستحق مستمراً في قبض استحقاقه بالرغم من الشرط الخاص بالحرمان

٧٢٤ — ولا محل للحراسة إذا كان للدين المستحق أموال أخرى عقارات أو خلافه تنفي قيمتها بالدين وزيادة يمكن الحصول عليه من ثمنها — أما إذا كانت الأموال المذكورة مثقلة بديون عقارية وتسجيلات لآخرين بمبالغ تزيد قيمتها عن ثمنها أو تتعادل معه فالحراسة في هذه الحالة واجبة

٧٢٥ — ولا يؤثر على طلب الحراسة في هذه الحالة كون رافع الدعوى دائماً مرتبها أو صاحب حق اختصاص على بعض عقارات المدين أو كلها إذا كانت مرتبته في الرهن أو في الاختصاص لا تخول له الحصول على دينه بالكامل (٢)

وإذا أمكن للدائن الحصول على دينه من الاستحقاق بطريق الحجز عليه تحت يد الناظر إن كان الناظر خلاف المدين المستحق فلا تقبل الحراسة (٣)

٧٢٦ — وعلى ذلك فلا يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية لمجرد مديونية أحد المستحقين بمبلغ لم يحصل التنفيذ عنه أو بال طرق القانونية لمجرد

(٢) مصر الابتدائية المختلطة في ٨ مايو ١٩١٨ و ٢٥ يونيو ١٩١٨ الجازيت ٨ ص ٢٧٣ و ٢٩٨ واستئناف مصر الأهلية في ٣١ مارس ١٩٣٠ في القضية رقم ٥٠٥ سنة ٤٧ قضائية ولم ينشر بعد وآخر في ٤ يونيو ١٩٣١ المجموعة الرسمية ٣٣ رقم ٦٣ ص ١١٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣١٥ رقم ٣٦٧

(٣) استئناف مختلط في سنة ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ٢١٨

احتمال عدم إمكان التنفيذ أو لمجرد توقع ذلك ومن باب أولى لا تجوز الحراسة لمجرد مديونية أحد المستحقين بمبالغ لا يمكن التنفيذ بها لحصول نزاع في ترتب بعضها في الذمة ولأن البعض الآخر غير واجب الأداء

٧٢٧ — ولا يمكن القول في هذه الحالة بأن المقصود من الحراسة هو اتخاذ طريق تحفظي محض يمكن الالتجاء إليه حتى مع المنازعة في المديونية لما في وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية من ضرر مؤكد بحقوق الوقف والمستحق أيضاً ولأن الحراسة في هذه الحالة فيها معنى التحفظ والتنفيذ في الآن نفسه لتعذر حصول الدائن على دينه بالطرق القانونية إما بسبب تعنت الناظر وتبديده إيراد الوقف وسوء إدارته فيه إضراراً بالدائنين أو بسبب وضع العقوبات للدائن في سبيل الحصول على دينه من حصة المستحق المحجوز على استحقاقه في الربيع بالاتفاق مع الأخير على ذلك (١).

٧٢٨ — ولا يمنع من طلب الحراسة كون أطيان الوقف مؤجرة وأن المدين هو الناظر والمستحق الوحيد في الوقف لعدم إمكان الحجز تحت يد المستأجرين حتى في هذه الحالة (٢).

٧٢٩ — ونصيب المدين المستحق هو الذي يودع في خزانة المحكمة بمعرفة الحارس على ذمة الدائن أو الدائنين الحاجزين — أما حصص باقي المستحقين في صافي الربيع فتوزع عليهم طبقاً لحجة الوقف (٣)

٧٣٠ — والمدين المستحق هو الذي يتحمل وحده من حصته في الاستحقاق بمصاريف الدعوى وأجرة الحارس ومصاريف الحراسة (٤)

٧٣١ — وإذا قسمت أعيان الوقف بين المستحقين بطريق قسمة المهايأة واختص المدين المستحق بجزء معين فيها يوازي قيمة استحقاقه تقريباً فلا محل في هذه الحالة لوضع جميع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية بل يوضع الجزء

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٤ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٢١ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٧٩ ص ١٢

(٢) استئناف مختلط في ١٨ مارس ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٧ رقم ٤٢٤

(٣) استئناف مختلط في ٢٥ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٤٢

(٤) استئناف مختلط في ٢٥ مايو و ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٤٢ و ٣٨٩

الذى اختص به المدين فقط (١)

٧٣٢ — أما إذا لم تحصل قسمة مهايأة فلا يجوز وضع حصة على الشيوع في الوقف تحت الحراسة القضائية على اعتبار أنها تكفى لسداد حصة المستحق المدين في ريع الوقف بل يتعين وضع أعيان الوقف جميعها تحت الحراسة (٢).

## الفرع الرابع

الحراسة على الوقف بناء على طاب المستحقين

٧٣٣ — الحراسة على الوقف اجراء شاذ استثنائي لا يلتجأ اليه إلا عند الضرورة القصوى وتكيله المحكمة بمعيار دقيق (٣) لا يكفى فيه إجماع المستحقين أو بعضهم متى انعدمت الضرورة الملجئة له (٤). إذ ولو أنه وقى محض تحده مدة النزاع المبني عليه إلا أنه يشل يد المتولى عن الإدارة ويركزها في يد شخص خلافه ويمنع عنه حقوقه التي خولتها له جهة الاختصاص ويجعله أعزل منها.

ويمكن الالتجاء اليه عند حصول نزاع جدى بين المستحقين أو بعضهم وبين الناظر على إدارة الوقف أو على استحقاقهم فيه إذا كان في استمرار إدارته لأعيان الوقف حتى يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة ضرر مؤكد بحقوق الوقف أو المستحقين فيه

٧٣٤ — وتختلف كل من الحالتين عن الأخرى إذ قد يكون الناظر حسن الإدارة لشؤون الوقف محافظاً على أعيانه وفي الوقت نفسه مستأثراً بغلته وحده دون باقى المستحقين متصرفاً فيها اضراراً بهم والعكس جائز

(١) استئناف مختلط في ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٣٠

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ أبريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٨٠

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٦٠ ومصر أهلى مستعجل في ١٥ سبتمبر

١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٣ ص ٢٠١ رقم ٨٦

(٤) استئناف مختلط في ٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٦



## المبحث الأول

في الحراسة على الوقف لنزاع بين المستحقين والمتولى

بفحص من إدارة مؤدبه الوقف

٧٣٥ — يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية للطعن على أعمال الناظر في الوقف أن تكون إدارته سيئة وضارة بحقوق الوقف ومصالحه . أما إذا كانت نافعة ومفيدة فلا محل للحراسة حتى ولو نازع المستحقون فيها لانتفاء ركن الضرر الموجب للحراسة وعلى ذلك فلا يجوز وضع أعيان وقف تحت الحراسة القضائية لمجرد كون الناظر أنفق مبالغ على إصلاح أعيانه حتى ولو نازع المستحقون في ذلك وطلبوا حله من المحكمة الشرعية (١)

٧٣٦ — وتعتبر إدارة الناظر سيئة وضارة بحقوق الوقف إذا كانت تؤثر على كيان الوقف أو تعرض حقوقه ومصالحه لخطر الضياع كما إذا ترك مبانيه تتداعى وتسقط بدون إصلاح أو ترميم مع وجود غلة تحت يده يمدنه إجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية منها أو كالموتأخر في سداد الأموال الأميرية أو الديون المستحقة على أعيان الوقف وعرضها بسبب ذلك لخطر نزع الملكية والضياع أو كالموتأهل في زراعة أطيان الوقف أو في تأجيرها وتركها تبور وتضعف تربتها أو أجرها لأشخاص صوريين مقابل اقتسامه الأيراد معهم أو لأشخاص معوزين غير مأمونى الجانب أو بفئات ضئيلة أقل بكثير من أجر المثل أو كالموتأهل عمداً في المطالبة بحقوق الوقف قبل الغير مما قد يترتب عليه ضياع مبالغ جسيمة لجهة الوقف أو كالموتلاعب فى الأيرادات والمصروفات بتنقيص الأولى وزيادة مبالغ غير حقيقية على الثانية أو إذا أجرى غير ذلك من الأفعال التى قد تضر بحقوق الوقف ومصالحه (٢)

٧٣٧ — ولا يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة لسوء إدارة الناظر أن يكون سوء النية متعمداً الاضرار بحقوق الوقف ومصالحه بل يكفي توافر سوء الإدارة والضرر وكفى ، سواء أكان سوء الإدارة عن إهمال جسيم أم عن سوء نية لأن

(١) استئناف أملى فى ٩ نوفمبر ١٩٣٦ المحاماه ١٢ ج ٢ ص ٥٤٥

(٢) استئناف مختلط فى ١٢ يونيو ١٩١٩ المجموعة ٣٠ ص ٣٤٥ و ٣٠ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٣٩٧

الغرض من الحراسة تقليل الضرر الحالى ودرء الضرر الذى على وشك الحلول بدون  
دخل لمستولية الناظر من عدمه

٧٣٨ — ولا يكتفى لتعيين الحارس كون المحكمة الشرعية عزلت الناظر المعين  
عليه من وقف آخر لمخالفته لشروط الواقف إذا لم يكن ثمة تعارض بين المخالفة التى  
بنى عليها قرار العزل وبين الادارة الحسنة النافعة كما لو بنى قرار العزل على مخالفة  
الناظر لشروط الواقف في عدم تأجير أعيانه لأجنبي أو غير ذلك من الشروط  
الأخرى التى لا يترتب على مخالفتها تعريض حقوق الوقف للضياع (١)

٧٣٩ — ومجرد الطعن على إدارة الناظر لا يكتفى لقبول الحراسة ، بل يجب لذلك  
أن يكون الطعن جديا وله ما يؤكد من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين فيها  
وأن تتوافر الضرورة الملجئة لانتزاع الادارة من يد المتولى على الوقف وتركيزها  
في يد خلافة .

٨٤٠ — ولقاضى الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضى الأمور  
المستعجلة بحث حجج وأسانيد الطرفين وتحقيق دفاعهما لا للفصل في موضوع  
النزاع وإنما لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة للحراسة من عدمه ، فله أن يطلع  
على عقود إيجار أعيان الوقف وعلى ظاهر كشوف حسابات الناظر وعلى مستندات  
المصروفات وعلى تقارير الخبراء الذين تعينوا في الدعوى وعلى أوراق الدعاوى  
التي رفعها الناظر للمطالبة بحقوق الوقف وعلى أوراق التنفيذ الخاصة بالأحكام  
الصادرة فيها ويناقش الطرفين في كل ذلك لا للحكم بمسئولية الناظر من عدمه أو بمسئولية  
ذمته بمبالغ من عدمه وإنما للوصول إلى معرفة ما إذا كانت هناك حاجة شديدة  
تقضى بالتحفظ على أعيان الوقف مؤقتاً بالحراسة حتى تفصل المحكمة المختصة بما تراه  
بخصوص أصل النزاع

(١) مضر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦

## المبحث الثاني

في الحراسة على الوقف لنزاع بين المستحقين والناظر  
بمقصود الاستحقاق

٧٤١ - يشترط لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية في هذه الحالة أن تكون منازعة الناظر للمستحقين في أصل استحقاقهم أو في مقداره أو في دفعه اليهم كيدية وضارة بحقوق المستحقين في الوقف

٧٤٢ - وتعتبر المنازعة كيدية وضارة بحقوق المستحقين إذا كان القصد منها الكيد لهم وإلحاق الضرر بهم بمنع الاستحقاق عنهم وحرمانهم منه بدون سبب شرعي أو قانوني يبرر ذلك وبفرض استئثار الناظر به وحده وصرفه في أهوائه وأغراضه أو في دعاوى شرعية وخلافها يقيمها على المستحقين

٧٤٣ - ولا يؤثر على طلب الحراسة في هذه الحالة كون الناظر يحسن إدارة أعيان الوقف بالتأجير وخلافه وينفق على أعيانه المصاريف اللازمة لاختلاف العلة في الحالتين إذ يكفي في الثانية أن تكون أعماله ضارة بحقوق المستحقين في الوقف لا بحقوق الوقف نفسه

٧٤٤ - ومن المنازعات الكيدية الضارة بحقوق المستحقين والموجبة للحراسة منازعة الناظر لأحدهم في أصل استحقاقه في الوقف بدون مبرر وإنكاره عليه لا عن جهل به وإنما نكاية به وبقصد التصرف في حصته في الاستحقاق وتبديدها في مصالحه الشخصية واستمراره على عناده ومنع الاستحقاق عنه بالرغم من صدور أحكام شرعية نهائية بالاستحقاق بدعوى بطلان هذه الأحكام أو حبس الاستحقاق عن المستحقين أو بعضهم بغير سبب والتصرف فيه لنفسه أو إعطائهم جزءاً من الاستحقاق وأخذ الباقي لنفسه أو تأجير أعيان الوقف لأشخاص معينين معوزين والاتفاق معهم على عدم مطالبتهم بالإيجار وإظهارهم بمظهر المدينين للوقف مقابل اقتسام الأيراد معهم أو إخفاء إيراد بعض أعيان الوقف وعدم إدخاله في كشوف الحساب أو عدم تقديم الحساب للمستحقين حتى لا تظهر فضائحه وأعماله أو تهديد من لم يوقع منهم على الحساب بقطع استحقاقه عنه وتنفيذ ذلك في أحدهم أو عدم

دفع أحكام النفقة التي تصدر عليه من المحاكم لبعض المستحقين مع وجود ريع تحت يده أو وضع العراقيل في سبيل تنفيذها بالاتفاق مع المستأجرين على عدم السداد أو على ترك الأعيان المؤجرة بمجرد توقيع الحجز تحت يدهم بالأحكام المذكورة ليضطر بذلك المستحقون إلى تكرار عمية الحجز بغير فائدة ينجونها منها أو تسخير آخرين في رفع دعاوى استرداد عن زراعة الوقف المحجوز عليها بمعرفة المستحقين بغرض تطويل إجراءات التنفيذ وعدم تمكينهم من الحصول على حقوقهم أو إرهاب إرادات الوقف بمصاريف كثيرة بغرض تقليل حصص المستحقين في ريعه أو غير ذلك من الأفعال التي ترمي إلى الأضرار بالمستحقين أو بأحدهم والتي يلزم لمعالجتها وتقليل تأثيرها وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يفصل من المحكمة المختصة سواء أكانت المحكمة الشرعية أم الأهلية في أصل النزاع القائم بين الطرفين

٧٤٥- ولا محل للحراسة إذا كانت منازعة الناظر للمستحقين أو بعضهم جدية لها من الظاهر ما يعزز صحتها أو كانت الطعون الموجهة إلى أعماله وأفعاله غير جدية بالاعتبار ، وعلى ذلك فلا تقبل دعوى الحراسة إذا كان الناظر معذورا في منازعة أحد المستحقين في استحقاقه لتعدد وجهه لهم لعدم اتصاله بالواقف واذعانه بعد ذلك للحكم الشرعي القاضي بالاستحقاق وتنفيذه بمجرد صدوره إذ من أولى واجبات المتولى على الوقف المحافظة على حقوق الوقف والمستحقين فيه - ولا شك أن في قبول أي شخص يدعى الاستحقاق ضرراً بصالح الآخرين (١) أو إذا كان السبب في عدم دفع الاستحقاق عدم وجود مال تحت يد الناظر يعطى منه المستحقين - إما لعدم إمكانه تحصيل شيء من غلة الوقف لعدم حلول مواعيد الدفع أو لامتناع المستأجرين عن الوفاء وعدم الانتهاء من الإجراءات القضائية التي اتخذت ضدهم أو لكون المتحصل من ريع الوقف تسد في الأموال الأميرية وفي إجراء الإصلاحات الضرورية لأعيان الوقف وفي تنفيذ شرط الواقف فيما يختص بالخيرات وخلافه أو لكون السبب في حبس الاستحقاق وجود حجوز تحت يده عليه من الغير

٧٤٦- ولا يعاب على الناظر إطلاقا الامتناع عن الدفع في هذه الأحوال لأنه وكيل

(١) مصر أهل مستعجل في ٤ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٨ ص ١١



عن الوقف والمستحقين مأموريته إدارة أعيان الوقف وتحصيل غلته واجراء المصاريف الضرورية له وتنفيذ ما شرطه الواقف في كتابه بخصوص الخيرات وغيرها المفضلة على الاستحقاق بموجب الحجة ثم صرف باقى الغلة على المستحقين ولا يلزم قانونا أو شرعاً بالانفاق على المستحقين من ماله الخاص عند عدم وجود ريع من أعيان الوقف (١).

٧٤٧ — وكذلك لا تقبل الحراسة إذا اتضح للحكمة من ظاهر أقلام الحساب ومستندات الدعوى عدم نسبة أى ائمال أو تقصير أو سوء نية للناظر فى إدارة الوقف أو فى المحافظة على حقوق المستحقين بل ظهر عكس ذلك وبأنه يؤجر أعيانه وأطيانه بأجر المثل بعد الأشهار عنها فى الجرائد ويحصل غلته بالكامل وينفذ ما شرطه الواقف فى حجته متعلقاً بكيفية الإدارة وتوزيع الربيع ويقوم باجراء الاصلاحات الضرورية فى أعيان الوقف ويسير فى الصرف عليه بما تستلزمه الضرورة المطلقة للمحافظة على أعيانه ويدفع حصص المستحقين فى صافى الغلة بمجرد ظهورها ويدون حسابات الوقف من ايراد ومنصرف عن كل سنة فى كشوف متعددة يعرضها على المستحقين لمراجعتها ومناقشتها

٧٤٨ — ولا يؤثر على ذلك كون بعض المستحقين امتنع عن التوقيع على كشوف الحساب والموافقة عليها وعن استلام حصته فى الربيع لا لكون الناظر ارتكب الشطط فى ادارته بل بقصد معاكسته وخلق المنازعات له لأسباب داخلية لا شأن لها بالوقف وإدارته .

## الفرع الخامس

الحراسة على الوقف عند تعدد النظار غير المصرح  
لأحدهم بالانفراد واختصاصهم على الإدارة

٧٤٩ — يجوز وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية عند تعدد النظار غير المصرح لأحدهم بالانفراد وعدم اتفاقهم على الإدارة طبقاً لقرار التعيين الصادر بأقامتهم حتى تقضى المحكمة الشرعية فى النزاع الحاصل بينهم بشأن

(١) مصر اهل مستعجل فى ٣١ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٥ : السنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٣ ص ٨

المتولى والانفراد بالادارة أو العزل صيانة لحقوق الوقف والمستحقين فيه وعدم تعريضها لخطر الضياع بسبب الاختلاف على الادارة .

٧٥٠ — ويشترط لقبول الحراسة في هذه الحالة توافر شرطين .

الأول : حصول تنافر بين النظار على الإدارة .

الثانى : أن يكون الاختلاف مضراً بمصالح الوقف والمستحقين بحيث لا يمكن معه ترك الحالة على ما هي عليه حتى الفصل فى النزاع الشرعى كعدم اتفاق النظار على تأجير أعيان الوقف أو على إجازة الإيجارات الصادرة من أحدهم وقت أن كان ناظراً منفرداً على الوقف أو عدم الاتفاق على زراعة أطيانه أو على دفع الأموال الأميرية المستحقة على أعيانه أو على تحصيل غلته أو على اجراء الاصلاحات اللازمة فى عقاراته أو على تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بهدم بعض منازلها أو على توزيع الربيع على المستحقين أو غير ذلك من الأعمال التى قد يترتب على عدم الاتفاق على القيام بها ضرر بحقوق الوقف والمستحقين (١)

٧٥١ — أما إذا كان الاختلاف حاصلًا على مسائل غير جوهرية ولا يؤثر على مصالح الوقف والمستحقين ترك الحالة على ما هي عليه حتى الفصل فى النزاع الشرعى فلا محل للحراسة لانعدام الضرورة الملجئة لها .

٧٥٢ — ويرى بعض المحاكم عند وجوب الحكم بالحراسة عدم تعيين أحد الناظرين المختلفين على الإدارة حارساً بحجة أن الحكم بذلك فيه معنى إفراد أحد الناظرين بالادارة الأمر الداخلى فى وظيفة المحاكم الشرعية وحدها (٢) إلا أننا نرى خلاف ذلك وإمكان تعيين أحد الناظرين فى الحراسة للأسباب الآتية

الأول : لاختلاف الحكم الصادر بالحراسة عن القرار الذى يصدر بأفراد أحد الناظرين فى الادارة فى طبيعته وفى الآثار القانونية المترتبة عليه إذ الأول مؤقت محض تقضى به الضرورة لحفظ حقوق الوقف والمستحقين فيه — أما الثانى فدائم

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ٩ فبراير ١٩٣٥ المحاماه العدد ١ سنة ١٦ ص ٩٢ رقم ٣٨ واستئناف مختلط فى ٥ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ ص ٣٩٥

(٢) مصر أهلى ابتدائى فى ٢٥ بوليه ١٩٢٧ محاماه ٨ ج ٢ ص ٢١٦

ويرتب للمتولى حقوقاً على الوقف والمستحقين ويحمله بالتزامات تختلف عن حقوق والتزامات الحارس.

الثانى — لأن نص المادة ٤٩١ مدنى أهلى و ٦٠٠ مختلط الواجب تطبيقها فى هذه الحالة يخول للمحكمة عند الحكم بالحراسة تعيين أحد الأخصام المترافعين .

الثالث — لأن ناظر الوقف أعلم من الأجنبى بشؤون وأعمال الوقف وأقدر من غيره على المحافظة على حقوقه وأمواله

الرابع — لأن الأخذ بهذا رأى يترتب عليه امكان رفع يد كل ناظر عن أعيان الوقف لمجرد منازعة الناظر الآخر له فى الإدارة والامتاع عن مشاطرته فيها حتى ولو كان متعنتاً فى ذلك الأمر المناسى للعقل والمنطق والصواب اذ ما على كل ناظر يريد الكيد لزميله إلا أن يتمتع عن الإدارة لشل حركة الوقف ويتمكن بذلك من تعيين حارس أجنبى عليه حتى ولو كانت ادارته للوقف طيبة لا لوم عليها ولا تثريب .

أما إذا كانت أعمال وتصرفات كل من الناظرين على الوقف محل طعون جدية فمن المصلحة فى هذه الحالة أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين

## الفرع السادس

الحراسة على عين معينة عند حصول نزاع بين الوقف والغير على ملكيتها

٧٥٣ — يجوز وضع عين معينة تحت الحراسة القضائية إذا حصل نزاع بين ناظر الوقف وبين الغير على ملكيتها لجهة الوقف ولا يعترض فى هذه الحالة على أن الحراسة قد تؤثر على حقوق الناظر أو على سلطته فى الإدارة لأن المفروض فى ذلك أن الوقف أو ملكيته للأعيان غير متنازع عليها — أما إذا كانت ملكية الوقف للأعيان أو لعين منها محل نزاع فتسرى عليها قواعد القانون المدنى المتعلقة بالحراسة وغيرها (١)

(١) استئناف مختلط فى أول مارس ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٢٦٢

## الفرع السابع

من الذى يختصم فى دعاوى الحراسة على الوقف

٧٥٤ — للوقف شخصية معنوية تختلف عن شخصية المستحقين فيه يمثلها الناظر وترفع عليه وحده دعاوى الحراسة على الوقف سواء أكانت بناء على طلب دائنى الوقف أم الواقف أم دائنى المستحقين فيه أم بناء على طلب الآخرين لنزاع بينهم وبين الناظر بخصوص إدارة أعيانه أو بخصوص دفع الاستحقاق ولا داعى لادخال المستحقين فى هذه الدعاوى (١)

## الفرع الثامن

متى تنهى الحراسة على الوقف

٧٥٥ — تنتهى الحراسة على الوقف بانتهاء النزاع الذى قضى بها من أجله كسداد الدين لدائن المستحق أو لدائن الناظر أو دائن الوقف أو دفع مبلغ النفقة المحكوم بها للمستحق على الناظر أو صدور الحكم فى الدعوى المرفوعة ببطالان الوقف لحصوله من الواقف هرباً من دائنيه أو صدور الحكم فى الدعاوى الأهلية أو الشرعية المرفوعة من المستحقين على الناظر أو من أحد الناظرين على الآخر بالحساب أو بالاستحقاق المتجمد أو بالعزل أو بالانفراد بالتولى (٢)

٧٥٦ — ولا يجوز للحكمة الحكم بانتهاء الحراسة ما دام النزاع المذكور قائماً إلا إذا حصل تغير فى وقائع الدعوى المسادية أو فى مركز طرفى الخصومة القانونى الذى كان موجوداً وقت رفع الدعوى وترتب على ذلك زوال الضرورة التى قضى من أجلها بالحراسة فيجوز للحكمة عند توافر إحدى هاتين الحالتين الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من استمرار النزاع .

(١) استئناف مختلط فى ٢٢ يونيه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ عدد ١٨ ص ٢٨٩ و ٢٢ يونيه ١٩٣٤ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٩ ومصر أهلى مستعجل فى ٣١ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٥ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٣ ص ٧

(٢) استئناف مختلط فى ٢٧ مايو ١٩٢٥ المجموعة ٦٧ ص ٤٥٧



٧٥٧ — ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أولاً : قضى بتعيين حارس قضائي على وقف بناء على طلب دائن المستحق أو دائن الناظر للحصول على دينه من حصته في الريع وقبل الاستيلاء على كامل دينه توفي المستحق المدين وآل الاستحقاق إلى غيره أو عزل الناظر الماثل وتعين آخر بدلاً عنه فيجوز للمحكمة بالرغم من عدم حصول الدائن على كامل مطلوبه وبالرغم من استمرار النزاع الحكم بانتهاء الحراسة

والسبب في ذلك يرجع في الحالة الأولى إلى أن الاستحقاق في الوقف حق شخصي يستمده المستحق من الواقف مباشرة لا تركة تورث عن المستحق السابق يسقط بمجرد وفاة صاحبه فلا يجوز لدائن المستحق المتوفى طلب استمرار الحراسة على أعيان الوقف للحصول على دينه من حصة المستحق الذي آل بعده، وعلى ذلك تكون الوفاة قد غيرت من وقائع الدعوى المادية تغييراً من شأنه محو الضرورة التي قضى بالحراسة من أجلها - أما في الحالة الثانية فلائذ الباعث من تعيين حارس قضائي على الوقف هو تعنت الناظر الموجود وتواطئه مع المدين المستحق على عدم سداد الدين المحجوز من أجله تحت يده من الاستحقاق - أما وقد قضى بعزل الناظر المذكور وتعين آخر خلفه فلا داعي لاستمرار الحراسة وتعطيل مصالح الوقف بسببها وإنما يجوز الحجز تحت يد الناظر الجديد على الاستحقاق فان سار حذو سلفه وعمل على الأضرار بالدائن فيجوز في هذه الحالة فقط طلب إعادة وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية

ثانياً : شخص معين ناظراً على وقف طبقاً لقول الواقف ولحصول ضعف في قواه العقلية حجر عليه للعتة وتعين آخر قياماً من المجلس عليه كما تعين ناظراً مؤقتاً حتى تنتهي مسألة الحجر - وفي أثناء النظارة لم يقيم بأدارة أموال الوقف على الوجه الأكمل فرفع عليه أحد المستحقين دعوى بالعزل أمام المحكمة الشرعية وأخرى أمام المحكمة الأهلية بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يقضى نهائياً في النزاع الشرعي وقضى له بطلباته في الحراسة وقبل الفصل نهائياً في دعوى العزل توفي الناظر الأصلي المحجوز عليه وانهارت بوفاته النظارة المؤقتة وتعين آخر ناظراً بدله طبقاً لحجة الوقف فللمحكمة في هذه الحالة الحق في الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من عدم

الحكم نهائياً في دعوى العزل لحصول تغيير في المركز القانوني للناظر المطلوب الحكم بعزله وذلك بتعيين آخر خلافه على الوقف له وحده حق إدارة شؤونه وتولى أعماله (١)

ثالثاً : شخص معين ناظر على وقف ولحصول نزاع بينه وبين احدى المستحقات على ريع الوقف رفعت عليه دعوى عزل أمام المحكمة الشرعية و اخرى أمام المحكمة الأهلية بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى يفصل في النزاع الشرعي نهائياً وقضى لها بطلانها في الحراسة، وفي أثناء نظر دعوى العزل قضت المحكمة الشرعية بضم أخرى معه في النظارة بصفة مؤقتة حتى يفصل في الخصومة نهائياً ويعين الناظر على الوقف بالطريق الشرعي مع الاذن لها بالانفراد فيجوز في هذه الحالة الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من عدم الفصل نهائياً في دعوى العزل لحصول تغيير في وقائع الدعوى المسادية وفي المركز القانوني للناظر المطعون على تصرفاته من شأنه محو الضرورة والحالة الشاذة التي استلزمت تعيين الحارس وذلك بتعيين الناظر المؤقت مع الاذن له بالانفراد في إدارة الوقف (٢)

٧٥٨ — ولا يؤثر على طلب انتهاء الحراسة كون الناظر المنضم عين بصفة مؤقتة حتى يفصل في النزاع الشرعي لما للناظر المؤقت من الحقوق والالتزامات ما للناظر المعين بصفة نهائية طوال الزمن الذي تستمر فيه نظارته فله وحده حق تمثيل الوقف وإدارة أعيانه والسهر على مصالحه وحقوقه قبل الغير (٣)

رابعاً : ناظران معينان على وقف على ألا يكون لأحدهما حق الانفراد في التولى ولحصول شقاق بينهما على الإدارة ورغبة كل منهما في الاستئثار بها وحده دون الآخر حصل ارتباك في أعمال الوقف وتعرضت مصالحه ومصالح المستحقين فيه للخطر فرفع بعض المستحقين عليهما دعوى أمام المحكمة الأهلية بطلب وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية حتى تنتهي الحالة الشاذة ويفصل في دعاوى

(١) مصر اهل مستعجل في ٢ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٣ السنة ٧ نمرة ٤٠٣ ص ٦

(٢) مصر اهل مستعجل في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ في القضية رقم ٣٢ سنة ١٩٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد

(٣) استئناف مختلط في ٢ مايو ١٩١٨ الجازيت نوفمبر ١٩١٨ ص ٣ رقم ٣ و ٢٧ مارس ١٩٢٥

الجازيت يولييه ١٩٢٥ ص ١٨٤ رقم ٣٠٤

العزل التي رفعها كل من الناظرين على الآخر أمام المحكمة الشرعية وقضى بطلبات المستحقين في الحراسة وقبل الحكم نهائياً في دعوى العزل قضت المحكمة الشرعية بأفراد أحد الناظرين في الإدارة بحكم واجب النفاذ فيحق في هذه الحالة الحكم بانتهاء الحراسة بالرغم من عدم الفصل نهائياً في دعاوى العزل لحصول تغيير في المركز القانوني لأحد الناظرين من شأنه زوال الحالة الشاذة التي أوجبت الحكم بالحراسة وهي عدم الاتفاق على الإدارة وذلك بالتصريح لأحد الناظرين بالانفراد بها وحده (١)

## الفصل الخامس

### الحراسة على الأموال المشتركة

٧٥٩ — يجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية عند اختلاف الشركاء مع بعضهم على إدارتها (٢) أو عند استئثار فئة منهم بالإدارة أو بالريع دون الآخرين (٣) أو عند نقض اتفاقهم المؤقت على الإدارة (٤)

٧٦٠ — ولا يشترط لأجابه طلب الحراسة في هذه الحالة حصول نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو بخصوص الأنصبة ومقدارها بل يكفي تواجد حالة الشروع وعدم اتفاق الورثة أو الشركاء على الإدارة وعلى توحيدها في شخص واحد منهم وما يترتب على ذلك من اضطراب في الإدارة وتعطيل لأعمالها وضرر بحقوق الشركاء وبالأموال المشتركة نفسها (٥)

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣١ سنة ٧ ص ١٢  
(٢) لوران مدنى ج ١٠ ص ٢٢٥ واستئناف مختلط في ٧ يونه ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٣٢٠  
و ١٩ أبريل ١٩٣٣ الجازيت ٢٧٥ الصادر في يوله ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٢٧٣  
(٣) استئناف مختلط في ١٣ يناير و ٦ أبريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١١٣ و ٢٦٤ و ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨  
(٤) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٧٩  
(٥) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى فرنسى نبذة ٧

٧٦١ — والسبب في ذلك يرجع الى أن حقيقة الدعوى في هذه الحالة — وان كانت أحكام القضاء متفقة على تسميتها بدعوى حراسة — هي طلب تعيين مدير مؤقت لإدارة الأموال المشاعة أو المشتركة — لعدم اتفاق الشركاء على الشيوع على تركيزها في شخص معين — تنتهي مأموريته بزوال الضرورة التي سببت الالتجاء - اليه وذلك بأحد أمور ثلاثة

الأول : انتهاء حالة الشيوع اتفاقاً أو بحكم من القضاء

الثاني : الاتفاق على استغلال الأموال المشاعة بطريق قسمة المهايأة .

الثالث : استبدال المدير بآخر متفق عليه من قبلهم — فلا يشترط للحكم بالحراسة في هذه الحالة توافر النزاع المنوه عنه في المواد ٩١ و٩٢ مدني أهلي و٦٠٠ مختلط و ١٩٦١ فرنسي الواجب توافره في دعاوى الحراسة الأخرى بل يكفي فيه قيام الشيوع وعدم الاتفاق على الإدارة (١)

٧٦٢ — ولا يؤثر على تعيين الحارس أو المدير المؤقت كون بعض الأموال المشتركة أجزاء صغيرة وحصصاً شائعة في عقارات لآخرين لعدم وجود أى مانع قانوني أو حائل عملي يحول دون تعيين حارس على حصة مشاعة مع آخرين تكون علاقته معهم كعلاقة الشركاء المالكين للحصة المشاعة محل الحراسة في كيفية الانتفاع بها (٢)

٧٦٣ — ولا يلزم في هذه الحالة إدخال المالكين للعقارات الداخلة فيها الحصص المشاعة في دعوى الحراسة بل يكفي اختصاص مالكي الحصة أو الحصص موضوع النزاع فقط (٣)

٧٦٤ — ولا يؤثر على طلب الحراسة وجود وكيل أو مدير مؤقت عن بعض الشركاء على الشيوع دون الآخرين حتى ولو كانت ادارته طيبة وأعماله صائبة لعدم أحقيته في تمثيل الشركاء الذين لم يعينوه في الإدارة والذين لهم أيضاً الحق

---

(١) لوران المرجع السابق ص ٢٣٦ ومصر استئناف في ١٥ نوفمبر ١٩٢٧ محاماه ٨ ص ٣٩٨

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ يونيو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٤١

(٣) استئناف مختلط في ١٨٩٢ المجموعة ٩ ص ٢٣٨



فى الاشتراك فى وتحصيل الغلة معه والعمل على ما يصون حقوقهم فى الأموال المشتركة (١)

٧٦٥ — ويجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة حتى ولو كانت مؤجرة للغير على أن تكون مأمورية الحارس تحصيل الأيجار وتوزيعه على الشركاء كل بحسب نصيبه أو ايداع الربح فى خزانة المحكمة اذا حصل نزاع جدى فى الحصص (٢)

٧٦٦ — ولا يمنع من الحراسة كون الشريك واضع اليد على الأموال المشتركة مليئاً لقيام العلة التى أسست عليها الحراسة وهى حالة الشيوع وعدم الاتفاق على الإدارة ولمنافاة الأخذ بهذه النظرية للحق الذى خوله القانون لكل من الشركاء على الشيوع فى مشاطرة الآخرين فى الإدارة باعتباره مالكا فى كل ذرة من الأموال المشاعة مهما ضوئت حصته وقلت قيمتها بالنسبة لحصص الباقين وكل ما هنالك أنه يمكن تعيين الشريك واضع اليد فى هذه الحالة حارساً قضائياً اذا كانت ادارته للأموال طيبة ولم يكن بينه وبين باقى الشركاء من المنازعات الجدية ما يجعل استغلاله للأموال وأمانته محل شك أو ريب (٣)

٧٦٧ — ولا يجوز تعيين كل واحد من الشركاء حارساً على نصيبه شائعاً فى الأموال المشتركة لاستمرار العلة التى استوجبت طلب الحراسة وهى قيام حالة الشيوع وعدم الاتفاق على الإدارة والتى لا يخفف منها أو يزيلها تخويل كل واحد من الشركاء إدارة نصيبه شائعاً بصفته حارساً لا مالكا (٤) انما اذا أمكن تقسيم الأعيان المشتركة الى قسمة مهايأة وتعيين كل واحد من الشركاء حارساً على قدر مفرز منها يوازى قيمة نصيبه الشائع فترى جواز الحكم بتعيين كل من الشركاء

(١) استئناف مختلط فى ١٨ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١٤

(٢) استئناف مختلط فى ٢ ديسمبر ١٩٢٤ المجازيت يولى ١٩٢٥ ص ١٨٥ رقم ٣٠٥ وعكس ذلك استئناف مختلط فى ٩ نوفمبر ١٨٩٨ المجموعة ١٢ ص ٧ وقضى بعدم وجود ضرورة لوضع الأعيان تحت الحراسة القضائية فى هذه الحالة مادامت مؤجرة لشخص مقتدر

(٣) دالوز ربرتوار ج ٤١ تحت كلمة Succession ص ٣٢٨ نبذة ٨١ ومصر أهلى مستعجل فى ٩٩

اكتوبر ١٩٣٥. المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨

(٤) استئناف مختلط فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٧٠

حارساً في هذه الحالة لزوال السبب الذي يستوجب توحيد الإدارة وهو الشيوع الموجود بين الشركاء والذي يحول دون انتفاعهم بالأموال المشاعة ما داموا على اختلاف في كيفية إدارتها

٧٦٨ — ولا يطعن على طلب الحراسة في هذه الحالة أنها تبقى لمدة غير محدودة متروك أمرها لرغبة طالب الحراسة مع مغايرة ذلك لطبيعتها ومن أنها إجراء تحفظي مؤقت الغرض منه صيانة حقوق متنازع عليها حتى الفصل في النزاع القائم بشأنها من المحكمة المختصة لأنه ولو أن الإجراءات التحفظية مؤقتة تنتهي بزوال الحالة أو الأسباب التي اقتضت الالتجاء إليها إلا أن ذلك لا يمنع من بقائها لمدة طويلة أو غير محدودة إذا استمر الحق المطلوب المحافظة عليه على ما هو عليه دون طرحه أمام القضاء لأي سبب من الأسباب سواء أكان ذلك من تهاون الخصام في ذلك أم من تعمدهم عدم إيصال الحق للقضاء وما على من يتضرر من الحراسة في هذه الحالة إلا أن يعمل على إنهائها برفع دعوى بفرز وتجنيد حصته الشائعة أمام المحكمة المختصة (١)

٧٦٩ — ولما كان الغرض من الحراسة في هذه الحالة هو تمكين كل واحد من الشركاء على الشيوع من الانتفاع بنصيبه في شخص الحارس الذي يعتبر أمين الجميع والقضاء لتعذر الوصول إلى ذلك قبل الحراسة بسبب حالة الشيوع واختلاف الشركاء على الإدارة أو لاستئثار بعضهم بها أو بالرعي دون البعض الآخر فلا محل للحراسة إذا كان كل واحد من الشركاء منتفعاً بما يوازي قيمة نصيبه في الأموال المشاعة بطريق قسمة المهايأة بالاتفاق أو بحكم من القضاء حتى يفصل نهائياً في دعوى الفرز والتجنيد (٢)

٧٧٠ — ولا يكفي لعدم قبول الحراسة في هذه الحالة مجرد عرض أحد الشركاء مشروع قسمة مهايأة لم يوافق عليه الباقيون لحصول غبن لهم فيه أو لعلمهم استحالة

---

(١) مرنياك على القضاء المستعجل ج ٢ ص ٢٠٩ نبذة ٣١٨ ومصر أهلى مستعجل في ١٩ أكتوبر

١٩٣٥ و ٢٣ مايو ١٩٣٥ الحمام ٢ الستة ١٦ رقم ٨٨ و ٨٥ ص ٢١٥ و ١٩٤

(٢) استئناف محتلط في ١١ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٤ ص ٤٠ و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨

تنفيذه للصعوبات التي يضعها الشريك المذكور في سبيل انتفاعهم بأموالهم (١)  
٧٧١ - ولا يمنع من الحكم بالحراسة كون الشريك واضع اليد على الأموال  
المشاعة أظهر رغبة في استئجار حصص باقي الشركاء وعدم موافقة الآخرين على  
ذلك خصوصاً إذا اتضح من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها عدم جدية هذه الرغبة  
وأن بينه وبين باقي الشركاء من المنازعات والدعاوى المختلفة ما يجعله غير أهين على  
حقوقهم عند التعامل معهم (٢)

٧٧٢ - وإذا انتهت المدة التي اتفق على الانتفاع بالأعيان المشاعة فيها بطريق  
قسمة المهايأة ولم يحصل اتفاق بشأن تجديد ما وعادت حالة الشروع والاختلاف  
على الإدارة إلى ما كانت عليه قبلها فيجوز في هذه الحالة تعيين حارس قضائي

٧٧٣ - ويجوز وضع الأعيان المشتركة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب  
أحد الشركاء إذا حصل نزاع بينهم بخصوص سداد الديون العقارية المستحقة عليها  
من الريع وترتب على ذلك تعريضها لخطر الضياع بسبب إجراءات نزع الملكية أو  
إجراءات حجز العقارى التي اتخذها الدائن المرتتم بشأنها وتكون مأمورية  
الحارس في هذه الحالة تحصيل غلتها وتسديد الديون المتأخرة والمستحقة والضرائب  
الأميرية منها وتسليم ما عسى أن يبقى لديه بعد ذلك للملاك كل بقدر نصيبه

٧٧٤ - ولا يشترط في هذه الحالة وجود خلاف بين الشركاء وبعضهم على  
الإدارة بل يكفي امتناعهم كلهم أو بعضهم عن سداد الأقساط العقارية المستحقة على  
الأعيان المشتركة وتعريضها للخطر بسبب ذلك (٣)

٧٧٥ - ولا يمنع من قبول الحراسة في هذه الحالة وضع يد أحد الشركاء على  
الأعيان المشتركة بطريق الاستئجار من البعض والأناقة عن البعض الآخر لأن  
الباعث على الحراسة هو المحافظة على الأعيان من خطر البيع الذى سيحل بها بسبب  
تهاون الشركاء وتأخيرهم في دفع الديون العقارية المقررة عليها من غلتها - ولا

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ رقم ٨٥ ص ١٩٤

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ السابق الإشارة إليه

(٣) استئناف مختلط في ٢٤ ابريل ١٩١٨ الجازيت أغسطس ١٩١٨ ص ٢٥٢ رقم ٣١٣ و ١٧ فبراير

١٩٣٢ المجموعة ٤ ص ١٨٨ ومصر أهلى مستعجل في ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ في القضية رقم ١٨٢ مستعجل سنة

١٩٣٥ ولم ينشر بعد

يتعارض الحكم بها مع تأجير الأموال المشتركة لأحد الشركاء لأن مأمورية الحارس لا تتعدى المحافظة على الأعيان المذكورة بأعمال الإدارة الحسنة واعتماد التأجير الحاصل عنها إذا كان ثمة تأجير وترك المستأجر فيها تنفيذاً لعقد الإيجار الصادر إليه وتحصيل ما يمكن تحصيله لسداد الديون المقررة عليها<sup>(١)</sup>

٧٧٦ — ولا يؤثر على طلب الحراسة كون أحد الشركاء سدد للدائن المرتهن للأعيان المشتركة مبالغ تزيد عن نصيبه في الدين بالنسبة لحصته في الأعيان المذكورة لأن الرهن التأميني لا يتجزأ ولأن القصد من الحراسة هو مجابهة الدائن المرتهن وعدم تمكنه من انتزاع الأعيان المرهونة من تحت يد المالك

٧٧٧ — ولا يتنافى وضع الأعيان تحت الحراسة القضائية في هذه الحالة مع المبدأ السابق تقريره وهو أن الحراسة ليست وسيلة من وسائل التنفيذ التي نص عليها قانون المرافعات على سبيل الحصر لأن القصد منها ليس الضغط على المدين للدفع والوفاء بل هو صيانة الأعيان المهددة بالضياع وإنقاذها من خطر اجراءات نزاع الملكية أو الحجز العقاري وعدم تمكن الدائنين من العبث بحقوق الملكية الفردية أو الاخلال بالهيئة الاجتماعية

٧٧٨ — ولا يكفي لقبول الحراسة مجرد رفع دعوى من طالبها بفرز وتجنيب حصته في الأعيان المشتركة إذا لم يكن ثمة نزاع بين الشركاء على مقدار الحصص أو على الإدارة والاستغلال وكانت الإدارة مركزة في يد شخص منهم باتفاق الجميع أو كان كل واحد منهم منتفعاً بحصته فيها بطريقة قسمة المهايأة<sup>(٢)</sup>

٧٧٩ — أما إذا كانت الدعوى مرفوعة بسبب اختلاف الشركاء على الإدارة أو استئثار فئة منهم بالإدارة أو بالريع دون الآخرين وكانت القسمة المؤقتة متعذرة للنزاعات الحاصلة بينهم فالحراسة في هذه الحالة واجبة<sup>(٣)</sup>

(١) استئناف مختلط في ٤ مايو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٨٩ وأول مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٠٦ و ٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٧٠

(٢) استئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٩٠١ المجموعة ١٤ ص ٤٠ و ٢٧ يونيو ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٥٣٦ وطناً استئنافي ٢٨ مايو ١٩٣٠ محاماه ١١ ج ١ ص ٨١ رقم ٤٤

(٣) استئناف مختلط في ٢ يونيو ١٩٣١ و ٢٥ مارس ١٩٣١ المجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٥ و ٣٧٦



## الفصل السادس

### الحراسة على التركات

٧٨٠ — زيادة على ما قلناه بخصوص وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة القضائية يمكن وضع كل أو بعض الأموال الناتجة عن التركات تحت الحراسة القضائية في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا حصل نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الانصباء في التركة وترتب على ذلك حصول تأخير في إجراءات القسمة (١)

ثانياً : إذا حصل نزاع جدى بخصوص صحة الوصية الحاصلة عن كل الأموال المتروكة أو عن بعضها (٢) وإذا طعن بالتزوير في الامضاء المنسوبة للموصى وكان هناك خطر على أموال التركة إذا استمرت تحت يد الموصى اليه لعدم ملامته ولتصرفه في البعض منها (٣)

ثالثاً : اختلاف الورثة مع بعضهم على التركة وعدم رغبتهم في استلام أموالها (٤).

رابعاً : إذا وضع شخص يده على أموال التركة باعتباره الوارث الوحيد فيها وتصرف في كثير من أعيانها على هذا الاعتبار بالرغم من حصول نزاع جدى بخصوص وراثته لم يفصل فيه بعد من الجهة القضائية المختصة (٥)

خامساً : إذا حصل نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الأنصباء وحصصهم في الميراث .

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى فرنسى وبورج في ٨ مارس ١٨٢٢ الذى أشار اليه.

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٨ نبذة ٦٠ وأوبرى وروج ج ٤ ص ٦٣٣

(٣) تعليقات دالوز وبورج في ١٨ ديسمبر ١٨٢٦ الذى أشار اليه

(٤) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ٨٧

(٥) استئناف مختلط في ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٦٨

سادساً : إذا ادعى بعض الورثة أحقيتهم وحدهم للتركة دون الآخرين حتى ولو كانت بعض أعيانها في حيازة الأشخاص المتنازع في ميراثهم (١)

سابعاً : إذا نازع أحد الورثة الباقين في ملكية التركة لبعض الأعيان وادعى ملكيته له وحده دون المورث ودفع بصورته عقود تمليك الأخير ووضع اليد على الأعيان المذكورة وحده وصار يستغلها بناء على هذا الادعاء دون إعطاء شئ من ربيعها لباقي الورثة

ثامناً : إذا عمل أحد الورثة على إخفاء أعيان التركة وظهر بمظهر المالك لها دون المورث (٢)

٧٨١ — وإذا حصل نزاع في صفة طالب الحراسة وحقه في الميراث فلقاضى الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضى الأمور المستعجلة بحث وتقدير ذلك وما إذا كان الحق الذى يرتكن اليه طالب الحراسة يكفى في ظاهره للحكم بالحراسة أم لا (٣)

٧٨٢ — وإذا قضى بالحراسة على التركة فيجب أن يدخل فيها جميع الأموال التى كانت في حيازة المورث قبل وفاته والتي كان يديرها باعتباره مالكا ظاهراً لها حتى ولو ادعى بعض الورثة أو الغير ملكيته لبعضها متى كان ادعاؤه متنازعا عليه جدياً من الباقين

٧٨٣ — وما على مدعى الملكية إلا الالتجاء بعد ذلك إلى المحكمة المختصة للحصول على حكم بالملكية منها (٤) ولا محل لوضع أموال التركة تحت الحراسة القضائية إذا لم يكن ثمة نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص الميراث أو بخصوص حصصهم في الميراث وكانت إدارتها في يد أحدهم يقوم بها لمصلحة الجميع بنزاهة واستقلال وبغير مصاريف (٥)

(١) استئناف محتلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٦٨

(٢) استئناف محتلط في ٢٢ يونه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٨

(٣) استئناف محتلط في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٦٩

(٤) استئناف محتلط في ٢٢ يونه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٨

(٥) ليون في ٢٧ مارس ١٨٩٣ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ٦٠

٧٨٤ — وأذا ادعى شخص بحصول وصية له عن بعض أعيان الشركة ونازعه في ذلك الورثة جدياً فلا يجوز وضع جميع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى يفصل من المحكمة المختصة في النزاع الخاص بالوصية بل يجوز فقط وضع الأعيان المتنازع عليها فقط تحت الحراسة القضائية إذا كان هناك خطر على حقوق مدعى الوصية من تركها تحت يد الورثة (١)

٧٨٥ — ولا يجوز وضع جميع أعيان الشركة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب دائن الشركة للحصول على دينه من ريعها لمنافاة ذلك لطبيعة الحراسة والغرض منها كما سبق ذكره (٢)

## الفصل السابع

### الحراسة على الشركات

٧٨٦ — يجوز وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية صيانة لحقوق الشركاء كلما اقتضت مصالحهم اتخاذ هذا الاجراء التحفظي (٣)

٧٨٧ — ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أورو — استتار بعض الشركاء في شركة محاصة بادرة وأرباح الشركة دون الآخرين فيجوز لهؤلاء محافظة على حقوقهم ومصالحهم فيها طلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تفصل المحكمة المختصة في موضوع النزاع الحاصل بينهم (٤)

ثانياً — موت أحد الشركاء المتضامنين في شركة تضامن واستمرار الباقيين في إدارة أعمال الشركة واستغلال مواردها بغير موافقة ورثة الشريك المتوفى

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني فرنسي نبذة ٦٨

(٢) استئناف مختلط في ٢٧ فبراير ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٢٨١

(٣) باريس في ٢٣ يناير ١٨٦٦ دالوز ٦٦ ج ٢ ص ٢٨ و ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٥٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٢ الجازيت يناير ١٩٢١ ص ٤٢ رقم ٦٦

إذا لم ينص في عقد الشركة على إمكان استمرارها بعد الوفاة فيجوز لورثة الشريك المتوفى صيانة لحقوقهم في الشركة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى تحكم محكمة الموضوع بتصفيتها أو بتعيين مصف لها (١)

ثالثاً — حصول نزاع بين الشركاء المتضامنين في شركة تضامن على إدارتها ورغبة كل واحد منهم في أخذ السلطة لنفسه وإصدار الأوامر المتعلقة بها ومناقضة ما أبداه زميله بخصوص ذلك مما قد ينشأ عنه تعطيل في أعمالها وشل حركتها فيجوز في هذه الحالة لكل من هؤلاء الشركاء طلب وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى يفصل من المحكمة المختصة في النزاع الحاصل بينهم بخصوص الإدارة أو التصفية أو خلافه

رابعاً — رفع دعوى بتصفية الشركة أو بفسخها لعدم اتفاق الشركاء مع بعضهم على الإدارة أو لمخالفة البعض لشروط عقد تكوينها فيجوز لكل من الشركاء أو لمدايني الشركة في هذه الحالة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى يقضى في موضوع النزاع (٢)

## الفصل الثامن

### الحراسة على الأشياء المبيعة

#### عند حصول نزاع بين البائع والمشتري بشأنها

٧٨٨ — يقول بعض المحاكم بعدم قبول دعوى الحراسة التي ترفع من البائع بطلب وضع الشيء أو العين المبيعة تحت الحراسة عند حصول نزاع بينه وبين المشتري بخصوص دفع الثمن أو بخصوص صحة عقد البيع أو لغير ذلك من المنازعات الأخرى وحيثه في ذلك أن الحراسة فرع من الملكية يسرى عليها ما ينطبق على

(١) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤

(٢) النقض الفرنسي في ٦ يناير ١٨٨٥ دالوز ٨٥ ج ١ ص ٥٥



الملكية وبأن البائع لا يجوز له رفع دعوى باستحقاق الشيء أو العقار المبيع بعد حصول البيع فلا يجوز له بطريق التبعية طلب وضعه تحت الحراسة القضائية لنزاع بينه وبين المشتري<sup>(١)</sup> ويرى البعض الآخر عكس ذلك وقبول دعوى الحراسة في هذه الحالة متى توافقت الضرورة الملجئة لها وذلك للأسباب الآتية :

الأول : لأن الرأي الراجح والمعمول به أنه لا يشترط للنزاع الموجب للحراسة أن يكون منصباً على الملكية أو على وضع اليد أو على الإدارة أو على الإرادة بل يكفي فيه كل نزاع تراه المحكمة كافياً لوضع الشيء المتنازع عليه تحت الحراسة متى تبين لها وجود مصالح مهددة بالخطر أو حقوقاً يتعذر تحصيلها

الثاني : لا يقتصر اجراء الحراسة التحفظي على صيانة الملكية بل يمتد إلى حفظ الحقوق العينية الأخرى كحق امتياز البائع على العقار المبيع

الثالث : لأن الأخذ بالرأي القائل بعدم قبول الحراسة من البائع في جميع الأحوال يترتب عليه ضياع حقوق البائع الحسن النية الذي يسلم العقار المبيع إلى المشتري ليستغله تنفيذاً لعقد البيع ولا يقوم المشتري من جانبه بالتزاماته المتفق عليها في العقد ثم يعمل في الآن نفسه على تخريب العقار المبيع أو على تقليل قيمته اعتماداً على طول الاجراءات التي تتطلبها دعاوى الفسخ وخلافها - والرأي الأخير هو الراجح والمعمول به علماً وقضاء في فرنسا ومصر<sup>(٢)</sup>

٧٨٩ - واتباعاً لهذا الرأي قضى في فرنسا ومصر بإمكان وضع العين المبيعة أو الشيء المبيع تحت الحراسة القضائية بناء على طلب البائع في الأحوال الآتية :  
أولاً : اذا طلب البائع فسخ عقد البيع لتقصير المشتري في دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه خصوصاً اذا صدر حكم ابتدائي قضى بالزام المشتري بدفع الثمن في ميعاد معين يحق بعده للبائع فسخ العقد بدون حكم من القضاء<sup>(٣)</sup> ولكن لا محل للحراسة

(١) استئناف اهل في ١٥ يونيو ١٩٢٦ المحاماه ٧ ج ٢ ص ٢١٦ رقم ١٥٥

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني نبذة ٨٠ وما بعدها واستئناف محتلط في ١٥ ديسمبر ١٩٠٩

المجموعة ٢٢ ص ٥١

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني ولوران مدني ج ٢٧ نبذة ١٧٦ وتولوز في ٢٩ اغسطس

١٨٢٧ الذي أشارت اليه التعليقات

إذا صدر حكم ابتدائي برفض طلب الفسخ لعدم وجود أى تقصير من جانب المشتري حتى ولو كان الحكم المذكور محل طعن بالاستئناف

ثانياً: إذا رفع البائع دعوى ببطالان عقد البيع لحصوله بطريق الاكراه أو الغش أو التدليس متى اتضح لقاضى الحراسة جدية الدعوى وأنه يخشى على حقوق البائع على العقار المبيع إذا استمر في حيازة المشتري المفلس - أما إذا ظهر له غير ذلك فلا تقبل الحراسة حتى مع قيام دعوى البطلان (١)

ثالثاً: إذا طعن البائع على عقد البيع المنسوب اليه بالتزوير وتبين من التحقيقات التى أجرتها الجهة المختصة جدية الطعن

رابعاً: إذا تأخر المشتري في دفع باقى الثمن وعمل على تقليل ضمان البائع الذى له حق الامتياز بالثمن على العين المبيعة إما بعدم سداد الأموال الأميرية المستحقة على العين مما يجعلها معرضة للحجز الإدارى عليها بمعرفة الحكومة وأما بتركها تبور وتضعف تربتها ان كانت أطياناً أو تداعى وتسقط ان كانت مباني (٢)

خامساً: إذا كان الشيء المبيع أثمار حديقة وتأخر المشتري في سداد باقى الثمن المتفق عليه في العقد بحجة عدم استلامها أو بحجة عدم جنى شيء من أثمارها لحصول عجز في مساحتها عن المقدار الوارد في عقد البيع إذا كان عدم الاستلام أو عدم جنى الثمار متازعا عليه بين الطرفين وكان في استمرار الأثمار الناضجة على الشجر بدون بيع ضرر بحقوق الطرفين البائع والمشتري (٣)

٧٩٠ — ويجوز أيضاً وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحراسة القضائية اذا تخلف الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن واتخذت الاجراءات لبيعها على ذمته متى خشى على حقوق الدائنين أو حقوق المدين المزروع ملكيته فيها من استمرارها تحت يد الراسى عليه المزاد حتى يقضى في البيع الثانى لاهمال الراسى عليه في ادارتها ولاحداثه اتلافات

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدنى فرنسى ٨٤ وبورج الرقيم ٨ مارس ١٨٢٢ المشار اليه فيها

(٢) استئناف مختلط في ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ٥١ و ٢٠ يونيو ١٩٢٣ الجازيت نوفمبر ١٩٢٣ ص ٢٧ رقم ٨٤١ و ١٠ يناير ١٩٣٤ الجازيت بوليه ١٩٣٤ ص ٣١٨ رقم ٣٧٥

(٣) مصر أهلى مستعجل في ١٩ يناير ١٩٣٥ في القضية ٣٢٣ سنة ١٩٣٥ لم ينشر بعد

فيها وعدم اجراء أى عمل لصياتها خصوصاً اذا كان معسراً يتعذر الرجوع عليه بشيء من التعويضات بعد ذلك (١)

٧٩١ — وقد اختلف فيما اذا كان يجوز وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحراسة القضائية عند التقرير بزيادة العشر فيها حتى يفصل في موضوع المزاد الثاني ، فقرر البعض جواز ذلك اعتماداً على أن ملكية المشتري بالمزاد تقع معلقة على شرط فاسخ وهو حصول التقرير بالزيادة وبمجرد حصوله يقع الفسخ وترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل حكم مرسى المزاد وتكون الملكية غير محقة للراسى عليه المزاد ويتعين لهذا السبب وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية حتى يحكم في المزاد الثاني (٢) وقال البعض الآخر بعدم جواز ذلك لأن ملكية الراسى عليه المزاد ولو أنها تقع معلقة على شرط فاسخ الا أنه لا يتحقق بمجرد حصول التقرير بالزيادة بل يقع بحكم البيع الثاني الذى يفسخ حكم المزاد الاول الى أنه حتى صدور هذا الحكم يعتبر الراسى عليه المزاد أولاً مالكا للعقار المبيع لا يجوز نزع من تحت يده بالحراسة القضائية (٣) - والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به

٧٩٢ — ويجوز وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب المشتري إذا اقتضت الضرورة ذلك محافظة على حقوقه عليها حتى يفصل في النزاع القائم بينه وبين البائع بخصوص صحة البيع كما لو اشترى شخص عقاراً بعقد عرفي غير مسجل ولم يتمكن من استلامه لحصول نزاع بينه وبين البائع على صحة البيع مما اضطر معه المشتري لرفع دعوى بصحة التعاقد أمام المحكمة فيحق له محافظة على حقوقه في العقار المبيع وفي غلته حتى الفصل في هذه الدعوى طلب وضع العقار تحت الحراسة القضائية خصوصاً إذا كان البائع معسراً والنزاع الخاص بعدم صحة البيع.

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ نبذة ٨٢ وبوردو في ٢٣ يونيه ١٨٤٠ المشار اليه فيها واستئناف محتلط في ١٥ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٢٩٨

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٢ نبذة ٨ وأوبري وروج ٤ ص ٦٨٨ وبوردو في ١٧ مايو ١٨٣١ الذى أشارت اليه التعليقات

(٣) ابو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعه اولى ص ٥٦١ ن ١٥٣ والمنشور الادارى الذى أصدرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة وأرسلته الى الحاكم المختلطة في ٩ مارس ١٩١٣ ووارد في الجازيت ٣ ص ١٢٢ النهر الثاني

غير جدى — إنما لا تقبل الحراسة إذا تعلق بالعقار حق للغير مفضل على حق المشتري كما لو تصرف البائع فى العقار المبيع لآخر وسجل هذا عقده قبل عقد المشتري طالب الحراسة

## الفصل التاسع

### الحراسة على الأعيان المؤجرة

#### لحصول نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأنها

٧٩٣ — يجوز وضع الأعيان المؤجرة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب المؤجر إن كانت أرضاً زراعية متى أهمل المستأجر فى زراعتها أو إذا تركها بوراً بدون زراعة مما قد يؤثر على حقوق المؤجر فى ضمان الأيجار ويضعف من تربتها ويقلل من قيمتها (١) أو إذا تأخر المستأجر فى دفع الأيجار المتأخر عليها على أن تكون مأمورية الحارس فى هذه الحالة الأخيرة جمع المحصولات المحجوز عليها وبيعها بعد الإشهار عنها وإيداع الثمن فى خزانة المحكمة حتى يفصل فى دعوى الأيجار المتأخر وذلك منعاً من تلفها أو انخفاض أسعارها فى السوق إذا استمرت فى العين المؤجرة (٢) وإذا دفع المستأجر بالتخالف من الأيجار المطالب به وقدم لتأييد قوله إيصالات يفيد ظاهرها ذلك ولم يثبت المؤجر وجود خطر على المحصولات — من تلف أو تبديد أو خلافه — من بقائها فى العين المؤجرة حتى يفصل فى موضوع النزاع من المحكمة المختصة فلا محل للحراسة (٣)

٧٩٤ — وكذلك يجوز تعيين حارس قضائى بناء على طلب المؤجر على المحصولات الموجودة فى العين المؤجرة لبيعها وإيداع الثمن فى خزانة المحكمة

---

(١) استئناف مختلط فى ١٩ مارس ١٩٢٤ الجازيت يناير ١٩٢٥ ص ٤٨ رقم ٥٨ وعكس ذلك استئناف أهلى فى ١٠ أكتوبر ١٩٣٣ المحاماه ١٠ سنة ١٤ ص ٦٨٤ رقم ٣٥٣ .  
(٢) استئناف مختلط فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٩  
(٣) استئناف مختلط فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ المجموعة ٣٨ ص ٦٣



حتى يفصل في النزاع الخاص بها من المحكمة اذا اتفق في عقد الايجار على أحقية المؤجر لجزء من المحصولات مع مبلغ الايجار وحصل نزاع بينه وبين المستأجر بخصوص المقدار الواجب الحصول عليه وبخصوص كيفية التصرف فيه (١)

٧٩٥ — ويجوز تعيين حارس على العقارات المؤجرة بناء على طلب المؤجر لتحصيل الايجار من المستأجرين وإيداعه في خزانة المحكمة حتى يفضل في موضوع النزاع الخاص بطلان التنازل الحاصل عن الايجار (٢)

٧٩٦ — إنما لا يجوز الحكم الصادر بتعيين حارس على عين مؤجرة إذا أسس طلب الحراسة على صورية عقد الايجار الصادر عنها حتى ولو رفعت دعوى بطلان الايجار لم يفصل فيها بعد خصوصاً إذا كان المستأجر في حالة من اليسار لا يخشى معها على حقوق المؤجر (٣)

٧٩٧ — وإذا قضى بطلان الحكم الصادر بتعيين تعيين الحارس واعتباره كأن لم يكن بالنسبة لشخص معين فلا يجوز لآخر طلب وضع أعيان مملوكة اليه تحت الحراسة القضائية بحجة استئجارها من الحارس المقضى بطلان تعيينه حتى يفصل من المحكمة في النزاع الخاص بالايجار (٤)

## الفصل العاشر

بعض حالات أخرى يمكن معها وضع العين المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية

٧٩٨ — أورو: يجوز وضع العقار المتنازع على ملكيته تحت الحراسة القضائية عن عدم إمكان تنفيذ حكم صادر بردها له لآخر لصدور حكم ردها له على بعض الأشخاص

(١) استئناف مختلط في ١٨ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ١٠

(٢) استئناف مختلط في ٢١ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٥٧

(٣) استئناف مختلط في ٩ نوفمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٧

(٤) استئناف مختلط في ٢٧ مايو ١٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٢٦

الحائزين له دون الآخرين حتى تفصل المحكمة في موضوع الملكية<sup>(١)</sup>

ثانياً : يجوز وضع عقار تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الدائن صاحب حق الغاروة إذا تعارض حقه مع حق المالك في الاستغلال والانتفاع بالعقار<sup>(٢)</sup>

ثالثاً : يجوز وضع العقارات المزروع ملكيتها أو المحجوز عليها عقارياً في المختلط تحت الحراسة القضائية اذا رفعت دعوى باستحقاقها وكانت الديون العقارية المقررة عليها تزيد بكثير عن قيمتها<sup>(٣)</sup>

رابعاً : يجوز وضع عقار تحت الحراسة القضائية بناء على طلب آخر له حق عيني عليه أيا كان إذا لم يتمكن من الانتفاع بحقه عليه بسبب حيازة المالك له<sup>(٤)</sup>

## الفصل الحادي عشر

### وجود اتفاق

بين الدائن المرتهن رهناً عقارياً أو صاحب هو الامتياز أو أى دائن ثانوي وبين المدين على وضع العقار المرهون أو العقار المقرر عليه هو الامتياز أو أى عقار آخر تحت الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء لاستيفاء الدين من ريعه

٧٩٩ — اختلف في صحة الاتفاق الذي يحصل بين الدائن المرتهن رهناً عقارياً أو صاحب حق الامتياز أو أى دائن ثانوي وبين المدين على وضع العقار المرهون أو المقرر عليه حق الامتياز أو أى عقار آخر تحت الحراسة القضائية في حالة تقصير المدين في الوفاء بالتزاماته لاستيفاء الدين من ريعه وما إذا كان للمحاكم تنفيذ والقضاء بالحراسة أم لا — فقرر البعض بعدم صحة مثل هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام وبأن للمحاكم

(١) استئناف مختلط في ٢ يونيو ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ٣٠٩

(٢) استئناف مختلط في ١١ يونيو ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٣٤٩

(٣) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ١٤٧

(٤) استئناف مختلط في ١٤ يونيو ١٨٩٩ المجموعة ١٢ ص ٢٨٨

رفض دعوى الحراسة بالرغم من وجوده، وحجته في ذلك أن الحراسة القضائية اجراء تحفظى قصد منه المحافظة على حقوق الملكية الفردية والحقوق العينية المتفرعة عليها، وليست وسيلة من وسائل التنفيذ فلا يصح للدائن أن يطلب وضع مال مدينه تحت الحراسة القضائية حتى ولو اتفق معه على ذلك فى سند الدين (١) — وقال البعض الآخر بصحة هذا الاتفاق لعدم مخالفته للنظام العام أو الآداب العامة أو القانون وبأنه يجب على المحاكم تنفيذه بمجرد اخلال المدين بالالتزام الخاص به بعد بحث فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضى بوضع العقار تحت الحراسة أم لا وبأنه يجوز للدائن المرتهن رهنا عقاريا طلب وضع العين المرهونة تنفيذا لهذا الشرط بمجرد تقصير المدين فى الوفاء (٢) — وقرر ثالث بصحة هذا الاتفاق إلا أن لقاضى الحراسة سواء أكانت المحكمة الموضوعية أم قاضى الأمور المستعجلة البحث بالرغم من وجوده فيما إذا كانت هناك ضرورة تقضى بوضع العقار تحت الحراسة القضائية أم لا ، فإذا وجد الضرورة قضى بالحراسة والا فيرفض الدعوى بالرغم من وجود الشرط (٣) وتواجد الضرورة إذا خشى على حقوق الدائن على العقار من عدم تنفيذ الشرط الخاص بوضعه تحت الحراسة القضائية — إما لكون ادارة المدين للعقار سيئة بدرجة يترتب معها التقليل من قيمته كترك مبانيه تتداعى وتسقط بدون اجراء اصلاح فيها وإما لأن قيمة العقار قلت عن مبلغ الدين وفوائده التى تراكت بسبب اتخاذ المدين طرق المماطلة والتسويق فى الدفع — وهذا الرأى هو الراجح والمعمول به فى القضاء المختلط . ونرى الأخذ به لمطابقته للعدالة والقانون — واتباعا لهذا الرأى قضت المحاكم المختلطة بأن الاتفاق الحاصل بين البائع والمشتري على وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية فى حالة التأخير فى دفع الثمن لا يمنع قاضى الحراسة سواء أكانت المحكمة موضوعية أم قاضى الأمور المستعجلة من الحكم برفضها إذا لم تكن ثمة ضرورة تقضى بوضع العين المبيعة تحت الحراسة

(١) طنطا أهلى استئنافى فى ٢٨ مايو ١٩٣٠ المحاماه ١١ ج ٢ ص ٨١ رقم ٤٤

(٢) استئناف مختلط فى ٩ مايو ١٩٣٤ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٤ رقم ٣٦٥ واستئناف أهلى

فى ١٠ اكتوبر ١٩٣٣ المحاماه عدد ١٠ السنة ١٤ ص ٦٨٤ رقم ٣٥٣

(٣) استئناف مختلط فى ٧ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤ ومصر أهلى مستعجل

فى ٢٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٦ سنة ٦ رقم ٩

القضائية كأن يكون حق البائع في الثمن مضموناً بالامتياز المقرر على العين التي يديرها المدين بطريقة حسنة ليس عليها أى مطعن (١)

٨٠٠ — ولا يمنع من الحكم بالحراسة في هذه الحالة كون الدائن المرتهن أو صاحب حق الامتياز لم يتخذ اجراءات تنفيذية على العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة أو كونه أهل المدين في الدفع مدة قبل الالتجاء الى طلب الحراسة أو كون اجراءات الحجز العقارى موقوفة لأى سبب كان (٢) أو كون المدين تنازل له عن ايجارات بعض محلات في العقار المذكور (٣)

## الفصل الثانى عشر

وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية

تحقيقاً لمبدأ إلحاق الثمار بالعقار

٨٠١ — يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية في قانون المرافعات الأهلى وعلى تسجيل محضر الحجز في القانون المختلط إلحاق إيراد العقار المقصور نزعه من تحت يد المدين وثمراته به من وقت التسجيل ، بمعنى أن ثمرات العقار تعتبر من وقتها كثمرته توزع معه على الدائنين ( مواد ٥٤٥ مرافعات أهلى و ٦٢٣ مختلط )

٨٠٢ — ويستفيد من ذلك الدائنون المرتهنون رهناً تأمينياً للعقار المنزوع ملكيته أو أصحاب حق الاختصاص عليه فقط بشرط أن تكون تسجيلاتهم على العقار سابقة على تسجيل التنبيه

٨٠٣ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للدائن المرتهن أو صاحب حق

---

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه ١٩٢٣ الجازيت نوفمبر ١٩٢٣ ص ٢٧ رقم ٤١ و ٢٥ يونيه ١٩٢٢ الجازيت

مايو ١٩٢٥ ص ١٣٣ رقم ٢٢٠ و ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٤

(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٩ و ٩ مايو ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٨٥

٨ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٩ و ٨ يناير ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧١ و ١١٩

(٣) استئناف مختلط في ٩ مايو ١٩٣٤ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٤ رقم ٣٦٥



الاختصاص في هذه الحالة طلب وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لمبدأ إلحاق العقار بالثمار فقرر البعض بعدم جواز ذلك إطلاقاً وحثه في ذلك .

أرو : أن الحراسة إجراء تحفظي يقصد منه المحافظة على شيء متازع على ملكيته أو على حيازته لمصلحة مالكة الحقيقي أو لمصلحة صاحب الحق في حيازته حتى يتبين ويقضى له به وليست وسيلة لاستيناء الديون ، فلا يجوز نزع شيء من أموال المدين من تحت يده بغير رضائه وتسليمه للغير لإدارته لمصلحة دائنيه إلا إذا قبل هو أن يتخلى برضائه عن عين معينة لتسليمها لدائنيه في صورة رهن حيازي

ثانياً : عدم وجود نص في القانون الأهلي مثل نص المادة ٦٢٢ مرافعات التي تخول للدائن الحاجز مهما كانت صفته عادياً أو مرتبها طلب وضع الأعيان المحجوز عليها تحت الحراسة القضائية بمجرد تسجيل محضر الحجز إذا كانت إدارة المدين لها غير مأمونه

ثالثاً : أن القانون أباح للدائن الذي ييده سند رسمي فوق ماله من حق نزع ملكية أموال مدينه الحق في التنفيذ على إيراد وثمار العقار بالحجز على الأجرة المستحقة لدى الغير أو بالحجز على نفس العقار<sup>(١)</sup> وقال البعض الآخر بجواز وضع العقار تحت الحراسة القضائية إذا توافر ركن الضرر من ترك المدين المنزوعة ملكيته يستغل العقار بنفسه لا بالتأجير للغير ويتصرف في إيراده لإضراراً بالدائن طالب نزع الملكية الذي لا يمكنه في النهاية بسبب عسر المدين وقلة ثمن العقار الحصول على حقه كاملاً بعد طول اجراءات التقاضي التي تعاصر دعوى البيع<sup>(٢)</sup> وقال ثالث بجواز وضع العقار تحت الحراسة القضائية في جميع الأحوال سواء أكان العقار مؤجراً أم منزرعاً بمعرفة المدين وذلك لتحصيل غلته وإيداعها في خزانة المحكمة

---

(١) استئناف أسبوط في ٢٧ إبريل ١٩٢٧ محاماه ٧ ص ٨٨٥ رقم ٥٠٥ واستئناف مصر في ٨ ديسمبر

١٩٣٢ محاماه ١٣ رقم ٤٢٦

(٢) استئناف اهلي في ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ محاماه ٨ ص ١٨١ رقم ٣٤ . و ٤ إبريل ١٩٢٩ المحاماه ٩

ص ٨٥٤ رقم ٤٧٠

محافظة على حقوق الطرفين وتنفيذا للمركز القانوني الوارد في المادة ٥٤٥ هـ مرافعات المترتب على تسجيل التنبيه (١)

٨٠٤ — ونرى الأخذ بهذا الرأي الأخير للأسباب الآتية :

أولاً — ان معنى إلحاق الإيرادات والثمار بالعقار هو اندماجها في ثمنه من وقت تسجيل تنبيه نزاع الملكية في القانون الأهلي وجعل الثمار من حق الدائن المرتهن رهناً تأمينياً أو صاحب حق الاختصاص وحده وله بمقتضى القانون الحصول عليها عند التوزيع كضمن العقار سواء بسواء وينشأ عن ذلك ان له الحق في اتخاذ كل ما يراه من الطرق التحفظية للمحافظة عليها باعتبارها جزءاً من دينه المفضل قبل المدين ومن ذلك وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية خصوصاً وأن القانون المدني لم يحدد حالات الحراسة وتركها لتقدير القاضي

ثانياً — لأن المقصود من الحراسة في هذه الحالة المحافظة على إيراد العقار وثمراته المتنازع عليها بين الدائن المرتهن وبين المدين

ثالثاً — لأن التفرقة بين حالة تأجير العقار المنزوع ملكيته للغير وحالة عدم تأجيره وانتفاع المدين به شخصياً وإمكان وضعه تحت الحراسة في الحالة الأخيرة فقط استناداً على نص المادة ٥٤٦ هـ من قانون المرافعات التي تقرر إجراءات معينة تتخذ قبل المستأجرين للحجز تحت يدهم على الغلة بمجرد الانذار — تفرقة لا سند لها في القانون لأن مجرد كون القانون قد كفل للدائن المرتهن طريقاً مخصوصاً للحصول على غلة العقار منه تنفيذاً لحقه المنصوص عليه في المادة ٥٤٥ هـ مرافعات لا يمنع من التجائه إلى طريق آخر نص عليه القانون في الاجراءات التحفظية عموماً وهو إمكان وضع الأعيان تحت الحراسة القضائية محافظة على حقوق كل من له مصلحة عينية أو شخصية عليها لعدم الحظر على ذلك والدائن المرتهن هو وحده ذو المصلحة الحقيقية فيه

(١) استئناف أهلي في ١٩ فبراير ١٩٢٧ محاماه ص ٦٨٥ رقم ٤٢٩ ومصر أهلي في ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ مجموعة رسمية ٢٨ رقم ١٣٨ ص ٢٦٨ واستئناف أهلي ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ محاماه ٥ ص ١٢١ رقم ١١٩ و ٤ ماير ١٩٢٥ محاماه ٥ ص ٧٤٥ رقم ٢ و ٥ نوفمبر ١٩٣٣ محاماه ١٣ ص ٧١٧ ومصر أهلي - سجل في ٣ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية ١٧ السنة ٦ ص ٩

رابعاً — لأن وضع العقار تحت الحراسة القضائية لا يؤثر مطلقاً على حقوق المستأجرين للعقار قبل المؤجر أو على انتفاعهم به، وكل ما هنالك أنه يوحد الإدارة ويجعلها من حق شخص معين أمين الطرفين وأمين القضاء مهمته تحصيل الغلة وإيداعها في خزانة المحكمة حتى يفصل نهائياً في إجراءات نزاع الملكية والبيع

خامساً — لأن القول بانطباق القاعدة المذكورة في حالة وجود ثمار للعقار وهذا يكون فقط في حالة تأجير العقار للغير أو في حالة زراعته بمعرفة المدين إن كانت أرضاً زراعية قول غير سديد لمخالفته لعموم نص المادة ٥٤٥ مرافعات الذي لا يحتمل مثل هذه التفرقة

سادساً — لأن المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط التي لا مثيل لها في الأعمال التي تنص على اعتبار المدين حارساً قضائياً على العقار المحجوز عليه من وقت تسجيل محضر الحجز وعلى أحقية الدائن الحاجز أياً كان عادياً أو مرتبهاً في طلب تعيين حارس قضائي على العقار بدلاً منه إذا أتى أعمالاً من شأنها الإضرار بحقه لادخل لها بقاعدة إلحاق الثمار بالعقار التي يستفيد منها الدائن المرتهن أو صاحب حق الاختصاص فقط والمنصوص عنها في المادة ٦٢٣ مرافعات مختلط

سابعاً — إن القول بضرورة توافر ركن الخطر لقبول الحراسة منافية لقاعدة إلحاق الثمار بالعقار التي يحق بمقتضاها للدائن المرتهن الحصول على غلة العقار المنزوع ملكيته وتوزيعه كالثمن دون المدين المنزوعة ملكيته

٨٠٥ — ولا يمنع من الحكم بالحراسة كون الشيء المنزوع ملكيته والمطلوب وضعه تحت الحراسة حصة شائعة في عقار معين مملوك لآخرين ففي هذه الحالة يجوز وضع الحصة فقط تحت الحراسة القضائية على أن تكون علاقة الحارس مع باقي الشركاء كعلاقة المدين المنزوعة ملكيته في كيفية الانتفاع بها بالتأجير أو بطريق قسمة المهايأة فإذا استحال على الحارس الانتفاع بفعل الشركاء الآخرين فيجب في هذه الحالة وضع جميع العقار تحت الحراسة القضائية على أن تودع حصة المدين في الربيع في خزانة المحكمة ويوزع الباقي على الشركاء الآخرين كل بحسب نصيبه (١)

---

(١) استئناف مختلط في ٢٠ يونيو ١٩٣٤ المجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٦ رقم ٣٦٩ وعكس ذلك استئناف مختلط في ٢٠ أبريل ١٩٣٢ نفس المرجع رقم ٣٧٢ وقرر بعدم جواز وضع حصة شائعة محجوز عليها تحت الحراسة القضائية إذا لم تكن هناك قسمة مهايأة بين الشركاء.

٨٠٦ — ولا يجوز للدائن العادى فى الأهلى طلب وضع العقار المنزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لمبدأ إلحاق الثمار بالعقار لاختصاص الثمار بالدائن المرتهن رهناً عقارياً أو صاحب حق الاختصاص فقط

### مبحث

فى هل تختص المحاكم الأهلية أو المختلطة فى الحكم بتعيين  
حارس على شىء متنازع عليه إذا كان الفرص منه  
إيقاف تنفيذ أمر إدارى

٨٠٧ — لا تختص المحاكم الأهلية أو المختلطة بالنسبة لوظيفتها بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتأويل أو الغاء أو إيقاف تنفيذ أمر أو قرار إدارى (١) كما لا يجوز لها التعرض لصحة الأمر الإدارى بطريق مباشر أو غير مباشر بأى شكل كان سواء بحكم قاطع فى موضوع الخصومة أو بقرار مؤقت (٢) وعلى ذلك فلا تختص بالمحكم فى دعاوى حراسة من شأنها تعطيل تنفيذ أمر إدارى أو التعرض لصحته

واتباعاً لهذا رأى قضت المحاكم المختلطة بعدم اختصاصها بالنسبة لوظيفتها فى الحكم بتعيين حارس قضائى على حفائر لاستخراج العاديات وما بها من محتويات منها بناء على طلب شخصاً كان مرخص له بالحفر عند حصول نزاع بينه وبين وزارة الأشغال ترتب عليه صدور قرار وزارى بسحب الترخيص منه واستيلاء الحكومة على الحفائر لإتمام عملية الحفر بمعرفة موظفيها لما فى الحكم بذلك من تعطيل وإيقاف لتنفيذ القرار الإدارى الصادر بسحب الرخصة من جهة مختصة به طبقاً للقانون وطبقاً لشروط الترخيص واللوائح المتعلقة باستخراج العاديات (٣)

٨٠٨ — أما إذا كان إجراء الحراسة لا يتعرض لأمر إدارى بالصحة أو البطلان

---

(١) مصر مختلط فى ٢٢ يناير ١٨٩٠ المجموعة ٢ ص ٣٣٨

(٢) مصر مختلط فى ٢ إبريل ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ ص ٢٩٣

(٣) استئناف مختلط فى ٢ إبريل ١٩٢٤ الجازيت يونيه ١٩٢٤ ص ١٦٤ رقم ٢٦٥ فى قضية الحراسة التى رفعها ورثة اللورد كارنارفون على الحكومة بخصوص حفائر توت عنخ آمون



ولا يترتب عليه ايلاف تنفيذه أو تعطيله فتختص المحاكم بالحكم به وعلى ذلك. فتختص المحاكم المدنية بالحكم بتعيين حارس قضائي على زراعة محجوز عليها ادارياً بمعرفة الادارة وفاء للاموال المستحقة على صاحب الأرض لجمعها وبيعها وايداع الثمن في خزانة المحكمة حتى يقضى في موضوع الغاء الحجز من المحكمة المختصة أو بتعيين حارس قضائي على أدوات ومهمات ومركبات شركة (هنا شركة الترامواي). لانتفاء مدة الترخيص المصرح لها فيها بالاستغلال واليولة الاستغلال للحكومة عند حصول نزاع بين الشركة والحكومة على قيمة الأدوات والمهمات والمركبات التي استولت عليها الحكومة تنفيذاً لعقد الترخيص (١)

## الفصل الثالث عشر

### اجراءات الحراسة

#### الفرع الاول

سلطة المحكمة عند الفصل في دعاوى الحراسة

٨٠٩ - لقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم قاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة عند الفصل في دعاوى الحراسة بمعنى أنها مسألة اختيارية له. أن يقضى فيها بالقبول أو الرفض طبقاً لما يراه حافظاً لحقوق الطرفين ولا لوم ولا تريب عليه في ذلك (٢)

#### الفرع الثاني

كيفية طلب الحراسة

٨١٠ - تطلب الحراسة عادة تبعاً لنزاع موضوعي قائم أمام المحكمة بخصوص.

(١) قرار قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في ٢٦ مايو ١٩٢١ الجازيت ١٢ ص ٢٩ رقم ٥٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني فرنسي نبذة ٨٥ وما بعدها وأوبري وروج ٤ ص ٣٢ ولوران.

ج ٢٧ نبذة ١٧٣ وأحكام النقض الفرنسية في ١٦ مارس ١٨٣٤ و ٢٨ أبريل ١٨١٣ المشار إليهما فيه

الحقوق والأموال المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية. إنما يجوز طلبها بصفة أصلية عند عدم وجود نزاع قضائي في الموضوع كما سبق ذكره.

٨١١ — والحكم الصادر برفض الحراسة مؤتت لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بمعنى أنه يمكن العدول عنه من نفس المحكمة التي أصدرته والحكم بالحراسة بالرغم من وجوده إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية وظهرت وقائع جديدة لم تكن موجودة وقت الحكم الصادر بالرفض أو إذا حصل تعديل في مركز طرفي الخصومة القانوني أو في مركز أحدهما (١).

٨١٢ — وعلى ذلك فلا يمنع من الحكم بالحراسة من المحكمة المختصة صدور حكم استئنافي بإلغاء حكم ابتدائي صدر بتعيين حارس تبعاً لنزاع موضوعي فصل فيه إذا بني حكم الإلغاء على عدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بالنسبة لمركز الاختصاص أو لنوع القضية لعدم فصله في موضوع الحراسة (٢).

## الفرع الثالث

### ما تشمل الحراسة

٨١٣ — تشمل الحراسة الشيء الأصلي المتنازع عليه وتوابعه . ولا داعي للنص على التوابع في الحكم الصادر بالحراسة لأن دخولها تحت الحراسة مع الشيء المتنازع عليه يحصل بقوة القانون (٣).

٨١٤ — وعلى ذلك فوضع عقارات تركت تحت الحراسة القضائية يشمل المنقولات الموجودة فيها المملوكة للورث حتى ولو لم ينص الحكم على وضعها تحت الحراسة وكذلك وضع محل شركة تحت الحراسة يشمل الأدوات والبضائع وباقى المنقولات الموجودة بالمحل وهكذا ، ويتعين على الحارس عند الاستلام في هذه

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني فرنسي نبذة ٩٠ واستئناف محتلط في ١٤ ديسمبر ١٩١٧ المجموعة

٣٠٠ ص ٣٤ وآخر في ٦ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ٨٧

(٢) تعليقات على المادة ١٩٦١ مدني فرنسي دالوز نبذة ٩١ ورين Rennes في ٦ يولييه ١٨١٩ المشار اليه فيها

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني نبذة ٩٣

الحالة جرد المنقولات بحضور طرفي الخصومة وعمل قوائم بها أو إعادة جردها من جديد على القوائم المعمولة عنها أصلاً (١)

٨١٥ — ولا يعتبر من التوابع العقارات المؤجرة من الغير لمصلحة الأموال الموضوعة تحت الحراسة فلا يجوز إدخالها في الحراسة لمجرد كون المؤجر رفض تأجيرها لطالب الحراسة ثانية (٢)

## الفرع الرابع

منه الذي يقوم بتعيين الحارس

٨١٦ — تنص المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي على جواز تعيين الحارس بمعرفة الطرفين ان اتفقا على شخص معين للحراسة — أما إذا اختلفا فيحق للحكمة في هذه الحالة القيام بتعيين الحارس طبقاً لما تراه صائناً لحقوق الطرفين ومصلحتهما (٣) ولم يرد نص في المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط على ذلك إلا أن ذلك لا يمنع من الأخذ بالنص الوارد في المادة الفرنسية لأن طرفي الحراسة أدري بمصلحتهما من الغير ويحتي لهما لذلك الاتفاق على الشخص الذي يرتضيانه للحراسة

## الفرع الخامس

منه الذي يمكن تعيينه حارساً

٨١٧ — اختلف في فرنسا في جواز تعيين أحد الطرفين حارساً على الشيء المتنازع عليه ، فقال البعض بإمكان تعيين أحد الطرفين في الحراسة ان رأى القاضي ذلك (٤) وقرر البعض الآخر عكس ذلك وعدم جواز تعيين أحد الطرفين في الحراسة وبأنه يتعين أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين مستقلاً عنهما ليس له مصلحة في الشيء

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني نبذة ٩٤ ورين Rennes في ٢٢ ديسمبر ١٨١٨ المتارالها

(٢) مصر أهلي مستعجل في ٢٧ اغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٠ ص ٩

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ١ وبودري لاكتنري وقاهل نبذة ٢٨٩

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ١٧

محل النزاع (١) والسبب في ذلك عدم وجود نص في المادة ١٩٦٣ مدني يبيح تعيين أحد الطرفين المتخاصمين في الحراسة

٨١٨ — أما في مصر فتتص المواد ٤٩١ مدني أهلي و ٦٠٠ مختلط على جواز تعيين أحد الأخصام المترافعين في الحراسة فللقاضي في مصر أن يعين أحد الطرفين في الحراسة كما له أن يعين أجنبياً عنهما فيها

٨١٩ — ويمكن تعيين أحد الطرفين في الحراسة إذا لاحظت المحكمة فيه الكفاءة في الإدارة والاستقلال في العمل وأنه يمكنه القيام بمأموريته على الوجه الأكمل الصحيح بنزاهة وأمانة خصوصاً إذا كان يقبل الحراسة بغير أجر وكانت قيمة الشيء المتنازع عليه زهيدة لا تتحمل مصاريف الحراسة الباهظة (٢)

٨٢٠ — ولا يؤثر على تعيين أحد الطرفين في الحراسة منازعة الطرف الآخر في ذلك وعدم رضائه عن هذا التعيين إذا ظهر للمحكمة عدم جدية الملعون الموجهة إلى الحارس وأن في تعيينه صالحاً للجميع (٣)

٨٢١ — أما إذا كانت مصالح الطرفين متضاربة وبينهما من المنازعات والخصومات ما يشكك في وجود الاستقلال والنزاهة في كل منهما فيجب أن يكون الحارس أجنبياً عن الطرفين (٤)

٨٢٢ — ولا يؤثر على حق المحكمة في تعيين أجنبي في هذه الحالة كون أحد الأخصام معيناً وصياً من المجلس الحسبي على الأخصام القصر أو كون بعض الخصوم اتفقوا على تعيين واحد منهم في الحراسة (٥)

٨٢٣ — وتعين الحارس الاجنبي يكون عادة من بين الخبراء المقررين المشهود لهم بالنزاهة والذمة والاستقامة والاستقلال أو أي شخص آخر تراه المحكمة حائزاً لهذه الصفات

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ١٩ وتولوز في ١٣ مايو ١٨١٢ المشار اليه فيها

(٢) استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٥٨ و ١٣ يناير ١٩٣٢ المجموعة

٤٤ ص ١١٣

(٣) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٥

(٤) مصر أهلي مستعجل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٠ المحاماه عدد ٢ سنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨

(٥) مصر أهلي مستعجل في ١٩ أكتوبر ١٩٣٥ السابق الاشارة اليه



## مبحث

### في كيفية تعيين الحارس على الشركات ومحال التجارة

٨٢٤ — الأصوب في هذه الحالة تعيين الشريك القائم بأعمال الادارة حارساً قضائياً على الشركة لما في تنصيب أجنبي لا يدري شيئاً عن أعمال الشركة وعن كيفية ادارتها من خطر على حقوق الجميع وتعطيل للادارة

٨٢٥ — واذا استوجب الحال تعيين أجنبي في الحراسة فيعين مع المدير أو الشريك القائم بالادارة على أن يختص الأخير بأعمال الادارة من بيع وشراء وملاحظة العمال في المحل وخلافه، ويختص الأول بمراقبة أعمال الادارة عن كسب وباستلام أثمان المبيعات والاذن بصرف المبالغ اللازمة لاستمرار الادارة (١)

## مبحث

### في هل يمكن تعيين امرأة حارسة قضائياً

٨٢٦ — الرأي المعمول به في فرنسا هو عدم جواز تعيين امرأة حارسة قضائياً لمنافاة مركزها الاجتماعي مع وظيفة وطبيعة أعمال الحارس التي لها بعض خصائص الصفة العمومية (٢)

٨٢٧ — أما في مصر فلو أن المحاكم تسير على جواز تعيين المرأة في الحراسة أسوة بالقوامه والوصاية لاختلاف مركزها القانوني عنه في فرنسا إلا أننا نرى قصر التعيين على الحالات الضرورية فقط التي لا يمكن فيها تعيين شخص آخر خلفها في الحراسة للسبب الذي يرتكن اليه الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا ولما في

(١) استئناف مختلط في ١٥ يناير ١٩٣٠ و ٢٢ أبريل ١٩٣٠ المجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٠

و ٣٩٣ رقم ٣٣٨ و ٤٤٣

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ٢٥

أعمال الحراسة من متاعب ومشاق يصعب على المرأة تحملها — ولما أظهره العمل في هذه الحالات من أنها تترك الإدارة في يد آخر وكيل عنها لتعذر قيامها بها على الوجه الصحيح

## الفرع السادس

### طبيعة وظيفة الحارس

٨٢٨ — الحارس أمين القضاء وأمين الطرفين مأموريته المحافظة على حقوق الطرفين وصياتتها من العبث بها حتى الفصل فيها من المحكمة وله بذلك صفة عمومية مستمدة من القاضي الذي عينه (١)

## الفرع السابع

### الحراسة اختيارية وليست الزامية للحارس

٨٢٩ — لا يلزم شخص على قبول الحراسة رغما عنه مهما كانت الطريقة التي عرضت بها عليه فاذا عين شخص حارسا قضائيا بغير علمه أو بغير موافقته فله أن يعتذر عن قبول الحراسة أو أن يقبلها ولا يجوز في حالة الرفض ارغامه على قبولها بل يتعين تعيين آخر خلافه (٢)

٨٣٠ — ويوجد في فرنسا جداول للحراس القضائيين تجعل للمحاكم بعض السلطة عليهم فاذا اعتذر أحد منهم عن قبول الحراسة فللمحاكم بحث اعتذاره وتقديره لا لرفضه والحكم باستمراره في الحراسة — وإنما لمحو اسمه من جدول الحراس القضائيين أو لاستمراره مدرجا فيه (٣) — أما في مصر فالحال غير ذلك في المحاكم المختلطة والاهلية فلا توجد جداول للحراس القضائيين بل يعينون عادة عند عدم الاتفاق من بين الخبراء المقررين في الجدول فاذا اعتذر أحد منهم عن قبول الحراسة

---

(١) التعليقات على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ٢٢ وما بعدها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ٢٦

(٣) التعليقات ن ٢٨ دباريس في ١٧ يناير ١٨٨٩ سيري ١٨٨٩ ج ٢ ص ٢٣٠

فلا يمكن للمحاكم شطب اسمه من جدول الخبراء وكل ما هنالك أنها تراعى عدم تعيينه حارساً في المستقبل

## الفصل الرابع عشر

### التزامات الحارس.

٨٣١ — على الحارس التزامات قبل البدء في أعمال الحراسة وأخرى أثناء قيامه بها وثالثة بعد انتهائها

### الفرع الأول

#### التزامات الحارس قبل البدء في أعمال الحراسة

٨٣٢ — يجب على الحارس قبل البدء في أعمال الحراسة أن يجرد المنقولات الموضوعة تحت الحراسة القضائية ويعمل بها قوائم بحضور الطرفين أو يعيد جردها على القوائم المحررة أصلاً (١)

### الفرع الثاني

#### التزامات الحارس أثناء الحراسة

٨٣٣ — التزامات الحارس أثناء الحراسة تنحصر في صيانة الأموال محل الحراسة. وفي إدارتها طبقاً للحكم الصادر بتعيينه حارساً حتى تنتهى مأموريته ويتسلمها منه من يحكم لصالحه من الخصام في النزاع الموضوعي

٨٣٤ — ويجب على الحارس أن يحافظ على الأموال محل الحراسة كمحافظة المالك على ملكه مع مراعاة طبيعة الأموال المذكورة وما تتطلبه من أعمال لصياتها فإذا كانت مبان فيتعين عليه إجراء الإصلاحات الضرورية اللازمة لصيانتها وحفظ كيائها

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٢٠ ورين Rennes في ٢٣ ديسمبر ١٨١٨ المشار إليها فيه.

ومنعها من السقوط والتداعي وإذا كانت الآلات أو بضائع أو منقولات فيجب عليه عمل ما يلزم لحفظها ومنعها من التلف وإذا كان بها بعض العطب فيجب عايه العمل على منع ازدياد (١)

٨٣٥ — ويجب على الحارس أن يكون في إدارته مستقلا عن الأخصام مراعيًا مصالحهم جميعا بغير تمييز بين البعض والآخر أو انحياز لفريق منهم دون الآخر فلا يحق له توكيل أحدهم في إدارة الأموال المنوط بحراستها أو منازعة بعضهم في حق ثابت له عليها أو الانحياز لفريق ضد الآخر في دعاوى مرفوعة منه (٢)

### مبحث

#### في مسؤولية الحارس امام طرفي الخصوم

٨٣٦ — وتعين الحارس يكون إما بأجر أو بغير أجر، ففي الحالة الأولى يسأل أمام طرفي الخصوم عن تقصيره اليسير. أما في الحالة الثانية فيسأل عن تقصيره الجسيم فقط (٣) وإذا بدد أو تصرف في أموال الحراسة أو في إيراداتها فيعتبر خائنا للأمانة ويعاقب طبقا لنص المادة ٢٩٦ عقوبات أهلى

### مبحث

#### في مسؤولية الحارس امام الغير

٨٣٧ — الحارس غير ملزم بالاتفاق من ماله الخاص على إدارة الأموال محل الحراسة (٤) فإذا لم يتواجد المال اللازم للإدارة وقت استلامها ولم يمده أحد من الخصوم بشيء منه فيجوز له الاقتراض من الغير بفوائد معقولة أو بغير فوائد

(١) استئناف مختلط في ٢٩ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤، ص ٩٠

(٢) استئناف مختلط في ٣ سبتمبر ١٩١٥ الجازيت يناير ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٥

(٣) تطبيقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى نبذة ٣٩

(٤) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ١١٦



ليتمكن من ادارة عيان الحراسة على الوجه الصحيح على أن يعتبر المبلغ المقترض ضمن مصاريف الحراسة (١)

٨٣٨ — وإذا ارتكب الحارس خطأ غير متعمد في سبيل حسن الادارة وجلب المنفعة لأصحاب الأموال فمن العدالة أن تتحمل الحراسة تعويض الضرر الذي قد يحصل بسبب هذا الخطأ كما إذا رقت بعض الموظفين أو العمال الموجودين في أعيان الحراسة تقليلاً للمصاريف ورفع عليه العمال المفصولون دعاوى قضى عليه فيها بالتعويض فيجب أن تتحمل الحراسة مبلغ التعويض المقضى به عليه بسبب ادارته التي كان يرمى منها صالح أصحاب الأموال (٢)

## الفرع الثالث

### التزامات الحارس بغير انتهاء الحراسة

٨٣٩ — يجب على الحارس عقب انتهاء الحراسة أن يسلم الأموال التي كانت في عهده لمن قضى له بها من الأخصام أو لمن أصبح صاحب الحق عليها (٣) وأن يعطيه جميع الأوراق والمستندات والأحكام الخاصة بها كعقود الأيجار التي حررها مع المستأجرين والأحكام التي استصدرها ضدهم أثناء الحراسة وأوراق التنفيذ الخاصة بها وإن يقدم له كشفاً بالإيراد والمنصرف والباقي طوال مدة الحراسة ويرفقه بمستندات الصرف والفواتير التي يؤكد

٨٤٠ — وإذا كان حق الأخصام في ريع أموال الحراسة محل نزاع وكلف الحارس في حكم الحراسة بحفظه عنده حتى يفصل في موضوع النزاع فيتعين عليه تسليمه لمن قضى لصالحه في الخصومة ، فمثلاً إذا قضى بالحراسة على عين مبيعة بناء على طلب البائع لرفع دعوى بفسخ عقد البيع لعدم قيام المشتري بالتزاماته وحكم في الدعوى

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٤٤ وما بعدها واستئناف مختلط في ١٧

فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٤٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٥٠

الآخيرة لصالح البائع فيجب على الحارس أن يسلم اليه ما حصله من الربح من تاريخ تنفيذ حكم الحراسة حتى يوم تسليمه اليه بعد خصم مصاريف الحراسة طبعاً (١)  
٨٤١—ولا يشترط لرفع يد الحارس عن الادارة صدور حكم يقضى بالتسليم في مواجته (٢)

## الفصل الخامس عشر

### آثار حكم الحراسة

أولاً — على أقلية أصحاب الأموال

٨٤٢—لا يترتب على تعيين حارس قضائي أى تأثير على حقوق الشخص المحكوم بوضع أمواله عقارية كانت أو منقولة تحت الحراسة القضائية أو على أهليته المدنية عليها فلا يزال بالرغم من الحراسة هو المالك لها ويحق له وحده رفع الدعاوى العينية وكافة الدعاوى الأخرى الخاصة بالحراسة عدا القضايا المتعلقة بالادارة وكل ما هنالك أن ادارتها وصيانتها تصبح من حقوق غيره بالشروط التى يعينها حكم الحراسة (٣)

٨٤٣—ويجوز للمالك اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التحفظية قبل الحارس للمحافظة على حقوقه فله أن يرفع مثلاً دعوى باثبات حالة الزراعة القائمة على الأرض محل الحراسة والموجودة فى المخازن وتقدير قيمتها ليكون على بينة من أعمال الحارس فى الادارة وليتمكن من الرجوع عليه بالتعويضات إذا ثبت من جانبه اهمال أو تقصير أو سوء نية فى عمله (٤)

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٥١ و ليون فى ٢٣ يونيه ١٩٣١ المشار اليه فيها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٥٢ ورن فى ٢٢ أغسطس ١٨١٢ المشار اليه فيها

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى نبذة ٥٥ - ٥٦ ومصر أهلى مستعجل فى ٣٠ ابريل ١٩٣٥

الجريدة القضائية العدد ١٩ سنة ٦ ص ١٣

(٤) ستناف مختلط فى ٦ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٣٧

٨٤٤- وترفع على المالك وحده جميع الدعاوى المتعلقة بالأموال محل الحراسة — عدا الخاصة بالإدارة — ويسأل وحده فيها وعلى ذلك فيختصم وحده في دعوى تعويض رفعها شخص أصيب من جراء سقوط إحدى درجات المنزل المملوك إليه لوجود عيب في البناء

#### ثانياً — على حقوق الدائنين

٨٤٥- لا يترتب على الحكم الصادر بالحراسة كالحكم الذي يصدر بالافلاس منع الدائنين من حق المقاضاة الانفرادي أو من اتخاذ طرق التنفيذ التي يرونها ضد المدين شخصياً بل لهم بالرغم من صدور حكم الحراسة أن يتخذوا اجراءات التنفيذ على أموال المدين وفي مواجهته دون الحارس — من نزع ملكية عقاراته أو الحجز التنفيذي على منقولاته ويبيع كل ذلك للحصول على حقوقهم قبله (١)

٨٤٦- وفي حالة تعيين حارس قضائي على العين المحجوز على محصولاتها لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة بل الواجب في هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير (٢)

#### ثالثاً : على التصرفات والأعمال القانونية الصادرة من المالك

##### عن الأموال محل الحراسة قبل صدور الحكم بها

٨٤٧- الحراسة اجراء تحفظي مؤقت القصد منه صيانة الحقوق من العبث بها حتى الفصل في موضوعها من المحكمة ولا يؤثر الحكم بها على التصرفات والأعمال القانونية الصادرة من المالك عن الأموال محل الحراسة قبل صدور الحكم بها فانها تبقى سليمة بالرغم منه — ولا يؤثر تنفيذ حكم الحراسة على صحة هذه التصرفات أو على كيانها وعلى ذلك فلا يبطل الرهن الحيازي إذا تسلم الحارس العين المرهونة من

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نذرة ٥٧ وما بعدها واستئناف مختلط في ٢١ مارس ١٩٢٣ الجازيت عدد نوفمبر ١٩٢٣ ص ٢٧ رقم ٣٠ و ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ الجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٩ رقم ١٢٧ ومصر أهلى مستعجل في ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٩ سنة ٦ ص ١٣

(٢) النقص الأهلى في ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ جريدة قضائية عدد ١٥٣ ص ١١٠

تحت يد الدائن المرتهن بل يبقى صحيحاً حافظاً لآثاره القانونية (١)

#### رابعاً — بالنسبة للمارس

٨٤٨ — بمجرد صدور الحكم بالحراسة يضحي الحارس هو الشخص الوحيد الذي يحق له إدارة الأموال محل الحراسة والعمل على صيانة حقوقها قبل الغير والتقاضى بشأنها فيما يتعلق بأعمال الحراسة (٢)

٨٤٩ — ولا يعطى حكم الحراسة للحارس حقوقاً على الأموال محل الحراسة أكثر من حقوق مالكيها وعلى ذلك فلا يحق له مثلاً طلب استلام مبان مقامة على قطعة أرض على اعتبار أنها داخلة في الحراسة إذا صدر حكم لوضعي اليد عليها في مواجهة المالكين بحبسها تحت يدهم حتى يدفع الآخرون قيمة التكاليف التي يقدرها الخبير (٣)

## الفصل السادس عشر

### سلطة الحارس ومداهها Pouvoir du sequestre

٨٥٠ — الحكم الصادر بالحراسة إما أن يعين سلطة الحارس ومداهها والأعمال التي يجوز له القيام بها — وإما أن يغفل الإشارة إلى ذلك

### الفرع الأول

اغفال الحكم الصادر بالحراسة عن ذكر سلطة الحارس ومداهها

٨٥١ — الحراسة القضائية وسيلة تحفظية القصد منها صيانة الحقوق والأموال المتنازع عليها وعدم العبث بها حتى يفصل قضاء الموضوع في شأنها، فبديهي أن تكون مأمورية الحارس العمل على تثبيت هذا الغرض أى صيانة الأموال

(١) استئناف مختلط في ١١ يونه ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٣٤٩

(٢) استئناف مختلط في ١١ مايو ١٩٣٣ المجموعة ٥٥ ص ٢٧٩

(٣) استئناف مختلط في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٢



أو الحقوق المتنازع عليها وإدارتها إدارة طيبة وحفظ ثمراتها أو ايداعها في خزانة المحكمة أو توزيعها على أرباب الشأن ان لم يكن ثمت نزاع في حق كل منهم وفي نصيبه فيها أو دفع دين الدائنين منها أو غير ذلك طبقا لما يأمره به الحكم (١)

٨٥٢ — وقد اختلف فيما اذا كان يجوز له في هذه الحالة تأجير الأعيان محل الحراسة بدون موافقة أصحاب الأموال أو أخذ أمر من القضاء بذلك فقال البعض بعدم أحقيته في ذلك اطلاقا وبأنه يجوز فقط لأصحاب الأموال القيام بعملية التأجير فان اختلفوا عليها فيتعين على الحارس عرض الأمر على القضاء وأخذ اذن منه بالتأجير (٢) وقال البعض الآخر بأحقيته في التأجير بشرط موافقة أصحاب الأموال فان اختلفوا فيجب عليه استصدار أمر من القاضي (٣) — وقال ثالث ورأيه الراجح والمعمول به بأنه يجوز له تأجير الأموال محل الحراسة لمدة قصيرة بدون موافقة أصحاب الأموال وبغير الحصول على أمر من القاضي لأن التأجير في هذه الحالة من أعمال الإدارة العامة التي يجوز للحارس اجراؤها بطبيعة عمله ووظيفته حتى ولم ينص الحكم على تخويله ذلك (٤)

٨٥٣ — واذا أجرى بعض الشركاء في الأموال محل الحراسة تأجيرها بغير رضا الباقين فلا تعتبر هذه الاجارة نافذة بالنسبة للحارس ويحق له طلب طرد المستأجر من الأعيان وتأجيرها لخلافه (٥)

٨٥٤ — ويجوز للحارس طلب طرد أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة اذا كان في وجودهم فيها عرقلة لأعماله وعدم تمكنه من تنفيذ حكم الحراسة على الوجه الصحيح وذلك بدعوى ترفع أمام محكمة الموضوع لا القضاء

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٦٥ و ٦٦ ولوران ج ٢٧ نبذة ١٨٣ والنقض الفرنسي في ١٧ يناير ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥ ج ١ ص ١١

(٢) لوران ج ٢٧ نبذة ١٨٣ واستئناف مختلط في ٢٦ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ٢٩

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ٦٩ وبروكسل في ٢١ نوفمبر ١٨٦٧ المشار اليه فيها

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني نبذة ٧٠ وتولوز في ٢٦ ابريل ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٤ ج ٢ ص ٥٥٦ وبودري لاكتري وقامل نبذة ١٢٩٨

(٥) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ١٨ وبروكسل في ١١ نوفمبر ١٨١٩ المشار اليه فيها

المستعجل كما سبق ذكره عند الكلام على اختصاص القضاء المستعجل في طرد  
الواضع اليد على العقار بدون سبب (١)

٨٥٥- ويتعين على الحارس عند التأجير أن يتبع الطريقة المعتاد اتخاذها في مثل  
هذه الاحوال أى الاشهار عن التأجير في الجرائد وخلافه وأن يكون التأجير  
بالمزايدة وللشخص الذى قدم أكبر فته من الايجار وأقوى ضمان لحفظ الحقوق  
في الايجار فاذا خالف ذلك وأجرى التأجير بطريق الممارسة فيعتبر مسئولاً عن  
الاضرار التى تنشأ لأصحاب الاموال بسبب ذلك الا اذا أثبت بأدلة مقبولة أنه كان  
معذوراً في عدم اتباعه طريقة التأجير بالمزاد العلنى بسبب مركز الاعيان محل  
الحراسة وطبيعة الاهالى في البلدان الكائنة بها الاعيان من اعتيادهم على استئجار  
الاعيان مجزأة وعدم تمكن أحد من الخارج من وضع اليد عليها اذا ما طرح  
التأجير في المزاد (٢)

٨٥٦- ويحق للحارس صرف المبالغ اللازمة للقيام بأعمال الصيانة اللازمة  
الضرورية لحفظ الاعيان محل الحراسة بشرط عدم التغالى فيها واذا لم توجد أموال  
تحت يده للاتفاق منها ولم يمدده أصحاب الاعيان بشيء ما فيجوز له الاقتراض  
من الغير بفائدة أو بغير فائدة للقيام بالاصلاحات اللازمة بدون أخذ اذن  
من القضاء (٣)

٨٥٧- انما لا يجوز له صرف مبالغ لغير أعمال الصيانة الضرورية بغير  
إذن من القضاء أو بغير موافقة أصحاب الشأن كاجراء تحسينات في الاعيان  
أو اجراء عمل من أعمال الزينة لخروج ذلك عن طبيعة مأموريته وعن السلطة  
المحولة له بمقتضاها (٤)

٨٥٨- ويحق له تحصيل الربح من المستأجرين ومقاضاة من يتأخر منهم عن

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى نبذة ٧٢ ورين Rennes في ٢٣ ديسمبر ١٨١٨ المشار اليه  
فيها ويراجع البند ٥٣٥ من الكتاب

(٢) استئناف محتلط في ٢٦ ابريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٨٧

(٣) استئناف محتلط في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩

(٤) استئناف محتلط في ١٩ يونيه ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٨٨

السداد وتوقيع الحجوز التحفظية على الزراعة وطلب الايجار المتأخر أو فسخ التعاقد للاخلال بالوفاء.

٨٥٩ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للحارس عمل صلح مع مستأجرى الأعيان الموضوعة تحت الحراسة والتنازل لهم عن بعض أو كل الايجار المتأخر في نظير مبلغ معين يدفعونه — فقرر البعض بعدم أحقيته في ذلك لأن مأموريته وقتية لا تتعدى أعمال الإدارة العادية وأعمال الصيانة فلا يجوز له بأى حال من الأحوال إجراء صلح مع المستأجرين من مقتضاه التنازل لهم عن بعض أو كل الايجار المتأخر في ذمتهم لما في إجراء ذلك من معنى التصرفات التى لا تدخل في حدود سلطة الحارس (١) وقال البعض الآخر بعكس ذلك وبإمكانه القيام بالصلح إذا رأى فيه مصلحة لأصحاب الأموال محل الحراسة على اعتبار ان الصلح في هذه الحالة إجراء لازم لحسن الإدارة خصوصاً وأن أصحاب الشأن ممنوعون عن ذلك بمجرد صدور حكم الحراسة الذى يمنعهم من القيام بأى عمل من الأعمال المتعلقة بالإدارة (٢)

٨٦٠ — ونرى الأخذ بهذا رأى لوجهته ولمطابقته للنطق والصواب على ألا يتعدى الحارس فى إجراء الصلح حدود الإدارة الحسنة فلا يتنازل عن مبالغ يمكنه الحصول عليها باتخاذ إجراءات تنفيذية مثلاً على مستأجر ملئ وعلى أن يكون ذلك تحت مسؤوليته فيحق لأصحاب الشأن محاسبته عليه بعد ذلك ان تجاوز فيه الحد أو أجراه عن إهمال وعدم تبصر أو روية

٨٦١ — وأذا كانت الأعيان الموضوعة تحت الحراسة مؤجرة من قبل فلا يجوز للحارس الاستيلاء على الزراعة القائمة عليها بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستأجرين فاذا استولى على الزراعة فيكون ذلك تحت مخاطرته ومسؤوليته قبل المستأجرين (٣)

٨٦٢ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز للحارس الطعن فى عقود الايجار

(١) استئناف مختلط فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٩ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٥ رقم ٤٤٩

(٢) استئناف مختلط فى ٢ يونيه ١٩١٩ الجازيت ١٠ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٧٧ رقم ٢٩٩

(٣) استئناف مختلط فى أول ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٦ رقم ٤٢١

الصادرة من أصحاب الأموال بطريقة صورية إضراراً بالدائنين المعين في الحراسة بناء على طلبهم فقرر البعض بعدم أحقيته في رفع دعوى بطلان هذه العقود (١) وقال البعض بالعكس وبأحقيته في رفع دعوى البطلان محافظة على حقوق الدائنين الذين عين في الحراسة بناء على طلبهم — والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به (٢) وإذا لم يطعن على عقود الأيجار بشيء ما فيتعين على الحارس احترامها والاختذ بها وتنفيذها (٣)

٨٦٣ — وإذا استبدل حارس بآخر للطعن على تصرفاته فيجب على الحارس الجديد أن يحترم عقود الأيجار الصادرة من سلفه حتى يفصل من القضاء ببطلانها بحكم نها تي (٤)

٨٦٤ — وإذا تأخر المستأجرون في سداد الأيجار ولم يكن تحت يد الحارس مال يتمكن به من الانفاق على الدعاوى الواجب رفعها عليهم وتعذر عليه الحصول على قرض لاجراء ذلك فلا مسئولية عليه في التأخير في رفع الدعاوى ، اللهم إذا أنذره أصحاب الأموال بالقيام بها وقدموا له المال اللازم للتقاضى بشأنها (٥)

٨٦٥ — ويجوز للحارس أن يستعين تحت مسئوليته بالموظفين اللازمين له للقيام بالمأمورية التي كلف بها (٦) فيحق له استخدام ناظر سابق على الوقف الموضوع تحت حراسته إذا أنس منه الكفاءة والأمانة بعد تخفيض الأجر الذي كان يتقاضاه أثناء النظارة (٧)

٨٦٦ — وإذا تعين حارس على الوقف فهو الوحيد الذي له الحق في تمثيل الوقف في الدعاوى التي ترفع منه وعليه بشأن الإدارة دون الناظر المعين عليه (٨)

(١) استئناف مختلط في أول مايو ٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٧٣

(٢) استئناف مختلط في ٦ مارس ٩٢٣ المجموعة ٣٥ ص ٢٦٥

(٣) استئناف مختلط في ٢١ يونيو ١٩١٦ المجموعة ٢٨ ص ٢٤٩

(٤) استئناف مختلط في ٥ أبريل ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٤٩

(٥) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٩١٦ المجموعة ٢٩ ص ١١٦

(٦) استئناف مختلط في ١٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ١٦٧

(٧) استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٢٠ المجموعة ٣٢ ص ١٩٦

(٨) استئناف مختلط في ١٣ أبريل ١٩٢٦ المجموعة ٣٨ ص ٦٤٨



٨٦٧ — وإذا تعين حارس مع آخرين على أعيان موقوفة فلا يجوز له الانفراد بالادارة وحده بل يتعين عليه مشاركة الآخرين له فيها فلا يحق له أن يتصرف وحده في بيع المحصولات الخاصة بالوقف (١)

٨٦٨ — وإذا تعين حارس على أموال تركة لحصول نزاع بين الورثة وبعضهم على الادارة فلا يجوز له استلام المبالغ التي يستحقها المورث قبل مدينه المفلس والواردة في التفليسة إذا لم ينص في الحكم على تخويله هذا الحق (٢)

## الفرع الثاني

### تدريب سلطة الحارس في حكم الحراسة

٨٦٩ — وإذا نص الحكم الصادر بالحراسة على سلطة الحارس ومداه فيتعين عليه مراعاة ذلك عند القيام بأموريته ، ولحكمة الموضوع إذا قضت بالحراسة تبعاً لنزاع قائم أمامها أن توسع في اختصاص الحارس طبقاً لما تراه (٣) بشرط ألا تتعدى في حكمها الأعمال المتعلقة بالادارة (٤) فلها أن تصرح للحارس باستلام الديون التي لأصحاب الأموال قبل الغير واعطاء المخالصات الخاصة بها والقيام بشطب الرهون والاختصاصات المأخوذة على العقارات ضماناً لهذه الديون (٥)

٨٧٠ — إنما لا يجوز للحارس رفع دعوى على المدين بالمطالبة بفوائد يدعى استحقاقها على الدين لتعلق ذلك بحق للدائنين أصحاب أموال الحراسة وحدهم فإذا رفع دعوى من هذا القبيل فلا تقبل منه لعدم وجود صفة له في رفعها ولا يصححها تداخل الدائنين بعد ذلك فيها (٦)

---

(١) استئناف محتلط في أول ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ٥٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٧٤ وايون في ١٨ ابريل ١٨٧٤ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٩٥

(٣) التعليقات على المادة ١٩٦٣ نبذة ٧٦

(٤) التعليقات على المادة ١٩٦٣ نبذة ٨١ وبودري لاكتنري وفاهل نبذة ١٣٠١

(٥) التعليقات على المادة ١٩٦٣ نبذة ٧٧ وليون في ٢٠ يولي ١٨٦٩ المشار اليها

(٦) التعليقات على المادة ١٩٦٣ نبذة ٧٨

- ٨٧١— ويجوز التصريح للحارس بسداد الديون المستحقة حالا على أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة والتي قد يترتب على التأخير في سدادها ضرر بحقوق الآخرين أو بنفس الأعيان الموضوعة تحت الحراسة كالأموال والفوائد المتأخرة على الديون المقررة على الأعيان أو مصاريف الدعاوى المحكوم بها عليهم وغيرها (١)
- ٨٧٢— وإذا نص في حكم الحراسة على أحقية الحارس في زراعة الأتبان الموضوعة تحت الحراسة أو في تأجيرها بالمزاد العلني فلا يجوز له تأجيرها بطريق الممارسة إلا إذا أثبت أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استغلال الأتبان فإذا أقدم على شيء من ذلك فيجوز للحاكم إبطال التأجير الحاصل منه (٢)
- ٨٧٣— ولا يعتبر الحارس متعدياً حدود مأموريته إذا أجرى أعمالاً أو تصرفات لصالح أصحاب الأموال محل الحراسة لم ينص عليها الحكم في المأمورية وكان يتعذر على الآخرين القيام بها بسبب بعدهم عن البلاد الكائنة بها الأعيان وعدم امكانهم الرجوع إليها لقوة قاهرة منعتهم من ذلك كوقوع حرب مثلاً خصوصاً إذا كان الوكيل المعين منهم لإدارة الأعيان في أثناء غيابهم غير مخول له إجراء شيء من هذه التصرفات (٣)

## الفرع الثالث

أُمتنع من الأعمال التي لا يجوز للحارس إجرائها

- ٨٧٤— لا يجوز للحارس اتخاذ إجراءات نزع ملكية على عقارات مديني الحراسة أو رفع الدعاوى العينية بجميع أنواعها سواء تعلقت بالملكية أو بوضع اليد أو خلافه (٤) أو رفع دعاوى إبطال التصرفات الحاصلة من أصحاب الأموال محل الحراسة وإنما يحق له الانضمام إلى الدائنين في هذه الحالة (٥)

(١) النقض الفرنسي في ٩ مايو ١٨٩٩ دالوز ٩٩ ج ١ ص ٣٦٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ ديسمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ٤٥

(٣) استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٩٢٠ المجموعة ٣٢ ص ١٩٦

(٤) استئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٦٥ و ٦ يونيو ١٩٠١ المجموعة ١٣

ص ٣٦٠ و ٢٣ مارس ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ١٨٢

(٥) استئناف مختلط في ٦ يونيو ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٣٦٠

- ٨٧٥ — وإذا قضى بتعيين حارس قضائي على أموال تركة فلا يجوز له رفع دعوى بىطلان عقد بيع وفائي صدر من المورث للغير عن بعض أعيان التركة<sup>(١)</sup>
- ٨٧٦ — ولا يحق للحارس رهن كل أو بعض الأعيان محل الحراسة بأى حال من الأحوال ولأى سبب كان كما لا يجوز له اجراء أى تصرف فيها كالبيع أو المعاوضة أو خلافه
- ٨٧٧ — ولا ترفع على الحارس الدعاوى العينية المتعلقة بالأعيان محل الحراسة كما لا تتخذ ضده اجراءات نزع الملكية الحاصلة عنها<sup>(٢)</sup>
- ٨٧٨ — وإذا تعين حارس على أموال تركة فلا يجوز لأحد الورثة اختصاصه وحده فى دعوى نفقة يطلب فيها دفع مبلغ من استحقاقه شهرياً دون إدخال باقى الورثة<sup>(٣)</sup>
- ٨٧٩ — ولا يجوز للحارس التقاضى عن مستأجرى الأعيان الموضوعة تحت الحراسة إلا بتوكيل خاص منهم بذلك وعلى ذلك فلا يحق له عمل إشكال بالنيابة عنهم فى تنفيذ حكم صدر بمرسى مزاد الأعيان المذكورة على آخر بغرض منعه من الاستلام<sup>(٤)</sup>

## الفصل السابع عشر

### حقوق الحارس

#### الفرع الاول

##### الاجبر

- ٨٨٠ — للحارس الحق فى المطالبة بأجر فى مقابل القيام بأعمال الحراسة إذا لم

---

(١) استئناف مختلط فى ٢٩ يناير ١٩١٤ سنة ٢٦ ص ١٩٠

(٢) استئناف مختلط فى ٤ فبراير ١٩٣٢ الجازيت عدد يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢ رقم ٤٠٠

(٣) استئناف مختلط فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ المجمودة ٢٥ ص ٤٤

(٤) استئناف مختلط فى ١٤ سبتمبر ١٩١٣ الجازيت فى ١٠ أكتوبر ١٩١٣ ص ٢٢٥ رقم ٤٧٣

ينص في الحكم الصادر بتعيينه على خلاف ذلك ويقدر الأجر بحسب أهمية العمل الذي قام به وبحسب الصعوبات التي صادفته في أثناء مأموريته وقيمة الأعيان الموضوعة تحت الحراسة ومقدار المسؤولية التي تتطلبها إدارتها على الوجه الصحيح<sup>(١)</sup> وتقدر كأتعاب الخبراء ومصاريف الشهود بأمر يصدر على عريضة من القاضي الذي فصل في موضوع النزاع أو من القاضي الذي حكم بتعيين الحارس إذا لم يعرض النزاع لسبب من الأسباب أمام المحكمة<sup>(٢)</sup>

### مبحث

#### فيمن يلزم باتعاب الحارس

٨٨١- لا يخلو الحال من إحدى حالتين : الأولى أن تكون دعوى الموضوع لا تزال قائمة ولم يفصل فيها بعد : الثاني أن يكون قضى فيها لمصلحة أحد الخصام فتمى الحالة الأولى يجوز للحارس مطالبة كل واحد من الخصام باتعابه خصوصاً إذا كانت الحراسة لمصلحة الجميع كحالة الحراسة الموضوعة على أعيان مشتركة بسبب حالة الشيوع بين الشركاء<sup>(٣)</sup> كما يحق له الرجوع بها على الخصم طالب الحراسة وحده<sup>(٤)</sup> أما في الحالة الثانية فيلزم بها من كسب الدعوى<sup>(٥)</sup> - وقد اختلف في الحالة الأولى على طبيعة التزام الخصوم بالأتعاب فقرر البعض بأنهم يلتزمون بطريق التضامن أسوة بالحراسة<sup>(٦)</sup> وقال البعض الآخر بعكس ذلك وبأنه لا تضامن إلا بنص صريح في القانون<sup>(٧)</sup>

(١) استئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٩٢٤ المجموعة ٢٧ ص ٦٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٨٩ وما بعدها

(٣) استئناف مختلط في ٧ يونيو ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٣٢٠

(٤) استئناف مختلط في ٢٨ فبراير ١٩٢٠ المجموعة ٣٢ ص ٣٧٩ و ٢٥ نوفمبر ١٩٢٠ المجموعة

٣٣ ص ٣٨ وأول فبراير سنة ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ ص ٣٤٤

(٥) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٩٢ وقضى باشا زغلول مدني ص ٣١٥ ويقول بالزام

من يحكم عليه بالمصاريف أيضاً بها

(٦) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٩١ وبودري لاكتنري وفاهل نبذة ١٣٠٣

(٧) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ٩٣ وبودري نبذة ١٣٠٣



## الفرع الثاني

### مصاريف الحراسة

- ٨٨٢— الأصل أن للحارس الحق في الرجوع على الخصم الذي آلت إليه ملكية الأموال الموضوعة تحت الحراسة بالمصاريف التي أنفقها في صيانة وحفظ هذه الأموال وبالمبالغ التي اقترضها من الغير في سبيل ذلك
- ٨٨٣— ولا يؤثر على حقه في مطالبة الخصم المذكور بالمصاريف حصول طعن بطريق النقض على الحكم الصادر لمصلحة الخصم (١)
- ٨٨٤— أما إذا كانت دعوى الموضوع لا تزال قائمة ولم يفصل فيها بعد بحكم نهائي فيجوز للحارس الرجوع على أي واحد من الخصام بهذه المصاريف (٢) واتباعا لهذا الرأي قضى بحق الحارس المعين على حصان متنازع على ملكيته بين شخصين في دعوى لم يفصل فيها بعد في الرجوع على أي واحد منهما بالمصاريف التي أنفقها في حفظ الحصان وصيانيته (٣)

## الفرع الثالث

### هو الحارس في فهم الاتعاب والمصاريف من ريع

### الأموال محل الحراسة

- ٨٨٥— ويجوز للحارس خصم الاتعاب والمصاريف من ريع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة ولا يؤثر على حقه في ذلك كون البعض من الخصام هو الذي تسبب بفعله من وضع الأعيان تحت الحراسة القضائية، وعلى ذلك فإذا قضى بتعيين حارس قضائي على أعيان مشتركة بسبب النزاع الحاصل بين الشركاء على الإدارة أو بسبب استئثار أحد الشركاء بالإدارة بغير موافقة الآخرين فيجوز للحارس خصم اتعاب

(١) النقض الفرنسي في ٢٧ فبراير ١٨٥٩ دالوز ٥٩ ج ١ ص ١٧١

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبرة ٩٥ وبودرى لاكتري السابق الإشارة إليه

(٣) النقض الفرنسي في ٢٧ فبراير ١٨٥٩ دالوز ٥٩ ج ١ ص ١٧١

ومصاريف الحراسة من ريع هذه الأعيان مع أحقية الشريك أو الشركاء الذين لم يتسببوا في الحراسة في الرجوع بحصتهم في الاتعاب على الباقيين بدعوى أمام محكمة الموضوع (١)

٨٨٦ — وإذا كانت الحراسة موضوعة على وقف بسبب مديونية أحد المستحقين فيه فيلتزم المدين المستحق بمصاريف الحراسة واتعاب الحارس دون باقي المستحقين كما سبق ذكره

## الفرع الرابع

من الحارس في ميسر الأموال محل الحراسة

لاستيفاء الاتعاب والمصاريف

٨٨٧ — ويحق للحارس طبقاً لنصوص المواد ٦٠٥ مدني أهلي و ٧٣١ مختلط حبس الأموال محل الحراسة تحت يده حتى يستوفي كامل اتعابه والمصاريف الضرورية واللازمة التي انفقها على الأموال أثناء حراسته (٢)

٨٨٨ — وحق الحبس مطلق يجوز للحارس اجراؤه على العقارات الموضوعة تحت الحراسة وعلى المنقولات الموجودة بها ولا يؤثر على الحق المذكور كون مبالغ الاتعاب والمصاريف غير معينة المقدار اذ يكفي لصحته أن تكون محققة الوجود - ويتوافر ذلك بمجرد قيام الحارس باجراء المصاريف وبمرور وقت في الحراسة يستحق عنه الاتعاب حتى ولو لم يصدر حكم نهائي في قيمة الاتعاب وفي مقدار المصاريف (٣)

٨٨٩ — ولا يؤثر حق الحبس على طلب استبدال الحارس من الحراسة وتعيين آخر خلافه فيها ويحق للاخير بالرغم من ذلك استلام الأموال الموضوعة تحت

---

(١) استئناف مختلط في ٢٦ يناير ١٩٣٣ الجازيت عدد يولييه ١٩٣٤ ص ٣٢٦ رقم ٣٩٧

(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت رقم ٢٨٥ سنة ٢٤ ص ٣٢٨ رقم ٣٩٩ وتعليقات

دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٩٨

(٣) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ السابق الإشارة اليه

الحراسة من الحارس الأول على أن يحبس تحت يده من الربيع ما يوازي قيمة اتعاب ومصاريف الحارس المذكور حتى يفصل القضاء بشأنها (١)

٨٩٠ — ودين الحارس في الاتعاب والمصاريف ممتاز من ثمن الأموال الموضوعة تحت الحراسة عملاً بنص المادة ٦٠٣ مدني أهلي و ٧٢٩ مختلط و ٢١٠٢ فرنسي (٢)

## الفصل الثامن عشر

### الاعمال القانونية التي يجريها الحارس مع الغير بشأن الأموال الموضوعة تحت الحراسة

٨٩١ — يجب على أصحاب الأموال عند انتهاء الحراسة احترام جميع الأعمال القانونية التي تدخل في سلطة الحارس والتي أجراها مع الغير بشأن الأموال محل الحراسة كالتأجير وخلافه

٨٩٢ — وإذا كانت الأعمال المذكورة محل طعن جدي أمام المحاكم فيتعين عليهم اعتبارها حتى يفصل نهائياً في الدعاوى المرفوعة بشأن ذلك — كما يتعين على أصحاب الأموال القيام بتنفيذ التعهدات الأخرى التي التزم بها الحارس للغير بشأن الحراسة (٣)

٨٩٣ — فإذا قضى مثلاً بتعيين حارس قضائي على عين متنازع عليها مع أحقية واضع اليد عليها في طلب إنهاء الحراسة بتقديم ضمان مالي أو شخص تعتمده المحكمة فيتعين على واضع اليد في هذه الحالة اعتماد جميع الأعمال القانونية التي يجريها الحارس في الفترة بين تنفيذ حكم الحراسة وبين استلامه العين بعد القيام بتنفيذ شرط

(١) استئناف مختلط في ٣ يناير ص ١٩٣٤ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ٣٢٦ رقم ٢٩٦

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٩٩ و ١٠٠

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ١٠١ وبوردو في ٢٧ يولييه ١٨٣٠

المشار إليه فيها

الضمان ولا يجوز له بأى من الأحوال طلب ارجاء تنفيذها حتى الفصل نهائياً في دعوى الموضوع (١)

٨٩٤— وإذا قضى بالغاء حكم صدر بالحراسة على منقولات مستأجر للتأخير في سداد الايجار لعيب في الشكل أو لبطلان في الاجراءات السابقة على الحكم فلا يعنى المستأجر المتأخر في الايجار من دفع ايجار المكان الذى وضعت فيه المنقولات بمعرفة الحارس أثناء الحراسة للمحافظة عليها تنفيذاً للحكم الابتدائى الصادر بالحراسة وكذلك لا يعنى من المصاريف التى تستحق على هذه المنقولات بعد صدور الحكم بالالغاء إذا أُنذر باستلامها ورفض ذلك بحجة التزام المؤجر بها وحده (٢)

## الفصل التاسع عشر

### اتهاء الحراسة

٨٩٥— دعوى الحراسة إما أن ترفع تبعاً لنزاع قائم أمام المحكمة بخصوص موضوع الحقوق الموضوعة تحت الحراسة — وإما أن ترفع بصفة مستقلة عن أى نزاع كان كالتى توضع على الاموال المشتركة بسبب حالة الشروع وعدم الاتفاق على الادارة على توحيدها في شخص واحد من الشركاء فتنتهى في الحالة الأولى بالفصل في موضوع الحقوق — اما في الحالة الثانية فتقضى بزوال الاسباب التى أوجبت بالحراسة كاجراء فرز وتجنيب بين الشركاء بطريق الاتفاق والتراضى — أو حصول قسمة مهايأة وانتفاع بينهم اختصاص بمقتضاها كل منهم بجزء معين من الاموال الموضوعة تحت الحراسة القضائية للانتفاع بها حتى يفصل من المحكمة في دعوى الفرز والتجنيب التى رفعت بعد ذلك

٨٩٦— وسواء كانت الحراسة قضى فيها تبعاً لنزاع قائم أمام القضاء أم قضى فيها بصفة مستقلة فيجوز العدون عنها والحكم بانتهائها إذا حصل تغير مادي في وقائع الدعوى أو في

(١) بوردو في ٢٧ يولييه ١٨٣٠ السابق ذكره

(٢) النقض الفرنسى في ١٢ ابريل ١٨٦٩ دالوز ٦٩ ج ١ ص ٦٢٤



مركز طرفي الخصومة القانوني الذي كان قائماً وقت الحكم بالحراسة باعتبارها اجراء مؤقتاً تحفظياً صرفاً يجوز العدول عنه في احدى هاتين الحالتين أيضاً

وليس للمحكمة عند الفصل في دعوى انتهاء الحراسة أن تبحث من جديد في أوجه النزاع التي بنيت عليها الحراسة وما إذا كانت مؤدية لها أم لا، وإنما يدور بحثها حول أمر واحد فقط وهو ما إذا كانت أسباب الحراسة زالت من عدمه والدليل على ذلك، وإذا كانت لا تزال قائمة فهل حصل تغيير مادي أو قانوني في مركز طرفي الخصومة بعد الحكم الصادر بالحراسة يمكن معه العدول عن هذا الحكم؟ (١)

٨٩٧— فإذا بنيت الحراسة على حالة الشروع القائمة بين أصحاب الأموال وعدم الاتفاق على الإدارة بسبب ذلك فتبقى مادام الشروع قائماً بالفعل، ولا يؤثر على ذلك عدم رفع دعوى القسمة من الشريك الذي صدر لصالحه حكم الحراسة خصوصاً إذا كان النزاع على الإدارة مستحكماً للحلقات بين الشركاء (٢).

٨٩٨— أما إذا بنيت الحراسة على قيام دعوى قسمة بين الشركاء فيجوز الحكم بانتهائها حتى ولو لم يفصل في دعوى القسمة إذا أمكن كل واحد من الشركاء الانتفاع بنصيبه خصوصاً إذا مضى وقت طويل على وجود دعوى القسمة في المحكمة وكان عدم الفصل فيها يرجع إلى تلاعب بعض الاخصام واستفادتهم من الحراسة بوضع يدهم وخدمهم على الأموال المشتركة (٣).

٨٩٩— وكون الحارس المعين من المحكمة لم يقيم بمأموريته على الوجه الأكمل لا يؤدي إلى إنهاء الحراسة الأمر الذي لا يحصل إلا بفض النزاع الذي قامت الحراسة على انقاضه وإنما يمهّد إلى اقالة الحارس من الحراسة واستبداله بآخر إذا لا يمكن عقلاً نسبة خفوق الحراسة في ذاتها إلى خطأ الحارس المعين بل يجب لذلك التدليل على زوال أسبابها أو انعدام السبب الذي بنيت عليه (٤) ولا يمنع من الحكم بانتهاء الحراسة لزوال الأسباب التي أدت إليها وجود سبب آخر تقدم به

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥ -

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥ -

(٣) استئناف مختلط في ٢٠ أبريل ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٧٢ -

(٤) استئناف مختلط في ١١ يناير ١٩٣٣ المجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٩ رقم ٢٧٨ -

المدعى عليه إذا كان هذا السبب لم يطرح أمام المحكمة وقت الحكم بالحراسة ويختلف كلية عن الأسباب التي قضى بمقتضاها بالحراسة بل يتعين على المدعى عليه في هذه الحالة رفع دعوى جديدة بالحراسة إن أراد ذلك

## الفصل العشرون

### طلب استبدال الحارس

٩٠٠— إذا لم يقيم الحارس بأموريته على الوجه الصحيح طبقاً للحكم الصادر بتعيينه فيجوز لكل من طرفي الخصومة استبداله بغيره

٩٠١— وإذا تعين المدين حارساً من المحضر على المنقولات أو على البضائع المحجوز عليها وفاء لا يجاز متأخر عليه فلا يجوز استبداله بغيره لمجرد كون الحاجز رأى ذلك استناداً على حق الحاجز المخول له في قانون المرافعات من أنه هو الذى يرشح للحراسة أولاً من يراه من الأشخاص الذين يثق بهم خصوصاً إذا كان مركز المدين وتجارته وقيمة الأشياء المحجوز عليها وضالة المبلغ المحجوز من أجله لا تبرر طلب استبدال الحارس

٩٠٢— ولا يكفي لقبول دعوى استبدال الحارس كون الحارس المعين رفت بغير حق أحد العمال أو أحد الموظفين الذين يعملون في الأعيان محل الحراسة أو كونه رفض إعطاء أحد منهم شهادة باخلاء الطرف عند طرده من العمل (١)

٩٠٣— ولا يجوز للمحكمة عند الحكم في طلب استبدال الحارس أن تغير من المأمورية المبينة في حكم الحراسة الأول بل ينحصر عملها فقط في إقصاء شخص من الحراسة وتعيين آخر محله دون إجراء تغيير أو تبديل في المأمورية

٩٠٤— وإذا أجرى الحارس أعمالاً قانونية بشأن الإدارة بعد الحكم الصادر باستبداله فيعتبر في هذه الحالة أنه أجراها باعتباره فضولى وعلى ذلك فتعتبر قائمة

(١) استئناف مختلط في ١٨ يناير ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ١٦٧

الاييجارات التى أجراها الحارس المذكور مع الغير بخصوص الأعيان محل الحراسة حتى يحكم من القضاء بطلانها إذا اتضح له أنها عملت للاضرار بحقوق أصحاب الأموال (١)

٩٠٥ — ويجوز للمحكمة عند طلب استبدال الحارس أن تبقيه في الحراسة وتقيم معه آخر فيها إذا كان في ذلك مصلحة لطرفي الخصومة وكانت الطعون الموجهة للحارس مشكوك في جديتها

٩٠٦ — أما إذا اتضح عدم صحة الطعون المذكورة فلا محل في هذه الحالة من تعيين آخر معه في الحراسة لما ظهر في العمل من أن توحيد الإدارة في شخص فرد معين أولى من تجزئتها بين اثنين قد يختلفان عليها اختلافاً يؤدي الى زوال الغرض من الحراسة (٢)

٩٠٧ — ويجوز الحكم بإبدال حارس معين بأخر بآخر بغير أجر اتفاق عليه الخصوم حتى ولو لم يطعن على إدارة الأول بشيء ما اقتصاداً في مصاريف الحراسة

## الفصل الواحد والعشرون

### طلب اقالة الحارس نفسه من الحراسة

٩٠٨ — إذا رأى الحارس المعين بعد قبوله الحراسة أن أعماله لا تسمح بالتفرغ لها أو أنه لا يمكنه التغلب على الصعوبات والاشكالات التي يقيمها له أصحاب الأموال في سبيل تنفيذ حكم الحراسة على الوجه الصحيح فيجوز له طلب اقالته من الحراسة وتعيين آخر محله بدعوى يرفعها أمام المحكمة التي عينته أو أمام قاضي الأمور المستعجلة ان كان غيرها طبقاً لما سيأتى الكلام عليه بعد (٣)

---

(١) استئناف مختلط في ١٣ ابريل ١٩٢٦ المجموعة ٣٨ ص ٣٤٨

(٢) استئناف مختلط في ٧ ديسمبر ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ٧١

(٣) مصرأهلى مستعجل في ٣١ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٠ السنة ٦ ص ١٠

٩٠٩ — والمحكمة حرة في قبول طلب الاقالة وتعيين خلافة في الحراسة أو رفض الطلب<sup>(١)</sup>

٩١٠ — وتختلف هذه الدعوى عن طلب انتهاء الحراسة فلا يشترط فيها أن يكون النزاع الذي تسبب عنه اجراء الحراسة قد زال اذ يكفي فيها أن يثبت للمحكمة أن الحارس لا يمكنه التفرغ لأعمال الحراسة أو لا يمكنه تنفيذ الحكم الصادر فيها على الوجه الصحيح - إما لكونه في حالة من كبر السن لا يستطيع معها التغلب على الصعوبات التي يقيمها في طريقه الخصوم أو لأي سبب آخر تراه المحكمة مقبولا

٩١١ — وعلى ذلك فتقبل دعوى الاستقالة من الحراسة من حارس معين على وقف حتى يفصل نهائياً في النزاع المتعلق بالنظارة اذا كانت أعماله لا تسمح له بالاستمرار في الحراسة خصوصاً اذا كان النزاع الشرعى قضى فيه بحكم ابتدائي مشمول بالنفاذ وتمكن بمقتضاه الناظر المعين من استلام أعيان الوقف ونزعها من تحت يد الحارس<sup>(٢)</sup>

٩١٢ — وتمتاز هذه الدعوى عن طلب استبدال الحارس في أن الحارس هو الذي يطلب من المحكمة اقالته من الحراسة لأسباب شرعية جدية يراها قد تقبلها المحكمة أو قد ترفضها حتى ولو لم يكن هناك أي مطعن على ادارته، أما طلب استبدال الحارس من الحراسة فيقوم به الأخصام لتقصير الحارس المعين في القيام بمأموريته على الوجه الصحيح طبقاً للحكم القاضي بإقامته

## مبحث

### في كيفية رفع دعوى الحراسة

٩١٣ — وتطلب الحراسة بعريضة دعوى يختصم فيها جميع الأخصام المتنازعين ويبين فيها بوضوح تام الأعيان والأموال المطلوب وضعها تحت الحراسة ولا يبطل من عريضة الدعوى عدم تبيان الأعيان بها بوضوح تام إذا كانت

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نيزة ١٠٦ - ١٠٧

(٢) مصر أهلي مستعجل في ٣١ يناير ١٩٣٥ السابق الإشارة اليه



الأعيان المذكورة معروفة من الطرفين المتنازعين خصوصاً إذا كانت بعض المستندات المودعة بدوسيه القضية تشير إليها بجلاء (١)  
ولا يجوز الدفع بطلان عريضة دعوى الحراسة لعدم بيان العقارات بياناً كافياً لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية (٢)

### مبحث

#### في المحكمة المختصة نوعياً بنظر دعوى الحراسة

٩١٤ — الأصل أن المحكمة القائم أمامها النزاع الموضوعي هي المختصة بنظر دعوى الحراسة المرفوعة عن الأموال المتنازع عليها باعتبار أن الحراسة إجراء تحفظي متفرع عن النزاع الموضوعي ويجوز طلب الحراسة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية باعتباره من الإجراءات التحفظية الجائز تقديمها في أي حالة تكون عليها الدعوى لان أساسه الضرورة لدفع ضرر واقع أو محتمل أو المحافظة على حقوق يخشى عليها من الضياع ونحوه (٣)

٩١٥ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها عند الاستعجال أي إذا وجد خطر يستوجب تدخله وقضاؤه في الدعوى (٤)

---

(١) استئناف محتلط في ١٩ أبريل ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٣٧٣

(٢) استئناف محتلط في ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ عدد ١٨ ص ٣٨٩

(٣) استئناف اهلي في ١٣ ديسمبر ١٩١٧ في القضية ٣٨٦ سنة ٣٤ قضائية ولم ينشر بعد

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ٣

# الفضل الثاني والعشرون

## الفرع الأول

شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم

في دعاوى الحراسة وما يتفرع عنها

٩١٦ — يشترط لاختصاص قاضي الامور المستعجلة في نظر دعوى الحراسة كباقي القضايا الاخرى توافر الاستعجال فيها أى وجود خطر محقق على حقوق رافعها لا يمكن تعويضه إذا وقع أو درؤه بأجراءات التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده (١)

٩١٧ — ويختلف الاستعجال المذكور من جميع الوجوه عن المنفعة أو الضرورة التى تقضى بزعم الاموال أو الاعيان المتنازع عليها من تحت وادعائها فى يد حارس أمين الطرفين والقضاء والتى هى ركن من أركان الحراسة وذلك فى رتبة وجسامة الضرر الذى قد يلحق بحقوق رافع الدعوى إذ يكون شديداً فى الحالة الاولى بحيث يجب منعه بإجراءات سريعة مستعجلة — أما فى الحالة الثانية فيكفى لتوافره ووجوده قيام مصلحة لرافع الدعوى من انتزاع الاموال من تحت يد الواضع اليد عليها محافظة على حقوقه العينية عليها وصيانة لها من العبث بها حتى يفصل من القضاء فى موضوع الحق (٢)

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ وما بعدها ومرنيك ج ٢ ص ٣٦٩ نبذة ٥٦٢ وكبيره ج ٢ ص ٤٧٧ نبذة ٨٢٥ وما بعدها واستئناف مختلط فى ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ١٣ و ١ ديسمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٢٧ و ١٦ مارس ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٩٩

(٢) مرنيك ج ٢ ص ٣٦٩ واستئناف مختلط فى ١٥ مارس ١٩٣٠ الجازيت ديسمبر ١٩٣١ ص ٣٧٨ رقم ٤٢٨ ومصر أهلى مستعجل فى ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه عدد ٢ السنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦ واستئناف مختلط فى ٩ ديسمبر ١٨٩٦ المجموعة ٩ ص ٥١ و ٦ نوفمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٣ و ١٠ مارس ١٩١٥ الجازيت فى ابريل ١٩١٥ ص ٩٢ رقم ٢٣٢ و ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٦١ ٢ مارس ١٩٣٢ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٣٧١ واستئناف مصر الاهلية فى ٢٦ يناير ١٩٣٧ الجريدة القضائية عدد ١١ سنة ٨ ص ١١

٩١٨ — ولا يوجد الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل بعمل الخصوم ورغبتهم في الحصول على حكم على وجه السرعة بل يتولد من طبيعة الحق المطالب به ومن الظروف المحيطة بالدعوى أو من عمل الغير فيها وتصل اليه المحكمة من ظاهر وقائع الدعوى المطروحة أمامها أو من مناقشة الطرفين في الجلسة

٩١٩ — ولا يؤثر التأخير في رفع الدعوى على طبيعة الاستعجال اللاصقة بالحق المطالب به خصوصاً إذا حصلت وقائع جديدة في الدعوى بررت وجوده، وعلى ذلك فيختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى حراسة على وقف بسبب مديونية أحد المستحقين فيه حتى ولو تأخر الدائن في رفعها لمحاولته الحصول على دينه بالطريق الودى أو للبحث عن أموال للدين يمكن التنفيذ عليها (١)

٩٢٠ — وليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في صفة الاستعجال وعدمه أن يبحث في موضوع الدعوى وما إذا كان على صواب من عدمه بل يتعين عليه فقط أن يحكم على توافر الاستعجال من عدمه من ظاهر الوقائع المطروحة أمامه دون تعمق في بحث أصل الحق.

٩٢١ — ولا يكفي لتوافر الاستعجال وقيام اختصاصه اتفاق الخصام على اختصاص القضاء المستعجل وعلى رفع دعوى الحراسة أمامه لأن اختصاصه النوعي من المسائل المتعلقة بالنظام العام لا يجوز التعاقد على خلافه (٢)

٩٢٢ — ولا يؤثر على ولايته في الدعوى إذا توافر الاستعجال المبرر لاختصاصه قيام دعوى بالحقوق أمام محكمة الموضوع ابتدائية كانت أو استئنافية كما سبق ذكره (٣) ولا يشترط لقبول طلب الحراسة أمام القضاء المستعجل وجود نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو أي نزاع آخر بل يجوز للقضاء المستعجل أن يحكم بقبول

---

(١) استئناف مختلط في ٢٢ يونه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨٩ و ١٤ مارس ١٩٣٣ المجموعة

٣٥ ص ٢٩٠

(٢) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤

(٣) النقص الفرنسي في ٨ مارس ١٩١٦ دالوز ١٩١٦ ج ١ ص ١٣ واستئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣٠

الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤ و ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢١٢ و ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠

الجازيت يناير ١٩٣١ ص ٤٢ رقم ٦٦ و ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٣ و ٧٧ و ١٠

مارس ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٢٠٥

الطلب حتى ولو لم يوجد أى نزاع من هذا القبيل إذا تراءى له أن في اجابته صيانة  
لحقوق الطرفين باعتباره من الاجراءات التحفظية المؤقتة المنصوص عنها في المواد  
٢٨ مرافعات أهلى و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى (١)

٩٢٣ — وعلى ذلك فله أن يقضى بوضع عقار تحت الحراسة القضائية إذا امتنع  
المستأجرون عن دفع الايجار لتوقيع حجوز تحت يدهم من آخرين لاستلام الايجار  
من المستأجرين وصرف المصاريف الضرورية واللازمة لصيانة العقار وحفظ  
الباقى طرفه أو ايداعه في خزانة المحكمة حتى يفصل من المحكمة في موضوع صحة  
الحجوز المتوقعة تحت يد المستأجرين أو بوضع أطيان مؤجرة تحت الحراسة القضائية  
لاهمال المستأجر في زراعتها أو لتركها بوراً بما قد يؤثر على حقوق المؤجر في الايجار  
وعلى الأطيان نفسها أو بتعيين حارس قضائى على زراعة مستأجر متأخر في الايجار  
لجمعها وبيعها وحفظ الثمن عنده أو ايداعه في خزانة المحكمة حتى يفصل في دعوى  
المطالبة بالايجار المتأخر (٢). أو بوضع أموال شركة في التصفية تحت الحراسة  
القضائية لاستلام الايجار المستحق في ذمة مستأجرى أعيان الشركة إذا امتنعوا عن  
الدفع بسبب حصول معارضة من أحد الشركاء أو الغير (٣) أو بوضع أموال شخص  
تحت الحراسة القضائية بناء على طالب دائنه إذا كانت أمواله مثقلة بديون كثيرة  
تهدد بخاطر نزع الملكية وكانت ادارة المدين سـيئة بدرجة لا تمكن من الاعتناء  
بأمواله والمحافظة عليها (٤) أو بوضع العقار المرهون تحت الحراسة القضائية بناء  
على طلب الدائن المرتهن طالب نزع الملكية إذا أوقفت اجراءات نزع الملكية

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٧٠ نبذة ٥٦٣ وكيرييه ج ٢ ص ٤٧٨؛ وباريس في ٣١ اكتوبر ١٨٨٥ دالوز  
ج ٨٦ ص ١ و ١٢٤٢ واستئناف مختلط في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ١٣ و ٧ ديسمبر ١٨٩٣ المجموعة  
٦ ص ٥٨ و ٤ ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٢٦ و ١٣ يونيه ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٣٢ ومصر  
أهلى مستعجل في ١٩ اكتوبر ١٩٣٥ الحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٣١٥ رقم ٨٨

(٢) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩٢٦ الجازيت ديسمبر ١٩٢٦ ص ٢٩ رقم ٣١ و ٢٠ يونيه ١٩١٢  
الجازيت ٢ ص ١٩٤ وقضى بجواز تعيين الحارس طبقاً لنص المادة ١٣٦ مرافعات مختلط حتى ولو قضى  
بالغاء الحجز المتوقع على الزراعة في النظم الذى أجراه المستأجر عنه

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٦٤ والنقض الفرنسى في ١٤ مارس ١٨٨٢ دالوز ج ٨٣ ص ١ وباريس  
في ٢١ اغسطس ١٨٧٦ باندكت وسيرى ج ٧٦ ص ٣١٧ ودى بليم ج ٢ ص ٢٠٩ وبرتانج ٢ نبذة ٢٩؛  
(٤) النقض الفرنسى في ٢١ فبراير ١٨٩٩ دالوز ج ٩٩ ص ١ و ٢٤٥



لحصول معاوضة من المدين في التنيه متى أهمل الأخير في الإدارة وتأخر في سداد الأموال الأميرية المستحقة على الأموال وترتب على كل ذلك شروع الإدارة في اتخاذ إجراءات نحو الحجز على العقار خصوصاً إذا تضخم الدين والفوائد بدرجة تضحي معها قيمة العقار قليلة لا تفي بوفائه (١). أو بتعيين حارس على منقولات وبضائع المستأجر المتأخر في الإيجار عند طرده من العين أو قبل ذلك (٢). أو بوضع عقار مرهون تحت الحراسة القضائية عند تقصير المدين في سداد الأقساط المستحقة من دين الرهن وذلك تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينه وبين الدائن بخصوص ذلك إذا كان في استمرار حياة المدين للعقار خطر على حقوق الدائن إما لكون إدارته للعقار سيئة بدرجة يترتب عليها التقليل من قيمته أو ينشأ عنها تعريضه لخطر الضياع كترك مبانيه تتداعى وتسقط بدون إجراء أى إصلاح فيها أو كعدم تسديد الأموال الأميرية المستحقة عليه مما جعل الحكومة تحجز عليه وفاء لها — وأما لكون قيمة العقار قلت عن مبلغ الدين وفوائده بسبب اتخاذ المدين طرق المماطلة والتسويق في الدفع (٣)

٩٢٤— ويختص قاضي الأمور المستعجلة كمحكمة الموضوع في بحث ظروف الدعوى ووقائعها لا للحكم في أصل النزاع وإنما لمعرفة ما إذا كان لطالب الحراسة حق ظاهر يستدعى للمحافظة عليه إجابة طلب الحراسة أم لا (٤)

٩٢٥— وإذا رفع أحد الورثة دعوى بطلب وضع أموال التركة تحت الحراسة القضائية لأي سبب يستلزم ذلك وحصل نزاع من باقي الورثة في وراثته وفي علاقته بالمورث فللقاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك ومعرفة ما إذا كان للمدعى حق ظاهر في الميراث يخول له طلب الحراسة من عدمه فإذا أُلقي الحق موجوداً قضى

---

(١) استئناف مختلط في ١٩ نوفمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ١٣

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٧١ نبذة ٥٦٦ وباريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٨ و ٦ أبريل ١٨٩٩ باندكت وسيرى ٩٢ ج ٢ ص ٢٤٩ إنما لا يحق له ذلك إذا قام المستأجر بسداد جميع الإيجار المتأخر وجريئوبل في ٤ نوفمبر ١٨٩١ باندكت وسيرى ٩٢ ج ٢ ص ٢٦٥

(٣) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤ ومصر أهلى مستعجل

في ٢٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٦ سنة ٦ ص ٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٨ المجموعة ٣١ ص ١١ و ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ الجازيت

سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٧٩ رقم ٤٢٩

بالحراسة دون التعرض في حكمه للفصل في حقوق المدعى في الميراث (١)

٩٢٦— ويتعين على القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى الحراسة عدم الفصل في موضوع الحقوق أو التعرض لها بأي حال من الأحوال لخروج ذلك على ولايته طبقاً لنصوص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى وعلى ذلك فيجب عليه عدم تكليف الحارس أو التصريح له باجراء ما يأتى : —

أولاً : توزيع صافى الربيع على الشركاء إذا كانت حقوقهم فى الأموال الموضوعة تحت الحراسة أو كانت حصصهم فى الربيع محل نزاع جدى مطروح بشأنه دعوى أمام محكمة الموضوع (٢)

ثانياً : دفع صافى الربيع لأحد الخصام المتنازعين فى الملكية قبل صدور حكم لصالحه بملكته وحده للأموال الموضوعة تحت الحراسة .

ثالثاً : دفع ثمن المحصولات الموجودة على العين المؤجرة للمؤجر خصماً من حقه فى الإيجار إذا نازع المستأجر فى ذلك وفى حقيقة مبلغ الإيجار المتأخر فى ذمته وكانت هناك دعوى بخصوص ذلك أمام محكمة الموضوع .

رابعاً : إيداع حصة المدعى عليهم من الشركاء فى صافى الربيع فى خزانة المحكمة على ذمة الفصل فى دعوى رفعها عليهم الشريك طالب الحراسة بالمطالبة بحصته فى الربيع الذى استولوا عليه فى المدة السابقة على الحراسة لما فى الحكم بذلك من مساس بحقوق الشركاء فى الربيع وحبسه عنهم وعدم تمكينهم من أخذه بغير سند أو حق من القانون نظير دين لم يقض به بعد من محكمة الموضوع (٣)

خامساً : إيداع حصة المدعى عليهم من الشركاء فى صافى الربيع فى خزانة المحكمة على ذمة الشريك طالب الحراسة حتى يستوفى حقه فى الربيع السابق على الحراسة المقضى له به من المحكمة لمنافاة ذلك لطبيعة اجراء الحراسة وغرض الشارع منه

---

(١) استئناف مختلط فى ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٩٦

(٢) استئناف مختلط فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٧٩

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٩ اكتوبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٢ سنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨ واستئناف

مختلط فى ١٤ يناير ١٩٣١ الجازيت عدد سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٠ رقم ٦٣٧

ومن أنه ليس وسيلة من وسائل التنفيذ التي نص عليها قانون المرافعات على سبيل  
الحصر كما سبق ذكره (١)

سارماً : تسليم ريع العين المبيعة والموضوعة تحت الحراسة للبائع لها قبل الحكم  
نهائياً في دعوى فسخ عقد البيع التي رفعها على المشتري

سابعاً : تسليم صافي ريع أموال شركة موضوعة تحت الحراسة للشركاء عند  
وجود نزاع بينهم بخصوص حقوق كل واحد من الشركاء في الشركة

ثامناً : توزيع صافي ريع أموال تركه على الورثة إذا كانت حقوقهم وأنصبتهم  
في الميراث أو حقوق ونصيب أحدهم فيه محل نزاع جدى أمام المحكمة بل يتعين  
عليه في الحالة الأولى ايداع صافي الربح في خزانة المحكمة وفي الحالة الثانية ايداع  
حصة الوارث المتنازع على حقه في الخزنة وذلك حتى يفصل في النزاع المتعلق بذلك  
من المحكمة الموضوعية

تاسعاً : اعطاء شخص متنازع على استحقاقه في ريع الوقف حصة في الربح  
قبل الفصل في أصل مقدار الاستحقاق من المحكمة الشرعية

عاشراً : ايداع حصة غير المدين من المستحقين في ريع الوقف في خزانة  
المحكمة على ذمة دائن أحد المستحقين بل يتعين عليه في هذه الحالة التصريح له بايداع  
حصة المستحق المدين وحده وتوزيع الباقي على المستحقين طبقاً لكتاب الوقف

هادى عشر : تسليم البائع لأثمار حدائق متنازع عليها ثمن المبيعات منها بل  
يجب في هذه الحالة ايداع الثمن في خزانة المحكمة حتى يفصل في الخصومة القائمة بين  
البائع والمشتري بخصوص البيع والثمن

ثاني عشر : صرف مبلغ من الأيراد لصاحب المحل التجارى الموضوع تحت  
الحراسة بسبب تأخيره في سداد الأيجار بدلا من ايداعه جميعه في خزانة المحكمة  
حتى يفصل في دعوى المطالبة بالأيجار المتأخر (٢)

---

(١) استئناف محتلط في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٤ و ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ الجازيت يولييه سنة ١٩٢٥

ص ١٧١ رقم ٢٩٨ و ٢٩٧

(٢) النقض الفرنسى في ٢٢ يونيه ١٩٢١ دالوز ٢١ ج ١ ص ١٢٤ واوبرى وروج ٦ نبذة ٤٠٩

ثالث عشر : دفع جزء من الايجار المحجوز عليه والمعين حارسا لتحصيله كنفقة للدين أو في سداد بعض الديون المستحقة على العين الموضوعة تحت الحراسة (١)

رابع عشر : تكليف الحارس باجراء أعمال تتنافى مع حقوق الطرفين الثابتة بالعقود المتنازع عليها والمرفوع بشأنها دعوى أمام المحكمة (٢)

٩٢٧ — ولا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة توسيع مأمورية الحارس والتصریح له باجراء أعمال تتعدى أعمال الصيانة *actes conservatoires* والادارة *actes de simple administration* (٣) فلا يحق له الاذن للحارس باجراء ما يأتى : -

أولا : رهن احدى أعيان الحراسة لسداد الديون المستحقة عليها حتى ولو كان التأخير في سدادها يعرضها لخطر الضياع بسبب اجراءات نزع الملكية أو بسبب اجراءات الحجز العقارى المتوقعة عليها (٤)

ثانيا : تخصيص جزء من الربح لسداد ديون بعض الدائنين دون الآخر إذا تساوا جميعا فى المرتبة

ثالثا : بيع بعض أعيان الحراسة لسداد الديون الحالية حتى ولو كانت باقى الأعيان معرضة لخطر الضياع كما قدمنا (٥)

رابعا : استلام ثمن بعض الأعيان المبيعة فى حياة المورث من المشتري مع التنازل للاخير عن حق امتياز البائع بغرض دفع ديون على المورث وآخرين إذا مانع فى ذلك معظم الورثة لوجود مصلحة لهم فى ذلك

خامسا : تأجير الأعيان محل الحراسة لمدة طويلة تزيد عن ثلاث سنوات  
سادسا : اجراء اصلاحات غير ضرورية أو غير لازمة فى الأعيان محل الحراسة حتى ولو ترتب على اجرائها زيادة فى الايراد

(١) باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ جازيت المحاكم فى ١٧ يناير ١٩٠٦

(٢) استئناف مختلط فى ١١ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣١٤

(٣) النقض الفرنسى فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٩ باندكت ٩٠ ج ١ ص ١٠

(٤) استئناف مختلط فى ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٧٩

(٥) كبرى ج ٢ ص ٤٨٣ نبذة ٨٣١



سابعاً : رفع الدعاوى العينية الخاصة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة  
ثامناً : شراء عقارات على ذمة أصحاب الأعيان من الأموال المتجمدة تحت يده  
ثامساً : الحصول على جزء معين من أرباح الشركة الموضوعة تحت الحراسة  
نظير أتعابه ومصاريفه (١)

عاشراً : التنازل عن الديون التي للحراسة قبل الغير أو اجراء صلح أو تحكيم  
مع الغير بشأن هذه الديون

هادى عشر : التصريح للحارس المعين لتحصيل الإيجار المحجوز عليه تحت يد  
المستأجر بدفع الفوائد المستحقة لدائن مرتين متازع على دينه وعلى مرتبته فى  
الامتياز ودفع الباقي بعد ذلك للدين بصفة نفقة (٢)

٩٢٨ — إنما يجوز له التصريح للحارس باجراء ما يأتى لدخول ذلك ضمن أعمال  
الادارة والصيانة .

أولاً : اجراء التصليحات الضرورية والترميمات اللازمة لأعيان الحراسة  
وسداد الأموال الأميرية المستحقة عليها والديون الحالية من ريع الأعيان .

ثانياً : تعيين من يراه من الموظفين لمساعدته فى أعمال الادارة بأجور متناسبة  
ثالثاً : تأجير الأعيان محل الحراسة بأجر المثل لمدة قصيرة بالمزايدة  
أو بطريق الممارسة .

رابعاً : عمل التسوية اللازمة مع الدائنين لمنع خطر نزع الملكية عن الأعيان  
الموضوعة تحت الحراسة ثم القيام بسداد الديون على أساس التسوية التى يصل اليها  
على أن يبدأ بسداد ماتدعو الحاجة الماسة اليه ثم ما يليه بعد ذلك وهكذا بشرط  
عدم اجراء عمل من أعمال التصرفات مع التسوية كرهن بعض أعيان الحراسة  
أو كأعطاء ضمانات شخصية .

(١) كان فى ٢٣ يوليه ١٨٧٨ باندكت ٧٩ ص ٨٠١

(٢) باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ دالوز ٩٠٨ ج ٢ ص ٩٢ و ٣ أغسطس ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ ج ٢ ص ٩٢

مأمنا : اقتراض المبالغ اللازمة لسداد الديون الحالية التي على الأعيان محل الحراسة أو لاجراء الأعمال الضرورية المستعجلة أو الأعمال اللازمة لحسن سير العمل بفوائد معقولة (١) وإنما لا يجوز له الحكم بالزام الحراسة بالمبالغ المقترضة لاختصاص ذلك بمحكمة الموضوع .

سادسا : خصم مصاريف وأتعاب الحراسة من ريع الأعيان (٢)

سابعا : سداد الريع الناتج من العقار المرهون الموضوع تحت الحراسة في وفاة دين الدائن المرتهن رهناً عقارياً والمسجل عقده أولاً ، أما إذا حصل نزاع من بعض الدائنين الآخرين في صحة دين الرهن في أو مرتبة الامتياز فلا يختص بالتصريح بذلك (٣)

ثامنا : دفع المصاريف الضرورية واللازمة لصيانة العقار الموضوع تحت الحراسة من الريع المتحصل منه حتى ولو كان محجوزاً عليه بمعرفة آخرين وقضى بالحراسة لتحصيل الريع من المستأجرين وإيداعه في خزانة المحكمة على ذمة الحاجزين (٤)  
٩٢٩ — ولا يختص القضاء المستعجل في الحكم ببطلان عقود الايجار الصادرة من الحارس لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٥)

٩٣٠ — وكذلك لا يجوز له عند الحكم في الحراسة التعرض للملكية أحد المتخاصمين للشيء المتنازع عليه المطلوب وضعه تحت الحراسة (٦)

٩٣١ — ولا يتقيد قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الحراسة بطلبات الخصوم بل له أن يعدل أو يغير فيها كما يشاء — كما له أن يقضى بخلافها إذا تراءى له ذلك للمحافظة على حقوق الطرفين بشرط عدم المساس بالموضوع وبشرط

---

(١) استئناف مختلط في ١٠ يونيه ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٥ رقم ٤٥٠

(٢) استئناف مختلط في ٢٦ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٨

(٣) استئناف مختلط في ٢٧ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٤ ص ١٤٨

(٤) باريس في ٢١ اغسطس ١٨٧٦ سيري ٧٦ ج ٢ ص ٣١٧ ودي بليم ج ٢ ص ٢٠٩ وبرتان ج ٢

نبذة ٤٢٩ ومرنيك ج ٢ ص ٣٧ نبذة ٥٦١

(٥) استئناف مختلط في ٥ ابريل ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٤٩

(٦) استئناف مختلط في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٧

ألا يتجاوز في قضائه الحدود التي أرادها الخصوم (١) فله مثلا أن يكلف الحارس بإيداع الريع في خزانة المحكمة بدلا من توزيعه على الخصوم طبقا للطلبات الواردة في العريضة إذا كانت حصصهم في الريع محل نزاع كما له أن يكلف الحارس بإيداع ثمن الأثمار المبيعة بمعرفته في خزانة المحكمة على ذمة طرفي الخصوم (البائع والمشتري) حتى يفصل في موضوع النزاع الحاصل بينهما بشأن البيع بدلا من دفع الثمن للبائع من أصل دينه كطلبه في عريضة الدعوى إذا كان الحكم بذلك يمس بحقوق المشتري. كما له أن يقصر مأمورية الحارس على اجراء بعض أعمال معينة من الأعمال التي طلبها الخصوم في العريضة وغير ذلك .

٩٣٢ - وليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في دعوى الحراسة ان يأمر بأجراء تحقيق بالبيئة عن واقعة من الوقائع المتنازع عليها أو بتعيين خبير لمعاينة الأرض المطلوب وضعها تحت الحراسة أو لتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة أو يحكم بتحليف أحد الخصام اليمين الحاسمة أو اليمين المتممة لمنافاة كل ذلك. لطبيعة الاستعجال اللازم لاختصاصه ولمسأسه بالموضوع أو اصل الحق .

## الفرع الثاني

امثلة من بعض حالات افراسة التي يتوافر فيها الاستعجال

اللزوم لاختصاص القضاء المستعجل

٩٣٣ - يختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في دعاوى الحراسة في الأحوال الآتية لتوافر الاستعجال فيها

أولاً: طلب تعيين حارس قضائي على أعيان وقف بناء على طلب الدائنين. للواقف حتى يفصل في دعوى ابطال الوقف المرفوعة على الواقف (٢)  
ثانياً : تعيين حارس قضائي على أعيان وقف بناء على طلب الدائن لأحد المستحقين فيه سواء كان هو الناظر أم خلافة (٣)

(١) مرتياك ج ٢ ص ١٩٠

(٢) استئناف مختلط في ١٥ نوفمبر و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٣ و ٧٧

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ يونيو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٨٩ و ٣ يناير ١٩٣٤ و ١٠ يناير ١٩٣٤ و ٩ مايو ١٩٣٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣٢٤ و ٣٢٥ رقم ٣٩٠ - ٣٩٣ و ١٥ يناير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٧٩ ومصر أهلى مستعجل في ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٣ سنة ١٦ ص ١٦

ثالثا : وضع أعيان وقف تحت الحراسة القضائية لحصول نزاع بين المستحقين وبين الناظر بخصوص إدارته للوقف أو بخصوص استحقاقهم فيه<sup>(١)</sup> انما لا يختص بنظر الدعوى لعدم وجود وجه للاستعجال اذا مضت مدة طويلة على النزاع الحاصل بين المستحقين والناظر كان يدير فيها الأخير اعيان الوقف بموافقة المستحقين<sup>(٢)</sup>

رابعا : تعيين حارس قضائي على أعيان وقف بناء على طلب المتنازل اليه عن الاستحقاق حتى يفصل من المحكمة الموضوعية في النزاع الحاصل بينه وبين الناظر بخصوص التنازل<sup>(٣)</sup>

خامسا : تعيين حارس قضائي على أعيان وقف عند تعدد النظار غير المصرح لأحدهم بالانفراد واختلافهم على الإدارة<sup>(٤)</sup>

سادسا : تعيين حارس على أموال مشتركة عند انقضاء التوكيل بالإدارة المعطى من الشركاء لأحد الملاك<sup>(٥)</sup> أو إذا كان الشخص الذى يقوم بإدارتها مفوضا فقط من بعض الملاك دون الآخرين<sup>(٦)</sup> أو عند استئثار أحد الشركاء أو بعضهم بالإدارة أو بالريع دون الآخرين<sup>(٧)</sup> أو إذا حصل خلاف بين الشركاء وبعضهم على الإدارة<sup>(٨)</sup> أو إذا انتهت أو قاربت على الانتهاء مدة الإيجار الحاصل من الشركاء وحصل خلاف بينهم بشأن تجديد الإجارة<sup>(٩)</sup>

سابعا : تعيين حارس قضائي على أموال تركه عند حصول خلاف بين الورثة

- 
- (١) استئناف مختلط في ٣٠ مايو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٩٦ ومصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥. المحاماه ٢ سنة ١٦ ص ٢٠١ رقم ٨٦.
- (٢) استئناف مختلط في أول ديسمبر ١٨٩٧ المجموعة ١٠ ص ٢٧.
- (٣) استئناف مختلط في ١٦ مارس ١٨٩٨ المجموعة ١٠ ص ١٩٩.
- (٤) مصر أهلى مستعجل في ٩ فبراير ١٩٣٥ محاماه ١ السنة ١٦ ص ٩٢ رقم ٣٨ واستئناف مختلط في ٥ مايو ١٩٣٥ المجموعة ٣٧ ص ٣٩٥.
- (٥) استئناف مختلط في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٧٩.
- (٦) استئناف مختلط في ١٨ نوفمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١٤.
- (٧) استئناف مختلط في ٦ ابريل ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٦٤.
- (٨) مصر أهلى مستعجل في ١٩ اكتوبر ١٩٣٥ محاماه ٢ سنة ١٦ ص ٢١٥ رقم ٨٨.
- (٩) استئناف مختلط في ١١ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١١٨.



وبعضهم وعدم رغبة أحدهم في استلامها (١) أو إذا حصل نزاع بينهم بخصوص الانصباء وحصصهم في الميراث أو بخصوص الادارة (٢) أو إذا ادعى بعضهم حقه وحده للتركة دون الآخرين (٣) أو إذا عمل أحد الورثة على اخفاء أعيان التركة و اضافتها للملكه وظهوره بمظهر المالك لها دون المورث (٤) أو إذا تصرف الشخص المتنازع في وراثته وحده للتركة في بعض أعيانها (٥)

ثامنا : تعيين حارس قضائي على أموال شركة محاصة عند استئثار بعض الشركاء بأدارتها وبأرباحها دون الآخرين (٦) أو على أموال شركة تضامن عند موت أحد الشركاء ورفع دعوى من ورثته بالتصفية (٧) أو عند حصول نزاع بين الشركاء وبعضهم على الادارة ورغبة كل واحد منهم في الاستئثار بها (٨) أو على أموال أى شركة كانت عند رفع دعوى بتصفيتها أو بفسخ عقد تأسيسها (٩) ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الحراسة في جميع هذه الأحوال وجود دعوى التصفية أمام المحكمة الموضوعية

ثامنا : تعيين حارس قضائي على محجر عند حصول نزاع بين الشركاء فيه ترتب عليه إيقاف العمل فيه وعدم دفع اجور الرخصة المستحقة للحكومة واحتمال سحب الرخصة بسبب ذلك (١٠)

عاشراً : تعيين حارس على عقار مبيع بناء على طلب البائع اذا عمل المشتري على تقليل ضمان امتيازته بباقي الثمن (١١) أو إذا تأخر المشتري في اجراء بعض اعمال

- 
- (١) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٨٩٠ المجموعة ٣ ص ٨٧
  - (٢) استئناف مختلط في ١٩ ابريل ١٩٣٣ الجازيت ابريل ١٩٣٤ ص ٣١٧ رقم ٣٧٣
  - (٣) استئناف مختلط في ٦ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٦١
  - (٤) استئناف مختلط في ٢٢ يونيه ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٨١
  - (٥) استئناف مختلط في ٦ مارس ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ١٦٨
  - (٦) استئناف مختلط في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ الجازيت يناير ١٩٣١ ص ٤٢ رقم ٦٦
  - (٧) استئناف مختلط في ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٦ رقم ٤٥٤
  - (٨) استئناف مختلط في ٢١ ديسمبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٨٢
  - (٩) استئناف مختلط في ١٤ مارس ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٣١٢
  - (١٠) استئناف مختلط في ٢٣ مارس ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٢٤٣
  - (١١) استئناف مختلط في ١٠ يناير ١٩٣٤ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣١٨ رقم ٣٧٥

في العقار طلبتها منه جهة الادارة لمنع نزع ملكيته للنفعة العامة مما قد يترتب عليه بيع العقار بثمن بخس والحاق ضرر بحقوق البائع الذي له حق الامتياز بياقي الثمن (١) أو اذا رفع البائع دعوى بفسخ عقد البيع لتقصير المشتري في دفع الثمن وخشى على حقوق البائع من ترك العقار تحت يد المشتري حتى الفصل نهائيا في دعوى الفسخ .

مادى عشر : تعيين حارس على عقارات متنازع عليها لانقاذها من خطر اجراءات نزع الملكية أو اجراءات الحجز العقارية التي اتخذت من بعض الدائنين الذين لهم تسجيلات على العقارات (٢)

تالى عشر : وضع العقار المزوع ملكيته تحت الحراسة القضائية بناء على طلب الدائن المرتهن أو صاحب حق الاختصاص تنفيذاً لقاعدة الحاق الثمار بالعقار عند وجود خطر جسيم على حقوق الدائن من استمرار المدين واضعاً اليد على العقار . ٩٣٤ — انما لا يختص بتعيين حارس قضائى على عقار وانزاعه من تحت يد المالك له لمجرد الطعن على مستندات تمليكه بالصورية أو البطلان حتى ولو رفعت دعوى بالصورية أو دعوى بإبطال التصرفات لعدم ولاينه في بحث المسائل الخاصة بالصورية أو البطلان لمساس حكمه فيها بالموضوع أو أصل الحق (٣)

## الفرع الثالث

طلب رفع الحراسة عنه بعض الاعيان الموضوعة تحت الحراسة

٩٣٥ — ويختص قاضى الامور المستعجلة عند الاستعجال في الحكم بناء على طلب الغير برفع الحراسة عن بعض الاعيان الموضوعة تحت الحراسة اذا شملها خطأ الحكم الصادر بذلك (٤)

(١) استئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١١٩ على أن يرخص للحارس في هذه الحالة باجراء الاعمال المستعجلة المطلوبة لمنع خطر نزع الملكية والبيع

(٢) استئناف مختلط في ١٧ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٨٨

(٣) استئناف مختلط في ١٦ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٤٣١ و ٤ نوفمبر ١٩١٧ و ٢٨ نوفمبر

١٩١٧ و ٣١ نوفمبر ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٣٧ و ٦٤ و ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩١٩ المجموعة ٣٢ ص ١٥

(٤) مصر أهلى مستعجز في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ العدد ٤ القسم ٢ ص ٢٨٢ رقم ١٢٣

٩٣٦ — ويتوافر الاستعجال في هذه الحالة من الضرر الذي قد يلحق بحقوق الغير من نزع الأعيان المملوكة اليه من تحت يده ووضعها في يد حارس لنزاع بين آخرين لا دخل له فيه ومنعه من ادارتها والانتفاع بغلتها بدون سبب قانوني أو مسوغ شرعي

٩٣٧ — ويعتبر من الغير كل مالك لأعيان أو أموال شملها خطأ حكم صدر بالحراسة لا شأن له به ولم يمثل فيه قانوناً أو كل شخص له حق عيني على الأموال المذكورة يتعارض استعماله مع ادارة الأموال بمعرفة الحارس كالدائن المرتهن رهناً حيازياً

٩٣٨ — ولا يؤثر على ولاية القضاء المستعجل في الحكم برفع الحراسة

أولاً: كون الدائن المرتهن كان خصماً في دعوى الحراسة بصفة أخرى وفاته أن يدفع فيها بعدم جواز وضع الأعيان المرهونة ضمن أعيان الحراسة

ثانياً: ادعاء بعض الخصوم بطلان عقد الرهن أو فسادده اذا اتضح من وقائع الدعوى عدم جدية الادعاء وأنه قصد منه منع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى<sup>(١)</sup> أما اذا حصل نزاع جدي في ملكية الغير للأعيان المطلوب رفع الحراسة

---

(١) مصرأهلى مستعجل في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ المحاماه ١٥ العدد ٤ القسم الثاني ص ٢٨٢ رقم ١٣٣ قرر المبادئ الآتية :

أولاً : يختص قاضى الأمور المستعجلة بالنظر في قضايا الحراسة وما يتفرع عنها من قضايا بانتهاـ الحراسة أو برفعها أو استبدال الحارس أو اقالته من الحراسة اذا ماتوافر شرط الاستعجال

ثانياً : يتوافر الاستعجال عادة اذا ماحاق بالحق خطر حقيقى يجب منعه بسرعة لاتتوافر في القضاء العادى حتى ولو قصرت مواعيده ويختلف الاستعجال بسبب طبيعة الحق المتخضم من أجله

ثالثاً : اتخذ صاحب الحق طريق قانونى آخر خلاف الطريق المستعجل لا يمنع من اعتباره حقه مستعجلاً متى توافرت أركانه

رابعاً : لقاضى الأمور المستعجلة الحق في بحث مستندات الخصام وأوجه دفاعهم لا للحكم فيها وانما ليستنير فيها في حكمه الوقتى التحفظى

خامساً : اذا تراى لقاضى الأمور المستعجلة عند بحث دفاع الخصام وحججهم أنه لا يمكنه أن يصدر حكمه في الأمر المستعجل بدون المساس بالموضوع يقضى بعدم اختصاصه لانعدام الولاية بشرط أن تكون الحجج والاسانيد التى يرتكن اليها الخصام في الدفوع التى يتقدمون بها صحيحة وقائمة على بيان متين. اما اذا كانت غير جدية وقصد من هذه الدفوع مجرد المنازعة فلا يؤثر ذلك على اختصاص القضاء المستعجل حتى ولو لبست في الظاهر ثوب حق موضوعى

عنها أو في صحة عقد الرهن الحيازي الذي يتمسك به الدائن رافع الدعوى فلا يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة الحكم في الدعوى ويتعين عليه تركها لمحكمة الموضوع

## الفرع الرابع

### طلب تفسير حكم الحراسة

٩٣٩ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في طلب تفسير حكم الحراسة الصادر منه وبيان ما غمض منه وتحديد قصده من الحراسة وتبيان مأمورية الحارس منها ومقدار الأموال أو الأعيان التي تشملها الحراسة ليكون الحارس على بينة من أمره وليتمكن من تنفيذ حكم الحراسة على الوجه الأكمل

٩٤٠ — ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الفصل في طلب التفسير أن يمحى أو يغير في الحكم الصادر بالحراسة أو يعدل في مركز الخصام القانوني المترتب عليه

---

سادسا : الأحكام التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة تقيده وتكسب للاخصام حقوقا ولو أنها لا تؤثر أمام محكمة الموضوع عند نظر دعوى الموضوع ويمكن لقاضي الأمور المستعجلة العدول عنها إذا حصل تغير في وقائع الدعوى أو في مركز الخصوم

سابعا : يحق للدائن المرتهن رهن حيازة طلب رفع الحراسة عن الاطيان المرهونة بدعوى مستعجلة إذا قضى بوضعها تحت الحراسة ضمن تركه الراهن لعدم اتفاق الورثة على الإدارة في دعوى لم يمثل فيها الدائن المرتهن تمثيلا قانونيا صحيحا

ثامنا : يشترط لحيازة الأحكام قوة النفي المحكوم فيه اتحاد الموضوع والسبب والحق المتنازع عليه والخصام بصفاتهم فإذا اختلفت صفة أحد الخصام في الدعوى الثانية فلا يجوز التمسك بهذا الدفع

تاسعا : ان الحارس وكيل بأجر أو بغير أجر مأمور به إدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة القضائية وتوزيع الربح طبقا لما نص عليه الحكم الذي قضى بتعيينه وله بهذه الصفة ( الوكالة العمومية ) أن يتقاضى باسمه في الدعاوى المتعلقة بالإدارة فقط وله أن يدفع بما يراه من دفعات ويحافظ بها على حقه في الإدارة. أما الدعاوى الأخرى المتعلقة بالملكية أو بالحقوق العينية الأخرى المتفرعة عليها أو الخاصة بتقرير حقوق عينية على الأعيان الموضوعة تحت الحراسة فلا تدخل في مدى وكالته وليس له صفة في التقاضي فيها مدعيا أو مدعى عليه فلا يحق له إبداء دفعات متعلقة بها لخروج ذلك عن حقه الذي خوله له القانون والذي لم ينتزع بمقتضاه حق الملكية من أصحاب الأعيان الموضوعة تحت الحراسة وتخصيصها فيه فليس له مثلا أن يرفع دعاوى الملكية أو قضايا الحقوق العينية المتفرعة عنها أو يدفع الدعاوى التي ترفع في مواجهته باعتباره حائرا للأعيان محل الحراسة بدفعات تتعلق بأصل الحق كإعلان عقود البيع الصادرة عنها أو بطلان الرهون المتوقعة عليها



بالزيادة أو النقص في الحقوق المقررة فيه أو يقرر له معنى غير لازم له تتأثر معه قوتها ولو تحت ستار التفسير أو التأويل لخروج ذلك عن وظيفته المقررة في القانون فاذا فعل شيئاً من ذلك كان حكمه باطلاً عديم الأثر القانوني لصدوره من هيئة غير مختصة بنظر بحسب النظام العام المعمول به أمام المحاكم (١)

٩٤١ — ولا يمتنع في هذه الحالة اعتبار الحكم التفسيري الذي يصدر مناقضاً للحكم المفسر له ملغياً له وما حيا لآثاره القانونية إذ يشترط في ذلك صدور حكمين نهائيين متعاقبين يناقض أحدهما الآخر - أما الحكم التفسيري الذي يصدر منافياً للحكم المفسر فإنه لا يعتبر أصلياً بالنسبة له بل يعتبر حكماً متمماً له ومتفرعاً عنه فاذا غير فيه بغير حق وفي غير حدود القانون فلا أثر له عليه كلية ويكون فيما يختص به كأنه لم يصدر ولم يكن . ويجب في هذه الحالة اعتبار الحكم المفسر وحده والحكم في الحقوق على ضوء ما قرره في منطوقه عنها (٢) وطبقاً لذلك فلا يعتبر الحكم التفسيري الصادر عن حكم الحراسة صحيحاً إذا قضى بعدم قبول طلب التفسير الخاص بمعرفة ما إذا كانت الأعيان الموقوفة تدخل تحت الحراسة من عدمه بدعوى أن الحكم المفسر صريح في عدم دخولها في الحراسة لتحديد الأعيان الواجب وضعها تحت الحراسة بالإحالة إلى بيانها في عريضة الاستئناف وبأن هذا البيان لا يشمل الأعيان الموقوفة مع أن الأمر على العكس ذلك وأن عريضة الاستئناف التي أحال إليها الحكم المفسر حوت من بين العقارات المطلوب تعيين حارس عليها الأعيان الموقوفة بل يعتبر الحكم التفسيري مغايراً للحكم المفسر ومعدلاً له في منطوقه ومؤثراً على الحقوق التي ترتبت بمقتضاه وعديم الأثر بالنسبة له ويجوز للقضاء المستعجل عند طرح النزاع أمامه من جديد بصفة إشكال في التنفيذ ألا يعيره التفاتا ويقضى في الدعوى على ضوء الوقائع الصحيحة وما يتضح له من الحكم المفسر (٣)

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٤ ص ٤١٠ رقم ١٨٣

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٣٥١ مدنى فرنسى نبذة ١٧٢٥

(٣) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٤ ص ٤١٠ رقم ١٨٣

## الفرع الخامس

### طلب تعديل مأمورية الحارس

٩٤٢ — يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتعديل مأمورية الحارس المحكوم بها منه إذا حصل تغيير في وقائع الدعوى المادية التي كانت مطروحة أمامه وقت صدور حكم الحراسة الأول أو حصل تعديل في مركز الخصام القانوني يقتضى معه تعديل مأمورية الحارس المعينة في الحكم بالزيادة أو النقصان - فمثلاً إذا قضى حكم الحراسة بالزام الحارس بإيداع صافي ريع الأموال الموضوعة تحت الحراسة في خزانة المحكمة لوجود نزاع بين الورثة وبعضهم بخصوص كيفية سداد دين البنك المرتهن للأموال من ريعها لوجود أموال أخرى عبارة عن نقدية للورث واتخذ البنك بعد ذلك اجراءات حجز عقارى لبيع الأطيان المرهونة المتنازع على سداد دينها فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة لحصول تغيير في وقائع الدعوى تعديل مأمورية الحارس والتصريح له بسداد دين البنك من الريع بدلا من ايداعه في خزانة المحكمة مع حفظ حقوق جميع الورثة فيما يختص بالمنازعات الحاصلة بينهم بشأن ذلك لمحكمة الموضوع (١)

## الفرع السادس

### طلب استقالة الحارس من الحراسة أو طلب استبداله بغيره

٩٤٣ — يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال بالحكم في طلب استقالة الحارس من الحراسة أو طلب استبداله بآخر باعتبار ذلك من الاجراءات التحفظية الوقفية التي تدخل في ولايته عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات وطبقاً للقاعدة القائلة بأن قاضى التعيين يملك العزل (٢)

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ السابق الاشارة اليه

(٢) استئناف محتلط في ١٥ مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢١٦ و ١٢ مارس ١٩١٢

المجموعة ٢٤ ص ١٨٣

٩٤٤ — وإذا كان الحارس معيناً بأجر فيجوز للخصوم طلب استبداله بآخر بغير أجر بدعوى أمام القضاء المستعجل أو أمام المحكمة الاستئنافية أثناء نظر استئناف حكم الحراسة (١) ويتوافر الاستعجال في هذه الحالة من الفائدة والمصلحة التي تعود على الأخصام من عدم تكيد الحراسة مصاريف وأتعاب الحارس الكثيرة (٢)

٩٤٥ — وطلب تعيين حارس بغير أجر بدلا من آخر مقام بأجر يختلف كلية عن طلب تعيين الحارس المحكوم به أولا — وعلى ذلك فلا يتعارض الحكم الصادر من القضاء المستعجل عن ذلك مع حكم الحراسة الأول (٣)

## الفرع السابع

### طلب انتهاء الحراسة

٩٤٦ — اختلف في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في دعاوى انتهاء الحراسة فقال البعض بعدم اختصاصه بذلك لعدم وجود وجه للاستعجال ولأن الحكم الصادر بالانتهاء قاطع في الخصومة وغير مؤقت ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة إصدار أحكام قاطعة في الخصومة اطلاقا لمنافاة ذلك لطبيعة عملية وماهية أحكامه (٤) وقال البعض الآخر بالاختصاص لأن طلب انتهاء الحراسة من المسائل المتفرعة عن الحراسة والحكم الصادر فيه متفرع عن حكم الحراسة وموقت مثل الحكم الصادر بالحراسة سواء بسواء وهذا الرأي هو الراجح ونرى الأخذ به للأسباب الآتية (٥)

(١) استئناف مختلط في ٧ مارس ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٥ رقم ٣٩٤

(٢) استئناف مختلط في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٦ رقم ٣٩٥

(٣) استئناف مختلط في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٦ رقم ٣٩٥

(٤) استئناف مختلط في ١٥ مايو ١٩١٨ المجموعة ٣٠ ص ٤٣٠

(٥) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ محاماه ٢ سنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥ واستئناف مختلط

في ١٥ مارس ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢١٦ و ١٢ مارس ١٩١٢ المجموعة ٢٤ ص ١٨٣ و ٢٤ مارس ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٢٥٨ و ٦ مايو ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٣٦٠ و ٢٨ فبراير ١٩٢٣ المجموعة

أورو — لأن طلب انتهاء الحراسة من المسائل المتفرعة عن الحكم الصادر بالحراسة فيدخل في وظيفة القضاء المستعجل نظره والفصل فيه باعتباره من الاجراءات التحفظية الوقتية التي تدخل في ولايته عملا بنص المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى

ثانيا — يتوافر الاستعجال في دعوى انتهاء الحراسة من حق أصحاب الشأن فى الاموال الموضوعة تحت الحراسة فى استلامها وادارتها والانتفاع بها كما يرغبون بالتأجير وخلافه دون الحارس المعين من قبل المحكمة

ثالثا — لأن الحكم بانتهاء الحراسة لا يؤثر على حقوق الطرفين عن قرب أو بعد ولا يفصل فيها أو فى بعضها وكل ما هنالك أنه يقضى بعدم وجود حاجة أو ضرورة لاستمرار اجراء الحراسة التحفظى وبارجاع الادارة إلى أصحاب الاموال محل الحراسة

رابعا — لأن القول بخلاف ذلك وبعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بانتهاء الحراسة لتعرضه عند الفصل فيها فى بحث الأسباب التى بنيت عليها وما إذا كانت قائمة ومستمرة من عدمه قول غير سديد لأن القضاء المذكور يتعرض لذلك عند الحكم فى دعوى الحراسة فلامعنى من منعه من التعرض لهذا البحث عند الفصل فى دعوى الانتهاء لقيام العلة فى الدعويين

خامسا — لأن الأخذ بالرأى القائل بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى دعوى الانتهاء يترتب عليه عدم وجود محكمة تقضى فى طلب انتهاء الحراسة إذا قضى بالحراسة فى دعوى مستقلة غير متفرعة عن نزاع قائم أمام محكمة الموضوع سادسا — لأن الحكم الصادر بالحراسة مؤقت فلا يمكن اعتبار الحكم الصادر بانتهائها قاطعا فى الخصومة

سابعا — لأن أصحاب الرأى القائل بعدم الاختصاص يقولون باختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى دعوى انتهاء الحراسة إذا اتفق الخصوم أمامه على انتهائها وهذا القول يعزز رأينا بخصوص طبيعة طلب الانتهاء وأنه مؤقت صرف يدخل فى وظيفة القضاء المستعجل الحكم به إذ لو كان هذا الطلب قاطعا فى الخصومة لما اختص



القضاء المستعجل بنظره حتى ولو اتفق الاخصام صراحة أو ضمنا على اختصاصه. لتعلق المسائل الخاصة باختصاصه بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم

ثامنا: — لأن التفرقة بين حالة موافقة الخصوم على طرح طلب انتهاء الحراسة أمام القضاء المستعجل وحالة عدم موافقتهم على ذلك وجعل القضاء المستعجل مختصا في الحكم في الدعوى في الحالة الأولى دون الثانية تفرقة لاسند لها من القانون. ويخالف الأخذ بها الحجة التي يرتكن إليها في عدم الاختصاص في الحالة الثانية لأن موافقة الاخصام على انتهاء الحراسة لا تؤثر على طبيعة الحكم الصادر بذلك. ولا تغيره من قطعى الى مؤقت

٩٤٧ — والحكم الصادر من القضاء المستعجل بالحراسة ولو أنه مؤقت إلا أنه ملزم ومقيد لطرفي الخصوم الممثلين فيه شأن باقي الأحكام التي تصدر منه في الاجراءات الوقفية والتحفظية ولا يمكن العدول عنه أو الرجوع فيه أو الغاؤه إلا اذا حصل تغيير في مركز الاخصام القانوني أو تعديل في وقائع الدعوى المادية التي كانت مطروحة أمام المحكمة وقت اصداره أو إذا زالت الأسباب التي أسس عليها الاجراء التحفظي المذكور (١).

٩٤٨ — وقاضى الأمور المستعجلة كمحكمة الموضوع لا يجوز له عند الفصل في طلب انتهاء الحراسة ان يبحث من جديد في أركان الحراسة وفي وجودها من عدمه. وفي تكييف حكم الحراسة عنها وصواب هذا الحكم من عدمه لخروج كل ذلك عن وظيفته بمجرد صدور الحكم بالحراسة الواجب على الجميع احترامه والعمل به مهما قيل في الطعن عليه بل يجب عليه فقط معرفة ماذا كانت أسباب الحراسة زالت من عدمه وما الدليل على ذلك، وإذا كانت لا تزال موجودة فهل حصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين أو احدهما يبرر العدول عن حكم الحراسة والحكم نائتها أم لا (٢)

## الفرع الثامن

نقص مبلغ معين للممارس لروستغات به على أداء المأمورية

٩٤٩ — يجوز لقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم بالحراسة ان ينص في

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢١٠ نبذة ٣١٩

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه ٢ السنة ١٦ ص ١٩٤ رقم ٨٥

منطوق الحكم على تخصيص مبلغ معين يدفعه الاخصام أو يقوم بدفعه رافع الدعوى للحارس المعين للاستعانة به على اداء المأمورية ان طلب الحارس ذلك ٩٥٠ — كما يجوز له التصريح للحارس في هذه الحالة باقتراض المبلغ المذكور من الغير بفائدة معقولة ان تأخر الاخصام عن الدفع اليه في الوقت المعين في الحكم — وانما لا يجوز له الفصل في النزاع الذي يقوم بعد ذلك بشأن الفائدة أو مقدارها بل يتعين طرح هذا النزاع أمام محكمة الموضوع لمساسه بأصل الحق (١)

## الفرع التاسع

### تقدير اتعاب ومصاريف الحارس

٩٥١ — يختص قاضى الامور المستعجلة الذى أصدر الحكم بالحراسة في تقدير اتعاب ومصاريف الحارس على اعتبار ان طلب التقدير من المسائل المتفرعة عن الحراسة (٢)

٩٥٢ — ويدخل في مصاريف الحارس المبالغ الضرورية التى تستلزمها الادارة كأجور العمال الذين يستخدمهم الحارس معه في الحراسة واجرة المحل الذى يقوم فيه باعمال الادارة واجور البريد والتلغراف والتليفون وغيرها (٣)

٩٥٣ — ونقدر الاتعاب والمصاريف بأمر يصدر على عريضة كباقي الأوامر التى تصدر على العرائض

٩٥٤ — ولا يختص القضاء المستعجل بالتصريح للحارس بنخصم جزء من الأرباح مع تحمل جزء من خسارة المحل المعين حارساً عليه في نظير الاتعاب والمصاريف لمساس الحكم بذلك بالموضوع (٤)

(١) استئناف مختلط في ١٠ يونيه ١٩٣١ الجازيت سبتمبر ١٩٣١ ص ٣٩٥ رقم ٤٥٠ و ٢٠ يناير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٢٧

(٢) استئناف مختلط في ١٥ فبراير ١٨٩٤ المجموعة ١١ ص ١٥٦ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٣٩ و ٥ يونيه ١٩١٢ و ٢٠ يونيه ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٩٤ و ١٨٠ و ١٨ يناير ١٩١٣ المجموعة ٢٥ ص ٤٥٧ و ١٨ ديسمبر ١٩١٢ المجموعة ٢٥ ص ٧٠

(٣) استئناف مختلط في ١٥ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٧ رقم ٣٩٨

(٤) كان في ٢٣ يوليه ١٨٧٨ باندكت ٧٩ ص ٧٠١

## الفرع العاشر

المعارضة في الأوامر التي تصدر باتعاب ومصاريف الحارس

٩٥٥ - اختلفت أحكام المحاكم المختلطة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المعارضة التي تحصل في الأوامر التي تصدر منه باتعاب ومصاريف الحارس فقرر البعض بعدم الاختصاص لعدم وجود وجه للاستعجال وباختصاص المحكمة الكلية بذلك وحدها لتعدد القضاة ووجود ضمان أكثر للمتقاضين بسبب ذلك (١) وقال البعض الآخر بالاختصاص عملاً بالمواد ١١٨ مرافعات أهلي و ١٢٣ مختلط (٢) والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به ونرى الأخذ به للأسباب الآتية

أولاً - لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يفصل في المعارضة المذكورة باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المواد ٢٨ مرافعات و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي بل باعتبارها متفرعة عن القرار الصادر في الاجراءات المستعجلة المطروحة أمامه . وعلى ذلك فلا يشترط لاختصاصه بنظرها وجود أى خطر أو استعجال

ثانياً - عموم نص المواد ١١٨ مرافعات أهلي و ١٢٣ مختلط التي تقرر باختصاص المحكمة الصادر منها الأوامر بتقدير المصاريف بنظر المعارضات التي تحصل فيها مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الأمر جزئية كانت أو كلية ابتدائية أو استئنافية مستعجلة أو محكمة الموضوع

## الفرع الحادى عشر

الصعوبات التي تعترض الحارس في تنفيذ حكم الحراسة

٩٥٦ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض

---

(١) استئناف مختلط في ٢ يناير ١٩١٥ الجازيت فبراير ١٩١٥ ص ٥٣ رقم ١٢٦

(٢) استئناف مختلط في ١٨ ديسمبر ١٩١٢ الجازيت فبراير ١٩١٣ ص ٦٨ رقم ١٢١ و ٢٠ يونيو

١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ٥ يونيو ١٩١٢ الجازيت ٢٤ ص ١٩٤ و ٢ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١

ص ٣٩ ومصر مختلط مستعجل في ٢٠ يونيو ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠

الحارس في تنفيذ حكم الحراسة (١) فاذا شمل حكم الحراسة أعيان وقف وملك. وصدر حكم بعد ذلك من محكمة الموضوع في مواجهة الحارس السابق دون الخصوم بأخراج أطيان الوقف من الحراسة فللحارس المعين أخيراً الحق في الالتجاء الى القضاء المستعجل لمعرفة مدى تأثير الحكم الصادر بأخراج الأطيان الوقف في مواجهة الحارس السابق دون الخصوم على الحكم الصادر بتعيينه حارساً وهل يمنعه من استلام الأطيان الوقف أم لا على اعتبار أن هذا الطلب يتعلق بصعوبة من صعوبات تنفيذ حكم الحراسة يتقدم بها الحارس طالب التنفيذ للقضاء المستعجل (٢)

وكذلك اذا ألقى الحارس المعين على وقف لنزاع بين المستحقين والناظر أن ريع الوقف لا ينفى بسداد المصاريف الضرورية والديون الحالة والمرتببات المقررة بمقتضى حجة الوقف من استحقاق بعض المستحقين وأحكام النفقة الصادرة للاخير على الناظر السابق فله أن يلتجئ الى القضاء المستعجل الذى قضى بتعيينه حارساً بدعوى يرفعها اليه بصفة اشكال في التنفيذ يطلب منه فيها أن يرشده الى الطريق القويم الذى يتمكن به من الادارة مع المحافظة على مصالح الجميع ومع عدم المساس بالحقوق (٣)

٩٥٧ — ويجب على القضاء المستعجل في مثل هذه الأحوال الا يمس في الاجراء الذى سيقضى به الحقوق الثابتة للاخصام أو لبعضهم بأحكام من محاكم الموضوع أو المقررة بحجج شرعية فيتعين عليه في الحالة الأولى مثلاً أن يأمر بإيقاف تنفيذ حكم الحراسة بالنسبة للأطيان الوقف التى حكم بأخراجها من الحراسة بحكم من محكمة الموضوع حتى ولو طعن أمامه بطلان هذا الحكم لعدم صدوره في مواجهة جميع الاخصام إذ لا يجوز له بأى حال من الأحوال ان يصدر قراراً يتعارض مع حكم صادر من محكمة الموضوع في نفس الامر المطروح أمامه (٤) ويجب

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى نبذة ٨ ورين Rennes في ٢٣ ديسمبر ١٨١٨ المشار اليه فيها

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ٤ سنة ١٦ ص ٤١٠ رقم ١٨٣

(٣) مصر أهلى مستعجل في ٨ يناير ١٩٣٦ المحاماه ٤ سنة ١٦ ص ٤١٩ رقم ١٨٤

(٤) مصر أهلى مستعجل في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ السابق الاشارة اليه واستئناف مختلط في ٢٧ مايو



عليه في الحالة الثانية أن يحكم بإيقاف تنفيذ أحكام النفقة اذا اتضح له أن الواقف شرط في حجة الوقف دفع مرتبات معينة لأشخاص معينين من حصة المستحق الصادر لصالحه الأحكام بطريق الأولوية من الاستحقاق وأن الايراد لا يكفي بحسب ظاهر الحساب المقدم من الحارس لوفاء المصاريف والديون والمرتبات وأحكام النفقة للأسباب الآتية :-

أولاً : لأن الشرط الصادر من الواقف بدفع مرتبات معينة لأشخاص مخصوصين من حصة أحد المستحقين في الربع بطريق الأولوية هو شرط واجب الاحترام والتفيد ولا يجوز للمحاكم الأهلية أو للقضاء المستعجل في هذه المحاكم العدول عن هذا الشرط عند الحكم في الأمور الوقتية التحفظية التي تعرض أمامه لمسئول ذلك بمسألة متعلقة بأصل الاستحقاق الممنوع عن المحاكم الأهلية بمقتضى وظيفتها الحكم فيه

ثانياً : لأن صدور أحكام النفقة لصالح المستحق المقرر أخذ مرتبات من استحقاقه لا يغير من حق أصحاب المرتبات طبقاً لحجة الوقف في الاستيلاء على كامل المبلغ المقرر لهم من استحقاقه في الربع أولاً على أن يعطى له الباقي بعد ذلك لأن النفقة التي يقضى بها لأحد المستحقين على الناظر ليست نفقة بالمعنى القانوني بل هي مبلغ يأخذه المستحق من أصل استحقاقه عند وجوده ولا يتولد الاستحقاق للمستحق إلا بعد حصول أصحاب المرتبات على حقوقهم بالكامل من الحصة المخصصة له في الربع

٩٥٨ - ولا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة التصريح للحارس بتوزيع نصيب المستحق في الاستحقاق بينه وبين أصحاب المرتبات بطريق قسمة الغرماء بين مبلغ النفقة المحكوم به للمستحق وبين المرتبات لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الاستحقاق المنوط بالمحكمة الشرعية وحدها وبمجرد كون النفقة لازمة للمستحق وفي منعها عنه خطر عليه لا يبرر وحده اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بذلك إذ من المقرر أن الاستعجال مهما كان شديداً لا يقرر وحده اختصاص القضاء المستعجل بل يجب مصاحبته بعدم المساس بأصل الحق (١)

## الفرع الثاني عشر

### التعويضات المدنية

٩٥٩ — لا يختص القضاء المستعجل بالحكم في التعويضات المدنية أو النص في قراره على حق أحد الطرفين في المطالبة بها لمساس الفصل في ذلك بالموضوع أو أصل الحق وعلى ذلك فاذا ألغت المحكمة الاستئنافية حكماً صادراً بالحراسة لعدم جدية الدعوى ونصت في قرارها على حق المستأنف في مطالبة المستأنف عليه بالتعويضات المدنية عن الأضرار التي تسببت له من تنفيذ حكم الحراسة فلا يجوز للأول الاستناد على ذلك في المطالبة بالتعويض أمام محكمة الموضوع (١)

## الفرع الثالث عشر

### مصاريف دعوى الحراسة

٩٦٠ — يختص القضاء المستعجل عند الفصل في دعوى الحراسة بالحكم بمصاريف الدعوى وبمقابل أتعاب المحاماة فاذا ألغى عدم جدية الدعوى وقضى برفضها يحكم بالزام المدعى بمصاريفها . وإذا قبل الحراسة فيجوز له بحسب ما يظهر له من وقائع الدعوى إما إلزام المدعى عليه بها أو إلزام الطرفين بها إن كان اجراء الحراسة يفيدهما أو ابقاء الفصل في المصاريف حتى يقضى في النزاع الموضوعي

## الفرع الرابع عشر

### مصاريف دعوى انتهاء الحراسة

٩٦١ — يحكم بمصاريف دعوى انتهاء الحراسة إما على المدعى أو على المدعى عليه الذي خسر الدعوى الموضوعية أو على الحراسة وذلك بحسب ظروف وقرائن أحوال كل دعوى .

---

(١) استئناف مختلط في ١٥ يناير ١٩١٩ الجازيت مارس ١٩١٥ ص ٦٤ رقم ١٠١ و ١٣ يونيو ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٣٢

## الفرع الخامس عشر

### كيفية رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل

٩٦٢ — ترفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل كما سبق ذكره بعريضة. دعوى يختصم فيها جميع الأخصام ويبين فيها بوضوح تام جميع الأموال المطلوب. وضعها تحت الحراسة اذا لم تكن معروفة من الطرفين أو لم تكن مبينة في ورقة. ضمن مستندات الدعوى ويصدر فيها الحكم بمواجهة الأخصام بعد مناقشة الطرفين. والاطلاع على ما يقدمانه له من مستندات كما سبق بيانه

## الفرع السادس عشر

### هل يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضي الجزئي الاهلي الحكم بالحراسة بأمر يصدر على عريضة

٩٦٣ — اختلف في فرنسا فيما اذا كان يجوز لرئيس المحكمة أن يحكم بالحراسة بأمر يصدر على عريضة، فقرر البعض بعدم امكان ذلك اطلاقاً بالرغم من كون رئيس المحكمة هو الذي يقوم بأمورية القضاء المستعجل وبضرورة رفع دعوى مستعجلة يصدر فيها حكم في مواجهة الأخصام بعد سماع أقوالهم ومناقشتهم فيها أو بعد إعلانهم قانوناً لأن الحراسة تتضمن نزاعاً معيناً يجب الفصل فيه بدعوى كباقي المنازعات<sup>(١)</sup>. وقرر البعض الآخر بجواز ذلك وبامكان رئيس المحكمة تعيين حارس بواسطة أمر يصدره على عريضة الا في حالة عدم اتفاق الأخصام على اقامة حارس معين. فيجب في هذه الحالة قط رفع دعوى مستعجلة<sup>(٢)</sup> والرأي الاول هو الراجح. والمعمول به في فرنسا ومصر في القضاء الاهلي والمختلط

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ نبذة ١١ وباريس في ٦ و ٢٣ يناير ١٨٦٦ دالوز ٦٦ ج ٢ ص ٢٧ و ٤ مايو ١٨٦٧ دالوز ٦٧ ج ٢ ص ١٥٩ وريوم Riom في ٦ ديسمبر ١٨٧٨ دالوز ٨٠ ج ٢ ص ٣

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدني فرنسي نبذة ١٣ وباريس في ٢٥ ابريل ١٨٧٤ دالوز ٧٤ ج ٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ وكان في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٣ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ١٦٧

## الفرع السابع عشر

### الاختصاص المركزى للقضاء المستعجل فى دعاوى الحراسة

٩٦٤ — دعوى الحراسة ترفع إما تبعا لنزاع موجود أمام محكمة الموضوع وإما بصفة مستقلة عند عدم وجود نزاع أصلا أمام محكمة الموضوع فى الحالة الأولى يختص بنظرها قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرة المحكمة الموضوعية المطروح أمامها النزاع — أما فى الحالة الثانية فترفع أمام قاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة الكائن فى دائرتها الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة إذا بنيت الحراسة على حق عيني أو أمام قاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة الكائن فى دائرتها محل المدعى عليه إذا بنيت على حق شخصى (١) وعملا بهذه القاعدة ترفع دعوى الحراسة المقامة تبعا لقضية قسمة أو قضية ملكية أعيان أمام قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرة المحكمة المطروح أمامها دعوى القسمة أو قضية الملكية (٢) ويختص قاضى الأمور المستعجلة الكائن فى دائرة المحكمة المرفوع أمامها دعوى نزاع ملكية أعيان بالحكم فى دعوى الحراسة الخاصة بها وهكذا

٩٦٥ — وعدم الاختصاص المركزى ليس من النظام العام يجوز للاختصاص الاتفاق على خلافه صراحة أو ضمنا بعدم ابداء الدفع بعدم الاختصاص قبل أوجه الدفع الأخرى أو قبل نظر الموضوع ولا يجوز للقاضى المستعجل الحكم بعدم الاختصاص المركزى من تلقاء نفسه

٩٦٦ — وإذا كانت الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية كائنة فى خارج القطر المصرى فلا يدخل فى ولاية المحاكم المختلطة أو الأهلية الحكم فى دعوى الحراسة والسبب فى ذلك أن دعاوى الحراسة لها صبغة محلية صرف (٣)

---

(١) استئناف مخطوط فى ٣٠ يناير ١٩٢٨ الجازيت اغسطس ١٩٢٨ ص ٢٢٢ رقم ١٨٤

(٢) استئناف مخطوط فى ١١ يناير ١٩٣٢ و ١٩ أبريل ١٩٣٢ و ١٠ يناير ١٩٣٤ الجازيت يوليه

١٩٣٤ ص ٣١٧ - ٣١٨ رقم ٣٧٠ و ٣٧٣ و ٣٧٥

(٣) استئناف مخطوط فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٢٣ رقم ٣٨٨



## الباب الثالث والثلاثون

### حجز مالمدين لدى الغير

#### قواعد عمومية

٩٦٧ — حجز ما للمدين لدى الغير هو اعلان عن يد محضر يكلف به الدائن مدين مدينه بحبس ما يكون في ذمته أو ما يكون طرفه لمدينه من نقود أو أوراق ذات قيمة أو منقولات أخرى ليحصل منها أو من ثمنها على دينه (١)

٩٦٨ — ويقوم هذا الحجز على ثلاثة أشخاص هم الدائن الحاجز والمدين المحجوز على ماله ومدين المدين أو المحجوز لديه أو الغير

٩٦٩ — وحجز مالمدين لدى الغير في القانون المصرى يكون إما تحفظيا أو تنفيذيا ولكل منهما اجراءات خاصة وآثار قانونية خاصة

٩٧٠ — فالحجز التحفظى يحصل بسند غير واجب التنفيذ أو باذن من القاضى عند عدم وجود السند المكتوب أو عند وجود السند تنفيذيا كان أو غير واجب التنفيذ إذا لم يكن الدين معلوم المقدار تعقبه دعوى في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه للحصول على حكم بالدين وبصحة الحجز وبعد صدور الحكم بصحة الحجز واعلانه للمحجوز لديه يصبح الحجز التحفظى تنفيذيا ويأخذ حكم الحجز التنفيذى ويجوز ان يطلب بمقتضاه من المحجوز لديه ان يبين ما في ذمته أو يدفع الدين المحجوز عليه أو يودعه في الخزانة

أما الحجز التنفيذى فيجب لحصوله ان يكون السند المحجوز بمقتضاه واجب التنفيذ ومثبتا لدين محقق الوجود وواجب الاداء ومعين المقدار ويحصل باعلان الحجز إلى المحجوز لديه والتنبيه عليه بالدفع إلى الحاجز أو بالايداع في خزانة المحكمة أو

---

(١) جارسونيه ج ٣ نبذه ٥١٨

بالتقرير بما في الذمة في قلم الكتاب ثم اخبار المحجوز عليه باعلان الحجز في خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان  
٩٧١ — ويشترط في فرنسا رفع دعوى بصحة الحجز في ميعاد الثمانية أيام سواء أكان الحجز تحفظيا أم تنفيذيا .  
وتتكمم أولا على الأركان الجوهرية لحجز ما للدين لدى الغير والشروط الشكلية الواجب توافرها فيه ثم على سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الخاصة به .

## الفصل الاول

### الاركان الجوهرية اللازمة لصحة الحجز الفرع الاول

#### الحاجز

٩٧٢ — يجب أن يكون الحاجز دائئا شخصا للدين سواء أكان دائئا عاديا أم دائئا ممتازا — مرتبها رهنا عقاريا أو حيازيا أو صاحب حق اختصاص أو خلافه بلا تمييز بين أن يكون المدين مدينا له بصفة أصلية أو بصفة تبعية كالضامن غير المتضامن فيخرج من ذلك ما يأتي : —

أولا — من يدعى ملكية الأشياء المحجوز عليها أو من يدعى حقا عينيا عليها لأنه لا يعتبر دائئا للمدين المحجوز عليه ويتعين عليه في هذه الحالة توقيع الحجز الاستحقاقى على ما يدعيه لا حجز ما للدين لدى الغير

ثانيا — الدائن المرتهن الذى ليس دائئا شخصا لصاحب العقار المرهون لأن الأخير ليس مدينا شخصا للدائن المرتهن وعلى ذلك فلا يجوز للدائن المرتهن توقيع الحجز على ما يكون لصاحب العقار المرهون قبل الغير

ثالثا — الدائن المرتهن بالنسبة للحائز للعقار المرهون لنفس السبب ويستثنى من ذلك حالتان يعتبر فيهما الدائن المرتهن دائئا شخصا للحائز للعقار المرهون

الحالة الأولى — حصول انذار للحائز بالدفع أو التخلية اذ يعتبر الدائن المرتهن دائنا شخصا للحائز من تاريخ الانذار فيما يختص بثمرات العقار المرهون المتوقع عليه الحجز العقارى أو المتخذ بشأنه اجراءات نزع الملكية، ويجوز للدائن المرتهن لهذا السبب حجز ما يكون للحائز لدى مستأجر العقار فيما يتعلق بالثمرات فقط (١) انما لا يجوز له الحجر تحت يد مدينى الحائز الآخرين — الحالة الثانية — حصول عرض من الحائز للدائن لقيمة العقار المرهون المتخذ بشأنه اجراءات تنفيذ عقارى عند قبول الدائن للعرض صراحة أو ضمنا حيث يعتبر الحائز فى هذه الحالة مدينا شخصا للدائن المرتهن بالثمن المعروض ويجوز للأخير توقيع الحجز على ما يكون للحائز لدى الغير وفاء المبلغ المعروض (٢)

٩٧٣ — وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم فى فرنسا فى جواز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد مدين مدين المدين فقر، البعض بجواز ذلك بغير ضرورة لأخذ حكم بالحلول فى هذه الحالة الا عند المطالبة بالاستلام (٣) وقرر البعض الآخر بعدم جواز ذلك الا اذا حصل الحل بالاتفاق أو بحكم من القضاء أولا (٤) وهذا رأى هو الراجح والمعمول به

أما فى مصر فترى عدم جواز توقيع هذا الحجز لأن المادة المصرية ١٤١ مدنى أهلى و ٢٠٢ مختلط المقابلة لنص المادة ١١٦٦ مدنى فرنسى تنص على اقامة الدعاوى باسم المدين ولا تنص على استعمال الحقوق ( كالمادة الفرنسية ) وتوقيع الحجز هو من استعمال الحقوق لا من اقامة الدعاوى (٥)

---

(١) جارسونيه مرافعات ج ٣ ص ٦٧٦ نبذة ٥٨٩ والتقضى الفرنسى فى ١٦ مايو ١٨٥٤ سبرى ٥٥ ج ١ ص ٤٤

(٢) كبرىه ج ١ ص ٢٤٩ نبذة ٤٤٦

(٣) روجيه Roger نبذة ١٢٧ وديجون فى ١٧ فبراير ١٨٩٧ سبرى ٩٨ ج ٢ ص ٢٥٨ وجارسونيه ٤ نبذة ١٦٨ ص ٣٧٤

(٤) كبرىه ج ١ ص ٢٥٠ نبذة ٤٥٠ وكارىه وشوفوج ٤ نبذة ١٩٢٩ مكرره وأورليان فى ٧ يولييه

١٨٥٥ سبرى ٥٥ ج ٢ ص ٢٨٧ وبواتيه فى ٢٤ يناير ١٨٨٩ سبرى ٨٩ ج ٢ ص ١٨٢

(٥) استئناف أهلى فى ٥ مارس ١٩١٤ حقوق ٢٩ ص ٣٣٩ وابو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٢٦٣

٩٧٤ — ويجوز توكيل الغير في توقيع حجز ما للمدين لدى الغير وللوكيل العام الذي يدير أموال الدائن الحق في توقيع حجز ما للمدين لدى الغير وفاء لديون موكله  
٩٧٥ — ويجوز توقيع الحجز بكل دين مهما كانت قيمته أو سببه بشروط ثلاثة :

الأول — أن يكون الدين محقق الوجود certaine

الثاني — أن يكون واجب الاداء exigible

الثالث — أن يكون معين المقدار liquide سواء أ كان تعيين المقدار حصل بصفة أصلية أم بطريقة مؤقتة بأمر من القاضي

٩٧٦ — وتحقيق الوجود معناه قيام الدين في ذمة المدين وقت الحجز ولا يكفي في ذلك وجود الدين عقد الحكم الذي يصدر في دعوى صحة الحجز ويترتب على ذلك أنه لا يجوز توقيع الحجز ولو بأذن من القاضي بناء على دين احتمالي لم يثبت بعد في ذمة المدين كالذي ينتج من عمل حساب بين شخصين أو من تقرير خبير تعين في الدعوى أو من تصفية لم تتم بعد (١) أو من دين نفقة لما يحكم بها للأصل على فرعه (٢) أو من التهديدات المالية التي يقضى بها على شخص لا كراهه على تنفيذ التزامات معينة (٣) وكذلك لا يجوز توقيع الحجز لأجل دين معلق على شرط توقيفي لم يتحقق بعد (٤)

٩٧٧ — ووجوب الاداء حالا معناه حلول الدين وإمكان الزام المدين بدفعه فوراً ويكون ذلك إذا كان الدين حالا أصلاً أو لأنه كان مؤجلاً ثم حل الأجل . ويستثنى من ذلك الأحوال الأربعة الآتية فيجوز توقيع الحجز فيها لأجل دين مؤجل الأولى . أن يكون الأجل مقررأ لمصلحة الدائن وتنازل الأخير عن حقه فيه (٥)  
الثانية : أن يقبل المدين دفع الدين قبل حلول الأجل أو يحرم من الانتفاع

(١) جارسونيه ج ٣ ص ٦٨٠ نبذة ٥٩٢ والنقض الفرنسي في ٢٢ يونيه ١٨٧٠ سيري ٧١ ج ١ ص ١٩٦

(٢) كيريه ج ١ ص ٢٥٣ وليون في ٥ فبراير ١٨٦٩ سيري ٦٩ ج ٢ ص ٢٥٠

(٣) كيريه ج ١ ص ٢٥٤ والنقض الفرنسي في ٣١ مارس ١٨٦٠ دالوز ٦١ ج ١ ص ٤٦٣

(٤) كيريه ج ١ نبذة ٤٥٥ وجارسونيه ج ٣ ص ٦٨٢ نبذة ٥٩٢ و Boitard et Colmet-Daage

ج ٢ نبذة ٨١٧ وبواتيه في ١٢ ديسمبر ١٨٧٦ دالوز ٧٧ ج ٢ ص ١٣١

(٥) جارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٤



بالأجل بمقتضى القانون ( مواد ١٠٢ مدنى أهلى و ١٥٧ محتاط و ١١٦٨ فرنسى ) (١)

السائلة : أن يكون الأجل معطى من المحكمة بصفة مهلة للدين (٢)

الرابعة : حالة بيع المنقول ثانية فللبائع الأول فى هذه الحالة توقيع الحجز بالثمن المؤجل تحت يد المشتري الثانى ليحفظ بذلك حق امتيازهم فى الاستيلاء على الثمن من المبلغ الذى بيع به المنقول ثانية (٣)

٩٧٨ - وتعين المقدار معناه أن يكون الدين محققاً من حيث وجوده ومقداره (٤)  
وإذا لم يكن الدين معين المقدار أصلاً فيجوز تعيينه مؤقتاً بأمر من القاضى سواء كان الدين بسند مكتوب أم بغير سند، فى الحالة الأولى يطلب من القاضى تقدير الدين فقط - أما فى الحالة الثانية فيطلب منه تقدير الدين والأذن بالحجز (٥)  
٩٧٩ - ولا يشترط لتعين المقدار أن يكون الدين معيناً نقداً بل يكفى فيه أن يكون معيناً من حيث كميته ومقداره كأردب من الحنطة مثلاً - وإنما يشترط فى هذه الحالة تقدير الثمن قبل اخبار المدين بالحجز (٦)

## الفرع الثانى

### المحجوز عليه

٩٨٠ - يجب أن يكون الشخص المحجوز على ماله لدى الغير مديناً شخصياً للحاجز أو وارثاً للمدين له بشرط أن يثبت الحاجز وجود تركه للمدين المورث وانتقال التركة إلى الوارث ووضع الأخير يده عليها - أما إذا لم يثبت شيء من ذلك فلا يحجز له الحجز على ما للوارث طرف الغير لدين على المورث

(١) كبرى ج ١ ص ٢٥٥ نبذة ٤٥٧ وجارسونيه المرجع المتقدم

(٢) جارسونيه ج ٣ ص ٦٨٧ وروجيه نبذة ١٢٠ ولسج فى ١٥ يونيه ١٨٨٢ دالوز ٨٣

ج ٢ ص ١٣٨

(٣) جارسونيه ج ٣ ص ٦٨٧ نبذة ٥٩٤ والنقض الفرنسى فى ٢٠ يناير ١٨٥٧ دالوز ٥٧

ج ١ ص ٣٠٩

(٤) جارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٣

(٥) كبرى ج ١ ص ٢٥٧ نبذة ٤٦١

(٦) جارسونيه ج ٣ ص ٦٨٦ وروجيه نبذة ١٠٤ و ١٠٥ وكبرى ج ١ ص ٢٥٧ نبذة ٤٦٢

٩٨١ — ويستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً : المفلسون فلا يجوز الحجز على أموالهم تحت يد الغير من الدائنين منفردين من تاريخ الحكم الصادر بأشهار الإفلاس

ثانياً : الحكومة وفروعها فلا يجوز الحجز على أموالها الخصوصية تحت يد الغير .

ثالثاً : موظفو الحكومة أو أصحاب المعاشات فيها فلا يمكن الحجز على مرتباتهم أو على معاشاتهم أو ما يقبضونه بصفة مرتبات إضافية كبدل السفر أو المكافآت الإضافية إلا لسداد ما يكون مطلوباً منهم للحكومة بسبب أداء وظائفهم أو وفاء لدين نفقة حكم بها من الجهة المختصة وذلك بقدر مخصوص

رابعاً : الخدمة والمستخدمون في غير الحكومة فلا يمكن الحجز على ما هيأتهم أو أجورهم أو معاشاتهم إلا بقدر معين كما سيأتي الكلام عليه بعد

## الفرع الثالث

### المحجوز لديه

٩٨٢ — يشترط في المحجوز لديه أن يعتبر من الغير بالنسبة للمحجوز عليه بمعنى أن يكون له في الحجز شخصية مستقلة غير مندجة في شخصية المحجوز عليه ويعتبر من الغير :

أولاً : الوكيل

ثانياً : المودع

ثالثاً : المرسل إليه

رابعاً : متعهد النقل

خامساً : مديرو الشركات المدنية والتجارية

سادساً : الدائن المرتهن

٩٨٣ — ولا يعتبر من الغير الوصي أو القيم فيما يختص بأموال المحجور عليه

— المجلس الحسبي — الصراف . الجاني . الكاتب . المستخدم . البواب . الخادم .  
فيما يتعلق بأموال مخدمه وذلك لاندماج شخصيتهم في شخصية من يعملون عنده

٩٨٤ — ويجب في المحجوز لديه علاوة على ذلك أن يكون مديناً للمحجوز  
عليه أو حائزاً لشيء مملوك له كالمودع والدائن المرتن والمستأجر والمستعير أو المحضر  
فيما يختص بثمن المنقولات المبيعة بناء على طلب المحجوز عليه

٩٨٥ — وعلى ذلك فيبطل الحجز المتوقع تحت يد الأشخاص الآتي ذكرهم لعدم  
استيفاء الشروط المتقدمة فيهم :

أولاً : مدينوا الشركة القائمة ذات الشخصية المعنوية لدين في ذمة أحد  
الشركاء . أما إذا لم يكن للشركة شخصية معنوية فيقع الحجز صحيحاً فيما يختص بنصيب  
الشريك المدين

ثانياً : البنك على الأشياء ذات القيمة المودعة في خزانة مؤجرة منه لأحد  
العملاء

ثالثاً : الصراف . الكاتب . أو الجاني . أو كل شخص يعمل في خدمة المحجوز  
عليه وليس له شخصية مستقلة عنه

رابعاً : مدين الوارث الدين في ذمة المورث إذا لم يترك الأخير تركه استولى  
عليها الوارث

خامساً : شخص غير مدين للمحجوز عليه ولا تربطه به أية صلة قانونية تستدعي  
حيازته لشيء من أمواله

سادساً : مستأجرو أعيان الوقف لدين في ذمة المستحق أو في ذمة الناظر  
بصفة شخصية

سابعاً : شخص كان مديناً للمحجوز عليه وانقضى دينه قبل الحجز بسبب من  
أسباب انقضاء التعهدات

٩٨٦ — وقد اختلف فيما إذا كان يجوز لدائني الناظر المستحق في الوقف الحجز  
تحت يد مستأجري أعيان الوقف على استحقاقه ، فقرر البعض بجواز ذلك (١) لعدم

(١) أبو ميف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٢٦٦ نبذة ٤٥١

امكان توقيع الحجز تحت يد الناظر في هذه الحالة لانه إذا توقع حجز فيكون عديم الفائدة ، اذ غير معقول أن يودع الناظر المدين استحقاقه بسهولة أو يقوم بدفعه للدائن مع أنه بماطل في الوفاء ودياً مما جعل الدائن يتخذ اجراءات تنفيذ على أمواله - ويترتب على ذلك عدم امكان الدائن الحصول على دينه خصوصاً إذا لم يكن للناظر المدين مال آخر يمكن التنفيذ عليه خلاف استحقاقه في ريع الوقف ونرى خلاف ذلك وعدم جواز الحجز في هذه الحالة للأسباب الآتية :-

أولاً : للوقف شخصية معنوية تختلف عن شخصية المستحقين فيه وله دونهم حق ادارة أمواله بواسطة المتولى ( الناظر ) وتحصيل الغلة ويوزع الصافي منها بحسب كتاب الوقف ويترتب على ذلك النتائج الآتية :-

أ - أن ناظر الوقف هو الذى يمثل الوقف فى الادارة من تأجير وزراعة وقبض الغلة وخلافه حتى ولو كان المستحق فى الوقف واحداً وشخصاً خلاف الناظر  
ب - ان العلاقة القانونية القائمة من تأجير أعيان الوقف تكون بين المستأجرين وبين الناظر فقط الذى يمثل الوقف دون المستحقين فللناظر وحده الحق فى مقاضاة مستأجرى أعيان الوقف وأخذ أحكام ضدهم وتحصيل غلة الوقف منهم

ج - لا يجوز لدائن المستحق توقيع حجز تحت يد المستأجرين لعدم وجود رابطة قانونية بينهم وبين المدين ولأنهم مدينون فقط للوقف ذى الشخصية المعنوية ولأن الاستحقاق فى الوقف لا يملك للمستحق الا بعد قبض الغلة بمعرفة الناظر ومن فائضها

د - لا يجوز لدائن المستحق - حتى ولو كان المستحق هو الناظر - عند استجاره لعين من أعيان الوقف أن يعمل مقاصة بين دينه وبين الايجار المطلوب منه للوقف  
ه - لا يجوز لدائن الوقف أن يحجز تنفيذياً على منقولات المستحق حتى ولو كان المستحق واحداً وكان هو نفس الناظر على الوقف

ثانياً - أن القول بأن الأخذ بهذه القاعدة اطلاقاً يترتب عليه ضياع فائدة حجز ما للمدين لدى الغير إذا كان المستحق المطلوب الحجز على دينه هو نفس الناظر قول غير صائب لانه يجوز توقيع الحجز تحت المدين المستحق بصفته ناظر فاذا لم يودع



ما في ذمته أو يقرر في قلم الكتاب بالحقيقة اضراراً بالحاجز ولم يكن له أموال أخرى يمكن التنفيذ عليها . يمكن وضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية محافظة على حقوق الدائن الحاجز من الضياع وتمكيناً له من الحصول على دينه من حصة المدين الناظر وهذا الرأي هو المأخوذ به قضاء والذي يسير عليه القضاء المختلط في أحكامه (١) ٩٨٧ - ويجوز الحجز تحت يد الحكومة وفروعها والمصالح التابعة لها على الأموال المطلوبة منها للمدين المحجوز عليه لانعدام العلة التي بني عليها عدم إمكان توقيع الحجز على أموالها الخصوصية قبل الغير وهي مراعاة الصالح العام وعدم وضع العراقيل في سبيل أعمال الحكومة وعدم اظهارها بمظهر المفلسين المموزين مما يؤثر على سمعتها الادبية ويقلل من هيبتها ومركزها في الهيئة الاجتماعية ويضعف من مكانتها بين الدول الأخرى (٢)

٩٨٨ - وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان يجوز للشخص أن يحجز تحت يد نفسه على ما يكون في ذمته لمدينه لعدم النص على ذلك صراحة في قانون المرافعات الفرنسي، فقرر البعض بعدم جواز ذلك لعدم احتمال نصوص القانون في باب حجز ما للمدين لدى الغير اجازة ذلك ولضرورة وجود ثلاثة أشخاص يرتكز عليهم الحجز وهم الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه ولأن في التصريح بالحجز خطراً على وفاء الديون الثابتة بمستندات واجبة التنفيذ (٣) وقرر البعض الآخر بجواز الحجز لعدم وجود نص في القانون يحظر ذلك أو يحتم ضرورة كون المحجوز لديه شخص ثالث خلاف الدائن ولمنافاة الأخذ بالرأى المخالف بالقاعدة القائلة بضمان جميع أموال المدين وحقوقه لالتزاماته والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به (٤)

(١) استئناف مختلط في ٢٥ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٣٤١ ومصر أهلى مستعجل في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد والنقض الاهلى في ٢٦ ابريل ١٩٣٤ المحاماه ١٤ عدد ١٠ القسم الاول ص ٤١٨ رقم ١٧٢

(٢) كيريه ج ١ ص ٢٦٠ نبذة ٤٦٧ وبواتار Boitard ج ٢ نبذة ٨١٨

(٣) كاريه وشوفروج ٤ نبذة ١٩٢٥ ورودير ج ٢ ص ١٩٨ وباريس في ٨ ابريل ١٩٣٦ سيري ٣٦ ج ٢ ص ٢٢٩ ودين في ٧ فبراير ١٨٨٩ سيري ٩١ ج ٢ ص ٣٩

(٤) كيريه ج ١ ص ٢٦٥ نبذة ٤٧٩ وما بعدها ودي بليم ج ٢ ص ١٨٧ وبرتان ج ٢ نبذة ٢٦٩ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٦ ص ٧٠٤ وباريس في ٤ يولييه ١٩٠١ سيري ١٩٠١ ج ٢ ص ٢٤٨ والنقض الفرنسي في ٢٧ يولييه ١٨٩١ سيري ٩٢ ج ١ ص ٢٢٥

٩٨٩ — أما في مصر فقد أجهزت المادة ٤٣١ مرافعات أهلى و٩٣ محتاط على هذه الخلافات الفقية ونصت على جواز توقيع الحجز تحت يد الحاجز في جميع الأحوال وإنما يجوز للمحجوز عليه في هذه الحالة أن يطلب الزام الحاجز بأيداع قدر ما في ذمته من دين معين المقدار في خزانة المحكمة حتى الفصل في دعوى صحة الحجز ٩٩٠ — ولا يجوز توقيع الحجز تحت يد الحاجز إذا كان المال المتوقع عليه الحجز لا يجوز الحجز عليه أو كان المال في حيازة الحاجز بسبب عقد وديعة أو عارية استعمال (١)

٩٩١ — ويجوز لدائى الوارث في تركة لم تقسم بعد أو لدائى الشريك في أموال على الشيوع الحجز تحت يد مدينى التركة أو الشركة فيما يختص بحصة مدينهم ٩٩٢ — وفي حالة التأمين على الحياة يجوز لدائى تركة المؤمن أو دائى ورثته الحجز بعد وفاته على قيمة بوليصة التأمين تحت يد الشركة إذا لم ينص في البوليصة على دفع القيمة لشخص معين بعد وفاة المؤمن على حياته بأن يذكر فيها أن القيمة تدفع بعد الوفاة للورثة أو للأشخاص الذين سينظر المؤمن على حياته في تعيينهم ويموت المؤمن على حياته دون أن يعين شخصاً تؤول إليه قيمة البوليصة بعد وفاته. أما إذا نص المؤمن على حياته في البوليصة على دفع قيمة البوليصة بعد وفاته لشخص معين ولم يعدل عن رأيه حتى وفاته فتؤول قيمة البوليصة للأخير ولا يجوز لدائى التركة أو دائى الورثة الحجز عليها تحت يد الشركة (٢)

٩٩٣ — ولا يشترط في الدين المراد توقيع الحجز عليه أن يكون حالاً أو حقيقة بل يصح الحجز حتى ولو كان الدين المتوقع عليه الحجز احتمالياً أو مؤجلاً أو معلقاً على شرط توقينى قبل استيفاء الشرط (٣) ويترتب على ذلك جواز توقيع الحجز على ما يأتى :-

(١) كبريه ج ١ ص ٣٦٧ نبذة ٤٨١ وروجه نبذة ٢٠٢ و ٢٠٣ وجارسونه ج ٣ ص ٧٠٦ نبذة ٥٩٦  
(٢) النقض الفرنسى في ٧ فبراير ١٨٧٢ سبرى ٧٢ ج ١ ص ٨٦ و ١٥ ديسمبر ١٨٧٣ سبرى ٧٤ ج ١ ص ١٩٩ و ١٠ فبراير ١٨٨٠ سبرى ٨٠ ج ١ ص ١٥٢ وليون في ٢ يونيه ١٨٦٣ سبرى ٦٣ ج ٢ ص ٢٠٢  
(٣) كبريه ج ١ نبذة ٤٩١ وجارسونه ج ٣ نبذة ٦٠٠ وباريس في ٢٧ مايو ١٨٤٨ دالوز ٤٩ ج ٢ ص ٣٠ والنقض في ٢٩ أكتوبر ١٨٩٠ سبرى ٩١ ج ١ ص ٩٠٥ و ٢٧ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٣٦٨

- أولاً : الفوائد والأجرة المستقبلية التي لم تستحق الدفع بعد<sup>(١)</sup>
- ثانياً : التعويضات التي قد تستحق للدين قبل احدى شركات التأمين عند وقوع الأمر أو الحادث المؤمن من أجله<sup>(٢)</sup>
- ثالثاً : الأجور والمهيات التي يجوز الحجز عليها بنسبة معينة
- ٩٩٤ — وإنما يشترط لجواز كل ذلك قيام سبب الدين على الأقل في وقت توقيع الحجز ويبنى على ذلك عدم امكان توقيع الحجز على ما يأتي
- أولاً : المبالغ الواردة في الحساب الجارى الذى يشمل عدة عمليات من الجانبين تنتهى جميعاً بالمقاصة القانونية مرة واحدة في وقت التسوية
- ثانياً : المبالغ التي تنشأ من فتح اعتماد في أحد البنوك والتي لا تعرف نتيجته إلا في نهايته وبعد تصفيته الحساب ويجوز توقيع الحجز في هاتين الحالتين على نتيجة الحساب الناشئ عن العملية<sup>(٣)</sup>
- ثالثاً : حق شخص في ميراث منتظر قبل وفاة المورث
- رابعاً : حق الاستحقاق الذى سيؤول للدين في وقف بعد وفاة شخص معين مستحق فيه

## الفرع الرابع

ما يصح حجزه تحت يد الغير

- ٩٩٥ — الأصل أنه يجوز الحجز على جميع المنقولات الموجودة تحت يد الغير وتكون جزءاً من ثروة المدين باعتبارها ضامنة لالتزاماته سواء كانت مادية أو غير مادية<sup>(٤)</sup>

(١) جارسونيه ج ٣ نبذة ٦٠٠

(٢) كيرييه ج ١ ص ٢٧٣ وباريس في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٢ دالوز ٧٤ ج ٥ ص ٤٤

(٣) كيرييه ج ١ ص ٢٧٥ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٩ ص ٧١١ وباريس في ٢٧ يناير ١٨٥٥ سيري

٥٥ ج ٢ ص ٣١٩

(٤) مع ملاحظة أن القانون المصرى نص في المواد ٤٨٣ مرافعات وما بعدها عقب باب حجز للدين لدى الغير على اجراءات خاصة لحجز الايرادات والسندات والسهم والديون من ذلك ضرورة توقيع الحجز تحت يد الغير بسند تنفيذى بخلاف الحال في القانون الفرنسى

٩٩٦ — ويترتب على ذلك جواز توقيع الحجز على الآتى  
أولاً : الحقوق والديون كضمن الأشياء المبيعة ورؤوس الأموال المسلفة  
والمبالغ المستحقة في شركات التأمين وحصص الشركاء في شركة أو في شركة تحت  
التصفية وقيمة الأرباح والمساهمات والاستحقاق في الوقف وأجرة عمل  
معين وصافي الحساب الجارى ورصيد عقد فتح الاعتماد

ثانياً : الأمانات التى يقدمها الموظف إلى الحكومة على ذمة أعمال وظيفته مع  
احترام حق امتياز الحكومة عليها

ثالثاً . سندات الاسهم التى بأسماء أصحابها

رابعاً : الحصص التى تكون للدين فى مقابلة أو التزام أو غير ذلك

خامساً : حصة الشريك فى أية شركة (١)

٩٩٧ — ويستثنى من القاعدة المتقدمة أشياء وحقوق ومبالغ لا يجوز الحجز

عليها تحت يد الغير بنص القانون وهى

أولاً : الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع

لأعمال صناعاتهم (٢)

ثانياً : ما يملكه العسكرى من ملبوسات العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من

متعلقات العسكرية

ثالثاً : الغلال اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر (٣) ( مواد ٥٥ مرافعات

و ٥١٨ محتلط و ٥٩٢ فرنسى )

---

(١) ويجب طبقاً للقانون المصرى لتوقيع الحجز تحت يد الغير على هذه الديون أن يحصل بسند تنفيذى مادة ٤٨٣ مرافعات أهلى و ٥٤٧ محتلط — بخلاف القانون الفرنسى حيث لم ينص على ذلك — وقد اختلف فى فرنسا فيما إذا كان يجوز حجز ما للدين لدى الغير على الاسهم التى لحاملها فقرر البعض بعدم إمكان ذلك لاستحالة معرفة حقيقة ومحتويات هذه السندات — وقال الآخر بجواز ذلك ( جارسونيه ج ٣ نبذة ٩٨ ص ٧٠٨ — أما فى مصر فلا يمكن الحجز عليها بهذه الطريقة بل يحجز عليها تنفيذياً بحسب الأصول المقررة فى المحجوز التنفيذى مادة ٤٨٢ مرافعات أهلى و ٥٤٦ محتلط )

(٢) لم يقيد الشارع المصرى هذا الاستثناء بقيمة معينة كما فعل القانون الفرنسى فانه قيدها بشرط الا تزيد قيمتها على ٣٠٠ فرنك بحسب اختيار المحجوز عليه وترك الامر فى كونها ضرورية أو غير ضرورية إلى تقدير القضاة.

(٣) يشمل هذا الاستثناء فى القانون الفرنسى أيضاً كل ما يلزم المدين من المواد الغذائية فى الاكل كاللحوم والطيور وغيرها بخلاف القانون المصرى



وهذه الأشياء لا يجوز عليها الحجز إلا لوفاء أجرة المسكن أو الأرض أو لوفاء دين النفقة في القانون المصري أما القانون . الفرنسي فيزيد على ذلك ما يستحق لبائع هذه الأشياء من الثمن أو ما يستحق من الدين لتجار البذور التي استخدمت في زراعة الأرض ( مادة ٥٩٣ مرافعات فرنسي )

أما البقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج المنصوص عنها في هذه المواد فيجوز الحجز عليها تحت يد الغير في القانون المصري دون القانون الفرنسي لضرورة وجودها في حيازة المدين كشرط لازم لعدم جواز الحجز عليها في القانون المصري (١)

رابعاً : الفراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ( ٥٤٤ مرافعات أهلي و ٥١٧ مختلط و ٥٩٢ فرنسي ) (٢)

خامساً : قيمة الكوبات أو وفاء قيمة السندات المتعلقة بالديون العمومية (٣)

سادساً : قيمة الكمبيالات أو السندات تحت الاذن إلا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها فيجوز الممانعة في دفعها حتى تثبت ملكية الكمبيالة لمن هي في يده في الحالة الأولى - أما في الحالة الثانية فيكون الدفع لوكلاء الدائنين بدلا من المفلس (٤)

سابعاً : المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستان

ثامناً : مرتبات موظفي الحكومة وما يقبضونه بصفة مرتب اضافي كبديل السفر أو المكافأة على عمل اضافي قام به الموظف - إلا فيما يختص بمطلوبات الحكومة قبل الموظف أو ديون النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص فيجوز الحجز عليها من أجلها حتى ربع الماهية أو المرتبات الاضافية

تاسعاً : المعاشات التي تعطى لموظفي الحكومة أو للأرامل والأيتام أو غيرهم من المستحقين والمكافآت التي تمنح في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش إلا فيما يختص بما هو مستحق للحكومة وديون النفقة كما تقدم في الماهيات

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٧٨ نبذة ٣١٦

(٢) تختلف المادة الفرنسية عن المصرية في هذا الصدد حيث تقصر الاستثناء على أولاد المدين المقيمين معه فقط

(٣) القانون ١٧ سنة ١٩٠٤

(٤) كبريه ج ١ ص ٢٩٠ نبذة ٥١٧

عاشراً: أجور الخدمة وماهيات المستخدمين في غير صالح الحكومة ومعاشاتهم فلا يجوز الحجز عليها إلا بنسبة معينة بحسب قيمة المرتب أو الأجر

حادى عشر : مكافأة أعضاء البرلمان

ثانى عشر : المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً للنفقة المحكوم بها من جهات القضاء المختصة فلا يجوز الحجز عليها إلا وفاء لدين النفقة

ثالث عشر : المبالغ المحكوم بها لتصرف في مصرف معين لا يمكن الحجز عليها الا وفاء لما قررت من اجله

رابع عشر : المبالغ الموهوبة أو الموصى بها أو الموقوفة على سبيل النفقة وبشرط عدم جواز الحجز عليها . فلا يجوز الحجز عليها إلا لاستيفاء دين نفقة أو لديون الدائنين اللاحقين للهيئة أو الوصية

خامس عشر : ما يكون مستحقاً في فرنسا من الحكومة للمقاولين والمتعهدين للأعمال العمومية أو للمحلفين والشهود في المواد الجنائية (١) - أما في مصر فيجوز الحجز على ذلك

سادس عشر : المبالغ التي تدفع من أموال الحكومة لأمرأة العائلة المالكة

## الفرع الخامس

السندات التي يحجز بها تحت يد الغير

٩٩٨ - يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير إما بأمر القاضى وإما بسند تنفيذى أو عرفي مهما كان نوعه بشرط أن يكون صحيحاً من حيث الشكل وبشرط أن يشمل السند على التزام أو تعهد بدين

---

(١) كبريه ج ١ ص ٢٩٢ نبرة ٥١٩ وما بعدها

## المبحث الأول

### السند التنفيذي

يشتمل السند التنفيذي على العقود الرسمية والأحكام

٩٩٩ - ولا يؤثر على حق الدائن في الحجز بالعقود الرسمية تحت يد الغير ادعاء المدين أنه لم يوقع عليها بل يجب لذلك حصول طعن بالتزوير فيها ثم صدور حكم بإيقاف تنفيذها لهذا السبب (١)

١٠٠٠ - ويشترط للحجز بالأحكام أن تشمل الزام المحجور عليه بدين معين. وعلى ذلك فلا يمكن توقيع الحجز بمقتضى أحكام تصدر بالزام شخص بتقديم حساب أو باعتباره مسئولاً بتعويض عن فعل وتعيين خبير لتقدير قيمة التعويض الواجب الحكم به. ومن باب أولى لا يمكن الحجز باعلان دعوى قبل صدور حكم فيها (٢)

إنما يجوز الحجز بالقرارات الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة (٣)

### شكل الامطام التى يمكن الحجز بها

١٠٠١ - يشترط لتوقيع الحجز بالأحكام أن تكون صحيحة من جهة الشكل (٤). وعلى ذلك فلا يمكن توقيع الحجز التنفيذى - أو - بصورة غير تنفيذية من الأحكام - ثانياً - أحكام المحكمين التى لم يوضع عليها الأمر بالتنفيذ - ثالثاً - الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية اذا لم يوضع عليها الأمر بالتنفيذ (٥)

١٠٠٢ - وقد اختلف فى فرنسا فيما اذا كان يجوز الحجز بالأحكام قبل اعلانها

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسية نبذة ١٣٦ و ١٣٧

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسية نبذة ١٤٧ و ١٤٨

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسية نبذة ١٤٩

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسية نبذة ١٥٢

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسية نبذة ١٥٤

فقرر البعض بجواز ذلك باعتبار أن الحجز في هذه الحالة اجراء تحفظي صرف (١) وقرر البعض الآخر بعدم جواز ذلك (٢) — أما في مصر فيجب حصول الاعلان قبل الحجز بالأحكام الواجبة التنفيذ

١٠٠٣ — والأحكام المطلوب الحجز بها اما أن تكون قابلة للتنفيذ بها وقت الحجز وإما أن تكون غير ذلك والأولى تشمل الأحكام الابتدائية الحضرية أو الغياية المشمولة بالنفاذ والأحكام النهائية أصلا أو التي أصبحت نهائية لفوات مواعيد الطعن فيها والأحكام الابتدائية غير المشمولة بالنفاذ في المختلط والفرنسي قبل حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف فيها والثانية تحتوى على الأحكام الابتدائية الغير مشمولة بالنفاذ قبل فوات مواعيد المعارضة أو الاستئناف فيها في الأهلى أو عند حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف في المختلط والفرنسي

الأحكام القابلة للتنفيذ وقت الحجز

أولاً — الأحكام المشمولة بالنفاذ المطعنى

١٠٠٤ — هذه الأحكام تصلح سنداً للحجز التنفيذى لما للدين لدى الغير اذا كان التنفيذ حاصلًا بغير كفالة أو بكفالة ووفى الحاجز المحكوم لصالحه شرط الكفالة — أما اذا لم يتم بأداء الكفالة فلا يمكن الحجز بها تنفيذاً قبل ذلك فى القانون الأهلى قبل فوات مواعيد المعارضة أو الاستئناف وفى المختلط والفرنسي عند حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف

ثانياً — الأحكام النهائية

١٠٠٥ — هذه الأحكام يمكن التنفيذ بها بطريق الحجز التنفيذى لما للدين لدى الغير

ثالثاً — الأحكام الابتدائية غير المشمولة بالنفاذ قبل حصول المعارضة أو الاستئناف فى المختلط والفرنسي

١٠٠٦ — يجوز توقيع حجز لما للدين لدى الغير بها انما يترتب على حصول

(١) كيريه ج ١ ص ٣١٠ نبذة ٥٥٩ ورين Rennes فى ٢١ اغسطس ١٨٧١ دالوز ٧٥ ج ٢ ص ٢٠

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات نبذة ١٥٦



المعارضة أو الاستئناف ايقاف تنفيذها (١) وتعطيل السير في دعوى صحة الحجز المرفوعة عنها (٢)

### الأحكام غير القابلة للتنفيذ

١٠٠٧ — هذه الأحكام لاتصلح سنداً لتوقيع الحجز التنفيذي لما للمدين لدى الغير بها ، وقد اختلف فيما اذا كان يجوز الحجز التحفظي بها بغير اذن من القاضي فقرر البعض بجواز ذلك وكل ما هنالك أنه يجب على المحكمة المرفوع أمامها دعوى صحة الحجز ايقاف الفصل فيها ريثما يصبح الحكم نهائياً أو يقضى في الطعن المرفوع عنه (٣) وقرر البعض الآخر بوجوب التفريق بين الأحكام الحضورية والغيابية وبجواز توقيع الحجز بالأولى حتى ولو حصل طعن بالاستئناف عنها — أما الثانية فلا يجوز توقيع الحجز بمقتضاها اذا عورض فيها لأن المعارضة تلغى الحكم الغيابي وتمحى آثاره وتعيد القضية لحالتها الأولى فيصبح الحكم المذكور كأن لم يكن ولا يجوز لذلك اعتباره كسند لتوقيع الحجز التحفظي به (٤) وقرر ثالث بجواز توقيع الحجز التحفظي بالأحكام غير القابلة للتنفيذ على رؤوس الأموال دون إرادات المدين المحجوز عليه (٥) وذهب رابع الى عدم جواز توقيع الحجز بها اطلاقاً حتى بأمر من القضاء ويبطلان الحجز الحاصل بسببها ولو قضى بتأييد الحكم المعارض فيه أو الحكم المستأنف قبل الحكم في دعوى صحة الحجز (٦)

١٠٠٧ — والرأى الأول هو الراجح والمعمول به للأسباب الآتية :

أولاً: — يشترط لتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير التحفظي ان يحصل بسند عرفي مثبت لدين محقق الوجود ومعين المقدار وواجب الاداء أو بأمر من القاضي

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ نبذة ١٦٠

(٢) التعليقات نبذة ١٧٣

(٣) جارسونيه ج ٥ نبذة ١٠٥٥ ص ٤٨٣ وبازو ص ١١٩ وجلاسون ج ٢ ص ١٩٥

(٤) كيريه ج ١ ص ٣١٠ نبذة ٥٥٩ والنقض الفرنسي في ٣ فبراير ١٨٩٢ الذي أشار اليه والنقض

في ٢٣ نوفمبر ١٨٨١ سيرى ٨٢ ج ١ ص ١١٣ و ٦ مارس ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٧٠

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٣

(٦) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٤ وبوردو في ٢٨ أغسطس ١٨٢٧

المشار اليه في التعليقات

في حالة عدم وجود سنداً اطلاقاً، أما إذا تواجد السند وكان الدين الوارد به غير معين المقدار فيقتصر عمل القاضي في هذه الحالة على تقدير الدين مؤقتاً دون الاذن بالحجز ولا شك ان الشروط الواجب توافرها في السند العرفي موجودة في الأحكام غير القابلة للتنفيذ وعلى ذلك فلا داعي لاستصدار أمر من القضاء لتوقيع الحجز بها

ثانياً: — ولو ان الأحكام المذكورة لا تقبل التنفيذ فوراً إلا انها أقوى بكثير من الأوامر التي تصدر على العرائض من حيث الاجراءات التي تتبع للحصول عليها والآثار القانونية التي رتبها لها المشرع

ثالثاً: — لأن النظرية الصحيحة والمأخوذ بها الآن أن المعارضة لا تلغى الحكم الغيابي وتعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره بل تعيد القضية بالنسبة للمعارض فقط دون المعارض ضده وبأنه لا يجوز للاخير عند المعارضة ان يطلب من المحكمة الحكم له بالطلبات التي رفضها له الحكم الغيابي وعلى ذلك فيبقى الحكم الغيابي بالرغم من المعارضة موقوفاً على الفصل فيها (١)

١٠٠٩ — وإذا حصل طعن في الأحكام النهائية بطريق النقض أو التماس إعادة النظر أو المعارضة فيها من شخص تعدى اليه آثارها فلا يترتب عليه إيقاف تنفيذها ولا يمنع ذلك من الحجز بها تنفيذياً تحت يد الغير (٢)

١٠١٠ — أما الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية فيوقف تنفيذها حتى ولو احتوت على حقوق مدنية ومصاريف ومبالغ محكوم بها بطريق التعويض ولا يجوز لذلك الحجز بمقتضاها تنفيذياً عند حصوله (٣)

١٠١١ — ويقع باطلا الحجز الحاصل بناء على حكم صادر من محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً لعدم احتوائه على الزام المحجوز عليه بدين معين (٤)

---

(١) ابرهيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٢٧٥ واستئناف مختلط في ١١ ديسمبر ١٨٩٥ المجموعة ٨ ص ٣٨ وقرار لجنة المراقبة الصادر في ١٩٠١ نمرة ٣٩٩ منشورات ومصر أهلى مستعجل في ٢٤ ابريل ١٩٣٥ المحاماه ٩ السنة ١٥ ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤ واستئناف مختلط في ١٥ يولييه ١٩١٠ المجازيت ١ ص ٦

(٢) كبريه ج ١ ص ٣١٣ نبذة ٥٦٤

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٢ مرافعات فرنسي نبذة ١٧٥ وباريس في ٢٣ فبراير ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٢ ص ٥٧

(٤) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٢ مرافعات نبذة ١٨٠ وباريس في ٢٧ اغسطس ١٨٤٧ المشار اليها فيه

## المبحث الثاني

### السند العرفي

١٠١٢ — يشترط للحجز التحفظي بالسند العرفي ان يحتوى على الزام المحجوز عليه بدين معين كاعترافه بمشغولية ذمته بمبلغ معين

١٠١٣ — ولا يؤثر على صحة الحجز انكار المحجوز عليه للامضاء الموجودة على السند أو طعنه فيها بالتزوير إنما يجب في هذه الحالة ايقاف الفصل في دعوى تثبيت الحجز والدين حتى يقضى من المحكمة المختصة في موضوع صحة السند من عدمه (١)

١٠١٤ — ويبطل الحجز إذا توقع بسند باطل لعدم استيفاء الشروط الشكلية التي نص عليها القانون لصحته فمثلا يشترط في فرنسا في المادة ١٣٢٥ مدني فرنسي لا مكان التمسك بسند مثبت لتعهدات متبادلة أن يذكر فيه ما يفيد تحرير نسخ بعدد العاقلين الآخرين فاذا أغفل ذلك فلا يجوز لصاحبه التمسك به وتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير به وكذلك يبطل الحجز الحاصل هناك بسند مثبت لتعهد من طرف واحد إذا لم يحرق جميعه بخط الملتزم به أو إذا لم يحرق فيه عبارة علمت بما فيه ومقر به عند عدم كتابته جميعه بخط الملتزم (مادة ١٣٢٦ مدني فرنسي) (٢)

١٠١٥ — وإذا لم يستوف المحرر الرسمي الشروط التي الزمها القانون لصحته كما لو فقد شرط الخاص بصفة الموظف الذي قام بتحريره أو المتعلق باختصاص الموظف باجرائه فيجوز اعتباره سنداً عرفياً بين الطرفين إن وقعا عليه يمكن به توقيع الحجز التحفظي لما للمدين لدى الغير (٣)

## المبحث الثالث

### امر القاضى

١٠١٦ — يحصل الحجز بأمر من القاضى في حالة عدم وجود سند أصلا . أما

(١) كيري ج ١ نبذة ٥٧٠ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٥ ص ١٦١

(٢) كيري المرجع المتقدم نبذة ٥٧١

(٣) كيري نبذة ٥٧٢

في حالة وجود سند مثبت لدين متنازع في مقداره فيختص القاضي في هذه الحالة بتقدير الدين مؤقتاً لا الأذن بالحجز ( مواد ١٢٤ أهلى و ٧٣٤ مختلط و ٥٥٨ فرنسى )  
١٠١٧ — ويختص بالأذن في الحجز في القانون الأهلى القاضي الجزئى ورئيس المحكمة الكلية أو القاضي المعين للأمر الوقتية في المحكمة الكلية الكائن في دائرتها محل المدين المحجوز عليه وذلك بحسب قيمة الدين المطلوب الحجز من أجله ( مادة ١٢٤ أهلى ) أما في القانون المختلط فيختص بذلك رئيس المحكمة المدنية أو من ينوب عنه من القضاة في المحكمة الكائن بدائرتها محل المدين أو محل المحجوز لديه مهما كانت قيمة الدين المطلوب الحجز بسببه ( مادة ٧٣٤ مختلط ) وهكذا الحال في القانون الفرنسى والبلجيكى

١٠١٨ — وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان يجوز لرئيس المحكمة التجارية اصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظى لما للمدين لدى الغير إذا كان الدين تجارياً فقرر البعض بعدم جواز ذلك (١)

أولاً : لوجود المادة ٥٥٨ مرافعات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير في باب تنفيذ الأحكام مما يدل على أن حجز ما للمدين لدى الغير يعتبر في مجموعه عملاً تنفيذياً ولو اتخذ شكلاً تحفظياً في الأصل ولا يختص رئيس المحكمة التجارية بالحكم في المسائل المتعلقة بالتنفيذ

ثانياً : لأن الأخذ بالمبدأ القائل بتحويل رئيس المحكمة التجارية ذلك يترتب عليه تجزئة اجراءات الحجز إذ ينشأ عنه صدور الأمر بالحجز من رئيس المحكمة التجارية بينما ينظر في صحته من المحكمة المدنية

ثالثاً : لا يمكن قياس هذه الحالة على الحالة المنصوص عنها في المادة ٤١٧ مرافعات التى خول فيها لرئيس المحكمة التجارية الحق في اصدار الأمر بالحجز التحفظى التجارى لأن هذه المادة استثنائية محض لا تمتد إلى غير الأحوال التى وردت فيها وما جاء على غير القياس فغيره لا يقاس عليه - وقرر البعض الآخر ورأيه المعمول به الآن بجواز ذلك (٢) للأسباب الآتية

(١) جلاسون ج ٢ ص ١٩٩

(٢) كبرىه نبذة ٥٦٧ وبازو ص ١٣٦ وروجيه نبذة ١٤١ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٩٥ ص ٦٩١ وبرتان ج ١ نبذة وما بعدها وباريس في ٢٦ يناير ١٨٦١ سبرى ٦١ ج ٢ ص ٢٧٣



أولاً : إغفال نص المادة ٥٥٨ مرافعات ذكر اختصاص رئيس المحكمة المدنية بالذات في الأذن بالحجز بما يستفاد منه إمكان صدور الأمر من رئيس المحكمة التجارية إذ لو كان المشرع قصد تركيز هذا الحق في رئيس المحكمة المدنية وحده لنص على ذلك صراحة ولا يجوز مع عموم النص تخصيص هيئة معينة به

ثانياً : لأن رئيس المحكمة التجارية أقدر من سواه في هذه الحالة على بحث ظاهر مستندات طالب الحجز وظروف الطلب وأحقته فيه من عدمه لالمامه بالمسائل التجارية والعادات المتعلقة بالمعاملات التجارية

ثالثاً : ولو أن حجز ما للمدين لدى الغير يمكن اعتباره في مجموعه عملاً تنفيذياً إلا أن الاجراءات الأولية له تكون أعمالاً تحفظية صرفاً من المسائل التي يدخل في وظيفة رئيس المحكمة التجارية الفصل فيها .

رابعاً - عدم وجود أى مانع قانوني من تجزئة اجراءات الحجز وتحويل رئيس المحكمة التجارية سلطة اصدار الأوامر المتعلقة بالحجز إذا كان المدين تاجراً ثم الفصل في صحته وتثبته بعد ذلك من المحكمة المدنية .

١٠١٩ - ويطلب الأمر بالحجز بعريضة من نسختين تقدم إلى القاضي المختص يذكر فيها اسم الحاجز ومحلّه واسم المحجوز عليه والمحجوز لديه وطبيعة الدين المراد حجزه ومقدار الدين المطلوب توقيع الحجز من أجله ويرفق بها الأوراق والمستندات المثبتة لدين طالب الحجز أو التي تساعد على تعيين مقداره

١٠٢٠ - ويصدر القاضي أمره بالرفض أو بالقبول كلياً أو جزئياً كباقي الأوامر التي تصدر على العرائض كما يجوز له أن يصدر الأمر بالقبول بعد استيفاء اجراءات يرى تكليف الحاجز بها

١٠٢١ - ويمكنه طبقاً لنص المادة ٤١٤ مرافعات أهلي و ٤٣٤ مختلط أن يشترط عند اصدار الأمر بالحجز أن يرفع اليه كل خلاف يحصل بين الخصام بخصوص هذا الأمر ولا مثيل لهذه المادة في القانون الفرنسي ولو أن المحاكم هناك تقر المبدأ الوارد بها

١٠٢٢ - ولا يجوز الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض أو

المعارضة في الأحكام من تتعدى إليه في الأمر الصادر بالقبول أو الرفض لأنه يصدر من القاضي بصفته الولاية لا القضائية ومتروك تقديره إليه خاصة دون أية رقابة أخرى (١)

١٠٢٣ — ويجوز لطالب الحجز إذا رفض طلبه أن يقدم طلباً إلى القاضي من جديد ويرفق به المستندات المؤكدة له وفي هذه الحالة يمكن للقاضي العدول عن رأيه الأول ويأمر بتوقيع الحجز وإذا صدر الأمر بالحجز فيجوز للمحجوز عليه التظلم منه أمامه حتى ولو رفعت دعوى صحة الحجز بعد اعلان خصمه بالحضور أمامه كما هو الحال في شأن التظلم من الأوامر التي تصدر على العرائض

## الفصل الثاني

### الشروط الشكلية والاجراءات الواجب مراعاتها في الحجز

١٠٢٤ — يحصل حجز ما للدين لدى الغير التنفيذي باعلان الحجز إلى المحجوز لديه مع تكليفه بالدفع أو الايداع أو التقرير بما في الذمة ثم اخبار المحجوز عليه بورقة الحجز في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه - أما الحجز التحفظي فيكون باعلان إلى المحجوز عليه ينبه عليه فيه بحبس الدين تحت يده بغير تكليفه بالايداع أو التقرير ثم يعقب ذلك باخبار المحجوز عليه بتوقيع الحجز في ظرف الثمانية أيام وتكليفه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بصحة الحجز وفي المختلط يخطر المحجوز لديه بعد ذلك بحصول الاخبار للمحجوز عليه - أما في فرنسا فيجب رفع دعوى بصحة الحجز سواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً

١٠٢٥ — ويجب أن يحتوى اعلان الحجز في مصر خلاف البيانات اللازم

---

(١) ليركان Ch. Leurquin على حجز ما للدين لدى الغير ص ١٩٧ نبذة ١٥١ ودى بليم ج ١ ص ١٤٦ ومونيليه في ١٧ ابريل ١٨٥٤ دالوز ١٨٥٥ ج ٢ ص ٣٩٣ وباريس في ٢٣ مارس ١٨٦٧ دالوز ٧٦ ج ٢ ص ٦٦ و ٣٦ يولي ١٨٧١ دالوز ٧١ ج ٢ ص ٢٤٤ و ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ سيرى ٨٣ ج ٢ ص ١٥١

وجودها في أوراق المحضرين على صورة من السند أو الحكم أو الأمر الصادر بتوقيع وعلى المحل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه إذا لم يكن ساكناً بها طالب الحجز وإلا كان الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً (مواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٧٥ مختلط) لا داعي في فرنسا لنسخ كامل السند في الاعلان بل يكفي في ذلك الإشارة إليه فيه - أما إذا توقع الحجز بناء على أمر من القاضي فيجب في هذه الحالة نسخ صورة من الأمر في الاعلان وإلا كان الحجز باطلاً

ولا يغني عن نسخ صورة السند في مصر الإشارة إليه في الاعلان كما هو الحال في فرنسا لاختلاف نصوص القانون المصري في ذلك عن القانون الفرنسي ولأنه لا محل للاجتهاد مع صراحة النص

١٠٢٦ - ويجب أن يحصل الأخبار للمحجوز عليه في مصر في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز خلاف مواعيد المساقاة ان كان تنفيذياً وتكليفه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم بصحة الحجز في هذا الميعاد ان كان تحفظياً - أما في فرنسا فيجب رفع الدعوى بصحة الحجز مع الأخبار سواء أ كان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً فإذا لم يحصل أخبار مطلقاً أو لم ترفع دعوى بصحة الحجز أو إذا حصل الأخبار ورفع الدعوى في حالة وجوب ذلك بعد هذا الميعاد يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً ولا يؤثر على البطلان في هذه الحالة رفع دعوى مستعجلة من المدين بعد تأثير الحجز لعدم أخباره به في الميعاد بمجرد علمه بالاعلان الحاصل للمحجوز لديه عن طريق آخر خلاف الأخبار (١)

١٠٢٧ - ويستثنى من ذلك بعض حالات رأى المشرع عدم ضرورة حصول الأخبار فيها إما لعدم الفائدة أو المصلحة كحالة حصول اعلان الحجز والأخبار في ورقة واحدة أو لضرورة قصر الاجراءات وعدم وجود ضرر على المحجوز على دينه من ذلك لانتقال حقه على الدين إلى آخرين طبقاً للقانون كحالة الحجز التي تحصل بعد الشروع في توزيع نفود المدين المودعة في المحكمة أو التي تحصل بمعرفة الدائن المباشر لاجراءات نزع الملكية أو غيره من الدائنين تحت يد مستأجرى العقار المنزوع ملكيته (مواد ٥٣٠ و ٥٤٦ مرافعات أهلى)

(١) ليركان على حجز ما للمدين لدى الغير ص ٢٥٥ نبذة ٢٤٠

١٠٢٨ — ومعنى حصول الأخبار والاعلان فى ورقة واحدة أن يجمع بينهما فى ورقة واحدة وأن يحصل الأخبار عقب الاعلان مباشرة وفى نفس الوقت الحاصل فى الاعلان أو فى اليوم التالى على الأكثر بحيث يتحقق فى هذه الحالة غرض المشرع من عدم وجود ضرورة للأخبار فى المدة التى قررها لحصوله فى نفس ورقة الاعلان — أما إذا حصل اعلان المحجوز لديه وتأخر اخبار المدين بالمحجز مدة طويلة أكثر من المدة المقررة أصلاً (ثمانية أيام) ، فلا ينطبق على هذه الحالة الاستثناء المذكور حتى ولو لم يكن للأخبار ورقة مستقلة عن الاعلان لقيام العلة التى أسس عليها المشرع ضرورة حصول الأخبار فى ميعاد معين وهو إعلام المحجوز على دينه بالمحجز فى وقت مناسب يتمكن معه من الذود عن حقوقه وأمواله

١٠٢٩ — وإذا تعدد المحجوز عليهم فيجب حصول الأخبار ورفع دعوى صحة المحجز فى حالة لزوم ذلك لكل منهم فى ميعاد الثمانية أيام فإذا حصل الأخبار ورفع الدعوى فى الميعاد بالنسبة لبعضهم وبعد الميعاد فيما يختص بالبعض الآخر فيبطل المحجز بالنسبة للآخر

١٠٣٠ — ولا يؤثر على ذلك كون المحجوز عليهم ورثة والمحجز حاصل على التركة وفاء لدين على المورث إذ ولو أن المحجز يحصل فى هذه الحالة على تركة المورث إلا أن الوارث يسأل عنه بمقدار حصته من الدين وله أن يستفيد من جميع الأوجه التى قررها القانون لصالحه على هذا الاعتبار بصرف النظر عن عدم استفادة باقى الورثة بها لاستيفاء الأوضاع الشكلية التى نص عليها القانون بالنسبة لهم (١)

١٠٣١ — والغرض من حصول الأخبار للمدين فى ظرف المدة المذكورة إعلامه بحصول المحجز على أمواله ليكون على بينة من أمرها وليتخذ العدة لتذليل الصعوبات التى تحول دون وصولها إليه إما بسداد الدين إن كان صحيحاً أو بتخصيص مبلغ من المحجوز عليه على ذمة الدائن واستلام الباقي بعد ذلك أو رفع المحجز إن كان باطلاً لآى سبب كان

١٠٣٢ — ويترتب على ذلك أن المحجز التنفيذى لما للمدين لدى الغير يتم فى

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٦٣ مرافعات فرنسية نبذة ٣ وما بعدها



مصر بمجرد اعلان الحجز إلى المحجوز لديه عن يد محضر فلا يقبل الاشكال الحاصل عنه من المدين أمام المحضر وقت اعلان الاخبار اليه بل يتعين على المدين في هذه الحالة رفع دعوى بالغاء الحجز أمام المحكمة المختصة وبمجرد كون القانون نص في المادة ٤١٩ أهلى و ٤٨٩ مختلط على بطلان الحجز من نفسه في حالة عدم حصول الاخبار في مدة الثمانية أيام أو في حالة حصول الاخبار بعد فوات هذه المدة لما تقدم من اعتبارات لا يدل على أن الحجز لا يتم إلا بحصول الاخبار وكل ما هنالك أنه يصبح باطلا بقوة القانون يؤكد ذلك نص المادة المذكورة حيث تقول كان الحجز المذكور لاغياً من نفسه (١)

## الفصل الثالث

سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الناشئة

عن حجز ما للمدين لدى الغير

قواعد عمومية

١٠٣٣ — يختص قاضى الامور المستعجلة عند الاستعجال فى الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير الباطلة بطلاناً جوهرياً والتصريح للمدين المحجوز على دينه بصرف المبالغ المحبوسة عنه بغير وجه حق (٢)

١٠٣٤ — أساس هذا الاختصاص : ويستمد القضاء المستعجل اختصاصه فى الفصل فى دعاوى عدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير الباطلة من نصوص المواد

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٣٥ سنة سادسة ص ٩  
(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٩ سنة سادسة ص ٧ واستئناف مختلط فى ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١٢ ص ٢٨ و ٢٤ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ٢٣١ و ١٢ أكتوبر ١٩١٢ جازيت نوفمبر ٩١٢ ص ٦ رقم ٨ وأول يناير ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٣٥ و ٤ يناير ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٩٨ و ٣ ديسمبر ١٩١٣ المجموعة ٢٦ ص ٧٤ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ١٠١ وأول يونيو ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٣٥٠

٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ٤٣٩ و ٤٤١ مختلط و ٨٠٦ وما بعدها فرنسى باعتبار أن هذه المحجوز المتوقعة صعوبات فى التنفيذ إن كانت حاصلة بناء على سند تنفيذى أو أمر من القاضى أو باعتبارها اجراء غير قانونى يجوز لكل من ناله ضرر منه الالتجاء للقضاء المستعجل للحكم بازالته إن كانت متوقعة بناء على سند عرفى أو سند تنفيذى غير قابل للتنفيذ (١)

١٠٣٥ — وإذا تعلق الأمر بأشكال عادى فى التنفيذ فيختص القضاء المستعجل بالحكم بالايقاف أو الاستمرار فى تنفيذ ما لم يتم من اجراءات التنفيذ فقط دون التعرض لما تم من اجراءات التنفيذ لمساس حكمه فى هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق اللهم إلا إذا حصلت اجراءات التنفيذ باطلة بطلاناً جوهرياً فله عندئذ الحكم بأرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ — أما فى حجز ما للمدين لدى الغير فلا يمكن الحكم بالايقاف أو الاستمرار فى التنفيذ لأن التنفيذ يتم بحصول اعلان الحجز ولا يملك القاضى المستعجل من وسيلة للحكم فى الدعوى سوى الحكم بعدم تأثير الحجز على حقوق وأموال المحجوز عليه والتصريح له باستلامها بالرغم من حصوله ويشترط لوظيفته فى الحكم بذلك عدم المساس بحقوق الحاضر ومن هنا تولدت القاعدة المقررة للاختصاص ومضى ضرورة كون الحجز المطلوب الحكم بعدم تأثيره باطل بطلاناً جوهرياً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً لا ينتج حقاً للحاجز يضار عند الحكم بعدم تأثير الحجز كشرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى الدعوى لأن حكمه فيها فى هذه الحالة لا يمس الموضوع أو أصل الحق بل يزيل عقبه مادية أو جدها الحاجز فى سبيل حصول المحجوز عليه على دينه بغير أساس من القانون (٢)

١٠٣٦ — ويترتب على ذلك وجود اختلاف فى سلطة القضاء المستعجل عند الحكم فى دعاوى عدم تأثير حجوز ما للمدين لدى الغير عنها عند الحكم فى اشكالات

(١) كبرى ج ١ ص ٣٣٣ نبذة ٥٩٣

(٢) كبرى ج ١ ص ٣٣٣ نبذة ٥٩٤ وبازو ص ٣٥٨ والنقض الفرنسى فى ٧ يناير ١٨٨٥ سبرى ٨٥

ج ١ ص ١٥٣ وباريس فى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٧ سبرى ٨٩ ج ٢ ص ٥١ و ٥ مارس ١٨٩٥ سبرى ٩٦ ج ٢ ص ١٣٩

أو صعوبات التنفيذ العادية إذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والأركان الأساسية للحجز وتمتد في الحالة الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وفحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى إرجحية أي الطرفين إيقاف التنفيذ أو استمراره (١)

١٠٣٧ - ويشترط لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير حجز مالمدين لدى الغير الباطلة توافر الاستعجال في الدعوى فإذا كان الشيء المحجوز عليه معطلا أصلاً تحت يد الغير بحيث لا يفيد الحكم المستعجل في تمكين المحجوز عليه من استلامه فلا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها (٢)

١٠٣٨ - ويتوافر الاستعجال من الضرر الذي قد يلحق بالمحجوز عليه من حبس ماله بسبب حبسه عنه بدون وجه حق أو سند من القانون وعدم تمكنه من الانتفاع به واستغلاله في شؤون نفسه بصرف النظر عما إذا كان غنياً أو فقيراً لرغبة كل شخص في استثمار ماله كما يريد ويهوى بالطرق التي يراها نافعة ومفيدة له وخصوصاً إذا كان مركز الحاجز المالي ضعيف لا يمكن من الرجوع عليه بتعويض الأضرار التي قد ترتب على حصول الحجز (٣)

١٠٣٩ - ويدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حجز مالمدين لدى الغير الباطلة مهما كانت الصيغة أو الشكل الذي حصلت الحجز بمقتضاه (٤) سواء حصل الحجز باعلان دعوى أو بانذار أو تنبيه أو بأى إجراء آخر وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير حجز مالمدين لدى الغير الحاصل باعلان دعوى رفعها الحاجز ضد المدين يطالبه فيها بتعويض

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ٢٤ إبريل ١٩٢٥ المحاماه ١٥ العدد التاسع القسم الثانى ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤ واستئناف مختلط فى ٢ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٤٠

(٢) استئناف مختلط فى ١٤ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٨

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٣ يناير ١٩٣٦ المحاماه ١٦ عدد ٤ ص ٢٧٧ رقم ١٨٦ واستئناف مختلط فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة ١٥ ص ٥ و ٢٥ و ١٥ فبراير ١٩١١ الجازيت السنة الأولى ص ٧٠ وليركان على حجز ما للمدين لدى الغير ص ٢٤٨ نبذة ٣٤٣

(٤) استئناف مختلط فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٢ رقم ٣٤٢

وأدخل فيها المحجوز لديه بغرض حجز ما يكون في ذمته للمدين (١) أو المحجز  
الحاصل تحت يد قلم الكتاب بانذار من أحد الورثة لحبس ما يكون تحت يده من  
المبالغ المودعة على ذمة باقي الورثة (٢)

١٠٤٠ — إنما لا يختص بالحكم بالصرف الرغم من المعارضة في الدفع  
والتسليم اذا لم يكن الغرض من المعارضة في الدفع توقيع حجز ما للمدين لدى  
الغير أو اذا بنيت المعارضة على وجود نزاع في ملكية أو أصل حق الشخص  
المحجوز عليه أو اذا قصد منها منعه من التصرف في أمواله اضراراً بالدائنين (٣)  
لمساس الحكم بالصرف في جميع هذه الأحوال بمسائل موضوعية متنازع عليها  
يجب الفصل فيها أولاً من محكمة الموضوع وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بالأذن  
بصرف المبالغ المحبوسة رغم الممانعة في الأحوال الآتية —

أولاً — الأندار الذي يرسله المحيل الى المحال عليه ينبه عليه فيه بعدم سداد قيمة  
الحالة للمحال اليه لحصول نزاع بخصوص صحة الحالة (٤)

ثانياً — المعارضة في الدفع التي تحصل بانذار لقلم الكتاب بعدم صرف مبلغ  
مودع في الخزانة لشخص معين للمنازعة في ملكيته اليه (٥)

ثالثاً — الأندار الذي يرسله أجد المستحقين في الوقف لناظر الوقف ينبه عليه فيه  
بعدم صرف جزء من الربيع لشخص معين لوجود نزاع في أصل استحقاقه في الوقف وكان  
هذا النزاع محل دعوى أمام المحكمة الشرعية لوجود غموض حجة الوقف في ذلك (٦)

(١) استئناف مختلط في ٢ ديسمبر ١٩٣١ الجازيت يولي ١٩٣٤ رقم ٣٤٨

(٢) استئناف مختلط في ٣١ يناير ١٩٣٤ الجازيت يولي ١٩٣٤ رقم ٣٤٦

(٣) استئناف مختلط في ١٤ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ١١

(٤) استئناف مختلط في ١٠ أبريل ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢٤٥

(٥) استئناف مختلط في ١٦ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٤٨

(٦) مصر أهلى مستعجل في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة سلسلة ٣٨٩ ص ١٠ وقرر

لمبادئ الآتية

١ — لا يشترط لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير  
الباطلة أن تتخذ الأوضاع الظاهرة لهذه الحجوز بل يكفي فيها كل ممانعة يرى منها حبس المال عن صاحبه  
بغير حق سواء حصلت في شكل انذار أو عريضة دعوى أو خلافه مهما كان الحق الذى يتذرع به الممانع  
في الصرف للوصول الى بغيته



رابعاً — الاعلان الذي يحصل من دائن أحد المستحقين في وقف لناظر الوقف ينبه عليه فيه بتنفيذ التنازل الحاصل اليه من المدين عن استحقاقه في ريع الوقف وفاء لدينه ولا يؤثر على ذلك كون الدائن طلب من الناظر في الاعلان أن يحبس حصة المدين في الاستحقاق وعدم تسليمها اليه من تاريخ الاعلان حتى يحصل على دينه من الاستحقاق طبقاً للتنازل الصادر اليه (١)

١٠٤١ — ويعتبر الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً اذا لم تراعى فيه الأوضاع الشكلية اللازمة لصحته أو اذا فقد ركناً من الأركان الأساسية التي استلزمها القانون لقيامه كأن يحصل بلا سند أو اذن من القاضي في حالة ضرورة ذلك أو بغير نسخ صورة السند أو الحكم أو اذن القاضي في اعلان الحجز في الأهل والمختلط أو بغير اخطار المحجوز عليه بالحجز إن كان تنفيذياً أو بطلب تثبيته إن كان تحفظياً في ظرف ثمانية أيام من تاريخ حصوله أو اذا حصل من شخص غير دائن أصلاً للمحجوز عليه

٢ — أن حبس الدين عن صاحبه بغير حق وعدم تمكنه من الانتفاع به يترتب عليه ضرر جسيم له يكفي لتوافر الاستعجال المكون لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة

٣ — يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للتصريح بصرف المبالغ الموجودة تحت يد الغير بالرغم من الممانعة الحاصلة في ذلك عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق

٤ — وجود نزاع جدي في حقيقة استحقاق طالب الصرف للبلغ المطلوب صرفه ووجود غموض في حجة الوقف في ذلك يتعين معه الرجوع الى المحكمة الشرعية للحكم في أصل الاستحقاق عن هذا المبلغ وفيمن المستحق له قبل التصريح بالصرف يجعل القضاء المستعجل غير مختص بالحكم بالصرف

(١) مصر اهل مستعجل في ٥ سبتمبر ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ١١ سنة ٨ ص ١٢ وجاء ضمن أسبابه ما يأتي

من حيث أنه من المبادئ المقررة علماً وقضاً أن حق المستحق في ريع الوقف شخصي محض يجوز له التنازل عنه بدون رضا الناظر ويتعين على الأخير احترام التنازل وتنفيذه بمجرد حصوله وإعلانه به ولا يحق له حتى في القانون الأهل الممانعة في الصرف بحجة عدم موافقته على التنازل

ومن حيث أن السبب في ذلك هو أن استحقاق المستحق في ريع الوقف لا يكون حقاً بدني معين قبل الناظر بل يشمل حقاً عينياً بالملكية وناظر الوقف يعتبر وكيلاً عنه في تحصيل هذا الريع وعلى ذلك يجوز للمستحق التنازل عن الاستحقاق لآخر أو توكيل آخر في استلامه بدون رضا الناظر أو موافقته

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن التنازل اليه عن الاستحقاق يضيء وحده هو المالك للاستحقاق التنازل عنه طوال المدة المتفق عليها في عقد التنازل أو حتى استيفاء كامل دينه بمجرد حصول التنازل واطار ناظر الوقف به ولا يجوز للأخير بالرغم من التنازل دفع الاستحقاق للمستحق كما لا يجوز لدائني الأخير الحجز عليه وفاء لديونهم قبله

أو من شخص كان دائناً في وقت ما ثم انقضى دينه قبل توقيع الحجز لسبب من أسباب انقضاء التعهدات والديون أو إذا حصل على مال غير مملوك للمحجوز عليه أو على مال غير جائز الحجز عليه بنص القانون

١٠٤٢ - ويختلف اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز الباطل لعدم مراعاة الاجراءات الشكلية عنه في الحكم بعدم تأثير الحجز الباطل لعدم توافر الاركان الاساسية اللازمة لقيامه اذ يختص بالحكم في الدعوى في الحالة الاولى بمجرد ثبوت عدم قيام الحاجز بالاجراءات الشكلية اللازمة لصحة الحجز

• ومن حيث أن الاخطار الذي يحصل للناظر بحصول التنازل هو اعلان الغرض منه اعلام الناظر بحلول التنازل اليه في ملكية الربيع محل المستحق التنازل وبأحقية التنازل اليه وحده في الاستيلاء عليه ومن حيث أنه لا يمكن اعتبار الاخطار المذكور اعلاناً بحجز ما للدين لدى الغير اذ يشترط في هذا الحجز وجود دائن حاجز ومدين محجوز على دينه وآخر محجوز لديه وهذه الشروط مجتمعة غير متوافرة فيه اذ لا يوجد دائن حاجز ومدين محجوز على دينه وآخر محجوز لديه بل يوجد تنازل اليه عن الاستحقاق أى مالك للاستحقاق بدلاً من المدين المستحق وشخص وكيل عن المدين المستحق يطلب اليه بمقتضى الاخطار تنفيذ التنازل وعلى ذلك فلا ضرورة لرفع دعوى بطلب تثبيت الحجز في مدة ثمانية أيام اذ لا حجز قائم يستلزم ذلك

ومن حيث أنه ينشأ عن ذلك أن الاعلان الحاصل من المدعى عليه الاول التنازل اليه لناظر الوقف الذي تستحق فيه محجورة المدعى لا يكون حجزاً لما للدين لدى الغير وانما يعتبر اخطاراً لها أولاً بحصول التنازل عن الاستحقاق في الربيع في مقابل مبلغ ٣٠٠٠ جنيه . ثانياً بطلب تنفيذة بحبس حصتها في الربيع وعدم اعطائها اليها ومن حيث أن كون المدعى عليه المذكور صاغ الاعلان المذكور في صيغة اعلان حجز ما للدين لدى الغير لا يغير من طبيعة التنازل او النتائج القانونية المترتبة عليه أو على الاعلان نفسه

ومن حيث ولو أنه يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير الباطلة بطلاناً جوهرياً لعدم استيفائها الشروط الشكلية أو الاركان الجوهرية اللازمة لحجز ما للدين لدى الغير مهما كانت الصيغة أو الشكل الذي حصلت بمقتضاه سواء أكان باعلان دعوى أم بانذار أم بتبنيه أم بأى اجراء آخر إنما يشترط لذلك أن تكون هناك حجز باطلة لعب جوهري في الشكل أو في الاركان أما اذا لم توجد حجز كلية وكان الغرض من الاعلان هو المنازعة في ملكية أو أصل حق الشخص المطلوب حبس المال عنه أو كان القصد منه تنفيذ تنازل صادر من المحجوز عليه لآخر فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير مفعول الاعلان المذكور والتصریح بصرف المبلغ المحجوز عليه لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق

ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وأن الحكم بإبطال مفعول إعلان التنازل يترتب عليه المساس بصحة التنازل ووجوده وكيانه يكون الدفع بعدم الاختصاص على حق وتأخذ به المحكمة ومن حيث أن الاستعجال وحده لا يكفي لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى بل يجب أن يصاحبه عدم المساس بالموضوع

دون أى بحث آخر، أما فى الحالة الثانية فيشترط لولايتة فى الحكم فى الدعوى. عدم وجود نزاع جدى فى موضوع الحقوق أو فى الأركان المقول بفقدانها فإذا كان ثمة أى نزاع فى ذلك انعدمت عنه ولاية الحكم واضحت الاختصاص لمحكمة الموضوع. وحدها لمساس الحكم فى الدعوى بأصل الحق (١) كان يدعى رافع الدعوى انه كان. مدينا للحاجز قبل الحاجز ولكنه وفى دينه قبل توقيع الحجز بدون اتصال أو يدعى بأن المال المحجوز عليه غير مملوك اليه أو يدفع بسقوط حق الحاجز فى. لمطالبة بالدين لمضى المدة المقررة للسقوط وينازع الحاجز فى كل ذلك جدياً.

## الفرع الأول

بطلان الحجز لعدم مراعاة الاجراءات اللازمة لصحته

### المبحث الأول

توقيع الحجز به سند أو اذنه من القاضى فى حالة وجوب ذلك

١٠٤٣ — اولا: — السند - (٢) يشترط لصحة الحجز كما تقدم ان يحصل بسند. مثبت لالتزام بدفع دين معين المقدار وواجب الاداء والا كان باطلا وعلى ذلك فيبطل. الحجز المتوقع بغير سند أصلا أو المتوقع بسند لم تتوافر فيه الشروط اللازمة. لصحة السندات الجائز الحجز بها

١٠٤٤ — فاذا توقع الحجز بغير سند أصلا فالأمر واضح - أما إذا توقع. بسند وحصل نزاع فيما اذا كان السند يحجز الحجز أم لا فهل يختص قاضى الأمور. المستعجلة يبحث السند لمعرفة ما اذا كان يحجز الحجز بغير اذن من القاضى أم لا ؟

---

(١) استئناف مختلط فى ٨ يونيه ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣٠ ص ٤٢٥ رقم ٥١٤ والمنصورة. مختلط مستعجل فى ١٠ مايو ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٣٣٤ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٥ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٢ سنة سادسة ص ١٢ و ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٠ سنة. سادسة ص ٧

(٢) المقصود بالسند هنا السند العرفى أو التنفيذى ويدخل فى ذلك العقود الرسمية والاحكام

١٠٤٥ — اختلف الشراح واحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في ذلك ، فقرر البعض بعدم اختصاصه يبحث السند المتوقع به الحجز لمساس ذلك بموضوع الحقوق الثابتة في السند (١) وقرر البعض الآخر ورأيه الراجح والمعمول به باختصاصه في بحث السند المتوقع به الحجز لا للحكم في صحته أو بطلانه أو في صحة الحقوق الثابتة فيه أو بطلانها وإنما لمعرفة ما اذا كان يعتبر سنداً يحجز الحجز بدون أمر من القاضي من عدمه بحيث لا يتعدى بحثه في هذه الحالة الأمور الشكلية المحض دون التعرض لصحة السند أو الحكم المتوقع به الحجز أو المساس بالحقوق الثابتة به لأنه لا يمكنه الحكم بعدم تأثير حجز توقع بغير سند يحجز الحجز الا بعد بحثه أولاً لمعرفة ما اذا كانت الشروط التي الزمها القانون في السندات التي يمكن الحجز بها موجودة فيه أم لا (٢) وهذا الرأي هو المعمول به في القضاء الأهلي والمختلط (٣)

ولا يعتبر سنداً يحجز الحجز ما يأتي

أولاً: — الورقة التي لا تحتوي على أي التزام بدين معين على الشخص المحجوز على ماله .

ثانياً : السند الذي يحتوي على التزام مؤجل لمصلحة المدين اذا لم يصدر منه ما يفيد تنازله عن التمسك بالاجل فاذا حصل نزاع جدى في ذلك فيتعين على القضاء المستعجل الحكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى

ثالثاً : السند الذي يشتمل على التزام معلق على شرط توقيفي أو على التزام مثبت لدين احتمالي أو لدين غير معين المقدار .

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤١١ نبذة ٦٤٨ وبرتان ج ٢ نبذة ٣٥٥ وباريس في ٢٩ يناير ١٨٩٢ دالوز ٩٣ ج ٢ ص ٤٢٠

(٢) كيريه ج ١ ص ٣٣٥ نبذة ٥٩٦ والمراجع التي أشار إليها

(٣) استئناف مختلط في ٢٥ مايو ١٨٩٣ المجموعة ٥ ص ٢٨٤ و ١٥ أبريل ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ٣١٨ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٢٨ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ١٠١ و ٢٧ يناير ١٩٢١ الجازيت مايو ١٩٢١ ص ١١١ رقم ١٦٤ و ١٣ فبراير ١٩٣٢ و ١٤ فبراير ١٩٣٤ الجازيت يوليو ١٩٣٤ ص ٣٠٦ و ٣٠٢ رقم ٣٤٩ و ٣٤٢ ومصر أهلى مستعجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٩ القسم الثاني ص ٦٥٧



رابعاً : الحكم الغيابي عند مرور أكثر من ستة شهور على تاريخ صدوره بدون تنفيذ اذا تمسك المحكوم عليه بحقه في الدفع بالسقوط ولم يثبت ما يفيد موافقته على الحكم صراحة أو ضمناً

خامساً : السند الباطل بطلاناً ظاهراً جوهرياً لا يحتمل شكاً إما لعدم التوقيع عليه من المتعهد أو لعدم وجود أهلية له في التصرف أو غير ذلك

سادساً : الأحكام التي تصدر في دعاوى من محاكم غير مختصة بالحكم فيها بمقتضى وظيفتها والنظام المعمول به للتقاضى<sup>(١)</sup> كالحكم الذي يصدر من محكمة شرعية أو من محكمة أحوال شخصية مثلاً بالزام شخص بدفع دين معين أو بالزامه بمبلغ على سبيل التعويض

سابعاً : الأحكام التي لا يلتزم فيها المحجوز عليه بدين معين

ثامناً : الأحكام التي لا تحتوى على دين معين المقدار

١٠٤٦ - ومن الأمثلة على المحجوز الباطلة لعدم حصولها بسند يميز الحجز ما يأتي : -

أولاً : الحجز المتوقع بموجب خطاب صادر من المحجوز عليه الى الحاجز يطلب منه فيه العمل على توريد وتركيب رخام حسب رسومات ومواصفات الحكومة عند حصول نزاع بين الطرفين على قيام الحاجز بالعمل المتفق عليه طبقاً للاتفاق وعلى قيمة الأعمال التي أجريت

ثانياً : الحجز الذي يتوقع بموجب عقد اتفاق بين الحاجز والمحجوز عليه على توريد طيور أو ألبان لجهة معينة عند عدم تعيين مقدار قيمة الطيور والألبان التي وردت بالفعل

ثالثاً : الحجز الذي يحصل بمقتضى شهادة موقع عليها من شهود

رابعاً : الحجز التنفيذي المتوقع بناء على حكم ابتدائي غير مشمول بالتنفيذ حتى ولو أخطأت المحكمة التي أصدرت الحكم في عدم الحكم بالتنفيذ اذ ليس للقاضي المستعجل الحق في تصحيح وصف الأحكام<sup>(٢)</sup>

(١) كبريه ج ١ ص ٥٣٥ نبذة ٥٩٧

(٢) مصر أممي مستعجل في ١١ مارس ١٩٣٥ في القضية ٥٥٦ ولم يضر بعد

فأما : الحجز الذى يتوقع بموجب حكم صادر من هيئة غير معترف بها من الحكومة المصرية للفصل فى الحقوق (١)

أما : الحجز الذى يحصل على مال مملوك للناظر شخصياً بناء على حكم صادر من المحكمة الشرعية باستحقاق الحاجز لمرتب شهرى فى ريع الوقف لأن المرتب كالأستحقاق لا يترتب فى ذمة الناظر إلا عند وجود غلة للوقف يكون استولى عليها الناظر وبشرط أن ينفى باقى الغلة لدفع المرتب بالكامل إن كان لصاحبه الأولوية فى الاستحقاق

أما : الحجز الذى يتوقع بموجب حكم صادر بالزام شخص بتعويضات تقدر فيما بعد بواسطة خير أو بالزام شخص بمصاريف لم يحدد مقدارها فى الحكم (٢)

أما : الحجز الذى يتوقع بناء على طلب المشتري على أموال مملوكة للبائع بموجب عقد البيع الصادر إليه عند وجود نزاع فى ملكية البائع للشيء المبيع لأن عقد البيع لا يلزم البائع بدين أو مبلغ معين غير متنازع عليه وإنما يكون علاقة قانونية بين الطرفين تنشأ عن حصول البيع ويترتب عليها حقوق والتزامات على كل منهما قبل الآخر من بينها التزام البائع بضمان الشيء المبيع فى حالة دركه واستحقاقه بعد طرح النزاع أمام محكمة الموضوع (٣)

١٠٤٧— إنما لا يختص بالحكم بالغاء حجز توقع وفاء لغرامة مستحقة لقلم الكتاب بناء على حكم ابتدائى قضى برفض دعوى تزوير مدنية وإلزام رافعها بالغرامة إذا لم يعدل الحكم المذكور فى الاستئناف واكتفى بالحكم المستأنف بأثبات تنازل المستأنفة عن الاستئناف مقابل اتفاقها مع المستأنف ضده على عدم تمسكه فى الظاهر بالورقة المدعى بتزويرها بغرض الافلات من دفع الغرامة لقلم الكتاب (٤)

(١) استئناف محتلط فى ٣ فبراير ١٩٣٢ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠٦ رقم ٣١٩

(٢) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ بئدة ١٥ وبنى سويف فى ٢٢ مارس ١٨٩٢ حقوق ٩٢ و ٩٣ ص ١٠١ وعابدين الجزئية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٠٢ محكم ١٣ ص ٢٨٥٨

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ٤ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٦ ص ٧ ص ١٠

(٤) مصر أهلى مستعجل فى القضية رقم ٦٥٦ مستعجل مصر بئدة ١٩٣٥ ولم يذكر بعد

## مبحث

في هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإلغاء هبمذ توقع بموجب  
حكم شرعى صادر بنفقة لزوجة على زوجها اذا بنى طلب الإلغاء على سقوط  
هو المحكوم لها بالنفقة بالتقادم لعدم المطالبة بالنفقة لمدة خمس عشرة سنة

١٠٤٨ — لا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإلغاء الهبمذ في هذه  
الحالة للأسباب الآتية

أولاً : لأن قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم الأهلية فرع من المحاكم الموضوعية  
التي يتبعها يتقيد في اختصاصه بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاص المحاكم  
الأهلية بوجه عام سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات أو ما أسس على  
اختلاف أنواع القضاء من محتاط وشرعى وخلافه .

ثانياً : تختص المحاكم الأهلية في الحكم في مسائل نفقة الزوجة والأصول والفروع  
كانت ثابتة قدراً واستحقاقاً بالتراضى أو بأحكام صادرة من محاكم الأحوال  
الشخصية وكان القصد من الدعوى هو المطالبة بالدين الثابت في الحكم الشرعى أو  
في عقد الاتفاق لأن النفقة في هذه الحالة تكون ديناً عادياً لا يستدعى الحكم به  
بحث مسائل شرعية — أما إذا شملت المسائل المذكورة منازعات تتعلق بوجوب  
وتقدير حق النفقة أو سقوط الحق المقضى به عنها من محاكم الأحوال الشخصية  
لاى سبب من الأسباب فيخرج عن ولاية المحاكم الأهلية الحكم فيها لارتباط  
كل ذلك بأمور شخصية محض وبحقوق محكوم بها من جهات معينة لا يجوز للقضاء  
الأهلى الحكم بسقوطها

ثالثاً : لأن القول بوجوب التفرقة بين طلب سقوط حق النفقة المقضى به من  
المحاكم الشرعية لمسائل شرعية محض وبين طلب سقوط حق النفقة للتقادم لعدم  
المطالبة مدة خمس عشرة سنة وباختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في الدعوى في  
الحالة الثانية قول غير سديد أوبوء : لمساس الحكم في الدعوى بأصل الحق الشرعى

الثابت بالحكم الشرعى ولأنه يترتب عليه هدم لكيان الحكم المذكور ومحو للآثار التى رتبها القانون عليه ثانيا الأصل أن الحقوق الشرعية لا تسقط بمضى المدة أسوة بالحقوق المدنية وإنما لا تسمع الدعوى عنها إذا بمضى عليها خمس عشرة سنة بشروط مخصوصة وهى عدم وجود عذر شرعى فى عدم رفعها ثالثا لأن القانون الشرعى هو المختص وحده فى بحث الشروط التى اشترطها القانون لعدم سماع الدعوى فى هذه الحالة ومعرفة ما إذا كانت متوافرة أم لا

رابعا : لأنه لا يمكن قياس هذه الحالة على حالة ولاية القضاء المستعجل فى بحث ظاهر السند لمعرفة ما إذا كان يجيز الحجز من عدمه لخروجها عن الحدود التى رسمها له القانون عند بحث السند ولتعلقها بالحقوق الثابتة بالحكم وجوداً وعدماً (١)

### مبحث

فى هل يدخل فى ولاية القضاء المستعجل الحكم بالغاء هجيز تحفظى توقع بموجب حكم ابتدائى غير قابل للتنفيذ رفعت عنه دعوى بصحة الهجيز فى الميعاد بمجة بطوره الهجيز لعدم صدور أمر به من القاضى

١٠٤٩ — رأى الراجح والمعمول به كما تقدم أن الأحكام الابتدائية غير القابلة للتنفيذ تصلح سنداً لتوقيع الحجز التحفظى لما للدين لدى الغير بغير ضرورة لاستصدار أمر من القاضى وعلى ذلك فيعتبر الحجز المتوقع فى هذه الحالة صحيح وحتى مع الأخذ بالرأى المرجوع فلا يدخل ولاية القضاء المستعجل الحكم بالغائه لتعلق الفصل فى الدعوى بمسائل قانونية مختلفة وآراء قضائية متشعبة تختص محكمة الموضوع وحدها بالفصل فيها

١٠٥٠ — ولا يؤثر على عدم ولاية القضاء المستعجل فى الحكم بالغاء الحجز التحفظى المتوقع بموجب الحكم الابتدائى صدور حكم من محكمة النقض بالغاء الحكم الاستثنافى المؤيد له لأسبابه وبأحالة الدعوى الى محكمة الاستئناف للفصل

---

(١) مصر أهلك مستعجل فى ١٣ يناير ١٩٣٦ المحاماه ١٦ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ١٨٦



فيها ثانية من دائرة أخرى حتى ولو بنى حكم النقض على انعدام الدليل القانوني والموضوعي في الأسباب لأن أحكام النقض لا تمتد إلى الأحكام الابتدائية حتى ولو أيدتها الأحكام المستأنفة لأسبابها أو إلى الإجراءات السابقة عليها المتعلقة بعريضة الدعوى وأثرها أو الخاصة بالأحكام التمهيدية أو التحضيرية السابقة عليها بل تبقى جميعها سليمة وحافضة للحقوق المكتسبة الواردة فيها حتى ولو تعرضت لها أحكام محكمة النقض ضمن أسبابها (١)

(١) تعليقات دالوز على قانون محكمة النقض والابرار في فرنسا الصادر في ٢٧ نوفمبر وأول ديسمبر ١٧٩٠ ص ٨٦٢ نبذة ٢٤٥٢ ومصر أهلى مستعجل في ٢٤ أبريل ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٩ القسم الثاني ص ٦٥٧ رقم ٣٠٤ وقرر المبادئ الآتية :

(١) يختص قاضى الأمور المستعجلة في أحوال الاستعجال في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقعة تحت يد الغير بلا سند أو إذن من القاضى عند لزوم ذلك أو في حالة عدم ذكر السند أو الاذن في اعلان الحجز أو حالة عدم اخطار المحجز عليه باعلان الحجز أن كان تنفيذياً أو طلب ثبته إن كان تحفظياً في ظرف ثمانية أيام من تاريخ حصوله أو في حالة توقيع الحجز على مبالغ لا يجوز الحجز عليها لأنها تعتبر في هذه الحالة باطلة بطلاناً جوهرياً لا تكسب حقاً للحاجز يتأثر في حالة دفع الدين المحجز عليه بل تؤدي إلى عقبة مادية صرف يمكن ازالتها . وللقاضى عندالفصل في مثل هذه الدعوى الحق في بحث السند الذى يرتكن اليه طالب الحجز ومعرفة ماهيته وكنهه القانونى ومبلغ صحته وعدمه لمعرفة ما إذا كان يمكن اعتباره سنداً يخول الحجز بلا إذن من القاضى أم لا

(٢) ولو أن الأحكام الابتدائية غير القابلة للتنفيذ لا يمكن الحجز بها حجزاً تنفيذياً لما للدين لدى الغير إلا أنه يصح اعتبارها سنداً للحجز بها تحفظياً ولا حاجة مطلقاً مع وجودها لأخذ إذن من القاضى اللهم إلا إذا كان الدين الثابت فيها غير معلوم المقدار

(٣) ان أحكام محكمة النقض والابرار الصادرة بنقض الأحكام المطعون فيها والغائها أو اعادتها للفصل فيها مجدداً تؤثر فقط على الأحكام المطعون فيها وعلى الإجراءات والأحكام التى تلتها والمتوقعة عليها فلتغيرها وتعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدورها وينشأ عن ذلك ان الاختصاصات والقيود والتسجيلات والحقوق المترتبة عليها والأحكام التى تصدر تنفيذاً لها وإجراءات المرافعات التى تتخذ بسببها تصبح جميعها كأنها لم تكن . أما الأحكام الابتدائية ولو أكدتها الأحكام الملغاة لأسبابها فلا تؤثر عليها أحكام النقض بل تبقى سليمة بالرغم منها حتى ولو تعرضت لها ضمن أسبابها

(٤) ان حكم محكمة النقض القاضى بالغاء الحكم الاستئنافى وبإعادة القضية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى لانعدام الدليل القانونى والموضوعى لا يؤثر على الحكم الابتدائى أو على آثاره القانونية المترتبة عليه حتى ولو مسه حكم النقض في أسبابه

(٥) لا يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بالغاء حجز ما للدين لدى الغير توقع بناء على حكم ابتدائى قائم لأن الفصل في الدعوى يمتد إلى الموضوع أو أصل الحق وللقاضى المذكور الحكم بعدم اختصاصه من نفسه لتعلق ذلك بالنظام العام

١٠٥١ — وإذا توقع الحجز بمقتضى أمر تقدير صادر للحاجز على المحجوز فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالغائه لحصوله بمقتضى سند يحجز الحجز ولا يغير من عدم ولايته في الفصل في الدعوى حصول معارضة في الأمر المذكور أمام الجهة المختصة (١)

وكذلك الحال إذا توقع الحجز بمقتضى حكم غيابي محل طعن بالمعارضة (٢)  
١٠٥٢ — وإذا توقع الحجز بناء على أمر من القاضي المختص فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم في التظلم الحاصل من المدين عنه بل يختص بالحكم بذلك نفس القاضي الذي أصدر الأمر على أن يطعن في حكمه بعد ذلك أمام محكمة الموضوع المختصة (٣) إنما يختص القضاء المستعجل بالحكم برفع الحجز الحاصل بناء على أمر من القاضي إذا ألغى الأمر المذكور في التظلم الذي حصل عنه لنفس القاضي الذي أصدر الأمر حتى ولو حصل طعن في الحكم الصادر في التظلم أمام المحكمة على اعتبار أن الحجز يضحى بلا سند في هذه الحالة (٤) وكذلك يختص القضاء المستعجل بالحكم بالغاء الحجز لنفس السبب إذا أوقعه الحاجز بالرغم من القرار الصادر برفض الاذن به (٥)

وإذا توقع الحجز بسند يحتوى على دين غير معين المقدار فللقضاء المستعجل الحكم بالغائه باعتباره باطلا إنما لا يجوز له في هذه الحالة تقدير الدين المطلوب الحجز من أجله تقديرا مؤقتا (٦)

- 
- (١) استئناف مختلط في ٣١ ديسمبر ١٩١٣ الجازيت ١٠ مارس ١٩١٣ ص ٩٣ رقم ١٨٩  
(٢) باريس في ١١ نوفمبر ١٩٢١ دالوز ١٩٢٢ ج ٢ ص ٩٦ واستئناف مختلط في ١٥ يولييه ١٩١٠ الجازيت ١ السنة الاولى ص ٦  
(٣) استئناف مختلط في ١٩ مايو ١٩١٥ الجازيت اغسطس ١٩١٥ ص ١٦١ رقم ٤١٧  
(٤) استئناف مختلط في ٢٠ يونيه ١٩١٣ الجازيت اغسطس ١٩١٣ ص ١٩٧ رقم ٤٣١  
(٥) دي بليم ج ١ ص ١٣٥ نبذة ٣٦ وليركان على حجز ما للمدين لدى الغير ص ١٩٨ نبذة ١٥٢ والنقض البلجيكي الذي أشار اليه  
(٦) استئناف مختلط في ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت اغسطس ١٩٢٨ ص ٢١٩ رقم ٢٧٧

## المبحث الثاني

عدم نسخ صورة السند أو الأمر أو الحكم في اعمدته المحجز

١٠٥٣ - يجب لصحة المحجز نسخ كامل السند أو الأمر أو الحكم في إعلان المحجز ، ويترتب على اغفال ذلك بطلان المحجز بطلاناً جوهرياً واختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالغائه والأذن بصرف المبلغ بالرغم من حصوله ، ولا يغني عن نسخ العقد في مصر الإشارة إليه في الاعلان كما ذهب إلى ذلك شراح القانون الفرنسي وأحكام المحاكم هناك لاختلاف نص القانون المصري عن الفرنسي ولصراحة النص الأول في ضرورة نسخ كامل السند دون الاكتفاء بالإشارة إليه ولأنه لا محل للاجتهاد والتأويل وتطبيق قاعدة بطريق القياس مع صراحة النص<sup>(١)</sup> ولا يصح من بطلان المحجز الأول في هذه الحالة توقيع حجز جديد بإعلان جديد ينسخ فيه صورة السند

## المبحث الثالث

عدم اخبار المحجوز عليه بالمحجز في ظرف ثمانية ايام

فمنوف مواعير المسافة انه لانه المحجز تنفيذيا

١٠٥٤ - يترتب على عدم الاخبار في هذا الميعاد عند وجوبه أو على التأخير في الاخبار بطلان المحجز بطلاناً جوهرياً وينعدم معه كل أثر له . ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره<sup>(٢)</sup>

١٠٥٥ - ولا يصح من البطلان ادعاء الحاجز بعدم معرفة محل المحجوز عليه أثناء هذه المدة ولا يقوم مقام الاخبار علم المحجوز عليه بالمحجز أو اخباره به من المحجوز لديه

(١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٩ مرافعات فرنسي نبذة ٩ وما بعدها ويلاحظ أنه يجب نسخ صورة الأمر في الاعلان هناك أيضا اذا توقع المحجز بناء على أمر من القاضي

(٢) استئناف محتلط في ٢٨ يناير ١٩٣١ الجازيتا اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٥ رقم ٥١٣ و ٤ يناير ١٩١١ الجازيتا السنة الاولى ص ٥٢ و ١٥٩

## المبحث الرابع

عدم طلب تثبيت الحجز في ظرف ثمانية أيام له الحجز تحفظاً

١٠٥٦ — المقصود بطلب تثبيت الحجز في ظرف ثمانية أيام هو اعلان المحجوز عليه والمحجوز لديه بصحيفة دعوى طلب تثبيت الحجز في ظرف هذه المدة فاذا لم يحصل الاعلان أو حصل متأخراً فالحجز باطل بطلاناً جوهرياً يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثيره

١٠٥٧ — إنما لا يختص في الحكم بالغاء الحجز إذا حصل اعلان الدعوى في الميعاد ولم يقيد الحاجز دعواه بل يجب لذلك رفع دعوى بطلب الغاء الحجز أمام محكمة الموضوع للأسباب الآتية :

أولاً : لأن قانون المرافعات أوجب فقط رفع الدعوى أى اعلانها في الميعاد المذكور ورتب على عدم رفعها بطلان الحجز

ثانياً : لأن القانون لم ينص على قيد الدعوى كشرط لازم لصحة الحجز أو لاستمرار قيامه صحيحاً

ثالثاً : لأن عدم قيد الدعوى لا يؤثر على طبيعة الحجز الصحيح شكلاً والذي توقع طبقاً للقانون ولا يمحى أو يبدل أو يغير من طبيعة الآثار المترتبة على إعلان الدعوى والتي تبقى لمدة خمس عشرة سنة بالرغم من عدم القيد

رابعاً : لأن قانون المرافعات رتب النتائج القانونية الناشئة عن الدعوى ومن بينها حفظ حقوق المدعى فيها بقطع سيران المدة وإطالة أجل التقاضى على طلب الحضور الصحيح الشكل المرفوع إلى محكمة مختصة لا على قيد الدعوى الذى لا يقلل من قيمة طلب الحضور بأى حال من الأحوال أو يسقط الدعوى أو يؤثر على الطلبات الواردة فيها اللهم إلا في حالة الاستئناف أمام المحاكم الأهلية فان القانون علق على عدم قيده في ميعاد معين اعتباره كأن لم يكن

خامساً : لا يمكن اعتبار عدم القيد كالتنازل عن الدعوى اختياراً أو كأحكام



بطلان المرافعة أو إبطالها التي رتب عليها القانون آثاراً في نصوصه الصريحة ومن بينها محو طلب الحضور وما نشأ عنه من نتائج قانونية (١)

## المبحث الخامس

عدم إخطار المحجوز لديه بالأخبار في المختلط

١٠٥٨ — لا يترتب على عدم إخطار المحجوز لديه بالأخبار في المختلط أو على التأخير في الإخطار في الأحوال التي تستلزم ذلك أي بطلان بل يبقى الحجز صحيحاً وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم ببطلان الحجز لفلك السبب (٢)

## الفرع الثاني

بطلان الحجز لفقدانه امر الارتباط الاساسية الموزمة لقيامه

## المبحث الأول

الحجز غير دائم أصلاً للمحجوز عليه

١٠٥٩ — إذا توقع الحجز بناء طلب شخص غير دائن أصلاً للمحجوز عليه أو بناء على طلب شخص غير دائن شخصياً للمحجوز عليه فيحصل باطلاً بطلاناً جوهرياً ويجوز للقضاء المستعجل الحكم بعدم تأثيره وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية أولاً — إذا حصل الحجز على مال المالك للعقار المرهون بناء على طلب الدائن المرتهن للعقار وفاء لدين الرهن لأن الأخير لا يداين المالك للعقار المرهون شخصياً كما

(١) أبو هيف بك سرافعات ص ٣٩٤ وما بعدها واستئناف مصر اعلیٰ فی ٥ يناير ١٩٠٦: محاكم

١٧ ص ٢٧٥ و ٢٠ مايو ١٩١٣ المجموعة الرسمية ١٤ ص ٢٣٦

(٢) استئناف مختلط فی ٢٣ أبريل ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٢٩٧ و ٢٩٠ أبريل ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٣٥٠

سبق ذكره فليس له أن يحجز على أمواله تحت يد الغير وفاء لدين الرهن بل يتعين عليه نزع ملكية العقار المرهون أو حجزه قضائياً والاستيلاء على دينه من ثمنه

ثانياً — إذا توقع الحجز على مال مملوك للحائز للعقار المرهون موجود تحت يد الغير بناء على طلب الدائن المرتهن وفاء لدين الرهن

ثالثاً — إذا توقع الحجز بناء على طلب من يدعى وكالته عن الدائن عند عدم وكالته عنه اطلاقاً أو عند وجود وكالة انتهت قبل توقيع الحجز انما إذا كان سبب انتهاء الوكالة وفاة الموكل وأجرى الوكيل الحجز قبل علمه بوفاة موكله فانه يقع صحيحاً ولا يجوز للقضاء المستعجل الحكم بعدم تأثيره (١)

رابعاً : إذا توقع الحجز من دائن تركه تحت يد شخص مدين للوارث إذا لم يثبت أن للورث تركه استولى عليها الوارث وإذا ثبت وجود تركه أمام محكمة الموضوع فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير الحجز في هذه الحالة لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق انما لا يؤثر على اختصاصه في الحكم في الدعوى الادعاء بأن العين الحاصل الحجز على ريعها تحت يد المستأجر مملوكة للوارث لا للتركة (٢)

خامساً : إذا توقع الحجز من الدائن المرتهن للعقار المزروع ملكيته على ثمن المحصولات التي باعها الحارس المعين على العقار (٣)

## المبحث الثاني

الحاجز لانه دائن للمحجوز عليه وانقضى دينه قبل توقيع الحجز  
لسبب من أسباب انقضاء التعهّدات

١٠٦٠ — اذا دفع المدين المحجوز عليه بانقضاء دين الحاجز قبل توقيع الحجز

- 
- (١) تعليقات دالوز على المادة ٥٥٧ مرافعات ص ٩٠٤ نبذة ١٩  
(٢) مصر أهل مستعجل في ٥ ديسمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣٩ سنة ٦ ص ٧ واستئناف مختلط في ٢١ مارس ١٩٣٨ الجازيت أغسطس ١٩٣٨ ص ٢٢٠ رقم ٢٨١ و ٣٠ أبريل ١٩٣٥ الجازيت مايو ١٩٣٥ ص ١٣٨ رقم ٢٢٧  
(٣) الجازيت في ٢٥ نوفمبر ١٩١٥ الجازيت ديسمبر ١٩١٥ ص ٢١ رقم ٤٧

لسبب من أسباب انقضاء التعهدات كالمقاصة أو استبدال الدين بغيره أو الوفاء بالتعهد به أو لحصول عرض حقيقى مبرىء للذمة وقدم اثباتاً لدعواه أوراقاً ومستندات غير متنازع فيها جدياً فيختص قاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بالتصريح للمحجوز عليه بصرف المبلغ المحجوز عليه بالرغم من الحجز (١)

١٠٦١ - أما إذا نازع الحاجز جدياً في حصول الوفاء أو في مقدار المبلغ المدعى بوفائه أو دفع بصورة ايصالات التخالص المقدمة من المحجوز عليه ، أو بتزويرها أو بطلانها لحصولها بطريق الاكراه أو لصدورها من شخص عديم الأهلية أو بفسادها لوجود عيب من العيوب المفسدة للرضا فيها كالغش والخطأ واتضح من وقائع الدعوى جدية كل ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالصرف في هذه الحالة - إنما له محافظة على حقوق الطرفين تكليف المحجوز لديه بإيداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع في طلب رفع الحجز

١٠٦٢ - وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية لمساس الحكم بذلك بالموضوع أو اصل الحق

أولاً: إذا دفع المحجوز عليه بالتخالص عن الدين المحجوز من أجله وارتكن في اثبات دفاعه الى اقرارات صادرة من مستأجرى بعض أعيان الوقف المشمول بولايته ونازعت الحاجة في صحة هذه الاقرارات وفي أصل ومقدار المبالغ التى يدعى المحجوز عليه بمشغولية ذمته بها (٢)

ثانياً - إذا بنى طلب الغاء الحجز الذى توقع بأمر من القاضى على عدم احقية

---

(١) كبرى ج ١ ص ٣٣٦ واستئناف مختلط في ٨ يونيه ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٥١٤ ومصر أهلى مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٩ السنة ٦ ص ٨ واستئناف مختلط في ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ المجموعة ٤٣ ص ٧٥ و ٣ فبراير ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ١٥١ و ٢٠ مايو ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٧١ وقضى باختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير على اعتبار أنه حصل بلا سبب اذا عرض المدين مبلغ الدين المحجوز من أجله على الدائن قبل توقيع الحجز عرضاً حقيقياً مبرئاً للذمة

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٣٠ سنة ٦ ص ٧

الوكيل في الاستدانة عن المدين المحجوز عليه وعلى عدم وجود أجازة من المدين على الاستدانة لأن الحكم في طلب إلغاء الحجز يستلزم معرفة أصل الدين وسببه . ومدى حق الوكيل في الاستدانة وما اذا كان المدين أجاز الاستدانة صراحة أو ضمنا وما اذا كان الدائن الحاجز حسن النية في المعاملة مع الوكيل الذي استدان لخدمة الموكل وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرف المتعلقة بأصل الحق (١)

ثالثا — اذا ارتكن المحجوز عليه في طلب إلغاء الحجز على التخالص مع الدائن وقدم اثباتا لدعواه مخالصة صادرة من الحاجز دفع فيها بالبطالان لصدورها من شخص عديم الأهلية واتضح من وقائع الدعوى جدية الدفع (٢)

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ٢٥ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ١ سنة ٦ ص ١٢

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١١ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ العدد ٣ ص ٣٣٣ رقم ١٣٩ وجا ضمن أسبابه ما يأتى :

من حيث ولو أن لهذه المحكمة ولاية الفصل فى طلب أحقية المدين المحجوز على دينه فى صرف الدين المحجوز عليه بالرغم من وجود الحجز الحاصل بسند أو إذن من القاضى اذا ثبت من وقائع الدعوى ومستنداتها عدم وجود الدين المحجوز من أجله وأنه سقط بسبب من أسباب انقضاء التعهدات والديون المبينة فى القانون قبل حصول الحجز الا أنه يشترط لذلك عدم وجود نزاع جدى فى موضوع المخالصة متعلقا بالتخالص وعدمه وبرائة الذمة وعدمها أو خاصا بصحة المخالصة أو فسادها لصدورها من شخص عديم الأهلية أو لحصولها بطريق التدليس أو الاكراه أو الخطأ ، فاذا قام شيء من ذلك انعدم عنها الاختصاص وأضحى قاضى الموضوع وحده هو المختص بالحكم فى الدعوى

ومن حيث أن الظاهر من مطالعة شهادة ميلاد المدعى عليها الاولى أنها ولدت فى ٤ يناير ١٩١٥ فيكون سنها وقت التخالص ٢٦ يوما و ٢٠ سنة وحتى الآن أقل من ٢١ سنة ميلادية المنصوص عنها فى المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المجالس الحسبية لبلوغ سن الرشد وعلى ذلك يكون السند المذكور حصل منها وهى عديمة الأهلية ويحق لوالدها ووليها للأمرعى الطعن فيه لهذا السبب عملا بالمادتين ١٢٨ و ١٣١ مدنى ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وأن هناك نزاعا جديا فى صحة سند التخالص الذى يرتكن اليه المدعى فى رفع هذه الدعوى لا تختص هذه المحكمة ببحثه أو تقديره أو الفصل فيه لمساس ذلك بموضوع الحقوق المنوطة عن نظرها اتباعا للمادة ٢٨ مرافعات يكون الدفع بعدم الاختصاص على صواب وتأخذه المحكمة ومن حيث أن وجود الاستعجال وحده لا يكفي لاختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بل يشترط أيضا لذلك ألا يكون للحكما تأثير فى الموضوع أو أصل الحق فتمتنع عنها الولاية اذا كان حكما يؤثر على حقوق أحد الطرفين مهما أحاط بالدعوى من استعجال أو نشأ عن عدم الحكم فيها من ضرر بالخصوم ومن ثم فجرد كون استمرار الحجز المطلوب رفعه يؤثر على حالة المدعى المالية ويمنع عنه مورده الوحيد للرزق مدة طويلة حتى تفصل محكمة الموضوع فى الدعوى لا يكفي وحده لولاية هذه المحكمة فى الحكم بعدم تأثير الحجز لوجود نزاع متعلق بصحة المخالصة التى بنيت عليها الدعوى الحالية



رابعا - اذا ارتكن المحجوز عليه في طلب الغاء الحجز الى مخالصات وأوراق طعن فيها بالتزوير

خامسا - اذا بنى المحجوز عليه طلب الغاء الحجز على صورية دين الحاجز المتوقع به الحجز والثابت في محضر صلح حصل بين الطرفين تصديق عليه من المحكمة وتنفيذ باستلام الحاجز بعض المبالغ الواردة فيه قبل الحجز لضرورة البحث في موضوع الصورية المزعومة وفي حقيقة الورقة المثبتة لها ومدى تأثيرها على حقوق الحاجز الثابتة بمحضر الصلح وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرفة التي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم فيها (١)

سادسا - اذا بنى المحجوز عليه طلب الغاء الحجز على سقوط الدين المحجوز من أجله بمضى المدة ونازع الحاجز في ذلك ودفع بانقطاع المدة بأقرارات صادرة من المدين المحجوز عليه أو بحصول اجراءات تنفيذية

سابعا - اذا أودع المحجوز عليه المبلغ المحجوز من أجله في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يفصل في دعوى الدين وصحة الحجز (٢)

١٠٦٣ - ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند حصول نزاع في الوفاء احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي التخالص وانقضاء الدين او تخليف الحاجز اليدين الحاسمة أو المتمة على عدم التخالص لعدم اختصاصه باصدار أحكام تهديدية من تحقيق وخلافه تهديداً للفصل في الموضوع أو أصل الحق وانما يتعين عليه فقط الحكم في الأمور المستعجلة الوقتية من واقع المستندات غير المتنازع عليها جدياً المقدمة في الدعوى أو الوقائع المعترف بها من الخصوم (٣)

### المبحث الثالث

عدم مديونية المحجوز لدينه للمدين المحجوز عليه

١٠٦٤ - يبطل الحجز بطلانا جوهريا اذا توقع تحت يد شخص غير مدين

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة سلسلة ٢٨٧ ص ٩

(٢) استئناف محتلط في ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ الجازيت يناير ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٣

(٣) مصر أهلى مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٣٠ سنة ٦ ص ٧

للمحجوز عليه ولا تربطه معه به أية رابطة قانونية ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره لهذا السبب

وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية :

أولاً — إذا توقع من دائن أحد الشركاء في شركة قائمة ذات شخصية معنوية تحت يد مديني الشركة — أما إذا توقع تحت يد مدير الشركة على حصة الشريك في الربح فلا يختص بالحكم بعدم تأثيره لحصوله طبقاً للقانون

ثانياً — إذا حصل تحت يد البنك على الأشياء الثمينة المودعة بمعرفة المدين في إحدى خزائنه الحديدية المؤجرة إليه من البنك

ثالثاً : إذا توقع من دائن المستحق في الوقف أو من دائن الناظر تحت يد مستأجرى أعيان الوقف

رابعاً : إذا توقع تحت يد شخص لا يعتبر من الغير بالنسبة للمدين المحجوز عليه بل تندمج شخصيته فيه كالوصى والقيم

خامساً : إذا توقع من دائن الوقف تحت يد شخص مدين للناظر بصفته الشخصية

سادساً : إذا توقع من دائن المحجوز عليه تحت يد المجلس الحسبي (١)

١٠٦٥ — ويشترط للاختصاص في كل ذلك عدم وجود نزاع موضوعي جدي في عدم مديونية المحجوز لديه للمدين المحجوز عليه أو في حيازته لشيء مملوك إليه فإذا كان ثمة نزاع من هذا القبيل فلا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير الحجز (٢)

١٠٦٦ — ويرى البعض عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقع بناء على طلب دائن المستحق تحت يد مدين الوقف واختصاص محكمة الموضوع وحدها في الحكم بإلغاء الحجز على اعتبار أن الحجز يحصل في هذه الحالة

(١) استئناف مصر أمل في ١١ يونيه ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٢٩ سنة ٧ ص ١٩

(٢) قاضي الأمور المستعجلة المختلط بالمنصورة في ١٠ مايو ١٩٠٦ المجموعة ١٨ ص ٣٢٤

تحت يد مدين مدين المدين مع وجود اختلاف بين رجال الفقه والقضاء على جوازه. وعدم جوازه وبأنه يتعين أمام ذلك ترك الفصل في الدعوى لمحكمة الموضوع التي لها الحق وحدتها في الأخذ بما تراه من الآراء القانونية المختلفة إلا أننا نرى عكس ذلك خصوصاً في مصر لأن المادة ١٤١ مدني أهلي و ٢٠٢ مختلط لم تخول للدائن سوى استعمال الدعاوى لا الحقوق فلا يجوز للدائن اعتماداً على ذلك أن يستعمل - ق - مدينه في توقيع الحجز تحت يد الغير فأن أجرى شيئاً من ذلك كان الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً لحصوله مخالفاً للقانون (١)

## المبحث الرابع

### مصرول المحجز على مال غير مملوك للمدين المحجوز عليه

١٠٦٧ — يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً إذا حصل على مال غير مملوك للمدين المحجوز عليه ويختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره لهذا السبب إذا ما ثبت له ذلك . إنما لا يجوز له الحكم على الحاجز بتعويض لمالك الشيء المحجوز عليه لخروج ذلك عن ولايته

١٠٦٨ — ولا يؤثر على ولايته في الحكم بإلغاء الحجز كون الحجز توقع تحت يد الغير بأمر من القاضي إذا اتضح أن المدين المحجوز عليه لا يملك المنقول المحجوز عليه . ولا يداين المحجوز لديه في شيء ما بل إن المنقول والدين ملك لغيره سواء حصل الحجز بطريق التواطؤ بين الحاجز وبين المدين اضراراً بالمالك الحقيقي للشيء المحجوز عليه أو حصل عن خطأ وإهمال (٢)

١٠٦٩ — وإذا حصل نزاع جدي في ملكية رافع الدعوى للبال المحجوز عليه فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بعدم تأثيره لمساس الفصل في الدعوى في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٣) وإنما يجوز له صيانة لحقوقه

---

(١) مصر أهلي مستعجل في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد واستئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩١٣ الجازيت نوفمبر ١٩١٢ ص ٢٣ رقم ٢٣

(٢) استئناف مختلط في ٧ يونيو ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ١٣٧ و ٢٤ أبريل ١٩١٢ المجموعة ٣٤ ص ٣٠٤ و ٣٠ أبريل ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٣٨٥ و ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٢٢

(٣) استئناف مختلط في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ المجموعة ٤١ ص ٤٢

الطرفين أن يحكم بإيقاف بيع المنقول المحجوز عليه إذا اتخذت بشأنه اجراءات تنفيذية أو بالزام المحجوز لديه بأيداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بالملكية (١)

١٠٧٠ — وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز في الأحوال الآتية :

أولاً: — إذا توقع الحجز بناء على طلب دائن شخص حكم عليه بالإدانة في جريمة سرقة على النقود المسروقة المودعة في أحد البنوك بمعرفة السارق إذا لم يكن ثمة نزاع في حقيقتها وفي ذاتها وانها هي نفس النقود التي سرقت بمعرفة المدين (٢)

ثانياً: — إذا توقع الحجز تحت يد الحكومة من دائن لموظف توفي على مبلغ منحه الحكومة للورثة كتعويض عن وفاة الموظف أثناء العمل بسبب حادثة حصلت بخطأ عمالها نظير ما نال الورثة من ضرر أدبي ومادى بسبب ذلك (٣)

ثالثاً: — إذا حصل الحجز تحت يد الحكومة من دائن شخص على ثمن البان وردها آخر للحكومة بناء على تنازل صدر اليه من المدين قبل توقيع الحجز عن عقد توريد الالبان اعتمد من الحكومة وتنفيذ البضاعة باستلام الالبان من المتنازل اليه ودفع مبلغ له من أصل المستحق (٤)

رابعاً: — إذا توقع الحجز من دائن الشخص المرسل اليه البضاعة على البضاعة المرسلة بطريق البوستة بشرط دفع الثمن

خامساً: — إذا توقع الحجز من دائن الوقف على أموال مملوكة للناظر شخصياً حتى ولو كان الدائن هو أحد المستحقين في الوقف أو أحد أصحاب المرتبات فيه اللهم إلا إذا صدر حكم من محكمة الموضوع بالزام الناظر شخصياً بالمبلغ المتوقع من أجله الحجز ففي هذه الحالة يصح الحجز ولا يختص القضاء المستعجل بالحكم بالغائه

(١) ليركان على حجر ما للدين لدى الغير ص ٣٥٢

(٢) استئناف مختلط في ٧ يونيو ١٩١٦ الجازيت سبتمبر ١٩١٦ ص ٦٦ رقم ٥٢٩

(٣) مصر اهل مستعجل في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ المحاماه ١٦ العدد الثالث ص ٢٣٧ رقم ١٤١٠

(٤) مصر اهل مستعجل في القضية رقم ١٦١ - ١٩٣٥ مستعجل ولم يذتر بعد



سادساً : إذا حصل الحجز من دائن المورث على استحقاق ورثته في وقف متى اتضح ان المورث لم يخلف لهم إلا تركة مثقلة بالديون بيعت وفاء لسداد هذه الديون

## المبحث الخامس

مصول الحجز على مال لا يجوز الحجز عليه قانوناً

١٠٧١ — يبطل الحجز بطلاناً جوهرياً اذا توقع على مال لا يجوز التنازل عنه أو الحجز عليه بنص القانون - ويختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثيره (١) وعلى ذلك فيختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم تأثير الحجز أو الغائه فيما يأتي: أوروباً: — إذا توقع الحجز بناء على طلب دائن تحت يد الحكومة على ماهية الموظف أو على مكافأته المستحقة له ثانياً: — إذا توقع الحجز على قيمة الكوبونات أو على وفاء قيمة السندات المتعلقة بالديون العمومية

ثالثاً: — إذا توقع الحجز على مبالغ مودعة في صندوق التوفير رابعاً: — إذا توقع الحجز على المكافأة المستحقة لأعضاء البرلمان خامساً: — إذا توقع الحجز لدين غير النفقة على مبالغ محكوم بها للنفقة سادساً: — إذا توقع الحجز على استحقاق شخص في وقف تقل حصته في الاستحقاق عن مبلغ ١٢٠ ج سنوياً مع ملاحظة جواز الحجز فيما يختص بمبالغ النفقة والديون الثابتة رسمياً قبل صدور القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤ سابعاً: — إذا توقع الحجز تحت يد المدين على قيمة الكمبيالات والسندات تحت الاذن التي تنتقل ملكيتها بالتحويل الحاصل بطريق التظهير

١٠٧٢ — ولا يدخل فيما لا يجوز الحجز عليه من المبالغ المقررة على سبيل النفقة النفقات التي يتفق عليها كقابل في عقود المقابلة فمثلاً إذا باع شخص لآخر عقاراته أو جزءاً منها في مقابل التزام المشتري بدفع مبلغ شهري للبائع كنفقة حتى الوفاة أو حتى دفع كامل الثمن المتفق عليه في العقد فيجوز بالرغم من هذا التخصيص الحجز على المبلغ المقرر للنفقة تحت يد المشتري وكذلك يجوز الحجز

(١) استئناف مغلط في ١٤ يونيه ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ٣٢٢

تحت يده على الملابس التي اشتراها من المبلغ المذكور لذمة البائع - أما إذا كان التزام المشتري في هذه الحالة قاصراً على سكنى البائع في منزله والاتفاق عليه فيستحيل في هذه الحالة توقيع حجز تحت يده على ذلك إذ لا يمكن إلزامه بقبول شخص اجنبي في منزله محل البائع أو تغيير الاتفاق الى مبلغ معين من المال (١) ولا يعتبر من النفقات التي لا يجوز الحجز عليها المبالغ التي يقدرها المجلس الحسبي للحجوز عليه ويلزم الوصي أو القيم بدفعها له شهرياً من ريع أمواله (٢)

١٠٧٣ - وإذا حصل نزاع جدي بين الدائن وبين فاطر الوقف بخصوص حصة المستحق في الاستحقاق السنوي وما إذا كانت تزيد أو تنقص عن ١٢٠ جنية فليس للقضاء المستعجل أن يفصل في موضوع النزاع من واقع حسابات الوقف وإيراداته ومصروفاته بل يتعين عليه ترك ذلك لقاضي الموضوع وكل ما يجب عليها عمله في هذه الحالة هو الحكم بعدم تأثير الحجز فيما نقص من حصة المستحق عن ١٢٠ جنيهاً سنوياً

## الفرع الثالث

هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم بإلغاء الحجز

إذا بني طلب الإلغاء على سبب موضوعي صرف

١٠٧٤ - لا يختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز المتوقع طبقاً للقانون كلياً أو جزئياً إذا بني طلب عدم إلغاء الحجز على أسباب موضوعية صرف كصورته السند المنفذ به أو تزويره أو غير ذلك من المسائل الموضوعية التي لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الفصل فيها لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق بل يتعين عليه ترك الأمر لمحكمة الموضوع (٣)

(١) ليركان على حجز ما للدين لدى الغير ص نبذة ٥٨٥ نبذة وترونج Trolong على التعهدات التبادلية نبذة ٣٤٤ و ٣٤٥

(٢) استئناف مختلط في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٠ الجازيت ١٠ أغسطس ١٩٢١ ص ١٦٤ رقم ٢٢٨  
(٣) استئناف مختلط في ٨ يونيو ١٩٣٠ الجازيت أكتوبر ١٩٣٠ ص ٤٢٥ رقم ٥١٤ و ١٦١ مارس ١٩١٤ المجموعة ٣٦ ص ٢٦٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ الجازيت يناير ١٩١٦ ص ١٠ رقم ١١٣ والمنصورة مختلط مستعجل في ١٠ مايو ١٩٠٦ المجموعة ٢٧ ص ٣٣٤ وبصر أهلي مستعجل في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٧ السنة ٧ ص ٩

١٠٧٥ — ولا يؤثر على عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى توافر الاستعجال فيها وكون بقاء الحجز المطلوب رفعه يؤثر على حالة المدعى المالية ويمنع عنه مورده الوحيد في الرزق بحسب المال المحجوز عنه مدة طويلة حتى تفصل محكمة الموضوع في الدعوى لأن الاستعجال وحده لا يكفي لولاية القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجز بل يجب لذلك عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق وعدم المساس بحقوق الحاجز الناشئة عن توقيع الحجز (١)

١٠٧٦ — وخلاصة ما تقدم أن الأصل هو أن قاضي الأمور المستعجلة يختص عند الاستعجال في الحكم بعدم تأثير حجز ما للمدين لدى الغير إذا توقع باطلا بطلانا جوهريا — إما لعدم استيفاء الشروط الشكلية التي أوجبها القانون لحصوله أو لفقدانه ركنا من الأركان الجوهرية اللازمة لصحته كحصوله وفاء لدين غير محقق الوجود أو غير واجب الأداء أو غير معين المقدار أو كحصوله على مال غير ممنوك للمدين أو تحت يد شخص غير مدين للمحجوز عليه أو على مال لا يجوز الحجز عليه قانونا أو لحصوله بغير سند مثبت لالتزام أو بغير إذن من القاضي في حالة وجوب ذلك أو لحصوله بإعلان لم ينسح فيه صورة السند أو الحكم أو الأمر الصادر بتوقيع الحجز أو بغير إجراء إخبار للمحجوز عليه في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك إن كان الحجز تنفيذيا أو بغير رفع دعوى بصحة الحجز في الميعاد أو غير ذلك من الشروط الأساسية التي يقوم الحجز عليها لأن الحجز في هذه الحالة لا يرتب حقوقا للحاجز تتأثر بالحكم الصادر بإلغائه بل يعتبر عقبة مادية أوجدها الحاجز في سبيل حصول المدين على دينه المحبوس عنه يجوز للقضاء المستعجل إزالتها وتمكين المحجوز عليه من الحصول على دينه ولو أن الأصل اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإلغاء الحجز في هذه الأحوال فقط إلا أن العلم والقضاء استقرا على ولايته أيضا في الحكم بدفع الدين المحجوز عليه بالرغم من الحجز الذي توقع صحيحا *passer outre* “

(١) مصر أهل مستعجل في ١١ سبتمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٤٩ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٧ ص ٨ واستئناف محتلط في ٢٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٣٠٦ و ٢٤ مايو ١٨٩٤ المجموعة ٦ ص ٣٠٧ ر ٢٨ يناير ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٦٧ وليركان حجز ما للمدين لدى الغير ص ٣٤٨ نبذة ٣٤٥ وقرار قاضي الأمور المستعجلة في بروكسل في ١٦ مارس ١٨٨٦ الذي أشار إليه والنقض الفرنسي في ١٧ فبراير ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٤ ج ١ ص ١٤٤

"a la saisie" إذا لم يكن ثمة نزاع في عدم وجود الدين المحجوز من أجله إما لانقضائه بسبب من أسباب انقضاء والتعهدات والديون المنصوص عنها في القانون أو لأي سبب قانوني آخر حصل قبل الحجز . أما إذا حصل نزاع بخصوص ذلك يجب الفصل فيه قبل الحكم بالصرف من محكمة الموضوع فتعذر عنه الولاية إلى قاضي الموضوع لعدم اختصاصه في الحكم في أصل الحق مهما أحاط به من استعجال وخطر وإنما يجوز له في هذه الحالة الحكم بإجراء تحفظي آخر لا يمس حقوق الطرفين حتى الفصل من محكمة الموضوع في طلب الغاء الحجز كالحكم بالزام المحجوز لديه بإيداع المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين إذا رأى أن في الحكم بذلك صيانة لحقوق المحجوز على دينه من الضياع بسبب استمرارها في يد المحجوز لديه واحتمال تصرف الأخير فيها مع عدم اقتداره (١)

## الفرع الرابع

هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز

إذا بنى طلب الإلغاء على إساءة استعمال الحجز لحقه في توقيع الحجز

١٠٧٧ — إذا توقع الحجز صحيحاً شكلاً واستوفى الأركان الجوهرية اللازمة لصحته فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثيره متى بنى طلب الإلغاء على إساءة استعمال الحجز لحقه في توقيع الحجز مهما أحاط الدعوى من استعجال لمساس الفصل في الدعوى في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

١٠٧٨ — ولا يؤثر على عدم ولاية القضاء المستعجل في الدعوى في هذه الحالة عدم وجود مصلحة ظاهرة للحاجز من توقيع الحجز ككون الحاجز دائماً مرتبناً أو صاحب حق اختصاص على عقار مملوك للمدين تزيد قيمته على الدين أو ككون المدين المحجوز على دينه مقتدرًا يملك منقولات وأموالاً أخرى يمكن للحاجز الحجز عليها تنفيذياً والحصول على دينه من ثمنها

---

(١) استئناف مختلط في ٣ مايو ١٩٣٣ المجموعة ٥؛ ص ٢٦٣



١٠٧٩ — ولا تقاس هذه الحالة على حالة اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بشطب التسجيلات المتوقعة على عقارات بطريقة كيدية والواردة في قانون التسجيل أو على اختصاصه في الحكم ببيع المنقولات المرفوع عنها دعوى استرداد إذا ظهر له كيدية الدعوى لأن الاختصاص في هاتين الحالتين حاصل بنص صريح في القانون لا يمكن القياس عليه ولا يمتد الى غير الأحوال الواردة فيه (١)

## الفرع الخامس

هل تختص قاضي الامور المستعجلة في المحاكم الاهلية في الحكم بالغاء المحجوز المتوقعة تحت يد أشخاص متمتعين برعوية أهلية وفاء لربيه على شخص وطني

١٠٨٠ — نرى عدم اختصاص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم بعدم تأثير المحجوز المتوقعة تحت يد أجنب لا لأنه إذا كان الدائن الحاجز أجنبيا فالامر واضح من أن المحاكم الاهلية لا تختص بالحكم بالغاء الحجز . أما إذا كان

---

(١) استئناف مختلط في ٢٢ يونيو ١٩٣٢ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣٠٦ رقم ٣٤٨ ومصر أهلى مستعجل في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية ١ سنة ٨ ص ٢٢ وجاء ضمن أسبابه ما يأتي :  
ومن حيث أن المدعى يبنى طلب الغاء الحجز على سبين - الاول - كون الدين المحجوز من أجله بالسند ذى الماتى جنبه محل طعن أمام محكمة الموضوع - الثانى - اساءة المدعى عليها حقها في توقيعه على أموال المورث الموجودة تحت يد المدعى عليها الثانى والثالث مع وجود عقارات وأموال أخرى للتركة يمكن التنفيذ عليها

ومن حيث أن السبين المذكورين متعلقان بالموضوع إذ يشمل الاول بحث صحة الدين ووجوده من عدمه وتزوير السند الخاص به أم لا وظروف تحريره وأحقية المدعى عليها الاولى في المبلغ الوارد به ويتعدى الثانى الى نظرية إسائة استعمال الحقوق ومداها ونية الاضرار اللازمة لها وكلها مسائل موضوعية صرف لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل بحثها أو التعرض لها أو الحكم فيها لمساسها بأصل الحق التى نهى المشرع في المادة ٢٨ مرافعات على المساس بها في قراراته

ومن حيث أن كون المدعى عليها الاولى وافقت باعتبارها وارثة على سداد دين المدعى عليه الاخير من مال المورث الموجود بينك مصر لا يؤثر على حقها في الحجز بسند الدين الذى فى ذمة المورث لها ولا يؤدى الى امتداد ولاية هذه المحكمة الى البحث فى طلب رفع الحجز من عدمه

ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع على صواب ويتعين قبوله والحكم بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر هذا الطلب

الدائن وطنياً فلو أن المحاكم الأهلية تختص في هذه الحالة بالحكم في موضوع الدين إلا أن المحاكم المختلطة تختص وحدها في الحكم بصحة الحجز وكذلك يكون الحال في دعاوى طلب الغاء الحجز لأن القضاء المستعجل فرع من محاكم الموضوع يتقيد في ولايته في الحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والحدود التي تتقيد بها هذه المحاكم

## الفرع السادس

### الحوالة والحجز

١٠٨١ - لا يخلو الحال من أحد أمرين:

أولاً - أن يحصل الحجز أولاً ثم يعقبه حوالة عن كل الدين المحجوز عليه أو عن بعضه

ثانياً - أن تقع الحوالة أولاً ثم يعقبها الحجز وسنتكلم على اختصاص القضاء المستعجل في كل حالة منهما

## المبحث الأول

### الحجز أولاً ثم يعقبه حوالة

١٠٨٢ - إذا حصل الحجز أولاً ثم أعقبته حوالة عن كل أو بعض المبلغ المحجوز عليه فتعتبر الحوالة في هذه الحالة حجزاً آخر على الدين ويحق للبطلان اليه والحاجز الأول اقتسام مبلغ الدين المحجوز عليه كل بحسب قيمته أو حوالاته كما لو كانا حجزين ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم ببطلان الحجز الأول أو ببطلان الحوالة إذا كان الحجز صحيحاً وبنى النزاع على مسائل موضوعية صرف أما إذا كان الحجز الأول باطلاً ببطلاناً جوهرياً لعدم استيفاء الأركان الجوهرية له أو لعدم مراعاة الأوضاع الشكلية التي ألزمها القانون ونص على البطلان في حالة عدم اتباعها فيختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بصرف كل المبلغ المحجوز عليه أو بعضه للبطلان اليه بحسب قيمة حوالاته (١)

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ١٦

## المبحث الثاني

### المحالة أولا ثم يعقربها الحجز

١٠٨٣ — لا شك أنه يترتب على الحوالة الصحيحة المستوفاة الأركان والأوضاع التي نص عليها القانون كقبول المحال عليه الحوالة في الأهلى والأعلان أو القبول في المختلط يترتب على كل ذلك نقل ملكية الدين المحال به للمحال اليه وينشأ عن ذلك أن الحجز أو الحجز التي تحصل بعدها على دين المحيل لا تكون صحيحة إلا على ما ما زاد من بعد قيمة الحوالة ، فهل يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم بالغاء الحجز الذي يتوقع بعد الحوالة مستوفيا الأوضاع الشكلية على اعتبار أنه حصل على مال غير مملوك للمحجوز عليه وقت الحجز أم لا ؟

١٠٨٤ — نرى عدم اختصاصه في هذه الحالة بالغاء الحجز لمساس الفصل في الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق لأن الحكم بالغاء الحجز يؤثر عن قرب على حق اءاجز الذي ترتب له على الحجز ويستلزم الفصل ضمنا في بحث صحة الحوالة وما إذا كانت حقيقية أم صورية وغير ذلك من المسائل الموضوعية الصرف (١) وإنما يختص في هذه الحالة بالحكم بأحقية المحال اليه بصرف مبلغ الحوالة بالرغم من الحجز الذي توقع بعد الحوالة بشروط ثلاثة  
أولا : توافر الاستعجال في الدعوى

ثانيا : ثبوت اقتدار المحال اليه بحيث يمكن للحاجز الرجوع عليه بالمبلغ الذي صرفه إذا قضى من محكمة الموضوع بعدم صحة الحوالة

ثالثا : عدم وجود نزاع جدى في صحة الحوالة فإذا لم تتوافر هذه الشروط في الدعوى فلا يملك القضاء المستعجل الحكم بالصرف بل يجب عليه في هذه الحالة ترك النزاع لمحكمة الموضوع تفصل فيه طبقا لما تراه ويجوز له فقط محافظة على حقوق الطرفين وصيانة لها تكليف المحال عليه بإيداع المبلغ المتنازع عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين (٢)

(١) ١٢ يناير ١٩١٦ الجازيت فبراير ١٩١٦ ص ٥٦ نبذة ١٦٢

(٢) مصر أعلى مستعجل في ٩ يناير ١٩٣٦ الجريدة القضائية عدد ٣٩ سنة ٧ ص ٨ واستئناف مختلط في

٢ يناير ١٩١٦ الجازيت فبراير ١٩١٦ ص ٥٦ رقم ١٦٢ و ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٨٤٢

١٠٨٥ — ويجب على المحال اليه تقديم الأوراق والمستندات التي تثبت اقتداره على ضمان حقوق الحاجز اذا قضى ببطالان الحوالة أو بصورتها من محكمة الموضوع، ولقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الاطلاع على دفاتره التجارية ومعرفة مقدار معاملاته مع الغير ورأس ماله وتقدير كل ذلك لا للحكم في اقتداره من عدمه وإنما للوصول من كل ذلك الى معرفة مركزه المالي وإلى أنه لا يخشى منه، على حقوق الحاجز إن قضت محكمة الموضوع بعد ذلك بعدم صحة الحوالة

١٠٨٦ — ولقاضي الأمور المستعجلة تقدير أوجه النزاع والطعون التي يتقدم بها الحاجز على الحوالة لا للحكم فيها بالصحة أو البطلان وإنما لمعرفة ما اذا كانت الحوالة جدية أم لا فاذا ألفت أنها غير جدية وأنه يشتم من الاجراءات صورية الحوالة وأنها عملت بالاتفاق مع المدين المحجوز عليه هرباً من سداد ديونه وبفرض عدم تمكين الحاجز من الحصول على دينه فيختص برفض دعوى الصرف وهما وشأنهما في طرح النزاع أمام محكمة الموضوع

١٠٨٧ — واذا كان الحجز باطلاً بطلانا جوهرياً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً لحصوله بغير سند أو اذن من القاضي في حالة وجوب ذلك فيحق للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بصرف قيمة الحوالة للمحال اليه بغير ضرورة لبحث مركزه المالي أو اقتداره من عدمه لعدم وجود حق للحاجز يضار من ذلك في هذه الحالة .

وعلى هذا الرأي سار القضاء المختلط في جميع أحكامه منذ انشاء المحاكم المختلطة للآن (١)

١٠٨٨ — ويجب للأذن بالصرف أن يكون دين المحال اليه قبل المحيل موجوداً ومحققاً وقت حصول الحوالة وأن يكون الدين المحال به موجوداً وقائماً

---

(١) ٦ ابريل ١٩١٠ المجموعة ٢٢ ص ٢٤٥ و ٣ مايو ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ١٨٠ و ١٧ يناير ١٩١٢ الجازيت ٢ ص ٦٤ و ٢٥ يناير ١٩١١ الجازيت ١ و ٢٣ ابريل ١٩٢٤ الجازيت مايو ١٩٢٥ ص ١٣٧ رقم ٢٢٥ و ١٢ يناير ١٩١٦ الجازيت فبراير ١٩١٦ ص ٥٦ رقم ١٦٢ وفيما يختص بالحوالة المتنازع عليها وإلزام المحال اليه بالايدياع ٩ نوفمبر ١٩١١ الجازيت ٢ ص ٢٢ و ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ الجازيت فبراير ١٩٢١ ص ٦٠ رقم ٦٥



وقتها فاذا لم يتوافر هذان الشرطان في الحوالة بصفة جلية وواضحة فلا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالصرف بل يجب عليه ترك النزاع لمحكمة الموضوع. وعلى ذلك فلا يختص بالحكم بصرف الحوالة اذا كانت حاصلة للمحال اليه في مقابل فتح اعتماد أو حساب جار للمحال عليه لم تعرف نتيجه بعد ولم يثبت وقت الحوالة ما اذا كان المحال اليه دائما حقيقة للمحال عليه من عدمه بل يتعين ترك الامر بالصرف لمحكمة الموضوع المختصة (١)

## الفرع السابع

التصريح للمدين المحجوز عليه بقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز  
بغير ابراء مبلغ في مزايا المحكمة يكفى لوفاء دين الحائز مع تخصيصه عليه  
١٠٨٩ — سبق ان تكلمنا عن ذلك تفصيلا عند بحث الاحوال التي يختص بها القضاء المستعجل بنص صريح في القانون صحائف ١٨٥-١٨٨ بنود ٢٥٥-٢٥٨ فنحيل عليها

## الفرع الثامن

التصريح بصرف مبالغ مودعة في مزايا المحكمة  
١٠٩٠ — يختص القضاء المستعجل عند الاستعجال في الحكم بصرف المبالغ المودعة من المحجوز لديه في خزانة المحكمة على ذمة الحاجز اذا لم يتوقع عليها حجز لآخرين ولم يحصل نزاع من المحجوز عليه في أحقية في صرفها  
١٠٩١ — ولا يجد من اختصاصه في الحكم بذلك كون المحجوز لديه أودع المبالغ بشروط مخصوصة يرمى منها الى وضع العراقيل في سبيل حصول الحاجز على المبلغ المودع  
وللقضاء المستعجل في هذه الحالة بحث الشروط المذكورة لمعرفة ما إذا كانت جدية من عدمه (٢)

(١) استئناف مختلط في ٩ نوفمبر ١٩١١ الجازية ٢ ص ٢٢

(٢) استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩٠٢ المجموعة ١٥ ص ٥

## الفرع التاسع

"المبالغ التي اودعها المحضر في الخزائن والتي مصلها من المدين  
عند التنيب بالرفع الحاصل في البروتستو

١٠٩٢ - إذا كان الدين تجارياً ثابتاً بسند تجارى كالسندات تحت الاذن أو الكمبيالات وأجرى الدائن برتستو للمدين عن يد محضر تمهيداً لتوقيع الحجز على بضائعه ودفع المدين المبلغ للمحضر عند اعلان البروتستو لتسليمه للدائن وبدلاً من أن يسلمه المحضر للدائن قام بإيداعه في خزانة المحكمة على ذمة الدائن فلا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة بالحكم بالصرف لعدم وجود أى اشكال في التنفيذ بخول له الاختصاص بل يتعين رفع دعوى بصرف المبلغ المودع أمام محكمة الموضوع على أن يتحمل المحضر بمصاريفها لاجراء الايداع بدون أى سبب يبرره (١)

## الفرع العاشر

هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بتقرير نفقة وقتية  
للمدين المحجوز على دينه من الايراد المحجوز عليه

١٠٩٣ - اختلف الشراح واحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتقرير نفقة وقتية للمدين المحجوز على ماله ليتعيش منها وعياله إذا لم يكن له مورد آخر خلاف الايراد المحجوز عليه. فقرر البعض بعدم اختصاصه (٢)  
اولاً : لأن القانون نص على المبالغ والتمتوق التي لا يجوز الحجز عليها فليس للقضاء المستعجل ان يزيد عليها حالة جديدة بطريق القياس لأن الاستثناء لا يقاس عليه

ثانياً : لأنه يجب لعدم الحجز على مبالغ مقررة للنفقة وفاء لديون عادية أن يصدر بهذه المبالغ حكم من القضاء أو يكون شرط عدم الحجز حصل بإرادة المقرر لها كالواهب والموصى

(١) استئناف مختلط في ٤ يونيو ١٩٣٠ المجازيت أكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٦ رقم ٥١٧

(٢) مورو نبذة ٢١٧

ثالثاً : لأنه في الحكم بتقرير نفقة في هذه الحالة رفع جزئى للحجز بغير سند من القانون

رابعاً : لأن الحكم بالنفقة في هذه الحالة فيه مساس بحقوق الحاجز التي تخول له حبس جميع المبالغ المحجوز عليها عن المدين المحجوز عليه بمجرد توقيع الحجز عليها  
خامساً : لأنه يجب ألا تتعارض الانسانية أو العدالة مع القانون أو مع الحقوق المكتسبة للغير

١٠٩٤ — وقرر البعض الآخر باختصاصه في الحكم بذلك

أولاً : لاختصاص محكمة الموضوع في الحكم بذلك عند طرح الموضوع أمامها  
ثانياً : لأن حكم محكمة الموضوع في ذلك يعتد من الاجراءات الوقتية التي يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم فيها فليس من العدالة أن يباح الحكم فيها في هذه الحالة لمحكمة الموضوع دون القضاء المستعجل

ثالثاً : لأن القول بعدم الاختصاص يترتب عليه تعريض المدين المحجوز على دينه هو وعائلته وأولاده لخطر الفاقة والهلاك حتى الفصل في طلب النفقة من محكمة الموضوع والذي قد يتأخر لمدة طويلة بحسب الاجراءات التي تحصل أمامها

رابعاً : لعموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التي تخول لكل من الخصوم الالتجاء للقضاء المستعجل في أحوال الاستعجال للحكم في الاجراءات الوقتية

خامساً : لأن عدم المساس بالموضوع أو الحق معناه عدم الفصل فيها وعدم التعرض لها ثم عدم ارتباط المحكمة الموضوعية بالقرارات التي تصدر من القضاء المستعجل في الاجراءات التحفظية التي تطرح أمامه وليس معناه عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في أى إجراء من شأنه إلحاق ضرر بحقوق أحد الخصام حتى ولو كان الضرر لا يمكن تعويضه عيناً بعد ذلك

سادساً : لأن القضاء المستعجل في هذه الحالة لا يتعرض لحقوق الحاجز أو لاجراءات الحجز أو يفصل فيها بالصحة أو البطلان وإنما يحكم فقط بتقرير مبلغ معين يتقاضاه المدين المحجوز على دينه مؤقتاً بالرغم من الحجز المتوقعة لاحتياجه الضرورى اليه ليتعيش منه مع عائلته وأولاده

ما يلى : لوجود الاستعجال فى مثل هذه الحالة (١)

وهذا رأى هو الراجح والذى أخذت به محكمة النقض الفرنسية وبجته طويلا  
بمناسبة قضية نفقة رفعها أحد المستخدمين فى محل تجارى أمام قاضى الأمور المستعجلة  
بمحكمة السين بسبب الحجز على مرتبه ودفع فيها الحاجز بعدم اختصاص القضاء  
المستعجل بنظر الدعوى للمساس بالموضوع فرفض القاضى الدفع وقضى بالاختصاص  
وبالنفقة فاستأنف الحاجز الحكم أمام محكمة الاستئناف بباريس وتمسك بالدفع  
فقضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم فطعن بطريق النقض على الحكم  
الاستئنافى ورفضت محكمة النقض الطعن بأسباب مطولة أخذت فيها بوجه قاضى  
الأمور المستعجلة بمحكمة السين (٢)

١٠٩٥ — وقد عرضت هذه المسألة على القضاء المختلط فى مصر بمناسبة دعاوى  
النفقات التى يرفعها المستحقون فى الوقف على الدائنين الحاجزين على الاستحقاق أو  
على المتنازل لهم عن الاستحقاق وأصدر فيها أحكاماً متناقضة قرر فى البعض منها  
بعدم أحقية المستحق فى النفقة إطلاقاً لمساس الحكم فيها بحقوق الدائنين الحاجزين أو  
الأشخاص المتنازل إليهم عن الاستحقاق وبأنه لا يمكن قياس هذه الحالة على  
الحالات الواردة فى المواد ٩٦ ٤ مرافعات مختلط الخاصة بعدم جواز الحجز على  
جزء معين من مرتب المستخدمين فى المصالح الأهلية أو على الحالة المنصوص عنها فى  
المواد ١٧ و ١٨ ٥ مرافعات المتعلقة بعدم جواز الحجز على بعض المنقولات والأدوات  
اللازمة للمدين أو الحالة المنصوص عنها فى المادة ٢٧٣ تجارى المتعلقة بتقرير نفقة  
للتاجر المفلس لأن الحالات المذكورة وردت على سبيل الاستثناء من القاعدة  
العامة فلا يجوز القياس عليها (٣)

(١) كبرى ج ١ ص ٣٣٨ نبذة ٦٠٠ وما بعدها

(٢) النقض الفرنسى فى ١٧ فبراير ١٨٧٤ سبرى ٧٤ ج ١ ص ٢٤٥ وباريس فى ٥ مارس ١٨٩٥  
سبرى ٩٦ ج ٢ ص ١٣٩ هذا وقد صدر قانون فى ١٢ يناير ١٨٩٥ اندمج بعد ذلك فى قانون العمال الصادر  
فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٠ ونص على عدم جواز الحجز الا على عشر أجرة العامل أو الموظف باجراءات معينة

(٣) مصر ابتدائى مختلط فى ٦ مارس ١٩١١ الجازيت ١ ص ١٤٧ واستئناف مختلط ١٦ مارس ١٩١٥  
المجموعة ٢٧ ص ٢١٩ واسكندرية ابتدائى مختلط فى ٨ ابريل ١٩١٦ جازيت ٦ رقم ١٤٣ ص ٤٤٦ وقضى  
بجواز الحكم بالنفقة اذا نص الواقف فقط فى الوقفية على أن يكون الاستحقاق للنفقة واستئناف مختلط  
فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ المجموعة ٣٦ ص ٢٢٥



وقرر البعض الآخر بجواز الحكم بالنفقة بشرط أن يراعى فيها منتهى الحيطة والدقة وعدم الأضرار بحقوق الدائنين الحاجزين أو حقوق الأشخاص المتنازل لهم عن الاستحقاق الذين لهم الحق فى الاستيلاء على ديونهم من حصة المستحق فى الوقف مع مراعاة أن حق الاستحقاق شخصى محض يزول بوفاة صاحبه . وهذا الرأى هو الراجح والمعمول به فى القضاء المختلط والأهلى

١٠٩٦ .. ويجب على المحكمة أو القضاء المستعجل عند تقدير مبلغ النفقة مراعاة مقدار حصة المستحق طالب النفقة فى صافى الأيراد الذى يتقدم به ناظر الوقف دون بحث حقيقة الحساب من إيراد ومنصرف وباق لتعلق ذلك فقط بدعوى الحساب التى ترفع على الناظر من المستحق (١)

## الفرع الحادى عشر

هل يختص القضاء المستعجل بالغاء هبجز توقع بأمر من القاضى

١٠٩٧ — ويختص القضاء المستعجل عند الاستعجال فى الحكم بالغاء الهبجز الباطل بطلانا جوهرياً حتى ولو توقع بأمر من القاضى كما لو حصل على مال لا يجوز الهبجز عليه قانوناً أو كما لو حصل وفاء لدين حصل التخالص عنه قبل الهبجز أو وفاء لدين متازع على تبرئة فى الذمة أى غير محقق الوجود أو كما لو حصل باعلان لم يشتمل على صورة من الأمر الصادر بالهبجز أو لم يعقب برفع دعوى بصحة الهبجز فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيع الهبجز ولا يؤثر على ولايته فى الفصل فى الدعوى كون المدين المحبوز عليه له طريق آخر لرفع الهبجز كطريقة التظلم من الأمر للقاضى الذى أمر بالهبجز (٢)

---

(١) استئناف مختلط فى ٣ ديسمبر ١٩١٤ و ١٦ مارس ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٤٣ و ٢١٩ ومصر ابتدائى مختلط فى ٣ يونيه ١٩١١ الجازيت ١ ص ١٤٧ واستئناف مختلط فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ المجموعة ٣ ص ٢٢٥ ٦

(٢) يراجع ما قلناه بخصوص ذلك بنود ٧ و ٨ من الكتاب

## الفرع الثاني عشر

هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بصحة الحجز

١٠٩٨ — يعتبر الحجز قائماً ومحترماً حتى يقضى برفعه من المحكمة وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم في طلب صحته لعدم دخوله في الاجراءات الوقية المستعجلة التي يدخل في ولايته الفصل فيها ولأن حكمه في هذه الحالة فاصل في موضوع الحقوق ومؤثر عليها وعلى هذا الرأي أجمع الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا ومصر (١)

## الفرع الثالث عشر

امتناع القضاء المستعجل في الحكم بالقضاء الحجز أثناء قيام دعوى بصحة الحجز أمام محكمة الموضوع

١٠٩٩ — لا يخلو الحال من أحد أمرين الأول أن ترفع الدعوى المستعجلة بعدم تأثير الحجز أولاً ثم تعقبها الدعوى بصحة الحجز أمام محكمة الموضوع الثاني أن ترفع الدعوى المستعجلة أثناء نظر دعوى صحة الحجز أمام محكمة الموضوع

رفع الدعوى المستعجلة أولاً

١١٠٠ — لا شك أن القضاء المستعجل في هذه الحالة يستمر مختصاً بنظر دعوى الغاء الحجز بالرغم من رفع الدعوى بصحة الحجز أثناء نظر الدعوى المستعجلة، وعلى هذا

---

(١) ليركان على حجز ما للدين لدى الغير ص ٣٤٦ نبذة ٣٤٤ والمراجع التي أشار اليها وروجيه على حجز ما للدين لدى الغير نبذة ٥٠٦ وبيار Billard مستعجل ص ٢٩ وباريس في ٢٥ مايو ١٨٣٣ و ٢٣ يونيو ١٨٣٣ الباندكت ١٨٣٣ وأول ابريل ١٨٥٤ الباندكت ١٨٥٤ ج ١ ص ٥٦٣ وجرينوبل في ١٨ نوفمبر ١٨٥٦ الباندكت ١٨٥٧ ص ٣٧٤ واورليان في ٢٨ مارس ١٨٤٩ دالوز ٤٩ ج ٢ ص ٢٢٣ وبوردو في ٣٠ ابريل ١٨٥٢ سري ١٨٥٢ ج ٢ ص ٥٢٣ واستئناف مختلط في ٢٩ مايو ١٨٩٥ المجموعة ٧ ص ٣٠٦ و ٢٤ مايو ١٨٩٤ المجموعة ٦ ص ٣٠٧ و ٢٨ مايو ١٨٩١ المجموعة ٣ ص ١٦٧

## اجماع الشراح ومعظم أحكام المحاكم في فرنسا ومصر (١)

رفع الدعوى المستعجلة أثناء نظر دعوى صحة الحجز أمام المحكمة  
١١٠١ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل.  
في هذه الحالة فقرر البعض بعدم اختصاص القضاء المستعجل إطلاقاً بالحكم،  
بعدم تأثير الحجز بمجرد رفع دعوى الموضوع مهما كان سبب البطلان سواء  
أكان لعدم استيفاء الأوضاع الشكائية التي نص عليها القانون والتي رتب على  
عدم مراعاتها البطلان المطلق أم لفقدان الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه وحجته  
في ذلك ما يأتي (٢)

أولاً: يشترط في اختصاص القضاء المستعجل طبقاً لنصوص المواد ٨٠٦ و  
٨٠٩ مرافعات ألا يمس في حكمه الموضوع أو أصل الحق أي لا يؤثر فيه على  
موضوع الحقوق القائمة أمام المحكمة وفي الحكم بعدم تأثير الحجز في هذه الحالة  
مساس بحقوق الحاجز على الأشياء المحجوز عليها . عل الحجز الذي أجراه في  
حكم العدم باستبعاد مادة الحجز نفسها من أمام المحكمة والتصريح للمحجوز لديه  
بدفع المبلغ المحجوز عليه بالرغم من الحجز

ثانياً: لأن الحكم بعدم تأثير الحجز في هذه الحالة يعتبر إجراء قطعياً لا إجراء  
مؤقتاً اذ ينشأ عنه إلغاء الحجز كلياً وعدم ترك شيء لمحكمة الموضوع للفصل فيه  
أثناء نظر دعوى صحة الحجز ووضعها في مركز شاذ بسلخ النزاع من أمامها  
وجعلها تقضى في صحة أو بطلان حجز غير موجود أمامها بحكم يستحيل تنفيذه  
عملياً بعد ذلك

---

(١) كبريه ج ١ ص ٢٧ نبذة ٤١ والنقض في ٣ ديسمبر ١٩٠٠ سيري ٩٠٢ ج ١ ص ٦٨ وباريس.  
في ١٨ سبتمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٢٠ واستئناف محتلط في أول أغسطس ١٩٢٤ الجازيت يناير  
١٩٢٥ ص ٥٤ رقم ٧٧

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤١١ نبذة ٦٤٨ وإيركان حجز مال الدين لدى الغير ص ٣٤٦ نبذة ٣٤٤ وروجيه.  
نبذة ٥٠٦ وجلاسون ج ٢ ص ١٦٨ وباريس أول إبريل ١٨٥٤ دالوز ٥٤ ج ٥ ص ٦٣٩ و ٣٠ نوفمبر  
١٨٥٥ دالوز ٥٥ ج ٥ ص ٣٢٨٠ والنقض في ١٦ ديسمبر ١٨٩٩ دالوز ١٨٩٠ ج ١ ص ٢٦٣ و ١ يولييه  
١٨٩٠ دالوز ١٨٩٠ ج ١ ص ٤٦٩ و ٥ مارس ١٨٩٥ دالوز ٩٥ ج ١ ص ١٢٠

ثالثاً : حقيقة أن القرارات التي تصدر من القضاء المستعجل مؤقتة لا تؤثر على محكمة الموضوع فلها أن تلغيها أو تعدل فيها أو تأخذ بها ، وبناء على ذلك فلها أن تقضى بصحة الحجز بالرغم من القرار الذي يصدر بعدم تأثيره . إنما يكون حكمها في هذه الحالة غير منتج وحاصل على شيء غير موجود بالفعل اذ ما الفائدة من الحكم بصحة الحجز مع أن المحجوز لديه يكون قد قام بدفع المبلغ المحجوز عليه قبل ذلك تنفيذاً للقرار الصادر من القضاء المستعجل بذلك ؟

رابعاً : لأنه بمجرد رفع دعوى صحة الحجز أمام محكمة الموضوع تصبح الأخيرة هي المختصة وحدها في الحكم فيما إذا كان الحجز حصل صحيحاً أم باطلاً

خامساً : لا يمكن في هذه الحالة التمييز بين البطلان المؤسس على عدم استيفاء الأوضاع الشكلية اللازمة وبين البطلان المؤسس على أسباب قد تمس الموضوع من بعد . وجعل الأول من اختصاص القضاء المستعجل والثاني من اختصاص المحكمة أثناء نظر دعوى صحة الحجز لأن طلب الحكم بصحة الحجز يستلزم فحص كل ذلك قبل الحكم فيه

١١٠٢ - وقرر البعض الآخر باختصاصه عند توافر الاستعجال (١)

أولاً : عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات التي تخول للقضاء المستعجل الحكم عند الاستعجال في الاجراءات الوقتية دون قيد أو شرط سواء أكان هناك نزاع بشأن الحقوق المتعلقة بها أمام محكمة الموضوع أم لا

ثانياً : لوجود اختلاف في طبيعة اختصاص القضاء المستعجل عن اختصاص القضاء العادي في الحكم وفي اجراءات التقاضي وفي الاحوال التي تطرح عليه والقرارات التي تصدر منه

ثالثاً : وجود تباين في موضوع الدعوى المستعجلة عن موضوع دعوى صحة الحجز إذ يشمل موضوع الأول طلب الحكم مؤقتاً بأحقية المحجوز

---

(١) برتان ج ٢ ص ١٢٥ نبذة ١٦٢ وما بعدها وبازو ص ٢٢٢ و ٢٣٧ و ٢٥٨ و ٢١٣ ومورو نبذة ٣٨٩ وروديير مرافعات ج ٢ ص ٣٧٨ وجارسونيه مرافعات ج ٨ ص ٢٨٨ نبذة ٢٩٨٨ وباريس في ٢٥ أغسطس و ١٨ سبتمبر دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٢٠ و ٥ ديسمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ٥٢٣



عليه في الصرف بالرغم من الحجز الباطل بعد البحث فيما إذا كان السند يميز الحجز أم لا دون التعرض لصحة الحجز بينما يحتوى موضوع الثانية على طلب الحكم في قيمة الحجز ووجوده وما إذا كان صحيحاً أم باطلاً

رابعاً : يجب التفرقة بين عدم المساس بالموضوع وبين الاضرار التي قد تنشأ من القرارات الوقتية التي تصدر من القضاء المستعجل والتي قد يصعب أو يستحيل في كثير من الأحيان تعويضها أو محو آثارها وإعادة الحالة إلى أصلها إذ معنى الأولى عدم الفصل في الحقوق إطلاقاً والمساس بكل ما تعلق بها وجوداً وعدماً ثم عدم حجية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع ولا يدخل فيها الضرر الذي قد يلحق بالمحكوم عليه من تنفيذ القرارات المستعجلة إذا رأت محكمة الموضوع عند الفصل في الحقوق عدم الأخذ بها، فإذا حكم القضاء المستعجل بعدم تأثير الحجز لكونه باطلاً بطلاناً جوهرياً فلا يعتبر حكمه فاصلاً في موضوع الحق لأن الباطل معدوم والمعدوم لا ينشئ حقاً فلا حق اذن ولا موضوع حق وإنما صعوبة أوجدها الحاجز في طريق المحجوز على دينه بغير حق يدخل في ولاية القضاء المستعجل محوها وإزالتها متى توافر الاستعجال أمامه

خامساً - لأن كون حكم عدم تأثير الحجز في هذه الحالة يضر بالحاجز ولا يمكنه من تنفيذ حكم محكمة الموضوع الصادر بصحة الحجز بعد ذلك فهذا لا يكفي وحده لشل يد القضاء المستعجل عن الفصل في الدعوى متى توافر الاستعجال لعدم المساس بالموضوع كما قدمنا

سادساً - لأن الأخذ بالنظرية القائلة بعدم الاختصاص يترتب عليها ضرر كبير بأصحاب الأموال المحجوز عليها من تعطيلها عنهم وعدم تمكينهم من الانتفاع بها بلا مبرر أو سبب قانوني زمناً قد يطول كثيراً بسبب بطلان إجراءات التقاضي العادي مع احتياجهم إليها في كثير من الأحوال فضلاً عن قفل باب للتقاضي سمح به القانون لهم لصيانة حقوقهم وعدم العبث بها بحجة احتمال حصول ضرر لأشخاص لم يرتب المشرع لهم حقوقاً ظاهرة يخشى عليها إذا ما على كل شخص مشاغب يرغب في تعطيل أموال خصمه تحت يد مدينه إلا أن يرفع دعوى أمام المحكمة ويحجز بمقتضاها وبغير سند أو أمر من القاضي تحت يد مدينى خصمه كالمستأجرين لعقاراته ويحدد

جلسة بطلب المحكم بصحة الحجز ليتمكن بذلك من حبس أموال الأخير عنه مهما كانت قيمتها ومن عدم تمكنه من الانتفاع بها حتى تقضى محكمة الموضوع برفض دعواه بعد اجراءات طويلة ، وقرر ثالث بالاختصاص بشرط ألا يكون الحكم في الدعوى مؤثراً بطبيعته على موضوع دعوى صحة الحجز الموجودة أمام المحكمة (١) وبأنه يجب في هذه الحالة التمييز بين الأوضاع الشكلية التي ألزمها القانون ورتب بطلان الحجز على عدم مراعاتها وبين الأركان الجوهرية التي قد يمس بحثها الموضوع ولو عن بعد كعدم مديونية المدين للدائن وقت الحجز بسبب وفاة الدين قبل ذلك أو كسقوط الدين لأي سبب من الأسباب وقصر الاختصاص على الحالة الأولى وعلى حالة كون فقدان الركن الجوهرى يبطل الحجز بطلاناً أصلياً لا يحتمل معه التأويل كحالة الحجز على مال لا يجوز الحجز عليه قانوناً دون الأحوال الأخرى التي قد يشك في بطلانها لعدم جلاء سبب للبطلان ووضوحه

ولم يخل الفقه والقضاء في مصر أهلى ومختلط من الاختلاف المذكور حيث أخذ البعض بالرأى القائل بعدم الاختصاص للأسباب المتقدمة (٢) وأخذ البعض الآخر بالنظرية القائلة بالاختصاص وقرر الثالث المبدأ الذى يقول بالاختصاص بشروط وهذا الرأى هو الراجح والمأخوذ به أمام المحاكم الأهلية والمختلطة ونرى الأخذ به للاعتبارات المتقدمة والسابق الإشارة إليها عند بحث موضوع اختصاص القضاء المستعجل أثناء قيام دعوى المطالبة بالحق (٣)

---

(١) كبريه ج ١ ص ٢٨ نبذة ٤٣ وما بعدها

(٢) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٣٥١ نبذة ٥٩٦ واستئناف مختلط في ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ الجازيت عدد يناير ١٩١٦ ص ٤٠ رقم ١١٣

(٣) استئناف مختلط في ١٤ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٢٨ و ١٥ أبريل ١٨٩٦ المجموعة ٨ ص ٢١٨ و ٢٥ مايو ١٨٩٣ المجموعة السنة الخامسة ص ٢٨٤ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ٣٠ ص ١٠١ و ٢٧ يناير ١٩٢١ الجازيت ١٠ مايو ١٩٢١ ص ١١١ رقم ١٦٤ و ٣ فبراير ١٩٣٢ الجازيت عدد يولييه ١٩٣٤ ص ٣٠٦ رقم ٣٤٩ — و ٢٠ أبريل ١٩٢٧ الجازيت عدد أغسطس ١٩٢٨ ص ٢١٩ رقم ٢٧٨ ومصر أهلى مستعجل في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤ في القضية نمرة ١٩٠١ ١٩٣٤ مستعجل ولم ينشر بعد و ٢٥ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٢ سنة سادسة ص ١٢ ويراجع ما قلناه بخصوص ذلك بنود ٩ - ١٧ من الكتاب

# الكتاب الرابع

## اشكالات التنفيذ

قواعد عمومية

### تعريف الاشكالات - ماهيتها - التنفيذ - معناه

١١٠٣ - اشكالات التنفيذ هي الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ (١) وهي منازعات قانونية يتقدم بها الشخص المراد التنفيذ على أمواله لمنع التنفيذ عايبا أو للحيلولة دون اتمامه أو الشخص الحاصل التنفيذ بناء على طلبه يتضرر فيها من عدم تمكنه من التنفيذ لسبب من الأسباب ويتطلب فيها مساعدته في ذلك

١١٠٤ - وتختلف اشكالات التنفيذ عن المنازعات المنصوص عنها في المادة ٤٥٣ مرافعات أهلي و ٥١٥ مختلط في أن هذه المنازعات الأخيرة مادية صرف تحصل من المدين أو الغير أمام المحضر المباشر للتنفيذ بغرض تعطيل التنفيذ وعدم تمكين المحضر من اجرائه لا يستند فيها المانع في التنفيذ الى أسباب قانونية وإنما يرمى منها مجرد المشاغبة والحيلولة دون اجراء التنفيذ

١١٠٥ - وتمتاز الاشكالات عن الخلافات المنصوص عنها في المواد ٣٨٣ مرافعات أهلي و ٤٣٦ مختلط التي تحصل بين قلم المحضرين أو المحضر المكلف بالتنفيذ وبين طالب التنفيذ على اجراء التنفيذ أو على كيفية حصوله في أن اشكالات التنفيذ تقوم على نزاع قضائي (دعوى) تطرح أمام هيئة مختصة تفصل فيها بحكم قضائي بعد سماع أقوال الطرفين أو من يحضر منهما وحكما يجوز الطعن فيه بالمعارضة أو

---

(١) كبريه ج ١ ص ٧٤ نبذة ١١١

الاستئناف في القانون الاهلي وبلاستئناف فقط في المختلط والفرنسي . أما الثانية فينظرها رئيس المحكمة الموجود فيها المحضر أو من ينوب عنه من القضاة أو القاضي الجزئي بحسب الاحوال بما له من السلطة الادارية على المحضر يقرر فيها بما يراه بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المحضر إن رأى لزوماً لذلك ، وقراره لا يطعن فيه بالطريق القانوني وإنما يمكن التظلم منه للجهة الرئيسية له . وعلى ذلك فإذا امتنع قلم المحضرين المكلف بالتنفيذ عن القيام باجراء التنفيذ بناء على شكوى أو عريضة دعوى وصلته من الشخص المراد التنفيذ عليه أو من الغير يزعم فيها الأخير أن له حقاً على الشيء المراد التنفيذ عليه يتعارض مع الحكم المراد تنفيذه وجاراه في ذلك رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي عند تظلم طالب التنفيذ اليه فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ في رفع دعوى بصفة اشكال في التنفيذ ترفع أمام القاضي الجزئي الاهلي أو قاضي الأمور المستعجلة في المختلط والفرنسي يختصم فيها الشخص المراد التنفيذ على أمواله وقلم المحضرين ويطلب فيها الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك ولا يتعارض حكمه في هذه الحالة مع القرار الصادر من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي بايقاف التنفيذ بناء على الشكوى أو عريضة الدعوى لصدور هذا القرار اورر من هيئة غير مختصة بالفصل في المنازعات القانونية بل تختص فقط بالفصل في الخلافات التي تحصل بين قلم المحضرين وبين طالب التنفيذ والتي تتعلق بالمسائل الادارية الصرف أو بالاسباب الشكائية نانيا لصدوره بغير اتباع الطرق التي أوجبها القانون وهي رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بالفصل في اشكالات التنفيذ للحصول على حكم بايقاف التنفيذ

١١٠٦ - والمراد بالتنفيذ الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المدين بمقتضى التعاقد أو التي حكم بالزامه بها بدون تعهد سابق له (١) ويشمل : اورر التنفيذ العيني وهو الذي يطلب فيه تكليف المدين بعمل ما التزم به بالذات كالذى ينشأ عن الالتزام بتسليم عين معينة أو عن اجراء عمل معين أو الامتناع عن اجرائه وذلك بشرط أن يكون التنفيذ العيني ممكناً وغير ماس بحرية المدين المراد

(١) كبريه ج ١ ص ٧٥ نبذة ١١٢



التفـيـذ عـلـيـه — فـاذا اسـتـحـال التـفـيـذ العـيـنـي لأى سبب كان كـهـلاك الشـئ المتفق  
على تسليمه أو وقوع الشـئ المتعهد بعدم اجرائه أو كان القيام به يمس حرية  
المدين فلا يكون للدائن فى هذه الأحوال إلا حق المطالبة بالتعويض -ثانياً- التفـيـذ  
بطريق الحجز والبيع -ثالثاً- التفـيـذ بطريق الاكراه البدنى

# الباب الأول

الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل  
بالحكم في اشكالات التنفيذ

١١٠٧ - يشترط لاختصاص القضاء المستعجل للحكم في الاجراءات الوقتية  
التحفظية توافر شرطين: الاول - الاستعجال - الثاني - عدم المساس  
بالموضوع فهل يلزم وجود هذين الشرطين أو أحدهما لاختصاص القضاء المستعجل  
للحكم في الاشكالات أم لا . هذا ما سنتكلم عنه الآن:

## الفصل الاول

### الاستعجال URGENCE

١١٠٨ - اختلف الشراح واحكام المحاكم في فرنسا في ضرورة توافر  
الاستعجال Urgence لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التنفيذ -  
فقال البعض بضرورة ذلك معللا رأيه بالاسباب الآتية (١)

اولا: لأن قانون المرافعات قسم الاشكالات إلى عادية وتنظر أمام  
المحكمة التي أصدرت الحكم أو محكمة المدعى عليه ان كان الاشكال متعلقاً بعقد  
رسمي ( مادة ٤٧٢ مرافعات ) وأخرى تنظر على وجه السرعة Avec célérité

---

(١) يوش نبذة ٦ وشوفوكاريه ج ٦ نبذة ١٠٦٧ وبواتار Boitard ج ٣ ص ٢٨١ وكيرييه ج ١  
ص ١٣ نبذة ١٠٩ ، وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ٦٧ وجرينوبل في أول أغسطس  
سنة ١٨٤٢ دالوز سنة ٤٤ ج ٢ ص ١٨٠ والنقض الفرنسي في ٣ يولييه سنة ١٨٨٩ دالوز سنة ٩٠ ج ١

وتنظر أمام المحكمة الكائن في دائرتها التنفيذ (مادة ٥٥٤ مرافعات) وثالثة مستعجلة ويفصل فيها القضاء المستعجل (١)

ثانياً : لأن محرر القانون أخطأ في عدم ذكر كلمة الاستعجال في الفقرة الثانية من المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي عند الكلام على شروط اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في اشكالات التنفيذ أسوة بالفقرة الأولى منها (٢)

ثالثاً : لأن الاستعجال شرط لازم لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاجراءات الوقتية التي تعرض أمامه سواء كانت عن أمور تحفظية صرف أو عن اشكالات في التنفيذ

رابعاً : لأن مقرر القانون ذكر ما يفيد ضرورة توافر الاستعجال في كافة المنازعات التي تطرح أمام القضاء المستعجل أياً كان نوعها (٣)

خامساً : لأن القول باعتبار اشكالات التنفيذ كلها مستعجلة يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الفصل فيها هذا القول فيه تعطيل بلا مبرر لنصوص المادتين ٤٧٣ و ٥٥٤ مرافعات فرنسي (٤) وقال آخر بعكس ذلك وبأنه لا يشترط توافر الاستعجال لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في اشكالات التنفيذ أسوة بالاجراءات التحفظية الأخرى (٥) وحجته في ذلك ما يأتي

أولاً : ان تقسيم الاشكالات الى اشكالات عادية وأخرى تنظر على وجه السرعة وثالثة مستعجلة وهو تقسيم نظري أكثر منه عملي

---

(١) كيريه ج ١ ص ٧٢ نبذة ١٠٦ وما بعدها

(٢) بوانار المرجع المتقدم

(٣) شوفو وكاريه ج ٦ السابق الاشارة اليه

(٤) كيريه ج ١ ص ٧٣ وما بعدها

(٥) برتان ج ٢ ص ٨٠ نبذة ٩٢ وما بعدها ورودير ج ٢ ص ٣٦٦ ودي بليم ج ١ ص ٣٧٧ وبونفيس نبذة ١٢٦١ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٢٩٨٢ ومرنيك ج ٢ ص ٣٨٧ نبذة ٥٩٦ وما بعدها وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١١٩ ودالوز العملي ج ١٠ «مستعجل» ص ١٩٧ نبذة ٢١ وبوردو في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ دالوز سنة ٩٩ ج ٢ ص ١١٢ ، والنقض الفرنسي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ سيري والبانديكت ج ١ ص ٢٢٠

ثانياً : لأن المشرع اغفل عمداً ذكر كلمة الاستعجال في الفقرة الثانية من المادة ٨٠٦ مرافعات عند الكلام على شروط اختصاص القضاء في الحكم في اشكالات التنفيذ لاعتبارات عملية راعاها اثناء وضع القانون لعله ان صعوبات التنفيذ جميعها تتعلق بمسائل يجب الفصل فيها بسرعة لا تكون في القضاء العادي وذلك محافظة على الحقوق ووضع حد للعبث بها والحيلولة دون المدين المماطل في وضع العراقيل في سبيل تمكين طالب التنفيذ من الحصول على حقه

ثالثاً : لأن اشكالات التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بمسائل يجب البت فيها بسرعة فلا لزوم مع ذلك للبحث عن وجه آخر للاستعجال لوجوده من تلقاء نفسه وبقوة القانون ومن طبيعة اجراء الاشكالات (١)

رابعاً : لأن المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي اوردت فقرتين مختلفتين تمام الاختلاف تكلمت في الاولى منهما على الاجراءات الوقتية التحفظية وفي الثانية على اشكالات التنفيذ

خامساً — لأن القانون نص على ضرورة توافر الاستعجال في الفقرة الاولى من المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي دون الثانية فلا يجوز مع اطلاق نص الفقرة الثانية وصراحته اضافة قيد جديد عليها

سادساً — إن القول بأن اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في كافة اشكالات التنفيذ يترتب عليه تعطيل لنصوص المادتين ٤٧٢ و ٥٥٤ مرافعات قول غير صحيح لأن اختصاصه بالحكم في الاشكالات مقيد بشروط مخصوصة وهي عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق أو التعرض لتفسير الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ والحكم الذي يصدر منه مؤقت محض لا تأثير له على محكمة الموضوع بخلاف الحال في اختصاص محاكم الموضوع في نظر الاشكالات المنصوص عنها في هاتين المادتين فإنه مطلق غير مقيد بأي قيد والحكم الذي يصدر فيها قاطع في موضوع الخصومة وفاصل في الحقوق (٢) والرأي الأخير هو الراجح والمعموبه قضاء (٣)

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٨٨

(٢) جارسونيه ج ٨ ص ٢٧٨

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٨٧ نبذة ٥٩٦



١١٠٩ — أما في مصر فقد أخذ فريق من الشراح وأحكام المحاكم بالرأى القائل بضرورة توافر الاستعجال في الاشكالات لاختصاص القضاء المستعجل بنظرها خصوصاً وأن المشرع المصري بخلاف الفرنسي ذكر كلمة الاستعجال في المادتين ٢٨ مرافعات أهلى و١٣٦ مختلط عند الكلام على اختصاص القضاء المستعجل. في نظر اشكالات التنفيذ (١) إلا أن الرأى الراجح والمعمول به قضاء أنه لا يشترط توافر الاستعجال لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التنفيذ. أسوة بالاجراءات التحفظية الأخرى (٢) لأن الاشكالات المذكورة مستعجلة بطبيعتها ولا ضرورة مع ذلك للبحث عن أى وجه آخر للاستعجال ولأن ما جاء في المادتين ٢٨ مرافعات أهلى و١٣٦ مختلط من لفظ مستعجلة بعد كلمة منازعات إنما وقع من باب تحصيل ما هو حاصل أى من قبيل اللغو أو الحشو الذى لا فائدة منه (٣) ونرى الأخذ بهذا الرأى الأخير لوجهاته ومطابقته للعمل . وللغرض من طبيعة القضاء المستعجل لتعلق الاشكالات بصعوبات وأمور يجب الفصل فيها على عجل خوفاً من التلاعب بالأحكام والسندات ومنعاً من وضع العراقيل فى سبيل تنفيذها فتضيع بذلك الثمرة التى يجنيها أصحابها منها (٤)

---

(١) التنفيذ علماً وعملاً لعبد الفتاح بك السيد ص ١٣٤ نبذة ١٩٣ وأسيوط استثنائى فى ٢٦ نوفمبر ١٨٩٥ مجلة القضاء ص ٣ ١١٦ وسوهاج جزئى فى ٢٣ يولييه ١٩٠٢ بمجموعة رسمية سنة ٦ عدد ٤ ص ١١١  
(٢) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٠ نبذة ٨٩٧ — مصر أهلى استثنائى فى ٨ مايو ١٩٠٦ حقوق ٢١ ص ٢١٩ وقنا فى ٢١ يولييه ١٩٢٢ وطنطا فى ٧ أغسطس ١٩٢٢ محاماه عدد ٣ ص ٣٩ والمحلة الكبرى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ محاماه عدد ٤ ص ١٤٧ ومصر أهلى مستعجل فى ٣٠ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٧ ص ٥٢٥ رقم ٢٤٣ واستئناف مختلط فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٢ المجموعة ٤٥ ص ٢  
و ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٩

(٣) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ المرجع السابق واستئناف مختلط فى ٥ فبراير ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ١١٩

(٤) مصر أهلى مستعجل فى ٣٠ مارس ١٩٣٥ المحاماه ١٥ عدد ٧ ص ٢٦ رقم ٢٤٣

## الفصل الثانى

### عدم المساس بالموضوع

٢٢٤ — يشترط لاختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى اشكالات التنفيذ عدم المساس بالموضوع أو أصل الحق بأى حال من الأحوال ويتوافر ذلك فيما يأتى : —

أولاً — ألا يطلب منه سوى إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه

ثانياً — ألا يمس الحكم بالإيقاف أو الاستمرار بحقوق الطرفين أو يتعرض لتفسير الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ

ثالثاً — ألا يتم التنفيذ أو جزء منه فإذا تم جزء منه يطلب منه إيقاف تنفيذ الباقي وستكلم على كل شرط من هذه الشروط على حدة

### الفرع الأول

#### طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه

١١١١ — يجب لاختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى اشكالات التنفيذ أن يطلب منه الفصل فى اجراء مؤقت متعلق بالتنفيذ أى الحكم فى أمر منع التنفيذ أو إيقافه أو استمراره بصفة مؤقتة حتى تفصل بحكمة الموضوع بما تراه فى موضوع الحقوق المتنازع عايتها التى بنى عليها الاشكال — أما إذا طلب منه خلاف ذلك والفصل فى موضوع هذه الحقوق بالذات فلا يختص بالحكم بذلك لمساس حكمه فى هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الممنوع عنه التعرض له أو الحكم فيه وعلى ذلك فلا يدخل فى وظيفته الحكم فى الأمور الآتية حتى ولو صيغت فى شكل صعوبة من صعوبات التنفيذ

أولاً — تفسير ما ورد بالأحكام من غموض أو لبس أو إبهام (١) بل تختص

(١) استئناف مخطوط فى ٨ يونية سنة ١٩٠٤ المجموعة ١٦ ص ٣٠٠

بذلك محكمة الموضوع التي أصدرت هذه الاحكام اللهم إلا إذا كانت الاحكام المطلوب تفسيرها صادرة منه فيجوز له في هذه الحالة تفسير ما التبس على الاخصام من عباراتها (١)

ثانياً — تفسير العقود الرسمية المطلوب تنفيذها بل تختص بذلك محكمة الموضوع الكائن في إدارتها محل المدعى عليه

ثالثاً — تصحيح ما ورد في الاحكام المراد تنفيذها من أخطاء مادية أو قانونية (٢)

رابعاً — تعديل منطوق الاحكام أو تغييره لجعله ملائماً للوقائع الصحيحة للدعوى الصادرة فيها الاحكام المذكورة (٣)

خامساً — الحكم بطلان الاحكام لوجود عيب في اجراءات المرافعة السابقة عليها (٤) أو لصدورها من جهة قضائية غير مختصة بالنسبة لوظيفتها بالفصل في المنازعات التي قضت فيها (٥) أو لأي سبب آخر

سادساً — الحكم بصحة العقود المطلوب تنفيذها أو بفسخها أو بطلانها أو الحكم في مسائل الملكية أو الحقوق العينية المتفرعة عليها (٦)

سابعاً — الحكم ببراءة الذمة من المبلغ المنفذ من أجله لأي سبب من أسباب الوفاء

---

(١) يراجع ماقلناه بخصوص ذلك بند ١٢١ ص ٩٩ من الكتاب

(٢) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ٢٩٧ وليون في ١٢ مايو سنة ١٨٨٣ دالوز ٨٤ ج ٢ ص ٣٩

(٣) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ وما بعدها ومصر أهلى مستعجل في ١٢ يناير سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٢ سنة ٨ ص ٢٠

(٤) بنى سويف أهلى في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٠ المجموعة ١١ ص ٣١٤

(٥) استئناف مختلط في ١١ مارس سنة ١٨٩٧ سنة المجموعة ٩ ص ١٩٧ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ المجازيت يوليه سنة ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٢٣٩

(٦) مرنياك ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ٢٩٧ و ٢٩٨ والنقض الفرنسى في ١٥ يناير سنة ١٨٩٤ دالوز ١٤ ج ١ ص ٣٩٦ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٥ ج ١ ص ٣٣٦ واستئناف مختلط في ٥ مايو سنة ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣١٢

ثامنا — تعيين مقدار المبالغ الواجب التنفيذ بها اذا لم تكن معينة في الاحكام  
أو السندات المنفذ بها (١)

تاسعا — الحكم بإبطالان العقود الرسمية أو الحكم بتزويرها

عاشرا — الحكم بإبطالان محاضر الصلح المصدق عليها من المحكمة عند عدم تنفيذ  
الشروط الواردة بها (٢)

هـاى عشر — التنفيذ بمبالغ غير واردة في الاحكام المنفذ بها (٣)  
وغير ذلك من المسائل الموضوعية الاخرى

## الفرع الثانى

عدم مساس حكم ايقاف أو الاستمرار فى التنفيذ بالموضوع

١١١٢ — اذا طلب فى الاشكال من القضاء المستعجل الحكم فى اجراء وقتى  
متعلق بالتنفيذ من منع وايقاف أو استمرار فيجب عليه ألا يمس فى قراره فى شىء  
من ذلك بالموضوع أو أصل الحق فان فعل خلاف ذلك يكون قاضيا فى أمر غير  
داخل فى ولايته ويضحي حكمه مطعوننا عليه

١١١٣ — ويمس الموضوع فى قراره اذا قضى ضمناً فى موضوع الحقوق المتنازع  
عليها للتوصل لأصداره قراره (٤). كما لو فصل ضمناً فى حق الملكية أو فى مسائل  
صحة العقود أو بإعلانها أو فسخها أو فى حق الحبس أو الامتياز للتوصل للحكم  
بالاستمرار فى التنفيذ أو الايقاف، فثلاً إذا باع شخص أرضاً مرهونة رهناً

---

(١) استئناف أهلى فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥ الحقوق ١٠ ص ٤١٤ - واستئناف مختلط فى ٢١  
يونيه سنة ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ٣٠١ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ الجازيت ديسمبر سنة ١٩١٢ ص  
٢١ رقم ١٨

(٢) استئناف مختلط فى ٩ يونيه سنة ١٩١٥ الجازيت سبتمبر سنة ١٩١٥ ص ١٧٥ رقم ٦١؛  
(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٢ سنة ٧ نمرة  
مسلسلة ٣٦٢ ص ٧

(٤) استئناف مختلط فى ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٦٧



حيازيا لآخر بعقد رسمي وأراد المشتري استلام الأرض ونازع في ذلك المرتهن وواضع اليد عليها ، فلا يجوز للقضاء المستعجل مع ذلك الحكم بالاستمرار في التنفيذ وتسليم العين المبيعة للمشتري بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن الحكم بالاستمرار فيه مساس بحق المرتهن حيازيا في حبس العين المرهونة واستغلالها واستهلاك الدين من فائض غلتها - هذا الحق الخارج عن ولاية القضاء المستعجل الفصل فيه ولو ضمنا في القرار الذي يصدر منه باستمرار التنفيذ (١) مثال آخر : شخص باع لآخر بعقد رسمي عقارا موجودا في حيازة ثالث ، ولما أراد المشتري تنفيذ العقد واستلام العقار مانع واطع اليد في ذلك فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة اذا اتضح له جدية ادعاء واطع اليد أن يقضى بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن في الاستمرار في التنفيذ مساساً بحق واطع اليد الظاهر بمظهر المالك (٢) مثال : ثالث اشترى شخص قطعة أرض بحكم مرسى مزاد من المحكمة وعند الشروع في تنفيذ الحكم نازعه آخر في التسليم بحجه ملكيته للأرض المبيعة فلا يجوز للقضاء المستعجل إذا ظهر له جدية المنازعة أن يضرب بها عرض الحائط ويقضى بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من هابل يتعين عليه الحكم بالإيقاف (٣) مثال رابع أراد شخص التنفيذ على آخر بعقد رسمي طعن فيه الأخير بالتزوير أمام الجهة المختصة التي أجرت تحقيقات جدية عن ذلك فلا يجوز للقضاء المستعجل مع ذلك الحكم باستمرار التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بالإيقاف وترك الموضوع للمحكمة المختصة لأن القضاء بالاستمرار في التنفيذ معناه الحكم ضمناً بصحة العقد المطعون فيه (٤) مثال آخر : اشترى شخص أرضاً من المحكمة بالمزاد العلني ولما أراد تنفيذ حكم مرسى المزاد حصل نزاع جدى بينه وبين واطع اليد بخصوص مركز قطعة الأرض المراد تسليمها طبقاً لحكم مرسى المزاد

---

(١) استئناف مختلط في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٤٢

(٢) استئناف مختلط في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٢٠

(٣) استئناف مختلط في ٤ ديسمبر ١٩٢٩ و ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٠ و ٤٢١

رقم ٥٠٠ و ٥٠١

(٤) استئناف مختلط في ٢٨ ديسمبر ١٨٩٨ المجموعة ١١ ص ٦٨

وبخصوص مساحتها على الطبيعة فلا يجوز للقضاء المستعجل مع ذلك الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم من ذلك كما لا يحق له تعيين خبير لتطبيق المستندات على الطبيعة لتعلق الحكم بذلك بأجراء قاطع في الخصومة يتعارض مع طبيعة ولايته في الحكم ويتنافى مع الاستعجال المنوط بالاجراءات التي تطرح أمامه بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ والراسى عليه المزايد وشأنه في المطالبة بحقوقه أمام محكمة الموضوع (١) - مثال آخر شخص يدين آخر في مبلغ بموجب حكم ولعدم السداد أوقع الحجز تنفيذاً على منقولاته وتحدد يوم لبيعها وفي أثناء ذلك وقبل اجراء البيع دفع المدين للدائن مبلغاً من الدين واتفق معه على تقسيط الباقي على أقساط شهرية يستحق أول قسط منها بعد تاريخ البيع وتعد الدائن في مقابل ذلك بإيقاف اجراءات البيع إلا أنه بالرغم من ذلك سار في اجراءات البيع في اليوم المحدد من قبل بحجة أن المدين يهرب منقولاته الأخرى غير المحجوز عليها فمانع المدين في ذلك بأشكال في التنفيذ فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الأخذ بقول طالب البيع والحكم باستمرار التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بالإيقاف لأن الحكم بالاستمرار في التنفيذ معناه الفصل ضمناً بفسخ الاتفاق المحرر بين الطرفين بخصوص تقسيط الدين أو بعدم أحقية المدين في ذلك (٢) مثال آخر شخص وطنى مدين لآخر وطنى بمبلغ بموجب حكم بنى على سند غير قابل للتحويل ولعدم الوفاء تنازل الدائن عن الحكم لآخر وهذا أعلن المدين بالتنازل ونبه عليه بالدفع ولما لم يدفع المدين شرع في الحجز تنفيذاً على منقولاته فمانع المدين في ذلك بحجة عدم صحة التنازل الحاصل بالحكم لعدم موافقته عليه فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ اعتماداً على رأى بعض الشراح وأحكام المحاكم بعدم ضرورة موافقة المحكوم عليه على حوالة الاحكام أسوة بالسندات كما لا يجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ فقط أخذاً بالرأى العكسى لمساس كل ذلك بالموضوع لتعلقه بالفصل في صحة الحوالة من عدمه بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ مع تكليف المدين المستشكل

(١) استئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٢ و ١٤ ديسمبر ١٩٢٧

الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢١ رقم ٥٠٢

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٤ فبراير ١٩٣٥ في القضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٣٥ ولم ينشر بعد

بأيديع المبلغ المراد التنفيذ من أجله في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع في دعوى بطلان الحوالة مع تحديد ميعاد له لايداع المبلغ فيه بحيث إذا لم يودع أو يرفع الدعوى يبطلان الحوالة يستمر المحال اليه في التنفيذ على أن يودع المبلغ الناتج من البيع في خزانة المحكمة بالشروط عينها ويكلف المحال اليه برفع دعوى صحة الحوالة - مثال ثامن - شخص يملك منزلاً يجاور آخر تفصلهما حائط في ملك الطرفين اتفق بينهما على بنائها بارتفاع معين في مكان معين إلا أن أحدهما أدخل هذا الاتفاق وزاد في ارتفاع الحائط فرفع جاره دعوى اثبات حالة وأخرى بالازالة قضى فيها ابتدائياً واستئنافياً بالازالة ولما ذهب المحضر لتنفيذ حكم الازالة ألقى المحكوم لصالحه أن الحائط المتنازع عليها أزيلت وأن المحكوم عليه شيد حائطاً أخرى في ملكه بنفس ارتفاع الحائط التي حكم بإزالتها بغرض منع النور عنه فطلب من المحضر إزالتها فامتنع عن ذلك لخروجها عن الحكم المطلوب تنفيذه فاستشكل في التنفيذ طالبا استمراره فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ والحكم بإزالة الحائط المنشأة حديثاً غير الداخلة في الحكم حتى ولو كان في بقائها ضرر بطالب التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ إذ ليس للقضاء المستعجل عند النظر في اشكالات التنفيذ أن يفسر الأحكام المطلوب تنفيذها على غير ما قضت به ظاهراً جلياً من عباراتها أو يعدل فيها أو يضيف إلى منطوقها أشياء أو عبارات لم ترد فيها لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق بل لاعتباره فصلاً في الموضوع الأمر الممنوع عنه النظر فيه كلية وفي الحكم باستمرار التنفيذ فصل في كل ذلك <sup>(١)</sup> مثال آخر شخص مدين لقلم الكتاب في رسوم قضائية بموجب قائمة أعلنت إليه ولم يعارض فيها وعند التنفيذ بالحجز على منقولاته وفاء طارفع اشكالا في التنفيذ بناء على حصول خطأ في تقدير الرسوم الصادر بها القائمة ورفع في الآن نفسه دعوى يبطلان اجراءات التنفيذ أمام محكمة الموضوع فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ اعتماداً على حصول خطأ في القائمة لمساس الحكم بذلك بالأمر الصادر على قائمة الرسوم بالالغاء

(١) مصر أهلك مستعجل في ٢٧ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٨ السنة ٦ ص ٩ ومرنيك ج ٣

المستعجل ص ١٩٤ وما بعدها نبذة ٢٩٧ و ٣١٥

أو التعديل بعد أن اضحى الأمر الصادر بها نهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم باستمرار التنفيذ - مثال عاشر - شخص حكم له باستلام منقولات معينة موجودة في منزل المدين ولتقصير الأخير في دفع الأيجار أوقع المؤجر حجزا تحفظيا على منقولاته من بينها المنقولات المحكوم بتسليمها للآخر ورفع المؤجر دعوى بالإيجار المتأخر وصحة الحجز وعند التنفيذ باستلام المنقولات مانع المؤجر في ذلك لحصول الحجز عليها فلا يجوز للقضاء المستعجل في ذلك الحكم باستمرار التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن في الحكم بالاستمرار مساسا بحق المؤجر في الحصول على حقه في الأيجار من ثمن المنقولات الموجودة في العين المؤجرة بالامتياز عن عداه حتى ولو كانت هذه المنقولات مملوكة للغير ويمكنه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ فقط إذا أودع المحكوم له بالتسليم الأيجار المتأخر المحجوز من أجله في خزانة المحكمة على ذمة المؤجر حتى يفصل في دعوى المطالبة بالإيجار - مثال آخر - شخص قضى له على أحد الشركاء في منزل بسد الشبايك الموجودة فيه والمطلة على منزله وعند تنفيذ الحكم تعرض باقي الشركاء الذين لم يختصموا في الدعوى وطلبوا إيقاف التنفيذ لعدم اختصاصهم في الدعوى المطلوب تنفيذ حكمها ففي هذه الحالة لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم باستمرار التنفيذ على الشركاء الذين لم يختصموا في الدعوى بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ لأن في الحكم بالاستمرار في التنفيذ مساسا بحق الشركاء المذكورين

أولاً - لأن الأحكام كالعقود لا تنفع ولا تضر إلا طرفيها اللهم إلا في حالة التضامن اتفاقا أو قانوناً بشروط مخصوصة

ثانياً - لأن الحكم الذي يصدر ضد الشريك على الشيوع لا يضر بحق الشريك الآخر الذي لم يختصم في الدعوى

ثالثاً - لأن عدم تجزئة الحق المحكوم به بعدم تقرير حق ارتفاق لا يؤثر على القاعدة المتقدمة

رابعاً - لأنه لا يدخل في وظيفة القضاء المستعجل الحكم بتنفيذ الأحكام على غير طرفيها إذا اتضح له جدية دفاع هذا الغير كما سيأتى الكلام عليه بعد (١)

(١) مصر أهلك مستعجل في ٦ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٢٥ السنة ٦ ص ٩



- مثال آخر - شخص مستأجر منزلاً من آخر ولتأخيره في دفع الإيجار أوقع المؤجر حجزاً تحفظياً على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ثم حصل على حكم بالإيجار المتأخر وما يستجد من الإيجار والمصاريف وثبتت الحجز وعند التنفيذ مانع المستأجر بحجة ترك العين المؤجرة بغير رضا المؤجر بسبب قطع المؤجر المياه عنه ورفع دعوى بالتعويض عليه لهذا السبب فلا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ لأن في الحكم بالإيقاف مساساً بحقوق المؤجر المترتبة على التعاقد إذ من المبادئ المقررة أن الاتفاق شريعة العاقلين لا يجوز لأحدهما التقايل عنه إلا برضاء الطرف الآخر أو بحكم من قضاء محكمة الموضوع بالفسخ أو البطلان أو إذا انعدم محل الاتفاق أو هلك أو تخرب بقوة قاهرة أو بخطأ المؤجر إن كانت العلاقة إجارة وأضحى يخشى على حياة المستأجر وأفراد عائلته القاطنين معه فيه بسبب هلاك العين أو تخريبها ولم تتوافر إحدى هذه الحالات في دعوى المستشكل (١) وغير ذلك من الامثلة التي لا تدخل تحت حصر

١١١٤ - وعلى ذلك يتعين على القضاء المستعجل عند الحكم في إشكالات التنفيذ أن يبحث فيما إذا كان القرار بالاستمرار في التنفيذ مثلاً يستوجب المساس بحقوق الشخص المراد التنفيذ عليه أو يستوجب الفصل في منازعات موضوعية تتعلق بحق طالب التنفيذ أو بصحة السند الذي يفند به أو بخصوص الأموال المراد التنفيذ عليها أم لا فإذا ألقى شيئاً من ذلك قضى بإيقاف التنفيذ - أما إذا اتضح له عكس هذا وأن الأشكال غير جدى فيقضى بالاستمرار في التنفيذ وهكذا يكون الحال عند الفصل في طلب منع التنفيذ أو إيقافه (٢).

ولمن يتضرر من الأخصام من القرار الصادر في الأشكال بالاستمرار أو المنع أو الإيقاف أن يطرح النزاع أمام محكمة الموضوع المختصة لتفصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها التي لم يتمكن القضاء المستعجل من التعرض لها أو الفصل فيها ضمناً بسبب ولايته المحدودة

(١) استئناف محتلط في ٣٠ مايو ١٩٣٣ الجازيت عدد ٢٨٥ ص ٢٩٤ رقم ٣٢٧

(٢) مصر أهلك مستعجل في ١٣ يناير ١٩٣٦ المحاماه ١٦ العدد ٤ ص ٤٢٣ رقم ١٨٥

١١١٥ — ولا يقصد من عدم المساس بالموضوع عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات اذا بنيت على اسباب موضوعية صرف كالتخالف أو سقوط الحق المطالب به لسبب من الاسباب القانونية الموجبة للسقوط مثل المقاصة أو مضي المدة أو عدم أحقية الدائن في التنفيذ لتقديم المدين التأمين المتفق عليه في العقد أو غير ذلك من الاسباب التي تتعلق بالموضوع لأن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ مهما كانت الاسباب التي بنيت عليها سواء تعلقت بالموضوع Le Fond أو الشكل La Forme بالشروط السابق الكلام عليها كما سيذكر بالتفصيل بعد (١)

١١١٦ — وليس معنى عدم المساس بالموضوع سلطة القضاء المستعجل في بحث مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وحقوقهما وتقدير كل ذلك لمعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة بالاستمرار في التنفيذ أو الايقاف والتي سيأتي الكلام عليها بل معناه كما سبق القول عدم التأثير على الحقوق بالفصل فيها ضمناً بالقرار المؤقت بالايقاف أو الاستمرار (٢) ولا يعتبر ماساً بالموضوع بحث القاضي المستعجل في المنازعات القانونية التي تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى النتائج الصحيحة في قراره ومنح حمايته المؤقتة لمن يستحقها منهما وتقرير كل ذلك في أسباب حكمه ليكون بمنجاة عن الوقوع في الخطأ وليكون قراره مؤسساً على أسانيد قوية وافيا بالغرض الذي قصده المشرع من ضرورة تسبيب الأحكام ليطمئن كل متقاض على حقوقه ولتعرف المحكمة الاستئنافية سبب وجهة نظره والبواعث التي استوجبت الحكم في الدعوى بالطريقة التي قضى بها فيها (٣)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٩ نبذة ٦١٦

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥ سنة ٨ ص ٢٢ واستئناف مختلط في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت فبراير ١٩٢٩ ص ١٣ رقم ٥٢ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ رقم ٤٦ ومرنياك ج ٢ ص ٢٦ نبذة ٦٨٦ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٧ وباريس في ١١ فبراير ١٨٤٧ دالوز ٤٧ ج ٢ ص ١١٣ وتولوز في ٢٠ يناير ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٧١

(٣) استئناف مختلط في ٢٢ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٧٤ ومصر أهلى مستعجل في ١٣ يناير

١٩٣٦ المحاماه العدد ٤ السنة ١٦ ص ٤٢٣ رقم ١٨٥

## الفرع الثالث

عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالتنفيذ

إذا مس ذلك الموضوع متى لو اتفق الخصام على ولايته في ذلك

١١١٧ — لا يختص القضاء المستعجل في الحكم في اجراء متعلق بالتنفيذ اذا كان فيه مساس بالموضوع حتى ولو اتفق الاخصام على ولايته في الحكم في الدعوى لأن شرط عدم مساس قاضي الأمور المستعجلة بالموضوع عند الحكم في قراره المؤقت في الاجراءات التحفظية أو في منع التنفيذ أو استمراره من النظام العام لا يمكن اطرفي الخصومة ان يتفقا على خلافه كما يتعين على القاضي المستعجل الحكم بعدم اختصاصه من تلقاء نفسه اذا ما ظهر له ان المساس بالموضوع شرط لازم للفصل في الدعوى (١)

١١١٨ — وعلى ذلك فاذا اتفق الطرفان على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالتصريح بتنفيذ حكم استئنافي قضى بالزام المشتكل ضده بمبلغ معين بشرط دفع كفالة معينة — وذلك بالنسبة لمبلغ جديد لم يقض به في الحكم أدخلاه على المبلغ المحكوم به مع التنازل عن شرط الكفالة فإن ذلك لا يمنع القاضي المذكور من الحكم بعدم اختصاصه بذلك إذا احتوى الاتفاق على التزامات وحقوق جديدة لم تكن مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية وكان التنفيذ قاصراً على المبالغ الخاصة بهذه الالتزامات الجديدة (٢)

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٢ سنة ٧ ص ٧٠ ومرياك ج ٢ ص ١٨٨ وما بعدها واستئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٩٣٣ الجازيت يولييه ١٩٣٤ ص ٣١٣ رقم ٣٦٤

(٢) مصر أهلى مستعجل في ١٢ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢ سنة ٧ ص ٧٠ والدعوى تتحصل في أن شخصا باع لآخر أطيانا موضحة بالعريضة بثمن اجمالى تعهد المشتري بدفعه بالكيفية الموضحة بعقد البيع ثم باع المشتري بموافقة البائع بعض الاطيان المبيعة لآخرين وسدد جزءا من الثمن ولتأخيره في سداد الباقي رفع عليه البائع دعوى أمام محكمة مصر الكلية بصحة التعاقد وبالباقى من الثمن وقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣١ بصحة التعاقد وبالزام المشتري بمبلغ ٦٠٦ جنيهاً و ٩٣٥ ملياً والفوائد بواقع ٥ في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية . استأنف الطرفان هذا الحكم فعدله محكمة الاستئناف الى الزام المشتري بأن يدفع للبائع مبلغ ٧٧١٥ جنيهاً و ٦٢٥ ملياً من ذلك مبلغ ١٧١٥ جنيهاً

أورو : لمساس الأمر بالتنفيذ بحقوق لا يختص بالفصل فيها .

ثانيا : لأن التصريح بالتنفيذ معناه في الواقع حكم جديد من قاضي الأمور المستعجلة على المدين المطلوب التنفيذ عليه بالمبلغ الجديد الوارد في عقد الاتفاق والذي لم يصدر به حكم المحكمة الاستئنافية والفصل في الحق الخاص به لا يمت إلى الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بصفة ما إذ لا يمكن اعتباره أمراً مستعجلاً وقتياً لما في ذلك من الحكم في الموضوع أو اشكالا في التنفيذ لأن التنفيذ لم يحصل بعد ولا يمكن حصوله إلا بحكم جديد من المحكمة ولا يعترض في هذه الحالة بأن الاتفاق مقصود منه التصريح بالتنفيذ فقط دون التعرض للنزاعات الموضوعية

(١) و٦٢٥ مليا بصفته مدينامع المشتريين المدينة اسماؤهم بأسباب الحكم والباقي وقدره ٦٠٠٠ جنيه بصفته مدينا أصليا وفوائد المبلغ المحكوم به جميعه بواقع ٥ في المائة في السنة من ١٢ مارس ١٩٣١ وعلقت حق البائع في تنفيذ الحكم جميعه على تحرير العين المبيعة من كافة الحقوق العينية الناشئة بفعل البائع وبفعل من تلق عنهم حق الملكية بعد أن اتضح لها أن العين المبيعة مرهونة للبنك العقاري من البائع على مبلغ يعادل المحكوم به بغير إخطار المشتري بذلك وقت البيع ولأن الحكم المذكور شل يد البائع عن التنفيذ الا بعد الوفاء بالالتزام الوارد به من ماله اتخذ مع المشتري طرقا عديدة أمام المحكمة المختلطة كما حدده يوما للحضور لدفع كامل المبلغ وفك رهنه البنك العقاري مما جعل الأخير يتفق معه بضمانة آخر بموجب عقد رقم ٥ يونية ١٩٣٣ على زيادة المبلغ المحكوم به الى ١٠٥١٥ جنيها و٦٢٥ مليا حصل منه البائع على مبلغ كبير من المشتريين من المشتري الأصل والباقي وقدره ٩٥٧٧ جنيها و٢٣٩ مليا بخلاف الفوائد اتفق على سداه بكيفية خاصة وفي مواعيد معينة واتفق في البند السادس من العقد على أن الإخلال بأحكام العقد المذكور يعطى للبائع الحق أما في تنفيذه كاملا على المشتري وعلى الضامن أو في التنفيذ على المشتري وحده بمبلغ معين غير وارد في الحكم الاستثنائي وذلك بموجب الحكم المذكور مع تنازل المشتري عن الشرط المعلق عليه التنفيذ كما اتفق على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بتنفيذ الحكم فوراً بالنسبة للمبلغ الجديد الذي لم يشملته الحكم من قبل ولما لم يوف المشتري بالتزاماته بالكامل اتخذ البائع الطريق الأول فحول السند المحرر عليه لأجنبي ورفع الأخير دعاوى حراسة وغيرها أمام المحكمة المختلطة ونفذ أيضاً على المشتريين ثم عاد أدراجه ميماً نحو الطريق الثاني ورفع دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية وطلب الحكم فيها بصفة مستعجلة بتنفيذ الحكم الاستثنائي فيما يختص بمبلغ ٢٠٥٥ جنيها و٥٣٠ مليا بصرف النظر عن الشرط الوارد في الحكم الخاص بتعليق حصول التنفيذ على تحرير الاطيان المبيعة من الرهون ودفع الحاضر عن المشتري بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق الثابت في عقد الاتفاق والمتازع عليه لوجود فوائد ربوية به ولأنه سدد مبالغ كبيرة طورا بنفسه وأخرى بواسطة المشتريين منه من أصل المبلغ الباقي والمحكمة أخذت بالدفع وقضت بعدم اختصاص القضاء المستعجل للأسباب الموضحة بعاليه



التي يحتوى عليها الاتفاق وبأن للخصم الآخر المطلوب التنفيذ ضده بعد ذلك أن يستشكل في التنفيذ كما يشاء عند اجرائه عليه .

أولاً : لأن التنفيذ لا يكون إلا عن الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ

ثانياً : لأن الأحكام الموضوعية تصدر من جهات قضائية معينة بعد بحث أوجه النزاع وأدلة كل طرف وحقوقه وسبل دفاعه .

ثالثاً : لأن الأخذ بهذا القول فيه تحايل على تحويل قاضى الأمور المستعجلة الفصل فى موضوع الحقوق .

رابعاً : لأن التصريح بالتنفيذ يتعارض مع قبول الاشكال بعد ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ للنزاعات الموضوعية التى يتقدم بها الخصم المراد التنفيذ عليه .

## الفرع الرابع

عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير الاحكام والسندات

أو الاتفاقات المراد تنفيذها عند الحكم فى اشكالات التنفيذ

١١١٩ — لا يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى الاجراء المؤقت الخاص بمنع التنفيذ أو ايقافه أو استمراره بتفسير ما غمض من عبارات العقود والاتفاقات المراد تنفيذها بما يؤثر على حقوق أحد الطرفين فيها لمساس حكمه فى ذلك بالموضوع أو أصل الحق بل يتعين عليه فقط تنفيذ الاتفاقات والعقود كما هى دون اجراء أى تغيير أو تعديل فيها — فاذا تعذر عليه هذا لوجود لبس أو ابهام أو غموض فى بعض عباراتها أو فى شروطها الجوهرية يجب معه تفسيرها أولاً والبحث عن مقاصد الطرفين أو غرض المحكمة فيها يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يحصل التفسير المطلوب من الجهة القضائية المختصة (١) . وقضى طبقاً لذلك بأن

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٢٧ نبذة ٦٩٠ وشاميرى فى ١٣ يونيه ١٨٩٤ دالوز ٩٨ ج ٢ ص ٣٢٥ ورو فى ٢٣ فبراير ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٣ ج ٢ ص ٣٢٣ وباريس فى ١١ ديسمبر ١٩٠٣ دالوز ١٩٠٦ ج ٢ ص ٢٦٥ واستئناف مخطوط فى ٨ يونيه ١٩٠٥ المجموعة ١٦ ص ٣٠٠ و ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٦٧

حصول غموض وإبهام في الاتفاقات الواردة في محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة بخصوص مقدار المبالغ المطلوب التنفيذ بها ضد شخص بعد صدور حكم بإيقاف مفعول الصلح بالنسبة لآخرين لم يمثلوا فيه تمثيلاً صحيحاً يترتب عليه عدم تعيين حصة المطلوب التنفيذ عليه فيها ويؤدي إلى إيقاف تنفيذه حتى تقضى محكمة الموضوع بما تراه في شأن مقدار المبالغ الواجب الزامه بها (١) . وبأن صدور مخالصة من الدائن لأحد المدينين المتضامين مذكور فيها أنه تخالص عن جميع حقوقه ومطلوبه منه حتى تاريخ صدورها وبأنه إذا ظهرت كميالات أو أحكام أو أى شيء ضده تكون لاغية ولا يعتد بها لغاية تاريخها يستفيد منها المدين الآخر في التمسك ببراءة ذمته من الدين المحكوم به عليه بالتضامن ولا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة تفسير عبارة التخالص الواردة فيها على غير ما ظهر جلياً من عباراتها كما لا يجوز له تخصيصها على ديون أخرى غير المبلغ المنفذ به لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق (٢)

١١٢٠ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل تفسير ما غمض من منطوق الأحكام المطلوب تنفيذها بل يتعين عليه أما إحالة الخصام لمحكمة الموضوع المختصة للحكم بالتفسير أو الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يحصل التفسير المطلوب منها (٣) وكذلك لا يختص بتبيان ما التبس من عبارات وشروط الصلح الحاصل بين الدائنين والتاجر المفلس (٤) ومن باب أولى لا يدخل في وظيفته البحث في صحة الأحكام المنفذ بها وتكميل ما نقص منها أو تصحيح الأخطاء المادية أو القانونية الحاصلة فيها أو اجراء أى شيء من شأنه تعديلها أو تغييرها (٥) وعلى ذلك فلا يختص بإيقاف تنفيذ

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢١ أغسطس ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٣ ص ٢٣٠ رقم ١٣٨

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ في القضية رقم ١٤٧٦ ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤٢٨ نبذة ٦٩٣ وبرتان ج ٢ نبذة ١٨١ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٣٠٠٨

واستئناف مختلط في ١٠ ديسمبر ١٩٠٨ المجموعة ٢١ ص ٦٧ و ٢٦ فبراير ١٩٣٠ الجازيت أكتوبر ١٩٣١

ص ٤٢٠ رقم ٤٩٩ وعكس ذلك دى بليم ج ١ ص ٤٤٦

(٤) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٦ وباريس في أول أغسطس ١٨٣٢ و ٣١ أغسطس

١٨٣٣ المشار إليها فيه

(٥) برتان ج ٢ نبذة ٦٨ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٣٠٠٨ و مرنياك ج ٢ نبذة ٢٩٧ وليون في ١٢ مايو

١٨٨٣ دالوز ج ٨٤ ص ٣٩ وكان Caen في ٦ يناير ١٨٧٢ دالوز ج ٧٣ ص ٥ والجزائر

حكم مشمول بالنفاذ بغير كفالة أو بالاستمرار في تنفيذ حكم لم يشتمل على دين محقق الوجود أو على دين معين المقدار مع تعيين الدين الواجب التنفيذ به بمعرفته تكملة للحكم المراد تنفيذه كالأحكام التي تصدر بالزام شخص بتقديم حساب أو بمسئولية في التعويض وتعيين خبير لفحص الحساب أو تقدير التعويض (١)

وإذا كان الغموض حاصلًا في أسباب الأحكام المطلوب تنفيذها ولا يؤثر على تنفيذها فلا يعتبر ماسًا بالموضوع تعرض القضاء المستعجل لتفسيره في قراره (٢).  
١١٢١ - ويختص القضاء المستعجل بتفسير الأحكام التي تصدر منه إذا حصل بها لبس أو إبهام أو غموض

## الفرع الخامس

عدم أتمام التنفيذ أو جزء منه

١١٢٢ - لا يخلو الحال عند نظر الاشكال من أحد أمور أربعة

أولاً - عدم الشروع في التنفيذ

ثانياً - الشروع في التنفيذ وعدم أتمام جزء منه

ثالثاً - أتمام جزء من أعمال التنفيذ

رابعاً - أتمام التنفيذ وسنتكلم على كل حالة من هذه الحالات على حدة ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها

---

١ - في أول مارس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٨ ج ٥ ص ١٣ وقضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في البحث في صحة الحكم المنفذ به أثناء الفصل في اشكال التنفيذ إذا كان الحكم المذكور حائزاً لقوة الشيء المقضي به لمساس ذلك بالموضوع

(١) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٧ وباريس في ٦ ديسمبر ١٨٢٧ و ١١ نوفمبر ١٧٣١ و ٢ مايو ١٨٣٣ المشار إليها فيه

(٢) استئناف أهلى في ٢٤ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة رسمية ٣٣ ص ٧٠ رقم ٢٧

## المبحث الأول

### عدم الم شروع في التنفيذ

١١٢٣ - اختلف الشراح وأحكام المحاكم في اختصاص القضاء المستعجل في نظر الاشكالات قبل الشروع في التنفيذ فقال البعض بعدم اختصاصه في الحكم بمنع التنفيذ لأنه إنما يختص بنظر المنازعات الحاصلة أثناء اجراء التنفيذ لا قبله اللهم إلا إذا كان الاشكال مرفوعاً من شخص غير المحكوم عليه بصفته طعنًا في الحكم ممن يتعدى إليه فيجوز له نظره في هذه الحالة قبل الشروع في التنفيذ وقضى طبقاً لذلك بعدم قبول الاشكال المرفوع عقب اعلان الحكم المراد تنفيذه باعتبار أن الاعلان لا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ (١) وقال آخر بعكس ذلك وباختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي ترفع إليه قبل الشروع في التنفيذ بطلب منعه سواء حصلت من الغير أو من الشخص المحكوم عليه لعدم وجود أي مانع قانوني يحول دون ذلك (٢) ونرى الأخذ بهذا الرأي للأسباب الآتية :

أولاً - عموم نصوص المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى التى لم تنص على مدة أو وقت معين لاجراء الاشكال فيه بل عممت بقولها الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا الحاصلة أثناء التنفيذ كما يذهب إلى ذلك أصحاب الرأى الاول

ثانياً - يكفي أن يكون لدى المستشكل ما يعتقد به بحق بسلوك طالب التنفيذ

---

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٧ نبذة ٢٠٧ و دسوق جزئى في أول ديسمبر ١٩٣١ جريدة قضائية عدد ١٠٤ ص ٣٤

(٢) برتان ج ٣ ص ١٠٨ نبذة ١٤١ واستئناف أهلى في ٣ يونيو ١٩١٤ شرائع عدد ٤٦٢ ص ٣١١ ومصر أهلى في ٢٨ أبريل ١٩٣٠ محاماه ١٠ عدد ٤ ص ٧٦١ ومصر أهلى مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٥٤ ص ٦ واستئناف مختلط في ١١ مارس ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١٩٧ و ١٧ نوفمبر ١٩١٢ الجازيت ١٠ ديسمبر ١٩١٢ ص ٢١ رقم ١٨ و ٢٣ يناير ١٩١٣ الجازيت مارس ١٩١٣ ص ٨٤ رقم ١٤٢ و ٢٢ مايو ١٩١٢ الجازيت أغسطس ١٩١٢ ص ١٧٨ وقضت بأنه يجوز للدين الاعتراض على التنفيذ بمجرد حصول التنبيه عليه بالدفع حتى ولو لم يبدأ في التنفيذ ويقبل الاشكال الحاصل منه في هذه الحالة



لطريق يرمى منه التنفيذ على أمواله أو انتزاعها من تحت يده ليتقدم للقضاء المستعجل ويطلب منه حمايته المؤقتة ومنع احراء التنفيذ عنه

ثالثاً — لأن القول بوجوب انتظار حصول البدء في التنفيذ ثم الممانعة في التنفيذ أثناء ذلك فيه ضرر بحقوق المحكوم عليه بتحميله اعباء وتكاليف لا طائل بعدها بغير مبرر أو سبب قانوني يدعو لذلك من الزامه بمراقبة اجراءات طالب التنفيذ وعدم مبارحته أمواله لمدة قد تطول أو تقصر بحسب رغبة طالب التنفيذ حتى يكون دائماً على استعداد للممانعة في التنفيذ أثناء حصوله وهو ما يربأ عنه المشرع الذي أسس القواعد على العدالة المطلقة وعلى المحافظة على حقوق الجميع

رابعاً — لأن القول بتخصيص الاشكالات على الصعوبات الحاصلة أثناء التنفيذ فيه تخصيص بلا مخصص لم تصرح به عبارة مواد القانون

خامساً — لأن القانون الأهلي لم ينص على طريقة الطعن في الأحكام ممن تتعدى اليه وعلى ذلك فلا معنى من التصريح للغير برفع الاشكال قبل حصول التنفيذ على أمواله ومنع ذلك عن المحكوم عليه مع أن مركزهما القانوني واحد في الاشكال والعلة التي يرتكن اليها أصحاب الفريق القائل بعدم الاختصاص موجودة فيهما معاً

١١٢٤ — ويحصل الاشكال في مثل هذه الحالة بعريضة دعوى يختصم فيها قلم المحضرين وطالب التنفيذ لأن التنفيذ لم يبدأ بعد حتى كان يمكن اجراؤه أمام المحضر .

## المبحث الثاني

الشروع في التنفيذ وعدم انمام جزء من اعماره

١١٢٥ — يحصل أن يذهب المحضر للتنفيذ بالحجز أو باستلام المنقولات أو العقار المطلوب التنفيذ عليه فيتقدم المحكوم عليه أو من يمثله أو شخص أجنبي عنه ويمنع في التنفيذ لأي سبب كان يراه المحضر شاملاً لمنازعات قانونية لا طاقة له بها كسقوط الحكم الغيائي المطلوب التنفيذ به أو حصول التخالص عن الدين لسبب من أسباب

الوفاء أو ملكية الأجنبي للمنقولات أو العقار المطلوب تسليمه أو للمنقولات المطلوب الحجز عليها أو غير ذلك من الأسباب ويطلب من المحضر رفع الأمر إلى القضاء المستعجل فيقبل المحضر الاشكال ويمتنع عن التنفيذ (ويلاحظ أن القانون الأهلى يلزم المحضر بقبول الاشكال والامتناع عن التنفيذ إذا كان التنفيذ حاصلًا بالحجز بمجرد حصول الممانعة - أما القانون المختلط فيصرح له بالاستمرار في الحجز بالرغم من قبول الاشكال - مادنا ٥٢ أهلى و ١٣ مختلط - )  
ر يعرض الاشكال على القاضى المستعجل ولو بميعاد ساعة فى منزله فى هذه الحالة يختص القاضى المذكور بالحكم فى الاشكال والقضاء بايقاف التنفيذ أو باستمراره طبقاً لما يظهر له من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين وأقوالها أمامه ويلاحظ أن للمحضر عند قبول الاشكال فى مثل هذه الحالة ورفع القضاء المستعجل أن يعمل الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة الأشياء أو المنقولات المطلوب التنفيذ عليها وعدم تمكين أحد من العبث بها حتى يقضى فى موضوع الاشكال كغلق المحل المطلوب التنفيذ على محتوياته والختم على أبوابه بالجمع الأحمر أو جرد البضائع الموجودة به وعمل محضر بها وتسليمها لشخص أمين يحافظ عليها - ولا تعتبر هذه الاجراءات من أعمال التنفيذ بل من أعمال الصيانة التى يخولها القانون للمحضر حتى لا تبعد الأشياء المطلوب التنفيذ عليها أو تخفى كلها أو بعضها فى الزمن الذى يقتضيه الفصل فى الاشكال ويترتب على ذلك أن للقاضى الحق فى الأمر بمحوها وإزالتها وإعادة الحالة لأصلها عند الحكم بقبول الاشكال وإيقاف التنفيذ من غير أن يكون متعرضاً فى حكمه للموضوع أو أصل الحق

## المبحث الثالث

### انمام جزء من اعمال التنفيذ

١١٢٦ - إذا أتم المحضر جزءاً من أعمال التنفيذ كالحجز مثلاً فيختص القضاء المستعجل فى الحكم بإيقاف مابقى من اجراءات التنفيذ كإيقاف بيع الأشياء المحجوز عليها إذا تبين له جدية الاشكال وإن الإيقاف خير وسيلة للحفاظة على حقوق المحجوز عليه حتى تقضى محكمة الموضوع فى الحقوق المتنازع عليها ويحسن فى

هذه الحالة ان يحدد حكم الايقاف زمنا لرفع الدعوى الموضوعية أثناءه بمعرفة المستشكل بحيث إذا مضى الميعاد ولم ترفع الدعوى فللحاجز الحق في الاستمرار في التنفيذ

١١٢٧ — وطلب الايقاف يكون باشكال يتقدم به المحجوز عليه — إما أمام المحضر المكلف بالبيع أو بعريضة دعوى يرفعها قبل حصول البيع يختصم فيها قلم المحضرين وطالب التنفيذ ان خشي رفض المحضر قبول الاشكال منه وقت البيع لآى سبب من الأسباب

١١٢٨ — ولا يختص القضاء المستعجل في هذه الحالة في الحكم بالغاء الحجز الذى تم طبقا للاوضاع القانونية الشكلية بسند واجب التنفيذ اذا بنى طلب الالغاء على أسباب موضوعية (١) كالادعاء بالوفاء الجزئى أو الكلى أو براءة الذمة أو بملكية رافع الدعوى للأشياء المحجوز عليها أو بفسخ محضر الصلح المنفذ به لعدم قيام طالب التنفيذ بالالتزامات التى تعهد بها فيه (٢) أو لتنازل الشخص المطلوب التنفيذ ضده عن التوكيل المعطى له من طالب التنفيذ لإدارة حصته فى الأموال والذى ترتب عليه انشغال ذمته بمبالغ رفع عليه من أجلها دعوى حساب اصطلح فى أثناءها على التزامه بدفع مبلغ معين حتى يفصل فى دعوى الحساب لمساس قضائه فى هذه الحالة بحق الحاجز الذى رتبته له القانون على المحجز (٣) وقضى طبقا لذلك بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم ببطلان اجراءات الحجز التنفيذى التى حصلت طبقا للقانون إذا بنى طلب البطلان على براءة ذمة المستأجر من المبلغ المنفذ به لتركه العين المؤجرة أثناء قيام عقد الايجار وعدم صدور حكم من المحكمة بفسخه (٤) أو على براءة ذمة الضامن المتضامن مما استجد من الايجار المحكوم به لانقطاع الرابطة القانونية بينه وبين المؤجر بانذار ارسله اليه أو بسبب ما أضاعه المؤجر من التأمينات التى

---

(١) استئناف محتلط فى أول يناير ١٩١٠ المجموعة ٣٢ ص ٣٥ و ٢١ مايو ١٩٢٣ الجازيت يولييه ١٩١٣ ص ١٨١ رقم ٣٩٣ ومرنيك ج ٢ ص ٤١٤ وما بعدها نبذة ٦٥٤ ودالوز ربرتوار ج ٣٨ ص ١٣٧ وطرق التنفيذ والتحفظ لآبى هيفيك ص ١٢٦ بند ٢٠٤

(٢) استئناف محتلط فى ٩ يونيه ٩١٥ الجازيت سبتمبر ١٩١٥ ص ١٧٥ رقم ٦١؛

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٨ سنة ٦ ص ٩

(٤) مصر أهلى مستعجل فى ٢٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ١٩ ص ٦ ص ١٢

كانت له على مدينه المستأجر (١) أو إذا بنى طلب البطلان على ملكية رافع الدعوى للأشياء المحجوز عليها (٢) أو على عدم جواز مطالبة المحجوز عليه بالرسوم الحاصل الحجز من أجلها لأنها رسوم اختيارية (٣)

١١٢٩ - أما إذا بنى طلب الغاء الحجز على بطلان الحجز بطلاناً جوهرياً لعدم استيفاء الاوضاع الشكلية التي يوجبها القانون لصحته أو الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه فدخل في ولاية القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإلغائه أو بطلانه لعدم تولد أى حق للحازر يضار من الحكم الصادر بالبطلان (٤)

١١٣٠ - - ويعتبر الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا توقع في الاحوال الآتية :

أولاً - بلا سند تنفيذى أو بلا سند مطلقاً .

ثانياً - - بسند غير مثبت لدين محقق الوجود كالحكم الصادر بالزام شخص بتقديم حساب أو بسند غير مثبت لدين معلوم المقدار كالحكم الصادر بمسئولية شخص بالتعويض وتعيين خبير لتقديره أو بسند مثبت لدين مؤجل لم يحل ميعاده بعد أو بدين معلق وفاءه على شرط لم يتحقق بعد (٥) .

ثالثاً - بحكم غيابة سقط واعتبر كأن لم يكن لعدم تنفيذه في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره (٦) أو بحكم حضوري غير مشمول بالنفاذ قبل مضي ميعاد الاستئناف في القانون الأهلى (٧) أو بعد حصول الاستئناف في القانون المختلط .

رابعاً - بسند تنفيذى ( عقد رسمى ) لا يشتمل على الزام المحجوز عليه بدين

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٤٠٥ ص ١١

(٢) استئناف مختلط فى ٥ مايو ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٣٣ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٢ ديسمبر

١٩٣٤ الجريدة القضائية العدد ٤٤ سنة ٦

(٣) طنطا أهلى جزئى فى أول أغسطس ١٩١٥ شرائع ٣ عدد ٣ ص ٣٩

(٤) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥٨ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٣٦ ص ٩

وأبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٤

(٥) برتان ج ٢ ص ١١٥ نبذة ١٥٩

(٦) برتان ج ٢ ص ١١٦

(٧) مصر أهلى مستعجل فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٤٠٤ ص ٩



معين أو بأجراء عمل معين (١) .

فأما — لحصوله على أموال لا يجوز الحجز التنفيذي عليها كالحجز الذى يتوقع على منقولات ملحقه بالعقار ومخصصة لاستثماره أو لمنفعته كآلات المعامل ومهمات المملوكة لأصحاب تلك المعامل مثل وابورات الطحين أو وابورات غزل القطن أو ضرب الارز المملوكة لأصحاب الأرض القائمة عليها هذه الوابورات . وغير ذلك من الأحوال الأخرى التى يترتب عليها اعتبار الحجز باطلا بطلاناً مطلقاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً .

### مبحث

فى متى يتم توقيع الحجز

١١٣١ — يتم توقيع الحجز بتحرير محضر الحجز وقفله والتوقيع عليه من المحضر والشهود والحارس ومبارحة المحضر للعين المطلوب التنفيذ فيها ولا يكفى لإتمامه مجرد حصول الحجز قبل إقفال المحضر والتوقيع عليه ممن ذكروا .

١١٣٢ — وقضى طبقاً لذلك بقبول الاشكال الحاصل من المحكوم عليه أو من الغير للمحضر أثناء توقيع الحجز أو بعد حصوله عند عدم قفل المحضر والتوقيع عليه لعدم اعتبار الحجز تاماً فى هذه الأحوال ولا يؤثر على ذلك انتهاء المحضر من ذكر أو عاف المنقولات أو الاشياء المحجوز عليها فى المحضر لأن للمحضر طالما لم يقفل المحضر أن يثبت فيه ما يستجد من الوقائع التى تحصل أثناء التنفيذ (٢)

## المبحث الرابع

انتهاء التنفيذ

١١٣٣ — إذا تم التنفيذ بالدفع أو بتسليم الشيء المطلوب تسليمه أو بيع الاشياء المحجوز عليها وتسليم ثمنها للحاجز أو ايداع الثمن فى خزانة المحكمة فلا يختص قاضى

(١) برتان ج ٢ ص ١٥٩ ج

(٢) استئناف محتلط فى ٢ ديسمبر ١٩٣١ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ١ ٣٠١ رقم ٣٤١ و ٢٣ ماير

١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ٢٩٦ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ فى القضية رقم ٢٤٩ سنة ١٩٣٥

لم ينشر بعد

الأمور المستعجلة بالحكم بطلانه إذا بني طلب البطلان على أسباب موضوعية صرف (١)  
١١٣٤ — أما إذا بني طلب البطلان على نقص في الأوضاع الجوهرية اللازمة  
لصحة الحجز أو في الأركان التي يترتب على عدم استيفائها بطلان الحجز بقوة القانون  
فيختص في هذه الحالة في الحكم بطلانه وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصوله (٢)  
وقضى طبقاً لذلك بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإلغاء محضر  
تسليم تم تنفيذ الحكم أو سند واجب التنفيذ إلا إذا كان التسليم تم باطلا  
بطلاناً جوهرياً كحصوله بناء على حكم غير واجب التنفيذ أو بناء على حكم صادر من  
جهة قضائية غير مختصة بالحكم في الدعوى بالنسبة لوظيفتها طبقاً للنظام المعمول به  
أمام المحاكم (٣)

---

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٦ نبذة ٢٠٤ واستئناف مختلط في ٢١ مايو  
١٩١٣ مجموعة أورفانلي نبذة ٨١٧ واستئناف أهلي في ٢٠ يناير ١٩١٣ المجموعة ١٤ ص ٩٦ وتعليقات  
لانتز على أحكام المحاكم المختلطة نبذة ٣١٠٧ واستئناف مختلط في أول مايو ١٨٩٠ المجموعة ٨ ص ٢٥٤  
وقضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بطلان إجراءات تنفيذ تمت بالفعل إذا لم يكن  
مختصاً بالحكم في الدعوى طبقاً لاختصاصه العام

(٢) استئناف مختلط في أول مايو ١٨٩٠ مجموعة ٣ ص ٢٥٤

(٣) ملوى جزئي أول فبراير ١٩٣٠ جريدة قضائية ٢٩ ص ٢٥ واستئناف أهلي في ٢٠ يناير

١٩١٣ مجموعة رسمية ١٤ ص ٩٦

# الباب الثاني

## أنواع اشكالات التنفيذ

١١٣٥ — يقول بعض علماء القانون وأحكام المحاكم بوجود نوعين من الاشكالات.

الاول : يتعلق بالاجراءات الوقتية

الثاني : يختص بأصل الدعوى

وفسروا الاجراءات الوقتية بأنها أعمال المرافعات التي تلي صدور الحكم كالأعلان أو التنبيه أو سقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره أو خلو الحكم من الصيغة التنفيذية أو تنفيذه عند عدم شموله بالنفاذ. قبل فوات ميعاد الاستئناف في الأهلى أو بالرغم من حصول الطعن بالاستئناف في المختلط أو غير ذلك من الاجراءات المتأخرة على صدور الحكم . وعبروا عن الاشكالات المتعلقة بأصل الدعوى بأنها الصعوبات التي تؤدي الى المساس بالحكم نفسه من بطلان وغموض ولبس أو ابهام (١) وقال آخر بعدم وجود نوعين من الاشكالات وإنما يوجد وجهان لكل اشكال من اشكالات التنفيذ يتبينان من الطلب .

الوجه الاول : هو الطلب المستعجل الذي يقصد منه منع أو إيقاف التنفيذ. أو الاستمرار فيه مؤقتاً

الوجه الثاني : هو الطلب المعتاد الذي يرمى الى الحكم موضوعياً في أصل حقوق الخصوم . وكل اشكال يحتمل هذين الوجهين وقد يرفع أمره إلى محكمتين مختلفتين.

---

(١) عبد الفتاح بك السيد التنفيذ علماً وعملاً ص ١٢٤ نبذة ٢٠٣ وما بعدها . والمنصورة ابتدائي في ٢٦ أغسطس ١٩٢٤ محاماه ٥ ص ٣٨ رقم ٣٤ واستئناف أهلى في ٧ نوفمبر ١٨٩٥ حقوق ١٠ ص ٦١٤ ومصر استئنافي في ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ حقوق ١٤ ص ٦٩

على التوالى (١) والرأى الأخير هو الراجع والمعمول به قضاء

١١٣٦ — ولا يترتب على رفع الأشكال فى وجهه الموضوعى أمام المحكمة المختصة منع أو إيقاف تنفيذ الحكم أو السند المستشكل فيه بل يمكن إجراء التنفيذ بالرغم منه - اللهم إلا إذا نص القانون صراحة على إيقاف التنفيذ بمجرد قيام دعوى الاشكال فى وجهه الموضوعى كحالة رفع دعوى الاسترداد عن الأشياء المحجوز عليها أو حصول معارضة فى تنبيه نزع الملكية فى بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه ١١٣٧ — ويرفع الاشكال فى وجهه الموضوعى بعريضة دعوى بالطرق المعتادة الى المحكمة المختصة ولا يصح رفعه بطريق تكليف الخصم بالحضور على محضر التنفيذ إذ ليس للمحضر أن يرفع اشكالا لمحكمة الموضوع لأن القانون إنما نص على اختصاصه فى رفع الاشكال إلى القاضى الجزئى الأهلى بصفته قاضياً للأمر المستعجلة أو قاضى الأمور المستعجلة فى المختلط (٢)

### مبحث

فى هل يؤثر على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر اشكالات التنفيذ

رفع دعوى من المدين بالنزاع أمام محكمة الموضوع

١١٣٨ — ولا يؤثر على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر اشكالات التنفيذ والحكم فيها طبقاً لما يراه من إيقاف التنفيذ أو استمراره رفع دعوى من المدين أمام محكمة الموضوع بالنزاع لأن حكمه فى الاشكالات وقتى لا يتقيد به قضاء الموضوع بأى حال من الأحوال ولأن الأخذ بالرأى القائل بأن مجرد رفع دعوى موضوعية من المدين بشأن الشئ المطلوب التنفيذ من أجله يشل يد قاضى الأمور المستعجلة عن الفصل فى اشكالات التنفيذ التى ترفع أمامه يترتب عليه عرقلة التنفيذ وعدم امكان

---

(١) طرق التنفيذ والتحفظ لآبى هيف بك ص ١٢٢ نبذة ١٩٩ ومصر استئنافى فى ٨ مايو ١٩٠٦

حقوق ٢١ ص ٢١٩ وقنا فى ٢١ يونيه ١٩٢٢ وطنطا فى ٧ أغسطس ١٩٢٣ بمجموعة رسمية ٢٤ عدد ١٠٦ - ١

و ٢ ص ١٨٢ والمجلة الكبرى جزئى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ محاماه ج ١ ص ١٤٧

(٢) قنا فى ٢١ يونيه ١٩٢٢ وطنطا فى ٧ أغسطس ١٩٢٣ بمجموعة رسمية ٢٤ عدد ١٠٦ نمرة ١ و ٢



حصوله بالسرعة التي يتطلبها تنفيذ الأحكام والسندات إذا ما على كل مدين بمأطل  
يرغب في عرقلة التنفيذ إلا أن يرفع دعوى موضوعية أمام المحكمة ثم يؤجلها  
لمدد طويلة يستفيد منها (١)

١١٣٩ — وقضى طبقاً لذلك بأن رفع دعوى براءة ذمة من المدين عن المبلغ  
المنفذ من أجله أمام محكمة الموضوع لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم في أشكال  
التنفيذ الذي يرفع أمامه بشأنه والحكم فيه بالاستمرار في التنفيذ إذا ظهر له عدم  
جدية الاشكال وأنه قصد منه المماطلة في التنفيذ فقط (٢) وبأن قاضي الأمور  
المستعجلة يختص في الحكم في اشكالات التنفيذ المتعاقبة بالسندات والأحكام الواجبة  
التنفيذ وله في هذه الحالة بحث مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أحق بحمايته المؤقتة  
ومجرد كون المستشكل سبق أن وضع يده على العقار محل التنفيذ عن يد محضر  
لا يمنع القضاء المستعجل من الحكم باستمرار التنفيذ وطرده إذا اتضح له أن  
مستندات طالب التنفيذ جديرة بالاعتبار ولا يؤثر على اختصاصه في الحكم بذلك  
رفع دعوى استرداد حيازة من طالب التنفيذ أمام محكمة الموضوع بمجرد اخراجه  
من العقار (٣) وبأن رفع معارضة من المدين في التنييه السابق على الحجز التنفيذي  
أمام محكمة الموضوع لا يؤثر على التنفيذ ولا يمنع القضاء المستعجل من الحكم  
باستمراره (٤) وبأن وجود دعوى أمام المحكمة الشرعية بإبطال النفقة المقررة  
بحكم لحصول التنازل عنها لا يؤثر على التنفيذ ولا يمنع القاضي المستعجل من  
الحكم باستمراره إذا طعن جدياً في صحة الورقة المثبتة للتنازل (٥)

- 
- (١) استئناف مختلط في ٨ يونيو ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ٢٦٣ و ٦ مارس ١٩١٨ الجازيت  
أغسطس ١٩١٨ ص ٢٥١ رقم ٣٠٩ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ٢٠ ومرنيك ج ٢  
ص ٢٢ وما بعدها وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ نبذة ٧٢
- (٢) مصر أهلى مستعجل في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٦ ص ٩ و ١٢ أكتوبر  
١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٢ ص ١٣
- (٣) استئناف مختلط في ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ رقم ٤٦
- (٤) استئناف مختلط في ١٢ أبريل ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٨٤
- (٥) مصر أهلى مستعجل في ٢٤ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٣ السنة السادسة ص ٩

## مبحث

في انه التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي

عليه صيغة التنفيذ

١١٤٠ — التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ ، وعلى ذلك فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بتعطيل تنفيذ حكم أو سند مشمول بالصيغة التنفيذية إذا لم يمكن ثمة نزاع في صحته أو إذا كان النزاع المتعلق بذلك غير جدي وقصد منه المماطلة والتسويق ليس إلا (١) وعلى ذلك فلا يدخل في وظيفته الحكم بما يأتي: —

أولاً — تعطيل أحكام مشمولة بالتنفيذ لمجرد حصول طعن عليها بالمعارضة أو الاستئناف (٢)

ثانياً — إيقاف تنفيذ حكم مرسى مزاد لمجرد رفع دعوى من المدين المنزوعة ملكيته بإعلان الحكم المذكور أو حتى مع صدور حكم ابتدائي بالبطلان (٣)

ثالثاً — إيقاف تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لمجرد رفع دعوى من المدين بموضوع النزاع أمام محكمة الموضوع (٤)

رابعاً — إيقاف التنفيذ بمجرد ادعاء المدين المنفذ عليه حصول تعديل أو تغيير في موضوع السند المنفذ به (٥) أو إذا ادعى المدين حصول تنازل من طالب من المدين التنفيذ عن حقه الوارد في السند المنفذ به (٦)

---

(١) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١١٩ وباريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ٩٩ و ٢٥ أكتوبر ١٩١٥ دالوز ٩١٩ ج ٢ ص ٢٩

(٢) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩١٥ الجازيت ٥ أبريل ١٩١٦ ص ٩ رقم ٢٨٤

(٣) استئناف مختلط في ١٠ يناير ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ١٢٢

(٤) دالوز العملى ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٧٢

(٥) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٣ وباريس في ٩ سبتمبر ١٨١٢ المشار اليه فيها

(٦) النقض الفرنسي في ١٨ أبريل ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤

فأما — إيقاف تنفيذ حكم مرسى المزاد إذا كان المعارض في التنفيذ لا يرتكن إلى سند صحيح وكان وضع يده على العين الراسى عليها المزاد متنازعا عليه (١)

١١٤١ — إنما يدخل في وظيفته الحكم بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له من ظروف الدعوى ومستندات المستشكل جدية الممانعة في التنفيذ (٢) وعلى ذلك فلا يعتبر متعدياً اختصاصه عند الحكم بإيقاف التنفيذ في الأحوال الآتية

أولاً — إذا حصل عرض جدى من المدين المستشكل عن الشئ أو المبلغ المنفذ به مع إعطاء المدين مهلة يرفع فيها دعوى بصحة العرض والإيداع أمام محكمة الموضوع المختصة

ثانياً — إذا استند المدين على قانون يخول له تخفيض المبلغ المنفذ به (٣)

ثالثاً — إذا كان التنفيذ حاصلًا بالمصاريف وحصل نزاع بشأنها أمام المحكمة الموضوعية لمعرفة ما إذا كانت تتبع الدين الأصلي المحكوم به أو تكون ديناً مستقلاً عنه (٤)

رابعاً — إذا طعن بالتزوير في السند المنفذ به بدعوى تزوير أصلية أو فرعية (٥)

فأما — إذا قضى الحكم المنفذ به بتسليم منقولات عيناً وبأنه في حالة عدم التسليم يدفع المحكوم عايه مبلغاً معيناً مع تعيين خبير لمعاينة المنقولات التي تسلم وتقدير ثمنها والمبلغ الواجب دفعه عما ضاع وفقد منها وطلب التنفيذ بالمبلغ الباقي بعد استئصال قيمة المنقولات المسلمة لأن التنفيذ لا يكون إلا عن الديون المعين مقدارها (٦)

سادساً — إذا كان الحكم المراد تنفيذه مشمولاً بالنفاذ بشرط كفالة وحصل نزاع أمام المحكمة المختصة في كيفية وفاء الكفالة (٧) اللهم إلا إذا عرض طالب

(١) استئناف مختلط في ٣١ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤ و ١٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٣

(٢) تولوز في ٢٠ يناير ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ نبذة ٥١

(٣) النقض الفرنسى في ٣ يولي ١٨٨٩ دالوز ٩٠ ج ١ ص ٢٢٩

(٤) باريس في ١٨٩٣ دالوز ٩٦ ج ٢ ص ٢٨٢

(٥) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢١ وباريس في ٢٢ مارس ١٨٢١ و ٢٧ مارس

١٨٣١ المشار اليهما فيه

(٦) استئناف مختلط في ٢١ يونيو ١٨٩٢ المجموعة ٤ ص ٣٠١

(٧) استئناف مختلط في ١٦ يناير ١٩٠١ المجموعة ٨ ص ١١١

التنفيذ أن يجرى التنفيذ على أن تودع المبالغ التي تحصل منه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يفصل في المعارضة أو الاستئناف بدلا من تقديم كفالة مالية أو شخصية فيجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ بهذا الشرط بالرغم من حصول المنازعة في الكفالة (١)

### مبحث

في هل يمنح القضاء المستعجل في تأجيل التنفيذ

واعطاء مهلة للمدين للوفاء

١١٤٢ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتأجيل التنفيذ ومنح مهلة المدين للوفاء — فقرر البعض بعدم اختصاصه بذلك حتى ولو دفع المدين مبالغ تحت الحساب (٢) وبأن القضاء المستعجل يعتبر متعدياً اختصاصه اذا حكم بمنح المدين مهلة للوفاء عقب الميعاد الذي أعطاه له الدائن طالب التنفيذ (٣) أو اذا علق إجراء التنفيذ على حصول واقعة معينة (٤) أو اذا أعطى المدين مهلة لبحث فيها عن من الدائنين طالبي التنفيذ يستحق دينه بطريق الأفضلية عن الآخر (٥) وقال آخر باختصاصه في اعطاء المهلة في جميع الاحوال (٦)

(١) استئناف مختلط في ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ١٤١٣ ومصر مختلط مستعجل في ٣٠ ديسمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الأولى ص ٧٠ وعكس ذلك مصر مختلط مستعجل في ١٨ ابريل ١٩١٠ وقضى بايقاف التنفيذ في جميع الاحوال بمجرد حصول المنازعة في الكفالة

(٢) مونبليه في ٢٦ مايو ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٥ ص ٣٨٠ وباريس في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٥ دالوز ٥٥ ج ٥ ص ٣٨٠ و ٢٤ فبراير ١٨٨٧ دالوز ١٨ ج ٢ ص ٩٩ وروان في ١٨ مارس ١٨٩٢ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ١٦٩ وليون في ١٦ نوفمبر ١٩٠٩ دالوز ١٩١١ ج ٢ ص ١٦ وجلاسون وكوليه داج ج ١ نبذة ٤٤٨ ص ٤٧٨ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ٧٦ وما بعدها ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٩ ومرنيك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٧ وما بعدها والجزائر في ٩ يونه ١٩٠٩ دالوز ١٩١٠ ج ٢ ص ١٢٨ و ١ مارس ١٩٠٦ دالوز ١٩٠٨ ج ٥ ص ١٣ والنقض الفرنسي في ١٥ يونه ١٩٠٩ دالوز ١٩٠٩ ج ١ ص ٢٥٧

(٣) باريس في ٢٤ فبراير ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ٩٩

(٤) أجين Agen في ١٨ يولييه ١٨٨٣ R - ٢٢٢ - ٦

(٥) بيزانسون في ١٠ فبراير ١٨٩٢ دالوز ٩٤ ج ٢ ص ١٩٦

(٦) دي بليم ج ١ ص ٤٥٠



وقال ثالث بجواز اعطاء المهلة اذا كان تحت يد الدائن من الضمانات ما يكفي لصيانة حقوقه المنفذ بها وأظهر المدين من الاعمال ما يفيد حسن نيته ورغبته في الدفع وعدم المماطلة (١) والرأى الاول هو الراجح والمعمول به في فرنسا ومصر في القضاء الاهلى والمختلط (٢)

ونرى الاخذ بهذا الرأى لوجهته ومطابقته لروح القانون والاحترام الواجب للاحكام الواجبة التنفيذ والحقوق المكتسبة منها وطبيعة ولاية القضاء المستعجل مع جواز تخويل القضاء المستعجل الحق في ايقاف التنفيذ اذا أثبت المدين وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ لصيانة الحقوق المنفذ بها لعدم حصول أى ضرر له من ذلك (٣) وكل ذلك لا يمنع قاضى الامور المستعجلة من أن يقرر بتأجيل التنفيذ اذا وافق طالب التنفيذ على ذلك مع اثبات هذه الموافقة فى منطوق قراره (٤)

---

(١) برتان ج ٢ نبذة ١٨٨ - ٢٠١ وجارسونيه ج ٨ نبذة ٢٩٩٣ ص ٣٠٦ وما بعدها ودالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٣٠ وباريس فى ٩ اغسطس ١٨٣١ المشار اليه فيها

(٢) استئناف مختلط فى ٢٧ مايو ١٩١٥ الجازيت اغسطس ١٩١٥ ص ١٥٧ رقم ٣٩٧ وقرر بعدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة عند نظر إشكالات التنفيذ فى اعطاء مهلة للمدين المنفذ ضده لسداد الدين. ومصر أهلى مستعجل فى ١٩ يناير ١٩٣٥ فى قضية الاشكال رقم ٣١٤ سنة ١٩٣٥ المرفوعة من خلف افندى ابراهيم نجم ضد المعلم سعد فضه وقضى بأنه لا يجوز لقاضى الامور المستعجلة أن يوقف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ أو يعطله أو يؤجل تنفيذه لمجرد الرغبة فى امهال المحكوم عليه الوفاء لمساس ذلك بالموضوع وبقوة تنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ والاحترام الواجب لها والحقوق المكتسبة فيها وقضى برفض اشكال فى تنفيذ حكم صدر بالاخلاء والازالة لهذا السبب

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤٠١ نبذة ٦٢٢

(٤) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » ص ٢٠٥ نبذة ١٢٩

# الباب الثالث

سلطة القضاء المستعجل عند نظر اشكالات التنفيذ في بحث مستندات الطرفين  
وحقوقهما وتقديرهما للحكم بالإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ

Droit d'appréciation du Juge des Référés

١١٤٣ — اختلف في سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند نظر اشكالات التنفيذ في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما للحكم في الاجراء المؤقت بالاستمرار في التنفيذ أو ايقافه فقال البعض بعدم اختصاصه في ذلك اذا تعلق الاشكال بمنازعات موضوعية لمساس قضائه في هذه الحالة بالموضوع الممنوع عنه التأثير عليه عملاً بنص المادة ٨٠٩ مرافعات فرنسي<sup>(١)</sup> - وقال البعض الآخر باختصاصه في ذلك بشرط ألا يتعرض في بحثه للمساس بمصالح الطرفين Intérêts des parties<sup>(٢)</sup> وقال ثالث بأن لقاضي الأمور المستعجلة سلطة واسعة مطلقة عند الفصل في اشكالات التنفيذ في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما للحكم في الاجراء المؤقت المطلوب منه الحكم فيه للأسباب الآتية

أولاً : لأن الأخذ بالرأى القائل بعدم اختصاص القضاء المستعجل في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما عند الفصل في اشكالات التنفيذ يترتب عليه تعطيل تنفيذ جميع الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ اذ ما على المدين المماطل الذي لا يريد دفع الحقوق لأربابها ألا أن يستشكل في التنفيذ ويبني الاشكال على منازعة موضوعية كالوفاء بالدفع أو المقاصة أو خلافه ليتمكن بذلك من ايقاف مفعول تنفيذ الاحكام وشل يد القضاء المستعجل عن الحكم في الاشكالات

ثانياً : لأن اعتماد هذا الرأى والعمل به ينشأ عنه نحو اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في اشكالات التنفيذ اذ لا يمكن معه معرفة مدى هذا الاختصاص

(١) برتان ج ٢ ص ٨٧ نبذة ١٠٣

(٢) برتان ج ٢ ص ٨٧ نبذة ١٠٣ وما بعدها

ثالثاً : ولو أن قاضى الأمور المستعجلة لا يختص فى الفصل فى الموضوع أو أصل الحق إلا أن ذلك لا يمنعه من بحث وتقدير العقبات التى يقيمها المستشكل فى سبيل التنفيذ وذلك للفصل فيما إذا كان يمكن الاستمرار فى التنفيذ بالرغم من هذه الصعوبات أم لا

رابعاً : لأن القانون منح القضاء المستعجل سلطة واسعة مطلقة عند الحكم فى شكالات التنفيذ تختلف عن سلطته عند الحكم فى الاجراءات التحفظية الأخرى وذلك مراعاة للصالح العام والضرب على أيدي المدينين المماطلين وعدم تمكينهم من التلاعب فى الحقوق وتعطيل تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ

خامساً : ولو أن سلطة القضاء المستعجل فى ذلك واسعة Immense إلا أنها ضرورية ولازمة لصيانة الحقوق من التلاعب بها وللصالح العام لا مكان سرعة الفصل فى صعوبات التنفيذ وعدم تمكين المدين المماطل من الاستفادة من طول اجراءات التقاضى العادية

سادساً - لأن قاضى الأمور المستعجلة لا يمس الموضوع بأى حال من الاحوال عند بحث مستندات الطرفين وتقديرها تمهيداً للحكم فى الاجراء المؤقت بالاستمرار فى التنفيذ أو إيقافه لأنه لا يقضى فى موضوع السند المنفذ به بالصحة أو البطلان أو فى موضوع الحقوق التى يثيرها المستشكل وإنما يحكم فقط فيما إذا كانت المنازعات التى يثيرها المستشكل حول سند طالب التنفيذ أو حول حقوقه فيه جدية أم لا فإذا ألقى عدم جديتها وانها غير جدية بالاعتبار يقضى بالاستمرار فى التنفيذ ، وإذا اتضح له العكس وأنها جدية يقضى بالإيقاف. فمثلاً إذا بنى الاشكال فى التنفيذ على بطلان السند المنفذ به أو على بطلان اجراءات التنفيذ أو على كون الدين المنفذ به سقط لآى سبب من أسباب انقضاء التعهدات كالدفع أو العرض الحقيقى أو استبدال الدين بغيره أو لحصول مقاصة قانونية عنه أو على كون الدائن طالب التنفيذ وافق على تأجيل سداده فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الفصل فى كل هذه المنازعات ولو بصفة مؤقتة لمساس حكمه فيها بالموضوع أو أصل الحق وإنما يدخل فى ولايته فقط تقدير كل هذه المنازعات ووقائع الدعوى المطروحة أمامه لمعرفة ما إذا كانت

الأسباب التي يرتكن اليها المستشكل في الممانعة في التنفيذ تكفي للحكم بالايقاف من عدمه (١) وهذا الرأي هو الراجح والمعمول به قضاء .

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه يتعين على القضاء المستعجل عند الفصل في اشكالات التنفيذ المبنية على بطلان السندات المنفذ بها التمييز بين حالتين .

الاولى : أن يكون البطلان غير جوهري لتعلقه بأمر أو اجراء لا يؤثر على جوهر أو قوة السند المنفذ به .

الثانية : أن يكون البطلان مطلقاً وجوهرياً يؤثر على قوة السند المطلوب التنفيذ فيه، ففي الحالة الأولى يحق للقضاء المستعجل عدم الحكم بالايقاف بالرغم من الدفع بالبطلان — أما في الحالة الثانية فيجب عليه الحكم بالايقاف عند الدفع بالبطلان (٢)

وقضى طبقاً لذلك من محكمة باريس باختصاص القضاء المستعجل في الحكم بايقاف تنفيذ سند صدر باطلا من الزوجة أو بغير تصريح خاص من الزوج أو ايقاف تنفيذ سند طعن عليه جدياً بالبطلان ورفعت دعوى يبطلانه أمام المحكمة حتى ولو لم طعن فيه بالتزوير (٣) . وقد أخذ الشراح وأحكام المحاكم في مصر بالرأي القائل بسلطة القضاء المستعجل في بحث وتقدير مستندات الطرفين تمهيداً للحكم في اشكالات التنفيذ المرفوعة أمامه . فقال المرحوم أبو هيف بك في كتابه طرق التنفيذ والتحفظ في الصفحة ١٢٩ نبذة ٢١٠ بأن قاضي الأمور المستعجلة حري فخص كل ما يعرض عليه وتقدير قيمته القانونية في ذاته لا للحكم به وإنما ليستقي منه ما يكون أساساً أو

(١) برتان ج ٢ ص ٧٧ وما بعدها وأقوال المستشار جيه Gouget التي أشار اليها في ص ٧٨ نبذة ٨٨ ونصر المرجع نبذة ١٠٣ وشوفو ص ٨٨ نبذة ١٠٤ وبازوص ٣١٩ و ٣٣٧ وكيرييه ج ١ ص ٨٣ نبذة ١٢٧ ومورو نبذة ٣٠ ومرنيك ج ٢ ص ٤٢٦ نبذة ٦٨٦ ويوش نبذة ١١٠ واكس في ١ فبراير ١٨٣١ سيري ١٨٣٣ ج ٢ ص ١٥٣ وباريس في ١١ فبراير ١٨٤٧ دالوز ٤٧ ج ٤ ص ٤١٣ و ١٠ مايو ١٨٤٨ ١٨٤٨ ج ٢ ص ٦٥٩ ودي بليم ج ١ ص ٣١٤ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ وباريس في ٢ يناير ١٨٨٣ دالوز ٨٣ ج ٢ ص ١٤١ و ٥ نوفمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ١١٨ وبيزانسون في ٢١ أكتوبر ١٨٨٨ دالوز ٩٠ ج ٢ ص ٢٩٣ ودالوز العملي ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢٢ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ نبذة ٨٦ وما بعدها

(٢) مرنيك ج ٢ ص ٤٢٦ نبذة ٦٨٧ ويوش نبذة ١٦٥

(٣) باريس في ٢٩ فبراير ١٨٣٦ دالوز ٣٦ ج ٢ ص ٤٧



دليلاً لحكمه المستعجل فهو وإن كان ممنوعاً عن الحكم في أصل الحقوق وعن التعرض لتفسير الأحكام أو السندات في منطوق حكمه إلا أنه غير ممنوع عن النظر في كل ذلك ليصل إلى الحكم بالاجراءات الوقتية المطلوبة وإيقاف التنفيذ أو استمراره وكذلك قال الدكتور عبد الفتاح بك السيد في كتابه التنفيذ علماً وعملاً صحيفة ١٣٣ وما بعدها وأخذت بهذا الرأي المحاكم المختلطة (١)

(١) راجع استئناف مختلط في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد فبراير ١٩٢٩ ص ٧٣ رقم ٥٢ وقرر بأن قاضي الأمور المستعجلة يختص عند نظر الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام مرسى المزداد يبحث مستندات ومنازعات رافعي الاشكال لمعرفة ما إذا كانت جدية أم لا فإذا أُلني عدم جديتها قضى بالاستمرار في التنفيذ بالرغم منها وآخر في ٣١ يناير ١٩٣٠ المجموعة ١٢ ص ١٠٧ و ٣١ أكتوبر ١٩١٧ الجازيت عدد نوفمبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ فبراير ١٩١٨ الجازيت مارس ١٩١٨ ص ٦٨ رقم ١٦١ وقرر باختصاص القضاء المستعجل عند الحكم في اشكالات التنفيذ في البحث فيما إذا كانت منازعة المستشكل مبنية على أساس صحيح من عدمه فإذا أُلني أنها غير جدية قضى بالاستمرار في التنفيذ وآخر في ١٦ مايو ١٩٢٨ الجازيت عدد أكتوبر ١٩٣١ ص ٢٤١ رقم ٥٠٣ وقرر بأن لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التنفيذ الحق في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما تمهيداً للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف و ١٥ يناير ١٩٣٠ الجازيت عدد أكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢١ رقم ٥٠٤ وقرر بأن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم في الاستمرار في التنفيذ إذا بنى الاشكال على عدم صحة السند المنفذ به متى قامت دعوى بذلك أمام المحكمة اللهم إلا إذا اتضح له من ورق الدعوى وبحث مستندات الطرفين بصفة جلية واضحة عدم جدية الاشكال وأن الغرض منه ومن رفع الدعوى الموضوعية مجرد الماطلة والتسويق وتعطيل التنفيذ بلا مبرر وآخر في ٣١ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ١١ وقرر بأن ولو أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكال متعلق بتنفيذ حكم مرسى المزداد أن يقضى بصحة أو بطلان عقد الإيجار الذي يتقدم به المستشكل بغرض إيقاف التنفيذ إلا أنه له الحق في بحث العقد وتقديره للحكم في الاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ رقم ٤٦ وقرر بأن لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ السندات الواجبة التنفيذ بحث مستندات الطرفين وتقديرها لمعرفة من منهما أحق بحمايته المؤقتة وبأن كون المستشكل سبق أن وضع يده على العقار محل التنفيذ عن يد محضر لا يمنع من طرده بواسطة القضاء المستعجل إذا اتضح له أن مستنداته غير جديرة بالاعتبار . و ٤ أبريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٤٥ وقرر بأنه ولو أن القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في أصل الحق إلا أن ذلك لا يمنعه من بحث مستندات الطرفين وتقديرها للحكم في الاجراء المستعجل المطلوب منه الفصل فيه و ٢١ مايو ١٩٠٢ المجموعة ١٤ ص ٣٠٤ وقرر بأن البائع للعقار لا يعتبر خليفة للمشتري منه وعلى ذلك فلا يؤثر عليه عقد الإيجار الرسمي الصادر من المشتري لآخر بفرض تمكيته من انتزاع العقار من تحت يد البائع وبحق للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف التنفيذ الحاصل به على البائع و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ المجموعة ١٤ ص ٦٧ وقرر بأنه إذا لم يثبت طالب التنفيذ وضع يد البائع له من قبل على العقار المطلوب التنفيذ عليه .

## والأهلية (١) في جميع أحكامها

١١٤٤ - وخلاصة ما تقدم أن لقاضى الأمور المستعجلة عند الفصل فى اشكالات التنفيذ مهما كانت أسبابها سلطة واسعة فى بحث مستندات الطرفين ودفاعهما وحقوقهما وتقدير كل ذلك للحكم فى الاجراء المؤقت بالاستمرار فى

بصفة واضحة فتعين على القضاء المستعجل الحكم بإيقاف التنفيذ بناء على الممانعة الحاصلة من الغير إذا اتضح للقضاء المستعجل جديتها - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ و ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ و ٢ مارس سنة ١٩٣٢ و ١٨ مايو ١٩٣٢ المجموعة ٤٤ ص ٤٠ و ١٧٨ و ٢٠٩ و ٣٣٠ وقضت بأن لقاضى الأمور المستعجلة عند الفصل فى اشكالات التنفيذ سلطة واسعة فى بحث مستندات الطرفين وحقوقهما والأدلة التى يتقدم بها المستشكل فى سبيل منع التنفيذ وتقديرها للحكم فى الاشكالات المذكورة بالإيقاف أو الاستمرار فى التنفيذ - و ٧ ديسمبر ١٩٣٢ المجموعة ٥ ص ٨ وقرر بأن قاضى الأمور المستعجلة يختص بتقدير دفاع المستشكل متعلقاً بالتهديد الحاصل له باستحقاق العقار المبيع له والمنفذ عليه بثمنه فان اتضح له جدية ذلك يقضى بإيقاف التنفيذ حتى ولو حصل البيع بعقد رسمى اللهم إلا إذا قدم البائع كفالة مادية أو شخصية تضمن حقوق المشتري فله إذا ما استحق العقار فيجوز فى هذه الحالة الحكم بالاستمرار فى التنفيذ - واستئناف مختلط فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ الجازيت عدد يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠٧ رقم ٣٥١ وقرر بأن لقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى اشكالات التنفيذ تقدير مستندات الطرفين للحكم بالإيقاف أو الاستمرار فى التنفيذ وآخر فى ١٧ فبراير ١٩٣٢ نفس المرجع رقم ٣٥٢ وقرر ولو أن قاضى الأمور المستعجلة ممنوع عن الحكم فى موضوع الحقوق والالتزامات والديون وما إذا كانت انقضت بطريق المقاصة القانونية من عدمه لمساس كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق إلا أن له الحق فى بحث وتقدير مستندات المستشكل عن ذلك لمعرفة ما إذا كانت تكفى للحكم بالإيقاف أم لا - و ٢ ديسمبر ١٩٣١ الجازيت يوليه ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٣٤١ وقرر بأن لقاضى الأمور المستعجلة عند الفصل فى اشكالات التنفيذ السلطة التامة فى بحث السندات المقدمة من الغير بغرض إيقاف التنفيذ وتقديرها لمعرفة من من الطرفين أحق بحمايته المؤقتة فى الإيقاف أو الاستمرار فى التنفيذ

(١) قارن مصر أهلى مصر مستعجل فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ المحاماه ٤ السنة ١٥ القسم الثانى ص ٢٩٠ رقم ١٣٤ وقرر بأنه يجوز لقاضى الأمور المستعجلة عند نظر صعوبات التنفيذ فحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وما يتقدمان به أمامه من دفع وخلافه لا ليفصل فى الموضوع أو أصل الحق وإنما ليكون ذلك هادياً فى قراره بالاجراء الوقتى المستعجل والذى يرجح به حجية أحد طرفى الخصومة على الآخر وأنه ولو أنه ليس للقضاء المستعجل أن يحكم فى صورية عقد ايجار صدر من ناظر مؤقت على وقف لأحد المستحقين بغرض الاضرار بمصالح الوقف إلا أن له الحق فى بحث ظروف التعاقد والاجراءات الخاصة به وتقدير كل ذلك عند الحكم فى اشكال التنفيذ الحاصل عن الحكم المبنى على عقد الايجار المذكور الممانع فى تنفيذه على أموال الوقف وآخر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣ سنة ٧ نمرة سلسلة ٣٦٣ ص ٩ وقرر بأن للصادر ضده الحكم الغيابى أن يمانع فى تنفيذه عند اجراء التنفيذ عليه ويدفع بسقوطه واعتباره كأن لم يكن لعدم تنفيذه فى بحر ستة شهور من تاريخ صدوره ويعرض

التنفيذ أو الايقاف وعلى ذلك فله البحث فيما إذا كانت اجراءات التنفيذ حصلت صحيحة أم لا وإذا تعلق التنفيذ بحكم فله البحث فيما إذا كان الحكم أعلن طبقاً للقانون أم لا وما إذا كان الحكم سقط لعدم تنفيذه في مدة معينة كما هو الحال في الاحكام الغيابية أم لا وما إذا كان الطعن بالمعارضة أو الاستئناف الحاصل عن الحكم تم طبقاً للقانون أم لا - وما إذا كانت هناك موافقة من المدين

الاشكال على القضاء المستعجل وبأنه لو أنه ليس للقاضي المستعجل أن يحكم بإعلان الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في مدة الستة شهور لمساس ذلك بالموضوع إلا أنه يختص بالبحث في حقيقة ذلك وفي تقدير تنازل المحكوم عليه غيابياً عن التمسك بحقه في الدفع ليقضى في الصعوبة القائمة بشأن تنفيذ الحكم بالاستمرار في التنفيذ أو بإيقافه وآخر في ٢٤ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣٣ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٤١ ص ٩ وقرر بأنه ولو أن لقاضي الأمور المستعجلة عند نظر الاشكالات سلطة واسعة في تقدير مستندات الطرفين وبحثها وتحقيق دفاعهما من الاوراق المقدمة أمامه وغض النظر عما يراه غير جدي منها إلا أنه يتعين عليه مع ذلك عدم المساس بحقوقهما عند اصدار قراره لخروج ذلك عن ولايته المنصوص عنها في المادة ٢٨ مرافعات وطبقاً لذلك فلا يختص بالحكم بإيقاف التنفيذ إذا بنى الاشكال على التخالص وكان الايصال أو السند أو الورقة المقدمة من المدين المستشكل غير معترف بها من الدائن طالب التنفيذ أو حصل الطعن عليها جدياً بالزور بل يجب عليه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستشكل وشأه في اتخاذ ما يراه أمام محكمة الموضوع للحصول على حكم مؤكد للورقة المذكورة وآخر في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٦ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٤ ص ٦ وقرر بأنه ولو أن ليس للقضاء المستعجل عند النظر في إشكالات التنفيذ الحاصلة من الغير بدعوى ملكية المنقولات المراد توقيع الحجز عليها بأن يفصل في الملكية أو غيرها أو في الحق الذي يدعى به المستشكل ويطلب بمقتضاه ايقاف التنفيذ لخروج ذلك عن ولايته عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات إلا أن له الحق في بحث مستندات الطرفين ودفاعهما وحقوقهما والاسباب التي يرتكزان عليها لترجيح حجة أحدهما على الآخر فإذا ألقى أرجحية حق المستشكل يقضى بإيقاف التنفيذ والاستمراره وآخر في ١١ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٣٧ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٤٥ ص ٥ وقرر بأنه ولو أنه لا يدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الحكم بإعلان الاعمال التي أجراها الوكيل في غير حدود وكالته أو الانفصل في مدى التزام الموكل بها وشروط ذلك إلا أنه له بحث كل ذلك لا للحكم فيها وإنما للحكم في صعوبة التنفيذ الحاصلة من شخص استأجر من الوكيل عقاراً في غير حدود الوكالة وذلك عن حكم الاخلاء الصادر ضد المستشكل لمصلحة الموكل وآخر في ٢٨ أغسطس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤١ سنة ٧ ص ١١ وقرر بأنه ولو أن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص عند الفصل في الاشكالات الحاصلة من الغير في التنفيذ على العقار المراد التنفيذ عليه أن يحكم في الملكية من عدمه إلا أن له بحث ظاهر مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أجدر بحمايته فإذا ألقى أن منازعة واضع اليد جدية شمله برعايته وقضى بإيقاف التنفيذ أما إذا اتضح له أن مستنداته غير جدية بالاعتبار وانها كونت لتصوير النزاع غير الصحيح وإلباسه ثوباً من الجدية غير الحقيقية يعرض عن معارضته ويقضى بالاستمرار في التنفيذ وللمتضرر من الطرفين بعد ذلك أن يلجأ الى محكمة الموضوع للحصول على حقه أمامها وآخر في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ في القضية رقم ١٢١٦ \*



على الحكم المعارض فيه أو على الحكم المستأنف أم لا كما له بحث صحة السند المطلوب التنفيذ به ومشروعية التنفيذ من عدمه وما إذا كان السند المذكور حصل باطلا لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لآى سبب آخر يدعو لبطلانه وما إذا كان الدين المطالب به سقط لآى سبب من أسباب انقضاء التعهدات للحكم فى موضوع كل

\* سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد وقرر بأنه ليس للحكمة المستعجلة أن تقضى فى أصل الحق وفى انقضاء التعهدات لسبب من الأسباب المنصوص عنها فى القانون المدنى فى المواد ١٥٨ مدنى وما بعدها من وفاء ومقاصة واستبدال دين بغيره وغير ذلك إلا أن لها مع ذلك سلطة واسعة عند نظر اشكالات التنفيذ بأنواعها سواء تعلقت بالشكل أو الاجراءات أو الموضوع - فى شخص كل ما يعرض عليها من مستندات وتقدير قيمته القانونية فى ذاته لا لتحكم فيها وإنما لتصل من ذلك الى قرارها المؤقت فلها أن تبحث فى حقوق ودفاع كل من الطرفين لمعرفة من منهما يحوطه الصواب ويصاحبه الحق الظاهر لتؤسس قرارها باستمرار التنفيذ أو إيقافه على دعامة قوية من الحق الذى يأمر به القانون وآخر فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٤ ص ١٠ وقرر بأن ولو أنه ليس للقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى اشكالات التنفيذ الحاصلة من الغير فى تنفيذ الأحكام الجنائية لمساسها بحقوقه أن يتعرض للأحكام المذكورة بالصحة أو البطلان أو بانطباقها على القانون من عدمه لتأثير ذلك على قوة هذه الأحكام وعلى الاحترام الواجب لها ومناقاته لمبدأ عدم المساس بالموضوع الذى يحرم على القضاء المستعجل تصحيح الأغلاط القانونية أو الاخطاء المادية التى تحصل فى الأحكام أو تفسير ما ورد بها غامضاً من عبارات إلا أن له النظر فقط فى تأثير تنفيذ هذه الأحكام على حقوق الغير وأمواله . وهل هناك غير حقيقى أم لا ؟ وهل تتأثر حقوقه بتنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة على شخص خلافه ومدى هذا التأثير وما إذا كان فى نصوص قانون العقوبات أو القوانين الأخرى ما يتحول تنفيذ هذه الأحكام على الغير أم لا — وآخر فى ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥ السنة الثامنة ص ٢٢ وقرر بأن للقاضى المستعجل عند نظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بالشكل أو الاجراءات أو الخاصة بالموضوع سلطة واسعة فى شخص كل ما يعرض عليه من مستندات وتقدير قيمته القانونية فى ذاته لايحكم فيها وإنما ليصل من ذلك إلى قراره المؤقت المستعجل فله أن يبحث فى حقوق ودفاع كل من الطرفين لا ليفصل أو يقرر فيها بما يمس كيانها بل ليؤسس قراره على دعامة قوية من الحق الذى يناصره القانون الذى جعل للحفاظة عليه وصيائمه من العبث به وبأنه طبقاً لذلك له الحق فى البحث فى مدى أساس امتناع المستشكل ضدها عن تنفيذ الحكم محل الاشكال وهل له ينبوع من الحق أو القانون أم لا ليقضى فى طلب استمرار التنفيذ من عدمه لا ليقرر حقوقاً جديدة . وآخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ فى القضية رقم ١٨٤ س ١٩٣٦ مستعجل ولم ينشر بعد وقرر بأنه ولو أن للحكمة المستعجلة سلطة مطلقة عند الحكم فى اشكالات التنفيذ فى بحث مستندات الطرفين وتحقيق أوجه دفاعهما تمهيداً لمنح حمايتها لمن تراه منهما جديراً بها إلا أنه يجب عليها عند ذلك عدم المساس بموضوع الأحكام أو السندات الواجبة التنفيذ أو التعرض لتفسيرها فليس لها أن تقضى ببطلان حكم أو محضر صلح أو تصحيح ما جاء به من أخطاء مادية أو أغلاط قانونية أو تزيد فى منطوق الحكم أو تعدل أو تغير فيه أو تفسر عباراته على غير ما ظهر منها جلياً واضحاً وبأنه ولو



هذه الحقوق وانما ليقدره تمهيدا للفصل في الاجراء المؤقت بالايقاف أو استمرار التنفيذ (١)

١١٤٥ — وتختلف سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في الاجراءات التحفظية الوقفية وفي بطلان اجراءات التنفيذ عنها عند الحكم في اشكالات التنفيذ المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ٢٨ والمادة ٣٨٦ مرافعات اذ تنحصر في الحالة الأولى في دائرة ضيقة لا تتعدى الأوجه الشكلية والأركان الأساسية وتقدير ظاهر الحقوق وتمتد في الحالة الثانية إلى بحث الحقوق الموضوعية وفحص مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما للوصول إلى ارجحية أى الطرفين ايقاف التنفيذ أو استمراره (٢)

أنه يشترط في مستندات التخالص أن يكون معترفا بها من المدين أو من جهة القضاء والظعن بزويرها جدياً كاف لعدم اعتبارها والقضاء باستمرار التنفيذ بالرغم منها إلا أن محل ذلك أن تكون أوراق التخالص المطعون فيها عرفية . أما الاحكام فأن مجرد الظعن عليها بحصول غش أو تزوير لا يكفي وحده لعدم الأخذ بها وعلى ذلك فمجرد الادعاء بحصول غش من الحاضر عن المستحقة وقت نظر دعوى يرتب عليه الحكم فيها لصالحها لا يخول للحكمة المستعجلة عدم احترام الحكم الصادر فيها حتى يقضى ببطلانه من الجهة المختصة بطريق الظعن عليه بالاستئناف ان كان لذلك وجه . وكذلك لا يكفي لعدم احترام الحكم المذكور حصول ظعن على محضر الجلسة بالتزوير في بلاغ قدم للنيابة لان مثل هذه الظعون لا تؤثر على الاحترام الواجب للأحكام حتى يقضى بالعكس . وآخر في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ في القضية رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد وقرر بأنه ولو أنه ليس للحكمة المستعجلة أن تقضى في صحة العقود أو في الحقوق الثابتة منها عند الفصل في اشكالات التنفيذ الحاصلة عنها إلا أن لها البحث في وقائع الدعوى المطروحة أمامها ومستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وحقوقهما وتقدير كل ذلك للحكم في الاشكالات المذكورة وأن هذه القاعدة تسرى على جميع الاشكالات الحاصلة في التنفيذ مهما كانت أسبابها سواء تعلقت بموضوع الحقوق المنفذ بها أو باجراءات التنفيذ أو تعلقت بالظعن في نفس الاحكام أو السندات الواجبة التنفيذ . أما القول بأن مجرد الظعن على عقد رسمي من شخص خارج عنه ولو كان غير جدى كاف لايقاف تنفيذه حتى تقضى محكمة الموضوع في صحة العقد بدعوى يرفعها طالب التنفيذ فقول غير صحيح ومناف للنطق والعقل ومخالف لأبسط القواعد القانونية المتعلقة بالتنفيذ والتي تنادى بوجوب حصوله لكل سند أو حكم أو عقد رسمي مشمول بصيغة التنفيذ وبأن الأصل في العقود الصحة والبطلان حالة عرضية استثنائية يجب على من يتمسك بها أن يتقدم بالدليل المقنع عليها لا يكفي فيها الظعن عليها بأسباب لا تؤثر على كيانها أو تغير من حقيقتها الظاهرة في شئ .

(١) كبريه ج ١ ص ٨٥ وبازو ص ٣٣٧ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٣ وما بعدها

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٤ ابريل ١٩٣٥ الحمام ٩ القسم الثانى السنة ١٥ ص ٦٥٧ رقم ٢٠٤

# الباب الرابع

السندات والامطام التي يختص القضاء المستعجل في الحكم  
في الصعوبات المتعلقة بتنفيذها

## الفصل الاول

### السندات الواجبة التنفيذ

١١٤٦ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في الصعوبات المتعلقة بتنفيذ  
السندات الواجبة التنفيذ ويشمل ذلك

أولاً: السندات الرسمية أي المحررة بواسطة موظف عمومي مختص بتحريرها  
بمقتضى القانون

ثانياً: السندات العرفية المعترف بها بحكم من القضاء—ولو أن التنفيذ يحصل في  
هذه الحالة بموجب الأحكام المقررة لها كالأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح  
سواء من محكمة جزئية أو كلية أو استئنافية أو محكمة أمور مستعجلة أهلية كانت  
أو مختلطة، وتدخل لذلك طائفة هذه العقود في فصيلة الأحكام قسرى عليها شروطها  
من حيث سحب صورها وكيفية التنفيذ بمقتضاها وإن كانت في الحقيقة عقود أو  
اتفاقات من عمل الطرفين يتقدمان بها للمحكمة لإقرارها والتصديق عليها دون  
أحداث أي تغيير فيها ومأمورية القاضي فيها كوثق العقود سواء بسواء ولذا يجب  
التصديق عليها في حضور الطرفين أو كلاهما (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٠ نبذة ٥٩٩ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٣  
وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١١٤

أما إذا لم يعترف بالسندات العرفية بحكم من القضاء فيختص القضاء المستعجل فقط عند الاستعجال في الحكم في الإجراءات التحفظية الوقية المتعلقة بها عند حصول نزاع في موضوع الحقوق الثابتة فيها دون أى شيء آخر (١)

١١٤٧ — ولا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ التعهدات والالتزامات الشفهية لمساس الحكم فيها بالموضوع أو أصل الحق بل لأنه يعتبر في الحقيقة والواقع فصلا في أصل الحق ويجب لذلك رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع (٢)

إنما يختص بالحكم في الإجراءات التحفظية المتعلقة بها للمحافظة على الحقوق المترتبة عليها متى توافر فيها الاستعجال المكون لاختصاصه (٣) ويشترط لتنفيذ السندات الواجبة التنفيذ استيفائها للاوضاع والأركان الجوهرية اللازمة لصحتها وقيامها وعدم حصول أى نزاع جدى بخصوص صحتها (٤)

## الفصل الثاني

### الاحكام

١١٤٨ — يشترط لاختصاص القضاء المستعجل للحكم في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام أن توضع الصيغة التنفيذية على الأحكام المنفذها وستكلم الآن تفصيلا عن الأحكام التي يختص القضاء المستعجل بالفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذها

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١١٤

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٠ نبذة ٦٠٠ ويوش نبذة ٨٦ ودى بليم ج ١ ص ٣٨٥ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ١١٥ ومصر أهلى مستعجلى في ٢٨ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٢ عدد ص ١٢

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٠ نبذة ٦٠٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات نبذة ١١٦

(٤) النقص الفرنسي في ١٨ ابريل ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ١ ص ٢٦٣ وبورج في ٣١ يولييه ١٨٩٠

دالوز ٩١ ج ٥ ص ٤٥١

## الفرع الاول

الامطام الصادرة من المحكمة الكلية المدنية

١١٤٩ — يختص قاضى الامور المستعجلة فى فرنسا وفى المختلط والقاضى الجزئى الاهلى بصفته قاضيا للامور المستعجلة بالحكم فى اشكالات التنفيذ المتعلقة بتنفيذ الاحكام المدنية الصادرة من المحكمة الكلية لانه فرع منها فى فرنسا وفى مصر فى المختلط

أما فى مصر فلصراحة نصوص القانون على اختصاصه بالحكم فيها

## الفرع الثانى

الامطام الصادرة من المحاكم التجارية والجزئية

١١٥٠ — أولاً فى فرنسا : ولو أن قاضى الامور المستعجلة هناك فرع من المحكمة المدنية يتقيد عند الحكم فى الاجراءات الوقتية التحفظية بنفس القيود التى تحد من اختصاص المحكمة المذكورة فليس له الحكم بالاجراءات التحفظية المتعلقة بمواد تجارية أو جزئية الا أنه يختص بالحكم فى الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم التجارية والجزئية أسوة بأحكام المحاكم المدنية والسبب فى ذلك

أورو : لأن اشكالات التنفيذ تعتبر من الاجراءات الوقتية الخاصة بتنفيذ الأحكام القطعية لا من الاجراءات السابقة عليها

ثانياً : عموم نص المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسى التى تقرر باختصاصه فى الفصل فى الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام يدخل فى ذلك الاحكام الصادرة من المحكمة الكلية أو التجارية أو الجزئية (١)

١١٥١ — ثانياً فى مصر : يختص القاضى الجزئى الاهلى بصفته قاضياً للامور المستعجلة وقاضى الامور المستعجلة فى المختلط فى الحكم فى الاشكالات المتعلقة

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩١ نذة ٦٠٤



بتنفيذ الأحكام التجارية والجزئية على السواء كباقي الأحكام الأخرى لعموم  
وصراحة نصوص مواد القانون في ذلك (١)

## الفرع الثالث

الأنظمة الصادرة من المحاكم الجنائية بعقوبات مالية  
طارء والمصادرة والإزالة والغلق

١١٥٢ — اختلف في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي  
تعترض تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة بعقوبة مالية مثل الرد والمصادرة والإزالة  
والغلق، فقرر بعض المحاكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل في ذلك وباختصاص  
المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم في الفصل في هذه الاشكالات عملاً بنص المادة  
٣٨٦ مرافعات أهلي وحجته في ذلك أن اختصاص القضاء المستعجل واردة في قانون  
المرافعات المدنية والتجارية لا في قانون تحقيق الجنايات، وعلى ذلك فيقتصر فقط على  
المنازعات التي تعترض تنفيذ الأحكام المدنية والتجارية (٢) وقرر البعض الآخر  
باختصاصه في الحكم في الاشكالات المذكورة أسوة بالاشكالات التي تحصل في  
الأحكام المدنية والتجارية خصوصاً اذا كان تنفيذ الأحكام الجنائية المذكورة يمس  
حقوق الغير المالية وذلك للأسباب الآتية

أولاً : عموم نصوص المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلي و ٣٤ و ١٣٦ مختلط  
التي لم تعين أو تحدد أحكاماً مخصوصة

ثانياً : وجود خطر على الأموال من تنفيذ الأحكام المذكورة وهذا الخطر  
يستدعي الفصل في الاشكالات الحاصلة في التنفيذ بسرعة لا تكون عادة في التقاضي  
العادي ولو قصرت مواعيده

ثالثاً : لأن القول بخلاف ذلك وباختصاص القاضي الجنائي وحده بالنظر في

---

(١) استئناف مختلط في ١٩ فبراير ١٨٩٠ المجموعة السنة ٢ ص ٢٥٢

(٢) الموسكى جزئى في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ الجريدة القضائية عدد ٩١ ص ١٧ واسكندرية مختلط

مستعجل في ٢٨ نوفمبر ١٩١٠ الجازيت السنة ١ ص ٣٥

مثل هذه الاشكالات يتعارض مع عموم نصوص المواد ٢٨ و ٣٨٦ أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط والى تقرر مبادئ عامة وقواعد لم يرد فى قانون تحقيق الجنايات ما يخالفها - والرأى الآخر هو المعمول به الآن فى القضاء المختلط والأهلى فى أحدث أحكامه (١)

١١٥٣ - ولا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم فى الاشكالات المذكورة أن يتعرض للأحكام المشتمل فى تنفيذها بالصحة أو بالبطلان أو يبحث فى مدى انطباقها على القانون من عدمه لتأثير كل ذلك على قوة هذه الأحكام وعلى الاحترام الواجب لها ولمنافاته لمبدأ عدم المساس بالموضوع الذى يحرم على القضاء المستعجل تصحيح الأغلط القانونية أو الأخطاء المادية التى تحصل فى الأحكام كما ليس له أن يفسر ماورد فيها غامضاً من عبارات وإنما له فقط النظر فى تأثير هذه الأحكام على حقوق المعارض المالية إذا كان من الغير مثلاً وهل هناك غير حقيقى أم لا وهل تتأثر حقوقه بتنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة على شخص خلافه ومدى هذا التأثير وما إذا كان فى نصوص قانون العقوبات أو القوانين الأخرى أو اللوائح المنطبقة على الواقعة المحكوم فيها مايجوز تنفيذ هذه الأحكام على الغير أم لا ( كأحكام الغلق التى تصدر فى مخالفات مخصوصة )

١١٥٤ - وطبقاً لذلك فلا يدخل فى ولاية القضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذ حكم جنائى صدر بالاغلاق فى مخالفة لاتجيز ذلك كالمخالفة التى تترتب على بيع اللحوم المذبوحة خارج السلخانة إذا تمسك الغير المانع بطلان الحكم وإنما يحق له الحكم بالإيقاف إذا اتضح له من وقائع الدعوى أن المعارض هو المالك حقيقة للمحل المحكوم بغلقه دون المخالف المحكوم بالغلق فى مواجهته (٢)

---

(١) استئناف مختلط فى ٢٦ فبراير ١٩١٣ الجازيت عدد ١٠ أبريل ١٩١٣ ص ١١٨ رقم ٢٥٢ و ٢٦ يناير ١٩٣١ الجازيت يولى ١٩٣٤ ص ٣٠١ رقم ٣٤٠ وقرر باختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى اشكال حاصل من أحد الملاك على الشيوع فى منزل فى تنفيذ حكم صدر من محكمة المخالفات فى مواجهة أحد الشركاء بإزالة جزء من مباني المنزل لعدم اختصاصه فى قضية المخالفة التى صدر فيها حكم الإزالة المفد به و ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ المجموعة ٤٨ ص ٥ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٤ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣١ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٣٩ ص ١٢

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٠٤ ص ١٠ وقرر المبادئ الآتية\*

## مبحث

في هل يجب تنفيذ الأوامر الصادرة بأغلق محال لإدارتها للدعارة  
السرية في غير الجبريات المنصوصة لها متى ولو أزيلت المخالفة  
واستغلت المحلات المذكورة بمعرفة الغير

١١٥٥ — يقول بعض المحاكم بضرورة تنفيذ الأحكام الصادرة بالاغلاق في هذه  
الحالة حتى ولو أزيلت المخالفة وتركت المحكوم عليها بالاغلاق المنزل المحكوم  
بإغلاقه وشغله آخر خلافها لاتربطه بها أية صلة لعموم نص المادة ٢٦ من لائحة  
العاهرات التي تنص على وجوب تنفيذ حكم الاغلاق لمدة معينة حتى بالرغم من  
معارضة المالك في ذلك أو معارضة أى شخص آخر يشغله ونرى خلاف ذلك  
للاسباب الآتية :

أور : الأصل أن العقوبات الجنائية شخصية لاتتعدى الى غير الشخص  
المحكوم عليه أو أمواله إلا أن القانون رأى في أحوال استثنائية محض امتدادها  
الى أموال الغير مراعاة للصالح العام وحفظاً لكيان المجتمع الانساني الذي وضع  
القانون أصلاً لحماية وصيانة أنظمتها من العبث بها

\* أولاً — ليس لقاضي الامور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التنفيذ الحاصلة في تنفيذ الاحكام  
الجنائية الصادرة بالادانة لمساسها بحقوق الغير المدنية أن يتعرض للأحكام المذكورة بالصحة أو البطلان  
أو بانطباقها على القانون من عدمه لتأثير ذلك على قوة هذه الاحكام وعلى الاحترام الواجب لها  
ولمناقاة مبدأ عدم المساس بالموضوع الذي يرم على القضاء المستعجل تصحيح الاغلاط القانونية  
أو المادية الواردة في الاحكام أو تغيير ما ورد بها غامضاً من عبارات إنما له فقط النظر في تأثير تنفيذ  
هذه الاحكام على حقوق الغير المالية وهل هناك غير حقيقي أم لا وهل تتأثر حقوقه بتنفيذ الاحكام  
الجنائية الصادرة على شخص خلافه ومدى هذا التأثير وما إذا كان في نصوص قانون العقوبات أو القوانين  
الآخري ما يخول تنفيذها على الغير أم لا

ثانياً — ولو أن الحكم الصادر من محكمة المخالفات والمؤيد استئنافاً غير صحيح فيما يختص بالاغلاق  
اذ لا سند له في ذلك من نصوص قانون السلخانات المطبق على التهمة إلا أنه ليس لهذه المحكمة كما تقدم  
القول أن تقضى بتصحيحه أو تعرض له بالصحة أو البطلان في منطوق حكمها عند نظر هذا الاشكال وإنما  
تختص فقط في بحث مدى تأثيره على المستشكل على اعتباره صادراً صحيحاً وفي البحث في حقيقة علاقة  
المستشكل به وجدية التحويل الحاصل اليه من عدمه

ثانياً : يجب على القضاء عند الحكم في هذه الأحوال الشاذة أن يتلص الغرض الذى توخاه المشرع منها وتطبيق القانون في حدود ذلك لمساس القضاء فيها بحقوق الغير الذى أوقعه إهماله وتهاونه في حقوقه ومعاملاته مع الغير الى إلحاق ضرر بأمواله قد يكون بليغاً في بعض الأحيان

ثالثاً : لأن الظاهر من مطالعة نص المادة ٢٦ من لائحة العاهرات والمواد السابقة عليها أن قصد المشرع من الإغلاق هو العمل على منع ارتكاب مثل هذه الجرائم في أحياء تقطنها عائلات شريفة محافظة على الآداب العامة وحسن الأخلاق وصيانة لكرامات الأسر والمجموع الذى يقوم على أساسها وإزالة لما علق من جرائمها من أدران قد تؤثر في النفوس وتقلق راحة السكان وذلك بغلق محل المخالفة مدة رآها المشرع كافية للتطهير وإعادة الحالة الى أصلها فإذا تحقق هذا الغرض من إشغال الغير للمحل المحكوم بغلقه انعدمت العلة في الإغلاق وزال معها المعلول وانقلب الغرض من الإغلاق الى إضرار بالحقوق ليس له ما يبرره من القانون .

رابعاً : لأن القول بضرورة التمسك بظاهر النص من ضرورة حصول الإغلاق في جميع الأحوال حتى ولو أزيلت المخالفة بالفعل ومضى وقت على إزالتها لمحو مآثره من آثار في النفوس ولارجاع الطمأنينة الى نفوس السكان خصوصاً بعد إشغال المحل بعائلة شريفة قول مخالف للقانون والمنطق والعدالة .

خامساً : كون المادة المذكورة خولت لجنة الإدارة حق التصريح بفتح المحل بعد التحقق من إزالة المخالفة وحصول التطهير لا يؤثر على القضاء أثناء توزيع العدالة بين الناس أن يحكم بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالإغلاق إذا ما ثبت له كل ذلك من وقائع الدعوى المطروحة أمامه (١)

## الفرع الرابع

### الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف

١١٥٦ — يختص القضاء المستعجل في الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأحكام

(١) مصرأهلى مستعجل ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٢٥ السنة ٧ نمرة سلسلة ٣١٥ ص ١٢



الصادرة من محكمة الاستئناف سواء أكانت مؤكدة للأحكام الابتدائية أم معدلة أو ملغية لها وهذا الرأي هو المجمع عليه علماء وقضاة في فرنسا<sup>(١)</sup> وفي مصر في الأهلى والمختلط ويشترط لاختصاصه بالحكم في الصعوبات أن تكون الأحكام المذكورة واجبة التنفيذ فوراً - أما إذا اشتملت على أمور لا يجوز تنفيذها إلا بعد استيفاء اجراءات معينة فلا يختص القضاء المستعجل في الفصل في الصعوبات المتعلقة بتنفيذها. مثال ذلك الأحكام التي تصدر بمسئولية شخص بالتعويض وبتعيين خبير لتقدير قيمة التعويض الواجب الحكم به أو التي تصدر بالتصفية وبتعيين خبير أو شخص آخر لاجراء عملية القضية أو التي تصدر بتحليف شخص اليمين الحاسمة على واقعة معينة (٢)

١١٥٧ - وإذا استدعى الفصل في الاشكالات تفسير ما غمض من الأحكام المذكورة فلا يختص القضاء المستعجل بذلك بل يتعين عليه إما الحكم بإيقاف التنفيذ أو إحالة الخصام الى المحكمة المختصة بالتفسير لاجرائه أمامها (٣)

## الفرع الخامس

### أحكام محكمة النقض والابرار

١١٥٨ - يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام محكمة النقض والابرار كالأحكام الاستئنافية (٤)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٥ نبذة ٦٠٩ ويوش نبذة ٢٤٠ وبرتان ج ٢ نبذة ١١٠ ودي بليم ج ١ ص ٣٨٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسية نبذة ١٢٥ والنقض الفرنسي في ٣ يولييه ١٨٨٩ دالوز ج ٩٠ ص ٢٢٩ وباريس في ١٢ أكتوبر ١٨٣٧ دالوز ج ٣٨ ص ٦٧

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٦١٠ وباريس في ١١ نوفمبر ١٨٣١ و ٢ مايو ١٨٣٣ المشار اليهما فيه

(٣) ديجون في ٢٨ فبراير ١٨٧٢ دالوز ج ٧٣ ص ٥ ص ٣٩٠

(٤) كبريه ج ١ ص ٧٩ والنقض الفرنسي في ١٧ يونيو ١٨٦٠ دالوز ج ٦١ ص ١ وبرتان

ج ٢ ص ١٧٥ نبذة ٢٥٢

## الفرع السادس

### المحكمة المحكمين

١١٥٩ — تنص المواد ٧٢٥ مرافعات أهلى و ٨١٤ مختلط و ١٠٢٠ فرنسى على أن أحكام المحكمين تصبح واجبة التنفيذ بأمر يصدر من قاضى المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال فى الأهلى ومن رئيس المحكمة دائماً فى المختلط والفرنسى

١١٦٠ — ويختص القضاء المستعجل فى الحكم فى الصعوبات التى تعرض تنفيذها بعد أن تضحى واجبة التنفيذ مهما كانت أسباب الاشكالات سواء تعلقت بالموضوع أو بنفس الأحكام وبالأجراءات الشكلية أو خلافه بشرط أن يطلب منه إيقاف التنفيذ أو استمراره فقط لا الحكم فى موضوعها بالبطلان أو غيره (١) أما نص المادة ٧٢٦ مرافعات القائل باختصاص المحكمة التى سلم إليها أحكام المحكمين بالحكم فى المنازعات المتعلقة بتنفيذها فالمقصود منه صعوبات التنفيذ التى ترفع فى وجهها الموضوعى لا الوجه المؤقت المستعجل وقضى طبقاً لذلك من محكمة النقض الفرنسية باختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظر أشكال اعتراض فيه أحد الشركاء فى محل تجارى على تنفيذ حكم صادر من المحكمين ببيع المحل بمحتوياته وبني اعتراضه على ضرورة استبعاد عقد استئجار المحل من البيع (٢)

## الفرع السابع

### الامطام الصادرة من محاكم اجنبية

١١٦١ — يختص القضاء المستعجل فى فرنسا بالحكم فى الصعوبات التى تعرض تنفيذ الأحكام الاجنبية متى أضحت واجبة التنفيذ هناك (٣)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٤ نبذة ٦٠٨ ويوش نبذة ٢١٠ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ودى بليم ج ١ ص ٥١٩ وما بعدها

(٢) النقض الفرنسى فى ٣ ديسمبر ١٨٥٥ باندكت ٥٧ ص ١٧٢

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٤ نبذة ٦٠٧ ودى بليم ج ١ ص ٥٠٧ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩٢

١١٦٢ - أما في مصر فيجب التفرقة بين حالتين :

الاولى : أن تكون الاحكام الاجنبية صادرة بين اثنين أو أكثر من الأهالي أثناء وجودهم أو اقامتهم خارج القطر وحصل تنفيذها في مصر بحكم صادر من المحكمة الكلية المدنية الأهلية بحسب الرأى الراجح والمعمول به

الثانية : أن تكون الأحكام الاجنبية المراد تنفيذها فيها أجنبي أو صالح أجنبي وحصل تنفيذها في مصر بناء على أمر صدر من رئيس المحكمة الابتدائية المختلطة الكائن في دائرتها الأموال التي يراد التنفيذ عليها - ففي الحالة الأولى يختص القاضي الجزئي الاهلي بصفته قاضياً للأموال المستعجلة في صعوبات التنفيذ التي تتعلق بها . أما في الحالة الثانية فالمختص بذلك هو قاضي الأمور المستعجلة المختلط وحده (١)

## الفرع الثامن

الامر على العريضة

١١٦٣ - الأمر الصادر على العريضة هو قرار يصدر من قاض مخصوص يصرح فيه بأجراء عمل مؤقت تحفظى بناء على طلب مقدم العريضة وفي غيبة خصمه وبغير علمه

١١٦٤ - ولم يحدد قانون المرافعات الأحوال التي يجوز فيها اصدار الأمر على عريضة بل نص في مواد متفرقة منه على بعض منها على سبيل التمثيل لا الحصر، وعلى ذلك فيجوز للقاضي المختص اصدار الأمر على عريضة كلما تراءى له ضرورة ذلك محافظة على حقوق مقدم العريضة وصيانة لها من الضياع

١١٦٥ - ويصدر القاضي الأمر على عريضة بعد الاطلاع على الطلب والمستندات المرفقة به وسماع أقوال مقدم الطلب ان رأى لزوماً لذلك في غيبة الخصم الآخر وبدون اعلانه للحضور أمامه وذلك بما له من السلطة الولائية المعطاة للقضاء بجانب سلطته القضائية

١١٦٦ - وتقدم العريضة إلى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للامور

---

(١) يراجع في ذلك أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة اولى ص ٣٧ - ٤٣

الوقية بها ويدكر فيها الوقائع والأسباب التي تدعو إلى طلب الحصول على الأمر وتكون من نسختين

١١٦٧ — والقاضي حر في اجابة الطلب أو رفضه بحسب ما يراه وله سلطة مطلقة في ذلك بشرط أن يثبت أمر الرفض أو القبول على العريضة

١١٦٨ — ويجوز لمن صدر ضده الأمر ان يتظلم منه الى نفس الأمر ويكلف خصمه الصادر لصالحه الأمر بالحضور أمامه بموجب علم خبر في الاهلي وبصفة مستعجلة في المختلط . وللقاضى في هذه الحالة ان ينقض الأمر الذى أصدره أولا أو يؤكده بحسب ما يراه

١١٦٩ — ويجوز التظلم من هذا الأمر الجديد إلى المحكمة الابتدائية التابع لها القاضي الذى أصدر الأمر، ولا يترتب على التظلم ايقاف تنفيذ الأمر فان النفاذ واجب له حتما بصرف النظر عن التظلم أو عدمه وإذا حصلت صعوبة في تنفيذ الأمر الصادر على العريضة فهل يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم فيها أم لا؟  
١١٧٠ — لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة

الاول : ان تكون الصعوبة حاصلة من الصادر ضده الأمر بصفة تظلم من صدره

الثانى : الا تكون الصعوبة حاصلة من الصادر ضده الأمر بصفة تظلم في الأمر وإنما بصفة اشكال في التنفيذ لآى سبب كان

الثالث : ان تكون حاصلة من الغير

١١٧١ — ففي الحالة الاولى لا يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر التظلم بل يختص بذلك القاضي الذى أصدر الأمر سواء رفع اليه التظلم بواسطة علم خبر كما هو الحال في الاهلي أو بصفة مستعجلة كما هو شأن القضاء المختلط، ويجوز للقاضى المستعجل الحكم فقط في الاجراءات الوقية التحفظية الاخرى التي يراها محافظة على حقوق الطرفين (١)

وكون التظلم يرفع إلى رئيس المحكمة الابتدائية في المختلط لنظره بصفة مستعجلة



أى كما لو كانت القضية مستعجلة لا يؤثر على ماهية الحكم الذى يصدر منه فى التظلم وعلى انه ليس حكماً صادراً منه بصفته قاضياً للأمر المستعجلة والسبب فى ذلك يرجع إلى ان رئيس المحكمة فى المختلط له وظيفتان مختلفتان فى القضاء الأولى : بصفة قاضياً للأمر الوقتية يفصل فيها فى الأوامر على العرائض والتظلم الحاصل فيها

الثانية : بصفته قاضياً للأمر المستعجلة يفصل فيها فى الاجراءات الوقتية التحفظية وفى الاشكالات التى تعترض تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ . أما فى القانون الأهلى فقاضى الأمر الوقتية المختص بنظر الأوامر على العرائض والتظلم فيها قد يكون خلاف القاضى الجزئى المنوط وحده بالفصل فى الأمور المستعجلة ١١٧٣ — أما فى الحالة الثانية فيختص قاضى الأمر المستعجلة بنظر الصعوبة التى تعترض التنفيذ إذا لم يكن الغرض منها التظلم فى الأمر بل منع تنفيذه لآى سبب من الأسباب الخارجة عنه ككون المنقولات أو الأشياء المطلوب الحجز عليها تنفيذاً للأمر لا يجوز الحجز عليها بنص القانون وذلك بشرط عدم التعرض لنفس الأمر أو مساسه بالالغاء أو التعديل أو أى شىء آخر .

وإذا كانت الصعوبة القائمة فى تنفيذ الأمر حاصلة من الغير أى من شخص خلاف الصادر ضده الأمر فيختص القاضى المستعجل بالحكم فيها والحكم باستمرار التنفيذ أو ايقافه طبقاً لما يظهر له من ظروف الدعوى ووقائعها ومستندات الطرفين فيها لأنه لا يجوز للمستشكل فى هذه الحالة الطعن فى الأمر بطريق التظلم لعدم صدوره ضده (١)

## الفرع التاسع

### قوائم الرسوم

١١٧٣ — تبص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم على أحقية الصادر ضده القائمة بالطعن فيها بتقرير يعمل فى قلم الكتاب فى مدة ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالأمر.

(١) استئناف مختلط فى ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧ و ٢٦ فبراير ١٩٠٨ المجموعة ٢٠ ص ١٠٣ وقرر بأن التظلم من الأوامر لا يكون إلا للصادر ضده الأمر أما الغير المراد التنفيذ على أمواله فله أن يستشكل فيه وقت التنفيذ أمام القضاء المستعجل ومصر أهلى مستعجل فى ٢٦ يناير ١٩٣٥ جريدة قضائية ٤٦ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٤ ص ٦ وبرتاج ج ٢ ص ١٧٦ نبذة ٢٥٤ وما بعدها

الصادر بالقائمة وينظر الطعن أمام هيئة خاصة فهل يستفاد من ذلك عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الفصل فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ قائمة الرسوم أم لا؟ ١١٧٤ — ولو أن المادة المذكورة تنص على جواز الطعن فى القائمة أمام هيئة خاصة إلا أن المقصود من الطعن المذكور هو الذى يحصل فى مقدار الرسوم المقدرة فى القائمة وهل هى صحيحة بحسب اللائحة أم بنيت على خطأ يجب تلافيه وتخفيضها بسببه لا فيما يختص بالتزام الشخص الحاصل ضده التنفيذ بسداد الرسوم المقدرة من عدمه ووقت ذلك السداد أو فيما يتعلق بالصعوبات التى يقيمها فى سبيل كل ذلك من ادعاء بالوفاء أو حصول تقصير فى تنفيذ الاجراءات الأمر المتروك وحده لقاضى الأمور المستعجلة باعتباره صعوبة من صعوبات التنفيذ الداخلى فى اختصاصه الفصل فيها عملاً بنص المادة ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط — وعلى ذلك فيختص القاضى المذكور بالفصل فى الاشكال الذى يعترض تنفيذ القائمة إذا بنى على كون المستشكل هو المدعى فى الدعوى المغلوب التنفيذ بالرسم المستحق على الحكم فيها وبأنه غير ملزم بسداد الرسم إلا بعد التنفيذ على المدعى عليه المحكوم عليه بالمصاريف (١)

## الفرع العاشر

### الامطام الصادرة من محاكم ادارية

١١٧٥ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى فرنسا بالحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية كالأحكام التى تصدر من مجلس الدولة أو مجلس الولاية — أما الاجراءات التحفظية الأخرى فلا يدخل فى ولايته الفصل فيها بحسب رأى الراجح لخروج موضوع الحقوق المتعلقة بها عن وظيفة المحاكم المدنية التى يتبعها أو يتفرع عنها (٢)

١١٧٦ — وإذا حصل نزاع فى تفسير الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية فتختص هذه المحاكم وحدها بتفسيره (٣)

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١١ نوفمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٣٠ ٤ ص ٩ .

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٣ نبذة ٦٠٥ وكيرييه ج ١ ص ٧٩ ويوش نبذة ٨٩

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٣ نبذة ٦٠٥ وما بعدها

أما في مصر فلا توجد محاكم إدارية بل تختص المحاكم المدنية بالفصل في بعض المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الإدارية في فرنسا مع القيود الواردة في المواد ١٥ و ١١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمختلطة المتعلقة بعدم التعرض للأوامر الإدارية الصرف أو المساس بصحتها أو إيقاف تنفيذها .

## الفرع الحادى عشر

### الأوامر الإدارية

١١٧٧ — الأمر الإدارى الواجب على المحاكم احترامه هوكل اجراء يصدر من سلطة إدارية فى شأن موضوع إدارى أو هو الذى يصدره موظف تابع للجهة الإدارية بصفته موظفاً إدارياً وبشأن عمل معين وأن يكون للصالح العام (١) ويشترط فى الأمر الإدارى كما سبق ذكره توافر شرطين

أولاً — أن يصدر من جهة الإدارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة  
ثانياً — أن يكون عن موضوع إدارى ولجنة الإدارة صفة فى إصداره  
١١٧٨ — والأمر الإدارى الذى يتوافر فيه هذان الشرطان إما أن يصدر وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها أو يقع مخالفاً للقوانين أو تتجاوز فيه السلطة الإدارية حدود القانون

ومخالفة الأمر الإدارى للقوانين يحصل بأحدى حالات ثلاث  
أولاً — عدم مراعاة جهة الإدارة فى إصداره جميع أو بعض الشروط الشكلية التى توجبها القوانين أو اللوائح فى الحالة التى صدر من أجلها (٢)  
الثانية — أن يصدر مخالفاً لنصوص القوانين أو اللوائح المعمول بها (٣)  
الثالثة — أن يصدر مخالفاً لروح القوانين واللوائح أى فى غير الغرض الذى

---

(١) دالوز دبرتوار ج ١٠ ص ٤٢٢ وباندكت ج ١٣ ص ١٨٢ نبذة ٧٧ وكيريه ج ١ ص ٤٥ نبذة ٦٣

ومرنياك ج ٢ ص ٦١ نبذة ٦٢ وما بعدها ولا فيرير على القانون الإدارى ج ١ ص ٤٧٧ وما بعدها

(٢) لا فيرير ج ٢ ص ٥٢٠

(٣) لا فيرير ج ٢ ص ٥٣٢

أراد المشرع في الحالة التي صدر فيها وهي ما يسمى بالفرنسية *detournement de pouvoir* (١)

١١٧٩ — وتجاوز السلطة الادارية حدود القانون معناه اختصاص جهة الادارة أصلاً بالمسألة التي صدر من أجلها الأمر الادارى، وكل ما هنالك أنها تعدت في اجرائه بعض الحدود التي رسمها لها القانون — وهذه الحالة في الواقع صورة مخنفة من مخالفة الأمر الادارى لروح القانون (٢)

١١٨٠ — وسواء أكان الأمر الادارى صادراً طبقاً للقانون أم مخالفاً للقوانين واللوائح أم تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها فلا يجوز للمحاكم الأهلية في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغاؤه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة وكل ما لها أن تحكم على الحكومة بالتضمينات في الدعاوى التي يرفعها الأفراد عليها بسبب الاضرار التي تلحقهم من جراء الأوامر الادارية المخالفة للقانون، أما في فرنسا فيجوز لقضاء مجلس الدولة وحده (وله اختصاص واسع في المسائل الادارية يخالف اختصاص المحاكم العادية في مصر) أن يحكم بإبطاله، والسبب في ذلك هو أن مخالفة الأوامر الادارية للقوانين أو اللوائح أو تعدى الادارة فيها حدود السلطة لا يؤثر على كيانها الادارى ولا يفقدها الصفة الادارية بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الادارية متمتعة بالحصانة التي أوجبها لها القانون (٣)

١١٨١ — أما أعمال الاعتداء أو ما يسمونه اغتصاب السلطة *usurpation de pouvoir* فهي الأعمال التي تجريها السلطة الادارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعيدة كل البعد عنها وتعتبر في هذه الحالة أعمالاً شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع ادارى تخلق باطلاً بقوة القانون *de plein droit* ولا وجود لها اطلاقاً ويجوز للمحاكم عدم الأخذ بها أو اعتبارها أو إلغاؤها (٤)

١١٨٢ — وأعمال التعدى أو اغتصاب السلطة تختلف عن الأعمال التي تتجاوز

---

(١) لا فيريير ج ٢ ص ٥٤٨

(٢) كيريه ج ١ ص ٥٤ نبذة ٧٩ وحكم محكمة المنازعات الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٣٧ دالوز ١٨٧٨ ج ٣ ص ٩٧

(٣) لا فيريير ج ١ ص ٤٧٨ وحكم محكمة المنازعات المشار اليه

(٤) لا فيريير ج ٢ ص ٤٩٧ وكيريه ج ١ ص ٥٣ نبذة ٧٧



ففي السلطة الادارية حدود اختصاصها التي رسمها لها القانون في أن الأولى لا تدخل في وظيفة السلطة الادارية إطلاقاً وبأى حال من الأحوال — أما الثانية فتدخل في سلطتها وولايتها أصلاً وإنما تتعدى فيها الحدود التي قررها لها القانون وعلى ذلك فلا يختص القضاء المستعجل في فرنسا أو في مصر في الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأوامر الادارية سواء وقعت صحيحة أو مخالفة للقانون أو تعدت فيها السلطة الادارية حدود القانون — أما أعمال اغتصاب السليمة فيختص القضاء المستعجل بالحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذها لاعتبارها من أعمال التعدي المحض لا من الأعمال الادارية (١)

### مبحث

في هل اعتداء جهة الادارة على الحرية الشخصية عند اجراء عمل ادارى  
يترتب عليه في جميع الاحوال اعتبار هذا العمل من أعمال التعدي  
يجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه

١١٨٣ — يقول البعض بأن الأمر الادارى الذى يمس الحرية الشخصية يفقد الصفة الادارية وينقلب إلى عمل شخصى من أعمال الاعتداء في جميع الأحوال مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت وظيفته الصادر منه الأمر، ويجوز للمحاكم الغاؤه أو إيقاف تنفيذه ونرى خلاف ذلك وأنه يجب التمييز بين الأمر الادارى الذى يمس الحرية الشخصية في سبيل الأمن العام والمحافظة على النظام والسكينة في داخل البلاد وبين الأمر الادارى الذى يمس الحرية في مسألة لا تتطلب إطلاقاً المساس بالحرية أو الذى يحصل من موظف لا تقضى طبيعة وسلطة وظيفته اتخاذ الاجراء المساس بالحرية

ففي الحالة الأولى لا يعتبر الأمر الادارى من أعمال الاعتداء أو أعمال اغتصاب السلطة — أما في الحالتين الأخرين فيعتبر من أعمال الاعتداء ويجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه أو الغاؤه ؛ وعلى ذلك فاذا صدر أمر إدارى من رجال الضبطية

(١) كبريه ج ١ ص ٤٤ نبذة ٧٩ وحكم محكمة المازعات المشار اليه

الادارية بمصادرة مكتوب أو منشور ترى فيه الجهة الادارية ما يمس النظام أو الأمن أو باغلاق مكان جمعية رأت في أعمالها لاعتبارات صحيحة في نظرها اخلا لا بالنظام أو اضراراً بمصلحة الدولة أو بالحجر على شخص لاحظت عليه رغبته في ارتكاب جريمة فلا يجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه أو الغاؤه — أما إذا كان الاغلاق أو المصادرة أو الحجر حصلت لا كوسيلة جدية للمحافظة على الأمن وإنما لتنفيذ مسألة لا تدخل في دائرة الأعمال الادارية فتعتبر في هذه الحالة من أعمال التعدي ويجوز للمحاكم إيقاف تنفيذ الأوامر الصادرة بها

١١٨٤ — والسبب في ذلك هو :-

أولاً — أن وظيفة رجال الضبطية الادارية هي المحافظة على الأمن العام والنظام ومنع ارتكاب الجرائم والعمل على سلامة كيان الدولة والمجتمع من العبث به وهم وحدهم المسؤولون عن كل ذلك (١) ولهم في سبيل القيام بواجباتهم اتخاذ ما يرونه ضرورياً من الاجراءات والوسائل حتى ولو أضرت بحقوق الأفراد وحريتهم لأن القوانين واللوائح لم تنص على وجوب اتخاذ اجراءات معينة في سبيل القيام بواجباتهم وما كان يمكنها تقرير ذلك لتعذره لاختلاف كل حالة عن الأخرى

ثانياً — لأن المصلحة العامة مقدمة على المصالح الخاصة

ثالثاً — لأنه لو فرض أن هناك قوانين تفرض عليهم قيوداً وشروط فيما يتخذونه من اجراءات لحماية الأمن والنظام فان مخالفة هذه القوانين كما قدمنا لا تفقد الأوامر أو الاجراءات الادارية التي تصدر منهم في هذا الشأن الحصانة القانونية الواردة في القوانين بل كل ما تميزه هذه المخالفة هو إعطاء من أضرت بهم الحق في المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر

رابعاً : لأن الأخذ بالرأى المخالف لذلك يترتب عليه غل يد رجال الضبطية الادارية عن القيام بأعمالهم ويمنعهم من اتخاذ الوسائل التي يرونها ضرورية ولازمة لها فيضطرب حبل الأمن والنظام وترتكب الجرائم وتضحى الحالة فوضى لارادع لها

---

(١) يراجع في ذلك الامر العالى الصادر في مصر في ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بشأن توزيع وظائف النظار في الوزارات

١١٨٥ — وقد أخذت محكمة النقض والابرام المصرية بهذا الرأي وقررت بأن لرجال الضبطية الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم أن يتخذوا ما تقضى به الضرورة من الاجراءات والوسائل ولهم أن يقيدوا حرية الأفراد اذا كان لذلك مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال وبأن الامر الادارى الصادر من جهة الادارة في هذه الأحوال لا يعتبر من أعمال الاعتداء وإنما من أعمال السلطة الادارية يجوز للمحاكم الحكم بتعويض من يتضرر منه اذا اتضح لها تجاوز السلطة حدود القانون بغير مبرر يقتضى ذلك كما لها أن تقضى برفض طلب التعويض إذا لاحظت أن المسوغات التى ارتكبت اليها الادارة كافية في نظرها ( أى في نظر المحاكم ) لمحو ركن الخطأ المنسوب للادارة (١)

١١٨٦ — وكذلك سار القضاء المختلط في أحكامه وقرر بأن للسلطة الادارية الحق في اتخاذ ما تراه من الاجراءات التى تعتقد أنها ضرورية للصالح العام وللحفاظة على الأمن والنظام والسكينة في البلاد حتى ولو تعدت فيها على حقوق الأفراد ولا يجوز للمحاكم التداخل في أعمالها في ذلك وكل ما لها أن تقضى بتعويض لمن يتضرر من اتخاذ الاجراءات المذكورة عند مخالفتها للقانون أو تعديها على الحقوق المكتسبة (٢)

١١٨٧ — ولا يغير من طبيعة الأمر الادارى الماس بالحرية في سبيل النظام كونه لم يحدد بمدة معينة إذ التوقيت وعدمه لا دخل له بالشروط الواجب توافرها في الأمر الادارى خصوصاً اذا كانت الضرورة التى رأت السلطة الادارية أنها دعت الى اتخاذه مازالت قائمة (٣)

## الفرع الثانى عشر

### المجوز الادارى

١١٨٨ — يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى الاشكالات التى تعترض

(١) النقض والابرام المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٣٤ المحاماه ١٤ عدد ٩ رقم ١٥٥

(٢) استئناف مختلط فى ١١ ابريل ١٩١٧ المجموعة ٢٩ ص ٣٧٨

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ٢٩ اغسطس ١٩٣٦ الجريدة القضائية ٣٦ السنة ٧ ص ٩

تنفيذ المحجوز الادارية التي توقعها الحكومة بطريقة إدارية على العقارات والمنقولات  
مظير تحصيل أموالها إذا بنيت الاشكالات على بطلان في الاجراءات أو على التخالص  
أو براءة الذمة أو غير ذلك - أما إذا أسست على وجوب أو عدم وجوب دفع  
الضرائب المحجوز من أجلها أو على المنازعة في مقدار ما يجب دفعه منها فلا يدخل في  
وظيفته الحكم فيها (١)

## الفرع الثالث عشر

### اهتمام المحاكم الشرعية

١١٨٩ - يراجع ما ذكرناه بخصوص ذلك عند الكلام على مدى اختصاص  
القضاء المستعجل في البنود ٥٧ - ٦٣ ونزيد عليه ما يأتي

هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في ابطال في تنفيذ حكم  
صدر من المحاكم الشرعية مناف لحكم آخر صادر من جهة أخرى من جهات  
الأموال الشخصية كما هو الحال في الواقعة الآتية

١١٩٠ - وقائع الدعوى تتحصل في أن شخصاً مسيحياً يدين بمذهب الروم  
الارثوذكس تزوج من أخرى مسيحية تدين بمذهب المارونية الكاثوليكية أمام  
بطر كنيسة الروم الارثوذكس وتسجل عقد الزواج في سجلات البطر كنيسة ولأمر ما  
تنازعا وتركت الزوجة منزل الزوجية بعد أن رزقت بولد وبنت ثم رفعت دعوى  
بالنفقة على الزوج أمام المحكمة الشرعية قضى لها فيها بمبلغ معين وبعد ذلك حاول  
الزوج أن يرد زوجته إلى حظيرته ويعيش معها في وئام وسلام فلم يتمكن من  
ذلك بسبب استحكام الخلاف بينهما فذهب إلى المحكمة الشرعية وطلقها بأشهاد  
تحرر بذلك ثم رفع به دعوى أمام المحكمة الشرعية طلب فيها ابطال حكم النفقة  
الصادر ضده لحصول الطلاق قضى فيها بالرفض لأن الخصمين مسيحين والدين

(١) مرنياك ج ٢ ص ٣٩٣ نبذة ٦٠٦ واسكندرية مختلط مستعجل في ٤ مارس ٩٢٦ الجازيت ١٧  
ص ٢٣٣ - ٢٣٩ واستئناف مختلط في ١٥ ابريل ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣١٠ و ١٣ يناير ١٩١٦ المجموعة  
٢٨ ص ١٠٥ و ٢٠ يناير ١٩١٨ الجازيت ٩ عدد ١٤ ص ٢٨



المسيحي يقضى بمنع الزوج من طلاق زوجته بغير رضاها ولأن المعتبر عندهم في كل الأحوال ألا يحصل الطلاق إلا بمعرفة الكنيسة التي يمثلها الرئيس الديني الروحي، فولى الزوج وجهه شطر البطر كخانة التي تزوج بمقتضى لوائحها وعلى ضوء قوانينها ورفع أمامها دعوى بالطلاق قضت فيها البطر كخانة بفسخ عقد الزواج وبالطلاق بادانة الزوجة وقررت لها بنفقة مؤقتة لولديها فلم تعبأ الزوجة بهذا الحكم واستمرت في تنفيذ حكم النفقة الصادر من المحكمة الشرعية فلما رأى الزوج ذلك رفع دعوى أمام المحكمة الشرعية بطلب ابطال حكم النفقة لفسخ عقد الزواج الذى بنى عليه تقدير النفقة بمقتضى الحكم الصادر بالطلاق من البطر كخانة فلم تأخذ المحكمة الشرعية بقوله واعتبرت حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة باطلا لصدوره من جهة غير مختصة وقضت برفض الدعوى وتأكد الحكم استئنافياً، واعتماداً على ذلك استمرت الزوجة في تنفيذ حكم النفقة الصادر من المحكمة الشرعية، فهل يختص القضاء المستعجل في المحاكم الأهلية في الحكم في الاشكال الذى يتقدم به الزوج لايقاف تنفيذ حكم النفقة الشرعى أم لا ؟

١١٩١ — نرى اختصاصه بذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأن القاضى المستعجل لا يتعرض عند الحكم في الاشكال لمبدأ تقرير النفقة ووجوبها من عدمه أو لتأويل أو صحة أو بطلان الحكم الصادر بالنفقة وإنما يفصل فقط فيما إذا كان يجوز للمستشكل ضدها الاستمرار في التنفيذ بالحكم المذكور بالرغم من حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة من عدمه

ثانياً : تختص المحاكم الأهلية بالحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الاستثنائية في مسائل لا تدخل في ولايتها أو وظيفتها المقررة بالنظام العام المعمول به أمام المحاكم أو التى تصدر من المحاكم الشرعية وتعلق باداء مبلغ من المال بشرط عدم المساس بأصل الحق الشرعى الذى تناولته الأحكام المذكورة أو التعرض لتفسير تلك الأحكام

ثالثاً : لأن البحث فيما إذا كان حكم الطلاق الصادر من البطر كخانة يكفي لايقاف تنفيذ حكم النفقة من عدمه لا يؤثر على صحة الحكم الشرعى الخاص بالنفقة أو يؤدى الى التعرض لتفسيره

رابعاً — كون المحكمة الشرعية تعرضت في الحكم الصادر برفض دعوى الإبطال لما يفيد بطلان الطلاق الصادر من البطريركخانه فإن ذلك لا يؤثر على وظيفة المحاكم الأهلية التي لها الولاية الأصلية في الحكم في مثل هذه الدعاوى على ضوء القواعد الثابتة الصحيحة خصوصاً وأن الحكم الشرعي لا يعتبر في هذه الحالة حائزاً لقوة الشيء المقضى به

- (١) لصدوره في مسألة لا يدخل في وظيفة المحاكم الشرعية الفصل فيها لأنها محاكم استثنائية محض لا يمكن لها التعدي على اختصاص محاكم استثنائية أخرى
- (٢) لأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لم يقض صراحة بطلان حكم الطلاق وإنما تعرض له أثناء الفصل في دعوى الإبطال (١)

## الفرع الرابع عشر

القرارات الصادرة من المجالس الحسبية  
وأمام المحاكم المختلطة والقنصلية

١١٩٢ — راجع ما قلناه بخصوص ذلك عند الكلام على مدى اختصاص القضاء المستعجل بنود ٦٤ - ٨٦ من الكتاب

---

(١) راجع في ذلك مصر أملى مستعجل في ١٩ سبتمبر ١٩٢٦ لجريدة القضائية عدد ٢ سنة ٨ ص ١٦

# الباب الخامس

صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد ٢٨ و ٣٨٦

مرافعات اهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى

١١٩٣ — صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد المذكورة والتي يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها عديدة ومختلفة الاسباب والانواع

١١٩٤ — ومن الطبيعى ان المدين المطلوب التنفيذ على أمواله يبحث عن جميع الوسائل والاعتراضات والصعوبات التي يتمكن بها من منع التنفيذ أو إيقافه وأن الدائن يتقدم من جانبه بجميع السبل التي يتمكن بها من تذليل هذه الصعوبات والقضاء عليها ليحصل على حقوقه قبل المدين وبذلك يتقدم كل منهما للقضاء المستعجل لتقدير موقفه وحماية من يراه منهما جديراً بحمايته المؤقتة فإذا رأى ان المدين جديراً بها قضى بإيقاف التنفيذ وإلا فباستمرار التنفيذ وصرف النظر عن الاعتراضات أو الصعوبات التي يقيمها المدين في سبيل التنفيذ (١)

والصعوبات التي يتقدم بها المدين لمنع التنفيذ أو إيقافه إما أن تبنى على أمور شكلية محض كعدم اعلان الحكم المنفذ به أو بطلان التنبيه السابق عليه أو لكون الحكم المنفذ به صدر غيباً وسقط لعدم تنفيذه في مدة ستة شهور من تاريخ صدوره أو لكونه غير واجب التنفيذ أو لكون السند المراد التنفيذ به باطلا لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لعدم استيفاء الشروط اللازمة لصحة العقود الرسمية أو لتزويره عليه، وأما أن تبنى على أسباب موضوعية كأنقضاء الدين المنفذ به لأي سبب من أسباب انقضاء التعهدات كالوفاء أو المقاصة أو سقوط الدين

---

(١) مرنياك ح ٢ ص ٣٩٨ نبذة ٦١٥ وبرتان ج ٢ نبذة ٨٦٦ ومارسونيه وبيزار برو ج ٨ نبذة

أو استبدال الدين بغيره أو لكون الدين المنفذ به متنازعا على ترتيبه في الذمة أو لكونه غير واجب الأداء وقت التنفيذ وغير ذلك من الأسباب الموضوعية التي لا تدخل تحت حصر

١١٩٥ — والمقصود بالتنفيذ كما قدمنا جميع طرق التنفيذ التي يخولها القانون للدائن كالحجز التنفيذي أو حجز ما للدين لدى الغير أو الحجز العقارى في المختلط والفرنسى أو اجراءات نزع الملكية فى الاهلى أو التنفيذ بطريق الاكراه البدنى كما كان الحال فى فرنسا قبل صدور القانون <sup>١</sup> بالغاء هذا النوع من أنواع التنفيذ وكما هو الحال فى مصر بخصوص تنفيذ بعض الأحكام الشرعية والغرامات والمصاريف الجنائية أو التنفيذ العينى. وسنتكلم أولا على الصعوبات التي تعترض حقوق الدائن طالب التنفيذ ثم على الصعوبات التي تعترض السند المنفذ به وبعد ذلك نتكلم على اختصاص القضاء المستعجل فى الحجوز

## القسم الاول

الصعوبات التي تعترض حقوق الدائن طالب التنفيذ

### الفصل الاول

الوفاء أى دفع الدين المنفذ من أجله

١١٩٦ — اذا دفع المدين بأنه تخالص عن الدين المنفذ من أجله بسداده للدائن طالب التنفيذ فللقاضى الامور المستعجلة الحق فى بحث ذلك ومعرفة ما اذا كان السداد حصل عن الدين المنفذ من أجله أم عن دين آخر فى ذمة المدين فاذا وصل الى أنه حصل عن نفس الدين المنفذ من أجله يقضى بأيقاف التنفيذ والا فباستمراره (١)

١١٩٧ — واذا اتضح للقاضى أن المبالغ المسددة احتسبت باتفاق الطرفين فى مصاريف أو ديون أخرى لم تصف بعد يقضى باستمرار التنفيذ

(١) برتان ج ٢ ص ٩٩ نبذة ١٢٤



١١٩٨ - وكذلك يقضى بالاستمرار في التنفيذ اذا اتفق الطرفان على أن التأخير في سداد قسط من الدين أو الفوائد في مواعيده يترتب عليه حلول الدين جميعه بلا تنبيه أو انذار أو بعد اجراء شيء من ذلك (١)

١١٩٩ - ويشترط للحكم بإيقاف التنفيذ للتخالف بالدفع أن تكون الايصالات أو السندات أو الأوراق التي يتقدم بها المدين لاثبات التخالف إما معترفا بها من الدائن طالب التنفيذ أو من القضاء فإذا أنكر الدائن صدورها منه أو طعن فيها بالتزوير بطريقة جدية امتعت عن القاضي المستعجل ولاية الحكم بالإيقاف ولزم الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستشكل وشأنه في اتخاذ ما يراه أمام محكمة الموضوع للحصول على حكم بصحة الأوراق التي تقدم بها (٢)

١٢٠٠ - وليس معنى ذلك أن مجرد أنكار الدائن طالب الحجز للورقة المقدمة لاثبات التخالف يكفي لعدم الأخذ بها والحكم باستمرار التنفيذ حتى ولو كان الانكار غير جدى بل يشترط لذلك أن يكون الانكار جدياً وله ما يعزز من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها والتي للقضاء المستعجل الحق في بحثها وتقديرها - ولا يجوز للقاضي المستعجل في هذه الحالة إحالة الدعوى الى التحقيق أو تعيين خبير للمضاهاة لتعلق كل ذلك بأجراء قطعى يؤثر على الموضوع أو أصل الحق لا يدخل في ولايته الحكم به

١٢٠١ - وقد سار بعض الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا الى أبعد من ذلك وقرروا أنه ليس للقضاء المستعجل الأخذ بسندات التخالف والحكم بإيقاف التنفيذ اذا لم يحضر الدائن طالب التنفيذ ويعترف بصدورها منه (٣) الا أننا نرى خلاف ذلك خصوصاً وأن عدم حضور الدائن أثناء نظر الاشكال بالرغم من اعلانه به يعتبر اقراراً منه بصدور سندات التخالف منه

١٢٠٢ - وقد اختلف في فرنسا فيما إذا كان دفع جزء من الدين يكفي لإيقاف

---

(١) برتان ج ٢ نبذة ١٢٦

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٨ ومصر أهلى مستعجل فى ٢٤ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية

عدد ٣٢ السنة ٦ ص ٩

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٨ وباريس فى ٩ سبتمبر ١٨١٢ الذى أشار اليه ويوش نبذة ١٦١

التففيذ من عدمه فقرر البعض بجواز الحكم بالايقاف وأن للقاضي المستعجل تحديد ميعاد للمدين لدفع الباقي من الدين بحيث إذا لم يدفعه يستمر في التففيذ (١) وقرر آخر خلاف ذلك وأنه لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بتعطيل التففيذ في هذه الحالة لمساس حكمه بحقوق الدائن طالب التففيذ (٢) ونرى الأخذ بهذا الرأي لمطابقته للقانون لأنه يشترط لصحة الوفاء الا يكون ببعض المستحق ( مادة ١٦٨ مدني أهلي و ٢٣١ مختلط و ١٢٤٣ فرنسي وما بعدها )

١٢٠٣ — وإذا كان بين طالب التففيذ والمدين معاملات كثيرة ترتب عليها وجود حسابات مختلفة بينهما وحصل نزاع جدي بخصوص كيفية استئزال المبالغ المدفوعة من الدين وما إذا كانت تستئزل من الدين المطلوب التففيذ من أجله أو من الديون الأخرى مما ينشأ عنه عدم تعيين المبلغ الواجب التففيذ به فيتعين على القاضي المستعجل في هذه الحالة الحكم بإيقاف التففيذ حتى تقضى محكمة الموضوع في موضوع الحسابات بين الطرفين وفي كيفية استئزال المدفوعات والمبالغ الباقية (٣)

١٢٠٤ — أما إذا لم تكن هناك معاملات أخرى بين الطرفين وكانت المبالغ المدفوعة تحت الحساب يسهل خصمها من المبلغ المنفذ به فيجب الاستمرار في التففيذ بالمبلغ الباقي (٤)

١٢٠٥ — ويختص القضاء المستعجل بالحكم بإيقاف التففيذ إذا صدر قانون يقضى بإيقاف اجراءات التففيذ في أحوال خاصة ولمدة معينة كالقانون الذي صدر في فرنسا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٠٦ بإيقاف تففيذ الأحكام والسندات الواجبة التففيذ الصادرة لصالح كل دائن اسرائيلي على تجار ومزارعي مقاطعة السار لمدة سنة (٥)

١٢٠٦ — ويشترط للحكم بإيقاف التففيذ في هذه الحالة عدم حصول أي لبس أو ابهام أو غموض في نصوص القانون المراد تطبيقه

(١) برتان ج ٢ ص ٩٩ نبذة ١٢٦

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٠ وما بعدها

(٣) استئناف مختلط في ٣٠ مارس ١٩٣٢ الجازيت يولي ١٩٣٤ ص ٣٠٠ رقم ٣٣٨ ومهر أهلي

مستعجل في ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٣٢ ص ٩

(٤) استئناف مختلط في ٢٥ يناير ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٢١٣

(٥) برتان ج ٢ ص ١٠٠ نبذة ١٢٨

١٢٠٧ — ويجب أن يكون الوفاء للدائن أى للمتعهد له أو لوكيله أو لمن له الحق فى الشيء المتعهد به ( مادة ١٦٧ مدنى أهلى و ٢٣٠ مختلط و ١٢٣٩ فرنسى ) ، فإذا حصل لشخص آخر غير هؤلاء فلا يبرىء ذمة المدين من التعهد اللهم إلا إذا حصل الوفاء لشخص بيده سند الدين واعتقد المدين وقت الوفاء اليه أنه هو المتعهد له أو أنه هو الذى حل محل المتعهد له فى التعهد وكان هناك محل لهذا الاعتقاد أو إذا استفاد الدائن من الوفاء الحاصل للغير أو إذا أجاز حصوله صراحة أو ضمناً

١٢٠٨ — ويجوز الوفاء للوكيل المعزول من الوكالة إذا جهل المتعهد زوال الوكالة عنه

١٢٠٩ — ويشترط لصحة الوفاء أن يكون الدائن أهلاً للقبول فإذا حصل الوفاء لشخص عديم الأهلية فلا تبرأ ذمة المدين إلا إذا اثبت أن الموفى له لم يلحقه ضرر من الوفاء

١٢١٠ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير كل ذلك لا للفصل فى صحة الوفاء من عدمه وإنما للحكم فى الاجراء المؤقت بالايقاف أو الاستمرار فى التنفيذ

١٢١١ — وإذا توقع حجز تنفيذى لما للمدين لدى الغير تحت يد المدين المراد التنفيذ على أمواله على دين طالب التنفيذ ودفع المحجوز لديه الدين للدائن الحاجز فتبرأ ذمته قبل طالب التنفيذ .

١٢١٢ — وإذا أوقع المدين حجراً تحفظياً تحت يده على الدين المستحق فى ذمته فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ المحجوز على دينه فى المطالبة بهذا الدين والتنفيذ على المدين بالحكم المثبت له طبقاً لنص المادتين ٢١٤ و ٢١٥ مرافعات أهلى و ٤٨٣ مختلط ويكون التنفيذ فى هذه الحالة بايداع المبلغ المحجوز عليه فى خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يقضى بصحة الحجز والدين من محكمة الموضوع - ولا يمكن القول فى هذه الحالة بأن العدالة تقضى بحبس الدين تحت يد الحاجز حتى يحكم من محكمة الموضوع بصحة حصول الحجز الذى توقع صحيحاً مستوفياً لأركانه وأوضاعه الشكلية إذ لا يلجأ إلى العدالة إلا فى حالة غموض القانون أو اغفال النص على حالة معينة أو عند عدم كفاية ما ورد فيه عنها - أما إذا كانت المادة مبينة بصفة صريحة وجلية فيجب الأخذ بها

وتطبيقها وليس للقضاء صرف النظر عنها بحجة تعارضها مع العدالة المطلقة (١)  
١٢١٣ — ولا يجوز للقضاء المستعجل في هذه الحالة أن يوقف تنفيذ حكم  
واجب التنفيذ وفاء لدين لما يحكم به من محكمة الموضوع وعن مقاصة قضائية قد  
تأخذ بها المحكمة الموضوعية أو لا تقرها وكل ما هنالك أنه يجوز للمستشكل أن  
يتفادى التنفيذ بالإيداع (٢)

ولا يؤثر على ذلك الادعاء بعسر طالب التنفيذ لأن العسر أو اليسر لا يغير

---

(١) استئناف محتلط في ٢٧ أبريل ١٩١٦ الجازيت عدد يولييه ١٩١٦ ص ١٣٨ رقم ٤٥؛  
(٢) مصر أهلى مستعجل في ٤ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤ سنة ٨ ص ١٤ وجاء ضمن  
أسبابه ما يأتى :

من حيث أنه يشترط لصحة حجز ما للدين لدى الغير طبقاً لنص المادة ١٢؛ مرافعات أن يحصل  
الحجز أما بسند مثبت لالتزام بدين محقق الوجود وواجب الأداء ومعين المقدار أو بأمر من القاضى  
في حالة عدم وجود السند أو مع وجوده وكان الدين متنازعا على مقداره

ومن حيث أن الثابت من اعلان الحجز المقدم من الحاضر عن المستشكل أنه حصل بموجب  
انذارات وأوراد أموال يقول إنه سدها نيابة عن المستشكل ضده وهذه الأوراد لا تكون سنداً  
ملزماً للمستشكل ضده وكان الواجب في هذه الحالة الحصول على تصريح بالحجز من القاضى وعلى ذلك  
يكون الحجز المذكور وقع باطلاً بطلاناً جوهرياً ولا يؤثر كليه على حق المحجوز عليه في المطالبة بدينه  
ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن حجز ما للدين لدى الغير التحفظ لا يؤثر - ولو كان صحيحاً - على  
حق الشخص المحجوز على دينه في المطالبة بهذا الدين والتنفيذ على المحجوز لديه بالحكم المثبت للدين  
طبقاً لنص المادة ٢١؛ مرافعات أهلى المقابلة للمادة ٨٣؛ مرافعات محتلط ويكون التنفيذ في هذه الحالة بإيداع  
المبلغ المحجوز عليه في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يقضى بصحة الحجز والدين من محكمة الموضوع  
ومن حيث أنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن العدالة تقضى بحبس الدين تحت يد الحاجز حتى  
صدور حكم من محكمة الموضوع بصحة الحجز المستوفى لأركان وأوضاعه الشكلية لأن العدالة لا يلجأ  
إليها إلا في حالة وجود غموض في القانون أو اغفاله النص على حالة معينة أو عدم كفاية ما ورد فيه  
عنها . أما إذا نص فيه على قاعدة معينة بصفة صريحة وجلية فيجب على المحاكم الأخذ بها وتطبيقها ولا  
يجوز للقضاء صرف النظر عنها بحجة مناقبتها للعدالة المطلقة

ومن حيث أنه ليس لهذه المحكمة أن توقف تنفيذ حكم واجب التنفيذ وفاء لدين لما يحكم به من محكمة  
الموضوع وعن مقاصة قضائية قد تأخذ بها المحكمة أو لا تعيرها التفاتاً وكل ما هنالك أنه يجوز للمستشكل  
أن يتفادى حصول التنفيذ على أمواله بالإيداع إذا كان حجزه صحيحاً لا يشوبه البطلان  
ومن حيث أن عسر المستشكل ضده أو يسره لا يغير من آثار الأحكام الواجبة التنفيذ أو يعدل  
من نصوص القانون أو يؤثر على حقه الذى كفله له القانون وأوجب على المستشكل اتخاذ اجراءات  
مختصة ليتمكن من صيانة حقوقه المتنازع عليها قبله



من آثار الأحكام الواجبة التنفيذ أو يعدل من نصوص القوانين أو يؤثر على حق طالب التنفيذ الذى كفله له القانون وأوجب على المدين القيام باجراء مخصوص. يمكن هذا الأخير من صيانة حقوقه قبله وقبل الغير

١٢١٤ — وللدائن فى حالة تضامن المدينين الحق فى مطالبة كل منهم بكامل الدين اللهم الا اذا اسقط حقه فى التضامن عن أحدهم أو عنهم جميعا صراحة أو ضمنا بقبوله من أحد المتعهدين المتضامنين نصيبه فى الدين أو باعطائه ايصالا يذكر فيه انه قبض نصيبه أو اذا استمر على قبض هذا النصيب فى قسط الدين المؤجل أو فوائده لمدة خمس عشرة سنة أو اذا استصدر حكما على المدين بهذا النصيب وحده. دون باقى المدينين (١)

١٢١٥ — وعلى ذلك فالتخالص الحاصل مع أحد المدينين المتضامنين عن الدين المحكوم به بالتضامن يستفيد منه الباقيون ولهم أن يدفعوا بذلك اذا ما اتخذ الدائن ضدهم اجراءات تنفيذية نحو المطالبة بالدين المحكوم به كله أو بعضه لاعتبار ذلك من الدفع العامة التى يستفيد منها الجميع

١٢١٦ — واذا حصل نزاع بين الدائن والمدين المطلوب التنفيذ عليه فيما اذا كان التخالص الحاصل لأحدهم صادرا عن الدين المنفذ به أو عن دين غيره فلقاضى الأمور المستعجلة أن يقدر ذلك ويقضى فى الاشكال بالاستمرار فى التنفيذ اذا ظهر له أنه حاصل عن دين غيره وبالايقاف اذا اتضح له انه حصل عن نفس الدين المطلوب التنفيذ من أجله أو أن عبارة الايصال غامضة لا يمكن معها تعيين الدين

١٢١٧ — وإذا كان الدائن والمدين وطنيين وتنازل الأول عن الدين المحكوم به لآخر وكان الدين غير قابل للتحويل ، ولما أراد الأخير التنفيذ بالحجز على أموال المدين مانع الأخير فى ذلك بحجة بطلان التنازل لصدوره بغير موافقته عن دين غير قابل للتحويل فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة أن يقضى فى صحة التنازل من عدمه وكل ماله هو أن يقضى بأيقاف التنفيذ مع تكليف المدين بأيداع المبلغ المنفذ من أجله فى خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى تفصل محكمة الموضوع فى دعوى البطلان مع تكليف المدين برفعها فى ظرف مدة معينة بحيث

(١) تعليقات دالوز على المواد ١٢١١ و ١٢١٢ مدنى ص ٦٣ وما بعدها نبرة ١ - ١٨ و ٢٣ -

إذا مضى الميعاد المنصوص عنه في الحكم والواجب حصول الايداع ورفع الدعوى فيه يستمر الدائن في التنفيذ على أن يودع المبلغ الناتج من التنفيذ في خزنة المحكمة بالشروط عينها مع تكليف الحازر في هذه الحالة برفع دعوى بصحة التنازل.

١٢١٨ — والسبب في ذلك هو أن الشراح وأحكام المحاكم الأهلية اختلفوا في الشروط اللازمة لصحة حوالة الاحكام في القانون المدني الأهل فقال فريق بعدم ضرورة موافقة المدين المحال عليه بها طبقاً لنص المادة ٣٤٩ مدني الخاصة بحوالة الديون والاكتفاء بإعلان المدين بالحوالة معللاً رأيه إلى أن الحكم الصادر بالمدين ضد المدين يترتب عليه انعدام السبب الذي بنيت عليه المادة المذكورة وهو الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين وعدم الزام الأخير بالتعامل مع آخر لا يرتاح إليه. وذهب آخر إلى ضرورة توافر أركان المادة المذكورة في حوالة الاحكام أيضاً لوجود الأساس الذي بنيت عليه والمصلحة التي توخاها المشرع من النص عليها. ونرى أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة مع تضارب الآراء القانونية المتعلقة بذلك أن يفصل في صحة الحوالة من عدمه لمساس الحكم في ذلك بالموضوع أو أصل الحق ولتأثير كل ذلك على حقوق المحال إليه والمحال عليه والتي يجب تركها لمحكمة الموضوع وحدها (١).

## الفصل الثاني

### المقاصة القانونية

١٢١٩ — إذا بنى المدين الاشكال على حصول مقاصة بين الدين المنفذ به وبين دين له في ذمة طالب التنفيذ فللقاضي الأمور المستعجلة بحث وتقدير ذلك فإذا اتضح له جدية قول المدين يقضى بإيقاف التنفيذ وإلا فبالاستمرار فيه (٢).

١٢٢٠ — والمقاصة القانونية هي التي تقع بين دينين متقابلين بدون علم صاحبيهما بمجرد كون أحدهما دائناً للآخر فأن كان المبلغان متساويين كانت المقاصة تامة

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ١٩ مارس ١٩٣٥ في القضية ٥٨٢ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد

(٢) برتان ج ٢ ص ١٠١ نبذة ١٢٩ ومرنيك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٧

وان كانا غير متساويين حصلت المقاصة في مقدار الاصغر منهما—ويشترط لصحة المقاصة  
أورو : أن يكون محل كل من التعهدين نقداً أو أن يكونا كلاهما مثليين كالخطة  
والقطن فان كانا مختلفين فلا تجوز المقاصة

ثانياً : أن يكون الحقان حاليين أعني أن كل واحد منهما مستحق الاداء فان  
كان أحدهما حالاً والثاني مؤجلاً أو معلقاً على شرط فلا مقاصة انما تجوز في الحق  
المعلق سقوطه على شرط أو في الحق المؤجل بحكم من القاضي

ثالثاً : أن يكونا خاليين من النزاع أى محققا الوجود ومعينا المقدار فاذا كان  
أحدهما ثابتاً والثاني متنازعا على ترتيبه في الذمة أو على مقداره فلا مقاصة

رابعاً : ألا يكون هناك أحوال في أحدها تمنع وقوع المقاصة كما لو كان أحد  
الدينين غير قابل للحجز عليه أو كان أحد الحقين ودیعة عند أحد الطرفين أو إذا  
وقع الحجز على أحد المدينين قبل ترتيب الثاني في الذمة أو كما لو حصل تحويل عن  
الدين المطلوب عمل المقاصة عنه برضاء المدين على التحويل مقدماً كما هو الحال في  
السندات التي تحت الاذن

١٢٢١ — وإذا أثبت المدين أنه دفع مبالغ تزيد أو تتعادل مع المبلغ المنفذ به  
لحساب طالب التنفيذ تحت ضغط اجراءات التنفيذ فيتعين على القاضي المستعجل  
الحكم بإيقاف التنفيذ (١)

١٢٢٢ — إنما يجب الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا لم يتوافر شرط من الشروط  
اللازمة لصحة المقاصة في دين المدين المستشكل كأن يكون دينه قبل طالب التنفيذ  
متنازعا على ترتيبه في الذمة أو غير معين المقدار أو غير واجب الاداء حالاً أو غير  
قابل للحجز عليه — وكذلك يجب الاستمرار في التنفيذ إذا كان تحقيق الدين  
يستلزم تفسير المستندات المقدمة من المدين والتي لم يتفق الطرفان على تبيان معناها (٢)  
١٢٢٣ — وعلى ذلك يتعين الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كان دين المدين

---

(١) دى بليم ج ٢ ص ١٩ باريس في ٢٧ ديسمبر ١٨٢٦ و ١٦ أغسطس ١٨٣٢ و ١٧ نوفمبر ١٨٤٤  
التي أشار اليها

(٢) برتان ج ٢ ص ١٠١ نبذة ١٣١ و دى بليم ج ٢ ص ٢٠ و باريس في ١٧ مايو ١٨٥١ الذي  
أشار اليه

المطلوب عمل المقاصة به عبارة عن تعويضات لم تقدرها بعد محكمة الموضوع وقضى طبقاً لذلك بعدم أحقية المستأجر في طلب المقاصة أمام القضاء المستعجل بين الايجار المتأخر في ذمته وبين مبلغ بصفة تعويض يدعى باستحقاقه في ذمة المؤجر طالب التنفيذ بسبب الأضرار التي لحقت من عدم إجراء الاصلاحات الضرورية في العين المؤجرة أو من وجود عيب في البناء متى كان هذا المبلغ موضوع نزاع أمام محكمة الموضوع لم يفصل فيه بعد<sup>(١)</sup>

١٢٢٤ — وإذا كان دين المدين المطلوب عمل المقاصة به أقل من الدين المنفذ به فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالنسبة للباقي<sup>(٢)</sup>

١٢٢٥ — ولو أن المقاصة القانونية طريقة من طرق انقضاء الديون إلا أنه يشترط لحصولها أن يتمسك بها الحاصل لمصلحته المقاصة من الطرفين باعتبارها حقاً كباقي الحقوق المتعلقة بالأداء التي لا تمس القانون أو النظام العام والتي يجوز لأصحابها التنازل عنها وصرف النظر عن المطالبة بها ودفع كامل الدين دون التمسك بها ثم المطالبة بعد ذلك بالدين على حدة<sup>(٣)</sup>

١٢٢٦ — ولا تجوز المقاصة القانونية إذا كانت صفة المديونية في أحد الدينين مختلفة عن الأخرى كما لو كان أحد الطرفين يداين الآخر بحكم صادر له بصفته وصياً على آخر أو ولياً عليه ومديناً له بصفته الشخصية فلا يجوز للأول الاعتراض على التنفيذ الحاصل من الأخير على أمواله بحجة وجود مقاصة بالحكم الصادر له بصفته وصياً أو ولياً — وتوجد بجوار المقاصة القانونية أخرى قضائية وهي التي يطلبها أحد الطرفين أمام محكمة الموضوع في غير أحوال المقاصة القانونية أو الحتمية ويكون للقاضي حق النظر فيها فيقضى بها أو يرفضها على حسب أحوال الدعوى — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم فيها لمساس حكمه بها بالموضوع أو أصل الحق بل لأنه يعتبر فاصلاً في الحق ذاته فاذا دفع بها المدين المطلوب التنفيذ على أمواله عند التنفيذ عليه فلا يلتفت إليه ويتعين الحكم بالاستمرار في التنفيذ.

(١) دى بليم ج ٢ ص ١٩ وباريس في ٦ ديسمبر ١٨٤٤ الذي أشار إليه

(٢) دى بليم ج ٢ ص ٢٢ وبرتان ج ٢ ص ١٠٢ نبذة ١٣٣

(٣) مصر أملى مستعجل في ١٢ أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٢ سنة ٧ ص ١٣



بالرغم من الدفع بذلك (١) وإذا كان المدينان متضامنين وحصلت مقاصة بالنسبة لأحدهم فيجوز للباقيين التمسك بها بالنسبة لنصيب هذا الأخير عند التنفيذ عليهم بكامل الدين (٢)

## الفصل الثالث

### إبراء المتعهد من الدين

- ١٢٢٧ — الإبراء من التعهد هو إسقاط الدائن جميع حقوقه قبل المدين بلا عوض
- ١٢٢٨ — ويحصل الإبراء عادة بعقد يشترط فيه الشروط اللازمة لصحة العقود ولا يشترط أن يكون الإبراء بعقد رسمي إلا أنه يشترط ألا تزيد قيمة الدين المبرأ منه على الحد الجائز فيه الهبة من مال الواهب بالنسبة لبعض المسيحيين الذين تحظر عليهم شرائعهم التبرع بجميع أموالهم — أما بالنسبة للمسلمين فلا ينفذ الإبراء الحاصل في مرض الموت لغير وارث فيما زاد عن ثلث التركة — وأما الإبراء الحاصل لوارث فلا ينفذ مطلقا إلا إذا أجازته باقي الورثة
- ١٢٢٩ — والإبراء يكون إما صراحة أو ضمنا، والاول يكون بمكتوب يثبت فيه حصول الإبراء سواء حصلت الكتابة في ورقة مستقلة عن سند الدين أو على ظهر السند المذكور والثاني يكون بكل فعل أو عمل يستفاد منه ضمنا حصول الإبراء كتسليم سند المديونية للمتعهدان كان السند عرفيا — أما إذا كان السند رسميا فلا يدل التسليم حتما على حصول الإبراء
- ١٢٣٠ — ويترتب على إبراء المدين سقوط الدين أو الحق عنه قبل الدائن أو من يقوم مقامه ويتبع ذلك إبراء كفيله بقدر ما برىء منه
- ١٢٣١ — وإذا كان المدينون متضامنين وحصل إبراء لأحدهم من كامل الدين استفاد منه الباقون — أما إذا كان الإبراء حاصلا عن نصيبه في الدين فقط فلا يستفيدون منه إلا بقدر هذا النصيب

(١) برتان ج ٢ ص ١٠٢ واستئناف محلاط في ١٧ مايو ١٩٣٥ المجموعة ١٧ ص ٢٨٩

(٢) شرح القانون المدني لفتحي باشا زغلول ص ١٦٤ وما بعدها

١٢٣٢ — وإبراء الكفيل لا يبرئ ذمة المدين لأن التعهد يقوم بلا كفالة ولأن الكفالة حق للمتعهد له لا للمتعهد فله أن يتنازل عنها

١٢٣٣ — وإذا دفع الشخص المراد التنفيذ عليه بإبراء الدائن له من الدين فلقاضى الأمور المستعجلة بحث ذلك وتقدير ما إذا كان دفاعه جدياً من عدمه فإذا أُلنى أن له أساساً من الجدية يقضى بإيقاف التنفيذ

١٢٣٤ — إنما إذا حصل نزاع جدى بين الطرفين بخصوص حصول الإبراء بالطريق الضمنى فلا يجوز للقضاء المستعجل الفصل فيه ويتعين عليه لهذه الحالة الحكم باستمرار التنفيذ على مسئولية الدائن — وكذلك يقضى بالاستمرار فى التنفيذ إذا كانت عبارات السند الذى يتمسك به المستشكل لاثبات الإبراء غامضة يحوطها الشك ويجب تفسيرها من محكمة الموضوع أو كانت العبارات الواردة فى السند لاتفيد الإبراء أو إذا كان الإبراء حاصلًا للكفيل دون المدين أو لأحد المدينين المتضامين عن حصته فى الدين (١)

## الفصل الرابع

### استبدال الدين بغيره

١٢٣٥ — استبدال الدين بغيره هو عقد يقصد منه ابطال التعهد الأول وإحلال تعهد جديد مخالف له بدلاً منه

١٢٣٦ — ويشترط لصحة الاستبدال عدا الشروط اللازمة لصحة العقود توافر ثلاثة شروط

أولاً: وجود تعهد سابق

ثانياً: نية التجديد ولا تؤخذ بالظن ولا بد من التصريح بها تصريحاً كافياً لامن

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٠ نبذة ٦١٧ وباريس فى ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ ودى بليم ج ٢ ص ١٥ وما بعدها ويوش نبذة ١٥

حيث النص بل من حيث ظهور الرغبة فيها من مجموع العقد ظهوراً بيناً

ثالثاً : حصول تغير في التعهد السابق في الموضوع أو في شخص المتعهد أو شخص المتعهد له - وتغير الموضوع يكون بتغير محل التعهد أما مجرد تغير طريقة الدفع أو زيادة التأمينات أو نقصها أو تحرير سند رسمي بدل سند عرفي أو اشتراط فائدة لم تكن مشروطة من قبل أو تأجيل الوفاء أو تقسيطه أو ما شابهه فلا يعتبر تجديدًا للتعهد وعلى ذلك فاذا اتفق الدائن مع المدين على دفع المبلغ المحكوم به عليه على أقساط شهرية ونص في عقد الاتفاق على أن التأخير في سداد قسط أو جزء من قسط يترتب عليه استحقاق كامل الدين فوراً وأحقية الدائن بالتنفيذ بالحكم فيجوز للاخير التمسك بهذا الاتفاق والتنفيذ بكامل الدين عند تقصير المدين في الوفاء، وإذا اعترض الأخير على ذلك فلا يلتفت لاعتراضه ويجب الحكم بالاستمرار في التنفيذ حتى ولو كان المدين حرر على نفسه سندات تحت الاذن بالأقساط الشهرية المتفق على سدادها (١) أما اذا اتضح لقاضي الأمور المستعجلة قيام المدين بكامل تعهده الوارد في عقد الاتفاق يقضى بإيقاف التنفيذ (٢)

١٢٣٧ - وإذا نازع الدائن في صحة الاستبدال الذي يتمسك به المدين فلقاضي الأمور المستعجلة تقدير ذلك فاذا اتضح له أن النزاع جدي ويجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع يقضى بالاستمرار في التنفيذ والمدين وشأنه في طرح النزاع أمام المحكمة المختصة - أما اذا اتضح له عدم جدية النزاع وأنه قصد منه الإضرار بالمدين يقضى بإيقاف التنفيذ (٣)

---

(١) برتاج ج ٢ ص ١٠٢ نبذة ١٣٤ ودي بليم ج ٢ ص ٢٤ وباريس في ٣٠ سبتمبر ١٨٥٢ الذي أشار إليه

(٢) دي بليم ج ٢ ص ٢٤ وباريس في ٧ نوفمبر ١٨٣٠ الذي أشار إليه

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٦١٧ وباريس في ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ رجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٢

## الفصل الخامس

### سقوط الدين المطالب به بمضى المدة

١٢٣٨ — تسقط الديون والتعهدات والالتزامات بعدم المطالبة بها في مدة معينة والقاعدة العامة ان الديون والتعهدات تسقط بمضى خمس عشرة سنة، ويستثنى من ذلك

أولاً: فائض المرتبات المقررة وفائدة الديون ومبالغ المعاشات وأجور الأراضى والمنازل والحكر وما يلحق بها كالأموال الأميرية بالنسبة للمالك والنفقات والمكافآت التى تعطى للمستخدمين العموميين أو الخصوصيين بصفة معاش دورى وكل ما يستحق دفعه سنوياً أو فى دور مدته أقل من سنة كاشتراكات الجرائد والمجلات والديون التجارية أى المتعلقة بالكيميالات والسندات تحت الاذن المعتبرة عملاً تجارياً والسندات التى لحاملها وكل أمر بالدفع أو بالخوالة فتسقط كلها بمضى خمس سنوات

ثانياً: المبالغ المستحقة للأطباء والمحامين والمهندسين مقابل عملهم والمبالغ المستحقة للتجار ثمن مبيعاتهم لأشخاص غير تجار أو لتجار فى غير ما يتعلق بتجارهم بشرط عدم تحرير سندات بها والمبالغ المستحقة للعلين على تلاميذهم والمستحقة للخدم العاديين وللحضرين وكتابة المحاكم عن رسوم الأوراق فكلها تسقط بمضى ثلاثمائة وستين يوماً بشرط ان يحلف المدين يمينا على انه أوفى ما كان بذمته أو يحلف ورثته على انهم لا يعلمون ان المدعى به مستحق — وإذا صدر حكم بالديون التى تسقط بمضى خمس سنين أو بمضى ثلاثمائة وستين يوماً تنقلب المدة المقررة لسقوطها الى خمس عشر سنة — أما إذا كانت الديون المذكورة ثابتة بعقود رسمية كالإيجار المحرر بعقد رسمى فتبقى المدة المقررة لسقوطها

١٢٣٩ — ويجوز لمن له الحق فى التمسك بمضى المدة ان يتركه فى أى وقت شاء بشرط ان يكون ذا أهلية تامة للتصرف



والترك اما ان يكون صراحة أو ضمنا

الاول : يكون بقبول صريح من المدين يفيد ذلك

الثانى : يحصل بصدور أمر أو فعل منه بالرغم من علمه بحقه فى التمسك بمضى  
المدة يستفاد منه تنازله عنه وعدم تمسكه به كما لو طلب المدين من دائته مهلة لدفع  
المبلغ المستحق عليه أو تأجيل التنفيذ به عليه حتى يحصل على مال لدفعه

١٢٤٠ — وبشترط فى الترك الصريح أو الضمنى ان يحصل بعد تمام المدة  
المقررة فى القانون للسقوط لاقبل ذلك

١٢٤١ — وتنقطع المدة المقررة لسقوط الديون والالتزامات أولا بالتقاضى  
فى موضوع الحق المهدد بالسقوط أى برفع دعوى به أمام المحكمة حتى ولو كانت  
المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى بشرط ان يحكم للدعى به

١٢٤٢ : بالتنبية على المدين بالوفاء وتهديده بالتنفيذ على أمواله أو نزع ملكيتها  
وهذا لا يكون الا بناء على سند واجب التنفيذ كعقد رسمى أو حكم

١٢٤٣ — وإذا عارض المدين فى التنفيذ وبني معارضته على مضى المدة المسقطة  
للحقوق والالتزامات فللقاضى الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقديره ومعرفة  
ما إذا كانت المدة المقررة للدين المطلوب التنفيذ به سقطت أم لا وما إذا كان  
هناك تنازل من المدين عن التمسك بحقه فى ذلك - وما إذا كان حصل انقطاع  
للمدة المقررة للسقوط من عدمه لا للحكم فى سقوط الدين أو فى بقاءه وإنما  
للكم فى اجراء التنفيذ بالاستمرار أو الايقاف

١٢٤٤ — ويشترط للحكم بالايقاف ان يكون دفاع المدين فيما يختص بذلك  
على أساس ثابت قويم - أما إذا كان غير جدى أو كانت وقائع الدعوى لاتعززه  
بصفة قاطعة فيتعين الحكم بالاستمرار فى التنفيذ (١)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٦١٧ وباريس فى ١٤ مايو ١٨٨٧ دالوز ٨٨ ج ٢ ص ١٨٧ وابوهيف بك  
طرق التنفيذ والتحفظ ص ١١٨

## الفصل السادس

### وجود حساب Compte à faire

١٢٤٤ — إذا صدر حكم على المدين بالزمامه بتسليم منقولات عينا أو بدفع مبلغ معين وقام نزاع بين الطرفين عند التنفيذ على المنقولات المراد تسليمها أو على المبلغ الواجب دفعه عما نقص منها وقت التسليم وقدم بصفة اشكال لقاضى الأمور المستعجلة فلا يجوز للاخير الحكم فيه بل يتعين عليه ايقاف التنفيذ حتى تفصل محكمة الموضوع فى هذا النزاع (١)

١٢٤٥ — والأصل أن اعتراض المدين على التنفيذ بحجة وجود حساب بينه وبين الدائن لا يكفى وحده لايقاف التنفيذ - اللهم إلا إذا كان الاعتراض جدياً واتضح لقاضى الأمور المستعجلة قيام المدين بدفع مبالغ كثيرة تحت الحساب يتعين تصفيتها أولاً من الجهة المختصة قبل الاستمرار فى التنفيذ فيقضى فى هذه الحالة بالايقاف (٢)

١٢٤٦ — ولا يكفى لايقاف التنفيذ دفع المدين لجزء من الدين تحت الحساب إذا اتضح ان الجزء المدفوع أقل بكثير من المبلغ المنفذ به

## الفصل السابع

### وجود نزاع فى ترتيب الدين فى الذمة او فى مقداره

١٢٤٧ — إذا بنى المدين اعتراضه على التنفيذ على ان الدين المنفذ به غير محقق

---

(١) برتان ج ٢ ص ١٠٣ نبذة ١٣٥ ودى بليم ج ٢ ص ٢٣ وباريس فى ٢٢ نوفمبر ١٨٢٧ الذى أشار اليه

(٢) برتان ج ٢ نبذة ١٣٦ ودى بليم ج ٢ ص ٢٩ واستئناف مختلط فى ٣٠ مارس ١٩٣٢ المجازيت عدد ٢٨٥ ص ٣٠٠ رقم ٣٣٨ ومرنيك ج ٢ ص ٤٠١ نبذة ٦٢١ وبورج فى ٢ يولييه ١٨٢٥ الذى أشار اليه ويوش نبذة ١٦٤ ومصر أهلى مستعجل فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية ٢٤ سنة ٦ ص ٩

الوجود أو غير معلوم المقدار واتضح لقاضى الامور المستعجلة جدية قوله فبتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ (١)

١٢٤٨ — ويعتبر الدين غير محقق الوجود إذا كان معلقاً على شرط توقيفى أو كان ديناً احتمالياً ولما يقع ما يجعله محققاً كما هو الحال فى الأحكام التى تصدر بالزام شخص بتقديم حساب أو الأحكام التى لم تنطق بها المحكمة

١٢٤٩ — ويعتبر الدين غير معين المقدار إذا لم يكن قدره متعيناً بالذات فى الحكم أو فى السند المنفذ به — مثال ذلك — الحكم الذى يقضى على شخص بتعويضات تقدر بمعرفة خبير أو العقد الرسمى الذى يحتوى على فتح اعتماد أو حساب جار لم تعرف نتيجته بعد

١٢٥٠ — وقضى طبقاً لذلك بأنه يجوز لقاضى الامور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ إذا كان السند المنفذ به يحتوى على حساب جار أو على فتح اعتماد لم تعرف نتيجته بعد حتى ولو كان بعض الدين مقدراً لأن للدين الحق فى عرض دينه جميعه على الدائن ليتمكن من إيقاف التنفيذ (٢)

## الفصل الثامن

### عدم تقدير المصاريف المطلوب التنفيذ بها فى الحكم

١٢٥١ — يشترط لامكان تنفيذ المصاريف طبقاً لنص المادة ١١٦ مرافعات أهلى و ١٢١ مختلط ترافر احدى حالتين الأولى : أن تقدر قيمتها فى منطوق الحكم

الثانية : أن يتصدر بها أمر تقدير من رئيس المحكمة أو من ينوب عنه فى

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٢٤ سنة ٦ ص ٩  
(٢) استئناف مختلط فى ١٧ نوفمبر ١٩١٢ الجازيت ديسمبر ١٩١٢ ص ٢١ رقم ١٨ و ٢٢ مايو ١٩١٢ الجازيت اغسطس ١٩١٢ ص ١٧٨ و ٢٣ مايو ١٩١٣ الجازيت مارس ١٩١٣ ص ٨٤ رقم ١٤٢ و ٢٣ يناير ١٩١٣ الجازيت مارس ١٩١٣ ص ٨٤ رقم ١٤٢ ومرنيك ج ٢ ص ٤٠١ والنقض الفرنسى فى ٢٧ ديسمبر ١٨١٠ الذى أشار اليه

القضايا الكلية أو من القاضى الجزئى فى الدعاوى الجزئية ويسلم الأمر لطالب التنفيذ  
لأجراء التنفيذ بموجبه

١٢٥٢ — ولا يغنى التأشير الحاصل من قلم الكتاب على هامش الحكم بالرسم  
المأخوذ على الدعوى عن استصدار أمر تقدير بالمصاريف اذا لم تكن مقدرة فى  
منطوق الحكم

أولاً: لأن التأشير المذكور لا يمكن اعتباره كأمر تقدير نافذ المفعول بالمعنى  
الوارد فى المادتين سالفتي الذكر والذي لا يصدر الا من القاضى المعين للأمر الوقتية  
ثانياً: لأن الغرض من تأشير قلم الكتاب هو تمكين الجهة الرئيسية له من  
مراجعة قيمة الرسوم المأخوذة على الدعوى ومعرفة ما اذا كان قلم الكتاب أخطأ  
فى تقديرها أو فى تحصيلها من عدمه لا لحصول التنفيذ به

ثالثاً: عدم وجود أى نص ينافى ذلك فى لائحة الرسوم بل على العكس فإن  
المادة ٤٦ منها أوجبت على نفس قلم الكتاب استصدار قائمة بالرسوم المستحقة  
للخزانة من القاضى المختص عند الرغبة فى التنفيذ بها

١٢٥٣ — فاذا مانع المدين فى التنفيذ بحجة عدم تقدير الرسوم فى منطوق الحكم  
أو عدم استصدار أمر بها من القاضى واتضح لقاضى الأمور المستعجلة جدية ذلك  
فيتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ والدائن وشأنه فى التنفيذ من جديد بعد الحصول  
على أمر من القاضى طبقاً للقانون (١)

١٢٥٤ — ولا يؤثر على ذلك كون العادة جرت على عدم استصدار أوامر  
بالتقدير عند عدم تقدير المصاريف فى منطوق الحكم والاكتفاء بالتنفيذ بالمصاريف  
طبقاً للتأشير الحاصل من قلم الكتاب على هامش الحكم لأن العادة لا تكفى لإلغاء  
نصوص القانون الواجب على الجميع احترامها والعمل بها

---

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ٥٠ نذره ٧٥ وبنى سويف فى ٢٢ مارس ١٨٩٢ حقوق  
٩٢ - ٩٣ ص وعابدين الجزئية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٠٢ محكم ١٣ ص ٢٨٥٨ ومصر أهلى مستعجل فى ١٦  
أكتوبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥٠ سنة ٦ نمرة سلسلة ٢٥٨ ص ٦



## الفصل التاسع

### وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ

١٢٥٥ — يجوز لقاضي الأمور المستعجلة بحسب رأى الراجع الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أثبت المدين المطلوب التنفيذ عليه وجود ضمانات تحت يد الدائن طالب التنفيذ تكفي لصيانة الحقوق المنفذ بها لعدم حصول أى ضرر للاخير من ذلك (١)

## الفصل العاشر

### عرض المتعهد به على المتعهد له عرضاً حقيقياً

١٢٥٦ — إذا امتنع الدائن عن قبول حقه في الدين فيجوز للأخير عرضه عليه عرضاً حقيقياً يختلف بحسب طبيعة الشيء المتعهد به فإذا كان المتعهد به عقاراً تبرأ ذمة المدين المتعهد بتعيين أمين حارس للعقار بحكم في خصومة يقيمها على الدائن المتعهد له وإن كان المتعهد به غير عقار فتبرأ ذمته بأعداد المتعهد به في محل الوفاء وإنذار المتعهد له بالاستلام وإذا كان المتعهد به فعل أو أمر فتبرأ الذمة أيضاً بإنذار يعلن للمتعهد له ينص فيه على اتمام المتعهد العمل الذي تعهد به وإذا كان المتعهد بالامتناع عن أمر فالوفاء يكون بالسكوت التام — أما إذا كان المتعهد به مالا أو منقولاً وهو ما يعنينا الآن فتبرأ ذمة المدين بعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن بالشروط الآتية:

أولاً: أن يكون العرض على يد محضر

ثانياً: أن يحرر المحضر محضراً يبين فيه الشيء المعروض وعدد النقود وقبول الدائن أو امتناعه وتوقيعه على المحضر أو امتناعه أو عجزه

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠١ نبذة ٦٢٢ وباريس في ٢٩ يناير ١٨٣٦ الذي أشار إليه

ثالثاً : أن تترك للمتعهد له صورة من المحضر

رابعاً : أن يحصل ايداع الشيء المعروض ان كان نقوداً في خزانة المحكمة ان امتنع الدائن عن قبوله

خامساً — أن يرفع المدين بعد ذلك دعوى بصحة العرض والايذاع

١٢٥٧ — ويجوز للمدين عند حصول التنفيذ عليه — أو قبل ذلك — أن يعرض على الدائن عرضاً حقيقياً الشيء أو المبلغ المراد التنفيذ من أجله ولا يخلو الحال وقتئذ من أحد أمرين

الأول — أن يقبله الدائن ويتخالص مع المدين

الثاني — أن يرفض قبوله ويتشبهت بحصول التنفيذ في الحالة الأولى الأمر واضح — أما في الحالة الثانية فيحق للدائن الاعتراض على التنفيذ بحصول العرض بأشكال يتقدم به لقاضي الأمور المستعجلة يفصل فيه القاضي المذكور كباقي الاشكالات بالقبول أو الرفض طبقاً لما يتضح له من ظروف الدعوى ووقائعها وجدية العرض من عدمه (١)

١٢٥٨ — ويلاحظ أنه ليس لقاضي الأمور المستعجلة عند نظر اشكالات التنفيذ أن يقضي في صحة العرض من عدمه لخروج ذلك عن ولايته — وإنما تنحصر مأموريته في البحث فيما اذا كان العرض جدياً أو غير جدي . فاذا ألقى من ظروف الدعوى وقرائن أحوالها والمستندات المقدمة منها أنه جدي يقضي بإيقاف التنفيذ والا فباستمراره ويتعين عليه عند الحكم بالإيقاف أن يكلف المدين برفع دعوى بصحة العرض أمام محكمة الموضوع المختصة في ظرف مدة يحددها له ان لم يكن رفعها من قبل وهذا الرأي هو المأخوذ به علماً وقضاء في فرنسا (٢) ومصر (٣)\*

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠١ نبذة ٦٢٣ وبرتان ج ٢ ص ١٩٤ نبذة ١٣٨

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠١؛ نبذة ٦٢٣ ودي بليم ج ٢ ص ٢٥ ويوش نبذة ١٦٣ وبرتان ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٣٨ وبازو نبذة ٣٣٤ وجارسونيه وسيزار برو ج ٨ نبذة ٢٨٩٢ ص ٣٠٥ وكيرييه ج ١ ص ٨٩ نبذة ١٣٣ والنقض الفرنسي في ٣ يولييه ١٨٨٩ باندكت ٩٠ ج ١ ص ١١١١ وباريس في ٣٦ مارس ١٨٢٥ و ١٠ أغسطس ١٨٢٦ و ١٩ مارس ١٨٢٩ و ٤ فبراير ١٨٣٠ و ١٤ مايو ١٩٣٠ و ٣٠ يونيو ١٨٣٤ التي أشار إليها دي بليم في كتابه ج ٢ ص ٢٧ وعكس ذلك باريس في ١٥ سبتمبر ١٨١٩ و ١٢٠

١٢٥٩ — وإذا كان الشيء المتعهد به منقولات قضى بالزام المدين بتسليمها للدائن فلقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى الاشكالات المتعلقة بها أن يبحث فيما اذا كانت الأشياء المعروضة تتشابه فى الظاهر فى الوصف والعدد والنوع والصنف مع المنقولات المقضى بتسليمها أم لا اذ ليس له أن يتحقق من كل ذلك لدخوله فى الفصل فى صحة العرض فاذا ألقى أنها تتشابه وأن العرض جدى يقضى بإيقاف التنفيذ والا فباستمراره

١٢٦٠ — ويتعين على القضاء المستعجل عند الحكم بإيقاف التنفيذ لحصول العرض أن يتخذ فى ذلك منتهى الحيلة والى يقضى بالإيقاف الا اذا اتضح له جدية العرض حقيقة لاحكاماً أو ظاهراً فاذا ظهر له أن العرض ظاهره البعد وحقيقته غير ذلك وأنه قصد منه تعميل التنفيذ فيقضى بالاستمرار فى التنفيذ بالرغم من حصوله (١)

١٢٦١ — وعلى ذلك فلا يقضى بإيقاف التنفيذ إذا حصل العرض متأخراً عن مبالغ لا تكفى بالمطلوب التنفيذ به أو إذا أودع المدين مبلغاً من المال على ذمة طالب التنفيذ بشروط مخصوصة وكان الغرض من الايداع عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من الحصول على دينه بل يتعين عليه الحكم بالاستمرار فى التنفيذ بالرغم من ذلك (٢)

١٢٦٢ — ولا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى حالة الايداع الحاصل بشروط أن يحكم بأحقية الدائن لصرف المبالغ المودع بالرغم من شروط الايداع لمساس حكمه بذلك بالموضوع أو أصل الحق الخارج عن ولايته الفصل فيه (٣)

١٢٦٣ — وكذلك يقضى بالاستمرار فى التنفيذ إذا كانت شروط العرض

---

\* يولى ١٨٣٢ و١٢٣ أكتوبر ١٨٣٣ التى أشار إليها دبلن فى كتابه ص ٢٨ وقضت بأنه لا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ الا اذا قضى قبل ذلك من محكمة الموضوع بكفاية الأشياء الاشياء المعروضة وهذا رأى مرجوح وغير معمول به ويتنافى مع سلطة القاضى المستعجل عند الفصل فى اشكالات التنفيذ

\* (٣) مصر أهلى مستعجل فى ٣١ أكتوبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ١٤ سنة ٧ ص ٨

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٢ وباريس فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ سبرى ٨٦ ج ١ ص ٢٠٤

(٢) استئناف مختلط فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٣٠

(٣) استئناف مختلط فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ نفس المرجع

تعارض مع منطوق الحكم أو مع موضوع السند المنفذ به (١)

١٢٦٤ — والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ اعتماداً على عدم كفاية المبلغ المعروض لا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في الحكم بالإيقاف في التنفيذ إذا أضاف المدين مبلغاً آخر على المبلغ المعروض على أن تلزمه بالمصاريف حتى تاريخ تمام العرض (٢)

١٢٦٥ — ويرى بعض الشراح في فرنسا أن لقاضي الأمور المستعجلة الحق في حالة عدم كفاية العرض في إلزام الدائن باستلام المبلغ المعروض من تحت الحساب وإيقاف التنفيذ مع حفظ حقوق الطرفين لمحكمة الموضوع (٣) إلا أن هذا الرأي مرجوح وغير معمول به لتعارضه مع ولاية القضاء المستعجل التي تحتم عليه عدم الفصل أو المساس بالموضوع عند الفصل في الاجراءات الوقتية التحفظية أو صعوبات التنفيذ (٤)

١٢٦٦ — ويشترط للحكم بإيقاف التنفيذ أن يحصل عرض من المدين للدائن أولاً فإذا لم يحصل عرض واكتفى المدين بإيداع المبلغ في خزانة المحكمة بدون علم الدائن بشروط مخصوصة أو بغير شروط فلا يكفي ذلك للحكم بإيقاف التنفيذ (٥)

١٢٦٧ — وإذا كان سبب عدم قيام المدين بالوفاء هو توقيع حجوز تحت يده على المبلغ المطلوب منه فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ مع تكليف المدين بإيداع المبلغ الذي في ذمته في خزانة المحكمة على ذمة طالب التنفيذ والدائنين الحاجزين في مدة معينة والا فيستمر في التنفيذ على أن يحصل إيداع المبلغ الناتج من التنفيذ بالخزانة بالشروط عينها (٦)

١٢٦٨ — ولا يؤثر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في

---

(١) برتان ج ٢ ص ٤٦٥ نبذة ٩٦٨

(٢) برتان ج ٢ ص ٤٦٥ نبذة ٩٧٠ ودي بليم ج ٢ ص ٣١ وباريس في ١٤ مايو ١٨٤٢ و ٢٣ يونيو ١٨٢٥ التي أشار إليها

(٣) دي بليم ج ٢ ص ٣١

(٤) برتان ج ٢ ص ٤٦٥ نبذة ٩٧١

(٥) برتان ج ٢ ص ٤٦٤ نبذة ٩٧٢ ودي بليم ج ٢ ص ٢٦

(٦) برتان ج ٢ ص ٤٦٤ نبذة ٩٧٣



اشكال التنفيذ المبني على حصول العرض رفع دعوى من المدين بصحة العرض. قبل ذلك أمام محكمة الموضوع لاختلاف موضوع الدعويين واختلاف الأحكام التي تصدر فيهما إذ لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة بأي حال من الأحوال أن يقضي في موضوع العرض بالصحة أو البطلان وكل ماله الفصل فيه هو ما إذا كان الاستمرار في التنفيذ واجبا أم الإيقاف، وكذلك لا تختص محكمة الموضوع في الحكم بطريق مباشر في طلب الاستمرار في التنفيذ أو الإيقاف وإنما تقضي فقط في موضوع الحق وما إذا كان موجوداً من عدمه فإذا ألفت وجوده قضت بصحة العرض والإيداع وإذا اتضح لها عكس ذلك قضت برفض الدعوى (١) ١٢٦٩ — وإذا دفع المدين بملزومته بجزء من المبلغ المطالب به فقط طبقاً لشروط محضر الصلح (الكونكرداتو) المعمول مع الدائنين وعرض هذا الجزء على الدائن حالاً طبقاً لشروط الصلح فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضي بإيقاف التنفيذ مع إيداع المبلغ المعروض في الخزنة إذا لم يقبل الدائن استلامه مع بقاء الحالة كما هي عليه لمحكمة الموضوع (٢)

## الفصل الحادي عشر

### الغاء العقود

١٢٧٠ — الغاء العقود يكون إما لتحقيق الشرط الذي علق عليه الغاء أو لعدم قيام أحد المتعاقدين بتعبده أو لتعذر الوفاء أو لكون العقد حصل إضراراً بالدائنين

### الفرع الأول

في الغاء العقد لتعذر الشرط

١٢٧١ — يجوز أن يتفق العاقدان على قيام العقد معلقاً على شرط أو مضافاً

(١) برتان ج ٢ ص ٤٦٦ نبذة ٩٧٦

(٢) برتان ج ٢ ص ٤٦٧ نبذة ٩٦٨

إلى أجل بمعنى أنه إذا تحقق الشرط أو حل الأجل يلغى العقد ويعتبر كأن لم يكن.

١٢٧٢ — ولقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ بحث كل ذلك ومعرفة ما إذا كان الشرط الذي علق عليه فسخ العقد تحقق أم لا وما إذا كان الأجل حل أم لا لا للحكم في إلغاء العقد وفسخه وإنما للحكم في إجراء التنفيذ بالإيقاف أو الاستمرار طبقاً لما يظهر له وإذا ظهر له وجود نزاع جدى حول ذلك يستلزم الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع وكان طالب التنفيذ هو المتمسك بإلغاء العقد فعليه في هذه الحالة الحكم بالإيقاف حتى يفصل في النزاع من المحكمة المختصة

## الفرع الثاني

في إلغاء العقد لعدم قيام أحد المتعاقدين بتنفيذ

١٢٧٣ — يترتب على عدم قيام أحد التعاقدین بالتزاماته في العقود المتبادلة أو عقود المقابلة أحقية الطرف الآخر في طلب فسخ العقد - والسبب في ذلك أن هذه العقود شرطية بطبيعتها وإن الشرط الذي تضمنته شرط فاسخ يعطى كل طرف حق طلب فسخ العقد إذا لم يقيم الطرف الآخر بما التزم به

والشرط الفاسخ إما أن يكون صريحاً أى يتفق عليه التعاقدان صراحة في العقد وبأنه في حالة عدم قيام أحد الطرفين بالتزاماته يفسخ التعاقد من تلقاء نفسه وبقوة القانون بدون ضرورة لاستصدار حكم قضائي وإما أن يكون ضمناً وهو الذي يحصل بمجرد تقصير أحد الطرفين في القيام بالتزاماته وبغير اتفاق صريح على ذلك

١٢٧٤ — فإذا اتفق على الشرط الفاسخ صراحة في العقد فيحق لقاضي الأمور المستعجلة اعتباره والحكم بتنفيذه بمجرد قيام المخالفة التي علق عليها الفسخ وعدم وجود أى نزاع جدى في حصولها - أما إذا لم يتفق على الشرط صراحة في العقد فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بما يفيد اعتبار العقد منسوخاً بمجرد تقصير أحد الطرفين في القيام بالتزاماته لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه

فمثلا إذا استأجر شخص من آخر أطيانا بعقد رسمي لم ينص فيه على الشرط الصريح الفاسخ لمجرد الاخلال بوفاء الايجار وتأخر المستأجر في سداد الايجار وأراد المؤجر اعتبار العقد مفسوخاً ونفذ العقد بطرد المستأجر من الاطيان المؤجرة وحصل إشكال من المستأجر بخصوص ذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة اعتبار العقد مفسوخاً لتأخير المستأجر في دفع الايجار والحكم بالاستمرار في التنفيذ مهما كانت قيمة الايجار التي تأخر في دفعها المستأجر بل يتعين عليه الحكم بايقاف التنفيذ حتى تقضى محكمة الموضوع بالفسخ - أما إذا كان العقد متفقاً فيه على الشرط الصريح الفاسخ فيحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالاستمرار في التنفيذ والاخلاء بمجرد ثبوت التأخير في الايجار أمامه (١)

### الفرع الثالث

في الغاء العقد لتعذر الوفاء او لكونه العقد حصل اضراراً بالرائين  
١٢٧٥ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ بالحكم في إجراءات المؤقت بما يفيد إلغاء العقد لتعذر الوفاء أو لكونه حصل اضراراً بالرائين لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق

### الفرع الرابع

في المهلة او الاجل Delais

١٢٧٦ - إذا بني الاشكال على كون الدين أو المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله مؤجلاً ولم يحل أجله فيحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بايقاف التنفيذ اذا اتضح له صحة ذلك (٢)

١٢٧٧ - إنما لا يجوز له الحكم بالايقاف إذا اتفق على الأجل بشروط مخصوصة لم يقم المستشكل بوفائها (٣)

(١) كبريه ج ١ ص ٨١ نبذة ١٢٣ وباريس في ١٣ يناير ١٨٨٦ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ٢٣٣

(٢) برتان ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٣٩

(٣) برتان ج ٢ ص ١٠٤ نبذة ١٣٩ وما بعدها

١٢٧٨ — وإذا علق تنفيذ الحكم المراد التنفيذ به على شروط مخصصة فيدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في إشكال التنفيذ المتعلق به البحث فيما إذا كانت هذه الشروط قائمة أم لا لا للفصل في صحتها من عدمه وإنما للحكم في إجراء التنفيذ بالايقاف أو الاستمرار (١)

١٢٧٩ — ويحل الدين المؤجل إذا أفلس المدين أو أتى أمراً يوجب ضعف التأمينات الخاصة التي أعطاها للدائن كما لو أعدم الرهن الذي وضعه تأميناً للدين، وقد اختلف فيما إذا كان الاعسار المدني أى إعسار الشخص غير التاجر يترتب عليه حلول الدين أسوة بافلاس التاجر من عدمه

فقال بعض المحاكم بأنه يترتب عليه ذلك (٢) وقال آخر بعكس ذلك (٣) أخذا بظاهر نصوص المواد ١٠٢ مدني أهلى - و ١٥٦ مختلط - و ١١٨٨ فرنسي والرأى الأول هو الراجح والمعمول به

١٢٨٠ — وتأخير المدين في تقديم التأمينات المتفق عليها كالرهن بنوعيه والكفالة يترتب عليه حلول الدين أسوة بأضعاف التأمينات المقدمة بالفعل مع وجود اختلاف في الحالتين إذ أنه في حالة اضعاف التأمينات لا يجوز للمدين استبدالها بغيرها أو اتمام ما نقص منها لتفادى أثر الحلول الذى رتبته القانون على عمله — أما في الحالة الثانية فيمكنه دفع ذلك بتقديم التأمينات التي تأخر فيها في أثناء فترة التأجيل (٤)

١٢٨١ — وحلول الدين لضعف التأمينات الخاصة أو لعدم تقديمها في الميعاد المتفق عليه يحصل بقوة القانون ويترتب عليه اعتبار التعهد بسيطاً ونافذاً بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار

---

(١) برتان ج ٢ ص ١٠٥ وعكس ذلك باريس في ٨ مارس ١٨٣٠ الذى أشار اليه العلامة دى بليم في كتابه ج ٢ ص ٢٤ وقضى باختصاص محكمة الموضوع وحدها في بحث قيام هذه الشروط من عدمه  
(٢) شين الكوم كلى في ٢٢ ابريل ١٩٣١ محاماه ١١ ج ٣ ص ١٠٧٥  
(٣) مصر أهلى كلى في ١٤ مايو ١٩٣١ محاماه ١٢ ج ٢ ص ٣٤١  
(٤) تعليقات دالوز على المادة ١١٨٢ مدني فرنسي نبذة ١١٢ وما بعدها واستئناف مختلط في ٣٠ نوفمبر ١٩١١ المجموعة ٢٤ ص ٢٨



١٢٨٢ — وهذه القاعدة مستمدة - ١ - من نصوص القانون التي تقضى بحلول الدين لمجرد ضعف التأمينات بفعل المدين - ٢ - من طبيعة الالتزام الذي رتب عليه المشرع حصول الحلول عند عدم الوفاء وأنه التزام سلبي محض تقع المخالفة عنه بمجرد حصولها دون حاجة إلى تكليف بالوفاء (١)

١٢٨٣ — وقد اختلف العلم والقضاء في فرنسا على ضرورة الحصول على حكم من القضاء بحلول الدين الثابت بسند رسمي قبل التنفيذ به جميعه، فقرر البعض بضرورة ذلك الا أن الرأي الراجح والمعمول به خلاف ذلك وبأنه يمكن للدائن التنفيذ بكامل دينه على مسؤوليته ومخاطرته بدون استصدار حكم بذلك مع حق المدين في المعارضة في التنفيذ باشكال يعرض على قاضي الأمور المستعجلة ثم عرض الأمر بعد ذلك على محكمة الموضوع بعد صدور حكم بايقاف التنفيذ (٢)

١٢٨٤ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في اشكالات التنفيذ في البحث في حلول الدين بسبب اضعاف التأمينات الخاصة التي اعطاها أو تعهد بها المدين أو بسبب اعساره لا للحكم بحلول الدين أو استمرار بقائه مؤجلا وانما للفصل في الاشكالات المذكورة بايقاف التنفيذ أو استمراره (٣)

## مبحث

### اجراء التنفيذ في مواجهة شخص عديم الاهلية

١٢٨٥ — لا يصح اجراء التنفيذ في مواجهة شخص عديم الاهلية وعلى ذلك فالتنفيذ الحاصل في مواجهة شخص قاصر أو محجور عليه غير قانوني ويجب على قاضي الأمور المستعجلة الحكم بايقافه إذا استشكل فيه بمعرفة الوصي أو الولى أو القيم حتى يتخذ الدائن الاجراءات الصحيحة في مواجهة الآخرين (٤)

(١) تعليقات دالوز على المادة ١١٨٢ مدني فرنسي نبذة ١١٢ وما بعدها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١١٨٢ نبذة ١٢٣

(٣) مصر أملي مستعجل في ١٣ يناير ١٩٣٦ الحاماه عدد ٤ سنة ١٦ ص ٤٢٣ رقم ١٨٥

(٤) استئناف محتلط في ٣ نوفمبر ١٩١٠ المجازيت السنة الاولى ص ٧

## القسم الثاني

### الصعوبات التي تتعلق بسند طالب التنفيذ

١٢٨٦ — قد يعترض المدين وقت التنفيذ على صحة السند المنفذ به أو يدعى ببطالان أو عدم مراعاة الاجراءات القانونية التي يستلزم القانون عملها قبل الشروع في التنفيذ كالاعلان والتنبيه، فكل هذه الاعتراضات والادعاءات تكون صعوبات في التنفيذ يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها

١٢٨٧ — والاعتراض على صحة السند يكون إما لكونه سقط واعتبر كأن لم يكن لعدم تنفيذه في بحر مدة معينة كما هو الحال في الأحكام الغيابية أو لكونه لا يصح التنفيذ به إلا بعد فوات مدة معينة كما هو الحال في الأحكام الابتدائية الأهلية غير المشمولة بالنفاذ أو لكونه لا يصح التنفيذ به قبل النصل في الاستئناف الحاصل عنه كما هو الحال في الأحكام الابتدائية المختلطة غير المشمولة بالنفاذ أو لكونه باطلا لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لاحتوائه على التزام لسبب غير مشروع أو غير ذلك من الاعتراضات التي تمس كيان السند المطلوب التنفيذ به

سنتكلم الآن تفصيلا على الاعتراضات التي تمس صحة السند المنفذ به ثم عن الاعتراضات الخاصة باجراءات التنفيذ

### الاعتراضات التي تمس السند المنفذ به

## الفصل الاول

### بطالان الاحكام الغيابية لعدم تنفيذها

### في ظرف ستة شهور من تاريخ صدورها

١٢٨٨ — للمحكوم عليه غايبا ان يمانع في تنفيذ الحكم الغيابي على أمواله لسقوطه لعدم تنفيذه في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره ويعرض الاشكال

الخاص بذلك على قاضي الأمور المستعجلة باعتباره من موانع التنفيذ القانونية. وتنحصر مأمورية القاضي المذكور في بحث نقطتين

الأولى : ما إذا كان الحكم الغيابي المراد التنفيذ به بقى بدون تنفيذ لمدة أكثر من ستة شهور

الثانية : ما إذا كان المستشكل لم يصدر منه صراحة أو ضمناً ما يفيد موافقته على الحكم الغيابي أو ما يفيد تنازله عن حقه في التمسك بالسقوط. فإذا وصل من بحثه الى توافر هاتين النقطتين واللتين يدخل في ولايته الحق في تقديرهما من ظروف الدعوى المطروحة أمامه وقرائن أحوالها يقضى بإيقاف التنفيذ والا بالاستمرار فيه، ولئن يتضرر من الطرفين من حكمه ان ي طرح النزاع بعد ذلك أمام محكمة الموضوع لتقضى فيه طبقاً لما تراه (١)

١٢٨٩ — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في الاشكال في الحكم بإعلان الحكم الغيابي لمساس حكمه بذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه (٢)

١٢٩٠ -- وسقوط الأحكام لعدم تنفيذها في مدة ستة شهور لا يكون إلا للأحكام الغيابية التي لم تزل لاصقة بها صفة الغياب وهي التي يصح المعارضة فيها. أما إذا زال عن الحكم صفة الغياب بأن أصبح حضورياً لفوات ميعاد المعارضة فإنه لا يسقط إلا بمضي المدة الطويلة (٣)

١٢٩١ -- وتقبل المعارضة في الأحكام الغيابية إلى الوقت الذي يعلم فيه الغائب بتنفيذها ويعتبره القانون كذلك بمرور أربع وعشرين ساعة على وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي فإذا مضى هذا الميعاد دون عمل معارضة.

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٣٧ وما بعدها

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٢ نبذة ٦٢٥ ودي بليم ج ٢ ص ٤٢٥ وباريس في ٣٠ أغسطس ١٨٤٣ الذي أشار اليه ويوش نبذة ١٥٤ وجارسوني و سيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ومعر أهلي مستعجل في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ انعام العدد ١ السنة ١٦ ص ٩٧ رقم ٣٩

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسي نبذة ٥٣ وما بعدها ومعر أهلي مستعجل في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ السابق ذكره

ضاع حقه في المعارضة واضحى الاستئناف هو الطريق الوحيد للطعن على الحكم بعد ذلك ان كان جائزاً (١)

١٢٩٢ — ويجب أن تصل الورقة المتعلقة بالتنفيذ أو تسلم الى نفس الشخص أو الى محله الأصلي فاذا وصلت أو سلمت الى محل كان مملوكا للمحكوم عليه غاييا وباعه الى آخر من مدة وانقطعت صلاته به فلا تعتبر مبدأ لسريان ميعاد المعارضة بل تبقى المعارضة جائزة بالرغم من ذلك ، فمثلا اذا كان المحكوم عليه غاييا يملك منقولات قهوة وباعها لآخر وتنفذ عقد البيع باستلام المشتري للقهوة واستجارها من مالك البناء والحصول على ترخيص باسمه لإدارتها وعقب كل ذلك أوقع شخص يداين البائع الحجز التنفيذي على منقولات القهوة في مواجهة المشتري بحكم غايي مضي على صدوره أكثر من ستة شهور وحدد يوما للبيع وقبل اليوم المحدد للبيع أخطر المشتري البائع وحمله مسؤولية بيع المنقولات المملوكة اليه فحضر الأخير واستشكل في التنفيذ أثناء البيع لمضي أكثر من ستة شهور على صدور الحكم بدون تنفيذ فلا يجوز للمستشكل ضده في هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الاشكال باعتبار أن الحكم أصبح حضوريا لعدم رفع معارضة عنه في بحر أربع وعشرين ساعة من تاريخ توقيع الحجز لأن الحجز التنفيذي الحاصل بمعرفته لا يمكن اعتباره متوقفاً في محل المستشكل الأصلي بل حاصلا في محل شخص لا تربطه معه أية صلة ولا يجوز لذلك احتساب ميعاد المعارضة من تاريخ حصوله وعلى ذلك فتعتبر المعارضة قائمة وجائزة بالرغم من اجرائه ويبقى معها حق المستشكل في التمسك بسقوط الحكم الغيائي (٢)

١٢٩٣ — وحق التمسك بإبطال الاحكام الغيائية لعدم تنفيذها في مدة الستة شهور حق خاص بالمحكوم عليه وحده ولا يتعلق بالنظام العام شأن كل المدد المقررة لسقوط الحقوق والتعهدات في القانون المدني يجوز له أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا بعدم ابدائه في بدء القضية عند نظر المعارضة أو بصفة اشكال في التنفيذ

(١) مصر أهلك مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣ السنة ٧ ص ٩ واستئناف أهلى

في ٥ فبراير ١٩٢٧ محاماه ٧ ج ٥ ص ٨٩٦

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٣ السنة ٧ ص ٩



١٢٩٤ - ويمنع من سقوط الحكم الغيابي توافر إحدى حالتين - الأولى - حصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه غيباً على الحكم الغيابي - الثانية - اتخاذ المحكوم له إجراء تنفيذياً أثناء المدة المقررة للسقوط اللهم إلا إذا استحال عليه التنفيذ مادياً بعمل المدين بأخفائه عمداً محل إقامته بغرض عدم تمكين الدائن من التنفيذ، ففي هاتين الحالتين يبقى الحكم قائماً بالرغم من عدم إجراء التنفيذ أو إتمامه في أثناء المدة المذكورة (١)

## الفصل الثاني

### موانع سقوط الحكم الغيابي

#### الفرع الأول

مصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه

١٢٩٥ - الموافقة على الأحكام الغيابية تكون إما صراحة بالفاظ تدل معانيها بجلاء على معرفة المحكوم عليه غيباً بصدور الحكم ضده وموافقته عليه وعدم رغبته في الطعن عليه أو ضمناً بأفعال وأعمال أو أقوال تفيد في مجموعها ذلك . ويشترط في الموافقة بنوعها باعتبارها مكونة لفعل قانوني ( acte juridique ) عقداً قضائياً ( contrat judiciaire ) إذا حصلت في مجلس القضاء وعقداً آخر ( acte extra judiciaire ) إذا حصلت في غير مجلسه جميع الشروط اللازمة توافرها لصحة العقود من أهلية للتعاقد واتفاق صحيح غير مشوب باكراه أو خطأ أو تدليس ومحل للتعاقد يمكن التبايع فيه وسبب صحيح قانوني فإذا لم يتوافر فيها شيء من ذلك أو صدرت عن خطأ مادي أصبحت باطلة أو فاسدة بحسب الأحوال وعديمة الأثر لا يمكن الأخذ بها (٢) وعلى ذلك فلا تعتبر موافقة صحيحة مانعة

(١) مصرأهلى مستعجل فى ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ١ السنة ١٦ ص ٩٧ رقم ٣٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسى نبذة ٥٤ - ٦٠

من سقوط الحكم الغيابي صدور خطاب من المحكوم عليه غايياً للمحكوم لصالحه قبل عليه بالحكم الصادر عليه وقبل اعلانه له يطلب منه فيه عمل تسوية عن موضوع الدين تمهيداً لشطب الدعوى (١)

١٢٩٦ — ولا يشترط في الموافقة على الأحكام الغيابية أو على تنفيذها أن تحصل أثناء مدة الستة شهور المقررة لتنفيذها بل يجوز حصولها بعد ذلك وتعتبر في هذه الحالة تنازلاً أيضاً من المحكوم عليه عن التمسك بحق السقوط المتعلق به وحده كما قدمنا (٢) ويعتبر موافقة ضمنية على الأحكام الغيابية ما يأتي :

أولاً — ضاب المحكوم عليه تقسيط المبلغ المحكوم به

ثانياً — طلب إعطاء مهلة للسداد

ثالثاً — طلب تأجيل التنفيذ الجبري على أمواله حتى يتدبر في المبلغ المحكوم به

رابعاً — رفع استئناف عن الأحكام الغيابية بدلاً من المعارضة فيها

خامساً — ترك مواعيد المعارضة تمضي بدون عمل معارضة فيها

سادساً — تنفيذ الأحكام الغيابية طوعاً واختياراً ولو جزئياً (٣)

سابعاً — حصول حجز تنفيذي في مواجهة المحكوم عليه غايياً وتعيينه حارساً على المنقولات المحجوز عليها وعدم اعتراضه على الحكم الغيابي ودفعه بالتخالف عن المبلغ المحكوم به (٤)

١٢٩٧ — ويشترط لاعتبار التنفيذ الاختياري مانعاً من السقوط أن يثبت حصوله بفعل من المحكوم عليه غايياً ، وعلى ذلك فلا يمنع من السقوط التأشير الحاصل من المحكوم لصالحه على هامش الحكم باستلام مبالغ من المحكوم عليه

---

(١) مصر أهلك مستعجل في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ المحاماه العدد الاول السنة ١٦ ص ١٧ رقم ٢٩

(٢) مصر أهلك مستعجل في ٩ يناير ١٩٣٥ المحاماه العدد ٦ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٤٥٥ رقم ٢٠٨ وتعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ١٨١

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسي نبذة ٥٤ - ٦٢

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٨٦

في تواريخ متفرقة أثناء مدة الستة شهور (١) اللهم الا إذا أقر المحكوم عليه بصحة التأشير المذكور

١٢٩٨ — وقد اختلف فيما إذا كانت الموافقة الحاصلة من أحد المدينين المتضامين على الحكم الغيابي أو على تنفيذه أثناء مدة الستة شهور تكفي لمنع سقوطه بالنسبة للباقيين الذين لم يوافقوا فقال البعض بالاجاب وبأنها تمنع سقوط الحكم الغيابي بالنسبة للآخرين أسوة بالتنفيذ الحاصل على أحد المدينين المتضامين أثناء هذه المدة (٢). وقال آخر بعكس ذلك وبأنها لا تمنع من سقوط الحكم الغيابي وبأنه يجوز بالرغم منها للذين لم يوافقوا على الحكم أن يتمسكوا بحقوقهم في الدفع بالسقوط (٣)

١٢٩٩ — ويشترط بحسب الرأي القائل بأن الموافقة من أحد المدينين المتضامين تمنع سقوط الحكم الغيابي بالنسبة للآخرين أن تحصل الموافقة أثناء مدة الستة شهور المقررة للتنفيذ لأنها تعتبر في هذه الحالة عملاً من أعمال التنفيذ. أما إذا حصلت بعد فوات هذا الميعاد فإنها تربط فقط الشخص الصادر منه الموافقة وتمنع من سقوط الحكم الغيابي بالنسبة له وحده دون الآخرين (٤) ولا يلزم لاثبات الموافقة الصريحة أو الضمنية شكل خاص بل يمكن اثباتها بكل ورقة أو خطاب أو مكتوب صادر من المحكوم عليه يفيد ذلك (٥)

١٣٠٠ — وقد اختلف فيما إذا كان يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة الفصل في المنازعات التي تثار أثناء نظر الأشكال بخصوص صحة الموافقة من عدمه، فقرر البعض بعدم اختصاصه في ذلك (٦) وقال آخرون بأنه الراجح والمعمول به

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ نبذة ٦٥ مرافعات ونانسي في ٢٤ ابريل ١٨٣٠ المشار اليه فيها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ١٧٢

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ نبذة ١٧٣ وباريس في ٢ مارس ١٨٢٩ المشار اليه فيها

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ نبذة ١٧٢ ومصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ الحمام العدد ٥

السنة ١٦ ص ٥٢٦ رقم ٢٢٩

(٥) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٦٣

(٦) مرتياك ج ٢ ص ٤٠٣ نبذة ٦٢٦ والنقض في ٧ يناير ١٨١٨ المشار اليه فيه وتعليقات دالوز

على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٣٧ وما بعدها

باختصاصه في الفصل فيها باعتبارها صعوبة من صعوبات التنفيذ التي يدخل في ولايته الفصل فيها (١)

## الفرع الثاني

مصول ابراء من اجراءات التنفيذ اثناء مدة الستة شهور

١٣٠١ — يشترط لمنع سقوط الحكم الغيابي في بحر الستة شهور المقررة للسقوط حصول إجراء من إجراءات التنفيذ عن الحكم أثناء هذه المدة

١٣٠٢ — ولا يغني عن ذلك مجرد إبداء المحكوم له رغبته في إجراء التنفيذ أو البدء في إجراء عمل من أعمال التنفيذ ثم تركه أو علم المحكوم عليه غيباً بالحكم الصادر ضده

١٣٠٣ — ويجب أن يعلم المحكوم عليه بالتنفيذ الحاصل على أمواله فاذا حصل التنفيذ بطريق الغش في الخفاء دون أن يعلم به المحكوم عليه وبغرض جعله أمام الأمر الواقع فلا يعتبر تنفيذاً مانعاً من السقوط ولا يمنع المحكوم عليه من التمسك بحقه في الدفع بسقوط الحكم الغيابي (٢)

١٣٠٤ — ويستثنى من ذلك وجود استحالة مادية أو عقبة قانونية في سبيل التنفيذ فأنها تمنع الحكم الغيابي من السقوط بالرغم من عدم التنفيذ في بحر مدة الستة شهور ويمكن معها الاستمرار في التنفيذ حتى ولو مضت مدة الستة شهور التي نص عليها القانون (٣)

١٣٠٥ — وتتوافر الاستحالة المادية إذا عمل المحكوم عليه غيباً على عدم تمكين خصمه من إعلانه والتنفيذ عليه في المدة التي قررها القانون بقصد سقوط الحكم الغيابي وذلك باخفاء محله الحقيقي والادعاء بتركه إلى آخر غير معلوم وترك

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٣ وما بعدها ودي بليم ص ٢٦؛ وباريس في ١٧ سبتمبر ١٨٢٩ و ٢٦ يونيو ١٨٥٠ المشار إليها فيه

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٧٦ وعابدين جزئي حقوق ٢٥ ص ٣١٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٧٧ وما بعدها



المحكوم لصالحه يبحث عنه بدون جدوى ، ولا يشترط في ثبوت الاستحالة المادية أن يحصل إعلان الحكم في النيابة لعدم الاهتداء على محل المحكوم عليه بل يكفي أن يتضح بجلاء من وقائع الدعوى أن المحكوم عليه عمد بطرق وألاعيب على عدم تمكن خصمه من التنفيذ عليه خصوصاً وان إعلان الحكم في ذاته لا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ التي تمنع من سقوط الحكم الغيابي بل يعتبر من مقدمات التنفيذ (١)

١٣٠٦ — ويعتبر من الموانع المادية لسقوط الحكم الغيابي إفلاس المحكوم عليه غيباً وتنازله عن أمواله أثناء مدة الستة شهور أو دخول المحكوم لصالحه ضمن مجموعة ديانة المحكوم عليه المفلس (٢)

١٣٠٧ — وإذا حصلت معارضة في الحكم الغيابي في أثناء مدة الستة شهور المقررة للسقوط فإنها تمنع من سقوط الحكم الغيابي وتقطع من سريان مدة السقوط ما دامت المعارضة قائمة بشرط واحد وهو أن تكون صحيحة شكلاً (٣) والسبب في ذلك أن غرض المشرع من ضرورة تنفيذ الأحكام الغيابية في بحر الستة شهور هو

أولاً : إعلام المحكوم عليه غيباً بالحكم الصادر ضده وعدم ترك الحكم سيقاً مسلولاً على عنقه إلى مدة غير معينة

ثانياً : قفل باب المعارضة فيه وبمجرد حصول المعارضة في بحر الستة شهور ينهار معها هذان الأمران وبالتبعية يصح غرض المشرع من ضرورة تنفيذ الأحكام الغيابية

وتبقى النتيجة المتقدمة ما دامت المعارضة قائمة أمام المحكمة مهما طال مدتها سواء أوقفت الدعوى الخاصة بها أم استمرت بالجلسات . اللهم إلا إذا قضى في المعارضة بطلان المرافعة أو بإبطالها فتضيع بذلك جميع الآثار القانونية المترتبة عليها ومن بينها هذا الأثر

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه عدد ٥ السنة ١٦ ص ٥٢٦ رقم ٢٢٩

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ نبذة ٨٠-٨٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٨٥ - ٩٠ والفشن جزئى في ١٥ مارس ١٩١٤

١٣٠٨ — وشطب المعارضة لا يؤثر على كيانها وجودا وعدما بل تبقى قائمة على اجراءات صحيحة بالرغم من حكم الشطب - وكل ما هنالك أنها تستبعد من الرول مؤقتا حتى تعاد اليه ممن يرى من طرفي الخصومة أن له صالحا في ذلك بعد دفع الرسم المقرر لذلك

١٣٠٩ — وايقاف التنفيذ لحصول المعارضة من بعض المحكوم عليهم غيايا لا يوقف سريان مدة سقوط الحكم الغيابي بالنسبة للآخرين إذا كان الحكم قابلا للتجزئة وكان المحكوم عليهم غير متضامين (١)

١٣١٠ — وإذا صدر حكم غيابي على مدين وضامنه وعارض المدين في الحكم فيرتب على ذلك انقطاع مدة الستة شهور المقررة في القانون لبطلان الحكم الغيابي بالنسبة للضامن أيضا طوال المدة بين اليوم الذي ترفع فيه المعارضة واليوم الذي يحكم فيه برفضها أسوة بالتقادم (٢)

أما إذا صدر الحكم حضوريا بالنسبة للمدين وغيايا بالنسبة للضامن فلا يمنع التنفيذ الحاصل على المدين من سقوط الحكم بالنسبة للضامن اذا لم ينفذ على الأخير في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره (٣)

## الفرع الثالث

اعمال الاجراءات التي لا تمنع من سقوط الحكم الغيابي

١٣١١ — لا يعتبر من أعمال التنفيذ التي تمنع من سقوط الحكم الغيابي ما يأتي :-

أولا : اعلان الحكم الغيابي (٤) اللهم الا اذا كان الحكم الغيابي لا يمكن تنفيذه

(١) اسنا جزئي بمجموعة رسمية في ٢٧ يناير ١٩١٧ بمجموعة رسمية ١٨ ج ٢ ص ١٧١

(٢) استئناف أهلي في ١٠ يناير ١٩١١ بمجموعة رسمية ١٢ ج ١ ص ٩٩

(٣) الموسكى جزئي في ١٢ يناير ١٩٠٩ بمجموعة رسمية ١٠ ص ٢١٧ رقم ٩٢ وبني سويف جزئي في

١٨ ديسمبر ١٩٢٩ محاماه ١١ ج ٢ ص ٢٩٥ رقم ١٦٤

(٤) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ٩١

على المال بالقوة الجبرية كالحكم الصادر بصحة الامضاء أو الحتم فيكفي فيه الاعلان في مدة الستة شهور لمنعه من السقوط

ثانياً - اعلان الحكم الغيابي مع التنبيه بالدفع (١)

ثالثاً - توقيع اختصاص على أموال المدين (٢) أو الحصول على حكم غيابي بشطب التسجيلات المتوقعة من المحكوم عليه على أموال المحكوم له الا اذا كان الحكم الغيابي لم يقض بشيء خلاف شطب التسجيلات ولا يمكن تنفيذه على المال فيكفي اعلانه للمحكوم عليه لمنعه من السقوط (٣)

رابعاً : التنبيه بالدفع الذي يقوم به المحضر قبل توقيع الحجز (٤)

١٣١٢ - ويعتبر من أعمال التنفيذ التي تمنع من سقوط الحكم الغيابي ما يأتي:-

أولاً - الحجز التنفيذي على منقولات المحكوم عليه بشرط بيعها في أثناء مدة الستة شهور . أما اذا لم يحصل البيع فلا يمنع الحجز التنفيذي من سقوط الحكم الغيابي الا اذا كان تأخير البيع حصل بفعل المحكوم عليه أو بسبب وضعه العراقيل في سبيل اجرائه (٥)

ثانياً - الحجز التنفيذي والبيع كما يحصل عادة عند الحجز على بضاعة أو أشياء قابلة للتلف كاللحوم والخضروات والفواكه وغيرها

ثالثاً - اعلان حجز ما للمدين لدى الغير أو الاخبار الحاصل عنه للمدين (٦)  
أما إذا قضى بإلغاء الحجز لبطلانه شكلاً فلا يمنع حصوله من سقوط الحكم الغيابي المحجوز بمقتضاه (٧)

---

(١) استئناف مختلط في ٤ يونيه ١٩٣٦ المجموعة ٨؛ ص ٣٠١ وتعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ١٠٠

(٢) التعليقات نبذة ٩٣

(٣) التعليقات نبذة ٩٧ وما بعدها

(٤) التعليقات نبذة ١٠١

(٥) تعليقات دالوز المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ١٠٤ - ١١١

(٦) التعليقات نبذة ١١٢ - ١١٤

(٧) التعليقات نبذة ١١٥

رابعاً — عريضة دعوى نزع الملكية في الأهل أو محضر الحجز العقارى فى المختلط والفرنسى (١)

خامساً — إذا دفع المحكوم عليه غيائياً أو أحد المدينين المتضامنين المحكوم عليهم غيائياً أو الغير مصاريف الحكم الغيابى بشرط أن يكون الدفع الحاصل من الغير حصل باسم المدين أو اسم المدينين وعلى ذمتهم أو أن يكون باسم الغير بشرط عدم حلول ذلك الغير محل الدائن فى حقوقه (٢)

## الفرع الرابع

محضر عدم الوجود Procès Verbal de Carence

١٣١٣ — يشترط فى محضر عدم الوجود لاعتباره عملاً من أعمال التنفيذ المانعة من سقوط الحكم الغيابى

أولاً — حصول التنفيذ فى محل المدين الحقيقى أو القانونى ان كان له أكثر من محل واحد فاذا حصل فى محل يتردد عليه المدين بصفة مؤقتة للزيارة فقط أو فى مكان كان يقيم فيه المدين أولاً ثم بارحه إلى مكان آخر فلا يمكن اعتباره وتقدير ما نتج عنه كعمل تنفيذى مانع من السقوط

ثانياً — ان لا يكون لدى المدين المطلوب الحجز التنفيذى على منقولاته أشياء يمكن الحجز عليها ويكون ذلك فى احدى حالات ثلاث (١) عدم وجود منقولات أصلاً يمكن الحجز عليها إذا كان الحجز التنفيذى هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن للدائن الالتجاء اليها للحصول على دينه أو إذا كانت طرق التنفيذ الأخرى غير مجدية (٢) وجود منقولات لا يجوز الحجز عليها قانوناً كالفراش اللازم للمدين وأقاربه المقيمين معه أو الملابس التى عليهم (٣) أن تكون المنقولات الموجودة والتى يجوز الحجز عليها قليلة القيمة بدرجة لا تكفى لسداد مصاريف الحجز وتقدير

---

(١) التعليقات نبذة ١١٦

(٢) التعليقات نبذة ١١٩ - ٢٢١ ومصر أهلى مستعجل فى ٩ يناير ١٩٣٥ المحاماه العدد ٦ القسم الثانى

السنة ١٥ ص ٤٥٥ رقم ٢٠٨



كل ذلك موكول للمحضر الذي فوض في توقيع الحجز

١٣١٣ — أن يعلن المدين المحجوز عليه بصفة قانونية بصورة من محضر عدم الوجود ليكون على علم منه (١)

١٣١٤ — فإذا لم تتوافر هذه الشروط في المحضر الذي يجريه الدائن المحاجز لمنع الحكم الغيابي من السقوط يزول عن المحضر المذكور طبيعة عدم الوجود المقصودة من القانون والواجب توافرها لاعتبار المحضر عملاً تنفيذياً مانعاً من السقوط وينمحي عنه الأثر المترتب على ذلك ويضحي الحكم قابلاً للسقوط باعتباره لم ينفذ أصلاً (٢)

## الفرع الخامس

محضر تحقيق وجود الأشياء المحجوزة Procès Uerbal de Recolement

١٣١٥ — إذا ذهب المحضر لتوقيع الحجز على منقولات المحكوم عليه واتضح له أنه محجوز عليها من قبل فلا يمكنه توقيع حجز آخر لعدم جواز ذلك قانوناً، ويكتفي في هذه الحالة بتحرير محضر تحقيق وجود الأشياء المحجوز عليها من قبل إذا لم يجد غيرها في محل المدين ويترتب على هذا المحضر منع سقوط الحكم الغيابي المنفذ به أسوة بمحضر عدم الوجود (٣)

## مبحث

في أثر التنفيذ اخاصل على امر المدينين المتضامين

او المدينين بالتزام لا ينجزاً على الباقيين

١٣١٦ — اختلف الشراح وأحكام المحاكم فيما إذا كان تنفيذ الحكم الغيابي على أحد المدينين المتضامين في أثناء مدة الستة شهور يمنع من سقوطه بالنسبة للباقيين

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات نبذة ١٢٢ وما بعدها ومصر أهلى مستعجل في أول

ابريل ١٩٣٥ المحاماه العدد ٨ القسم الثاني السنة ١٥ ص ٥٩٤ رقم ٢٨٣

(٢) مصر أهلى مستعجل في أول ابريل ١٩٣٥ السابق الاشارة اليه

(٣) التعليقات على المادة ١٥٦ مرافعات رقم ١٢٨ وأجين Agen في ١٧ يونيه ١٨٣١ المشار اليها فيها

الذين لم ينفذ عليهم ، فقرر البعض بالاجاب وبأن تنفيذ الحكم على أحد المدينين المتضامين يمنع من سقوطه بالنسبة للباقيين مستنداً في ذلك إلى نص المادة ١٢٠٦ مدني فرنسي المقابلة للمواد ١١٠ مدني أهلي و ١٦٦ مختلط الخاصة بسريان المطالبة الرسمية وإقامة الدعوى ضد أحد المدينين على انقطاع المدة بالنسبة للباقيين (١) وقرر البعض الآخر عكس ذلك ارتكافاً إلى أن نص المادة ١٢٠٦ مدني فرنسي متعلق باجراءات التقاضي لا بالاجراءات الخاصة بسقوط الأحكام الغيابية وبأنه لا ينطبق على هذه الحالة الأخيرة (٢) والرأى الأول هو الراجح والمعمول به ونرى الأخذ به لموافقته لنصوص القانون الخاصة بالتضامن والمنصوص عليها في المواد ١٠٨ و ١١٠ مدني أهلي و ١٦٢ و ١٦٦ مختلط والتي تنص على وكالة المتعهدين بالتضامن وكفالتهم عن بعضهم ، وعلى أن الاجراءات المتعلقة بانقطاع المدة المقررة لسقوط الحقوق اذا اتخذت في مواجهة أحدهم تسرى على الباقيين اللهم إلا إذا حصل التنفيذ ضد أحد المدينين بالتضامن بطريق التواطؤ معه للأضرار بالآخرين فلا يسرى في هذه الحالة على هؤلاء لأن القانون لا يحمي الغاش أوسى النية أو المدلس ولأن عمل المدين في هذه الحالة يوجب الخسارة للباقيين (٣)

١٣١٧ — والقاعدة المتقدمة تسرى على المدينين بالتضامن أو الضامن المتضامن إذا ما حصل التنفيذ على المدين المحكوم عليه لتوافر الأساس الذي بنيت عليه في العلاقة القانونية الموجودة بين المدين والضامن المتضامن

١٣١٨ — والتنفيذ الحاصل على أحد المدينين في التزام لا يتجزأ يمنع من سقوط الحكم الغيابي بالنسبة للباقيين الذين لم ينفذ عليهم أسوة بالمدينين المتضامين

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٣ وتولوز في ٢٢ اغسطس ١٨٢٦ و ٣٩ يناير ١٨٢٧ وباريس في ١٤ اغسطس ١٨٢٨ المشار اليها فيها والنقض الفرنسي في ٤ فبراير ١٨٥٢ دالوز ٥٢ ج ١ ص ٧٣ و ٨ اغسطس ١٨٥٩ دالوز ٥٩ ج ١ ص ٢٤؛ واستئناف مختلط في ٢٣ ابريل ١٩١٣ الجازيت مايو ١٩١٣ ص ١٣٨ رقم ٣٠٣ و ٢٧ مارس ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢١٥ واستئناف أهلي في ١٥ يناير ١٩١١ مجموعة رسمية ١٢ ص ٩٩ والزقازيق استئناف في يونيو ١٩١٥ حقوق ٣٠ ص ٣١٧ و ابوهيف بك طرق التنفيذ والتحفظ نبذة ١١٨٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٥٦ نبذة ١٦٨ والاحكام التي أشار اليها واستئناف أهلي في ٧ ابريل ١٩١٤ مجموعة رسمية ١٥ ص ١٩٦ رقم ٩٩

(٣) مصر أهلي مستعجل في ٢٠ فبراير ١٩٣٥ الجريدة القضائية ٢٣٥ ص ٩

١٣١٩ — ويشترط لاعتبار تنفيذ الحكم الغيابي على المدين أو الضامن المتضامن مانعاً من السقوط بالنسبة للمدينين الآخرين الذين لم ينفذ عليهم أن يحصل في مدة الستة شهور التالية لصدور الحكم الغيابي فاذا حصل به ذلك فلا يمنع من السقوط بالنسبة لهؤلاء (١)

## الفصل الثالث

### المنازعات المتعلقة بتصحيح وصف الاحكام

١٣٢٠ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في النزاعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام إذا بنيت على حصول خطأ في وصف الاحكام المنفذ بها بالشروط الآتية

أولاً — لا يختص بالحكم باستمرار التنفيذ لحكم موصوف بأنه ابتدائي إلا إذا كان النفاذ مأموراً به في الحكم أو بمقتضى نص القانون

ثانياً — لا يختص بايقاف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ خطأ وفي غير الأحوال التي يخولها القانون للمحكمة لشمول حكمها بالنفاذ أو بايقاف تنفيذ حكم موصوف خطأ بأنه نهائي مع أنه ابتدائي (٢)

وطبقاً لذلك فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة ايقاف تنفيذ حكم صدر من محكمة الموضوع بثبوت ملكية شخص لأرض معينة في دعوى استحقاق رفعها على طالب نزع الملكية والمدين مع شمول الحكم بالنفاذ لمساس حكم الايقاف في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق بل يتعين عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستشكل وشأنه في استئناف وصف النفاذ أمام المحكمة المختصة (٣)

وإذا كان الحكم المنفذ به قضى بالنفاذ مع الكفالة وتقدم طالب التنفيذ

---

(١) مصر أهلى مستعجل في ٢٣ مايو ١٩٣٥ المحاماه عدد ٥ سنة ١٦ ص ٥٢٦ رقم ٢٢٩

(٢) استئناف محتلط في ١٤ مارس ١٩٠١ المجموعة ١٣ ص ٢٠٠ وتعليقات دالوز على المادة ٨٠٦

مرافعات نبذة ١٤٣ - ١٤٤

(٣) مصر أهلى مستعجل في ١٦ اكتوبر ١٩٣٥ المحاماه العدد ٢ السنة ١٦ ص ٢١١ رقم ٨٧

بكفالة مالية أو شخصية ونازع فيها المحكوم عليه فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بالاستمرار فى التنفيذ بالرغم من المنازعة الحاصلة فى الكفالة بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يفصل فى النزاع الخاص بذلك (١)

١٣٢١ - ويجوز للمحكوم لصالحه بدلا من تقديم كفالة مالية أو شخصية أن يطلب تنفيذ الحكم على أن يودع المبلغ المتحصل من التنفيذ فى خزانة المحكمة على ذمة الطرفين حتى يضحى الحكم نهائياً فإذا مانع المحكوم عليه فى التنفيذ وطلب ضرورة تقديم كفالة مالية أو شخصية فللقاضى الأمور المستعجلة أن يرفض الاشكال ويقضى بالاستمرار فى التنفيذ لعدم حصول أى ضرر له من ذلك ما دام أن المبلغ الذى سيحصل من التنفيذ سيودع فى خزانة المحكمة (٢) وإذا نصر فى الحكم المنفذ به على النفاذ بغير كفالة فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة تعديل الوصف وجعل التنفيذ بكفالة (٣)

## الفصل الرابع

### حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف فى الأحكام المشمولة بالنفاذ

١٣٢٢ - لا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ حتى يفصل من المحكمة المختصة فى المعارضة أو الاستئناف الحاصل عنه مهما كانت الأسباب التى بنى عليها الطعن لمساس الحكم بالإيقاف بالموضوع أو أصل الحق (٤) اللهم إلا إذا حصل تغير فى مركز المحكوم عليه القانونى عقب

(١) استئناف مختلط فى ١٦ يناير ١٩٠١ المجموعة ١٨ ص ١١٢

(٢) مصر مختلط مستعجل فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٠ الجازيت السنة الأولى ص ٧٠ واستئناف مختلط

فى ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ المجموعة ٢٢ ص ١٣

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ نبذة ١٤٦

(٤) استئناف مختلط فى ١٣ أبريل ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٨٤ و ١٦ فبراير ١٩١٥ الجازيت.

٥ أبريل ١٩١٦ ص ٩٠ رقم ٢٨٤ وبرتان ج ٢ ص ١٢٢



صدور الحكم المنفذ به وبني الاشكال على هذا السبب فيجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ في هذه الحالة - كحالة افلاس المحكوم عليه عقب صدور الحكم المنفذ به (١)

### مبحث

في أثر المعارضة الحاصلة في التنييه السابق على الحجز التنفيذي  
على قوة نفاذ الحكم

١٣٢٣ - لا يترتب على المعارضة الحاصلة في التنييه السابق الحجز التنفيذي إيقاف التنفيذ الحاصل بالحكم الواجب التنفيذ وعلى ذلك فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ لهذا السبب وكذلك لا يختص بالحكم بإيقاف التنفيذ لكون المدين تحت يده حكم ابتدائى غير مشمول بالنفاذ على الدائن طالب التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ في كلتا الحالتين (٢)

## الفصل الخامس

كون الاحكام لا يصح التنفيذ بها  
إلا بعد فوات مدة معينة

١٣٢٤ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الابتدائية الأهلية غير المشمولة بالنفاذ الا بعد فوات مواعيد المعارضة والاستئناف ومن باب أولى لا يصح تنفيذها عند حصول طعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف فاذا حصل تنفيذ بها بالرغم من ذلك واعتراض المدين على اجرائه فيدخل في اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ متى اتضح له أن مواعيد الطعن لم تمض بعد

(١) برتان ج ٢ ص ١٣٢ نبذة ١٨٥ وشوفو نبذة ٢٧٦٤ وباريس في ١٢ أكتوبر و٢٥ نوفمبر ١٨٣٧

دالوز ١٨٣٨ ج ٢ ص ٦٨

(٢) استئناف غتلت في ١٢ ابريل ١٨٩٩ المجموعة ١١ ص ١٨٤

١٣٢٥— وإذا حصل نزاع بين الطرفين على فوات المواعيد المقررة للمعارضة أو الاستئناف أو على قبول أو جواز أو عدم جواز المعارضة أو الاستئناف الحاصل عن الأحكام المنفذ بها فللقاضى الأمور المستعجلة بحث ذلك وتقديره لا للفصل فيما إذا كانت المواعيد لا تزال قائمة والمعارضة أو الاستئناف جائزاً أو مقبولا من عدمه وإنما للحكم فى الإجراءات المؤقت بإيقاف التنفيذ أو استمراره حتى يفصل فى موضوع كل ذلك من المحكمة المختصة وعندى أنه يحسن بالقاضى المذكور الحكم بإيقاف التنفيذ كلما كان هناك ترجيح ولو بسيط فى جدية الاشكال أو اذا كان جواز الاستئناف أو عدمه يقتضى بحثاً قانونياً تشعبت فيه آراء الشراح وأحكام المحاكم

١٣٢٦ — ولا يجوز تنفيذ الأحكام الغائية الأهلية غير المشمولة بالنفاذ إلا بعد اعلانها ومرور ثمانية الأيام من يوم الاعلان والمقصود من تنفيذ هذه الأحكام وقطع مواعيد المعارضة فقط وعلى ذلك فلا يجوز للمحضر ان يحدد يوماً لبيع المنقولات المحجوز عليها بالحكم الغيابى قبل فوات ميعاد الاستئناف الذى يبدأ من اليوم الذى تصير فيه المعارضة غير جائزة القبول فاذا أجرى شيئاً من ذلك ومانع المحكوم عليه فى البيع فللقاضى الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يمضى الميعاد المذكور بغير استئناف وبعدها يحق للمحكوم له إعادة اجراءات البيع

## الفصل السادس

الاحكام التى لا يصح التنفيذ بها لحصول طعن عليها  
بالمعارضة أو الاستئناف

١٣٢٧ -- لا يجوز تنفيذ الاحكام الابتدائية المختلطة أو الفرنسية غير المشمولة بالنفاذ عند حصول طعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف بمعنى أن ميعاد المعارضة أو الاستئناف لا يمنع وحده من التنفيذ كما هو الحال فى القانون الأهلى بل الذى يمنع من التنفيذ هو حصول الطعن بالمعارضة أو الاستئناف بالفعل ، فاذا عارض المحكوم عليه فى التنفيذ بحجة حصول معارضة أو استئناف للحكم المنفذ

به ونازع طالب التنفيذ في صحة المعارضة أو في جوازها أو في صحة الاستئناف أو في جوازه فلقاضى الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقديره لا للحكم في قبول أو جواز المعارضة أو الاستئناف شكلاً أو موضوعاً وإنما للحكم بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه طبقاً لما يظهر له من وقائع الدعوى وظروف أحوالها مع ترك الفصل النهائى في موضوع كل ذلك لمحكمة الموضوع المختصة (١)

١٣٢٨ — ويحق للقاضى المذكور الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كان الطعن بالمعارضة أو الاستئناف غير جائز في الأحكام المنفذ بها بنص صريح في القانون . أما إذا كان جوازه وبطلانه وعدمه محل نزاع قانونى يجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع فيتعين عليه في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ وترك الأمر للمحكمة المختصة تفصل فيه طبقاً لما تراه

فتثلاً لا يجوز له الحكم بالاستمرار في تنفيذ حكم مستأنف إذا دفع أمامه بطلان عريضة الاستئناف لعدم ذكر الأسباب التى بنى عليها الاستئناف أو لعدم ذكر أقوال وطلبات رافع الاستئناف وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أو إذا دفع أمامه بعدم قبوله شكلاً لإعلانه في غير المواعيد التى حددها القانون أو باعتباره كأن لم يكن لعدم قيده في الجدول العمومى المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة أو لعدم قيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلان المستأنف بالقيد أو بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب إذا بنى الاستئناف على أن الحكم المستأنف صدر على خلاف حكم سابق بين نفس الأخصام حتى ولو نازع طالب التنفيذ في ذلك أو إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ والمحكوم عليه في تفهم نصوص قانون المرافعات الخاصة بتقدير الطلبات التى يجوز استئنافها وغير ذلك من المنازعات القانونية والموضوعية الصرفة التى يجب الفصل فيها من محكمة الموضوع أولاً .

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٣ نبذة ٦٢٧ وباريس في ٢ مايو ١٩٢٧ و ٤ مارس ١٨٤١ و ١ أغسطس ١٨٧٦ دالوز ٧٨ ج ٢ ص ٢٦١ و ٢٥ أغسطس ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٢٠ و ٦ ديسمبر ١٨٩٤ دالوز ٩٥ ج ٢ ص ٥٢٣ وبرتان ج ٢ نبذة ١٨٤ وبارز ص ٣٣٨ وباريس في ٢ فبراير ١٩٠٢ دالوز ٩٠٢ ج ٢ ص ١٠٤ وقرر باختصاص قاضى الأمور المستعجلة عند نظر اشكالات التنفيذ في بحث المنازعات الخاصة بقبول المعارضة شكلاً من عدمه

## الفصل السابع

حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين  
على تفسير الحكم أو السند المنفذ به

١٣٢٩ — إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين المحكوم عليه على تفسير الحكم أو السند المنفذ به فلقاضى الأمور المستعجلة بحث أوجه الخلاف وتقديرها للحكم فى الاشكال المطروح أمامه ، فإذا اتضح له أن الخلاف غير جوهرى وأن عبارات الحكم أو السند صريحة المعنى والمرمى لا يحوط بها أى شك أو تأويل أو غموض وأن الاشكال غير جدى يقضى بالاستمرار فى التنفيذ . أما إذا ظهر عكس ذلك وأن هناك غموضاً فى العبارات الجوهرية للسند المنفذ به لا يجوز معه تطبيقه بحالته بل يجب تفسيره أولاً من المحكمة المختصة يقضى بإيقاف التنفيذ أو بإحالة الطرفين على محكمة الموضوع لتفسير السند أولاً (١)

## الفصل الثامن

حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين  
على طريقة تنفيذ الحكم

١٣٣٠ — إذا حصل خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على طريقة تنفيذ الحكم فيدخل فى ولاية قاضى الأمور المستعجلة بحثه وتقديره للحكم فى الاشكال الخاص بذلك بشرط ألا يعدل فى منطوق الحكم أو يضيف إليه طلبات لم ترد فيه

---

(١) برتان ج ٢ ص ١٣٠ نبذة ١٨١ وبازو ص ٣٣٨ ودى بليم ج ٢ وباريس فى ١٢ فبراير ١٨٢٥ و ٩ أكتوبر ١٨٤٤ و ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧ التى أشار إليها



أو يغير فيه بل يجب عليه تنفيذ الحكم كما هو دون أحداث أى تغيير فيه أيا كان لمساس ذلك بالموضوع أو أصل الحق الأمر الخارج عن ولايته الفصل فيه ، فمثلا إذا قضى الحكم المستشكل فيه بإزالة مبان معينة فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة عند نظر اشكال التنفيذ أن يقضى بامتداد حكم الإزالة الى مبان أخرى مجاورة أو أن يأمر بتنفيذ الإزالة على مبان خلاف المقضى بها فى الحكم حتى ولو كان الحكم أخطأ فى تعيين المباني المحكوم بإزالتها . وإذا قضى الحكم المنفذ به بمبلغ الدين دون الفوائد والمصاريف فلا يجوز لقاضى الأمور المستعجلة عند الحكم فى الاشكالات أن يأمر بالتنفيذ بالنسبة للفوائد والمصاريف أيضاً حتى ولو كان عدم النص عليها فى الحكم المنفذ به حصل من باب السهو والزيان وهكذا (١)

## الفصل التاسع

الطعن ببطء التنفيذ

١٣٣١ — إذا كان التنفيذ حاصلًا بموجب عقد رسمى وحصل طعن من المدين فى صحة العقد ورفع دعوى بالبطلان أمام المحكمة المختصة فيجوز لقاضى الأمور المستعجلة تقدير كل ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ مؤقتاً حتى يفصل من محكمة الموضوع فى دعوى البطلان متى اتضح له جدية الطعن — أما إذا ظهر له أنه غير جدى وقصد منه عرقلة التنفيذ فيجوز له الحكم بالاستمرار فى التنفيذ بالرغم من قيام دعوى الموضوع (٢) وعلى ذلك يحق له الحكم بإيقاف التنفيذ فى الأحوال الآتية :—

(١) برتان ج ٢ ص ١٣١ نبذة ١٨٢

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٦٢٨ وباريس فى ٢٩ فبراير ١٨٣٦ دالوز ٣٦ ج ٢ ص ٤٧ وعكس ذلك النقض الفرنسى فى ٢ مارس ١٩١٠ دالوز ١٩١٠ ج ١ ص ٣١٥ وقضى بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى استمرار التنفيذ عند رفع دعوى بطلان السند المنفذ به أمام المحكمة المختصة قبل البدء فى التنفيذ بل يتعين عليه فى جميع الأحوال الحكم بإيقاف التنفيذ حتى تفصل محكمة الموضوع فى دعوى البطلان المرفوعة أمامها سواء كانت المحكمة المذكورة هى التى يتبعها قاضى الأمور المستعجلة أم كانت محكمة غيرها

أورو : حصول طعن بالتزوير في العقد الرسمي المنفذ به بدعوى تزوير أصلية أو فرعية (١)

ثانيا : الادعاء ببطلان العقد المنفذ به لصدوره من غير ذى أهلية - قاصر أو محجور عليه للسفه أو العته أو العفلة أو لحصوله بطريق الاكراه المبادئ المبطل للرضا والتعاقد أو لاشتراكه على سبب غير مشروع أى مخالف للقانون أو الآداب العامة أو النظام العام إذا اتضح له جدية كل ذلك

ثالثا : الادعاء ببطلان العقد الرسمي المنفذ به لعدم احتوائه على البيانات أو الشروط الواجب توافرها لصحة العقود الرسمية. وغير ذلك من الأحوال الأخرى بشرط أن يتضح له جدية الطعون الخاصة بذلك

## الفصل العاشر

الطعن ببطلانه الحكم المنفذ به

١٣٣٢ — لا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم ببطلان الحكم المنفذ به عند الفصل فى اشكالات التنفيذ بل تختص بذلك محكمة الموضوع وحدها عند نظر المعارضة أو الاستئناف - إنما يجوز له أن يقضى بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له جدية وظهور الدفع بالبطلان المنظور أمام المحكمة الاستئنافية حتى تقضى المحكمة المذكورة فى الاستئناف المنظور أمامها خصوصاً إذا كان تحت يد الدائن من الضمانات ما يمكنه من صيانة حقوقه قبل المدين، فمثلاً إذا اصطنع شخص على آخر سنداً عرفياً ورفع به عليه دعوى وأعلنه بالعريضة فى النيابة مع عليه بمحل إقامته لكي لا يحضر فى الدعوى ويفتضح أمره وتمكن بواسطة ذلك من الحصول على حكم غيابى عليه بالدين والنفاذ وعند التنفيذ اعترض المحكوم عليه وبني اعتراضه على تزوير السند المنسوب إليه وبطلان الاجراءات ورفع فى الآن نفسه معارضة عن الحكم

(١) دالوز العمل ج ١٠ « مستعجل » نبذة ١٢١ وباريس فى ٢٢ مارس ١٨٢١ و ٢٧ مارس ١٨٣١ المشار اليهما فيه

المذكور فلا شك أن لقاضى الأمور المستعجلة تقدير كل ذلك والحكم بإيقاف تنفيذ الحكم إذا ظهر له جديته

## الاعتراضات الخاصة بالاجراءات الشكلية

# الفصل الاول

## مقدمات التنفيذ

١٣٣٣ — يحتم القانون على طالب التنفيذ القيام باجراءات معينة قبل البدء في التنفيذ من إعلان الحكم أو السند المراد التنفيذ به الى التنبيه على المدين بالوفاء وتهديده بالتنفيذ الجبرى فى حالة عدم الوفاء .

ويستثنى من ذلك الأحكام التى ينص فيها على التنفيذ بالنسخة الأصلية فيجوز تنفيذها بغير إعلان أو تنبيه سابق

واعلان السند المطلوب التنفيذ بمقتضاه حكما كان أو عقدا أو سندا رسميا يحصل بتسليم صورة منه عن يد محضر إلى الخصم المطلوب منه التنفيذ والتنبيه هو ورقة عن يد محضر من الدائن إلى المدين يطلب منه فيها تسليم ما يراد تسليمه أو دفع ما يراد دفعه على سبيل التعيين وإلا كان معرضاً لأن يكره على ذلك بالقوة الجبرية أو يحجز على أمواله وتباع طبقاً للقانون وفاء للدين ويجوز حصول التنبيه مع الاعلان فى ورقة واحدة كما يجوز حصول التنبيه فى ورقة مستقلة بعد الاعلان أو فى تاريخ معاصر له ويجب تسليم الاعلان والتنبيه إلى نفس الشخص المحكوم عليه أو فى محله الأصلي دون المختار اللهم إلا إذا حصل الاعلان والتنبيه فى بحرسة شهور من تاريخ صدور الحكم المراد تنفيذه فيجوز فى هذه الحالة للمحكوم لصالحه اجراؤه فى المحل المختار ان شاء ذلك (١)

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٠٤ نبذة ١٦٧ ومصر أهلى مستعجل فى ١٦ أكتوبر

١٣٣٤ — ولا يجوز الحجز على المنقولات إلا بعد مضي أربع وعشرين ساعة على التنبيه إلا إذا أذن قاضي الأمور المستعجلة بأجرائه قبل ذلك — وإذا اعترض المحكوم عليه على تنفيذ الحكم أو السند بحجة عدم حصول اعلان أو بحجة بطلان الاعلان أو التنبيه لعدم استيفائه الشروط التي أوجبها القانون أو لكونه أرسل في المحل المختار في غير الحالة السابق الكلام عنها فيدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقديره والحكم مؤقتا بإيقاف التنفيذ أو استمراره طبقا لما يتضح له من جدية الاشكال من عدمه (١)

١٣٣٥ — والحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف التنفيذ لبطلان التنبيه لا يؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى ولا يمنعها من اعتبار التنبيه المذكور صحيحا (٢)

## الفصل الثاني

### اجراءات البيع

١٣٣٦ — إذا اعترض المدين وقت البيع على صحة الاجراءات السابقة على المبيع كما لو دفع ببطلان النشر والتعليق فللقاضي الأمور المستعجلة بحث كل ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه طبقا لما يظهر له من جدية الاعتراض وعلى طالب التنفيذ في الحالة الأولى تجديد اجراءات البيع طبقا للقانون — فثلا إذا حصلت اجراءات البيع بناء على طلب وكيل الدائن وتحدد يوم معين للبيع وفي أثناء ذلك توفي الدائن ولعدم حصول البيع في اليوم المحدد له تأجل بناء على طلب الوكيل ليوم آخر فلا يجوز للوكيل في هذه الحالة مع علمه بوفاة الموكل القيام باجراءات البيع من اعلان ونشر لليوم الجديد لانقضاء وكالته بوفاة الموكل بل يتعين عليه لذلك

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٤ نبذة ٦٣٩ والنقض الفرنسي في ٢٧ مارس ١٨٢١ وبورج في ٢ يناير

١٨٢٥ المشار اليهما فيه

(٢) استئناف مختلط في ٢ يونيو ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٧١



الحصول على وكالة جديدة من الورثة فان فعل شيئا من ذلك واعترض المدين على البيع لهذا السبب يحق لقاضي الأمور المستعجلة الحكم بإيقاف البيع حتى يحصل البيع بإجراءات جديدة صحيحة — ولا يجوز للوكيل في هذه الحالة التمسك بنص المادة ٥٣٠ مدني أهلي و٦٥١ مختلط التي تقول يصحة عمل الوكيل بعد وفاة الموكل إذا جهلها وتعامل مع الغير بحسن نية بعد حصولها إذ يشترط لذلك

أورد — جهل الوكيل بوفاة الموكل

ثانيا — قبول الغير التعامل مع الوكيل على هذه الصفة

ثالثا — لأن القول بخلاف ذلك يترتب عليه مصاعب قانونية بخصوص صفة طالب البيع ومدى العلاقة القانونية التي تترتب على حصول البيع وهل البائع هو صاحب الدين الأصلي المتوفي والذي لم يكن موجودا على قيد الحياة وقت اجرائه أم ورثته ولم يוכלوا عنهم الوكيل الذي قام بالأجراءات (١)

---

(١) مصر أهلي مستعجل في ٢٨ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٤٢ السنة ٧ ص ١٢

# الباب السادس

بناء على طلب من يحصل الاشكال؟ - المحكمة المختصة مركزيا  
بنظر الاشكال - سلطة المحضر في الاشكالات

١٣٣٧ - يحصل الاشكال إما بناء على طلب الشخص المطلوب التنفيذ عليه أو  
الدائن طالب التنفيذ أو الغير

## الفصل الاول

الاشكال الحاصل من المدين المطلوب التنفيذ عليه

١٣٣٨ - يجوز للمدين المطلوب التنفيذ عليه أن يمانع في التنفيذ ويطلب من  
قاضى الأمور المستعجلة الحكم بمنعه أو أيقافه مهما كانت الأسباب التي بنيت عليها  
المانعة سواء تعلقت بالموضوع أو الشكل بالشروط السابق ذكرها

١٣٣٩ - وقد اختلف الشراح في جواز قبول اعتراض المدين نفسه على  
التنفيذ بدعوى أن الشيء المراد التنفيذ عليه مملوك لغيره فقال البعض بعدم الجواز  
ارتكناً الى أن المدين ليس له مصلحة في ذلك (١) وقال آخر بجواز ذلك اذا كان  
للمدين مصلحة محققة في الاعتراض كما لو كان المنقول المطلوب الحجز عليه مباعاً من  
المدين للغير بعقد ثابت التاريخ قبل الحجز ولم يسلمه لسبب من الأسباب (٢) -  
وقال ثالث بجواز ذلك اطلاقاً وفي جميع الأحوال متى كانت المنقولات المراد  
الحجز عليها مملوكة للغير وتواجدت في حيازة المدين بسبب عقد من عقود الأمانة

---

(١) شوفو على كاريه ج ٤ نبذة ٢٠٧٥

(٢) يوش تحت لفظ الحجز التنفيذي نبذة ٢٢٣

كعارية الاستعمال أو الأجرة أو الرهن أو الوكالة أو غير ذلك — والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به قضاء (١)

## الفصل الثانى

### الاشكال الحاصل من الدائن طالب التنفيذ

١٣٤٠ — يجوز حصول الاشكال من طالب التنفيذ اذا لم يوفق الى التنفيذ لسبب من الأسباب فيرفعه الى قاضى الامور المستعجلة إما عن يد محضر اذا رأى الأخير جدية الممانعة الحاصلة من المدين وضرورة ايقاف التنفيذ أو في صيغة اعلان دعوى يطلب فيها استمرار التنفيذ والقاضى المذكور يفحص مستندات الطرفين وأوجه دفاعهما ويبحث حججهما وأسانيدهما ويقضى بعد ذلك بما يترأى له من أرجحية أحدهما برفض الاشكال أو بقبوله وحكمه فى هذه الحالة لا يؤثر على طبيعة الحكم الأصيل المراد تنفيذه وعلى الحقوق الناتجة عنه والالتزامات المترتبة عليه — وإنما يفصل فى الأجراء الوقتى المنظور أمامه أى فى الصعوبة التى تقام فى سبيل تنفيذ الحكم

١٣٤١ — ويحصل الاشكال عادة بناء على طلب الدائن اذا كان المطلوب التنفيذ عليه احدى المصالح الحكومية وامتنعت عن تنفيذ الحكم الصادر عليها لأى سبب قانونى تراه ويكون فى هذه الحالة بأعلان دعوى ترفع أمام قاضى الامور المستعجلة

١٣٤٢ — ويحق لقاضى الامور المستعجلة فى هذه الحالة البحث فى مدى امتناع المستشكل ضدها عن تنفيذ الحكم محل الاشكال وهل له ينبوع من الحق أو القانون أم لا ليقتضى فى الاشكال لا يقرر حقوقاً جديدة (٢)

---

(١) جارسونيه ج ٤ نبذة ١٥٣ حاشية ١ وأبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ ص ١١٨ نبذة ٤ على الهامش

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ٣٠ مارس ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٥ سنة ٨ ص ٢٢

## الفصل الثالث

### الاشكال الحاصل من الغير

١٣٤٣ — يجوز لكل من يتضرر من تنفيذ سند تنفيذي لم يكن طرفاً فيه أو من تنفيذ عقد أو حكم على أمواله أن يستشكل في التنفيذ أمام قاضي الأمور المستعجلة ويمنع في حصوله بعريضة دعوى قبل اجراء التنفيذ اذا ظهر له من أفعال وأعمال طالب التنفيذ أنه يرغب في التنفيذ على أمواله (١)

١٣٤٤ — ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم باستمرار تنفيذ السندات محل النزاع على الغير لمساس حكمه في هذه الحالة بالموضوع أو أصل لحق الممنوع عنه الفصل فيه بل يتعين عليه الحكم بإيقاف التنفيذ إذا اتضح له ما يأتي : —

أولاً — أن المستشكل من فصيلة الغير حقيقة

ثانياً — جدية الاشكال الحاصل منه

ثالثاً — ان الحكم بالاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير المانع في التنفيذ والثابتة بمسندات لا يحوطها أدنى شك — أما إذا اتضح له خلاف ذلك وان الاشكال مقصود منه تأخير التنفيذ ووضع العراقيل في سبيله فقط فيحكم برفضه والاستمرار في التنفيذ (٢)

والقاعدة المتقدمة تسري على جميع الاشكالات الحاصلة من الغير مهما كانت أسبابها ومهما كان السند المراد التنفيذ به حكماً كان أو عقداً رسمياً — أما القول

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٤ نبذة ١١٠ ورودير ج ٢ ص ٣٨٥ وجارسونيه وسيزار بروج ٨

نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٢

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٢٣ وما بعدها واستئناف محتلط في ٩

ابريل ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ٢٠٢ و ٣١ يناير ١٩٠٠ المجموعة ١٢ ص ١٠٧ و ٢٣ مايو ١٩٠٧ المجموعة

٩١ ص ٢٧٤ ومصر أهلي مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية العدد ٦ سنة ٦ ص ٦ و ١٨

نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٣ سنة ٨ ص ١٦



بضرورة ايقاف التنفيذ في حالة حصوله بعقد رسمي عند حصول طعن من المستشكل في صحته في جميع الاحوال حتى تقضى محكمة الموضوع في صحة العقد بدعوى يرفعها طالب التنفيذ فإنه قول مخالف لأبسط القواعد القانونية المتعلقة بالتنفيذ والتي تنادى بوجوب حصوله لكل سند أو حكم أو عقد رسمي مشمول بصيغة التنفيذ - ولأن الأصل في العقود الصحة. أما البطلان فحالة عرضية استثنائية يجب على من يتمسك بها أن يتقدم بالدليل المقنع عليها لا بمجرد الطعن عليها بأسباب لا تؤثر على كيانها أو تغير من حقيقتها الظاهرة في شيء ما (١)

وسنتكلم عن الاشكالات التي تحصل من الغير تفصيلاً عند الكلام على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الصعوبات التي تعترض الحجز التنفيذي والصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسى المزاد وعقود البيع الرسمية

## الفصل الرابع

### المحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشكالات

١٣٤٥ — يختص القاضي الجزئي في الأهلى ( قاضي الأمور المستعجلة في المختلط والفرنسى ) الواقع في دائرته التنفيذ في الفصل في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ مهما كانت أسبابها سواء تعلقت بالموضوع أو بالشكل أو بالسند المنفذ به

١٣٤٦ — ويستمد اختصاصه في فرنسا من المادة ٥٥٤ مرافعات التي تنص على اختصاص المحكمة الكائن في دائرتها التنفيذ في الحكم في الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ وهذه المحكمة هي التي حل محلها قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الاشكالات المذكورة طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات بسبب طبيعة الاشكالات ومن كونها

---

(١) استئناف مختلط ٣ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤ و ٣١ أكتوبر ١٩١٧ الجازيت في ١٠ نوفمبر ١٩١٧ ص ٧ رقم ١٠ و ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت مارس ١٩١٨ رقم ١٦٨ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت ديسمبر ١٩٢٩ ص ٤٣ رقم ٤٦ ومصر أهلى مستعجل في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥ في القضية رقم ١٤٤٥ سنة ١٣٥٥ مستعجل ولم ينشر بعد

مستعجلة يجب الفصل فيها على وجه الاستعجال وباجراءات قصيرة وسريعة لا تكون في القضاء العادى ولو قصرت مواعيده

وطبيعى أن الاختصاص الذى تحول لقاضى الأمور المستعجلة من المادة ٥٥٤ مرافعات يخول له الحق فى الفصل فى الاشكالات بالشروط التى نصت عليها المادة المذكورة ومنها تحديد الاختصاص المركزى بالمحكمة الكائن فى دائرتها التنفيذ (١)

١٣٤٧ — أما فى مصر فيستمد اختصاصه من المواد ٣٨٦ مرافعات أهلى و٤٣٩ مختلط التى تنص على اختصاص المحكمة الجزئية فى الأهلى ( محكمة الأمور المستعجلة ) فى المختلط الكائن فى دائرتها التنفيذ فى نظر الاشكالات المتعلقة بالتنفيذ ١٣٤٨ — والاختصاص المركزى ليس من النظام العام يجوز للاخصام أن يتفقوا على خلافه صراحة بالاتفاق على اختصاص محكمة مستعجلة أخرى غير الواقع فى دائرتها التنفيذ (٢) أو ضمنا برفع الاشكال إلى محكمة مستعجلة أخرى وعدم ابداء الدفع بعدم الاختصاص قبل التكلم فى الموضوع ولا يجوز للمحكمة المستعجلة المرفوع أمامها الاشكال إذا كانت غير المحكمة الكائن فى دائرتها التنفيذ أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره مركزيا من تلقاء نفسها

## الفصل الخامس

### سلطة المحضر فى قبول الاشكالات

١٣٤٩ — المحضر مكلف بتنفيذ السندات والأحكام المشمولة بصيغة التنفيذ

---

(١) برتان ج ٢ ص ١٦٨ نبذة ٢٤١ ودالوز دبرتوار ج ٣٨ « مستعجل » نبذة ٣٠ و ٣١ ويوش نبذة ٢٣٦ وما بعدها ودى بليم ج ١ ص ٤٠٠ ورودير ج ٢ ص ٣٨٩ وشوفونبذة ٢٧٦٤ مكرره وباريس فى ١٣ يونيه ١٨٦٨ سيرى ١٨٦٨ ج ٢ ص ١٠

(٢) استئناف مختلط فى ٢٣ مايو ١٩١٢ بمجموعة ٢٤ ص ٢٦٤ والمتصورة مختلط مستعجل فى ٣ مارس ١٩١٣ الجازيت عدد ٢ ص ١٠٣ و ١٠٤ وعكس ذلك اسكندرية مختلط مستعجل فى ٢١ مارس ١٩١٢ جازيت ٢ ص ١٠٤ وقرر بعدم صحة الاتفاق الخاص بتعديل الاختصاص المركزى وهذا الحكم مرجوح وغير مأخوذ به

ولا يجوز له أن يتوانى عن القيام بالتنفيذ مالم يكن هناك مانع قانونى يمنع من حصول التنفيذ فله في هذه الحالة الامتناع عن اجرائه واخبار طالب التنفيذ بذلك وللأخير اذا نازع في ذلك أن يعرض الأمر على رئيس المحكمة الكلية أو القاضى الجزئى بحسب الأحوال ليفصل فى شأن امتناع المحضر فاذا رأى القاضى موافقة المحضر على عدم اجراء التنفيذ فلطالب التنفيذ في هذه الحالة رفع دعوى مستعجلة يطلب فيها الاستمرار فى التنفيذ فى مواجهة المطلوب التنفيذ عليه وقلم المحضرين واذا ذهب المحضر للتنفيذ ومانع فى ذلك المدين أو الغير وبنى اعتراضه على أسباب تتعلق بموضوع الحقوق أو بالشكل أو السند المنفذ به أو غير ذلك من الأسباب التى لا يجوز للمحضر الفصل فيها فيجب على المحضر فى القانون الأهلى قبول الاشكال إذا دفع المستشكل الرسم اللازم عنه وإيقاف التنفيذ بعد عمل الاجراءات التحفظية لمنع اختلاس ما يراد التنفيذ عليه ثم رفع الاشكال الى القاضى الجزئى باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة - أما فى القانون المختلط فيجوز للمحضر الاستمرار فى التنفيذ بالحجز بالرغم من قبول الاشكال ورفع له لقاضى الأمور المستعجلة

ويلاحظ أن إيقاف التنفيذ بمعرفة المحضر حتى يفصل من المحكمة المستعجلة فى الاشكال لا يعتبر فصلا فى الاشكال بالقبول لأن المحضر ليس بقاض حتى يحكم فى موضوع المنازعات التى تطرح أمامه - وإنما يعتبر ارجاء مؤقتا للتنفيذ حتى يفصل القضاء فى الصعوبة الحاصلة فيه وعلى ذلك يخطئ من يقضى بعدم قبول الاشكال شكلا لحصول الايقاف بالفعل بمعرفة المحضر

## الفصل السادس

### كيفية رفع الاشكالات

١٣٥٠ - الاشكالات ترفع لقاضى الأمور المستعجلة إما بواسطة المحضر المكلف بالتنفيذ أو بغير وساطته

١٣٥١ - فى الحالة الأولى ترفع الاشكالات بواسطة تكليف المدعى عليه فيها

( سواء كان المدعى عليه في الاشكال هو طالب التنفيذ أو الشخص المطلوب التنفيذ عليه بحسب رافع الاشكال ) بالحضور في ميعاد قصير ولو بعد ساعة واحدة في المحكمة أو في منزل القاضي إذا دعت الضرورة لذلك ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة منه إلى الخصم

١٣٥٢ — أما في الحالة الثانية فيحصل الاشكال بدعوى أصلية ترفع بورقة تكليف بالحضور كباقي الدعاوى المستعجلة بعد أخذ إذن من القاضي بتقصير المواعيد إن كان لذلك وجه يختصم فيها طالب التنفيذ أو الشخص المراد التنفيذ عليه أو كلاهما معاً وقلم المحضرين بحسب رافعها ويجوز للمستشكل في هذه الحالة اعلان الدائن المستشكل ضده بعريضة الاشكال في المحل المختار الذي عينه في التنبيه بالدفع الذي أرسله إليه (١)

---

(١) استئناف مختلط في ٤ أبريل ١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ١٩٠



# الباب السابع

## الاشكالات التي تعترض انواع التنفيذ المختلفة

١٣٥٣ — تكلمنا على النظرية العامة لاشكالات التنفيذ وعلى الصعوبات التي تعترض التنفيذ بصفة عامة ونتكلم الآن تفصيلاً على الصعوبات التي تعترض كل نوع من أنواع التنفيذ ومدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في هذه الصعوبات.

## الفصل الاول

### الحجز التنفيذي

١٣٥٤ — الحجز التنفيذي هو وضع منقولات المدين الهادية تحت أمر القضاء وبيعها بعد ذلك ليستولى الدائن على دينه من ثمنها ويحصل باعلان السند التنفيذي الى المدين والتتبع عليه بالدفع ثم توقيع الحجز بعد مرور أربع وعشرين ساعة على الأقل على تاريخ اعلان التتبع ثم عمل اعلانات عن البيع وتعليقها ونشرها قبل البيع يوم واحد و اجراء البيع بعد الحجز بثمانية أيام على الأقل ودفع ثمن الأشياء المبيعة أو جزء منه الى الدائن الحاجز بحسب مقدار دينه أو إيداع الثمن في خزانة المحكمة لتوزيعه على الدائنين الحاجزين

من يجوز له توقيع الحجز

١٣٥٥ — يحق توقيع الحجز التنفيذي بناء على طلب الآتي ذكرهم  
أولاً: الدائن لا فرق بين أن يكون دائناً عادياً أو ممتازاً أو مرتبناً

ثانيا : خلفاء الدائن العموميين أو الخصوصيين كالورثة أو من تنازل لهم الدائن عن سنده التنفيذي بالبيع أو الهبة أو نحوهما بشرط إعلان المدين بصفتهم الجديدة وبما يثبتها قبل توقيع الحجز

ثانيا : وكلاء الدائن سواء كانت الوكالة قانونية أو قضائية أو بطريق الاتفاق كالولي والوصى أو وكيل الديانة ( السنديك ) أو الوكيل المعين بالاتفاق سواء كانت وكالته عامة أو خاصة

بناء على اى سند يمكن توقيع الحجز

١٣٥٦ — يشترط لتوقيع الحجز التنفيذي ان يحصل بسند تنفيذ حكما أو عقدا رسميا عليه صيغة التنفيذ وان يكون السند مثبتا لدين محقق الوجود ومعين المقدار وواجب الاداء

على من يمكن توقيع الحجز

١٣٥٧ — يصح توقيع الحجز على من كان مدينا شخصيا للدائن سواء كان مدينا عاديا أو ضامنا أو وارثا للمدين بشرط ان يثبت الدائن فى الحالة الأخيرة وفاة المدين عن تركة واستيلاء الوارث عليها أو على بعض أموالها وإذا كان المدين عديم الأهلية للقصر أو العته أو السفه أو الغفلة فتوجه الاجراءات ضد متولى شؤونه إنما إذا زادت سنه عن الثمان عشرة سنة وصرح له بإدارة أمواله بنفسه فيجوز توقيع الحجز فى مواجهته كما يجوز حصوله فى فرنسا فى مواجهة المرأة المتزوجة بدون اذن من زوجها (١)

وبعض المدينين لا يمكن الحجز عليهم بالرغم من مديونيتهم كالحكومة وفروعها (٢)

ما يصح الحجز عليه من الاموال

١٣٥٨ — يجوز توقيع الحجز التنفيذي على جميع المنقولات المادية للمدين إلا

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٨٢ نبذة ٦٦١

(٢) كبريه ج ٢ نبذة ٦٦٢

ما استثنى منها بنص صريح في القانون - والمقصود بالمنقولات الأموال أو الأمتعة أو الأشياء المنقولة وكل ما هو معتبر منقولا بحسب قواعد القانون المدني كالأواني الفضية والمجوهرات والنقود والملابس والكتب والصور والتماثيل والمنقولات المعدة لاستعمال الدور وزينتها مثل البسط والسرر والمقاعد والمرايا والساعات الكبيرة والموائد والصيني والأشياء الأخرى التي من هذا النوع والأحجار والأخشاب ومواد البناء المخلفة عن هدم المباني أو الجمعية لأقامة مبان جديدة. والمراكب والعوامات والذهبيات والحمامات البحرية المقامة على مراكب (١)

وكذلك يجوز توقيع الحجز التنفيذي على :-

أولاً : محل التجارة (٢)

ثانياً : حق ملكية اجازة الاختراع (٣)

ثالثاً لا يجوز توقيع الحجز التنفيذي على :-

أولاً : علامة الفأورية (٤)

ثانياً : الأوراق الخاصة بالمدين أو سندات الدين الذي له على آخرين اللهم إلا إذا كانت السندات المذكورة متداولة للتعامل بها بين الافراد كأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الأهلي في مصر وبنك فرنسا في فرنسا (٥)

١٣٥٩ - ويشترط لصحة الحجز أن تكون المنقولات المراد توقيع الحجز عليها مملوكة للمدين وفي حيازته أو في حيازة من يمثله قانوناً - وعلى ذلك فيبطل الحجز التنفيذي المتوقع على :-

أولاً : منقولات مملوكة لشركة ذات شخصية معنوية بناء على طلب دائن أحد الشركاء (٦)

---

(١) كيرييه ج ٢ نبذة ٦٦٣

(٢) كارييه وشوفر ج ٤ نبذة ٢٠٣٤ مكرر وباريس في ٢٦ يولييه ١٨٥١ دالوز ٥٢ ج ٢ ص ٢١٨

(٣) بواتار وكوليه داج ج ٢ نبذة ٨٥٣

(٤) كيرييه ج ٢ ص ٣٨٤

(٥) كيرييه ج ٢ ص ٣٨٤

(٦) البفض الفرنسي في ٢٩ مارس ١٨٨٦ سيري ٨٦ ج ١ ص ٣٧٠ واستئناف محتلط في ٥ ديسمبر •

ثانياً: منقولات كانت مملوكة للمدين وباعها لآخر قبل توقيع الحجز ثم بقيت في حيازة المدين لأى سبب من الأسباب كالإيجار إذا كان للبيع تاريخ ثابت سابق على تاريخ الحجز<sup>(١)</sup>

١٣٦٠ — ولا يجوز للمدين رفع دعوى بطلان الحجز بعد توقيع الحجز له على منقول مملوك لغيره لعدم وجود مصلحة له في ذلك<sup>(٢)</sup> وإن كان يحق له بحسب الرأى الراجح كما قدمنا أن يمانع في توقيع الحجز ويستشكل في التنفيذ لهذا السبب

١٣٦١ — ويجوز توقيع الحجز على حصة شائعة للمدين في منقولات معينة قبل فرزها وتجنيتها وللشركاء في هذه الحالة الحق في الممانعة في البيع حتى إجراء القسمة وبعد حصول القسمة يحق للدائن بيع المنقولات التي اختص بها المدين<sup>(٣)</sup>

١٣٦٢ — ولا يجوز توقيع الحجز التنفيذي على منقولات مملوكة للمدين وموجودة في حيازة الغير بل يجب توقيع حجز ما للمدين لدى الغير عليها ويعتبر من الغير الوكيل والمودع لديه<sup>(٤)</sup> ومتعهد النقل<sup>(٥)</sup> وعلى العكس فلا يعتبر من الغير الخادم والكاتب والبواب ومن يؤجر لآخر عقاراً لا يداع منقولاته فيه وحفظها

١٣٦٣ — وقد تكلمنا على الأشياء التي لا يجوز الحجز عليها بنص القانون عند الكلام على حجز ما للمدين لدى الغير فيمكن الرجوع إليها ونضيف إليها الآن بعض إيضاحات عن حق المؤجر في الحجز على الكتب والأدوات وباقي الأشياء المنصوص

---

١٩٠٠ المجموعة ١٣ ص ٣٤ وقضى بطلان الحجز المتوقع على منقولات شركة ذات شخصية معنوية لدى على أحد الشركاء حتى ولو لم يتبع في تكوين الشركة الإجراءات التي استلزمها القانون لأن بطلان عقد الشركة في هذه الحالة لا يحصل بقوة القانون بل بحكم من القضاء بناء على طلب الغير وحتى صدور هذا الحكم فتعتبر الشركة صحيحة وقائمة

(١) دواى فى ٥ يناير ١٨٤٨ سبرى ٤٨ ج ٢ ص ٧٤ وديمولومب ج ٢٩ نبذة ٥٤٨ واوبرى ورو ج ٨ نبذة ٧٥٦ ص ٢٥٦

(٢) كبرى ج ٢ ص ٣٨٤ نبذة ٦٦٦

(٣) كبرى ج ٢ نبذة ٦٦٧ وبوردو فى ٢٠ مارس ١٨٧٩ دالوز ٨١ ج ٢ ص ٢٥١

(٤) النقص الفرنسى فى ١٨ يونيه ١٨٧٦ دالوز ٧٦ ج ١ ص ٧٤

(٥) النقص الفرنسى فى ٢٠ يونيه ١٨٧٦ دالوز ٧٧ ج ١ ص ١٣٤



عنها في المواد ٤٥٥ مرافعات أهل و ٥١٨ مختلط و ٥٩٢ فرنسي وما إذا كان يشترط لصحة الحجز على هذه الأشياء أن يكون الأيجار المحجوز من أجله مطلوباً عن نفس العين المتوقع فيها الحجز أسوة بالحجز التحفظي وحق امتياز المؤجر أم لا ؟ نرى أنه لا يشترط لجواز الحجز على هذه الأشياء أن يكون الأيجار المحجوز من أجله مطلوباً عن نفس العين الحاصل فيها الحجز بل يكفي لصحة الحجز أن يتوقع بسبب إيجار مسكن أو أرض سواء أكان الأيجار مطلوباً عن نفس العين الحاصل فيه الحجز أم مطلوباً عن عين خلافاً للأسباب الآتية

أورو — لأن القاعدة الأصلية أن جميع أموال المدين ضامنة لالتزاماته وتعهدهاته يجوز التنفيذ عليها وفاء لهذه التعهدات والاستثناء هو عدم جواز التنفيذ لسبب من الأسباب التي رآها المشرع كالرحمة بالمدين أو لحسن سير الأعمال الحكومية وغير ذلك من الأحوال التي نص عليها القانون في مواد متفرقة منه عند الكلام على التنفيذ والتي يجب أخذ منتهى الحيلة والتروي في تطبيقها

ثانياً — لأن المادة ٤٥٥ مرافعات أهل جاءت في الفصل الثالث من باب التنفيذ عند الكلام على حجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها وقررت عدم جواز التنفيذ بالحجز على منقولات معينة إلا وفاء لديون خاصة ومن بينها دين الأيجار ولا دخل لها مع حق المالك أو المؤجر في الحجز التحفظي على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو حق الامتياز المنوه عنه في الفقرة السادسة من المادة ٦٠١ مدني

ثالثاً — لأن ضياع حق امتياز المؤجر المنصوص عنه في المادة ٦٠١ / ٦ مدني عند الحجز على منقولات للمستأجر في غير العين المؤجرة وبعد مرور ثلاثين يوماً من علم المؤجر بالنقل لا يغير من طبيعة دين الأيجار ولا يجعله في مصاف الديون العادية اللهم إلا بالنسبة للامتياز فقط وبخلاف ذلك فيبقى للدين المذكور طبيعته وهي أنه لا يزال دين إيجار ناشئ من علاقة التأجير له المميزات الأخرى التي خولها القانون لديون الأيجار

رابعاً — لأن القول بخلاف ذلك وبضرورة كون الأيجار الذي يجوز الحجز من أجله خاص بنفس العين المتوقع فيها الحجز قول فيه تحميل لبص المبادأة

٤٥٥ مرافعات لمعاني لا تحتملها عباراتها الصريحة الظاهرة وتقييد لحالات لم ترد فيها وتفسير لها على غير معانيها ومقاصدها وغرض المشرع منها (١)

## الفصل الثاني

### المسائل الفرعية التي تنشأ عن الحجز التنفيذي

١٣٦٤ — ينتهى الحجز التنفيذى ببيع الأشياء المحجوز عليها فى مدة قصيرة إذا لم يحدث فى أثناءه أو قبل أجرائه حصوله مسائل فرعية تمنع من توقيعه أو توقف اجراءات البيع اللاحقة له

١٣٦٥ — ويهنا من هذه المسائل الاشكالات التى تحصل فى اجراءات الحجز والبيع أى الصعوبات التى تقام فى سبيل هذه الاجراءات، وهذه الصعوبات تحصل اما من المدين المطلوب الحجز عليه أو من الغير الذى يدعى حقاً على الشئ المطلوب الحجز عليه

### الفرع الأول

الاشكالات أو الصعوبات التى تحصل من المدين

١٣٦٦ — هذه الاشكالات تحصل اما عند توقيع الحجز أى فى الوقت الذى يذهب فيه المحضر لأجرائه وأما بعد توقيع الحجز وسنتكلم تفصيلاً على الاشكالات التى تحصل فى كل حالة من هاتين الحالتين وعلى مدى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى نظرها

### المبحث الأول

الاشكالات التى تحصل من المدين وقت الحجز

١٣٦٧ — يجوز للمدين المراد توقيع الحجز عليه أن يعارض فى توقيع

---

(١) مصر أهلى مستعجل فى ١٨ مايو ٩٢٥ الجريدة القضائية العدد ٢٢ سنة ٦ ص ٩

الحجز لأسباب تتعلق بالشكل أو بالموضوع كعدم صحة الاجراءات السابقة على الحجز أو لكون الحجز متوقفاً بناء على سند غير واجب التنفيذ أو بناء على حكم لا يجوز تنفيذه إلا بعد فوات وقت معين كما هو الحال في الأحكام الابتدائية الأهلية غير المشمولة بالنفاذ أو بناء على حكم لا يجوز تنفيذه لحصول الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف كما هو الحال في الأحكام الابتدائية المختلطة والفرنسية غير المشمولة بالنفاذ أو لكون الحجز متوقفاً بناء على حكم سقط واعتبر كأن لم يكن كما هو الحال في الأحكام الغائية الابتدائية عند مرور ستة شهور على تاريخ صدورها بغير تنفيذ أو لكون السند الرسمي المنفذ به باطل لصدوره من شخص عديم الأهلية أو لحصوله بطريق الإكراه المبطل للرضا أو لاشتتاله على سبب غير مشروع أو لحصول التخالص عن الدين المنفذ به لسبب من أسباب انقضاء التعهدات كالوفاء والمقاصة واستبدال الدين أو لكون الدين المراد التنفيذ من أجله غير محقق الوجوب أو معين المقدار أو واجب الأداء أو لكون الأشياء المراد توقيع الحجز عليها لا يجوز الحجز عليها بنص القانون أو لحصول عرض من المدين عن الدين المنفذ من أجله وغير ذلك من صعوبات التنفيذ الأخرى

١٣٦٨ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في بحث هذه الصعوبات جميعها باعتبارها من الإشكالات التي تعترض التنفيذ لا للحكم في موضوعها وإنما للحكم مؤقتاً في اجراء التنفيذ بالمنع أو الإيقاف أو الاستمرار بالشروط السابق الكلام عنها طبقاً لما يتضح له من وقائع الدعوى وقرائن أحوالها ومستندات الطرفين والتي له سلطة مطلقة في بحثها وتقديرها كما سبق ذكره (١)

١٣٦٩ — إنما لا يختص بإعطاء مهلة للمدين لسداد الدين بحسب الرأي الراجح لأن طلب إعطاء المهلة لا يعتبر صعوبة من صعوبات التنفيذ بل أمر خارج عن التنفيذ لا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الفصل فيه (٢)

١٣٧٠ — وكذلك لا يدخل في وظيفته قصر الحجز على منقولات أو أشياء

---

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٩٢ ودي بليم ج ١ ص ٣٠٤ وبازو ص ٣٣٧ وبرنان ج ٢ نبذة ١٠٣ وما

بعدها ومرنياك ج ٢ ص ٤١٤ نبذة ٦٥٣

(٢) كبريه ج ٢ ص ٣٩٣ نبذة ٦٨٠

معينة بحجة ان قيمة المنقولات المحجوز عليها تتجاوز مبلغ الدين المراد الحجز من أجله للأسباب الآتية

أولاً : لأن للدائن الحق في التنفيذ على جميع أموال المدين باعتبارها ضامنة لالتزاماته وتعهداته

ثانياً : لأن الحجز التنفيذي لا يعطى امتيازاً للحاجز الذي أوقعه في غير حالة الكف عن البيع بل يحوز للدائنين الآخرين سواء أكانوا ممتازين أم غير ممتازين ان يطالبوا بحصتهم في ثمن ما يباع قضائياً من أملاك المدين وعلى ذلك فالحكم بالزام الحاجز بقصر الحجز على منقولات معينة تنفي بسداد دينه فقط فيه خطر على حقه في الحصول على دينه بالكامل إذا ما توقعت حوز من دائنين آخرين على الثمن

ثالثاً : لأن القانون نص على حماية المدين من الحجز التنفيذية المتغالي فيها أو المتوقعة على منقولات كبيرة القيمة وذلك بالزام المحضر بالكف عن البيع إذا تحصل من البيع على مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل من أجلها الحجز وديون جميع المحجوز التي توقعت قبل حصول البيع سواء كانت على المنقولات نفسها أو على ثمنها تحت يد المحضر (١)

١٣٧١ — والممانعة التي تحصل من المدين في توقيع الحجز تكون بأشكال يحرره المحضر على محضر الحجز أو بعريضة دعوى أصلية يعلن فيها الحاجز وقلم المحضرين ١٣٧٢ — ويجوز للمحضر في القانون المختلط والفرنسي ان يحجز بالرغم من الممانعة الحاصلة من المدين ويعرض الاشكال بعد ذلك على قاضي الأمور المستعجلة — أما في القانون الأهلي فيجب عليه الامتناع عن توقيع الحجز بمجرد حصول الممانعة وقبول الاشكال وكل ماله في هذه الحالة ان يتخذ الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة وحفظ الاشياء أو المنقولات المطلوب الحجز عليها من التبيد حتى يفصل في موضوع الاشكال

١٣٧٣ — وإذا عثر المحضر عند توقيع الحجز على أوراق ومستندات ذات



قيمة فيجوز له عرض أمرها على قاضي الأمور المستعجلة للحكم بمجردا وحفظها  
بالطريقة التي يراها (١)

## المبحث الثاني

الأنشآت التي تحصل من المدين بعد توقيع الحجز

- ١٣٧٤ — يجوز للمحجوز عليه ان يطعن على الحجز التنفيذي المتوقع على  
أمواله لعيب شكلي فيه أو لسبب من الأسباب الموضوعية السابق ذكرها ويطلب  
الحكم اما بطلان الحجز أو بايقاف البيع الذي سيترتب عليه مؤقتا
- ١٣٧٥ — ففي الحالة الأولى لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الدعوى  
لمساس الحكم ببطلان الحجز بالموضوع أو أصل الحق (٢) اللهم إلا إذا حصل  
الحجز باطلا بطلانا جوهريا لعدم استيفائه الأركان الجهرية اللازمة لصحته أو  
الأوضاع الشكلية الضرورية الواجبة لقيامه فيختص عندئذ بالحكم بالغائه أو عدم  
تأثيره (٣) كحالة حصوله بلا سند تنفيذي أو بحكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ قبل  
فوات ميعاد الاستئناف في الأهلي أو بالرغم من الاستئناف في المختلط والفرنسي  
أو بحكم غيابي سقط لعدم تنفيذه في مدة ستة شهور من تاريخ صدور أو حصوله  
على أشياء لا يجوز الحجز عليها قانونا أو على منقولات لا يجوز الحجز عليها منفصلة  
عن العقار الذي خصصت لاستغلاله واستثماره (٤) أو لاجراء الحجز بلا تنبيه  
أو اعلان عن الحكم أو بعد تنبيه باطل وغير ذلك من الأسباب التي تبطل الحجز  
بطلانا مطلقاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً
- ١٣٧٦ — والسبب في اختصاصه في الحكم بعدم تأثير الحجز في هذه الحالة أن

---

(١) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٥٥ وجارسويه وسيزار بروج ؛ نبذة ١٣٤٣ ص ٢٥٤  
(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤١٥ نبذة ٦٥٤ وكيرييه ج ٢ ص ٢٩٤ نبذة ٦٨٤ وتولوز في ٢٢ فبراير ١٨٥٣  
باندكت وسيري ٥٣ ج ٢ ص ٣٧٣ ومودو نبذة ٢٨ و ١٢٣ وجيرار ص ١٦٤ واستئناف مختلط  
في ٢١ مايو ١٩١٣ الجازيت يوليه ١٩١٣ ص ١٨١ رقم ٣٩٣  
(٣) مصر أهلي مستعجل في ١٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٢٨ سنة ٦ ص ٩  
(٤) ويعتبر منقولا ملحقاً بالعقار وأبور الرى القائم على الأطيان المخصص لربها حتى ولو كان  
يستخدم في رى أطيان أخرى بالايجار - استئناف مختلط في ٧ مايو ١٩٣٦ المجموعة ٤٨ ص ٢٥٩

الحجز الذى يتوقع لا ينشئ حقاً للحاجز يضار من الحكم الذى يصدر من القضاء المستعجل بالغائه وانما يكون عقبة مادية يجوز لقاضى الامور المستعجلة الحكم بأزالتها وارجاع الحالة إلى أصلها

١٣٧٧— أما فى الحالة الثانية فيختص قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى الدعوى باعتبارها اشكالا فيمابقى من اجراءات التنفيذ وهو البيع مهما كان السبب الذى بنى عليه الاشكال سواء تعلق ذلك بالحكم أو بالاجراءات الخاصة بالتنفيذ أو بموضوع حقوق طالب التنفيذ وذلك بالشروط السابق الاشارة اليها وقد ينشأ عن اجراء البيع صعوبات عديدة تتطلب تدخلاً القضاء المستعجل للفصل فيها على وجه السرعة كالصعوبات التى تحصل بسبب عدم مراعاة طالب البيع للاجراءات المنصوص عنها فى المواد ٦٤٤ مرافعات أهلى و ٥٢٨ مختلط و ٦١٧ فرنسى التى تنص على عدم امكان الشروع فى بيع المنقولات المحجوز عليها إلا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز إلا إذا أمر القاضى باجراء البيع قبل هذا الميعاد خشية من تلف الأشياء المحجوز عليها القابلة للتلف كالخضراوات والفواكه واللحوم وغيرها من المأكولات أو الصعوبات التى تحصل بسبب عدم مراعاة المواد ٦٦٤ مرافعات أهلى و ٥٣٠ مختلط الخاصة بكيفية بيع محال التجارة أو بسبب المواد ٦٧٤ و ٦٨٤ مرافعات أهلى و ٥٣١ و ٥٣٢ مختلط الخاصة بكيفية اجراء اعلانات البيع والمواعيد المخصصة لذلك فيجوز للدين المحجوز عليه فى جميع هذه الاحوال الالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة للحكم بايقاف أو تأجيل البيع مؤقتاً حتى تحصل أو تستوفى الاجراءات طبقاً للقانون (١)

١٣٧٨ — وإذا كانت الأشياء المحجوز عليها كبيرة القيمة بالنسبة لدين الحاجز وحصل المحضر من بيع بعضها على مبلغ يكفى لوفاء دين الحاجز وجميع المصاريف وطلب المدين من المحضر الكف عن بيع مابقى منها بعد ذلك ونازع الحاجز فى ذلك بحجة وجود حجز أخرى لم يقرها المدين فلاخير فى هذه الحالة أن يطلب من المحضر المكلف بالبيع عرض الأمر على قاضى الامور المستعجلة للفصل فى طلب الكف عن البيع من عدمه (٢)

(١) كبرى ج ٢ ص ٣٩٥ نبذة ٦٨٥ ومورو نبذة ١٧٩

(٢) كبرى ج ٢ ص ٣٩٦ ودى بليم ج ٢ ص ٤٦

١٣٧٩ - ويجوز في القانون المختلط لكل من الحاجز والمدين المحجوز على أمتعته والدائنين الطالبين بقاء الحجز أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة بعريضة دعوى يرفعها إليه الحكم ببيع المنقولات المحجوز عليها في غير المحل الموجودة فيه أو في مكان آخر غير أقرب الأسواق العمومية وكذلك يجوز في القانون الفرنسي لكل من هؤلاء أن يطلب ذلك عند الاستعجال من قاضي الأمور المستعجلة أما بأمريصدر منه على عريضة<sup>(١)</sup> أو بعريضة دعوى ترفع إليه<sup>(٢)</sup> أما في القانون الأهل فيختص بذلك القاضي الجزئي بأمر يصدر منه على عريضة

١٣٨٠ - وإذا حكم بأشهار إفلاس المدين المحجوز عليه عقب توقيع الحجز فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم باستمرار التنفيذ في مواجهته لمخالفة ذلك لنصوص القانون التجاري ( مواد ٢١٧ تجاري أهلي و ٢٢٥ مختلط و ٤٤٣ فرنسي ) إنما يجوز له لذلك إذا صدر حكم بإقفال أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس يكفي لأعمالها ( مواد ٣٣٧ تجاري أهلي و ٣٤٧ مختلط و ٥٢٧ فرنسي )

١٣٨١ - ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف التنفيذ الحاصل على المدين التاجر حتى ولو لم يشهر إفلاسه طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ تجاري معدلة بالقانون سنة ١٩٠٦ والتي لا مثل لها في القانون الأهل وذلك بمجرد تعيين أحد القضاة لفحص الدفاتر التي أودعها التاجر المتوقف عن الدفع والتوقيع عليها وتقدير الأحوال التي يمكنه إدارة أعماله بموجبها واتخاذ الطرق التفحظية وطلب الدائنين أمامه لانتخاب واحد أو ثلاثة من بينهم لبحث حالة المدين وتقديم تقرير بحسن نيته ومركزه التجاري وأغراضه في الصلح وندب شخص ليراقب أعمال المدين . وإذا تحدد يوم للبيع في المحضر فلا يجوز إجراؤه في غير اليوم المذكور إنما لكل من المدين المحجوز عليه أو الدائن طالب البيع أو الدائنين

---

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٩٦ نبذة ٦٨٦ ودي بليم ج ٠ ص ٢ ص ٤٦ وبرتان ج ٢ نبذة ١٠٦٩ و ١٠٧٠ وعكس ذلك يوش على الحجز التنفيذية نبذة ٢٨٩ ومورو نبذة ١٨١

(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤١٧ نبذة ٦٦٣ وباريس في ١٢ أغسطس ١٨٣٣ و ٧ يولي ١٨٣٥ و ٢٤ أبريل ١٨٣٩ المشار إليها فيه

الطالبين بقاء الحجز أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة تحديد يوم آخر للبيع خلاف اليوم المحدد في محضر الحجز (١)

١٣٨٢ — وإذا رفع المدين دعوى يبطلان الحجز أمام محكمة الموضوع قبل عرض الاشكال على قاضي الأمور المستعجلة فلا يجوز للاخير الحكم بالاستمرار في البيع بالرغم من ذلك بل يتعين عليه الحكم بالايقاف إذا اتضح له جدية دعوى البطلان (٢)

## الفرع الثاني

الاشتراطات أو الصعوبات التي تحصل من الغير

١٣٨٣ — الغير هو كل شخص خلاف المدين يدعى أنه مالك لكل أو بعض المنقولات المراد توقيع الحجز التنفيذي عليها أو التي يتوقع عليها الحجز بالفعل أو يزعم أن له حقاً عليها يتعارض مع حق الدائن في توقيع الحجز أو مع استمراره قائماً (٣) والمنقولات المدعى ملكيتها تكون إما في حيازة الغير أو في حيازة نفس المدين المراد توقيع الحجز عليه بطريق الايجار أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوديعة

ولمعرفة الجهة القضائية المختصة في الفصل في الصعوبات التي تحصل من الغير في أثناء الحجز التنفيذي التمييز يجب بين حالتين

الاولى : الصعوبات التي تحصل من الغير قبل توقيع الحجز

الثانية : الصعوبات التي تحصل من الغير بعد حصول الحجز التنفيذي وسنتكلم عن كل حالة من هاتين الحالتين على حدة ومدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في كل منهما .

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤١٦ نبذة ٦٥٩ ورودير ج ٢ ص ٢٣١ وجارسونيه سيزار برو ج ٤ نبذة ١٣٥٥ ص ٢٧١

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٦٢ وليج في ٧ أغسطس ١٨٢٤ المشار اليه فيه ويوش نبذة ٩ و ١٠٥

(٣) كيريه ج ٢ ص ٣٩٦ نبذة ٦٨٧



## المبحث الاول

الصعوبات أو المعارضات التي تحصل من الغير في التنفيذ  
قبل توقيع الحجز التنفيذي

١٣٨٤ — قد يذهب المحضر إلى محل المدين المراد توقيع الحجز عليه لأجراء الحجز فيعترضه شخص خلاف المدين ويمانع في توقيع الحجز بحجة ملكيته لكل أو بعض المقولات المراد توقيع الحجز عليها أو بدعوى وجود حق له عليها يتعارض مع حق الحاجز في توقيع الحجز وينشأ عن ذلك صعوبة في التنفيذ لا يملك المحضر الفصل فيها ويجب عليه عرضها على قاضي الأمور المستعجلة للحكم فيها (١)

١٣٨٥ -- ولا يعترض على ذلك بأن نص المواد ٥٢ و ٥٣ مرافعات أهلى و ١٣ و مختلط و ٦٠٧ فرنسى يعطى الحق فى الاشكال فى التنفيذ فى هذه الحالة للمدين المراد توقيع الحجز على منقولاته دون الغير لأن حق الأخير فى الاشكال مبنى على المواد ٣٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى التى تتكلم عن الاشتمالات عموماً وعن اختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فيها (٢)

ولا يؤثر على حق الغير فى الممانعة فى التنفيذ كون القانون خول له الحق فى طلب استرداد كل أو بعض المنقولات المحجوز عليها بدعوى خاصة يرفعها أمام محكمة الموضوع بعد توقيع الحجز

أور — لعدم وجود تعارض بين هذا الحق وبين حق الممانعة فى التنفيذ الممنوح له بمقتضى المواد سالفه الذكر

ثانياً — لأن الممانعة فى الحجز تكفيه مؤونة رفع دعوى استرداد بعد ذلك إذا ما تم التنفيذ جزئياً بالحجز

---

(١) كبرى ج ٢ ص ٣٩٧ نبذة ٦٨٩ ومرنيك ج ٢ ص ١٥ نبذة ٦٥٦ وباريس فى ١٨ مارس ١٨٨٦

سبرى ٨٦ ج ٢ ص ١٠٥ ودى بليم ج ٢ ص ٣٧ وبارز ص ٣٣٨

(٢) كبرى ج ٢ ص ٣٩١ ودى بليم ج ٢ ص ٣٣ وكارىه وشوفوج ٤ نبذة ٢٠٦٦ ويوش

نبذة ١١٠ وجارسونيه ج ٣ نبذة ٥٨٣ ص ٦٥٤

ثالثاً — لأن في توقيع حجز غير قانوني على منقولات الغير ضرراً مؤكداً بحقوقه عليها ومن أهم أغراض القضاء المستعجل منع الضرر الحال

رابعاً — لأن في ترك الحجز يتوقع ثم تكليف الغير بعد ذلك برفع دعوى استرداد حرماناً له من حق خوله له القانون وتحميله مصاريف لا طائل تحتها (١)

١٣٨٦ — ولا يشترط لقبول الاشكال أن يحصل من الغير وقت التنفيذ بالحجز بل يحق له اجراؤه بعريضة دعوى قبل حصول الحجز يختصم فيها الحاجز والمدين وقلم المحضرين ويطلب فيها منع الحجز قبل حصوله إذا ظهر له من أفعال وأعمال طالب التنفيذ انه يرغب في التنفيذ على أمواله

١٣٨٧ — ولقاضي الأمور المستعجلة بحث المستندات التي يتقدم بها الغير لمنع التنفيذ على أمواله وتقديرها وتحقيق دفاع الطرفين لا للحكم في أصل الملكية أو أصل الحق الذي يدعيه الغير على الأموال المراد التنفيذ عليها وإنما لترجيح حجة أحد الطرفين على الآخر فإذا النى كفاية المستندات التي يرتكن اليها الغير للتدليل على جدية قوله (٢) يقضى بإيقاف التنفيذ وإلا فبالاستمرار فيه

١٣٨٨ — ولا يجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ إذا كان الفصل في الاشكال يستدعي الفصل في منازعات موضوعية لا يدخل في وظيفته الفصل فيها أو كانت مستندات الغير غير ناطقة في الدلالة على ملكيته للمنقولات المراد توقيع الحجز عليها بل يتعين عليه في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ والمستشكل وشأنه في رفع دعوى باسترداد المنقولات محل النزاع بعد توقيع الحجز عليها (٣)

١٣٨٩ — وإذا كان الغير مقبلاً مع المدين في معيشة واحدة كما هو الحال في الزوجين أو الوالد مع أولاده ويصعب لذلك معرفة حقيقة ملكية الغير للمنقولات

---

(١) كبريه ج ٢ ص ٣٩١ ومصر أهلى مستعجل في ٢٦ يناير ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٤٦

سنة ٦ ص ٦

(٢) كما لو تقدم الغير بعقد استئجار المحل المراد توقيع الحجز فيه وإيصالات سلسلة بسداد الإيجار عنه ومستندات أخرى سابقة على توقيع الحجز دواى Douai في ٢٩ يولييه ١٨٥٤ دالوز ٥٥ ج ٢

ص ٣

(٣) كبريه ج ٢ ص ٣٩٩ ودى بلم ج ٢ ص ٣٢

التي يعترض على توقيع الحجز عليها فيجب على القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بالاستمرار في التنفيذ بالحجز خصوصاً إذا كانت الأوراق والمستندات والفواتير المقدمة من الغير لا تقطع بدليل مقنع على ملكيته للمنقولات المتنازع عليها وعلى المستشكل في هذه الحالة رفع دعوى استرداد عنها إذا أراد أمام محكمة الموضوع والتي لها الحق وحدها في الفصل في الملكية بعد تحقيق دفاع الطرفين وسماع شهودهما وإجراء كل ما يخول لها القانون عمله للوصول إلى الحقيقة . والسبب في ذلك هو أن الحكم بمنع التنفيذ في هذه الحالة يترتب عليه ضرر محقق بحقوق الحاجز لا يمكن تعويضه بذلك إذا قضى لصالحه في دعوى الموضوع وتصرف الغير في المنقولات المتنازع عليها أو أخفاها عن الحاجز (١)

١٣٩٠ — ولا يعتبر الفصل في مثل هذه الاشكالات حكماً في حق الملكية

أولاً — لأن قاضي الأمور المستعجلة لا يفصل فيها في الملكية وعدمه كما سبق القول وإنما يبحث فيما إذا كان حق المستشكل الظاهر على المنقولات المتنازع عليها يكفي لشموله بحمايته المؤقتة أم لا

ثانياً — لأن الحكم الصادر منه في الاشكال بالاستمرار في التنفيذ أو بالايقاف لا يؤثر على محكمة الموضوع أو يقيد بها عند الفصل في حق الملكية بعد ذلك .

١٣٩١ — وكون الحكم الصادر بالايقاف يضر بحقوق طالب التنفيذ لمنعه من توقيع الحجز والاستيلاء على دينه ليس معناه أنه يفصل في الملكية أو يمس بالموضوع لأن الموضوع أو أصل الحق شيء والضرر الذي قد يالحق بأحد الخصام من القرار المستعجل شيء آخر وقاضي الأمور المستعجلة ممنوع من الفصل في الأول فقط (٢)

---

(١) استئناف مختلط في ٢٦ نوفمبر ١٨٩١ المجموعة ٤ و ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ الجازيت عدد يولييه ١٩٣٤

ص ٣٠٧ رقم ٣٥٠

(٢) كيريه ج ٢ ص ٣٩١ نبذة ٦٩١ والنقض الفرنسي في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢١

## المبحث الثانى

الصعوبات او المعارضات التى تحصل من الغير

بعد توقيع الحجر التنفيذى

١٣٩٢ — إذا توقع الحجر التنفيذى على المنقولات التى يدعى الغير ملكيتها له فلا يجوز للأخير الممانعة فى بيعها بأشكال يرفع أمام قاضى الأمور المستعجلة (١) وإنما له الحق فى دعوى استرداد يرفعها أمام محكمة الموضوع المختصة فى مواجهة الحجر أو الحاجزين وقلم المحضرين فى الأهل والمختلط . أما فى القانون الفرنسى فيعلن الحارس بدلا من قلم المحضرين ويترتب على هذه الدعوى إيقاف البيع (٢) طبقا لنصوص المواد ٤٧٨ مرافعات أهل معدلة و ٥٤٢ مختلط . كما لا يجوز للغير من باب أولى رفع دعوى مستعجلة بأحقته للمنقولات المحجوز عليها وإلغاء الحجر المتوقع عليها لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق لتعلق الفصل فيها بحق الملكية والحق الذى يترتب للحاجز على توقيع الحجر (٣)

١٣٩٣ — وكون دعوى الاسترداد يفصل فيها على وجه السرعة من محكمة الموضوع لا يؤدى إلى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فيها

أولاً — لأن السرعة ليس معناها الاستعجال الذى يخول اختصاص القضاء المستعجل وهو الخطر المحدق بالحق الذى لا يمكن تلافيه أو منعه بالتقاضى أمام المحاكم العادية ولو قصرت مواعيدها

ثانياً : لأنه يشترط لولاية القضاء المستعجل للحكم فى الاجراءات الوقتية فى اشكالات التنفيذ عدم المساس بالموضوع أو التعرض لأصل الحق عند الحكم فيها ولا يكفى الاستعجال وحده لقيام اختصاصه مهما كان الضرر الذى قد يلحق بالأخصام من التأخير فى الفصل فى الدعوى - ومع ذلك يرى بعض الشراح فى فرنسا أن للغير اذا لم

(١) كبرى ج ٢ ص ٤٠٢ واستئناف مختلط فى ٥ مايو ١٩٠٩ المجموعة ٢١ ص ٣٣٣

(٢) كبرى ج ٢ نبذة ٦٩٦

(٣) مصر أهل مستعجل فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ الجريدة القضائية عدد ٤٤ سنة ٦ تمر سلسلة ٢٥٢ واستئناف

مختلط فى ٥ مايو ١٩٠٩ المشار اليه فيه والنقض الفرنسى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢١



يكن يعلم بحصول الحجز الا في أثناء حصول البيع أن يعترض على حصول البيع أمام الشخص المكلف بالبيع باشكال يرفع لقاضي الأمور المستعجلة وللأخير الحق في هذه الحالة في الحكم بإيقاف البيع مع تكليف المشتكل برفع دعوى باسترداد المنقولات المتنازع عليها أمام المحكمة المختصة في مدة يعينها له (١)

١٣٩٤ — ويترتب على رفع دعوى باسترداد المنقولات المحجوز عليها إيقاف البيع فاذا رأى الحاجز لسبب من الأسباب الاستمرار في البيع بالرغم من ذلك فللدعى الاسترداد الحق في رفع دعوى مستعجلة بإيقافه (٢)

ويختص قاضي الأمور المستعجلة في مصر في الأهلى والمختلط بمقتضى نصوص المواد ٤٧٨ مرافعات المعدلة أهلى و ٥٤٢ مختلط - بالحكم في الاستمرار في البيع بالرغم من رفع دعوى الاسترداد اذا اتضح له عدم جدية الدعوى وانه قصد منها عرقلة التنفيذ بشرط إيداع الثمن المتحصل من البيع في خزانة المحكمة - أما في فرنسا فلا يوجد نص يماثل نصوص هذه المواد ومع ذلك فقد استقر العلم والقضاء هناك على اختصاص القضاء المستعجل في ذلك على اعتبار أن دعوى الاسترداد التي ترفع بطريق النكاية والاضرار بالحاجز صعوبة من صعوبات التنفيذ التي يدخل في وظيفة قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها طبقاً لنص المادة ٨٠٦ مرافعات (٣)

١٣٩٥ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في جميع الأحوال عند رفع دعوى الاسترداد في الحكم بوضع المنقولات المحجوز عليها في يد حارس أمين للمحافظة عليها حتى الفصل في الموضوع اذا اتضح له عدم جدية الدعوى وانها عملت بطريق التواطؤ أو الاشتراك في التدليس بين المدين المحجوز عليه وبين المسترد (٤)

---

(١) دى بليم ج ٢ ص ٣٨

(٢) كيريه ج ٢ ص ٢٠٤ نبذة ٦٩٧ ويحصل ذلك غالباً في فرنسا لأن البيع يحصل هناك بمعرفة خير حشن Commissaire - priseur ولا يعلن في دعوى الاسترداد

(٣) كيريه ج ٢ ص ٤٠٣ وباريس في ١ أغسطس ١٨٨٢ دالوز ٨٣ ج ٢ ص ١٢٧ و ٢٤ يونيو ١٨٩٠ و ١٠ أغسطس ١٨٩١ و ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ دالوز ٩٢ ج ٢ ص ٤٣٥ و ١٢ يناير ١٨٩١ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦١ وقضت باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم ببيع الأشياء المحجوز عليها حتى بعد صدور حكم غيابي بقبول دعوى الاسترداد اذا اتضح له عدم جدية الدعوى

(٤) كيريه ج ٢ نبذة ٦٩٨ وباريس في ٧ أغسطس ١٨٩٠ دالوز ٩١ ج ٢ ص ١٦٢

١٣٩٦ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في مصر في الأهلى والمختلط بمقتضى نص القانون في الحكم بإيقاف بيع الأشياء المحجوز عليها بناء على طلب المسترد عند رفع دعوى استرداد ثانية إذا اتضح له جدية طلب المسترد وأن الإيقاف أحسن وسيلة للحفاظ على حقوق الطرفين  
أما في فرنسا فيختص بذلك بموجب اختصاصه العام في الحكم في اشكالات التنفيذ

### الفرع الثالث

صعوبات أخرى تتخلل الحجز التنفيذى يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها  
١٣٩٧ — وتوجد صعوبات أخرى تتخلل التنفيذ يجب عرضها على قاضي الأمور المستعجلة للفصل فيها بسرعة وهى :-  
أولاً — المنازعات المختصة بالحارس المعين على المنقولات المحجوز عليها تنفيذاً والسابق الكلام عنها عند ذكر الأحوال التى يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظرها بنص القانون -- ويلاحظ أن اختصاصه بالحكم فيها فى فرنسا مبني على نص صريح خاص فى قانون المرافعات  
أما فى مصر فيختص بالحكم فيها باعتبارها من الاجراءات الوقتية التحفظية التى يدخل فى وظيفته الحكم فيها عملاً بنص المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط (١)

ثانياً : طلب تعيين المدين حارساً إذ ولو أن الأصل أنه لا يستحسن تعيين المدين حارساً على المنقولات المحجوز عليها إلا أن لقاضى الأمور المستعجلة استبدال الحارس المعين من قبل المحضر بالمدين إذا لاحظ أن المنقولات المحجوز عليها قليلة القيمة لا تحمل مصاريف الحراسة أو أن فى تعيين حارس أجنبى على المنقولات المذكورة اضراراً بحقوق المدين بسبب تعطيل سير العمل فى محل تجارته أو تعكير حياته المنزلية بتردد شخص أجنبى من وقت لآخر على المنزل أو لأن الأشياء المحجوز

(١) كبريه ج ٢ نبذة ٧٠١ وتعليقات دالوز على المادة ٨٢١ مرافعات فرنسى ص ١١٣٨ نبذة ٢١

عليها تستدعى عناية خاصة لا يمكن أن يقوم بها الحارس الأجنبي لعدم اهتمامه بأمرها كما لو كانت مواشى عديدة موجودة في زريبة خاصة لاستغلالها<sup>(١)</sup>

ثالثا : طلب نقل الأشياء المحجوز عليها من مكانها إلى مكان آخر يتمكن فيه الحارس من المحافظة عليها وصيانتها إذا تعذر على الحارس المحافظة عليها إذا ظلت موجودة في مكان الحجز ، ويلاحظ أن الحجز لا يترتب عليه حرمان المدين من الانتفاع بالمنقولات المحجوز عليها ومن استخدامها في أغراضه الخاصة طوال مدة الحجز وكل ما هنالك أنه ينشأ عنه حبسها فقط وعدم تمكين المدين من التصرف فيها وعلى ذلك فيجب رفض طلب نقل الأشياء المحجوز عليها إذا كانت منقولات لازمة وضرورية لحياة المدين المنزلية واستعماله اليومي كالمنقولات المنزلية وخلافها اللهم إلا إذا كانت أعمال المدين تتم عن غرض ظاهر في تعطيل حقوق الحاجز وعدم تمكنه من التنفيذ عليها بالبيع وذلك بنقلها من مكان لآخر كلما تمت اجراءات البيع فيجوز للقاضي المستعجل في هذه الحالة الموافقة على نقلها<sup>(٢)</sup>

رابعا : طلب تحديد مأمورية الحارس ومواعيد تفرده على المحل الموجودة فيه المنقولات المحجوز عليها لحراستها إذا ظهر منه أثناء الحراسة ما يفيد مضايقة المدين وتعكير صفوه بالتردد من وقت لآخر وفي أوقات غير مناسبة على المحل الموجودة فيه المنقولات المحجوز عليها أو بالإقامة في محل الحجز ليل نهار فيجوز للمدين في هذه الحالة الالتجاء لقاضي الأمور المستعجلة لتحديد المواعيد التي يجوز للحارس التردد فيها على المحل الكائن به الأشياء المحجوز عليها لمعاينتها بدون إجراء أية مضايقة للمدين أو لعائلته<sup>(٣)</sup>

خامسا : طلب استبدال الحارس المعين على المنقولات المحجوز عليها أو طلب تعيين خير أو محضر لجردها على محضر الحجز وبيان حالتها إذا نسب إلى الحارس استخدامها في أمور نفسه أو تأجيرها للغير أو إعارتها<sup>(٤)</sup>

(١) كبريه ج ٢ نبذة ٧٠٣ وبوردو في ١ يولييه ١٨٦٣ سيري ٢٣ ج ٢ ص ٢١٤

(٢) كبريه ج ٢ ص ٤٠٦ وكاريه وشوفوج ٣ نبذة ٥٧١ ص ٦١٥

(٣) كبريه ج ٢ نبذة ٧٠٥ وحكم قاضي الأمور المستعجلة في محكمة السين في ٧ فبراير ١٨٨٤ جازيت المحاكم

١٨٨٤ ص ١٣١

(٤) دي بيم ج ٢ ص ٤٠

سادساً : إذا مات الحارس أثناء الحراسة فلورثته الحق في رفع دعوى مستعجلة حتى مواجهة الحاجز والمدين لتعيين حارس خلافة إذا أخطروا الحاجز ب وفاة المورث دون أن يتخذ أى إجراء من هذا القبيل عن عمد أو إهمال منه (١)

سابعاً : المنازعات المتعلقة بطلب استقالة الحارس من الحراسة أو بطلب انتهاء الحراسة أو استدال الحارس بغيره السابق ذكرها عند الكلام على الأحوال التى يختص بالفصل فيها قاضى الأمور المستعجلة بنص القانون

## الفصل الثالث

### الاشكالات التى تعترض الحجز التحفظية

#### الفرع الاول

##### الحجز التحفظى على أمتعة المستأجر

١٣٩٨ - الحجز التحفظى على أمتعة المستأجر هو الحجز الذى يوقعه المالك أو المستأجر الأصيل أو شخص نائب عنهما على المنقولات الموجودة فى العين أو على الاثمار أو المزروعات القائمة على الأرض المؤجرة للحصول على الايجار المتأخر من ثمنها

وهو وسيلة خولها القانون لهؤلاء الأشخاص لضمان حقهم فى الايجار والاستيلاء عليه من ثمن الاشياء المحجوز عليها بالامتياز عن عداهم من الدائنين الآخرين

١٣٩٩ - ويشترط فى طالب الحجز ان يكون مالكا للأرض المؤجرة أو للمعين أو للكانوت أو الدكان المؤجر أو ان يكون مستأجراً أصلياً أجراها من باطنه لمستأجر آخر أو ان يكون صاحب حق انتفاع أو مرتتها حيازياً أو يكون نائباً

(١) كبرى ج ٢ ص ٤٠٧ نبة ٧٠٨



شرعياً عن واحد من هؤلاء سواء كان عقداً لايجار حاصلًا بالكتابة أو بغير كتابة  
١٤٠٠ — ويجب ان يكون له حق على العقار المؤجر وقت توقيع الحجز فاذا  
باع المالك العقار المؤجر أو قضى بفسخ إجازة المستأجر الأصلي قبل توقيع الحجز  
فلا يجوز له اجراءه حتى ولو اتفق في عقد الايجار على ذلك ولو ان حقه في  
الامتياز يبقى بالرغم من ذلك

١٤٠١ — ويصح توقيع الحجز التحفظي على

أولاً: المفروشات ونحوها والمنقولات والأثمار والمحصولات الموجودة  
بالمحال المؤجرة

ثانياً : المنقولات والأثمار التي صار نقلها من المحال المؤجرة بدون رضا  
المالك بشرط توقيع الحجز عليها في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نقلها  
ولا يشترط في الحجز على المنقولات والأثمار والمحصولات الموجودة في العين  
المؤجرة أن تكون مملوكة للمستأجر بل يصح الحجز عليها حتى ولو كانت مملوكة للغير  
وكانت في حيازة المستأجر بسبب اجارة المنقول أو بسبب عقد وديعة أو عارية  
الاستعمال أو بيع ولم يدفع الثمن اللهم إلا إذا أعلم الغير أو المالك المؤجر بحقه  
عليها وملكيته لها وقت ادخالها في العين المؤجرة أو إذا كانت صناعة المستأجر  
تقتضي ادخال أشياء مملوكة للغير في العين المؤجرة كما هو الحال في صاحب محل  
تصليح الساعات أو صاحب محل الدراجات أو المكواه أو الخياط أو خلافهم فلا  
يصح الحجز عليها في هاتين الحالتين

وكذلك لا يصح الحجز التحفظي إذا كانت المنقولات المملوكة للغير وجدت  
قبيل الحجز في العين المؤجرة بطريقة عرضية صرف تسمح بها العادات الجارية  
وظروف الأحوال وتقتضيها ضرورة التعامل كما هو الحال في المواشي المملوكة  
للغير والتي توجد على الأرض المؤجرة أثناء رعي برسيم اشتراه صاحبها من المستأجر

١٤٠٢ — ويقع الحجز وفاء لأجرة الأرض أو البيت أو الديون الناشئة عن  
عمارة أو اصلاح في المحل أو عن تعويض لمخالفة شروط العقد أو غير ذلك مما  
يمتاز به المالك بحسب الرأي الراجح والمعمول به

١٤٠٣ — ويشترط في المبلغ المراد الحجز من أجله أن يكون واجب الأداء حالا اللهم إلا إذا اتفق في محضر الحجز على تحويل المؤجر حق توفيع الحجز قبل حلول ميعاد الدفع أو إذا انقص المدين التأمينات التي كانت ضامنة للوفاء كما لو تصرف المستأجر في الأمتعة أو الحاصلات تصرفاً يستلزم نقلها أو كما لو نقلها من مكانها بشرط أن يكون الباقي بعد النقل أو التصرف لا يكفي لسداد الاجرة

١٤٠٤ — ويحصل الحجز بأمر من القاضي الجزئي الأهل أو قاضي الأمور الوقفية على حسب الأحوال وبأمر من القاضي المذكور في المختلط والفرنسي في جميع الأحوال ويصدر الأمر المذكور على عريضة تقدم له من طالب الحجز وللقاضي عند ذلك أن يأمر برفض الحجز أو بإجرائه حالا أو بعد مرور أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وإنذاره بالحجز ويجب أن يعقب الحجز بإعلان المحجوز عليه في خلال ثمانية أيام من الحجز أمام المحكمة المختصة لسماع الحكم عليه بصحة الحجز حتى ولو كان سند الطالب تنفيذياً

ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذ الحجز ويراد بها منعه وهذه الصعوبات تحصل إما من المستأجر الأصلي أو من المستأجر من الباطن أو من الغير

## المبحث الأول

### الصعوبات التي تحصل من المستأجر الأصلي

١٤٠٥ — يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الإشكالات التي يقيمها المستأجر الأصلي في تنفيذ الحجز سواء تعلقت بالشكل كبطلان التنبيه المنصوص عليه في أمر الحجز أو كعدم إجرائه كلية أو تعلقت بالموضوع كعدم حلول الدين المراد توفيع الحجز من أجله أو لكونه لا يشمل دين أجره أو لأن طالب الحجز ليس له حق حال على العين المؤجرة لتصرفه فيها بالبيع أو لفسخ عقد الإيجار الصادر إليه أو لانتفاء حق انتفاعه بالعين أو لأن المستأجر وفي الدين المراد توفيع الحجز من

أجله بالدفع أو المقاصة القانونية أو استبدال الدين بغيره أو لأنه يريد دفع بعض الأجرة أو كلها لمنع الحجز (١)

١٤٠٦ — وإذا دفع المؤجر في حالة الاشكال المبني على عدم حلول الدين بأن المستأجر أتى ما يضعف التأمينات الخاصة التي كانت ضامنة للوفاء كتصرفه في الأمتعة أو الحاصلات تصرفاً يستلزم نقلها أو كنقلها من مكانها وبأن الباقي منها بعد النقل لا يكفي لسداد الأجرة فلقاضى الأمور المستعجلة بحث كل ذلك وتقديره

١٤٠٧ — ولقاضى الأمور المستعجلة عند الفصل في هذه الاشكالات سلطة مطلقة في بحث حقوق ودفاع الطرفين وتقديرها للحكم في إجراء التنفيذ بالايقاف أو الاستمرار

وكذلك يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في المنازعات التي تحصل بين المستأجر وطالب الحجز بخصوص كفاية بعض المنقولات المراد توقيع الحجز عليها لوفاء الدين المراد توقيع الحجز من أجله (٢)

١٤٠٨ — أما الدعاوى والصعوبات التي ترفع من المستأجر عقب توقيع الحجز ويراد منها الحكم برفعه فيشترط لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة للحكم فيها ألا يمس في حكمه حق الخصوم ولا يلحق بها اضراراً مطلقاً ويكون ذلك في حالة واحدة وهي كون الحجز المطلوب رفعه باطل بطلاناً جوهرياً لا يشمل شكاً أو تأويلاً لحصوله بلا أمر من القاضى أو لعدم اعلان دعوى صحة الحجز في الميعاد أو لكونه حصل على مال لا يصح الحجز عليه أو بناء على طلب شخص ليس دائماً للمدين كما لو توقع الحجز على منقولات أو زراعة شخص لا تربطه بالحاجز أية علاقة بناء على عقد إيجار صوري اصططنعه طالب الحجز على آخر بدعوى استجاره للعين المتوقع فيها الحجز — لأن الحجز في هذه الأحوال لا يكون للحاجز حقاً يضار من رفع الحجز، وكل ما هنالك أنه يوجد عقبة مادية في سبيل المحجوز عليه يحق للقاضى المستعجل الحكم بتذليلها ورفعها (٣)

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٢٠٧ نبذة ٥٣٥ وباريس في ٢ أكتوبر ١٨٤٥ و ١٠ مارس ١٨٤٩ المشار اليهما ويوش نبذة ١٠٢ وجارسونيه وسيزار بروج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٢ و ٣٠٣ وكيرييه ج ٢ ص ١٩؛ نبذة ٧٣٦

(٢) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٣٧ ودى بليم ج ١ ص ٢٦٨

(٣) كيرييه ج ٢ ص ٤١٩ نبذة ٧٣٥

١٤٠٩ — واذا توقع الحجز صحيحاً من جهة الشكل وبني الاشكال على الادعاء. بوفاء كل أو بعض المبلغ المحجوز من أجله أو على أى نزاع موضوعى آخر فلا شأن للقضاء المستعجل بالحكم فيه بل يجب طرحه على قاضى الموضوع أثناء نظر دعوى الموضوع أو التظلم من الأمر الصادر أمام القاضى المختص طبقاً للقانون (١)

١٤١٠ — ولا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى التظلم الحاصل فى الحجز التحفظية مهما كان سببه بل يختص بذلك القاضى الجزئى أو قاضى الأمور الوقتية بحسب الأحوال فى القانون الأهلى وقاضى الأمور الوقتية فى المختلط فى جميع الأحوال ولا يؤثر على ذلك فى المختلط كون قاضى الأمور الوقتية هو نفس رئيس المحكمة المختصة بنظر الأمور المستعجلة (٢)

## المبحث الثانى

### الصعوبات التى تحصل من المستأجر من الباطن

١٤١١ — يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى الاشكالات التى يقيمها المستأجر من الباطن أثناء تنفيذ الحجز عليه مهما كانت أسبابها كحالة حصول حجز تحت يد المستأجر المذكور من دائن المؤجر له يمنعه من دفع الايجار أو حالة حصول حجز تحت يده من المالك الأصيل على الايجار المستحق فى ذمته للمؤجر له أو حالة كون عقد الايجار الصادر للمستأجر الأصيل يبيح التأجير من الباطن وتخالص المستأجر من الباطن مع المستأجر الأصيل على الايجار المستحق قبله، وله فى كل هذه الأحوال الحكم بايقاف التنفيذ اذا اتضح له جدية الاشكال، ولا يؤثر

(١) مصر أهلى مستعجل فى ٣ نوفمبر ١٩٣٤ فى القضية ١٢٦٧ سنة ١٩٣٤ مستعجل ولم ينشر بعد واستئناف مختلط فى ١٨ نوفمبر ١٩١٣ المجموعة ٢٥ وقضى بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم برفع حجز تحفظى توقع على زراعة المستأجر بأمر من القاضى بدعوى التخالص عن الايجار عند وجود نزاع بين المستأجر والمؤجر بخصوص التخالص وبخصوص المبالغ التى حصل التخالص عنها ووجود دعوى بالمطالبة بالايجار وصحة الحجز أمام محكمة الموضوع

(٢) استئناف مختلط فى ١٩ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣٤١



حكم الايقاف في الحالة الأخيرة على حق امتياز المالك المؤجر على المنقولات  
الموجودة في العين المؤجرة (١)

وكذلك يختص قاضي الامور المستعجلة بالتصريح للمالك بالحصول على حقه  
في الايجار المتأخر في ذمة المستأجر الاصلى من المستأجر من الباطن كما يختص  
بالتصريح للمستأجر الاصلى بالحصول على الايجار من المستأجر من الباطن بالرغم  
من الحجز المتوقع تحت يد الاخير بمعرفة المالك (٢)

### المبحث الثالث

#### الصعوبات التي تحصل من الغير

١٤١٢ — اذا ادعى الغير ملكيته للأشياء أو المنقولات المراد توقيع  
الحجز عليها في العين المؤجرة ومانع في ذلك فيختص قاضي الامور المستعجلة  
في الحكم في الاشكال المترتب على ذلك إنما يتعين عليه في هذه الحالة الحكم  
باستمرار التنفيذ بالحجز والمستشكل وشأنه في رفع دعوى استرداد أمام محكمة  
الموضوع (٣) اللهم الا اذا أثبت المستشكل بطريقة قاطعة

أولاً — أنه يملك المنقولات التي يعارض في توقيع الحجز عليها

ثانياً — ان طالب التنفيذ يعلم بهذه الملكية وقت ادخالها في العين المؤجرة أو  
ان صناعة المستأجر المطلوب الحجز عليه تقتضى ادخال أشياء أو منقولات مملوكة  
لغير في العين المؤجرة فيجوز في هذه الحالة الحكم بايقاف التنفيذ (٤)

١٤١٣ — وأذا أراد طالب التنفيذ الحجز على منقولات كانت في العين ونقلت  
منها ومانع الغير في ذلك بدعوى شرائها من المستأجر المدين أو أخذها منه

---

(١) استئناف مختلط في ٢٥ يولية ١٩١٣ الجازيت ١٠ سبتمبر ١٩١٣ ص ٢١٢ رقم ٤٦٠  
(٢) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٧ نبذة ٦٣٨ وباريس في ٢ مايو ١٨٣٢ و ٢٦ نوفمبر ١٨٣٤ المشار اليهما فيه  
وكيرييه ج ٢ ص ٤١٩  
(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٧ واستئناف مختلط في ١٢ يناير ١٨٩٧ المجموعة ٩ ص ١١٧  
(٤) مرنياك ج ٢ نبذة ٦٣٧ وكيرييه ج ٢ ص ٤٢٠ نبذة ٧٣٧

في مقابل دينه قبله أو على سبيل الرهن فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أثبت المستشكل أن طالب التنفيذ — المالك أو المؤجر — يعلم بنقلها من العين المؤجرة وأن النقل حصل بموافقته ورضاه أو أن النقل مضى عليه أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ علم المالك أو المؤجر فاذا لم يثبت إحدى هاتين الحالتين فيتعين الحكم بالاستمرار في التنفيذ (١)

## الفرع الثاني

### الحجز على المدين المتنقل

١٤١٤ — يجوز لكل دائن أن يضع الحجز بأمر من القاضي على أمتعة مدينه الذي يقطن خارج القطر المصري أو الذي ليس له محل ثابت داخل القطر المصري بل يتنقل ويتجول من بلد إلى بلد ومعه المنقولات التي يملكها كالجوايين والممثلين والتجار المتنقلين وهذا الحجز معروف في فرنسا ( Saisie foraine ) ويعرفه الشراح هناك بالمعنى المتقدم (٢)

١٤١٠ — ويحصل الحجز المذكور بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو القاضي المعين للامور الوقتية بحسب الأحوال في القانونين الأهلى والفرنسى — أما في القانون المختلط فيحصل دائماً بأمر رئيس المحكمة أو القاضي المعين للامور الوقتية

١٤١٥ — ولا يشترط لأجرائه أن يكون بيد الدائن سند بل يمكن حصوله بلا سند مطلقاً ويجب أن يعقب الحجز بطلب الحكم بصحته في خلال ثمانية أيام من تاريخ توقيعه

١٤١٦ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في الصعوبات التي يقيمها المدين المطلوب الحجز عليه أثناء الحجز مهما كانت أسبابها سواء تعلقت بالشكل أو بالموضوع ويقضى فيها بإيقاف التنفيذ أو باستمراره طبقاً لما يتضح له من جدية الأشكال من

(١) كبريه ج ٢ ص ٢٤١ والنقض الفرنسى في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٠ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٢١

(٢) كبريه ج ٢ ص ٤٠٧ نبذة ٧٠٩

عدمه - ويجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ إذا أودع المدين في خزانة المحكمة مبلغاً يساوى دين طالب الحجز (١)

١٤١٧ - وإذا توقع الحجز فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بالغائه إلا إذا كان باطلاً بطلاناً جوهرياً. أما إذا بنى طلب البطلان على نزاع موضوعى فلا يدخل فى وظيفته الحكم فيه

وكذلك لا يختص القاضى المذكور فى الحكم بالتظلم الحاصل فيه (٢)

## الفرع الثالث

### الحجز الاستحقاقى

١٤١٨ - يجوز فى مصر لكل مالك لمنقولات موجودة تحت يد غيره بطريق الأيجار أو الرهن أو عارية الاستعمال أو الوكالة أو عن طريق السرقة أو الضياع أن يطلب الحجز عليها تحفظياً صيانة لها من الضياع حتى تقضى المحكمة المختصة بملكيتها لها فيستردّها عينا

١٤١٩ - ويجوز ذلك فى فرنسا أيضاً لكل من له حق الحبس على منقولات معينة ضماناً لحقه كمالك العقار المؤجر أو المستأجر فله أن يسترد المنقولات التى نقلت من المكان المؤجر حتى يتمكن من الحجز عليها وفاء للإيجار

١٤٢٠ - ويحصل الحجز المذكور بأمر على عريضة تقدم للقاضى الجزئى الأهلى أو قاضى الأمور الوقية بحسب قيمة المنقولات أو لقاضى الأمور الوقية فى المختلط فى جميع الأحوال يبين فيها ماهية الأمتعة والمنقولات المراد حجزها يانا كافياً ثم يطلب الحكم بصحته أمام المحكمة المختصة فى ميعاد ثمانية أيام من توقيعه غير مواعيد المسافة

١٤٢١ - ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ الحجز المذكور سواء من الغير أو من الشخص المطلوب الحجز عليه مهما

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٨ نبذة ٦٤٠ وباريس فى ١٥ ديسمبر ١٨٢٧ المشار اليه ودى بليم ج ١ ص ٢٥١ ويوش نبذة ٢٠١ وجارسونيه وبيزار برو ج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٣

(٢) استئناف مختلط فى ١٩ مايو ١٩١٥ المجموعة ٢٧ ص ٣٤١

كانت أسبابها ويقضى فيها بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار في التنفيذ طبقاً لما يتضح له من ظروف الدعوى ووقائعها (١)

١٤٢٢ - وإذا توقع الحجز بالفعل بأمر من القاضى بناء على عريضة قدمت له ضد الشخص المطلوب الحجز عليه فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم برفعه أو بالغائه بدعوى ملكية المتوقع ضده الحجز للأشياء المتوقع الحجز عليها لمساس حكمه فى هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق (٢)

١٤٢٣ - انما يختص بالحكم برفعه إذا وقع الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً كما لو حصل بغير إذن من القاضى أو كما لو لم يطلب الحكم بصحته فى بحر ثمانية أيام من تاريخ توقيعه أو كالمو حصل على شخص خلاف الصادر ضده الأمر أو فى حالة عدم نسخ صورة الأمر فى عريضة الدعوى

ويلاحظ أن عدم قيد دعوى صحة الحجز للجلسة التى تحدت لها لا يبطل الحجز الصحيح شكلاً والمتوقع طبقاً للقانون ولا يمحى أو يبدل أو يغير من طبيعة الآثار المترتبة على اعلان الدعوى التى تبقى بالرغم من عدم القيد مدة خمس عشرة سنة لأن القانون لم ينص على قيد الدعوى كشرط لازم لصحة الحجز التحفظية أو لاستمرار قيامها صحيحة بل قال بوجوب رفع الدعوى فى ميعاد معين وهو ثمانية أيام أى حصول اعلانها للمحجوز عليه فى أثناء تلك المدة سواء باعلان قائم بذاته أو بواسطة التنبيه بمعرفة المحضر أثناء توقيع الحجز وشهتان بين رفع الدعوى وقيدتها (٣)

## الفرع الرابع

### الحجز التحفظى التجارى

١٤٢٤ - يجوز لكل صاحب كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنهما البروتستو لعدم الدفع فى الأجل أن يضع الحجز التحفظى بأمر من القاضى على منقولات وبضائع مدينه التاجر

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٩ نبذة ٦١١

(٢) مصر أهلى مستعجل فى ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ فى القضية ١٤٠٧ سنة ١٩٣٥ مستعجل ولم ينشر بعد و مرنياك ج ٢ نبذة ٦١١

(٣) مصر أهلى مستعجل فى ١٣ مارس ١٩٣٥. الجريدة القضائية. عدد ٢٧٨ ص ١٢



١٤٢٥ — ويشترط لصحة الحجز

أولاً — أن يكون المدين تاجراً فإن لم يكن تاجراً فلا يصح الحجز

ثانياً — أن يكون سبب الحجز كميالة أو سنداً تحت اذن وفي هذه الحالة الأخيرة يشترط أن يكون السند ورقة تجارية أى محررة بين تاجرين وفي شأن عمل تجارى

ثالثاً — أن يحصل بروتستو بعدم الدفع للمدين في الأجل أى في اليوم التالى للاستحقاق بحسب رأى بعض الشراح وأحكام المحاكم أو في أى وقت قبل الحجز بحسب رأى البعض الآخر

١٤٢٦ — ويصدر الأمر على عريضة تقدم للقاضى الجزئى الأهلى أو قاضى الأمور الوقتية بحسب الأحوال أو لرئيس المحكمة المدنية أو القاضى المعين للأمر الوقتية فيها في المختلط في جميع الأحوال — أما في فرنسا فيصدر الأمر من رئيس المحكمة التجارية (١) وبعد حصول الحجز ترفع دعوى بصحة الحجز في ظرف ثمانية أيام كما هو الحال في باقى المحجوز التحفظية

١٤٢٧ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة في مصر بالحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ الحجز سواء حصلت من الغير (٢) أو من الشخص المتوقع ضده الحجز مهما كانت أسبابها ويفصل فيها كباقي اشكالات التنفيذ

وإذا توقع الحجز بالفعل فلا يختص بالحكم برفعه إلا إذا كان باطلاً بطلاناً جوهرياً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً كحصوله بغير أمر من القاضى أو بغير اجراء بروتستو بعدم الدفع أو حصوله على أموال لا يجوز الحجز عليها قانوناً أو كعدم رفع دعوى بصحة الحجز في ميعاد ثمانية أيام . انما لا يختص بالحكم بالغائه إذا بنى الطلب على ملكية الغير للنقولات المحجوز عليها أو على أسباب موضوعية صرف

١٤٢٨ — أما في فرنسا فيرى بعض الشراح وأحكام المحاكم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى صعوبات التنفيذ التى تعترض الحجز المذكور أسوة

(١) مرنياك ج ٢ ص ٤٠٩ نبذة ٦٤٢

(٢) استئناف مختلط في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ٩٧

بالاشكالات الأخرى (١) ويرى البعض الآخر خلاف ذلك على اعتبار أن الحجز فيها يصدر من رئيس المحكمة التجارية التي لا يتبعها القاضي المستعجل (٢)

## الفرع الخامس

### مهمز الأشياء المقلدة

١٤٢٩ — هذا النوع من الحجز منصوص عليه في فرنسا بمقتضى القانون الصادر في ٥ يولييه سنة ١٨٤٤ وغير موجود في القانون المصرى وإن كان القضاء الأهلى والمختلط متفق على جوازهم ويجوز بمقتضاه لكل صاحب علامة أو ماركة مسجلة أن يطلب من رئيس المحكمة المدنية في فرنسا ومنه أو من القاضى المعين للأمر الوقية في مصر في المختلط ومن القاضى الأهلى الجزئى الأهلى أو رئيس المحكمة أو القاضى المعين للأمر الوقية في الأهلى بأمر يصدر على عريضة الحجز على البضائع والأشياء التى عليها العلامة أو الماركة المقلدة

ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ هذا الحجز سواء أكانت من الغير أو من الشخص المتوقع ضده الحجز مهما كانت أسبابها (٣)

بعض المسائل التى تترتب على المحجوز التحفظية السابق الإشارة إليها

ويختص القضاء المستعجل بالفصل فيها

١٤٣٠ — يختص قاضى الأمور المستعجلة عند الاستعجال علاوة ما سبق ذكره فى الحكم فى طلب اقالة الحارس المعين على الأشياء المحجوز عليها تحفظياً أو طلب

---

(١) النقص الفرنسى فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ دالوز ١٩١٤ ج ١ ص ٢٤٠ والمراجع التى أشار إليها

(٢) باريس فى ٢ يونيه ١٨٨٣ دالوز ٨٣ ج ٢ ص ١٤١ وتولوز ٢٩ نوفمبر ١٨٣٣ دالوز ٣٣

ج ٢ ص ٤٧

(٣) مرنياك ج ٢ ص ٤١٠ نبذة ٦٤٥ وكيرييه ج ٢ ص ٣٥٧ نبذة ٦٢٢ وما بعدها

استبداله بغيره أو الحكم بانتهاء الحراسة أو الفصل في الصعوبات الأخرى التي تقوم  
حول تعيين وشخصية الحارس (١)

## الفصل الرابع

### الصعوبات التي تعترض اجراءات التنفيذ العقارى

١٤٣١ — يجوز لكل دائن يده حكم واجب التنفيذ مثبت لدين محقق الوجود  
ومعين المقدار وواجب الأداء أن يحصل على دينه من التنفيذ على عقارات مدينه  
سواء أ كانت شائعة أم مفرزة

١٤٣٢ — وتقضى القواعد العامة للتنفيذ بأنه لا يصح التنفيذ إلا على من كان  
مديناً شخصياً لطالب التنفيذ إلا أنه يستثنى من ذلك في التنفيذ على العقار ثلاثة  
أحوال يجوز فيها للدائن المرتهن أو صاحب حق الامتياز على العقار والمحفوظ حقه  
طبقاً لنصوص القانون المدنى أن يباشر اجراءات التنفيذ في غير مواجهة المدين  
وهذه الحالات هي :

الاولى : وجود حائز للعقار المرهون

الثانية : حالة تخلى الحائز عن العقار وتعين حارس على العقار المتخلى عنه

الثالثة : فى حالة رهن العقار من مالكة لمصلحة المدين

ففى جميع هذه الأحوال تحصل الاجراءات فى مواجهة المدين والحائز أو الحارس  
أو المالك للعقار المرهون

١٤٣٣ — و:اجراءات التنفيذ على العقار تأخذ فى القانون الأهلى شكل دعوى  
مخصوصة تسمى دعوى نزع الملكية يصدر فيها حكم من المحكمة بنزع ملكية العقار

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٤٤ نبذة ٦٥٢ ودى بليم ج ١ ص ٢٧١ و ٢٧٢ وجارسونه  
وسيزاربروج ٨ نبذة ٢٩٩٢ ص ٣٠٤

والأمر يبعه بعد استيفاء شهادات مخصوصة وفوات مدة معينة - أما في القانون المختلط والفرنسي فلا ترفع الدعوى المذكورة وإنما يحجز على العقار وتسمى اجراءات التنفيذ، فهما بالحجز العقارى وبعد صدور الحكم بنزع الملكية في القانون الأهلى وبعد توقيع الحجز في القانون المختلط والفرنسي يصير الشروع في اجراءات البيع الذى يحصل فى المحكمة بعد النشر وانتظار مواعيد مخصوصة

١٤٣٤ - ويتفرع على اجراءات نزع الملكية في الأهلى والحجز العقارى في المختلط والفرنسي مسائل تسمى بالمسائل الفرعية في التنفيذ العقارى مثل المعارضة في تنبيه نزع الملكية في الأهلى والمختلط أو انضمام دائن أو أكثر في طلب نزع الملكية في الأهلى أو انضمام دائنين حاجزين أو أكثر قبل إيداع قائمة شروط البيع في المختلط والفرنسي أو حلول دائن محل آخر في تميم الاجراءات أو الدعاوى التى يرفعها الغير باستحقاق العقار أو الدعاوى التى ترفع ببطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع أو بطلان المزايدة بالعرض أو باعادة البيع على المشتري المتخلف في الأهلى والمختلط والفرنسي وغير ذلك من المسائل الأخرى التى تنشأ وتتفرع عن التنفيذ على العقار وتؤثر على قيامه أو على استمراره

١٤٣٥ - والقاعدة العامة أن قاضى الأمور المستعجلة لا يختص بالفصل في المسائل المتفرعة عن التنفيذ بالحجز العقارى في المختلط والفرنسي أو بنزع الملكية في الأهلى إلا إذا نص القانون على اختصاصه في حالة معينة بالذات فيحق له الفصل فيها لا بناء على اختصاصه العام المبني على المواد ٢٨ مرافعات أهلى و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسي وإنما ارتكناً إلى النص الخاص الذى يخول له الحكم في ذلك كنصوص المواد ٦٢٦ و ٦٧٧ و ٦٩٧ مرافعات مختلط التى تعطى له الحق في الفصل في مسائل إحلال دائن محل آخر للسير في إجراءات الحجز العقارى أو إعادة البيع على المشتري المتخلف وما ينشأ عن ذلك من منازعات جدية والتي لا يوجد لها مئيل في القانون الأهلى والفرنسي - ولا يجوز للقضاء المستعجل بأى حال من الأحوال الفصل في مسائل أخرى لا تدخل في اختصاصه بالنص قياساً على المسائل التى يختص بالحكم فيها بنص صريح في القانون (١)

(١) تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٩٨ وما بعدها ومرنيك نج ٢ نبذة ٥



١٤٣٦ — والسبب في ذلك أن قضاءه في هذه الأمور يمس الموضوع والحقوق المنظورة أمام جهة قضائية تختص بالفصل فيها، فما على المتمسك بها إلا الالتجاء إلى الجهة المذكورة، ولا يمكن قياس هذه الحالة على حالة اختصاصه في نظر إشكالات التنفيذ الحاصلة في الحجوز التنفيذية أو في حجوز ما للمدين لدى الغير وغيرها لعدم وجود هيئة قضائية تختص بنظرها كقاضى البيوع أو محكمة الموضوع مثلاً

١٤٣٧ — وهذا لا يمنع اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم في مسائل مستعجلة أخرى أو في صعوبات تنشأ أثناء التنفيذ على العقار أو في أثناء تنفيذ حكم مرسى المزاد

ولأجل معرفة المسائل التى تدخل في اختصاص قاضى الأمور المستعجلة عند التنفيذ على العقار يجب التمييز بين الأحوال الثلاث الآتية : —

الحالة الأولى : المنازعات التى تحصل من تاريخ التنبية العقارى حتى تاريخ رفع دعوى نزاع الملكية فى الأهلى أو تاريخ توقيع محضر الحجز فى المختلط والفرنسى  
الحالة الثانية : المنازعات التى تحصل من تاريخ رفع دعوى نزاع الملكية أو تاريخ محضر الحجز العقارى حتى حكم مرسى المزاد

الحالة الثالثة : الصعوبات التى تحصل أثناء تنفيذ حكم مرسى المزاد أو التى تتعلق بتنفيذه

## الفرع الأول

المنازعات التى تحصل من تاريخ التنبية العقارى حتى تاريخ رفع دعوى نزاع الملكية أو تاريخ محضر الحجز

١٤٣٨ — يتقدم اجراءات التنفيذ على العقار تنبيه يرسل إلى المدين وإنذار يرسل إلى الحائز إن كان ثمة حائز

---

٥ ٣٠٤ و ٦٧٤ وبوردو فى ٣٠ ابريل ١٨٢٩ و ١٢ ابريل ١٨٣٤ المشار اليهما فيه ويوش نبذة ١٢١ وبوردو فى أول مايو ١٨٨٨ دالوز ٨٩ ج ٢ ص ١٩٩ ومصر أهلى مستعجل فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ٣٤ سنة ٧ نمرة سلسلة ٣٩٤ ص ١٢ واستئناف مختلط فى ٧ مارس ١٩١٦ الجازيت ابريل ١٩١٦ ص ٩٠ رقم ٢٨٥

١٤٣٩ — ويشتمل التنبيه علاوة على البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين على صورة من السند التنفيذي المطلوب التنفيذ بمقتضاه في كل الأحوال في المختلط والفرنسي وفي القانون الأهلي إذا لم يسبق إعلان السند من قبل وعلى محل مختار للدائن في البلدة الكائن بها المحكمة المختصة بنزع الملكية أو بالحجز وعلى تكليف المدين بدفع الدين وتهديده في حالة عدم الدفع بنزع ملكية عقاراته أو حجز عقاراته مع بيان العقار أو العقارات المراد التنفيذ عليها بياناً صحيحاً من حيث طبيعتها وموقعها ومقدارها

١٤٤٠ — ويعلن التنبيه إلى نفس الخصم أو في محله الأصلي أو المختار في القانون الأهلي أو إلى نفس الشخص أو في محله الأصلي دون المختار في القانون المختلط والفرنسي ( مواد ٥٣٧ مرافعات أهلي و ٦٠٥ مختلط و ٦٧٣ فرنسي )

١٤٤١ — والتنبيه المذكور من مقدمات التنفيذ ، ولا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ الذي يبدأ من تاريخ طلب نزع الملكية في الأهلي أو من تاريخ الحجز العقارى في المختلط والفرنسي (١)

١٤٤٢ — ويجوز للمدين أن يعارض في التنبيه ويطلب الغاء إما لعيب في الشكل أو لعيب في صفة الدائن أو المدين أو الشيء المراد التنفيذ عليه أو يطلب في المعارضة تخفيض المبلغ المراد التنفيذ من أجله

١٤٤٣ — والمعارضة في التنبيه في الأهلي والمختلط هي دعوى فرعية ذات اجراءات خاصة يرفعها المدين الذي أعلن اليه التنبيه العقارى ضد الدائن طالب التنفيذ أمام المحكمة الجزئية أو الكلية بحسب قيمة النزاع في القانون الأهلي (وأمام المحكمة المدنية الكلية في جميع الأحوال في القانون المختلط ) الكائن في دائرتها العقار أو الجزء الأكبر قيمة من العقارات المراد التنفيذ عليها ويطلب فيها الحكم بالغاء التنبيه للأسباب السابق ذكرها، ويترتب على رفعها في خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان التنبيه

---

(١) أبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة أولى نبذة ٦٥٥ والنقض الفرنسي في ٤ ابريل ١٩٠٠

أولاً : إيقاف اجراءات نزع الملكية أو الحجز العقارى بنص القانون حتى الفصل فيها من المحكمة

ثانياً : ضرورة الفصل فيها على وجه السرعة

ثالثاً : عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر فيها في الاهلى بحسب آراء بعض الشراح وجواز المعارضة بحسب رأى البعض الآخر وأحكام المحاكم . أما في المختلط فلا تقبل المعارضة في الأحكام الغياية الصادرة في المعارضة في التنيه من المدين فقط مادة ٦٠٩ . مرافعات مختلط )

رابعاً : يجوز استئناف الأحكام الصادرة فيها في ميعاد عشرة أيام من يوم اعلان الحكم في القانون الاهلى إذا كان المبلغ المطلوب ادااه بورقة التنيه يزيد على ألفى قرش . أما في المختلط فيشترط لذلك أن يزيد المبلغ على عشرة آلاف قرش .

خامساً : للمحكمة بنص القانون في القانون المختلط دون الاهلى عند الحكم برفض المعارضة ان تشمل حكمها بالنفاذ مع كفالة أو بدونها رغم استئناف الحكم لأمكان الاستمرار في التنفيذ مع حق المتضرر من ذلك في طلب منع التنفيذ من محكمة الاستئناف

سادساً : يستمر الايقاف الى ما بعد خمسة عشر يوما من يوم اعلان الحكم النهائي الصادر برفض المعارضة في الاهلى أو الابتدأى المشمول بالنفاذ في المختلط وبعد ذلك يصح طلب نزع الملكية أو الحجز العقارى بعد هذا الميعاد والذي يجب حصوله في خلال الستين يوماً التالية للخمسة عشر يوما المذكورة

أما إذا رفعت المعارضة بعد خمسة عشر يوما من اعلان التنيه فانها لا تقف . التنفيذ بنص القانون وإنما يحق للمحكمة الحكم بذلك اذا لاحظت من وقائع الدعوى وملابساتها جدية الاسباب التى يرتكن اليها المعارضين

١٤٤٤ — أما في فرنسا فان قانون المرافعات لم ينص على المعارضة في التنيه وماهيتها والآثار القانونية المترتبة عليها وطرق الطعن في الأحكام التى تصدر فيها وترتب على ذلك ان استقر العلم والقضاء هناك على عدم اعتبارا المعارضة في التنيه

من المسائل الفرعية المترتبة على اجراءات التنفيذ العقارى وعلى عدم ايقاف اجراءات الحجز بمجرد حصولها في أى وقت كان إلا إذا رأى الحاجز ذلك وعلى إمكان الطعن في الاحكام الصادة فيها في المواعيد المقررة للطعن في الاحكام العادية (١)

١٤٤٥ — ونشأ عن الخلاف الحاصل في ماهية المعارضة وآثارها القانونية في فرنسا ومصر وعن تعليق اجراءات التنفيذ في فرنسا على رغبة الدائن الحاجز وحده بالرغم من حصول المعارضة أن رغب استمر فيها على مسؤوليته وان رغب أوقفها مؤقتا حتى يفصل في المعارضة وعن بطلان اجراءات التقاضى في المعارضة وبطلان طرق الطعن في الاحكام التى تصدر فيها وعن احتمال حصول ضرر كبير بحقوق المدين المعارض المطلوب التنفيذ على أمواله من الاستمرار في التنفيذ بالرغم من المعارضة لا يمكن تعويضه مستقبلا خصوصا اذا كان جادا في منازعته نشأ عن كل ذلك أن رأى الشراح والمحاكم هناك إمكان تداخل القضاء المستعجل وقت ذلك في أثناء حصول المعارضة للفصل في أمر إيقاف التنفيذ من عذمه حتى يفصل نهائيا في المعارضة من محكمة الموضوع المختصة وبمحكم قاضى الأمور المستعجلة في ذلك بناء على دعوى ترفع اليه بصفة اشكال في التنفيذ تقدم في وقت معاصر للمعارضة الحاصلة أمام المحكمة، وللقاضى المذكور في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ أو باستمراره طبقا لما يراه من جدية ووجاهة الأسباب التى يتقدم بها المدين دون التعرض للتنبيه المعارض فيه بالبطلان أو الصحة (٢)

أما في مصر فلا يدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذ اجراءات نزع الملكية أو اجراءات الحجز العقارى عند حصول معارضة في التنبيه أو — لأن الأسباب والعلة التى بنى عليها الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا

---

(١) كيري ج ٢ ص ٤٢٥ نبذة ٢٤٣ ويزانسون في ٢١ فبراير ١٨٧٧ سيري ٧٧ ج ٢ ص ٧٣ وبورج في ١١ مايو ١٨٨٥ سيري ٨٦ ج ٢ ص ١١٢ وليوج في ٢٨ يناير ١٨٧٩ دالوز ٨٠ ج ٢ ص ١٥٨ ومرنيك ج ٢ ص ٤١٨ نبذة ٦٦٥ وتعليقات دالوز على المادة ٦٧٣ مرافعات فرنسي نبذة ١٦٠ - ١٦٨

(٢) كيري ج ٢ ص ٤٢٥ نبذة ٧٤٣ وكاريه وشوفو ج ٥ نبذة ٢٧٦١ وبازو ص ٣٤٦ ومرنيك ج ٢ نبذة ٦٦٩ و ٦٦٧



امكان تداخل القضاء المستعجل أثناء عمل المعارضة في التنبية حتى الفصل فيها من المحكمة غير موجودة أو قائمة في مصر

ثانياً — لأن القانون المصرى كما تقدم نص على رفع المعارضة بأوضاع معينة أمام هيئة خاصة بخلاف الحال في القانون الفرنسى

ثالثاً — لأن القانون المصرى أوجب إيقاف اجراءات التنفيذ العقارى بمجرد حصول المعارضة في زمن معين وخول للمحكمة المنظورة أمامها الحق في الحكم بذلك اذا رفعت المعارضة بعد هذا الميعاد

رابعاً — لأن المعارضة معتبرة في مصر من المسائل الفرعية المترتبة على اجراءات نزع الملكية والحجز العقارى (١)

١٤٤٦ — ولا يمكن في هذه الحالة الأخذ بالقاعدة القائلة بأن وجود طريق للطعن في الأحكام أمام محكمة الموضوع لا تمنع الطالب من الالتجاء لقاضى الأمور المستعجلة بطلب إيقاف التنفيذ

أولاً — لعدم انطباقها على حالة المعارضة في التنفيذ

ثانياً — لأنه يترتب على الأخذ بها مساس بحقوق الحاجز أو طالب نزع الملكية التى رتبها القانون على التنبية وعلى تسجيله والاخلال بالمواعيد التى أوجب مراعاتها لحفظ هذه الحقوق الأمر الذى يبعد عنه ولاية القضاء المستعجل (٢)

١٤٤٧ — وعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في مصر في هذه الحالة عام سواء حصلت المعارضة أثناء الخمسة عشر يوماً وقضى فيها بالرفض ثم استمرت الاجراءات بعد ذلك أو رفعت المعارضة بعد الخمسة عشر يوماً المقررة في القانون لإيقاف اجراءات التنفيذ (٣)

١٤٤٨ — ولا يدخل في وظيفته من باب أولى الحكم بصحة أو بطلان التنبية المعارض فيه

---

(١) استئناف في ١٧ نوفمبر ١٩١٢ الجازيت ١٠ ديسمبر ١٩١٢ ص ٢١ رقم ١٨ و ٣٣ يناير

١٩١٣ الجازيت مارس ١٩١٣ ص ٨٤ رقم ١٤٢ و ٢٢ مايو ١٩١٣ الجازيت ١٠ أغسطس ١٩١٢

ص ١٧٨ و ٧ مارس ١٩١٦ الجازيت أبريل ١٩١٦ ص ٩٠ رقم ٢٨٥

(٢) مصر أهلى مستعجل في ٢٦ فبراير ١٩٢٦ في القضية رقم ٤٥٤ سنة ١٩٢٦ ولم ينشر بعد

(٣) استئناف مختلط في ٨ نوفمبر ١٨٩٣ المجموعة ٦ ص ٨

١٤٤٩ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في حالة الحاق الثمار بالعقار المترتبة على تسجيل التنبيه في الأهل وتسجيل محضر الحجز في المختلط - علاوة على ما سبق أن قلناه عند الكلام على الحراسة وعلى المسائل التي يختص بنظرها بنص القانون في الحكم بإيداع المبالغ المتحصلة من بيع الثمار والايجار في خزانة المحكمة حتى توزع على الدائنين (١)

## الفرع الثاني

المنازعات التي تحصل بعد رفع دعوى نزع الملكية  
أو بعد حصول الحجز العقارى

١٤٥٠ — يجب في هذه الحالة البحث فيما إذا كان النزاع يشمل مسألة من المسائل المتفرعة عن اجراءات التنفيذ العقارى أم لا. فاذا شمل مسألة من هذا النوع فلا يدخل في ولاية قاضي الأمور المستعجلة الفصل فيه - أما إذا لم يتعلق بشيء من ذلك فيختص بالفصل فيه عند توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع (٢)

١٤٥١ — ويعتبر متفرعا عن اجراءات التنفيذ العقارى كل نزاع ينشأ عن اجراءات نزع الملكية أو عن الحجز العقارى ويؤثر الحكم فيه على الاجراءات وعلى النتائج التي رتبها القانون لها (٣)

١٤٥٢ — وطبقاً لذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإيقاف اجراءات الحجز العقارى أو نزع الملكية حتى تقضى المحكمة المختصة في دعوى الاستحقاق المرفوعة بشأن كل أو بعض العقار المنفذ عليه (٤) أو لصدور حكم يبطالان السند المكون للدين أو لبطالان اجراءات التنفيذ أو لأن المدين عرض

---

(١) مرنياك ج ٢ ص ١٩٩ نبذة ٦٧٠ ويوش نبذة ١٢٧

(٢) كيريه ج ٢ ص ٤٢٧ نبذة ٧٤٧ وبازو ص ٣٤٨ ومرنياك ج ٢ نبذة ٦٧٤

(٣) النقص الفرنسى في ١٧ يولي ١٨٦٧ سبرى ٦٧ ج ١ ص ٢٧٥ و ٥ يناير ١٨٩١ سبرى ٩١

ج ١ ص ١٤٦ و ٩ ابريل ١٨٩٥ دالوز ٩٥ ج ١ ص ٣٢٠

(٤) مصر أهلى مستعجل في ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ الجريدة القضائية نمرة مسلسلة ٣٩٤ ص ١٢

الدين المنفذ من أجله على الدائن عرضاً حقيقياً (١) أو لأنه يرغب في بيع العقار لطالب التنفيذ بالطريق الودى بدلاً من الاستمرار في التنفيذ (٢) أو لأن إيراد العقار لمدة سنة أو سنتين يكفي لسداد الدين (٣) أو لأي سبب كان سواء تعلق السبب بالشكل أو بالموضوع أو بحقوق طالب التنفيذ لا اعتبار كل ذلك من المسائل الفرعية لأجراءات نزع الملكية والحجز العقارى - وكذلك لا يختص بالحكم بطلان إجراءات نزع الملكية أو الحجز العقارى لحصولها ضد شخص تديم الأهلية (٤) - إنما يختص بالحكم فى المسائل الآتية لعدم تأثيرها على إجراءات التنفيذ وهى

أولاً - التصريح بأجراء ترميمات ضرورية مستعجلة فى العقار المنزوع ملكيته أو المحجوز عليه (٥)

ثانياً - اتخاذ الاجراء اللازم لمنع المدين من احداث تلفيات فى العقار المنفذ عليه كتعيين حارس قضائى لاستلامه منه وصيافته حتى تمام التنفيذ (٦)

ثالثاً - تعيين حارس قضائى لعمل اجراءات التنفيذ فى مواجهته فى حالة تخلى الحائز عن العقار

رابعاً - طرد المستأجر من العقار عند بطلان عقد استجاره (٧)

خامساً - تعيين خبير لتقدير قيمة المنقولات المطلوب بيعها مع العقار والمشار اليها فى شروط نزع الملكية أو فى قائمة شروط البيع والمنصوص على التزام الراسى عليه المزااد بدفعها زيادة عن ثمن العقار (٨)

---

(١) القضا الفرنسى فى ١٨ يونيه ١٩٠١ دالوز ١٩٠١ ج ١ ص ٣٩٧ ومرنيك ج ٢ نبذة ٦٧٤ وباريس فى ٣٠ ابريل ١٨٤٠ المشار اليه فيه

(٢) مرنيك ج ٢ نبذة ٦٧٤ ويوش نبذة ١٢٤

(٣) يوش نبذة ١٢١

(٤) استئناف محتلط فى ٧ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ٢٣

(٥) مرنيك ج ٢ نبذة ٦٧٠ وكيرييه ج ٢ ص ٤٣٠

(٦) كيرييه ج ٢ ص ٤٢٩ نبذة ٧٤٩

(٧) كيرييه ج ٢ ص ٤٣٠

(٨) مرنيك ج ٢ نبذة ٦٧١ وباريس فى ٥ فبراير ١٨٣٠ المشار اليه ويوش نبذة ١٢٥

١٤٥١ — التصريح للأشخاص الذين يرغبون في التقرير بزيادة العشر بزيارة المنزل المباع (١)

١٤٥٢ — التصريح ببيع محصول الزراعة القائمة على الأرض المنزوع ملكيتها أو المحجوز عليها وإيداع الثمن في خزانة المحكمة على ذمة الدائنين المرتهنين عند تسجيل التنبيه في الأهل وتسجيل محضر الحجز في المختلط والفرنسي (٢)

## الفرع الثالث

المنازعات التي تحصل بعد حكم مرسى المزا

١٤٥٣ — يختص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام مرسى المزا وله عند الحكم في هذه الاشكالات كباقي صعوبات التنفيذ سلطة مطلقة في بحث حقوق ومستندات ودفاع الطرفين وتقدير كل ذلك للحكم في إجراء التنفيذ بالايقاف أو الاستمرار (٣)

١٤٥٤ — ولا يجوز له في أثناء ذلك اصدار أحكام تمهيدية بالاحالة إلى التحقيق أو تعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمنافاة ذلك لطبيعة الاستعجال القائم عليه اختصاصه ومساسه بالموضوع أو أصل الحق بل يتعين عليه الحكم في الاشكالات طبقاً لما يظهر له من وقائع الدعوى ومستندات الطرفين فان تعذر عليه الحكم بالاستمرار في التنفيذ لضرورة تطبيق مستندات الراسي عليه المزا أولاً على الطبيعة فيتعين عليه الحكم بالايقاف مؤقتاً حتى تفصل محكمة الموضوع في النزاع الخاص بذلك ، فمثلاً إذا بنى الاشكال على عدم انطباق حكم مرسى المزا على الأرض المراد استلامها تنفيذاً له أو على كون الأرض المذكورة بها عجز عن المقدار الوارد في حكم مرسى المزا أو تختلف عن الأرض الموضحة به في الحدود

(١) دى بلم ج ٢ ص ٧٤ وكبرى ج ٢ ص ٣١؛ نبذة ٧٥٤

(٢) استئناف مختلط في ٣٠ ديسمبر ١٩١١ الجازيت السنة ٢ ص ٦٦ وكبرى ج ٢ ص ٢٩؛ نبذة ٧٤٩ وجارموني ج ٤ ص ٦٦٢

(٣) استئناف مختلط في ٣١ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤ و ٢١ نوفمبر ١٩٠٦ المجموعة ١٩ ص ١١ و ١٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٣



أو بعضها وظهر له جدية ذلك فلا يحوز له تعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة أو الانتقال بنفسه لاجراء التطبيق أو تقسيم العجز الحاصل في الطبيعة بين الطرفين بل يتعين عليه الحكم بالايقاف حتى تفصل محكمة الموضوع في كل هذه المنازعات (١)

١٤٥٥ — وإذا بنى الاشكال على ملكية المستشكل للعقار الراسى به المزار دون المدين المنزوع ملكيته واتضح له جدية ذلك وان المانع في التنفيذ واضع اليد حقيقة على العقار المذكور بصفة مالك لا بصفة مستأجر أو مزارع فيتعين عليه في هذه الحالة الحكم بايقاف التنفيذ (٢)

١٤٥٦ — وأحكام مرسى المزار تتعدى إلى المدين المنفذ على عقاراته وإلى من تلقى الحق عنه أثناء اجراءات التنفيذ أو الواضع اليد على العقارات بلا سبب فاذا مانع أحد من هؤلاء في التنفيذ الحاصل عنها فلا يعبأ باعتراضه بل يتعين عدم اعتباره والحكم بالاستمرار في التنفيذ بالرغم منه

وعلى ذلك يتعين الحكم في الاستمرار في التنفيذ فيما يأتي :

أولاً : إذا مانعت زوجة المدين في التنفيذ بحجة شرائها للأطيان المراد التنفيذ عليها من أجنبي إذا اتضح من وقائع الدعوى ان المدين لكي يعمل على عرقلة التنفيذ باع الاطيان المذكورة لآخر بطريقة صورية وهذا باعها للزوجة ولم يحصل تنفيذ لهذه البيوع كلية واستمر المدين واضعاً اليد على الاطيان بعقد ايجار صوري حرره على نفسه لزوجته (٣)

ثانياً : اذا مانع الغير في التنفيذ بحجة شرائه حصة على الشيوع متى ظهر عدم جدية البيع وانه لم ينفذ بوضع اليد كلية وحصل بغرض عرقلة التنفيذ بعقد عرفي ثابت التاريخ بعد اعلان حكم مرسى المزار (٤)

(١) استئناف مختلط في ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢١ رقم ٥٠٢ و ١٣ نوفمبر

١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٩ ص ٢٩ رقم ٤٢

(٢) استئناف مختلط في ٤ ديسمبر ١٩٢٩ و ٣ ديسمبر ١٩٣٠ الجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٠ و ٤٢١

رقم ٥٠٠ و ٥٠١

(٣) استئناف مختلط في ١٥ مايو ١٩٠٧ المجموعة ١٩ ص ٢٥٣

(٤) استئناف مختلط في ٣١ مايو ١٩٠٥ المجموعة ١٧ ص ٣٠٤

١٤٥٧ — ولا يوقف تنفيذ حكم مرسى المزاد رفع دعوى من المدين بىطلان الحكم أو بىطلان اجراءات التنفيذ أو صدور حكم ابتدائى بالبطلان (١)

١٤٥٨ — وإذا تسلّم الراسى عليه المزاد العقار المبيع ولم يعترض واضعو اليد على الاستلام واستمروا شاغلين العقار بالرغم من التنبيه عليهم بتركه فيجوز لقاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة الحكم بطردهم منه باعتبارهم واضعى اليد بلا سبب أو صفة قانونية (٢)

١٤٥٩ — انما لا يختص بالحكم بالطرد اذا تركهم الراسى عليه المزاد فى العقار بعد الاستلام مدة طويلة تقرب من السنتين لعدم توافر الاستعجال فى هذه الحالة (٣)

١٤٦٠ — ويختص قاضى الأمور المستعجلة فى المحاكم المختلطة فى الحكم فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ أحكام مرسى المزاد الصادرة من المحاكم المذكورة (٤)

١٤٦١ — وإذا تأخر الراسى عليه المزاد فى سداد الثمن فيجوز للدائن طالب التنفيذ وضع العقار المبيع تحت الحراسة القضائية بحكم من قاضى الأمور المستعجلة انما لا يحق ذلك للراسى عليه المزاد اذا لم يتمكن من الاستلام بسبب عدم دفع كامل الثمن أو عدم قيامه بالالتزامات الأخرى الواردة فى شروط البيع (٥)

١٤٦٢ — واذا امتنع الراسى عليه المزاد عن دفع باقى الثمن بحجة وجود تعرض قانونى له فى العقار المبيع أو بحجة استحقاقه كله أو بعضه لآخر أو وجود حق رهن حيازى عليه مسجل قبل تسجيل عقود الرهن التأمينى المتوقعة عليه فيختص قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة اما بتعيين حارس قضائى على العقار

(١) استئناف مختلط فى ١٠ يناير ١٩٣٤ المجموعة ٤٦ ص ١٢٢

(٢) استئناف مختلط فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ الجازيت عدد فبراير ١٩٢٩ ص ٧٣ رقم ٥٢

(٣) استئناف مختلط فى ٢٥ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٤

(٤) استئناف مختلط فى ١٢ ابريل و ٣ مايو ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ٢٦٠ و ٢٩٤ و ١٢ نوفمبر ١٩٢٥

المجموعة ٣٨ ص ٢١ و ١٨ مارس ١٩٢٦ المجموعة ٣٨ ص ٢١٧ و ٧ نوفمبر ١٩٢٨ المجموعة ٤١ ص ٢١

و ١٢ نوفمبر ١٩٣٠ المجموعة ٤٢ ص ٢٧١ و ٢ ديسمبر ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ٤٠ و ١٧ نوفمبر ١٩٣٢

المجموعة ٤٤ ص ١٧٨ و ٢٥ يناير ١٩٣٣ المجموعة ٤٥ ص ١٤٤

(٥) استئناف مختلط فى ١٨ يونيه ١٩١٣ الجازيت سبتمبر ١٩١٣ ص ٢٠٩ رقم ٤٤٣

لاستلامه واستغلاله وحفظ ريعه حتى يفصل في هذه المنازعات من محكمة الموضوع أو الحكم بالزام الراسى عليه المزاى بايداع باقى الثمن فى خزانة المحكمة على ذمته و ذمة الدائن والمدين حتى يقضى فى هذه المنازعات من المحكمة (١)

وقد سبق ان تكلنا عن اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المختلط والفرنسى فى المنازعات المتعلقة باعادة البيع على المشتري المتخلف عند شرح المسائل التى يختص بها بنص القانون فنحيل اليها

## الفصل الخامس

### اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المنازعات

#### المتعلقة بالقسمة والتوزيع

١٤٦٣ — أجاز القانون المصرى للدائنين أن يتفقوا مع المدين على القسمة والتوزيع فى ميعاد معين فاذا لم يتفقوا جاز لاحدهم أو كلهم أن يطلب القسمة القضائية

١٤٦٤ — ويشترط لحصول القسمة بالاتفاق أن يحصل اتفاق صحيح غير مشوب بعيب من العيوب المفسدة للعقود بين جميع الدائنين الذين لهم حق فى المبلغ المراد قسمته أو فى توزيعه وبين المدين والمشتري للعقار اذا كانت الثمن لا يزال فى ذمته — فاذا تخلف أحد الدائنين أو لم يوافق هو أو المدين على القسمة بطريق الاتفاق فلا يمكن اجراؤها بهذه الطريقة بل يجب عملها عن طريق المحكمة بالاجراءات العادية للقسمة والتوزيع

١٤٦٥ — ويوجد فى فرنسا نظام لا نظيره فى مصر خاص بالقسمة بالتراضى

---

(١) دى بليم ج ٢ ص ٩٦ ومرنيك ج ٢ ص ٤٢ وباريس فى ٢٤ ديسمبر ١٨٣٨ و ٤ اكتوبر ١٨٤٥ المشار اليهما فيه

امام القضاء وهذا النظام وسط بين القسمة بالتراضي الحاصلة بين الدائنين من تلقاء أنفسهم بدون تدخل القضاء وبين التوزيع القضائي الذي يحصل بأمر القاضي طبقا للقانون ( مادة ٦٥٦ مرافعات فرنسي ) (١)

١٤٦٦ — وإذا تم الاتفاق على القسمة والتوزيع فللقاضي الأمور المستعجلة الحكم بالتصريح للدائنين أو لأحدهم بالنيابة عن الجميع بصرف المبالغ المتفق على قسمتها والمودعة في الخزانة (٢)

١٤٦٧ — ويجوز له أيضا ذلك في فرنسا إذا لم يوافق أحد الدائنين على القسمة بالتراضي بشرط ترك قيمة دينه في الخزانة حتى يفصل في منازعته (٣)

١٤٦٨ — ويختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بتوزيع الربيع المودع في خزانة المحكمة من الحارس القضائي على ذمة الشركاء في عقار إذا كانت انصباؤهم غير متنازع عليها ولم يحصل أي نزاع جدي بشأن الصرف حتى ولو كانت هناك اجراءات توزيع أمام المحكمة (٤)

١٤٦٩ — وإذا لم تتم القسمة أو اجراءات التوزيع بطريق الاتفاق واتخذ بشأنها اجراءات أمام الجهة المختصة فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في المسائل المتعلقة بها أو المسائل الخاصة بالطعن على مراتب الدائنين أو في المناقضة في قوائم التوزيع أو في الأمور التي يرمى منها شطب تسجيلات الاختصاصات المتوقعة على العقار أو شطب تسجيلات الرهون التأمينية أو المنازعات الخاصة بالودائع واستلامها أو المنازعات المتعلقة بقبول الكفالة لتعلق كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق بل لأنه فصل في حقوق خول القانون للوصول إليها والحكم فيها طرقا خاصة في أزمان معينة أمام هيئات قضائية خاصة (٥)

---

(١) تعليقات دالوز على المادة ٣٦٦ مرافعات فرنسي نبذة ١ وما بعدها

(٢) تعليقات دالوز على المادة ٣٣٦ مرافعات فرنسي نبذة ٥١

(٣) تعليقات دالوز على المادة ٣٣٦ مرافعات فرنسي نبذة ٥٢

(٤) استئناف محتلط في ١٦ مارس ١٩٢١ الجازيت ١٠ سبتمبر ١٩٢١ ص ١٨١ رقم ٢٥٦

(٥) مرنياك ج ٢ ص ١٩٨ نبذة ٣٠٤ واستئناف محتلط في أول فبراير ١٩١١ المجموعة ٢٣ ص ١٤٩



وعلى ذلك فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ اجراءات التوزيع الحاصلة أمام قاضى التوزيع بدعوى بطلان حق الاختصاص الذى تقرر لأحد الدائنين على العقار الذى يوزع ثمنه لمساس الحكم بذلك بالموضوع لتأثيره على الحقوق التى رتبها القانون لصاحب حق الاختصاص عند توزيع الثمن واحلال القضاء المستعجل محل قاضى التوزيع فى بحث المنازعات المتعلقة بذلك مع أن القانون خص القاضى الأخير وحده بالفصل فيها بضوابط واجراءات وشروط مخصوصة نوه عنها فى نصوصه (١)

١٤٧٠ — واذا ما تمت اجراءات التوزيع أو القسمة وتسليت أوامر الصرف الى الدائنين فيختص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الصعوبات التى تعترض التنفيذ باعتبار الأوامر المذكورة سندات تنفيذية فله أن يقضى بالصرف بالرغم من ممانعة بعض الدائنين الخارجين عن التوزيع أو يحكم بتسليم أوامر الصرف والاذن بأجرائه بالرغم من المناقضة الحاصلة فى القائمة النهائية التى رفعت بعد الميعاد بغرض الكيد للدائنين وتعطيل الصرف (٢) كما له أن يصحح الأخطاء المادية التى تحصل فى أوامر الصرف والتى ينشأ عنها تعطيل الصرف فيما يختص بالاسماء والتواريخ لا فيما يختص بمراتب الدائنين (٣) ويجوز له الحكم بإيقاف تنفيذ أوامر الصرف عند وجود نزاع جدى فى صحة اجراءات التوزيع يجب عرضه أمام محكمة الموضوع والفصل فيه قبل الصرف (٤) أما إذا لم يكن ثمة نزاع أو كان النزاع غير جدى فلا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ أوامر الصرف المستوفية للشروط اللازمة لصحتها (٥) وإذا أودع المدين مبلغ الدين فى خزانة المحكمة أو سلمه للمحضر على أن يصرف للدائن بشرط التخالص عن الدين جميعه فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم

---

(١) مصر أملى مستعجل فى ١٣ مايو ١٩٣٥ الجريدة القضائية عدد ١٠ سنة ٧ ص ٦

(٢) تعليقات دالوز على المادة ١٧٠ مرافعات فرنسى نبذة ٥١ وما بعدها

(٣) استئناف مختلط فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ المجموعة ٤٦ ص ١٠٢

(٤) التعليقات على المادة ٧٧٠ مرافعات فرنسى نبذة ٥٤

(٥) استئناف مختلط فى ٢٢ يناير ١٩٣٠ المجازيت اكتوبر ١٩٣١ ص ٤٢٢ رقم ٥٠٥

للدائن بصرفه بشروط مخصوصة غير مبرئة لذمة المدين وكذلك لا يختص بالتصريح له باستلامه من تحت الحساب لمساس ذلك بالموضوع أو اصل الحق (١)

١٤٧١ — انما يختص بالحكم بأحقية المالك لصرف المبالغ المودعة من المحجوز لديه في خزانة المحكمة بالرغم من شروط الايداع التي علق عليها المودع صرف المبلغ إذا ظهر له أنها غير جدية وقصد بها عرقلة الصرف والتنفيذ (٢)

نم بمحبة الله فله الحمد أولا وآخرا

---

(١) استئناف مختلط في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الجازيت يناير ١٩١٦ ص ٢٩ رقم ٤٣

(٢) استئناف مختلط في ١٢ نوفمبر ١٩٠٣ المجموعة ١٥ ص ٥

# فهرس تحليلي

## الكتاب الأول

أصل وخصائص قضاء الامور المستعجلة — مدى اختصاص القضاء المستعجل — الاستعجال — ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع — شروط واجراءات التقاضي امام القضاء المستعجل

بند	صفحة	
١	١	الباب الاول — في أصل وخصائص قضاء الامور المستعجلة
٥	٣	الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المنازعات المستعجلة
٧	٤	اختصاص القضاء المستعجل في نظر الامور المستعجلة حتى ولو كان لرافع الدعوى الحق في الالتجاء الى وسيلة أخرى للتقاضي
٩	٤	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاجراءات الوقتية أثناء قيام دعوى الموضوع
١٨	١٨	رفع دعوى الموضوع عقب الدعوى المستعجلة وهل يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في نظرها
١٩	١٨	القاضي المختص بالامور المستعجلة في فرنسا ومصر في المختلط والاهل
٢٤	٢٠	الفرق بين القضاء المستعجل وقاضي الامور الوقتية
٢٥	٢١	الباب الثاني — مدى اختصاص القضاء المستعجل
٢٥	٢١	القاضي المستعجل فرع من المحكمة التابع لها يتقيد عند الحكم في الدعوى بنفس القيود والاضاع التي تحد من اختصاصها
٢٦	٢١	اختصاصه يكون إما بنص صريح في القانون أو بناء على ولايته العامة في الامور المستعجلة
٢٧	٢٢	لا يمنع من اختصاصه في الاجراءات الوقتية اشتراك جهة قضائية أخرى معه في الفصل فيها
٢٩	٢٤	الفصل الاول — المسائل الخارجة عن اختصاص القضاء المستعجل
٢٩	٢٤	المسائل الخارجة من اختصاصه في فرنسا — المسائل الادارية — الامور الجزئية — المواد التجارية
٢٩	٢٤	المسائل الخارجة من اختصاصه في مصر في القانونين الاهل والمختلط
٣٠	٢٥	السبب في خروج المواد التجارية والجزئية من اختصاصه في فرنسا
٣٣	٢٧	طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في الحكم في الاجراءات التحفظية الخاصة بمواد جزئية أو مسائل تجارية
٣٧	٣١	الفصل الثاني — المسائل الادارية — المحاكم الادارية في فرنسا

بند	صفحة	
٣٨	٣١	المبحث الاول — اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الادارية في فرنسا
٤٠	٣٤	المبحث الثانى — اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الادارية في مصر
٤٢	٣٦	ماهية الامر الادارى - أمثلة من المسائل المتعلقة بالوامر الادارية الخارج عن اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها في مصر
٤٤	٣٨	حدود عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في المسائل الادارية
٥٥	٤٦	اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كانت تشمل أوامر إدارية أم لا
٥٧	٤٨	الفصل الثالث — المسائل الاخرى التي تخرج من اختصاص القضاء المستعجل بسبب تعدد جهات القضاء في مصر
٥٧	٤٨	الفرع الاول — المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الشرعية ومحاكم جهات الاحوال الشخصية الاخرى
٥٨	٤٨	الاجراءات التحفظية - الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام شرعية .
٦٢	٥٢	اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه ومعرفة ما اذا كانت - توى على أمور شخصية من اختصاص جهات الاحوال الشخصية الحكم فيها من عدمه
٦٤	٥٣	الفرع الثانى — الامور الداخلة في اختصاص المجالس الحسبية
٧٠	٥٦	الاجراءات التحفظية - الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات المجالس الحسبية
٧١	٥٧	اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه ومعرفة ما اذا كانت تحتوى على أمور من اختصاص المجالس الحسبية من عدمه
٧٣	٥٨	الفرع الثالث — عدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة في المحاكم الاهلية في نظر المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم المختلطة
٧٧	٦١	قوة الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة في مسائل وقتية تحفظية أمام القضاء المستعجل الاهلى
٧٩	٦٢	الاشكالات الحاصلة في تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة
٨٠	٦٢	اختصاص قاضى الامور المستعجلة في المحاكم الاهلية في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كانت من اختصاص المحاكم المختلطة من عدمه
٨٢	٦٣	الفرع الرابع — عدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة المختلط في الحكم في المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم الاهلية - قوة الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية في مسائل وقتية تحفظية أمامه



بند	صفحة	
٨٦	٦٥	الفرع الخامس — المسائل الداخلة في اختصاص المحاكم الفصلية
—	٦٧	الباب الثالث — الاستعجال - ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع
٨٧	٦٧	الفصل الاول — الاستعجال - ماهيته - شروطه - طبيعته
٨٨	٦٨	الاستعجال مسألة تقديرية للقاضي يصل اليها من ظروف الدعوى
٨٩	٦٩	سلطة القاضي المستعجل في إصدار ما يلزم من الاجراءات والاحكام التمهيدية لبحث الاستعجال عند حصول نزاع فيه
٩٠	٧٠	الفرق بين الاستعجال - ونظر القضية على وجه السرعة
٩١	٧١	هل يختص القاضي المستعجل عند توافر الاستعجال في الحكم برفض الدعوى لعدم احتمال كسبها موضوعا
٩٢	٧١	هل التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طبيعة الحق المستعجل
٩٥	٧٣	اختلاف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة
٩٦	٧٤	هل مجرد الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل يكفي لتوافر الاستعجال؟
٩٧	٧٥	أمثلة من الاحوال التي استقر العلم والقضاء على وجود الاستعجال فيها واختصاص القضاء المستعجل بنظرها
٩٨	٨١	الفصل الثاني — ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع
٩٩	٨١	معنى أصل الحقوق - ليس معنى أصل الحقوق الضرر الذي يلحق بحقوق الأخصام أو بعضهم من القرارات المستعجلة
١٠٠	٨٢	سلطة القضاء المستعجل أثناء نظر الاجراءات الوقفية
١٠٢	٨٣	لا يتقيد القضاء المستعجل عند الحكم في الدعوى بنفس الطلبات التي تطرح أمامه
١٠٣	٨٤	طبيعة القرارات المستعجلة - أثرها بالنسبة للقضاء المستعجل - وطرق الخصومة
١٠٦	٨٧	اختصاص القضاء المستعجل في تفسير ما غرض في قراراته وفي تصحيح ما حصل فيها من أخطاء مادية
١٠٧	٨٧	الشروط اللازمة لصحة طلب التفسير وحدود اختصاص القضاء المستعجل عند التفسير
١٠٩	٨٨	عدم حجية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع
١١٢	٨٩	حصول تغير في وقائع الدعوى المادية أو في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني متروك لتقدير القضاء المستعجل
١١٥	٩٠	مسائل مستتاه من قاعدة عدم المساس بالموضوع
١١٦	٩٢	طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في الموضوع
١١٧	٩٣	المنازعات الموضوعية - ومن تشمل القضاء المستعجل
١١٨	٩٤	كيفية بحث المنازعات الموضوعية أثناء نظر الاجراءات التحفظية واشكالات التنفيذ

صفحة	محتوى
١٢٠	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في بعض الطلبات المطروحة أمامه وعدم اختصاصه في الفصل في الباقي
١٢١	أمثلة من المسائل التي لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لمساس الفصل فيها بالموضوع
١٢٢	مصاريف الدعوى المستعجلة وهل يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها أم لا
١٢٣	أوامر تقدير أنعاب الخبراء والحراس
١٢٤	أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقوائم الرسوم
١٢٥	المعارضات التي تحصل في أنعاب الخبراء والحراس وفي أوامر تقدير المصاريف
١٢٦	المعارضات في قوائم الرسوم
	الباب الرابع — شروط واجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٢٨	الفصل الأول — شروط التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٢٩	لا يشترط للتقاضي أمام القضاء المستعجل توافر الشروط اللازمة لأهلية التقاضي أمام القضاء العادي
١٣٣	الفصل الثاني — اجراءات التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٣٣	الفرع الأول — قواعد عمومية - طرق التقاضي في فرنسا ومصر
١٣٤	أوجه الشبه بين الاجراءات المستعجلة والعادية
١٣٥	أوجه الاختلاف بين الاجراءات المستعجلة والعادية
١٣٦	هل يجوز للحامي أن يرفع أمام القضاء المستعجل بغير توكيل
١٣٧	هل يجوز للقضاء المستعجل إصدار أحكام تمهيدية أو تحضيرية في الدعوى أو تخليف الخصام اليمين الحاسمة أو المتممة على واقعة متنازع عليها
١٤٠	الفرع الثاني — طرق التقاضي أمام القضاء المستعجل
١٤٠	الطريقة الأولى ( العادية ) رفع دعوى بورقة تكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة تعلن في المواعيد التي نص عليها القانون في المواد ٤٨ مرافعات أهلي و ٣٧ مختلط
١٤٣	الآثار القانونية التي تترتب على ورقة التكليف بالحضور
١٤٦	الطريقة الثانية من طرق التقاضي تختلف عن الأولى في قصر المواعيد وعمل التقاضي وفي ضرورة أخذ إذن بها من القاضي
١٤٦	ضرورة وجود استعجال شديد للالتجاء اليها
١٥٠	الطريقة الثالثة من طرق التقاضي - طلب الحضور على محضر التنفيذ
١٥٢	الفرع الثالث — شكل الأحكام المستعجلة
١٥٣	شكل الأحكام المستعجلة التي تصدر في المحكمة
١٥٧	» » » » » في المنزل

بند	صفحة	
١٦٠	١٣١	شكل الأحكام التي ينص فيها على التنفيذ بالنسخة الأصلية
١٦١	١٣٨	الفرع الرابع — اعلان الأحكام المستعجلة وتنفيذها
١٦١	١٣٨	جواز التنفيذ عقب الاعلان مباشرة بغير ضرورة لمرور أربع وعشرين ساعة بعد الحصول على اذن من القاضي
١٦٤	١٣٩	الفرع الخامس — وصف الأحكام المستعجلة
١٦٤	١٣٩	الأصل فيها النفاذ بقوة القانون بغير كفالة إلا إذا رأى القاضي ضرورة تقديم كفالة
١٦٧	١٤٠	جواز تنفيذ الأحكام المعلق تنفيذها على تقديم كفالة مع عدم تقديم الكفالة بشرط ايداع المتحصل من التنفيذ في خزانة المحكمة
١٧٠	١٤١	التنفيذ يكون إما بالصورة التنفيذية للحكم أو بالنسخة الأصلية
١٧٣	١٤٢	الفرع السادس — طرق الطعن في الأحكام المستعجلة - الطرق الاعتيادية
١٧٣	١٤٢	المعارضة في الأحكام الغيائية الاهلية
١٧٤	١٤٢	عدم جواز المعارضة في الأحكام الغيائية الفرنسية والمختلطة
—	١٤٣	هل يجوز الطعن بالمعارضة في فرنسا وفي مصر في المختلط في الأحكام الغيائية الصادرة من محاكم الموضوع عن مسائل مستعجلة تنظرها تبعاً للحقوق التي تفصل فيها
١٧٥	١٤٣	الطعن في الأحكام المستعجلة ممن تعدى اليه
١٧٥	١٣٤	أولاً : في القانون الاهلي
١٧٧	١٤٤	ثانياً : » » المختلط
١٧٨	١٤٥	ثالثاً : » » الفرنسي
١٧٩	١٤٦	استئناف الأحكام المستعجلة
١٧٩	١٤٦	ميعاد الاستئناف والشروط اللازمة توافرها لجوازه
١٨١	١٤٧	كيفية رفع الاستئناف - المحكمة المختصة بنظره في الاهلي والمختلط والفرنسي
١٨٣	١٤٨	ولاية المحكمة الاستئنافية أثناء نظر الاستئناف
١٨٤	١٤٨	الحكم بالمصاريف في الاستئناف على من خسر الدعوى
١٨٥	١٤٨	هل يجوز للمحكمة الاستئنافية الحكم بالتعويض على من خسر الدعوى
١٨٦	١٤٩	طرق الطعن غير الاعتيادية - التماس إعادة النظر
١٨٨	١٤٩	مخاصمة القضاء
١٨٩	١٤٩	الطعن بطريق النقض والابرام
١٩١	١٥١	الفصل الثالث — اختصاص محاكم الامور المستعجلة بالنسبة لمركزها
٢٠٥	١٦٠	طبيعة عدم الاختصاص المركزي

## الكتاب الثاني

الأحوال التي يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها بنص صريح في القانون

بند	صفحة	
٢٠٦	١٦١	الفرق بين اختصاص القضاء المستعجل بنص صريح في القانون وبين اختصاصه العام في الأمور المستعجلة وفي اشكالات التنفيذ
٢٠٧	١٦٣	الباب الأول — الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في فرنسا
٢٠٧	١٦٣	أولا المنازعات والصعوبات المتعلقة بتسليم صورة من العقود غير المقيدة في السجلات الرسمية أو صورة من العقود الناقصة الموجودة في حيازة موثق العقود ( مواد ٨١٣ و ٨٤١ مرافعات فرنسية )
٢٠٨	١٦٣	ثانيا المنازعات التي تحصل في الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الأحكام والعقود الرسمية ( مادة ٨٤٤ مرافعات فرنسية )
٢١٠	١٦٤	ثالثا الصعوبات التي تحصل في أثناء وضع الاختتام بمعركة القاضي الجزئي أو من يمثله على أموال ومستندات تركها أو على الأموال المشتركة ( مواد ٩٣١ - ٩٣٢ مرافعات فرنسية )
٢١٣	١٦٥	رابعا المنازعات التي تحصل أثناء جرد موجودات الركة والخاصة بناية الأشياء المطلوب جردها أو صفة طالب الجرد أو المتعلقة بكيفية إدارة هذه الموجودات أو بشخصية الموثق المكلف بجردها ( مادة ٩٤٤ مرافعات فرنسية )
٢١٤	١٦٥	خامسا الصعوبات الخاصة ببيع منقولات التركة طبقا لنص المادة ٨٢٦ مدني فرنسي
٢١٥	١٦٦	سادسا المنازعات المتعلقة بالحراسة على المنقولات المحجوز عليها وطلب استقالة الحارس المعين عليها أو استبداله بغيره مادة ٦٠٦ مرافعات فرنسية
٢١٦	١٦٧	سابعا المنازعات المتعلقة بالتنفيذ الحاصل بطريق الاكراه البدني ( ٧٨٠ - ٨٠٥ مرافعات فرنسية )
٢١٧	١٦٨	ثامنا التصريح للدين بقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزنة المحكمة أو في يد من يعينه القاضي يكتفى لسداد دين الحاجز مع تخصيصه عليه ( مادة ٥٦٧ مرافعات فرنسية معدلة بقانون ١٧ يونيو ١٩٠٧ )
٢٢١	١٧٠	تاسعا طلب البائع لحل التجارة تخصيص مبلغ معين من ثمن المبيع



صفحة	محتوى
٢٢٢	لايداعه في خزانة المحكمة على ذمة الدائن المعارض في دفع الثمن واستلام الباقي طبقاً لنصوص القانون الصادر في ١٩١٣
١٧٠	الصعوبات التي تعترض المحضر أثناء توقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على المنقولات الموجودة في حيازة الغير ( ٨٢٩ مرافعات فرنسي )
٢٢٥	طلب وضع العقار المحجوز عليه تحت الحراسة القضائية أو طلب التصريح بجمع ثماره وبيعها وايداع الثمن في خزانة المحكمة ( مادة ٦٨١ مرافعات فرنسي )
٢٣٠	المنازعات التي تحصل بشأن إعطاء شهادة من قلم الكتاب تزيد عدم قيام الراسي عليه المزاد بكامل شروط المبيع تمهيداً لطلب إعادة المبيع على ذمته ( ٧٣٥ مرافعات فرنسي )
٢٣٤	المنازعات المتعلقة بدفن الموتى
٢٣٨	المنازعات المتعلقة بالمعارضة في صرف قيمة السندات المحروقة لحاملها ( قانون ٨ فبراير ١٩٠٢ )
٢٤٥	المنازعات المتعلقة بتقرير مبالغ يدفعها رب العمل للعامل أو لعائلته عند إصابة العامل أثناء العمل حتى تفصل محكمة الموضوع بالتعويض المستحق ( القانون الصادر في ١٩٠٥ )
٢٤٦	الباب الثاني — الأحوال التي يختص بنظرها بنص القانون في مصر في المختلط والاهلي
٢٤٦	أولاً — المنازعات المتعلقة بتسليم صورة تنفيذية أو صور ثانية من الأحكام والعقود الرسمية ( ٧٩٠ مرافعات مختلط )
٢٥٣	ثانياً — المنازعات الخاصة بالحراسة على المنقولات المحجوز عليها وطلب استقالة الحارس المعين أو استبداله بغيره ( مواد ٥٢١ مرافعات مختلط و ٤٥٨ أهلي )
٢٥٤	ثالثاً — تعيين مدير للأشياء المحجوز عليها ( ٥١٩ مرافعات مختلط و ٤٥٨ أهلي )
٢٥٥	رابعاً — التصريح للدين بقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة يكفي لوفاء دين الحاجز مع تخصيصه عليه
٢٥٩	خامساً — طلب وضع العقار المحجوز عليه في المختلط تحت الحراسة القضائية أو جمع ثماره وبيعها وايداع الثمن في خزانة المحكمة ( مادة ٦٢٢ مرافعات مختلط )
٢٦٤	سادساً — طلب الحلول في اجراءات الحجز العقاري في المختلط في حالة تخلف الدائن الحاجز عن السير في الاجراءات ( ٦٧٧ مرافعات مختلط )

بند	صفحة	
٢٦٧	١٩٢	سابعاً المنازعات المتعلقة بإعادة اجراءات البيع العقارى فى المختلط ( ٦٩٧ مرافعات مختلط )
٢٧٠	١٩٣	ثامناً طلب المالك المؤجر فى المختلط اختصاصه المبلغ المتحصل من بيع المنقولات التى كانت بالعين المؤجرة وفاء لدين الايجار المستحق له ( مادة ٥٨٣ مرافعات مختلط )
٢٨٠	١٩٩	تاسعاً طلب بيع الاشياء المحجوز عليها تنفيذياً بالرغم من رفع دعوى استرداد عنها ( مواد ٥٤٢ مرافعات مختلط معدله ٧٨٨؛ أهلى معدلة ) .
٢٩٠	٢٠٣	عاشراً طلب ايقاف بيع الاشياء المحجوز عليها عند رفع دعوى استرداد ثانية
٢٩٣	٢٠٤	حادى عشر طلب زيادة اعلانات النشر والالصاق فى البيوع العقارية فى المختلط ( مادة ٦٤٩ مرافعات مختلط )
٢٩٤	٢٠٤	ثانى عشر طلب زيادة اعلانات النشر والتعليق عند بيع المنقولات المحجوز عليها فى المختلط ( مادة ٥٣٧ مرافعات مختلط )
٢٩٥	٢٠٥	ثالث عشر طلب بيع المنقولات المحجوز عليها فى المختلط فى غير المحل الموجودة به أو فى غير أقرب الاسواق العمومية (مادة ٥٣٠ مرافعات مختلط )
٢٩٦	٢٠٥	رابع عشر التصريح فى المختلط ببيع سندات الاسهم من أى نوع كانت والسندات التى تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفى ( مادة ٥٥١ مرافعات مختلط )
٢٩٧	٢٠٥	خامس عشر طلب اجراء الاعمال الضرورية فى البناء الاسفل لمنع سقوط العلو ( مواد ٣٤ مدنى أهلى و ٥٥ مختلط )
٣٠٠	٢٠٧	سادس عشر تعيين حارس على العقار المزروع ملكيته فى الاهلى أو المحجوز عليه عقارياً فى المختلط عند تخلى الحائز عنه ( مواد ٧١٠ مدنى مختلط و ٥٨٦ أهلى )
٣٠٢	٢٠٨	سابع عشر تعيين خبير لاثبات حالة الاشياء المتعهد بنقلها والحكم بايداعها أو حجزها ثم نقلها إلى محل مؤتمن عند حصول نزاع بين صاحبها وأمين النقل بشأنها ( ١٠٥ تجارى مختلط و ١٠٠ أهلى )
٣٠٣	٢٠٨	ثامن عشر طلب الحكم بشطب التسجيل أو التأشير الحاصل على هامش سجل المهررات الواجبة التسجيل بدعاوى البطلان أو الفسخ أو غيرها ( المادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ )

## الكتاب الثالث

بند	صفحة	
٣٠٩	٢١١	الاحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها لتوافر صفة الاستعجال
٣٠٩	٢١١	الباب الاول — دعاوى اثبات الحالة - ضرورة توافر الاستعجال فيها - معنى الاستعجال فيها - لا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها كون الآثار المادية المطلوب اثباتها مضي عليها زمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابلة للتغيير من وقت لآخر
٣١٠	٢١٢	أمثلة من دعاوى اثبات الحالة التي يتوفر فيها الاستعجال
٣١٢	٢١٣	أمثلة من دعاوى اثبات الحالة التي لا يختص القضاء المستعجل بنظرها لعدم توافر الاستعجال فيها
٣١٣	٢١٥	لا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى اثبات الحالة بحث أصل الحقوق وتفسير الاتفاقات والعقود لمعرفة ما إذا كانت الدعاوى منتجة في الموضوع أم لا
٣١٤	٢١٦	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم باعتماد تقرير خبير تعين في دعوى اثبات حالة أو الحكم باستبداله بغيره عند حصول طعن موضوعي على تقريره أو بتعيين خبير لفحص دفاع المدعى في دعوى منظورة أمام محكمة الموضوع بفرض التأثير على الحكم فيها
٣١٥	٢١٦	اختصاص القضاء المستعجل في تعيين خبير لتكملة المأمورية الاولى التي باشرها خبير آخر أو تكليف نفس الخبير الاول بأدائها
٣١٦	٢١٦	لا يجوز للقاضي المستعجل تكليف الخبير بأخذ معلومات أو سماع شهود بلا يمين أثناء مباشرة المأمورية إلا في حالة الضرورة القصوى والتي تستلزم سماع الشهود بجزء مكل لانمام المماينة
٣١٨	٢١٧	تقييد قاضي الأمور المستعجلة عند الحكم في دعاوى اثبات الحالة بنفس القيود التي تحد من اختصاص محكمة الموضوع
٣٢٠	٢١٩	اثبات حالة عتار اتخذت بشأنه اجراءات نزع ملكية تمهيداً للاستيلاء عليه للنفعة العامة
٣٢١	٢١٩	تعيين خبير لاثبات حالة الحمل المستكن
٣٢٤	٢٢٠	أثر الاحكام التي تصدر من القضاء المستعجل في دعاوى اثبات الحالة وتقارير الخبراء الذين تعينوا منها على محكمة الموضوع

صفحة	بند	
٢٢١	٣٢٥	المحكمة المختصة مركزياً بنظر دعاوى اثبات الحالة
٢٢٢	٣٢٦	أهلية التقاضى فى دعاوى اثبات الحالة
٢٢٢	٣٢٧	طبيعة أحكام القضاء المستعجل فى هذه الدعاوى
٢٢٣	٣٢٨	هل الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين يمنع القضاء المستعجل من نظر دعاوى اثبات حالة خاصة بهذا النزاع
٢٢٤	٣٢٩	مصاريف دعاوى اثبات الحالة ومن الملزم بها
٢٢٥	٣٣٠	الباب الثانى — اجارة الاشياء
٢٢٥	٣٣٠	قواعد عامة
٢٢٥	٣٣٢	اجارة المنقول - العقود الخليط بين الاجارة والبيع - شروط اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى المنازعات المستعجلة الخاصة بها
٢٢٨	٣٣٦	هل الاتفاق على طرح موضوع الحقوق الناشئة عن الايجار على محكمين يمنع القضاء المستعجل من الحكم فى المنازعات المستعجلة التى تحصل بين المؤجر والمستأجر
٢٣٠	٣٣٧	القسم الاول — المنازعات المستعجلة التى تحصل بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الايجار
٢٣٠	٣٣٨	الفصل الاول — التزامات المؤجر أولاً - تسليم الشيء المؤجر - ثانياً اجراء الاصلاحات المستعجلة الضرورية - ثالثاً عدم التعرض للمستأجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة
٢٣١	٣٣٩	الفرع الاول — المنازعات المستعجلة التى تنشأ عن عدم تنفيذ الالتزام الخاص بالتسليم
٢٣١	٣٣٩	أولاً - تأخير المؤجر فى التسليم
٢٣١	٣٤٠	شروط اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بتسليم العين المؤجرة للمستأجر
٢٣٢	٣٤٢	هل يحد من اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى الدعاوى وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر بخصوص التأمين العقارى وتحرير عقد الرهن
٢٣٢	٣٤٤	ثانياً - تفضيل احدى اجارتين
٢٣٢	٣٤٤	عدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى الحكم فى دعاوى التسليم عند حصول نزاع جدى بين المستأجر رافع الدعاوى وآخر عن استئجار العين المؤجرة يجب معه البحث فى افضلية أيهما على الآخر فى التأجير
٢٣٢	٣٤٥	اختصاص القضاء المستعجل فى ترجيح احدى الاجارتين أثناء نظر اشكالات التنفيذ
٢٣٣	٣٤٦	ثالثاً - طلب خير لاثبات حالة العين المؤجرة بناء على طلب



بند	صفحة	
		المستأجر قبل استلامها - اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بذلك.
٣٤٧	٢٣٤	الفرع الثاني — المنازعات المستعجلة الخاصة بإجراء اصلاحات في العين المؤجرة
٣٤٧	٢٣٤	التصريح للمستأجر بإجراء الاصلاحات الضرورية أو المنقح عليها في المقد
٣٥٠	٢٣٤	عدم اختصاص القضاء المستعجل في التصريح للمستأجر بإزالة ما أجراه المؤجر من الاعمال في العين المؤجرة
٣٥٢	٢٣٥	تعيين خير لمعاينة العقار المؤجر ومعرفة طبيعة الاصلاحات الواجب اجراؤها فيه ومداهها - ثم إلزام المؤجر بإجراء ما يتضح من تقرير الخبير انه مستعجل وضروري لصيانة العقار - التصريح للمستأجر بإجراء الاصلاحات على نفقته اذا تأخر المؤجر في القيام بها مع حفظ حقوق الطرفين في الموضوع للحكمة المختصة أمثلة من الاعمال الضرورية التي يحق للقضاء المستعجل عند الاستعجال التصريح للمستأجر بإجراءها
٣٥٤	٢٣٥	قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بخصوص هذه الاعمال وهل يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في التصريح للمستأجر بإجراءها
٣٥٥	٢٣٦	لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في التصريح بإجراء الاصلاحات ادعاء المستأجر بوجود الخلل بالعين المؤجرة من مدة أو أن الفصل فيها يمس الموضوع
٣٥٧	٢٣٦	المحكمة المستعجلة المختصة مركزياً بنظر دعوى اثبات الحالة والتصريح بإجراء الاصلاحات الضرورية
٣٦٠	٢٣٧	الفرع الثالث — المنازعات المستعجلة المتعلقة بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة
٣٦١	٢٣٧	التصريح للمؤجر بمعل الاصلاحات الضرورية المستعجلة في العين المؤجرة بالرغم من ممانعة المستأجر في ذلك
٣٦١	٢٣٧	اخلاء العين المؤجرة عند وجود خلل كبير فيها يخشى منه على حياة الموجودين فيها
٣٦٣	٢٣٨	التصريح للمستأجر بترك العين المؤجرة عند عدم امكان الانتفاع بها بسبب الاصلاحات أو الاعمال التي يجريها المؤجر فيها - شروط ذلك
٣٦٧	٢٣٩	التصريح للمستأجر بالتوقف عن دفع الايجار عند وجود ضرر جسيم له من أعمال المؤجر
٣٦٨	٢٤١	أمثلة من المنازعات المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر بخصوص كيفية الانتفاع بالعين المؤجرة ويدخل في اختصاص القضاء المستعجل الحكم فيها

بند	صفحة	
٣٦٩	٢٤١	القاعدة العامة لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في المنازعات المتعلقة باتفاح المستأجر بالعين المؤجرة
٣٧٠	٢٤٢	الفصل الثاني — تعهدات المستأجر - أولا - الاعتناء بالشيء المؤجر ثانيا - استعمال الشيء المؤجر فيما هو معد له - ثالثا - دفع الاجرة في المواعيد المتفق عليها - رابعا - وضع أمتعة منزلية أو بضائع أو محصولات في العين تقي بتأمين الاجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدما
٣٧١	٢٤٢	الفرع الاول — المنازعات المستعجلة الخاصة بالاعتناء بالشيء
٣٧٦	٢٤٣	المؤجر وعدم اجراء تغيير فيه اثبات أعمال التغييرات التي يجريها المستأجر في العين المؤجرة اذا كان من شأنها التأثير على كيانها ودرجة صلاحيتها
٣٨٠	٢٤٤	التصريح للمستأجر بترك العين المؤجرة اذا تهدم بناؤها او حصل فيها ما يشين سمعتها بالرغم من ممانعة المؤجر
٣٨٢	٢٤٥	الزام المستأجر برفع الاشياء الثقيلة والمواد القابلة للاشتعال أو الخطرة من العين المؤجرة
٣٨٤	٢٤٦	التصريح للمستأجر ببيع متقولاته أو بضائعه بالمزاد في العين المؤجرة عند انتهاء مدة الايجار
٣٨٥	٢٤٦	منع المستأجر من ازالة المنشآت والاصلاحات والتحسينات التي يجريها في العين
٣٨٦	٢٤٦	تعيين حارس قضائي على العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر اذا كانت أرضاً زراعية وتركها المستأجر بوراً أو أهمل في زراعتها
٣٨٨	٢٤٧	الفرع الثاني — المنازعات الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيما هو معد له وطبقاً لما اتفق عليه في العقد
٣٩٠	٢٤٧	القاعدة الاصلية عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا أساء استعمالها أو استخدمها في غير ما أعدت له
٣٩١	٢٤٨	أحوال مستثناة من القاعدة الاصلية يختص فيها القضاء المستعجل بالحكم بالطرد - الاولى - وجود شرط صريح فاسخ في العقد الثانية - استعمال العين المؤجرة لغرض مخل بالآداب - الثالثة - إذا أحدث المستأجر تغييراً في العين أو في محتوياتها أو إذا تعمد إحداث تلف فيها أو أجرى فيها أعمالاً من شأنها إقلاق راحة باقي السكان
٣٩٥	٢٤٩	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد الأشخاص الاجانب الذين يسبل لهم المستأجر السابق التواجد في العين

بند	صفحة	
٣٩٦	٢٤٩	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد خادم المستأجر من العين المؤجرة بناء على طلب المؤجر
٣٩٧	٢٥٠	الفرع الثالث — المنازعات المتعلقة بدفع الايجار - الاجراءات التحفظية التي يختص القضاء المستعجل في الحكم فيها عند تأخير المستأجر في دفع الايجار - أولاً - طرد المستأجر من العين المؤجرة - ثانياً - تعيين حارس قضائي على المنقولات الموجودة في العين - ثالثاً - التصريح للمؤجر ببيع المنقولات الموجودة في العين
٣٩٩	٢٥٠	المبحث الأول — طرد المستأجر من العين المؤجرة
٣٩٩	٢٥٠	١ — التأجير حاصل بالكتابة
٣٩٩	٢٥٠	وجود شرط صريح فاسخ في العقد — اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد — السبب في الاختصاص — الاستعجال — طبيعته
٤٠٢	٢٥١	لا يشترط لحصول الفسخ بقوة القانون ذكر عبارات أو كلمات مخصوصة في الشرط الصريح الفاسخ
٤٠٢	٢٥١	لا يتعدى القضاء المستعجل اختصاصه عند بحث غرض العاقدین من الالفاظ والعبارات التي ذكرها في العقد
٤٠٣	٢٥٣	الفرق بين الشرط الصريح الفاسخ والشرط الفاسخ الضمني
٤٠٥	٢٥٣	الشروط التي اعتبرها الفقه والقضاء في فرنسا ومصر كافية لحصول الفسخ بقوة القانون
٤٠٧	٢٥٤	بعض الامثلة التي حوت شرطاً صريحاً فاسخاً
٤٠٨	٢٥٥	بعض الامثلة التي لا تحتوي على شرط صريح فاسخ
٤٠٩	٢٥٦	لا يصحح من الشرط الصريح الفاسخ أو يغير من أثره بين العاقدین حصول انذار من المؤجر بالفسخ
٤١٠	٢٥٦	ضرورة تنفيذ شروط الايجار فيما يختص بالشرط الفاسخ كما هي دون اجراء أي تغيير أو تحوير فيها
٤١١	٢٥٦	لا يشترط في التنيه بالدفع أو بالفسخ أن يحصل بانذار عن يد محضر إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك صراحة في العقد
٤١٤	٢٥٧	لا يقوم مقام الشرط الصريح الفاسخ مجرد اتفاق الطرفين على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر دعوى الاخلاء
٤١٥	٢٥٨	لا يشترط لتوافر الاختصاص بالاتفاق في العقد على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد مع وجود الشرط الصريح الفاسخ
٤١٧	٢٥٨	لا يشمل من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد قيام دعوى أمام محكمة الموضوع بالمطالبة بالايجار المتأخر أو

بند	محنة	
		بالفسخ أو بصحة الحجز أو رفع دعوى من المستأجر أمام محكمة الموضوع عقب الدعوى المستعجلة بفرض تأخير الفصل فيها
٤١٨	٢٥٨	هل يؤثر على طلب الاخلاء للتأخير في الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ استئجار العين للبناء ووجود مبان للمستأجر عليها
٤١٩	٢٥٩	عرض الايجار المتأخر عقب حصول الفسخ اتفاقاً وهل يؤثر على حق المؤجر في طلب الاخلاء وعلى اختصاص القضاء المستعجل في نظرها
٤٢٢	٢٦١	النص في عقد الايجار على عدم أحقية المستأجر في تأخير الايجار لأي سبب كان وهل يجوز لقاضي الامور المستعجلة عدم الأخذ به ورفض دعوى الاخلاء
٤٢٣	٢٦٢	إعطاء مهلة قضائية للمستأجر لدفع الايجار المتأخر أو الاخلاء وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم بها
٢٣٣	٢٦٢	اختصاص القضاء المستعجل في اعطاء مهلة للمستأجر لاخلاء العين المؤجرة عند عدم حصول ضرر للمؤجر من ذلك
٤٢٥	٢٦٤	عدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد — الاصل عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد مهما كانت قيمة الايجار المتأخر لتعلق الحكم بالطرد بالموضوع
٤٢٦	٢٦٤	الاستثناء - الاختصاص بالحكم بالطرد إذا كانت المنقولات أو الاشياء الموجودة في العين المؤجرة لا تنفي بسداد الايجار المتأخر - السبب في ذلك
٤٢٩	٢٦٦	كيفية إثبات عدم كفاية المنقولات الموجودة في العين - سلطة القضاء المستعجل في تقدير ذلك
٢٣١	٢٦٦	ب — التأجير حاصل بغير كتابة
٤٣١	٢٦٦	الرأى القائل باختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد في جميع الاحوال
٤٣٢	٢٦٧	الرأى القائل باختصاصه بالحكم الطرد في حالة كون المنقولات الموجودة في العين لا تنفي بضمين الايجار المتأخر
٢٣٣	٢٦٨	مبحث — في اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي يثيرها المستأجر أثناء دعوى الطرد للتأخير في الايجار لمنع الحكم فيها ومدى سلطة القضاء المستعجل في تقديرها
٢٣٥	٢٦٨	أمثلة من المنازعات غير الجدية التي لا تمنع من الاختصاص
٤٣٦	٢٦٩	أمثلة من المنازعات الجدية التي تمنع من الاختصاص
٤٣٧	٢٧١	مبحث — في هل وجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يمنع المؤجر من الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الايجار



بند	صفحة	
٤٣٨	٢٧٢	المبحث الثاني — في تعيين حارس على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة للمحافظة عليها
٤٤٠	٢٧٣	المبحث الثالث — في التصريح ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وفاء للإيجار المتأخر بغير اتباع الاجراءات الخاصة بالتنفيذ وهل يختص القضاء المستعجل بذلك - الآراء المختلفة
٤٤٢	٢٧٤	مبحث — في عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في ملكية المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
٤٤٥	٢٧٦	مبحث — في هل يجوز للقضاء المستعجل منع المستأجر من بيع أو نقل المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
٤٥٠	٢٧٨	مبحث — في طيعة القرارات الصادرة من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار
٤٥١	٢٧٨	الفرع الرابع — المنازعات المتعلقة بوضع أمتعة أو بضائع أو منقولات في العين المؤجرة لضمان الإيجار
٤٥١	٢٧٨	اختصاص القاضي المستعجل في فرنسا في الحكم بطرد مستأجر المنزل أو الحانوت اذا أخل بهذا الالتزام - السبب في الاختصاص - جواز اعطاء مهلة للمستأجر للوفاء بالالتزام قبل الحكم بالطرد
٤٥١	٢٨٠	اختصاص القاضي المستعجل في بحث النزاع الذي يحصل بين المؤجر والمستأجر بشأن اقتدار الكفيل
٤٥٩	٢٨٠	الرجوع عن القرار الصادر بالطرد لعدم وجود منقولات في العين المؤجرة - شروط ذلك
٤٦٠	٢٨٠	عدم اختصاص القاضي المستعجل في مصر في الحكم بالطرد لمجرد التقصير في القيام بهذا الالتزام - اختصاصه بالحكم بالطرد اذا تأخر المستأجر في سداد الإيجار - أسباب ذلك
		الفرع الخامس — المنازعات المستعجلة الأخرى التي تحصل أثناء الإيجار
٤٦١	٢٨٠	(١) طرد المستأجر من العين اذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً على الإيجار وقته ومدته وشروطه
٤٦٢	٢٨١	(٢) إخلال المستأجر بالالتزامات المتفق عليها في عقد الإيجار أولاً — التأجير من الباطن بالرغم من الخطر على ذلك في عقد الإيجار متى يختص القضاء المستعجل بالحكم بالطرد
٤٦٥	٢٨٣	ثانياً — مخالفة المستأجر لشروط الإيجار الأخرى ومتى يختص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد
٤٦٦	٢٨٤	(٣) إرجاع المستأجر إلى العين المؤجرة عند اخراجه منها بغير موافقته
٤٦٨	٢٨٤	مبحث — في عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير شروط الإيجار

بند	صفحة	
٤٧٠	٢٨٥	مبحث — في عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة في الفصل في صحة الايجار أو بطلانه
٤٧١	٢٨٦	مبحث — في عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة في الحكم بطرد المستأجر من العين عند حصول نزاع على الاستئجار
٤٧٣	٢٨٧	الفصل الاول — بيع أو استبدال العين المؤجرة
٤٧٤	٢٨٧	الفرع الاول — عقد الايجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعاوضة ولم يذكر فيه شيء بخصوص أحقية المشتري في الفسخ — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد
٤٧٦	٢٨٨	الفرع الثاني — عقد الايجار غير ثابت التاريخ قبل البيع أو المعاوضة — وجود اختلاف في نصوص القانون الفرنسي عن نصوص القانون المصري الاهلي والمختلط في مدى حق المؤجر أو المشتري في طلب الفسخ في الشروط الواجب توافرها لقيام هذا الحق
٤٧٧	٢٨٩	اختصاص قاضي الامور المستعجلة في فرنسا في الحكم بالطرد بناء على طلب المشتري — شروط ذلك
٤٧٨	٢٩٠	عدم اختصاص القاضي المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر في هذه الحالة — أسباب ذلك
٤٧٩	٢٩٠	الفرع الثالث — وجود اتفاق في عقد الايجار على حق المشتري الجديد في فسخ الاجارة
٤٨٠	٢٩٠	اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا ومصر في الحكم بطرد المستأجر اذا شمل الاتفاق أيضا عدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري بأي تعويض كان وشروط ذلك
٤٨٢	٢٩١	عدم اختصاص القضاء المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر من العين اذا لم يشمل الاتفاق عدم أحقية المستأجر في التعويض
٤٨٣	٢٩٢	الفصل الثاني — انقضاء الاجارة
٤٨٣	٢٩٢	الفرع الاول — انقضاء الاجارة المعينة المدة في العقد
٤٨٣	٢٩٢	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد بفوات المدة المعينة في العقد دون احتياج الى تنبيه أو إنذار بالاخلاء الا اذا اتفق في العقد على خلاف ذلك
٤٨٤	٢٩٢	لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل المنازعات غير الجدية التي يثيرها المستأجر حول تجديد الاجارة
٤٨٥	٢٩٢	سلطة القضاء المستعجل في فحص هذه المنازعات
٤٨٧	٢٩٣	أمثلة من المنازعات غير الجدية التي لا تعد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء

بند	صفحة	
٤٨٨	٢٩٧	لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء لانقضاء مدة الاجارة رفع دعوى من المستأجر على المؤجر أمام محكمة الموضع عقب استلامه اعلان الاخلاء أو وجود مستأجرين من الباطن لم تنته اجارتهم بعد
٤٨٩	٢٩٧	الزام المستأجر بازالة المباني التي أحدثها في العين عند الاتفاق على ذلك
٤٨٩	٢٩٧	لا يشترط في المنازعات المتعلقة بامتداد الايجار أن يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنها بل يكفي لاعتبارها مانعة من الاختصاص أن تكون جدية حتى ولم يتم الاتفاق نهائياً عليها
٤٨٩	٢٩٧	أمثلة من المنازعات الجدية التي تحدد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء لانتهاء مدة الايجار
٤٩٠	٢٩٩	عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم في دعوى الاخلاء لانقضاء المدة المعينة في العقد عن حصول تجديد ضمنى للايجار وعدم الاتفاق على المدة المجددة
٤٩٥	٣٠١	هل وجود زراعة للمستأجر على الارض المزجرة يمنع القضاء المستعجل من الحكم بالاخلاء لانتهاء مدة الايجار المعينة في العقد
٤٩٧	٣٠٢	الفرع الثاني — انتهاء الايجار غير المعين المدة بعد التنبيه على المستأجر
٤٩٧	٣٠٢	الايجار غير المعين المدة — ماهيته — التنبيه — هل يلزم لاجرائه شكل خاص — متى يعتبر التنبيه
٥٠٠	٣٠٣	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين بعد حصول التنبيه، شروط ذلك، عدم حصول نزاع جدي في صحة التنبيه أو في شكله أو مدته
٥٠٢	٣٠٣	سلطة القضاء المستعجل في فحص المنازعات التي يبرها المستأجر حول التنبيه لمعرفة ما اذا كانت جدية من عدمه
٥٠٣	٣٠٣	أمثلة من المنازعات غير الجدية التي لا تمنع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى
٥٠٤	٣٠٤	أمثلة من المنازعات الجدية التي تمنع القضاء المستعجل من الحكم في الدعوى
٥٠٦	٣٠٥	لا يجوز للقضاء المستعجل أن يصرح للمستأجر الذي أعلن المؤجر برغبته في الاخلاء لانتهاء الايجار بالبقاء في العين بعد فوات مدة الايجار
٥٠٧	٣٠٥	الفرع الثالث — هل يمنع القضاء المستعجل من الحكم في دعوى الاخلاء لانتهاء الايجار المعين المدة أو غير المحدد المدة ادعاء المستأجر بامانة المؤجر لاستعمال حقه في التقاضي وعدم وجود مصلحة له من اخلاء العين المؤجرة
٥١٠	٣٠٧	الفرع الرابع — في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اعطائهم

صفحة	بند
	مهلة للمستأجر عند الحكم بالاحلال لانقضاء مدة الايجار
٣٠٨	٥١٣ الفرع الخامس — التصريح للغير بزيارة العين المؤجرة التي قاربت مدتها على الانتهاء للتفرج عليها واستجارها - التصريح للتوجير بوضع لوحة أو ورقة عليها للاعلان عن تأجيرها - شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بذلك
٣٠٩	٥١٥ الفرع السادس — تمكين المستأجر الجديد للأرض الزراعية من تهيئتها للزراعة والبذر
٣٠٩	٥١٦ الفرع السابع — طبيعة قرار الاخلاء الصادر من قاضي الامور المستعجلة لانتهاء الايجار
٣١٠	٥١٧ الفرع الثامن — تعيين خير لاثبات حالة العين المؤجرة بها على طلب المستأجر بعد الحكم بطرده
٣١٠	٥١٨ الفرع التاسع — طرد الاشخاص الذين يحضرون المستأجر في العين المؤجرة عقب اخلائها عند انتهاء الاجارة
٣١١	٥١٩ الفرع العاشر — هل يمنع التجاء المؤجر للقضاء العادى للحصول على حكم بالاخلاء للتأخير في الايجار من رفع دعوى بالاخلاء أمام القاضي المستعجل
٣١١	٥٢٠ الفرع الحادى عشر — هل يجوز رفع دعوى بالاخلاء أمام القضاء المستعجل للتأخير في الايجار بعد صدور حكم ابتدائى بالاخلاء من محكمة الموضوع
٣١٢	٥٢١ الباب الثالث — طرد واضع اليد على العقار بغير سبب أو صفة قانونية
٣١٢	٥٢١ تعريف السبب القانونى - ومتى يكون وضع على العقار حاصلًا بغير سبب
٣١٢	٥٢٣ لا يشترط لانعدام السبب لبطان عقد من العقود أن تقضى المحكمة فى منطوق حكمها بالبطان
٣١٤	٥٢٥ شروط اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بطرد واضع اليد على العقار بلا سبب - استعجال عدم وجود نزاع جدى فى صحة أو فى تفسير المستندات التى يبنى عليها رافع الدعوى طلب الطرد - عدم توافر شروط دعاوى منع التعرض فى واضع اليد - لقاضى الامور المستعجلة فحص أوجه المنازعات التى يتقدم بها واضع اليد بخصوص سبب ملكية رافع الدعوى أو بخصوص صحة المستندات المقدمة منه أو تفسيرها
٣١٥	٥٣٠ أمثلة من المنازعات الجدية التى تتعلق بصحة مستندات طالب الطرد وتمنع من اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بالطرد
٣١٦	٥٣١ أمثلة من المنازعات غير الجدية التى لا تمنع القضاء المستعجل من الحكم بالطرد



بند	صفحة	
٥٣٢	٣١٧	لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون رافع الدعوى بملك طريقاً آخر لطرده المدعى عليه من العين
٥٣٤	٣١٧	أشغال العقار بغير مقابل وبطريق التسامح من المالك يعتبر بلا سبب أو صفة قانونية
٥٣٥	٣١٧	هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بطرد المالك من الاعيان الموضوعة تحت الحراسة بناء على طلب الحارس على اعتبار أن المالك يعتبر راضياً باليد على الاعيان بلا سبب
٥٣٧	٣١٩	الباب الرابع — إجارة الأشخاص - تعريف عقد إجارة الأشخاص
٥٤٠	٣١٩	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستخدم أو العامل من الأماكن التي يشغلها عند انتهاء عقد استخدامه
٥٤٢	٣١٩	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستخدم أو العامل أثناء مدة العمل عند عدم تعيين مدة الإيجار في العقد
٥٤٤	٣٢٠	لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد وجود نزاع في صحة التنبية المعطى للخادم أو في الميعاد الواجب إجراؤه فيه أو ادعاء الخادم بمشغولية ذمة المخدم بماهية أو أجرة
٥٤٥	٣٢٠	لا يجوز للقاضي المستعجل عند الحكم بالطرد والاخلال تعليق تنفيذ الحكم وعلى دفع الماهية المتأخرة للخادم أو المستخدم أو التعويض الذي يقرره القانون أو على ابداع مبلغ يكفي لكل ذلك في خزانة المحكمة
٥٤٦	٣٢١	لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هذه الحالة وجود شك في صفة المستخدم أو الموظف وفي علاقته القانونية مع المخدم
٥٤٧	٣٢١	عدم اختصاص القضاء المستعجل في تفسير ما جاء بعقد الاتفاق خاصاً بعلاقة الطرفين وحقوقهما والتزاماتهما
٥٤٧	٣٢١	اختصاص القضاء المستعجل في حالة الخطر الشديد في الحكم بطرد المستخدم من محل العمل محافظة على حقوق صاحب العمل حتى ولو ادعى المستخدم بأنه شريك بالعمل مع صاحب العمل وكانت شروط الاتفاق غامضة في ذلك
٥٤٨	٣٢١	طرد المستخدم من محل العمل قبل فوات المدة المتفق عليها في العقد أو المدة التي تحددها طبيعة العمل وهل يختص القضاء المستعجل بذلك
٥٤٩	٣٢٢	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بفسخ عقد الاتفاق
٥٥٠	٣٢٣	الباب الخامس — إجارة أهل الصنائع - عقد إجارة أهل الصنائع - ماهيته - الالتزامات المتبادلة التي تنشأ عنه
٥٥٣	٣٢٣	النازعات المستعجلة التي تترتب عليها اختصاص القضاء المستعجل

بند	صحيحة	
		بالحكم فيها وشروط ذلك - تعيين خير لاثبات حالة الاعمال التي تمت عند حصول نزاع بين صاحب العمل وبين المقاول أو المهندس بخصوصها - التصريح لصاحب العمل باجراء الاعمال الناقصة على حسابه عند تأخير المقاول في اجرائها - طرد المقاول أو الصانع وعماله من محل العمل بناء على طلب صاحب العمل
٥٦١	٣٢٦	الباب السادس — المنازعات المستعجلة التي تحصل بين المالك وبين حارس المنزل ( البواب ) - طرد البواب من محل العمل بناء على طلب المالك - التصريح لمستأجر المنزل باحضار بواب بدل المطرود اذا تأخر المالك في ذلك
٥٦٤	٣٢٧	الباب السابع — الصعوبات التي تحصل بخصوص تسليم الخطابات والمراسلات لأربابها اذا حصل نزاع على شخصية مالكها
٥٦٤	٣٢٨	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في هذه الصعوبات اذا لم يكن ثمة نزاع في ملكية الخطابات لشخص أو جهة معينة وكان الخلاف متعلقاً بتنفيذ أو فسخ عقد اتفاق يجب طرحه أولاً على محكمة الموضوع
٥٦٥	٣٢٩	الباب الثامن — المنازعات الخاصة بالتفيل والمثلين والمؤمنين واصحاب محال التفيل
٥٦٨	٣٣١	الباب التاسع — المنازعات المتعلقة باخراج الجثث من القبر وتشييدها
٥٦٩	٣٣٢	الباب العاشر — المنازعات المتعلقة بإدارة الجرائد وطبعها
٥٧٠	٣٣٣	الباب الحادي عشر — المنازعات المتعلقة بتسليم أمتعة المسافرين
٥٧١	٣٣٤	الباب الثاني عشر — المنازعات التي تنشأ عن المعاوضة
٥٧٢	٣٣٥	» الثالث » — » » » » المركات
٥٧٣	٣٣٦	» الرابع » — » » » » البيع - طرد البائع من العين المبيعة بدعوى مستعجلة - شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها - طرد المشتري من العين المبيعة بقرار من القضاء المستعجل عند عدم قيامه بالتزاماته - شروط ذلك
٥٧٦	٣٣٧	استرداد الموقول المبيع بدعوى مستعجلة - شروط ذلك
٥٧٧	٣٣٧	التصريح للبائع ببيع الأشياء المبيعة إذا كانت بضائع قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق عند رفض المشتري استلامها في الميعاد المتفق عليه
٥١٠	٣٣٨	التصريح للمشتري بشراء بضائع بدلا من البضائع المبيعة عند تقصير البائع في تسليمها في الميعاد المتفق عليه
٥١٣	٣٣٩	الحكم ببيع العقار أو الموقول المرهون رهناً حيازياً تبعاً لعقد مدني أو تجاري عن عدم سداد دين الرهن وهل يخص القضاء المستعجل بذلك ؟

صفحة	بند	
٣٤١	٥٩٦	الباب الخامس عشر — المنازعات التي تنشأ عن الرهن الحيازي - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المرتهن حيازياً من العقار المرهون بناء على طلب المشتري للعقار في مقابل ايداع دين الرهن في خزانة المحكمة
٣٤٣	٥٩٩	الباب السادس عشر — المنازعات التي تنشأ عن الرهن العقاري وعن حقوق الدائنين
٣٤٣	٥٩٩	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في حقوق الدائنين الممتازين وفي مدى امتياز كل منهم ودرجته أو في المسائل المتعلقة بحق حبس الشيء
٣٤٤	٥٩١	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإبطال الرهن التأميني أو الاختصاصات المأخوذة على العقار أو في الحكم في إيقاف مفعول أمر الاختصاص
٣٤٥	٥٩٤	الباب السابع عشر — دعاوى وضع اليد
٣٤٥	٥٩٤	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى إيقاف الأعمال الجديدة - شروط ذلك
٣٤٥	٥٩٥	عدم اختصاصه في الحكم بأزالة المباني التي تمت
٣٤٥	٥٩٦	دعوى استرداد الحيازة وهل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها - الآراء المختلفة
٣٤٦	٥٩٧	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى منع التعرض
٣٤٧	٥٩٨	الباب الثامن عشر — النفقات الوقفية - شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها - النفقة المؤقتة - حق طالبا والسبب القانوني الذي بني عليه طلبه غير متنازع عليهما جدياً
٣٤٧	٦٠٠	للقاضي المستعجل فحص المنازعات التي تثار أمامه بخصوص حق طالب النفقة وسببه القانوني لمعرفة ما إذا كانت جدية أم لا متى تعتبر المنازعات جدية - أمثلة على ذلك
٣٤٨	٦٠٣	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في مسائل تقدير المؤونة
٣٤٨	٦٠٤	النفقة المؤقتة التي يقضى بها لمستحق في وقف - ماهيتها - شروط الحكم بها
٣٤٩	٦٠٥	النفقة التي يقضى بها للمستحق في الوقف بسبب توقيع حجوز على استحقاقه ومتى يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها - شروط ذلك
٣٥٠	٦٠٧	ماهية الأحكام التي تصدر بالنفقة المؤقتة من محكمة الموضوع أو من القضاء المستعجل وآثارها القانونية
٣٥٢	٦٠٩	الباب التاسع عشر — المنازعات المستعجلة الخاصة بالملكية
٣٥٣	٦١٢	» العشرون — » التي تحصل بين الجيران - إيقاف الأعمال التي يجرها الجار في ملكه
٣٥٤	٦١٣	الباب الواحد والعشرون — المنازعات المستعجلة المتعلقة بالحائط الفاصل

بند	صفحة	
٦٢٠	٣٥٧	الباب الثاني والعشرون — المنازعات الخاصة بحق المرور أو حق السلوك في أرض الغير
٦٢١	٣٥٨	الباب الثالث والعشرون — المنازعات التي تحصل بين شخصين بخصوص وضع اليد على عقار معين بحجة ملكيته لكل منهما
٦٢٣	٣٥٩	الباب الرابع والعشرون — المنازعات المتعلقة بحق الارتب والميل
٦٢٤	٣٦٠	» الخامس » — » التي تحصل بين الشركاء على الشيوع بخصوص الأعمال التي يحدتها أحدهم في العين المشتركة بغير رضا الباقيين
٦٢٥	٣٦١	الباب السادس والعشرون — المنازعات الناشئة عن الموارث والوصية والهبة
٦٢٧	٣٦٢	» السابع » — » الخاصة بالوقف
٦٢٨	٣٦٣	» الثامن » — » بعقود التأمين
٦٣٠	٣٦٤	» التاسع » — » الناشئة عن الوكالة
٦٣١	٣٦٥	» الثلاثون » — » المستعجلة الناشئة عن الافلاس
٦٤٩	٣٦٩	» الواحد والثلاثون » — » المتعلقة بوضع الاختام ورفعها
٦٥٢	٣٦٩	الأحوال التي تبرر وضع الاختام — الوفاة — اختفاء الشخص — فض الذرعات — توقيع الحجر — طلب الطلاق أو انفصال الزوجة عن زوجها في فرنسا — موت أو اختفاء الموظف العمومي — الافلاس
٦٥٣	٣٧٠	اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بوضع الاختام في هذه الأحوال في فرنسا ومصر — شروط ذلك — كيفية رفع الدعوى أمامه — بناء على طلب من — واختصاصه في رفع الاختام بعد ذلك جزئياً أو كلياً — وشروط ذلك
٦٨٤	٣٧٨	الباب الثاني والثلاثون — الحراسة القضائية — قواعد عامة — تعريف الحراسة — الغرض منها المحافظة على حقوق الملكية وما يتفرع عليها من حقوق عينية — أحوال مستثناة من ذلك — الحالة الأولى وضع الحراسة على الوقف لمديونية أحد المستحقين فيه — الحالة الثانية وضع العقار المزروع ملكيته أو المحجوز عليه عقارياً تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لعملية إلحاق الثمار بالعقار — الحالة الثالثة — وجود اتفاق بين الدائن والمدين على وضع عقار معين تحت الحراسة القضائية
٦٨٧	٣٨٠	الوديعة القضائية — أحوالها — الفرق بين الحراسة القضائية والوديعة القضائية
٦٨٩	٣٨١	الفرق بين الحراسة الاختيارية والقضائية
—	٣٨١	الفصل الأول — شروط الحراسة القضائية
٦٩١	٣٨٢	الفرع الأول — النزاع — ماهيته — كنهه — أحواله — الآراء المختلفة بخصوص ذلك في فرنسا — الآراء في مصر — الرأي المعمول به — أمثلة على أوجه النزاع التي تكفي لتعيين الحارس في فرنسا ومصر



بند	صفحة	
٦٩٣	٣٨٦	يشترط في النزاع أن يكون جدياً وعلى أساس من الصحة
٦٩٥	٣٨٧	لا يشترط لوجود النزاع رفع دعوى به أمام المحكمة
٦٩٧	٣٨٩	الفرع الثاني — المصلحة — معناها — الضرر
٦٩٨	٣٨٩	حالا ونتيجة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى
		ترابطها وإياد السبب المباشرة — انعدام المصلحة — لا محل
		للحراسة — أمثلة على ذلك
٦٩٩	٣٩٠	الفصل الثاني — الشروط الواجب توافرها في طالب الحراسة —
		حق ظاهر على الشيء المتنازع عليه يضاهى حق واضع اليد —
		أمثلة على ذلك
٧٠٠	٣٩٤	الفصل الثالث — محل الحراسة — عقار منقول — دين
٧٠١	٣٩٤	الفرع الأول — العقار — متى يمكن وضع العقار تحت الحراسة
		القضائية شروط ذلك — الحراسة على حصة شائعة في عقار أو في
		عقارات معينة — كون الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة
		مؤجرة للعبر لا يمنع من قبول الحراسة — لا يمكن وضع
		أراض ونبات معدة للبناء عليها تحت الحراسة
٧٠٨	٣٩٦	الفرع الثاني — المنقول — شروط وضعه تحت الحراسة
٧٠٩	٣٩٦	الفرع الثالث — الديون والالتزامات — الأصل عدم إمكان
		وضعها تحت الحراسة — أحوال مستتاه من ذلك — وضع
		أعيان الوقف تحت الحراسة لدين على المستحق — تعيين
		حارس قضائي لتحصيل الإيجار من المستأجرين عند حصول
		حجز تحت يدهم
٧١١	٣٩٧	الفرع الرابع — هل يمكن تعيين حارس قضائي على أموال شخص
		جملة باعتبارها وحدة قانونية
٧١٣	٣٩٨	الفصل الرابع — الحراسة على الوقف — ماهيتها — طبيعتها — بناء على
		طلب من تكون — دائني الوقف — دائني الواقف — دائني الناظر
		أو المستحقين — المستحقين — أحد النظار عند تعددهم
٧١٤	٣٩٨	هل تختص المحاكم الأهلية أو المختلطة بتعيين حارس قضائي
		على الوقف في جميع الأحوال بناء على طلب من تقدم
		ذكرهم — الآراء المختلفة في ذلك — الرأي المعمول به
٧١٦	٤٠١	الفرع الأول — الحراسة على الوقف لدين على الواقف عند
		رفع دعوى بطلان الوقف لحصوله أضراراً بالدائنين —
		شروط ذلك — رفع دعوى بطلان الوقف — قيمة الأموال
		الموقوفة تقل عن الديون وقت الإيقاف
٧١٧	٤٠٢	الفرع الثاني — الحراسة على الوقف لدين على الوقف — شروط ذلك
٧١٨	٤٠٢	الفرع الثالث — الحراسة على الوقف لدين على المستحق —

صفحة	مضمون
	شروط ذلك - أولاً - أن يكون المدين مستحقاً في الوقف -
	ثانياً - ألا يكون له مال ظاهر منقول كان أو عقار خلاف
	استحقاقه - ثالثاً - أن يكون التنفيذ بطريق حجز ما للمدين
	لدى الغير تحت يد الناظر غير منتج أو مفيد
٧٢٢	٤٠٥ وجود شرط في حجة الواقف ينص على حرمان المستحق
	من الوقف عند الاستدانة وهل يؤثر على الحكم بالحراسة
	على الوقف قبل صدور حكم من المحكمة التمرعية بالحرمان
٧٢٤	٤٠٦ لا محل للحراسة إذا كان للمدين المستحق أموال أخرى تبقى
	قيمتها بالمدين وزيادة
٧٢٨	٤٠٧ لا يمنع من الحراسة كون أطياف الوقف مؤجرة وأن المدين
	هو الناظر والمستحق الوحيد في الوقف
٧٢٩	٤٠٧ نصيب المدين المستحق هو الذي يودع وحده في خزنة
	المحكمة على ذمة الدائنين
٧٣٠	٤٠٧ المدين المستحق هو الذي يتحمل وحده من حصته في الاستحقاق
	بمصاريف الجراسة
٧٣١	٤٠٧ إذا قسمت أعيان الوقف بين المستحقين بطريق قسمة المهايأة
	واختص المدين المستحق بحجزها يوازي قيمة استحقاقه فيجوز
	وضع هذا النصيب وحده تحت الحراسة
٧٣٢	٤٠٨ لا يجوز وضع حصة على المشاع في الوقف تحت الحراسة
	القضائية
٧٣٣	٤٠٨ الفرع الرابع — الحراسة على الوقف بناء على طلب المستحقين
	- شروط ذلك
٧٣٥	٤٠٩ المبحث الأول — الحراسة على الوقف لنزاع بين المستحقين والمتولى
	بخصوص ادارة شؤون الوقف - شروط ذلك - مجرد الطعن
	على ادارة الناظر لا يكفي بل يجب أن يكون الطعن جدياً
٧٤١	٤١١ المبحث الثاني — الحراسة على الوقف لنزاع بين المستحقين والناظر
	بخصوص الاستحقاق - شروط ذلك - الفرق بينها وبين الحراسة
	على الوقف لنزاع بخصوص ادارة شؤون الوقف
٧٤٩	٤١٣ الفرع الخامس — الحراسة على الوقف عند تعدد النظائر غير مصرح
	لأحدهم بالانفراد واختلافهم عن الادارة - شروط ذلك -
	تنافر جدى بين النظائر على الادارة - أن يكون الاختلاف
	مضراً بمصالح الوقف والمستحقين
٧٥٢	٤١٤ هل يمكن تعيين أحد الناظرين المختلفين في الحراسة
٧٥٣	٤١٥ الفرع السادس — الحراسة على عين معينة عند حصول نزاع بين
	الوقف والغير على ملكيتها

بند	صفحة	
٧٥٤	٤١٦	الفرع السابع — من الذى يحتشم فى دعاوى الحراسة على الوقف
٧٥٥	٤١٦	الفرع الثامن — متى تنتهى الحراسة على الوقف - انتهاء النزاع الذى قضى بها من أجله - حصول تغيير فى وقائع الدعوى المادية أو فى مركز طرفى الخصومة القانونى - أمثلة على ذلك
٧٥٨	٤١٨	لا يؤثر على طلب انتهاء الحراسة كون الناظر المعين من المحكمة الشرعية عين بصفة مؤقتة حتى يفصل فى النزاع الشرعى
٧٥٩	٤١٩	الفصل الخامس — الحراسة على الأموال المشتركة - شروط ذلك ١ وجود خلاف بين الشركاء على الإدارة ٢ استئثار فئة منهم بالربح أو بالإدارة دون الآخرين ٣ نقض اتفاقهم المؤقت على الحراسة لا يشترط لإجابة طلب الحراسة فى هذه الحالة حصول نزاع فى الملكية أو فى وضع اليد أو بخصوص الانصبه ومقدارها - السبب فى ذلك
٧٦٢	٤٢٠	لا يؤثر على تعيين الحارس أو المدير كون بعض الأموال المشتركة أجزاء صغيرة وحصصاً شائعة فى عقارات الآخرين
٧٦٤	٤٢٠	لا يؤثر على طلب الحراسة وجود وكيل أو مدير مؤقت عن بعض الشركاء
٧٦٥	٤٢١	يجوز وضع الأموال المشتركة تحت الحراسة حتى ولو كانت مؤجرة
٧٦٦	٤٢١	لا يمنع من الحراسة كون الشريك واضع اليد على الأموال مليئاً - أسباب ذلك
٧٦٧	٤٢١	يجوز تعيين كل واحد من الشركاء حارساً على نصيبه شائعاً فى الأموال المشتركة إذا أمكن تقسيم الأعيان المشتركة إلى قسمة مائة وتعيين كل واحد من الشركاء على قدر مفرز منها يوازي قيمة نصيبه الشائع
٧٧٣	٤٢٣	جواز وضع الأعيان المشتركة تحت الحراسة القضائية بناءً على طلب أحد الشركاء إذا حصل نزاع بينهم بخصوص سداد الديون العقارية المستحقة عليها من الربح - شروط ذلك
٧٧٨	٤٢٤	لا يكفي لقبول الحراسة بسبب حالة الشيوع مجرد دفع دعوى فوز وتجنيد إذا لم يكن ثمة نزاع بين الشركاء على الإدارة
٧٨٠	٤٢٥	الفصل السادس — الحراسة على التركات - شروط ذلك - أمثلة من الأحوال التى يمكن فيها وضع التركات تحت الحراسة القضائية
٧٨١	٤٢٦	اختصاص قاضى الحراسة - المحكمة - قاضى الأمور المستعجلة فى البحث فى النزاع المتعلق بصفة طالب الحراسة وحقه فى الميراث
٧٨٦	٤٢٧	الفصل السابع — الحراسة على الشركات - شروط ذلك - أمثلة من

نـد	صـحـفـة	
		الاحوال التي يمكن فيها وضع الشركات تحت الحراسة القضائية
٧٨٨	٤٢٨	الفصل الثامن — الحراسة على الاشياء المبيعة عند حصول نزاع بين البائع والمشتري بشأنها شروط ذلك - أمثلة من الاحوال التي يجوز فيها وضع العين المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب البائع - وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحراسة القضائية عند تخلف الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن واتخاذ إجراءات لبيعها على ذمته
٧٩١	٤٣١	هل يجوز وضع العين المبيعة بالمزاد تحت الحراسة القضائية عند التقرير بزيادة العشر فيها
١٩٢	٤٣١	الحراسة القضائية بناء على طلب المشتري ومتى يجوز ذلك
٧٩٣	٤٣٢	الفصل التاسع — الحراسة على الاشياء المؤجرة لحصول نزاع بين المؤجر والمستأجر بشأنها - شروط ذلك - إهمال المستأجر في زراعة الارض - أو تركها بوراً بدون زراعة - تأخير المستأجر في الايجار
٧٩٨	٤٣٣	الفصل العاشر — بعض حالات أخرى يمكن معها وضع العين المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية
١٩٩	٤٣٤	الفصل الحادى عشر — وجود اتفاق بين الدائن والمدين على وضع عقار معين تحت الحراسة - مشروعية هذا الاتفاق وعدمه - الآراء المختلفة في ذلك - الشروط اللازمة لتوافرها للاخذ به بحسب رأى الراجح
١٠١	٤٣٦	الفصل الثانى عشر — وضع العقار المزروع ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لمبدأ الحاق اثمثار بالعقار - الآراء القانونية المختلفة بخصوص ذلك - رأى القائل بعدم جواز الحراسة اطلاقاً - الرأى القائل بجواز الحراسة عند توافر ركن الضرر - رأى القائل بجواز الحراسة في جميع الاحوال سواء أكان العقار مؤجراً أم منزرعاً بمعرفة المدين - بناء على طلب من الدائنين يمكن وضع العقار تحت الحراسة
٨٠٧	٤٤٠	مبحث — في هل تختص المحاكم الاهلية أو المختلطة في الحكم بتعيين حارس على شيء متنازع عليه إذا كان الغرض من الحراسة منه ايقاف تنفيذ أمر إدارى
٨٠٩	٤٤١	الفصل الثالث عشر — اجزاء الحراسة
٨٠٩	٤٤١	الفرع الاول — سلطة المحكمة عند الفصل في دعاوى الحراسة
٨١٠	٤٤١	الفرع الثانى — كيفية طلب الحراسة - تبعاً لنزاع موضوعى - بصفة أصلية
٨١٣	٤٤٢	الفرع الثالث — ما تشتمله الحراسة - النية الأصلية وتوابعه -



بند	صفحة	
		لا يعتبر من التوابع العقارات المؤجرة من الغير لمصاحبة الاموال الموضوعة تحت الحراسة
٨١٦	٤٤٣	الفرع الرابع — من الذى يقوم بتعيين الحارس
٨١٧	٤٤٣	الفرع الخامس — من الذين يمكن تعيينه حارساً - أحد الطرفين - أجنبي عهما
٨٢٤	٤٤٥	مبحث — فى كيفية تعيين الحارس على الشركات ومحال التجارة
٨٢٦	٤٤٥	مبحث — فى هل يمكن تعيين امرأة حارساً قضائياً
٨٢٨	٤٤٦	الفرع السادس — طبيعة وظيفة الحارس
٨٢٩	٤٤٦	الفرع السابع — الحراسة اختيارية وليست الزامية الحارس - تتائج ذلك
٨٣١	٤٤٧	الفصل الرابع عشر — التزامات الحارس
٨٣٢	٤٤٧	الفرع الأول — التزامات الحارس قبل البدء فى أعمال الحراسة
٨٣٣	٤٤٧	الفرع الثانى — التزامات الحارس أثناء الحراسة
٨٣٦	٤٤٨	مبحث — فى مسئولية الحارس أمام طرفى الخصومه
٨٣٧	٤٤٨	مبحث — فى مسئولية الحارس أمام الغير
٨٣٩	٤٤٩	الفرع الثالث — التزامات الحارس بعد انتهاء الحراسة
	٤٥٠	الفصل الخامس — آثار حكم الحراسة
٨٤٣	٤٥٠	أولاً — على أهلية أصحاب الاموال
٨٤٥	٤٥١	ثانياً — على حقوق الدائنين
٨٤٧	٤٥١	ثالثاً — على التصرفات والاعمال القانونية الصادرة من أصحاب الاموال قبل صدور حكم الحراسة
		رابعاً — بالنسبة للحارس
٨٥٠	٤٥٢	الفصل السادس عشر — سلطة الحارس - مداها
٨٥١	٤٥٢	الفرع الاول — اغفال حكم الحراسة ذكر سلطة الحارس - الاعمال التى يجوز للحارس اجراؤها - أعمال الصيانة - الادارة - الاعمال المختلف على اجراؤها
٨٥٢	٤٥٣	هل يجوز للحارس تأجير الاعيان محل الحراسة بدون موافقة أصحاب الاموال أو أخذ اذن من القاضى
٨٥٥	٤٥٤	ما يجب على الحارس اتباعه عند التأخير
٨٥٩	٤٥٥	عمل صلح مع مستأجرى الاعيان الموضوعة تحت الحراسة والتنازل لهم عن بعض الايجار وهل يجوز للحارس ذلك
٨٦٢	٤٥٥	هل يجوز للحارس الطعن فى عقود الايجار الصادرة من أصحاب الاموال بصفة صورية اضرار بالدائنين المعين فى الحراسة بناء على طلبهم
٨٦٩	٤٥٧	الفرع الثانى — تحديد سلطة الحارس فى حكم الحراسة - امكان

صفحة	بند
	محكمة الموضوع اذا قضت بالحراسة تبعا لنزاع قائم التوسع في اختصاص الحارس بشرط ألا تتعدى في حكمه الاعمال المتعلقة بالادارة
٧٧٤	٤٥٨ الفرع الثالث — أمثلة من الاعمال التي لا يجوز للحارس اجراؤها
٨٨٠	٤٥٩ الفصل السابع عشر — حقوق الحارس
٨٩٠	٤٥٩ الفرع الاول — الاجر
٨٨١	٤٦٠ مبحث — فيمن يلزم بالتعاب الحارس
٨٨٢	٤٦١ الفرع الثاني — مصاريف الحراسة
٨٨٥	٤٦١ الفرع الثالث — حق الحارس في خصم الاتعاب والمصاريف من ريع الاموال محل الحراسة
٨٩٧	٤٦٢ الفرع الرابع — حق الحارس في حبس الاموال محل الحراسة لاستيفاء الاتعاب والمصاريف
٨٩١	٤٦٣ الفصل الثامن عشر — الاعمال القانونية التي يجريها الحارس مع الغير بشأن الاموال الموضوعة تحت الحراسة وأثرها على أصحاب الاموال والغير
٨٩٥	٤٦٤ الفصل التاسع عشر — انتهاء الحراسة - متى تنتهي الحراسة - انتهاء النزاع - حصول تغير في الوقائع أو في المركز القانوني - كون الحارس المعين لم يبق بمأموريته كما يجب لا يؤدي الى انتهائها
٩٠٠	٤٦٦ الفصل العشرون — شروط استبدال الحارس - لا يجوز للمحكمة عند الحكم في طلب الاستبدال أن تغير من المأمورية المينة بحكم الحراسة
٩٠٨	٤٦٧ الفصل الحادي والعشرون — إقالة الحارس نفسه من الحراسة - شروط ذلك - الفرق بين طلب الاقالة والاستبدال
٩١٣	٤٦٨ مبحث — في كيفية رفع دعوى الحراسة - هل يبطل من عريضة الدعوى عدم تبيان الاعيان بها بوضوح تام
٩١٤	٤٦٩ مبحث — في المحكمة المختصة نوعياً بنظر دعوى الحراسة
٩١٦	٤٧٠ الفصل الثاني والعشرون — الفرع الاول — شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى الحراسة وما يتفرع عليها - الاستعجال - عدم المساس بالموضوع
٩١٧	٤٧٠ اختلاف الاستعجال عن المنفعة أو الضرورة التي تقضي بوضع الاموال تحت الحراسة القضائية في رتبة وجسامة الضرر - لا يؤثر التأخير في رفع الدعوى على طبيعة الاستعجال اللاصقة بالحق المطالب به - ليس لقاضي الامور المستعجلة عند الحكم في صفة الاستعجال البحث في موضوع الدعوى - لا يكفي لتوافر الاستعجال اتفاق الاخصام على الاختصاص -

بند	صفحة	
		لا يؤثر على ولايته في الدعوى عند توافر الاستعجال قيام دعوى بموضوع الحقوق أمام المحكمة
٩٢٢	٤٧١	لا يشترط لقبول طلب الحراسة أمام القضاء المستعجل وجود نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو أى نزاع آخر بل يجوز للقاضي قبول طلب الحراسة اذا تراهى له أن في اجابته صيانة لحقوق الطرفين حتى ولو لم يوجد نزاع معين - أمثلة عن ذلك يختص قاضى الامور المستعجلة كحكمة الموضوع في بحث ظروف الدعوى ووقائعها لمعرفة ما اذا كان لطالب الحراسة حق ظاهر يستدعى اجابة طلب الحراسة للمحافظة عليه
٩٢٥	٤٧٢	لقاضى الامور المستعجلة بحث ما اذا كان للدعى حق ظاهر في الميراث يتحول له طلب الحراسة على اموال التركة
٩٢٦	٤٧٤	عدم اختصاص القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى الحراسة في الفصل في موضوع الحقوق والاعراض لها - أمثلة من الاعمال التى يجب عليه عدم تكليف الحارس بها للباس بالموضوع لايجوز لقاضى الامور المستعجلة توسيع مأمورية الحارس والتصریح له باجراء أعمال تتعدى أعمال الصيانة والادارة - أمثلة من الاعمال التى تتعدى الصيانة والادارة والتي لايجوز للقاضى المستعجل التصريح للحارس بها
٩٢٨	٤٧٧	أمثلة من أعمال الادارة والصيانة التى يجوز للقضاء المستعجل التصريح للحارس بها
٩٢٩	٤٧٨	لا يختص القضاء المستعجل بالحكم بطلان عقود الايجار الصادرة من الحارس
٩٣٣	٤٧٩	الفرع الثانى - أمثلة من حالات الحراسة التى يتوافر فيها الاستعجال اللازم لاختصاص القضاء المستعجل
٩٣٥	٤٨٢	الفرع الثالث - طلب رفع الحراسة بناء على طلب الغير عن بعض الاعيان الموضوعه تحت الحراسة وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم فيها
٩٣٩	٤٨٤	الفرع الرابع - طلب تفسير حكم الحراسة ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيه
٩٤٢	٤٨٦	الفرع الخامس - طلب تعديل مأمورية الحارس ومتى يجوز ذلك أمام القضاء المستعجل
٩٤٣	٤٨٦	الفرع السادس - طلب استقالة الحارس أو استبداله بغيره
٩٤٦	٤٨٧	الفرع السابع - طلب انتهاء الحراسة وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم فيه - رأى القائل بعدم الاختصاص - رأى القائل بالاختصاص وهو الراجح
٩٤٩	٤٨٩	الفرع الثامن - تخيير مبلغ معين للحارس للاستعانة به على أداء المأمورية

بند	صحيفة	
٩٥١	٤٩٠	الفرع التاسع — تقدير أتعاب ومصاريف الحارس
٩٥٥	٢٩١	الفرع العاشر — المعارضة في الأوامر التي تصدر بأتعاب ومصاريف الحارس
٩٥٦	٩١	الفرع الحادى عشر — الصعوبات التي تعرض الحارس في تنفيذ حكم الحراسة - ومدى اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها
٩٥٩	٩٥	الفرع الثانى عشر — التعويضات المدنية وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم فيها
٩٦٠	٩٤	الفرع الثالث عشر — مصاريف دعوى الحراسة
٩٦١	٩٤	و الرابع عشر — مصاريف دعوى انتهاء الحراسة
٩٦٢	٤٩٥	» الخامس عشر — كيفية رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل
٩٦٣	٩٥	الفرع السادس عشر — هل يجوز للقاضى المستعجل الحكم بالحراسة بأمر يصدر على عريضة
٩٦٤	٤٩٦	الفرع السابع عشر — الاختصاص المركزى للقضاء المستعجل في دعاوى الحراسة
٩٦٧	٤٩٧	الباب الثالث والثلاثون — حجز ما للدين لدى الغير
٩٦٧	٤٩٧	قواعد عامة - تعريف حجز ما للدين لدى - مميزاته - نوعاه
٩٦٢	٩١	الفصل الأول — الاركان الجوهرية اللازمة لصحة الحجز
٩٦٢	٩١	الفرع الأول، — الحاجز - الشروط اللازم توافرها في الحاجز - الشروط اللازم توافرها في المدين - محقق الوجود - واجب الاداء - معين المقدار - تعيين المقدار يكون بصفة أصلية أو بصفة مؤقتة بأمر من القاضى - أحوال مستثناءة يجوز الحجز فيها وفاء لأجل دين مؤجل
٩٨٠	٥٠١	الفرع الثانى — المحجوز عليه — الشروط الواجب توافرها في المحجوز عليه
٩٨٢	٥٠٢	الفرع الثالث — المحجوز لديه — الشروط الواجب توافرها في المحجوز لديه
٩٨٦	٥٠٣	هل يجوز لدائى الناظر المستحق الحجز تحت يد مستأجرى أعيان الوقف على استحقاقه - رأى القائل بجواز ذلك - رأى العكس وهو الراجح - أسباب ذلك
٩٨٨	٥٠٥	هل يجوز للشخص أن يحجز تحت يد نفسه على ما يكون في ذمته لمدينه - أولاً في فرنسا - ثانياً في مصر - شروط ذلك
٩٦٣	٥٠٦	الشروط الواجب توافرها في الدين المراد توقيع الحجز عليه
٩٩٥	٥٠٧	الفرع الرابع — ما يصح حجزه تحت يد الغير - الأصل جواز الحجز على جميع المنقولات الموجودة تحت يد الغير وتكون



سند	صفحة	
		جزءاً من ثروة المدين - الاستثناء - أشياء وحقوق ومبالغ لا يجوز الحجز عليها بنص القانون - الأحوال المستثناة
٩٩٨	٥١٠	الفرع الخامس — السندات التي يحجز بها تحت يد الغير - سند تنفيذى - سند عرفى - أمر من القاضى
٩٩٩	٥١١	المبحث الأول — السند التنفيذى — يشمل العقود الرسمية والأحكام - لا يؤثر على حق الدائن فى الحجز بالعقود الرسمية تحت يد الغير ادعاء المدين بأنه لم يقع عليها - يشترط للحجز بالأحكام أن تشمل على إلزام المحجوز عليه بدين معين - لا يمكن الحجز بإعلان دعوى قبل صدور الحكم فيها - جواز الحجز بقرارات قاضى الأمور المستعجلة - يشترط للحجز بالأحكام أن تكون صحيحة من جهة الشكل - هل يجوز الحجز التنفيذى بالأحكام قبل إعلانها - أنواع الأحكام المطلوب الحجز بها تنفيذياً - قابلية للتنفيذ وقت الحجز - غير قابلية للتنفيذ وقت الحجز
١٠٠١	٥١٣	هل تصلح الأحكام غير القابلة للتنفيذ لتوقيع الحجز التنفيذى لما للدين لدى الغير بها - هل يجوز الحجز التحفظى بها بغير إذن من القاضى - رأى القائل بجواز ذلك - رأى القائل بوجوب التفرقة بين الأحكام الحضورية والنيابية وبجواز الحجز بالأولى فقط - رأى القائل بجواز توقيع الحجز على رؤوس الأموال دون إرادات المدين - رأى القائل بعدم جواز توقيع الحجز
١٠٠٢	٥١٥	المبحث الثانى — السند العرفى - يحتوى على إلزام المحجوز عليه بدين معين - لا يؤثر على صحة الحجز إنكار الامضاء - يبطل الحجز إذا توقع بسند باطل - إذا لم يستوف المحرر الرسمى الشروط اللازمة لصحته يجوز اعتباره كسند عرفى يحجز الحجز التحفظى
١٠٠٦	٥١٥	المبحث الثالث — أمر القاضى - حالة عدم وجود سند أصلاً - حالة وجود سند مثبت لدين متنازع فى مقداره - الأمر بتقدير الدين مؤقتاً فقط فى هذه الحالة - القاضى المختص بالأمر فى مصر - وفرنسا - كيفية صدور الأمر - لا يجوز الطعن فى الأمر بالمعارضة أو الاستئناف
١٠٢٤	٥١٨	الفصل الثانى — الشروط الشكلية والإجراءات الواجب مراعاتها فى الحجز أولاً - فى الحجز التنفيذى - ثانياً - فى الحجز التحفظى - هل يفنى الإشارة إلى السند فى إعلان الحجز عن نسخ صورة منه فى مصر - معنى حصول الاختياز والإعلان فى ورقة

بند	صفحة	
		واحدة - إذا تعدد المحجوز عليهم فيجب حصول الاخبار ورفع دعوى بصحة الحجز في حالة لزوم ذلك لكل منهم في ميعاد الثمانية أيام - الفرض من حصول الاخبار - الحجز التنفيذي لما للدين لدى الغير يتم في مصر بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه - لا يقبل الاشكال الحاصل عنه من المدين أمام المحضر وقت إعلان الاخبار بل يجب رفع دعوى بإلغاء الحجز
١٠٢٣	٥٢١	الفصل الثالث - سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات الناشئة عن حجز ما للدين لدى الغير - يختص عند الاستعجال في الحكم بإلغاء حجز ما للدين لدى الغير الباطلة بطلاناً جوهرياً - أساس هذا الاختصاص - وجود اختلاف في سلطة القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى إلغاء حجز ما للدين لدى الغير عنها عند الحكم في اشكالات التنفيذ
١٠٣٨	٥٢٣	متى يتوافر الاستعجال - الضرر الذي قد يلحق بالمحجوز عليه من حبس ماله عنه بدون وجه حق
١٠٣٩	٥٢٣	يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير حجز ما للدين لدى الغير الباطلة مهما كانت الصيغة أو الشكل الذي حصلت المحجوز بمقتضاه - أمثلة على ذلك
١٠٤٠	٥٢٤	لا يختص بالحكم بالصرف بالرغم من المعارضة في الدفع والتسليم إذا لم يكن الفرض من المعارضة في الدفع توقف المحجز أو إذا بنيت المعارضة على وجود نزاع في ملكية أو أصل حق الشخص المحجوز عليه أو إذا قصد منها منعه من التصرف في أمواله إضراراً بالدائنين - أمثلة على ذلك
١٠٤١	٥٢٥	يعتبر الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا لم تراعى فيه الاوضاع الشكلية اللازمة لصحته أو إذا فقد ركناً من الاركان الأساسية التي استلزمها القانون لقيامه - أمثلة على ذلك
١٠٤٢	٥٢٦	وجود خلاف في اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير الحجز الباطل لعدم مراعاته للاجراءات الشكلية عنه في الحكم بعدم تأثير الحجز الباطل لعدم توافر الاركان الأساسية اللازمة لقيامه
١٠٤٣	٥٢٧	الفرع الاول - بطلان الحجز لعدم مراعاة الاجراءات الشكلية اللازمة لصحته
١٠٤٣	٥٢٧	المبحث الاول - توقيع الحجز بلا مند أو اذن من القاضى في حالة وجوب ذلك
١٠٤٤	٥٢٧	هل يختص قاضى الامور المستعجلة يبحث السند المتوقع به الحجز لمعرفة ما اذا كان يحيز الحجز بغير اذن من القاضى أم لا

سند	صفحة	
١٠٤٥	٥٢٨	سندات وأحكام لا تعتبر سندا يميز الحجز بغير أمر من القاضي -
١٠٤٦	٥٢٩	أمثلة على الحجوز الباطلة لعدم حصولها بسند يميز الحجز
١٠٤٨	٥٣١	مبحث — في هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بالغاء حجز توقع بموجب حكم شرعي صادر بنفقة لزوجته على زوجها اذا بنى طلب الالغاء على سقوط حق المحكوم لها بالنفقة بالتقدم لعدم المطالبة بالنفقة لمدة خمس عشرة سنة
١٠٤٩	٥٣٢	مبحث — في هل يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بالغاء حجز تحفظي توقع بموجب حكم ابتدائي غير قابل للتنفيذ رفعت عنه دعوى بصحة الحجز في الميعاد بنجبة بطلان الحجز لعدم صدور أمر من القاضي . وهل يؤثر على عدم ولاية القاضي المستعجل في الحكم في الدعوى صدور حكم من محكمة النقض بالغاء الحكم الاستثنائي المؤيد له لأسبابه لانعدام الدليل القانوني والموضوعي
١٠٥١	٥٢٤	هل يختص القضاء المستعجل بالغاء حجز صدر بناء على أمر تقدير أو حكم غيابي عند حصول معارضة فيه هل يختص القضاء المستعجل في الحكم في التظلم الحاصل من المدين عن الأمر الصادر بالحجز - عدم اختصاص القضاء المستعجل في تقدير الدين المتنازع على مقداره واختصاصه في الغاء الحجز اذا توقع وفاء لدين غير معين المقدار
١٠٥٣	٥٣٥	المبحث الثاني — عدم نسخ صورة من الأمر في الحكم في اعلان الحجز
١٠٥٤	٥٣٥	المبحث الثالث — عدم اخبار المحجوز عليه بالحجز في ظرف ثمانية ايام خلاف مواعيد المسافة ان كان الحجز تنفيذيا - لا يصحح من البطلان ادعاء الحاجز بعدم معرفة محل المحجوز عليه
١٠٥٦	٥٣٦	المبحث الرابع — عدم طلب تثبيت الحجز في ظرف ثمانية ايام ان كان تحفظياً - المقصود من طلب تثبيت الحجز - اعلان المحجوز عليه والمحجوز لديه بعريضة دعوى طلب التثبيت لا قيد الدعوى بالفعل - الآثار القانونية المترتبة على ذلك - عدم بطلان الحجز بطلانا جوهرياً في الحالة الثانية
١٠٥١	٥٢٧	المبحث الخامس — عدم اخطار المحجوز لديه بالاخبار في المختلط - لا يترتب عليه البطلان .
١٠٥٩	٥٣٧	الفرع الثاني — بطلان الحجز لفقدان أحد الأركان الأساسية اللازمة لقيامه
١٠٥٩	٥٣٧	المبحث الاول — الحاجز دائن أصلاً للمحجوز عليه - أمثلة على ذلك
١٠٦٠	٥٣٨	المبحث الثاني — الحاجز كان دائناً للمحجوز عليه وانقضى دينه قبل توقيع الحجز لسبب من أسباب انقضاء التعهدات - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالصرف رعم الحجز اذا لم ينزع الحاجز جدياً في حصول الوفاء أو في مقدار المبلغ المدعى بوقائه

بند	محيقة	
		او اذا لم يدفع بصورة ايصال التخالص أو يتزويرها أو بطلانها أما اذا نازع في ذلك جدياً فلا يختص بالصرف وانما يجوز له تكليف المحجوز عليه بإيداع المبلغ المحجوز عليه في الخزنة على ذمة الطرفين - أمثلة على ذلك
١٠٦٣	٥٤١	عدم اختصاص القضاء المستعجل عند حصول نزاع في الوفاء في حالة الدعوى الى التحقيق أو تخليف الحاجز اليقين الحاسم أو المتممة لاثبات حصول الوفاء المدعى به
١٠٦٤	٥٤١	المبحث الثالث — عدم مديونية المحجوز لديه للدين المحجوز عليه وعدم حيازته لشيء مملوك إليه - أمثلة على ذلك
١٠٦٥	٥٤٢	يشترط للاختصاص في الحكم في الدعوى عدم وجود نزاع موضوعي جدي في عدم مديونية المحجوز لديه للدين المحجوز عليه أو في حيازته لشيء مملوك إليه
١٠٦٦	٥٤٢	إختصاص القضاء المستعجل في الحكم بعدم تأثير حجز توقع بناء على طلب دائن المستحق تحت يد مدين الوقف
١٠٦٧	٥٤٣	المبحث الرابع — حصول الحجز على مال غير مملوك للدين المحجوز عليه - لا يؤثر على ولاية القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز كون الحجز توقع تحت يد الغير بأمر من القاضي
١٠٦٩	٥٤٣	لا يختص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى عند وجود نزاع جدي في ملكية رافع الدعوى للمال المحجوز عليه - يجوز له صيانة لحقوق الطرفين أن يحكم بإيقاف بيع المنقول المحجوز عليه إذا اتخذت بشأنه إجراءات تنفيذية أو بالزام المحجوز لديه بإيداع المبلغ المحجوز عليه في الخزنة
١٠٧٠	٥٤٤	أمثلة على أحوال يختص فيها القضاء المستعجل بإعلان الحجز لحصوله على مال غير مملوك للدين
١٠٧١	٥٤٥	المبحث الخامس — حصول الحجز على مال لا يجوز الحجز عليه قانوناً - أمثلة على ذلك
١٠٧٢	٥٤٥	لا يدخل فيما لا يجوز الحجز عليه من المبالغ المقررة على سيل النفقة - النفقات التي يتفق عليها كقابل في عقود المقابلة ولا المبالغ التي يقررها المجلس الحسبي للمحجوز عليه من إرادته
١٠٧٤	٥٤٦	الفرع الثالث — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز إذا بني طلب الالغاء على سبب موضوعي صرف - لا يؤثر على عدم الاختصاص توافر الاستعجال وحده
١٠٧٧	٥٤٨	الفرع الرابع — لا يختص القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز إذا بني طلب الالغاء على إساءة استعمال الحاجز لحقه في توقيع الحجز
١٠٨٠	٥٤٩	الفرع الخامس — هل يختص قاضي الأمور المستعجلة في المحاكم



بند	صفحة	
		الاهلية في الحكم بالغاء المحجوز المتوقعة من وطنى تحت يد أشخاص متمتعين برعوية أجنبية وقاه لدين على وطنى
١٠٨١	٥٥٠	الفرع السادس — الحوالة والحجز
١٠٨١	٥٥٠	المبحث الاول — الحجز أولاً ثم يعقبه حوالة - تعتبر الحوالة في هذه الحالة حجزاً آخر على الدين - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطلان الحوالة اذا بنى الطلب على مسائل موضوعية - يختص بطلان الحجز الاول اذا حصل باطلا بطلانا جوهرى
١٠٨٣	٥٥١	المبحث الثانى — الحوالة أولاً ثم يعقبها حجز صحيح شكلاً - عدم اختصاص القضاء المستعجل بالغاء الحجز لماس الحكم بذلك بالموضوع أو أصل الحق - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بأحقية المحال اليه للصرف بالرغم من الحجز بشروط ثلاثة - الاول : توافر الاستعجال - الثانى : ثبوت اقتدار المحال إليه - الثالث : عدم وجود نزاع جدى في صحة الحوالة - لقاضى الأمور المستعجلة تقدير أوجه النزاع والطمون التى يتقدم بها الحاجز على الحوالة - يجب للاذن بالصرف أن يكون دين المحال إليه قبل الحيل موجوداً ومحققاً وقت حصول الحوالة - أمثلة على ذلك
١٠٨٩	٥٥٣	الفرع السابع — التصريح للدين المحجوز عليه بقبض الدين المحجوز عليه رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة يكفى لو قاه دين الحاجز مع تخصيصه عليه - واختصاص القضاء المستعجل في ذلك
١٠٩٠	٥٥٣	الفرع الثامن — التصريح بصرف مبالغ مودعة في خزانة المحكمة
١٠٩٢	٥٥٤	التاسع — المبالغ التى أودعها المحضر في الخزانة والتى حصلها من المدين عند التنيه بالدفع الحاصل في البرونستو وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم بصرفها
١٠٩٣	٥٥٤	الفرع العاشر — هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بتقدير نفقة وقتية للدين المحجوز على دينهم من الايراد المحجوز عليه - آراء الأبراج وأحكام المحاكم في فرنسا ومصر - رأى القائل بعدم الاختصاص - رأى القائل بالاختصاص - أسباب ذلك
١٠٩٧	٥٥٧	الفرع الحادى عشر — هل يختص القضاء المستعجل بالغاء حجز توقع بأمر من القاضى
١٠٩٨	٥٥٨	الفرع الثانى عشر — هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بصحة الحجز
١٠٩٩	٥٥٨	الفرع الثالث عشر — اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز أثناء قيام دعوى بصحة الحجز أمام محكمة الموضوع - رفع الدعوى المستعجلة أولاً - الاختصاص - رفع الدعوى المستعجلة أثناء نظر دعوى صحة الحجز - رأى قائل بعدم الاختصاص - رأى قائل بالاختصاص - أسباب ذلك

## الكتاب الرابع

بند	صفحة	
١١٠٣	٥٦٣	إشكالات التنفيذ
١١٠٣	٥٦٣	إشكالات التنفيذ - ماهيتها - التنفيذ - معناه - الفرق بين الاشكالات وبين المنازعات المنصوص عنها في المادة ٤٥٣ مرافعات أهل و٥١هـ محتلط
١١٠٤	٥٦٣	الفرق بين إشكالات التنفيذ وبين الخلافات المنصوص عنها في المواد ٣٨٣ مرافعات أهل و٤٤٦ محتلط التي تحصل بين قلم المحضرين وبين طلب التنفيذ على إجراء التنفيذ أو على كيفية حصوله
١١٠٧	٥٦٦	الباب الأول - الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في إشكالات التنفيذ
١١٠٨	٥٦٦	الفصل الأول - الاستعجال هل يشترط الاستعجال في فرنسا ومصر لاختصاص القاضي المستعجل في الحكم في إشكالات التنفيذ أسوة بالإجراءات التحفظية الأخرى - الرأي القائل بضرورة توافر الاستعجال الرأي القائل بعكس ذلك وهو الراجح - أسباب ذلك
١١١٠	٥٧٠	الفصل الثاني - عدم المساس بالموضوع، يتوافر ذلك فيما يأتي - أولاً لا يطلب منه سوى إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه - ثانياً لا يمس الحكم بالإيقاف أو الاستمرار بحقوق الطرفين أو يتعرض لتنفيذ السندات الواجبة التنفيذ - ثالثاً : ألا يتم التنفيذ أو جزء منه
١١١١	٥٧٠	الفرع الأول - طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه : الفصل في إجراء مؤقت متعلق بالتنفيذ أو الحكم بمنعه أو إيقافه أو استمراره - إذا طلب منه خلاف ذلك والفصل في موضوع الحقوق فلا يختص بالحكم في الدعوى حتى ولو صيغت في شكل صعوبة من صعوبات التنفيذ - أمثلة من المسائل التي لا يختص بالحكم فيها حتى ولو صيغت في شكل إشكال
١١١٢	٥٧٢	الفرع الثاني - عدم مساس حكم الإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ بالموضوع - معناه عدم الحكم ضمناً في موضوع الحقوق المتنازع عليها للتوصل لإصدار قراره - أمثلة على ذلك - تعيين على القضاء المستعجل عند الحكم في إشكالات التنفيذ أن يبحث فيما إذا كان القرار بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه يستوجب المساس بالموضوع

بند	صفحة	
١١١٥	٥٧٨	لا يقصد من عدم المساس بالموضوع عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات اذا بنيت على أسباب موضوعية صرف - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في إشكالات التنفيذ مهما كانت الأسباب التي بذت عليها سواء تعلقت بالموضوع أو الشكل
١١١٦	٥٧٨	ليس معنى عدم المساس بالموضوع سلطة القضاء المستعجل في بحث مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وتقدير ذلك للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الايقاف
١١١٧	٥٧٩	الفرع الثالث — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالتنفيذ اذا مس ذلك الموضوع حتى لو اتفق الأخصام على ولايته في الحكم
١١١٩	٥٨١	الفرع الرابع — عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير الأحكام والسندات أو الاتفاقات المراد تنفيذها عند الحكم في اشكالات التنفيذ - أمثلة على ذلك
١١٢٢	٥٨٣	الفرع الخامس — عدم إتمام التنفيذ أو جزء منه (١) عدم الشروع في التنفيذ (٢) الشروع في التنفيذ أو جزء منه (٣) إتمام جزء من أعمال التنفيذ (٤) اتمام التنفيذ
١١٢٣	٥٨٤	المبحث الأول — عدم الشروع في التنفيذ - هل يختص القضاء المستعجل في نظر اشكالات التنفيذ قبل الشروع فيها - الرأي القائل بعدم الاختصاص - الرأي القائل بالاختصاص وهو الراجح - أسباب ذلك - كيفية حصول الاشكال في هذه الحالة
١١٢٥	٥٨٥	المبحث الثاني — الشروع في التنفيذ وعدم اتمام جزء منه - معنى ذلك - كيفية عرض الاشكال على القاضي المستعجل - لا يعتبر من التنفيذ ما يجريه المحضر من الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة الاشياء أو المنقولات المطلوب التنفيذ عليها
١١٢٦	٥٨٦	المبحث الثالث — اتمام جزء من أعمال التنفيذ - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بايقاف ما تبقى من اجراءات التنفيذ - كيفية رفع الاشكال - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالغاء الحجز الذي تم طبقاً للاوضاع الشكلية اذا بنى طلب الالغاء على أسباب موضوعية - اختصاصه في الحكم بالالغاء اذا بنى الطلب على بطلان الحجز بطلاناً جوهرياً - متى يطل الحجز بطلاناً جوهرياً - أمثلة على ذلك
١١٣١	٥٨٩	مبحث — في متى يتم توقيع الحجز - تحرير محضر الحجز وقفه والتوقيع عليه
١١٣٣	٥٨٩	المبحث الرابع — اتمام التنفيذ - عدم اختصاص القضاء المستعجل بإطلاقه اذا بنى الطلب على أسباب موضوعية - اختصاصه بالبطلان اذا حصل التنفيذ باطلاً بطلاناً جوهرياً

بند	صفحة	
١١٣٥	٥٩١	الباب الثاني — أنواع الاشكالات - رأى القائل بوجود نوعين من الاشكالات الاول يتعلق بالاجراءات الوقية والثاني بأصل الدعوى - رأى القائل بوجود وجهين للاشكالات الاول الطلب المستعجل الخاص بايقاف التنفيذ أو استمراره - الثاني الطلب المعتاد الذى يرمى الى الحكم موضوعياً فى أصل حقوق الخصوم - لا يترتب على رفع الاشكال فى وجه الموضوعى أمام المحكمة المختصة منع أو ايقاف التنفيذ الا اذا نص القانون صراحة على ايقاف التنفيذ
١١٣٨	٥٩٢	مبحث — فى هل يؤثر على اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى نظر اشكالات التنفيذ رفع دعوى من المدين بالنزاع أمام محكمة الموضوع - آراء الشراح .. أحكام المحاكم فى ذلك
١١٤٠	٥٩٤	مبحث — فى أن التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمى عليه صيغة التنفيذ - معنى ذلك - عدم تعطيل تنفيذ حكم أو سند واجب التنفيذ اذا لم يكن ثمة نزاع جدى فى صحته - أمثلة على ذلك الحكم بايقاف التنفيذ اذا اتضح جدية الممانعة فى التنفيذ. أمثلة على ذلك
١٢٤٢	٥٩٦	مبحث — فى هل يختص القضاء المستعجل فى تأجيل التنفيذ واعطاء مهلة للمدين للوفاء - رأى القائل بعدم الاختصاص حتى ولو دفع المدين مبالغ تحت الحساب - رأى القائل بالاختصاص فى اعطاء المهلة فى جميع الاحوال - رأى القائل بجواز إعطاء المهلة اذا كان تحت يد الدائن من الضمانات ما يكفى لصيانة حقوقه المنفذ بها
١١٤٣	٥٩٨	الباب الثالث — سلطة القضاء المستعجل عند نظر اشكالات التنفيذ فى مبحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرهما للحكم بالايقاف أو الاستمرار فى التنفيذ - رأى القائل بعدم اختصاصه بذلك اذا تعلق الاشكال بمنازعات موضوعية - رأى القائل باختصاصه بذلك بشرط ألا يتعرض فى بحثه للساس بمصالح الطرفين - رأى القائل بأن للقاضى المستعجل سلطة مطلقة عند الفصل فى الاشكالات التنفيذ فى مبحث مستندات الطرفين وحقوقهما للحكم فى الاجراء المؤقت المطلوب منه وهو الراجع - أسباب ذلك أمثلة عديدة على ذلك من أحكام المحاكم المختلطة أو الاهلية
١١٤٥	٦٠٥	اختلاف سلطة القضاء المستعجل عند الحكم فى الاجراءات التحفظية الوقية وفى بطلان اجراءات التنفيذ عنها عند الحكم فى اشكالات التنفيذ
	٦٠٦	الباب الرابع — السندات والاحكام التى يختص القضاء المستعجل فى الصعوبات المتعلقة بتنفيذها



بند	صفحة	
١١٤٦	٦٠٦	الفصل الاول — السندات الواجبة التنفيذ - السندات الرسمية - السندات العرفية المعترف بها بحكم من القضاء كالأحكام الصادرة بالتصديق على محاضر الصلح اذا لم يعترف بالسندات العرفية بحكم يختص القضاء المستعجل فقط عند الاستعجال في الحكم في الاجراءات التحفظية الوقية المتعلقة بها ، عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ التعهدات والالتزامات الشفهية وضرورة رفع دعوى مستقلة بها أمام محكمة الموضوع - اختصاصه بالحكم في الاجراءات التحفظية الوقية المتعلقة بها فقط - الشروط الواجب توافرها في السندات الواجبة التنفيذ للتنفيذ بها
١١٤٨	٦٠٧	الفصل الثاني — الأحكام - ضرورة وضع الصيغة التنفيذية عليها
١١٤٩	٦٠٨	الفرع الأول — الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية المدنية
١١٥٠	٦٠٨	» الثاني — » » » التجارية والجزئية
١١٥٢	٦٠٩	» الثالث — » » » الجنائية بعقوبات مالية كالرد والمصادرة والازالة والغلق - رأى القائل بعدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي تعترض تنفيذ هذه الاحكام وباختصاص المحكمة الجنائية ، رأى القائل بالاختصاص - أسباب ذلك - لا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في الاشكالات المذكورة أن يتعرض للأحكام المشكل في تنفيذها بالصحة أو البطلان أو البحث في مدى انطباقها على القانون - أمثلة على ذلك
١١٥٥	٦١١	مبحث — في هل يجب تنفيذ الاحكام الصادرة باغلاق محال لادارتها للدعاية السرية في غير الجهات المخصصة لها على الغير حتى ولو أزيلت المخالفة وأشغلت المحلات المذكور بمعرفة الغير
١١٥٦	٦١٢	الفرع الرابع — الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف
١١٥٨	٦١٢	» الخامس — أحكام محكمة النقض والابرار
١١٥٩	٦١٤	» السادس — أحكام المحكمين
١١٦١	٦١٤	» السابع — الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية
١١٦٣	٦١٥	» الثامن — الأوامر على العرائض
١١٧٣	٦١٧	» التاسع — قوائم الرسوم
١١٧٥	٦١٨	» العاشر — الاحكام الصادرة من محاكم إدارية
١١٧٧	٦١٩	» الحادى عشر — الأوامر الادارية - معنى الأمر الادارى الذى يصدر مخالفاً للقوانين - الأمر الادارى الذى تتجاوز فيه السلطة حدود القانون - مخالفة الأمر الادارى للقوانين يكون أما

بند	صفحة	
		لعدم مراعاة الشروط الشكلية أو مخالفته لنصوص القوانين أو اللوائح أو مخالفته لروح القانون - تجاوز السلطة الادارية حدود القانون معناه - أعمال الاعتداء معناه - الفرق بينها وبين تجاوز السلطة الادارية حدود القانون - عدم اختصاص المحاكم الاهلية في إيقاف تنفيذ الاوامر الادارية الصادرة طبقاً للقانون أو التي تصدر مخالفة للقوانين واللوائح أو التي تعدى فيها السلطة حدود اختصاصها - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات المتعلقة بأعمال التعدي المحض
١١٨٣	٦٢١	مبحث — في هل اعتداء جهة الادارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إداري يترتب عليه في جميع الأحوال اعتبار هذا العمل من أعمال التعدي يجوز للمحاكم إيقاف تنفيذه
١١٨٨	٦٢٣	الفرع الثاني عشر — الحجز الادارية - اشكالات التنفيذ المتعلقة بها
١١٨٩	٦٢٤	الفرع الثالث عشر — أحكام المحاكم الشرعية
١١٩٠	٦٢٤	هل يختص قاضي الامور المستعجلة في الحكم في إشكال في تنفيذ حكم صدر من المحاكم الشرعية مناف لحكم آخر صادر من جهة أخرى من جهات الأجوال الشخصية
١١٩٢	٦٢٦	الفرع الرابع عشر — قرارات المجالس الحسية — أحكام المحاكم المختلطة . والقنصلية
١١٩٣	٦٢٧	الباب الخامس — صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلطو ٨٠٦ فرنسى - مدى هذه الصعوبات
	٦٢٨	القسم الاول — الصعوبات التي تعترض حق طالب التنفيذ
١١٩٦	٦٢٨	الفصل الاول — الوفاء أى دفع الدين المنفذ من أجله - متى يحكم بإيقاف التنفيذ عند الادعاء بالوفاء - يشترط للحكم بإيقاف التنفيذ للتخاوص بالدفع أن تكون الايصالات أو السندات أو الاوراق التي يتقدم بها المدين لاثبات التخاوص اما معترفاً بها من الدائن طالب التنفيذ أو من القضاء - ليس معنى ذلك مجرد انكار الدائن للورقة المثبتة للتخاوص - هل دفع حزم من الدين يكفى لإيقاف التنفيذ - إيقاف التنفيذ عند وجود معاملات كثيرة بين الطرفين وحصول نزاع جدى بخصوص كيفية استئزال المبالغ المسددة - اختصاص القضاء المستعجل بتقدير الشروط اللازمة لصحة الوفاء عند الحكم في الاشكالات - اذا أوقع المدين حجزاً تحفظياً تحت يده فلا يؤثر ذلك على حق طالب التنفيذ في المطالبة بالدين - لا يجوز للقضاء المستعجل إيقاف التنفيذ وفاء لدين لما يحكم به من محكمة الموضوع وعن مقاصة قضائية

بند	صفحة	
١٢١٨	٦٣٣	عدم اختصاص القضاء المستعجل الاهل في الحكم بالاستمرار في تنفيذ حكم صادر عن دين غير قابل للتحويل عند حصول تنازل عنه لآخر بغير رضا المدين
١٢١٩	٦٣٤	الفصل الثاني — المقاصد القانونية - تعريفها - شروطها - اختصاص القضاء المستعجل في تقدير ذلك عند الحكم في الاشكالات
١٢٢٧	٦٣٧	الفصل الثالث — ابراء المتعهد من الدين - معناه - شروطه - اختصاص القضاء المستعجل في بحث كل ذلك وتقديره عند الحكم في إشكالات التنفيذ
١٢٣٥	٦٣٨	الفصل الرابع — استبدال الدين بغيره - معناه - شروطه - اختصاص القضاء المستعجل في بحث كل ذلك وتقديره عند الحكم في الاشكالات
١٢٣٨	٦٤٠	الفصل الخامس — سقوط الدين المطالب به بمعنى المدة - مدد السقوط - ترك الحق في التمسك بالسقوط - ضمنى - صريح انقطاع المدة - أحوالها - شروط ذلك - اختصاص القضاء المستعجل في بحث كل ذلك وتقديره عند الحكم في إشكالات التنفيذ
١٢٤٤	٦٤٢	الفصل السادس — وجود حساب جار - هل الاعتراض بوجود حساب جار يكفي لايقاف التنفيذ
١٢٤٧	٦٤٢	الفصل السابع — وجود نزاع في ترتيب الدين في الذمة أو في مقداره متى يعتبر الدين غير محقق الوجود - متى يعتبر غير معين المقدار - ايقاف التنفيذ إذا كان السند المنفذ به يحتوى على حساب جار أو على فتح اعتماد لم تعرف نتيجته بعد
١٢٥١	٦٤٣	الفصل الثامن — عدم تقدير المصاريف المطلوب تنفيذها في منطوق الحكم - وجوب صدور أمر تقدير بها - لا يفتى عن ذلك التأشير الحاصل من قلم الكتاب على مامش الحكم - ايقاف التنفيذ إذا لم يصدر بها أمر تقدير عند عدم تقديرها في منطوق الحكم
١٢٥٥	٦٤٥	الفصل التاسع — وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ - جواز ايقاف التنفيذ
١٢٥٦	٦٤٥	الفصل العاشر — عرض المتعهد به على المتعهد عرضاً حقيقياً . شروط العرض الحقيقي . ايقاف التنفيذ عند حصول عرض جدى . ليس لقاضى الامور المستعجلة عند الحكم في الاشكالات أن يقضى في صحة العرض من عدمه . كيفية بحث عرض المنقولات - يتعين على القضاء المستعجل عند الحكم بايقاف التنفيذ لحصول العرض أن يتخذ منتهى الحيلة . لا يجوز لقاضى الامور المستعجلة في حالة الابداع الحاصل بشروط أن يحكم بأحقية الدائن لصرف المبلغ المودع بالرغم من شروط الابداع .

ند	صفحة	
		الحكم بالاستمرار في التنفيذ إذا كانت شروط العرض تعارض مع منطوق الحكم أو السند المنفذ به . لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بحسب الرأي الراجح عند عدم كفاية المبلغ المعروض بالحكم بالزام الدائن باستلامه من تحت الحساب وإيقاف التنفيذ . لا يؤثر على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في إشكال التنفيذ المبني على حصول العرض رفع دعوى من المدين بصحة العرض أمام محكمة الموضوع
١٢٧٠	٦٤٩	الفصل الحادى عشر — إلغاء العقود
١٢٧١	٦٤٩	الفرع الأول — في إلغاء العقد لتحقيق الشرط - اختصاص القضاء المستعجل في بحث ذلك
١٢٧٣	٦٥٠	الفرع الثانى — في إلغاء العقد لعدم قيام أحد العاقدين بتمهده الشرط الصريح الفاسخ - الشرط الفاسخ الضمنى - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة باعتبار الشرط الصريح الفاسخ والحكم بتنفيذه بمجرد قيام المخالفة التى علق عليها الفسخ - عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم عند الاشكال بما يفيد اعتبار العقد مفسوخاً عند عدم وجود شرط صريح فاسخ
١٢٧٥	٦٥١	الفرع الثالث — في إلغاء العقد لتعذر الوفاء أو لكون العقد حصل إضراراً بالدائنين
١٢٧٦	٦٥١	الفرع الرابع — في المهلة أو الأجل - إيقاف التنفيذ عند عدم حلول أجل الدين - الاستمرار في التنفيذ إذا اتفق على الأجل بشروط مخصوصة لم يقم المستشكل بوفائها - متى يحل الدين المؤجل - إفلاس المدين - أتيانه أمراً يوجب ضعف التأمينات الخاصة - تأخير المدين في تقديم التأمينات المتفق عليها - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في بحث وتقدير ذلك عند الحكم في إشكالات التنفيذ
١٢٨٥	٦٥٣	مبحث — في إجراء التنفيذ في مواجهة شخص عديم الأهلية
١٢٨٦	٦٥٤	القسم الثانى — الصعوبات التى تتعلق بسند طالب التنفيذ
—	٦٥٤	الاعتراضات التى تمس السند المنفذ به
١٢٨٨	٦٥٤	الفصل الأول — بطلان الأحكام الغاية لعدم تنفيذها في ظرف ستة شهور من تاريخ صدورها - مأمورية القاضي المستعجل عند بحث ذلك في الاشكال تنحصر في نقطتين - الأولى : ما إذا كان الحكم الغيابى المنفذ به يبق بدون تنفيذ لمدة أكثر من ستة شهور - الثانية : ما إذا كان المستشكل لم يصدر منه صراحة أو ضمناً ما يفيد موافقته على الحكم أو ما يفيد



بند	صفحة	
		تنازله عن حقه في التمسك بالسقوط - عدم اختصاصه في الحكم ببطلان الحكم الغيابي - بل يختص بالحكم بالايقاف أو الاستمرار في التنفيذ فقط
—	٦٥٧	الفصل الثاني — موانع سقوط الحكم الغيابي
١٢٩٥	٦٥٧	الفرع الأول — حصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه - الموافقة تكون صراحة أو ضمناً - الأولى : يجب أن تدل على علم المحكوم عليه غيباً لصدور الحكم ضده وموافقته عليه - الثانية : بأفعال وأعمال أو أقوال تفيد في مجموعها ذلك - لا يشترط في الموافقة على الأحكام أو على تنفيذها أن تحصل في أثناء مدة الستة شهور - أمثلة من أحوال تفيد الموافقة الضمنية - يشترط للتنفيذ الاختياري لاعتباره مانعاً من السقوط أن يثبت حصوله بفعل من المحكوم عليه غيباً لا يمنع من السقوط التأشير الحاصل من المحكوم لصالحه على هامش الحكم باستلام مبالغ
١٢٩٨	٦٥٩	هل الموافقة الحاصلة من المدينين المتضامين على الحكم الغيابي أو على تنفيذه أثناء مدة الستة شهور تكفي لمنع سقوطه بالنسبة للباقيين
١٣٠٠	٦٥٩	هل يدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة الفصل في المنازعات التي تثار أثناء نظر الاشكال بخصوص صحة الموافقة من عدمه
١٣٠١	٦٦٠	الفرع الثاني — حصول اجراء من اجراءات التنفيذ أثناء مدة الستة شهور - لا يقتضي عن ذلك مجرد ابداء المحكوم لصالحه الرغبة في اجراء التنفيذ - يجب أن يعلم المحكوم عليه بالتنفيذ الحاصل على أمواله - وجوه استعالة مادية أو عقبة قانونية في سبيل التنفيذ تمنع من سقوط الحكم الغيابي حتى ولو مضت مدة الستة شهور - متى توافر الاستعالة المادية - يعتبر من الموانع المادية إفلاس المحكوم عليه غيباً - المعارضة في أثناء مدة الستة شهور تمنع من سقوط الحكم الغيابي
١٣١١	٦٦٢	الفرع الثالث — أعمال الاجراءات التي لا تمنع من سقوط الحكم الغيابي
١٣١٣	٦٦٤	الفرع الرابع — محضر عدم الوجود - الشروط الواجب توافرها فيه لاعتباره عملاً من أعمال التنفيذ
١٣١٥	٦٦٥	الفرع الخامس — محضر تحقيق وجود الاشياء المحجوزة
١٣١٦	٦٦٥	مبحث — في أثر التنفيذ الحاصل على أحد المدينين المتضامين أو المدينين في التزام لا يتجزأ على الباقيين
١٣٢٠	٦٦٧	الفصل الثالث — المنازعات المتعلقة بتصحيح وصف الاحكام - شروط

بند	صفحة	
		اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام اذا بنيت على حصول خطأ في وصفها - عدم اختصاصه بالحكم باستمرار التنفيذ لحكم موصوف بأنه ابتدائي إلا كان النفاذ مأموراً به في الحكم أو بمقتضى القانون - عدم اختصاصه بإيقاف تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ خطأ أو موصوف بأنه هائي مع أنه ابتدائي - إيقاف التنفيذ عند حصول نزاع جدى في الكفالة - جواز تنفيذ الحكم المعلق تنفيذه على كفالة مالية أو شخصية بشرط إيداع المتحصل من التنفيذ في خزانة المحكمة على ذمة الطرفين
١٣٢٢	٦٦٨	الفصل الرابع — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف تنفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ الممجل لمجرد حصول طعن فيها في المعارضة أو الاستئناف
١٣٢٣	٦٦٩	مبحث — في أثر المعارضة الحاصلة في التنبية السابق على الحجز التنفيذى على قوة نفاذ الحكم
١٣٢٤	٦٦٩	الفصل الخامس — كون الاحكام لا يصح لا يصح التنفيذ بها إلا بعد مدة معينة - الاحكام الابتدائية الاهلية غير المشمولة بالنفاذ - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإيقاف التنفيذ متى اتضح له أن مواعيد الطعن لم تمض بعد - اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتقدير المنازعات التي تحصل بخصوص فوات مواعيد الطعن أو بخصوص جواز أو عدم جواز المعارضة أو الاستئناف
١٣٢٧	٦٧٠	الفصل السادس — الاحكام التي لا يصح التنفيذ بها لحصول طعن عليها بالمعارضة أو الاستئناف - الاحكام الابتدائية المختلطة والفرنسية الغير مشمولة بالنفاذ - اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتقدير المنازعات الخاصة بصحة المعارضة أو صحة الاستئناف أو جوازه عند الفصل في إشكالات التنفيذ - الاستمرار في التنفيذ إذا كان الطعن غير جائز في الاحكام بنص صريح في القانون - إيقاف التنفيذ إذا كان جوازه وبطلانه محل نزاع قانونى يجب الفصل فيه أولاً من محكمة الموضوع - أمثلة على ذلك
١٣٢٩	٦٧٢	الفصل السابع — حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على تفسير الحكم أو السند المنفذ به - بحث أوجه الخلاف وتقديرها للحكم في الاشكال
١٣٣٠	٦٧٢	الفصل الثامن — حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على طريقة تنفيذ الحكم - اختصاص القضاء المستعجل في بحث وتقدير ذلك عند الحكم في الاشكال بشرط ألا يعدل في منطوق الحكم أو يضيف إليه طلبات لم ترد فيه أو يغير فيه - أمثلة على ذلك

بند	صفحة	
١٣٣١	٦٧٣	الفصل التاسع — الطعن ببطالان السند المنفذ به - رفع دعوى ببطالان العقد الرسمي المنفذ به - إختصاص القضاء المستعجل في تقدير ذلك والحكم بإيقاف التنفيذ إذا ظهر له جدية المنازعة - أمثلة على ذلك
١٣٣٢	٦٧٤	الفصل العاشر — الطعن ببطالان الحكم المنفذ به - عدم إختصاص القضاء المستعجل في الحكم ببطالان الحكم - إيقاف التنفيذ إذا اتضح له جدية الدفع بالبطالان المنظور أمام المحكمة الموضوعية
١٣٣٣	٦٧٥	الاعتراضات الخاصة بالاجراءات الشكلية
١٣٣٣	٦٧٥	الفصل الأول — الاعتراض الحاصل على مقدمات التنفيذ - إختصاص القضاء المستعجل في تقديره وبحته
١٣٣٦	٦٧٦	الفصل الثاني — الاعتراض الحاصل على إجراءات التنفيذ - إختصاص القضاء المستعجل في تقديره وبحته
١٣٣٧	٦٧٨	الباب السادس — بناء على طلب من يحصل الاشكال - المحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشكال - سلطة المحضر في الاشكالات
١٣٣٨	٦٧٨	الفصل الأول — الاشكال الحاصل من المدين المطلوب التنفيذ عليه - هل للمدين الاعتراض على التنفيذ بحجة أن الدين المراد التنفيذ عليه مملوك للغير
١٣٤٠	٦٧٩	الفصل الثاني — الاشكال الحاصل من الدائن طالب التنفيذ - متى يحصل ذلك - كيفية رفع الاشكال - مدى إختصاص القضاء المستعجل في الفصل فيه
١٣٤٣	٦٨٠	الفصل الثالث — الاشكال الحاصل من الغير - عدم إختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار تنفيذ الاحكام على الغير إذا اتضح له جدية الاشكال - أسباب ذلك - سريان هذه القاعدة على جميع الاشكالات الحاصلة من الغير مهما كانت أسبابها ومهما كان السند المنفذ به حكماً كان أو عقداً رسمياً
١٣٤٥	٦٨١	الفصل الرابع — المحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشكالات - في فرنسا ومصر في الأهلى والمختلط - الإختصاص المركزى ليس من النظام العام
١٣٤٩	٦٨٢	الفصل الخامس — سلطة المحضر في قبول الاشكالات - يجب عليه في الأهلى قبول الاشكال وإيقاف التنفيذ إذا دفع له الرسم اللازم - عدم وجوب ذلك في القانون المختلط - إيقاف التنفيذ بمعرفة المحضر حتى الفصل من المحكمة المستعجلة في الاشكال لا يعتبر فصلاً في الاشكال بالقبول
١٣٥٠	٦٨٣	الفصل السادس — رفع الاشكالات بواسطة المحضر - رفع الاشكال بعريضة دعوى أصلية كباقي الدعاوى المستعجلة

بند	صفحة	
		الباب السابع — الاشكالات التي تعترض أنواع التنفيذ المختلفة
١٣٥٣	٦٨٥	الفصل الاول — الحجز التنفيذي - تعريفه - من يحق له توقيع الحجز -
١٣٥٤	٦٨٥	بناء على أى سند يمكن توقيع الحجز - على من يمكن توقيع الحجز - ما يصح الحجز عليه من الأموال - جواز توقيع الحجز على حصة شائعة للدين في المنقولات - هل يشترط لصحة الحجز المتوقع على الكتب والأدوات وباقي الأشياء المنصوص عنها في المواد ٤٥٥ مرافعات أهلى و ٥١٨ مختلط و ٥١٢ فرنسى أن يكون الايجار المحجوز من أجله مطلوباً عن نفس العين المتوقع فيها الحجز
١٣٦٥	٦٩٠	الفصل الثانى — المسائل الفرعية التي تنشأ عن الحجز التنفيذي - الاشكالات التي تقام أثناء اجراءات التنفيذ
١٣٦٦	٦٩٠	الفرع الاول — الاشكالات التي تحصل من المدين - تحصل اما عند توقيع الحجز أو بعد توقيعه
١٣٦٧	٦٩٠	المبحث الاول — الاشكالات التي تحصل من المدين وقت الحجز - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في بحث الصعوبات التي تقام فيه سواء بنيت على الموضوع أو الشكل - عدم اختصاصه بإعطاء مهلة للدين لسداد الدين بحسب رأى الراجع - عدم اختصاصه في قصر الحجز على أشياء أو منقولات معينة
١٣٧٥	٦٩٣	المبحث الثانى — الاشكالات التي تحصل من المدين بعد توقيع الحجز - عدم اختصاصه في الحكم ببطالان الحجز اذا بنى الطلب على سبب موضوعى - اختصاصه في الحكم بإيقاف التنفيذ فقط مهما كان سبب الاشكال - اختصاص القضاء المستعجل في الأمر بالكف عن البيع اذا حصل نزاع بين طالب التنفيذ وبين المحضر عليه - اختصاص القضاء المستعجل في المختلط في الحكم ببيع المنقولات المحجوز عليها في غير المحل الموجودة فيه - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم باستمرار التنفيذ في مواجهة المدين المفلس عند صدور حكم بإشهاد الافلاس - إيقاف التنفيذ على المدين التاجر حتى ولو لم يشهر إفلاسه طبقاً لنص المادة ٢٠٦ تجارى مختلط معدلة بالقانون سنة ١٩٠٦
١٣٨٣	٦٩٦	الفرع الثانى — الاشكالات التي تحصل من الغير - تعريف الغير - الصعوبات التي تحصل من الغير قبل توقيع الحجز - الصعوبات التي تحصل بعد حصول الحجز التنفيذي
١٣٨٤	٦٩٧	المبحث الاول — الصعوبات التي تحصل من الغير في التنفيذ قبل توقيع الحجز التنفيذي - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها باعتبارها من إشكالات التنفيذ - أسباب ذلك -



صفحة	بند
٧٠٠	١٣٩٢
٧٠٢	١٣٩٧
٧٠٤	١٣٩١
٧٠٤	١٣٩٨

لا يشترط لقبول الاشكال أن يحصل وقت التنفيذ -  
لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف التنفيذ إذا كان  
الفصل في الاشكال يستدعي الفصل في منازعات موضوعية  
أو كانت مستندات الغير غير ناطقة في الدلالة على ملكيته  
للمنقولات المحجوز عليها - استمرار التنفيذ إذا كان الغير  
مقيماً مع المدين في معيشة واحدة ويصعب لذلك معرفة حقيقة  
ملكية الغير للمنقولات وهو شأنه في رفع دعوى استرداد  
المبحث الثاني — الصعوبات أو المعارضات التي تحصل من الغير  
بعد توقيع الحجز التنفيذي - لا يجوز للغير الممانعة في البيع  
باشكال بحجة ملكيته للمنقولات المحجوز عليها بل يجب عليه  
رفع دعوى استرداد - لا يجوز للغير رفع دعوى مستعجلة  
بملكته للمنقولات المحجوز عليها وإلغاء الحجز المتوقع عليها  
- إختصاص القضاء المستعجل في الأهل والمختلط بنص القانون  
في الحكم بالاستمرار في البيع عند رفع دعوى استرداد -  
إختصاصه في الحكم بوضع المنقولات المحجوز عليها في يد  
حارس أمين عند رفع دعوى استرداد - إختصاصه بنص  
القانون في الحكم بإيقاف بيع المنقولات عند رفع دعوى  
استرداد ثانية

الفرع الثالث — صعوبات أخرى تخلل الحجز التنفيذي يختص  
القضاء المستعجل بالفصل فيها - المنازعات المختصة بالحارس  
المعين - طلب تعيين المدين حارساً بدلاً من الحارس المعين  
من المحضر - طلب نقل الأشياء المحجوز عليها من مكانها إلى  
مكان آخر يتمكن فيه الحارس من المحافظة عليها وصيانتها -  
طلب تحديد مأمورية الحارس ومواعيد تردده على المحل  
الموجودة فيه المنقولات - طلب استبدال الحارس أو جرد  
المنقولات على محضر الججز - المنازعات المتعلقة بطلب  
استقالة الحارس

المصل الثالث — الاشكالات التي تعترض الحجز التحفظية  
الفرع الاول — الحجز التحفظي على أمتعة المستأجر - تعريفه  
شروطه - ما يصح الحجز عليه - كيفية حصوله إختصاص  
القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعترض  
تنفيذ الحجز

المبحث الاول — الصعوبات التي تحصل من المستأجر الاصل -  
إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي  
يقيمها المستأجر الاصل في تنفيذ الحجز سواء تطلعت بالشكل

- أو بالموضوع - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات التي تحصل بين المستأجر وطالب الحجز بخصوص كفاية بعض المنقولات المراد توقيع الحجز عليها لوفاء الدين - عدم إختصاصه في الحكم في الصعوبات التي ترفع من المستأجر عقب توقيع الحجز ويراد بها رفعه إذا بنيت على أسباب موضوعية - عدم إختصاصه في الحكم في التظلم الحاصل في الحجز التحفظية مهما كان سببه
- المبحث الثاني — الصعوبات التي تحصل من المستأجر من الباطن - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها - أمثلة على هذه الصعوبات
- المبحث الثالث — الصعوبات التي تحصل من الغير - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعترض توقيع الحجز - الحكم باستمرار التنفيذ إلا إذا أثبت المستشكل أنه يملك المنقولات وأن طالب التنفيذ يعلم بملكته لها وقت إدخالها أو أن صناعة المستأجر تقتضي إدخال منقولات مملوكة للغير في العين المؤجرة
- الفرع الثاني — الحجز على المدين المتقل - تعريفه - شروطه - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعترض توقيعه - عدم إختصاصه في التظلم الحاصل منه
- الفرع الثالث — الحجز التحفظي الاستحقاق - تعريفه - شروطه - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذه
- الفرع الرابع — الحجز التحفظي التجاري - تعريفه - شروطه - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات التي تعترضه - سواء حصلت من الغير أو من الشخص المراد توقيع الحجز ضده مهما كانت أسبابها
- الفرع الخامس — حجز الأشياء المقلدة — إختصاص القضاء المستعجل في الصعوبات التي تعترض تنفيذه
- الفصل الرابع — الصعوبات التي تعترض إجراءات التنفيذ العقارى - الشروط اللازمة توافرها في التنفيذ العقارى - المسائل المتفرعة عن إجراءات نزع الملكية في الأهل والحجز العقارى في المختلط - أمثلة عليها - القاعدة العامة - عدم إختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المسائل المتفرعة عن التنفيذ بالحجز العقارى في المختلط والفرنسي إلا إذا نص القانون على إختصاصه في مسألة معينة بالذات - أسباب ذلك

بند	صفحة	
١٤٣٨	٧١٧	الفرع الأول — المنازعات التي تحصل من تاريخ التنيه العقارى حتى رفع دعوى نزاع الملكية أو تاريخ محضر الحجز - المعارضة في التنيه في الاهلى والمختلط - دعوى فرعية يرفعها المدين ويرتب على رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاعلانها إيقاف إجراءات التنفيذ - عدم وجود نص في قانون المرافعات الفرنسى على المعارضة في التنيه وعلى ماهيتها والآثار المترتبة عليها - عدم اعتبارها في فرنسا من المسائل الفرعية - اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في الحكم بإيقاف إجراءات التنفيذ عند حصول معارضة في التنيه - عدم اختصاصه بالحكم بإيقاف التنفيذ في مصر - أسباب ذلك
١٤٥٠	٧٢٢	الفرع الثانى — المنازعات التي تحصل بعد رفع دعوى نزاع الملكية أو بعد حصول الحجز العقارى - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات التي لا تشمل مسائل متفرعة عن إجراءات التنفيذ العقارى عند توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع - ما يعتبر متفرعاً عن إجراءات التنفيذ العقارى - أمثلة من المسائل التي تنفرع عن إجراءات التنفيذ العقارى - أمثلة من المسائل الاخرى التي لا تؤثر على إجراءات التنفيذ
١٤٥٣	٧٢٤	الفرع الثالث — المنازعات التي تحصل بعد حكم مرسى المزا - اختصاص القضاء المستعجل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ حكم مرسى المزا - عدم اختصاصه في إصدار أحكام تمهيدية بالاحالة إلى التحقيق أو بتعيين خبير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة أثناء ذلك - أحكام مرسى المزا تعدى إلى المدين المنفذ على عقاراته وإلى من تلقى الحق عنه أثناء إجراءات التنفيذ أو الواضع اليد على العقارات بلا سبب - أمثلة على ذلك
١٤٦٣	٧٢٧	الفصل الخامس — اختصاص قاضى الامور المستعجلة في المنازعات المتعلقة بالقسمة والتوزيع — التصريح للدائنين أو للاحدم بالنيابة عن الجميع بصرف المبالغ المتفق على قيمتها والمودعة في الخزنة - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المسائل المتعلقة بإجراءات القسمة والتوزيع إذا لم تتم بطريق الاتفاق أو في المسائل الخاصة بالظن على مراتب الدائنين أو في المناقضة في قوائم التوزيع أو في الامور التي يرمى منها شطب تسجيلات الاختصاصات المتوقعة على العقار أو شطب تسجيلات الرهون التأمينية أو المنازعات الخاصة

بند صحيفه

بالودائع واستلامها - إختصاص القضاء المستعجل في الحكم  
في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أوامر الصرف - تصحيح  
الأخطاء المادية التي تحصل في أوامر الصرف - عدم إختصاص  
القضاء المستعجل في الحكم بصرف مبالغ مودعة من المدين  
على ذمة الدائن بشرط التخالص عن الدين إذا طلب الدائن  
صرفها من تحت الحساب أو بشروط غير مبرئة للذمة -  
إختصاص القضاء المستعجل في صرف مبالغ مودعة من  
المحجوز لديه في خزانة المحكمة بشروط بالرغم من الشروط  
إذا ظهر له عدم جديتها وأنه قصد منها عرقلة الصرف والتنفيذ



# فهرس هجائى

ا

صحيفة

٦٣٧

إبراء — ( راجع إشكالات التنفيذ )

٥٤٤

إبطال تصرفات — ( راجع حجز ما للدين لدى الغير )

٢١١

إثبات حاله — ( راجع دعوى اثبات الحالة )

٣١٩

إجارة الأشخاص — ( راجع أيضا حارس المنزل ) — حالات طرد المستخدم أو العامل واختصاص القضاء المستعجل فى ذلك

٢٢٥

إجارة الأشياء — ( راجع أيضا حراسة ) قواعد عامة - إجارة المنقول - العقود الخليط بين الإجارة والبيع - شروط اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم فى المنازعات المستعجلة الخاصة بها -

٢٢٨

هل الاتفاق على طرح موضوع الحقوق الناشئة عن الإيجار على محكمين يمنع القضاء المستعجل من الحكم فى المنازعات المستعجلة التى تحصل بين المؤجر والمستأجر ( راجع أيضا دعوى اثبات الحالة ) .

٢٢٠

المنازعات المستعجلة التى تحصل بين المؤجر والمستأجر أثناء مدة الإجارة - الترامات المؤجر - تسليم الشيء المؤجر - اجراء الاصلاحات المستعجلة الضرورية - عدم التعرض للمستأجر للارتفاع بالعين المؤجرة .

٢٣١

المنازعات المستعجلة التى تنشأ عن عدم تنفيذ الالتزام الخاص بالتسليم

٢٣٤

المنازعات المستعجلة الخاصة باجراء اصلاحات فى العين المؤجرة

٢٣٧

المنازعات المستعجلة المتعلقة بانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة

٢٤٢

التزامات المستأجر - الاعتناء بالشيء المؤجر - استعمال الشيء المؤجر فيما هو معدله - دفع الاجرة فى المواعيد المتفق عليها - وضع أمتعة منزلية أو بضائع أو محمولات فى العين المؤجرة .

٢٤٢

المنازعات المستعجلة الخاصة بالاعتناء بالشيء المؤجر وعدم اجراء تغيير فيه .

٢٤٧

المنازعات المستعجلة الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيما هو معدله وطبقا لما اتفق عليه فى العقد

٢٥٠

المنازعات المتعلقة بدفع الإيجار - الاجراءات التحفظية التى يختص القضاء المستعجل فى الحكم فيها عند تأخير المستأجر فى دفع الإيجار - أولا - طرد المستأجر من العين المؤجرة - ثانيا - تعيين حارس قضائى على المنقولات الموجودة فى العين - ثالثا - التصريح للمؤجر ببيع المنقولات الموجودة فى العين .

٢٥٠

طرد المستأجر من العين المؤجرة عند وجود شرط صريح فاسخ فى العقد

٢٥٨

لا يشل من اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بالطرد - قيام دعوى أمام محكمة الموضوع

صحيفة

- بالمطالبة بالإيجار المتأخر أو الفسخ أو بصحة الحجز أو رفع دعوى من المستأجر أمام محكمة الموضوع عقب الدعوى المستعجلة بفرض تأخير الفصل فيها .
- ٢٥٨ هل يؤثر على طلب الاخلاء للتأخير في الإيجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ استئجار العين للبناء ووجود مبان للمستأجر عليها
- ٢٥٩ عرض الإيجار المتأخر عقب حصول الفسخ اتفاقاً وهل يؤثر على طلب المؤجر في طلب الاخلاء وعلى اختصاص القضاء المستعجل في نظر الدعوى ؟
- ٢٦٢ اعطاء مهلة قضائية للمستأجر لدفع الإيجار المتأخر أو الاخلاء وهل يختص القضاء المستعجل في الحكم بها
- ٢٦٢ اختصاص القضاء المستعجل في اعطاء مهلة للمستأجر لاختلاء العين المؤجرة عند عدم حصول ضرر للمؤجر من ذلك .
- ٢٦٤ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر عند عدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد مهما كانت قيمة الإيجار المتأخر لتعلق الحكم بالطرد بالموضوع - أو أصل الحق
- ٢٦٤ طرد المستأجر من العين المؤجرة عند عدم وجود شرط صريح فاسخ في العقد اذا كانت المنقولات أو الأشياء الموجودة بالعين المؤجرة لا تنفي بسداد الإيجار المتأخر - سبب ذلك
- ٢٦٦ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة عند عدم وجود عقد بالكتابة الا اذا كانت المنقولات الموجودة بالعين لا تنفي بسداد الإيجار
- ٢٦٨ اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي يثيرها المستأجر أثناء دعوى الطرد للتأخير في الإيجار لمنع الحكم فيها ومدى سلطة القضاء المستعجل في تقديرها - أمثلة من المنازعات غير الجدية التي لا تمنع من الاختصاص
- ٢٦٩ أمثلة من المنازعات الجدية التي تمنع من الاختصاص
- ٢٧١ هل وجود تأمين نقدي تحت يد المؤجر يمنع من الحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الإيجار
- ٢٧٢ تعيين حارس على المنقولات الموجودة في العين المؤجرة للمحافظة عليها
- ٢٧٣ التصريح ببيع المنقولات الموجودة في العين المؤجرة وقاء للإيجار المتأخر بغير اتباع الاجراءات الخاصة بالتنفيذ
- ٢٧٤ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في ملكية المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
- ٢٧٦ هل يجوز للقضاء المستعجل منع المستأجر من بيع أو نقل المنقولات الموجودة في العين المؤجرة
- ٢٧٨ طبيعة القرارات الصادرة من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخير في الإيجار .
- ٢٧٨ المنازعات المتعلقة بوضع أمتعة أو بضائع أو منقولات في العين المؤجرة تكفي لضمان الإيجار
- ٢٧٨ اختصاص القاضي المستعجل في فرنسا بالحكم بطرد مستأجر المنزل أو الحانوت إذا أخل بهذا الالتزام
- ٢٨٠ عدم اختصاص القاضي المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر لمجرد التقصير في القيام بهذا الالتزام - إلا إذا تأخر المستأجر في سداد الإيجار فيحكم بالطرد
- ٢٨٠ طرد المستأجر من العين إذا وضع اليد عليها قبل الاتفاق نهائياً على الإيجار وقته ومدته وشروطه
- ٢٨١ إخلال المستأجر بالالتزامات المتفق عليها في عقد الإيجار - أولاً - التأجير من الباطن بالرغم من الحذر على ذلك في عقد الإيجار - ثانياً - مخالفة المستأجر لشروط الإيجار الأخرى - ومتى يختص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد في هاتين الحالتين

صحيفة

- ٢٨٤ إرجاع المستأجر إلى العين المؤجرة عند إخراجه منها بغير موافقة .
- ٢٨٤ عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير شروط الايجار
- ٢٨٥ » » » » في الفصل في صحة الايجار أو بطلانه
- ٢٨٦ » » » » في الحكم بطرد المستأجر من العين عند حصول نزاع على الاستئجار
- ٢٨٧ المنازعات المستعجلة التي تحصل بين المؤجر والمستأجر عند انتهاء مدة الايجار .
- ٢٨٧ ١ — بيع أو استبدال العين المؤجرة
- ٢٨٧ أولاً - عقد الايجار ثابت التاريخ قبل حصول البيع أو المعارضة ولم يذكر فيه شيء بخصوص أحقية المشتري في الفسخ - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد
- ٢٨٨ ثانياً - عقد الايجار غير ثابت التاريخ قبل البيع أو المعارضة - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في فرنسا بالحكم بالطرد بناء على طلب المشتري وعدم اختصاصه في مصر وأسباب ذلك
- ٢٩٠ وجود اتفاق في عقد الايجار على حق المشتري الجديد في فسخ الاجارة - اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا ومصر في الحكم بطرد المستأجر إذا شمل اتفاقه أيضاً عدم أحقية المستأجر في الرجوع على المشتري بأي تعويض كان - عدم اختصاص القضاء المستعجل في مصر في الحكم بطرد المستأجر من العين إذا لم يشمل الاتفاق عدم أحقية المستأجر في التعويض
- ٢٩٢ ٢ — إنقضاء الاجارة
- ٢٩٢ أولاً — انقضاء الاجارة المعينة المدة - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد لفوات المدة المعينة بالعقد دون احتياج إلى تنبيه أو إنذار بالاخلاء إلا إذا اتفق في العقد على خلاف ذلك - لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالطرد المنازعات غير الجدية التي يثيرها المستأجر حول تجديد الاجارة - سلطة القضاء المستعجل في فحص هذه المنازعات - أمثلة من المنازعات غير الجدية - أمثلة من المنازعات الجدية .
- ٢٩٩ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعوى الاخلاء لانقضاء المدة المعينة في العقد عند حصول تجديد ضمني للايجار وعدم الاتفاق على المجددة
- ٣٠١ هل وجود زراعة للمستأجر على الأرض المؤجرة يمنع القضاء المستعجل من الحكم بالاخلاء
- ٣٠٣ لانتها مدة الايجار المعينة في العقد .
- ٣٠١ ثانياً — انتهاء الايجار غير المعين المدة بعد التنبيه على المستأجر
- إختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المستأجر من العين بعد حصول التنبيه - شروط ذلك عدم حصول نزاع جدي في صحة التنبيه أو في شكله أو مدته - سلطة القضاء المستعجل في فحص المنازعات التي يثيرها المستأجر حول التنبيه لمعرفة ما اذا كانت جدية من عدمه - أمثلة من المنازعات غير الجدية - أمثلة من المنازعات الجدية .
- ٣٠٥ هل يمنع القضاء المستعجل من الحكم في دعوى الاخلاء لانتها الايجار المعين المدة أو غير المحدد المدة - ادعاء المستأجر بائنة المؤجر لاستعمال حقه في التقاضي وعدم وجود مصلحة له من إخلاء العين المؤجرة .
- ٣٠٧ إختصاص القضاء المستعجل في إعطاء مهلة للمستأجر عند الحكم بالاخلاء لانقضاء مدة الايجار

صحيفة

- ٣٠٨ التصريح للغير بزيارة العين المؤجرة التي قربت مدتها على الانتهاء والتفرج عليها واستجارها  
- التصريح للمؤجر بوضع لوحة أو ورقة عليها للاعلان عن تأخيرها
- ٣٠٩ تمكين المستأجر الجديد للأرض الزراعية من تهيئتها للزراعة والبذر .
- ٣٠٩ طبيعة قرار الاخلاء الصادر من قاضي الامور المستعجلة لانتهاء الايجار
- ٣١٠ طرد الاشخاص الذين يحضرون المستأجر في العين المؤجرة عقب إخلالها عند انتهاء الايجار
- ٣١١ هل يمنع التجاء المؤجر للقضاء العادي للحصول على حكم بالاخلاء للتأخير في الايجار من رفع  
دعوى بالاخلاء أمام القاضي المستعجل
- ٣١١ هل يجوز رفع دعوى بالاخلاء أمام القاضي المستعجل للتأخير في الايجار بعد صدور حكم  
ابتدائي بالاخلاء من محكمة الموضوع
- ٣٢٢ اجارة أهل الصنائع - المنازعات المستعجلة التي تنشأ عن ذلك واختصاص القضاء في  
الحكم فيها
- ١٢٢ إجراءات - ( راجع أيضا بين ) . اجراءات القاضي أمام القاضي المستعجل
- ١٢٣ أوجه الشبه بين الاجراءات المستعجلة والعادية
- ١٢٦ » الاختلاف بين » » »
- ١٢٨ هل للمحامي أن يرفع أمام القضاء المستعجل بلا توكيل
- ١٢٨ هل يجوز للقضاء المستعجل اصدار أحكام تهديدية أو تحذيرية في الدعوى  
اجنبى - ( راجع محكمة مختلطة )
- أحكام - ( راجع حكم )
- أحوال شخصية - ( راجع محكمة . شرعية )
- أحوال يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها بنص صريح في القانون ( راجع قاضي  
الامور المستعجلة )
- أختام - ( راجع ختم )
- اختصاص قاضي الامور المستعجلة - ( راجع استعجال - قاضي الامور المستعجلة  
ولاية القضاء المستعجل
- ١٤١ اختصاص مركزي - ( راجع أيضا إشكالات التنفيذ - اجارة الاشياء - حراسة  
دعوى اثبات حاله ) اختلاف الآراء فيه
- ١٥١ هل يخول الاستعجال الشديد عدم الاخذ بالقواعد العامة للاختصاص المركزي
- ١٦٠ طبيعة عدم الاختصاص المركزي
- اخلاء العين المؤجرة - ( راجع اجارة الاشياء )
- ارتفاق - ( راجع أيضا مرور ) المنازعات المتعلقة بحق الشرب والمسيل
- ٣٥٩ ازالة مبان - ( راجع اجارة الاشياء - وضع يد )



صفحة

- ٦٧ — استعجال —
- ٦٧ تعريفه - ماهيته - شروطه - طبيعته
- ٧٠ للفرق بين الاستعجال ونظر القضية على وجه السرعة
- ٧١ هل يختص القاضي المستعجل عند توافر الاستعجال بالحكم برفض الدعوى لعدم احتمال اكتسابها موضوعاً
- ٧١ هل التأخير في رفع الدعوى يؤثر على طبيعة الحق المستعجل
- ٧٢ هل يشترط الاستعجال في إشكالات التنفيذ وفي دعاوى الحراسة
- ٧٣ اختلاف طبيعة الاستعجال باختلاف الحالة المنظورة أمام المحكمة
- ٧٤ هل مجرد الاتفاق على اختصاص القضاء المستعجل في نظر دعوى يكفي لتوافر الاستعجال
- ٧٥ أمثلة من الأحوال التي استقر العلم والقضاء على توفر الاستعجال فيها
- ١٤٦ استئناف - ميعاده - هو من النظام العام - شروط خواز الاستئناف - كيف يرفع - المحكمة المختصة بنظر الاستئناف في فرنسا وفي مصر في المختلط والاهلي - ولاية المحكمة الاستئنافية أثناء نظر الاستئناف : الحكم بالمصاريف في الاستئناف على من خسر الدعوى - هل يجوز للمحكمة الاستئنافية الحكم بالتعويض على من خسر الدعوى ؟
- ٥٦٣ أشكالالات التنفيذ - ( راجع أيضاً - تنفيذ عقارى - حجز تحفظي - حجز تنفيذي
- ٥٦٣ تعريف الاشكالات - ماهيتها - التنفيذ - معناه - الفرق بين إشكالات التنفيذ والمنازعات المنصوص عنها في المواد ٥٣٣ اهلي و ٥١٥ مختلط - الفرق بين الاشكالات والخلافات المنصوص عنها في المواد ٣٨٠ مرافعات اهلي و ٣٦١ مختلط
- ٥٦٦ الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل بالحكم في إشكالات التنفيذ .
- ٥٧٠ الاستعجال . وهل يشترط لاختصاص القضاء المستعجل في الحكم في إشكالات التنفيذ توافر الاستعجال؟ - عدم المساس بالموضوع
- ٥٧٠ طلب إيقاف التنفيذ أو الاستمرار - معناه الفصل في إجراء مؤقت متعلق بالتنفيذ
- ٥٧٢ عدم مساس حكم الايقاف أو الاستمرار في بالتنفيذ بالموضوع - معناه - لا يقصد من عدم المساس بالموضوع عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات اذا بنيت على أسباب موضوعية صرف
- ٥٧٩ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالتصريح بالتنفيذ اذا مس ذلك الموضوع حتى لو اتفق الاخصام على ولايته في ذلك
- ٥٨١ عدم اختصاص القضاء المستعجل بتفسير الاحكام أو السندات أو الاتفاقات المراد تنفيذها عند الحكم في إشكالات التنفيذ
- ٥٨٣ عدم إتمام التنفيذ أو جزء منه - عدم الشروع في التنفيذ - الشروع في التنفيذ وعدم إتمام جزء منه - إتمام جزء من أعمال التنفيذ - إتمام التنفيذ .
- ٥٨٩ متى يتم توقيع الجزاء ؟
- ٥٩١ هل إشكالات التنفيذ على نوعين ؟ الاول يتعلق بالاجراءات الوقية . والثاني يتعلق بأصل الدعوى ؟

صحيفة

- هل يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في نظر إشكالات التنفيذ - رفع دعوى من المدين ٥٩٢  
بالنزاع أمام محكمة الموضوع .
- التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ - معنى ذلك ٥٩٤
- هل يختص القضاء المستعجل بتأجيل التنفيذ وإعطاء مهلة للمدين للوفاء - الآراء المختلفة في ذلك ٥٩٦
- سلطة القضاء المستعجل في بحث مستندات الطرفين وحقوقهما وتقديرها للحكم بالايقاف أو الاستمرار في التنفيذ ٥٩٨
- السندات والاحكام التي يختص القضاء المستعجل في الحكم في الصعوبات المتعلقة بتنفيذها ٦٠٦
- السندات الواجبة التنفيذ - السندات الرسمية - السندات العرفية المعترف بها بحكم الاحكام - ٦٠٦
- الاحكام الصادرة من المحكمة الكلية المدنية - الاحكام الصادرة من المحاكم التجارية والجزئية - ٦٠٧
- الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بعقوبات مالية كالرد والمصادرة والازالة والغلق - الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف - احكام محكمة النقض - احكام المحكمين - الاحكام الصادرة من محاكم أجنبية .
- الاوامر على المراض . ٦١٥
- قوائم الرسوم ٦١٧
- الاحكام الصادرة من محاكم إدارية في فرنسا . ٦١٨
- الاوامر الادارية : ٦١٩
- تعريف الامر الاداري وشروطه - الاوامر الادارية التي تصدر مخالفة للقوانين - تجاوز السلطة الادارية حدود القانون - أعمال الاعتداء أو اغتصاب السلطة والفرق بينها وبين تجاوز حدود القانون ليس للمحاكم في مصر تأويل الاوامر الادارية أو إيقاف تنفيذها أو إلغاؤها ٦٢٠
- هل اعتداء جهة الادارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إداري يترتب عليه في جميع الأحوال اعتبار هذا العمل من أعمال التعدي ٦٢١
- حجوز إدارية : اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاشكالات التي تعترض تنفيذها ٦٢٢
- احكام المحكمة الشرعية ( راجع أيضا محكمة شرعية )
- هل يختص القضاء المستعجل بالحكم في اشكال في تنفيذ حكم صدر من المحكمة الشرعية منافياً لحكم آخر صادر من جهات الأحوال الشخصية ٦٢٤
- القرارات الصادرة من المجالس الحسبية واحكام المحاكم المختلطة والقنصلية ( راجع مجلس حسي محكمة قنصلية - وعلمة مختلطة ) ٦٢٦
- صعوبات التنفيذ المقصودة من المواد ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلى و ٣٤ و ١٣٦ مختلط و ٨٠٦ فرنسى ٦٢٧
- الصعوبات التي تعترض حقوق طالب التنفيذ .
- الوفاء . أى دفع الدين المنفذ من أجله ٦٢٨
- المقاصة القانونية ٦٣٤
- إبراء المتعهد من الدين ٦٣٧
- استبدال الدين بغيره ٦٣٨
- مقووظ الدين المطالب به بمعنى المدة ٦٤٠
- وجود حساب بين الدائن والمدين ٦٤٢

٦٤٢	وجود نزاع في ترتب الدين في الذمة أو في مقدارة
٦٤٣	عدم تقدير المصاريف المطلوب التنفيذ بها في منطوق الحكم
٦٤٥	وجود ضمانات كافية تحت يد الدائن طالب التنفيذ
٦٤٥	عرض المتعهد به على المتعهد له عرضاً حقيقياً
٦٤٩	الغاء العقود :
٦٤٩	الغاء العقد لتحقيق الشرط .
٦٥٠	الغاء العقد لعدم قيام أحد المتعاقدين بتعده
٦٥١	الغاء العقد لعذر الوفاء أو لكون العقد حصل لإضرار بالدائنين .
٦٥١	المهلة أو الأجل
٦٥٣	هل يجوز إجراء التنفيذ في مواجهة شخص عديم الأهلية
٦٥٤	الصعوبات التي تتعلق بسند طالب التنفيذ
	بطلان الأحكام الغيائية لعدم تنفيذها في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدورها . (راجع حكم غياي)
٦٥٧	موانع سقوط الحكم الغياي ( راجع حكم غياي )
٦٦٧	المنازعات المتعلقة بتصحيح وصف الأحكام
٦٦٨	حصول طعن بالمعارضة أو الاستئناف في الأحكام المشمولة بالنفاذ لا يخول للقضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذها .
٦٦٩	كون الأحكام لا يصح التنفيذ بها إلا بعد فوات مدة معينة
٦٧٠	الأحكام التي لا يصح التنفيذ بها عند حصول طعن فيها بالمعارضة أو بالاستئناف
٦٧٢	حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على تفسير الحكم أو السند المنفذ به
٦٧٢	حصول خلاف بين طالب التنفيذ وبين المدين على طريقة تنفيذ الحكم
٦٧٣	الطعن يبطلان السند المنفذ به
٦٧٤	» » الحكم » به
٦٧٥	الاعتراضات الخاصة بالإجراءات الشكلية للتنفيذ
	من يحصل الاشكال :
٦٧٨	الاشكال الحاصل من المدين المطلوب التنفيذ عليه
٦٧٩	» » » الدائن طالب »
٦٨٠	» » » الغير .
٦٨١	المحكمة المختصة مركزياً بنظر الاشكالات
٦٨٢	سلطة المحضر في قبول الاشكالات
٦٨٣	كيفية رفع الاشكالات
٦٨٥	الاشكالات التي تعترض أنواع التنفيذ المختلفة :
٦٨٥	الحجز التنفيذي ( راجع حجز تنفيذي )
٧٠٤	» التحفظي ( » » » )
٧١٥	بالتنفيذ العقاري ( راجع تنفيذ عقارى )

صحيفة

- أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة — ( راجع قاضى الأمور المستعجلة ) . ١
- أفلاس — ( راجع أيضاً ختم — شركة )
- ما يترتب على الحكم بإشهار الإفلاس ٣٦٥
- اختصاص مأمور التفليسة في الحكم في الاجراءات التحفظية والصعوبات التي تنشأ عن التفليسة ٣٦٥
- اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الاجراءات التحفظية إذا كان الاجراء الوقى مقصود منه المحافظة على مصالح وحقوق مدنية لا دخل لها بالتفليسة ٣٦٧
- التماس إعادة النظر — عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر بحسب رأى الراجع ١٤٩
- في الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة في فرنسا ومصر
- أمتعة المسافرين — ( راجع سفر )
- أمر إدارى ( راجع أيضاً إشكالات التنفيذ )
- المسائل الادارية ٣١
- مدى اختصاص القضاء المستعجل في المسائل الادارية في فرنسا ٣١
- » » » » » في مصر ٣٤
- أمثلة من المسائل المتعلقة بالأوامر الادارية الخارج عن اختصاص القاضى المستعجل الحكم فيها ٣٦
- حدود عدم اختصاص القاضى المستعجل بالمسائل الادارية ٣٨
- هل تعتبر الحجوز الادارية من الأوامر الادارية الممنوع على المحاكم إلغاؤها أو إيقاف تنفيذها ٤٥
- اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه ومعرفة ما إذا كانت تشمل أوامر إدارية أم لا ٤٦
- طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في التعرض للأوامر الادارية أو الحكم في المسائل الادارية الاخرى التي لا تدخل في وظيفة المحاكم التي يتبعها الحكم فيها ٤٦
- أمر تقدير — ( راجع مصاريف - ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع ) .

## ب

- بدل — ( راجع معاوضة )
- بطلان — ( راجع إشكالات التنفيذ - حجز ما للدين لدى الغير )
- بناء — ( راجع اجارة الاشياء - اجارة أهل الصنائع - جوار - وضع يد )
- إيقاف أعمال البناء التي يحدث منها ضرر للغير ٣٤٥
- عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بإزالة المباني التي تمت ٣٤٥
- بواب — راجع ( حارس منزل )
- بيع — المنازعات التي تنشأ عنه - طرد البائع من العين المبيعة بدعوى مستعجلة - شروط ٣٣٦
- اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها - طرد المشتري من العين المبيعة بقرار من القضاء المستعجل عند عدم قيامه بالتزاماته - شروط ذلك
- إسترداد المبيع المنقول بدعوى مستعجلة - شروط ذلك ٣٣٧



محيفة

- ٣٣٧ التصريح للبائع ببيع الاشياء المبيعة إذا كانت بضائع قابلة للتلف أو لتقلب الأسعار في السوق عند رفض المشتري استلامها في الميعاد المتفق عليه
- ٣٣٨ التصريح للمشتري بشراء بضائع بدل المبيعة عند تقصير البائع في تسليمها في الميعاد المتفق عليه
- ٣٣٩ الحكم ببيع العقار أو المنقول المرهون رهناً حيازياً تبعاً لعقد مدنى أو تجارى عند عدم سداد دين الرهن وهل يختص القضاء المستعجل بذلك

## ت

- ٢٧١ تأمين — هل وجود تأمين نقدى تحت يد المؤجر يمنع من الحكم بطرد المستأجر للتأخير في الايجار عند وجود الشرط الصريح الفاسخ
- ٣٦٣ المنازعات الخاصة بعقود التأمين على الحياة أو ضد الحريق أو الحوادث أو غيرها .
- تحكيم — هل الاتفاق على التحكيم في نزاع معين يمنع القضاء المستعجل من الحكم في الاجراءات التحفظية الخاصة بموضوع الحقوق ( راجع اجارة الاشياء ودعوى إثبات حاله ) .
- ٢٣٧ ترك المستأجر العين المؤجرة — ( راجع اجارة الاشياء )
- ٩٩ تزوير — ( راجع ولاية القضاء المستعجل - أمثلة )
- تعدد جهات القضاء في مصر — ( راجع مجلس حسي - محكمة أهلية - محكمة شرعية - محكمة مختلطة )
- تعريض — ( راجع دعوى منع تعرض )
- تفسير — ( راجع ولاية القضاء المستعجل - أمثلة - إشكالات التنفيذ ) .
- تقاضى — طرق التقاضى أمام القضاء المستعجل:
- ١٣١ الطريقة الأولى العادية : رفع دعوى بورقه تكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة تعلن في المواعيد التى نص عليها القانون في المادة ٤٨ مرافعات أهلى و ٣٧ مختلط
- ١٣٤ الطريقة الثانية : وتختلف عن الأولى في قصر المواعيد وعمل التقاضى وفي ضرورة أخذ إذن بها من القاضى - ضرورة وجود استعجال شديد للاتجاه إليها
- ١٣٥ الطريقة الثالثة : طلب الحضور على محضر التنفيذ
- تقليد — ( راجع حجز تحفظى )

## ٧ — تمثيل

- ٢٢٩ المنازعات الخاصة بالتمثيل والممثلين ومؤلفى الروايات وأصحاب محال التمثيل
- ٨ — تنفيذ عقارى — ( راجع أيضاً إشكالات التنفيذ )
- ٧١٥ الصعوبات التى تعترض إجراءات التنفيذ العقارى
- ٧١٧ المنازعات التى تحصل من تاريخ التنبيه العقارى حتى تاريخ رفع دعوى نزاع الملكية أو تاريخ محضر الحجز
- ٧٢٢ » » » بعد رفع دعوى نزاع الملكية أو بعد حصول الحجز العقارى
- ٧٢٤ » » » حكم مرسى المزداد

صحيفة

## ٩ — توزيع

- المنازعات المتعلقة بالقسمة والتوزيع :  
 اتفاق الدائنين مع المدين على القسمة والتوزيع في ميعاد معين ٧٢٧  
 ما يشترط لحصول القسمة بالاتفاق ٧٢٧  
 عدم إتمام القسمة أو التوزيع بطريق الاتفاق ٧٢٨  
 تمام إجراءات التوزيع أو القسمة وتسليم أوامر الصرف إلى الدائنين ٧٢٩

## ث

- ثبوت — ( راجع إجراءات ) ١٢٨

## ج

- جثة — المنازعات المتعلقة باخراج الجثث وتشميحها لمعرفة سبب الوفاة ٣٣١  
 جريدة — ( راجع صحافة )  
 جوار — ( راجع أيضا مرور )  
 المنازعات المستعجلة التي تحصل بين الجيران - لا يجوز للقضاء المستعجل التعرض لمسائل الملكية ٣٥٣  
 والحقوق العينية الاخرى المنفردة عليها كحق الارتفاق أو الانتفاع عند الحكم في المنازعات  
 المذكورة - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بايقاف أعمال البناء وبإلزام الجار الذي يقوم  
 أعمال البناء بعمل إجراءات تحفظية عند وجود خطر شديد من أعمال البناء على مبانى جاره .  
 المنازعات المتعلقة بالحائط الفاصل المجاور . ٣٥٤  
 التصريح بالمرور مؤقتاً من أرض الجار . ٣٥٦

## ح

- حارس المنزل — ( الباب )  
 متى يختص القضاء المستعجل بطرد بواب المنزل ٣٣٦  
 التصريح للمستأجر باحضار خلاف البواب عند تركه العمل وعدم إحضار بدلا عنه بمعرفة المالك .  
 حجير إدارى — ( راجع إشكالات التنفيذ )  
 حجز تحفظى — الاشكالات التي تعترض الحجز التحفظية :  
 الحجز التحفظى على أمتعة المستأجر ٧٠٤  
 الصعوبات التي تحصل من المستأجر الاصلى ٧٠٦  
 » » » » الباطن ٧٠٨  
 » » » » الغير ٧٠٩  
 الحجز على المدين المتنقل ٧١٠  
 الاستحقاق ٧١١

٧١٢	الحجز التحفظي التجاري
٧١٤	حجز الاشياء المقلدة
	حجز تنفيذي —
٦٨٥	ماهية الحجز التنفيذي - من يحق له توقيع الحجز التنفيذي - بناء على أى سند يمكن توقيع الحجز التنفيذي - على من يمكن توقيع الحجز التنفيذي - ما يصح الحجز عليه من الاموال - جواز توقيع الحجز على حصة شائعة في المنقولات - المسائل الفرعية التي تنشأ عن الحجز التنفيذي :
٦٩٠	الاشكالات التي تحصل من المدين وقت الحجز
٦٩٣	» » » » بعد توقيع الحجز
٦٩٧	» » » » الغير قبل توقيع الحجز
٧٠٠	» » » » بعد توقيع الحجز
٧٠٢	صعوبات أخرى تتخلل الحجز التنفيذي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها
	حجز عقارى — ( راجع تنفيذ عقارى )
	حجز ما للمدين لدى الغير —
٤٩١	أنواعه - ما يجب توافره في الحاجز - ما يجب توافره في الدين المطلوب الحجز به - ما يجب توافره في المحجوز عليه - الشروط الواجب توافرها في المحجوز لديه - ما يصح حجزه تحت يد الغير - ما لا يجوز الحجز عليه تحت يد الغير .
٥١٠	لسندات التي يحجز بها تحت يد الغير .
٥١١	السند التنفيذي يشمل العقود الرسمية والاحكام - شكل الاحكام التي يمكن الحجز بها - الاحكام القابلة للتنفيذ وقت الحجز - الاحكام المشمولة بالنفاذ - الاحكام النهائية - الاحكام لابتدائية غير المشمولة بالنفاذ قبل حصول المعارضة أو الاستئناف في المختلط والفرنسى - لاحكام الغير قابلة للتنفيذ - السند العرفي - أمر القاضى
٥١٨	لشروط الشككية الواجب مراعاتها في الحجز
٥٢١	سلطة القضاء المستعجل في الفصل في المنازعات المستعجلة الناشئة عن حجز ما للمدين لدى الغير
٥٢٥	بطلان الحجز بطلاناً جوهرياً إذا لم تراعى فيه الاوضاع الشككية اللازمة لصحته أو إذا فقد ركناً من الأركان الأساسية التي يستلزمها القانون لقيامه .
	بطلان الحجز لعدم مراعاة الاجراءات اللازمة لصحته .
٥٢٧	توقيع الحجز بلا سند أو أمر من القاضى في حالة وجوب ذلك .
٥٢٩	مثلة من المحجوز الباطلة لعدم حصولها بسند يميز الحجز
٥٣١	هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بالناء حجز توقع بموجب حكم شرعى صادر بنفقة لزوج على زوجها إذا بنى طلب الالتاء على سقوط الحق بالتقادم
٥٣٢	هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بالناء حجز تحفظى توقع بموجب حكم ابتدائى غير قابل للتنفيذ رفعت عنه دعوى بصحة الحجز في الميعاد بحجة بطلان الحجز لعدم صدور أمر به من القاضى
٥٣٥	عدم نسخ صورة السند أو الامر أو الحكم في إعلان الحجز
٥٣٥	عدم اخبار المحجوز عليه بالحجز في ظرف ٨ أيام خلاف مواعيد المساقاة إن كان تنفيذياً .

- ٥٣٦ عدم طلب تثبيت الحجز في ظرف ٨ أيام إن كان الحجز تحفظاً  
بطلان الحجز لفقدان أحد الأركان الأساسية اللازمة له .
- ٥٣٧ الحاجز غير دائن أملاً للمحجوز عليه
- ٥٣٨ « كان دائناً للمحجوز عليه وانقضى دينه قبل توقيع الحجز
- ٥٤١ عدم مديونية المحجوز لديه للدين المحجوز عليه
- ٥٤٣ حصول الحجز على مال غير مملوك للمدين المحجوز عليه
- ٥٤٥ « الحجز » لا يجوز الحجز عليه قانوناً
- ٥٤٦ هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم بالغاء الحجز إذا بني طلب الالغاء على سبب موضوعي صرف
- ٥٤٩ هل للقضاء المستعجل الحكم بالغاء الحجز إذا بني طلب الالغاء على إساءة استعمال الحاجز لحقه في استعمال الحجز
- ٥٥٩ هل يختص القضاء المستعجل في الإلزام بالغاء المحجوز المتوقعة من وطني تحت يد أشخاص متمتعين برعاية أجنبية وفاء لدين على شخص وطني
- ٥٥٠ الحوالة والحجز واختصاص القضاء المستعجل في المنازعات المستعجلة التي تنشأ عن ذلك
- ٥٥٠ المحجز أولاً ثم يعقبه حوالة
- ٥٥١ الحوالة « « يعقبها الحجز
- ٥٥٣ التصريح للمدين المحجوز عليه بقبض الدين المحجوز من أجله رغم الحجز بعد إيداع مبلغ في خزانة المحكمة يكفي لوفاء دين الحاجز مع تخصيصه عليه
- ٥٥٣ التصريح بصرف مبالغ مودعة في خزانة المحكمة
- ٥٥٤ هل يختص القضاء المستعجل بالحكم بتقرير نفقة وقيمة الدين المحجوز على دينه من الإراد المحجوز عليه ( راجع أيضاً نفقة وقيمة )
- ٥٥٧ هل يختص القضاء المستعجل بالغاء حجز توقع بأمر القاضي
- ٥٥٨ « « « في الحكم بصحة الحجز
- ٥٥١ اختصاص « « بالحكم بالغاء الحجز أثناء قيام دعوى بصحة الحجز أمام محكمة الموضوع ( راجع أيضاً قاضي الأمور المستعجلة )
- ٣٧٨ حراسة — تعريفها — الغرض منها — حالات استقرار العلم والقضاء على جواز طلب الحراسة فيها كوسيلة لتحصيل الديون
- ٣٨٠ الفرق بين الحراسة القضائية والوديعة القضائية
- ٣٨١ « « الاختيارية والقضائية
- ٣٨١ شروط الحراسة القضائية : نزاع — مصلحة
- ٣٨٢ يشترط في النزاع أن يكون جدياً ولكن لا يشترط رفع دعوى به — لا يشترط أن يكون للنزاع في الملكية أو في وضع اليد فقط .
- ٣٨١ المصلحة أو الضرر أو الخطر مهما كان نوعه يشترط فيه أن يكون حالاً ونتيجة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى
- ٣٩٠ للشرط الواجب توافرها في طالب الحراسة



صحيفة

- ٣٩٢ الاشخاص الذين لا يجوز قبول دعوى الحراسة منهم
- ٣٩٤ الحراسة على العقار
- ٣٩٦ » » المنقول
- ٣٩٦ » » الديون والالتزامات
- ٣٩٧ هل يمكن تعيين حارس قضائي على أموال شخص جملة باعتبارها وحدة قانونية
- ٣٩٧ الحراسة على الوقف - إجراء شاذ استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى
- ٣٩٨ هل تختص انماكم الأهلية والمختلطة بتعيين حارس قضائي على الوقف في جميع الأحوال
- ٤٠١ الحراسة على الوقف لدين على الواقف عند رفع دعوى بطلان الوقف
- ٤٠٢ » » » » الوقف
- ٤٠٢ » » » » المستحق أو على الناظر المستحق
- الحراسة على الوقف بناء على طلب المستحقين :
- ٤٠٩ » » » لزاع بين المستحقين والمتولى بخصوص إدارة شئون الوقف
- ٤١١ » » » » » » » الاستحقاق
- ٤١٣ » » » عند تعدد النظار غير المصرح لأحدهم بالانفراد واختلافهم على الإدارة
- ٤١٥ » » » عين معينة عند حصول نزاع بين الوقف والغير على ملكيتها
- ٤١٦ من الذي يختصم في دعاوى الحراسة على الوقف
- ٤١٦ متى تنتهي الحراسة على الوقف
- ٤١٩ الحراسة على الأموال المشتركة
- ٤٢٥ » » التركات
- ٤٢٧ » » الشركات
- ٤٢٨ » » الأشياء المبيعة عند حصول نزاع بين البائع والمشتري
- ٤٣٢ » » الأعيان المؤجرة لحصول نزاع بين المؤجر والمستأجر
- ٤٣٣ » » في حالات أخرى
- ٤٣٤ وجود اتفاق بين الدائن والمدين على وضع عقار معين تحت الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء.
- ٤٣٦ وضع العقار المنزوعة ملكيته تحت الحراسة القضائية تحقيقاً لمبدأ إلحاق الثمار بالعقار .
- ٤٤٠ عدم اختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة في الحكم بتعيين حارس على شيء متنازع عليه اذا كان النرض من الحراسة إيقاف تنفيذ أمر إداري
- ٤٤١ سلطة المحكمة عند الفصل في دعاوى الحراسة
- ٤٤١ كيفية طلب الحراسة
- ٤٤٢ ما تشمله الحراسة
- ٤٤٣ من الذي يقوم بتعيين الحارس
- ٤٤٣ من الذي يمكن تعيينه حارس
- ٤٤٤ كيفية تعيين الحارس على التركات ومحال التجارة
- ٤٤٥ هل يمكن تعيين امرأة حارس قضائي

٤٤٦	طبيعة وظيفة الحارس
٤٤٦	الحراسة اختيارية وليست إلزامية للحارس
٤٤٧	التزامات الحارس قبل بدء أعمال الحراسة وأثناء قيامه بها وبعد انتهائها .
٤٥١	آثار حكم الحراسة : على أهلية أصحاب الأموال - على حقوق الدائنين - على التصرفات والأعمال القانونية الصادرة من المالك على الأموال محل الحراسة قبل صدور الحكم بها - وبالنسبة للحارس .
٤٥٢	سلطة الحارس ومداهما
٤٥٢	إغفال الحكم الصادر بالحراسة ذكر سلطة الحارس وحدودها - تحديد سلطة الحارس في حكم الحراسة
٤٥٣	أمثلة من الأعمال التي لا يجوز للحارس إجراؤها
٤٥٩	حقوق الحارس من أتعاب ومصاريف حراسة
٤٦٣	الأعمال القانونية التي يجريها الحارس مع الغير
٤٦٤	انتهاء الحراسة
٤٦٦	استبدال الحارس
٤٦٧	طلب إقالة الحارس نفسه من الحراسة
٤٦٨	كيفية رفع الحراسة - المحكمة المختصة نوعياً بنظر الحراسة
٤٧٠	شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في دعاوى الحراسة - استعجال - يختلف الاستعجال من جميع الوجوه عن المنفعة والضرورة التي تقضي بزعم الأموال من يد واضع اليد عليها وإيداعها في يد حارس في جسامه ورتبة الضرر
٤٧١	لا يشترط لقبول طلب الحراسة أمام القضاء المستعجل وجود نزاع في الملكية أو في وضع اليد أو أي نزاع آخر .
٤٧٤	عدم اختصاص القضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى الحراسة في التعرض لموضوع الحقوق أو الفصل فيها
٤٧٦	عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بتوسيع مأمورية الحارس والتصريح له بإجراء أعمال تسمى أعمال الصيانة والإدارة
٤٧٩	أمثلة من بعض حالات الحراسة التي يتوافر فيها الاستعجال
٤٨٢	طلب رفع الحراسة عن بعض الأعيان
٤٨٤	طلب تفسير حكم الحراسة
٤٨٦	طلب تعديل مأمورية للحارس
٤٨٦	طلب استقالة الحارس أو استبداله بغيره
٤٨٧	طلب انتهاء الحراسة وهل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيه
٤٨٩	تخصيص مبلغ للحارس للاستعانة به على أداء المأمورية
٤٩٠	تقدير أتعاب ومصاريف الحارس - المعارضة في الأوامر التي تصدر باتعاب ومصاريف الحارس ( راجع أيضاً ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع ) .
٤٩١	الصعوبات التي تعرض الحارس في تنفيذ حكم الحراسة
٤٩٤	التعويضات المدنية وهل يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها أثناء دعوى الحراسة

صحيفة

٤٩٤ مصاريف دعوى الحراسة - ومصاريف دعوى انتهاء الحراسة كيفية رفع دعوى الحراسة أمام القضاء المستعجل

٤٩٥ هل يجوز الحكم بالحراسة بأمر يصدر على عريضة

٤٩٦ الاختصاص المركزى للقضاء المستعجل فى دعاوى الحراسة  
حرية شخصية —

٦٢١ هل اعتداء جهة الادارة على الحرية الشخصية عند إجراء عمل إدارى يترتب عليه فى جميع الاحوال اعتبار هذا العمل من أعمال التعدى يجوز للحاكم وقف تنفيذه ؟

حكم — ( راجع أيضا إشكالات التنفيذ - طعن فى الأحكام المستعجلة )

١٣٦ شكل الأحكام المستعجلة

١٣٦ » » الصادرة فى المحكمة

١٣٧ » » التى تصدر فى المنزل

١٣٨ » » التى ينص فيها على التنفيذ بالنسخة الأصلية

١٣٨ إعلان الأحكام المستعجلة وتنفيذها

١٣٩ وصف الأحكام المستعجلة

حكم غيابى —

٦٥٤ بطلان الأحكام الغياية لعدم تنفيذها فى ظرف ستة شهور

سقوط الاحكام الغياية لعدم تنفيذها فى مدة ستة شهور لا يكون إلا للاحكام التى لم تزل لاصقة بها سفة الغياب

٦٥٥ تقبل المعارضة فى الاحكام الغياية الى الوقت الذى يعلم فيه الغائب بتنفيذها

٦٥٦ حق التمسك بذلك السقوط هو حق خاص بالمحكوم عليه وحده .

٦٥٧ موانع سقوط الحكم الغيابى : حصول موافقة صحيحة من المحكوم عليه

٦٥٩ هل حصول الموافقة من أحد المدينين المتضامنين على الحكم الغيابى أو على تنفيذه أثناء مدة الستة الشهور يكفى لمنع سقوط الحكم بالنسبة للباقيين الذين لم يوافقوا

٦٦٠ حصول إجراء من إجراءات التنفيذ أثناء مدة الستة شهور

٦٦٠ وجود استحالة مادية فى تنفيذ الحكم الغيابى

٦٦١ وجود مانع قانونى فى الحكم الغيابى

٦٦٢ أعمال الاجراءات التى لا تمنع من سقوط الحكم البابى

٦٦٤ محضر عدم الوجود ومتى يمنع من سقوط الحكم الغيابى

٦٦٥ محضر تحقيق وجود الاشياء المحجوزة

٦٦٥ هل التنفيذ الحاصل على أحد المدينين المتضامنين أو المدينين بالتزام لا يتجزأ يمنع من سقوط الحكم الميابى بالنسبة للباقيين

٥٥٠ حوالة — ( راجع حجز ما للمدين لدى الغير )

صحيفة

## خ

- خادم — ( راجع أيضاً اجارة الاشخاص - حارس المنزل )  
 هل يصح الحكم بطرد الخادم من خدمة سيده إذا أتى أعمالاً تقلق راحة السكان أو تشين من سمعة المنزل ٢٤٩  
 ختم — وضع الاختام على أموال التركة أو الشركة أو رفعها ٣٦٩  
 الأحوال التي تبرر وضع الاختام ٣٦٩  
 الحكم بوضع الاختام على محل تجارة المفلس أو رفعها ٣٦٩  
 ممانعة الغير في وضع الاختام ٣٧٢  
 ماذا يشترط لقبول طلب الدائنين وضع الاختام ؟ ٣٧٢  
 حالة عدم وجود وارث للتوفى ٣٧٣  
 وضع الاختام على محلات الختفي والغائب ٣٧٤  
 » » » المحلات الموجودة بها الأموال المشتركة بين الزوجين في فرنسا عند قيام دعوى بينهما بالطلاق ٣٧٥  
 وضع الاختام على محل سكن الموظف عند اختفائه ٣٧٥  
 متى ترفع الاختام جزئياً ونهائياً ؟ ٣٧٧  
 خطابات — ( راجع رسائل )

## د

- دائن ممتاز — ( راجع رهن عقارى )  
 دعوى إثبات الحالة — ( راجع أيضاً اجارة الاشخاص - اجارة أهل الصنائع ) - شرطها - ٢١١  
 ضرورة توافر الاستعجال فيها  
 أمثلة من الدعاوى التي يتوافر فيها الاستعجال ٢١٢  
 » » » لا يختص القضاء المستعجل بنظرها لعدم توافر الاستعجال فيها ٢١٣  
 لا يجوز للقضاء المستعجل عند الحكم في دعاوى إثبات الحالة بحث أصل الحقوق وتفسير الاتفاقات والعقود ٢١٥  
 عدم اختصاص القضاء المستعجل بالحكم باعتماد تقرير خبير تعين في دعوى إثبات الحالة أو الحكم باستبداله بغيره عند حصول طعن موضوعى على تقريره ٢١٦  
 لا يجوز تكليف الخبير بأخذ معلومات أو سماع شهود بلا يمين أثناء مباشرة المأمورية إلا عند الضرورة القصوى ( راجع أيضاً ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع ) ٢١٦  
 هل يتقيد القاضى المستعجل بالقيود التي تحد من اختصاص محكمة الموضوع ؟ ٢١٧  
 إثبات حالة عقار اتخذت بشأنه إجراءات نزع الملكية ٢١٩  
 » » الحمل المستكن ٢١٩  
 أثر الأحكام التي تصدر من القضاء المستعجل في دعاوى إثبات الحالة على محكمة الموضوع ٢٢٠



صفحة

- ٢٢١ المحكمة المختصة مركزياً بنظر دعاوى إثبات الحالة  
٢٢٢ أهلية التقاضي في دعاوى إثبات الحالة  
٢٢٣ هل الاتفاق على التحكيم في نزاع معين يمنع القضاء المستعجل من نظر دعاوى إثبات الحالة ؟  
٢٢٤ مصاريف دعاوى إثبات الحالة ومن الملزم بها ( راجع أيضاً ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع )  
٣٤٥ دعاوى إيقاف الأعمال الجديدة — اختصاص القضاء المستعجل بالحكم فيها ومداها  
٣٤٥ دعاوى استرداد وحيازة — إختلاف الآراء بخصر اختصاص  
٣٤٦ دعاوى منع تعرض — عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها  
دين — ( راجع أيضاً إشكالات التنفيذ - توزيع )  
٦٣٨ استبدال الدين - شروطه - صحة الاستبدال  
٦٣٩ منازعة الدائن في صحة الاستبدال  
٦٤٠ سقوط الدين بمضي المدة  
٦٤٠ لمن له الحق في التمسك بمضي المدة أن يتركه في أي وقت والترك اما أن يكون صراحة أو ضمناً

ر

- ٣٢٧ رسائل — يختص القضاء المستعجل بالحكم في طلب تسليم الخطابات أو الرسائل البرقية لأصحابها إذا حصل نزاع على شخصية مالكيها  
٣٢٧ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في المنازعات الخاصة بتسليم الخطابات إذا لم يكن ثمة نزاع في ملكية الخطابات لشخص أو جهة معينة وكان الخلاف متعلقاً بالتنفيذ أو فسخ عقد اتفاق يجب طرحه أولاً على محكمة الموضوع  
رسوم — ( راجع أيضاً مصاريف )  
٦١٨ هل يختص القضاء المستعجل بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ قائمة الرسوم  
٣٤١ رهن حيازي — المنازعات التي تنشأ عنه - عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المرتهن حيازياً من العقار المرهون بناء على طلب المشتري للعقار في مقابل إيداع دين الرهن في خزانة المحكمة  
٣٤٣ رهن عقارى —  
٣٤٣ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في حقوق الدائنين الممتازين وفي مدى امتياز كل منهم ودرجاتهم أو في المسائل المتعلقة بحبس الشيء.  
٣٤٤ عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بشطب الرهن التأميني أو الاختصاصات المأخوذة على العقار أو في الحكم في إيقاف مفعول أمر الاختصاص  
رى — ( راجع ارتفاق )

س

- ٣٣٣ سفر — المنازعات المتعلقة بتسليم أمتعة المسافرين

صحيفة

سند — ( راجع إشكالات التنفيذ وحجز ما للدين لدى الغير )

## ش

شرب — ( راجع ارتفاق )

شرط فاسخ — ( راجع اجارة الاشياء - إشكالات التنفيذ )

شركة — ( راجع أيضاً حراسة )

هل يؤثر صدور حكم مختلط بافلاس شريك في شركة محاصة على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في نظر المسائل المستعجلة الناشئة عن تعامل باقي الشركاء الوطنيين مع الغير الوطنى ؟

المنازعات المستعجلة التى تنشأ عن الشركات

شريك — المنازعات التى تحصل بين الشركاء على الشبوع بخصوص الاعمال يحدتها أحدهم فى العين المشتركة بغير رضا الباقيين

## ص

صحافة — المنازعات المتعلقة بإدارة الجرائد وبالمطبوعات

## ط

طرد المستأجر من العين المؤجرة — ( راجع اجارة الاشياء )

طرد البائع أو المشتري من العين المباعة — ( راجع بيع )

طرد الواضع اليد على العقار بلا سبب — ( راجع وضع يد بلا سبب )

طعن فى الاحكام المستعجلة — ( راجع أيضاً استئناف - النقاس - معارضة - تقض وإبرام )

طعن فى الاحكام المستعجلة ممن تعدى اليه - فى القانون الاهلى

المختلط » » » » » »

الفرنسى » » » » » »

## ع

عامل — ( راجع اجارة الاشخاص - اجارة اهل الصنائع )

عرض الدين — ( راجع أيضاً إشكالات التنفيذ )

عدم اختصاص القضاء المستعجل فى إيقاف إجراءات التنفيذ العقارى عند حصول عرض من المدين على الدائن للدين المنفذ به

## ف

فسخ — عدم اختصاص القضاء المستعجل فى الحكم بفسخ العقود ( راجع اجارة الاشياء بيع - إشكالات التنفيذ - ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع ) .

صحيفة

## ق

- قاضي الأمور المستعجلة — ( راجع أيضا استعجال - مجلس حسي - محكمة شرعية -  
محكمة مختلطة - أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة : )
- ٣ الشروط الواجب توافرها لاختصاص القضاء المستعجل في نظر المنازعات المستعجلة
- ٤ اختصاص القضاء المستعجل في نظر الأمور المستعجلة حتى ولو كان لرافع الدعوى الحق في الالتجاء  
الى وسيلة أخرى للقاضي .
- ٤ اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بالاجراءات الوقية أثناء قيام دعوى الموضوع
- ١٨ رفع دعوى الموضوع عقب الدعوى المستعجلة وهل يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في نظرها ؟
- ٢٠ الفرق بين القاضي المستعجل وقاضي الأمور الوقية
- ٢١ مدى اختصاص القضاء المستعجل
- ٢٤ المسائل الخارجة من اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا ومصر في القانونين الاهلي والمختلط
- ٢٧ طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل في فرنسا في الحكم في الاجراءات التحفظية الخاصة بمواد  
جزئية أو مسائل تجارية
- ١١٩ شروط التقاضي أمام القضاء المستعجل
- ١٤٩ جواز مخاصمة القاضي المستعجل
- الاحوال التي يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها بنص صريح في القانون :
- ١٦١ الفرق بين اختصاصه بنص صريح في القانون وبين اختصاصه العام في المواد المستعجلة وفي  
إشكالات التنفيذ
- ١٦٣ الاحوال التي يختص بالفصل فيها بنص القانون في فرنسا
- ١٨١ الاحوال التي يختص بالفصل فيها بنص القانون في مصر في القضاءين الاهلي والمختلط
- قسمة — ( راجع توزيع )
- قنصلية — ( راجع محكمه قنصلية )

## ك

### كفالة —

- ١٤٠ جواز تنفيذ الاحكام المعلق تنفيذها على تقديم كفالة مع عدم تقديم الكفالة بشرط إبداع  
المتحصل من التنفيذ في خزانة المحكمة

## م

### مجلس حسي —

- ٥٣ الأمور الداخلة في اختصاص المجالس الحسية
- ٥٦ الاجراءات التحفظية - إشكالات التنفيذ المتعلقة بتنفيذ قرارات المجالس الحسية
- ٥٧ اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كانت تحتوي  
على أمور من اختصاص المجالس الحسية من عدمه

صحيفة

- ١٢٨ محام — هل له أن يترافع أمام القضاء المستعجل بدون توكيل .
- محكمة أهلية — ( راجع محكمة مختلطة )
- محكمة شرعية — ( راجع أيضا إشكالات التنفيذ ) .
- ٤٨ المسائل الداخلة في اختصاص المحكمة الشرعية ومحاكم جهات الاحوال الشخصية الاخرى
- ٥١ متى يختص قاضي الامور المستعجلة في الفصل في الاجراءات التحفظية الخاصة بامور شرعية
- ٥١ متى يختص قاضي الامور المستعجلة بالمصل في إشكالات التنفيذ المتعلقة بأحكام شرعية أو محاكم الاحوال الشخصية
- ٥٢ اختصاص القضاء المستعجل في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كانت تحتوى على أمور شخصية من اختصاص جهات الاحوال الشخصية الحكم فيها من عدمه
- ٦٥ محكمة قضائية — المسائل الداخلة في اختصاصها
- ٥٨ محكمة مختلطة — عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة في نظر المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم المختلطة .
- ٦٠ هل وجود ضامن أجنبي لا أحد الخصوم يؤثر في اختصاص قاضي الامور المستعجلة الاهلي ؟
- ٦١ هل تولى أجنبي النظارة على وقف أهلي يمنع من اختصاص قاضي الامور المستعجلة في الاهلي من نظر الدعاوى المستعجلة الخاصة بالوقف
- ٦١ قوة الاحكام الصادرة من المحكمة المختلطة في مسائل وقية تحفظية أمام القضاء المستعجل الاهلي
- ٦٢ هل يختص قاضي الامور المستعجلة الاهلي بنظر الاشكالات الحاصلة في تنفيذ أحكام مختلطة بين وطنيين عند انعدام الصالح الاجنبي فيها
- ٦٢ حق قاضي الامور المستعجلة الاهلي في بحث المنازعات التي تعرض أمامه لمعرفة ما اذا كان من اختصاص المحاكم المختلطة أم لا
- ٦٣ عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة المختلط في الحكم في المسائل الداخلة في وظيفة المحاكم الاهلية
- ٦٤ قوة الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية في مسائل وقية تحفظية أمام قاضي الامور المستعجلة المختلط
- مراسلات — ( راجع رسائل )
- مرور — ( راجع أيضا جوار )
- ٣٥٧ متى يصح التصريح لصاحب العقار المحاط بملك غيره بالمرور في أرض الغير ؟
- مسافر — ( راجع سفر )
- مصاريف — ( راجع أيضا أمر تقدير - رسوم )
- ١١٤ مصاريف الدعاوى المستعجلة وهل يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها
- ١١٦ أوامر تقدير أتعاب الخبراء والحراس
- ١١٦ أوامر تقدير المصاريف على الخصم الآخر وقوائم الرسوم
- ١١٦ المعارضات التي تحصل في أتعاب الخبراء والحراس في أوامر المصاريف
- ١١٧ المعارضات في قوائم الرسوم الخاصة بالدعاوى المستعجلة



صحيفة

- مطبوعات — ( راجع صحافة )
- معارضة — ( راجع أيضا حكم غياي )
- المعارضة في الاحكام الغياية الاهلية ١٤٢
- تدم جواز المعارضة في الاحكام الغياية الفرنسية والمختلطة ١٤٢
- هل يجوز الطعن بالمعارضة في فرنسا وفي مصر في المختلط في الاحكام الغياية الصادرة من محكمة الموضوع عن المسائل المستعجلة التي تنظرها تبعا للحقوق التي تفصل فيها ١٤٣
- معاوضه — المنازعات التي تنشأ عن المعاوضة ٣٦٤
- مقاصد — ( راجع إشكالات التنفيذ - حجز ما للدين لدى الغير )
- مكاتبات — ( راجع رسائل )
- ملكية — ( راجع أيضا إجارة الاشياء - رسائل )
- المنازعات المستعجلة الخاصة بالملكية ٣٥٢
- » التي تحصل بين شخصين بخصوص وضع اليد على عقار معين بحجة ملكية لكل منهما ٣٥٨
- مواريث — المنازعات التي تنشأ عن المواريث ٣٦١

## ن

- نزع ملكية — ( راجع تنفيذ عقارى - حراسة )
- نفقة — ( راجع أيضا حجز ما للدين لدى الغير ) - النفقات الوقتية - شرط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم فيها ٣٤٧
- للقاضى المستعجل فحص المنازعات التي تثار أمامه بخصوص حق طالب النفقة وسببه القانونى لمعرفة ما إذا كانت جدية أم لا ٣٤٧
- عدم اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في مسائل تقدير المؤونة ٣٤١
- النفقة المؤقتة التي يقضى بها للمستحق في وقف - ماهيتها - شروط الحكم بها ٣٤٨
- » التي يقضى بها للمستحق في الوقف بسبب توقيع حجوز على استحقاقه ومتى يختص القضاء المستعجل بالحكم فيها - شروط ذلك ٣٤٩
- ماهية الاحكام التي تصدر بالنفقة المؤقتة من محكمة الموضوع أو من القضاء المستعجل وآثارها القانونية ٣٥٠
- نقض وإبرام — اختلاف الارواح وأحكام المحاكم في فرنسا في جواز الطعن بالنقض والإبرام ١٤٩
- هل يجوز في مصر الطعن بطريق النقض والإبرام ١٥٠



- هبة — المنازعات الناشئة عن الهبة ٣٦١
- هدم — ( راجع إجارة الاشياء - بناء - وضع يد )

صحيفة

و

- ٣٦١ وصية — المنازعات الناشئة عنها
- وضع يد — ( راجع بناء )
- ٣١٢ وضع اليد بلا سبب — طرد واضع اليد على العقار بغير سبب او صفة قانونية
- ٣١٢ تعريف السبب القانوني ومتى يكون وضع اليد على العقار حاصلًا بغير سبب
- ٣١٤ شروط اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بطرد واضع اليد على العقار بلا سبب
- ٣١٥ لقاضي الأمور المستعجلة لخص أوجه المنازعات التي يتقدم بها واضع اليد بخصوص سبب ملكية رافع الدعوى أو بخصوص صحة المستندات المقدمة منه أو تفسيرها
- ٣١٧ لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في الدعوى كون رفع الدعوى يملك طريقًا آخر لطرد المدعى عليه من العين
- ٣١٧ هل يختص القضاء المستعجل في الحكم بطرد المالك من الاعيان الموضوعة تحت الحراسة بناء على طلب الحارس
- وقف — ( راجع حجز ما للدين لدى الغير - حراسة - محكمة مختلطة - نفقة ) .
- ٣٦٠ وكالة — المنازعات المستعجلة الناشئة عنها
- ولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع — ( راجع أيضا مصاريف )
- ٨١ معنى أصل الحق - لبس معنى أصل الحق . الضرر الذي يلحق بمحقوق الاخصام أو بعضهم من لقرارات المستعجلة
- ٨٢ سلطة القضاء المستعجل أثناء نظر الاجراءات الوقية
- ٨٣ لا يتقيد القضاء المستعجل عند الحكم في الدعوى بنفس الطلبات التي تعرض أمامه
- ٨٤ طبيعة القرارات المستعجلة - أثرها بالنسبة للقضاء المستعجل وطرفي الخصومة
- ٨٧ اختصاص القضاء المستعجل في تفسير ما غمض من قراراته وفي تصحيح ما حصل فيها من أخطاء مادية
- ٨٨ عدم حجية القرارات المستعجلة أمام محكمة الموضوع
- ٩٠ مسائل مستثناة من قاعدة عدم المساس بالموضوع
- ٩٢ طبيعة عدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في الموضوع
- ٩٣ المنازعات الموضوعية ومتى تشمل القضاء المستعجل
- ٩٤ كيفية بحث المنازعات الموضوعية أثناء نظر الاجراءات التحفظية وإشكالات التنفيذ
- ٩٨ اختصاص القضاء المستعجل في الحكم في بعض الطلبات المطروحة أمامه وعدم اختصاصه في الباقي
- ٩٩ أمثلة من المسائل التي لا يجوز للقضاء المستعجل الحكم فيها لمساس الفصل فيها بالموضوع

ي

- ١٣٠ يمين — هل يجوز للقضاء المستعجل الحكم بتعطيل الإخصام اليمين الحاسم أو المتمم

## اهم المراجع المشار اليها في الكتاب

A. Mérignac : Ordonnances sur Requetes et des Référés	١. مرنياك في الاوامر على العرائض والامور المستعجلة
A. Curet : La Juridiction des Référés	١. كيريه في قضاء الامور المستعجلة
M. Bérin : Ordonnances sur Requête et Référé	م. برتان في الاوامر على العرائض والامور المستعجلة
De Belleyme (Référés)	دي بليم على الامور المستعجلة
Moreau Juridiction des Référés	مورو في اختصاص القضاء المستعجل
Bazot (Référés)	بازو على الامور المستعجلة
Chevalier Notes sur les Référés	شيفاليه على الامور المستعجلة
Pigeau (Référés)	بيجو على الامور المستعجلة
Gérard Référés sur placet	جيرار على الامور المستعجلة
Bioche (Référés)	بيوش على الامور المستعجلة
E. Garconnet et Cézar - Bru (Procédure)	١. جارسونيه وسيزار برو : مرافعات
E. Garconnet : Traité de Procédure	١. جارسونية مرافعات
Bonfils : Procédure	بونفيس مرافعات
Glasson-Clomet-Daage et Tissier Procédure	جلاسون وكوليه داج وتسييه مرافعات
Glasson - : Précis de Procédure	جلاسون مرافعات
A. Rodières : Procédure	روديير مرافعات
Doussaud : Procédure des Conseils de Préfecture	دوسو اجراءات المرافعات أمام مجالس المقاطعات
Carré et Chauveau : Lois de la Procédure Civile et Commerciale	كاريه وشوفو : قوانين المرافعات المدنية والتجارية

Ch. Leurquin : Code de la Saise Arrêt	ليركان في حجز مالمدين لدى الغير
Roger : Procédure	روجيه مرافعات
Aubry et Rau : Traité de Droit Civil	اوبرى و روفى شرح القانون المدنى
G. Baudry - Lacantinerie et G. Wahl : Traité Théorique et Pratique de droit Civil ( du Contrat de Louage )	ج . بودرى لا كنتنرى وفاهل مطول القانون المدنى على الايجار
E. Agnel . Codes des Propriétaires et Locataires	
Laurent : traité de droit Civil	لوران شرح القانون المدنى
E. Laferrière - Traité de la Juridiction Administrative	لافيرير على القانون الادارى
شرح قانون المرافعات	أبو هيف بك
طرق التنفيذ والتحفظ	أبو هيف بك
الوجيز فى قانون المرافعات	عبد الفتاح بك السيد
التنفيذ علماً وعملاً	د د د د
شرح قانون المرافعات	محمد العشماوى بك
شرح القانون المدنى	فتحى باشا زعلول
العقود المدنية الصغيرة	محمد كامل مرسى بك
شرح القانون المدنى فى البيع والحوالة	احمد نجيب الهلالى بك

### المجلات والمجموعات

Dalloz - Codes Annotés-Nouveau Code Civil	تعليقات دالوز على القانون المسدى الفرنسى
Dalloz-Codes Annotés Code de Procédure Civile	تعليقات دالوز على قانون المرافعات الفرنسى
Dalloz Rép. Pratique	دالوز العملى
Dalloz Répertoire Alphabétique	دالوز ريبرتوار العلمى
Dalloz Périodique	مجموعة دالوز الدورية



Pandectes Francaises Répertoire	البانديكت الفرنسية
A. Carpentier - G. F. du Saint : Répertoire du Droit Francais	كاربنتيه ربرتوار على القانون الفرنسي
Pandectes Périodiques	مجموعة البانديكت الدورية
Sirey - Recueil Périodique	مجموعة سيريه الدورية
Sirey et Pandectes	مجموعة سيريه وبانديكت
Gazette du Palais	جازيت دي باليه
Gazette des Tribunaux	جازيت المحاكم الفرنسية
Rivière, Helie et Pont : Codes Francais et Lois usuelles	ريفيريه وهلي وبونت القوانين الفرنسية مع تعليقات عليها
Bulletin de Législation et de Juris prudense Egyptiennes	مجموعة التشريع والقضاء المختلط
Bulletin Officiel des Tribunaux mixtes	المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة
Gazette des Tribunaux Mixtes.	جازيت المحاكم المختلطة
Lantz : Répertoire Générale de la Jurisprudence Mixte Egyptienne	لانز مجموعة أحكام القضاء المختلط
Dario Palagi : Code Civil Mixte Annoté	داريو بلاجي : تعليقات على القانون المدني المختلط
Dario Palagi : Code de Procédure Civile et Commerciale Mixte Annoté	داريو بلاجي : تعليقات على قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلطة
مرجع القضاء في القانون المدني والمرافعات المحاماه - المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية - الجريدة القضائية - حقوق - شرائع الاحكام الجدول العشري الأول لمجلة المحاماة - قضاء المحاكم الأهلية	الاستاذ عبد العزيز ناصر

المعنى	الرموز
حكم صادر من محكمة بيزانسون في ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ منشور في مجلة دالوز الدورية سنة ١٨٨٢ جزء ثاني صحيفة ٢٣٣	بيزانسون في ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ دالوز ١٨٨٢ ج ٢ ص ٢٣٣

الرموز	المعنى
دالوز العمل ج ١٠، مستعجل، نبذة ١٤١	دالوز العمل جزء ١٠ تحت كلمة «مستعجل، نبذة ١٤١»
تولوز في ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٨ البانديكت ٣٨ ج ٢ ص ٤٤٨	حكم صادر من محكمة تولوز في ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٨ ومنشور في مجلة بانديكت الدورية سنة ١٨٣٨ جزء ٢ صحيفة ٤٤٨.
تولوز في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ سيريه والبانديكت ٩٣ ج ٢ ص ٢٧٣	حكم صادر من محكمة تولوز في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ ومنشور في مجلة سيريه والبانديكت سنة ١٨٩٣ جزء ٢ صحيفة ٢٧٣
استئناف مختلط في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المجموعة ٤٦ ص ٤١	حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ منشور في مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ٤٦ صحيفة ٤١
اسكندرية مختلط مستعجل في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٠ الجازيت ١ ص ٦	حكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية المختلطة ومنشور في غازيت المحاكم المختلطة السنة الاولى صحيفة ٦
مصر أهلى مستعجل في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المحاماه ١٦ عدد ٢ ص ٢١٥ رقم ٨٨	حكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ومنشور بمجلة المحاماه السنة ١٦ عدد ٢ صحيفة ٣١٥ تحت رقم ٨٨
مرنيك ج ٢ ص ١٩٢	مرنيك على الأمور المستعجلة جزء ٢ صحيفة ١٩٢

دار النشر الحديث  
مطابع احمد الصاوى محمد  
٧ شارع فؤاد الاول - القاهرة















Bibliotheca Alexandrina



0668886